

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARIES



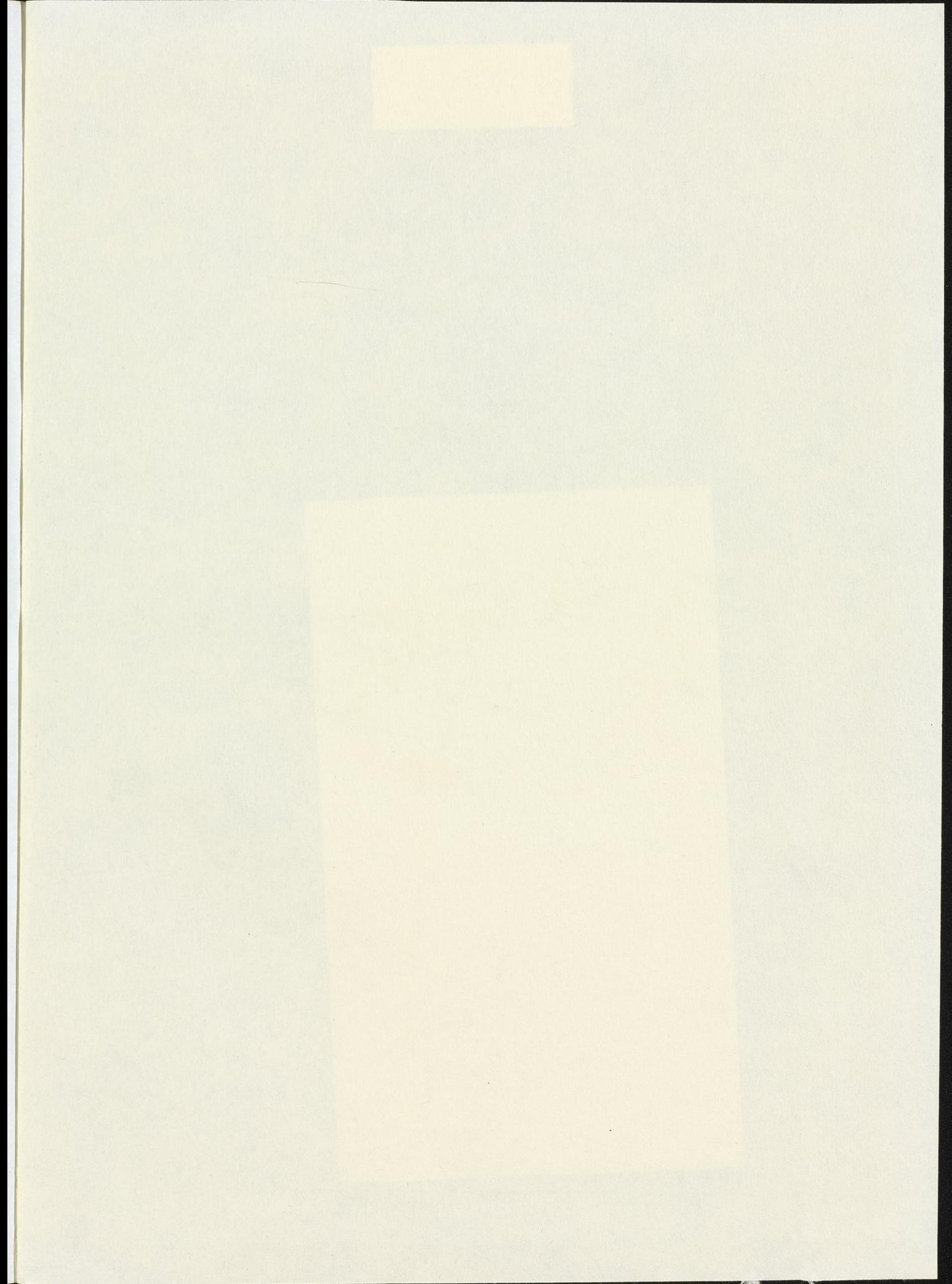
32101 010303194

Princeton University Library

This book is due on the latest date
stamped below. Please return or re-
new by this date.

ILS 4/17/01
UWS 753385

JUN 15 2005



Avicenna

ابن سينا

الشفاء

المنطق

١- المدخل

تصدير الدكتور طه حسين باشا

مراجعة الدكتور ابراهيم مذكور

تحقيق الأسانذة : الأستاذ قنواتي - محمود الخضيري - فؤاد الاهواني

نشر وزارة المعارف العمومية

الادارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الالغية للشيخ الرئيس

2266
.385
1983
juz' 1, gism 1

متسولات مکتبة آیة اللہ العظمیٰ المرعیٰ النجی

قم مقدسه - ايران ۱۴۰۵ هـ



الفهرس

صفحة

(ز)	تصدير للدكتور طه حسين باشا
(١)	مقدمة الشفاء للدكتور ابراهيم مذكور
(١)	(أ) الكتاب ومتلته
(٢)	١ — تسميه ونسبة إلى مؤلفه
(٣)	٢ — متى وكيف ألف ؟
(٤)	٣ — الشفاء في ضوء العصر والبيئة
(١٠)	٤ — موضوعه
(١٢)	٥ — أسلوبه ومنهجه
(١٧)	٦ — صلته بكتب ابن سينا الأخرى
(٢٣)	٧ — إلى أي مدى يعبر عن فلسفته ؟
(٢٦)	٨ — شرحه وترجمته
(٢٨)	٩ — أثره في العالم العربي
(٣١)	١٠ — امتداده إلى العالم اللاتيني
(٣٥)	(ب) منهج النشر
(٣٨)	١ — جمع المصادر
(٤٠)	٢ — النص المختار
(٤٢)	٣ — التعريف بما ينشر
(٤٤)	مقدمة المدخل للدكتور ابراهيم مذكور
(٤٧)	(أ) إيساغوجي وأثره في العالم العربي
(٥١)	(ب) مدخل ابن سينا
(٥٢)	١ — المنطق والعلوم الأخرى
(٥٥)	٢ — موضوعه ومنظمه

صفحة

- (٦٠) ٣ - الفكر واللغة

(٦٢) ٤ - الوجود الثلاثي للكليات

(٦٧) (ج) المخطوطات التي قام عليها ٥

(٦٨) ٦١ - بخثت وبخث (ها مش)

(٦٩) ٣ - دار الكتب

(٧٠) ٤ - دار الكتب (١)

(٧١) ٥ - سليمانية (داماد)

(٧١) ٦ - عاشر

(٧٢) ٧ - على أميرى

(٧٢) ٨ - متحف بريطاني

(٧٣) ٩ - نور عثمانية

(٧٤) ١٠ - مكتب هندي

(٧٤) ١١ - يحيى جامع

المدخل

کلام الجوزجانی

فهرس المدخل

المقالة الأولى

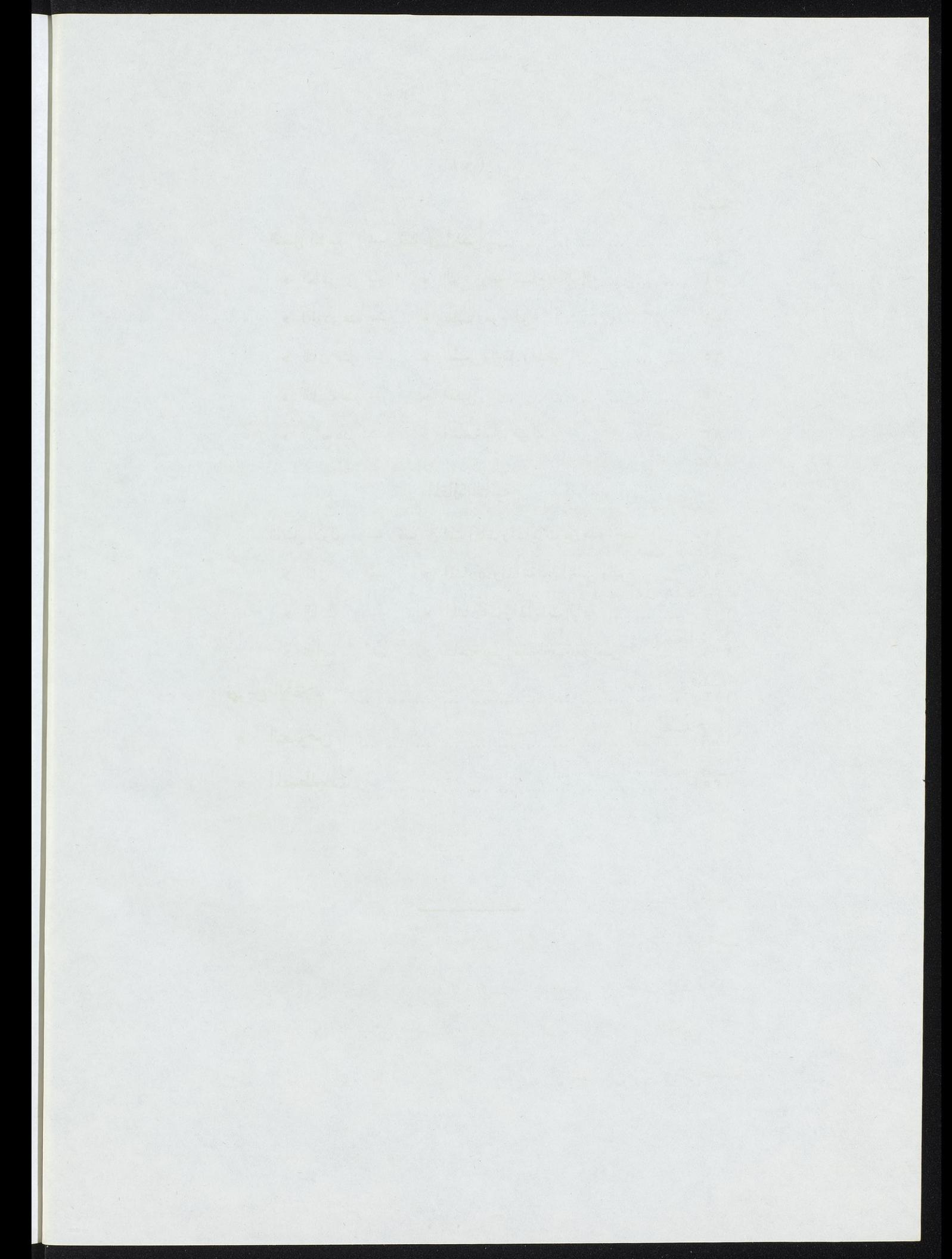
- | | | |
|----|---|---|
| ٩ | — | الفصل الأول — فصل في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب |
| ١٢ | — | « الثاني — التنبيه على العلوم والمنطق |
| ١٦ | — | « الثالث — منفعة المنطق |
| ٢١ | — | « الرابع — موضوع المنطق |
| ٢٤ | — | « الخامس — تعريف المفرد والمؤلف |
| ٣٣ | — | « السادس — تعقب ما قاله الناس في الذائق والعرضى ... |
| ٣٧ | — | « السابع — تعقب ما قاله الناس في الدال على الماهية... |
| ٤١ | — | « الثامن — قسمة المفرد الكل إلى أقسامه الخمسة... |

صفحة

٤٧	الفصل التاسع — فصل في الجنس
٥٤	« العاشر — النوع ووجه اقسام الكل إليه
٥٩	« الحادى عشر — « تعقب رسوم النوع
٦٥	« الثاني عشر — « الطبيعي والعقلى والمنطقى
٧٢	« الثالث عشر — الفصل
٨٣	« الرابع عشر — « الخاصه والعرض العام

المقالة الثانية

٩١	الفصل الأول — فصل في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة ...
٩٨	« الثاني — المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع ...
١٠٣	« الثالث — المشاركات والمباينات الباقية
١٠٩	« الرابع — مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض
١١٣	فهرس الأعلام
١١٨	« النصوص
١٢٥	« المصطلحات



تصدير

لحضرة صاحب المعالي الدكتور طه حسين باشا

حين تحدث الناس عن الاحتفال بالعيد الألfi لأبي العلاء ، رأيت أن خير مشاركة تقدمها مصر في هذا الاحتفال، إنما تكون بإحياء ما وصل إلينا من آثار شيخ المعرفة، ونشره نشرًا علميًا محققاً . واقترحت ذلك على وزير المعارف في ذلك الوقت ، نجيب الملالي باشا ، فأقرّ الاقتراح ، وألف لجنة لتنفيذـه . وأمد هذه اللجنة بما احتاجت إليه من عون مادى ، فيسر لها البدء في مهمتها ، على رغم الظروف الحرجة التي كان العالم يعيش فيها في تلك الأوقات . واستطاع وفد مصر في حفل دمشق سنة ١٩٤٤ أن يقدم إلى المختلفين السفر الأول من هذه المجموعة ، التي ما زال العمل فيها متصلًا إلى اليوم .

وحين تحدث الناس عن الاحتفال بالعيد الألfi للشيخ الرئيس أبي على ابن سينا ، كبير فلاسفة الإسلام غير منازع ، رأيت أن خير مشاركة تقدمها مصر في هذا السبيل ، يجب أن تكون كذلك المشاركة التي قدمتها مصر في عيد أبي العلاء ، فتحي آثار الشيخ الرئيس ، كما أحيت آثار رهين المحبسين . وعرضت

(ح)

هذا الاقتراح على وزير المعارف في ذلك الوقت الأستاذ على بك
أيوب ، فأقرّه ، وصنع صنيع نجيب الهملاي ، فألف لجنة لتنفيذها ،
واستعد لإمدادها بما تحتاج إليه من العون والتأييد .

ولكنه ترك الوزارة قبل أن تقدم اللجنة في عملها . وكتب
على أن ألى شؤون وزارة المعارف ، فكان من أول ما فكرت فيه
أن أتم العمل الذي بدأه سلفي على بك أيوب ، وأن أمدّ اللجنة
بما كان يريد أن يمدّها به من المال والتشجيع ، وفاء للشيخ
الرئيس ببعض حقه ، وأداء للواجب الذي لم تتح السياقة لعلى بك
أيوب أن يؤديه .

وأنا أمل هذه السطور ، وباكورة هذا العمل الخطير بين يدي ،
فأقول شكري يجب أن أقدمه ، إنما يساق إلى هذا الوزير الكريم
الذى دعى إلى الخير ، فلم تمنعه الخصومة السياسية من أن يحيى .

أما اللجنة التي نهضت بهذا العمل ، والتي ستنضي في النهوض به
حتى تمه موقعة إن شاء الله ، فإننى أعرف أعضاءها حق المعرفة :
كالهم صديق لي ، وأكثراهم من تلاميذى القدماء . وليس منهم
من يحب أن يشكر له الخير حين يتحقق الخير ، وإنما هم من الذين
يمجدون الرضا وغبطة النفس وراحة الضمير في أداء الواجب
والمشاركة في تحقيق المنفعة العامة . يرون ذلك حقا عليهم للعلم ،
ويرون ذلك حقا عليهم للتعلم . وهم بعد هذا كله من الذين يؤثرون
تراث الإسلامى بكل ما يملكون من قوة وجهد وقت . أنفقوا

(ط)

في درسه شبابهم ، وهم ينفقون في إحياءه بياض أيامهم وسواه
لاليهم . لا تصلهم عن ذلك صعوبة ، مهما تكن ، ولا تردهم عن
ذلك ظروف ، مهما يشد حرجها . عاشوا للعلم وعاشوا بالعلم ،
وعرفوا كيف يعيشون له وبه .

وقد كلفوا عملاً مرهقاً عسيراً ، فلم يضعفوا ولم يهنوا ،
ولم يبطئوا ولم يتردوا ، وإنما استحبوا العمل لما يكفهم
من مشقة وجهد ، وأقدموا عليه غير حافلين بما سيكلفهم من عناء .
قد كان كل شيء أمامهم عسيراً ، فكتاب "الشفاء" الذي كلفوا
أن يبدعوا بنشره ، والذى هو أضخم آثار الشيخ الرئيس فى الفلسفة ،
 وأنفخها وأبعدها صوتاً فى تاريخ الفكر الإنساني ، كتاب كان
الناس يتحدثون عنه فيكترون الحديث ، ولكنهم لا يكادون
يحققوه ولا يصوروه لأنفسهم ، فنسخه مفرقة فى أقطار الشرق
والغرب ، لا يكاد الباحثون يهتدون إليها . وما نشر منه فى إيران
ليس بذى خطر ، ولا غناه له فيما كانوا يحاولونه من إحياء هذا
الكتاب على نحو يرضى البحث والباحثين . ولكنهم أقدموا
يتهزون الفرص ، ويلتمسون النسخ . وأعادهم على ما أقدموا عليه
هذا الجهد الخصب الذى بذلتة إدارة الثقافة للجامعة العربية فى جمع
آثار ابن سينا ، من حيث استطاعت أن تجمعها .

ثم لم يكتفى هؤلاء العلماء بما أتيح لهم من النص العربي
فى النسخ التى ظفر بها ، وإنما بحثوا عما بقى من الترجمة اللاتинية

(ى)

القديمة لهذا الدّياب . واستقدموا إلى مصر الآنسة دلفرني الفرنسية ، التي منحت إحياء هذه الترجمة شطراً عظيماً من جهدها ونشاطها ، فعارضوا ما عندهم على ما عندها . وأطمئنهم ذلك ، فأذمعوا أن يكسبوا لوطنهم مجد إحياء النص العربي ، والتّرجمة اللاتينية القديمة جميماً . وإذا العناية بهذا الدّياب لا تقتصر على مصر ، وإنما تتجاوزها إلى الخارج ، يشارك فيها العلماء على اختلافهم في الجنس واللغة والدين ، لأن العلم لا يعرف اختلافاً في الجنس ، ولا اختلافاً في اللغة ، ولا اختلافاً في الدين .

وقد مضى منذ بدأ هؤلاء العلماء عملهم ما يقرب من ثلاثة أعوام ، وهم جادون لا يفترون ؛ يعملون مجتمعين ويعملون متفرقين ؛ يعملون مقيمين في مصر ويعملون مسافرين في الخارج .

يطلون شتى في البلاد وسرهم إلى صخرة أعيها الرجال انصدأوها

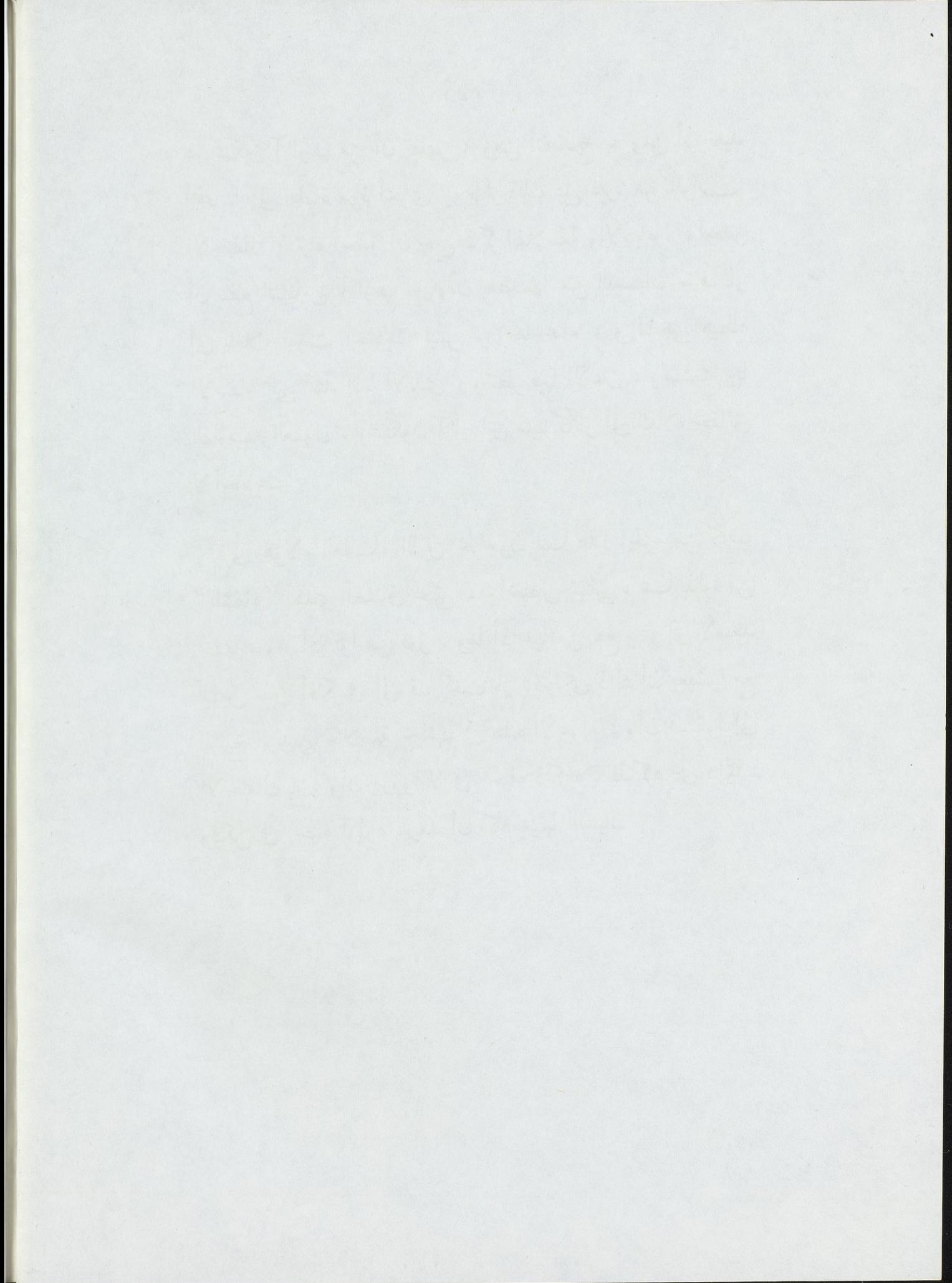
وهذه الصخرة هي صخرة العلم التي لا تزيدها الأحداث إلا صلابة ، ولا يزيدها اختلاف الزمان والمكان إلا قوة على قهر الزمان والمكان .

وها هم أولاء يهدون إلى العلماء والباحثين في أقطار الأرض الثورة الأولى لجهدهم هذا القيم الخصب . وسيسعى بها ساعي مصر إلى الذين سيحتفلون بذكرى الشيخ الرئيس في بغداد وفي طهران ، معلنا بذلك أن لوطنه مذهبها في إحياء ذكرى الأدباء وال فلاسفة ،

(ك)

هو تمكين آثارهم من أن تظهر ، ومن أن تذيع ، ومن أن تعيد أصحابها إلى الحياة مرة أخرى . تؤثر ذلك على غيره من ألوان الاحتفال : تراه أجدر أن يحيي ذكر الفلاسفة والأدباء ، وأجدر أن يفع الناس بآثارهم ، وأن يعصمها من النسيان . فآثار أبي العلاء ليست أحاديث ليس وراءها غباء ، وإنما هي هذه الأسفار التي تمتد إليها الأيدي ، وتنظر فيها الأعين ، وتستمتع بها القلوب والعقول ، وستكون آثار ابن سينا كآثار أبي العلاء حقائق لا أحاديث .

في هؤلاء العلماء الذين يخرجون لنا هذا الجزء من كتاب «الشفاء» أهدى أصدق تحني ، وأخلص تهنتي ، بما بذلوا من جهد ، وما أدركوا من فوز ، وما أذاعوا من نفع . وإنني لأسعد الناس حين أفكري أنني قد أتحت لهم باقتراحى ذاك أن يعيشوا مع الشيخ الرئيس خلاصة حياتهم في هذه الأعوام ، وأن يسبقوا إلى الاحتفال به ، وأن يبرزوا لا في إحياء ذكراه ، فذكره حى دائماً ، ولكن في إحياء آثاره ، بعد أن كاد يمحيتها النسيان .



مقدمة الشفاء

للدكتور ابراهيم مذكور

كُشف في النصف الماضي من هذا القرن عن كثير من مخلفات التراث الإسلامي ، فأحييت معالها وأخرجت للناس . وبُدل في هذا جهود طائلة ، وتضافر عليه باحثون مختلفون . ولكن لا تزال هناك مخلفات أخرى — ومخلفات عديدة — في حاجة إلى الكشف ، ولا تردد في أن نعد من بينها " كتاب الشفاء " . ذلك لأن نصفه أو يزيد لا يزال مخطوطا ، وما طبع منه ليس من النشر المقبول في شيء ، على أنه نادر الوجود وكثيراً ما عن الحصول عليه^(١) وقد آن الأوان لأن ينشر شراً كاملاً وعلمياً محققاً .

ونشر كتاب كهذا يتطلب جهداً وزمناً ، ولا بد أن تتداول عليه أيدٍ مختلفة لذلك حرصنا على أن نبدأ فنعرف به ، ونرسم الخطوط الرئيسية لمنهج نشره .

(١) الكتاب ومتزنته

للكتب تاريخ تکاریخ الأشخاص ، وحياة لا تخلو من صعود وهبوط . ورب كتاب يولد ميتاً ، وآخر تقدر له حياة طويلة عريضة . و" كتاب الشفاء " من بين تلك الكتب ذات التاريخ الطويل ، فإن مولده يرجع إلى نحو خمسين وتسعاً سنة خلت ، وليس حظه بأقل من طول أجله . وقد تكون هناك كتب أحسن منه ، ولكنها لم تزد عليه في بعض العصور تأثيراً وتوجيهاً للأفكار . وفي تبع هذا التاريخ الطويل ما يكشف عن أمور لها شأنها ، وما يعرفنا بهذا الكتاب أصدق تعريف .

(١) ص (٣٨)

١ - تسميتها ونسبة إلى مؤلفه :

ليس بغرير أن يسمى طبيب أحد مؤلفاته "الشفاء" ، إنما الغريب أن يطلق هذا الاسم على مؤلف فلسفى ، بينما يختار لأعظم كتبه الطبية اسم "القانون" ولو عكس لكان الأمر أوضح. اللهم إلا أن يكون طب النفوس لديه ليس أقل شأنًا من طب الأجسام ، على أن طبه قد تأثر بفلسفته كما تأثرت فلسفته بطبها^(١). وقد وضع الكتابان في تاريخ واحد تقريراً^(٢) .

وفيما نعلم لم يسم كتاب عربى بهذا الاسم من قبل ، وبذا يمكن أن تعد هذه التسمية ابتكاراً لأول مرة. وقد حاكها فيما يظهر مؤلف إسلامى آخر بعد ذلك بنحو قرن ، وأطلقها على كتاب مشهور في السيرة النبوية^(٣) . وانتقلت أيضاً إلى اللاتينية عن طريق العبرية في الغالب ، ولكن في شيء من التحريف ، فسموا ما عرفوه من "كتاب الشفاء" باسم «Sufficientia»^(٤) .

ولا أظننا في حاجة إلى إثبات أن هذا الكتاب من تأليف ابن سينا وإملائه، فتلمسنده الجوزجانى خير شاهد على ذلك^(٥) . والتواتر يؤيده إلى اليوم ، ولم توضع نسبة الكتاب إلى مؤلفه موضع الشك بحال ، بحيث إذا ما ذكر "الشفاء" ذكر معه ابن سينا دون تردد . وفوق هذا فالكتاب سينوى في أسلوبه وموضوعه ، فأسلوبه هو ذلك الأسلوب الذى ألفناه بوجه عام من الشيخ الرئيس والذى

(١) مذكور، في الفلسفة الإسلامية، القاهرة، ١٩٤٧، ص ١٦٢ - ١٦٣ وقد ألتى أخيراً الدكتور كامل بك حسين محاضرة عنوانها "نظارات في كتاب القانون لابن سينا" ، وهي تويد هذا المعنى ، ويرجى أن تنشر قريباً .

(٢) القبطى ، تاريخ الحكاء ، ليسك ، ١٩٠٣ ص ٤٢٠ - ٤٢٢

(٣) نهى بذلك كتاب "الشفاء في تعريف حقوق المصطفى" للقاضى عياض المตوفى سنة ٤٥٤ هـ الموافق ١٤٤٩ م

M. Steinschneider, *Die Hebraeischen, Uebersetzungen*, Berlin, 1893, (٤)
p. 279.

من الغريب أن اللاتينيين رجموا أول الأمر "كتاب الشفاء" على النحو الآتى: Liber asschipha ثم أهل هذا واستعملت كلمة "Sufficientia" .

(٥) ص (٥) .

سنعرض له بعد قليل^(١) . و موضوعه ينصب على ما يمكن أن نسميه الفلسفة السينوية في أوسع معانيها ، تلك الفلسفة التي عايتها مؤلفات ابن سينا الأخرى ، على أن من بين هذه المؤلفات ما صرّح باسم "الشفاء" نصا وأحال عليه^(٢) .

٢ - متى وكيف ألف ؟ :

قد لا يكون ثمة كتاب في حجم الشفاء أله في ظروف شبيهة بتلك الظروف التي أله فيها ، فلم يحظ مؤلفه بالاستقرار الضروري للتصنيف والتبويب ، ومع ذلك أخرجه على أدق ما تكون الكتب تنسيتا وترتبا . ولم ينعم بما ينبغي من هدوء وسكينة تمكن الباحث من أن يخلل ويعلل ، ويناقش ويفصل ، وإنما كتبه أو أملأه في مرحلة من أكثر مراحل حياته اضطرابا وقلقا . اتصل بالسياسة فشرب من حلوها ومرها ، واستوزر فتار عليه الجندي ، وجلبت عليه الوزارة ما جلبت من أحقاد وخصومات^(٣) . أملأه بين السفر والإقامة . داخل السجن وخارجه ، وكأنما كان يتحين فرص انلوكة والانفراد ، فيسارع إليه ليقطع فيه شوطا .

ومن أغرب ما يلاحظ أنه كتبه جميعه — فيما عدا المتنق — وليس أمامه مصدر يرجع إليه ، ولا نص ينقل عنه ؛ اللهيم لا لوحات حصر فيها رؤوس المسائل ، وكان يرجع إليها من حين لآخر ليلتقط الترتيب الذي ارتضاه . وإذا بدأ مسألة وفاها حقها من الشرح ، ثم انتقل إلى التي تليها ، وهكذا^(٤) . والمتنق

(١) ص (١٤) .

(٢) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، القاهرة ، ١٩١٠ ، ص ٤ ؛ واظرها ، ص (٢١) .

(٣) القبطي ، تاريخ الحكام ، ص ٤١٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٢٠ .

وحله هو الذى استطاع أن يضعه فى ضوء بعض المراجع ، بخاء وقد حاى فيه أكثر من غيره ترتيب القدامى^(١) .

وليته استطاع أن يتم الكتاب دفعة واحدة ، أو على دفعات متلاحقة ، وإنما اضطر بالعكس أن يكتبه على مراحل متباudeة ، وفي ترتيب غير ترتيبه النهاي . فبدأ بالطبيعتيات وانتقل منها إلى الإلهيات ، وبعد فترة غير قصيرة أحق بهما المبسط ، ثم الرياضيات ، وختم أخيرا بكتابي النبات والحيوان ، وهما جزءان من الطبيعتيات . بدأه في همدان ، وأتمه في أصبهان ، وقضى فيما بين ذلك ما يزيد عن عشر سنوات^(٢) . بدأه وقد أشرف على الأربعين ، في سن النضج والكمال ، وفرغ منه وقد ناهز الخمسين^(٣) .

وإذا عرفنا أنه لم يقصد همدان إلا سنة ٤٠٥ هـ ، ولم يبرحها إلى أصبهان إلا في حدود سنة ٤١٤ ، أمكن أن نحدد بوجه عام تاريخ تأليف "الشفاء" . ذلك أنه لم يبدأ فيه إلا بعد أن قضى في همدان زمنا ، بعد توليه الوزارة للمرة الأولى وثورة الجند عليه . ولعل من أخصب مراحل تأليفه فترتين : أولاًهما حين اختفى في دار أبي غالب العطار على أثر وفاة شمس الدولة بن بويه أمير همدان ، سنة ٤١٢ ، والثانية حين التجأ إلى دار العلوى بعد أن أفرج عنه من قلعة فردجان ، حوالي سنة ٤١٣^(٤) . ولم يفرغ منه في أصبهان إلا بعد أن أمضى بها بضع سنوات . وعلى هذا يمكننا أن نقرر أنه من مؤلفات العقدين الأولين من القرن الخامس الهجرى (ويوافق ذلك أيضا العقدين الثاني والثالث من القرن الثاني عشر الميلادى) ، وأن آخر أجزاءه لم يتم إلا حوالي سنة ٤١٨ هـ .

(١) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة سنة ١٩٥١ ، ص ٣ .

(٢) القسطى ، تاريخ الحكاء ، ص ٤٢٠ - ٤٢١ .

(٣) مختلف بهذا مع الجوزجانى الذى يذهب إلى أن "الشفاء" قد تم وسن ابن سينا أو بعون سنة (المدخل ص ٣) ؟ وفي التوارىخ والواقع الذى قدمناها ما يكفى لنقض ذلك .

(٤) القسطى ، تاريخ الحكاء ، ص ٤٢١ ؛ البيهقي ، تاريخ حكاء الإسلام ، دمشق ١٩٤٦ ، ص ٦٣ .

ولا يذكر تأليف "كتاب الشفاء"، إلا ويذكر معه أبو عبيد الجوزجاني، فهو الذي دعا إليه، وتولى صبّطه وقام بكتابه بعض أجزاءه، وتدارسه مع التلاميذ وطلبة العلم بحضور الأستاذ الرئيس، وتولى حفظه بعد وفاته، واضطُلع بنشره، ووضع له مقدمة تشرح كثيراً من الظروف التي تم فيها تأليفه، ولا تزال هذه المقدمة جزءاً منه لا ينفصل^(١). وقد كان من محبي الحكمة وطلابها، وما إن انتهى إليه خبر ابن سينا و منزلته العلمية حتى سعى إليه. وفي جرجان التقى به سنة ٤٠٣، ولم يفارقه بعد ذلك أبداً، حتى إنه كان يدخل السجن معه. وبذا لازمه في الخمس والعشرين سنة الأخيرة من حياته، وشاءت الأقدار أن يلزمه بعد موته، فدفن معه في قبره. وقد طلب إلى أستاده أن يشرح كتب أرسطو، فاعتذر له عن ذلك بضيق وقته، واكتفى بأن يضع كتاباً يورد فيه ما صح عنده من العلوم العقلية، وعلى هذا الأساس قام "كتاب الشفاء"^(٢).

٣ - الشفاء في ضوء العصر والبيئة :

يحكم على الكاتب عادة في ضوء ما كتب، وعلى الكتاب مقتروننا إلى عصره وب بيئته، وقد مكتننا كتب ابن سينا المتداولة من أن نحكم عليه أحکاماً شتى^(٣). ولا شك في أن "كتاب الشفاء" يلقى أصواتاً كثيرة على فلسفته، بل وعلى حياته؛ ذلك لأن هذه الحياة - بقدر ما يحكى عنها في نفسه ويتهمه تلميذه الجوزجاني ويشفيه أصحاب التراجم - لا تكشف تماماً عن المعين الذي استقر

(١) ابن سينا، المدخل، ص ١ - ٤.

(٢) الققاطي، تاريخ الحكام، ص ٤١٧ - ٤٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤١٩ - ٤٢٠.

منه ، ولا عن بعض العوامل التي أثرت فيه ^(١) . وكل ما يشار إليه أنه نشأ نشأة دينية في بيت إسماعيلي ، حفظ القرآن ، وتعلم شيئاً من علوم الفقه واللغة في سن مبكرة ، وبعد العاشرة أخذ يتrocد من العلوم العقلية كالحساب والهندسة والمنطق والفلسفة ، ولم يعرض لطلب إلا في سن السادسة عشرة . وما إن بلغ الحادية والعشرين حتى بدأ يكتب ويؤلف ، وتابع الكتابة والتأليف إلى أن أخرج "الشفاء" ^(٢) .

فأين ذلك مما في هذا الكتاب من مادة غزيرة ، ودراسات متعددة ، وإيمام بأكمل صورة وصلت إليها الثقافة الفلسفية والعلمية لعهده ؟ أيمكن أن يستمد هذا من ذلك الإعداد المبدئي الذي أشرنا إليه ، والذى توفر لكثيرين من معاصرى ابن سينا ؟ أم من أساتذة تلمذ لهم في صباه ، وهم أبو بكر الخوارزمي اللغوى وإسماعيل الزاهد الفقيه المتصوف ، وأبو عبيد الله الناتلى المتفلسف ^(٣) ؟ لسنا هنا إزاء أستاذية قوية كأستاذية أفلاطون أو أرسطو ، وإنما نحن أمام معلمين

(١) ترجم ابن سينا نفسه كاصنع ابن خلدون ، على غير عادة كثيرين من مفكري الإسلام ، ووصل بترجمته إلى الثالثة والثلاثين من عمره ، وأتم البقية تلميذه الجوزجاني ؛ وأغلبظن أن البدء والنتيجة إنما جاءا نزولاً عند رغبة الأخير . ومهما يكن فهذه الترجمة بقسمها هي المنبع الأول الذى استقى منه أصحاب التراجم مادتهم .

(٢) ترجم ابن سينا كثيرون قد يها وحدينا ، إن بالعربية أو بلغات أخرى ، ودون أن ندخل في تفاصيل ذلك نكتفى بأن نشير إلى أهم المصادر العربية القديمة ، وهى : القسطى ، تاريخ الحكام ، ص ٤١٣ - ٤٢٦ ؛ ابن أبي أصيبيع ، عيون الأنباء ، كنجبيرج ، ١٨٨٤، ج ٢ ، ص ٢ - ٢٠ ؛ ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، القاهرة ١٩٩٥، ج ١ ، ص ١٩٠ - ١٩٣ ؛ البيهقي ، تاريخ الحكام ، دمشق ١٩٤٦ ، ص ٥٢ - ٧٢ ؛ الشهريزوري ، روضة الأفراح ، ولا زال مخطوطاً ، وهو متم ولا شك لكتب تراجم الحكام العربية ، وفيه خاصة فصلان غزيران المادة : أحدهما عن ابن سينا ، والآخر عن السهروردى ؛ ونرجو أن ينشر قريباً .

(٣) القسطى ؛ تاريخ الحكام ، ص ٤١٣ - ٤١٤ ؛ ابن أبي أصيبيع ، عيون ، ج ٢ ، ص ٢ - ٣ .

متواضعين يقول ابن سينا عن أبرزهم ، وهو الناتل : « وكان أى مسألة قالها أتصورها خيرا منه ، حتى قرأت ظواهر المنطق عليه ، وأما دقائقه فلم يكن عنده منها خبر ^(١) ».

إن ”كتاب الشفاء“، يمل علىينا درسا آخر، وهو أنَّ ابن سيناقرأ ، وقرأ كثيرا، قرأ كل ثمار الثقافة العربية والفارسية الهامة التي عرفت في عصره، وما أكثراها : بفأء نسيج وحده وصنائع درسته وتأمله . وقد توفرت له أسباب القراءة في العشرين سنة الأولى من حياته : كفله فيها أبوه ووقاه مؤنة الكسب وطلب العيش ، فتفرغ للبحث والدرس في ذكاء نادر، وذاكرة عجيبة ، وولوع بالقراءة وسرعة فيها مدهشة . فما كان ينام من الليل إلا أله ، ولا يستغل في النهار بغير العلم والقراءة ^(٢) . وما كان يبدأ كتابا إلا أتمه ، مستعينا بما عليه من شروح وتعليقات . وقد اتهى به تخصصه وخبرته إلى أنه لم يكن في حاجة أن يقرأ الكتاب تباعا ، بل كان يقصد إلى مواضعه الصعبة ومسائله المشكلة ، فينظر ما قاله مصنفه فيها ، ويتبين مرتبته في العلم ودرجته في الفهم ^(٣) .

ولم تكن الكتب عزيزة المال حين ذاك ، فقد كانت سوقها رائجة ، ورغبة أهل خراسان وفارس في اقتنائها عظيمة ^(٤) . وكان ابن سينا من بيت علم يعني بالتحصيل وشراء الكتب وجمعها . على أنه لم يقنع بكتبه الخاصة بل ضم إليها مكتبة أخرى من أعظم المكتبات في ذلك التاريخ ، ونعني بها مكتبة نوح بن منصور سلطان بخارى ووريث مجد الدولة الساسانية ، فقد أتيحت له

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣ ؛ القبطي ، تاريخ الحكام ، ص ٤١٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤١٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٢٢ .

(٤) ومن أمثلة ذلك ما يحكى ابن النديم من أن خراسانيا اشتري شرح الإسكندر الأفروdisi ”السماع الطبيعي“ و ”كتاب البرهان“ بثلاثة آلاف دينار (الفهرست ، القاهرة ، ١٣٤٨ هـ ، ص ٣٥٤) .

فرصة الالتحاق بحاشيته ، والاشتراك في مداواته من داء حار فيه الأطباء. وأضحي أثيراً لديه، بحيث مكّنه من زيارة مكتبه والاطلاع على ما فيها من تحف ونفائس^(١). فوقف فيها على ما لم يقع اسمه لكثيرين من كتب الأوائل ، وما لم يره هو من قبل ولا من بعد . وما أسرع ما أقبل على هذه الكتب ، فقرأها وظفر بفوائدها ، وعرف مرتبة كل رجل في عالمه^(٢) .

من هذه القراءة الواسعة البصيرة خرج بعد المضم والتمثيل "كتاب الشفاء" ، فبذا فيه جانب التأثير والتأثير ، والأخذ والابتکار ، والتقليد والتجديد . وإذا كان ابن سينا — على عادة كثير من مؤلفي الإسلام — ضئينا بذلك مصادره ، فإن الاطلاع على كتابه هذا يكشف عن تلك المصادر ، التي أشار إلى بعضها في المقدمة إشارة مجلحة^(٣) . ومن ذا الذي يقرأ أجزاءه الفلسفية مثلاً ولا يلمح أرسطو وشرابه مائلين ؟ فيرى أقوالهم وقد عرضت بنصها أحياناً بحيث يمكن ردّها إلى أصولها ، أو نوّقشت مناقشة تدل على ما دار حولها من خلاف في عهد ابن سينا أو قبله .

ولقد عرض الباحثون للقرن الرابع الهجري ، وعدّوه العصر الذهبي في تاريخ الدراسات العقلية الإسلامية . فاستقام لعلم الكلام أمره بعد محبنة خلق القرآن ، واسترد اعتباره على يدي الأشعري . وسمى التصوف إلى القمة ، فانتقل من النسخ والزهادة إلى شرح أحوال النفس ومقامات العارفين ، والقول بالاتحاد ونزوّل الالهوت في الناسوت كما كان يذهب الحلاج . وأخذت الفلسفة الإسلامية تستكمل أساسها ومبادئها بما أضافه إليها الفارابي من عمق

(١) القبطي ، تاريخ الحكام ، ص ٤٦ — ندع جانباً ما أثير حول حريق هذه المكتبة واتهام ابن سينا بذلك .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ١١ .

وتحديد وتوفيق وتنسيق . وبلغ الطب غايته ، فلم يقف عندما دونه أبقراط وجاليوس ، بل شاء الرازى أن يغذيه بتجاربه الشخصية ودرسه المستقل . وخطا الفلك والرياضية خطوات فسيحة ، ويكتفى أن يذكر البيرونى مؤلفاته للتدليل عليها .

ويمكن أن يقال بوجه عام إذا كان المسلمون في القرنين الثاني والثالث للهجرة قد شغلوا بنقل العلوم الأجنبية وفهمها ، فلأنهم كانوا في القرن الرابع يدرسوها بأنفسهم وأنفسهم ، وانتقلوا من الجمع والتحصيل إلى الإنتاج الشخصي . وقد استوعبت ترجمتهم آثار الثقافات الأخرى الفلسفية والعلمية الهامة على اختلافها ، من يونانية وفارسية وهندية . وإذا قصرنا حديثنا على الفلسفة السابقة لسقراط ، ترجموا أهم المحاورات الأفلاطونية ، وهي الجمهورية ، والتوصيات ، وطهيوس ، والسوفيسط ، وبوليطيق ، وفادن ، ودفاع سقراط^(١) . وكانت العناية بأرسطو باللغة ، فبحثوا عن مؤلفاته ، وترجموها في عناية تامة ، وتوفّر لهم منها عدد غير قليل ، وخلط بها بعض مؤلفات موضوعة نسبت إليه خطأ^(٢) .

ولكي يفهموا المعلم الأول فيما حقا ، كان لابد لهم أن يستعينوا بشرابه من المشائين الأول كثاوفرسطس والإسكندر الأفروديسي ، وقد ترجم لها أكثر من شرح ، وخاصة للثاني الذي كان له أثر واضح في بعض النظريات الفلسفية الإسلامية . وكان ابن سينا يعتمد بأرائه اعتدالاً كبيراً ، ويسميه

(١) مذكور ، المصادر الإغريقية للفلسفة الإسلامية ، مجلة الرسالة ، ١٩٣٥ ، العدد ٢٩٥ ، ٦٩٤—٦٩٧ . حرصت على أن أقدم أسماء هذه المحاورات كما كان ينطقها العرب .

(٢) المصدر نفسه .

”فاضل المتأخرین“^(۱)). وإلى جانب الإسكندر هذا ينبغي أن نضع شراح مدرسة الإسكندرية ، وفي مقدمتهم فروفوريوس ، وثامسطيوس ، وسبيليقيوس ، ويحيى التحوى . قرجم كثیر من شروحهم ، وكان أثرهم في العالم الإسلامي أشد عمقاً أحياناً من أثر المشائين الأول^(۲) .

نقلت هذه الكتب والشروح إلى العربية ، وتداوها مفكرو الإسلام فيما بينهم ، وكثير تدواوها ومناقشتها والتعليق عليها في القرن الرابع المجري . في هذا الجو وفي قلب هذه الحركة الفكرية نشأ ابن سينا ، ولد وترعرع في آخريات القرن الرابع المجري ، فأفاد من كل ما يحيط به من مدارس ومؤلفات . وأنتج وألف ، بخاء إنتاجه متبعاً مع هذه الحركة المتشعبية الأطراف . وإذا كان كتاب يحمل شارة عصره ، فإن ”الشفاء“ من أدل الكتب على ما كانت عليه الحياة العقلية في القرن الرابع المجري خصباً وغزارة مادة . وإذا كما لم نعر بعد على كثير من شروح أرسطو التي ترجمت إلى العربية ، فإنه يثبت بمحلاً أنها كانت مقروةة ومتداولة ، وأنها تكون لبنة هامة في بناء الفلسفة الإسلامية . وطالما لم تدرس هذه الشروح الدرس الكاف ، فإنَّ من العسير أنْ نميز في دقة بين ما في هذه الفلسفة من جديد وقدِيم .

٤ — موضوعه :

يحدد ابن سينا موضوع كتابه ، فيقول إن غرضنا منه «أن نودعه بباب ما تحققناه من الأصول في العلوم العقلية المنسوبة إلى الأقدمين ، المبنية على النظر المرتب الحقق ، والأصول المستنبطة بالأفهام المتعاونة على إدراك الحق المحتهد

Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris, (۱)
1934, p. 37 .

(۲) مذكور ، المقال السابق ، مجلة الرسالة ، ص ۶۹۶—۶۹۷ .

فيه زمانا طويلا...، وتحريت أن أودعه أكثر الصناعة^(١)». ثم يضيف : «ولا يوجد في كتب القدماء شيء يعتقد به إلا وقد ضمناه كتابنا هذا ، فإن لم يوجد في الموضع الحارى بإثباته فيه العادة ، وجد في موضع آخر رأيت أنه أليق به^(٢)».

وفي الحق أن الكتاب شامل شمولا لانظير له فيها وصلنا من كتب فلسفية ، فهو ينقسم إلى أربع جمل رئيسية : المنطق ، والطبيعتيات ، والرياضيات ، والإلهيات ، وتحت كل جملة فنون ، وكل فن مقالات ، وكل مقالة فصول^(٣). هذا هو التقسيم في عمومه ، أما تفاصيله فتشتمل على دراسات متعددة وعلوم متعددة . فتحت المنطق نجد الخطابة والشعر ، على نحو ما كان يتصور المناطقة في ذلك العهد ، وإن كانا أصلق بالأدب والبلاغة^(٤). وتحت الطبيعتيات نرى ، إلى جانب قوانين الحركة والتغير ، مواد متباعدة جمعت في صعيد واحد ، وأخصها علم النفس ، والحيوان ، والنبات ، والجيولوجيا . وتحت الرياضيات تدرس الهندسة ، والحساب ، والموسيقى ، وعلم الهيئة . وتحت الإلهيات يعرض مع الفلسفة الأولى شيء من السياسة والأخلاق .

ويتشى هذا الاستيعاب مع ذلك التقسيم التقليدي للعلوم الفلسفية الذي أخذ به ابن سينا ، والذى يصعد إلى أرسطو . وملخصه أن هذه العلوم تنقسم إلى شعبتين : نظرية وعملية ، وتشمل الشعبة النظرية الطبيعة ، والرياضية ، والميكانيكا . وتشمل الشعبة العلمية ، الأخلاق ، وتدبير المترزل ، والسياسة^(٥) . بيد أن فيلسوفنا

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩ - ١٠ .

(٣) الأب قنواتي ، مؤلفات ابن سينا ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٣٠ - ٦٦ .

Madkour, *L'Organon* pp. 10-13,

(٤)

(٥) مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ١٦٩ . وقد التزم ابن سينا هذا التفسير بوجه عام ، وإن أدخل عليه مرة شيئا من التغيير (منطق المشرقيين ، ص ٧ - ٨) .

عنى بالرياضية عناية لانجدها عند أرسطو، فوقف عليها جملة من جمل "الشفاء" الأربع ، وعالجها في رسائل أخرى متفرقة^(١) .

وقد أدرك أنه لم يدرس علم الأخلاق والسياسة في "الشفاء" الدرس الكافى، وهو جزءان هامان من الفلسفة العملية . فوعد بأنه سيعالجهما في استقلال ، وسيصنف فيما كتابا جاما مفردا^(٢) . الواقع أن ابن سينا لم يشغل كثيرا بالعلوم السياسية ، وكأنما صرفته السياسة العملية عن الفاسفة السياسية^(٣) . ولم يكن حظ الأخلاق لديه بأعظم من حظ السياسة ، ولعل البحوث التصوفية حلت عنده محل علم السلوك .

ومهما يكن فإن "كتاب الشفاء" أشبه ما يكون بدائرة معارف استواعت العلوم العقلية على اختلافها ، فسبق دوائر المعارف الحديثة بخواستة قرون . وإذا كانت هذه قد امتازت بكثرة فنونها وتعدد موضوعاتها ، فإنه يعد بسهولة دائرة معارف ملائمة لعصره . وأغرب ما فيه أنه إنتاج رجل واحد ، في حين أن دوائر المعارف منذ "ديدرول" إلى اليوم يتضادون عليها باحثون كثيرون .

٥ - أسلوبه ومنهجه :

تعلم ابن سينا العربية في سن مبكرة ، وأجادها إجادته للفارسية ، شأن كثير من مفكري الفرس في عصره . وكان يكتب ويؤلف باللغتين في يسر وطلاقه ، وإن كان إنتاجه بالعربية أغزر وأعظم . وكان تمسكنه منهما أثر فيها حاوله

(١) فنواتي ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٢٢٦ - ٢٣٤ .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ١١ .

Madkour, *La place d'Al-Fārābī dans l'école philosophique musulmane*, Paris, 1934, p. 182 note 5.

من مقارنات وموازنات لغوية لاتخلو من طرافة^(١) . ولو تعلم السريانية واليونانية لكان لها شأن في دراساته العلمية والفلسفية .

وقد كتب بالعربية شعرًا وثرا ، ومعظم ما وصلنا من شعره إنما هو من ذلك الشعر التعليمي ، الذي يُحرَص فيه على أداء المعنى واستكمال الحقائق أكثر مما يحرص على جزالة اللفظ وسمو التركيب ، ومن أوضح أمثلته عينيته المشهورة في النفس^(٢) . على أنه خلف لنا بعض الأبيات والقصائد في الحكم والأمثال وبكاء الديار ، ولا تخلو من جمال وحسن صنعة ، وإن كانت جميعها دون الجودة وإلى التوسط أقرب^(٣) .

وأما نثره فسهل واضح مرسل بوجه عام ، وفيه تعقيد أو غموض أحياناً ، فيطيل الجملة ويعيد الصياغ إلى مراجع مختلفة . إلا أن غموضه لا يذكر في شيء بجانب ما يلحظ في أسلوب الفارابي مثلًا ، خصوصاً إذا عرفنا أنه كان هناك مذهب خاص في تلك العصور يرمي إلى ستر الأفكار الفلسفية ومحبتها عن العامة والدهماء^(٤) . وإذا كان الغزالى يعد من أوضح كبار مفكري الإسلام أسلوباً ، فإنه لا يمتاز في هذا على ابن سينا كثيراً . وكم جر هذا الوضوح على الشيخ الرئيس وعلى الفلسفة وال فلاسفة جميعاً فيما بعد من نقد وحملات .

وقد يروي فيلسوفنا أحياناً فيما يكتب ، ويحفل بما ينشئ ، فينتهي إلى أسلوب سام ممتاز فيه روعة وجمال . وخير شاهد على ذلك كتاب "الإشارات والتنبيهات" ،

Madkour, *L'Organon*, p. 161. (١)

(٢) من أشهر قصائده ، وعليها شروح عدة لا يزال معظمها مخطوطاً ، وقد طبعت غير مررة وترجمت إلى التركية والفرنسية (كتابي ، مؤلفات ابن سينا ، ص ١٥٢ - ١٥٥) ، وما أحوجها إلى نشر وتعليق جديدين يستعلن فيما بالخطوطات الموجودة .

(٣) ابن أبي أصيحة ، *عيون الأنباء* ، ج ٢ ، ص ١١ - ١٨ .

(٤) Madkour, *La place d'Al-Fārābī*, pp. 24-25.

و خاصة الأنماط الثلاثة الأخيرة منه ، وفيها تنبهات و خواتيم يحمد المرء لذة في أن يقرأها ويقرأها غير مررة ^(١) . وقد يتأنق فيسجع ويعني نوعا بالصناعة اللفظية ، على نحو ما يلحظ في "رسالة الطير" و "رسالة القدر" ^(٢) .

و "كتاب الشفاء" أصلق بأسلوب ابن سينا العام والدارج المأثور ، ويبدو ذلك باطراد في الكتاب جيئه ، فليس ثمة تباين ولا تفاوت في أسلوبه على طوله وكثرة أجزائه . وهو يدل دلالة واضحة على تمكن مؤلفه من العربية ، وقدرته على أن يؤدي بها أدق الأفكار وأعمدها . وقل أن يلغا بعض الألفاظ الأجنبية من فارسية أو يونانية ، اللهم إلا إن أحضرت مصطلحات تقررت من قبل في الاستعمال .

وأما منهجه فيقوم على ذلك العرض المتصل الحكم الترتيب والتبويب ، فيقسم - كما قدمنا - الفن إلى مقالات ، والمقالة إلى فصول . وفي الفصل الواحد يسير سيرا منتظما ، من المقدمات إلى نتائجها . ويولع ولوعا كبيرا بما يسمونه القسمة العقلية . فيضع الأحكام والأراء بين طفين أو أطراف متقابلة ، يناقشها طرفا طرفا حتى يتهى إلى الهدف المقصود ؛ وكأنما يخرج من قسمة ليدخل في أخرى ^(٣) .

ولا يتثبت مطلقا بالمحاكبات اللفظية ، بل ينفر منها ويقصد إلى المعنى ، ويصوب إليه رأسا . وهذا هو ذا يقول : « واجتهدت في اختصار الألفاظ جدا ومجانبة التكرار أصلا ، إلا ما يقع خطأ أو سهو ، وتنكب التطويل في مناقضة

(١) ابن سينا ، الإشارات والتنبيهات ، ليدن ، ١٨٩٢ ، ص ١٩٠ - ٢٢٢ .

(٢) ابن سينا ، جامع البدائع ، القاهرة ، ١٩١٧ ، ص ١١٤ - ١١٩ ؛ رسالة القدر ، ليدن ، ١٨٩٩ .

(٣) انظر متلا المدخل ، ص ١٢ - ١٤ .

مذاهب جالية البطلان أو مكفيّة الشغل بما نقرره من الأصول ، ونعرفه من
القوانين »^(١) .

وَجَدَ لِهِ مُلْزَمٌ قَوْيًا يُسَدِّدُ بِهِ عَلَى خَصْمِهِ الْأَبْوَابَ ، وَمَا أَشْبَهُهُ أَوْ مَا أَشْبَهُ الْجَدِلَ
الْمَدْرَسِيِّ الَّذِي أَلْفَ فِي الْقَرْوَنِ الْوَسْطَى الْمَسِيحِيَّةَ بِهِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ لِتَكْثِيرِهِ مِنْ
مَنْطِقَ أَرْسَطَوْ وَتَمْكِنَ هَذَا الْمَنْطِقَ مِنْهُ . وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الْجَدِلُ شَاقًا وَعَنِيفًا
أَحِيَا نَا ، وَقَدْ يَعْزِزُ عَلَيْنَا أَنْ نَسْتَسِيغَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ ضَرُورَةً مِنْ ضَرُورَاتِ الْبَحْثِ
الْعُقْلِيِّ فِي ذَلِكَ التَّارِيخِ . وَمِنْ هَذَا يَقُولُ الشَّهْرُسْتَانِيُّ : «إِنَّ طَرِيقَةَ ابْنِ سَيِّنَةِ أَدْقَى
عِنْدِ الْجَمَاعَةِ ، وَنَظَرُهُ فِي الْحَقَائِقِ أَغْوَص»^(٢) .

وَعَلَى هَذَا لِيُسَ «الشَّفَاءُ» شَرِحاً لِأَرْسَطَوْ – كَمَا كَانَ يَضْنُ – عَلَى نَحْوِ شَرِوحِ
ابْنِ رَشْدَ وَالْقَدِيسِ تُومَاسِ الْأَكْوِيَّيِّ ، وَإِنَّمَا ضَمَّنَهُ ابْنُ سَيِّنَةَ مَا ارْتَضَاهُ مِنْ
مِبَاحَثٍ وَنَظَرِيَّاتٍ فِي اسْتِيعَابِ وَشُمُولِ تَامٍ ، مِنْ جَمِيعِ مَا يَرِيَ تَرجِيحَهُ ، أَوْ رَافِضَا
مَا يَرِيَ رَفْضَهُ . وَقَدْ يَعْرُضُ لِآرَاءِ الْآخَرِينَ وَيَنْاقِشُهُمْ دُونَ أَنْ يُشَيرَ إِلَى أَسْمَاءِ
أَوْ إِلَى الْمَصَادِرِ الَّتِي أَخْذَ عَنْهَا^(٣) . وَهُوَ بِلَا نِزَاعٍ خَيْرٌ مِنْ يَصْفُ كِتَابَهُ ، فَيَقُولُ
فِي مُقْدِمَتِهِ : «إِسْتِقَامَ آخَرُهُ عَلَى جَمْلَةٍ اتَّفَقَتْ عَلَيْهَا أَكْثَرُ الْآرَاءِ ، وَهَجَرَتْ مَعَهَا
غَوَاشِيَ الْأَهْوَاءِ ، وَتَحْرِيتْ أَنْ أُودِعَهُ أَكْثَرَ الصَّنْعَةِ ، وَأَنْ أُشَيرَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ
إِلَى مَوْقِعِ الشَّهْبَةِ ، وَأَحَادِيثِهَا بِإِيَاضَحِ الْحَقِيقَةِ بِقَدْرِ الطَّاقَةِ ، وَأَوْرَدَ الْفَرَوْعَ مَعَ
الْأَصْوَلِ إِلَّا مَا أَثْقَى بِانْكِشَافِهِ لِمَنْ اسْتَبَصَرَ بِمَا نَبْصَرُهُ ، وَتَحَقَّقَ مَا نَصْوَرُهُ ،
أَوْ مَا عَزَّبَ عَنْ ذَكْرِهِ وَلَمْ يَلْحُ لِفَكْرِي»^(٤) .

(١) المَصْدَرُ نَفْسُهُ ، ص ٩ .

(٢) الشَّهْرُسْتَانِيُّ ، الْمَلَلُ وَالنَّجْلُ ، الْقَاهِرَةُ ، ١٣٢٠ هـ ، ج ٣ ، ص ٩٣ .

(٣) انْظُرْ مثلاً ، الْمَدْخُلُ ، ص ١٥—٢٣ ، ١٦—٢٤ .

(٤) المَصْدَرُ نَفْسُهُ ، ص ٩ .

ويظهر أن هذه المقدمة لم تكن في متناول رجال القرون الوسطى المسيحية في يسر ، ولم يستوعبوا ”الشفاء“ بحيث يستطيعون أن يدركون أنه دراسة شخصية لا مجرد شرح وتعليق . ولم يقفوا أيضاً في وضوح على مقدمة الجوزجانى التي جاء فيها على لسان ابن سينا : ”أما الاشتغال بالألفاظ وشرحها فأمر لا يسعه وقت ولا تنشط له نفسه . فإن قنعت بما يتيسر لي من عندي ، عملت لكم تصنيفاً جاماً على الترتيب الذي يتفق لي^(١)“. ذلك لأن هاتين المقدمتين ارتبطتا بالمدخل ، وكان أقل ”أجزاء الشفاء“ ، المترجمة إلى اللاتينية تداولـاً . هذا إلى أن نسخه المتداولة لم تكن جميعها مستوعبة ، وليس فيها وصلنا منها إلا اثنان فقط هما اللتان تستعملان على هاتين المقدمتين .

وروجريكون هو الذي استطاع خاصة أن يتبين حقيقة الكتاب ، ويدرك أنه عرض طالق لفلسفة ابن سينا ، دون تقيد بنص ثابت أو أصل معين ، ولعله وقف على المقدمتين السابقتين^(٢) . ولم يقف الأمر عند المدرسيـن ، بل امتد إلى التاريخ المعاصر ، فرأينا ”مهرن“ في أخريات القرن الماضي يعود إلى القول بأن ”الشفاء“ مجرد شرح لأرسـطـو؛ وفي نشر هذا الكتاب ما يقضـى على كل ذلك^(٣) .

على أن هذا ليس معناه أن ابن سينا لم يتأثر بأرسـطـو في كتابه هذا ، بل بالعكس تأثرـه كل التأثر ، وعول عليه التـعـوـيل كـله ، فـاكـاهـ في تـرـتـيـبهـ ، وـاستـمـدـ منهـ موـادـ كـثـيرـةـ ، وـلاـ يـرـدـدـ فيـ أنـ يـصـرـحـ بـذـكـ ، فـيـقـولـ : ”ولـماـ اـفـتـحـتـ هـذـاـ الـكـتـابـ اـبـدـأـتـ بـالـنـطـقـ ، وـتـحـرـيـتـ أـنـ أـحـاذـىـ بـهـ تـرـتـيـبـ كـتـبـ صـاحـبـ

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

Nallino, *Filosofia “orientale” od “illuminativa” d’Avicenna*, dans (٢)
Rivista del. Stud. orie., Roma, 1925, Vol. X, Fasc. 4, pp. 433-467;
 الدكتور بدوى ، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية (حيث توجد ترجمة كاملة للقال السابق)
 القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص ٢٤٥ - ٢٩٦ .

Bouyges, *Roger Bacon a-t-il lu des livres arabes*, dans *Arch. d’hist. doctr.*, Paris, 1930, t. v., p. 312; Mehren, *Muséon*, 1883, t. II, p. 464, 1885, t. IV, p. 494.

المنطق، وأوردت في ذلك من الأسرار والاطائف ما تخلو عنه الكتب الموجودة، ثم تلوته بالعلم الطبيعي، فلم يتفق لى في أكثر الأشياء محاذاة تصنيف المؤتم به في هذه الصناعة وتذاكيه^(١). إلا أنه تأثر أيضاً بشرح أرسطو السابقين من مشائين وإسكندريين، واعتنق آراء أفلاطونية ورواقية، وخضع لما خضعت له الثقافة الإسلامية عامة من عوامل مؤثرة. وكثيراً ما تبدو الفلسفة الأرسطية في "الشفاء" معدلة أو مشوبة بأفكار أخرى، تمشياً مع التزعة التوفيقية التي سادت الفلسفة الإسلامية جميعها، هذا إلى أن القسم الرياضي في هذا الكتاب لا يمت لأرسطو بأية صلة^(٢).

٦ - صلته بكتاب ابن سينا الأخرى :

وضع ابن سينا ما يزيد على مائة مؤلف، بين رسائل وكتب مطولة أو متوسطة أو مختصرة^(٣). ومن حسن الحظ أن غالبيتها العظمى وصلت إلينا، وإن كان كثير منها لا يزال مخطوطاً، وينصب نحو ثلثتها على الدراسات الفلسفية من منطق، وطبيعة، وعلم نفس، وميافيزيق، وتصوف، وأخلاق، وسياسة. ولاشك في أن "الشفاء" و"النجاة" و"الإشارات" أهم مؤلفات هذه المجموعة^(٤).

(١) ابن سينا، المدخل، ص ١١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) يقصد الأب قنواتي مؤلفات ابن سينا إلى نحو ٢٧٠ مؤلفاً، إلا أن منها ما هو مكرر باسم فيما يظهر، وما هو مكرر بين العربية والفارسية (مؤلفات ابن سينا، ص ١٤٩، ١٦٦، ١٦٧ - ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٨). على أن حصره هذا لا يزال مؤقتاً، ولن يكون نهاياً إلا يوم أن تنشر مخطوطات ابن سينا جميعها وتحقق.

(٤) تعالج مؤلفات ابن سينا الفلسفية الأخرى في أغلبها جزءاً أو أجزاء من فلسفته، وقد ظهر كثير منها قبل ظهور "الشفاء". لذلك لم نشأن أن ندخلها في المقارنة، واكتفينا بحصرها على الكتب المتداولة الكبرى، أو على كتب أخرى كانت صلتها "بالشفاء" محلأخذ ورد.

والصلة بين "الشفاء" و "النجاة" وثيقة ، قاما على أساس مشترك ، وفكـر فيما معا . وذلك أن الفكرة الرئيسية التي بني عليها "الشفاء" من استيعاب المنطق والطبيعة والرياضة والعلم الإلهي ، هي نفسها التي اعتمد عليها "كتاب النجاة" . فهو يحتوى على أربعة أقسام تقابل جمل "الشفاء" الأربع ، والفصول في الكتابين متشابهة في ترتيبها وتناسقها ، بل منها ما هو مكرر بنصه وفصـه^(١) . وكل ما بينهما من فارق يتلخص في أن "الشفاء" يلم بالأصول والفرع ، ويتحقق رغبة المختصين والمتحرين ، في حين أن "النجاة" « يستعمل على ما لا بد من معرفته لمن يؤثر أن يتميز عن العامة ، وينحاز إلى الخاصة ويكون له بالأصول الحكـمية إـحـاطـة »^(٢) . ولهذا اعتـبرـ الثاني بـحقـ مـختـصـاـ الـأـوـلـ . وقد أـعـدـاـ فـجـوـ وـاحـدـ ، إـذـ أـنـ اللـوـحـاتـ الـتـىـ حـصـرـتـ فـيـهاـ مـسـائـلـ "الـشـفـاءـ"ـ ،ـ وـالـتـىـ أـشـرـنـاـ إـلـيـهاـ مـنـ قـبـلـ ،ـ هـىـ التـىـ اـسـتـخـدـمـتـ فـيـ يـظـهـرـ لـتـكـوـنـ هـيـكـلـ "الـنـجـاةـ"ـ ،ـ وـمـاـ إـنـ فـرغـ اـبـنـ سـيـنـاـ مـنـ الـأـوـلـ حـتـىـ أـخـرـجـ التـانـيـ^(٣) .

أما كتاب "الإشارات" ، فتأخر عنـهما ظـهـورـاـ ،ـ وـلـعـلـهـ آخـرـ مـاـ أـلـفـ اـبـنـ سـيـنـاـ ،ـ وـتـصـبـعـ الدـمـدـةـ الـتـىـ تـفـصـلـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ أـجـزـاءـ "الـشـفـاءـ"ـ ،ـ الـأـخـرـىـ إـلـىـ نـحـوـ ثـمـانـيـ سـنـوـاتـ .ـ وـلـهـ أـسـلـوبـهـ وـتـرـتـيـبـهـ وـطـرـيـقـةـ عـرـضـهـ الـخـاصـةـ ،ـ وـجـانـبـ الـابـتكـارـ وـالـشـخـصـيـةـ فـيـهـ أـوـضـحـ ،ـ وـلـذـاـ ضـمـ إـلـىـ شـعـبـةـ الـفـلـسـفـةـ الـمـشـرـقـيـةـ^(٤) .ـ إـلـاـ أـنـهـ يـلـقـيـ مـعـ "الـشـفـاءـ"ـ

(١) لـسـنـاـ فـيـ حـاجـةـ أـنـ نـشـيرـ إـلـىـ أـنـ نـاـشـرـ "الـنـجـاةـ"ـ فـيـ الـقـاهـرـةـ ،ـ سـنـةـ ١٩١٣ـ ،ـ أـهـمـ عـنـ قـصـدـ الـقـسـمـ الـرـياـضـيـ ("الـنـجـاةـ"ـ ،ـ صـ ٣ـ)ـ ،ـ فـيـ حـينـ أـنـ طـبـعـ رـوـمـةـ الـقـدـيـمةـ ،ـ سـنـةـ ١٥٩٣ـ ،ـ اـشـتـمـلـتـ عـلـيـهـ .ـ وـأـمـاـ الـفـصـولـ الـمـكـرـرـةـ فـيـ "الـشـفـاءـ"ـ وـ "الـنـجـاةـ"ـ فـكـثـيرـ نـذـكـرـ مـنـ بـيـنـهـ مـثـلاـ :ـ العـنـيـةـ ،ـ وـالـمـبـدـأـ وـالـمـعـادـ ("الـشـفـاءـ"ـ ،ـ طـهـرـانـ ،ـ ١٣٠٣ـ هـ ،ـ صـ ٢٥٩ـ ،ـ ٢٧٣ـ ؛ـ "الـنـجـاةـ"ـ ،ـ طـبـعـ الـقـاهـرـةـ ،ـ صـ ٤٦٦ـ ،ـ ٤٩٠ـ)ـ .ـ وـقـدـ عـنـتـ الـآـسـةـ جـوـاـشـونـ بـهـذـهـ الـمـقـاـبـلـةـ :

A.-M. Goichon, *La distinction de l'essence et de l'existence d'après Ibn Sīnā*, Paris, 1937, pp. 499-503.

(٢) اـبـنـ سـيـنـاـ ،ـ "الـنـجـاةـ"ـ ،ـ صـ ٢ـ .

(٣) صـ ٣ـ ؛ـ اـبـنـ أـبـيـ أـصـيـعـةـ ،ـ عـيـونـ الـأـنـبـاءـ ،ـ جـ ٢ـ ،ـ صـ ٧ـ .

Madkour, *La place d'Al-Fārābī...* p. 64, No. 2. (٤)

في معالجته أقسام الفلسفة الرئيسية من منطق، وطبيعة، وميافيزيق؛ فإذا كانت قد أهملت فيه الرياضة فقد حل محلها التصوف، والمهم ألا تناقض بين الكتابين في الأفكار الجوهرية والنظريات الرئيسية.

وهناك كتابان آخران يضعهما ابن سينا بإزاء «الشفاء» ويقابلهما به، وهما «الواحد» و«الفلسفة المشرقة»، أو «الحكمة المشرقة» كما تسمى أحياناً^(١). فاما الأول فيشير إليه ابن سينا في مقدمة «الشفاء» حيث يقول: «ثم رأيت أن أتلوا هذا الكتاب (يعنى الشفاء) بكتاب آخر، أسميه كتاب «الواحد»، يتم مع عمري، ويؤرخ بما يفرغ منه في كل سنة، يكون كالشرح لهذا الكتاب وكتفريع الأصول فيه وبسط الموجز من معانيه».^(٢) ويشير إليه في موطن آخر، فيقول: « أعطيناهم في «كتاب الشفاء» ما هو كثير لهم وفوق حاجتهم، وسنعطيهم في «الواحد» ما يصلح لهم زيادة على ما أخذوه»^(٣).

ولكن عبئنا نحاول إن شئنا البحث عن هذا الكتاب في المخلفات السينوية، فإنه لم يتعذر عليه بعد؛ وأغلب الفتن أنه لم يوجد قط^(٤). وإنما الأمر مجرد عزم اعتزمه ابن سينا ومشروع قصد إليه، وعبارةاته السابقة تؤيد ذلك؛ وبين

(١) ندع جانباً كتاب «الإنصاف» الذي حاول ابن سينا أن يفصل فيه فيما بين المشرقيين والمغاربيين من خلاف، والذي تضاربت الروايات حوله: هل ألف في صورة نهائية أو بقى على هيئة مسودات؟ وهل ضاع جميعه بعد نهب السلطان مسعود أو بقيت منه أجزاء؟ ونكتفي بأن نخلص على تحقيق الدكتور بدوى لذلك (عبد الرحمن بدوى، أرسطو عند العرب، القاهرة ١٩٤٧، ص ٢٣ - ٢٩).

(٢) ابن سينا، المدخل، ص ١٠.

(٣) ابن سينا، منطق المشرقيين، ص ٤.

(٤) لا نظمنا في حاجة أن نلاحظ أن كتاب «الواحد» الذي تحدث عنه شيء آخر غير كتاب «الواحد الطبيعة» الذي لا يزال مخطوطاً، وهو رسالة صغيرة في العلم الطبيعي، ولا تخرج كثيراً عن طبيعته النجاة (قناة مؤلفات ابن سينا ص ١٣٧ - ١٣٨).

العزم والتنفيذ مراحل^(١). ولم يكن يسيرا عليه أن ينجز ما وعد ، والعقد الأخير من حياته لم يكن أكثر هدوءا من سابقه : عانى فيه شيئاً من القلق والاضطراب ، وشغلته شواغل شتى . فقد كان مهدداً ببطش السلطان محمود العزني الذي دعاه إلى بلاطه فأبى ، والذى لم يكن يقاسمها آراءه الفلسفية ، وما التجأ إلى أصحابها إلا ليحتمى بأميرها علاء الدين بن كاكويه ؛ ومع ذلك لم يسلم من نهب متاعه وكتبه على يد السلطان مسعود بن السلطان محمود^(٢) . وفي لحظات المدوء التي قضاها إلى جانب الأمير علاء الدين صرفته مناقشات ومنافسات عن بعض أهدافه الأولى ، فشغل بغرائب اللغة زمناً ، وبرصد الأفلاك زماناً آخر. على أن علاء الدين ، حاميه وتلميذه ، لم يلبث أن قلب له ظهر المجن ، وغضب عليه غضباً شديداً حتى أمر بقتله^(٣) .

فكيف يتسعى له في ظروف كهذه أن يخرج لنا كتاباً على النحو الذي يصور به ”الماهق“ ؟ ويكفيه أنه أتم في هذه الفترة ”الشفاء“ و ”القانون“ ، وأخرج ”النجاة“ و ”دانشنامة علائى“ ، ثم ”الإشارات والتنبيهات“ صفوة تفكيره الفلسفى ، إلى جانب دراسات أخرى لغوية وفلكلورية وطبعية^(٤) . على أنه لم يتم ”كتاب النجاة“ فيما يظهر ، وإنما أتمه تلميذه الجوزجاني ، فهو الذي وضع قسمه الرياضي ، جاماً إياه من مؤلفات أستاذه السابقة^(٥) .

Madkour, *L'Organon*, p. 22. (١)

(٢) القسطنطيني ، تاريخ الحكام ، ص ٤٢١—٤٢٥ . وقعت هذه الحادثة قبيل وفاة ابن سينا بثلاث سنوات ، وكان لها أثرها في بعثة كتبه وتساؤل بعض أصدقائه عن مصيرها (بدوى ، أرسسطو عند العرب ، ص ٢٤٠—٢٤٥) .

(٣) البهق ، تاريخ حكام الإسلام ، ص ٧٠ .

(٤) القسطنطيني ، تاريخ الحكام ، ص ٤٢٢—٤٢١ ؛ ابن أبي أصيحة ، عيون الأنباء ، ج ٢ ، ص ٦—٨ .

(٥) قنواتي ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٩٤ .

وأيما ”كتاب الفلسفة المشرقة“ فقد ورد ذكره أيضاً في مقدمة ”الشفاء“، ويقول عنه ابن سينا: «أوردت فيه الفلسفة على ما هي عليه في الطبع، وعلى ما يوجبه الرأى الصحيح الذي لا يراعي فيه جانب الشركاء في الصناعة، ولا يتقى فيه من شق عصاهم ما يتقى في غيره»^(١). وقل أن يثير عنوان كتاب من حب الاستطلاع ما أثار هذا العنوان، أو أن يقع في لبس وخطأ بقدر ما أوقع، وكأنما قدر له أن يكون محلأخذ ورد منذ ابن طفيل إلى اليوم^(٢). والذي لا نزاع فيه أنه لا يؤذن مطلقاً بذلك الخلط الذي وقع فيه كثيرون من تفسير ”المشرقة بالإشراقية“، إذ أن اللفظين مختلفان، ومدلولاهما متبايانان. وفلسفة ابن سينا، وإن غدت الفلسفة الإشراقية ومهدت لها، تتميز منها كل التميز^(٣).

ويعنينا أن نعرف علام يصدق هذا العنوان، وهل أبقى الزمن على ذلك الكتاب الذي سماه ابن سينا ”الفلسفة المشرقة“ . إن رجعنا إلى فهارس المكتبات وجدناها فعلاً تشتمل على مخطوطات تحمل هذا الاسم، ولكنها، إن صح الوصف، ليست شيئاً آخر سوى عرض لأجزاء الفلسفة الأربع من منطق، وطبيعة، ورياضة، وإلهيات، على نحو ما يلحظ في كتب ابن سينا المعروفة^(٤). فوق هذا بين أيدينا كتاب ناقص يسمى ”منطق المشرقيين“، وهو قريب كل القرب من هذه المخطوطات، ولعله جزء منها؛ وفيه ما يؤذن بأنه يرمي إلى معالجة مواد الفلسفة الأربع الآنفة الذكر، وإن لم يصلنا منها إلا بعض

(١) ابن سينا، المدخل، ص ١٠

(٢) عرض نليليو هذا التاريخ عرضاً مسبباً في مقال جامع، يقوم على دراسة مستوعبة وبحث مستفيض وتحقيق شامل، وقد أشرنا إليه وإلى ترجمته العربية من قبل (ص ١٦ هامش).

Madkour, *La place d'Al-Fārābi*, p. 200.

(٣).

(٤) قنواتي، مؤلفات ابن سينا، ص ٢٦ - ٢٨؛ Nallino, *art. cité*. ورغبة في تصفية هذه النقطة تصفية نهائية، بدأنا فعلاً في جمع هذه المخطوطات، وليس فيها مطلقاً ما يؤذن بفلسفة مغيرة لفلسفة ابن سينا المألوفة.

أجزاء المتنق ، وبجوبه على قصرها تلتقي بوجه عام مع آراء ابن سينا المعروفة ونظرياته المقررة^(١) .

وإذن ليس ثمة محل للقول بأن "كتاب الفلسفة المشرقية" يحوى آراء جديدة كل الجدة ويعرض فلسفة قائمة بذاتها ؛ ولو فهمت هذه التسمية على وجهها ، أو بعبارة أدق على الوجه الذى أراده ابن سينا ، لانتفى كثير من الالبس والخطأ . وما يؤسف له أن مقدمة "الشفاء" لم تكن متداولة في يسر ، لا في الشرق ولا في الغرب ، منذ أثيرت هذه المشكلة ، فانساق الباحثون في فروض واحتمالات دون أن يخوضوا عن هذه المقدمة ويرجعوا إليها^(٢) .

حقا إن ابن سينا هو الذى ابتكر هذه التسمية ، ولكنه لم يرد أن يقطع بها كل صلة بالفلسفات الغربية أو القديمة ، بل يبدو على العكس في مقدمة "منطق المشرقيين" ، الذى أشرنا إلى منزلته منها ، أشد ما يكون تمسكا بأرسطو وإعجابا بآرائه واعترافا بفضله ، ويصرح بأنه انحاز إلى المشائين وتعصب لهم ، لأنهم أولى فرق السلف بالتعصب^(٣) .

غير أن هذا الانحياز وذلك الاعجاب لا يمنع أنه من آن يناقش ويعارض ويتدارك على أرسطو مافاته ، ويكلل ما قصر فيه^(٤) . وتلك كانت طريقة، إن في "الشفاء" أو في كتبه الأخرى ، وكل ما في الأمر أن "الشفاء" وهو غير المادـة يسجل آراء السابقين في إفاضة قد تخفي فيها المعارضة أحيانا ، أما الكتب الصغيرة فروح

(١) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، ص ٦ .

(٢) ص (١٦) ، هل لنا أن نشير إلى أن لا ترى القرن الثاني عشر ترجموا "الفلسفة المشرقية" هكذا *philosophia orientalis* ، فلم يقعوا في ذلك الخطأ الذى وقع فيه بعض المعاصرين :

(٣) ص (١٧) ؟ ابن سينا ، منطق المشرقيين ، ص ٢ — ٣ . يرجح كل الترجيح أن تكون مقدمة "الشفاء" ومقدمة "منطق المشرقيين" قد وضعت في تاريخ واحد أو متلاحق ، لأن الروح والمعانى فيما متقاربة" أو مشتركة . ومن المرجح أيضا أن مقدمة "الشفاء" لم تكتب إلا بعد إتمامه جبيـه وفي جو تلك المقارنات التي يمثلها "كتاب الإنـصاف" ، "منطق المشرقيـين" ، "الفلسفة المـشرقـية" .

(٤) المصدر السابق ، ص ٣ .

النقد فيها أبرز. وقد عبر ابن سينا عن هذا أحسن تعبير حيث قال: «إن الشفاء» أكثر بساطاً، وأشد مع الشركاء من المشائين مساعدة؛ في حين أن «كتاب الفلسفة المشرقية» لا يتقى فيه كثيراً شق عصا الطاعة والخروج عليهم^(١). ومع هذا في «الشفاء» «تلويح بما لو فطن له استغنى عن الكتاب الآخر»^(٢). فابن سينا هو هو في هذا الكتاب أو ذاك ، ينقد ما اقتضى الأمر نقه . ويناقش حين يدعوه إلى المناقشة داع ، ويدلى بما عنده في صراحة أو في شيء من التلويح ، ويأخذ بما يطمئن له من الآراء ، سواء كانت لأرسطو أو غيره .

٧ - إلى أي مدى يعبر عن فلسفته ؟ :

يعتبر ابن سينا بحق الممثل الأول للفلسفة الإسلامية ، وإذا كان الكندي والفارابي قد سبقاه إلى وضع دعائهما وتكوين عناصرها ، فإنه هو الذي صورها تصويراً أكتملت به شخصيتها واتضحت معالمها . ولم يبق مجال للشك في أن هناك فلسفة إسلامية ، لا هي بالمشائهة الخالصة ، ولا الأفلاطينية البحتة . وإنما هي ضرب من البحث والدراسة أنتجه ظروف خاصة وبيئة معينة ، تأثرت بالفلسفات القديمة وأثرت فيها ، وأخذت عنها وأضافت إليها ، وأصبحت حلقة من حلقات التفكير الإنساني لها خصائصها ومميزاتها^(٣) .

عرضت لشكلاً لشكلاً الفلسفية الكبرى ، وعالجتها علاجاً خاصاً . ودرست نظرية الوجود درساً مستفيضاً ، ففصلت الواحد من المتعدد ، وافتنت في تحديد الصلة بينهما . وبحثت نظرية المعرفة بحثاً عميقاً ، ففرقـت بين النفس والعقل ، والفطري والمكتسب ، والصواب والخطأ . وفصلت القول في نظرية الفضيلة والسعادة ،

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ١٥ ، ١٨ ، ١٩ .

فُقِسِّمَتِ الْفَضَائِلُ وَفَرِعُهَا، وَانْتَهَتِ إِلَى فَضِيلَةِ الْفَضَائِلِ الَّتِي يُسَمُّو إِلَيْهَا بَعْضُ النَّاسِ كَالْأَنْبِيَاءِ، وَهِيَ تَأْمُلُ دَائِمًا وَنَظَرٌ مُسْتَمِرٌ. وَاسْتَوَعَتِ أَقْسَامُ الْفَلْسَفَةِ الْمَأْلُوفَةِ، نَظَرِيَّةٌ كَانَتِ أَوْ عَمَلِيَّةٌ، مِنْ طَبِيعَةِ، وَرِياضَةِ، وَمِيتَا فِيزِيَّقِ، وَأَخْلَاقِ، وَتَدْبِيرِ مَنْزِلٍ، وَسِيَاسَةٍ؛ وَضَمَّتِ إِلَيْهَا الطَّبِّ وَعِلْمَ الْحَيَاةِ، وَالْكِيمِيَّةِ وَالْبَنَاتِ، وَالْفَلَكِ وَالْمُوسِيقِ، عَلَى أَسَاسِ أَنَّهَا شَعْبٌ وَتَفْرِيَعَاتٌ لِأَقْسَامِ الْفَلْسَفَةِ الرَّئِيسِيَّةِ^(١).

إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْفَلْسَفَةُ إِلَّا سُلْطَانَةً، أَوْ بِعِبَارَةِ أُخْرَى إِذَا كَانَتْ هَذِهِ فَلْسَفَةُ ابْنِ سِينَا، فَإِنْ "الشَّفَاءُ" مِنْ أَصْدَقِ وَأَشْمَلِ كُتُبِهِ تَعْبِيرًا عَنْهَا. يَعْرُضُ الْمُشَكَّلَاتُ السَّابِقَةُ عَرْضًا مَسْهِبًا، وَيَحْلِلُهَا تَحْلِيلًا دَقِيقًا، وَيَضْمِمُ إِلَيْهَا أَلْوَانًا مِنَ الْدِرَاسَاتِ الْعَلَمِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْدُ أَجْزَاءَ مِنَ الْفَلْسَفَةِ^(٢). نَلْعَظُ فِيهِ آرَاءً لِأَرْسَطُوهُ، وَأَخْرَى لِأَفْلَاطُونَ وَأَفْلَوْطِينَ، وَثَالِثَةً لِزَيْنُونَ وَكَرِيزِيبِ^(٣). وَلَكُنْهَا جَمِيعًا مِنْ جَهَةِ تَامَّا، وَكَوْنَتْ وَحْدَةً مَنْسَقَةً مَتَصَلِّهً أَبْحَزَاءَ، يَبْدُو فِيهَا تَجَدِيدُ ابْنِ سِينَا وَابْتِكَارُهُ. وَأَوْضَعُ مَا يَكُونُ هَذَا الْابْتِكَارُ فِي نَقْدِ بَعْضِ نَظَرِيَّاتِ الْقَدَامِيِّ وَرَفِضِهَا، أَوْ فِي تَأْيِيدهَا وَإِدَعَامِهَا.

فِيَنَاقِشُ، مَثَلًا، مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ثَاوِفَرْسْطَسُ مِنْ تَطْبِيقِ فَكْرَةِ الْكَمِ عَلَى الْمَحْمُولِ كَمَا طَبَقَتْ عَلَى الْمَوْضَوْعِ، مَنَاقِشَةً تَنْظِيمِهِ فِي صَفِّ الْمَنَاطِقَ الْمُحَدِّثَيْنِ، الَّذِينَ عَرَضُوا نَظَرِيَّةً مُشَابِهَةً قَالُوا بِهَا هُمْ لَتَوْنُ فِي الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ^(٤). وَيَعْرَضُ ثَامِسْطِيُّوسُ مَعَارِضَةً صَرِيْحَةً فِيَاقِرَرَهُ مِنَ الْاعْتِدَادِ بِالشَّكْلِ الْأَوَّلِ وَحْدَهُ، مَنْضِمًا إِلَى مَقْسِيمُوسِ الْأَزْمِيرِيِّ^(٥)، فِي إِثْبَاتِ أَنَّ لَا غَنِيَّةَ عَنِ الشَّكَلَيْنِ الثَّانِيِّ وَالثَّالِثِ، وَأَنَّ هَنَاكَ

(١) ص (٥٣) .

(٢) ص (١١) .

(٣) ص (١٧) .

(٤) Madkour, *L'Organon* pp., 189-190.

(٥) يُسَمِّيُّ الْعَرَبُ "مَا كَسِيمِسْ" ، وَيَعْدُونَهُ بَيْنَ شَرَاحِ أَرْسَطُوهُ، وَإِنْ كَانَ لَا يَدُوُّ أَنَّهُمْ تَرْجُوا لَهُ شَيْنَا (ابْنِ النَّدِيمِ، الْفَهْرُسُتُ، ص ٣٥٧) . وَقَدْ عَنِّي خَاصَّةً بِأَشْكَالِ الْقِيَاسِ وَوُظُوفَهُ كُلِّهَا (Waitz, *Organon*, I, 45) ، وَكَانَ لَهُ فِي ذَلِكَ نَقَاشٌ طَوِيلٌ مَعَ ثَامِسْطِيُّوسَ اسْتَلْفَتَ نَظَرَ الْمُسْلِمِينَ، وَخَاصَّةً ابْنِ سِينَا .

ضروبا من البرهنة لا تم في يسر إلا عن طريقهما^(١) ، فيذكرنا بما قاله لاشيليه أخيرا عن أشكال القياس الثلاثة ووظيفة كل منها^(٢) . ويقتن في البرهنة على وجود النفس ، ويقيم عليه أدلة عدة ، أخصها برهانه المشهور الذي سمي برهان الرجل الطائر ، وما أشد قربه من الكوجيتو الديكارتي^(٣) .

هذه ودقائق أخرى غيرها نجدها معروضة عرضا مفصلا في "الشفاء" ، في حين أنها قد لا تذكر في كتب ابن سينا الأخرى ، أو إن ذكرت ففي إشارة عابرة . وبقدر ما نعلم ، نستطيع أن نقول إنه لا توجد فكرة من أفكار ابن سينا الفلسفية الأصيلة والمبتكرة إلا ولهَا في هذا الكتاب ذكر . ويقيينا أنه يوم أن تتناوله الأيدي ويقرأ في يسر ، سيزداد رأينا هذا ثبوتا وتأييدا . وكفى ما مضى من أخطاء منشؤها التعجل بالحكم على "الشفاء" دون اطلاع أو قراءة .

قد يقال إن فلسفة ابن سينا تطورت . وإذا صحت "الشفاء" يعبر عنها ، فما ذاك إلا في مرحلة خاصة ، تلتها مراحل أخرى اعتنق فيها فيلسوفنا آراء ونظريات مغايرة^(٤) . إلا أنه سبق لنا أن بيننا أن من الخطأ أن يعد "الشفاء"

(١) بدوى ، أرسطو عند العرب ، ص ٦٤ - ٦١ . Ibid. pp. 212-215.

J. Lachelier, *Théorie du Syllogisme*, dans *Rev. philos.*, 1876, p. 485; (٢)
Etudes sur le syllogisme, Paris. 907, pp. 75-76.

(٣) مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ١٧٧ - ١٧٩ .

(٤) عرضت الآنسة جواشون لهذا التطور في أكثر من موضع :

Goichon, *L'évolution philosophique d'Avicenne*, dans *Rev. philos.* Juillet-sept. 1948; *Livre des directives et des remarques*. Paris, 1950, p. 5 et;
La personnalité d'Ibn Sīnā, dans Avicenne, Radio-Diffusion française, Paris 1951.

ولكنها لم تقدم له أمثلة بارزة ، ولم تقم عليه أدلة واضحة . والذى لا زراع فيه أنها لستنا أمام فلسفتين متناين ، يمكن أن تسمى إحداهما فلسفة للشباب أو الكهولة ، والثانية فلسفة الشيوخوخة ، أو بعبارة أخرى الفلسفة المنشائية والفلسفة المشرقة .

بين مؤلفات الشباب أو الكهولة ، وأنه لم يفرغ منه إلا في العقد الخامس من عمره ، فليس ثمة مراحل تفكير منفصلة أو متباينة . وإذا كان ”كتاب الإشارات“ ، وهو آخر مؤلفاته ، قد امتاز بقسمه الصوفي ، فإن هذا القسم إنما يقوم على دعائم من نظرية النبوة والعقل القدسي اللتين عنى بهما ”الشفاء“^(١) . على أن تصوف ابن سينا أقدم من الحكایين معاً .

ونحن لا ننكر أن تفكير العالم أو الفيلسوف في نشاط مستمر ، ولكن ليس بلازم أن تؤدي هذه الحركة دائماً إلى انقلاب أو تطور يهدى ما تقرر من قبل . وابن سينا بوجه خاص من بين أولئك المفكرين الذين استقرت مبادئ فلسفتهم في سن مبكرة ، ولم يطرأ عليها فيها بعد تغيير يذكر . ولا أدل على هذا مما يحكى في ترجمته لنفسه ، فيقول : « فلما بلغت ثمانى عشرة سنة من عمري فرغت من هذه العلوم كلها ، وكنت إذ ذاك للعلم أحفظ ، ولكنه اليوم معى أنضج ، وإلا فالعلم واحد لم يتبدل لي بعده شيء »^(٢) .

٨ - شرحه وترجمته :

لئن كان الزمن لم يفسح لابن سينا أن يشرح ”الشفاء“ كما وعد ، فقد اضططلع بهذا باخثون آخرون^(٣) . لا سيما والاختصار والتلخيص ووضع المتنون والرسائل من جانب ، أو التوضيح والتعليق وتأليف الشروح والحواشى من جانب آخر ، كانت المنهج السائد في الدراسات الإسلامية منذ القرن الخامس الهجرى . وقد تولى شرح ”الشفاء“ كثيرون ، شخص بالذكر منهم صدر الدين الشيرازي المتوفى في منتصف القرن الحادى عشر للهجرة ، والذى

(١) ابن سينا ، الشفاء ، ج ١ ، ص ٢٥٨ ، ج ٢ ، ص ٢٧٧ .

(٢) القسطنطى ، تاريخ الحكایاء ، ص ٤٦٦ . عاد ابن سينا إلى المعنى نفسه ، وأكد ذلك في منطق المشرقيين ، ص ٣ .

(٣) ص (١٩) .

كان يعد المجدد لتعاليم ابن سينا ، وقد طبع شرحه على هامش ما طبع من أجزاء "الشفاء" ^(١) . ولا يزال معظم هذه الشروح، أو الحواشى كما تسمى أحياناً، مخطوطاً ، ولم يقدر منها بعد القائدة المرجوة . وما عرف منها أقرب إلى التفسير اللفظي والاستشهاد بمؤلفات ابن سينا الأخرى ، منه إلى الدراسة الموضوعية التي تضيف مادة جديدة . ومهما يكن من أمرها ، فإن دراسة "الشفاء" دراسة كاملة تقتضى الكشف عنها وتقديمها للقراء .

أما اختصار هذا الكتاب فقد تولاه ابن سينا نفسه ، وترك لنا في "النجاة" أصدق تلخيص له ^(٢) . وقد عول عليه الباحثون فيما بعد ، واكتفوا به . ولم نر "الشفاء" تلخيصا آخر إلا محاولات متاخرة في القرنين الماضيين ، ولا تزال مخطوطة أيضا ^(٣) .

وقد ترجم "الشفاء" كله أو بعضه إلى لغات عدة قدماً وحديثاً . فقدمها عرفته الفارسية ^(٤) ، ونقل إلى اللاتينية منه قسط كبير ^(٥) . ويظهر أنه لم يجد سبيله لا إلى السريانية ولا إلى العبرية ^(٦) . وفي التاريخ الحديث ترجمت

(١) ابن سينا ، الشفاء ، طبعة طهران .

(٢) ص (١٨) .

(٣) قنواتي ، مؤلفات ابن سينا ، ص ٧٩ ؛ محمد كاظم الطريحي ، ابن سينا ، النجف ،

١٩٤٩ ، ص ٧٥ .

(٤) المصدر السابق .

Mlle M.-Th. d'Alverny, *Ibn Sīnā et l'Occident médiéval*, dans ^(٥) *Avicenne*, Radio-Diffusion française, Paris, mars 1951; Crombie, *Avicenna's influence on the mediaeval scientific tradition* (University of Cambridge, 1951).

(٦) ذهب بروكلمان خطأ إلى أنه ترجمت منه أجزاء إلى السريانية ، محلاً على تاريخ الأدب

السرياني لبومشترك: و Brockelmann, *Geschic. der arab. Lit.*, Berlin, 1902, Suppl. (T. I, p. 815).

وقد أخذ عنه الأب قنواتي في كتابه : "مؤلفات ابن سينا" (ص ٧٨) . ولكن الحقيقة أن =

أجزاء شتى إلى اللغات الأوربية ، فنقل منه إلى الإنجليزية مثلاً كتاب الشعر^(١) ، وإلى الفرنسية الموسيقى^(٢) ، وإلى الألمانية أبواب مختلفة من الطبيعيات والإلهيات والفلك^(٣) . ولقد أثارت هذه الترجمات بحوثاً عدّة ، وساعدت على بسط أثر ”الشفاء“ في ثقافات مختلفة .

٩ - أثره في العالم العربي :

أثر كتاب ما من أثر مؤلفه ، فيدخل في جملة ما يرى الناس عنه وما يقرأ له ، اللهم إلا أن يكون هذا الكتاب ذا شأن خاص وتاريخ مستقل . وفلسفة ابن سينا هي فلسفة العالم العربي منذ القرن الخامس الهجري إلى أوائل القرن الرابع عشر ، وعنهما أخذ الباحثون على اختلافهم ، من فلاسفة ومتكلمين وصوفية . بل إن الدراسات العلمية اللاحقة عوّلت عليه أيضاً التعويل كله ، إن في الطب وعلوم الحياة ، أو في الفلك والرياضية ، ويمكن أن يقال إنه فيلسوف الإسلام غير منازع^(٤) .

إحالة بروكلمان خاطئة ، فإن ”بومشترك“ إنما يتحدث عن ”عيون الحكمة“ لا عن ”الشفاء“ .

Baumstark, *Geschichte der Syr. Lit.*, Bonn, 1922, p. 317, No. 3.

وأما العبرية فقد قرر استينشнейدر أنه لم يترجم إليها :

Steinschneider, *Die Heb. Ubers.*, pp. 281-282.

وعلى ذلك ينبغي ألا تؤخذ إحالة الأب قنواتي في هذا أيضاً على علاتها (مؤلفات ، ص ٧٨) .

Margoliouth, *Analecta orienatalia ad Poeticam Arietotalem*, (١)
London, 1887.

D'Erlanger, *Kitāb al-Shifā, Mathématiques*, ch.XII, in *La Musique arabe*, II, Paris, 1923.

Horten, *Das Buch der Genesung der Seele*, XII Teil enthaltend^(٣)
die Metap. und Theologie übers., Halle, 1907; Widemann *Einleitung
zu dem astrosonomischen Teil des K. al-Shifā*. Erlangen 58 (1928).

(٤) مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ٦ - ٧ - ١٨٨ ، ١٨٩ - ٢١١ ، ٢١٢ .

حقا إن حملة الغزالى على الفلسفة والفلاسفة سدت الطريق في وجهه ، وصرفت عنه كثيرين ، ولكن ما يبقى في الإسلام من دراسات فلسفية مدين له . ولم تُعد مدرسة الأندلس على شيء من نفوذه في الشرق ، برغم مجدها بعده ، وتعدد رجاهما ، وعظم منزلتهم ، وخاصة ابن رشد الذي خلف ثروة فلسفية طائلة . ويظهر أن حظ هذه المدرسة ارتبط بحظ الأندلس جميعه ، لهذا لم يكن غريباً أن نرى ابن رشد أوثق صلة بالعالم اللاتيني منه بالعالم العربي^(١) .

ولقد تدورست كتب ابن سينا من بعده ، وكان الإقبال على "النجاة" و "الإشارات" عظيمًا . إلا أن هذا لم يصرف طلاب الفلسفة عن "الشفاء" ، لاسيما وفيه مادة لا يغنى عنها الكتابان الآخرين ، وكلما امتد البحث إلى التفاصيل والدقائق بدا لزومه واستدعت الحاجة إليه . فالغزالى مثلا في "تهافت الفلسفه" ، والشهرستاني في "نهاية الإقدام" حين يفصلان القول في حدوث العالم واستحالة قدمه يحيى كان على لسان ابن سينا آراء استمدوا أغلبها من "الشفاء"^(٢) . ولنسنا في حاجة أن نشير إلى أن ابن رشد كثيراً ما ينقل عن "الشفاء" مؤيداً أو معارضًا ، ويصرح باسمه في بعض كتبه^(٣) . وندع جانباً نصیر الدين الطوسي الذي يعدد من تلاميذ ابن سينا المخلصين ، وإن تأخر عنده نحو قرنين ونصف ، وموقفه من نفر الدين الرازي ومعارضته له بسبب الآراء السينوية معروف^(٤) . وقد أدرك ابن خلدون ما "للشفاء" من أهمية ، فنوه عنه في غير ما موضع من "مقدمته"^(٥) .

(١) Renan, *Averroës et l'averroïsme*, Paris, 1925, pp. 36-42.

(٢) الغزالى ، تهافت الفلسفه ، بيروت ، ١٩٢٧ ، ص ٧٨ - ٧٩ ، ٧٨ - ٢٣ ، ١٩٢٧ - ١٣٢ ؛

الشهرستاني ، نهاية الإقدام ، لندن ، ١٩٣٤ ، ص ٢٥ - ٢٩ ، ٣٣ - ٣٥ ، ٢٢٤ -

٢٢٥ . وما يلفت النظر أن هذين الباحثين تعاصرًا فتلاقياً إلى حد كبير في اتجاههما ، دون أن

يتقا بلا فيها يظهر .

(٣) Nallino, art. cit.

(٤) نصیر الدين الطوسي ، شرح الإشارات ، وبها مشه شرح الرازي ، القاهرة ١٣٢٥ هـ

قطب الدين الرازي ، المحاكمات بين الإمام والنمير ، القاهرة ١٢٩٠ هـ .

(٥) ابن خلدون ، مقدمة ، بيروت ، ١٨٧٩ ، ٤٢٤ ، ٤٢١ ، ص ٤٢٩ .

وهناك كتب ثلاثة قدر لها أن تسود الدراسات العقلية الإسلامية في العصور الأخيرة . ونعني بها ”العقائد“ للنسفي ، و ”الموافقات“ للإيجي ، و ”المقاصد“ للفتاازاني ؛ والمتأمل في شروحها وحواشيهما يتبين مدى تعوييلها على ”الشفاء“ ، وأخذها عنه . ودون أن ندخل في تفاصيل ذلك نكتفي بأن نشير مثلاً إلى أن صاحب ”العقائد“ يتيح لشراحه فرصة التحدث عن التصور والتصديق ، فيوردون حقائق ومعلومات شبيهة كل الشبه بما أورده صاحب ”الشفاء“ في موضوع المنطق^(١) . ويقف الإيجي في كتابه الآتف الذكر مرصدًا طويلاً على العلل ، مبيناً أنواعها ، وملازمتها لعلولاتها ، والفرق بين جزء العلة وشرطها ، فتلهس في هذا كله صدى بحث العلة في طبيعتها ”الشفاء“^(٢) . ويتحدث صاحب ”المقاصد“ حديثاً طويلاً عن الحركة ، فيحاكي فيه تمام المحاكاة المقالة الثانية من السماع ”الطبيعي“ لابن سينا^(٣) . وينحيل إلينا أن ننشر ”الشفاء“ نشرًا صحيحًا سيفسح المجال لمقارنات مفيدة في هذا الباب .

ولقد كانت الرغبة أكيدة في اختصار المنطق وتركيزه في هذه العصور ، ومن أمثلة ذلك ”إيساغوجي“ للبهري ، ”والشمسية“ للقرزويني ، و ”السلم“ للأخضرى ؛ وعليها قامت الدراسات المنطقية العربية في القرون الستة الأخيرة^(٤) . ومع هذا

(١) النسفي ، العقائد ، وبها مشه شرح الفتازاني ، والخجالي ، وعبد الحكم ، والعصام ، القاهرة ١٩١٣ ، ص ٧٠—٧٦ ؛ ابن سينا ، المدخل ، ص ١٩—٢٢ .

(٢) الإيجي ، المواقف ، القدسية ، ١٢٨٦ هـ ، المرصد الخامس من الموقف الثاني ؛ ابن سينا ، الشفاء ، ج ١ ، ص ٢٠—٣٣ .

(٣) سعد الدين الفتازاني ، المقاصد ، طبعة القدسية ، ج ١ ، ص ٢٥٩—٢٧٩ ؛ ابن سينا ، الشفاء ، ج ١ ، ص ٣٤—٤٩ .

(٤) Madkour, *L'Organon*, pp. 243-245.

نرى في هذه الفترة كتاباً آخر اهتمى إليه أخيراً، وفيه شيء من البسط والتوضيح الذي يتصعد به إلى منطق "الشفاء" (١). ومعنى به كتاب "البصائر التصيرية" الذي يحرض مؤلفه على أن يعزز بعض الآراء رأساً إلى ابن سينا أو "أفضل المتأخرین" كما يسميه (٢). وفي اختصار يقى "الشفاء" يتدارس في بعض مساجد الشرق إلى اليوم ، إن عن طريق مباشر أو غير مباشر .

١٠ - امتداده إلى العالم اللاتيني :

لم يقف أثر "الشفاء" عند الشرق ، بل امتد إلى الغرب ، وكان من الكتب الأولى التي نقلت إلى اللاتينية ، بدئ في ترجمته ولما يمض على وفاة ابن سينا قرن واحد . وما إن ترجم قسط منه حتى تلقته الأيدي في مختلف العواصم الأوروبية ، وبلغت النسخ المتداولة من بعض أجزائه نحو الخمسين . وكان لهذا التداول شأنه في إثارة حركة فكرية بلغت مداها في القرن الثالث عشر ، حتى لقد وصل الأمر ببعض مؤرخي الفلسفة المدرسية أن قالوا بوجود مذهب سينوى لاتينى إلى جانب مذهب ابن رشد اللاتينى الذى قيل به في أوائل هذا القرن (٣) .

(١) اهتمى إلى هذا الكتاب الأستاذ الإمام محمد عبد أثناء مقامه ببيروت سنة ١٣٠٤ هـ ، وقرر تدریسه بالأزهر بعد ذلك بحوالي ١٢ سنة . وطبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة ، سنة ١٨٩٨ م ، ومؤلفه هو عمر بن سهلان الساوى من رجال القرن الخامس الهجرى ، وسماه باسم نصير الدين محمد بن عبد الملك بن تو به من أعيان مرو وفقهاؤها (السيكى) ، طبقات الشافعية ، طبعة القاهرة ، ص ٣٠٨ ؛ انظر أيضاً : Islamic Culture VI (1923) p. 592 ff.

(٢) الساوى ، البصائر التصيرية ، ٢٨ ، ٦٨ ؛ ولا غرابة فقد كان الساوى ينسخ "الشفاء" ، ويبيع ما ينسخه بأثمان باهظة يتعيش منها .

(٣) نشير هنا إلى :

P. Mandonnet, *Siger de Brabant et l'averroïsme latin au XIIe siècle*, Louvain, 1908.

وإلى :

R. de Vaux, *L'avicennisme latin aux confins du XII-XIIIe siècles*, Paris, 1934.

وقد تمت هذه الترجمة على مراحلتين : مرحلة مبكرة بدأت في الربع الثالث من القرن الثاني عشر ، وأخرى لاحقة جاءت بعدها بحوالي مائة سنة . ويظهر أن الغربيين اتجهوا أولا نحو ابن سينا العالم ، ومنه انتقلوا إلى ابن سينا الفيلسوف . فلفت نظرهم طبه ، وترجموا "القانون" كاملا ؛ وشغلهم الفلك والتنجيم ، بخدا في البحث عن طبيعيات "الشفاء" ^(١) . وكانت بلاد الأندلس المورد الأول الذي أخذوا عنه هذا التراث الشرقي ، وكلما تمكنوا منها زاد نصيبهم منه ؛ ولأمر ما بدأت ترجمة "الشفاء" في طليطلة التي كانت مدينة إسلامية قبل ذلك بحوالي قرن .

ولم تكن هذه الترجمة سهلة ولا ميسرة ، خصوصاً في الكتاب دقة وغموض أحياناً ، ولم تستخدمن العبرية وسيطها كالعادة ، وإنما تم النقل من العربية إلى لغة دارجة هي القشتالية في ترجمة حرافية ، ومنها إلى اللاتينية ^(٢) . وقد اضطاع بهذا خاصة جند سالينوس ، مستعيناً باسرائيلي يجيد العربية ويعرف القشتالية ، فترجم "كتاب النفس" ، والجزء الأول من المنطق "المدخل" ، و "ما بعد الطبيعة" . وترجم في هذه الفترة أيضاً الكتابان الأول والثاني من "الطبعيات" ^(٣) .

وفي المرحلة الثانية أتمت "الطبعيات" كلها تقريراً ، فترجم منها الكتاب الثالث ، والرابع ، والخامس ، والثامن وهو آخر الأجزاء ^(٤) . ويتبين من هذا أن اللاتينية عرفت من جمل "الشفاء" الأربع ، الجملة الأخيرة في الإلهيات كاملة ، والجملة الثانية في الطبيعيات ما عدا الكتاب السابع الذي ينصب

Crombie, art. cit.; D'Alverny, art. cit.

(١)

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

على النبات . ولم تعرف من الجملة الأولى في المتنق إلا "المدخل" ، وأهملت إهالاً تاماً الجملة الثالثة في العلم الرياضي^(١) . وأغلب الظن أن اللاتينيين كانوا يترجمون ما يقفون عليه ، ولعل هذه الأجزاء الناقصة لم تقع تحت نظرهم .

ومهما يكن من أمر هذا النقص فإن ما ترجم من "الشفاء" كان كافياً لأن يصور جانبي ابن سينا العلمي والفلسفي ، بل وأن يعطي فكرة صادقة عن طريقته ومنهجه ، وكان لذلك آثار عميقة في الحياة الفكرية اللاتينية . فبعثت أجزاء "الشفاء" الطبيعية آراء ونظريات علمية ساهمت ولاشك في النهضة الأوروبية الحديثة ، وفي مقدمتها الجزء الخامس الخاص بالمعادن والآثار العلوية . ففيه قضى ابن سينا على دعاوى الكيميائيين السائدة حين ذاك ، من إمكان تحويل المعادن الدينية إلى معادن نفيسة ، وكان لرأيه هذا وزنه عند ألبير الأكبر وروجر بيكون^(٢) . واعتقد الرأي القديم القائل بكرودية الأرض ؛ فهذا لكوبرنيك وجاليليو . وشرح تكوين الجبال والصخور شرعاً اعتمدت عليه نظرية البراكين التي ظهرت في القرن السابع عشر^(٣) .

وكل ذلك في ملاحظة صادقة وتجربة منتظمة ، وكثيراً ما يستشهد على الرأى الذي يرتئيه بتجاربه الخاصة وملاحظاته الشخصية . ولا غرابة فهو طبيب عالم إلى جانب أنه نظرى وفيلسوف ، وفي اختباره للأدوية وتشخيصه للأدواء يضع طائفنة من القواعد التي لابد أن يكون قد أفاد منها النهج التجارى الحديث^(٤) .

(١) ندع جانباً ما ترجمه هرمان الألمااني من كتاب الخطابة (أحد فنون منطق الشفاء) فهو جزء صغير أريد به توضيح شرح ابن رشد لكتاب الخطابة لأرسسطو .

Madkour, *Ibn Sīnā et l'alchimie arabe*, dans Rev. du Caire, juin (٢)

1951, H Holmyard, *Kitāb Al Shifā*, Paris 1927 p.85

Crombie, art cit

(٣)

Ibid.

(٤)

فالدواء يجب أن يختبر في الأمراض المتعارضة، وأن تثبت صلاحيته في حالات عدّة ، وأن يختلف كنه ونوعه تبعاً لشدة المرض وضعفه ، وألا يكتفى بتطبيقه على الحيوان بل يجرب في الإنسان^(١) . وفي تشخيص الداء ينبغي أن يستعان بأماراته وأعراضه المختلفة ، مع ملاحظة أن من بينها ما هو ظاهري وحقيقة ، وما هو مؤقت و دائم ، وما يدل على نوع المرض أو على منشئه ، ولناس والسمع والبصر والشم والذوق دخل كبير في الكشف عن هذه الأعراض^(٢) . فمن هذه التجارب الطبية نشأت نزعته التجريبية العامة التي تبدو واضحة في بحوثه الطبيعية.

وأما فلسفته فيمثلها لدى الالاتينيين خاصة ”المدخل“ الذي ترجم من قسم المنطق ، و ”كتاب النفس“ وإن عدم من أجزاء الطبيعيات ، و ”ما بعد الطبيعة“ الذي اشتغل على الإلهيات جميعها . وإذا كان ”المدخل“ قد غذى مشكلة الكليات التي كان لها شأن في القرون الوسطى المسيحية ، فإن كتابي ”النفس“ و ”ما بعد الطبيعة“ كانا دعامة البحوث الفلسفية الهامة في القرن الثالث عشر^(٣) . ولا نظن أن مؤلفات ابن سينا الفلسفية صادفت ما صادفه ”كتاب النفس“ من دراسة وانتشار في هذه الفترة ، ذلك لأنّه عاجز أموراً كانت الفلسفة المدرسية في أمس الحاجة إليها ، فعرض للنفس في حقيقتها وخلودها ، وشرح جانبي المعرفة الحسّي والإشرافي ، فالتفق مع آراء كان للسيحيين فيها وثيق الصلة ، وهي آراء القديس أوغسطين وديونسيوس الأريو باangi^(٤) ، ويعرض كتاب ”ما بعد

(١) ابن سينا ، القانون في الطب ، رومة ١٥٩٣ ، ص ١١٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٦ — ٣٩ .

I. Madkour, *L'Organon*, pp. 148-155.

(٣)

Rohmer, *Sur la doctrine franciscaine des deux faces de l'âme* (٤)
dans *Arch. d'Hist. doctr. et litt. du moyen âge*. 1927, pp. 73-77.

اطرأ أيضاً :

مذكور ، في الفلسفة الإسلامية ، ص ١٤٧ — ٢٤٨ .

الطبيعة ” لنشأة العالم وطبيعة الإله وصلته بخلوقاته ، ويحاول التوفيق بين العقل والنقل ، فيلمس أدق الموضوعات التي شغلت ” كلية أصول الدين ” بباريس زمنا (١) .

ومن هنا نشأت الأوغسطينية السينوية أو مذهب ابن سينا اللاتيني اللذان كان لهما آثار واضحة في القرن الثالث عشر (٢) . فلم يقف الأمر عند حكاية آراء ابن سينا والتصریح باسمه ، بل كان له مؤيدون ومعجبون ، وفي مقدمتهم روبر بيكون وألبر الأكبر . وكان له أيضاً معارضون يخشون نفوذه لدى بعض رجال الدين والفلسفه فأخذوا يناظرون آراءه رأياً رأياً ، وينقضون حججه حجة حجة ، وعلى رأس هؤلاء يجب أن نضع جيروم دوفرن وتوماس الأكويني (٣) . وفي هذا التأييد والمعارضة ما يكشف عما أثاره ” الشفاء ” من حركة فكرية واسعة لدى رجال الدين والفلسفه في أوج الفلسفه المدرسية .

(ب) منهج النشر

ما إن قررت جامعة الدول العربية إحياء الذكرى الألفية لميلاد ابن سينا حتى سارع الأفراد والممئات إلى المساهمة في ذلك ، كل على النحو الذي

De Vaux, *L'avicennisme latin*, pp. 21-30. (١)

(٢) كتب الاستاذ جلسون أربع مقالات عامة لإثبات هذه الأوغسطينية السينوية وهي : —

- 1.—Pourquoi St. Thomas a critiqué St. Augustin? (*Archives* 1926)
- 2.—Avicenne et le point de départ de Duns Scot (*Ibid.* 1927).
- 3.—Les sources gréco-arabes de l'augustinisme avicennisant (*Ibid.* 1927)
- 4.—Roger Marston:un cas de l'augustinisme avicennisant (*Ibid.* 1933)

Fest, *La structure métaphysique du concret selon saint Thomas d'Aquin*, Paris, 1931, pp. 331-360. (٣)

يبموله^(١)). فبن حفلات تنظم إلى مهرجانات يعدها، ومن إذاعات تطوف في الأرجاء إلى بحوث ومقالات تدون في المجالات العلمية الكبرى^(٢). وهما ذي الأقطار الشرقية تعد العدة لمهرجانى بغداد وطهران اللذين سيقامان في الربع القادم.

(١) صدر قرار الجامعة العربية في أوائل سنة ١٩٤٩ . وقد ورد ابن سينا على أصح الروايات سنة ٣٧٥ هـ، فعما نال الحال (١٣٧٠ هـ) صالح كل لإحياء هذه الذكرى ، وينتهي في ١٣٢٠ كتوبر سنة ١٩٥١ ، لذا كان مقرراً أن يقام مهرجان الجامعة العربية ببغداد قبل نهايته ، ولكنه أُخر إلى

٢- من هذه الحفلات مانظمته جامعة كبيرة في فبراير ومارس الماضيين من إلقاء سنت محاضرات تدور حول ابن سينا وهي :

- 1.—Arberry, *Avicenna's Life and Times*,
 - 2.—Teicher, *Avicenna's Place in arabian Philosophy*.
 - 3.—Wickens, *Aspects of Avicenna's writings*.
 - 4.—Rosenthal, *Avicenna's influence in jewish Thought*.
 - 5.—Crombie, *Avicenna's influence on the mediaeval scientific tradition*
 - 6.—Foster, *Avicenna and western Thought in the 13th century*.

ومنها أسبوع ابن سينا الذي نظمه القسم العربي لراديو باريس في مارس الماضي واشتمل على ما يلي :

(١) كلمة الافتتاح، لصاحب المعالي الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف المصرية.

(۲) حیات ابن سینا، للاستاذ بن یحییٰ.

Mlle Geichon *La personnalité d'Amicenne*

^(٤) ابن سينا والمؤة، للإسْتاذ أَحمد الْخَنَّاجِ الْمُزَانِي

^{٥٠}) النفس بين الشائنة والشفقة في نبذة عن نباتات الـ

Mil. d'Alphonse, du Sénat et l'Occident médiéval.

(٧) مِنْ قَوْمٍ لَا يَعْلَمُونَ إِذْ أَنْتَ مَعَهُمْ إِذْ تَأْتِيَهُمْ مُّصَرِّحًا

كَتَانَاتٍ وَالْحَنَّا : ۚ ۙ (۹)

وأخيرا تلك الحفلة التي أقامتها الجمعية المصرية لتأريخ العلوم بدار الجمعية الخرافية بالقاهرة في ماي ١٩٥٦ وقد أقيمت فيها الكلمات الآتية :

(١) أثر ابن سينا في النهضة العلمية بأوروبا

(۲) ملاقات اس سنا

٣) تقاضة فكتار القانفذة لـ ... فندیل بك .

^{٤٤} المنحى الحسني في مبحث المعرفة عند ابن سينا مصطفى نظيف بك.

٧) ابن سينا وعلم الحياة

ففي كل عاصمة من عواصمها حلقة أو حلقات للدرس ، تحاول أن تكشف عن أثر من آثار الأستاذ الرئيس ، أو أن تتحقق نصاً من نصوصه⁽¹¹⁾ .

وللإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية في هذا كله فضل السبق والتوجيه، والتنظيم والتنسيق . فهـى التي تربط هذه الحلقات بعضها البعض ، وتحول دون تعارض الجهدـ أو تكرارـا . وقد بدأت منـذ عـامـين أو يـزيدـ في جـمـعـ المـخطـوـطـاتـ التي تـشـتمـلـ عـلـيـ مـؤـلـفـاتـ اـبـنـ سـيـنـاـ وـالـمـوـجـودـةـ فـيـ الـمـكـتـبـاتـ الـشـرـقـيـةـ وـالـغـرـبـيـةـ . فأرسلـتـ فـيـ طـلـبـهاـ بـعـثـةـ إـلـىـ الـأـنـدـلسـ ، وـأـخـرىـ إـلـىـ إـيـرانـ ، وـثـالـثـةـ إـلـىـ الـآـسـتـانـةـ حـيـثـ يـوـجـدـ مـنـهـاـ مـاـ يـرـبـوـ عـلـيـ الـأـلـفـ وـخـمـسـيـائـةـ مـخـطـوـطـ ، وـتـوـفـرـ لـهـاـ مـنـ ذـلـكـ مـادـةـ صـالـحةـ لـتـحـقـيقـ وـدـرـاسـةـ مـسـتـفـيـضـةـ⁽²⁾ . وـنـرـجـوـ أـنـ تـتـابـعـ جـمـعـ هـذـهـ مـخـطـوـطـاتـ الـمـعـثـرةـ فـيـ أـنـحـاءـ الـعـالـمـ ، كـيـ تـيـسـرـ أـمـرـهـاـ عـلـىـ الـبـاحـثـيـنـ وـالـدـارـسـيـنـ .

وكان لبعثة الآستانة بوجه خاص أثراً في إتمام تلك المحاولة التي عنى بها الأئب قنواتي منذ زمن ، والتي كانت ترمي إلى حصر مؤلفات ابن سينا جميعها^(٣) . وقد تم له ما أراد بعد سفره إلى الآستانة ، وأخرج كتاب ”مؤلفات ابن سينا“ ، الذي قامت الإدارة الثقافية للجامعة العربية بنشره . وهو دون نزاع مقدمة ملائمة لما يرجى من إحياء معالم فلسفة ابن سينا ، وأداة نافعة لنشر مؤلفاته .

(١) من أمثلة ذلك لجنة سور يا التي عينت بالدراسات النفسية لابن سينا، ولجنة طهران التي اضطاعت باشر مؤلفاته الفارسية .

(٢) بلغ عدد هذه المخطوطاتاليوم نحو ١٨٠ ، وهى في زيادة مطردة (فنانى ، مؤلفات ،
ص ٤١٦ — ٤٢٩)

^(٣) المصدر السابق، ص ١٣٠.

ومساهمة في هذا الإحياء قررت وزارة المعارف المصرية نشر "كتاب الشفاء" نسراً عالياً، وكانت لذلك لجنة خاصة تريم منهج هذا النشر وتشرف على تنفيذه^(١).
 وكتاب كهذا يتطلب تحقيق نصوصه ونشره نسراً صحيحاً زماناً طويلاً وجهوداً متصلة؛ وفي تحديد الخطوة ورسم الطريقة ما يعين على تحقيق هذه الغاية.
 وقد خرجت اللجنة من بحثها بعدين أساسين: أولهما ضرورة جمع ما يمكن جمعه من مخطوطات "الشفاء"، والثاني اعتماد نص مختار يقوم على أساس هذه المخطوطات والمفاسد فيها.

١ - جمع المصادر :

كم تمنينا أن ينشر كتاب "الشفاء"^(٢) ! وما ذاك إلا لأن طبعة طهران التي ظهرت في أول القرن الهجري الحالي، سنة ١٣٠٣، معيبة وناقصة، وليس من النشر العلمي في شيء. معيبة لأنها لا تعتمد على أى تحقيق علمي، وفيها أخطاء لا حصر لها. وناقصة لأنها أهملت إهمالاً تاماً جملتين من جمل الكتاب الأربع، وهما "المنطق" و "العلم الرياضي" اللذان يزيد حجمهما على

(١) صدر هذا القرار في منتصف سنة ١٩٤٩ ، وكانت اللجنة من الأساتذة :

- ١ - الدكتور ابراهيم مذكر .
- ٢ - الأب جورج شاته قنواتي .
- ٣ - الدكتور محمد عبد الهادي أبر ريده .
- ٤ - الأستاذ محمود الخضيري .

٥ - الدكتور أحمد فزاز الأهواني - على أن يشرف على توجيه العمل صاحب العزة الدكتور طه حسين بك (صاحب المعالي الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف اليوم) . وضم إلى اللجنة في قرار لاحق .

- ٦ - الدكتور محمد يوسف موسى .
- ٧ - الدكتور عبد الرحمن بدوى .

ثم ضم إليها أخيراً الأستاذ سعيد زايد ، على أن يكون عضواً مساعداً .

Madkour, *L'Organon*, p. 20^(٢)

نصفه، واقتصرت على الجملتين الأخيرتين وهمـا "الطبيعتـات" و"الإلهيات" ، وهـدان بدورهـما لا يخلـان من نقصـ . وبـاسم التـحقيق العـلمـي لا تـعدـ هـذه الطـبـعة أـنـ تعدـ بـهـنـاثـةـ مـخـطـوـطـاتـ فـالـجـزـءـ الـذـىـ تـعـرـضـ لـهـ بـوـيـنـ أـيـدـيـنـاـ مـخـطـوـطـاتـ أـكـلـ مـنـهـاـ وـأـوـضـعـ .

ومـخـطـوـطـاتـ "الـشـفـاءـ"ـ المعـرـوفـةـ كـثـيرـةـ وـمـنـتـوـعـةـ تـصـدـعـ إـلـىـ نـحـوـ المـائـةـ ،ـ مـنـهـاـ مـاـ يـشـتـملـ عـلـىـ الـكـتـابـ جـمـيعـهـ وـهـ جـدـ قـلـيلـ لـاـ يـتـجاـوزـ الـعـشـرـةـ ،ـ وـالـغالـيـةـ الـعـظـيمـ تـقـتـصـرـ عـلـىـ جـزـءـ مـنـهـ أـوـ أـجـزـاءـ^(١)ـ .ـ وـهـ مـوـزـعـةـ بـيـنـ أـرـكـانـ الـعـالـمـ الـأـرـبـعـةـ ،ـ شـرـقاـ وـغـربـاـ ،ـ فـالـقـاهـرـةـ وـاسـتـانـبـولـ وـطـهـرـانـ ،ـ أـوـ فـلـنـدـنـ وـبـارـيسـ وـلـيـدـنـ وـبـرـلـينـ^(٢)ـ .ـ وـكـمـ نـوـدـ أـنـ تـجـمـعـ كـلـهـاـ فـيـ صـعـيدـ وـاحـدـ ،ـ بـحـيـثـ يـمـكـنـ الـحـكـمـ عـلـيـهـاـ عـنـ دـرـسـ وـرـوـيـةـ ،ـ لـاـ عـنـ مـجـرـدـ سـيـاعـ وـوـصـفـ .

وـلـاـ شـكـ فـيـ أـنـ تـحـقـيقـ نـصـ يـعـتمـدـ اـعـتـمـادـاـ كـبـيرـاـ عـلـىـ وـضـوحـ الـمـخـطـوـطـ الـذـىـ يـؤـخـذـ عـنـهـ وـمـدىـ صـدـقهـ ،ـ وـرـبـ مـخـطـوـطـ وـاحـدـ يـغـنـىـ عـنـ كـثـيرـ .ـ إـلـاـ أـنـ هـذـاـ يـتـطـلـبـ مـفـاضـلـةـ وـمـواـزـنـةـ لـاـ نـظـنـ أـنـ هـاـ حـانـ وـقـتـهـاـ تـمـامـاـ ،ـ وـكـانـ كـلـ هـمـنـاـ فـيـ الـبـدـءـ أـنـ تـجـمـعـ مـاـ نـسـتـطـيـعـ الـحـصـولـ عـلـيـهـ مـنـ مـخـطـوـطـاتـ "الـشـفـاءـ"ـ .ـ وـلـمـ يـكـنـ هـذـاـ بـالـشـئـ يـسـيـرـ ،ـ وـقـدـ تـطـلـبـ زـمـنـاـ غـيرـ قـصـيرـ ،ـ وـسـنـتـابـعـهـ حـتـىـ النـهاـيـةـ .ـ فـلـيـسـ فـيـ الـأـمـرـ اـخـتـيـارـ إـذـنـ ،ـ وـإـنـمـاـ هـوـ اـجـتـمـادـ وـمـصـادـفـةـ فـيـ سـيـنـشـرـ مـنـ الـأـجـزـاءـ الـأـوـلـىـ عـلـىـ الـأـقـلـ .ـ وـلـعـلـاـ نـسـتـطـيـعـ مـسـتـقـبـلـاـ أـنـ نـصـفـ مـخـطـوـطـاتـ "الـشـفـاءـ"ـ الـعـدـيـدةـ ،ـ فـنـسـتـبـعـ أـضـعـفـهـاـ ،ـ أـوـ مـاـ يـثـبـتـ أـنـ مـكـرـهـاـ ،ـ وـنـحـفـظـ بـأـصـحـهـاـ وـأـقـوـاـهـاـ ،ـ وـنـكـونـ مـنـهـاـ سـلـسلـةـ نـسـبـ وـاـخـةـ الـمـعـالـمـ مـتـصـلـةـ الـحـلـقـاتـ .

لـذـكـ حـرـصـنـاـ فـيـ مـقـدـمةـ كـلـ جـزـءـ نـشـرـهـ عـلـىـ أـنـ نـحدـدـ مـخـطـوـطـاتـ الـتـىـ اـعـتـمـدـنـاـ عـلـيـهـاـ ،ـ وـنـصـفـهـاـ وـصـفـاـ كـاـشـفـاـ ،ـ وـنـواـزنـ بـيـنـهـاـ ،ـ وـنـحاـوـلـ مـاـ أـمـكـنـ أـنـ نـبـيـنـ صـلـةـ

(١) قـنـواتـ ،ـ مـؤـلـفـاتـ ،ـ صـ ٦٩ـ —ـ ٧٨ـ .

(٢) الـمـصـدـرـ السـابـقـ .

بعضها بعض . ولم يبدأ في النشر إلا بعد أن توفر لدينا منها عددي به ث على الثقة ، ويمكن التعويل عليه . ومن بينها ما سبق أصلاً مشتركاً في الكتاب جميعه ، ومنها ما سيتغير بتغير أجزائه . وناسخو "الشفاء" على نحو ما رأينا متعددون ومتباينون : فنهم هواة أو محترفون ، ونهم مجرد نسخ ينقلون ويحاكون ، أو مثقفون يفهمون ما يكتبون ويعلقون عليه ويناقشون (١) . وخطوطهم متفاوتة نوعاً وجودة ، فمنها النسخى والتعليق ، ومنها الجيد والردى (٢) . وفي كل ذلك ما يسمح بالموازنة بين ما كتبوا ورده إلى عصوره المختلفة ، لا سيما ولكل عصر كتابته السائدة ، وطريقة في النسخ ملزمة غالباً .

ولم تقف عند الأصول العربية ، بل شئنا أن نضم إليها الترجمات الأجنبية القديمة ، وليس من بينها ما يعتقد به إلا الترجمة اللاتينية ، فاستعنا بها ما وجدنا إلى ذلك سبيلا . وهي فيما يبدو ترجمة حرفية ، إلا أن حرفيتها هذه ، وإن آذنت بضعف المترجم ، تشعر أيضا بحرصه وأمانته^(٣) . ومهما يكن من أمرها ، فإنها لقربها من عصر ابن سينا قامت على مخطوطات عربية مباشرة ، إن لم تكن بخط المؤلف فهي بخط تلاميذه الأول ، ولهذا وزنه وقيمه . وقد عوّلنا عليها خاصة فيما اقترحته من ألفاظ لاتينية المصطلحات العربية ، ولعل في هذا بعض العون على ما نعاينه اليوم من المصطلحات الأجنبية وكيفية تعرّيفها .

٢ - النص المختار :

قد يلجم أحيانا إلى مخطوط بعينه، فيتخذ أساساً لنشر مؤلف ما، ثم يضاف إليه في المأمور الروايات المغيرة. ولكننا آثرنا في نشرنا لهذا طريقة النص

٦٩ ص (١)

٢) ص (٧٠)

(٣) ص (٧٦)

المختار ، لما تقوم عليه من تصرف وحرية ، وتسمح به من تفضيل وموازنة . وهي لهذا ولا شك أدق وأعقد ، ولكنها أصح وأنفع . ففي ضوء ما توفر لدينا من مخطوطات حاولنا أن نقدم النص الذي خيل إلينا أنه يفصح عن رأى المؤلف ويؤدى عبارته أداء كاملا .

فاجتهدنا ما وسعنا الاجتهد ، ورجحنا ما أمكن الترجيح ، وكل ذلك عند الاختلاف والمغایرة . أما ما أجمع عليه النساخ السابقون فقد احترمنا إجماعهم ، لا سيما إذا كان المعنى واضحًا والتعبير مستقيما . على أنا عند تعدد الروايات لم نر جل لأدنى مناسبة ، بل لاحظنا اعتبارات شتى ، أهمها : استقامة المعنى وسلامته ، وما ألف لدى ابن سينا من ألفاظ وعبارات ، وما أيدته مؤلفاته الأخرى الثابتة ، وأهمية مخطوط على آخر ، بحيث لم نعدل عن المخطوطات الوثيقة إلا لسبب ظاهر وقوى . وبذا آخينا بين المنهج التاريخي والمنهج المقارن ، فاحترمنا النصوص القديمة متى كانت واضحة ومستقيمة ، ووازننا وقارنا كلما ساورنا شك أو قلق ، وإن في المعنى أو الأسلوب . وعینينا أن نثبت في الهاشم الروايات المختلفة منسوبة إلى مصادرها . وزيادة في الإيضاح لم نخلط بهذه الروايات أى شرح أو تعليق ، اللهم إلا مجرد الشرح اللغوى الضرورى كى لا ننقل النص ورواياته ، وهي كثيرة ، بإضافات أخرى .

على أن التزام المنهج التاريخي لم يمنعنا من استخدام علامات الترقيم على اختلافها : من شولات ، وشرط ، وأقواس ، ونقط ، وعلامات استفهام وتعجب ، وإن كان هذا لم يؤلف في الكتابة العربية القديمة . ومن الضروري أن نتحقق ونشر بروح العصر وعلى طريقته ، وأى نشر لا يسر على القارئ مهمته لا يؤدى الغرض المطلوب منه تمام الأداء . وبجمل ابن سينا الطويلة التى يكثر فيها الالف والنشر المرتب أو المشوش من أحوج ما يكون إلى علامات الترقيم ، ورب شولة تزيل غموضا ، ونقطة تغير المعنى وتسلك به مسلكا خاصا . ففي استعمال

علمات الترجم اجتهاد وترجيع قد لا يقل عن ذاك الذى يحتاج إليه في تفضيل
رواية على أخرى .

ولقد أعفانا صاحب "الشفاء" من عبء اقتراح العناوين كلها أو بعضها ،
لأن منهجه الدقيق هدأه إليها ، فأخذ بها والتزمها كل الالتزام . وحرص النساخ
على أن يميزوها من المعنون له باللون مغايرة^(١) . ولم نحد عنده في شيء يذكر
من هذا ، اللهم إلا في إضافات ضئيلة ميزناها من الأصل^(٢) .

٣ - التعريف بما ينشر :

عالج الباحثون قديماً وحديثاً بعض أجزاء "الشفاء" فترجموها وعلقوا عليها ،
واستخلصوا منها بعض النظريات . ولكن برغم هذا يمكننا أن نقرر أنه لم ينزل
بعد ما هو جدير به من بحث ودراسة . وقد آن الأوان لأن يشرح وي sist ،
ويحلل ويناقش ، ويربط ما فيه من آراء بجهة وبيئته أولاً ، ثم بحلقات التفكير
الإنساني السابقة واللاحقة ثانياً . ولا شك في أن نشره نسراً صحيحاً من أعون
الوسائل على ذلك . ولنا في ذلك تجربة شخصية لا تتردد في أن نسجلها ، فقد سبق
لنا أن عالجنا منطق "الشفاء" على أساس مخطوط واحد ؛ وإنما زرناهاليوم بعد
التحقيق والنشر في سماء أصنفي ونهار أوضح^(٣) .

لهذا حرصنا في مقدمة كل جزء ننشره أن نعرف به فنالشخص موضوعه ، ونبين
ما اشتمل عليه من آراء ونظريات أساسية ، وخاصة ما استحدثه ابن سينا
أو كان له فيه تجديد واضح . ولا نزعم أنها في ذلك تستوعب البحث أو تعمق
في الدراسة ، فلهذا مقام آخر . وإنما نرمي إلى التوجيه والكشف عن أمور

(١) ص (٦٩) .

(٢) ابن سينا ، المدخل ، ص ٩ .

(٣)

يقتضي تحقيقها دراسات مستقلة وبحوثاً مستفيضة . ولا تسمح مقدمة كهذه أساسها الإجمال والتلخيص بمناقشة المذاهب المتعارضة ومقابلة الآراء المختلفة بعضها البعض . وإنما عنينا بوجه خاص أن نستكمل النص في بعض نقط قد تفوت من لم يلم بتاريخ الثقافة الإسلامية إماماً تاماً .

ورأينا أن نضيف إلى المقدمة خاتمة توضح ما ورد في النص من أسماء الأعلام، سواءً كانت لأشخاص أم لكتب وأماكن . وأسماء الأعلام في العربية كثيرة ومتعددة ، ذلك لأن لكل فرقة رجلاً ، ولكل مذهب أمته ، لا فرق في هذا بين السلطة والعلماء ، ولا بين السلف والخلف ، ولا بين أهل السلوك وأصحاب الاعتقاد ، ولا بين المقلدين والمحتجدين . وهذا كثيراً ما يضل الباحث بين هؤلاء الأعلام ، على الرغم مما اشتغلت عليه العربية من كتب الطبقات وتاريخ الرجال .

وشئنا أيضاً أن نشير في هذه الخاتمة إلى بعض النصوص التي كانت لها قيمة تاريخية خاصة ، فنردها إلى أصواتها ، ونكشف عن شيء من آثارها . والبحث عن أصل نص في المؤلفات العربية ليس من الأمور الهينة ، ما دام المؤلف لا يحيل على مصدر ، ولا يعلن عن المعين الذي استقى منه ، لهذا قصرنا ملاحظاتنا على النصوص البارزة ، خشية أن نسرف في الفروض والاحتمالات .

ورغبنا أخيراً في أن نستخلص من كل جزء ما جاء فيه من مصطلحات علمية ، معنيين بأهمها وأبرزها . وحاولنا أن نضيف إليها مقابلاً لها الأجنبي مستعينين ما أمكن بالترجمة اللاتينية . والمصطلح العلمي لم يصل إلى ابن سينا إلا وقد استقر وتأكد ، بعد أن قضى نحو قرنين في شيء من القلق والتردد ، ولم يطرأ عليه بعده تغيير ذو بال . ففي إحياء مصطلحاته إحياء لتراث له شأنه . على أننا نرجو أن يكون لهذا الإحياء أثر علمي ، فيساهم بنصيب في بعض ما نعاني من مشكلة المصطلحات العربية .

يونيه ١٩٥١

مقدمة المدخل

للدكتور ابراهيم مذكر

درج مناطقة العرب على أن يقسموا المنطق إلى تسعه أقسام متدرجة ومتلاحقة ، وهى : إيساغوجى أو المدخل الذى يبحث في بعض الألفاظ الدالة على المعانى الكلية . وقاطيغورياس أو المقولات الذى يحصر عدد المعانى الكلية العليا المشتملة على جميع الموجودات . وبارى إرمانياس أو العبارة الذى يبين كيفية تركيب المعانى إيجاباً أو سلباً ، بحيث تصبح قضية وخبراً محتملاً للصدق والكذب . وأنالوطيقا الأولى أو التحليلات الأولى الذى يعرض لتأليف القضايا ، بحيث يتكون منها قياس يفيد عالماً يجهول . وأنالوطيقا الثانية أو التحليلات الثانية الذى تتحدى فيه شرائط القياس ، بحيث يصير برهاناً ويكتسب به يقين لا شك فيه . وطوبيقاً أو الجدل الذى يستعمل على الأقويسة النافعة في خطابة من قصر فهمه عن إدراك البرهان وقناع المحاورات الجدلية . وسوفسطيقاً أو السفسطة الذى يخصى جميع المغالطات التي تحدث في العلوم والأقوال عامه . وريطوريقاً أو الخطابة الذى يوضع الأقويسة البلاغية الصالحة لخطابة الجماهير مدحاً أو ذماً ، اعتذاراً أو عتبة . وبويطيقاً أو الشعر الذى يشرح القياس الشعري ، وما يأبهى أن يتوفّر فيه ، بحيث يكون أجود وأنفع وألذ وأمتع^(١) . وكلها لأرسطو ما عدا إيساغوجى فإنه لففوريوس ، وقد

(١) ابن سينا ، تسع رسائل في الحكمة والطبيعة ، القاهرة ، ١٩٠٨ ، ص ١١٦ - ١١٨
الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، طبعة القاهرة ، ص ٨٤ - ٩٢ .

وضعه ليكون مدخلًا لقاطigor ياس أو لمنطق جمیعه^(۱). ولم یلبث أن أخذ عنه وأضیف إلى کتب أرسسطو وجعل جزءاً منها وسار مسار الشمس^(۲).

”إيساغوجي“ عندهم إذن جزء من المنطق، أو بعبارة أدق، من تلك المجموعة المنطقية التي تسمى ”الأرجانون“. ويشهد لهذا ما نراه في ذلك المخطوط التاريخي العظيم الذي احتفظت به مكتبة باريس الأهلية، ففيه نجد ترجمة أجزاء المنطق التسعة العربية مجموعة كلها تحت اسم ”الأرجانون“، وفي مقدمتها ”إيساغوجي“^(۳). وعلى هذا التحو سار ابن سينا في ”الشفاء“، فعرض لهذه الأقسام قسماً قسماً منذ البدء حتى النهاية^(۴). وللفارابي محاولة قوية ودقيقة ترمي إلى حصر أقسام المنطق وربط بعضها ببعض، وبيان لزوم كل قسم منها، ويقف بها عند ثمانية فقط مستبعداً ”إيساغوجي“^(۵). ولكنه في مقام آخر عده مدخلًا للمنطق، وعنى بشرحه والتعليق عليه^(۶). وابن رشد الحريص على تعاليم المعلم الأول لم ير غصاً في أن يضم ”إيساغوجي“ إلى کتبه المنطقية^(۷).

(۱) يميل مؤرخو العرب إلى اعتبار ”إيساغوجي“ مدخلًا للمنطق جمیعه، لا للقولات وحدها (ابن النديم، الفهرست، ص ۳۵۴؛ القسطنطيني، تاريخ الحكام، ص ۲۵۷). ويزهب بعضهم خطأ إلى القول بأنه حل محل ”إيساغوجي“ آخر وضعه أرسسطو نفسه، وقد فقد (الأنصاري، إرشاد القاصد، القاهرة، ۱۹۰۰، ص ۳۳).

(۲) القسطنطيني، تاريخ الحكام، ص ۲۵۷.

(۳) Manuscrit arabe No. 2364 (882a anc.-fonds).

بدأ الدكتور بدوى في نشر هذا المخطوط منذ ثلاث سنوات، وأنجز منه جزئين: أولهما عام ۱۹۴۸، ويشتمل على المقولات، والعبارة، والتحليلات الأولى؛ والثاني عام ۱۹۴۹، ويشتمل على التحليلات الثانية، وطريقها؛ وهو يتبع الأجزاء الباقية. ولم تكن مهمته ميسرة، لأنها اعتمدت على مخطوط واحد وفيه خروم كثيرة، وهذا لم يخل شره من نقد وملاحظة.

(۴) قنواتي، مؤلفات ابن سينا، ص ۱۴—۴۳.

(۵) الفارابي، إحصاء العلوم، القاهرة، ۱۹۴۹، ص ۶۳—۷۲.

(۶) القسطنطيني، تاريخ الحكام، ص ۲۷۹.

Ibn Rochd., *Il Comento medio* éd. Lasino Pisa, 1872, p. 2-6; (۷)

Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig, 1855-1870, t. II, p. 376.

ولا نزاع أن في الميبل الأرسطي وحدة وانسجاماً، ولكن لم يثبت أن أرسطو رتب كتبه المنطقية على النحو الذي أريده بها ، ذلك لأنه فيما يبدو لم يؤلفها تباعاً على حسب هذا الترتيب، ولئن أشار بعضها إلى بعض فإن من بينها ما لا يعرض للأخرى بوجه ما^(١) . ولم تنشر في حياة مؤلفها نشراً للترم فيه ترتيب معين ، وكل ما حدث أنها كانت تتبادل متفرقة في اللوقيون بين التلاميذ والأتباع^(٢).

والواقع أن هذا الربط والترتيب من صنع شراح أرسطو المتأخرين ، بدأ به الإسكندر الأفروديسي على صورة مختصرة^(٣) . وانتقل منه إلى شراح مدرسة الإسكندرية الذين توسعوا فيه وأتموه ، وعلى رأسهم سمبليقيوس وأمونيوس^(٤) . فهم الذين عدوا الخطابة والشعر جزءاً من الميبل الأرسطي ، بينما كان الإسكندر الأفروديسي يعارض في ذلك^(٥) . ولم يتزدّد أمونيوس في أن يعد ”إيساغوجي“ جزءاً من مجموعة ”الأرجانون“^(٦) . فمنطقة العرب لم ينشئوا في هذا جديداً ؛ وإنما حاكوا سابقيهم ، وخاصة رجال مدرسة الإسكندرية ، وعهدتهم بهم غير بعيد .

وربط ”إيساغوجي“ بالميبل الأرسطي مقبول وواضح، أما عُد الخطابة والشعر جزءاً منه فهذا ما لا يمكن التسليم به في يسر . حقاً إن قياس أرسطو منهج عام قابل للتطبيق على حد سواء في البرهنة العلمية، والمناقشة الجدلية، والمجحج الخطابية، والشعر بباب أبواب الخطابة . فهناك أقىسة علمية ، وأخرى جدلية ، وثالثة

Franck, *Esquisse d'une histoire de la logique*, Paris, 1855, p. 21; (١)

Madkour, *L'Organon* p. 12.

Hamelin, *Le système d'Aristote*, Paris, 1931, p. 57. (٢)

Barthélemy, *De la logique d'Aristote*, Paris 1938. t. I, p. 130. (٣)

Ibid., t. I, p. 31. (٤)

Dufour, Aristote, *Rhétorique*, col. Budé, Paris. (٥)

Barthélémy, *op. cit.*, p. 130; Walzer, *Zur Traditionsgeschichte der aristotelischen Poetik* dans *Studi Italiani* 1934, p. 10-11. (٦)

خطابية شعرية^(١) . ولكن الخطابة والمنطق مختلفان عند أرسطو غالية وموضوعا ، فيينا الأولى تعتمد على احتمالات وأمور شائعة وتهدف إلى منفعة اجتماعية ، إذا بالثانى يبحث عن اليقين ويعتمد على الحقائق المطلقة الضرورية^(٢) . وإذا كان للخطابة والشعر شعبية تنضمان إليها ، فـاً أجدرهما أن يربطا بعلوم اللسان واللغة ، أو بعلوم الاجتماع والأخلاق على نحو ما ذهب إليه تسيير^(٣) . على أن العرب أنفسهم لم يلتبوا أن فصلوا هذين القسمين عن المنطق ، وجاءت كتبهم المنطقية المختصرة خلوا منها^(٤) .

ومهما يكن من أمر هذا الخلط فإننا مضطرون – ونحن نحقق نصا – أن نسير مع المؤلف أينما سار ، وأن نلتزم الترتيب الذى اصطنعه . وسننشر كل جزء من أجزاء منطقه فى مجلد خاص ، تقسيماً للعمل وتسيراً على القارئ . ويعنينا هنا أن نبين منزلة ”إيساغوجى“ فى العالم العربى ، وإلى أى مدى أثر فى مدخل ابن سينا ، ثم نعرض للخطوطات التى قام عليها النص الذى حققناه .

(١) إيساغوجى وأثره فى العالم العربى

افتتح فرفور يوس فى القرن الثالث الميلادى عهد مشائىة جديدة عمرت نحو ثلاثة قرون ، وتعهدها من بعده رجال مدرسة الإسكندرية دون استثناء^(٥) . إلا أنها كانت مشائىة موافقة تجمع بين أفلاطون وأرسطو ، وتضم المدارس

(١) الفارابى ، إحصاء العالم ، ص ٦٣ – ٧٠ .

Dufour, *op. cit.* t. p. 13.

(٢)

Zeller, *Die Philos. der Griechen...Zweiter Teil, Zweite Abteilung,* (٣)
Berlin, 1879, p. 108.

(٤) انظر مثلاً منطق ”الإشارات“ لابن سينا ، أو ”معيار العلم“ للغزالى أو ”البصائر النصيرية“ للساوى .

Ravaission, *Essai sur la Mét. d'Aristote*, Paris, 1846, II, 540; (٥)
Renan, *Averroès*, p. 93.

اليونانية ببعضها إلى بعض^(١). وهي بهذا أقرب إلى مفكري الإسلام روحًا، فضلاً عن أنها أصلق بهم زماناً. وتأكيداً لهذا التوفيق حرص فرفوريوس على أن يشرح أرسطو، في الوقت الذي شرح فيه بعض المخاورات الأفلاطونية الكبرى^(٢). ومن الغريب أن العالم العربي لم يقف على أي شرح من شروحه لمؤلفات أفلاطون، في حين أنه عرف شروحه لأرسطو، وعدده بين تلاميذه الذين يحسنون التعبير عن آرائه^(٣). وإذا كانت شروحه الأرسطية لم تترجم كلها إلى العربية، فإنما كانت موجودة بالسريانية، وهذه كانت لغة علم وثقافة في الأوساط الإسلامية قترة من الزمن إلى جانب العربية^(٤).

ولقد عرف العرب أيضاً فرفوريوس المؤرخ والمؤلف، فنقلوا عن تاريخه للفلاسفة قطعاً شتى^(٥). وعنوا خاصة بمؤلفه المشهور، "إيساغوجي"، الذي نال في القرون الوسطى عامة حظاً كبيراً^(٦). فترجم إلى اللاتينية منذ القرن الخامس الميلادي، وفي التاريخ نفسه تقربياً ترجم إلى السريانية، وعن هذه

Porphyre, *Vie de Plotin*, tr. Bréher, col. Budé, I, p. 15; (١)
Vacherot, *Hist. crit. de l'école d'Alex.*, Paris, 1946, II, 432.

Picavet, *Porphyre*, dans la *Grand Encyc.*; Bréhier, *Hist. de la philos.*, Paris., 1928, t, I, p. 432.

(٣) الشهريستاني، ملل ج ٣، ص ٥٣—٨٨، ٥٤—٩٣؛ القبطي تاريخ الحكام، ص ٣٥، ٣٩، ٤٢.

(٤) ابن النديم، الفهرست، ص ٣٥٤—٣٥٥.

(٥) ابن أبي أصيحة، عيون الأنباء، ج ١، ص ٣٨، ٤٢.

Bidez, *Vie de Porphyre*, Gand, 1913, p. 59. (٦)

يظهر أن العرب وقفوا على أن فرفوريوس لم يضع هذا الكتاب إلا بناءً على طلب وجهه إليه، وربما في تيسير كلام أرسطو (القطبي، تاريخ الحكام، ص ٢٥٧—٢٥٨).

Bidez, *op. cit.* p. 58-59.

نقل إلى العربية بعد ذلك بنحو قرنين^(١). ولعله من أول المترجمات المذهبية والفلسفية^(٢). ويظهر أن العرب لم يقنعوا بهذه الترجمة الأولى، فأعادوا ترجمتها مرة أخرى^(٣). وترجموا معه بعض شروحه السابقة، كما اضطلاعوا هم أنفسهم بشرحه وتلخيصه^(٤).

وإذا كان فرفوريوس قد شاء في كتابه هذا أن يشرح فقط خمسة ألفاظ يكثر ورودها في "الأرجانون"، وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض، فإنه رسم بشرحه هذا للدرسيين منهاجاً صادف هو من نقوسهم، قدر له أن يحيياً عدة قرون. فصنف هذه الألفاظ ورتبتها، ووازن بعضها بعض مستمدًا مادته كلها تقريرًا من أرسطو. وعلى هذا درج المدرسيون غالباً في بحثهم وتأليفهم، فعنوا خاصة بالمناقشات الفظوية، وتفننوا في التقسيم والتبويب، وبذلًا ووضع "فرفوريوس" المحرر الأول في بناء الفلسفة العربية والفلسفة المدرسية^(٥).

Bréhier, Hist. de la philos. t. p. 529; Baumstark, Aristoteles bei den Syrern von V bis VIII jahrhundert, Leipzig, 1900, p. 130 et suiv.

هنا نجد تاريخ "إيساغوجي" في السريانية مفصلاً

Kraus, Zu Ibn al-Muqaffa', dans Riv. d. St. Or. XIV, 1923 p. 1-20

Madkour, *L'Organon*, p. 31-32. (٢)

(٣) الأرجانون (مخطوط باريس) نهاية إيساغوجي، حيث قيل: «نقل أب عثمان الدمشقي، وقوبل بنسخة مزورة على يحيى بن عدى، فكان موافقاً».

(٤) القسطنطيني، تاريخ الحكا، ص ٢٧٩، ٣٢٣؛ ابن أبي أصبهان، عيون الأنباء، ج، ص ١٠٥، ٢٠٠، ٢١٠، ٢١٥، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤١، ج ٢، ص ١٣٨. وقد عرف العرب من شروح إيساغوجي القديمة شرحى أمونيوس وبحتى النحوى، أما شراحه منهم قبل ابن سينا فكثيرون؛ وأهمهم أبو بشر متى بن يونس، وأبو نصر الفارابي، واختصره حنين بن إسحق والكتندي.

Renan, *Averr.*, p. 92. (٥)

ومن الناحية المنهجية استولت فكرة المدخل أيضاً على كثيرين من مؤلفي الإسلام، وخاصة في القرنين الثاني والثالث للهجرة، فرأوا ضرورة التمهيد للدراسات المفصلة بحوث مختصرة تقدم لها، وتيسّر أمرها^(١). وألفووا مداخل لبعض العلوم كالفلك والرياضيات والطب والكيمياء والطبيعة، أو بعض الأشخاص والمدارس، ووصلتنا نماذج منها^(٢). استن هذه السنة جماعة السريان، من نساطرة ويعاقبة، الذين اضططعوا بعبء الترجمة العربية الأكبر، وحاكمهم فيها فريق من المؤلفين المسلمين فيما بعد. وربما كانت هذه المداخل أول ضوء ألقى في أفق الدراسات العقلية في الإسلام. وبذا طفت كلمة "مدخل" العربية على كلمة "إيساغوجي" اليونانية الأصل، وحلت محلها فترة طويلة من الزمن. ولكن رأينا الأخيرة تعود إلى الظهور وإن تكون في ثوب آخر، فقد تخيرها مؤلف عربي في القرن الثالث عشر الميلادي اسمه مختصر في المنطق قدر له أن يتدارس إلى اليوم^(٣).

ومن الناحية الموضوعية لم يكن أثر "إيساغوجي" بأقل من أثره المنهجي، فقد وضع دعائمه نظرية الكليات الخمس التي تعد بابا هاما من أبواب المنطق العربي. حقاً إن إخوان الصفاء شاءوا أن يضيفوا إلى ألفاظ فرفوريوس لفظاً سادساً هو الشخص، ظنوا أنه في حاجة إلى الشرح بدرجة لا تقل عن ألفاظ "إيساغوجي"^(٤). ولكنهم بهذا اخرجوا بنظرية المؤلف عن أساسها، وعدوا الأمر مجرد توضيح لفظي، مع أن فرفوريوس، وإن عني بهذا التوضيح، كان يرمي أولاً وبالذات إلى حصر الكليات تحت صنوف معينة. لهذا لم يجاوز

(١) القبطي، تاريخ الحكام، ص ١١٥، ٢٦٢، ٢٦٣، ٣٦٩؛ ابن أبي أصيبيه، عيون الأنبياء، ج ١، ص ١٩٨.

(٢) الفارابي، الثقة المرضية، لبنان، ١٨٩٢، ص ٤٩ وما بعدها.
Madkour, *L'Organon*, p. 71.

(٣) الأبرى، إيساغوجي، القاهرة، ١٩١٦.

(٤) إخوان الصفاء، رسائل، القاهرة، ١٩٢٨، ج ١، ص ٣١٣.

اقراغ الإخوان دائرة ”رسائلهم“ . وفيما وراء ذلك بقيت تعريفات ”إيساغوجي“ ومقارنته للكليات بعضها بعض مرعية في جملتها . و ”مدخل“ ابن سينا الذي نحن بصدده أكبر شاهد على ذلك . ولقد وصل الأمر بالكندي أن قال : إن ”إيساغوجي“ هو الكتاب الذي ينبغي أن يبدأ به طلاب الفلسفة جميعا ، لما فيه من وضوح وجلاء^(١) .

(ب) مدخل ابن سينا

تلقى ابن سينا "إيساغوجى" و معه شروحه الحديثة والقديمة، العربية والمعرفية، فتأثر بها جميعاً وأخذ عنها . وبذا نخطئ إن زعمنا أن مدخله ليس شيئاً آخر سوى "إيساغوجى" ، فإنه وإن حاكمه أضاف إليه أبواباً لم يعرض لها فرفور يوس أو توسع فيها اكتفى بالإشارة إليه . فتحدث مثلاً عن حقيقة المنطق و صلاته بالعلوم الأخرى ، وعن موضوعه ومنفعته ، وعن الفكر واللغة ، وعقد فصلاً للوجود الثلاثي لـالكليات ، فقسم الجنس إلى طبيعى ، وعقلى ، ومنطق ، وهذا أصلق ما يكون بنظرية المعرفة^(٢) . وبذا أضفى مدخله مقدمة حقيقية للمنطق بجمعه ، بدل أن يكون مقدمة للقولات فقط .

و فوق هذا في شرحه للألفاظ الخمسة يعرض مادة أغزر كثيراً مما نجد في "إساغوجي" ، وإن لم يكن فيها جديد يعتد به ، اللهم إلا أن يحاول ربط نظرية الكليات بنظرية التعريف ربطاً وثيقاً . فيلاحظ أن النظرية الأولى تخدم الثانية من ناحيتين ، فهي تعد لها وسائل التعريف ، إذ أن الحد الحقيقي إنما يتم بالجنس والفصل القريب^(٣) . وتعريف الكليات انتمس واحداً واحداً

Périer, *Yahya ben'Adi*, Paris, 1920, p. 96 en bas. (1)

(٢) ص (٦٢)

(٣) ابن سينا، المدخل، ص ٤٨

فرصة مواتية لتطبيق نظرية الحد أوسع تطبيق^(١) . لهذا لم يكن غريباً أن يعيّب ابن سينا على فرفوريوس بعض تعريفاته الناقصة ، التي حاول فيها أن يعرف الشيء بما هو أغمض منه ، «وتعريف المجهول بالمحظى ليس بتعريف ولا بيان»^(٢) . وباختصار يمكننا أن نقول إن مدخل ابن سينا دراسة واسعة لنظرية التعريف الأرسطية ، بقدر ما هو شرح للكليات الخمس ، ولم يغب عنه ربط هذه الكليات بنظرية التعريف التي بينها أرسطو في التحليلات الثانية^(٣) .

١ - المنطق والعلوم الأخرى :

شجر خلاف قديم حول طبيعة المنطق وصلته بالفلسفة . ومنشأه أن أرسطو لم يحتفظ له مكان في قسمته السادسية المشمولة للعلوم الفلسفية ، في حين أن الرواقين اعتبروه صراحة جزءاً من الفلسفة . فلم يكن بد من أن يدافع الإسكندر الأفروديسي — وهو المشائخ الخالص — عن وجهة نظر أستاده ، ويبيّن أن المنطق حقيقة ليس جزءاً من الفلسفة ، بل هو مجرد آلة لها ، ومن هنا أطلقت الكلمة أرجانون ὄργανον اليونانية على المنطق جمّيعه^(٤) . الأمر الذي لم يقل به أرسطو ، وإن كان قد مهد له ، ذلك لأنّه كان يعد منطقه أشبه ما يكون بمنهج عام وثقافة أولية ينبغي تحصيلها قبل البدء في العلوم الأخرى^(٥) .

ومنذ القرن الثالث الميلادي ، وهذه النقطة من مشاكل المنطق الأولى ، فليس ثمة كتاب من الكتب المنطقية إلا ويتسائل في أوله عما إذا كان المنطق

(١) المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٨ .

Barthélémy, *De la logique d'Aristote* I., 13.

Franck, *Esquisse*, p. 20; Hamelin, *Le système d'Aristote*, p. 87-88;

Ross, *Aristotle*, London, 1930, p. 36.

علماء أو فنا ، جزءا من الفلسفة أو مقدمة لها . وكان طبيعيا أن تنتقل خصومة المشائين والرواقين إلى العالم العربي ، عن طريق شراح أرسطو ومؤرخى فلسفته ، وقد شغل بها مناطقة العرب ، وقدموا لها حلولا متحدة أو متشابهة .

وابن سينا ، وإن كان لا يجده تختها طائلا ، يعقد لها فصلا طويلا في مدخله ، ويعالجها في بسط وإسهاب^(١) . وقد لمس منشأ الخلاف الحقيق بين المشائين والرواقين ، فبدأ بتحديد المعنى المراد من الفلسفة ، وفي ضوء هذا التحديد يمكن الحكم على المنطق هل هو جزء منها أو مقدمة لها ؟ ولقد بذل جهدا عنيفا في إثبات أن الدراسات الفلسفية لا يمكن إلا أن تكون نظرية وعملية ، لأنها إما أن تنصب على الوجود الذهني أو الوجود الخارجي ؛ وأن النظرية لا يمكن إلا أن تكون طبيعة ، ورياضة محضة ، وعلما إلهيا ؛ وأن العملية لا يمكن إلا أن تكون سياسة ، وتغيير منزل ، وأخلاقا^(٢) . ومع هذا يتمى إلى القول بأنه يمكن أيضا أن يعتبر كل بحث نظري فلسفة ، سواء اتصل بأحد الوجودين السابقين أو بهما معا ، أو أعاد على فهمهما^(٣) .

وإذن فالمنطق صالح لأن يكون آلة للفلسفة أو جزءا منها . «فن تكون الفلسفة عنده متناولة للبحث عن الأشياء ، من حيث هي موجودة ، منقسمة إلى الوجودين المذكورين ، فلا يكون لهذا العلم عنده جزءا من الفلسفة ، ومن حيث هو نافع في ذلك فيكون عنده آلة في الفلسفة . ومن تكون الفلسفة عنده متناوله لـ كل بحث نظري ومن كل وجه ، يكون أيضا هذا عنده جزءا من الفلسفة ، وآلة لسائر أجزاء الفلسفة»^(٤) . توفيق يخفف كثيرا من حدة الخصومة بين المشائين

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٢ - ١٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٢ - ١٤ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١٥ - ١٦ .

والرواقين ، ولا ندهش له من موفق كابن سينا . على أنه لا يتردد في أن يعلن أن «المشاجرات التي تجري في مثل هذه المسألة فهي من الباطل ومن الفضول: أما من الباطل فلأنه لا تناقض بين القولين ، فإن كل واحد منها يعني بالفلسفة معنى آخر ، وأما من الفضول فإن الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس مما يجدى نفعا»^(١) .

ومهما يكن من أمر هذا الخلاف وفضله ، فإن ابن سينا يرى أن المنطق ذو طابع نظري وعملي في آن واحد ، فهو علم لما يشتمل عليه من قوانين وقواعد ودراسات نظرية ، وآلاته توصل إلى استخلاص المجهول من العلوم^(٢) . أو بعبارة أخرى هو علم آلى ، كما يسميه أحيانا^(٣) . وهذا ما استقر عليه تقريراً رأى كبار فلاسفة الإسلام . فالفارابي يقول إن القوانين المذهبية تتحقق بها المقولات ، كما تقاد الأجهزة بالموازين والمكاييل^(٤) . والغزالى يسمى المنطق تارة علم الآلة وأخرى علم الميزان^(٥) . وابن رشد ، على نحو شبيه بابن سينا ، يعدد بين الصنائع المعينة والمسددة في الدراسات الفلسفية^(٦) . ولسنا في حاجة أن نشير إلى أن لفظ «الآلة» العربي وليد لفظ *Novum organum*^(٧) اليوناني ، كما تولدت عنه ألفاظ أخرى بنفس المعنى في اللاتينية واللغات الأوروبية الحديثة^(٨) .

(١) المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) ابن سينا ، منطق المشرقين ، ص ٨ .

(٤) الفارابي ، إحصاء العلوم ، ص ٥٤ .

(٥) الغزالى ، معيار العلم ، القاهرة ، ١٩٢٧ ، ص ١٢ .

(٦) ابن رشد ، ما بعد الطبيعة ، طبعة القاهرة ، ص ٢ .

(٧) نكتفي بأن نشير إلى :

(a) *Novum organum de Bacon.*

(b) *L'art de penser de Port-Royal.*

٢ — موضوعه ومنظمه :

العلم ضربان : تصور يراد به إدراك المفرد كما يتصور الإنسان أو الحساس ، وتصديق يراد به إدراك النسبة فيضم مفردان أحدهما إلى الآخر ، وتعقد بينهما صلة تحتمل الصدق أو الكذب ، مثل قولنا : الإنسان حساس . واضح أن كل تصديق يقتضي تصورا ، ولا عكس^(١) . هذان في رأى ابن سينا هما بباب المعرفة العادية الوحيدة ، بعد الفطرة والبدنية التي هي في الحقيقة قليلة المعونة ، لأن العلم في أغلبه مكتسب لا فطري^(٢) . وندع جانبا المعرفة ، القائمة على الكشف والإدراك ، لأنها مقصورة على فريق قليل من الناس مؤيد بعون من الله^(٣) .

وما أشبه تصوره بالإدراك الحسي في علم النفس الحديث ، وتصديقه بالحكم وإن كان حكمه يقتضي ضررا من الجزم والاعتقاد على نحو ما يرى اسبينوزاويين^(٤) . ذلك لأنه حكم يقوم على تفكير وروية ، أو بعبارة أخرى هو حكم منطق ، لا مجرد ربط بين طرفين كما يحدث في أحکامنا الدارجة التي لا حصر لها . ومن هنا اختلط الحكم لديه بالاستدلال ، فتصديقه يشمل الأمرين معا . ونحن لا ننكر أن الاستدلال حكم مركب ، ولكنها سيكلوجيا عملياتان عقليتان متميزتان .

ومهما يكن من أمر هذا الخلط المألوف في الدراسات السيكلوجية القديمة ، فإن ابن سينا يجد في التصور والتصديق الداعمة الأولى للنطق ، فعليهما تعتمد النظريات المنطقية المختلفة ، وليس ثمة منطق إلا وله أساس من علم النفس . فتصوراتنا وتصديقاتنا تخضع وتصيب ، ولا بد من وضع قواعد لكل منها .

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٦—١٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

Delacroix, *Traité de Psychologie*, Paris, 1924, t. II, p. 146. (٤)

وجماع قواعد التصور نظرية القول الشارح أو التعريف ، ومن التعريف ما هو حد أو رسم ، أو مثال ، أو علامة ، أو اسم . وجماع قواعد التصديق نظرية الحجة ، ومن الموجب ما هو قياس ، أو استقراء ، أو تمثيل ، أو غير ذلك^(١) .

فموضوع المنطق إذن نظريتان أساسitan ، تعريف يوصلنا إلى تصورات صحيحة ، وإدراك للعاني على وجهها ؛ وبرهنة ترسم لنا وسائل التصديق وتميز بين الصواب والخطأ . وما عدا هاتين النظريتين من بحوث منطقية ، إنما هو إعداد وتفریع لها . والتقابل بينهما عند ابن سينا واضح إلى حد أن فاتیه مترجم منطق "النجاة" في القرن السابع عشر اقترح أن يقسم هذا المنطق إلى بین : التعريف والقياس^(٢) . ولا شك في أن هذا التقابل هو الذي حمل الغزالى أيضا في أحد كتبه على أن يحصر المنطق في هذين البینين^(٣) .

ولقد عرض أرسسطو في منطقه لقياس والتعريف ، ولكن الأول كان هدفه الرئيسي بل والوحيد . ولم يذكر التعريف إلا عرضا ، فتحدث عنه في "التحليلات الثانية" ليميزه من البرهان ، وفي "طوبيقا" ليتم به المناقشات الجدلية^(٤) . أما منطقة العرب ، وابن سينا خاصة ، فقد عنوا بالتعريف عناية كبيرة ، وأدركوا — على نحو يقربهم من المحدثين — ماله من أثر منهجي في البحث العلمي ، لذلك حرصوا على أن يجمعوا طوائف من التعريفات العلمية المقررة ، إيمانا منهم بأنها مفاتيح العلوم ومبادئها^(٥) . وفي العربية عدد غير قليل من كتب التعريفات

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٨ .

Vattier, *La logique du Fils de Sina*, Paris, 1659, p. 1-2. (٢)

(٣) الغزالى ، محك النظر ، طبعة القاهرة ، ص ٤ — ٦ .

Franck, *Esquisse*, p. 120; Hamelin, *Le Système d'Aristote*, p. 96. (٤)

(٥) نذكر من بين هذا على سبيل المثال "رسالة في الحدود والرسوم" لإخوان الصفاء (رسائل ج ٢ ، ص ٣٥٩ — ٣٧٠) ؛ و "رسالة الحدود" لابن سينا (سع رسائل ، ص ٧٢ — ١٠٢) ؛ وتعريفات كثيرة للغزالى في كتابه "معيار العلم" (ص ١٨٢ — ١٩٨) و "محك النظر" (ص ١٠٧ — ١٣٣) .

والمصطلحات ، ”كمفاتيح العلوم“ للخوارزمي ، و ”التعريفات“ للجرجاني ، و ”كشاف اصطلاحات العلوم“ للتهانوى .

نستطيع أن نقرر أن التفرقة بين التصور والتصديق نقطة بدء ثابتة في كتب المنطق العربية على اختلافها . نراها لأول مرة عند الفارابي ، ثم تمتد من بعده إلى اليوم ^(١) . وقد توسع فيها المناطقة المتأخرة إلى حد الإسراف أحيانا ، فأحاطوها بمناقشات لفظية عقيمة ، واختلفوا مثلا في حصر عدد التصورات التي يشتمل عليها تصديق واحد ^(٢) .

ويزعم ”نالينو“ أن فكرة التصور والتصديق مستمدة من الفلسفة الإشرافية ، إلا أنها في تاريخهما وموضوعهما يبعدان عن ذلك كل البعد ، فهما أسبق وجودا من الفلسفة الإشرافية الإسلامية ، وهدفهم منطق وهذا مالا يعني كثيرا فسفات الإشراف بوجه عام ^(٣) . ولنا أن نعقد صلة بينهما وبين ما ذهب إليه أرسطو من قسمة المعرفة إلى حدسيّة وعقلية ^(٤) . ولكننا نرجح أنها صدى لصورة من صور ذلك التقابل الذي ولع به الرواقيون ، ونعني بها تقابل αλλα φαντασία و αλλα συγκαταθεσίς ^(٥) . وهذا مظهر من مظاهر سريان الأفكار الرواقية إلى المنطق الأرسطي ، وتآخيها معه وامتزاجها به بحيث أصبحت قطعة منه .

(١) الفارابي ، مبادئ الفلسفة القديمة ، القاهرة ، ١٩١٠ ؛ عيون المسائل ، ص ٢ — ٣ .

(٢) الباروري ، حاشية على متن المسلم ، القاهرة ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٥ .

Nallino, *Riv. d. St. Or.*, X, 1925, 433-467. (٣)

Aristote, *Dern. Anal. L. l., ch. l., 5; Madkour, L'Organon,* (٤)
p. 54-55.

Kraus, *Abstracta Islamica*, 1936, p. 220. (٥)

وما يلفت النظر أن الدعامة السيكلوجية التي تخيرها العرب أساساً لنظر ياتهم المنطقية تذكرنا — من بعض النواحي — بدعامة أخرى مشابهة قال بها بويس ، وملخصها أن المنطق يعتمد على ثلاث عمليات عقلية ، وهي الإدراك ، والحكم ، والاستدلال^(١) . وجاء مناطقة بور رو يال فأضافوا إليها ، متأثرين بديكارت ، دعامة رابعة تصوب إلى المنهج ، وهي الترتيب^(٢) .

وفي ضوء موضوع المنطق نستطيع أن نبين منفعته ، فهو الذي يعصمنا من الخطأ في إدراك المعانى وتصورها تصوّراً صحيحاً ، بما يقدم لنا من قواعد الحد الحقيق ، والتفرقة بين الذاتى والعرضى ، وبين ما يقوم الماهية وما لا يقوم بها . ويعصمنا أيضاً من الخطأ في التصديق والانتهاء إلى أحكام ونتائج باطلة أو غير مسلمة ، فيرسم لنا طرائق البرهان الموصى إلى اليقين ، ويحذرنا من السفسطة التي تؤدى إلى الغلط أو المغالطة^(٣) .

وقد يتفق للإنسان بفطنته أن يهتدى إلى حد حقيق موجب لتصور صحيح ، أو إلى حجة مقنعة تؤدى إلى تصديق حق ، إلا أن الفطرة لا يؤمن غلطها ، وإن أصابت فما أشبهها برمية من غير رام . ولو قلنا بها وحدتها لأنفينا العلم والصناعات كلها ، على أنها لو كانت كافية ما تعددت المذاهب ، وما اختلف الناس فيما بينهم ، بل وما ناقض الإنسان نفسه^(٤) .

Janet et Séailles, *Hist. de la philos.*, Paris, 1928, p. 496: Ces^(١)
trois opérations sont : concevoir, juger et raisonner.

Arnaud, *La Logique de Port Royal*, Paris, 1877, p. 27: Ces^(٢)
quatre actes principaux de l'esprit sont : concevoir, juger, raisonner
et ordonner.

^(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ١٨ - ١٩ .

^(٤) المصدر السابق ، ص ١٩ .

وليس معنى هذا أن تعلم المنطق يعصم حتماً من الخطأ ، فكم من مناطق يخطئون .
 ولكن كثيراً ما يرجع خطؤهم إلى أنهم لم يستوفوا صناعتهم ، أو لم يلتزموا في بعض
 الموضع وعواولا على الفطرة ، أو لم يحسنوا استخدامها . ومهما يكن خطأ صاحب
 العلم والصناعة أقل بكثير من المحروم منها . ونسبة المنطق إلى الروية الباطنة
 التي تسمى النطق الداخلي ، كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق
 الخارجي ، أو كنسبة العروض إلى الشعر ^(١) . وقد تغنى الفطرة البدوية عن
 النحو ، كما تغنى القرىحة الشعرية عن العروض ^(٢) . أما صناعة المنطق فلا غنى
 عنها لمن يحاول اكتساب العلم بالنظر والرواية ^(٣) .

قد لا يستساغ اليوم كثيراً ذلك الإسهاب في بيان قوائد المنطق ومنفعته ،
 إلا أنه كان طبيعياً وضرورياً في عصر ابن سينا . كان طبيعياً لأن البحث
 في ثمرة كل علم جزء من مقدماته الالزمة ^(٤) . وضرورياً لأن الدراسات الفلسفية
 كانت تقاس بمقاييس الحاجة والفائدة ، بل وبمقاييس الشرع أيضاً ، خوفاً
 بعضها وأبيح البعض الآخر . والمنطق خاصة مما أجزيَّ الاستغفال به على الأرجح ،
 لما فيه من مزايا ، ولأنه لا يتعلق بشيء من الدين نفياً وإثباتاً ^(٥) . وربما كان
 لازماً وما ينبغي تحصيله ، لأنَّه يعين على إثبات وجود الله وصفاته ^(٦) .

(١) "النطق الداخلي" و"النطق الخارجي" تعبران لابن سينا يذكرانا بتقابل آخر مشهور لدى الرواقين وهو ἀλογίαθειος λόγος προφορικος

(٢) ليس ابن سينا أول مبتكر لتشبيه المنطق بالنحو أو بالعروض ، فقد سبقه الفارابي إلى ذلك (إحصاء العلوم ، ص ٥٨ - ٦٢)؛ وردد الغزالى (معيار العلم ، ص ٢٦)؛ وأخذ ذهبه المنطق المؤثرون ، وكلنا يذكر بيت "السلم" المشهور :

وبعد فالمنطق للبيان نسبة كالنحو للسان

(٣) ابن سينا ، المدخل ، ص ٢٠ .

Madkour, *L'Organon*, p. 48-49.

(٤)

(٥) الغزالى ، المتقذ من الضلال ، طبعة القاهرة ، ص ٣ .

(٦) ابن رشد ، فصل المقال ، طبعة القاهرة ، ص ٣ .

٣ - الفكر واللغة :

المعنى وثيق الصلة باللفظ الذي يؤديه ، لأنه ثوبه ووعاؤه ، وبدونه يصل ويصبح وكأن لا وجود له . فلا يمكن تبادله بين الأفراد ، بل ولا استحضاره في ذهن الفرد الواحد؛ وقد يما قالوا إن التفكير حديث نفسي . ومن هنا ارتبط التفكير باللغة ، واحتاج منطق المعنى إلى شيء من دراسة الألفاظ

وفي جو البلاغة وال الحوار اليوناني نشأ منطق أرسطو ، وهو نفسه يستعمل على مباحث لفظية ولغوية متفرقة ، فنظرية المقولات تعتبر إلى حد ما تصنيفا لطائفة من الألفاظ ، وقد قامت على التفرقة بين المترافق والمترافق ^(١) . و ”كتاب العبارة“ أو ”اللغة“ كما يسمى أحيانا ، يشرح أجزاء الجملة وبين كيفية تكوينها . ويمكن أن يعد ”طوبيقا“ دراسة مفصلة لطائفة من الألفاظ ^(٢) .

وبعد أرسطو اطردت السنة ، فلم يجد تلاميذه وشراحه بدا من أن يعرضوا في دراستهم المنطقية بعض مباحث الألفاظ ، على أنها مقدمة ووسيلة لا جزء وغاية ، وما ”إيساغوجي“ إلا تصنيف آخر لمجموعة منها . بيد أن الرواقين لم يقفوا عند هذا الحد ، فقد غلوا وعدوا المنطق جدلا كلها ، وخلطوا بينه وبين الريطوريقا ، فأضحت دراسة الألفاظ من أهدافه الأساسية . ^(٣) وبذا خرجوا على فكرة المعلم الأول مما دفع المشائين - وفي مقدمتهم الإسكندر الأفروديسي - أن يردوا عليهم ، ويشتبوا أن البحوث اللغوية ليست إلا مجرد تمهيد للمنطق ^(٤) .

Barthélémy, *Catégories dans Dict. des Sc. philos.*, p. 248. (١)

Hamelin, *Le système d'Aristote*, p. 97 (٢)

(٣) عمان أمين ، الفلسفة الرواقية ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ٨٧ - ٨٨ ؟

Janet et Séailles, *Hist. de la philos.*, p. 490.

Prantl, *Gesch d. Logik*, 436 et suiv. (٤)

وقد انتقلت هذه الخصومة كما انتقل غيرها إلى العالم العربي ، وفصل فيها ابن سينا على النحو الآتي : « وأما النظر في الألفاظ فهو أمر تدعو إليه الضرورة ، وليس للنطق – من حيث هو منطق – شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاورة . ولو أمكن أن يتعلم المنطق بفكرة ساذجة إنما تلحظ فيها المعانى وحدها ، لكان ذلك كافيا . ولو أمكن أن يطلع المحاور فيه على ما في نفسه بمحيلة أخرى ، لكان يغنى عن اللفظ أبلة . ولكن لما كانت الضرورة تدعوه إلى استعمال الألفاظ ، وخصوصا ومن المتعذر على الروية أن ترب المعانى من غير أن تخيل معها ألفاظها ، بل تكاد تكون الروية مناجاة من الإنسان لذهنه بالألفاظ متخيلة ، لزم أن تكون للألفاظ أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال ما يطابقها في النفس من المعانى ، حتى يصير لها أحكام لو لا الألفاظ لم تكن . فاضطررت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا في أحوال الألفاظ ، ولو لا ما قلناه لما احتاجت أيضا إلى أن يكون لها هذا الجزء ، فلا خير في قول من يقول إن المنطق موضوعه النظر في الألفاظ من حيث تدل على المعانى ، وإن المنطق إنما صناعته أن يتكلم على الألفاظ من حيث تدل على المعانى ، بل يجب أن يتصور أن الأمر على النحو الذى ذكرناه . وإنما تبلد في هذا من تبلد وتشوش من تشوش ، بسبب أنهم لم يحصلوا بالحقيقة موضوع المنطق »^(١) .

فصل في الموضوع صريح وواضح ، فيه تأييد للشائبة ولاشك ، ولكنه يحمل في شناياه ضربا من التجدد ، فإن ابن سينا في رجائه أن تحمل الألفاظ وسائل أخرى لأداء المعانى ، يتبنّاً باللوجيستيقا قبل أن تكون بخوبثانية قرون . ولاغرابة فإننا نراه في ”رسالته النيروزية“ يحاول أن يؤدى بعض المعانى الفلسفية بواسطة الحروف ، فيكون من ذلك ضربا من الجبر الفلسفى شيئاً بالجبر المنطق الذى انتهى إليه رسول وكتورا^(٢) .

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ٢٢ – ٢٣ .

(٢) ابن سينا ، تسعة رسائل ، ص ١٣٨ – ١٤٠ .

وفي انتظار تحقيق هذا الرجاء لم يكن في وسعه إلا أن يختار السلف، ويدرس في المنطق مع المشائين بعض المباحث اللفظية، على أساس أنها وسائل خسب. فيقسم اللفظ إلى مفرد ومركب ، والمفرد إلى جزئي وكلٍ^(١). ويعرض لنسبة الألفاظ إلى المعانى ، هل هي مشتركة كاطلاق لفظ العين على الباصرة وعلى الينبوع ، أو متواطئة كدلاله الحيوان على الإنسان والفرس والطير ؟ أو مترادفة كدلاله الراح والعقار على المحر ، أو متزايلاه لاصله بينها كالنبات والحيوان والجماد^(٢). ويفصل القول في الدلالات مبينا أنها أنواع ثلاثة : دلالة مطابقة مثل دلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق، ودلالة تضمن مثل دلالة الإنسان على الحيوان فقط أو على الناطق ، ودلالة التزام مثل دلالة الخلق على الخالق^(٣) .

ولا نزاع في أن هذه المباحث قد تأثرت بما عاصرها في الإسلام من دراسة الألفاظ في اللغة والفقه والتفسير^(٤). ولكنها تصعد أيضا إلى أصلين يونانيين : أحدهما أرسطي ، ونعني به مقدمة "المقولات" التي عاجل فيها أرسطو التفرقة بين المشترك والمتراافق^(٥). والآخر رواقي ، وهو تلك الدراسة الواسعة للدلالات ، ونظريه الـ "وليكتون" $\lambda\epsilon\chi\tau\sigma\tau\omega\eta$ إلى حد أن سى المنطق الرواقى علم الدلالات . وقد عنى الرواقيون خاصة بدلالة الالتزام التي نجدها بنصوص لدى ابن سينا ومناطقة العرب ، وإن كانوا لم يربووا عليهم كل ما قصد إليه الرواقيون من نتائج^(٦)

(١) ابن سينا ، المدخل ، ص ٢٤ - ٢٦ :

Madkour, *L'Organon*, p. 61-52

(٢) ابن سينا ، مقولات (مخطوط الشفاء ، المتحف البريطاني) .

(٣) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، ص ١٤ - ١٥ .

Madkour, *L'Organon*, p. 60-61, 62-63.

(٤)

Aristote, *Catégories*, ch. I, § 1,5.

(٥)

Brochard, *Etudes d. philos. anc. et moderne*, Paris, 1912, p. 221-225. (٦)

٤ - الوجود الثالث للكليات :

بعض جمل عابرة في أول "إيساغوجي" ، استطاع فرفوريوس أن يشير في القرنين الوسطى مشكلة من أعقد المشاكل الفلسفية ، وكأنما كان لابد لها أن تثار ، لأنها تلخص الخلاف بين الأفلاطونية والمشائية^(١) . وهذه الجمل هي : «لن أبحث مطلقاً عمّا إذا كان للأجناس والأنواع وجود في الخارج، أو هي مجرد تصورات في الذهن ؟ وإن كانت موجودة في الخارج فهل هي جسمية أم لا جسمية؟ وإن كانت لا جسمية فهل هي مفارقة للحسوسات أم لا وجود لها إلا فيها ؟ هذا بحث دقيق ويقتضي مناقشة طويلة لا يتسع لها موضوعنا»^(٢) .

وضع فرفوريوس المشكلة إذن ، وترك للخلف حلها .

والأمر هو أن لدينا الأشخاص من جانب ، والأجناس والأنواع من جانب آخر . ونحن نقرر وجود الأولى لأننا نراها ولننسها ونخس بها في اختصار ، أما الثانية فسبيلنا إليها تصور ذهني محض . فهل نعرف لها بوجود واقعى كوجود الأشخاص ، أو هي ليست إلا ضرباً من التجريد الذي كونه الذهن واللغة ، أو ثبت لها وجوداً من نوع خاص غير الوجود الحسى ؟ هذه هي المذاهب الثلاثة التي أثارتها مشكلة الكليات ، وهي الواقعية ، والاسمية ، والتصورية .

فالواقعيون ، وفي مقدمتهم القديس أنسيلم ، يرون أن الأجناس والأنواع أشياء موجودة ، بل هي كل الأشياء ، لأنها النماذج الأولى للعالم الحسى جمجمة^(٣) . والاسميون ، وعلى رأسهم رسلان ، يذهبون إلى أنها ليست إلا مجرد ألفاظ

Charles, *Nominalisme*, dans *Dict. d. sc. philos.*, p. 1198. (١)

Porphyre, *Introduction*, ch. I, §3 (٢)

Charles, *Réalisme*, dans *Dict. d. sc. ph.* .., p. 1462; Gilson, *La philos. au moyen âge*, Paris, 1922, t.I, p. 27 et suiv. (٣)

تدل على أفكار عامة ، وبما أنها لا ترى فلا وجود لها ، لأن الموجود هو المري وحده^(١) . ورغبة في التوفيق بين هذين الطرفين المتقا بـلـيـن يـنـحـوـ التـصـورـيـونـ ،ـ وـمـنـهـ أـبـيلـارـ ،ـ مـنـحـىـ وـسـطـاـ ،ـ فـيـقـولـونـ إـنـ الـكـلـيـاتـ لـيـسـتـ أـشـيـاءـ وـلـاـ أـلـفـاظـاـ ،ـ وـإـنـاـ هـىـ تـصـورـاتـ ذـهـنـيةـ ؟ـ وـإـذـنـ هـاـ وـجـودـ ذـهـنـيـ منـطـقـ ،ـ أـمـاـ خـارـجـ الـذـهـنـ فـلاـ وـجـودـ هـاـ بـحـالـ^(٢) .ـ وـهـذـهـ الـاتـجـاهـاتـ الـثـلـاثـةـ أـثـرـهـاـ فـيـ الـفـلـسـفـةـ الـمـسـيـحـيـةـ ،ـ وـخـاصـةـ فـيـ الـقـرـنـيـنـ الـخـادـيـ عـشـرـ وـالـثـانـيـ عـشـرـ^(٣) .

وكان طبيعياً أن تلفت عبارة فروفوريوس أنظار المسلمين بدورهم ، ولكن من الخطأ أن يظن أنها أثارت لديهم ما أثارته لدى المسيحيين^(٤) . وأوضح صدی لها ، فيما وصلنا ، ما نلحظه عند ابن سينا في "المدخل" ، فيعقد لها فصلاً من أطول فصوله ، عنوانه : "وفي الطبيعي والعقلي والمنطق"^(٥) . وفيه يبين أن للعاني أنواعاً ثلاثة من الوجود ، فهي موجودة أولاً في العقل الفعال مع الصور والتفوؤ البشرية ، قبل الكثرة والأعيان الخارجية^(٦) . وموجودة أيضاً في الكثرة والأعيان الخارجية وجوداً عرضياً وبالقوة ، لأنها أفرادها وما صادقها ، وكل كلي موجود في أفراده^(٧) . وموجودة أخيراً في الذهن بعد الكثرة والأعيان الخارجية ، لأنها مستمدة منها ومحوذة عنها^(٨) . ومن هنا تنشأت الأقسام الثلاثة للجنس : طبيعي قبل الكثرة ، عقلي في الكثرة ، ومنطق بعد الكثرة .

Charles, *Nominalisme dans Dict. d. sc. Philos.*, p. 1198. (١)

Id., Abailard, *Conceptualisme*, dans *Dict. d. sc. philos.*, p. 2-3;290. (٢)

Jourdain, *La philos. de St. Thomas d'Aquin*, Paris 1858. t.I., p. 263 et suiv. (٣)

(٤) يزعم شميدر ز (Aflātūn, dans *Encyc. de l'Islam*). وكارادي فو (*Essai*, p.7) وكرايدلر ز (Karadî Fr.) يزعم أن مشكلة الكليات وجدت لدى المتكلمين أو الفلاسفة المسلمين بقدر ما عرفت لدى المسيحيين .

(٥) ابن سينا ، المدخل ، ص ٦٥—٧٢ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٨) المصدر السابق ، ص ٦٩ .

ويلاحظ ابن سينا — وبحق — أنهم درجوا على أن يصرروا هذا الوجود الثاني على الأجناس والأنواع، مع أنه يصدق على الكليات جميعها^(١). ويلاحظ أيضاً أن الكل في نفسه معنى ، سواء كان موجوداً في الأعيان أم متصوراً في النفس ، وهو بهذا لا يوصف بأنه عام أو خاص ، وإنما يلتحقه هذا الوصف من الأفراد التي يصدق عليها^(٢). فالجنس الطبيعي هو تلك الحقيقة الكلية في ذاتها والصالحة لأن تصبح جنساً بتصورها في الذهن أو بتحققها في الأفراد^(٣) . والجنس العقلي هو القدر المشترك بين الأفراد من هذه الحقيقة ، والأساس الذي يقوم عليها انطواؤها تحت صنف واحد^(٤) . والجنس المنطق هو مجموعة الخصائص المقولة على كثرين مختلفين بالنوع^(٥) .

وعلى هذا فالكلى له نواحٌ ثلاثة ، ناحية ميتافيزيقية يلاحظ فيها أنه صورة مجردة خارجة عن الزمان والمكان ، وأخرى موضوعية يصدق بها على أفراد كثرين ندركه فيها ونستخلصه منها ، وثالثة منطقية يصبح بها مجموعة من الخصائص التي تقال على صنف معين . غير أن التفرقة بين الأجناس الثلاثة لا تخلو من غموض وقلق ، وأسماؤها الاتتلاقى مع مسمياتها تمام الملاقة . ويظهر أن ابن سينا أحس بذلك ، ولم يعد إليها في بحوثه الأخرى ، واكتفى بذكر الكلى مبيناً ما له من وجود ثالثي^(٦) .

(١) المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) انظر مثلاً "الشفاء" (مخطوط المتحف البريطاني) ص ٣٦٠ (١) سطر ١٦ وما بعده .

لم يكن ابن سينا أول من قال في العالم العربي بهذا الوجود الثلاثي ، فقد سبقه إليه فيما يظهر يحيى بن عدى المترجم اليعقوبي والمنطق المشهور الذي توفي قبل مولده ببضع سنين ^(١) . وتعزى إليه رسالة عنوانها : « في الموجودات الثلاثة الإلهي والطبيعي والمنطق » ؛ وفي العنوان ، وإن لم تصلنا هذه الرسالة ، ما يؤذن بأنها ترتبط بظرفية الوجود الثاني السابقة ^(٢) . ولعله أخذها عن أستاذه الفارابي الذي يعرضها عرضا يلتقي مع ما قال به ابن سينا . فيجيب عن سؤال وجه إليه عن كيفية وجود الكليات قائلا إنها موجودة وجودا ثابتا في الأشخاص ، ولذا سميت الجواهر الثوابي ، وموجودة أيضا في ذاتها من حيث إنها قاعدة باقية والأشخاص ذاهبة مضمحة ^(٣) . ويضيف إلى هذا أنها توجد في الذهن بعد أن تصبح مقولات جردت من الأفراد واستخلصت منها ^(٤) .

واضح أن هذا الوجود الثلاثي ضرب من التوفيق الذي امتازت به الفلسفة الإسلامية ، فالكل الأزلي القائم بذاته الموجود في العقل الفعال شبيه كل الشبه بمثل أفلاطون ، والكل الممحوظ في أفراده المستخلص في الذهن ، ليس شيئا آخر سوى نظرية التجريد الأرسطية . وعلى هذا نخطئ إن قلنا مع مونك إن فلاسفة الإسلام لا يمكن أن يكونوا إلا اسميين ، أو قلنا مع كاردانى ثو إنهم واقعيون ^(٥) . ذلك لأنهم في الحقيقة جمعوا بين الاسمية والواقعية ، بين الأرسطية والأفلاطونية ، على نحو ما صنع رجال مدرسة الإسكندرية ^(٦) . والكليات عندهم من حيث اكتسابها مستمددة من الأشخاص والعالم الحسي ، ومن حيث أصلها ومنشؤها موجودة أولا في العقل الفعال .

(١) توفي يحيى هذا سنة ٣٦٤ هـ ، قبل ميلاد ابن سينا بست سنوات .

(٢) القسطنطيني ، تاريخ الحكام ، ص ٣٦٣ ؛ Périer, Yahya b. 'Adi. p. 96.

(٣) الفارابي ، المثمرة المرضية ، ص ٨٧ - ٨٩ .

(٤) Madkour, *La place d'Al-Farābī*, p. 139-146.

(٥) Munk, *Mélanges*, Paris, 1927, p. 327; Carra de Vaux, *Aflātūn*, art cit. p.179.

(٦) Vacherot, *Hist. crit. de l'Ecole d'Alex.*

ولعل هذا التوفيق هو الذي مَكِّن لنظرية الوجود الثلاثي الإسلامية في العالم المسيحي . فأليبر الأكبر يعتقداً بنصها ، والقديس توماس بعد أن شرح نظرية أرسطو الاسمية أحل الكليات محلها في العقل الفعال^(١) . وزعيماء الدومينيكانية هذان يفرنان كارل فرقان ابن سينا بين الأجناس الثلاثة : الجنس الطبيعي (genus naturale) ، والجنس العقلي (genus mentale) ، والجنس المنطقي (genus logicum)^(٢) . ولم تكن المدرسة الفرنسيسكانية أقل تأثراً بهذه النظرية من زميلتها الدومينيكانية ، فدرس اسكتوناً ممثلها الأول يقول بها ، ويقرر أن للكليات ثلاثة أنواع من الوجود^(٣) . وهناك تعبيرات مشهورة في اللاتينية ، وهي وحدها تفصح عن أصلها العربي ، فيقال إن الكليات موجودة ante res (قبل الكثرة) ، أو in rebus (في الكثرة) ، أو post res (بعد الكثرة)^(٤) . وباختصار ارتبطت نظرية الوجود الثلاثي بنظريي العقل والمعرفة الإسلامية ، وشاركتهما فيما أحدهما من حركة في الفلسفة المسيحية ، وخاصة في القرن الثالث عشر .

(ج) المخطوطات التي قام عليها

لقد كان مخطوط المتحف البريطاني نقطة البدء لهذا النشر الذي نحن بصدده ، ذلك لأنّه أول مخطوط وقعت يدينا عليه ، ويرجع عهداً به إلى نحو خمس عشرة سنة مضت ، يوم أن اتخذناه أساساً لدراسة تاريخ "الأرجانون" في العالم العربي^(٥) . ولم ثبت أن ضمننا إليه مخطوطات أخرى منها ما هو أصح منه

Janet et Séailles, *Hist. de la philos.* p. 510; Jourdain, (١)
La philos. d' St. Thomas II, p 373:

Janet et Séailles, op. cit., p. 511. (٢)

Gilson, *Avicenne et le point de départ de Duns Scot.*, dans (٣)
Archives, 1928, p. 129 et suiv.

Prantl, *Gesch. d. Logik II*, 347 - 350. (٤)
 Madkour, *L'Organon*, p. 20. (٥)

وأصدق ، جمعناها من القاهرة واستانبول ولندن . وتوفر لدينا منها عدد لا يأس به ، واستخدمناها جميعاً ما استطعنا ، وأثبتنا روایاتها في الامانش عند الاختلاف والمغايرة ، ورمنا لكل واحد منها برمز خاص . وسنصفها باختصار ، ونوازن بينها بوجه عام ،وها هي ذى صرتبة ترتيبنا أبجدياً على حساب رموزها :

(٧) على أميرى	ورمزه ب	(١) بخيت
(٨) متحف بريطاني	» م	(٢) بخيت (هامش) » بخ
(٩) نور عثمانية	» ن	(٣) دار الكتب » د
(١٠) مكتب هندي	» ه	(٤) دار الكتب (ا) » دا
(١١) يحيى جامع	» ي	(٥) سليمانية (داماد) » س
		(٦) عاشر » ع

١ و ٢ - بخيت وبخيت (هامش) :

مكتبة الأزهر ، ٣٣١ خصوصية ، ٢٤١٥ بخيت ، ١٢,٥ × ٩,٢٢ × ١٧,٥ ؛
 ٤٤١ ورقة ، ٤٢٧ للنص ، ١٤ للالفهرس بأكمله ، عدا ورقات بيضاء ٤١
 سطراً × ٢٧ كلمة في المتوسط .

ظاهره : عنوان بخط مختلف ، بقلم فارسي ، وهو : "كتاب الشفاء لأبي علي بن سينا مكملاً ومتمماً لاظفريه" ، وتميليات آخرها للشيخ بخيت الذي وقفه على أهل العلم سنة ١٣٢٨هـ

أوله : «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَمَا تُوفِيقٌ إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوْكِيدٌ وَإِلَيْهِ أُنِيبٌ.
 الحمد لله رب العالمين وصلاته على محمد وآل محمد أجمعين ، هذا كتاب "الشفاء" للشيخ
 أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا رضي الله عنه ، وفي صدره كلام لأبي عبيد
 عبد الواحد بن محمد الجوزجاني . قال أبو عبيد : أَحَدَ اللَّهُ عَلَى نِعْمَهُ» .

آخره : « ومن اجتمع له معها الحكمة النظرية فقد سعد، ومن فاز مع ذلك بالخواص النبوية يكاد أن يصير ربا إنسانياً، وكاد أن تخل عبادته بعد الله تعالى، وهو سلطان العالم الأرضي وخليفة الله فيه ». .

مشتملاته : كامل الأجزاء .

خطه نسخي دقيق مقروء واضح، منقوط، مضبوط عند الحاجة، حبره أسود، عناوينه وأشكاله الهندسية بالحبر الأحمر؛ ورقه جيد وإن يكن فيه ترميم وآثار رطوبة وأكل أرضية وخاصة في السبع ورقات الأولى .

ليس فيه اسم الناشر، مما يدل غالباً على أنه غير محترف، ولا مكان النسخ ولا زمانه، والأرجح أنه يصعد إلى القرن السابع المجري .

على هامشه تصحيحات وتعليقات بقلم الناشر نفسه، والتصحيحات مأخوذة عن نسخة آخر يشير إليها الناشر بحرف (خ)، وهي التي سميّناها بخفيت (هامش)، ورمنا لها بحرف (بج)، واعتبرناها مخطوطاً قائماً بذاته، لما اشتغلت عليه من روایات؛ وتعليقات تدل على أن الناشر من المشغلين بالعلوم الفلسفية .

٣ - دار الكتب :

دار الكتب، ٨٩٤ فلسفية؛ ١٨,٥ × ٢٤,٥، ١١,٥ × ١٨,٥؛ ٨٧٦ ورقة، ٢٩ سطراً × ١٨ كلمة .

ظاهره : العنوان الآتي : "كتاب الشفاء للشيخ أبو علي سينا" ، وعليه اختصار مختلفة ولا تملّيك به .

أوله : « بسم الله الرحمن الرحيم . رب زدني علماً بالحق - المقالة الأولى في الفن الأول من الجملة الأولى وهي في المنطق . فصل في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب قال الشيخ أبو علي » .

آخره : آخر (ب) .

مشتملاته : الكتاب جمعيه عدا ٢٠ ورقة من أول الإهليات .

خطه تعليق دقيق ممتاز ، غير مضبوط ولا منقوط ، صعب القراءة ، حبره
أسود وعناوينه بالحبر الأحمر؛ فيه بياض لالأشكال والرسوم الهندسية والموسيقية،
ولا هوامش فيه ، ورقه أصفر جيد لا خرم فيه ، ولا أكل أرضه .

ذكر اسم ناسنه ، ولم يذكر مكان النسخ ولا زمانه ، وزرج أنه يرجع إلى
القرن الحادى عشر المجرى .

٤ - دار الكتب (ا) :

دار الكتب ، ٢٦٢ حكمة ؛ ٢١ × ٨ ، ٢٦ × ١٩ ؛ تسع مجلدات متفاوتة
الحجم ، أكبرها ٥٥ ورقة ، والباقي غير مرقم ، ٢١ سطرا × ١٠ كلمات .
ظاهره : عنوان الكتاب بدون تمليل .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر (ب) .

مشتملاته : كامل الأجزاء .

خطه نسخى جميل ، منقوط وغير مضبوط ، عناوينه بالحبر الأحمر ؛ فيه
أخطاء كثيرة ، وبياض لكلمات لم يعرفها الناسن ، وهامش واسع بدون تعليق
ولا تصحيح ، ورقه جيد وحديث .

من نسخ دار الكتب ، وبنساخ مختلفين ، فرغ منه سنة ١٣٣٧ هـ ، وماخذ
من نسخة أخرى تصل إلى ٩٩٢ هـ .

٥ - سليمانية (داماد) :

داماد ، ٨٢٤ ؛ ١٧,٥ × ١٩,٥ ؛ ٤٢٠ ورقة ، ٣٠ سطرا
× ١٦ كلمة .

ظاهره : "أول في شفاء ابن سينا في قسم المنطقيات" ، وعليه اختام
وتمليكات مختلفة .

أوله : أول (ب) .

آخره : (من كتاب الشعر) "وأما ها هنا فلنقتصر على هذا المبلغ ، فإن وكم
غرضنا الاستقصاء فيما ينفع به من العلوم" .

مشتملاته : مقصور على المنطق .

خطه نسخ غير جيد ، قليل النقط خال من الشكل ، عدم الفواصل بين
الفصول ، صعب القراءة ، فيه تصحيحات وهوامش في الصفحة الأولى فقط
تعزى إلى نسخة أخرى .

لا يعرف ناسخه ولا مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٨٣٤ هـ .

٦ - عاشر :

عاشر ، ٢٠٧ ، ٢٣ ، ١٨,٥ × ١١,٥ ، ٢٦ ورقة ، ٣٤٩ سطرا
× ١٦ كلمة .

ظاهره : بقلم فارسي "الأول من الشفاء لأبي على" ، وعليه تمليكات آخرها
باسم عبد القادر مصطفى عاشر .

أوله : أول (ب) .

آخره : "تم الجزء الأول من كتاب الشفاء وهو القياس" .

مشتملاته : فنون المنطق الأولى الأربع

خطه نسخى جيل ، متقطع كثير الضبط ، حبره أسود وعناوينه بالحبر الأحمر ، فيه اختصارات متداولة ، وتصحيحات بخط الناشر ، وتعليقات بقلم آخر ، به خرم كبير في "المدخل" .

ذكر اسم ناسخه ، ولم يذكر مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٥٦٨٠ .

٧ - على أميرى :

على أميرى ، ١٥٠٤؛ ١٣؛ ٢٢٤؛ ٢٠ × ١٠ ، ٢٣,٥ ورقة ، ٣٥ سطرا × ١٣ كلمة .

ظاهره : " كتاب منطق الشفاء لأبي علي بن سينا " ، وأختام كثيرة مطموسة .

أوله : أول (ب) .

آخره : « فإذا ذهب أن تكون الواسطة في الفراسة أعم من الأصغر لا محالة ، ومساوية للأكبر ، وترجع إلى القياسات المذكورة » .

مشتملاته : فنون المنطق الأولى الأربع

خطه نسخى واضح مقروء ، قليل النقط غير مشكول ، عناوينه بخط أكبر ، ولا تعليق فيه ولا تصحيح .

لم يذكر اسم ناسخه ولا مكان نسخه ، ونص على أنه فرغ منه سنة ٦٧٤ هـ .

٨ - متحف بريطاني :

British Museum ٧٥٠٠، ٣٨٤، ١٤، ١٨ × ١٠، ٢٠ × ١٤، ٤٩ سطرا × ٢٥ كلمة .

ظاهره : عنوان الكتاب وتميلك لمن يدعى عاصم بن إبراهيم بن حيدر ،
وبعض كلمات فارسية .

أوله : أول (ب) .

آخره : فصل في المعاد ، ونهايته "خينئذ ربما تخيلنا منها خيالا طفيفا
 وضعيفا ، وخصوصا ..."

مشتملاته : المنطق والطبيعتا والإلهيات ما عدا المقالة الأخيرة .
خطه نسخي مقروء صغير ، منقوط في غير عناية ، مضبوط في غير دقة ، فيه
اختصارات مثل "يق" (يقال) و "ح" (حينئذ) ؛ فيه أخطاء إملائية
واضحة ؛ والنسخة خزائنية محللة .

لا ذكر للناسخ ولا مكان النسخ أو زمانه ، والأرجح أنه من صنع القرن
الحادي عشر الهجري .

٩ - نور عثمانية :

نور عثمانية ، ٢٧٠٨ ؛ ٢٧٠٦ ؛ ١٤,٥ × ١١,٥ × ٧،٢٠ × ٢٠ ورقة ، ٢٩
سطرا × ٢٠ كلمة .

ظاهره : ختم وتميلك .

أوله : أول (د) .

آخره : لم يصلنا بعد .

مشتملاته : المنطق والطبيعتا والإلهيات ، ولم يصلنا منه إلا المنطق عدا
الفن التاسع .

خطه نسخي متوسط القراءة ، منقوط غير مضبوط ؛ عنوانه بالحبر الأحمر .

لم تقف على ناسخه ، ولا على مكان نسخه ولا زمانه ، والأغلب أنه يرجع
إلى القرن العاشر الهجري .

١٠ - مكتب هندي :

٤٧٥٢، India Office
٤١١؛ ١٨ × ١٠، ٢٢ × ١٥؛ ورقة ٤

٣٠ سطرا × ٢٠.

ظاهره : تمليل وترجمة مختصرة لابن سينا .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر (س) .

مشتملاته : فنون المنطق التسعة .

خطه نسخى واضح حديث ، منقوط غير مضبوط ، ليست فيه أخطاء إملائية ،
بها مشه تصحيحات ؛ النسخة خزائنية نفيسة محللة في أول صفحة بالذهب .

كتبها ناسخ في كشمير سنة ١١٤٨ هـ ، نقلًا عن ناسخ آخر في سنة ٨٩١ .

١١ - يني جامع :

يني جامع ، ٧٧٢؛ ٣١٠ ورقات ، ٣١٠، ٢٨ × ٢١؛ ٢٠,٥ × ١٥، ٢٨ × ٢١ ورقات ، ٣١ سطرا × ٢٣ كلمة .

ظاهره : عنوان داخل حلية ، وعنوان جانبي : "كتاب منطق الشفاء" ،
وترجمة مختصرة لابن سينا ، وتميليات تصعد إلى سنة ٩٠٢ هـ .

أوله : أول (ب) .

آخره : آخر (س) .

مشتملاته : فنون المنطق التسعة .

خطه نسخى حسن واضح ، منقوط وغير مضبوط ، عناوينه بالخبر الأحمر ؛
الورقات ١٠ - ٧٤ بخط آخر أحدث .

لا ذكر للناسخ ، ولا لمكان النسخ ، ونص على أن تاريخه سنة ٦٢٨ هـ .

* * *

هذه هي المخطوطات التي عولنا عليها في هذا الجزء ، ولو كانت كلها في أيدينا منذ البداية لكان لنا إزاءها شأن آخر ، إن في الإحالة عليها وذكر روایاتها ، أو فيربط بعضها ببعض . ولكنها وصلتنا تباعاً فسوينا بينها ، ونظرنا إليها نظرة متعادلة إلى أن يقوم الدليل على العكس . وكانت تجربتنا في هذا طويلاً مضنية أحياناً ، إلا أنها نرجو أن يستفاد منها في الأجزاء التالية .

وقد أسفرت عن أن هذه المخطوطات متفاوتة تاريخاً وقيمة . خمسة منها تصعد إلى القرن السابع المجري على الأقل ، وهي : ب ، بج ، ع ، عا ، ئ؛ واحد إلى القرن التاسع ، وهو س؛ آخر إلى القرن العاشر ، وهو ن؛ واثنان إلى القرن الحادى عشر ، وهما د ، م؛ واحد إلى القرن الثاني عشر ، وهو ه؛ والأخير إلى القرن الرابع عشر ، وهو د ١ . والترمتنا في إثبات تاريخها النص إن وجد ، وإلا رجحنا اعتماداً على تبادل المخطوط وما امتاز به كل عصر من طريقة خاصة في الكتابة . ولهذا التاريخ أثره فيها يمكن أن يعقد بينها من صلة ، وما يعين على رد بعضها إلى بعض ، أو رد المعاصر منها إلى أصل أعلى .

وإذا أخذنا مبدأ "الالتزام في الواقع" أساساً لاقتراض نسب بينهما ، يمكن أن نلاحظ أن ب ، س يلتقيان في أكثر من موضع ، مما يؤذن بأن أحدهما يرجع إلى الآخر أو أنهما معاً يصدران عن أصل واحد . وبالمثل يمكن أن نعقد صلة بين ن ، د وبين ع ، ئ . ولعل هذه السترة ترجع إلى مصدر مشترك . ولن نحاول الدخول في تفاصيل هذه الاقتراضات ، فنظرنا إلى ما أثبتناه في الماش من روایات كافية لتوضيحيها . على أنه لم يحن الوقت بعد للبت فيها برأى قاطع ، ولا يزال الأمر يتطلب مقارنات أخرى ، وعسانا نستكمل هذا فيما يلي من أجزاء . وإنما أردنا فقط أن نوجه النظر إلى أن في الإمكان محاولة إثبات نسب بين مخطوطات "الشفاء" العديدة ، ولهذه المحاولة أثر آخر ، وهو أنه إن لم يقطع بهذا النسب فإنه يعين على ترتيب هذه المخطوطات ترتيباً قيمياً .

ولقد كشف درسنا لما استخدمناه في "المدخل" من مخطوطات عن أنها متفاوتة في قيمتها ، بحيث يمكن قسمتها إلى ثلاث طوائف مميزة . ففي قتها نضع "ب" الذي نرى أنه أصحها وأوثقها ، لأنه ، فضلاً عما امتاز به من نقط وضبط ، يشتمل على تصحيحات وتعليقات تؤذن بدقة ونزوع نحو التحقيق العلمي ، هذا إلى أن ناسخه — فيما يبدو — ملم بما ينسخه ومدرك له . ومن حسن الحظ أنه مكتمل الأجزاء ، مما سيجعله دعامة ثابتة لنشر "الشفاء" جميعه . وإذا كما قد الترجمنا طريقة "النص المختار" فإننا نستطيع أن نقرر في آخر الأمر أن نصنا الذي اختربنا في "المدخل" أشد ما يكون التقاء معه .

ويكاد "س" يتساوى مع هذا المخطوط في الرتبة ، وهو كما قدمنا متباهاً ومتنافقاً في رواياتهما . وكثيراً ما طابق ترجيحنا ما أثبتناه ، لأنه الأظهر والأسلم .

وفي الطرف الآخر نضع "د" ، فهو أضعفها ولا يغول عليه ، ولهذا لم نلبث أن صرفاً النظر عنه . وبين هذين الطرفين تجيء المخطوطات الأخرى ، فإذا ما استثنينا "ج" الذي هو مكمل للمخطوط "ب" ، ولا ننكر أن هذه المخطوطات السبعة تتفاوت في قيمتها نوعاً ، إلا أنه تفاوت لا يفصل بينها فصلاً تاماً ، وفي بعضها ما يكمل البعض الآخر .

ومن محسن الصدق أنه في الوقت الذي كما نحقق فيه نص المدخل العربي كانت الآنسة دلفرنى بقصد تحقيق نصه اللاتيني ، وتوفراً لها في ذلك عدد من المخطوطات لا يأس به⁽¹⁾ . وقد اشتراكت معنا زماناً ، وحاولنا ما أمكن مقابله الترجمة اللاتينية بالأصل العربي . ونرجو أن يكون لهذه المقابلة أثرها في انتشاره . ووضعت تحت تصرفنا أخيراً نسخة مخطوطة من النص الذي ارتضته . وكم كما

Mile Marie Thérèse d'Alverny, conservateur - adjoint des (1)
manuscrits de la Bibliothèque Nationale.

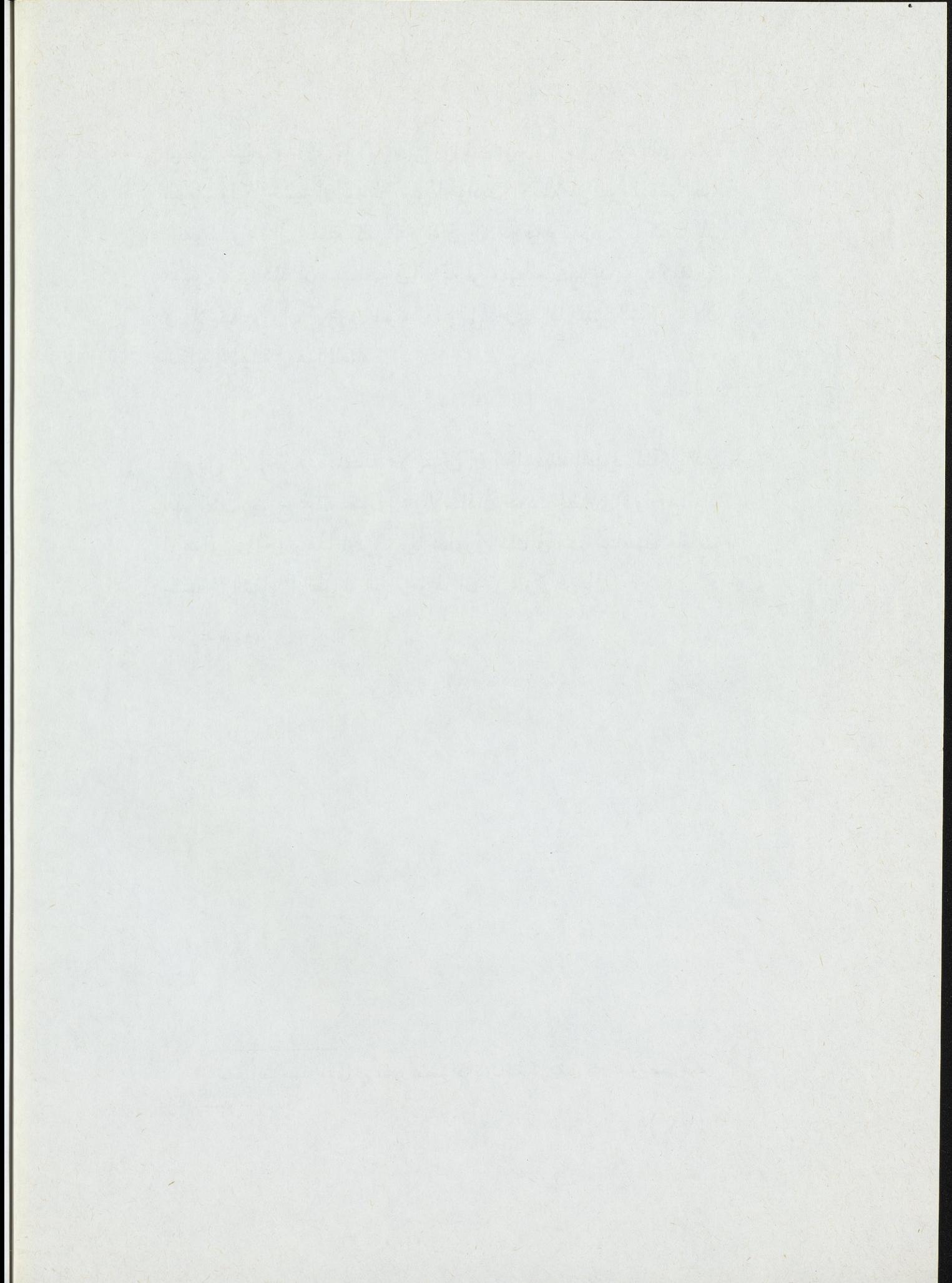
نود أن نضيف هذا إلى ما أثبتناه من روایات، ونبذل أثره في الجزء الذي ننشره اليوم ، ولكننا خشينا أن يعد من سبق الحوادث الإحالة على نص لم ينشر بعد، خصوصا ولا يزال لحققه كامل الحرية في أن تغير فيه وتبدل . واكتفينا بأن نستعين به فيما شئنا أن نستخلصه في الخاتمة من مصطلحات عربية مع ذكر مقابها في اللاتينية ، وأن نرجح في ضوئه روایة على أخرى إذا التبس الشكل ، لأن الكتابة اللاتينية في هذا فاصلة .

* * *

وقبل أن أختم هذه المقدمة ، لا يفوتنى أن أسجل ذلك المجهود المشكور الذى بذله الأب جورج شحاته قنواتى ، والأستاذان محمود الخضيرى ، وأحمد فؤاد الأهوانى فى إخراج هذا الجزء ، ولا يساورنى شك فى أنهم سينتابون حلقات سلسلة ”الشفاء“ الطويلة التى نرجو لها أن تتم ، وتم قريبا^(١) .

يونيه ١٩٥١

(١) ساهم أيضا سعيد افندي زايد المحرر بجمع فواد الأول للغة العربية في هذا العمل بنصيب محرصن على أن نسجله .



المدخل

1861

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا تُوفِيقٌ إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تُوكِلَتْ وَإِلَيْهِ أُنِيبَ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَاتُهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ .

هذا كتاب الشفاء للشيخ الرئيس أبي على الحسين بن عبد الله بن سينا —
لقاه الله ما يليق بمحسانه — وفي صدره كلام لأبي عبيد عبد الواحد بن محمد ٥
الجوزجاني .

قال أبو عبيد : أَحَمَّ اللَّهُ عَلَى نِعْمَهُ ، وَأَسْأَلَهُ التَّوْفِيقَ لِرَضَاَتِهِ ، وَأَصْلَى عَلَى
نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ . وَبَعْدَ : فَقَدْ كَانَتْ مَحْبَتِي لِلْعِلُومِ الْحَكِيمَةِ ، وَرَغْبَتِي فِي اقْبَاسِ الْمَعَارِفِ
الْحَقِيقَيَّةِ ، دَعَتَنِي إِلَى الْإِخْلَالِ بِبَلَادِي ، وَالْمَهَاجِرَةِ إِلَى مَسْتَقْرِرِ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ
أَبِي عَلَى — أَدَمَ اللَّهُ أَيَّامَهُ — مِنَ الْبَلَادِ ؛ إِذَا كَانَ مَا وَقَعَ إِلَيْيَّ مِنْ خَبْرِهِ ، ١٠
وَعُرِضَ عَلَيَّ مِنْ كَلَامِهِ ، يَقْتَضِي الْمِيلَ إِلَيْهِ عَنْ سَائِرِ مَنْ يُذَكَّرُ بِهَذِهِ الصَّنَاعَةِ ،
وَيَعْتَزِي إِلَى هَذِهِ الْجَمَلَةِ . وَقَدْ كَانَ بَلْغَنِي مِنْ خَبْرِهِ أَنَّهُ مَهْرُ فِي هَذِهِ الْعِلُومِ ،
وَهُوَ حَدَّثٌ لَمْ يَسْتَوِ بِهِ الشَّابُ ، وَلَا أَرْبَى عَلَى الْعِقَدَيْنِ مِنَ الْعُمَرِ ، وَأَنَّهُ كَثِيرٌ
الْتَّصَانِيفُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَلِيلُ الْضَّنْبِ بِهَا ، وَالرَّغْبَةُ فِي ضَبْطِ نَسْخَهَا . فَخَفَّتْ
رَغْبَتِي فِي قَصْدِهِ ، وَمَلَازِمِهِ ، وَالْإِلَاحَاجِ عَلَيْهِ ، وَالْأَتَّمَاسِ مِنْهُ أَنْ يَهْتَمْ بِالتَّصَنِيفِ ١٥
وَأَهْتَمْ بِالضَّبْطِ . فِيمَمْتَهُ وَهُوَ بِجُرجَانِ ، وَسِنْتَهُ قَرِيبُ مِنْ اثْنَيْنِ وَثَلَاثَيْنِ سَنَةً ، وَقَدْ بُلِّيَ

(٢) وَمَا...أُنِيبَ : وَبِهِ أَعُوذُ وَأَسْتَعِنُ عَبْدَ رَبِّيْرَ وَأَعْنَ عَبْدَ رَبِّيْرَ زَدْنِيْرَ بِالْحَقِّ وَعَمَلَ بِالْخَيْرِنَ |||
أُنِيبَ : + رَبِّ زَدْنِيْرَ عَلَيْهَا بِالْحَقِّ د ||| عَلَيْهِ...أُنِيبَ : سَاقْطَةُ مِنْ م (٣) الْحَمْدُ...أَجْمَعِينَ : سَاقْطَةُ
مِنْ عَبْدَ رَبِّيْرَ ، عَبْدَ رَبِّيْرَ ، ن ، ه ||| عَلَى : + نَبِيِّهِ م ، ه (٤—٦) هَذَا...الْجُوزَجَانِيُّ : سَاقْطَةُ مِنْ عَبْدَ رَبِّيْرَ |||
كَلَامُ الْجُوزَجَانِيِّ كَلَامُهُ مِنْ صَفَحَةٍ إِلَى صَفَحَةٍ ٤ : سَاقْطَةُ مِنْ د ، ن (٤) الرَّئِيسُ : سَاقْطَةُ مِنْ ب ||| الشَّيْخُ
الْرَّئِيسُ أَبِي : صَنْفُهُ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ أَبِي ه (٥) لَقَاهُ اللَّهُ مَا يَلِيقُ بِمَحْسَنِهِ : رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ
رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ س ، رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ ه (٦) اللَّهُ : + سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى دا (٩) الْحَقِيقَيَّةُ : الإِلَهِيَّهُ |||
دَعَتَنِي : دَعَتَنِي عَبْدَ رَبِّيْرَ (٧) أَدَمَ اللَّهُ أَيَّامَهُ : سَاقْطَةُ مِنْ ب ، ه (٨) رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ هَامَشُ س ، ه
رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ ع ، ع ، ه (٩) أَحْسَنَ اللَّهِ إِلَيْهِم ||| إِذَا م (١٠) يَسْتَوِ : يَسْتَقِدُ ع ||| الْعِقَدَيْنِ : عَقَدَيْنِ
ب ، س ، ع ، ع ، ه (١١) نَسْخَهَا : صَحَّتْهَا دا ||| فَخَفَّتْ : فَخَفَّتْ : ب ، ع ، م
(١٥) الْإِلَاحَاجُ : الْإِلَاحَاجُ ب ، س ، ه .

بخدمة السلطان والتصرف في عمله ، وقد شغل ذلك أوقاته ، فلا أنتهز إلا الفرصة
اللخاف ، واستهليته فيها شيئاً من المنطق والطبيعتيات . وإذا دعوته إلى
التصانيف الجبار وإلى الشروح أحال على ما عمله من الشروح ، وصنفه من
الكتب في بلاده ، وقد كان بلغى تفرقها وتشتتها ، وضُنْ من يملك نسخةً منها
بها . وأَمَّا هو فلم يكن من عادته أن يحزن لنفسه نسخة ، كما لم يكن من عادته
أن يُحرر من الدستور ، أو يُخرج من السواد ، وإنما يملأ أو يكتب النسخة
ويعطيها ملتمسها منه . ومع ذلك فقد تواترت عليه المحن ، وغالت كتبه الغوائل ،
ففيقيت معه عدة سنين أنتقل فيها من جرجان إلى الرّي ، ومن الرّي إلى همدان .
وشغل بوزارة الملك شمس الدولة ، وكان اشتغاله بذلك حسرة علينا ، وضياعاً
لروزجارنا . وكان قد وهن الرجاء أيضاً في تحصيل تصانيفه الفائمة ، فالمتسنا
منه بإعادتها ، فقال: أما الاشتغال بالألفاظ وشرحها فأمر لا يسعه وقتي ، ولا تنشط
له نفسي ؛ فإن قنتم بما يتيسر لي من عندي ، عملت لكم تصنيفاً جاماً على الترتيب
الذى يتافق لي . فبذلنا له منا الرضا به ، وحرصنا على أن يقع منه الابتداء
بالطبيعتيات ؛ فشرع في ذلك ، وكتب قريباً من عشرين ورقة ، ثم انقطع عنه
بالقواعد السلطانية .

وضرب الدهر ضرباته ، وأختبر ذلك الملك ، وآخر هو أن لا يقيم في تلك
الدولة ، ولا يعود تلك الخدمة ، وركن إلى أن الاحتياط له ، فيما استحبه
من ذلك ، أن يستتر صرقباً فرصة الانفصال عن تلك الديار . فصادفتُ
منه خلوة وفراغاً اغتنمه ، وأخذته بتسميم كتاب الشفاء ؛ وأقبل هو بنفسه على
تصنيفه إقبالاً يجِدّ ، وفرغ من الطبيعتيات والإلهيات - خلا كتابي الحيوان

(١) وقد : قدب ، من ، عا || أنتهز : + منه س (٥) لنفسه : لتصنيفه ع ، عا ، م ،
ن ، ي (٦) وإنما : إنما عا (٩) شمس الدولة : + قدس الله روحه من ، ع ؛ + قدس الله
روحه ورضي عنه عا ، ه (١٠) روزجار : كلمة فارسية معناها الوقت (١٢) يتيسر : يتيسر
ع ، م (١٣) وحرصنا : وتوخينا ه (١٦) الملك : + رحمه الله س ، عا ، ه (١٧) أَنَّ :
ساقطة من ب ، س .

والنبات — في مدة عشرين يوما ، من غير رجوع إلى كتاب يحضره ، وإنما اعتمد طبعه فقط . وشرع في المنطق ، وكتب الخطبة وما يتصل بها .

ثم إن أعيان تلك الدولة تعموا عليه استاره ، واستنكروا عنده في المفارقة ، وظنوا أنه لكيدة أو لمالأة جنباً معادية ، وحرص بعض خلص خدمه على توريشه في مهلكة ليفوز بما له عنده من متاع الدنيا ، فدلّ عليه طلابه — وكانوا من سلف له عندهم صنائع تحرم عليهم قصده بالإيحاش ، لو كانوا للعرف ذاكرين — ووقفهم على مكانه ، فاستوثق منه بإيداعه قلعة فردجان ، وبقى فيها قدر أربعة أشهر ربما تقرر أسباب تلك الناحية على فصل من الأمر ، وتاركها المنازعون ، فأفرج عنه ، وسمِّي معاودة الوزارة فاعتذر ، واستمهل فعذراً .

وهناك اشتغل بالمنطق ، وتمكن من الكتب ، فعرض من ذلك أن حاذها ،
وجرى على ترتيب القوم فيها ، وتكلم على ما استنصره من أقوالهم ، فطال المنطق ،
وتم بأصابهان . ١٠

وأما الرياضيات فقد كان عملاً لها على سبيل الاختصار في سالف الزمان ، فرأى
أن يضيفها إلى كتاب الشفاء .

وصنف أيضاً الحيوان والنبات ، وفرغ من هذه الكتب ، وحاذى في أكثر
كتاب الحيوان كتاب أرسطوطاليس الفيلسوف ، وزاد فيها من ذلك زيادات ،
وبلغ سنه حينئذ أربعين . ١٥

(١) وإنما : إنما عا (٢) يتصل : يتعلق (٤) جنباً : جهة م (٧) فاستوثق :
واستوثق د، م || فردجان : فردجان ب، ع، ئ؛ فردجان س، م (١٠) وهناك : وهناك
عا || أن حاذها : إنجازها د؛ اتخاذها م (١٢) بأصابهان : بأصفهان ب، س، ع، ئ
(١٥) الكتب : ساقطة من م (١٦) أرسطوطاليس : أرسطوطاليس ب، س، ع؛
+ الحكيم س، ه (١٧) أربعين : + سنة من، ه .

وغرضى في اقتصاص هذه القصص، أن يوقف على السبب في إعراضه عن
شرح الألفاظ ، وفي اختلاف ما بين ترتيبه لكتب المنطق ، وما بين ترتيبه
لكتب الطبيعتا و الإلهيات ، وأن يُتعجب من اقتداره على تصنيفه ما صنفه
من كتب الطبيعتا و الإلهيات ، والمدةعشرون يوما ، والكتب غائبة عنه ،
وإنما يلي عليه قلبه المشغول بما مني به فقط . ٥

وسيجد المتأمل لهذا الكتاب بعین الاعتبار من النکت والنواذر والتفریعات والبيانات ما لا يجده في جملة كتب السالفن ؟ والله الموفق لما فيه الخير .

[وَمَنْ هَا هُنَا ابْتِدَاءُ الْكِتَابِ وَكَلَامُ أَبِي عَلَى الْحَسِينِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَحْسَنُ
الله إِلَيْهِ] .

(٢) شرح : شروح س ، ع ، عا ، ه (٣) تصنيفه : تصنيف س ، ه || صنفه : صنف ه
(٤) من كتب : في عا (٥) وإنما : إنما عا (٧) الخير : الخيرة س ، ه ، ي
(٨) ومن ها هنا : وهذا ، هامش س ، عا ، ه || ولام : من كلام س ، م ، ي ||
أبي علي الحسين بن عبد الله : الشيخ الرئيس رحمه الله ع (٨-٩) أحسن الله إليه : رضي
الله عنه ب ، س || أبي ... إليه : ؟ الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله عا ؟ الشيخ الرئيس جة
الحق أبى على الحسين بن عبد الله بن سينا فأثار الله برها نه . وخدم بكلها العبد الصعيف شريف
ابن عبد الطيف الحسنى سنه إحدى وتسعين وثمانمائة . كما في الأصل . ه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجملة الأولى في المدخل وهي تسعه فنون

الفن الأول من الجملة الأولى في المدخل وهو مقالتان .
المقالة الأولى منها تشتمل على أربعة عشر فصلا .

٥

[الأول] (أ) في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب .

[الثاني] (ب) في التنبيه على العلوم والمنطق .

[الثالث] (ج) في منفعة المنطق .

[الرابع] (د) في موضوع المنطق .

[الخامس] (هـ) في تعريف اللفظ المفرد ، والمُؤلف ، والكلـي ، والجزـي ،
والعـرضـي ، والذـاتـي ، والذـى يـقـالـ فـي جـوابـ ماـ هـوـ ،
وـالـذـى لاـ يـقـالـ .

[السادس] (و) في تعقب ما قاله الناس في الذاتي والعرضي .

[السابع] (ز) في تعقب ما قاله الناس في الدال على الماهية .

[الثامن] (ح) في قسمة اللفظ المفرد الكلـي إلى أقسامه الخمسة .

١٥

[التاسع] (ط) في الجنس .

[العاشر] (ى) في النوع ووجه انقسام الكلـي إلـيـهـ .

[الحادي عشر] (يا) في تعقب رسوم النوع .

[الثاني عشر] (يب) في الطبيعي ، والعـقـلي ، والـمنـطـقـ ، وـماـ قـبـلـ الـكـثـرـةـ ،
وـفـيـ الـكـثـرـةـ ، وـبـعـدـ الـكـثـرـةـ .

٢٠

[الثالث عشر] (يع) في الفصل .

[الرابع عشر] (يد) في الخاصة والعرض العام .

(١) البسمـلة ساقـطةـ مـنـ عـ ، مـ ؛ + ربـ أـعنـىـ (٢) هـذاـ الفـهـرـسـ سـاقـطـ كـلـهـ مـنـ دـنـ

(٤) أـقسـامـهـ : الأـقسـامـ بـ ، سـ

(١٩) وـبـعـدـ : وـمـعـ بـ ، عـ ، مـ ، هـ ، يـ

(٢١) اـخـاصـيـةـ : اـخـاصـيـةـ مـ

المقالة الثانية تشمل على أربعة فصول

[الأول] (ا) في المشاركات والبيانات بين هذه الخمسة وأولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل .

[الثاني] (ب) في المشاركة والبيانية بين الجنس والنوع .

[الثالث] (ج) في المشاركات والبيانات الباقيه .

[الرابع] (د) في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض .

المقالة الأولى

المقالة الأولى من الفن الأول من الجملة الأولى

وهي في علم المنطق

[الفصل الأول]

فصل في الإشارة إلى ما يشتمل عليه الكتاب

قال الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا ، أحسن الله إليه :
 و بعد حمد الله ، والثناء عليه كا هو أهله ، والصلاحة على نبيه محمد وآل الطاهرين ،
 فإنَّ غَرَضَنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ الَّذِي نَرْجُو أَنْ يُمْهِلَنَا الزَّمَانُ إِلَى خَتْمِهِ ، وَيُصْبِحَنَا
 التَّوْفِيقَ مِنَ اللَّهِ فِي نَظَمِهِ ، أَنْ نَوْدِعَهُ لَبَابَ مَا تَحَقَّقَنَا مِنَ الْأَصْوَلِ فِي الْعِلْمَوْنَ
 الْفَلَسْفِيَّةِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَى الْأَقْدَمِينَ ، الْمَبْنِيَّةِ عَلَى النَّظَرِ الْمُرْتَبِ الْمُحَقَّقِ ، وَالْأَصْوَلِ
 الْمُسْتَنْبَطَةِ بِالْأَفْهَامِ الْمُتَعَاوِنَةِ عَلَى إِدْرَاكِ الْحَقِّ الْمُجَهَّدِ فِيهِ زَمَانًا طَوِيلًا ، حَتَّى
 اسْتَقَامَ آخِرُهُ عَلَى جَمْلَةٍ اتَّفَقَتْ عَلَيْهَا أَكْثَرُ الْآرَاءِ ، وَمُهْجَرَتْ مَعَهَا غَواشِي الْأَهْوَاءِ .
 وَتَحْرِيَتْ أَنْ أُودِعَهُ أَكْثَرَ الصَّنَاعَةِ ، وَأَنْ أُشِيرَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ إِلَى وَقْعِ الشَّهَمَةِ ،
 وَأَحْلَّهَا بِإِيْضَاحِ الْحَقِيقَةِ بَقْدَرِ الطَّاقَةِ ، وَأَوْرَدَ الْفَرَوْعَ مِنَ الْأَصْوَلِ إِلَّا مَا أَنْتَقَ
 بِانْكِشَافِهِ لِمَنْ اسْتَبَرَ بِمَا بَنَصَرَهُ ، وَتَحَقَّقَ مَا نُصَوَّرَهُ ، أَوْ مَا عَزَّزَ بِهِ عَنْ ذَكْرِي
 وَلَمْ يَلْعُجْ لِفَكْرِي . وَاجْتَهَدَتْ فِي اخْتِصَارِ الْأَلْفَاظِ جَدًا ، وَمُجَانَبَةِ التَّكَارِ
 أَصْلًا ، إِلَّا مَا يَقْعُمُ خَطًّا أَوْ سَهْوًا ، وَتَنْكِبَتْ التَّطْوِيلَ فِي مَنَاقِضِهِ مَذَاهِبِ جَلِيلَةِ
 الْبَطَلَانِ أَوْ مَكْفِيَّةِ الشَّغْلِ بِمَا نَقَرَرَهُ مِنَ الْأَصْوَلِ ، وَنَعْرَفُهُ مِنَ الْقَوَانِينِ . وَلَا يَوْجِدُ

(٢) المنطق : + تشتمل على أربعة عشر فصلاً (٥) الشيخ الرئيس أبو علی : ساقطة من عا || أحسن الله إليه : رحمة الله به ، س ، ع (٦) الطاهرين : ساقطة من م ، ى (٩) الفلسفية : ساقطة من د ، ع ، ن ، ب ، الحكمة د ، ه (١٠) المجهدة عا || فيه : فيها م ، ى (١١) آخره : أمره ه (١٣) الأصول : الأصل ب ، د (١٤) استبصر : تبصرن || وتحقق : وحقق ى (١٥) لفكري : في فكري عا || ومحابنة : تمحابنة د (١٦) خطأ : ثلطا عا ، ن ، ه ، ى .

فـ كتب القدماء شيء يعتقد به إلا وقد ضمنناه كتاباً هنا؛ فإن لم يوجد في الموضع الحارى بإثباته فيه العادة وُجِدَ في موضع آخر رأيت أنه أليق به، وقد أضفت إلى ذلك مما أدركته بفكري، وحصلتُ بنظري، وخصوصاً في علم الطبيعة وما بعدها، وفي علم المنطق.

وقد جرت العادة بأن تطول مبادئ المنطق بأشياء ليست منطقية، وإنما هي للصناعة الحقيقة، أعلى الفلسفة الأولى، فتجنبت إيراد شيءٍ من ذلك، وإضاعة الزمان به، وأخرجه إلى موضعه.

ثم رأيت أن أتوهذا الكتاب بكتاب آخر، أسميه "كتاب اللواحق"، يتم مع عمري، ويؤرخ بما يفرغ منه في كل سنة، يكون كالشرح لهذا الكتاب، وكتفريع الأصول فيه، وبسط الموجز من معانيه.

ولى كتاب غير هذين الكتابين، أوردت فيه الفلسفة على ما هي في الطبع، وعلى ما يوجبه الرأى الصریح الذي لا يراعي فيه جانب الشركاء في الصناعة، ولا يتحقق فيه من شقّ عصاهم ما يتحقق في غيره، وهو كتاب في "الفلسفة المشرقة".

وأما هذا الكتاب فأكثر بسطاً، وأشدّ مع الشركاء من المشائين مساعدة.

ومن أراد الحق الذي لا مجْمَحةَ فيه، فعليه بطلب ذلك الكتاب، ومن أراد الحق على طريق فيه ترضٌ ما إلى الشركاء وبسطٌ كثير، وتلوين بما لو فُطن له استغنى عن الكتاب الآخر، فعليه بهذا الكتاب.

(١) فـ من ي يوجد: تجده عـ (٢) وجد: وجده دـ، عـ (٣) ما : مـ، دـ، عـ
 (٤) المنطق : + إن أحبـ مـ، نـ، هـاشـى (٥) ليس: ساقـةـ من هـ (٦) الفلسفة :
 الحـكـمةـ هـ (١١) فيه : هذهـ عـ || الفلـسـفـةـ : الحـكـمةـ هـ || عـلـىـ ماـ : كـاـىـ هـ : + عـلـىـهـنـ هـ
 (١٢) الصریح : الصحيحـ سـ، عـ (١٣) الفلـسـفـةـ : الحـكـمةـ بـخـ، سـ، هـ؛ وـفـ هـاشـ سـ : الفلـسـفـةـ
 (١٥) مجـمـعـةـ مـ؛ مجـمـعـةـ نـ [مجـمـعـ الكـاتـبـ خـلـطـهـ وأـفـسـدـهـ — الـلـاسـانـ] (١٦) بـسـطـ : تـبـسـطـ مـ.

ولما افتتحتُ هذا الكتابَ ابتدأْتُ بالمنطق ، وتحريت أن أحاذِي به ترتيبَ
كتب صاحب المنطق ، وأوردت في ذلك من الأسرار واللطائف ما تخلو
عنه الكتب الموجودة . ثم تلوته بالعلم الطبيعي ، فلم يتفق لي في أكثر الأشياء
محاذاة تصنيف المؤتمِّ به في هذه الصناعة وتذاكيه . ثم تلوته بالهندسة ، فاختصرت
كتاب الأسطُّسات لأوقيليس اختصاراً طيفاً ، وحلَّتْ فيه الشُّبهة واقتصرت
عليه . ثم أرددته باختصارٍ كذلك لكتاب المحسطى في الهيئة يتضمن مع الاختصار
بياناً وتفهيمياً ، وألحقتْ به من الزيادات بعد الفراغ منه ما وجب أن يعلم المتعلم
حتى تَمَّ به الصناعة ، ويطابق فيه بين الأحكام الرصدية والقوانين الطبيعية .
ثم تلوته باختصارٍ لطيف لكتاب المدخل في الحساب . ثم ختمت صناعة
الرياضيين بعلم الموسيقى على الوجه الذي انكشف لي ، مع بحثٍ طويل ، ونظرٍ
دقيق ، على الاختصار . ثم ختمتُ الكتابَ بالعلم المنسوب إلى ما بعد الطبيعة
على أقسامه ووجوهه ، مشاراً فيه إلى جُلُل من علم الأخلاق والسياسات ،
إلى أن أصنف فيها كتاباً جاماً مُفرداً .

وهذا الكتاب ، وإنْ كان صغيراً الجم ، فهو كثير العلم ، ويکاد لا يفوت
متأمله ومتذربه أكثر الصناعة ، إلى زياادات لم تجر العادة بسماعها من كتب
آخرى ؛ وأول الجمل التي فيه هو علم المنطق .

و قبل أن نشرع في علم المنطق ، فنحن نشير إلى ماهية هذه العلوم إشارةً
موجزة ، ليكون المتذرُّ لكتابنا هذا كالطلع على جُلُل من الأغراض .

(١) بالمنطق : بالميزان هـ (٢) صاحب : ساقطة من م || من : + لطائف هـ

(٧) وتفهيمياً : وتفهيمياً د ؛ وتعلیمان || يعلم : يعلم، س ، ع ، ن ، ی (٨) بین : من م ،

ن ، ه ، ی (٩) فيها : فيه عـ (١٤) العلم : + والفعـ دـ (١٦) التي : الذي عـ

(١٧) فنحن نشير : نشير س ؛ نحن نشير ؛ فتشير هـ

[الفصل الثاني]

(ب) فصل في التنبية على العلوم والمنطق

فنقول : إنَّ الغرضَ في الفلسفة أنْ يُوقَفَ على حقائقِ الأشياءِ كَلَّها على قدرِ ما يمكنُ الإنسانَ أنْ يقفَ عليه . والأشياءُ الموجوَدةُ إِمَّا أشياءٌ موجوَدةٌ لِيُسْ وَجُودُهَا باختيارنا وَفِعْلِنَا ، وَإِمَّا أشياءٌ موجوَدةٌ باختيارنا وَفِعْلِنَا . ومعرفةُ الأمورِ التي من القسمِ الثاني من القسمِ الأول تسمى فلسفةً نظريةً ، ومعرفةُ الأمورِ التي من القسمِ الثاني تسمى فلسفةً عمليةً . والفلسفة النظرية إنما الغايةُ فيها تكميلُ النفسِ بِأَنْ تعلمُ ما يُعْمَلُ به فَتَعْمَلُ . فالنظريةُ غَايَتُها اعْتِقَادُ رأِيٍ لِيُسْ بَعْدَ ، والعمليةُ غَايَتُها معرفةُ رأِيٍ هو في عملٍ ؛ فالنظريةُ أُولَى بِأَنْ تُنْسَبَ إلى الرأيِ .

والأشياءُ الموجوَدةُ في الأعيانِ التي لِيُسْ وَجُودُهَا باختيارنا وَفِعْلِنَا هي بالقسمة الأولى على قسمين : أحدهما الأمورُ التي تَخَالَطُ الحركةُ ، والثانيةُ الأمورُ التي لا تَخَالَطُ الحركةُ ، مثلُ العقلِ والباري . والأمورُ التي تَخَالَطُ الحركةَ على ضرِّيْنِ : فإنَّها إِمَّا أنْ تكونَ لَا وجودَ لها إِلَّا بِحِيثَ يَحُوزُ أنْ تَخَالَطَ الحركةُ ، مثلُ الإنسانيةِ والتربيةِ ، وما شابَه ذلك ، وَإِمَّا أنْ يكونَ لها وجودٌ من دونِ ذلك . فالموجوداتُ التي لا وجودَ لها إِلَّا بِحِيثَ يَحُوزُ عَلَيْها مُخالطةُ الحركةِ على قسمين : فإنَّها إِمَّا أنْ تكونَ ،

(٢) والمنطق : وفي المنطق د، م (٣) الفلسفة : الحكمة ه (٤) الإنسان : للإنسان س || الموجوَدة : + في الأعيان ع || موجوَدة : + في الأعيان ع ، ن ، ه ، ي (٥) وَإِمَّا... وَفِعْلِنَا : ساقطةٌ من ن (٦) فلسفة : حكمة ه (٧) فلسفة : حكمة ه ؟ ساقطةٌ من د ، د ، م || والفلسفة : والحكمة ه (٨) والفلسفة : والحكمة ه (٩) فالنظرية : والنظرية د ، ع ، م ، ي (١٠) فالنظرية : والنظرية م (١١) باختيارنا وَفِعْلِنَا : باختيارِ مَنَا وَفِعْلِي (١٢) والباري : + تعالى ن || والأمور : وجَلَ الأمور دا || ضرِّيْنِ : قسمين بَخْ ، س ، ع ، ع ، ه ، ي || فإنَّها : ساقطةٌ من ن ، ه (١٤) يَحُوزُ : + عَلَيْها ه (١٥) فالموجوداتُ وَالموْجُوداتُ م (١٦) فإنَّها : ساقطةٌ من د ، ع ، ن

لَا فِي الْقِوَامِ وَلَا فِي الْوَهْمِ ، يَصْحُّ عَلَيْهَا أَنْ تَبْحَرَّ عَنْ مَادَةٍ مُعَيْنَةٍ ، كَصُورَةِ
الإِنْسَانِيَّةِ وَالْفَرَسِيَّةِ ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ يَصْحُّ عَلَيْهَا ذَلِكُ فِي الْوَهْمِ دُونَ الْقِوَامِ ،
مُثْلُ التَّرْبِيعِ ، فَإِنَّهُ لَا يُحُجِّجُ تَصْوِيرُهُ إِلَى أَنْ يُخَصُّ بِنَوْعِ مَادَةٍ ، أَوْ يُلْتَفِتُ إِلَى حَالٍ
حَرْكَةٍ . وَأَمَّا الْأَمْوَارُ الَّتِي يَصْحُّ أَنْ تَخَالِطُ الْحَرْكَةَ ، وَلَهَا وُجُودٌ دُونَ ذَلِكَ ، فَهِيَ
مُثْلُ الْاهْوَيَّةِ ، وَالْوَحْدَةِ ، وَالْكَثْرَةِ ، وَالْعِلْمِيَّةِ . فَتَكُونُ الْأَمْوَارُ الَّتِي يَصْحُّ عَلَيْهَا
أَنْ تَبْحَرَّ عَنِ الْحَرْكَةِ ، إِمَّا أَنْ تَكُونَ صَحِّهَا صَحَّةَ الْوَجُوبِ ، وَإِمَّا أَلَا تَكُونَ صَحِّهَا
صَحَّةَ الْوَجُوبِ ، بَلْ تَكُونُ بِحِيثِ لَا يَمْتَنِعُ لَهَا ذَلِكَ ، مُثْلُ حَالِ الْوَحْدَةِ ، وَالْاهْوَيَّةِ ،
وَالْعِلْمِيَّةِ ، وَالْعَدْدُ الَّذِي هُوَ الْكَثْرَةُ . وَهَذِهِ فَإِمَّا أَنْ يُنْظَرَ إِلَيْهَا مِنْ حِيثِ هِيَ ،
فَلَا يَفْارِقُ ذَلِكَ النَّظُرُ النَّظَرَ إِلَيْهَا مِنْ حِيثِ هِيَ مُجْرِدَةً ، فَإِنَّهَا تَكُونُ مِنْ جَمْلَةِ النَّظَرِ
الَّذِي يَكُونُ فِي الْأَشْيَاءِ ، لَا مِنْ حِيثِ هِيَ فِي مَادَةٍ ، إِذْ هِيَ ، مِنْ حِيثِ هِيَ هِيَ ،
لَا فِي مَادَةٍ ، وَإِمَّا أَنْ يُنْظَرَ إِلَيْهَا مِنْ حِيثِ عَرَضٍ لَهَا عَرَضٌ لَا يَكُونُ فِي الْوُجُودِ
إِلَّا فِي الْمَادَةِ . وَهَذَا عَلَى قَسْمَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْعَرَضُ لَا يَصْحُّ تَوْهِيمُهُ
أَنْ يَكُونَ إِلَّا مَعَ نَسْبَةٍ إِلَى الْمَادَةِ النَّوْعِيَّةِ وَالْحَرْكَةِ ، مُثْلُ النَّظَرِ فِي الْوَاحِدِ ، مِنْ
حِيثِ هُوَ نَارٌ أَوْ هَوَاءٌ ، وَفِي الْكَثِيرِ ، مِنْ حِيثِ هُوَ أَسْطُقْسَاتٌ ، وَفِي الْعِلْمِيَّةِ ، مِنْ حِيثِ
هِيَ مُثْلًا حَرَارةً أَوْ بِرُودَةً ، وَفِي الْجَوْهَرِ الْعُقْلِيِّ ، مِنْ حِيثِ هُوَ نَفْسٌ ، أَمْ بِمَدَأٍ
حَرْكَةِ بَدْنٍ ، وَإِنْ كَانَ يُحُوزُ مُفَارِقَتَهُ بِذَاتِهِ . وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْعَرَضُ —
وَإِنْ كَانَ لَا يُعَرِّضُ إِلَّا مَعَ نَسْبَةٍ إِلَى مَادَةٍ وَمُخَالَطَةٍ حَرْكَةً — فَإِنَّهُ قَدْ تَوَهَّمَ
أَحْوَالَهُ وَتُسْتَبَانُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي الْمَادَةِ الْمُعَيْنَةِ وَالْحَرْكَةِ النَّظَرَ الْمَذْكُورَ ، مُثْلُ
الْجَمْعِ وَالتَّفْرِيقِ ، وَالْضُّرُبِ وَالْقَسْمَةِ ، وَالتَّجَذِيرِ وَالتَّكَعِيبِ ، وَسَائِرِ الْأَحْوَالِ
الَّتِي تَلْعَقُ بِالْعَدْدِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يَلْحِقُ الْعَدْدَ وَهُوَ فِي أَوْهَامِ النَّاسِ ، أَوْ فِي مَوْجُودَاتِ

(٢) الإنسانية : الإنسان س || ذلك : + أَيْ فِي الْوُجُودِ بِالْفَعْلِ ن || القِوَامِ : الْقِيَامُ س

(٤) يَصْحُ : وَيَصْحُ م || ذلك : + كَذَلِكَ (٥) وَالْوَحْدَةُ : الْوَاحِدَةُ د (٧) مُثْلُ

حَالٍ : أَيْ مُثْلُ عَا || حَالٌ : سَاقِطَةٌ مِنْ هـ (٨) فَإِمَّا : إِمَّا (١٠) الَّذِي : الَّذِي هـ ، إِي

(١٣) أَنْ يَكُونَ : سَاقِطَةٌ مِنْ ن || الْحَرْكَةُ : بِالْحَرْكَةِ (١٤). نَارٌ أَوْ هَوَاءٌ : نَارٌ وَهَوَاءٌ

ع ، إِي (١٧) فَإِنَّهُ : سَاقِطَةٌ مِنْ ن (١٨) تُسْتَبَانُ : نَسْبَاتَهُم || النَّظَرُ : وَالنَّظَارُ

متحركة منقسمة متفرقة و مجتمعة ، ولكن تصور ذلك قد يتجرد تجرداً مـا حتى لا يُحتاج فيه إلى تعين مواد نوعية .

فأصناف العلوم إما أن تتناول إذن اعتبار الموجودات ، من حيث هي في الحركة تصوراً و قواماً ، و تتعلق بـ مواد مخصوصية الأنواع ، وإما أن تتناول اعتبار الموجودات ، من حيث هي مفارقة تلك تصوراً لـ قواماً ، وإما أن تتناول اعتبار الموجودات ، من حيث هي مفارقة قواماً و تصوراً .

فالقسم الأول من العلوم هو العلم الطبيعي . والقسم الثاني هو العلم الرياضي المحس ، وعلم العدد المشهور منه ؛ وأما معرفة طبيعة العدد ، من حيث هو عدد ، فليس بذلك العلم . والقسم الثالث هو العلم الإلهي . وإذاً الموجودات في الطبيع على هذه الأقسام الثلاثة ، فالعلوم الفلسفية النظرية هي هذه .

وإما الفلسفة العملية : فـ إما أن تتعلق بـ تعابـيم الآراء التي تنظم باستعمالـها المشاركة الإنسانية العامة ، و تـعرف بـ تـدـيرـ المـديـنة ، و تـسمـى علمـ السـيـاسـة ؛ و إما أن يكون ذلك التـعلـق بـ ما تـنظـم بـهـ المـشارـكةـ الإنسـانـيةـ الخـاصـيةـ ، و تـعرـفـ بـ تـدـيرـ المـنزـل ؛ و إما أن يكون ذلك التـعلـق بـ ما تـنظـم بـهـ حالـ الشـخـصـ الـواـحـدـ فـ زـكـاءـ نـفـسـهـ ، و يـسمـى علمـ الـأـخـلـاقـ . و جـيـعـ ذـكـ إـنـاـ تـحقـقـ صـحـةـ جـملـهـ بـالـبرـهـانـ النـظـرـيـ ، و بـالـشـاهـدـةـ الشـرـعـيـةـ ، و يـتحقـقـ تـفـصـيلـهـ و تـقدـيرـهـ بـالـشـرـيعـةـ الإـلهـيـةـ .

والغاية في الفلسفـةـ النـظـرـيـةـ مـعـرـفـةـ الـحـقـ ، وـ الغـاـيـةـ فيـ الـفـلـسـفـةـ الـعـمـلـيـةـ مـعـرـفـةـ الـخـيـرـ .

(١) وـ مجـمـعـةـ : مجـمـعـةـ سـ ، عـ ، هـ ؛ (٢) تعـيـنـ مـ ؛ تعـيـنـ مـ ؛ تعـيـنـ مـ ؛
وـ أـصـنـافـ مـ ، نـ ، يـ ؛ (٣-٤) فـ ... بـ موـادـ : سـاقـطـةـ مـ (٤) تـصـورـاـ : وـجـودـاـيـ ،
هـامـشـ عـاـ (٤-٥) مـخـصـوصـةـ ... هـيـ : سـاقـطـةـ مـ (٥) هـيـ : سـاقـطـةـ مـ (٦) قـوـاماـ :
قـيـاماـ سـ (٩) وـإـذـ : وـإـذـاـيـ ؛ فـإـذـاـ ؛ فـإـذـاـ (١٢) العـامـيـةـ : العـامـاـعـ ، عـ ، عـ ،
(١٣) الخـاصـيـةـ : الخـاصـيـةـ ، عـ ، يـ (١٥) صـحـةـ : سـاقـطـةـ مـ نـ || جـانـهـ : + وـجـوـبـ نـ
(١٦) وـبـالـشـاهـدـةـ : أـوـبـالـشـاهـدـةـ عـاـ || الإـلهـيـةـ : الـأـهـلـيـةـ مـ

وماهيات الأشياء قد تكون في أعيان الأشياء ، وقد تكون في التصور ، فيكون لها اعتبارات ثلاثة : اعتبار الماهية بما هي تلك الماهية غير مضافة إلى أحد الوجودين وما يلحقها ، من حيث هي كذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هي في الأعيان ، فليحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ؛ واعتبار لها ، من حيث هي في التصور ، فليحقها حينئذ أعراض تخص وجودها ذلك ، مثل الوضع والحمل ، ومثل الكلية والجزئية في الحمل ، والذاتية والعرضية في الحمل ، وغير ذلك مما ستعلمك ؛ فإنه ليس في الموجودات الخارجة ذاتية ولا عرضية حلا ، ولا كون الشيء مبتدأ ولا كونه خبرا ، ولا مقدمة ولا قياسا ، ولا غير ذلك .
 وإذا أردنا أن نتفكر في الأشياء ونعلمها ، فنحتاج ضرورةً إلى أن ندخلها في التصور ، فتعرض لها ضرورة الأحوال التي تكون في التصور ، فنحتاج ضرورةً إلى أن نعتبر الأحوال التي لها في التصور ، وخصوصاً ونحن نروم بالفكرة أن نستدرك المجهولات ، وأن يكون ذلك من المعلومات . والأمور إنما تكون مجهولةً بالقياس إلى الذهن لاحمالة ، وكذلك إنما تكون معلومة بالقياس إليه .
 وبالحال والعارض الذي يعرض لها حتى تنتقل من معلومها إلى مجهولها ، هو حال عارض يعرض لها في التصور ، وإن كان ما لها في ذاتها أيضاً موجوداً مع ذلك ، فنحتاج ضرورةً أن يكون لنا علم بهذه الأحوال ، وأنها كم هي ، وكيف هي ، وكيف تُعتبر في هذا العارض . ولأنَّ هذا النظر ليس نظراً في الأمور ، من حيث هي موجودة أحد نحوي الوجودين المذكورين ، بل من حيث ينفع في إدراك أحوال ذينك الوجودين ، فلن تكون الفلسفه عنده متناوله للبحث

- (٣) الوجودين : الموجودين م (٤-٢) وما يلحقها... الأعيان : ساقطة من م (٤) حينئذ : أيضاً (٤-٥) واعتبار... ذلك : ساقطة من س (٥) حينئذ : ساقطة منى
 (٧) الخارجة : الخارجية ن ، ه ، ى (٨) مقدمة : كونه مقدمة ن || ولاقياساً : وقياساً س
 (٩) ونعلمها : ونعلمها د ؛ فنعلمها ى (١٠) في : ساقطة من م || الأحوال : والأحواله
 (١٤) معلومها إلى مجهولها : مجهولها إلى معلومها ن (١٥) ذلك : + الفرض عا
 (١٦) وكيف هي : ساقطة منى (١٧) العارض : العرض ع ، م ، ن ، ى
 (١٨) الوجودين : الموجودين ن (١٩) الوجودين : الموجودين ى

عن الأشياء ، من حيث هي موجودة ، ومتقطعة إلى الوجودين المذكورين ، فلا يكون هذا العلمُ عنده جزأ من الفلسفة ؟ ومن حيث هو نافع في ذلك ، فيكون عنده آلة في الفلسفة ؟ ومن تكون الفلسفة عنده متناوله لـ كل بحث نظري ، ومن كل وجه ، يكون أيضاً هذا عنده جزأ من الفلسفة ، وآلة لسائر أجزاء الفلسفة . وستزيد هذا شرحاً فيما بعد .

والمشاجرات التي تجري في مثل هذه المسألة فهي من الباطل ومن الفضول : أما من الباطل ، فـ لأنَّه لا تناقض بين القولين ، فإنَّ كل واحد منها يعني بالفلسفة معنى آخر ؛ وأما من الفضول ، فإنَّ الشغل بأمثال هذه الأشياء ليس مما يُحمدى نفعاً .

١٠ وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق ، وهو النظر في هذه الأمور المذكورة ، من حيث يتادى منها إلى إعلام المجهول ، وما يعرض لها من حيث كذلك لا غير .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل في منفعة المنطق

١٥ لـ كان استكمال الإنسان – من جهة ما هو إنسان ذو عقل – على ما سيتضمن ذلك في موضعه ، هو في أن يعلم الحق لأجل نفسه ، والخير لأجل العمل به واقتباسه ، وكانت الفطرة الأولى والبديهة من الإنسان وحدهما قليلي المعونة على

-
- (٢) فلا : ولا م || ومن حيث هو نافع : من حيث هي نافعة (٣) لكل : كل ع .
 (٤) هذا : ساقطة من د (٦) مثل : ساقطة من ه (٧) فـ لأنَّه : فإنه د ، ن ، ئى
 (٨) بيان : فـ لأنَّن ع || بأمثال : بمثل م ، ئى (٩) نفعاً : شيئاً عا (١١ - ١٢) من حيث كذلك : من حيث هي كذلك س ، ع : من حيث هي ذلك ئى ؟ من حيث ذلك ب ، عا
 (١٥) استكمال : استعمال : دا ، م || على ما : كما عا
 (١٦) العمل : العلم (١٧) والبديهة : + الفرزية ه .

ذلك ، وكان جلٌ ما يحصل له من ذلك إنما يحصل بالاكتساب ، وكان هذا الاكتساب هو اكتساب المجهول ، وكان مُكْسِبُ المجهول هو المعلوم، وجب أن يكون الإنسان يتبدئ أولاً فيعلم أنه كيف يكون له اكتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات وانتظامها في أنفسها ، حتى تُفيدَ العلمَ بالمجهول ، أي حتى إذا ترتبت في الذهن الترتيب الواجب ، فتقررت فيه صورة تلك المعلومات على الترتيب الواجب ، انتقل الذهن منها إلى المجهول المطلوب فعلمه .

وكان أن الشيء يعلم من وجهين : أحدهما أن يتصور فقط حتى إذا كان له اسم فُنطِق به ، تتمثل معناه في الذهن ، وإن لم يكن هناك صدق أو كذب ، كما إذا قيل : إنسان ، أو قيل : أفعل كذا ؛ فإنك إذا وقفتَ على معنى ما تناطَبَ به من بذلك ، كنت تصوّرته . والثاني أن يكون مع التصور تصديق ، فيكون إذا قيل لك مثلاً : إن كلَّ بياض عرضٌ ، لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط ، بل صدّقتَ أنه كذلك . فأما إذا شَكِّتَ أنه كذلك أو ليس كذلك ، فقد تصوّرت ما يقال ؛ فإنك لا تشك فيما لا تصوّره ولا تفهمه ، ولذلك لم تصدق به بعد ؛ وكل تصديق فيكون مع تصور ، ولا ينعكس . والتصور في مثل هذا المعنى يفيدك أن يحدث في الذهن صورة هذا التأليف ، وما يؤلف منه كالبياض والعرض . والتصديق هو أن يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة إلى الأشياء أنفسها أنها مطابقة لها ، والتکذیب يخالف ذلك . كذلك الشيء يُجهَلُ من وجهين : أحدهما من جهة التصور ، والثاني من جهة التصديق ؛ فيكون كل واحد منها لا يحصل معلوماً إلا بالكتسب ، ويكون كسبُ كلِّ واحد منها

-
- (١) وكان هذا الاكتساب : ساقطة من س (٢) مكسب : ما به يكسب س ؟ ما يكسب ع ؟ مكتسب ن ، ى ؟ ما به يكتسب هامش ه (٤) أى : ساقطة من ع ، ى (٥) حتى : ساقطة من م || المعلومات : المقولات م (١١) عرض : ساقطة من د (٦) أنه : وأما ع || فاما : وأما س ، ع ، ن ، ه (١٣) ولكنك : لكنك م (٧) وكل : فكل ه || فيكون : يكون ه || مع : معه ه || مثل : ساقطة من ه (٨) منه : منها عا (١٧) مطابقة : متابعة ه (٩) واحد : ساقطة من س .

بعلوم سابق متقدم ، وبهيئة وصفة تكون لذلك المعلوم ، لأجلها ينتقل الذهن من العلم بها إلى العلم بالجهول . فها هنا شيء من شأنه أن يفيد العلم بالجهول تصوّره ، وشيء من شأنه أن يفيد العلم بالجهول تصديقه . ولم تجر العادة بأن يفرض للمعنى الجامع – من حيث علمه يفيد علم تصور شيء – اسم جامع ، أو لم يبلغنا ، لأنّ منه حداً ، ومنه رسماً ، ومنه مثلاً ، ومنه علامة ، ومنه اسماء ، على ما سيتضح لك ، وليس لما يشترك فيه اسم عام جامع . وأما الشيء الذي يتربّ أولاً معلوماً ، ثم يُعلم به غيره على سبيل التصديق ، فإنّ ذلك الشيء يسمى – كيف كان – حجة ؛ فنه قياس ، ومنه استقراء ، ومنه تمثيل ، ومنه أشياء أخرى .

فغاية علم المنطق أن يفيد الذهن معرفة هذين الشيئين فقط ؛ وهو أن يعرف الإنسان أنه كيف يجب أن يكون القول المُوقَع للتصرّف ، حتى يكون مُعرِفًا بحقيقة ذات الشيء ؛ وكيف يكون ، حتى يكون دالاً عليه ، وإن لم يتوصل به إلى حقيقة ذاته ؛ وكيف يكون فاسداً ، مُخْيِلاً أنه يفعل ذلك ، ولا يكون يفعل ذلك ، ولم يكون كذلك ، وما الفصول التي بينها ؛ وأيضاً أن يعرف الإنسان أنه كيف يكون القول الموقّع للتصديق ، حتى يكون موقعاً تصديقاً يقينياً بالحقيقة لا يصح انتقاده ؛ وكيف يكون حتى يكون موقعاً تصديقاً يقارب اليقين ؛ وكيف يكون بحيث يُظن به أنه على إحدى الصورتين ، ولا يكون كذلك ، بل يكون باطلاً فاسداً ؛ وكيف يكون حتى يوقع عليه ظن وميل نفس وقناعة من غير تصديق جزم ؛ وكيف يكون القول حتى يُؤثِّر في النفس ما يؤثره التصديق

(١) بعلوم : إلا بعلوم هـ (٤) يفرض : يعرض د || علم : ساقطة من س (٥) لأن : إلا لأن هـ (٦) على : وعلى عـ ، ن || ما : ساقطة من م || جامع : ساقطة من ب ، د ، عـ ، م ، ن ، هـ (٧) الشيء : ساقطة من ع (١٣) مُخْيِلاً : مخلماً (١٣ - ١٤) ولا يكون ... ذلك : ساقطة من هـ (١٤) يكون : ساقطة من هـ ؛ يكن : م ، هـ (١٧) كذلك : ساقطة من س (٢٨) ظن : ظن به عـ ، م ، هـ

والتكذيب من إقدام وامتناع ، وانبساط واقباض ، لا من حيث يوقع
تصديقا ، بل من حيث يخلي ، فكثير من الحالات يفعل في هذا الباب فعل
التصديق ؛ فإنك إذا قلت للعسل إنه مُرّة مقيمة ، نفرت الطبيعة عن تناوله مع
تكذيب لذلك أبلة ، كما تصرف لو كان هناك تصديق ، أو شبيه به قريب منه ،
وما الفصول بينها ؟ ولم كانت كذلك ؟ وهذه الصناعة يحتاج متعلماها القاصد
فيها قصد هذين الغرضين إلى مقدمات منها يتوصل إلى معرفة الغرضين ؛ وهذه
الصناعة هي المنطق .

وقد يتفق للإنسان أن يبعث في غريزته حد موضع التصور ، وجة موقعة
للتصديق ، إلا أن ذلك يكون شيئاً غير صناعي ، ولا يؤمن غلطه في غيره ؛ فإنه
لو كانت الغريزة والقريحة في ذلك مما يكتسب الصناعة ، كما في كثير من
الأمور ، لكن لا يعرض من الاختلاف والتناقض في المذاهب ما عرض ،
ولكان الإنسان الواحد لا ينافق نفسه وقتاً بعد وقت إذا اعتمد قريحته ؛
بل الفطرة الإنسانية غير كافية في ذلك ما لم تكتسب الصناعة ، كما أنها غير كافية
في كثير من الأعمال الأخرى ، وإن كان يقع له في بعضها إصابةً كرميةً من
غير رام . وليس أيضاً إذا حصلت له الصناعة بالمعنى الذي للإنسان أن يحصل
له منها كانت كافية من كل وجه ، حتى لا يغلط أبلة ؛ إذ الصناعة قد يذهب
عنها ويقع العدول عن استعمالها في كثير من الأحوال ، لأن الصناعة
في نفسها غير ضابطة ، وغير صادقة عن الغلط ، لكنه يعرض هناك أمور :
أحدها من جهة أن يكون الصانع لم يستوف الصناعة بكماتها ؛ والثاني أن يكون

(٢) فكثير من هذه د (٣) للعسل : في العسل (٤) تصرف : + الطبيعة دا

(٥) الفصول : + التي ع | ولم : ولم (٦) فيها : منها ع (١٠) في ذلك :

ساقطة من ه || طلب الصناعة : ساقطة من ع (١١) الأمور : الأحوالى (١٥) أيضاً :

ساقطة من د (١٦) إذ : إذا م (١٧) لأن : لأن ع ؛ إلا لأن ع ، م (١٨) لكنه :

+ قدع ، ع ، هـ ، هـ (١٩) أن يكون الصانع لم يستوف : أن الصانع لا يكون قد استوف

د ، د ، ع ، ع ، هـ ، هـ ؛ أن الصانع لم يستوف ب || والثاني أن : والثاني أنه ع ، ن ، د ؛

والثاني أن قد ن

قد استوفاها ، لكنه في بعض المواقع أهملها ، واكتفى بالجريدة ؛ والثالث أنه قد يعرض له كثيراً أن يعجز عن استعمالها ، أو يذهب عنها . على أنه وإن كان كذلك ، فإنَّ صاحب العلم ، إذا كان صاحب الصناعة واستعمالها ، لم يكن ما يقع له من السهو مثل ما يقع لعادمها ؛ ومع ذلك فإنه إذا عاود فعلًا من أفعال صناعته مراجعاً كثيرةً تَمْكِنُ من تدارك إهمال ، إنْ كان وقع منه فيه ؛ لأنَّ صاحب الصناعة ، إذا أفسد عمله مرة أو مارًا ، تمكِن من الاستصلاح ؛ إلا أن يكون متناهياً في البلادة ؛ فإذا كان كذلك فلا يقع له السهو في مهمات صناعته التي تعينه المعاودة فيها ، وإن وقع له سهو في نوافلها . وللإنسان في معتقداته أمور مهمة جداً ، وأمور تليها في الاهتمام . فصاحب صناعة المنطق يتأنى له أن يجتهد في تأكيد الأمر في تلك المهام بمراجعة عرض عمله على قانونه .
١٠ والمراجعة الصناعية فقد يُبلغ بها أمان من الغلط ، كمن يجمع تفاصيل حساب واحد مارًا للاستظهار ، فترول عنه الشبهة في عقد الجملة .

فهذه الصناعة لابد منها في استكمال الإنسان الذي لم يؤيد بخاصية تكفيه الكسب . ونسبة هذه الصناعة إلى الروحية الباطنة التي تسمى النطق الداخلي ،
١٥ كنسبة التحو إلى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق الخارجي ، وكنسبة العروض إلى الشعر ؛ لكن العروض ليس ينفع كثيراً في قررض الشعر ، بل الذوق السليم يعني عنه ، والنحو العربي قد تغنى عنه أيضاً الفطرة البدوية ، وأما هذه الصناعة فلا غنى عنها للإنسان المكتسب لعلم بالنظر والروحية ، إلا أن يكون إنساناً مؤيداً من عند الله ، تكون نسبته إلى المروّين نسبة البدوى إلى المتعربين .

(٣—٢) على أنه ... كذلك : ساقطة مني (٥) صناعته : صناعة م (٦) أفسد :
فسد س || مارا : + كثيراً ،ي (٨) نوافلها : نوافل د ، د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه
(٩) الاهتمام : الأهم م (١٠) عرض : غرض د (١١) فقد : قدن || أمان من : أمان عا
(١٢) الصناعة : صناعتم (١٦) العروض : ساقطة من م (١٧) قد تغنى عنه : قد تغنى س

الفصل الرابع [

(د) فصل في موضوع المنطق

ليس يمكن أن ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد إلى تصديق شيء ؟ فإن ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكماً واحداً في إيقاع ذلك التصديق ؛ فإنه إن كان التصديق يقع ، سواء فرض المعنى موجوداً أو معدوماً ، فيليس للمعنى مدخلٌ ٥ في إيقاع التصديق بوجهه ؛ لأنّ موقع التصديق هو علة التصديق ، وليس يجوز أن يكون شيءٌ علةً لشيءٍ في حالٍ عدمه وجوده . فإذا لم يقع بالفرد كفاية من غير تحصيل وجوده ، أو عدمه في ذاته ، أو في حاله ، لم يكن مؤدياً إلى التصديق بغيره ؛ وإذا قرنت بالمعنى وجوداً أو عدماً فقد أضفت إليه معنى آخر . وأما التصور فإنه كثيراً ما يقع بمعنى مفرد ، وذلك ١٠ كما سيتضح لك في موضعه ، وذلك في قليل من الأشياء ؛ ومع ذلك فهو في أكثر الأمر ناقص ردٍ ؛ بل الموضع للتصور في أكثر الأشياء معانٌ مؤلفة ، وكل تأليف فإنما يؤلف من أمور كثيرة ، وكل أشياء كثيرة فيها أشياء واحدة ، ففي كل تأليف أشياء واحدة . والواحد في كل مركب هو الذي يسمى بسيطاً ؛ ولما كان الشيء المؤلف من عدة أشياء يستحيل أن تعرف طبيعته ١٥ مع الجهل ببساطته ، فالحرى أن يكون العلم بالفردات قبل العلم بالمؤلفات . والعلم بالفردات يكون على وجهين : لأنه إما أن يكون علماً بها ، من حيث هي مستعدة لأنّ يؤلف منها التأليف المذكور ، وإما أن يكون علماً بها ، من حيث

(٣) شيء : لشيء عا

(٤) موقع : ما يوقع د ، دا ، عا ، م ، ن || علة التصديق : علة للتصديق ع .

(٥) فإذا : فإذا س (٦) لم : فلم س

(٧) كل : ذلك د ، ن ؛ ساقطة من ب || مركب : شيء مركب ه || هو : فهو س

(٨) تعرف : + من س (٩) ببساطه : ساقطة من ن

(١٠) لأنه : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي

(١١)

هـ طبائع وأمور يعرض لها ذلك المعنى . ومثال هذا أنَّ البيت الذي يؤلف من خشب وغيره يحتاج مؤلفه إلى أن يعرف بسائط البيت من الخشب واللبن والطين ، لكنَّ للخشب واللبن والطين أحوالاً بحسبها تصلح للبيت وللتأليف ، وأحوالاً أخرى خارجة من ذلك . فاما أنَّ الخشب هو من جوهـ فيه نفس نباتية ، وأنَّ طبيعته حارةُ أو باردة ، أو أنَّ قياسه من الموجودات قياسٌ كذا ، فهـ لا يحتاج إليه باني البيت أنْ يعلمه ؛ وأما أنَّ الخشب صلبٌ ورخو ، صحيح ومتـوسـ ، وغير ذلك ، فإنه مما يحتاج باني البيت إلى أنْ يعلمه . وكذلك صناعة المـنطق فإنـا ليست تـنظر في مفردات هذه الأمور ، من حيث هي على أحد نحوـ الوجود الذي في الأعيان والـذى في الأـذهان ، ولا أيضاً في مـاهـيات الأشيـاء ، من حيث هي مـاهـيات ، بل من حيث هي مـحـولات وـمـوضـعـات وكـلـيات وـجـزـيات ، وغير ذلك مما إنـما يـعرضـ لهـذهـ المعـانـيـ من جهةـ ماـقـلـناـهـ فيـ سـلـفـ .

واما النـظرـ فيـ الـأـلـفـاظـ فهوـ أمرـ تـدعـوـ إـلـيـهـ الـضـرـورةـ ، وـلـيـسـ لـلـمـنـطقـ – من حيثـ هوـ مـنـطقـ – شـغـلـ أـولـ بـالـأـلـفـاظـ إـلـاـ منـ جـهـةـ الـخـاطـبـةـ وـالـمـحاـوـرـةـ . وـلـوـ أـمـكـنـ أـنـ يـتـعـلـمـ الـمـنـطقـ بـفـكـرـةـ سـاذـجـةـ ، إـنـماـ تـلـحـظـ فـيـهاـ الـمـعـانـيـ وـحـدهـاـ ، لـكـانـ ذـلـكـ كـافـيـاـ ؛ وـلـوـ أـمـكـنـ أـنـ يـطـلـعـ الـمـحـاوـرـ فـيـهـ عـلـىـ مـاـفـ نـفـسـهـ بـحـيـلـةـ أـخـرىـ ، لـكـانـ يـغـيـرـ عـنـ الـلـفـظـ أـلـبـةـ . وـلـكـنـ لـمـ كـانـ الـضـرـورةـ تـدـعـوـ إـلـىـ اـسـعـالـ الـأـلـفـاظـ ، وـخـصـوصـاـ وـمـنـ الـمـعـذـرـ عـلـىـ الـرـوـيـةـ أـنـ تـرـتـبـ الـمـعـانـيـ مـنـ غـيرـ أـنـ تـخـيـلـ مـعـهاـ الـلـفـاظـهاـ ، بـلـ تـكـادـ تـكـونـ الـرـوـيـةـ مـنـاجـاـةـ مـنـ الإـنـسـانـ ذـهـنـهـ بـالـلـفـاظـ مـتـجـيلـةـ ، لـمـ أـنـ تـكـونـ لـلـأـلـفـاظـ أـحـواـلـ مـخـتـلـفةـ تـخـتـلـفـ لـأـجـلـهاـ أـحـواـلـ مـاـ يـطـابـقـهاـ فـيـ الـنـفـسـ .

(٢) وغيره : ساقطة من عـاـ (٣) ولـلـتأـلـيفـ : وـلـلـتأـلـيفـ نـ ، هـ ، يـ

(٤) أوـانـ : أوـ عـاـ ، مـ ، نـ (٦) بـانـ الـبـيـتـ : سـاقـطـةـ منـ عـاـ || الـبـيـتـ : + إـلـىـ

(٧) إـلـىـ : سـاقـطـةـ منـ نـ || وـكـذـلـكـ : فـكـذـلـكـ : سـ ، هـ ، يـ (٨) فإنـاـ لـيـسـ : لـيـسـ هـ ||

منـ : وـمـنـ (٩) الـوـجـودـ : الـمـوـجـودـ (١١) وـمـوـضـعـاتـ : وـمـصـنـوعـاتـ دـ

(١٠) تـلـحـظـ : تـلـاحـظـ سـ || ذـلـكـ : سـاقـطـةـ منـ سـ

من المعانى حتى يصير لها أحكام لولا الألفاظ لم تكن ، فاضطررت صناعة المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظراً في أحوال الألفاظ ؛ ولولا ما قلناه لما احتاجت أيضاً إلى أن يكون لها هذا الجزء . ومع هذه الضرورة ، فإنَّ الكلام على الألفاظ المطابقة لمعانٰيها كالكلام على معانٰيها ، إلا أن وضع الألفاظ أحسن عملاً.

وأما فيما سوى ذلك ، فلا خير في قول من يقول إنَّ المنطق موضوعُه النظر في الألفاظ ، من حيث تدل على المعانى ، وإنَّ المنطق إنما صناعته أنْ يتكلم على الألفاظ ، من حيث تدل على المعانى ؛ بل يجب أن يتصور أنَّ الأمر على النحو الذى ذكرناه . وإنما تبلد في هذا من تبلد ، وتشوش مَنْ تشوش ، بسبب أنهم لم يحصلوا بالحقيقة موضوع المنطق ، والصنف من الموجودات الذى يختص به ، إذ وجدوا الموجود على نحوين :

٥ وجود الأشياء من خارج ، وجودها في الذهن ؛ بجعلوا النظرَ في الوجود الذى من خارج لصناعة أو صناعات فلسفية ، والنظر في الوجود الذى في الذهن وأنه كيف يتصور فيه لصناعة أو جزء صناعة ؛ ولم يحصلوا فيعلموا أنَّ الأمور التي في الذهن إنما أمورٌ تصوّرَت في الذهن مستفادة من خارج ، وإنما أمورٌ

١٠ تَعْرِضُ لها ، من حيث هي في الذهن لا يُحاذى بها أمر من خارج . فتكون معرفة هذين الأمرين لصناعة ، ثم يصير أحد هذين الأمرين موضوعاً لصناعة المنطق من جهة عَرَض يعرض له . وأما أى هذين الأمرين ذلك ، فهو القسم الثاني ؛ وأما أى عارض يعرض ، فهو أنه يصير موصلاً إلى أنَّ تحصل في النفس

١٥

- (١) أحكام : الأحكام س (٣) ومع : مع م ، ن (٤) كالكلام على معانٰيها : ساقطة من س || أحسن : ليس ب (٥) فيها : في ن (٦) وإن : فإن د
- (٨) يتصور أنَّ : يتصور د ، ع ، ع ، م ، ن ؛ ه || في هذا : ساقطة من س
- (٩) إذ : إذ اب ، س ، ع ، ع ، ن || الموجود : الوجود د ، ه (١١) الأشياء : للأشياء ه || وجودها : وجود لها م ، ن ، ه (١٢) والنظر ... في الذهن : والنظر من حيث هي في الذهن عا (١٣) وأنه : وأنها عا ؛ فإنه م (١٤) خارج : الخارج م
- (١٥) لها : + أعراض ع || بها : ساقطة من د (١٦) لصناعة : + وهو علم النفس د (١٨) يعرض : + لم

صورة أخرى عقلية لم تكن ، أو نافعاً في ذلك الوصول ، أو ما يعوق ذلك الوصول .

فلمَّا لم يميز لهؤلاء بالحقيقة موضوع صناعة المنطق ، ولا الجهة التي بها هي موضوعه ، تتعدوا وتبلدو ، وأنت ستعلم بعد هذا ، بوجه أشد شرحاً ، أنَّ لكل صناعة نظريةٍ موضوعاً ، وأنَّها إنما تبحث عن أعراضه وأحواله ، وتعلم أنَّ النظر في ذات الموضوع قد يكون في صناعة ، والنظر في عوارضه يكون من صناعة أخرى . فهكذا يجب أن تعلم من حال المنطق .

[الفصل الخامس]

(ب) فصل في تعريف اللفظ المفرد والمُؤلف

١٠

وتعريف الكلِّي والجزئي ، والذاتي والعرضي ،
والذى يقال في جواب ما هو والذى لا يقال

١٥

وإذ لا بد لنا في التعليم والتعلم من الألفاظ ، فإننا نقول : إنَّ اللفظ إما مفرد وإما مركب . والمركب هو الذي قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالةً بالذات ، مثل قولنا : الإنسان كاتب ، من قولنا : الإنسان كاتب ؛ فإنَّ لفظة الإنسان منه تدل على معنى ، ولفظة كاتب أيضاً تدل على معنى ، وكل واحد منها جزء قولنا : الإنسان كاتب ، ومعناه جزء المعنى المقصود من قولنا : الإنسان كاتب ، دلالة مقصودة في اللفظ ، ليس كما نقول :

- (١—٢) أو ما . . . الوصول : ساقطة من ع (١) الوصول : التوصيل عا || أو ما يعوق : أي مانعاً يعوق في هامش ب || أو ما : أو مافما م
- (٣) ولا الجهة : والجهة عا (٤) موضوعة : مصنوعة د
- (١٠) الذاتي : ساقطة من س (١٢) وإذا بدلنا س
- (١٣) قد : ساقطة من م || معنى هو : + من م (١٥) فإن : بل ع .

حيوان ، فيُظن أنَّ الحَيَ منه مثلاً دال إما على جملة المعنى، وإما على بعض منه، لو كان من غير أنْ كان يقصد في إطلاق لفظة الحيوان أن يدل الحَيَ منه تلك الدلالة .

وأما المفرد فهو الذي لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به دلالةً بالذات ، مثل قولنا «الإِنْسَان» ، فإنَّ «الإن» و «الْإِنْسَان» لا يدلان على جزئين من معنى الإنسان ، منها يتألف معنى الإنسان . ولا يُلتفت في هذه الصناعة إلى التركيب الذي يكون بحسب المسموع ، إذا كان لا يدل جزء منه على جزء من المعنى ، كقولنا : عبد شمس ، إذا أريد به اسم لقب ولم يُرد عبد للشمس . وهذا وأمثاله لا يعد في الألفاظ المؤلفة ، بل في المفردة . والموجود في التعليم الأقدم من رسم الألفاظ المفردة أنها هي التي لا تدل أجزاؤها على شيء . واستنقض فريق من أهل النظر هذا الرأي ، وأوجب أنه يجب أن يزاد فيه : أنها التي لا تدل أجزاؤها على شيء من معنى الكل ، إذ قد تدل أجزاء الألفاظ المفردة على معانٍ ، لكنها لا تكون أجزاء معانٍ الجملة . وآنا أرى أنَّ هذا الاستنقاص من مستنقصه سهو ، وأنَّ هذه الزيادة غير محتاج إليها للتميم بل للتفييم . وذلك أنَّ اللَّفْظَ بِنَفْسِهِ لا يدلُّ أَبْلَغَةَ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ لِكُلِّ لَفْظٍ حَقٌّ مِنَ الْمَعْنَى لَيَحْاوِزُهُ ، بَلْ إِنَّمَا يَدْلُلُ بِإِرَادَةِ الْلَّفْظِ ؛ فَكَمَا أَنَّ الْلَّفْظَ يَطْلُقُهُ دَالًا عَلَى مَعْنَى ، كَمَا يَنْبُوِعُ الْمَاءُ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ دَلَالَتُهُ ، ثُمَّ يَطْلُقُهُ دَالًا عَلَى مَعْنَى آخَرَ ، كَمَا يَنْبُوِعُ الدِّينَارُ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ دَلَالَتُهُ . كَذَلِكَ إِذَا أَخْلَاهُ فِي إِطْلَاقِهِ عَنِ الدَّلَالَةِ بِقِبَلِ غَيْرِ دَالٍ ، وَعِنْ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ النَّظرِ غَيْرِ

(٢) كان : ساقطة من ن (٥) لا : ساقطة من ن (٧) جزء منه : ساقطة من م

(٨) لقب : ولقب م || يرد : + بع ، ع ، ئ (٩) في الألفاظ : من الألفاظ

ع ، م ، ئ || في المفردة : من المفردة م (١٠) من : في عا (١١) شيء : + أصلان

(١٢) أجزاء معنى : لأجزاء معنى ن (١٥) أن : لأنع || يدل : + على معنى ن

(١٦) يتجاوزه : يتجاوزه ع ، ئ || أن اللَّفْظَ : أن اللَّفْظَ (١٧) كالعين على :

العين م (١٨) كذلك : وكذلك ب ؟ وكذلك ع ، ن (١٩) دال : ذلك م

لفظ ؛ فإنَّ الحرفَ والصوتَ – فيما أظنَّ – لا يكُونُ ، بحسبِ التعارفِ عندَ كثيْرٍ من المنطقين ؛ لفظاً ، أو يشتملُ على دلالةً . وإذا كان ذلك كذلك ، فالمتكلِّم باللفظ المفرد لا يريد أن يدل بجزئه على جزءٍ من معنى الكل ، ولا أيضاً يريد أن يدل بجزئه على معنى آخر من شأنه أن يدل به عليه ؛ وقد انعقد الاصطلاح على ذلك . فلا يكون جزؤه أبْنَة دالاً على شئٍ – حين هو جزؤه – بالفعل ، اللهم إلا بالقوة ، حين نجد الإضافة المشار إليها ، وهي مقارنة إرادة القائل دلالة به . و بالجملة فإنَّه إنْ دلَّ ، فَإِنَّمَا يدلُّ ، لا حين ما يكون جزءاً من اللفظ المفرد ، بل إذا كان لفظاً قائماً بنفسه ؛ فَأَمَّا وهو جزءٌ فلا يدلُّ على معنى أبْنَة .

واللفظ إِمَّا مفردٌ و إِمَّا مركبٌ ، وقد عُلمَ أنَّ النظر في المفرد قبل النظر في المركب . ثمَّ اللفظ المفرد إِمَّا أنَّ يكون معناه الواحد الذي يدلُّ عليه لا يمْتَنع في الذهن ، من حيث تصوره ، اشتراك الكثرة فيه على السوية ، بأنَّ يقال لكل واحدٍ منهم إنه هو ، اشتراكاً على درجة واحدة ، مثل قولنا : الإنسان ؛ فإنَّ له معنى في النفس ، وذلك المعنى مطابق لزيد ولعمرو ونحٰي على وجه واحدٍ ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهم إِنْسانٌ . ولفظة الكرة المحيطة بذى عشرين قاعدةً مُثلاً ، بل لفظ الشمس والقمر ، وغير ذلك ، كل منها يدلُّ على معنى لا يمْتَنع تصوره في الذهن من اشتراك كثرة فيه ، وإن لم يوجد مثلاً بالفعل ، كالكرة المذكورة ، أو كان يمْتَنع ذلك بسبِبٍ خارج عن مفهوم اللفظ نفسه كالشمس . وإِمَّا أنَّ يكون معناه بحيث يمْتَنع في الذهن إيقاع الشركة فيه ، أعني

(٣) ولا : فلاد . (٤) به : بها س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي (٥) لا : ساقطة في د

(٦) واللفظ : فاللفظ عا (٧) تصوره : يتصوره م (٨) وذلك : ذلك عا

(٩) الكرة : الكثرة س (١٠) لفظ : لفظ ع ، م ، ي || كل : + واحد

ع ، ي || منها : منها || يمْنَع : يمْنَع س ، ع ، م ، ي

(١١) أو : وإن ع || نفسه : بنفسه س (١٢) معناه : + الواحد ع ، ع ، ي

فـ الحـصـلـ الـواـحـدـ المـقـصـودـ بـهـ ، كـقولـنـاـ زـيـدـ ؛ فـإـنـ لـفـظـ زـيـدـ ، وـإـنـ
 كانـ قـدـ يـشـرـكـ فـيـهـ كـثـيرـونـ ، فـإـنـماـ يـشـرـكـونـ مـنـ حـيـثـ المـسـمـوـعـ ؛ وـأـمـاـ مـعـنـاهـ
 الـواـحـدـ فـيـسـتـحـيلـ أـنـ يـجـعـلـ وـاحـدـ مـنـهـ مـشـرـكـ فـيـهـ ؛ فـإـنـ الـواـحـدـ مـنـ مـعـانـيـهـ
 هـوـ ذـاتـ المـشـارـ إـلـيـهـ ، وـذـاتـ هـذـاـ المـشـارـ إـلـيـهـ يـمـتـنـعـ فـيـ الـذـهـنـ أـنـ يـجـعـلـ لـغـيـرـهـ ،
 اللـهـمـ إـلـاـ أـنـ لـاـ يـرـادـ بـزـيـدـ أـلـبـةـ ذـاتـهـ ، بـلـ صـفـةـ مـنـ صـفـاتـهـ المـشـرـكـ فـيـهـاـ . وـهـذـاـ
 الـقـسـمـ ، وـإـنـ لـمـ تـمـتـنـعـ الشـرـكـةـ فـيـ مـسـمـوـعـهـ ، فـقـدـ يـمـتـنـعـ أـنـ يـوـجـدـ فـيـ الـمعـنـيـ الـواـحـدـ
 مـنـ المـدـلـولـ بـهـ عـلـيـهـ شـرـكـةـ . فـالـقـسـمـ الـأـوـلـ يـسـمـىـ كـلـيـاـ ، وـالـثـانـيـ يـسـمـىـ جـزـئـيـاـ .
 وـأـنـتـ تـعـلـمـ أـنـ مـنـ الـأـلـفـاظـ مـاـ هـوـ عـلـىـ سـبـيلـ الـقـسـمـ الـأـوـلـ ، وـمـنـ الـمـعـانـيـ
 مـاـ هـوـ عـلـىـ سـبـيلـ مـعـنـيـ الـقـسـمـ الـأـوـلـ ، وـهـوـ الـمـعـنـيـ الـذـىـ مـفـهـومـ مـنـهـ فـيـ النـفـسـ
 لـاـ تـمـتـنـعـ نـسـبـتـهـ إـلـىـ أـشـيـاءـ كـثـيرـةـ طـابـقـهـاـ نـسـبـةـ مـتـشـاـكـلـةـ . وـلـاـ عـلـيـكـ — مـنـ حـيـثـ أـنـتـ
 مـنـطـقـ — أـنـهـ كـيـفـ تـكـوـنـ هـذـهـ النـسـبـةـ ، وـهـلـ هـذـاـ الـمـعـنـيـ — مـنـ حـيـثـ هـوـ وـاحـدـ
 مـشـرـكـ فـيـهـ — وـجـوـدـ فـيـ ذـوـاتـ الـأـمـورـ الـتـىـ جـعـلـتـ لـهـ شـرـكـةـ فـيـهـ ؛ وـبـالـجـمـلـةـ وـجـوـدـ
 مـفـارـقـ وـخـارـجـ غـيـرـ الـذـىـ فـيـ ذـهـنـكـ أـوـ كـيـفـ حـصـولـهـ فـيـ الـذـهـنـ ؛ فـإـنـ النـظـرـ
 فـيـ هـذـهـ لـصـنـاعـةـ أـخـرىـ أـوـ لـصـنـاعـتـيـنـ . فـقـدـ عـلـمـتـ أـنـ الـأـلـفـاظـ إـمـاـ أـنـ يـكـوـنـ مـفـرـداـ،
 وـإـمـاـ أـنـ يـكـوـنـ مـؤـلـفاـ ؛ وـأـنـ الـمـفـرـدـ إـمـاـ أـنـ يـكـوـنـ كـلـيـاـ ، وـإـمـاـ أـنـ يـكـوـنـ جـزـئـيـاـ .
 ١٥ وـقـدـ عـلـمـتـ أـنـاـ أـوـجـبـنـاـ تـأـخـيرـ النـظـرـ فـيـ الـمـرـكـبـ .

وـأـلـمـ أـيـضـاـ أـنـاـ لـاـ نـشـغـلـ بـالـنـظـرـ فـيـ الـأـلـفـاظـ الـجـزـئـيةـ وـمـعـانـيـهـ ، فـإـنـهاـ غـيـرـ مـتـنـاهـيـةـ
 فـتـحـصـرـ ، وـلـاـ — لـوـ كـانـتـ مـتـنـاهـيـةـ — كـانـ عـلـمـنـاـ بـهـ — مـنـ حـيـثـ هـىـ جـزـئـيـةـ —

(٢) فـيـهـ : فـيـهـاـ (٥) لـاـ : سـاقـطـةـ مـنـ دـ ، سـ || وـهـذـاـ : فـهـذاـسـ ، عـاـ ، نـ

(٦) الـواـحـدـ : سـاقـطـةـ مـنـ سـ (٧) يـسـمـىـ جـزـئـيـاـ : جـزـئـيـاـمـ

(٨) مـنـ : فـدـ ، عـاـ ، مـ (٩) تـمـتـنـعـ : يـمـنـعـ دـ ، سـ ، مـ (١٢) فـيـهـ : + لـهـ عـ

(١٢) وـخـارـجـ : خـارـجـ دـ ، عـاـ ، مـ || غـيـرـ : عـنـ دـ ، عـ (١٧) وـأـلـمـ : لـسـاعـلـمـ ، سـ

يفيدنا كلاماً حكينا ، أو يبلغنا غاية حكمة ، كما تعلمون هنا في موضع العلم به ، بل الذي يهمنا النظر في مثله ، هو معرفة اللفظ الكلّي .

وأنت تعلم أنَّ اللفظ الكلّي إنما يصير كلياً ، لأنَّ له نسبة ما ، إنما بالوجود ، وإنما بصحبة التوهم ، إلى جزئيات يُحمل عليها .

والحمل على وجهين : حمل مواطأة ، كقولك : زيد إنسان ؟ فإنَّ الإنسان محول على زيد بالحقيقة والمواطأة ؛ وحمل اشتقاء ، كحال البياض بالقياس إلى الإنسان ؟ فلأنه يقال : إنَّ الإنسان أبيض أو ذو بياض ، ولا يقال : إنه بياض . وإنْ اتفق أنَّ قيل : جسم أبيض ، ولون أبيض ، فلا يُحمل حمَلَ المحمول على الموضوع ؛ وإنما غرضنا هنا إنما يحمل هو ما كان على سبيل المواطأة .

فنذكر أقسامَ الكلّي الذي إنما يناسب إلى جزئيات مواطأة عليها ، ويعطيها الاسم والحد ، لكنه قد تضطرنا إصاياناً بعض الأغراض أن لا نسلك المعاد من الطرق في قسمة هذه الألفاظ في أول الأمر ، بل نعود إليه ثانية .
فقول : إنَّ لكل شيء ماهيةً هو بها ما هو ، وهي حقيقته ، بل هي ذاته .
وذات كل شيء واحد ربما كان معنى واحداً مطلقاً ليس يصير هو ما هو بمعان كثيرة ، إذا التأمّت يحصل منها ذات لاشيء واحدة . وقلما تجد لهذا من الظاهرات مثلاً ، فيجب أن يُسْلَمَ وجوده . وربما كان واحداً ليس

(١) يفيدنا : يفید ن || حکمیة : ساقطة من عا

(٢) بل : ساقطة من م || النظر في مثله : ساقطة من م || في مثله : فيه د ، ه

(٣) لأن : + كان س ، ع (٤) عليها : عليه م

(٥) كقولك : كقولنا ع ، ي (٦) بالحقيقة : ساقطة من س || والمواطأة :

وبالمواطأة م || بالقياس : بالنسبة س (٧) وإن : وإن م || يحمل : +

في مثله ع ، ي || حل : حدب ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || المحمول : + في مثله د ، د ، ن ، ه

(٩) عليها : عليها (١٠) الطريق : الطريق ، ي (١١) هي : ساقطة من ن

(١٢) ربما : وربما م ، ن ؛ فربما ع (١٣) للشيء واحدة : الشيء ؛ كشيء ع

|| لهذا : طبع ، ي (١٤) وربما : وإنما س

بمطلق ، بل تلئم حقيقة وجوده من أمور ومعان إذا التأمت حصل منها ماهية الشيء ، مثال ذلك الإنسان ، فإنه يحتاج أن يكون جوهرًا ، ويكون له امتداد في أبعاد تفرض فيه طولاً وعرضًا وعمقًا ، وأن يكون مع ذلك ذا نفس ، وأن تكون نفسه نفسها يقتندي بها ويحس ويتحرك بالإرادة ، ومع ذلك يكون بحيث يصلح أن يتفهم المقولات ، ويتعلم صناعات ويعملها – إن لم يكن عائق من خارج – لا من جملة الإنسانية ؛ فإذا التأم جميع هذا حصل من جملتها ذات واحدة هي ذات الإنسان . ثم تحالطه معان وأسباب أخرى ، يحصل بها واحد واحد من الأشخاص الإنسانية ، ويتميز بها شخص عن شخص ، مثل أن يكون هذا قصيراً وذاك طويلاً ، وهذا أبيض وذاك أسود . ولا يكون شيء من هذه بحيث لو لم يكن موجوداً لذات الشخص ، وكان بدلـه غيره ، لزم منه أن يفسد لأجله ؛ بل هذه أمور تتبع وتلزم . وإنما تكون حقيقة وجوده بالإنسانية ، فتكون ماهية كل شخص هي بإنسانيته ، لكن إنـيـته الشخصية تحصل من كيفية وكـيـة وغير ذلك . وقد يكون أيضاً له من الأوصاف أو صفات أخرى غير الإنسانية ، يشتـركـ فيها الناس مع الإنسانية ، بل تكون بالحقيقة أوصافاً للإنسان العام مثل كونـهـ ناطقاً ، أى ذا نفس ناطقة ، ومثل كونـهـ ضاحكاً بالطبع . لكنـ كـونـهـ نـاطـقاـ أمرـ هوـ أحدـ الأمـورـ التيـ، لماـ التـأـمتـ، اجـتمعـ منـ جـمـلـتهاـ الإـنـسـانـ ، وكـونـهـ ضـاحـكاـ بـالـطـبـعـ هوـ أمرـ ، لماـ التـأـمتـ الإنسـانـيةـ بماـ التـأـمتـ منهـ ، لمـ يـكـنـ بدـ منـ عـرـوضـهـ لـازـماـ ؛ فإنـ الشـيـءـ إـذـاـ صـارـ إـنـسـانـاـ

(١) تلئم : لـتـمـ || إـذـاـ : وـإـذـاـ || حـصـلـ : يـحـصـلـ سـ (٤) بالإـرـادـةـ : معـ الإـرـادـةـ عـ ، عـ ، مـ ، مـ (٥) ويـتـعـلـمـ : وـيـعـلـمـ عـ ، مـ || وـيـعـلـمـهاـ مـ : وـيـعـلـمـهاـ عـ ؛ أوـيـعـلـمـهاـ عـ ؛ وـفـيـ هـامـشـيـ : يـعـلـمـهاـ

(٦) وـيـتـميـزـ : يـتـميـزـ دـ ، مـ ، نـ ؛ مـيـزـ عـ || عـنـ : مـنـ هـ (٧) وـذـاكـ : وـذـاكـ

(٨) بالإـنـسـانـيةـ : الإنسـانـيةـ عـ ، مـ (٩) يـشـترـكـ ٠٠٠ـ الإنسـانـيةـ : سـاقـطـةـ

منـ سـ || معـ : وـمـعـ مـ (١٠) مـثـلـ كـونـهـ : كـونـهـ بـخـ ، عـ ، مـ ، مـ ، مـ

(١١) وـكـونـهـ : فـكـونـهـ مـ || بـالـطـبـعـ : سـاقـطـةـ مـنـعـ || لـمـاـ : سـاقـطـةـ مـنـ دـ

بمقارنة النفس الناطقة ملادته ، أعرض للتعجب الموجب في مادته هيئه الضحك ، كما أعرض لأمور أخرى : من التجل والبكاء والحسد والاستعداد للكتابه وقبول العلم ، ليس واحد منها لما حصل ، أعرض الشيء لحصول النفس الناطقة له ، فيكون حصول النفس الناطقة إذن سابقا لها ، ويتم به حصول الإنسانية ؛ وتكون هذه لوازم بعدها ، إذا استثبتت الإنسانية لم يكن بُد منها .

فقد لاح لك من هذا أنّ هاهنا ذاتاً حقيقة للشيء ، وأنّ له أوصافاً بعضها تلتئم منه ومن غيره حقيقة الشيء ، وبعضها عوارض لا تلزم ذاته لزوماً في وجوده ، وبعضها عوارض لازمة له في وجوده . فما كان من الألفاظ الكلية يدل على حقيقة ذات شيء أو أشياء ، فذلك هو الدال على الماهية ؛
 وما لم يكن كذلك فلا يكون دالاً على الماهية ؛ فإنّ دل على الأمور التي لا بد من أن تكون متقدمة في الوجود على ذات الشيء ، حتى يكون بالتشامها يحصل ذات الشيء ، ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشيء ، ولا اللفظ الدال عليه يدل على حقيقة ذات الشيء بكلاتها ، بل على جزء منه ؛ فذلك ينبغي أن يقال له اللفظ الذاتي الغير الدال على الماهية . وأما ما يدل على صفة هي خارجة عن الأمرين ، لازمة كانت أو غير لازمة ، فإنه يقال له لفظ عرضي ، ولمعناه معنى عرضي .

ثم هاهنا موضع نظر : أنه هل يجب أن يكون معنى اللفظ الذاتي مشتملاً على معنى اللفظ الدال على الماهية اشتمال العام على الخاص

- (١) أعرض : اعتبرض ع
- (٢) أعرض : اعتبرض ع
- (٤) له : ساقطة من ن
- (٥) هذه : هذه م || بعدها : بعده ع ، م ، ن
- (٨) لا : ساقطة من ع ، م ، ه || لا تلزم ذاته لزوماً : غير لازمة له ن || لزوماً : ساقطة من س
- (٩) عوارض : + غير ع ، م ، ئ
- (١٤) بكلها : بكله ع
- (١٦) فإنه : فإنهما ع ، م ، ئ || له : ابتداء خم في نسخة ع لغاية ص ٤ ٥ سطر ٣
- || لمعناه : لمعناهما
- (١٨) هل : ساقطة من م

أو لا يكون ؟ فإن قولنا : لفظ ذاتي ، يدل على لفظ معناه نسبة إلى ذات الشيء ، ومعنى ذات الشيء لا يكون منسوباً إلى ذات الشيء ، إنما يناسب إلى الشيء ما ليس هو . فلهذا بالحرى أن يظن أن لفظ الذاتي إنما الأولى به أن يشتمل على المعانى التي تقوم الماهية ، ولا يكون اللفظ الدال على الماهية ذاتياً ، فلا يكون الإنسان ذاتياً للإنسان ، لكن الحيوان والناطق يكونان ذاتيين للإنسان . فإن لم يجعل الإنسان ذاتياً للإنسان ، بما هو إنسان ، بل لشخص شخص ، لم يخل إما أن تكون نسبة بالذاتية إلى حقيقة ماهية الشخص ، وذلك هو الإنسان أيضاً ، وإما أن تكون نسبة بها إلى الجملة التي بها يتضمن ، فيكون ليس هو بكماله ، بل هو جزء مما هو منه ، من حيث هو جملة . فحينئذ يعرض أن لا يكون الحيوان الناطق والإنسان وما يحرى مثراها ذاتياً لشخص شخص فقط ، بل الأمور العرضية أيضاً ، مثل لونه ، وكونه قصيراً ، وكونه ابن فلان ، وما يحرى هذا المجرى قد تكون ذاتية ، لأنها أجزاء مقومة للجملة . فحينئذ لا يكون للإنسان ، من حيث هو ذاتي للشخص ، إلا ما لهذه .

15 فهذه الأفكار تدعوا إلى أن لا يكون الذاتي مشتملاً على المقول في جواب ماهوه ، لكن قولنا ذاتي ، وإن كان بحسب قانون اللغة يدل على هذا المعنى النسبي ، فإنه بحسب اصطلاح وقع بين المنطقيين يدل على معنى آخر . وذلك لأن لفظ الكل ، إذا دل على معنى - نسبة إلى الجزئيات التي تعرض معناه نسبة يجب ، إذا توهمت غير موجودة ، أن لا يكون ذات ذلك الشيء من الجزئيات موجوداً ، لأن ذات

(١) لفظ : ساقطة من م || ذاتي : + أي ن || على لفظ : على أن م

(٢) ولا : فلا : م ، ن ، ه (٦) للإنسان : ساقطة من ن

(٧) بالذاتية : ساقطة من م (٨) نسبة : + تسد نا (١١) مجرهاها : مجرهاها د

(١٢) وكونه : أو كونه عا (١٤) للشخص : الشخص د ، م (١٥) إل : ساقطة من س

(١٦) قولنا : ساقطة من د (١٧) وقع بين : ساقطة من د ، م ، ن ، ه

ذلك الشيء يجب أن يكون يرفع أولاً ، حتى يصح توهّم رفع هذا ، بل لأن رفع هذا موجب رفع ذلك الشيء ، سواء كان لأن هذا المرفوع هو حقيقة ذاته ، أو كان هذا المرفوع مما تحتاج إليه حقيقة ذاته ليتّقدّم — فإنه يقال له ذاتي . فإن لم يكن هكذا — وكان يصح في الوجود أوفي التوهّم أن يكون الشيء الموصوف به حاصل مع رفعه ، أو كان لا يصح في الوجود ، ولكن ليس رفعه سبب رفعه ، بل إنما لا يصح ذلك في الوجود لأن رفعه لا يصح إلا أن يكون ذلك ، ارتفع أولاً في نفسه ، حتى يكون رفعه بالجملة ليس سبب رفعه — فهو عرضي . فأما المرتفع في الوجود فكالقيام والقعود ، وذلك مما يسرع رفعه ، وكالشباب فإنه يبطئ رفعه ، وكغضب الحليم فإنه يسهل إزالته ، وكالخلق فإنه يصعب إزالته . وأما المرتفع في الوهم دون الوجود فكسواد الحبشي . وأما الذي لا يرتفع ، ولا يرفع رفع السبب ، فككون الإنسان بطبعه معرضًا للعجب والضحك ، وهو كونه صحاً كالطبع ، فإنه لا يجوز أن يرفع عن الإنسان في الوجود ؛ فإن توهّم مرفوعاً ، فإن الإنسانية تكون مرفوعة ، لا لأن رفع الأعراض بالطبع لهذا المعنى هو سبب رفع الإنسانية ، بل لأنّه لا يتّقى أن يرفع ، إلا أن تكون الإنسانية أولاً مرفوعة ، كما أنها ليست سبباً لثبوت الإنسانية ، بل الإنسانية سبب لثبوتها .

فقد باختلاف ما بين نسبة الحيوان والناطق والإنسان إلى الأشخاص ، وبين نسبة الأعراض إليها ؛ فإن النسبة الأولى إذا رفعتها ، أوّل موجب رفع الشخص ؛ وأما النسبة الثانية فنفس رفعها لا يوجّب رفع الشخص ، بل منها

(١) بل لأن : ساقطة من د (٢) لأن : ساقطة من م (٦) أولاً : ساقطة من ئ .

(٨) يسرع : يسوغ س || فإنه : + ناد ، وذلك ، عا (٩) فإنه : فإن ذلك عا ، ه

(١٠) لا يرتفع و : ساقطة من د (١٣) أن : لأن ه (١٧) والإنسان : + أيضا

عا ، ن ، ه ، ئ (١٨—١٩) النسبة ... وأما : ساقطة من م (١٩) منها : منه عا

ما يرتفع ، ومنها ما لا يجوز أن يرتفع الشخص ؟ وأما رفعها فلا يرفع الشخص أبلته . وإذا كان الأمر على هذه الجهة ، فالذاتي يشتمل على الدال على الماهية .

فقد اتضح لك أن اللفظ المفرد الكل منه ذاتي يدل على الماهية ، ومنه ذاتي لا يدل على الماهية ، ومنه عرضي .

٥

[الفصل السادس]

(و) فصل في تعقب ما قاله الناس في الذاتي والعرضي

قد قيل في التمييز بين الذاتي والعرضي : إن الذاتي مقوم والعرضي غير مقوم ، ثم لم يحصل ، ولم يتبيّن أنه كيف يكون مُقُوماً ، أو غير مقوم . وقيل أيضاً : إنَّ الذاتي لا يصح توهّمه صرفاً مع بقاء الشيء ، والعرضي يصح توهّمه صرفاً مع بقاء الشيء . فيجب أنْ تُحصل نحن صحة ما قيل أو اختلاله ، فنقول :

أما قوله إنَّ الذاتي هو المقوم ، فإنما يتناول ما كان من الذاتيات غير دالٍ على الماهية ، فإنَّ المقوم مقوم لغيره . وقد علمتَ ما يعرض من هذا ، اللهم إلا أنَّ يعنوا بالم القوم ما لا يفهم من ظاهر لفظه ، ولكن يعنون به ما عنينا بالذاتي ، فيكونوا إنما أتوا باسم مرادف صِرف عن الاستعمال الأول ،

ولم يدل على المعنى الذي نقل إليه ، ويكون الخطاب في المقوم كالخطاب في الذاتي ، وتكون حاجة كل واحد منها إلى البيان واحدة .

(١) ومنها : ومنه عا || ومنها ... الشخص : ساقطة من د | رفعها : رفعهاوى (٢) وإذا : فإذا د ، م || يشتمل : مشتمل س (٩) أو غيري : وغيرى (١٠ - ١١) الشيء ... الشيء : ساقطة من د (١٤) به : منه د ، عا || عيننا : يعني م ؛ بعيننا د (١٦) المعنى : معنى من || كالخطاب : لا الخطاب عا

وأما اعتمادهم على أمر الرفع في التوهم ، فيجب أن تذكر ما أعطيناك سالفا : أن المعنى الكلى قد يكون له أوصاف يحتاج إليها أولا حتى يحصل ذلك المعنى ، ويكون له أوصاف أخرى تلزمها وتتبعه ، فإذا صار ذلك المعنى حاصلا .

فأما جميع الأوصاف التي يحتاج إليها الشيء حتى تحصل ماهيته ، فلن يحصل معقولا مع سلب تلك الأوصاف منه . وذلك أنه قد سلف لك أنّ للأشياء ماهيات ، وأن تلك الماهيات قد تكون موجودة في الأعيان ، وقد تكون موجودة في الأوهام ؛ وأن الماهية لا يوجب لها تحصيل أحد الوجودين ، وأن كل واحد من الوجودين لا يثبت إلا بعد ثبوت تلك الماهية ، وأن كل واحد من الوجودين يتحقق بالماهية خواص وعوارض تكون للماهية ، عند ذلك الوجود ، ويجوز أن لا تكون له في الوجود الآخر . ربما كانت له لوازم تلزمها من حيث الماهية ، لكن الماهية تكون متقررة أولا ، ثم تلزمها هي ، فإنّ الثانية يلزمها الزوجية ، والمثلث يلزم أن تكون زواياه الثلاث متساوية لقائمتين ، لا لأحد الوجودين ، بل لأنّه مثلث . وهذه الماهية إذا كان لها مقومات متقدمة - من حيث هي ماهية - لم تحصل ماهية دون تقدمها ؛ وإذا لم تحصل ماهية ، لم تحصل معقوله ولا عينا . فإذا إذا حصلت معقوله ،

حصلت وقد حصل ما تقوم به في العقل معها على الجهة التي تقوم به ؛ فإذا كان ذلك حاصلا في العقل ، لم يمكن السلب ، فيجب أن تكون هذه المقومات معقوله مع تصور الشيء ، بحيث لا يجهل وجودها له ، ولا يجوز سلبها عنه ، حتى تثبت الماهية في الذهن ، مع رفعها في الذهن بالفعل . ولست أعني بمحضها في العقل خطورها بالبال بالفعل ، فكثير من المقولات لا تكون خاطرة بالبال ، بل أعني أنها لا يمكن مع إخبارها بالبال ، وإخبار ما هي

(٢) سالفا : + من م ، ئ (٤) جميع : جمع م (٧) الأوهام : الأذهان د ، دا ، م ، ن

(٩) بالماهية : الماهية ئ (١٢) يلزم ... الثالث : يلزم أن تكون زوايا المثلث س

(١٧) يمكن : يكن د (١٩) مع رفعها في الذهن : ساقطة من ن || بالفعل : ساقطة من م ، ئ

(٢٠—٢١) بالفعل ... بالبال : ساقطة من ئ (٢١) أنها : أنه عا

مقوّمة له بالبال ، حتى تكون هذه مُخترأة بالبال ، وذلك مُخترأة بالبال بالفعل ، أن يسلبها عنه ، كأنك تجد الماهية بالفعل خالية عنها مع تصورها ، أعني تصوّر الماهية في الذهن . وإذا كان كذلك ، فالصفات التي نسميها ذاتية لمعنى المعقوله ، يجب ضرورة أن تُعقل للشيء على هذا الوجه ، إذ لا تتصور الماهية في الذهن دون تقدم تصورها .

٥

١٠

١٥

وأما سائر العوارض ، فإذاً ليست مما يتقدّم تصوّرها في الذهن تصوّر الماهية فيه ، ولا أيضاً هي مع تصوّر الماهية ، بل هي توابع ولو الزم ليست مما يتحقق الماهية ، بل مما يتلو الماهية ، فالماهية تثبت دونها ، وإذا ثبتت دونها ، لم يتعذر أن تُعقل الماهية ، وإن لم تُقدم ، أو إن لم يلزم تعلقها . وقد علمت أنني لست أعني في هذا التعلق أن يكون ، إذا تصوّرت الشيء بالفعل ملحوظاً إلّي ، يكون مع ذلك تصوّرت أفراد المقوّمات له أيضاً بالفعل ، فربما لم تلحظ الأجزاء بذهنك ، بل أعني بهذا أنك إذا أخطرت الأمرين معاً بالبال ، لم يمكنك أن تسلب الذي هو مقوّم عن الذي هو مقوّم له سلباً يصح معه وجود المقوّم بمهيته في الذهن من دون وجود ما يقوّمه فيه . فإذا كان كذلك ، فيجب أن لا يمكنك سلبـه عنه ، بل يعقل وجودـه له لا محالة .

١٥

٢٠

وأما العوارض فلا أمنع صحة استثنائك في الذهن معنى الماهية ، ولا يعقل وجودـها لـماـهـيـةـ ، بل يسلـبـها سـلـبـاـ كـاذـبـاـ . ولا أوجـبـ ذلكـ أـيـضاـ فيـ كلـ العـارـضـ ، فإنـ منـ العـارـضـ ماـ يـلـزـمـ المـاهـيـةـ لـرـوـمـاـ أـولـياـ بـيـنـاـ لـيـسـ بـوـاسـطـةـ عـارـضـ آـخـرـ ، فـيـكـونـ سـلـبـهـ عـنـ المـاهـيـةـ مـعـ اـسـتـثـنـائـاتـ المـاهـيـةـ وـإـخـطـارـهـمـاـ مـعـاـ بـالـبـالـ مستـحـيلاـ ، إـذـاـ كـانـ لـيـسـ هـوـ لـهـ بـسـبـبـ وـسـطـ بـيـنـهـ وـبـيـنـهـ . وـذـكـ كـوـنـ كـوـنـ المـلـثـ بـحـيـثـ يـكـنـ إـخـرـاجـ أـحـدـ أـضـلاـعـهـ عـلـىـ الـاسـقـامـةـ تـوـهـمـاـ ، أـوـ مـعـنـيـ آـخـرـ

(٤) لـشـيـءـ : الشـيـءـ (٧) بـلـ هـيـ : بـلـ عـاـ (٨) بـلـ مـاـ : بـلـ عـاـ

(٩) عـلـمـتـ : قـلـتـ مـ (١٠) بـالـفـعـلـ : بـالـعـقـلـ مـ (١٤) بـمـاهـيـهـ : مـاهـيـهـ مـ

(٢٠) هـوـ : سـاقـطـةـ مـنـ دـ ، سـ ، نـ ، هـ (٢١) أـحـدـ : سـاقـطـةـ مـنـ دـ

ما يشبه هذا ما هو عارض له . وقد يمكن أن يكون وجود العارض بواسطه ، فإذا لم تخطر تلك الواسطه بالبال ، أمكن سلبه ، مثل كون كل زاويتين من المثلث أصغر من قائمتين . ولو لا صحة وجود القسم الثاني لما كانت لوازم مجهولة ؟ ولو لا صحة القسم الأول لما كان مانعين لك بعد من إثبات عارض

لازم للهاية بتوسط شيء حقا . وذلك لأنَّ المتوسط ، إنْ كان لا يزال يكون لازما للهاية غير بين الوجود لها ، ذهب الأمر إلى غير النهاية ؛ وإنْ كان من المقومات ، صار اللازم المجهول — كما تعلم — لازماً لهذا المقوم ، لا مقوماً ، إذ مقوم المقوم مقوم ، وكان لازما آخر الأمر بلا واسطه . فما كان من الواجب غير بين الشيء صح في الذهن أن يتوهם الشيء مرفوعا عنه ذلك اللازم من جهة ، ولم يصح من جهة . أمّا جهة الصحة فن حيث أنَّ تصوّرَ قد يحصل في الذهن مع سلب اللازم عنه بالفعل ، واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب الذهن المطلق . وأمّا جهة الاستحالة فأنْ يتوهם أنه يجوز أن لو كان يحصل في الأعيان ، وقد سلب عنه فيها اللازم ، حتى يكون مثلاً كما يصح أن لو كان يكون هذا الشخص موجودا ، ولا الندب الذي لزمه في أصل الخلق ، فصار يصح أيضاً أنه كان يكون هذا المثلث موجودا ، ولا زاوياته أقل من قائمتين ؟ فإنَّ هذا التوهם فاسد لا يجوز وجود حكمه ، وليس كالمذكور معه . واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب ذهن مطابق للوجود .

فقد بان لك من هذا أنَّ من الصفات ما يصح سلبه وجودا ، ومنها ما يصح سلبه توهماً لا في الوجود ، ومنها ما يصح سلبه توهماً مطلقا ، ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض ، ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتي ،

(٣) ولو لا... مجهولة : ساقطة من م (٤) عارض : ساقطة من د ، ع ، م (٦) لها : له ع ، م || النهاية : نهاية د ، م (٨) لازما : + له د ، م (١١) قد : ساقطة من د ، م ، ن (١٤) كان يكون : كان د ، س || الندب : البدن عا (١٦) وليس ... معه : ساقطة من ب ، د (١٧) للوجود : الوجود (١٩) لا : له ع ، ن || الوجود : + كسود الحبشي فإنه لا يلزم إنسانية لافي الذهن ولافي الوجود ن || ومنها ... مطلقا : ساقطة من ه

لكن يميز من العارض بأن الذهن لا يوجب سبق ثبوت ما الذاتي له ذاتي قبل ثبوت الذاتي ، بل ربما أوجب سبق ثبوت الذاتي . وأما العرض فإن الذهن يجعله تاليا ، وإن وجب ولم ينسلب .

فقد اتضح لك كيف لم يحصل مُعنى الذاتي والعرضى من اقتصر على البيانات المذكورين .

٥

[الفصل السابع]

(ز) فصل في تعقب ما قاله الناس في الدال على الماهية

إن الدال على الماهية قد قيل فيه: إنه هو الدال على ذاتي مشترك كيف كان، ولم يبلغنا ما هو أشد شرحا من هذا. فلنتظر الآن هل المفهوم من هذه اللفظة ، بحسب التعارف العامى ، هو هذا المعنى أو لا ، وهل ما تعارفه الخاص ١٠ واتفقوا عليه بسبيل النقل يدل عليه ؟ فإذا إذا فعلنا هذا ، اتضح لنا غرض كبير .

أما المفهوم بحسب التعارف العامى فليس يدل عليه ؛ وذلك لأن الدال على ماهية الشيء هو الذي يدل على المعنى الذي به الشيء هو ما هو . والشيء إنما يصير هو ما هو بحصول جميع أوصافه الذاتية المشتركة فيها ، والتي تخص أيضا ، فإن الإنسان ليس هو ما هو بأنه حيوان ، وإلا ل كانت الحيوانية تحصل ١٥ الإنسانية . نعم الحيوانية تحتاج إليها في أن يكون هو ما هو ، وليس كل ما يحتاج إليها في أن يكون شيء هو ما هو ، يكون هو الذي يحصل بحصوله وحده الشيء هو هو . فإذا كان كذلك لم يكن الذاتي المشترك للشيء مع غيره وحده ،

(٢) قبل ... الذاتي : ساقطة من م || سبق ثبوت : سبق د ، عا ، م (٨) فيه : ساقطة منى (١٠) أو : أم ب ، س ، م (١١) بسبيل : قبيلى || فإذا إذا : فإذا (١٤) والتي : الذي (١٦) محتاج : محتاجة م ؟ تحتاج د ، ن (١٨) هو هو : هو ما هو عا (٩)

ولا الخاص وحده هو ماهية الشيء بل جزء ماهيته . والعجب أنّ جماعةً من يرى أنّ الذاتي والدال على الماهية واحد لا يجعل الذاتي الخاص دالاً على ماهية ما هو ذاتي له ، وهو الذي نسميه بعد فصلاً ؛ فهذا هذا .

وأمامًا تعرف الحال في الدال على الماهية على سبيل الوضع الثاني والتعارف
الخاص ، فهو أنا نجد الحيوان والحساس محمولين على الإنسان والفرس
والثور ، ثم نجد أهل الصناعة يجعلون الحساس وما يجرى مجراه من جملة أمور
يسموها فضولا لأمور يسمونها أجناسا ذاتية ، ثم لا يجعلونها من جملة
ما يسمونه أجناسا ، ويجعلون كل ما يكون دالا على الماهية لعدة أشياء مختلفة
جنسا لها . وكذلك حال الإنسان والناطق بالقياس إلى أشخاص الناس ،
فيجعلون الإنسان يدل عليها بـ الماهية ، ولا يجعلون الناطق كذلك ، ويجعلون الإنسان
لذلك نوعا للحيوان دون الناطق . فإن الشيء الذى يقولون إنه دال على الإنانية
الذاتية المشتركة ، يجعلونه شيئا غير الدال على الماهية الذاتية المشتركة ،
ولا يجعلون الشيء الواحد صالحا لأن يكون بالقياس إلى أشياء إنانية وـ ماهية ،
حتى يكون ، من حيث يشترك فيه ، هو ماهية لها ، ومن حيث يتميز به عن أشياء
أخرى هو إنانية لها ، حتى يكون الشيء المقول على الكثرة من حيث تشترك
فيه الكثرة جنساً أو نوعاً ، ومن حيث تميز به فصلاً . فيكون ذلك الشيء
لذلك الأشياء جنساً أو نوعاً ، ومع ذلك يكون لها فصلاً ؟ بل إذا وجدوا جنساً
ارتادوا شيئا آخر ليكون فصلاً يقوم الجنس ، إن كان جنسا له فصل يقومه .

(١) وحده : ساقطة من ب ، د ، ع ، م || ماهيته : ماهية د (٣) فهذا
وهذا (٦) وما : أوماد (٧—٨) ذاتية ... أجناسا : ساقطة من س
 يجعلونها : يجعلونه د ، ن ، ه (٩) طا : ساقطة من د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي (١٢) الذاتية :
ساقطة من د (١٣) ولا : فلا م ، ن ، ه (١٤) فيه : فيها عا
ـ (١٥—١٦) المقول ... الشيء : ساقطة من د (١٨) يقوم : + بهم .

وكذلك إذا وجدوا نوعا طلبوا شيئا من ذاته هو الفصل ، ولو كان الشيء إنما هو دال على الماهية ، حتى هو جنس ونوع ، لأنه دال على ذاتي مشترك فيه ، لكان الأمر بخلاف هذه الأحكام .

وها هنا موانع أخرى عن أن يكون ما قالوه من كون الدال على ذاتي مشترك ،
دالا على الماهية حقا . فإن زاد أحدهم شرطا ليتخصص به ما يسمونه جنسا
و نوعا في كونه دالا على الماهية ، وهو أنه يجب أن يكون أعم الذاتيات المشتركة
مضمونا في الدلالة التي للذاتي المشترك ، وذلك الأعم هو الأعم الذي لا يدل
على إنية أصلا ، حتى يكون الفرق بين الأمرين أن الدال على الإنية هو الذي بكليته
و كما هو يدل على الإنية . وأما هذا الذي يتضمن الدلالة على أعم الذاتيات المشتركة
فإنما يدل على الإنية بالعرض ، لأنه يدل بجزء منه دون جزء ، كالحيوان فإنه
وإن تميز به أشياء عن النبات ، فإنه ليس ذلك بجميع ما يحصل له الحيوان حيوان ،
بل بشيء منه ؛ فإنه لا يفعل ذلك بأنه جسم ، بل بأنه حساس ، وهذا هو الدال
على الإنية أولا ، ولأجله يدل الحيوان على التمييز والإنية . فيكون الحيوان ليس
لذاته صالحا للتمييز ، بل بجزء منه ، ويكون الحساس كذلك لذاته ، فنقول :
إن هذا أيضا تكفل غير مستقيم . أما أولا فلانه لو كان كذلك لكان
إذا أخذنا أعم المعانى كالجواهر ، وقرنا به أخص ما يدل على الشيء فقلنا مثلا :
جوهر ناطق ، لكان يكون دالا على ماهية ، وكان يكون نوع الإنسان
أو جنسه ، وكان يكون حد الإنسان أو حد جنسه أنه جوهر ناطق . وليس
كذلك عندهم ، بل حده أنه حيوان ناطق ، وليس الحيوان والجوهر واحدا ،
ومن الحال أن يكون للشيء الواحد حد تام حقيق إلا الواحد . وإن تكفلوا

(٤) عن : علم (٧) المشترك : ساقطة من س || هو الأعم : ساقطة من ي

(١١) ذلك : دالا (١٢) ذلك : + بل م (١٥) فلانه : فإنه م

(١٦) المعانى : الأنواع س (١٧) وكان : فكان عا (٢٠) وإن : فإن عا

أن يوجهوا مع المشترك الأول سائر الـى في الوسط على الترتيب كله ، فقد حصل ما نذهب إليه من أن الدال على المـاهـيـة يـحـبـ أنـ يـكـونـ مشـتـمـلاـ عـلـىـ كـالـ الحـقـيقـةـ ، فـيـكـونـ حـيـنـئـذـ هـذـاـ التـكـلـفـ يـؤـدـىـ إـلـىـ أـنـ لـاـ يـحـتـاجـ إـلـىـ نـقـلـ هـذـهـ الـلـفـظـةـ عـنـ الـمـوـضـعـ فـيـ الـلـغـةـ إـلـىـ اـصـطـلاحـ ثـانـ ؛ فـإـنـاـ سـنـوـضـخـ مـنـ بـعـدـ أـنـ اـسـتـعـبـ الـلـفـظـةـ عـلـىـ مـاـ هـيـ عـلـيـهـ يـحـفـظـ الـوـضـعـ الـأـوـلـ لـهـاـ مـعـ اـسـتـرـارـ فـيـ الـوـجـوهـ الـتـيـ يـتـعـوقـ مـعـهـاـ مـاـ يـتـعـوقـ .

وبعد هذا كله ، فإن ذلك يفسد بوجوه أخرى ، منها أن الحساس أيضا حكم الحيوان ، وأنه أيضا محصل من معان عامة وخاصة ، وأن المعان العامة فيه ، ككون الجسم أو الشيء ذات قوة أو صورة أو كيفية لا تميز بها ، إنما تميز بما هو أخص منها ، وهو كون الجسم أو الشيء ذات قوة دراكـةـ لـلـشـخـصـيـاتـ عـلـىـ سـبـيلـ كـذـاـ . ومنها أن الحيوان ، وإن كان لا يميز بجزء من معناه كالجسم ، ويميز بجزء كالحساس ، فليس سبينا في هذا الاعتبار هذا السبيل ، ولا نظرنا هذا النظر . وذلك لأننا إنما ننظر في الحيوان ، من حيث هو حيوان؛ والحـيـوانـ، من حيث هو حـيـوانـ، شـيـءـ وـاحـدـ؛ وـمـنـ حيثـ هوـ ذـكـرـ الـوـاحـدـ لـاـ يـخـلـوـ إـلـىـ أـنـ يـمـيزـ التـيـزـ الذـىـ عـنـ النـبـاتـ أـوـ لـاـ يـمـيزـ ، فـإـنـ لمـ يـمـيزـ وـجـبـ أـنـ يـكـونـ النـبـاتـ يـشـارـكـ الـحـيـوانـ فـيـ أـنـ هـيـ حـيـوانـ ، وـهـذـاـ خـلـفـ ؛ وإن مـيـزـ، فـقـدـ صـدـرـ عـنـ بـهـاـ هـوـ حـيـوانـ تـمـيـزـ ، وـإـنـ كـانـ قـدـ يـصـدـرـ أـيـضاـ عـنـ جـزـءـ لـهـ ، وـكـانـ جـزـءـ عـلـهـ أـوـلـىـ فـيـ ذـكـرـ التـيـزـ ، وـلـيـسـ إـذـاـ كـانـ لـلـشـيـءـ عـلـهـ بـهـ يـصـيرـ بـحـالـ ، ولـلـعـلـةـ تـلـكـ الـحـالـ ، يـحـبـ أـنـ تـكـوـنـ تـلـكـ الـحـالـ لـهـ بـالـعـرـضـ، فـكـثـيرـ مـنـ الـأـشـيـاءـ بـهـذـهـ الصـفـةـ .

(٢) من : ساقطة من م || كـالـ : الكـالـ م (٧) ذـكـرـ : + كـهـ دـ، مـ ، هـ || فـإـنـ ذـكـرـ : سـاقـطـةـ مـنـ نـ (٩) كـوـنـ : لـكـونـ مـ (١٠) تـمـيـزـ بـهـاـ إـنـماـ : سـاقـطـةـ مـنـ مـ (١٧) قـدـ : سـاقـطـةـ مـنـ مـ || أـيـضاـ : سـاقـطـةـ مـنـ عـاـ (١٨) التـيـزـ : سـاقـطـةـ مـنـ دـ، مـ، نـ، هـ (١٩) . ولـلـعـلـةـ : أـوـ لـلـعـلـةـ مـ

ثم لا أمنع أن يكون هنا شروط أخرى تلحق باليان الذى جعلوه للدلالة على الماهية ، يتميز بها ما يسمى جنساً أو نوعاً عن الفصل ؟ وشروط أخرى تلحق بالتمييز يكون ذلك للمساس دون الحيوان ؟ إلا أن ذلك لا يكون بحسب الوضع الأول ، ولا بحسب نقل منصوص عليه من المستعملين لهذه الألفاظ في أول ما استعملوا ، بل يكون اضطرارات **أجلأ** إليها أمثال هذه المقاومات .
 وإذا وجد في ظاهر المفهوم من لفظ ما هو ما يقع به استغناه واقتصر ، كان المصير عنه إلى غيره ضرباً من العجز ومن الحاجز الذي تدعوه إليه الأنفة من الإذعان للحق ، والاعتراف بذهب ذلك على من لم يخطر بباله ما أوردناه من المباحث إلى حين سماعها .

١٠

[الفصل الثامن]

(ح) فصل في قسمة اللفظ المفرد الكلى إلى أقسامه الخمسة

نقول الآن : إنه قد تبين لك أن اللفظ المفرد الكلى إما ذاتى وإما عرضى ، وأن الذاتى للشىء إما صالح للدلالة على الماهية بوجهه ، وإما غير صالح للدلالة على الماهية أصلاً . والدلالة على الماهية إما أن يدل على ماهية شىء واحد أو أشياء لا تختلف اختلافاً ذاتياً ، وإما أن تكون دلالة على الماهية إنما هي بحسب أشياء تختلف ذواتها اختلافاً ذاتياً . مثال الأول لفظة الشمس إذا وقعت على هذه المشار إليها ، ولفظة الإنسان إذا وقعت على زيد وعمرو ؛ ومثال الثاني دلالة لفظة الحيوان إذا وقعت على الثور والحمار والفرس معاً ، فسأل سائل مثلاً : ما هذه الأشياء ؟ فقيل : حيوانات ، فـ **فإن** لفظة الحيوان تدل على كمال حقيقتها ، من حيث هو مسئول عنها جملتها ، ومطلوب

- (١) للدلالة ، ن ، ه (٣) تلحق : + باليان ه (٥) اضطرارات :
- + قدب ، دا ، ه || **أجلأ** : **أجلأ** ه (٦) ظاهر : سائرس || من : عن عا (٨) من :
- عن عا ، ه || لم : ساقطة من س ، ه (١٢) صالح : أن يصلح ن || للدلالة : الدلالة م (١٥) دلالة : دلاته عا ، ن ، ه (١٦) هي : هود ، عا || بحسب أشياء : لأشياء عا (١٨) **الذاف** ... الحيوان : لفظة الإنسان م || لفظة : لفظن || والفرس : والإنسان ن (١٩) فسأل : وسائل عا ؛ وإذا سأله (٢٠) هو : هي عا ، ه || عنها : عن عا ، م ، ه ، ي

كـنه الحقيقة التي لها بالشركة . والفرق بين الوجهين أنَّ الوجه الأول يكون دالاً على ماهية الجملة ، وماهية كل واحد ؛ فإنَّ لفظة الإنسان تدل أيضاً على كمال الحقيقة الذاتية التي لزيد وعمرو ، وإنما يفضل عليها ويندرج عنها ما يختص كل واحد منها به من الأوصاف العرضية ، كما قد فهمته مما قيل

سالفا .

٥

وأما الوجه الثاني فإنك تعلم أنَّ الحيوانية وحدتها لا تكون دالة على ماهية الإنسان والفرس وحدتها ، فليس بها وحدتها كل واحد منها هو هو ، وليس إنما يفضل عليها بالعرضيات بل بالخصوص الذاتية ؛ وأما الذي لها من الماهية بالشركة فلفظة الحيوان تدل عليه . وأما الحساس فيدل على جزء من جملة ما تشتمل عليه دالة لفظة الحيوان ، فهو جزء من كمال حقيقتها المشتركة

١٠

فيها دون تمامها ؛ وكذلك حال الناطق بالقياس إلى الإنسان . لكن لقائل أن يقول : إنه لا دلالة للحيوان إلا ومثلها للحساس ، وكما أنه لا يكون الحيوان إلا جسماً ذاتاً نفساً ، كذلك لا يكون الحساس إلا جسماً ذاتاً نفساً . فنقول في جوابه :

إن قولنا إنَّ اللفظ يدل على معنى ليس على الوجه الذي فهمته ، أعني أن يكون إذا دل اللفظ لم يكن بد من وجود ذلك المعنى ، فإنك تعلم أنَّ لفظ المتحرك إذا دلَّ ، لم يكن بد من أن يكون هناك متحرك ، ولفظة السقف ،

١٥

إذا دلت ، لم يكن بد من أن يكون هناك أساس ، ومع ذلك لا نقول إنَّ لفظة المتحرك مفهومها ودلالتها الحرك ، ولفظة السقف مفهومها ودلالتها الأساس ؛ وذلك لأنَّ معنى دلالة اللفظ هو أن يكون اللفظ اسماً لذلك المعنى على سبيل

(١) بالشركة : بالشركة ه || الأول : + لا ، د (٣) وإنما : إنما م (٤) منها به : منها ن (٦) وحدتها : وحدة س ، م (٧) وحدتها : وحدة ع ، ن ، ه || واحد : + واحد عا || منها : منها عا (٨) بالعرضيات : بالعوارض س || لها : لها ن (١٢) أنه : ساقطة من س (١٤) على معنى ليس : ساقطة من د (١٥) فإنك : كأنك م (١٨) لفظة : أو لفظة ه .

القصد الأول ، فإن كان هناك معنى آخر يقارن ذلك المعنى مقارنة من خارج ،
يشعر الذهن به مع شعوره بذلك المعنى الأول ، فليس اللفظ دالا عليه بالقصد
الأول ؛ وربما كان ذلك المعنى محمولا على ما يُحمل عليه معنى اللفظ ، كمعنى
الجسم مع معنى الحساس ؛ وربما لم يكن محمولا كمعنى المركب مع المتحرك .
والمعنى الذي يتناوله اللفظ بدلالة أيضا يكون على وجهين : أحدهما أولا والآخر
ثانيا ؛ أما أولا فكقولنا الحيوان ، فإنه يدل على جملة الجسم ذى النفس
الحساس ، وأما ثانيا فكدلاته على الجسم ، فإن معنى الجسم مضمن في معنى
الحيوانية ضرورة ، فما دل على الحيوانية اشتمل على معنى الجسم ، لا على أنه يشير
إليه من خارج ، فيكون ها هنا دلالة بالحقيقة ، إما أولية وإما ثانية ، ودلالة
خارجية ، إذا دل اللفظ على ما يدل عليه ، عرف الذهن أن شيئا آخر من خارج
يقارنه ، وليس داخلا في مفهوم اللفظ دخول اندراع ولا دخول مطابق .

فإن أردنا أن نختصر هذا كله ونحصله ، جعلنا الدلالة التي لا لفاظ على ثلاثة
أوجه : دلالة مطابقة ، كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذى النفس الحساس ؛
ودلالة تضمن ، كما تدل لفظة الحيوان على الجسم ؛ ودلالة لزوم كما تدل لفظة
السقف على الأساس . فإذا كان كذلك فلنرجع إلى مانحن فيه فنقول : إن المفهوم
من الحساس هو أنه شيء له حسّ تمّ من خارج ما ، نعلم أنه يجب أن يكون
جسماً وذا نفس ، فتكون دلالة الحساس على الجسم دلالة لزوم . وأما الحيوان
فإنما نعني به بحسب الاصطلاح الذى لأهل هذه الصناعة ، أنه جسم ذو نفس
حساس ، ف تكون دلالته على كمال الحقيقة دلالة مطابقة ، وعلى أجزائها

(٢) يشعر : شعر د ، م || شعوره : تصوره د (٤) محمولا : + على ما يحمل عليه ن ||
مع المتحرك : ساقطة من د (٥) اللفظ : ساقطة من م || وجهين : الوجهين د (٦) أولا :
الأول د (٨) ضرورة : ساقطة من ن || الحيوانية : الحيوان ن || الجسم : الجسمية س
(١٣) أوجه : وجوه ع ، ه (١٥) فلنرجع : + الآن ه (١٦) ما : ساقطة من س .

دلالة تضمنه . وأما دلالة الحساس على سبيل المطابقة ، فإنما هي على جزء فقط ،
وأما الكل وسائر الأجزاء ، فإنما تدل عليها على سبيل اللزوم .

ولسنا نذهب هنا في قولنا لفظ دال ، إلى هذا النط من الدلالة ؛ فقد
تقرر أنَّ اللفظ الدال على الماهية ما هو وكيف هو ، ومن هنا تزول الشبهة
المذكورة . فاما اللفظ الذاتي للشىء الذى لا يدل على ماهية ما اعتبر ذاتيته له ،
لا بسبيل شركة ولا خصوص ، فإنه لا يجوز أن يكون أعم الذاتيات المشتركة ،
وإلا لدل على الماهية المشتركة بوجهٍ ، فهو إذن أخص منه ، فهو صالح تمييز
بعض ما تحته عن بعض ، فهو صالح للإنية؛ فكل ذاتي لا يدل بوجه على ماهية
الشىء فهو دال على الإنية .

١٠ فإنْ قال قائل : إنَّ الذى يصلح للإنية هو بعينه يصلح للماهية ، فإنَّ
الحساس ، وإنْ رَدَلْتَ كونه دالاً على ماهية الإنسان والثور والفرس ،
بحال خصوص أو شركة ، فإنك لا ترَدِل دلالته على ماهية مشتركة لاسمع
والبصير واللامس ؛ فليس يحب أن يكون الذاتي ينقسم إلى مقول في جواب
ما هو ، ومقول في جواب أى شئ ، انقساماً على أن لا يدخل أحدهما
في الآخر ، ولذلك لم يتبيَّن لك أنه إذا كان الشئ دالاً على الماهية ، فليس بـ^{بدالٍ}
على الإنية ، بل يلزمك ما ألمت القوم ، فنقول له : أما التشكيك المقدم فينحل
بأن تَعْرِف أناً لا نمنع أن يكون ما هو دال على إنية أشياء دالاً على ماهية أشياء
أخرى ، بل ربما أوجبنا ذلك ؛ إنما نمنع أن يكون الحساس مثلاً دالاً
على ماهية خاصة أو مشتركة للإنسان والفرس والثور ، كدلالة الحيوان
مع مشاركة الحيوان الحساس في الذاتية للإنسان والفرس والثور ؛ فإنَّ

(١) فإنما : إنما ، م (٢) الكل : للكل (٤) ما هو : ما هي ن || وكيف
هو : وكيف عا (٥) له : به عا (٧) المشتركة : + له ، ن || فهو : + إذن ن ، ه
(٨) للإنية : للإنية ه (٩) الإنية : الإنية ب ، ه (١٠) للإنية : للإنية ن ، ه
(١١) ردلت : أردلت ه (١٣) فليس : وليس ئ (١٤) هو : هي ن || أى شئ :
+ هو || على أن : ساقطة من ب ، س ؛ على أنه ئى (١٥) ولذلك : وكذلك ه || بدال : يدل د
(١٧) أنا : بأنما ه || دالاً : دال عا (١٩) كدلالة : دلالة عا (٢٠) الذاتية : الدلالة س

الحساس ذاتي مشترك لعدة أشياء ، كما أن الحيوان ذاتي مشترك لها ؛ إنما تمنع حكما آخر فنقول : إنهم بعد الاشتراك في الذاتية المشتركة فيها ، يفترقان فيكون الحيوان وحده منهما دالا على ماهية مشتركة للامور التي هما ذاتيان لها .

ويجب أن تعلم أنا إذا قلنا : لفظ ذاتي ، عيننا ذاتيا لشيء ، ثم نقول : ماهية أو غير ماهية ، فمعنى بذلك أنه كذلك لذلك الشيء لا غيره . وإذا خلينا عن هذا ٥ فيكون ما هو أبعد من هذا ، فإن الذاتي للشيء ، كاللون للبياض ، قد يكون عرضيا لشيء آخر ، كما هو للجسم ، وهذا لا يوجب منع قولنا : إن الذاتي لا يكون عرضيا ؛ فإذا غرضنا يتوجه إلى أنه لا يكون عرضيا لذلك الشيء الذي هو له ذاتي .

وأما التشكيك الآخر فينحل بأن نقول : إننا نعني بالدال على الإنوية ما إنها صلوحه الإنوية فقط دون الماهية ، حتى إنه لا تكون دلالته على معنى مقوم يتم ماهية مشتركة أو خاصة ، بل على معنى مقوم يخص ؛ فإذا قلنا : الدال على الإنوية عيننا هذا المعنى . فإن تشكيك متشكك ، واستبيان حال قول الحيوان على السمع والبصر واللامس ، هل هو قول في جواب ما هو أو ليس ، وكيف يجوز أن يكون مقولا في جواب ما هو ، تكون هذه أنواع الحيوان وأمورا ١٥ مختلفة متباعدة أيضا ، فحينئذ لا يكون الحساس مقولا عليها في جواب ما هو ، لأن الحيوان أتم دلالة . وكيف لا يكون كذلك وهو أكمل محمول على ما نحمله عليه بالشركة ؟ فيجب أن يتطرق هذا المتشكك أصولا وأحوالا نعطيها إياه في حمل الجنس على الفصل ، وذلك بعد فضول .

- (١) لها : + فإذا بـجـ ، عـ ، هـ (٢) فنقول : وقول عـ ، هـ (٤—٥) ماهية أو غير ماهية : ساقطة من دـ (٥) لا : + لـشـ ، عـ (١٠) إـنا : + إـنـعـ ، مـ ، هـ (١١) مـقـوم : مـفـهـوم مـ (١٢) عـلـى مـعـنى مـقـوم : مـعـنى مـفـهـوم مـ || مـقـوم : ساقطة من نـ || الدـالـ : إـنـيـةـ سـ (١٣) المعـنىـ : هـنـاـ أـورـدـتـ النـسـخـ عـ ، مـ ، يـالـفـقـرـةـ الـمـبـدـأـةـ فـأـوـلـ الصـفـحةـ التـالـيـةـ سـطـرـ ١ـ ٣ـ ثـمـ عـادـتـ نـسـخـةـ يـقـطـ فـأـورـدـتـهاـ فـيـ مـوـضـعـهاـ الصـحـيـحـ (١٥) وأـمـورـاـ : وـأـمـورـ عـ ١ـ (١٦) مـتـبـاعـةـ : وـمـتـبـاعـةـ نـ || أـيـضاـ : وـأـيـضاـ عـ ، مـ ، هـ (١٨) عـلـيـهـ : ساقـطةـ منـ عـ ، نـ || هـاـ : مـنـهـاـ || أـحـواـلـاـ : ساقـطةـ منـ بـ ، دـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، يـ .

فإذ قد تبين هذانقول : إنَّ الذاتي الدال على الماهية يقال له : المقول في جواب ما هو ؛ والذاتي الدال على الإنية يقال له : المقول في جواب أى شيء هو في ذاته ، أو أى ما هو .

وأما العرضى فربما كان خاصاً بطبيعة المحمول عليه لا يعرض لغيره كالضحاك والكاتب للإنسان ، ويسمى خاصةً ؛ وربما كان عارضاً له ولغيره كالأبيض للإنسان ولغيره ، ويسمى عرضاً عاماً . فيكون كل لفظ كل ذاتي إما دالاً على ماهية أعم ، ويسمى جنساً ، وإما دالاً على ماهية أخص ، ويسمى نوعاً ، وإما دالاً على إنية ويسمى فصلاً . وأما الكل العرضى فيكون إما خاصياً ويسمى خاصةً ، وإما مشتركاً فيه ويسمى عرضاً عاماً .

فكل لفظ كل إما جنسٌ ، وإما فصل ، وإما نوع ، وإما خاصة ، وإما عرض عام . وهذا الذى هو جنس ليس جنساً في نفسه ، ولا بالقياس إلى كل شيء ، بل جنساً لتلك الأمور التي تشرك فيه . وكذلك النوع ليس هو نوعاً في نفسه ، ولا بالقياس إلى كل شيء ، بل بالقياس إلى الأمور التي هو أعم منها . وكذلك الفصل إنما هو فصل بالقياس إلى ما يتميز به في ذاته . وإن الخاصة أيضاً إنما هي خاصة بالقياس إلى ما يعرض لطبيعته وحده . وكذلك العرض إنما هو عرض عام بالقياس إلى ما يعرض له لا وحده .

فانتكلم الآن في كل واحد منها بانفراده ، ثم لنبحث عن مشاركتها ومبانياتها ، على حسب العادة الجارية ، سالكين فيه مسلك الجماعة .

- (١) فإذا تبين : فإذا تبين ن (١ - ٣) هذه الفقرة في ع ، م ، ي في الموضع الذي أشرنا إليه في هامش الصفحة السابقة (٣) في ذاته : ساقطة من ع || أى : أى ؛ ع ، ن ، ه ، ي
- (٤) كان : ساقطة من ي ع (٦) عرضاً : + مان (٧) على : + كاب
- (٨) إنية : الإنية || خاصياً : خاصاً دا (٩) ويسمى : فيسمى ع ، ن ، ه || عرضاً : ساقطة من د ، دا ، ن (١٢) هو : ساقطة من ع ، ه ، ي (١٣) الأمور التي : الأمر الذي د ، ع ، م ، ن ، ه ، الأمور الذي (١٤) منها : منه ع ، ن ، ه (١٥) وحده : ساقطة من ن || العرض : + العام د ، ن ، ه (١٧) منها : من هذه ع ، م ، ه ؟ ي
- (١٨) ومبانياتها : ومقابلتها ع .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل في الجنس

فنقول : إن اللفظة التي كانت في لغة اليونانيين تدل على معنى الجنس ، كانت تدل عندهم بحسب الوضع الأول على غير ذلك ، ثم نُقلت بالوضع الثاني إلى المعنى الذي يسمى عند المنطقين جنسا . وكانوا أولئك يسمون المعنى الذي يشترك فيه أشخاص كثيرةً جنساً ، مثل ولديتهم كالعلوية ، أو بلدتهم كالمصرية .
 فإنَّ مثل العلوية كانت تسمى عندهم باسم الجنس بالقياس إلى أشخاص العلويين ، وكذلك المصرية كانت تسمى عندهم جنسا بالقياس إلى أشخاص المولودين بمصر ، أو الساكنين بها ؛ وكانوا أيضاً يسمون الواحد المنسوب إليه الذي تشترك فيه الكثرة جنسا لهم ، فكان على مثلاً عندهم يجعل جنسا للعلويين ، ومصر جنساً لمصريين ؟ وكان هذا القسم أولى عندهم بالجنسية ، لأنَّ علياً سببُ لكون العلوية جنساً للعلويين ، ومصر سببُ لكون المصرية جنساً لمصريين .
 ونظن أنَّ السبب أولى بالاسم من المسبب إذا وافقه في معناه ، أو قاربه .
 ويشبه أيضاً أنهم كانوا يسمون الحرف والصناعاتِ أنفسها أجنساً لاشتراكن فيها ، والشركة نفسها أيضاً جنساً . فلما كان المعنى الذي يسمى الآن عند المنطقين جنسا هو معقول واحد له نسبة إلى أشياء كثيرة تشترك فيه ، ولم يكن له في الوضع الأول اسم ، نُقل له من اسم هذه الأمور المتشابهة له اسم ، فسمى جنسا ، وهو الذي يتكلم فيه المنطقيون ويرسمونه بأنه المقول على كثرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو .

(٣) لغة اليونانيين : الله اليونانية هـ (٥) وكانوا : فكانوا د، ع، عا، ئ؛ فكان ن، هـ || يسمون : يسمى نـ (٦) كثيرة : كثيرون عا، م، هـ || جنسا : ساقطة من هـ (٧) العلوية : + مثلاه || كانت : كان بـ، سـ، نـ، هـ || عندهم : ساقطة من ئـ || بالقياس : وبالقياس بـ، مـ، هـ (٨) تسمى عندهم : ساقطة من عـ (٩) الساكنين : والساكنين هـ (١٠) على : + رضي الله عنه عـ، هـ (١١) القسم : + كان عـ، مـ || بالجنسية : باسم الجنس هـ (١٤) أيضاً : ساقطة من دـ (١٧) نقل له : نقل دـ || المشابهة : المشابهة دـ، عـ، نـ، هـ، ئـ || فسمى : يسمى دـ (١٨) فيه : ساقطة من ئـ || المنطبقون : ساقطة من سـ

و قبل أن نشرع في شرح هذا التحديد ، فيجب أن نشير إشارة خفيفة إلى معنى الحدّ والرسم ، و تؤخر تحقيقه بالشرح إلى الجزء الذي نشرح فيه حال البرهان فنقول : إن الغرض الأول في التحديد هو الدلالة باللفظ على ماهية الشيء ، فإن كان الشيء معناه معنى مفردا غير ملئ من معان ، فلن يصلاح أن يدل على ذاته إلا بلفظ يتناول تلك الذات وحدها ، ويكون هو اسمها لا غير ، ولا يكون له ما يشرح ماهيته بأكثر من لفظ هو اسم ؛ وربما أتى باسم مرادف لاسميه يكون أكثر شرحا له . لكن دلالة الاسم إذا لم تُفْدَ عالما بجهول ، احتج إلى بيان آخر لا يتناول ذاته فقط ، بل يتناول نسباً وعوارض ولوافق ولوازم ذاته ، فإذا فهمت تنبه الذهن حينئذ لمعناه متقدلا منها إلى معناه ، أو يقتصر على العلامات دون الماهية ، فلا يتنقل إليها ، وعلى ما هو أقرب إلى فهمك في هذا الوقت . فمثل هذا الشيء لا حدّ له ، بل له لفظ يشرح لواحقه من أعراضه ولوازمه .

وأما إنْ كان معنى ذاته مؤلفاً من معانٍ ، فله حد ، وهو القول الذي يُؤَلِّف
من المعانِي التي منها تحصل ماهيتها حتى تحصل ماهيتها ، ولأنَّ أخص الذاتيات
باليُشَاء إما جنسه ، وإما فصله ، على ما يجب أن تتبَّعه له مما سلف ذكره ؛ فاما
فصل الفصل ، ومجنس الجنس ، وما يترَكَبُ من ذلك ، فهو له بواسطة ،
وهو في ضمن الجنس والفصل . فيجب أن يكون الحد مؤلفاً من الجنس
والفصل ؛ فإذا أحضر الجنس القريب ، والفصوص التي تليه ، حصل منها الحد ،
كما نقول في حد الإنسان : إنه حيوان ناطق . فإنْ كان الجنسُ لا اسم له ، أتى

(٢) ونثر : وفرض س (٣) إن : ساقطة من د ، ع ، م ، ن (٤) الشيء
 معناه معنى : معنى الشيء معنى عا ، ه || معنى : ساقطة من ن (٥) على : ساقطة من د || تلك
 الذات وحدها ويكون هو اسمها : ذلك الذات وحدها ويكون هو اسمه د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي
 (٦) ولا : فلا عا ، ن ، ه ، ي || بأكثـر : بالأكـثر س (٧) يكون : ف تكون ي

(١٠) الماهية : العلامة س ؟ ساقطة من د (١١) بل : ساقطة من ي

(١٢) لواحقة من أمراضه ولو ازمه: من لواحقة أمراضه ولو ازمه عا

١٦) فصل: جنس م (١٧) وهو: وهي (١٩) نقول: هوم .

أيضاً بمحده، كما لوم يكن للحيوان اسم أتى بمحده فقيل : جسم ذو نفس حساس، ثم الحق به ناطق . وكذلك من جانب الفصل .

فالحد بالجملة يستعمل على جميع المعانى الذاتية للشىء ، فيدل عليه إما دلالة

مطابقة ، فعل المعنى الواحد المتحصل من الجملة ، وإما دلالة تضمن ، فعلى

الأجزاء . وأما الرسم فإنما يتونى به أن يؤلف قول من لواحق الشىء

يساويه ، فيكون بجمع ما يدخل تحت ذلك الشىء لا لشىء غيره ، حتى يدل عليه

دلالة العلامة . وأحسن أحواله أن يرتب فيه أولاً جنس ، إما قريب وإما بعيد ،

ثم يؤتى بجملة أعراض وخصائص ، فإن لم يفعل ذلك كان أيضاً رسماً ، مثال ذلك

أن يقال : إنَّ الإنسان حيوانٌ عريض الأظفار ، متتصبُ القامة ، بادى

البشرة ، ضحاك ، أو تذكر هذه دون الحيوان . فالمقول في شرح اسم الجنس

هو كجنس للشىء الذى يسمى جنساً ، فمن المقول ما يقال على واحد فقط ،

ومنه ما يقال على كثرين ، فيكون المقول على كثرين كجنس الأقرب . وأما

المقول لا على كثرين ، فلا يتناول الجنس . ثم المقول على كثرين يتناول الجنس

المذكورة ، إلا آنَا لما قلنا : مختلفين بالنوع في جواب ما هو، اختص بالجنس ؟

ونعني بال المختلفين بالنوع المختلفة الذاتية ، فإن النوع قد يُقال لحقيقة

كل شىء في ماهيته وصورته غير ملتفت إلى نسبته إلى شىء آخر ، خصوصاً

إذا كان يصح في الذهن حملاً على كثرين ، تشتراك فيه بالفعل أو لاشتراك فيه

بالفعل بل بالقوة ، أو احتمال التوهم ؛ وليس يحتاج في تحقيق الجنس إلى أن

يُلتفت إلى شىء من ذلك . وإذا كانت أشياء مختلفة الماهيات ، ثم قيل عليها

شيء آخر هذا القول ، كان ذلك الشىء الآخر جنساً .

(١) أيضاً : ساقطة من ى (٣) فيدل : ويبدل م ، هـ || عليه : عليها خـ ، دـ ، هـ ||

فيدل عليه : ساقطة من عـ ، نـ (٤) فعل : مثل مـ (٥) وأما : فأما ىـ || به : فيه هـ ||

قول : ساقطة من عـ || الشىء : للشىء عـ ، نـ (٦) لشىء : الشىء هـ (٧) يرتب : يرتبى

(٨) فإن : وإن عـ ، هـ (٩) إن : ساقطة من سـ (١١) الذى : ساقطة من نـ

(١٣) لا : ساقطة من عـ (١٥) بالحقيقة : في الحقائق عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، ىـ

(١٦) نسبة : نسبة مـ (٢٠) الآخر : ساقطة من سـ .

فافهم من قولنا : إنَّ هذا الشيء يقال على هؤلاء الكثيرين في جواب ما هو ،
أنَّ ذلك بحال الشركة كما علمت .

وأما الفصل ، فإنه غير مقول في جواب ما هو بوجه . وأما النوع ، فإنه ليس ،
من حيث هو نوع ، مقولاً على شيء قوله بهذه الصفة ، بل مقولاً عليه ، فإنْ
اتفق أنْ قيل هو بعينه هـذا القول ، فقد صار جنساً . فإننا يلزمنا أن نعلم
في الحدود التي للأشياء الداخلة في المضاد ، أنا نريد بهما كونها لشيء ، من حيث
هي لها معنى الحدود ، كأنما لما قلنا هذا الحد للجنس ، استشرنا في أنفسنا
زيادةً يدل عليها قولنا : من حيث هو كذلك ، لو صرحتنا بها . وأما الشيء
الذى ينخص من بعد باسم النوع ، فستعلم أنه لا يقال على كثيرين مختلفين بالنوع ،
بل بالعدد .

وأما العرضيات ، فلا يقال شيء منها في جواب ما هو ، فلا شيء غير الجنس
موصوف بهذه الصفة ، وكل جنس موصوف بهذه الصفة ، لأننا حصلنا معنى
هذا الحد ، وجعلنا لفظ الجنس اسمًا له .

وقد يعرض هنا شبهة : من ذلك أنه إذا كان للجنس شيء كالجنس ،
وهو المقول على كثيرين ، كان للجنس جنس ، إذا قيل الجنس على المقول
على الكثيرين الذي هو جنسه ، وكان الجنس مقولاً على الجنس نفسه ، فنقول
في جوابه : إنَّ المقول على الكثيرين يُقال على الجنس كقول الجنس ،
والجنس يقال عليه لا كقول الجنس بل كقول العرض له ؛ إذ ليس يقال :

- (١) فافهم : وافهم عـ، مـ، هـ، يـ (٣) وأما : فأما دـ، مـ، نـ (٥) بعينه :
نفسه عـ، مـ، نـ، هـ (٧) لما : + إذا نـ (٩) ينخص من : ينخص مـ
(١٢) حصلنا : خلصنا سـ ؛ جعلنا هـ (١٤) إذا : إنـ عـ، مـ، نـ، هـ، يـ
(١٥ - ١٦) لـبس...وكان : ساقطة من عـ (١٥) إذا : وإذا هـ، يـ ؛ إنـ : ءـ، مـ، نـ
(١٦) الكثيرين : كثيرين مـ، نـ، هـ || وكان : كان يـ ؛ فكان سـ، هـ || فقول : قبول
(١٧) كقول الجنس : + تمسه : يـ، عـ، مـ، نـ، هـ، يـ (١٨) له : عليه : مـ، هـ، يـ

إن كل مقول على كثرين جنس ، وكل ما هو جنس ، فإنما يقال على كل ما هو له جنس ، بل المقول على كثرين تَعْرِض له الجنسية عند اعتبارٍ ما ، كما تعرض للحيوان الجنسية باعتبار ما ، وهو اعتبار العموم بحال ، وكما نشرح لك كل هذا عن قريب ، من غير أن تكون الجنسية مقومة للحيوان أبلته . ولا يمنع أن يكون المعنى الأخص قد يقال على الأعم ، لا على كله ؛ ولو كان الجنس يقال على المقول على الكثرين قول المقول على الكثرين على الجنس لكان شططاً محلاً .

وما يشكل هنا هنا استعمال لفظة النوع في حد الجنس . فإنك إذا أردت أن تُحدّد النوع ، يُشَيَّهُ أن لا تجده بُدُّا من أن تدخل فيه اسم الجنس ، كما يُبَيِّنُ لك بَعْد ، إذ يقال لك إن النوع هو المرتب تحت الجنس ، وكلاهما ١٠ للتعلم بجهول ، وتعريف المجهول ليس بتعريف ولا بيان ؛ وكل تحديد أو رسم فهو بيان . وقد أجيئ عن هذا فقيل : إنه لما كان المضافان إنما تقال ماهيَّةُ كُلٍّ واحدٍ منها بالقياس إلى الآخر ، وكان الجنس والنوع مضافين ، وجَبَ أن يؤخذ كُلٌّ واحدٍ منها في بيان الآخر ضرورةً ، إذ كان كُلٌّ واحدٍ منها إنما هو هو بالقياس إلى الآخر . فهذا الجواب هو ١٥ زيادة شك في أمور أخرى غير الجنس والنوع ، يشكل فيما ما يشكل في الجنس والنوع . وزيادة الإشكال ليست بحل ، فإن الحق يقول : ورَدَ حدود المضافات على حد الجنس والنوع ، وعَرَقْتَ أَنْها إذا كانت مجْهولةً معاً ، فكيف يُعرف الواحد منها بالآخر ؟ وأيضاً فإنَّ من شأن الخل أنْ تقصد فيه مقدمات

(٤) له : ساقطة من س (٤) كل : ساقطة من ع ، ن ، ه ، ي || ولا يمنع : لا يمنع م

(٦) المقول على : ساقطة من م || الكثرين : كثير ع ، م ، ه (٨) يشكل : يشكل م

(٩) لك : + من ه || وكلاهما : وكليهما ب ، ع ، ه (١٢) إنه : ساقطة من د ، ن

(١٤) واحد : ساقطة من س || إذ : إذا ي (١٥) هو هو : هود ، ن ، ي

(١٦) فيها : فيما ع (١٧) الإشكال : إشكال ن || ليست : ليس ع ، ه

(١٨) عرقى : عرض د (١٩) الحد : الحلس || تقصد : تحضى ب ، س

الشك فتكر جميعها ، أو واحدة منها . وليس في الحل الذى أورده هذا الحال
تعرض لشيء من تلك المقدمات ؟ فإنه لم يقل إن الجنس والنوع ليسا معا
مجهولين عند المبتدئ المتعلّم ، ولم يقل إنه إذا عُرف كلّ واحد منها بالآخر

ولا أيضاً يسُوغ إنكار الثالثة وهي أن تعريف المجهول بالمحظوظ ليس بياناً ،
ولا الترتيب الذي لهذه المقدمات غير موجب لصحة المطلوب بها ؛ فإذا كان
هذا الحال لم يتعرض لمقدمة من قياس الشك ، ولا لتأليفه ، فلم يعمل شيئاً .

وأيضاً فقد وقع فيه غلط عظيم : وهو أنه لم يميز فيه الفرق بين الذى يعرف مع الشيء، وبين الذى يعرف به الشيء ؛ فإن الذى يعرف به الشيء هو

ما يُعرف بنفسه ويصيّر جزءاً من تعريف الشيء، إذا أضيف إليه جزء آخر تُوصل إلى معرفة الشيء، ويكون هو قد عرف قبل الشيء. وأما الذي يعرف مع الشيء فهو الذي إذا استتمت المعرفة بتوافر المعرفات للشيء معاً عُرِف الشيء وعُرِف هو معه، ولا تكون المعرفة به تسبق معرفة الشيء حتى يعرف به الشيء، فذلك لا يكون جزءاً من جملة تعريف الشيء؛ فإنَّ أجزاء الجملة

الى تعرّف الشيء ما لم تجتمع معاً ، لم تعرف الشيء ، والواحد منها يكون دالاً على جزء من المعنى الذي لاشيء فقط . فما دامت الأجزاء تذكر ولم تستوف جميعها ، يكون الشيء ^{بعد مجھولاً} ؟ فإذا توافت عرف الشيء حينئذ ، وعرف

ما يعرف مع الشيء

والمضافات إنما تعرف معاً، ليس بعضها يعرف بالبعض، فتكون معرفة بعضها قبل معرفة البعض، فتكون معرفة البعض لامع معرفته، وباجملة ما يُعرف مع الشيء

(١) جميعها : جمِيعاً (٢) المُتَعَلِّم : لِلتَّعْلِيم ، هـ (٥) وهي : ساقطة من م ، ن ، هـ || تعرِيف : يعرِف م || بالجهول : يجهول ن || بيان : بيان هـ (٦) ولا الترتيب : هـ || الترتيب عـ ، هـ || فإذا : فإنـ عـ ، وإذا بـ ، سـ (٧) الحال : الحال هـ

(٨—٩) يُعرف ... الذي : ساقطة من م (٩) به : ساقطة من ه || هو : وهو س

(١٠) مما : ما عا (١١) ويكون : فيكون ب ، س (١٢) بواق ... المعرفة : ساقطة

من م (١٣) هو : ساقطة مني (١٤) فذلك : فلذلك م ؟ وذلك عا (١٧) توافت : توافت

س ؟ + المعرفات بجزء ، دا ، ه (١٩) معرفة : معرقبها (٢٠) معرفة : معرفة م

غير الذي يعرف به الشيء؛ فإن الذي يعرف به الشيء هو في المعرفة قبل الشيء.

وكذلك فإننا نقول: إن المضامين لا تحد على هذه المجازفة التي أومأ إليها منْ ظن أنه يحل هذا الشك ، بل في تحديدها ضربٌ من التلطف يزول به هذا الانغلاق؛ وهذا موضع بيان آخر . وأمامثاله في العاجل ، فهو أنك إذا سئلت :

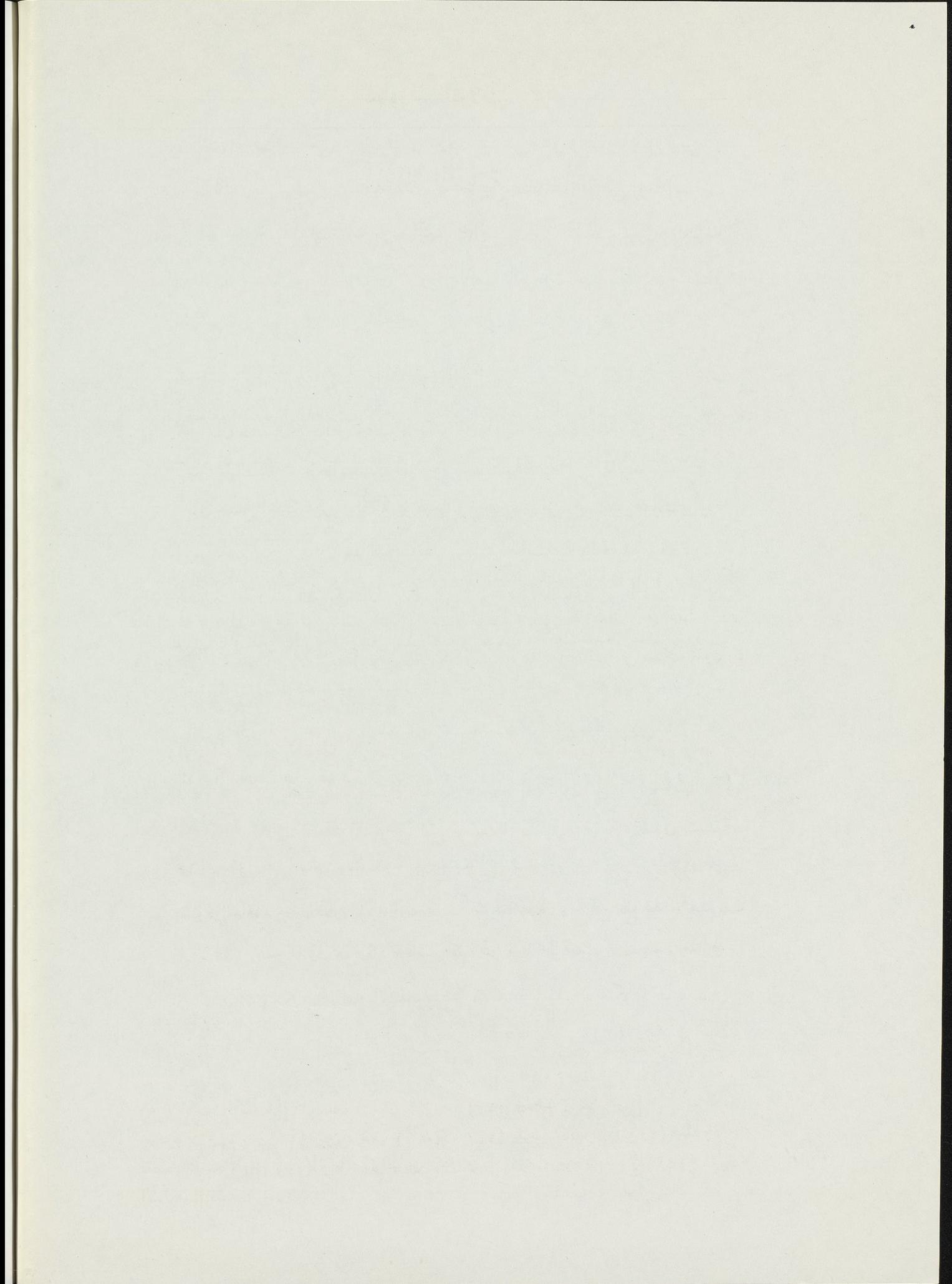
ما الأخ؟ لم تعمل شيئاً إن أجبت : إنه الذي له أخ ، بل تقول : إنه الذي أبوه هو بعينه أبو إنسان آخر الذي يقال إنه أخوه ، فتأتي بأجزاء بيان ليس واحد منها متعدد بالمضاد الآخر؛ فإذا فرغت تكون قد دلت على المضامين معاً. وإذا قد تقرر أن هذا الحال غير معنون ، فلنرجع نحن إلى حيث فارقناه فنقول:

إن تحديد الجنس يتم ، وإن لم يؤخذ النوع فيه نوعاً من حيث هو مضاد إليه ، بل من حيث هو الذات؛ فإنك إذا عنيت النوع الماهية والحقيقة والصورة ،

وقد يعني به ذلك كثيراً في عادتهم ، لم يكن النوع من المضاد إلى الجنس . وإذا عنيت بال المختلفين بالنوع الماهية والصورة ، تم لك تحديد الجنس . فإنك إذا قلت : إن الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق والماهيات والصور الذاتية في جواب ما هو ، تم تحديد الجنس ، ولم تحتاج إلى أن تأخذ النوع من حيث هو مضاد فتورده في حده، وإن كانت الإضافة تدرج في ذلك اندراجاً لا يكون معه جزء الحد متعدد بالحدود بالحد. أما الاندراج فلا ينكر إذا قلت : مقول على المختلف بالماهية ، جعلت المختلف بالماهية مقولاً عليه ، وهذه إشارة إلى ما عرض لها من الإضافة . وأما أنك لم تجعل جزء الحد متعدد بالحدود بالحد ، فلا ينكر جزء الحد هو الماهية ، أو كلية تناقض بالماهية بالماهية من حيث هي ماهية ، والكلية المخالفة بالماهية ، غير متعددة بالجنس ، فتكون قد حددت

(١) غير : + الشيء م || هو : فهو ه ، ي || قبل : قبل عا (٢) وكذلك : ولذلك ع ، م ، ن ، ه ، ي (٥) إنه : بأنه ه ، ي (٦) هو : هو هو عا || بأجزاء بيان : بآخر إنسان م (٨) الحال : الحال س ، الحال م || فلنرجع : فنرجع عا ، م ، ن || نحن : ساقطة من عا (٩) فيه نوعاً : هو نوع ه (١١) وإذا : فإذا عا ، م ، ن ، ه ، ي (١٣) مختلفين : ساقطة من ي (١٤) إلى : ساقطة من ي (١٦) بالحد : ساقطة من ي (١٧) مقول : مقولاً ن || جعلت المختلف بالماهية : ساقطة من د (١٨) وأما ه (١٩) بالماهية : الماهية ي (٢٠) هي : هو عا || بالماهية : للماهية ي

(١٠)



المقالة الثانية

من الفن الثاني

الفصل الأول

[فصل (١)]

٥ في حال مناسبة الأجناس وفصولها المقسمة والمقومة، وفهم هذه الأجناس العشرة العالية ، وحال قسمة الموجود إليها ، وابتداء القول في أنها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها في بعض ولا جنس خارج عنها

١٠ إن الأجناس العالية لا يوجد لها فصول مقومة بل تنفصل بذواتها ، وإنما كان يكون لها فصول مقومة لو كانت لها أجناس فوقها ، وبالمجملة معانٍ أهم منها داخلة في جواهرها ، فتحتاج أن تنفصل في جواهرها عنها بغيرها ، كما تبين في صناعة أخرى ؟ ولكن إنما توجد لها الفصول المقسمة .

والأنواع السافلة لاتوجد لها فصول مقسمة . نعم ، قد يكون لها أعراض وخصائص مقسمة . وإنما كان يكون لها فصول مقسمة لو صلح أن يكون لها أنواع تحتها . وأما الأجناس والأنواع المتوسطة فإنها هي التي يوجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة .
١٥ فصولها المقومة هي التي تقسم أجناساً فوقها ؛ وفصولها المقسمة هي التي تقوم أنواعاً تحتها ؛ وكل ما قوم جنسا هو فوق فإنه يقوم كل ما تحته ؛ لكن تقويمه الأولى لما قسم إليه الجنس قسمة أولى ؛ وكل ما قسم جنسا أو نوعا هو تحت فإنه يقسم ما فوقه .

(٤) فصولها : (٢) الثاني : + خمسة فصول د ، ن ؛ + من الجملة الأولى نع ، ه || (٤) فصولها :

الفصول ع || (٤) المقومة : المتنوعة نع ، ع || (٦) إليها : ماضفة من ن || جنس :

+ واحد عا || (٧) خارج : خارج ب ، س ، ه || (٨) تنفصل : تفضل س ، م ، ه ||

(٩) كانت : كان عا || معانٍ عا || (١٠) فتحتاج : تحتاج س || جواهرها :

جوهرها من ، ئ || (١١) تبين : تبين س ، ن || (١٢) يكون : كان ع || (١٤) فانها : فانها ه ||

مقسمة : مقسمة نع || (١٥) أنواعاً : أنواعها من ، م ، ئ || فهم : يفهم س ، م || (١٦) الأولى :

الأولن ن || قسمة : قسم ن .

ولا يبعد أيضاً أن يكون الأقدم هو المعنى الآخر؛ فلما كان هذا المعنى يلزمـه أن يكون نوع الأنواع، ويختصـ في إضافاتهـ بالنوعيةـ فقطـ منـ غيرـ جنسـ، جـعلـ أولـيـ باسمـ النوعـيةـ، وـسمـىـ منـ حيثـ هوـ ملاـصـقـ لـالـشـخـاصـ نوعـاـيـضاـ. وهذاـ شـيءـ ليسـ يـكـنـىـ تحـصـيلـهـ، وإنـ كـانـ أـكـثـرـ مـيـلـ هوـ إـلـىـ أنـ أولـ التـسـمـيـةـ وـقـعـ بـحـسـبـ اعتـبارـ النـوعـ المـضـاـيفـ، لـكـنهـ يـحـبـ عـلـيـناـ أـنـ نـعـلمـ أـنـ النـوعـ الذـيـ هوـ أـحـدـ الـخـمـسـةـ فـيـ القـسـمـةـ الـأـولـىـ، هوـ بـأـيـ الـمـعـنـيـنـ نوعـ، فـنـقـولـ: إـنـهـ قدـ يـمـكـنـ أـنـ تـخـرـجـ القـسـمـةـ الـخـمـسـةـ عـلـىـ وـجـهـ يـتـنـاـولـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـماـ دونـ الـأـخـرـ، فـإـنـهـ إـذـاـ قـيـلـ: إـنـ الـلـفـظـ الـكـلـ الذـائـيـ، إـمـاـ أـنـ يـكـونـ مـقـولـاـ بـالـمـاهـيـةـ أـوـ لـاـيـكـونـ، وـالـمـقـولـ بـالـمـاهـيـةـ إـمـاـنـ يـكـونـ مـقـولـاـ بـالـمـاهـيـةـ الـمـشـتـرـكـةـ لـمـخـتـلـفـينـ بـالـنـوعـ، أـوـ لـمـخـتـلـفـينـ بـالـعـدـدـ دـوـنـ النـوعـ، كـانـ قـسـمـةـ الـمـقـولـ بـالـمـاهـيـةـ تـتـنـاـولـ الـجـنـسـ وـالـنـوعـ الـمـلاـصـقـ لـالـشـخـاصـ، فـيـضـيـعـ اـعـتـبارـ النـوعـ بـالـمـعـنىـ الذـيـ يـكـونـ بـالـاضـافـةـ إـلـىـ الـجـنـسـ فـيـ الـقـسـمـةـ الـأـولـىـ، بلـ يـنـقـسـمـ بـعـدـ ذـلـكـ مـاـهـوـ مـقـولـ عـلـىـ كـثـيرـيـنـ مـخـتـلـفـينـ بـالـنـوعـ فـيـ جـوـابـ ماـهـوـ ذـلـكـ، وـلـاـ يـقـالـ عـلـىـ ذـلـكـ، فـيـكـونـ الذـيـ يـسـمـىـ جـنـساـ فـقـطـ، وـإـلـىـ مـاـيـكـونـ مـقـولـاـ عـلـىـ كـثـيرـيـنـ، وـيـقـالـ عـلـىـ آخـرـ هـذـاـ الـقـوـلـ فـيـصـيرـ هـذـاـ الـاعـتـبارـ نـوـعـاـ. لـكـنـ هـذـهـ الـقـسـمـةـ لـاـ تـخـرـجـ طـبـيـعـةـ النـوـعـيـةـ بـالـمـعـنىـ الـمـضـاـيفـ مـطـلـقاـ، بلـ تـخـرـجـ قـسـمـاـ مـنـ هـذـهـ النـوـعـيـةـ بـهـذـاـ الـاعـتـبارـ، وـهـوـ مـاـ كـانـ جـنـساـ وـلـهـ نـوـعـيـةـ، وـتـخـرـجـ طـبـيـعـةـ النـوـعـ بـالـاعـتـبارـ الـخـاصـ سـالـماـ صـحـيـحاـ. وـقـدـ يـمـكـنـ أـنـ يـقـسـمـ بـحـيـثـ يـخـرـجـ النـوـعـ بـعـنىـ الـأـعـمـ، فـيـكـونـ النـوـعـ بـالـمـعـنىـ الـخـاصـ فـيـ الـقـسـمـةـ الثـانـيـةـ، حـتـىـ يـكـونـ مـاـهـوـ نـوـعـ: إـمـاـذـيـ هـوـ نـوـعـ الـأـنـوـاعـ الذـيـ يـعـرـضـ لـهـ أـنـ يـكـونـ النـوـعـ بـالـمـعـنىـ الذـيـ يـجـعـلـهـ أـخـصـ، وـإـمـاـ الذـيـ هـوـ نـوـعـ يـتـجـنـسـ .

(٢) إـضـافـةـ: إـضـافـةـ دـ، عـ || جـنـسـ: تـجـنـسـ عـ، نـ، هـ (٣) وـسـمـىـ: فـسـمـىـ عـ، نـ، هـ (٤) الـمـضـاـيفـ: الـمـضـاـيفـ نـ || عـلـيـناـ: سـاقـطـةـ مـنـ نـ || نـعـلـمـ أـنـ: نـعـلـمـ مـ || أـنـ النـوـعـ: أـنـ النـوـعـ هـ (٧) الـخـمـسـةـ: + الـقـسـمـةـ عـ (٨) إـمـاـنـ يـكـونـ مـقـولـاـ بـالـمـاهـيـةـ: سـاقـطـةـ مـنـ دـ (١٠) فـيـضـيـعـ: وـيـضـيـعـ عـ، نـ، هـ (١٤) هـذـاـ: بـهـذـاـ عـ، نـ، هـ (١٥) قـيـمـاـ: قـسـمـ مـ (١٨) بـالـمـعـنىـ: بـعـنىـ بـ، دـ، مـ (١٨—١٩) مـاـهـوـ... أـنـ يـكـونـ: سـاقـطـةـ مـنـ مـ (٢٠) يـتـجـنـسـ: بـلـجـنـسـ عـ، نـ؛ الـجـنـسـ مـ؛ بـلـجـنـسـ هـ

لذلك إذا قسمت الكلى — من حيث هو كلى — فـأولى الاعتبارات به أن تقسمه قسمة تكون له بالقياس إلى موضوعاته التي هو كلى بحسبها ، فهناك يذهب النوع الذى بالمعنى الأعم ؛ وإنما يحصل من بعـد باعتبار ثان ، وهنالك يصير النوع المشعور به أولا هو النوع بالمعنى الخاص . وإن لم يراع هذا — بل روعى أحوال الكليات وعوارضها فيما بينها من حيث هى كلاية ، مثل الزيادة في العموم والخصوص التي لبعضها عند بعض ، لا عند الجزئيات — خرج لك النوع المضاف ، على ما نورده عن قريب .

وليس يجب أن يكون هذا التخمين مشتملا على كل معنى تكون إليه قسمة الكل ؛ فإن الشيء قد ينقسم أقساماً قسمة تامة ، وتفلت منها أقسام له أخرى إنما تأتي سليمة بقسمة أخرى ؛ فإن الحيوان ، إذا قسمته إلى ناطق وأجمع ، لم يكن إلا قسمين ، وأفلت المشاء والطائر ، واحتاج إلى ابتداء قسمة .
 وليس يجب أن نتعسر ونقول : إن هذه القسمة الخمسة يجب أن تشتمل على كل معنى يكون من أقسام الكل واعتباراته ، بل يجب أن تعلم أنه إنما يحمل على هذا التعسر اشتراك قسمين متباعين في اسم وهو اسم النوع ، بل الأخرى أن نقول : إن هذه الخمسة إذا تحصلت ، حصل من المناسبات التي بينها أمر آخر ، هو حال الأخـص من المقولات في جواب ما هو عند الأعم ، حتى يكون ذلك نوعية الأخـص ، وكـما يعرض مثل ذلك أيضاً شخصية وجـزئية ، ولكن تلك قد تركت إذ لا التفات إليها . فإن آثـرنا أن نجعل القسمة مخرجـة للنوع بالمعنى المضاف الذي هو أعم ، وجب أن نقول : إن اللـفظ الذـاتي إما مـقول في جـواب ماـهو ، وإما غير مـقول ؛ ونـفي بالـمـقول في جـواب ماـهو ، ما يـصلـح أن يكون — إذا سـئـل

(٣) الذى : ساقطة منى (٤) دو : دوم (٥) هي : هو هـ

(٨) إليه : إليها عـا ، مـ ، نـ ، هـ (٩) قسمة : ساقطة منى

(١٠) له : ساقطة من عـا ، مـ (١٤) وهو : دوس (١٥) تحصلـت : حصلـتـى

(١٧) الأخـص : للأـخص عـا ، مـ ، نـ ، هـ || قد : ساقطة من عـا (٢٠) ما يـصلـح : يصلـحـ مـ

وهذه الأمثلة التي أوردناها ليست تدل التسع منها على المقولات دلالة الاسم على المعنى، بل دلالة الاسم على ذى المعنى، إذ كان هذا أعرف. ثم تنتقل منه إلى المعنى؛ وذلك لأن قولنا أبيض ليس اسمًا للكيفية بل اسمًا شيء هو ذو كيـفـيـة، وهو الجوهر. لكن من هـنـا تنبـهـهـ على وجودـ الكـيـفـيـةـ؛ فإنـ الأـبـيـضـ كـرـيـدـ وكـرـبـاسـ أـعـرـفـ عـنـ التـخـيـلـ مـنـ الـبـيـاضـ الـذـىـ هـوـ جـمـرـدـ الـكـيـفـيـةـ، وـالـتـخـيـلـ أـسـبـقـ إـلـيـنـاـ فـهـذـهـ الـأـمـوـرـ مـنـ الـعـقـلـ. فـإـذـاـ أـخـطـرـتـ بـيـالـكـ الأـبـيـضـ، فـكـانـ شـيـئـاـ ذـاـ بـيـاضـ، دـلـلـ هـذـاـ عـلـىـ الـبـيـاضـ دـلـالـةـ الـمـعـنـىـ عـلـىـ الـمـعـنـىـ وـالـأـمـرـ عـلـىـ الـأـمـرـ. فـالـمـوـلـوـاتـ لـيـسـ هـيـ الأـبـيـضـ، بلـ الـبـيـاضـ. وـكـذـلـكـ لـيـسـ الـكـيـفـيـةـ هـيـ شـيـئـاـ ذـاـ ذـرـاعـيـنـ، بلـ نـفـسـ الـذـرـاعـيـنـ. وـكـذـلـكـ الـحـالـ فـيـ الـبـوـاقـ.

فـالـأـلـفـاظـ الـتـىـ تـدـلـ عـلـىـ الـجـواـهـرـ تـدـلـ عـلـىـ ذاتـ قـطـعـ دـلـالـةـ الـأـسـمـ؛ وـلـاـ تـدـلـ عـلـىـ أـمـرـ
تنـسـبـ إـلـيـهـ هـذـهـ الذـاتـ، دـلـالـةـ الـأـسـمـ وـلـاـ دـلـالـةـ الـمـعـنـىـ. وـأـمـاـ إـذـاـ قـلـتـ بـيـاضـ، فـإـنـ هـذـاـ
الـلـفـظـ يـدـلـكـ عـلـىـ مـعـنـىـ الـبـيـاضـ دـلـالـةـ الـأـسـمـ وـيـدـلـكـ عـلـىـ مـعـنـىـ آـخـرـ؛ وـذـلـكـ أـنـكـ كـاـتـسـمـعـ
لـفـظـ الـبـيـاضـ وـتـفـهـمـ، يـبـادـرـكـ ذـهـنـكـ فـيـ أـكـثـرـ الـأـمـرـ إـلـىـ أـنـ تـخـطـرـ بـالـبـالـ شـيـئـاـ آـخـرـ هـوـ
الأـبـيـضـ. وـكـذـلـكـ الـحـالـ فـيـ كـلـ وـاحـدـ مـنـ التـسـعـةـ. فـالـمـوـلـوـاتـ التـسـعـ هـيـ مـاـيـدـلـ عـلـيـهـ
الـبـيـاضـ وـالـمـقـدـارـ وـالـمـدـ وـالـأـبـوـةـ وـالـكـوـنـ فـيـ الـمـكـانـ، كـقـوـلـكـ الـإـنـجـادـ وـالـإـتـهـامـ، وـالـكـوـنـ
فـيـ الزـمـانـ، كـقـوـلـكـ الـعـنـاقـةـ وـالـحـدـائـةـ، وـالـوـضـعـ كـقـوـلـكـ الـقـيـامـ وـالـجـلوـسـ، وـأـيـضـاـ مـاـيـدـلـ عـلـيـهـ
الـتـسـلـحـ، وـصـدـورـ الـفـعـلـ كـالـقـطـعـ، وـقـبـولـهـ كـلـاـنـقـطـاعـ مـادـاـ يـنـقـطـعـ.

وـالـمـبـاحـثـ فـيـ أـمـرـ هـذـهـ الـعـشـرـةـ كـثـيرـةـ. مـنـهـاـ أـنـ هـلـ يـمـكـنـ أـنـ تـسـتـنـدـ كـلـهـاـ إـلـىـ جـنـسـ
وـاحـدـ، كـاـظـنـ أـنـ الـمـوـجـودـ جـنـسـ هـاـ؟ وـمـنـهـاـ أـنـ لـمـ يـمـكـنـ ذـلـكـ فـيـهاـ، فـهـلـ يـمـكـنـ أـنـ

(١) على المعنى: ساقطة من م، ئ || (٢) الاسم على ذى المعنى: ساقطة من م، ئ || إذ: إذان ||
منه: منياع، ه، ئ || (٣) ليس: وليس ه || (٤) كرباس: بمعنى القطن || (٥) في: من ه ||
(٦) فكان: وكان ع || دلالة: دالاً || (٧) شيئاً: شيئاً ب || (٨) نفس: + طول ه ||
(٩) فالآلفاظ: والألفاظ ه || الجواهر: الجوهرم، ه، ئ || ولا: ساقطة من ئ || (١٠) هذه: هذا
د، ع، ئ، م || (١٤) في المكان: والمكان سا || (١٥) الحداثة: الحدث ع، الحداثي ||
والوضع كقولك القيام: ساقطة من ع || الجلوس: التعود ب، س || (١٥ - ١٦) والوضع ٠٠٠
والسلح: وأيضاً ما يدلك عليه القيام والجلوس والسلح ه || (١٥) يدل: يدلك م، ئ || (١٦) الفعل:
لل فعل ع، ئ، ئ || كالقطع: بالقطع ع، م، ئ || كالانقطاع: بالانقطاع ع، م، ئ ||
(١٧) أنه: أنها ع، ه، ئ || (١٨) كما: كن ع، ه، ئ || أن: ساقطة من د، ع، ن،
م، ه || جنس: جنساد، ن || أنه: ساقطة من ن، أنها ع، ئ || يمكن: يكن ع، ع.

يفرد الجوهر جنساً ويجعل العرض جنساً واحداً يعم التسعة ؟ ومنها أنه إن لم يمكن هذا، فهل يمكن أن تجمع في أكثر من اثنين وأقل من عشرة ؟ ومنها أن هذه هل تشتمل على جميع الموجودات ، فلا يشد منها شيء ، أو لا تشتمل ، بل هنا أمور أخرى لا تدخل في شيء من المقولات ؟ ومنها أن الموجود كيف يتشعب إلى هذه العشرة مع كون أمور أخرى خارجة عنها أو مع لا كون أمور أخرى خارجة عنها ؟

فنقول : أما البحث الأول ، وهو حال نسبة الموجود إلى هذه العشرة فإن المشهور من النظر فيه أن يعتروا وجوه قسمة الواحد إلى الكثرة ، فيبتلوا وجهاً وجهاً منها حتى يبق ما يؤثرون بقاءه . وليس في تعديدنا ذلك كله فائدة ؛ إذ من المعلوم أن الموجود مقول على هذه العشرة ، وأنه إنما يتكرر فيها تكثير المقول ، لا تكثير وجوه أخرى مما يطولون به كلامهم . وتكرير المقول يكون على وجوه ثلاثة : إما أن يتكرر تكرر المتواتيء في موضوعاته أو تكرر المتفق الصرف الذي يشمل التشابه والاشتراك ، أو تكرر المشكل .

ثم من امتنع أن يعقل أن للوجود معنى واحداً في هذه العشرة ، فقد فارق الفطرة ؛ وخصوصاً إذا قال : إن الدليل على اختلاف هذه العشرة في معنى الوجود أن الجوهر موجود بذاته والعرض موجود بغيره ، وأن الجوهر موجود لا يحتاج في وجوده إلى وجود آخر ، والعرض موجود يحتاج في وجوده إلى ذلك ، فقد أشرك هذين الشيئين في شيء وهو لفظ الموجود ، ثم فرق بعد ذلك بأنه بذاته أو بغيره وأنه يحتاج أو غير يحتاج .

فهذا الموجود المستعمل ، إن كان يدل على معنى يجتمع فيه العرض والجوهر ثم يفترقان من بعد ، فقد حصل معنى جامع ؛ وإن لم يدل على معنى جامع ، فكيف فارق أحدهما الآخر ؟ بل لكل واحد منهما معنى غير معنى الآخر ، وأحدهما بذاته والآخر بغيره ؟

- (١) هنا : هذه ب ، س || (٢) فهل : ساقطة من ع || تشتمل : + عليه د ، ئ ||
- (٤) لا كون : كون لا سا || (٧) قسمة : نسبة ع || (٩) أنه : ساقطة من ن || تكرير المقول لا تكرر : تكرر المقول لا تكرر ، سا ، ع ، ئ ، ن ، د || (١٠) وتكثير ، وتكثرا ، ن ، د ||
- (١١) يشمل : يشتمل د ، س ، ع || المشكل : المشكل ن || (١٢) ثم : + إما س || أن الوجود : الموجود || (١٤) وأن : فإن ع || موجود : ساقطة من ع || (١٥) آخر : ذلك عا || أشرك : اشتراك ، ع ، ئ ، ن || هذين الشيئين : هذان الشيئان د ، ن || (١٦) فرق : + بينهما ئ || (١٧) يجتمع : يجتمع ، م ، ئ ، ن || (١٩) بل لكل واحد ٠٠٠ والآخر : ساقطة من م || واحد : ساقطة من ن .

وقد يفرق أيضاً بين النوع والفصول التي تُقال على كثرين مختلفين النوع ؛
 مثال هذا الفصل المنقسم بالمساويين فإنه فصل الزوج في ظاهر الأمر ، وقد
 يقال على الخط والسطح والجسم في ظاهر الأمر ؛ فليس الزوج وحده منقسمًا بمساويين
 في ظاهر الأمر ؛ فإنه إذا أضيف إلى العدد الذي هو كالجنس ، كان مساوياً
 للزوج ، ولا يفرق بين النوع والفصول الذي هو خاص بالنوع كالناطق ، أعني
 الذي له مبدأ قوة التمييز ، فإن هذا الإنسان وحده . وأما الذي يقال لملك فهو
 بمعنى آخر ليس يشارك الإنسان الملك فيه ؛ ولكن قد يمكن لبعض المتشحظين
 أن يُخرج من هذا الحد من هذه الجهة وجهاً يفرق بين النوع والفصول ، وذلك
 الوجه هو أن طبيعة النوع بهذا المعنى تقتضي أن لا يقال إلا على كثرين مختلفين
 بالعدد ، وطبيعة الفصل لا تقتضي ذلك ؛ وهو وجه متلكف . لكن قوله : ”في جواب
 ما هو“ يفرق بين الفصل وبينه تفريقاً مطلقاً ، ويفرق بين الخاصة وبين النوع
 أيضاً ؛ فإن الخاصة لا مدخل لها في جواب ما هو . فهذا الرسم متقن محقق مطابق
 للمعنى الذي يقال عليه النوع ، الذي لا يطابق إلا نوع الأنواع . وأما رسوم النوع
 بالمعنى الذي فيه الإضافة فذلك عندهم رسماً : أحدهما قوله : إنه المرتب تحت
 الجنس ، والثاني : إنه الذي يقال عليه الجنس من طريق ما هو . فيجب أن ننظر
 في حاله فنقول : إنه إن عني بالمرتب تحت الجنس ما يكون أخص منه حلاً ، أى
 يكون حله على بعض ما يحمل عليه مما هو تحته ، فإنَّ الشخص والنوع والفصول

- (١) يفرق : + به (٢) بالمساويين س || فإنه : ساقطة من ي
 في ظاهر الأمر : ساقطة من ي (٣-٤) في ظاهر ... فليس الزوج : ساقطة من م
 (٤) فإنه : ولكن عا ، ه ، ي (٦) الإنسان : الإنسان س ، م ، ه
 (٧) ولكن : ولكنه يخ ، س || المتشحظين : المتشحظين د ، م (٨) الحد : + الحد
 عا || وجهاً : بوجه عا ؛ وجه م ، ه || يفرق : فرق ه (٩-١٠) لا تقتضي ... بين الفصل :
 ساقطة من م (١١) بين الخاصة وبين النوع : بينه وبين الخاصة س ، م ، ه || بين : ساقطة
 من عا (١٢) أيضاً : + فإن بين الخاصة وبين النوع أيضاً م (١٣) الأنواع : ساقطة من د
 (١٤) قوله عا ، م (١٥) إن : ساقطة من س || أي : إن س
 (١٦) يكون : ساقطة من ن || ما : ما عا ، ن .

وـالخاصة تـشـرـكـ جـيـعـهـاـ فـيـهـ، وـإـنـ عـنـ بـذـلـكـ مـاـ كـانـ كـلـيـاـ وـحـدـهـ دـوـنـ الشـخـصـ،
 فـقـدـ عـنـ مـاـ هـوـ خـارـجـ عـنـ مـقـنـىـ الـفـظـ؛ وـمـعـ ذـلـكـ فـإـنـ الـفـصـلـ وـالـنـوـعـ وـالـخـاصـةـ
 تـشـرـكـ فـيـهـ . وـإـنـ لـمـ يـعـنـ بـالـمـرـتـبـ هـذـاـ ، بـلـ عـنـ بـهـ مـاـ هـوـ أـخـصـ وـمـلـاـصـقـ
 لـابـتوـسـطـ شـيـءـ بـيـنـهـماـ ، وـهـوـ مـاـ يـتـلـوـ فـيـ الـمـرـتـبـ ، خـرـجـ الشـخـصـ وـدـخـلـ الخـاصـةـ
 وـالـفـصـلـ ؟ وـإـنـ عـنـ بـالـمـرـتـبـ مـاـ كـانـ مـلـاـصـقـاـ لـيـسـ فـيـ تـرـتـيـبـ الـعـمـومـ فـقـطـ ، بـلـ
 فـيـ تـرـتـيـبـ الـمـعـنـىـ أـيـضـاـ ، خـرـجـ الخـاصـةـ وـدـخـلـ الـفـصـلـ ؛ وـإـنـ عـنـ بـالـمـرـتـبـ مـاـ يـكـونـ خـاصـاـ
 مـدـخـولـاـ فـيـ طـبـيـعـتـهـ ، أـعـنـ مـاـ يـكـونـ مـاـ فـوـقـهـ مـضـمـنـاـ فـيـ مـعـناـهـ ، اـخـتـصـ هـذـاـ الرـسـمـ
 بـالـنـوـعـ ؟ فـإـنـ الـجـنـسـ لـيـسـ دـاـخـلـ فـيـ طـبـيـعـةـ الـفـصـلـ وـلـاـ الخـاصـةـ ، بـلـ هـوـ شـيـءـ
 كـالـمـوـضـوـعـ لـهـمـاـ لـيـسـ دـاـخـلـ فـيـهـماـ ، وـنـسـبـتـهـ إـلـيـهـمـاـ نـسـبـةـ الـأـمـرـ الـلـازـمـ الـذـىـ لـابـدـمـنـهـ،
 لـيـسـ نـسـبـةـ الدـاـخـلـ فـيـ الـجـوـهـرـ ، عـلـىـ مـاـ عـلـمـتـ . لـكـنـ لـفـظـةـ "الـمـرـتـبـ" لـيـسـ تـدـلـ عـلـىـ
 هـذـاـ الـمـعـنـىـ الـمـحـدـدـ بـكـلـ هـذـهـ الـاشـتـراـطـاتـ ، لـاـ بـحـسـبـ الـوـضـعـ الـأـوـلـ ، وـلـاـ بـحـسـبـ
 الـتـقـلـ ، فـلـيـسـ يـذـكـرـ فـيـ مـوـضـعـ مـنـ كـتـبـ أـهـلـ هـذـهـ الصـنـاعـةـ أـنـ إـذـاـ قـبـلـ : مـرـتـبـ
 تـحـتـ كـذـاـ ، عـنـ هـذـاـ الـمـعـنـىـ .

وـأـمـاـ الرـسـمـ الثـانـيـ ، وـهـوـ أـنـ الـذـىـ يـقـالـ عـلـيـهـ جـنـسـهـ مـنـ طـرـيـقـ مـاـ هـوـ—إـنـ
 عـنـ بـالـمـقـولـ مـنـ طـرـيـقـ مـاـ هـوـ مـاـ حـقـقـنـاهـ نـحـنـ — فـيـجـبـ أـنـ يـزـادـ عـلـيـهـ أـنـ الـذـىـ
 يـقـالـ عـلـيـهـ وـعـلـىـ غـيرـهـ جـنـسـهـ مـنـ طـرـيـقـ مـاـ هـوـ، أـوـ يـقـالـ: هـوـ الـذـىـ يـقـالـ عـلـيـهـ جـنـسـهـ
 مـنـ طـرـيـقـ مـاـ هـوـ بـالـشـرـكـةـ ، فـيـكـونـ هـذـاـ خـاصـاـ لـلـنـوـعـ ؟ فـإـنـ الـفـصـلـ لـاـ يـقـالـ عـلـيـهـ
 الـجـنـسـ مـنـ طـرـيـقـ مـاـ هـوـ أـلـبـةـ ، وـكـذـلـكـ الخـاصـةـ وـالـعـرـضـ ، وـأـمـاـ الشـخـصـ فـلـاـ تـمـ
 مـاـهـيـتـهـ بـالـجـنـسـ . وـأـمـاـ إـنـ عـنـ بـذـلـكـ مـاـ يـعـنـونـهـ ، فـيـكـونـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ الـفـصـلـ

(١) وـإـنـ : وـبـلـ مـ : فـإـنـ هـ ، يـ (٤) وـهـوـ : وـبـينـ هـ || الشـخـصـ : + أـيـضـاـ هـ

(٥) مـلـاـصـقـاـ : مـلـاـصـقـاـ عـاـ (٦) فـ : وـفـعـ ، عـاـ ، مـ ، يـ || خـرـجـ : خـرـجـتـ عـاـ ، هـ

(٧) مـدـخـولـاـ : + أـىـ مـقـوـمـاـ لـمـاـهـيـتـهـ نـ || مـاـ فـوـقـهـ : عـاـ || اـخـتـصـ : فـاـخـتـصـ مـ

(٩) لـيـسـ : وـلـيـسـ نـ (١٠) الـمـرـتـبـ : الـمـرـتـبـ عـاـ || لـيـسـ : لـيـسـ عـاـ ، هـ

(١١) الـمـحـدـدـ : الـمـحـرـرـ عـاـ ، هـ || بـكـلـ : فـكـلـ عـاـ || الـأـوـلـ : سـاقـطـةـ مـنـ عـاـ (١٢) هـذـهـ :

سـاقـطـةـ مـنـ دـ ، عـ ، يـ || قـبـلـ : قـالـ عـاـ (١٢—١٣) مـرـتـبـ ... الـمـعـنـىـ : هـذـاـ الـفـظـ فـيـجـبـ

أـنـ يـفـهـمـ مـنـهـ هـذـاـ الـمـعـنـىـ (١٣) عـنـ : أـعـنـ مـ ، نـ (١٥) هـوـ مـاـ : هـوـمـ .

بل تكون الماهية موجبة له ومقتضية إياه . وأما ما تكون الماهية لا توجبه ويجوز أن يكون من شيءٍ خارجٍ يفيده فليس مقوماً لـ الماهية . والجنس إنما يكون من المعانى التي تشبه الشكل مما يصير به المعنى معنى وـ الماهية ماهية . وأما الوجود فأمر يتحقق الماهية تارة في الأعيان وتارة في الذهن .

فقد بان أن اسم الموجود ليس يقع على العترة بالتواظط ، وبأن أنه لو كان يقع عليها بالتواظط ، لم يكن من الأمور المقومة لـ الماهية ؛ فالوجود إذن ليس بـ مبنى . وقد قيل في الأجوية المشهورة : إن من الدليل على أن الموجود ليس بـ مبني أنه لو كان جنساً لـ كان فصله إما موجوداً وإما غير موجود ؛ فإن كان موجوداً وجب أن يكون الفصل مكان النوع ؛ إذ يحمل عليه الجنس ؛ وإن كان غير موجود فكيف يفصل ؟ وهذا الاحتجاج ليس بـ معنى في هذا الباب ، فإن فصول الجواهر جواهر ؛ وهي مع ذلك فصول . وأما كيفية الصورة في هذا فهي لصناعة أخرى مما لا يفي به المنطق .

وقد يتشكل على ما قلناه من سلب الجنسية عن الموجود ، فيقال إن كثيراً من الأجناس قد يقع على أنواع متقدمةٍ ومتاخرةٍ كالكم على المفصل والمتصل ؛ والمفصل أقدم من المتصل ؛ ومع ذلك فقد يعرض له ؛ وأيضاً فإن الكم يتوسط العدد ، بل العدد نفسه يقع على الاثنين والثلاثة والأربعة ؛ وهذه مختلفة في التقدم والتأخر ، وكما يقع الجواهر على الجواهر الأولى والجواهر الثانية ، وكما يقع على البسيط والمركب . لكن الأولى أن نتكلّم على هذا الشك من بعد هذا الموضوع .

(١) ما تكون : تكون د || (٥) عليها : ساقطة من ع ، ئى || (٧) ف : من سا || إن من : من آن ه || الموجود : + أنهى || (٨) وإنما غير : وغير سا || (١١) فهي : فهو ع ، و ، ئى || لصناعة : في صناعة م ، ع ، ئى ؛ صناعة سا || ما : فإنه ما ه || (١٢) يتشكل : + مشكل بـ نجع ، ه ، ئى || الموجود : الوجود د || فيتال : فقول ع ، ه ، ئى || (١٣) كالكم : + فإنه بـ نجع ، ئى ؛ فإنه نجع ، ه || (١٤) بل العدد : ساقطة من س .

الفصل الثاني

فصل (ب)

فـ أن العرض ليس بـ يعني للتسعة وتعقب ما قيل في ذلك

وأما العرض فقد قيل في منع جنسيته هذه التسعة أقوال مشهورة منها قوله : إن حد العرض لا يتناول التسعة تناولاً حقيقياً ، ويحاولون تصحيحه بـ أسئلة منها قوله : أمس وعام أول كل واحد منها أمر واحد وموضوعاته كثيرة ؛ ومستحيل أن يكون هوموجوداً في جميعها ؛ فإن العرض الواحد بالعدد لن يكون في موضوعات كثيرة على أنه موجود في كل واحد منها ؛ فإذاً ليس شيء من ذلك في موضوع وهو عرض .

وهذه خرافات ؛ فإنه إن عـي بأمس وعام أول معنى متى ، وهو الكون في الزمان ، فإن كل واحد من الموضوعات له نسبة خاصة هو بها دون غيره في زمانه ؛ فإنه ليس كون زيد في زمانه هو بعينه كون عمرو في ذلك الزمان ، على أن الكونين واحد بالعدد ؛ وإن عـي به الزمان نفسه ، فإن الزمان في الموضوع الذي فيه الحركة التي الزمان عددها ، وهو موضوع واحد عند قوم ، وموضوعات كثيرة عند قوم ، ويكون عندهم زمان من الأزمنة متقدماً وهو الذي تعتبر به الأشياء ، فيقال إنها في زمان واحد .

وأما تفاصيل الأشياء المتحركة فـ كل واحد منها عند هؤلاء زمان خاص ؛ إلا أن الاعتبار عندهم في قول الناس إن كذا وكذا في زمان واحد بالعدد ليس إلا بالزمان الثابت الواحد الأول . ولست أشير إلى أن هذا المذهب أو غيره صحيح ، بل إلى أن هذا المأخذ من الاحتجاج ، ليتبين به أن حد العرض لا يتناول الزمان ، باطل . وقوم قالوا : إن الزمان لا يتعلق بموضوع ؛ فهناك قالوا : إنه جوهر . فـ أما معرفة الصحيح والباطل من هذه المذاهب فـ في صناعة الطبيعين .

(٢) أن العرض : العرض وأنه || (٤) في : + في ع || منها : من ذلك بـ ، ع ، عام ،
ـى || قوله : إن هـ ، ئـى || (٦) أول : قابل بـ || موضوعاته : الموضوعات عـا || هو : صافحة من هـ
(٧) لن : أن سـا ، نـ ، هـ || (٩) هذه : هـوس ، مـ ، ئـى || (١٠) فإنه ليس : ئـليس مـ ||
(١٤) متقدماً : مقدماً ؛ مقدم عـا || (١٦) ليس : وليس عـا .

فهى مفهومات مختلفة . وإذا جُعل اسم النوع اسمًا لواحدٍ واحدٍ من هذه المعانى ، يكون مقولاً على هذه الثلاثة باشتراك الاسم ، وتكون حدودُ مفهوماته مختلفةً ؛ فإنْ جُعل اسمًا لواحد منها فقط ، كان ذلك القولُ الذى لذاك الواحد حدًا له ، والقول الذى للآخر سما ليس هو مفهوم الاسم بل عالمة لازمة له . وكأنَّ تحت نوع الأنواع موضوعات كلية — وإنْ كانت ليست بأنواع — مثل الكاتب والملاح والتركي تحت الإنسان ، فكذلك لا يُبعد أن يكون فوق جنس الأجناس محولات ليست بأجناس ، بل معان لازمة قد تشتراك فيها أجناس من أجناس الأجناس ، كالوجود والعَرَضية ، وكمور تُحمل على عدة أجناس عالية مما ستفطن لها بعده .

وأما هذه القسمة التى أوردت للجواهر وبلغت الإنسان ، فإنها غير مستقيمة ، وإنْ كانت غير ضارة فى تفهم الغرض المقصود ؛ وذلك أنَّ الجسم ذات النفس ، إذا تناول النبات مع الحيوانات ، لم يتناول الملائكة إلا باشتراك الاسم ، فلم يكن الجسم ذو النفس جنساً تدخل فيه الملائكة ؛ وكذلك إذا قيل ناطق للإنسان وللملائكة ، لم يكن إلا باشتراك الاسم ، والناطق الذى هو فصلٌ مُقوّمٌ للإنسان غير مقول على الملائكة ؛ وإذا كان كذلك ، لم يكن الحَيُّ الناطق جنساً للإنسان والملائكة ، ولا الجسم ذو النفس جنساً للنبات والملائكة والحيوانات ؛ فإذا كان كذلك ، لم يكن إدخال الميت فصلاً يقسم الحيوان الناطق إلى إنسان وغير إنسان محتاجاً إليه .

(١) فهو : فهو (٣) لذلك : + القول عا ، ن || الواحد : الوجهى

(٦) كذلك : وكذلك ن || يكون : + من عا (٧) فيها : فيه عا ، ن || من أجناس :

من د (٨) والعَرَضية : + والوحدة ع (٩) باشتراك : بالاشتراك م

(١٧) يقسام : ينقسم :

[الفصل الثاني عشر]

(ب) فصل في الطبيعي والعقلي والمنطقي

وما قبل الكثرة وفي الكثرة وبعد الكثرة من هذه المعاني الخمسة

إنه قد جرت العادة في تفهم هذه الخمسة أن يقال : إن منها ما هو طبيعي ، ومنها ما هو منطقي ، ومنها ما هو عقلي ؛ وربما قيل : إن منها ما هو قبل الكثرة ، ومنها ما هو في الكثرة ، ومنها ما هو بعد الكثرة . وجرت العادة بأن يجعل البحث عن ذلك متصلًا بالبحث عن أمر الجنس والنوع — وإن كان ذلك عاماً للكليات الخمس — فنقول متشابهين بمن سلف : إن كل واحد من الأمور التي تأتي أمثلة لإحدى هذه الخمسة ، هو في نفسه شيء ، وفي أنه جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام شيء ، ولنجعل مثال ذلك من الجنس ١٠ فنقول : إن الحيوان في نفسه معنى ، سواء كان موجوداً في الأعيان أو متصوراً في النفس ، وليس في نفسه عام ولا خاص ؛ ولو كان في نفسه عاماً حتى كانت الحيوانية — لأنها حيوانية — عامة ، لوجب أن لا يكون حيوان شخصي ، بل كان كل حيوان عاماً ، ولو كان الحيوان — لأنه حيوان — شخصياً أيضاً ، لما كان يجوز أن يكون إلا شخصاً واحداً، ذلك الشخص الذي تقتضيه الحيوانية ، وكان لا يجوز أن يكون شخص آخر حيواناً ، بل الحيوان في نفسه شيء يتصور في الذهن حيواناً ، وبحسب تصوره حيواناً لا يكون إلا حيواناً فقط ؛ فإن تصور معه أنه عام وخاص وغير ذلك ، فقد تصور معه معنى زائد على أنه حيوان يعرض للحيوانية ؛ فإن الحيوانية لا تصير شخصاً مشاراً

(٣) وبعد : ومع عا ، اي من ... الخمسة : ساقطة منع (٤—٥) إن منها ... هو عقلي : إن منها طبيعياً ، ومنها منطقياً ، ومنها عقلياً بـ ، د ، عـ ، م ، ن (٧) والنوع : ساقطة من ن (٨) للكليات س (٩) لإحدى : ساقطة منع || هو : وهو بـ ، س (١١) الحيوان : الحيوانات هـ || كان : ساقطة من د ، س (١٥) شخصياً : شخصاً هـ || ذلك : فذلك هـ (١٩) مشاراً : ساقطة من س

ثم يشك في كثير منها فلا يدرى أنها محتاجة إلى موضوع حتى يبرهن عليه في صناعة الفاسفة الأولى ؟ وحتى إن قوماً جعلوا هذه الأمور جواهر . فنسبة الغرض إلى هذه نسبة الموجود إلى ماهيات العشرة من حيث ليس داخلاً في الماهية . وكما أن الموجود ليس مقوّماً ماهية هذه العشرة ، كذلك العرضية ليست مقومة ل Maherية التسعة ، فلذلك لا يوجد في حد شئ منها أنه غرض .

الفصل الثالث

فصل (ج)

في تعمق أقوالِ من أوجب فيها نقصاناً أو مداخلة

وأما الذين تكفلوا أن يجعلوا بعض هذه داخلاً في بعض وأن يحصروها في مقولات أقل عدداً ، فنهم من جعل المقولات أربعاً : الجوهر والكمية والمضاف والكيفية ، وجعل المضاف يعم الباقي ؟ لأنها كلها منسوبة . ومنهم من جمع الست في جنس خامس ؟ إذ عدد الأربعة ؟ ثم قال والخامس الأطراف التي تأخذ من الكيفية شيئاً . وبطلان هذا المذهب وما يحيانسه يظهر لك حيث نعلمك رسوم هذه وخصائصها ؛ فإنه يتضح لك أنها متباعدة . وليس الذي قيل في تباينها : إن الدليل على أن الكميات منها تختلف الكيفية أن الجسم ربما زادت كيتيه وحجمه وضفت كيفيته ؟ وبالعكس ، فالكمية مخالفة للكيفية شيئاً ؟ فإن من لا يسلم بمخالفة الكيفية والكمية يقول : إن كمية ما زادت فانتقصت كمية ما أخرى ؟ أو كيفية ما زادت فانتقصت كيفية ما أخرى ؟ وليس إذا اختلف هذان

(١) يشك : لا يشك عا || (٢) الأولى : ساقطة من سا || حتى : حتى د، ن ، ه
 الموجود : الوجودي || (٤) ماهية : ماهيات م؛ + هذه عا ، ئى || (٨) من : +
 حيث م || (٩) داخلاً : دخلة عا || يحصروها : يحصروها سا || (١٠) جعل : قال سا ||
 أربعاً : أربع سا ، عا ، ئى || (١١) لأنها : لأنم || جمع الست : جعل جميع الست ه || خامس :
 واحدع || إذ : إذا سا ، م ، ه || (١٢) قال والخامس : قالوا الخامس م || (١٣) خصائصها :
 خصائص م || فانه : فانها ، ن ؛ ساقطة من عا ، ئى || (١٥) كيفية : ساقطة من د ||
 (١٦—١٧) فانتقصت كيتيه : فانتقصت كيفية ه || (١٧) فانتقصت كيفية : فانتقصت كيتيه م .

اللذان أشرت إليهما يمتنع أن يدخلان في مقولاتٍ واحدةٍ ؛ فإن الأضداد التي لا تجتمع معاً، بل تتعاقب ، قد تجتمع في مقولاتٍ ، بل في جنس قريب واحد ؛ ولا يوجِّب اختلافهما البالغ تباينهما في المقولات . وأنت تعلم أنَّ هذا التناقض الذي بينها أشد من التناقض بين ما ذكر سالفاً ؛ ولكن المعول في معرفة الفضول بين هذه من الرسوم التي سنوضح لها ، فتعلم أن بعضها غير داخلٍ في بعض .

وأما أن عدَّة منها هل تدخل في جملةٍ ، كمن ظن أن المضاف يستعمل على الباقي ، فسنبين بطلان ذلك مِنْ أن نتحقق لك في باب المضاف أن المضاف الحقيق لا يحمل على شيءٍ من المقولات الأخرى حمل الجنس ؛ ولكن يوجد في كل واحد منها بأن يعرض له فيكون له نسبة إلى شيءٍ يصير بها مضافاً إليه ، من غير أن يصير المضاف جنَسَّاً له ، ونعرفك أن الشيء لا يصير ، بسبب أن له شيئاً ، وأنه في شيءٍ أو مع شيءٍ ،
١٠ مضافاً إليه ، بل لأن تأخذه بعد ذلك ، من حيث له ذلك ؛ فيعرض له أن تكون ماهيته من جهة هذا الاعتبار مقولات بالقياس إلى غيره ؛ فإن كون زيد في الدار هو نسبة التي هو بها أين . وهذه النسبة ليست إضافة بل أيناً .

ثم إذا اعتبرت التكثير وجدت الموصوف بالأين يعرض له من حيث هو ذو أين ،
١٥ أن يصير مقول الماهية بالقياس إلى ما هو فيه ، من حيث هو محوى وذلك حاوٍ لا من حيث هو أين فقط ، بل من حيث أنه محوى حاوٍ عليه ، وجدته قد عرضت له الإضافة ؛ كالبياض فإنه من حيث هو بياض شيءٍ ؛ ومن حيث أنه لدى البياض ، أى للبياض ، فإن ماهيته مقولات بالقياس إلى ذي البياض ، لامايتها أنه بياض ، بل ماهية أنه للبياض.

(٢) بل تتعاقب : وتتعاقب بـ، م ، ن || اختلافها بـ، سـ، ن || (٣) البالغ : الناجـ سـ || تباينـها بـ || بـينـها : بـينـها هـ || (٤) بـينـ ما ذـكرـ سـالـفاـ : سـاقـطـةـ منـ سـ ، عـ || (٤) منـ الرـسـومـ : الرـسـومـ عـ || لهاـ : سـاقـطـةـ منـ هـ || (٦) جـلـةـ : +ـ مـناـ سـ ، هـ || (٧) مـنـ أـنـ : وـهـوـ أـنـ هـ || (٩) فـيـكـوـنـ لهـ : سـاقـطـةـ منـ عـ ، عـ || (١٠) أـمـ معـ شـيءـ : سـاقـطـةـ منـ نـ || (١٢) هـذـاـ الـاعـتـارـ : الـاعـتـارـ ، مـ ، نـ ، عـ ، هـ || هـوـ : هـىـعـ ، عـ ، هـىـ ؛ وـهـوـنـ || نـسـبـهـ : نـسـبـةـ سـ ، سـ ، مـ ، عـ ، هـ || (١٣) أـينـ هـ || لـيـسـ بـ || (١٤) التـكـرـرـ ، عـ ، نـ ، هـ ، عـ ، هـ ، عـ || (١٥) مـقـولـةـ هـ || (١٦) أـنـهـ هـوـ مـحـوىـ بـ ، سـ || حـاوـيـهـ : حـاوـيـهـ دـ ، نـ || وـجـدـتـهـ : وـجـدـهـ ؟ وـجـدـتـهـ عـ ، عـ || (١٧) كـالـبـيـاضـ : كـالـبـيـاضـ عـ ، هـ || قـانـهـ : سـاقـطـةـ منـ عـ ، مـ ، نـ ، هـ || (١٨) مـقـولـةـ : سـاقـطـةـ منـ سـ || لـاـ مـاهـيـةـ دـ ، لـاـ فـيـ مـاهـيـةـ نـ ؛ لـاـ مـاهـيـةـ مـ .

وذلك لأنَّ الإنسان الذي هو نوعُ الحيوان — من جهة أنه حيوانٌ — فلا يحمل عليه مع الحيوانية ما عرض للحيوانية من الجنسية ، لا اسمًا ولا حدًا ؛ فإنَّ الإنسان لا يجب أن يصير جنساً ، من جهة حمل الحيوانية عليه ، لا باسم ، ولا بحد ، كما يجب أن يصير جسماً ، من جهة حَمْلِ الحيوانية عليه باسم وحد ؛ فإنْ صار شيءٌ من الأنواع جنساً، فذلك له، لا من جهة طبيعة جنسه الذي فوقه، بل من جهة الأمور التي تحته . وأما الجنس الطبيعي فإنه يعطى ماتحته اسمه وحده من حيث هو طبيعة ، أى من حيث الجنس الذي هو مثلًا الحيوان ، حيوان لا من حيث هو جنس طبيعي ، أى معنى يصلح إذا تصور أن يصير جنساً من حيث هو كذلك ، فإنه ليس يجب هذا لما تحته . وبالمثل إذا قالوا : إن الجنس الطبيعي يعطى ما تحته اسمه وحده ، فهذا أيضًا قولٌ غيرُ محقق ، فإنه يعطى بالعرض ، لأنَّه ليس يعطى من حيث هو جنس طبيعي ، كما لم يعط أيضًا من حيث هو جنس منطقي ، ولكن إنما يعطيهما الطبيعة الموضوعة لأنَّ يكون جنساً طبيعياً ؛ وهذه الطبيعة بنفسها أيضًا ليست جنساً طبيعياً كما ليست جنساً منطقياً ، اللهم إلا أَنْ لا نعني بالجنس الطبيعي إلا مجرد الطبيعة الموضوعة للجنسية ، ولا نعني بالجنس الطبيعي ما عنينا ، فحينئذ يصلح أن يقال : إن الجنس الطبيعي يعطى ما تحته اسمه وحده ، وحينئذ لا يكون الحيوان جنساً طبيعياً إلا لأنَّه حيوان فقط . ثم انظر أنه هل يستقيم هذا؟ وأما العقل ففيه أيضًا موضوعٌ وجنسيةٌ وتركيب ، وحكم جميع ذلك في العقل حكم الطبيعي . والأخرى أن تكون الحيوانية في نفسها تسمى صورةً طبيعية تارةً، وصورةً عقليةً أخرى ، ولا تكون في أنها حيوانية جنساً بوجه من الوجوه ، لا في العقل ولا خارجاً ،

-
- (١—٣) من جهة أنه... فإنَّ الإنسان : ساقطة من س (٣) جنساً : جسماً || الحيوانية : الحيوان عا || عليه : ساقطة من ه (٤—٢) لا باسم ولا بحد : اسمًا ولا حداً عا || لا باسم... الحيوانية عليه : ساقطة من ع (٤) بحد : حدم ، ن ، ه || جسماً : جنساً م || باسم وحد : ساقطة من عا (٧) الذي : ساقطة من عا (٩) هو : هي عا
 (١٢) الطبيعة : ساقطة من م (١٣—١٤) طبيعياً... كا ليست جنساً : ساقطة من د
 (١٤) بالجنس : ما يجنس ه (١٦) حينئذ : ساقطة من ه
 (١٧) لأنه : أنه ع ، م (٢٠) خارجاً : + عنه ع ، ه

بل إنما تصير جنساً إذا قُرِنَ بها اعتبار ، إنما في العقل وإنما في الخارج ، وقد أشرنا إلى الاعتبارين جميعاً ، لكن الشيء الذي هو طبيعة الجنس المعقول قد يكون على وجهين : فإنه ربما كان معقولاً أولاً ثم حصل في الأعيان ، وحصل في الكثرة الخارجية ، كمن يعقل أولاً شيئاً من الأمور الصناعية ثم يحصل له مصنوعاً ، وربما كان حاصلاً في الأعيان ثم يصور في العقل ، كمن عرض له أن رأى أشخاص الناس واستثبت الصورة الإنسانية .

وبالجملة ربما كانت الصورة المعقوله سبباً بوجه ما لحصول الصورة الموجودة في الأعيان ، وربما كانت الصورة الموجودة في الأعيان سبباً بوجه ما للصورة المعقوله ، أي يكون إنما حصلت في العقل بعد أن كانت قد حصلت في الأعيان .

ولأن جميع الأمور الموجودة فإن نسبتها إلى الله والملائكة نسبة المصنوعات التي عندنا إلى النفس الصناعية ، فيكون ما هو في علم الله والملائكة من حقيقة المعلوم والمدرك من الأمور الطبيعية موجوداً قبل الكثرة ، وكل معقول منها معنى واحد ، ثم يحصل لهذه المعاني الوجود الذي في الكثرة ، فيحصل في الكثرة ولا ينعد فيها بوجه من الوجه ، إذ ليس في خارج الأعيان شيء واحد عام ، بل تفريق فقط ؛ ثم تحصل مرة أخرى بعد الحصول في الكثرة معقوله عندنا . وأما أنّ كونها قبل الكثرة على أي جهة هو ، أعلى أنها معلومة ذات واحدة تتكرر بها أو لا تتكرر ، أو على أنها مثل قاعدة ، فليس بحثنا هذا ينبع به ، فإن لذلك نظراً علمياً آخر .

(١) في الخارج : من خارج بـ، ع (٢) الجنس : ساقطة من ع

(٥) يحصله مصنوعاً : يحصلها مصنوعة عا || حاصلاً : + أولاً ، م ، ن ، د || يصور :

(٦) عرض له أن : ساقطة من ع ، ن ، م || واستثبتت : فاستثبتت ع ، م ، ه يتصوره

(٨) بوجه ما : ساقطة من ع (٩) المعقوله : + بوجه من الوجود ع

(١٠) ولأن : ولام (١٢) موجوداً : موجودة م ، + ماع || وكل : ويكون كل ع

(١٣) واحد : واحداً (١٦) جهة : وجهة س || أعلى : على (١٧) بحثنا :

(١٨) لذلك : ذلك ن ؟ بذلك ه بحثي ع

واعلم أنّ ما قلناه في الجنس هو مثال لك في النوع والفصل والخاصة والعرض ،
 يهديك سبيل الإحاطة بعقليته ومنظقيته وطبيعته ، وما في الكثرة منه وقبلها
 وبعدها . واعلم أنّ الأمور التي هي في الطبيعة أجناس الأجناس ، فهي فوق واحدة
 ومتناهية ، كما سيتضح لك بعد . وأما الأمور التي هي أنواع الأنواع ،
 فالمستحفظات منها في الطبيعة متناهية ، وأما هي في أنفسها غير متناهية .
 ٥ في القوة ، فإنّ أنواع أنواع كثيرة من المقولات ، التي تأتيك بعد ، لا تنتهي ،
 لأنّ أنواع الكمية والكيفية والوضع وغير ذلك . وأما الأشخاص فإنّها غير
 متناهية بحسب التكون والتقدم والتأخر . وأما المحسوس المحصور منها في زمان
 محدود فمتناهٍ ضرورة ؛ والشخص إنما يصير شخصاً لأن تقترن بطبيعة النوع
 ١٠ خواص عرضية لازمة وغير لازمة ، وتعين لها مادة مشار إليها ، ولا يمكن أن
 تقترن بال النوع خواص معقولة كم كانت ، وليس فيها آخر الأمر إشارة إلى
 معنى متشخص فيتقوم به الشخص في العقل ؛ فإنك لو قلت : زيد هو الطويل
 الكاتب الوسيم الكذا والكذا ، وكم شئت من الأوصاف ، فإنه لا يتعين لك
 في العقل شخصية زيد ، بل يجوز أن يكون المعنى الذي يجتمع من جملة جميع
 ١٥ ذلك لأكثر من واحد ، بل إنما يعينه الوجود والإشارة إلى معنى شخصي ،
 كما تقول : إنه ابن فلان ، الموجود في وقت فلان ، الطويل ، الفيلسوف ،
 ثم يكون اتفق أن لم يكن في ذلك الوقت مشارك له في هذه الصفات ، ويكون
 قد سبق لك المعرفة أيضاً بهذا الاتفاق ، ويكون ذلك بالإدراك الذي ينحو نحو
 ما يشار إليه من الحس ، نحو ما يشار إلى فلان بعينه وزمان بعينه ، فهناك
 ٢٠ تتحقق شخصية زيد ، ويكون هذا القول دالاً على شخصيته .

(٣) هي : ساقطة من ع || فهي : هي ، ع ، م ، ن || فهي فوق واحدة : هي قول واحد ع
 (٤) في القوة : بالقوة م (٧) الكمية والكيفية : المية والكمية ع || فإنها : ساقطة من ع
 (٨) المحصور : المحصور د (١٢) متشخص : متشخص ن || فيتقوم : فيقوم د
 العقل : الذهن ع (١٥) والإشارة : + التي س (٢٠) ويكون : فيكون ع

وأما طبيعة النوع وحده، فما لم يلتحقه أمر زائد عليه لا يجوز أن تقع فيه كثرة.
وليس قولنا لزيد وعمرو إنه شخص اسمًا بالاشتراك ، كما يظنه أكثرهم ، إلا أن نعني
بالشخص شخصاً بعينه ؛ وأما الشخص مطلقاً ، فهو يدل على معنى واحد عام ،
فإنما إذا قلنا لزيد إنه شخص ، لم تُرِد بذلك أنه زيد ، بل أردنا أنه بحيث لا يصح
إيقاع الشركة في مفهومه؛ وهذا المعنى يشاركه فيه غيره ؛ فالشخصية من الأحوال
التي تعرض للطباتن الموضوعة للجنسية والنوعية ، كما تعرض لها الجنسية والنوعية .
والفرق بين الإنسان الذي هو النوع ، وبين شخص الإنسان الذي يعم ، لا بالاسم
فقط ، بل بالقول أيضاً ، أن قولنا : الإنسان ، معناه أنه حيوان ناطق ، وقولنا :
إنسان شخصي ، هو هذه الطبيعة مأخوذة مع عرض يعرض لهذه الطبيعة
عند مقارتها للأداة المشار إليها ، وهو كقولنا : إنسان واحد ، أو حيوان
ناطق مخصوص ، فيكون الحيوان الناطق أعم من هذا؛ إذ الحيوان الناطق قد يكون
نوعاً ، وقد يكون شخصاً ، أو هذا الواحد المذكور ، فإن النوع حيوان ناطق ،
كما أنَّ الحيوان الناطق الشخصي حيوان ناطق . والعموم قد يختلف في الأمور
العامة : فمن العموم ما يكون بحسب الموضوعات الجزئية ، كالعموم الذي الحيوان
أعم به من الإنسان ، وقد يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كالعموم الذي
الحيوان أعم به من الحيوان ، وهو مأخذ جنساً ، ومن الحيوان ، وهو
مأخذ نوعاً ، ومن الحيوان ، وهو مأخذ شخصاً . وليست الجنسية والنوعية
والشخصية من الموضوعات الجزئية التي لها درجة واحدة في الترتيب تحت الحيوان ،
بل هي اعتبارات تلحقه وتخصصه ؛ وكما أنَّ الإنسان قد يوجد مع عرض
من الأعراض كالإنسان الضحاك ، فيقال على جميع ما يقال عليه الإنسان وحده
من الجزئيات الموضوعة ، كذلك الإنسان الشخصي ؛ وذلك لأنَّ الوحدة

(١) فـا : فـلـيـا عـا (٢) وـعـمـرو : وـلـعـمـرو عـ (٥) إـيقـاع : أـنوـاع عـ || الأـحوال :
الأـعـراض سـ (٩) هـو : سـاقـطة مـن عـ (١٠) عـند : مـع عـ (١٣) أـن :
سـاقـطة مـن عـ (١٤) كـالـعـمـوم الـذـي : كـاـن عـا (١٥) بـه : سـاقـطة مـن عـ ،
عـ || وـقـد : قـدـم (١٦) الـحـيـوان : إـلـاـنـسـان عـا (١٩) هـى : سـاقـطة مـن
عـ || اـعـتـبـارـات : باـعـتـبـارـات سـ (٢١) الـوـاحـدة : الـوـاحـدة عـا

هي من اللوازم التي تلزم الأشياء – وسندين أنها ليست مقومة لما هياتها – فإذا اقترنت الوحدة بالإنسانية على الوجه المذكور، حدث منها الإنسان الشخصى الذى يشترك فيه كل شخص، ولا يكون لذلك نوعا، لأنه مجموع طبيعة وعارض لها لازم غير مقوم؛ وأمثال هذه ليست تكون أنواعا، كما أنّ الإنسان مع الضحاك ومع البكاء ومع المتحرك والساكن، بل مع قابل الملاحة وغير ذلك، لا يكون نوعا آخر، بل الإنسان بجواهره نوعٌ، فتتحققه لواحق تكون تلك اللواحق لواحق النوع، وليس أمورا توجب النوعية الجديدة، وهذا مما تتحققه في الفلسفة الأولى.

[الفصل الثالث عشر]

(ب) فصل في الفصل

وأما الفصل فإنَّ اسمه يُدلُّ به عند المنطقين على معنى أول وعلى معنى ثان؛ وليس سببهما سبب ما قبلهما في الجنس والنوع؛ إذ كان الوضع الأول فيما للجمهور، والنقل للخواص؛ بل المنطقيون أنفسهم يستعملونه على وضع أول وعلى نقل، أما الوضع الأول فإنَّهم كانوا يسمون كل معنى يتميز به شيء عن شيء – شخصياً كان أو كلياً – فصلاً، ثم نقولوه بعد ذلك إلى ما يتميز به الشيء في ذاته، وإذا فعلوا هذا، فقد كان لهم أن يجعلوا الفصل مقولاً على أشياء ثلاثة بحسب التقديم والتأخير: حتى كان من الفصل ما هو عام، ومنه ما هو خاص،

- (١) الأشياء: للأشياء هـ || مقومة: متقومة سـ (٥) والساكن: أو الساكن هـ
- (٥-٦) لا يكون نوعا آخر بل: نوعا بلع (٧) وليس: ليست عـ، مـ، نـ || أمورا: ساقطة من نـ || الجديدة: ساقطة من عـ || فـ: ساقطة من سـ (١٠) وأما الفصل فإن: إن دـ، مـ || وأما: فـ أما || به ساقطة من عـ؛ آخرزمى المبتدئ، في ص ٦٦
- (١١) ما قبلهما: مثلهما مـ، نـ، هـ، يـ || فـ: من يـ || فيما: أما هو عـ؛ في الجنس إنها هو هـ، يـ؛ أما هو عـ (١٣) الوضع: الموضع، دـ، مـ (١٥) وإذا: وإذا عـ، مـ، هـ || فقد: وقد عـ

ومنه ما هو خاص الخاص . والفصل العام هو الذى يجوز أن ينفصل به شىء عن غيره ، ثم يعود فينفصل به ذلك الغير عنه ، ويجوز أن ينفصل الشىء به عن نفسه بحسب وقتين ، مثال ذلك : العوارض المفارقة كالقيام والقعود ، فإنَّ زيدا قد ينفصل عن عمرو بأنه قاعد ، وعمرو ليس بقاعد ، ثم كة أخرى ينفصل عنه عمرو بأنه قاعد ، وأنَّ زيدا ليس بقاعد ، فيكون هذا الانفصال بالقوة مشتركا بينهما . وكذلك زيد ينفصل عن نفسه في وقتين : بأن يكون مرَّة قاعدا ، مرَّة ليس بقاعد ، فهذا هو الفصل العام .

وأما الفصل الخاص فذلك هو المحمول اللازم من العرضيات ، فإنه إذا وقع الانفصال بعرض غير مفارق لانفصال به ، فإنه لا يزال انفصلا خاصا له ، مثل انفصال الإنسان عن الفرس بأنه بادى البشرة ، فإنَّ هذا الانفصال الواقع به خاص للإنسان بالقياس إلى الفرس ، ولا يقع به مرَّة أخرى انفصال الفرس عن الإنسان ، وذلك لأنَّه لا يخلو إماً أن لا يجوز أبنته أن ت تعرض هذه الصفة للفرس ، وإنما أن يجوز ، فإنَّ لم يجُز أن ت تعرض له أبنته ، لم يجز إلا أن يكون هذا الانفصال بينهما قائماً ، وإنْ جاز أن يعرض مثلا ذلك للفرس — لو جاز — لم يكن للفرس به انفصال عن الإنسان بل مشاركة ، فهذا إذا فصل ، لم يفصل إلا أحد الشيئين دون الآخر ، فمه ما لا يزال فاصلا مثل المثل الذى ضربناه ، وهو الخاصة ، ومنه ما يخص فصله إذا فصل ، وليس لا يزال فاصلا ، مثل السواد الذى ينفصل به الزنجي عن إنسان آخر ، فإنَّ الزنجي لا يفارق السواد ، وذلك الإنسان يجوز أن يسود ، فحينئذ لا يكون بينهما انفصال بالسواد ، حيث كان السواد فاصلا كان خاصا بالحشى ، وحيث لم يخص لم يكن فاصلا .

(١) والفصل : فالفصل عا ، ه || شىء : الشىء عا ، م ، ه ؛ ساقطة من ع (٨) اللازم : الملائم د ، م (١١) خاص : خاصة (١٣) وإنما : أوى (١٤) لو جاز : ساقطة من ع ، ه ، ي (١٩) بالسواد : السواد

وأما العام فلم يكن هذا ، بل كان هو بعينه تارة يفصل هذا عن ذاك ، وتارة يفصل ذاك عن هذا ؛ فالفصل العام ، وهذا القسم من الخاص ، قد يصلح أن تنفصل بهما أشخاص نوع واحد . وأما القسم الأول من قسمى الفصل الخاص فإنه لا تنفصل به أشخاص نوع واحد بعضها عن بعض ؛
 إذ كان لازماً طبيعة النوع ؛ ولو كان عارضاً بعض الأشخاص لم يتمتنع أن يعرض
 مثله لأشخاص آخر ، فيبطل دوام الانفصال به ، اللهم إلا أن يكون من جملة
 ما يعرض لما يعرض له من ابتداء الوجود ، كما للناس في ابتداء الولادة ،
 ولا يجوز أن يعرض بعد ذلك . فيجوز أن يكون في هذا الفصل ما إذا فصل
 عن شخص موجود استحال أن لا يفصل أبداً ؛ إذ كان ذلك الشخص بعد وجوده
 قد فاته ابتداء الوجود ، فيكون هذا أيضاً ما يقع به الفصل بين أشخاص النوع .
 وأما الفصل الذي يقال له خاص الخاص ، فإنه الفصل المقوم للنوع ،
 وهو الذي إذا افترض بطبيعة الجنس قومه نوعاً ، وبعد ذلك يلزم
 ما يلزم ، ويعرض له ما يعرض له ، فهو ذاتي لطبيعة الجنس المقوم في الوجود
 نوعاً ، وهو يقررها ويفرزها ويعينها ، وهذا كالنطق للإنسان . وهذا الفصل
 ينفصل من سائر الأمور التي معه بأنه هو الذي يلقى أولاً طبيعة الجنس فيحصله
 ويفرزه ، وأن سائر تلك إنما تتحقق تلك الطبيعة العامة بعد ما لقيها هذا
 وأفرزها ، فاستعدت للزوم ما يلزمها ، ولتحق ما يلتحقها ، فهي إنما تلزمها
 وتتحققها بعد التخصص ، وهذا كالنطق للإنسان ؛ فإن القوة التي تسمى

(١) فلم يكن هذا : فلم يكن هكذا ، عا ، ن ، ه ؛ فلم يكن فصلاً هكذا (٢) فالفصل :
 والفصل (٣) بهما : به عا ، م ، ه (٦) آخر : أخرى عا ، ه ، ي
 (٧) لما يعرض له : ساقطة من م (٨) ف : من عا ، م (٩) ذلك :
 ساقطة من ن ، ه (١٥) ويفرزها : ويفردها ب || كالنطق : كالمنطق م
 (١٦) بأنه : أنه عا ، ن (١٧) ويفرزه : ويقرره عا ، ن || هذا : ساقطة من ه
 (١٨) فاستعدت : فاستعدم ، ن ، ه ؛ واستعدنا || فهي إنما : فإنما ه || تلزمها :
 تلزم ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي (١٨ - ١٩) تلزمها وتتحققها : تلزم وتحقق م ، ي
 (١٩) تتحققها : تتحقق ع ، عا ، ن ، ه || التخصص : التخصيص م

نفساً ناطقة لما اقترنت بالسادة فصار حينئذ الحيوان ناطقاً، استعد لقبول العلم والصنائع كالملاحة والفلاحة والكتابة ، واستعد أيضاً لأن يتعجب فيضحك من العجائب ، وأن يبكي وينجح ، ويفعل غير ذلك من لأمور التي للإنسان ، ليس أنَّ واحداً من هذه الأمور اقترت بالحيوانية عند الذهن أولاً ، فصار بسبب ذلك للحيوان الاستعداد لأن يكون ناطقاً ، بل الاستعداد الكلي والقوءة ٥

الكلية الإنسانية هي التي يسمى بها ناطقاً، وهذه رواضع لها وتوابع. وأنت تعلم هذا بأدنى تأمل، وتحقق أنه لو لا أن قوة أولى هي مستعدة للتمييز والفهم قد وجدت للإنسان، لما كانت له هذه الاستعدادات الخزئية، وأن تلك القوة هي التي تسمى النطق فصار بها ناطقاً؛ وهذا هو الفصل المقوم الذاتي لطبيعة النوع . وأما أنه ١٠ أسود أو أبيض أو غير ذلك ، فليست من جملة الأشياء التي لحقت بطبيعة الجنس فأفردته شيئاً عرض له ولحقه أن كان إنساناً .

فيجب أن تتحقق أن الفصل بين الفصل الذي هو خاص الخاص وبين تلك الفصول هو هذا . فلذلك لك أن تقول : إن من الفصول ما هو مفارق، ومنها ما هو غير مفارق ؛ ومن جملة غير المفارقة ما هو ذاتي ، ومنها ما هو عرضي .
ولك أن تقول : إن من الفصول ما يحدث غيرية ، ومنها ما يحدث آخرية ، والآخر هو الذي جوهره غير ، وغير أعم من الآخر ، وكل ما يخالف فهو غير ، وليس كل ما يخالف شيئاً فهو آخر ، إذا عنيت بالآخر المخالف في جوهره . فـ الفصل ما يكون من قبله الغيرية فقط ؛ كان مفارقاً كالقواعد والقيم ، أو غير مفارق كالضحك وعراض الأظفار ؛ فإن الضحك أيضاً – وإن كان يجب أن يكون في جوهره مخالفاً لما ليس بضحك – فليس ١٥ كونه ضحاكاً هو الذي أوقع هذا الخلاف في الجوهر ، بل الضحك لحق ثانياً،
٢٠

- (١) بالسادة : + اقرانا ه || حينئذ : + مثلاً ، ٰ (٤) عند الذهن أولاً : ساقطة من عا (٦) رواضع : عوارض ٰ لها : ساقطة من عا (٧) تتحقق : تتحقق م (١١) فأفردته : + وصيته ٰ (١٣) هو مفارق : هي مفارقة عا (١٤) هو غير مفارق : هي غير مفارقة عا || هو ذاتي : هي ذاتية عا || هو عرضي : هي عرضية عا (١٦) والغير : فالغيرن || وكل : فكل ٰ || وكل ما : ساقطة من ع (١٧) فهو : هو ع (١٨) قبله : ساقطة من ه (١٩) مفارق : ذلك ع || كالضحك : كالضحكت ع

بعد أن وقع الخلاف في الجوهر دونه ، ثم عرض هو ، فوجبه الأولى لذاته هو الخلاف فقط ، إذ لا يجوز أن لا يوجب الضحاك خلافاً بين ما يوصف بالضحاك ، وبين ما لا يوصف به ، ولكن كون هذا الخلاف جوهرياً ليس هو من موجب الضحاك ، بل من موجب شيء آخر وهو الناطق . فالفصل الذي هو خاص الحاصل هو العلة الذاتية للخلاف الموجب للآخرية ، بحسب اصطلاح أهل الصناعة في استعمال لفظ الآخر .

ومقصودنا في هذا الموضع مقصور على هذا الفصل ، وهو الذي هو أحد الخمسة دون ذينك الآخرين [ورسمه الحقيق هو أنه الكل المفرد المقول على النوع في جواب أي شيء هو في ذاته من جنسه ، وهو الذي اصطلاح على أن قيل له : إنه المقول على النوع في جواب أيها هو ؛ ثم له رسوم مشهورة مثل قوله : إن الفصل هو الذي يفصل بين النوع والجنس] وأيضاً : إنه الذي يفضل به النوع على الجنس ؟ وأيضاً : إنه الذي به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس ؟ وأيضاً : إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب أي شيء هو .

فلتأمل هذه الرسوم ، ولتحققها ، ولنقض فيها بما عندنا من أمرها فنقول :

إنه إذا أحق بكل واحد واحد من هذه الرسوم زيادة تساوى الفصل ، وتلك الزيادة أن يقال في ذاته أو لذاته أو ذاتي أو الذاتي ، فيكون الشيء الذاتي الذي يفصل لذاته بين ذات النوع والجنس هو الفصل ، فإن الخاصة – وإن فصَلت – فليست ذاتية ، وليس فصلها ذاتياً . وكذلك يجب أن يقال : إنه الذي يفضل به النوع على الجنس في ذاته . وكذلك : إنه الذي به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس بذاتها . وكذلك : إنه المقول على كثيرين كذا في جواب أي شيء هو في ذاته . لكن الرسوم الثلاثة المتقدمة – وإن ساوت الفصل – فليست تتضمن

-
- (١) الأولى : الأربع (٥ - ٦) بحسب ... الآخر : ساقطة من م (٧) هو أحد : أحدن ، ه (٨) ذينك الآخرين : تلك الأخرى ، م ، ن || المقول : والمقول ه (٩) أيها : أي شيء ما ه (١٠) وأيضاً : + مثل قوله ه ، ي (١٤) ولنقض : ونقضى ع (١٥) واحد واحد : واحدن (١٦) في ذاته أو لذاته أو : ساقطة من ع ، ي || أو الذاتي : ساقطة من ع ، ي (١٧) ذات : ذلك م (١٩) وكذلك : + يقال س || تختلف : + في ذاتها ي (٢٠) بذاتها : ساقطة من ي || وكذلك : ويقال

الشيء الذي يحيل من الفصل محل الجنس، وبذلك الشيء يتم التحديد، وإن كان قد يكون بإسقاطه دلالة ذاتية مساوية، كما لو قال قائل : إن الإنسان ناطق مائة ، دل على طبيعة الإنسانية وساواها؛ ولكن إنما يتم بأن يذكر الشيء الذي هو الجنس ، وهو الحيوان ؛ فأماماً لم هذا ، وكيف هذا ، فسيأتيك في موضعه . وهذا الشيء الذي هو كاب الجنس للفصل هو الكل ، فيجب أن يلحق هذا به .

وأما الرسم الآخر فقد ذكر فيه الكل ، إذ قيل : "مُقول على كثيرين" والمقال على كثيرين هو رسم الكل ؛ فقد أتى فيه برسم ما هو كاب الجنس ، وإن لم يؤت فيه باسمه . لكن لقوله على كثيرين مختلفين بالنوع ثلاثة مفهومات : أحدها مما لا يفطن له من قصد تقديم هذا الكتاب ؛ وسنوصحه في موضعه ، ومفهومان أقرب من الظاهر ، أحدهما أن طبيعة الفصل تكون متناولة بالجمل أنواعاً كثيرة لا محالة غير النوع الواحد المقصول ، والآخر أن طبيعة الفصل هي التي توجب إثنية الأشياء الكثيرة المختلفة بالنوع بعضها عند بعض ، كأنه قال : إنه المقال على الأنواع في جواب أي شيء هو ، لا جملتها ، بل واحد واحد منها ، كقول القائل : إن السيف هو الذي يضرب به الناس ، ليس أنه يضرب به الناس معاً ، بل واحد واحد من الناس ؛ وهذا التأويل بعيد غير مستقيم . فإن أمكن أن يفهم هذا من هذا اللفظ كان رسمًا مطابقاً للفصل ، وإن تعذر تفهم هذا من هذا اللفظ ، وإنما يفهم منه الوجه الأول ؛ فهذا الحد على الوجه الذي يفهمونه منه مختلف ، وذلك لأن طبيعة الفصل — بما هو فصل — ليس يلزمها كما عامت أن لا تختص النوع الواحد ، بل هذا عارض ربما عرض بعض الفصول ، فيكون هذا عارضاً لطبيعة الفصل ، لا فصلاً للفصل ؛ ومع ذلك فليس بعارض يعم جميع الفصول حتى يَقُول في الرسوم مقام الفصل في الحدود ، فهذا مختلف .

- (١) وبذلك الشيء : وبذلك م ، ن (٢) مساوية : + وبذلك لم يتم التحديد م (٤) وكيف هنا ؛ وكيف هو ع ، ع ، م ، ن (٥) وهذا : وهو ه || يلحق هذا : يلحق م (٦) الآخر : الأخير ، ئى (٧) فيه : ساقطة من ع (٨) على : ساقطة من ع ، ن ، ه ، ئى (٩) له : فيه ن || قصد : ساقطة من ن || تقديم : مقدم ن (١٠) من : إلى ه (١٤) ليس : ساقطة من ه|| ليس ... الناس : ساقطة من م || أنه : + النـى ع (١٦) وإن : فإن ن ، ه (١٨) مختلف : مخل م (٢٠) هـا : + هـا ع (٢١) فـهـا : وهذا ع || مختلف : مخـيل ع

وها هنا موضع بحث وتشكك يلوح في قوله: إنه مقول في جواب أى شيء هو ، تركاً كشفه إلى وقت ما نتكلم في المبادرات ، على أننا إن فهمنا هذا الرسم على حسب أصولنا ، وعلى ما نشرحه في موضع آخر ، تم الرسم رسمًا ، لكننا إنما نتعقب في هذا الموضع هذا الرسم بحسب ما يفهمه القوم المستعملون إياه .

وأيضاً يجب أن تعلم أن كل فصل إنما يقوم من الأنواع القرية نوعاً واحداً فقط . ثم إن الفصوص لها نسبتان : نسبة إلى ما تقسمه وهو الجنس ، ونسبة إلى ما تُقسَّم إليه وهو النوع ؛ فإن الناطق يقسم الحيوان إلى الإنسان ، ويقوم الإنسان ، فيكون مُقسَّماً للجنس ، مُقوِّماً للنوع . فإن كان الجنس جنساً عالياً ، لم يكن له إلا فصوص مقسمة ؛ وإن كان دون العالى ، كانت له فصوص مقسمة ومقومة . فأما الفصوص المقومة فهي التي قسمت جنسه وقواته نوعاً؛ إذ الفصل يحدث النوع تحت الجنس، وأما المقسمة فهي التي تقسمه ولا تقوم النوع تحته .

ومقومات الجنس لا تكون أخصّ منه ؛ ومقسماته تكون أخصّ منه ؛ فالجنس الأعلى له فصوص مقسمة، وليس له فصوص مقومة؛ والنوع الأخير له فصل مقوم، وليس له فصل مقسم ، وليس من الفصوص المقومة ما لا يقسم .

ومن الفصوص المقسمة في ظاهر الأمر ما لا يقُّوم ، ولا يكون ذلك أبلة إلا للفصوص السليمة التي ليست بالحقيقة فصولاً ؛ فإنما إذا قلنا : إن الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق ، لم تثبت غير الناطق نوعاً محصلاً بإزاء الناطق ، الالهم إلا أن يتافق أن يكون ما ليس بناطقي نوعاً واحداً ، كالذى ليس بمنقسم بمتساوين تحت العدد ؛ فإنه صنف واحد وهو الفرد ؛ أو يكون الإنسان لا يرى بأسا

(٣) وعلى : + حسب || لكنـا : لكنـه عـا ، مـ (٤) فـ : ساقطة من مـ

(٧) تقسم إليه : يقـومـه عـا (١٠) جـنـسـه : جـنـسـها عـا ، مـ (١١) ولا تـقـومـ : وـتـقـومـ عـا ، هـا ، يـ (١٢) فـالـجـنـسـ : وـالـجـنـسـعـ ، مـ ، هـ ، يـ (١٣) الأـعـلـىـ : الأـولـ عـا (١٦) لـفـصـولـ : الفـصـولـ عـا ، هـ || فإنـماـ إذاـ : وـإـذاـ عـا

بأن يجعل الحيوان الغير الناطق جنسا لاعجم ، ونوعا من الحيوان . فإن فعل هذا فاعل عرفةناه بأنّ غير الناطق بالحقيقة ليس بفصل ، بل هو أمر لازم، وكذلك جميع أمثال هذه السلوب؛ فإنّ السلوب لوازم للأشياء بالقياس إلى اعتبار معان ليست لها؛ فإنّ غير الناطق أمر يعقل باعتبار الناطق، فيكون النوع، معناه

- ٥ وفصله الذي له، أمر في ذاته، ثم يلزم أنه يكون غير موصوف بشيء غيره؛ لكن ربما اضطر المضطرب إلى استعمال لفظ السلب في المعنى الذي يكون للشيء في ذاته، إذا لم يكن له اسم محصل ، وذلك لا يدل على أن السلف بالحقيقة اسمه ، بل الاسم لازم له عدل به عن وجهه إليه ؛ فلو لم يكن من الحيوانات غير الإنسان شيء إلا الصاهيل، وكان الصاهيل في نفسه فصلاً لذلك الغير، ثم لم يكن مسمى، فقيل غير الناطق وعنده الصاهيل، لكن غير الناطق يدل دلالة الفصل ؛
- ١٠ فاما وغير الناطق أمر أعم من فصل كل واحد واحد من أنواع الحيوانات ، وليس لها شيء واحد مشترك محصل إثباتي يمكن أن يجعل غير الناطق المشترك فيه دالا عليه إلا نفس معنى سلف الناطق . والسلوب لا تكون معانى مقومة للأشياء من حيث هي سلوب ، بل هي عوارض ولوازم إضافية بعد تقرر ذواتها ،
- ١٥ فلا يكون غير الناطق بالحقيقة فصلاً مشتركاً فيه العجم مقوما لها . فإن أحبت محب أن يجعل ذلك فصلا ، ويثبت الحيوان الغير الناطق نوعا ، ثم جنسا ، ويجعل الحيوان قد انقسم قسمة معتدلة واحدة إلى نوع آخر ، وإلى جنس معا ، فليفعل ؛ فيكون أيضا كل فصل مقسم مقوما ؛ وإن آثر الوجه المحصل المحقق ، لم تكن هذه فصولا ؛ وكيف تكون فصولاً وليس مقومات لأنواع ، ولم تكن الفصول الحقيقة إلا مقومة عند ما تقسم ؟

(١) نوعا من الحيوان : للحيوان س (٢) عرفناه : عرفنا عا || بأن : أن ه

(٣) فإن السلوب : ساقطة من س || للأشياء : ساقطة من ع (٤) لها: ه ع ، م ||

النوع: النوع عا ، ه (٧) اسمه: اسم عا (٨) الاسم: اسم س (١١) وغير: غيري

(١٤) بل : + من حيث س (١٦) الناطق: + فصلاه (١٧) معتدلة: معتدلة م

(١٩ = ٢٠) ولم تكن : ولا تكون ع ، عا ، م ، م

والذى يظننه الظانون أنَّ من الفصول المحصلة ما يقسم ، ثم يتضمن فصلاً آخر يرد حتى يقوما معاً، مثل الناطق الذى ربما ظنَّ أنه يقسم الحى ، ثم يتوقف فى تقويم النوع إلى أن ينضم إليه الميت ، فهو ظنٌّ كذب: وذلك أنه ليس من شرط الفصل إذا قسم فأوجب تقويم النوع أن يكون مقوماً للنوع الآخر لا محالة ؛ فإنه فرق بين أن تقول يقُول نوعاً ، وبين أن تقول يُقْوِمُ نوعاً أخيراً . والناطق ، وإن كان لا يقُول الإنسان الذى هو النوع الآخر ، فإنه يقُول الحى الناطق الذى هو نوع للحى وجنسُ للإنسان ، إن كان ما يقولونه من كون الناطق أعم من الإنسان حقاً ، وكان الحى الناطق يقع على الإنسان وعلى الملك ، لا باشتراك الاسم ، بل وقوع اللفظ بمعنى واحد . ثم قولنا : الحى الناطق ، قول لمجموعه معنى معقول ، وهو أخص من الحى ، وليس فصلاً ، بل الفصل جزء منه وهو الناطق، ولا خاصة ، فهو لا محالة نوع له . وكذلك يتبيَّن أنه جنس الإنسان ، وقد يصرح بمثل هذا صاحب إيساغوجى نفسه في موضع ؛ فالناطق إذن قد قَوْمَ نوعاً هو جنسُ ، فحين قَسَّمَ قَوْمَ لا محالة . ونعلم من هذا أنَّ الفصل إنما هو مقول قوله أولياً على نوع واحد دائماً ، وإنما يقال على أنواع كثيرة في جواب أي شيء هو قوله ثانياً بتوسيط .

ونقول الآن : إنك تعلم أنَّ ذات كل شيء واحدٌ ، فيجب أن يكون ذات الشيء لا يزداد ولا ينقص ؛ فإنه إن كان ماهية الشيء ، وذاته هو الأقصى من حدود الزيادة والنقصان ، والأزيد غير الأقصى ، فالأزيد غير ذاته . وكذلك إن كان الأزيد ، وكذلك إن كان الأوسط . وأما المعنى المشترك للثلاثة الذى ليس واحداً بالعدد ، بل بالعموم ، فليس هو ذات الشيء الواحد بالعدد ، فليس لك أن تقول : إن الزائد والناقص

(١) الظانون : ظانون عا ، م ، ه (٣) أنه : لأنَّ عا ، ه ، هـ (٤) الأخير :

الآخر يخـ (٥) يقُول : قوم يخـ (٦-٧) الذى هو نوع ... الناطق : ساقطة من م

(٧) للحى : الحى // للإنسان : الإنسان بـ ، س (٨) لا : ساقطة من ع

(٩) ولا : + هوـ // خاصة : خاصة عـ (١٢) قد : ساقطة من ع ، م

(١٦) ينقص : تنقص عـ // ماهية الشيء ، وذاته : ذات الشيء الواحد سـ // هو : ساقطة من عـ

والوسط تشرك في معنى واحد ، هو ذات الشيء ، فإذا ذلت ذات الشيء
لا يتحمل الزيادة والنقصان ، فما كان مقوماً لذاته لا يتحمل الزيادة والقصاصان ؛
فإنه إنْ كان ، إذا زاد قوم ذاته بزيادته ، فذاته هو الأزيد ، وإنْ كان لا يقوم
ذاته بزيادته ويقوم بقصاصاته ، فذاته هو الناقص ؛ وإنْ كان لا يقوم
في إحدى الأحوال ، فليس بمحروم من حيث هو يزيد وينقص ، اللهم إلا بالمعنى
العام ، وفيه ما قلناه . وعلى أن هذه المعانى لا يمكن أن يقال فيها عند الزيادة إنَّ
الأصل موجود ، وقد أضيف إليه شيء ، بل إذا ازدادت فقد بطل الموجود
أولاً ، وفي بطلانه بطلان المقوم ، وفي بطلانه بطلان المقوم . وكذلك
في اعتبار النقصان إذا كان الأصل ليس بعينه عند الحالة الأولى ، وعنده الحالة
الثانية وهي النقصان . فقد تَبَيَّنَ أنَّ الفصل الذى هو خاص الخاص لا يقبل
الزيادة والقصاصان .

وأما سائر الفصول فإنها لما كانت بعد الذات ، فلا مانع يمنع أن تقبل
الزيادة والقصاصان — كانت مفارقة حمراء النجل وصفرة الوجل ، أو غير
مفارقة كسواد الحبشي — وليس إذا كان بعض الناس أفهم ، وبعضهم
أبلد ، فقد قبلت القوة النطقية زيادة وقصاصانا ، بل ولا لو كارب واحد
من الناس لا يفهم أبلة كالطفل ، فإن ذلك لا يكون عارضاً في فصله ؛
وذلك لأنَّ فصله هو أنَّ له في جوهره القوة التي إذا لم يكن مانع ، فعلَّ
الأفاعيل النطقية ؛ وتلك القوة واحدة ، ولكنها يعرض لها تارة عوز
الآلات ، وتارة معاشرتها وعصيانتها ، فتحتختلف بحسب ذلك أفعالها تارةً

(١) تشرك : مشترك بـ، سـ، عـ (٣) بزيادته : بزيادة مـ (٤) بزيادته :

بزيادة مـ (٦) أنَّ : ساقطة منع (٨) المقوم : + كان عـ ، عـ ، هـ | وفي بطلانه

بطلان المقوم : ساقطة منع ، هـ || المقوم : + كان عـ ، هـ (١٥) لا : ساقطة من سـ

(١٨) عوز : عن مـ

بالبطول والسقوط ، وتارةً بالزيادة والنقصان ، ومعناها المذكور ثابت ، لكن
واحدة تختلف أفعالها بحسب اختلاف المنفعتات عنها هذه الوجوه من
الاختلافات ، فتكون تارةً أشد اشتعالاً ، وتارةً أضعف ، وذلك بسبب
المادة التي تفعل بها وفيها . وكذلك القلب والدماغ آلتان للقوة النطقية ،
بها يتم أول فعلها من الفهم والتمييز ، وغير ذلك ؛ فبحسب اعتدال مزاجهما
ولا اعتداله ، تختلف هذه الأفعال ، وليس الذهن ولا الفهم ولا شيء
من أمثال ذلك فصلاً يقوم الإنسان ، بل هي عوارض وخواص ؛ والزيادة
في مثل هذا الاستعداد المذكور والنقصان فيه أمر يحصل في الاستعداد المتولد
من استعدادتين : استعداد الفاعل ، واستعداد المنفعل ؛ فاما الذي للفاعل نفسه
غير مختلف .

واعلم أنّ الفصل ، الذي هو أحد الخمسة ، هو الناطق الذي يحمل على
النوع مطلقاً ، لا النطق الذي يحمل على النوع بالاشتقاق ؛ لأنّ هذه الخمسة
أقسام شيء واحد ، وهو اللفظ الكلّي . وصورة اللفظ الكلّي في جميعها
أن يكون مقولاً على جزئياته ، ويشترك فيه بأن يعطيها اسمها وحدها ، والنطق
لا يعطي شيئاً من الجزئيات اسمه ولا حدها؛ وهذا—إن قيل له فصل— فهو فصل
بعني غير الذي كلامنا فيه . وكذلك فافهم الحال في الخاصة والعرض ؛ فإنه
يحب أن يكون حمل هذه الخمسة على قياس حمل الجنس والنوع ، من حيث هو
حمل ، وإن لم يكن من حيث الذاتية والعرضية .

-
- (١) بالبطول : بالطبع || ثابت : + وذلك هـ،ى (٢) اختلاف : ساقطة من عا
(٣) الاختلافات : الاختلاف عـ،م ،هـ (٤) آلتان : الآلتان عـ،هـ (٥) بها : بها
بـ،س || مزاجهما : مزاجهما ؛ مزاجها سـ (٦) ولا الفهم : ساقطة من عـ
(٧) مثل هذا : ساقطة من عـ (٨) المنفعل : القابلع (٩) أحد : + هذه دـ
(١٠) صورة... الكل : ساقطة من سـ (١١) اسمها وحدها : اسمها وحده دـ، عـ ، نـ
(١٢) وهذا : فهذا عـ،هـ،ى (١٣) غير : + المعنى سـ .

[الفصل الرابع عشر]

(يد) فصل في الخاصة والعرض العام

فاما الخاصة فإنها تستعمل عند المنطقيين أيضا على وجهين : أحدهما أنها تقال على كل معنى يخص شيئا ، كان على الإطلاق ، أو بالقياس إلى شيء ؟

والثاني أنها تقال على ما خص شيئا من الأنواع في نفسه دون الأشياء الأخرى ، ثم قد يخص من هذا القسم باسم الخاصة ما كان مع ذلك شيئا موجودا لكل النوع في كل زمان . والخاصية التي هي إحدى الخمسة في هذا المكان عند المنطقيين – فيما أظن – هي الوسط من هذه ، وهي المقول على الأشخاص من نوع واحد في جواب أي شيء هو لا بالذات ، سواء كان نوعا أخيرا أو متوسطا ، سواء كان عاما في كل وقت ، أو لم يكن ؛ فإن العام الموجود في كل وقت – سواء كان نوعا أخيرا أو متوسطا – هو أخص من هذا ؟ ولو كانت الخاصية التي هي إحدى الخمس هي هذه ، لكان القسمة تزيد على خمسة ، وإن كان الأولى باسم الخاصة – باعتبار اختصاصها النوع – غيرها ومعنى أخص منها . ولا يبعد أن نعني بالخاصية كل عارض خاص بأي كل كأن ، ولو كان الكل جنسا أعلى ، ويكون ذلك حسنا جدا . وترجحها القسمة على هذا الوجه : وهو أن الكل العرضي إما أن يكون خاصا بما يقال عليه ، أو غير خاص بما يقال عليه ، سواء كان ما يقال عليه جنسا أعلى أو متوسطا

(٣) فاما : وأماع ، م ، ي || فإنها : ساقطة من ع (٥) على : + معنى ع

(٦) قد يخص : يختص م (٨) المكان : + فإنها ه (٩) جواب : باب م

(١٠ - ٩) سواء ... متوسطا : ساقطة من ع ، عا || كان ... سواء : ساقطة من ي

(١١) سواء كان ... متوسطا : ساقطة من د ، دا ، عا ، ن || متوسطا : وسطى

(١٢) الخمس : الخمسة ن (١٣) باسم : + الخمسة ه (١٤) نعني : + أحد

ه ، ي || بالخاصة : بالخاصية م (١٥) ويكون : أو يكون ع || حسنا : جنسا ع

جدا : أخيرا هامش ع (١٦) خاصا : خاصيا ع .

أو نوعاً أخيراً؛ لكن التعارف قد جرى في إيراد الخاصية على أنها خاصة ل النوع ، وتالية للفصل ، فتكون الخاصية التي هي إحدى الخمسة هي ما يقال على أشخاص نوع ولا يقال على غيرها ، عممت تلك الأشخاص أو لم تعم ، وكان النوع متوسطاً أو أخيراً ، وربما أوجبوا أن يكون النوع أخيراً .

وقد ذهب قوم إلى أن يجعلوا كلّ ما هو سوى أخص الخواص من جملة العرض العام ، حتى لو كان مثلاً لا يوجد إلا نوع واحد ، لكنه مع ذلك لا يوجد لكه بل ببعضه ، ويكون مما يجوز أن يكون وأن لا يكون لذلك البعض ، فهو العرض العام ، حتى يكون العرض إما موجوداً لنوع واحد ولكنه دائماً ، فيكون خاصة ، وإنما ألا يكون كذلك ، بل يكون إما موجوداً لأنواع ، وإنما موجوداً لنوع ، ولكن لا بالصفة المذكورة ، فيكون عرض عاماً . وهذا القول مضطرب ، ولا يدل على الشيء من جهة عمومه وخصوصيه وكليته ، بل من جهة أخرى ، ويجعل اسم العرض العام هذراً ، فإن العرض العام موضوع بإزاء الخاص . وإذا الخاص إنما يحسن أن يصير خاصاً لأنه نوع واحد ، فإذاً ليس يحسن أن يجعل أخص الوجوه الثلاثة في استعمال لفظة الخاصة دالاً على المعنى الذي هو أحد الخمسة . وهذا الاستعمال الأعم يجعل الخواص مقسومة إلى أقسام أربعة : خاصة للنوع ولغيره كذى الرجلين للإنسان بالقياس إلى الفرس ، وأحراه بذلك ما كان للنوع كله ، وخاصة للنوع وحده ، وهذا إما لكه ، وإنما لا لكه كملائحة والفلاحة للإنسان ، والذى لكه إما دائماً في كل وقت مثل ما يكون الإنسان ضحاكاً أو ذا رجلين في طبعه ، وإنما لا دائماً كالشباب للإنسان . فان الخاصية – من حيث هي أولى أن تكون إحدى الخمسة – هي ما ذكرناه ، وأما من حيث هي أولى بأن تكون خاصة فهي الازمة المداومة التي تجيئ النوع في كل زمان . ولا يتناقض قولنا : إنَّ كذا خاصة

(٢) التي ... هي : ساقطة من عا || الخمسة : الخمس ع || هي : ساقطة من ن (٨) دائمًا : ودائماً ، ن (٩) بل يكون : بلع (١٠) فيكون : فهو يكون ع ، عا ، م (١١) من : فن م (١٢) بإزاء : + العرض س (١٣) وإذا : وإذا ع ، م || واحد : + فالعام إنما يحسن أن يصير عاماً لأنه لأكثر من نوع واحد ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي (١٤) ليس يحسن : لا يحصل س (١٥) أحد : إحدى عا (١٧) بذلك : + الممكن عا (١٨) كملائحة : بل كملائحة عا ، ه (٢٠) أن : بأنى (٢١ - ٢٠) تكون إحدى ... بأن : ساقطة من ع

حقيقة ، من حيث الاختصاص النوع ، وليس هو الذي إليه قسمة الخمسة ،
وقولنا : إن الذي إليه قسمة الخمسة فهو خاصة حقيقة بحسب ذلك ،
ليس هو الذي هو الخاصة الحقيقة باختصاصه النوع . واعلم أن الخاصة
التي هي إحدى الخمس هي الضحك لا الضحك ، والملاحة لا الملاحة ،
وعلى ما قيل في الفصل ، وإن كانا تتجاوز في الاستعمال أحيانا فنأخذ الضحك
مكان ذلك .

وأما العرض العام فهو المقول على كثرين مختلفين النوع لا بالذات ، وهو
أيضا كالبِيَاض . وليس هذا العرض هو العرض الذي يناظر الجوهر
كما يظنه أكثر الناس ، فإن ذلك لا يحمل على موضوعه بأنه هو ، بل يشتق
له منه الاسم .

وهذه الخمسة جملها حمل واحد ، كما قد سبق لك مرارا . والعرض العام
الذي هاهنا هو كالبِيَاض وكالواحد وما أشبه ذلك ، فإنك تقول : زيد أبيض ،
أى زيد شيء ذو بياض ، والشيء ذو البياض محمول حمل صادقا على زيد ؛ والشيء
ذو البياض ليس بعرض بالمعنى الذي يناظر الجوهر ، بل البياض هو العرض
بذلك المعنى . وكذلك تقول : إن الجسم محدث وقديم ، وليس القديم أو المحدث
جنسا ولا فصلا ولا خاصة ولا نوعا للجسم ، بل من جملة هذا الصنف من
المحمولات ، وليس المحدث عرضا بهذا المعنى ، وإلا لكان الجسم موصوفا
بالعرض من غير اشتراق ، فكان الجسم عرضا ؛ بل معنى العرض هنا
العرضي ، وإن كان ليس بعرض بالمعنى الآخر ؛ فمن العرضي ما هو خاص
ومنه ما هو عام ، فإن العرضي بإزاء الذاتي والجوهرى ، والعرض بإزاء

(١) حقيقة : حقيقة م (٢) حقيقة : حقيقة م (٣—٢) بحسب ... النوع : ساقطة

من د (٣) ليس : وليس م | الذي هو : الذي ع (٤) وعلى : على

(٤) هو العرض : ساقطة د

الجوهر . والذاتي قد يكون عرضاً بمعنى العرض كاللون للبياض ، وقد يكون جوهراً ، والعرضي قد يكون عرضاً وقد يكون جوهراً ؛ وفي هذا الموضع إنما نعني بالعرض العرضي .

ولم تعلم بعد حال العرض الذي هو نظير الجوهر ، وهذا شيء لم يلتفت إليه أهل من قدم معرفة هذه الحمسة على المنطق ، بل جعل للعرض العام حدوداً مشهورة ، مثل قوله : « إن العرض هو الذي يكون ويفسد من غير فساد الموضوع أي حامله » ١) ومثل هذا قوله : « هو الذي يمكن أن يوجد لشيء واحد بعينه وأن لا يوجد ، وأنه الذي ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع ، وهو أبداً قائم في موضوع » .

فلتأمل هذه الحدود والرسوم المشهورة . فأما الأول فإن فيه وجوهاً

من الخلل : أحدها أنه لم يذكر فيه المعنى الذي كابجنس له وقد أشرنا إلى مثل ذلك في بعض حدود الفصل . والخلل الثاني أنه إن عن بالكون والفساد حال ما يكون ويفسد في الوجود ، فالاعتراض العامة الغير المفارقة ليست كذلك ، وهم مُقررون أنّ من العرض العام ما هو مفارق ، ومنه ما هو غير مفارق . وإن عن ما يكون في الوجود والوهم جميعاً ، فقد استعمل لفظاً مشتركاً عندك ، فإن لفظة « يكون » وقوعها على الموجود وعلى المتشوّه عندك إنما هو بالاشتباه ، وهذا مما حذروا عنه ؛ وسيتضح لك ذلك فيما بعد .

وبعد ذلك ، فإن من الأمور العرضية التي ليست بذاتية ما إذا رفع بالتوهم استحال أن يكون الشيء قد يقع موجوداً غير فاسد ، كما مر لك فيما سلف .

(١) بمعنى : الجنس س (٢) والعرضي : فالعرضي ن (٣) وف : في د ؛ ففي

(٤) بل جعل : ثم جعل م ؛ ثم إن طع ، ئ (٧) الموضوع أي : ساقطة من ع ، عا

أي : أوده || هذا : ساقطة ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ئ | | قوله : + إن العرض س

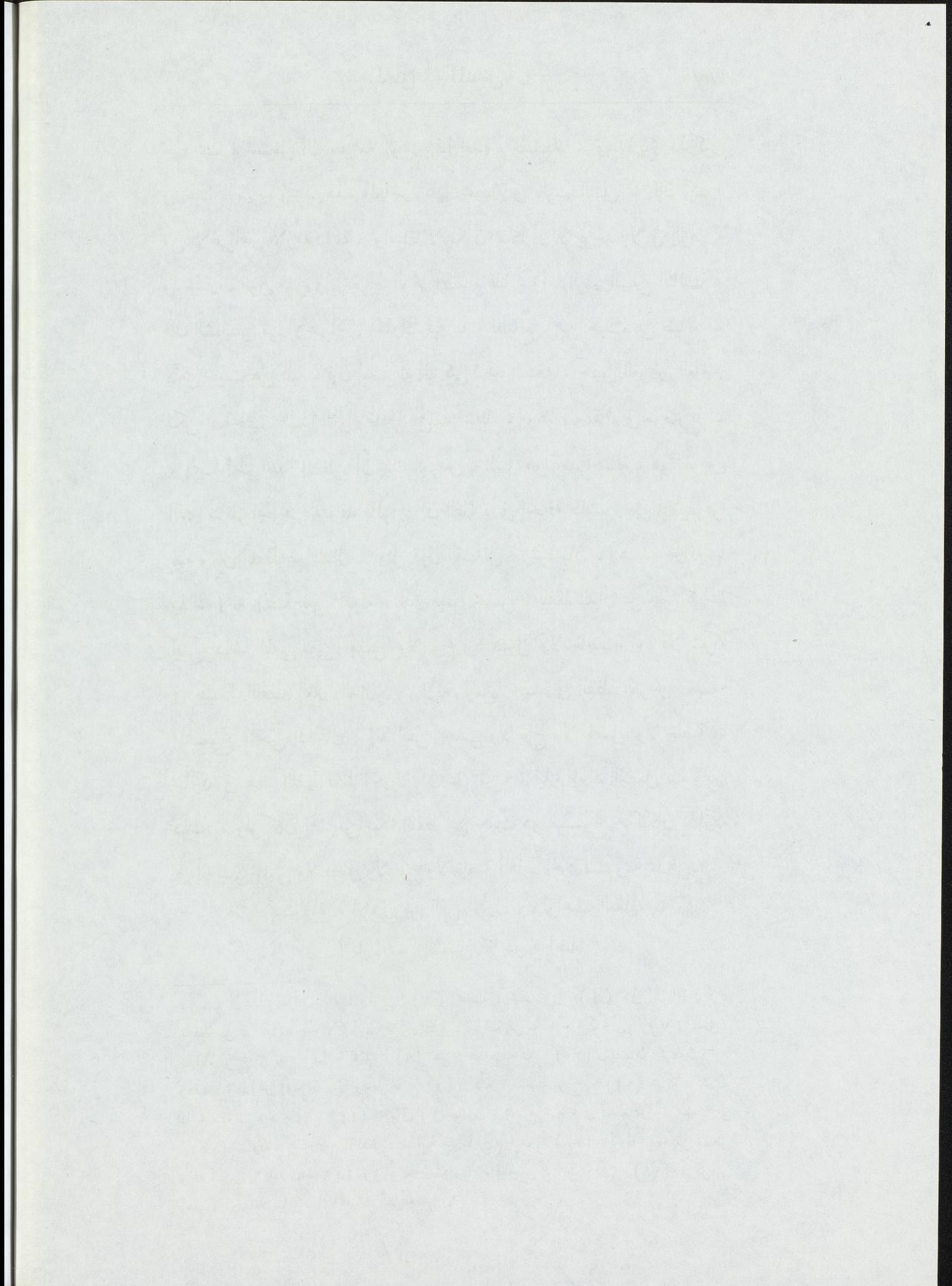
(٨) ولا خاصة : وخاصة م (٩) موضوع : الموضوع ن (١٢) مثل : ساقطة من م

(١٣) فالاعتراض : والأعراض م (١٤) وهم : وهؤلاء ع ، ه | | العام : العامى ع

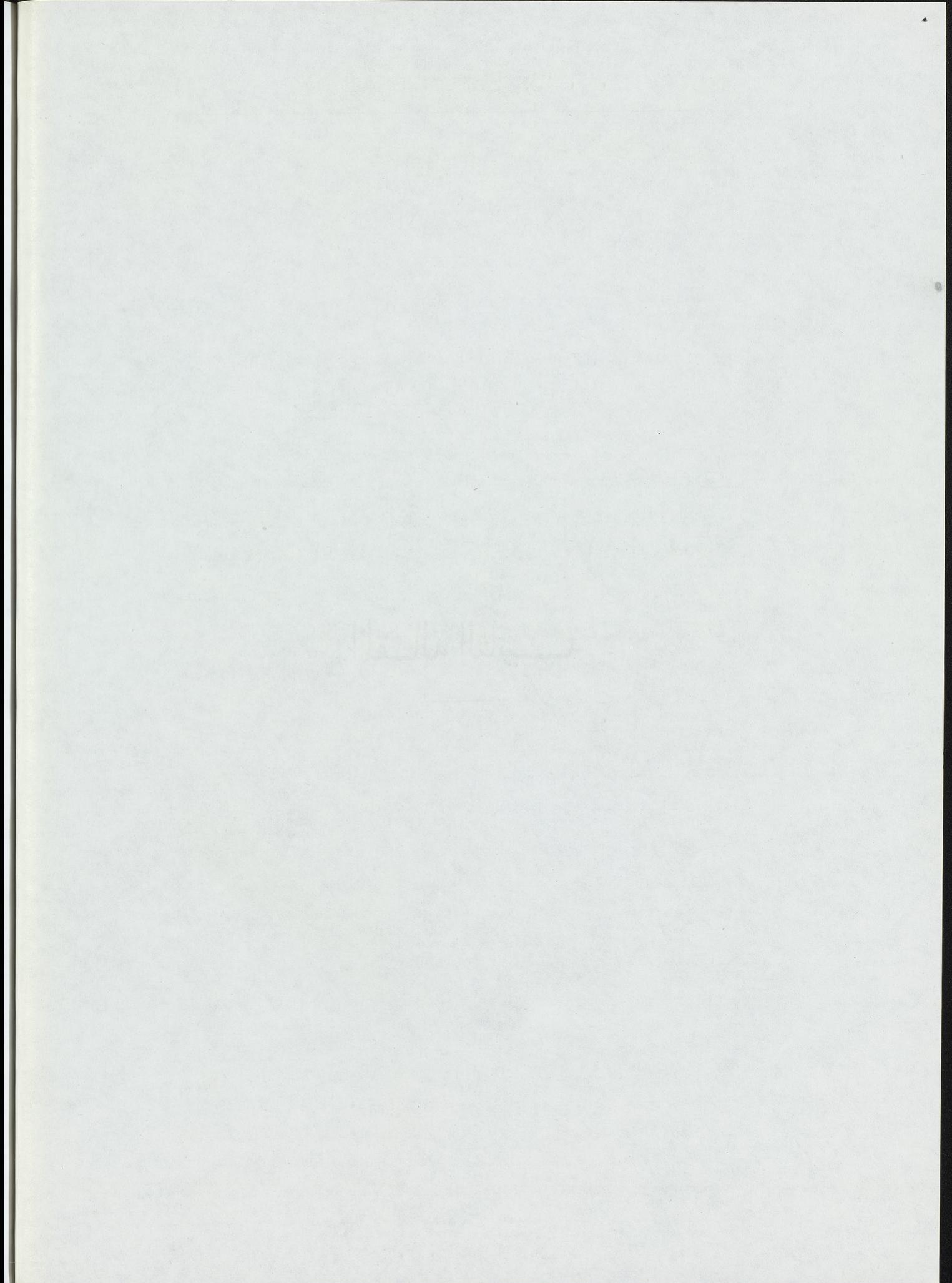
(١٦) عنده : عندهم ع || وقوعها : وقوعه ئ || وعلى المتشوّه : والمتشوّه ن (١٧) ما : + قدع ، ئ

نعم ربما لم يستحل أن يتوهمه الوهم باقياً بعده لم يفسد ، وهذا غير مذكور في هذا الرسم . وتجدد هذه المغامن كلها محصلة في الرسم الثاني ؛ فإنّ كثيراً من الأعراض لازمة دائمة ، وال دائم لا يكون ممكناً أن لا يوجد إلا في الوهم ؟ ولم يشترط الوهم ، وفي اشتراط الوهم أيضاً ما قبلنا . وأما الرسم السلبي الثالث ، فإنّ الشخص من الأعراض يشارك فيه ، والطبائع ، من حيث هي طبائع ،
 ٥ لامن حيث هي كلية ، فإنّ الحق به أنه كلّي بهذه الصفة ، خص العرض العام . لكن صاحب هذا القول قد الحق به شيئاً ، وهو أنه قائم في موضوع ، وإنما الحق هذا إذ ظنَّ أنَّ هذا العرض ، الذي هو أحدُ الخمسة ، هو العرض الذي يناظر الجوهر . وقد قالوا : إن الفائدة في إلحاقه ذلك ، هي أن يفرقوا بينه وبين اللفظ غير الدال ، مثل قول القائل : شيسبيان ، وهذه خرافات ؛
 ١٠ وذلك لأنَّه إنما يعني بقوله «الذى ليس بجنس» اللفظ الدال على معنى كلِّ ، ليس ذلك المعنى معنى جنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة ؛ فلا شركة في هذا اللفظ الغير الدال ؛ لأنَّه ليس يحد في لفظ العرض هذا المسموع ، حتى إذا قال : إنه ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة ،
 ١٥ شاركه في هذا اللفظ . لفظ آخر لا يدل على شيء ، فيلزم إثبات الفصل بينه وبين ذلك . ولو كان إنما يعني بهذا اللفظ من حيث هو مسموع ، لكان يشاركه في أنه ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة لفاظ آخر مسموعة مما هي دالة .
 تمت المقالة الأولى من الفن الأول . ولو اهاب العقل
 أكمل الحمد والفضل كما هو له أهله

(١) ربما : إنما س || لم : ولم ع (٢) محصلة : محصلة (٤) وفي اشتراط الوهم : ساقطة من ن (٥ — ٦) والطبائع ... كلية : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي (٧) الحق : ساقطة من ع || أنه : أبداً ع ، م (٩) هي : هو ع ، ن (١٠) شيسبيان : شيطان دا || وهذه : وهذا س || خرافات + وخلل ع (١١) لأنه : ساقطة من ع (١٢) شركة : يشاركه ع ، م ، ن ، ه ، ي (١٣) يحده : في حدس ؟ يحدد ، م ، ي || العرض : + في (١٤) شاركه : يشاركم || لفظ : ساقطة من ع ، م ، ن (١٨) الأول : + من المنطق والله أعلم (١٩ — ١٨) ولو اهاب ... أهله : ساقطة من ع ، ن ، ي (١٩) أكمل ... أهله : الحمد بلا نهاية ن || أهله : أهل م



المقالة الثانية



المقالة الثانية

من الفن الأول من الجملة الأولى

[الفصل الأول]

(١) فصل في المشاركات والبيانات بين هذه الخمسة

وأولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل

إنَّ في الوقوف على ما فَصَّلْنَاهُ منْ أَمْرٍ هَذِهِ الْخَمْسَةَ غَنِيًّا لِلْحَصْلَيْنِ عَنْ إِيْرَادِ المَشَارِكَاتِ وَالْمَبَيْنَاتِ بَيْنَ هَذِهِ الْخَمْسَةِ ، لِكُنَّهُ قَدْ جَرَتِ الْعَادَةُ فِي الْكِتَابِ الْمَدْخُلِيَّةِ بِإِيْرَادِ ذَلِكَ ، فَلَنْ يَحْتَذِذُ فِي ذَلِكَ حَذْوَهُمْ ، وَلَنْ يَتَقَصَّرُ عَلَى مَا أُورْدُوهُ مِنْهُ ، وَلَنْ يَبْدُأْ بِالْمَشَارِكَاتِ فَنَقُولُ : إِنَّ الْمَشَارِكَةَ الَّتِي تَعْمَلُ الْخَمْسَةَ هِيَ أَنَّهَا كَلِيَّةٌ أَيْ مَقْوِلَةٌ عَلَى كَثِيرَيْنِ . وَإِذَا اعْتَرَفَ بِهَذَا مُصَنَّفَ الْمَدْخُلِ ، فَقَدْ اعْتَرَفَ بِنَقْصِ الرِّسُومِ الَّتِي ١٠ لِلْفَصِيلِ وَالْخَاصَّةِ وَالْعَرْضِ ، إِذْ أَغْفَلَ فِيهَا ذِكْرَ الْكَلِيَّةِ .

وَتَشَرِّكُ جَمِيعُهَا فِي شَيْءٍ آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَا يَحْمِلُ عَلَى الْمَحْمُولِ مِنْهَا الْجَلَّ الَّذِي يَحْمِلُ بِهِ الْمَحْمُولُ عَلَى مَوْضِوِعِهِ ، فَإِنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى مَوْضِوِعِهِ ؛ فَطَبِيعَةُ جَنْسِ الْجَنْسِ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ الْجَنْسُ ، وَكَذَلِكَ جَنْسُ الْفَصِيلِ ، وَفَصِيلُ الْفَصِيلِ ؛ وَكَذَلِكَ مَا يَحْمِلُ عَلَى الْخَاصَّةِ وَالْعَرْضِ ؛ فَإِنَّ الْمَلْوَنَ الَّذِي هُوَ ١٥ جَنْسُ الْأَبْيَضِ يَحْمِلُ عَلَى زِيدِ الْأَبْيَضِ ، إِذْ يَحْمِلُ عَلَى عَرْضِهِ الْعَامِ ؛ وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ ، الَّذِي هُوَ عَرْضُ الْأَبْيَضِ ، يَحْمِلُ عَلَى زِيدِ الْأَبْيَضِ ، إِذْ يَقُولُ لِزِيدِ الْأَبْيَضِ مَرْأَةً ؛ وَكَذَلِكَ الْمُتَعَجِّبُ الَّذِي هُوَ جَنْسُ الضَّحْكَ ، فَإِنَّ جَمِيعَ هَذِهِ تَحْمِلُ بِالْتَّوَاطُؤِ ، أَيْ ٢٠ تَعْطِي مَا تَحْمِلُ عَلَيْهِ أَسْمَاءَهَا وَحَدَّودُهَا ؛ وَالْجَنْسُ وَالْفَصِيلُ يَعْمَلُهَا .

(٢) من الفن الأول : ساقطة من عا || من ... الأول : من هذا الفن أربعة فصول د

(٣) أضافت نسخة هـ فهرس المقالة الثانية (٤) المشاركات والبيانات : المشاركة والبيانات عا

(٦) فَصَّلْنَاهُ : فَصَّلْنَا بِهِ دَمَ || غَنِيًّا : غَنَامٌ ، إِنَّهُ مِنْ عَنْ (٨) حَذْوَهُمْ : حَذْوَهُمْ

(١١) — (١٢) وَإِذَا ... الْكَلِيَّةُ : ساقطة من ع (١٢) جَمِيعُهَا : جَمِيعًا عا ، د ، إِنَّهُ مِنْ

(١٤) مَحْمُولَةٌ : مَحْمُولٌ إِذْ يَحْمِلُ : الْجَلَّ هـ || وَكَذَلِكَ : فَكَذَلِكَ عا ، إِنَّهُ مِنْ

(١٧) زِيدُ الْأَبْيَضُ : + إِذْ يَحْمِلُ عَلَى عَرْضِهِ الْعَامِ (١٩) أَسْمَاءُهَا :

أَسْمَاؤُهَا هـ || أَسْمَاءُهَا وَحَدَّودُهَا : أَسْمَاءُ وَحْدَهُ عا ، إِنَّهُ مِنْ يَعْمَلُهَا

ف المشهور أن طبيعة الجنس يحب فيها أن تقال على أنواع ، وإن لم يحب ذلك فيها ، فليس ذلك يمتنع فيها ، وعلى الشرط الذي ستفهمه وقتا ما . وكذلك ليس يمتنع في طبيعة الفصل أن يقال على غير نوعه ، لكن على هذا ما فرغنا عن ذكره سالفا . وقد مثّلوا لذلك الناطق ، فإنه يحوي أنواعا ، وقد علمت ما في هذا ، ومع ما قد علمت فلم يُحسِنوا في إيرادهم هذا المثال ؛ فإن الناطق إنما يحوي أنواعا كثيرة ليست هي الأنواع القريبة منه ، بل هي أنواع النوع الواحد الذي قوّمه الناطق عندهم ، حين أضيف إلى الحقيقة وهذا أيضا قد فرغنا منه . فإن لم يعنوا بذلك الأنواع القريبة ، بل أي أنواع كانت ، فيجب أن لا ينسوا هذا حين يشاركون بين الجنس والنوع ؛ فإن من الأنواع ما يحوي أنواعا ، ولا يجعلون هذا مشاركة بين الجنس والنوع .

والمشاركة الثانية المشهورة هي أن الجنس والفصل يشتركان في أن كل ما يحمل عليهم من طريق ما هو ، فإنه يحمل على ماتحتهما من الأنواع . وقد علمت أن هذه المشاركة ليست تخص الجنس والفصل ، بل هذه عامة ، إلا أن يُقال إن ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، يحمل على ماتحتهما من طريق ما هو . وهذا شيء لم ينطق به مُصرّحا ، ولو نُطق به لصَحَّ ، إذا عني بالحمل من طريق ما هو غير ما يعني بالحمل في جواب ما هو ، كما سنوضح لك عن قريب .

والمشاركة الثالثة المشهورة أن رفعهما علة رفع ما تتحتما من الأنواع ؛ فإنه إذا رفعت الحيوانية والنطاق ارتفع الإنسان والفرس وغير ذلك . وهذه المشاركة تابعة لمشاركة هي الأصل ، وهي أن كل واحد منها جزءٌ ماهية النوع ومقوم له ، فهذا هو الأصل وذلك الفرع ، وهذه خاصية مشتركة بين الجنس والفصل لأن يوجد لغيرهما .

-
- (٢) ذلك : ساقطة من عا || وعلى : على (٣) يمتنع : بممتنع عا ، ن ، ه || عن : من ع
 (٤) هذا : + الموضوع ن (٦) الذي : إلى عا (٧) الحقيقة : الجسم عا || منه : عنه
 (٩) الأنواع : النوع (١١) هي : هو عا (١٥) إذا : إذ عا
 (١٧) المشهورة : + هي س (١٩) وهي : وهو عا ، ه || وهي : وهو
 (٢٠) وذلك : + هو ع ، ن ، ه ، ي

وأما الخواص التي يبادر بها الجنس غيره، فأول المنشورات منها هو أنَّ الجنس يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض . أثما أنَّ الجنس أكثر حُويَا من الفصل والنوع والخاصة ، فهو أمرٌ ظاهر ؛ فإنَّ الخاصة تختص النوع؛ وكذلك الفصل ، ولكن بشرط لم يشرطه ، وهو أن يقابس بين الجنس وبين فصلٍ تخته وخاصيةٍ تخته . وأما العرض فليس بيننا بنفسه أنه يجب أن يكون أقل من الجنس ، وذلك أنَّ خواص المقولات العشر التي نذكرها بعد ، هي أعراض عامة لأنواعها ، وليس أقل من الجنس في عمومها ، بل منها ما هو أعم وأكثر ، كما أنَّ كون الجوهر ثابتاً على حدٍ واحدٍ فلابد الأشد والأضعف هو أعم من الجوهر . فإنْ قال قائل : إنَّ هذا سلبٌ ، وليس تخته معنى ، فقد يمكنا أن نجد لوازمو عوارض أعم من مقولهِ مقولهِ ، كالواحد وكالموجود ، بل كالحدث ، بل مثل الحركة فإنها أكثر من الحيوان الناطق ، وهو جنس عنده للإنسان .

والمبينة الثانية المذكورة بين الجنس والفصل فهي أنَّ الجنس يحوى الفصل بالقوة ، أي إذا التفت إلى الطبيعة الموضوعة للجنسية ، لم يجب ثبوت الفصل لها ، ولم يتمتنع ، بل كان وجوده لها بالإمكان ، فكان إمكانه إمكاناً لا يستوفي طبيعة الجنس ، بل يبقى لمقابلة من طبيعته فضل . وهذا معنى الحويَّة ، فإنَّ الحاوي هو الذي يطابق كل شيء ويفضل عليه .

والمبينة الثالثة هي أنَّ الجنس أقدمُ من الفصل ، وذلك لأنَّ الجنس قد يوجد له الفصل المعين ، وقد لا يوجد له ، والفصل إنما وجوده في الجنس ، ولذلك لا ترتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل ، وترتفع طبيعة الفصل برفع

(٣) والخاصة : + والعرض (٤ - ٥) ولكن ... وخاصة تخته : ساقطة من عا

(٤) وخاصة تخته : ساقطة من ن || العرض : + العام ع (٦) التي : الذي ع

(٨) أعم : + منهاه (١٠) مقوله : ساقطة من س ، م (١١) بل ... للإنسان :

ساقطة من عا ، ي (١٢) فهـ : هـ م ، هـ ي (١٤) ولم يتمتنع ... لها : ساقطة من ع ||

فكان : وكان عا ، ن ، ه || إمكانه : إمكانها ع ، م ، ي (١٥) لمقابلة : لمقابلها عا ، م ، ن ، ي

(١٦) عليه : عنه د ، س ، ع ، ه ، ي (١٨) له الفصل : للفصل ع ، م

(١٩) ولذلك : وكذلك م

طبيعة الجنس . وفي هاتين المبادئتين موضع شيك ، فإن من الفصول ما يقع خارجا عن طبيعة الجنس ، مثل الأقسام بمتناوين ، فإنه فصل الزوج فيها يُظن ، ويقع خارجا عن العدد ؛ لكن الجواب عن هذا سيلوح لك في مواضع أخرى .

والمبادرة الرابعة هي أن الفصل يتحمل من طريق أى شيء هو ، والجنس يحمل من طريق ما هو ؛ وهذا القول بانفراده لا يكون دالا على المبادئة ؛ فإن شيئاً إذا وصفا بوصفين مختلفين لم يكن ذلك دليلا على مبادئهما . فإن قائلاً لو قال: إن المبادئة بين زيد وبين عمرو هي أن هذا حساس وذلك ناطق ، أو أن هذا ملاح وذلك صائع ، لم يكن هذا القدر كافيا في التفريق ، فإن الوصفين المختلفين في المفهوم ربما جاز أن يجتمعوا ، فلا يبعد أن يكون كون زيد حساسا — وإن كان في المفهوم مخالفاً لكون عمرو ناطقا — هو مما لا يوجب أن يبيان به زيد عمرا ، فلا يستحيل أن يكون كل واحد منها — مع أنه حساس — ناطقا أيضا ؛ لأن الأوصاف المختلفة للمفهومات قد تجتمع في موصوف واحد ؛ وكذلك الملاح والصائع ، بل يجب أن يكون بينهما قوة السلب ، حتى يكون الحساس يلزم أن لا يكون ناطقا ، والناطق أن لا يكون حساسا .

ثم كون الجنس مقولا في جواب ما هو لا يمنع أن يكون مقولا في جواب أى شيء هو ، على أصول هؤلاء ، ولا بينهما قوة هذا السلب ، فإنه لا يمنع أن يكون ما يقوم ماهية الشيء يميزه عما ليست له تلك الماهية ، حتى يكون بالقياس إلى ما يشترك فيه مقولا في جواب ما هو ، وبالقياس إلى ما يفترق به مقولا في جواب أى شيء هو ؛ فهذا القدر لا يمنع أن يكون جنس

(٥) شيئاً : الشيئين ن ، ه (٦) وصفا بوصفين : وضعا موضعين عا (٧) صائع : صائع م || الوصفين : الوضعين عا (٨) كون : ساقطة من م (٩) يبيان : يقاس عا (١٠) يقاس عا (١١) فلا : فإنه لاع ، عا ، ه ، ي (١٢) وكذلك : + في ع || والصائع : والصائع م (١٣) مقولا : معقولا م (١٤) يمتنع : يمنع ع (١٥) يفترق به : يفرز به ع

الشى هو أيضا فصلا له باعتبارين ، إن كانت المبادنة المطلوبة هي هذه ، ولا يوجب أن لا يكون جنس الشىء أبلته فصلا له . وأما أن يكون فصل الشىء جنس شىء آخر فذلك مما لا يمنعونه فيما أقدر ، وذلك كالحساس فإنه جنس بوجهه للسميع وال بصير ، وفصل لليوان . فإن قال قائل : إن الشىء الواحد قد يكون جنسا وفصلا لشىء واحد ؛ فإنه ، وإن كان جنسا وفصلا لشىء واحد ، فإن اعتبار أنه جنس غير اعتبار أنه فصل ، وقال : نحن إنما نريد أن نوضح الفرق بين الاعتبارين اللذين يطلق على أحدهما اسم الجنسية ، وعلى الآخر اسم الفصالية ، لمخالفته ، ولم نبتكته ، ولم ننزعه في التسمية ، ولكنه يكون غير من كلامنا معه ؛ لأن كلامنا مع الذى دل باسم الجنس والفصل على طبيعتين مختلفتين اختلافا لا يكون الشىء الواحد بالقياس إلى موضوع واحد موصوفا بكل الطبيعتين ، بل يجعل إحدى الطبيعتين صالحة لأحد الجوابين ، والطبيعة الأخرى صالحة للجواب الآخر ؛ لكن الوجه الذى ذهبنا نحوه في تفهم المقول في جواب ما هو ، والمقال في جواب أي شىء هو ، يعلمك أن المقال في جواب ما هو ، لا يكون مقولا في جواب أي شىء هو ، وبالعكس ،

فتكون هذه المبادنة على ذلك الوجه صحيحة . لكن لقائل أن يقول : إنكم قد أطلقتم القول في عدة مواضع إن الفصل أيضا قد يقال من طريق ما هو ، وخصوصا في كتاب البرهان فنقول : إنه فرق بين قولنا إن الشىء مقول في جواب ما هو ، وبين قولنا إنه مقول في طريق ما هو ؛ كما أنه فرق بين قولنا "الماهية" وبين قولنا "الداخل في الماهية" ، فالمقال من طريق ما هو كل ما يدخل في الماهية ، ويكون في ذلك الطريق ، وإن لم يكن وحده دالا على

(٢) لا : ساقطة من س (٣) أقدر : أقدر ع || وذلك : في ذلك ن

(٤) قد يكون : + وإن كان ع || واحد : ساقطة من ن || فإنه : وإنى (٥—٦) فإنه ...

واحد : ساقطة من ع (٩) والفصل : هو الفصل م (١١) بكلى ه

(١٢) نحن : ساقطة من م || تفهم : تفهم ب (١٥) ذلك : هذا س ، عا || أن يقول :

ساقطة من ه (١٩) هو : + هو ع ، ن ، ه (٢٠) ف : + جواب ع

الماهية، والمقول في جواب ما هو، هو الذي وحده يكون جواباً إذا سُئلَ عما هو . فالفصل يدخل في الماهية ويكون مقولاً من طريق ما هو ؟ إذ هو جزءُ الشيءِ الذي يكون جواباً عن ما هو ، لكنه ليس هو وحده مقولاً في جواب ما هو .

وقد قال بعض الفضلاء: إن الفصل قد يكون مقولاً في جواب ما هو أيضاً في بعض الأشياء دون بعض ، والجنس دائماً دالٌ على ما هو ؛ ذلك لأنَّ الجنس يدل دائمًا على أصل ذات الشيء ؛ وأما الفصول فربما كانت مناسبات وإضافات إلى أفعال وانفعالات أو أمور أخرى ؛ فذلك يجعل الجنس أولى منه بما هو . وفي هذا الكلام خللان : أحدهما أنَّ ما كان من الفصول يجري هذا الجري ، فلا يكون فصلاً مقوماً ، بل يكون من الفصول اللازم ، والآخر أنَّ الشيء إذا أريد أن يفرق بينه وبين الشيء الآخر بوصف ، يجب أن يكون الوصف الذي يفرق بينه وبين الآخر موجوداً له دون الآخر وجوداً على الشبات ، اللهم إلا أن لا يجعل التفرقة بالوصف ، بل بأكثريَّة الوصف وأخليقيته ؛ فيقال مثلاً : إن الجنس هو الذي هو آخرٌ لأنَّ يكون مقولاً في جواب ما هو ، والفصل هو الذي ليس هو آخرٌ ؛ فيكون الاختلاف ليس من جهة هذا الوصف ، بل من جهة القِيمَن ، إذ هو موجود لأحدَهما دون الآخر ؛ فإنْ فعل ذلك كان فيه عدول عن حقيقة التعريف إلى أمر إضافي عرضي ؛ وإن لم يفعل ذلك فيكون بين الجنس وبعض الفصول مشاركة في الحد ، وبين الجنس وبعضها مبادنة في الحد .

والمبادنة التي بعد هذه هي أنَّ الجنس لا يكون للأُنوان إلا واحداً ، والفصل قد يكون أكثر من واحد ، كالناطق والمائت للإنسان . وفي إطلاق هذه المبادنة بهذا المثال خلل ؛ لأنَّه إنْ أخذ الجنس كيف كان ، لا قريباً ملائقاً فقط ، وجد للشيء أجناس كثيرة أيضاً ؛ فإنَّ الأجناس في العموم قد

(١) الذي : ساقطة من هـ (١ - ٣) عما ... جواباً : ساقطة من عـ (٥) ذلك : وذلك عـ (٧) يجعل : جعل عـ ، هـ (١١) الذي : ساقطة من مـ || له ... وجوداً : ساقطة من مـ (١٢) لا : ساقطة من عـ (١٥) بل : ساقطة من عـ (١٧) وبعض : وبين عـ ؛ وبين بعض يـ || وبعض ... الحد : ساقطة من هـ (٢٢) فقط : فقد سـ عـ ، عـ ، مـ ؛ هـ

يوجد الكثير منها للشيء الواحد ، ولكنها لا تكون كلها أجناس الشيء بالحقيقة ، بل بعضها أجناس جنسه . وكذلك قد توجد فصول كثيرة متفاوتة في الترتيب ، ولكنها لا تكون كلها فصول الشيء بالحقيقة ، بل بعضها فصول جنسه ، كما مُثُلَّ به ؛ فإنَّ الناطق ليس فصلاً قريباً للإنسان على هذه الطريقة التي رتبوا عليها ٥ قسمتهم ، بل هو فصل جنسه . وإنما فصله الملافق على هذا المذهب هو المائة ، وهذا في مثاله واحد ، بل كأنَّ الجنس الأقرب الذي ليس بجنس الجنس هو في مثاله واحد ، كذلك الفصل الأقرب الذي ليس بفصل الجنس هو في مثاله واحد ، وهو المائة . لكن قد يوجد لهذا الموضع أمثلة أخرى مثل الحساس والمتحرك بالإرادة ؛ فإنهما على ظاهر الأمر فصلان قريبان للحيوان ، فيكون الجنس القريب ليس إلا واحداً ، والفصل القريبة ١٠ قد تكون أكثر من واحد . وأيضاً فإنَّ هاهنا وجه آخر ، وهو أنَّ الأجناس الكثيرة ينحصر بعضها في بعض ، حتى يحصل آخرها جنساً واحداً ؛ والفصول الكثيرة تكون متباعدة لا يدخل بعضها في بعض . وإشباع القول في هذا من حق صناعةٍ أخرى .

١٥ والمبينة التي بعد هذا هي أنَّ الجنس كالمادة ، والفصل كالصورة ؛ ويتم بيان ذلك بأن يقال : والذى كالمادة يخالف الذى كالصورة . وأما أنَّ الجنس ليس بمادة ، بل كالمادة ، فلأنَّ المادة لا تتحمل على المركب حمل أنه هو ، والجنس يحمل على النوع حمل أنَّ الجنس هو ، وأنَّ المادة الموضوعة لصورتين متقابلتين لا تتنسب إليهما بالفعل إلا في زمانين ، والجنس يكون مشتملاً على الفصلين المتقابلين في زمان واحد . وها هنا فروق أخرى تذكر في غير هذا ٢٠ الموضع . وإنَّ الجنس ليس مادةً ، فليس الفصل صورةً . وأما أنه كالمادة ،

(٢) جنسه : جنسية ع ، عا (٣) ولكنها : ولكنها عا (٦) بل : ساقطة من س || أن : ساقطة من م (٨) هو : ساقطة من ع ، ه (١١) فإنْ هادا : فيها هانا ، ه || فإنْ هانا وجهاً : منها هنا وجه م ؛ ها هنا وجه ع ؛ فها هنا وجه آخر (١٥) والفصل : والفصل س (١٦) كالصورة : + له عا ، ه (١٨) النوع : المركب ن || أنَّ الجنس : أنَّ النوع ع ، ه ، ه (٢١) مادة : بمادة ن || صورة : بصورة ن

فلا ئن طبيعته عند الذهن قابل للفصل ، وإذا لحقه الفصل صار شيئاً مُقوماً بالفعل ، كما هو حال المادة عند الصورة . وإذا الجنس للفصل كالمادة للصورة ، فالفصل للجنس كالصورة للمادة .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل في المشاركة والمبينة بين الجنس والنوع

٥

وأما المشاركة الأولى المشهورة بين الجنس والنوع ، فمشاركة كانت مع الفصل ، وهي أنها يتقدمان ما يحملان عليه ، أي ما هما له جنس ونوع .

والثانية مشاركة ، عامة وهي أن كل واحد منها كلي . وقد نسى موردهما أن هذه مشاركة جامعة قد ذكرت مرّة ؛ فإن أرادوا أن يجعلوا هذا وجهاً خارجاً عن ذلك ، فيجب أن يعني بالكلي غير الكلي على الإطلاق ، بل كلي هو ماهية جزئياته بالشركة .

وأما المبينة الأولى فمثل ما كان مع الفصل ، وهو أن النوع مُحْمِي للجنس ، والجنس ليس بمحمي النوع .

وآخر في قوتها وهي أن طبيعة الجنس أقدم من طبيعة النوع ، أي إذا وجدت طبيعة الجنس ، لم يجب أن توجد طبيعة النوع ، بل إذا رفعت ارتفعت هي ، وإذا رفعت طبيعة النوع ، لم يجب أن ترفع طبيعة الجنس ، بل إذا وجدت وجدت .

وثالثة قريبة من تينك ، وهي أن الجنس يحمل على النوع بالتواء حمله كلياً ، والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس حمله كلياً ، وهذا في ضمن المبينة التي قيلت

(١) قابل : قابلة د ، ن ، ي (٣) فالفصل : والفصل ع ، م (٨) نسی :
يسنی م ، يشيری (٩) أرادوا أن : أرادوا لأن ع || هذا : هذه (١٠) كلي :
+ ما س (١٢) الفصل : الفصول ه (١٤) وهی : وهو ه (١٥) رفعت :
ارتفاعت س (١٨) تينك : ذينك بخ | وهی : وهو ع (١٩) والنوع ... كلياً :
ساقطة من ع .

من جهة الحوى وغير الحوى ؟ وهذه المبادئ ليست من المبادئ التي في قوة السلب والإيجاب في أول الأمر ؛ لأن ذلك إنما يكون أن لوقيل إن الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ كلبا ، ثم تسرب هذه الصفة بعینها عن النوع ، بل إنما تسرب عن النوع في هذه المبادئ صفة أخرى ، وهي أنه لا يحمل على الجنس بالتواطؤ حملًا كلبا ، وليس هذا المسلوب هو ذلك الموجب ، لكن صورة هذه المبادئ أن النوع لا يكفي الجنس فيما للجنس عند النوع ، وهذا لا يأتي إلا بين مختلفين .

ومبادئ أخرى أن كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه ؛ فالجنس يفضل بالعموم ، إذ يحوي أمورا وموضوعات غير موضوعات النوع ، والنوع يفضل بالمعنى ، إذ يتضمن معنى الجنس ومعنى الفصل زائدا عليه ؛ فإنه كما أن الحيوان يتضمن بالعموم الإنسان وما ليس بإنسان مما هو خارج عن الإنسانية ، كذلك الإنسان يتضمن بالمعنى معنى الحيوانية ، ومعنى خارجا عن الحيوانية وهو النطق .

ومبادئ أخرى متعددة ، وهي أنه ليس في النوع جنس أجناس ، ولا في الجنس نوع أنواع ، وإن كان في كل واحد منها متوسط .

وأما الجنس والخاصة فقد يشتركان في أنهما محولان على النوع وتابعان ؛ أي إذا وجد النوع وجدت الخاصة ؛ والجنس أيضا . وهذه المشاركة قد توجد مع غير الخاصة ؛ وهذه المشاركة هي مع الخاصة العامة .

(١) وغير : والغير م (٢) أن : ساقطة من س ، ع ، ن ، ه
 (٣) بالتواطؤ : + حملـى (٤) صورة : ضرورة عـا (٥) فيما للجنس : ساقطة من د (٦ - ٧) وهذا ... مختلفين : ساقطة من عـا ، ئـى (٨) عـلـى : عن عـ(٩) عليه : عنه عـ (١٢) الإنسانية كذلك : ساقطة من س || كذلك : فـكـذلك عـا ، هـ (١٤) وهـى : وهو عـا ، هـ (١٧) والجنس أيضـا : ساقطة من عـا ، مـ || وهذه : فهو عـ (١٨) هـى : ساقطة من ن || مع : غير عـ

وذكرت مشاركة أخرى وهي أن طبيعة الجنس تتحمل على ما تحته بالسوية ؟
 إذ أنواع الحيوان بالسوية حيوان ، ولا تقبل الأشد والأضعف . وكذلك
 الخاصة كالضحاك على أشخاص الناس . وهذه المشاركة لو ذكرت في مشاركات
 الجنس والفصل والنوع ، لكان ذلك أخرى ؛ فنسى هناك وأورد في هذا الموضوع ؟
 على أنه ليس هذا موافقاً للخواص كلها ؛ فإن التخل بالفعل من خواص الناس
 وليس يُستوى فيهم ؛ وكذلك أمور أخرى لأمور أخرى . وبالمجملة أى برهان
 قدمه الرجل على أن الخاصة هكذا ، أو أى استقراء بينه له ؟ وإنما أورد له
 مثلاً واحداً ؛ وليس هذا وجه البيان العلمي للشيء الذي ليس بيننا بنفسه .
 وبالحقيقة فإن هذا الحكم إنما يصدق في بعض الخواص دون جميعها ، وهي من
 الخواص الاستعدادية التي تتبع الصور فتكون للكل ودائماً . وأما الخواص الدائمة
 التي تتبع المواد ، فكثيراً ما تقبل الأشد والأضعف . والرجل ينسى هذا الاعتبار
 عن قريب ، ويأخذ في تعريف الخاصة على جهة لا يُستوى معها إعطاء هذه
 المبادئ الخاصة ، كما سترفه .

وذكرت مشاركة أخرى وهي أنهما كلاماً يحملان على ما تحتهما بالتواطؤ ،
 وهو أن يكون حملهما حلاً بالاسم والحدّ . وهذا أيضاً قد كان يليق به أن
 يذكره لغيرهما ؛ لكنه يجب لمن سمع هذا وتصوره وأقربه أن لا ينسى حكمه
 في كتاب قاطيغورياس ، حيث يُظن أن المقول على الموضوع ، وهو المقول
 بالتواطؤ ، هو الذاتي فقط .

وأما المبادئ ، فالأولى منها هي أن الجنس متقدم بالذات ، والخاصية
 متأخرة ؛ إذ كانت الخاصة إنما تحدث مع حدوث النوع ، فتبعدت إنما من

-
- (١) طبيعة : ساقطة من عا (٢) إذ أنواع إذ نوع م || ولا : لاع
 (٨) العلمي للشيء : ساقطة من م (١٠) الصور : الصورة ع ؛ + كقوه قبول العلم ع ||
 ودائماً : دائماً (١٣) المبادئ : المشاركة ه || الخاصة : ساقطة من عا (٤) أخرى :
 ساقطة من ن || كلاماً : كلاماً ع ، م ، ه (١٥) وهو : وهي ع (٦) حكمه :
 ساقطة من عا (١٧) حيث : من حيث ئي (١٩) متقدم : مقدم م .

المادة كَعْرضِ الأَظْفَارِ أو مَثَالَ آخَرَ ، وَإِمَّا مِن الصُّورَةِ كَقَبُولِ الْعِلْمِ ، وَإِمَّا
مِنْهَا بِجِيْعِهَا كَالضَّحْكِ .

وَالثَّانِيَةُ أَنَّ الْجِنْسَ يَحْوِيْ أَنْوَاعًا ، وَالخَاصَّةُ نُوعًا مِنْهَا .

وَمَبَيْنَةُ أُخْرَى أَنَّ الْجِنْسَ يُحْمَلُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ حَمْلًا كُلِّيًّا ،
وَلَا يَنْعَكِسُ ؛ إِذْ لَا يُقَالُ : وَكُلُّ حَيْوانٍ إِنْسَانٌ ، كَمَا يُقَالُ : كُلُّ إِنْسَانٌ
حَيْوانٌ . وَأَمَّا الْخَاصَّةُ فَإِنَّهَا تَنْعَكِسُ ، إِذْ كُلُّ إِنْسَانٍ مُسْتَعْدٌ لِلضَّحْكِ ، وَكُلُّ
مُسْتَعْدٌ لِلضَّحْكِ إِنْسَانٌ . وَهَذِهِ الْمَبَيْنَةُ بَيْنَ الْجِنْسِ وَالخَاصَّةِ الدَّائِمَةِ الْعَامَةِ ،
أَوْ بَيْنَ طَبِيعَتِيِّ الْجِنْسِ وَالخَاصَّةِ مَطْلَقًا ؛ إِذْ تَلْكَ لَا تَحْتَمِلُ وَهَذِهِ تَحْتَمِلُ ،
أَعْنَى هَذِهِ الْعَكْسِ . وَيَتَبَعُ هَذِهِ مَبَيْنَةٍ هِيَ فِي صَمْنَتِكَ ، وَهِيَ أَنَّ الْخَاصَّةَ ،
وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ النَّوْعِ وَدَائِمًا كَالْجِنْسِ ، فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ لِغَيْرِ النَّوْعِ ،
وَالْجِنْسُ يَكُونُ .

وَمَبَيْنَةُ أُخْرَى مُنْتَرِعَةٌ مِنَ الْمَبَيْنَةِ الْأُولَى ، وَهِيَ أَنَّ الْجِنْسَ يَرْفَعُ الْخَاصَّةَ
بِرْفَعَهُ ، مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ . وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَجْعَلْ هَذِهِ مَبَيْنَةَ غَيْرِ الْمَبَيْنَةِ الْمُعْلَقَةِ بِالْتَّقْدِيمِ
وَالْتَّأْخِيرِ ، لَمْ تَعْوِزْهُ الْحِيلَةُ فِيهِ ، وَلَكِنَّهُ يَكُونُ قَدْ أَمْعَنَ فِي التَّكْلِفِ . وَأَمَّا الْجِنْسُ
وَالْعَرْضُ فَيُشَتَّرُ كَانَ فِي أَنَّ كُلًّا وَاحِدٌ مِنْهُمَا يُقَالُ عَلَى كَثِيرِيْنَ ، وَهُوَ الْمُشَارِكَةُ الْعَامَةُ ؛
وَلِيَتَهُ قَالَ «عَلَى كَثِيرِيْنَ مُخْتَلِفِيْنَ بِالنَّوْعِ» ، فَكَانَ أَوْرَدَ مُشَارِكَةً خَاصَّةً بَيْنَ الْعَرْضِ
وَالْجِنْسِ ، خَصْصُوْصًا لَمْ يَذْكُرْ مُشَارِكَةً أُخْرَى . وَأَمَّا الْمَبَيْنَةُ الْأُولَى فَإِنَّ الْجِنْسَ
قَبْلَ النَّوْعِ كَعَلِمَتْ . فَأَمَّا النَّوْعُ فَهُوَ قَبْلَ مَا يَعْرِضُ لَهُ ، لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَا يَعْرِضُ
لَهُ مُنْبَعًا عَنْ نَوْعِيْتِهِ ، فَتَكُونُ نَوْعِيْتِهِ قَدْ تَقْرَرَتْ بِفَصْلِهِ ، ثُمَّ لَحْقَهُ مَا لَحْقَهُ ،

(٢) كَالضَّحْكِ : كَالضَّحْكِ م (٣) نُوعًا : نُوع د ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي (٥) إِذْ لَا : إِذْ ه

(٧) وَهَذِهِ الْمَبَيْنَةُ : ساقِطَةٌ مِنْ س (٨—٩) أَوْ بَيْنَ ... الْعَكْسُ : ساقِطَةٌ مِنْ ع

(٨) وَهَذِهِ : + قَدْ عَا ، ي (٩) مَبَيْنَةٌ : + أَخْرَى د ، ن ، ه || هِيَ : ساقِطَةٌ مِنْ ع ||

وَهِيَ : وَهُوَ عَا (١٣) بِرْفَعَهُ : رَفِعَهُ || الْمُعْلَقَةُ : الْمُتَعَلِّمَةُ ع ، عَا (١٤—١٥) بِالْتَّقْدِيمِ

وَالْتَّأْخِيرُ : بِالْتَّقْدِيمِ وَالْتَّأْخِيرِ (١٥) وَهُوَ : وَهِيَ ه ، ي (١٦) خَاصَّةٌ : ساقِطَةٌ مِنْ ن

(١٩) مُنْبَعًا : مُسْتَعِيْنَ ع || تَقْرَرَتْ : تَقْرَرَ ع || بِفَصْلِهِ : بِفَصْلِ ع || لَحْقَهُ : أَلْحَقَهُ م .

وهذا قد فرغ لك من شرحه . وإن كان من الأعراض التي تَعْرِض من خارج، فيكون النوع أولاً قد حصل موضوعاً حتى استعد لقبول ذلك العارض من خارج؛ لكن هذه المبادئ موجودة أيضاً بين الجنس والخاصة .

والمبادئ الأخرى قد ذكرت هكذا : إن الأشياء التي تحت الجنس تشتراك فيه بالسوية ، والتي تحت العرض لا تشتراك فيه بالسوية . وهذه عبارة محرفة ردية ؛ لأنها تشير إلى فرق موجود بين موضوعاتها، ليعاد ثانياً فيستدل بذلك على الفرق بينهما ، بل كان يجب أن يقول : إن الجنس لا يحمل على الأشياء التي تحته إلا بالسوية ، وذلك يحمل لا بالسوية ، فيكون الفرق واقعاً في أول البيان ، بل كان يجب أن يقول : والأعراض ربما حملت لا بالسوية ؛ فإنه ليس جميع الأعراض تحمل إلا بالسوية كالمربع والمثلث وأمور أخرى . ولفظ الرجل يُوهم أن كل عرض يحمل لا بالسوية ، ثم يأمل من هذا أنه إذا جاز في الأعراض أن يكون فيها محول لا بالسوية ، فما المانع أن يكون كذلك في الخواص ؟ فمعنى أن يكون كون هذا أعم وذلك مساوياً ، مما يخص لهذا فيما لا يخص فيه لذلك .

والمبادئ التي هي بعد هذه أن الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول . وأما الأجناس والأنواع فهي أقدم من الأشخاص . وهذه المبادئ عجيبة التحريف والتشويش ؛ فإنه كان يجب أن يقول : إن الأعراض توجد في الأشخاص على القصد الأول ، والأجناس والأنواع لا توجد على القصد الأول . أو يقول : إن الأجناس والأنواع أقدم من الأشخاص ، والأعراض ليست أقدم ، وما المانع من أن يكون الشيء أقدم موجوداً على القصد الأول ؟

(٥) فيه : فيها م || والتي ... بالسوية : ساقطة من د (٧) يقول : يقالى (٩ - ١٠) ربما حملت لا : إنما حلّه س (١٠) إلا : لاع ، عا ، ن ، ه (١٣) أن : + لاع || وذلك : وتلك ع (١٤) لهذا : هذه ع ؛ هذه عا ، ه || لذلك : تلك ع ؛ ذلك عا (١٥) هي بعد هذه أن : بعد هذه فإن ه ؛ بعد هذه فهى أن ع ، عا ، م (١٨) والأجناس : وفي الأجناس ن (١٩) الأشخاص : الأنواع ع .

ثم إن كان معنى القصد الأول هو أن يحمل عليها لا بواسطة شيء ، فإن النوع كذلك . وأما الجنس فعساه أن لا يكون كذلك ؛ فإنه يحمل على الشخص بتوسط النوع . وأما النوع ، فإنه محمول على الشخص بالقصد الأول ، أو يشبه أن يكون الرجل قد سأله في إيراد لفظة النوع ، فقد كان مستغلياً عنه ، إذ كان وكم الاشتغال بالتمييز بين الجنس والعرض .^٥

والبيانة التي بعد هذه هي أن الأجناس تقال من طريق ما هو ، والأعراض لا تقال . وهذه المعاينة موجودة أيضاً بين الجنس والخاصة ، وقد ألغلها هنالك .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل في المشاركات والبيانات الباقية

وأما الفصل والنوع فيشتركان بأنهما يحملان على ماتحتمهما بالسوية .^٦
والمشاركة الأخرى أنها ذاتيان ، وهذه تقع أيضاً بين الجنس والفصل ،
ولم يذكرها .

وأما المعاينة فإن حمل النوع من طريق ما هو ، وحمل الفصل من طريق أي شيء هو ، وإن الإنسان ، وإن صلح أن يكون جواباً عن أي الحيوان ،
فليس ذلك له أولاً وبذاته ، بل بسبب الناطق . وقد بحثت عن هذا قبل .^٧

والبيانة الأخرى هي أن النوع لا يوجد أبطة إلا محولاً على كثرين مختلفين
بالعدد فقط ، والفصل في أكثر الأحوال أو في كثير من الأحوال يحمل
على كثرين مختلفين بال النوع . وهذه المعاينة بين الفصل والنوع السافل ،
لا بين الفصل والنوع المطلق .

(٤) بتوسط ... الشخص : ساقطة من (٤) قدمها : قدمها ع || عنه : ساقطة من ع
(٥) أغفلها : أغفلهما (١٠) بأنهما : في أنهما بـ ، س ، ع (١١) ذاتيان :
دائمان ع ، بـ (١٤) وإن : فإن ع ، بـ ؟ كان فإن ه || الحيوان : الحيوانات بـ
(٦) ذلك : ساقطة من ع (١٦) هي : فهي ع (١٧) أو ... الأحوال : ساقطة من ع

والمبادئ الثالثة هي أنَّ الفصل أقدم من النوع ؛ وأوردَ مثاله من طريق الرفع بأنْ قال : إنَّ الناطق يرفع برفعه الإنسان ، ولا يرتفع برفع الإنسان ، إذ المَلَك ناطق ؛ ولم يأت بالفصل والنوع اللذين هما معاً ، بل أخذ فصلَ جنس الإنسان ، وقايسه بالإنسان ، وفعل نظير ما لفاعل أن يفعله قائلاً : إنَّ النوع أقدم من الفصل ، إذ الحَي نوع للجسم ، وهو أقدم من الفصل الذي هو الناطق . وكأنَّ هذا القائل مُحَرِّف للحق بعده عن إبراد فصلٍ ونوعٍ متعادلين في الوضع ، كذلك ذلك ؛ لكنَّ الفصل أقدم من النوع من جهة أنه علة وجوب وجوده ، ونسبة إليه نسبة الصورة إلى المركب .

وأورد مبادئ أخرى وهي أنَّ فصلين يأتلفان فِيْقَوْمَان نوعاً ، والنوعان لا يأتلفان فِيْقَوْمَان منهما نوع ؛ وجعل مثال الفصلين الناطق والمائت ، وقد عُلِمَ أنَّهما غير متساوي الترتيب ، كما شرحناه قبل . لكنَّ هذه المبادئ تستمر على أحد اعتبارين : إما أن يُجعل الفصلان من جنس فصل الحساس والمحرك بالإرادة ، وإما أن يقال : إنَّ الفصلين المختلفين الترتيب يجتمعان ، فيحدث من اجتماعهما إلى ما تجتمع معه نوع ، هو غير كل واحد منهما . وأما النوعان المختلفان الترتيب فلا يأتلفان ، حتى يحدث منهما ، غير كل واحد منهما ، نوع آخر ، بل يكون الأعم منهما جزءاً من الأخص ، ويكون الحاصل لا شيئاً حاصلاً من اجتماعهما ، بل هو شيء هو أحدهما . والنوعان اللذان لا يختلفان في الترتيب بل يكونان متباعين ، لا يجتمعان أبداً . لكنَّ القائل أن يقول : إنَّ الناطق والمائت في أنفسهما نوعان من أشياء أخرى ، وإنْ لم يكونا نوعين للناس ، وقد اجتمعوا فأحدنا نوعاً ، وكذلك كثير من الطيائع المختلفة الأنواع تجتمع

(٢) برفه : ساقطة من م || برفع : + نوع (٦) وكأنَّ فكاكاً || بعدها : بعدها ع ، ي (٩) فصلين : + قده (١٠) فيقوم : فينتقم ع ، ن || وقد : فقدى (١١) الترتيب : الترتيب ع ، م ، ن ، ه ، ي || تستعر : تستمع ، ي ؛ + مبادئ م ، ي (١٢) الحساس : الحاسع (١٧) سوشيء : شيئاً بخ ، ي (١٨) لا : فلا ع ، ه

فيكون منها نوع ثالث بالمجتمع ، كالاثنينية والثلاثية يفعلان بالمجتمع الخامسة ، وهي نوع ثالث غيرهما ، فإن الجواب أن الاعتبار الذى ذهب إليه في ذكر هذه المبادئ غير هذا الاعتبار ؛ وذلك أن الغرض فيما يقوله متوجه نحو أشياء محولة على أشياء بأعينها يشترك فيها ؛ فإنها إذا كانت فصولاً كالناطق والمائت اللذين قد يقالان على موضوعات بأعينها ، فإنها إذا اجتمعت فعلت شيئاً ثالثاً يكون نوعاً من الأنواع لتلك الأشياء ، وتكون تلك الأشياء موضوعات له ، كما توضع الأشخاص لأنواع ، ولا يكون كذلك الناطق ؛ لأن الحيوان داخل في ماهية تلك الأشخاص ، وليس داخلاً في ماهية الناطق والمائت ؛ فليس الناطق والمائت نوعين بالقياس إليها ، وإن كانوا محولين عليها ، وإلا كانا متوسطين بينهما وبين الجنس الذى هو الحيوان ، وكما نوعين تحت الحيوان لا فصلين قاسمين ؛ فقد وُجد في الفصول فصلان يقمان نوعاً مشاركاً في الموضوعات ، ولا يوجد ذلك في الأنواع . وأما أن تكون أنواع مختلفة فتفعل باجتماعها نوعاً — موضوع ذلك النوع غير موضوعاتها — فذلك غير منكر ، مثل موضوعات الخامسة فإنها غير موضوعات الاثنينية والثلاثية .

وأما الفصل والخاصة فيشتراكان في أنهما يحملان على ما تتحتمما بالسوية . ويجب أن تعلم أن هذا إنما هو في بعض الخواص التي منها الخاصة العامة الدائمة الصورية ، فإن الضاحكين ضاحكون بالسوية ، كما أن الناطقين ناطقون بالسوية . ويشتراكان في أنهما للكل ودائماً ، وهذا أيضاً للخاصة العامة الدائمة . وأما المبادئ فلاًن الخاصة الحقيقة هي لنوع واحد ، والفصل قد يكون لأنواع ، وقد علمت ما في هذا .

٢٠

-
- (١) كالاثنينية : كالاثنيةى (٢) فإن الجواب : فالجواب عا ، ئى ؛ والجواب ع
 - (٣) متوجه : متوجهى (٧) الناطق : الناطق والمائتى (١١) وجد : وجده م
 - (١٢) موضوع : موضوع م (١٤) مثل ... الثلاثية : ساقطة من د ، ع ، ئا ، م ، ن ، ئى
 - (١٦) تعلم أن : تعلم (١٨) وهذا : وهو ع || الدائمة : غير الدائمة ب ، س
 - (١٩) فلاًن : فإن ي .

وأتبع ذلك مبادئه هي كأنها تلك أو لازمة لتلك ، فقال : إن الفصل قد لا ينعكس في الحمل ؛ فلا يقال كل ناطق إنسان ، كما يقال كل إنسان ناطق ؛ وأما الخلاصة الحقيقة فتنعكس .

وأما المشاركة بين الفصل وبين العرض الغير المفارق ، فهو دوام وجودهما لموضوعاتهما .

وأما المبادئ فال الأولى منها أن الفصل يحوي دائماً ما هو له فصل ، ولا يحوي أبلة . قال الرجل : وأما الأعراض فإنها تحوى غيرها ، وذلك من حيث هي عامة ، وتحوى أيضاً من غيرها من قبل أن الموضوع لا يختص بقبول واحد منها محولاً عليه أو فيه ، بل يوضع لغيره ، فهو لذلك يحويه كما كان العرض يحويه ؛ لأنه لا يختص بالحمل على الواحد من موضوعاته ، بل يعرض لغيره .

وقد نسى الرجل ما قاله : «إن الموضوع الواحد قد تكون له فصول كثيرة تجتمع فيه » . ثم أتى الحوى بأنه لفظ مشكل غير علمي ، لainي يعني أن يستعمل ؛ فإنّ مفهوم وجه الحوى المثبت للعرض والجنس مباني للوجه المسلوب . وقد كان له وجه آخر لو قاله لكن أصوب ، وهو أن العرض قد يحوي ويُحوى ، إذ هو من جهة أعم ومن جهة أخص ، كالأبيض فإنه كما يحمل على غير الإنسان ، وكذلك الإنسان قد يحمل على غير الأبيض ، فيكون لا كل إنسان أبيض ؛ ولا كل أبيض إنسان ، بل بعض هذا ذاك ، وبعض ذاك هذا ؛ ولكن هذه مبادئ مع بعض الأعراض . فتأمل أنه كيف جعل العرض للشيء ولا يعمه خارجاً من جملة العرض ؛ وكان تَوَهَّمَ فيما سلف أنه فيه ومنه . وأما أنه كيف جعله كذلك ، فلا أنه جعل من شروط العرض التي بها يبيان أنه يحوي النوع ويزيد عليه ، الالهم إلا أن يكون أراد أن هذه مبادئ ، لا لكل عرض ، بل لعرض ما .

(١٠) يحويه : يحوي س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه (١٢) مشكل : مشكل ع || على م || فإن : كان د ، م ، ن (١٣) وجه : ساقطة من ن (١٥) كا : + قد ع ، ئ (١٧) مع بعض : بعض ع .

والمبادئ الأخرى أن لا شيء من الفضول يقبل الزيادة والقصان ، بل طبيعة الفضولية تمنع أن تقبل الزيادة والقصان ، وكون الشيء عَرَضاً لا يعني ذلك ؛ لكن الرجل أطلق أن الأعراض تقبل الزيادة والقصان .

ومبادئ أخرى هي أن الفضولية تمنع أن يوجد ملماً لها موضوع واحد بعينه ، فيكون هو ناطقاً وغير ناطق ، والعرضية لا تمنع ذلك ؛ فإن الأعراض الغير المفارقة قد يكون للتضادات منها موضوع واحد .

وأما النوع فيشارك الخاصة الحقيقة في أن كل واحد منها ينعكس على الآخر ، وكل إنسان صخاً ، وكل صخاً إنساناً ؛ وفي أنهما يوجدان معاً لموضوعاتهما دائماً .

١٠ أما المبادئ فأولاًها أن الشيء الذي هو نوع لشيء يصير جنساً لشيء آخر ، وأما الخاصة فلا تكون خاصة لشيء آخر ؛ وهذه المبادئ متشوّشة رديمة جداً .
أما أولاً فلأنه كان فيما سلف لا يلتفت إلى إثارة المبادئ بين النوع المضادين للجنس وبين غيره ، بل يستغل بالنوع السافل ، والآن فقد أعرض عن ذلك ، واستغل بالنوع المضادين للجنس ، ثم الخطب في هذا يسير . لكنه لو كان قال : إن النوع لشيء قد يصير خاصة لشيء آخر ، ثم قال : إن الخاصة لا تصير خاصة لشيء آخر ، وكانت مبادئ حسنة ؛ ولكن الحكم في النوع كاذب . ولو قال : إن النوع لشيء يصير جنساً لشيء آخر ، والخاصية لا تصير جنساً لشيء آخر ، وكان هذا أيضاً صحيحاً ؛ ولكن الحكم في الخاصية كاذب . فكما أن النوع الذي ليس بسافل يصير جنساً ، كذلك الخاصة لنوع غير سافل تصير جنساً ، فتكون خاصة

(١) بل طبيعة : وطبيعة عا (٢) الفضولية : الفصل ٥ || تمنع : تمنع م
(٤) لملماً لها : ملماً لها (٥) فيكون : حتى يكون ع ، ئ (٧) منها : منها ع
(٨) فكل : فإن كل ع ، ئ (٩) جنساً لشيء + آخر (١١) مشوّشة : مشوّشة ع
(١٣) يستغل : يستغل م (١٥) إن النوع : + جنساً هامش ع (١٦) كانت : كانت ع
(١٧) يصير ... لشيء : ساقطة من د (١٨) فكا : كاع (١٩) كذلك : فيكون ن ||
ـ كذلك ... جنساً : ساقطة من د ؟

ل نوع عال ، وجنسا لأنواع لها ، كللون فإنه خاصة وجنس . ولو كان قال : إن النوع للشيء قد يصير خاصة لشيء آخر ، والخاصية لا تصير خاصة لشيء آخر لكن مستقيما .

ومبادئ أخرى وهي أن النوع متقدم في الوجود ، والخاصية متاخرة ، وهذا مسلم معقول ، كما قد سلف .

ثم أورد مبادئ أخرى وهي أن النوع موجود بالفعل دائما ، وأما الخاصية فتوجد في بعض الأوقات . وها هنا تشويش أيضا ، وذلك أنه إن عن بالخصوص مثل الضحك الذي بالفعل ، فقد خرج عن المذهب الذي كان يسلكه إلى الآن ؛ وإن عن بالخصوص الاستعداد الطبيعي ، فذلك موجود بالفعل دائما ، فإن كون الإنسان ضحاكا بالطبع موجود له بالفعل دائما . وهذه المبادئ - إن صحت - ١٠ فكأن يجب أن يذكرها للجنس والفصل مع الخاصية أيضا .

ومبادئ أخرى هي أن حديهما مختلفان ، وهذه المبادئ موجودة بين الجميع ليست تخص اعتبار الحال بين النوع والخاصية ؛ وأما النوع والعرض فيعمهما أنهما كليان . قال : ولا يوجد لها أشياء كثيرة يشتراكان فيها بعد ما يليهما ؛ وأما المبادئ فلا إن هذه للإيه وذلك ليس ، ولأن الجوهر الواحد نوعه واحد ، وأعراضه لا يجب أن تكون واحدة . وهذه المبادئ توجد أيضا بين الجنس والعرض ، وبين النوع والخاصية ، وبين الجنس والخاصية . وأيضا فإن النوع قبل العرض وجودا وتوهما ، وإن النوع يستوي لموضوعاته المشتركة فيه ، والعرض قد لا يستوي ، وإن كان غير مفارق كسود الزنوج . وأما الخاصية والعرض الغير مفارق فيشتراكان في أنهما دائمان لموضوعاتهما ؛ وقد كان يجب أن لا ينسى هذه المشاركة بين النوع وبين العرض الغير مفارق . ويختلفان بأن الخاصية

(٢) للشيء : الشيء || لا تصير : لا تكون عا (٣) لكن : كان ع (٤) وهي : ساقطة من ع (٦) ثم : + أنه (٨) الضحك : الضحك ع || خرج : جرى م (١٣) ليست : ليس ع (١٤) ما : ساقطة من ع (١٦) لا يجب : ليس يجب ن (٢٠) دائمان : دائمان ع ، ن (٢١) بـان : في أن ع ، ع .

توجد للنوع وحده، والعرض الغير المفارق يوجد لأكثر من نوع كالسوداء للزنجبلي والغراب ويجب أن تذكر هذا إذا رجعت إلى ماسناف في المقالة الأولى.

ومبادئ أخرى أن الاشتراك في العرض لا يجب أن يكون بالسوية، وفي الخاصية يجب أن يكون بالسوية، وقد عرفت ما فيه.

فهذه هي الاشتراكات والمبادرات المشهورة التي أوردها أول من أفرد هذه الخامسة الكليات كتاباً، وقد ذكرناها على منهاج ذكره وترتيبه. وبجميع ما أورده من المبادرات التي ليست مبادئ عامة، فيمكن أن يُعبر عن هذه في قال مثلاً: الفصل ليس من شأنه أن يكون كذا، ومن شأن بعض ما هو في طبيعة العرض مثلاً أن يكون كذا، فيكون هذا تحسيناً لقوله: «ومع ذلك مستمراً». ولو أنه وفق لكان يورد أولاً المشاركات التي بين الخامسة، ثم التي بين أربعة أربعة، ثم التي بين ثلاثة ثلاثة، ثم التي بين اثنين اثنين، وكذلك كان يورد المبادرات التي بين واحد وبين أربعة، ثم التي بين اثنين وثلاثة، ثم التي بين كل واحدة وواحدة أخرى خاصة، فيكون قد حفظ ما هو الواجب، ولا يكون قد ترك مشاركة ومبادئ هي بين اثنين اثنين منها تركاً مهماً، ويدركهما بين اثنين آخرين، ربما كان ذكره فيها أهم ما أوقع وأحسن.

١٥

[الفصل الرابع]

(د) فصل في مناسبة بعض هذه الخامسة مع بعض

وإذ قد عرفا هذه الألفاظ الكلية الخامسة، فيجب أن نعلم أن الشيء الذي هو منها جنس ليس جنساً لكل شيء، بل لنوعه فقط. وكذلك الفصل ليس يجب أن يكون فصلاً لكل شيء، بل إما من حيث هو مقسم فلجنسه، وإما من حيث هو مقوم فلنوع ذلك الجنس. وأن الشيء الواحد قد يجوز أن يكون جنساً

(٢) ويجب: فيجبه، و(٣) الخاصة: الخاصتين ع (٤) وقد ... فيه: ساقطة من عا

(٥) هي: ساقطة من ع ، م || المشهورة : ساقطة من ع || أفرد: أورد بـ ، م ، و(٦)

(٦) وجيع: جميع ع (١٠) بين: ساقطة من م || الخامسة: الخامس (١١) يورد: يذكرى

(١٢) أربعة: الأربعى || ثلاثة: ثلاثي || واحدة: ساقطة من م || واحدة: + وأخرى د

(١٣) فيكون: ليكون ي .

أو بجنس ، وفصلًا ونوعاً وخاصة وعرضًا ؛ فإن الحساس كالنوع من المدرك ، وجنس للسامع والمبصر ، وفصل للحيوان ؛ والمائتى جنس لذى الرجلين ولذى أربع أرجل ، ونوع لانتقال ، وخاصة للحيوانات ، وعرض عام للإنسان . وربما اجتمعت الخمسة في واحد .

وإلا لا يحتاج إلى فصل آخر ، بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس ؛ فإن الناطق ليس هو حيواناً ذا نطق ، بل شيء ذو نطق ، وإن كان يلزم أن يكون ذلك الشيء حيواناً ، وأما الحيوان ذو النطق فهو الإنسان ؛ ولو كان الحيوان داخلاً في معنى الناطق لكن إذا قلت : حيوان ناطق ، فقد قلت : حيوان هو حيوان ذو نطق ، فإنّ ذا النطق والناطق شيء واحد . وإذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على الشيء الذي يقال عليه ولا يدخل في ماهيته ، لكنه كالعادة للفصل ، ونسبة الفصل إليه من وجيه كنسبة الخاصة التي توجد في البعض ، لكن الفصل يقومه موجوداً بالفعل ، وإن لم يدخل في حده وماهيته دخوله في إيماته ، ككثير من العلل وكالصورة للادة ، هذا إنْ كان الفصل أخص على الإطلاق من الجنس ، ولم يقع خارجاً عنه آلية أو بالحقيقة ، فإنّ قول كل واحد منها عند التحصيل هو على النوع . وهذه الأشياء تحصل لك في الفاسفة الأولى .

وإلا تكون نسبة إلى الفصل كنسبة عرض عام ؛ وأما العارض العام فإنه قد يكون بالقياس إلى الجنس خاصة ، وبالقياس إلى النوع عرضًا عاماً ، مثل الانتقال بالإرادة فإنه خاصة من خواص الحيوان ، وعارض عام للإنسان ؟

(١) بجنس : بجلس ع (٦) فإن : وإن ع (١١) في : ساقطة من م

(١٤) إيماته كثير : إنية كثير ن | العلل : المعلول عا | وكالصورة : وكالصورة م

(١٦) التحصيل : + إيماته ، ي (١٨) عارض : عرض عا || العارض : العرض

عا || العام : ساقطة من ه

وربما كان خاصةً بجنس أعلى ، مثل البياض فإنه من خواص الجسم المركب ، وعارض عام للإنسان ، وربما كان من خواص أعلى الأجناس كلها ؛ وربما لم يكن العارض العام خاصةً لشيء من الأجناس ، إذا كان قد يعرض لغير تلك المقوله ، مثل امتناع قبول الأشد والأضعف ، فإنه من لوازם الجوهر على سبيل العموم له ولغيره ، وليس خاصةً بجنس من أجناسه ، إذ ستعلم أنَّ ذلك قد يقع في غير أعلى أجناسه . والحيوان نسبته إلى هذا الحيوان — من حيث هو حيوان الحق به الإشارة ولم يعتبر فيه النطق — نسبة النوع إلى الأشخاص ، فإنه مقول عليه قول النوع الذي هو نوع بالقياس إلى الأشخاص فقط على الأشخاص ، لا نسبة الجنس ، بل إنما هو جنس بالقياس إلى أشخاص الحيوان من حيث صارت ناطقة، وكذلك الناطق بالقياس إلى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية ، ١٠ فإنه كنوع له بالمعنى المذكور لا كفصل ، بل هو فصل للأشخاص الحيوان من حيث هي حيوان . والضحك أيضاً فإنه كالنوع لهذا الضحك من غير أن يعتبر إنساناً ، وإنما هو خاصة للإنسان ولأشخاص الناس ؛ وكذلك الأبيض أيضاً لهذا الأبيض ، من حيث هو أبيض مشار إليه ، فإنه كالنوع له .

والعرض العام إنما هو عرض عام للشيء الذي هو موضوع لكونه هذا الأبيض ، ١٥ لا لهذا الأبيض ، من حيث هو هذا الأبيض .

واعلم أنَّ هذه الخمسة قد يتركب بعضها مع بعض تركاً بعد ترك ، فالجنس يتركب مع الفصل ، فإن المدرك جنس فصل الإنسان الذي هو الناطق مثلاً ، أو ذو النفس فإنه جنس للناطق ، فهو جنس الفصل ، وقد عرض له أنَّ كان فصل الجنس ، لأنَّ ذا النفس فصل بعض الأجناس المتوسطة التي للإنسان . ٢٠ وقد يتركب الجنس مع العرض ، مثل أنَّ الملون جنس عرض الإنسان الذي هو الأسود والأبيض ، لكن هذا التركيب يخالف الأول ؛ فإنه ليس يجب أن

(٢) كلها وربما : كلها وإنما (٣) إذا : إذن (٤) الجوهر : الإنسان ع ، ى (١٠) صارت : هو صارت عا (١٣) ولا شخص : وأشخص عا (١٥) والعرض : لا كالعرض عا (١٧) تركيا : تركيا عا ، ى || تركي : تركي عا ، ى (١٨) جنس فصل : بجنس لفصل ه ، ى || فصل : لفصل ع (١٩) جنس : بجنس ه || للناطق : الناطق ن (٢١) عرض : ساقطة من ن ؛ وعرض ى || الإنسان : للإنسان ع ، ه ، ى .

يكون جنس الفصل المقوم جنساً مقوماً للنوع ، وجنس العرض يجب أن يكون عرضاً لاحقاً لذلك النوع . نعم قد يكون جنس الفصل فصلاً مقوماً بجنس النوع ، وكذلك قد يكون جنس العرض عرضاً لاحقاً بجنس النوع .

وأما تركيب الجنس مع الخاصة فمثل أنَّ المتعجب بالفعل جنسُ للضحك بالفعل الذي هو خاصة ، والصَّياغ جنس الصا هل الذي هو خاصة .

والفصل أيضاً قد يتركب مع الجنس ، كالحساس فإنه فصل جنس الإنسان؛ ويتركب مع الخاصة ، مثل النسبة إلى قائمتين من قولنا : مساوى الزوايا الثلاث لقائمتين ، فإنه فصلٌ خاصة المثلث ؛ وقد يتركب مع العرض ، كالمفرق للبصر فإنه فصل عرض القطن .

والخاصية قد تتركب مع الجنس ، فإن الم Shi خاصة جنس الإنسان ؛ وقد تتركب مع الفصل ، فلا تفارق في كثير من الموضع خاصة النوع ، وربما كان أعم من خاصة النوع ، وذلك إذا كان الفصل أعم ، مثل المنقسم بمساويين الذي هو فصل الزوج ، فإنَّ ذا النصف خاصةً لهذا الفصل .

وقد تتركب مع العرض العام ، فإنَّ المبصر خاصة الملون ، والملون عرض عام للإنسان . والعرض قد يتركب مع الجنس فلا يفارق عرض النوع ، لأنَّه يكون عرضاً للنوع ، لكن من أمراض النوع ما هو خاصةً للجنس ، وليس عرضاً عاماً للجنس بل خاصة ، ومنه ما هو عرض عام لها ، وكذلك عرض الفصل وعرض الخاصية .

تم كتاب إيساغوجي . والحمد لمولى النعم

ومزاد الآراء والقسم

٢٠

(١) وجنس العرض يجب أن يكون : ويجب أن يكون جنس العرض ع * i
 (٢) لاحقاً : ساقطة من ع ؛ لا جنساً س (٤) أن : ساقطة من i | جنس : بجنس ع ،
 (٣) وقد يتركب : وقد يتركب ه (٨) وقد يتركب : ويتركب ع ، ن (١٣) فإنَّ ذا :
 (٤) وإن عا (١٦) هو خاصة للجنس و : ساقطة من ه (١٩ — ٢٠) والحمد ... والقسم
 ساقطة من ن ؛ تم ... والقسم : تمت المقالة الثانية من الفن الأول بحمد الله ومنه ؛ الفن الثاني ه ؛
 آخر الفن الأول من الجملة الأولى من علم المنطق ع

(١) فهرس الأعلام^(١)

الاسم	المراجع
أرسطو طاليس ...	ص ٣ س ١٦ ، ويسميه ابن سينا أيضاً : صاحب المسطق ٢/١١ ، والمعلم الأول ٢/٥٩ ، والمؤتم به ٤/١١ .
الأسطقسات ...	٥/١١ — كتاب أقليدس المشهور ، ويسمى أيضاً الأصول والأركان ، ترجم إلى العربية في القرن الثالث ، وعلى أيدي مترجمين مختلفين أهمهم المجاج بن يوسف ابن مطر ، وحنين بن إسحاق بتصحيح ثابت بن قرة . [القسطنطيني ٦٢] .
أصبهان ...	٣/١٢ مدینة في فارس ، خرج إليها ابن سينا متذمراً من همدان ومعه أخيه والجوزجاني وغلامان في زي الصوفية سنة ٤١٥ قاصداً صاحبها علاء الدولة بن كاكويه ، وأتم فيها كتاب الشفاء سنة ٤١٧ هـ [ياقوت ١/٢١] البكري ٤١٩ ، القسطنطيني ٤٢١ — [٤٢١] .

(١) نعرض هنا أسماء الأعلام التي وردت في مقدمة الجوزجاني أو في المدخل ومقدمته ، سواء
كانت أسماء ، أشخاص ، أم كتب وأماكن ، مبيدين موطنها في النص ، وموظفين ما يحتاج منها إلى توضيح .
وهي جد قليلة ، لأن ابن سينا ضئل ذكر أسماء ، من يحكي أراءهم أو ينافسون ، وكثيراً ما يكتفى في هذا
بالتلويح دون التصرير ، فيقول : بعض المشططين (ص ٦٠) ، ذهب قوم (ص ٨٤) ، قال
بعض الفضلاء (ص ٩٦) . وقل أن يشير إلى كتاب أو يصرح باسمه .

الاسم	المراجع
أقليدس	٥/١١ — الفيلسوف الرياضي المشهور ، القرن الثالث قبل الميلاد ، ترجم العرب خاصة كتابه المعروف بالأسطuccات أى الأصول أو الأركان. [القطبي ٦٢]
جُرجان	١٦/١ — مدينة مشهورة بين طبرستان وخراسان ، حكمها خفر الدولة بن بويه ، ثم من بعده ابنه مجد الدولة وأمه ، وفيها قابل أبو عبيد الجوزجاني ابن سينا سنة ٤٠٣ هـ [المدخل ١/١٦] — ياقوت ٤٨/٢
البرهان	١٧/٩٥ — جزء من أجزاء منطق الشفاء .
الجوزجاني	١/٥ — صاحب ديباجة الشفاء . اتصل ابن سينا سنة ٤٠٢ - ٤٠٣ هـ ، وظل ملازما له حتى توفى الشيخ سنة ٥٤٢٨ هـ وإذا لم يكن من أنجب تلاميذه فإنه كان من أوفاهم [البيهقي ١٠١/١٠٠] — انظر أيضا مقدمة الشفاء ص ٥ .
الرجل	١٢/١٠٠ - ٤/١٠٣ - ١١/١٠٦ انظر : صاحب إيساغوجي .
الرَّئِيْس	٨/٢ — كورة معروفة تنسب إلى الجبل وليس منه ، وهي أقرب إلى خراسان [البكري ٢/٦٩٠] ، كثيرة الفواكه والخيرات ، ومحظ الحاج على طريق السايلة [ياقوت ٨٩٢/٢] انتقل إليها ابن سينا حول سنة ٤٠٤ ، واتصل بخدمة السيدة وابنها مجد الدولة ، واستغل بمعدواته [القطبي ٤١٩] . وهي طهران العاصمة الحالية لإيران .

الاسم	المراجع
شمس الدولة	٩/٢ - كان نفر الدولة بن بو يه يملك جرجان والری وهمدان فلما توفي ٣٨٧، تولى مجد الدولة جرجان والری، وشمس الدولة همدان ولم يكن قد بلغ الرابعة من العمر، وكان المرجع إلى والدته في تدبير الملك [ابن الأثير ١٨٧/٧]. اتصل به ابن سينا وعالجه من قولنج وشفاه، وأصبح من ندامائه، وقلده بعد ذلك الوزارة سنة ٤٠٥ إلى أن شغل عليه الجندي وجسوه. ولما عادت علة القولنج على شمس الدولة، أرسل يطلبها، ثم قلده الوزارة ثانية وبقي في خدمته حتى توفي سنة ٤١٢هـ.
صاحب إيساغوجي ...	١٢/٨٠ هوففريوس الصوري المشهور [م٣٠٥ - ٢٣٣] لا يصرح ابن سينا باسمه، وإنما يسميه صاحب إيساغوجي ١٢/٨٠ - الرجل ١٢/١٠٠ - ٤/١٠٣ - ١١/١٠٦ - أول من قدم معرفة هذه الخمسة على المتنطق ٥/٨٦ - من قصد تقديم هذا الكتاب ٩/٧٧ - مصنف المدخل ١٠/٩١
صاحب المتنطق ...	٢/١١ - انظر أرسسطوطاليس .
فردجان	٧/٣ - قلعة مشهورة من نواحي همدان ، ويقال لها براهان [ياقوت ٨٧٠/٣]. رسّتها بعض المخطوطات فردجان ، وبعضاً الآخر فروزجان ، وفي الفارسية فروزكان هي الصفات أو الخصائص لـ القلعة [قاموس استينجاس Steingass]. الأرجح أن ابن سينا حبس بها

الاسم	المراجع
سنة ٤١٤ هجرية ، وذلك عند ثورة تاج الملك مقدم عسكر همدان على صاحبها ساء الدولة بن شمس الدولة ، واستنجد هذا بعلاء الدولة صاحب أصبهان ، نسف إليه وأحمد الفتنة . وكان تاج الملك قد اتهم ابن سينا بـ كتابة علاء الدولة سرا [ابن الأثير ٢١٣/٧ - القسطى ٤٢٠، ٤٢١].	
الفلسفة المشرقة ... ١٩/١٣ - كتاب - انظر مقدمة الشفاء ص ١٩	
فاطيغور ياس ... ١٠/١٧ - أول كتاب في المجموعة المنطقية بعد	
إيساغوجي ، سماء العرب المقولات .	
اللوافق ... ٨/٨ - كتاب - انظر مقدمة الشفاء ص ٢١	
المجسطي ... ٦/٦ - كتاب الفلك المشهور ، من تأليف بطليموس في القرن الثاني بعد الميلاد . نقله العرب أكثر من مرة في القرن الثالث الهجري ، والأرجح أن ترجمته مأخوذة عن السريانية لا اليونانية ، ويشتمل على ثلاث عشرة مقالة تتناول جميع فروع علم الفلك القديم [زلينو تاريخ علم الفلك ٢١٦ - ٢٢٩] .	
المدخل في الحساب للكتبي كتاب يعرف بالدخول إلى الأرثماطيق لعله ترجمه [القسطى ٣٦٩] وترجمه ثابت بن قرة [القسطى ١١٥]	
المشاعون ... ١٤/١٤ - انظر أرسطوطاليس .	
المعلم الأول ... ٢/٥٩ - انظر أرسطوطاليس .	

الاسم	المراجع
مصنف المدخل ...	١٠/٩١ - انظر صاحب إيساغوجي .
المؤتم به	٤/١١ - انظر أرسطوطاليس .
هَمَدَان	٨/٢ - بالذال المعجمة مدينة وإقليم في فارس . حكمها
شمس الدولة بعد موت نهر الدولة هـ ٣٨٧ . وفيها	اتصل ابن سينا بشمس الدولة وتقلد الوزارة مرتين
[ياقوت ٨٢١/٤]	.

(ب) فهرس النصوص^(١)

إيساغوجي لفرفيروس ترجمة أبي عثمان الدمشقي	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو .	المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو .	١٩/٤٧
فاما النوع فقد يقال على صورة كل واحد .	النوع ... كان مستعملا .. على معنى صورة كل شيء .	١٠/٥٤
وقد يقال نوع أيضا للمرتب تحت الجنس .	ويحدونه بأنه المرتب تحت الجنس .	١٦/٥٤
النوع هو المحمول على كثيرين مختلفين بالعدد .	مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب .	٥/٥٥
الذى جنسه يحمل عليه الجنس من طريق ما هو .	إنه الذى يقال عليه الجنس من طريق ما هو .	١٥/٦٠

(١) سبق أن أشرنا (مقدمة الشفاء، ص ٥١) إلى أن ابن سينا في "مدخله" حاكي لإيساغوجي والتزم ترتيبه ، بل وبعض تعديله بنصها . ومن المفيد أن نشير هنا إلى أمثلة لهذه الحاكاة ، موردين بعض جمل المدخل وما يقابلها في "إيساغوجي" ، وذلك أخذنا عن الترجمة العربية لأبي عثمان الدمشقي ، وهي نسخة مأخوذة عن مخطوط "الأرجانون" بمكتبة باريس الأهلية ، وقد نشرها الدكتور أحمد فؤاد الاهواني ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٢ ، ١١٦ صفحة .

إيساغوجي لفرفريوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
إن الجوهر هو أيضا جنس ، وتحتة الجسم ، وتحت الجسم الجسم المتنفس ؛ وتحت الجسم المتنفس الحي ، وتحت الحي الحي الناطق ، وتحت هذا الإنسان ، وتحت الإنسان سocrates وفلاطون .	فإن الجوهر جنس لا جنس فوقه ، وتحتة الجسم ، وتحت الجسم الجسم ذو النفس . وتحت الجسم ذات النفس الحيوان ، وتحت الحيوان الحيوان الناطق ، وتحت الحيوان الناطق الإنسان ، وتحت الإنسان زيد وعمرو .	١٦/٦٢ ١٨، ١٧
فاما الفصل فيقال عاما وخاصا وخاصا الخاص .	حتى كان من الفصل ما هو عام ، ومنه ما هو خاص ، ومنه ما هو خاص الخاص .	١٦/٧٢ ١/٧٣
ويقال في شيء إنه يخالف غيره بفصل خاص الخاص متى كان يخالفه بفصل محدث ل النوع .	وأما الفصل الذي يقال له خاص الخاص ، فإنه الفصل المقوم للتنوع ، وهو الذي إذا اقترن بطبيعة الجنس قومه نوعا .	١٢، ١١/٧٤
إن من الفصول ما يحدث غيرها ومنها ما يحدث آخر .	إن من الفصول ما يحدث غيرية ومنها ما يحدث آخرية .	١٥/٧٥
إن الفصل هو الذي به يفضل النوع على الجنس .	وأيضا إنه الذي يفضل به النوع على الجنس .	١١/٧٦

إيساغوجي لفرفيوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
الفصل هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أي شيء هو .	إنه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب أي شيء هو .	١٣٦١٢/٧٦
الفصل هو ما به تختلف أشياء ليست تختلف في الجنس .	إنه الذي به تختلف أشياء لا تختلف في الجنس .	١٢/٧٦
وقد يقسمون الخواص على أربع جهات وذلك أن منها ما يعرض لنوع ما وحده ...	الخواص مقسمة إلى أقسام أربعة : خاصة للنوع ولغيره	١٧٦١٦/٨٤ ٢٠٦١٩٦١٨
والعرض هو ما يكون ويبطل من غير فساد الموضوع له .	العرض هو الذي يكون ويفسد من غير فساد الموضوع أى حامله .	٦/٨٦
وذلك أن منه مفارقاً ومنه غير منارق .	من العرض العام ما هو منارق ومنه ما هو غير مفارق .	١٤/٨٦
العرض هو الذي يمكن فيه أن يوجد لشيء واحد بعينه وألا يوجد .	هو الذي يمكن أن يوجد لشيء واحد بعينه وأن لا يوجد	٧/٨٦
هو الذي ليس بجنس ولا فصل ولا نوع ولا خاصة وهو أبداً قائم في موضوع .	أنه الذي ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع وهو أبداً قائم في موضوع .	٨/٨٦

إيساغوجي لفرفيروس ترجمة أبي عثمان الدمشقي	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
فالعام لها كلها هو أنها تحمل على كثرين .	المشاركة التي تعم الخمسة هي أنها كلية أي مقوله على كثرين.	٩/٩١
وذلك أن الفصل يحوى أنواعا .	وقد مثلوا لذلك الناطق فإنه يحوى أنواعا .	٤/٩٢
وأيضا فكل ما يحمل على الجنس من طريق ما هو جنس فإنه يحمل على ما تحته في الأنواع .	أن الجنس والفصل يشتركان في أن كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو ، فإنه يحمل على ما تحتهما من الأنواع .	١١/٩٢
ويعم الجنس والفصل أنهما أيضا إذا ارتفعا ارتفع ما تحتهما .	أن رفعهما على رفع ما تحتهما من الأنواع .	١٧/٩٢
الجنس أنه يحمل على أكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض .	الجنس يحمل على أكثر: ايحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض	٢٦١/٩٣
فإن الجنس يحوى الفصل بالقوة .	أن الجنس يحوى الفصل بالقوة .	١٣٦١٢/٩٣
فإن الأجناس أقدم من الفصول .	أن الجنس أقدم من الفصل .	١٧/٩٣
وأما الفصول فليست ترفع الجنس .	ولذلك لا ترتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل .	١٩/٩٣

إيساغوجي لفروف يوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
الجنس يحمل من طريق ما شيء والفصل يحمل من طريق أي شيء هو .	الفصل يحمل من طريق أى شيء هو ، والجنس يحمل من طريق ما هو .	٥٦٤/٩٤
فإن الجنس في كل واحد من الأنواع واحد فما الفصل فأكثر من واحد .	أن الجنس لا يكون لأنواع إلا واحدا ، والفصل قد يكون أكثر من واحد .	٢٠١٩/٩٦
الجنس يشبه المادة ، والفصل يشبه الخلقة .	الجنس كالمادة ، والفصل كالصورة .	١٥/٩٧
الأجناس تحمل على الأنواع على طريق التواطؤ .	الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حلا كلية .	١٨/٩٨
الأجناس تفضل على الأنواع التي دونها باحتواها عليها ...	كل واحد من الجنس والنوع يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه .	٨/٩٩
لـ النوع يكون جنس أجناس ولا الجنس نوع أنواع	ليس في النوع جنس أجناس ولا في الجنس نوع أنواع .	١٤/٩٩
الجنس يحمل على الأنواع بالسوية وكذلك الخاصة .	طبيعة الجنس تحمل على ما تحته بالسوية ... وكذلك الخاصة .	٣٦٢٦١/١٠٠

إيساغوجي لفرفيوس ترجمة أبي عثمان الدمشقي	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
وينص الفصل أنه يحمل من طريق أى شيء؛ وينص النوع أنه يحمل على طريق ما الشيء .	وأما المبادنة فإن حمل النوع من طريق ما هو، وحمل الفصل من طريق أى شيء هو .	١٣/١٠٣
الفصل أقدم من النوع . فإن الفصول تألف مع فصل آخر، فإن الناطق والمائت قد اختلفوا لقوام الإنسان ، فاما النوع فلا يختلف مع نوع حتى يحدث عنهم نوع آخر .	الفصل أقدم من النوع . أن فصلين يأتلفان في قوام نوعاً والنوعان لا يأتلفان في قوام منهما نوع .	١/١٠٤ ١٠٦٩/١٠٤
ويعد الفصل والخاصية أن الأشياء التي تتشترك فيما تشترك بالسوية . ويعتمدما أيضاً أنهما يوجدان للشيء دائماً وبطبيعة . الفصل يحوى دائماً ما هو له	وأما الفصل والخاصية فيشتراكان في أنهما يحملان على ما تتحتمما بالسوية . ويشتراكان في أنهما للكل ودائماً .	١٥/١٠٥ ١٨/١٠٥
الفصل يحوى ولا يحوى .	الفصل يحوى دائماً ما هو له فصل ، ولا يحوى أبلته .	٦/١٠٦
والفصل فلا يقبل الزيادة والنقصان ، والأعراض تقبل الزيادة والنقصان .	لا شيء من الفصول يقبل الزيادة والنقصان ... وكون الشيء عرضًا لا يمنع ذلك .	٢٦١/١٠٧

إيساغوجى لفرفيوس ترجمة أبي عثمان الدمشقى	المدخل لابن سينا	الصفحة والسطر
النوع يمكن أن يكون جنساً لآخرين ، والخاصة فليس يمكن أن تكون خاصة لآخرين .	الشىء الذى هو نوع لشىء يصير جنساً لشىء آخر ، وأما الخاصة فلا تكون خاصة لشىء آخر .	١١٦١٠/١٠٧
النوع يتقدم وجوده وجود الخاصة ، والخاصة يتبع وجودها وجود النوع .	النوع متقدم في الوجود ، والخاصة متأخرة .	٤/١٠٨
النوع يوجد للموضوع دائماً بالفعل والخاصة إنما توجد في بعض الأوقات .	النوع موجود بالفعل دائماً ، وأما الخاصة فتوجد في بعض الأوقات .	٧٦٦/١٠٨

فهرس المصطلحات^(١)

(١)

posterioritas	٨٦ ٧٠
secundum prius et posterius	١٣٠ ١٠١
secundum prius et posterius	١٦٦٧٢
aliud	١٧٦ ١٦٦٧٥
complexum	١٥٦ ٢٧
compositum	١٣٦ ٤٨ ٦١٦ ٢١
componitur	١٧٦ ٤٨ ٦١٥ ٢١
compositum	١٨٦ ١٤٦ ١٣٦ ٢١ ٦١٥ ١٧
	تأليف

(١) لم ذُبَّت هنا إلا المصطلحات المنطقية التي وردت في كتاب "المدخل" من "الشفاء".
ورتبناها ترتيباً أبجدياً، وبيننا أمام كل مصطلح أرقام الصفحات والسطور التي ورد فيها. وذكرنا
مقابله اللاتيني، أخذنا عن ترجمة العصور الوسطى، معتمدين على النص الذي تقوم الآنسة دلثرن
بنقحصه ونشره — فيما عدا المصطلحات الواردة بين ص ٣١ س ١٧ وص ٤١ س ٩؛ فإنما عرلنا
فيها على النسخة المطبوعة في البندقية سنة ١٥٠٨ ميلادية.

ولستنا بقصد مناقشة المقابلات اللاتينية في شكلها وتطورها ومدى صدقها في أداء الفظ العربي،
إذ ذلك يقتضي دراسة أخرى ليس هذا محلها.

وقد ينبع بعض ما ذكرنا من المصطلحات في هذا الفهرس مع ما ورد في فبرس الآنسة جواشون:

A.M. Goichon. *Lexique de la langue philosophique d'Ibn-Sinā*, Paris, 1938,

إلا أنا نظر لا ووضع من زاوية تختلف عن الزاوية التي اتجهت إليها
هذا، وقد وضعنا نجمة صغيرة* على يسار الرقم، عندما لا يوجد مقابل لاتيني للكلمة.

constructio	تأليف (البيت) ٣٦٢٢
	انظر أيضاً : بسيط ، مركب ، مفرد
instrumentum	آلة ١٦ ، ٨١ ، ٤٦ ، ٣٠
centrum	« ٤٠ ، ٨٢ (القلب والدماغ آلتان للقوة النطقية)
	إِنْيَة ١١ ، ١٠ ، ٤٥ ، ١٦ ، ١٠ — ٨ ، ٤٤ ، ١٣ ، ١٠ — ٨ ، ٤٤ ، ١٣ ، ١٠
quale quid	١٢ ، ٧٧ ، ٢٦ ، ٤٦ ، ١٣
quale esse	إِنْيَة ٣٨ ، ١٣ ، ١١٠ ، ٨ ، ٤٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ١١٠
quid	« ١٧ ، ٤٤
esse speciale	إِنْيَة شخصية ١٢ ، ٢٩
quale quid substantiale commune	الإِنْيَة الذاتية المشتركة ١١ ، ٣٨
principaliter	أولاً ٥ ، ٤٣
principalis	« ٦ ، ٤٣
principaliter	الأول (علىقصد -) ١٨ ، ١٠٢
	أولى : انظر : فطرة ، فلسفة

(ب)

inchoatio	البداية ١٧ ، ١٦
syllogismus demonstrativus	البرهان ٣ ، ٤٨
ratio	« ٦ ، ١٠٠
probatio speculativa	البرهان النظري ١٥ ، ١٤
simplex	بسيط ١٥ ، ٢١
simplicia	بساط ٢ ، ٢٢ ، ١٦ ، ٢١

frustrum	باطل ١٦ ٧٦٦
falsum	١٨ ١٨ »
falsitas	١٧ ٩ بطلان
destructio	٨ ٨ ١ »
differentia, differentiae	مبينة — مباینات
٦١٦٩٤ ٦١٧ ٦١٢ ٦٩٣ ٦٧ ٦٤ ٦٩١ ٦٢ ٦٧٨ ٦١٨ ٦٤٦	
٦١٢ ٦٩٨ ٦١٥ ٦٩٧ ٦ *٢١ ٦١٩ ٦٩٦ ٦١٦٩٥ ٦٧ - ٤	
٠ ١٠ ١ ٦١٨ ٦١٣ ٦١٠ ٠ ٦١٤ ٦٨ ٦٦ *٤ ٦١٦٩٩ ٦١٩	
٦٩ ٦٧ ٦٦ ١٠ ٣ ٦١٥ ٦٤ ٦٣ ٦١٠ ٢ ٦١٧ ٦١٣ ٦١٢ ٦٧ ٦٤	
٦١ ٦١٠ ٦٦ ١٩ ٦١٠ ٥ ٦١١ ٦٩ ٦١٦ ٦١٠ ٤ ٦١٨ ٦١٦ ٦١٣	
٦ ٦١٢ ٦١٠ ٦٦ ٤ ٦١٠ ٨ ٦١٦ ٦١٢ ٦١١ ٦ *١٠ ٦١٠ ٧ ٦ *٦	
٦١٣ ٦١١ ٦٧ ٦٥ ٦٣ ٦١٠ ٩ ٦١٦ ٦١٥	
distinctio	مبينة ١٥ ٦٩٥
discrepantia	مبينة
٤ ٦١ ٦١٠ ٧ ٦٢ ٦١٧ ٦١٠ ٦٦ ٣ ٦١٠ ٥ ٦١١ ٦١٦ ٦١٠ ٤	

(ت)

consequentia	توازع ٦ ٦٧٥
--------------	-------------

(ج)

particulare	جزئي ١٨ ٦١٥ ٦٧ ٦٢ ٧ ٦١٠ ٦٢ ٤
singulare	١١ ٦٩٨ ٦٨ ٦٧٥ »
particularia	جزئيات
٢١ ٦٧ ٦٦ *١٦ ٥ ٥ ٦١٩ ٦٣ ٦١٠ ٦٢ ٨ ٦١١ ٦٢ ٢	

جزئیات ۳۱، ۱۸، ۵۷، ۶۶، ۸۲، ۱۴، ۱۰، singularia

الجزئية ٦٦١٥ particularitas

individualitas 1460V »

جامع : انظر : اسم ، معنى ، مشاركة

جنس genus

• ۷۶۴۶۶۱۸۶۰۶۲۶۳۹۶۱۸—۱۶۶۹۶۸۶۳۸
• ۱۶—۱۴۶۱۲—۱۰۶۸—۰۶۳۶۲۶۴۷۶۱۲—۱۰
• ۱۴۶۱۳۶۱۱۶۱۰۶۴۹۶۱۹۶۱۷۶۱۰۶۴۸۶۱۸
• *۲۶*۱۶۰۱۶۱۸—۱۱۶۷۶۰۶۰۰۶۲۰۶۱۸
• *۱۳۶*۱۲۶*۱۱۶۹۶۰۳۶۲۶۰۲۶۱۸۶۱۳۶۱۱—۸۶۹۶۰
• ۱۰۶۱۲۶۷۶۰—۳۶۰۰۵۶۱۰۶۱۳۶۱۱۶۱۶۰۴۶۲۰۶۱۴
• ۱۱۶۱۰۶۰۹۶۱۴۶۰۶۳۶۰۸۶۱۶۶۱۳۶۱۱۶۱۰۶۰۷
• ۱۷۶*۱۳۶۶۱۱۶۶—۳۶۱۶۶۳۶۱۶—۶۶۲۶۶۲۶۱۹
• ۱۸۶۱۷۶۰۶۴۶۶۷۶۹۶۷۶۶۰۶۱۶۶۱۰۶۱۳۶۷۶۶۴
• ۷۴۶۱۱۶۷۲۶۱۶۷۰۶۲۶۱۶۶۹۶۸۶۷۶۰۶۳۶۶۸
• ۲۰۶۱۹۶۱۷۶۱۲۶۱۱۶۹۶۷۶۱۱۶۷۰۶۱۶۶۱۴۶۱۳
• ۱۶۶۱۶۷۹۶۱۲—۱۰۶۸۶۶۷۸۶۷۶۰۶۴۶۱۶۷۷
• ۱۶۶۸۰۶۱۷۶۸۲۶۱۷۶۸۱۶۱۲۶۱۱۶۷۶۸۰۶۱۷
• ۱۷۶۱۴۶۰۶۹۱۶۱۷۶۱۴۶۱۲۶۱۱۶۸۷۶۱۱۶۸۶۸۶
• ۱۱۶۶۶۲۶۱۶۹۳۶۲۰۶۱۳۶۱۱—۹۶۱۶۹۲۶۱۹۶۱۸
• ۶۹۶۶—۲۶۹۰۶۱۹۶۱۰۶۲۶*۱۶۹۴۶۱۹—۱۷۶۱۰۶۱۲
• ۱۲۶۸۶۱۶۹۷۶۲۲۶۲۱۶۱۹۶۱۷۶۱۳۶۷۶*۹۶۰۶۹۷
• ۱۳۶۱۲۶۷—۰۶۳۶۲۶۹۸۶۲۱۶۱۹۶۱۸۶۱۷۶۱۰
• ۱۷۶۱۶۶۱۰۶۱۰—۸۶۶۶۴۶۲۶۹۹۶۱۹۶۱۸۶۱۶—۱۴

، ١٤، ١٢—١٠، *٨، ٧، ٤، ٣، ١٠، ١، ١٩، ٤، ٦، ١٠٠	
، ٦، ٥، ٢، ١٠، ٣، ٦، ١٩، ٦، ١٨، ٦، ١٦، ٧، ٤، ٣، ١٠، ٢، ٦، ١٧	
، ١٠، ٧، ٦، ١٣، ٦، ١٠، ٦، ١٠، ٥، ٦، ١٢، ٤، ٦، ١٠، ٤، ٦، ١١، ٦، ٧	
، ١٠، ٩، ٦، ١٦، ٦، ١١، ٦، ١٦، ١٠، ٨، ٦، ١٩، *٧، ٦، ١٤، ٦، ١٣، ٦، ١٠	
، ١٦، ١١، ٦، ١٩، ٦، ١٩، ٦، ١٨، ٦، ١٥، ٦، ٦، ٥، ٢، ٦، ١٦، ١١، ٦، ٢١—١٩	
١٧—١٥، ٦، ١٠، ٦—٤، ٦، ١١، ٢، ٦، ٢١—١٩، ٦، ٩، ٦، ٦، ٥، ٣	
genus longinquum	جنس بعيد ٤٩ ٧، ٦
genus propinquum	جنس قريب ٤٨ ١٠، ٦
genus proximum	١٢، ٧، ٦ ٤٩ »
genus supremum	جنس عال ٦٢ ١٣، ٦
genus generalissimum	جنس عال ٦٧ ١٦، ٦
genus medium	جنس متوسط ٦٢ ١٣، ٨، ٦
genus subalternum	١٧، ٦ ٨٣ »
genus infimum	جنس ساذل ٦٢ ٧، ٦
genus subalternum	١٦، ٦ ٧ »
genus generis	جنس الجنس
١٤، ٩، ٩، ٦، ٧، ٢، ٩، ٧، ٦، ١٤، ٦، ٩، ١، ٦، ٣، ٦، ٧، ٠، ٦، ١٦، ٤، ٨	
genus generalissimum	٢، ٦ ١١، ١ أعلى الأجناس
جنس الأجناس ٤٥ ٦، ٦، ٤، ٦، ١٠، ٦، ١، ٦، ٦، ٣، ٦، ١٤، ٦، ٦، ٢، ٦، ١٩، ٦	
	٨، ٦، ٧
genus speciei	جنس النوع ١١٢ ٣، ٦، ٢، ٦
genus differentiae	جنس الفصل
٢، ٦، ١، ٦، ١١، ٦، ١٤، ٦، ٩، ١	

genus accidentis	جنس العرض ١١١ ١١٢ ٦٢١ ٦٣٠
genus substantiale	جنس ذاتي ٧٦ ٣٨
genus logicum	جنس منطق
	١٤ ٦ ١٢ ٦ ٦٨ ٦ ١٥ ٦ ١٤ ٦ ١٠ ٦ ٦٧ ٦ ١٦ ٦ ١٢ ٦ ٦٦
genus naturale	جنس طبيعي
	١٦ ٦ ١٣ ٦ ١١ ٦ ١٠ ٦ ٨ ٦ ٦٦ ٦ ٦٨ ٦ ٣٧ ٦ ٦٧
genus abstracte (absolute)	الجنس المطلق ١٦ ٦ ٦٧
generalitas	جنس ٥ ٦ ٦٨ ٦ ١١ ٦ ٦٦ ٦ ٢ ٦ ٥
"	معنى الجنس ١١ ٦ ٦٦
"	الجنسية
	٦ ٨ ٦ ٧ ٦ ٣ ٦ ٦٧ ٦ ١٨ ٦ ٦٦ ٦ ٤ ٦ ٣ ٦ ٢ ٦ ٥ ١ ٦ ٦ ١١ ٦ ٤ ٧
	٧ ٦ ٩ ٥ ٦ ١٣ ٦ ٩ ٣ ٦ ١٧ ٦ ٦ ٧ ١ ٦ ١٨ ٦ ١٥ ٦ ٢ ٦ ٦٨ ٦ ٩
substantia	جوهر
	٦ ٦٤ ٦ ١٦ ٦ ١٠ ٦ ٧ ٦ ٦٣ ٦ ١٠ ٦ ٦ ١ ٦ ٢ ٦ ٢ ٩ ٦ ٤ ٦ ٢ ٢
	٦ ٨ ٥ ٦ ١ ٦ ٧ ٦ ٦ ٢ ١ ٦ ٢ ٠ ٦ ١ ٨ ٦ ٧ ٥ ٦ ١ ٩ - ١ ٦ ٦ ٣ ٩ ٦ ١ ٠
	٦ ١ ٥ ٦ ١ ٠ ٨ ٦ ٩ ٦ ٨ ٦ ٩ ٦ ٩ ٦ ٨ ٧ ٦ ٣ - ١ ٠ ٨ ٦ ٦ ١ ٤
	٤ ٦ ١ ١ ١
substantia intelligibilis	الجوهر العقلي ١٥ ٦ ١٣ ٦ ١ ٥

(ح)

ratio	حجة ٨ ٦ ١٩ ٦ ٨ ٦ ١ ٨
diffinitio	حد
	٦ ٢ ٠ - ١ ٨ ٦ ٣ ٠ ٦ ١ ٩ - ١ ٧ ٦ ١ ٣ ٦ ١ ١ ٦ ٢ ٦ ٤ ٨ ٦ ١ ١ ٦ ٨ ٦ ٢ ٨
	٦ ١ ٦ ٦ ١ ٥ ٦ ٥ ٣ ٦ ١ ٨ ٦ ١ ٧ ٦ ٨ ٦ ٥ ١ ٦ ٧ ٦ * ٦ ٦ ٥ ٠ ٦ ٣ ٦ ١ ٤ ٩

descriptio	٥٣٦٢، ٦٤، ٨٦، ٦٠، ١٠، ٥٩، ٣، ٢، ٥٤، ١٩، ١٨ ، ١٢٦، *١٠، ٨٦، ٢١، ٧٧، ١٦، ١٠، ٤، ٦٨، ١٨، ٦٧ ١٣، ١١٠، ١٧، ٩٦، ١٩، ٩١
differentia	٥، ٨٦، ١٧، ٧٧، ٩، ٥٩ حد ٦٧
descriptio	١٦، ٤٨ التحديد
diffinitio	١٦، ٧٧، ١٥، ٥٥، ١٤، *١٢، ٩، ٣، ٥٣، ١١، ٥١ التحديد
in diffiniendo	٣، ٤٨ في التحديد
verbum	١٦، ٢٦ حرف
praedicatio, praedicatur	جمل
	٧٧، ١٦، ٦٠، ١٧، ٤٩، ١٨، ٤٥، ٥، ٢٨، ٦، ١٥ ١٠، ٢، ١٠٦، ١٨، ١٧، ٨٢، ١٠
p. nomine et diffinitione	١٥، ١٠٠ حمل بالاسم والحد
univoce	١٨، ١٤، ١٠٠، ٤، ٥، ٩٩ بالتواطؤ
univoce	٣، ٩٩، ١٨، ٩٨ على التواطؤ
univoce	١٨، ٩١، ١٠، ٩، ٥، ٢٨ حمل مواطأة
vere et univoce	٦، ٢٨ بالحقيقة والمواطأة
p.universaliter	٤، ١٠، ١، ٦، ٥، ٣، ٩٩، ١٩، ١٨، ٩٨ حمل كلية
p. absolute	١١، ٨٢ حمل مطلقاً
denominative	١٢، ٨٢، ٦، ٢٨ حمل اشتقاق

praedicatum	محول
	١٣٦ ١٢٦ ٩١ ٦ ١٧٦ ٤٥٦ ٤٦٣ ٦ ٤٣ ٦ ١٠٦ ٢٢
praedicatur	محول
	١٣٦ ٨٥ ٦ ١٥٦ ١٤٦ ٦٣ ٦ ٦٣ ٦ ٢٨
de quo praedicatur	» ٤٤٦
praedicatio	» ٨٦ ٢٨
praedicabile comitans	المحول الملازم
praedicabilia	محولات ٦٤ ٧٦ ٨٥ ٦ ٧٦

(خ)

proprium	خاص
	٦١ ٤٥ ٦٠ ٦ ١٨ ٦ ٥٦ ٤٦ ٤٦ ٢٦ ٣٨ ٦ ١٨ ٦ ٣٠
	٦١٠ ٦ ٨٠ ٦ ٢٦ ٧٤ ٦ ٢٠ ٦ ١١ ٦ ٧٣ ٦ ١٦ ٦ ٧٢ ٦ ١٧ ٦ ٦
	١٩ ٦ ٨٥ ٦ ١٣ ٦ ٨٤ ٦ ١٠ ٦ ١٦ ٦ ٨٣
singularis	خاص ٦٥ ١٢ ٦ ١٨
magis propria	خاص انتاخص
	١٠ ٦ ٨١ ٦ ٥ ٦ ٧٦ ٦ ١٢ ٦ ٧٥ ٦ ١٢ ٦ ٧٤ ٦ ١٦ ٧٣
proprium	خاصة
	٦ ١٦ ٨٤ ٦ ١٤ ٦ ١٣ ٦ ٨٣ ٦ ١٠ ٦ ٦٥ ٦ ٢٦ ٦١ ٦ ٥ ٦ ٤٦
	٦ ١٥ ٦ * ١١ ٦ ٩١ ٦ ١٧ ٦ ١٤ ٦ ١٢ ٦ ٨٧ ٦ ٨٦ ٦ ٨٦ ٦ ١٦ ٦ * ١٤
	٦ ١٩ ٦ ١٢ ٦ ٧٦ ٣ ٦ ١٠٠ ٦ ١٨ ٦ ١٧ ٦ ١٦ ٦ ٩٩ ٦ ٣ ٦ ٢ ٦ ٩٣
	٦ ١٠٥ ٦ ٧ ٦ ١٠٣ ٦ ٣ ٦ ١٠٢ ٦ ٩ ٦ * ٨ ٦ ٦ ٣ ٦ ١٠١ ٦ ٢٠
	٦ * ١٩ ٦ * ١٨ ٦ ١٥ ٦ ١١ ٦ ٧ ٦ ١٠٧ ٦ ٣ ٦ ١٠٦ ٦ ١٩ ٦ ١٥
	٦ ٣ ٦ ١٠٩ ٦ ٢ ١ ٦ ١٩ ٦ ١٧ ٦ ١٣ ٦ ١١ ٦ ٩ ٦ ٧ ٦ ٦ ١٠٨
	٦ ١٦ ٥ ٦ ١١ ٢ ٦ ١٣ ٦ ١١ ٦ ١٢ ٦ ١٦ ١ ١ ٠

proprietas	خاصة
، ١٢٦١١، ٦٠٤٥٦٤، ٣٦٥٩، ١٥٦١٤٦١٠٦٨٦٤٦	
، ١٧٦٧٦، ١٧٦٧٣، ١٦٦٢، ١٨٦٨٦٦١٦٦١	
، ١٦٦٩٦٢، ٨٤، ١٢٦٧٦٦٣٦٢، ٨٣، ١٦٦٨٢	
، ١٠٧٦٣، ٩٣، ٥٦٣٦٢، ٨٥، ٢٢، ٢١٦٢٠، ١٧	
، ٣٦١، ١١١، ١٩٦٣، ١١٠، ٤٦٤، ٢٦١٠٨، ١٩	
، ١٠٦١١٢، ١٧٦١٤، ١٣، ١٠٦٧٦٤، ١١٢	
proprietas	خاصة ٢٠، ١٣، ٢٠
proprietates	خواص
٦٩٦٥، ١٠٠٦٦، ١٦٩٣، ١٥٦٨٤، ٧٦، ٨٢، ١١، ٧٠	
٢٦١، ١١١، ٤٢٠، ١١٠، ٦١٦، ١٠٥، ١٣، ١٠٢	
proprietates extraneae	خواص عرضية ١٠٦٧٠
proprium	أخص الخواص ٥، ٨٤
proprium commune	الخاصة العامة ١٦، ١٠٥، ١٨، ٩٩
proprium commune semper inhaerens	الخاصة العامة الدائمة ١٨، ١٠٥
proprietas generis	خاصة الجنس ١٠٦١١٢
proprietas speciei	خاصة النوع ١٢، ١١، ١١٢
propria aptantia	الخواص الاستعدادية ١٠٦١٠٠
propria substantiales	الخواص الدائمة ١٠٦١٠٠
	خاصة : انظر مشاركة
impossibile	٦٦٤٠

(د)

significatio دلالة

، ٣٩، ٦٦، ٢٦، ٢٦، ١٩، ١٨، ١٧، ٢٥، ١٧، ١٤، ٢٤
، ١٩، ١٧، ١٣، ٤٣، ١٩، ١٠، ٤٢، ١٨، ٤١، ٦٩، ٧
١٥، ٩، ٧، ٤٨، ١٧، ١١، ٤٥، ٣٦، ١، ٤٤

significare دلالة

، ١٢، ٤٤، ٧، ٥، ٤٣، ١٨، ١٢، ٤٢، ١٥، ١٣، ٤١
٣، ٤٨

significatio vera دلالة بالحقيقة ٩، ٤٣

significatio extrinseca « خارجية ٩، ٤٣

significatio continentiae « تضمن ٤٣، ٤٤، ١٤، ١، ٤٤، ١٤، ١٤، ١٥، ٤٤

significatio comitantiae « لزوم ٤٣، ١٧، ١٤، ١٤، ١٧

significatio principalis « مطابقة ١٩، ٣، ٤٩

significatio parilitatis ١، ٤٤، ١٣، ٤٣ « »

significatio signi ٧، ٤٩ « العلامة

significatio essentialis « بالذات ٥، ٢٥، ١٤، ٢٤

significatio substantialis aequalis ٢، ٧٧ « ذاتية متساوية

(ذ)

essentia ذات

، ١٠، ٨، ٦٧، ٣٠، ١٥، ٢٨، ٦، ٢٤، ١٤، ١٢، ١، ١٨
، ٦٩، ٦، ٣، ٦٦، ١٠، ٥٣، ٣، ٤٦، ١، ٣٩، ٦، ٢٦، ٣٣، ٦، ١٢
، ٨١، *٢٠، ٦٦، ١٥، ٨٠، ٦، ٦، ٥، ٧٩، ٦، ١٩، ١٧، ٧٦، ٦، ١٧
١٣، ٦، ٣، ٦، ٢، ١

esse	ذات	١٤٠١٣٠٣٠
substantia (essentia)	ذات	
١٩٠٢٦٣١٤٧٦٢٩٦١٤٠١٣٦٢٨٦٥٦٤٦٢٧		
substantia	ذات	
١٦٦٧٦٦١٤٠١٣٦٩٦٨٦٥٦٤٨		
١٨٦١٦٨٦٦٢٠٦٨٥٦٥٦٧٦٦١٠٦٢٤	ذاتي	
substantiale	ذاتي	
٣٦٣٢٦١٦٦١٣٦٣١٦١٥٦١٤٦١١٦٦٥٦٣١ ٠٣٧٦٢٠٦٣٦٦٣٦٣٥٦١٧٦١٥٦١٢٦١٠٦٨٦٧٦٤٦٣٣ ١٢٦٤١٦١٠٦٩٦٦٤٦٢٦٣٩٦٣٦٢٦٣٨٦١٨٦٨٦٤٦٢٦١ ٦٦٤٦٣٦١٦٤٥٦١٣٦٨٦٤٤٦٣٦٤٢٦١٦٦١٥٦١٣ ٦١٦٦٧٥٦١٢٦٥٨٦٢١٦١١٦٥٥٦٢٦١٦٤٦٦٩٦٧ ١١٦١٦٣٦١٨٦١٠٣٦١٨٦١٦٦٧٦		
essentialitas	الذاتية	٨٦٢١٦٧٦٦٦١٥
ubstantialie	الذاتية	
١٨٦٨٢٦٢٦٤٥٦٦٤٤٦٦١٤٦٣٧٦٧٦٣١		
animus	ذهن	
١٨٦٦٦٦٣٦٢١٦١٠٦١٦١٨٦١٦٦١٥٦٨٦٦٥٦١٧		
intellectus	ذهن	
٠٢٧٦١٨٦١١٦٢٦٦١٥٦١٤٦١٢٦١٢٦٢٣٦٩٦٤٢ ٥٩٦٣٦٦١٦٦١٤٦١٢٦٦٧٦٥٦٣٦٣٥٦١٩٦٣٤٦١٣٦٤ ٦١٧٦٤٩٦٩٦٤٨٦١٠٦٢٦٤٣٦٣٦١٦٣٧٦١٦٦١١ ٤٦٧٥٦٤٦٦٧٦٩٦٥٥		

mens	ذهب ٤٦٦٦١٧٦٦٥
cogitatum	ذهب ١٩٦٢٢
ratio	ذهب ٦٨٢

(ر)

sententia	رأى ١٢ ١٠٦٩٦
ratio	روية ٢٢ ١٨٦
cogitatio	١٩٦٢٢ "
cogitando	١٨٦٢٠ بالروية
intellectus interior	الروية الباطنة ١٤٦ ٢٠
	مرادف : انظر : اسم

descriptio	رسم
	٤١٢٦٦٠٦٨٦٥٦٤٩٦٢٦٤٨٦١١٦٩٠٦٢٥٦٥٦١٨
	١٥٦١٤٦١٠٦٨٦٧٦٧٦٤٦٤٦١٤٦٧٦٦١٦١٤٦*
	٦٢٦٧٨٦١٠٦٨٦٤٤-٢٦٧٨٦٢١٦١٦٧٧٦٢١
	*١٠٦٩١

descriptio per negationem	رسم سلبي ٤٦٨٧
accidentia	رواضع ٦٦٧٥
complexum	مركب (لفظ) ١٦٦٢٧
compositum	مركب ١٤٦٢١

(س)

nomen	اسم
٧٦٥٦٤٨٦١٧٦١٣٦٤٧٦١١٦٢٨٦٥٦١٨٦٧٦١٧	
٦٥٩٦١٤٦٥٧٦٩٦٥١٦*١٣٦٩٦٥٠٦١٠٦١٦٤٩٦١٩	
٦٤—٢٦٦٨٦١٨٦١٧٦٦٦٧٦٤٦*٣٦*١٦٦٤٦١٧	
٦١٤٦٨٢٦٨٦٧٦٧٩٦٨٦٧٧٦١٠٦٧٢٦١٦٦١٠٦٦	
٩٦*٧٦٩٥٦١٩٦٩١٦١٠٦٨٥٦٦٨٣٦١٥	
nomen equivocum	اسم بالاشتراك ٢٦٧١
communione nominis	باشتراك الاسم ٨٦٨٠
nomen commune	اسم جامع ٤٦١٨
nomen commune	اسم عام جامع ٦٦١٨
nomen multiplicatum	اسم صرافي ٦٦٤٨٦١٥٦٣٣

(ش)

individuum	شخص
٦١٧٦١٢٦٧٦٤—٢٦٧١٦١٢٦٩٦٧٦٧٠٦١٨٦٦١	
٦٣٦٢٦١٠٣٦*١٩٦١٦٦١٥٦١٠٢٦٨٦٨٣٦٣٦٧٢	
١٣٦٨٦٧٦١١١٦٨٦٧٦١٠٥	
singulare	شخص
٦١٩٦٣٢٦١٤٦١١٦٨٦٧٦٣١٦١٢٦١٠٦٨٦٢٩	
٦١٦٦٢٦٤٦١٦٦١٦٧٦٦٠٦١٤٦٣٦٦٢٦١٦٣٣	
٥٦٨٧٦٩٦٧٤٦١٤٦٧٢٦١٩٦١٦٦١٤٦٦٥	
singularia	الأشخاص
٦٣٦١٠٦٣٦٥٦٨٦٧٦٤٧٦٩٦٣٨٦١٧٦٣٢	
١١٦٩٦١١١٦*٣٦٨٤٦١٠٦٦—٣٦٧٤٦١	

multi	أشخاص كثيرة ٤٧ ٦٠
indiv' dualitas	شخصية ٧٠ ٧١ ٦٢٠ ٦١٤ ١٨٦٥ ٦٧١
comitans, comitantes, comitantiae	مشاركة — مشاركات ٧٦٤ ٦٩١
commun o	مشاركة ٩٦ ١٧٠
convenentia	» ٩٩ ١٧٠
communitas	مشاركة
	٦٩٨ ٦١٩ — ١٧٠ ١٣٦ ١١٦ ٩٠ ٩٢ ٩٠ ٩١ ١٧٦ ٢٦
	٦١١ ٦٩٦ ١٠٣ ٦ ١٧٦ ١٠ ١٦ ١٤ ٦٣ ٦ ١٦ ١٠٠ ٦ * ١٨٦٥
	١٣ ٦ ١٠ ٦٥ ٦ ١٠ ٩ ٦ ٤ ٦ ١٠ ٦
communitas generalis	مشاركة جامعة ٩٨ ٩٦
communitas generalis	مشاركة عامة ٩٨ ١٠١ ٦٨ ٦ ١٥ ٠
communitas propria	مشاركة خاصة ١٠١ ١٦٠
denominative	بالاشتقاق ٨٥ ١٨٠
	انظر أيضا : حل
	مشكل : انظر : لفظ

(ص)

veritas	صحة ١٣ ٦٧٦ ٦١٤ ٦٣٣ ٦١٥ ٦ ١١٦
possibilitas	» ٣٦ ٦١٠ ٦ ١٢٠
veritas	صدق ١٧ ٦١٧
credulitas	تصديق ١٧ ٦١٤ ٦ ١٠٦ ٦ ١٨٦
fides	تصديق ١٨ ٦١٦ ٦ ١٩ ٦ ٦١٩ ٦ ٤٦٢ ٦ ٩٦ ٦ ٩٦ ٦ ٤٦

ad modum credendi	٧٠ ١٨	على سبيل التصديق
ad credendum	٣٠ ٢١	إلى تصديق
fides necessariae veritatis	١٥٠ ١٨	تصديق يقيى بالحقيقة
fides verisimilitudinis	١٦٠ ١٨	تصديق يقارب اليقين
fides certissima	١٩٠ ١٨	تصديق جزم
ars		صناعة
	٤٥٠ ٢٩٦ ١٥٦ ٨٦٤٦ ١١٦ ١٢٦ ١٠٦ ١٢٦ ٩٦ ١١٦١	
	٢٠٧٥٦ ١٢٦ ٦١٦ ١٤٦ ٤٧	
artificium (quadriviale)	٩٠ ١١	صناعة (الرياضيين)
doctrina		صناعة
	٠٦٦٥٦٣٦٢٠٦ ١٩٦١٧ - ١٥٠ ١٣٦ ١٠٦ ٧٦٥ ٦ ١٩	
	٦٧ - ٥٦ ٢٤٦ ١٦٦ ١٣٦ ١٢٦ ٢٣٦ ١٨٦ ١٤٦ ١٣٦ ١١٦ ٩٦٨	
	١٤٦ ٩٧٦ ٧٦ ٦٦٦ ١٤٦ ٢٧٦ ٧٦ ٢٥	
ars sapientialis	١٦٠ ١٠	الصناعة الحكيمية
auctores artis	٧٦ ٣٨	أهل الصناعة
doctrina logica	١٠ ٢٣٦ ٩٦ ٢٠	صناعة المنطق
secundum placitum	٦٦ ٧٦٦ ١٨٦ ٤٣ ...	بحسب اصطلاح ...
vox	١٠ ٢٦	صوت
forma		صورة
	٦ ٥٣٦ ٩٠ ٤٠٦ ١٠ ٢٤٦ ١٦٦ ١٥٦٥٠ ١٧٦ ١٦١٣	
	٦ ٨٢٦ ٨٦ ٧٦ ٦٦٦٩٦ ١٩٦ ٦٨٦ ٤٦ ٦٦٦ *١١٦ ٥٥٦ *١٠	
	٦ *٥٦ ٩٩٦ ٣٦ ٢٦٩٨٦ ٢١٦ ١٨٦ ١٦٦ ١٥٦ ٩٧٦ ١٣	
	٦ ١٤٦ ١١٠ ٤٨٦ ١٠٤٦ ١٦١٠١ ٦ ١٠٦ ١٠٠	

modus	صورة ١٨، ١٧
intellectus	تصور
٦١٨، ١٤، ٦١٠، ٦١٧، ٦١٥، ٦١٠، ٦٩، ٦٥، ٦١، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٤	
٦٥٥، ٦٥٦، ٣٥، ٦١٦، ١١، ٦٢٦، ٨، ٦١٩، ٦١١، ٣، ٦١٨	
٦١٧، ٦١٢، ٦٥، ٦٥، ٦٥، ٦٥	*
ad intelligendum	تصور ٣، ١٣
intelligere et credere	١٢، ٢١ "
intelligere	تصور
٦٣٥، ٦١٣، ٦٨، ٦٢٣، ٦٤، ٦١٨، ٦١٣، ٦١١، ٦١٠، ٦٧، ٦١٧	
٦١٨، ٦١٧، ٦٦٥، ٦٩، ٦٥٥، ٦١٠، ٦٣٦، ٦١١، ٦١٠، ٦٧، ٦٦٤	
٦١٦، ٦١٠، ٦٨، ٦٦٨، ٦٢، ٦٧، ٦١٩، ٦٦	
formari	صور ٥، ٦٩، ٦١٤، ٢٣
in intellectu non in esse	تصوّر لا قواماً ٥، ١٤
in esse et in intellectu	قواماً وتصوّراً ٦، ١٤

(ض)

contraria	متضادات ٦، ١٠، ٧
necessitas	ضرورة ٣، ٢٣، ٦١٧، ٦١٣، ٦٢٢
relatio	إضافة ١١، ٢، ٥٦، ٦١٨، ٦١٥، ٦٥٣، ٦٦
relativum	المضاف ٦، ١٠، ٥٦، ٦٢، ٥٤، ٦١٥، ٦١١، ٦٧، ٦٥٣، ٦١٤، ٦١٢، ٦٥١
	٦١٦، ٦٣، ٦١٨، ٦٥٨، ٦١٨، ٦٦٥٧
relativa	المضافات ١٩، ٥٢، ٦١٧، ٦٥١

relativa	المتضاربات ٤٠٣٦٥٤؛ ٢٠٥٣
quae est sub	المضاف لـ ١٢٠١٠٧
referri ad	مضاريف لـ ١٦٠٥٤
referatur ad	مضاف إلى ١٦٠٥٦، ٤٠٥٥

(ط)

coequale	مطابق ١١٠٤٣
	مطابقة : انظر : دلالة

(ع)

d'cere	تعريف ١٠٦٩٦٢٤
ostendere	» ١٤٠١٠٦٥٢؛ ١١٠٥١
docere (dicere)	» ٥٦٤٦٥٣
demonstratio	» ١٦٠٩٦
asecundum placitum	بحسب التعارف ١٠٢١
	التعارف العامي : انظر عاى

عرض
 ٦٣٧؛ ١٨٦١٧٦٢٣٦١٦٦١١٦١٧٦*١٦٦*١١٦١٣
 ٦١٦٧٠؛ ١٦٦٢٦١٨٦٦١٦٦١٥٦٤٦٦٢
 ٦٢٠٦١٩٦١٨٦١٤٦٩٦٨٦٨٥٦١٧٦٨٢٦٢٠٦١٩٦٧١
 ٦١٥٦*١١٦٩١؛ ١٣٦٨٦٨٧؛ ٦٦٤٦٣٦٢٦١٦٨٦
 ٦١٠٣٦١١٦٥٦١٠٢٦١٦٦١٥٦١٠١٦٥٦٢٦٩٣٦*١٧
 ٦١٩-١٧٦١٣٦١٠٨٦٢٦١٠٧٦٢١-١٩٦١٤٦٩٦١٠٦٦٥
 ٦١٦٨٦١١٢٦٢٢٦١١١٦٣١٦١١٠٦٨٦١٠٦

accidens	عارض
٦١٦٣٧ : ٢٠٦ *٤٦١ : ٣٦ : ١٩٦٣٥ : ١٧٦١٥ : ١٥	
٦٢٠ : *١٩٦٧٧ : ٣٠٧٢ : *١٦٦٧ : ٨٦٧٦٦٦ : ٥٦٤٦	
١٨٦١٠٦ : ٢٠١٠٢ : ١٦٦٨١	
id quod accidit	عارض ١٥ : ١٤ : ١٤
accidentia	أعراض
٠١٦١٠٢٦٧٦٩٣٦٥٠٣٠٨٧ : ١٨٠٣٢٦٥٦٢٤	
٤٣٦١٠٧ : ١٨٠٧٦١٠٦ : ٦٦١٠٣ : ١٩٦١٥ : ٩	
	١٦٦١٠٨
accidentia	عارض
٤١٤٠٧٩ : ١٨٠١٦٦٦٣٥٦٩٦٨٦٣٠٦٦٢٤	
	١٠٠٩٣٦٧٦٨٢
accidentes	العرضيات ٨٠٧٣
accidentales	» ١١٦٥٠
accidentalitas	عرضية
٥٠١٠٧٦١٨٠٨٢ : ٨٦٦٤٦٧٠٦٦١٥	
accidentale	عرضي
٤٦٦٨٦٤٥٦٨٦٤٦٤٢٦١٢٦٤١٦١٠٦٨٦٧٦٣٣	
٤٢٠٦١٩٦٨٥٦٨٦٨٤٦١٤٦٧٥٦١٥٦ *١٢٦٥٨٦٤	
١٦٦٩٦٦١٨٦٣٦٢٦٨٦	
accidens commune	عرض عام
٤١٠٦٦٥٦١٩٦١١٦٥٩٦١٥٦٥٨٦١١٦٩٦٦٦٤٦	
٦٨٦٦٢٠٦١٠٦٧٦٨٥٦١٢٦١٠٦٨٦٥٦٨٤٦٢٦٨٣	
٤١٥٦١١١٦١٩٦١١٠٦١٦٦٩١٦٦٨٧٦١٤٦١٣٦٥	
١٧٦١٦٦١٤٦١١٢	

accidens commune	عارض عام ١١٠ ١٨٠ ٢٠٠ ٦٢٠ ١١١ ٣٠
accidens proprium	عارض خاص ٨٣ ٤٠ ١٤٠
accidens inseparabile	عرض لازم ١١٠ ١١٠
accidens comitans	عارض لازم ٥٥ ١٢٠
accidens inseparabile	عرض غير مفارق ٧٣ ٩٦ ٦٤ ١٠٧ ٠١٠٨ ٠٢٠ ٠٢١ ٦
	١٠٩ ١٦
accidentia separabilia	العارض المفارق ٧٣ ٣٦
accidens consequens	عرض لاحق *١١٢ ٢٦ ٣٠
accidens speciei	عرض النوع ١١٢ ١٥٠ ١٦
accidens differentiae	عرض الفصل ١١٢ ١٧
accidens proprietatis	عرض الخاصية ١١٢ ١٨
accidentale proprium	عرضي خاص ٨٥ ٨٩
accidentale commune	عرضي عام ٨٥ ٢٠
assensus	اعتقاد ١٢ ٩٦
conceptiones	معتقدات ٢٠ ٨٦
signum	علامة ٤٨ ١٠٠ ٦٤٦٦
	« : انظر : دلالة »
convertitur	ينعكس ١٧ ١٤
communis	عام
	٢٩ ١٥٦ ٣٠ ١٨٦ ٥٥ ٦٧٥ ٣٦ ٧١ ٦١٤
	٧٢ ٦٧٤ ١٦٦ ١٧٦ ٨٣ ٩١ ٦٠٦ ١٠٦ ٦٨
	١٠٩ ٧٦

universalis ٢٠٦٦ : ١٨٦١٤ - ١٢٦٦٥ عام

sensus vulgaris ١٢٦٣٧ التعارف العامي

philosophia practica ١٧٦١٤ : ١٠ - ٧٦١٢ فلسفة عملية

intentionis معنى

*٨٦٢٦ : ٦٦٢٥ : ١٥٦١١٦٩٦٨٦١٧ : ١٠٦١٠
 ٦٧٦١٦٢٩ : *١٤٦٢٨ : ١٧٦٩٦٦٣٦٢٦٢٧ : ١٨
 ٦١٦٦٣٣ : ٩٦٣٢ : ١٨٦١٧٦٤ : ١٦٣١ : ١٨٦١٧٦٣٠
 ٦٤٠ : ١٦٦٣٩ : ١٣٦١٠٤٦٣٧ : *١٦٦١٦٦٣٥ : ٣٦٣٤
 ٦١٣ - ١١٦٤٥ : ٥ - ٣٦ *٢٦١٦٤٣ : ١٩٦١٤٦٤٢ : ١٢
 ٦٤٤٤٩ : ١٤٦١٣٦٩٦٤ : ٤٨ : ١٥٦٥٦٣٦٤٧
 ٦٥٥ : *١٧٦١٥٦١٠٦٩٦٨٦٥٤ : ٤٥٦٥١ : ٧٦٥٠
 ٦٣٦٥٧ : ١٩٦١٨٦١٧٦١٥٦١١٦١٦٥٦٦٢٤٦٧٦٥ - ٢
 ٦٦١ : ١٤٦١٣٦٩٦٧٦٠ : ١٨٦٦٦٥٨ : ١٨٦١٣٦٨٦٤
 ٦١١٦٦٥ : ٧٦١٦٦٤ : ١٦٦١٥٦٦٣ : *١٣٦١١٦
 ٦١٤٦١٢٦٧٠ : ١٣٦٦٩ : *١٣٦١٢٦٦٥٦٦٧ : *١٨
 ٦٦٦١٦٨١ : ٦٦٤٦٧٩ : *١٣٦١٠٦٧٢ : *٨٦٥٦٧١
 ٦١٩٦١٧٦١٥٦٨٥ : ١٥٦٨٤ : ١٤٦٤٦٨٣ : ١٦٦١٦٨٢
 ٦١٦١٠٣ : ١٣٦١٢٦١٠٦٩٩ : ١٢٦٨٧ : ١١٦٨٦
 ١١٦١١١ : ٨٦٦٦١١٠

intellectus معنى

٦٢٣ : ١٧٦١٥٦١١٦١٦٢٢ : ١٠٦٩٦٥٦٤٦٣٦٢١
 ٦١٢٦٨٦٤٦٢٥ : ١٦٦١٥٦١٤٦١٣٦٢٤٦٧٦٦٤٦
 ٦٢٨ : ١١٦٩٦٨٦٢٧٦١٥٦١٣٦١٠٦٣٦٢٦٦١٧٦١٣
 ٢٦٦٦٦٩٦٤٨٦٨٦٤٣ : ١٤

significatio معنى ٢٥ : ١٦٦٤٧ : ١٣٦٤٧

sensus معنى ٢٦٤٨ : ١٩٦٤٢

intentio vulgaris	المعنى العامي ٥٤
intentio communis	معنى عام ٤٠
intentio communis	المعنى المشترك ٨٠
intentio universalis	المعنى الكل ٣٤
intentio individualis	معنى شخصي ٧٠
intentio propria	معنى خاص ٤٠
intentio accidentalis	معنى عرضي ٣٠
intentiones substantiales	المعنى الذاتية ٤٩
intentio comparabilis	المعنى النسبي ٣١
intentio continens	المعنى الجامع ١٨
intentiones constitutivae	معان مقومة ٧٩
generalitas	معنى الجنس ٦٦
univoce	[وقوع اللفظ] معنى واحد ٨٠
eo quod	معنى ٦٧
aliquid quod	» ٦٨
secundum quod	بالمعنى ٥٩
eo modo (quo)	» ٦٣
quoddam	معنى ٩٦
in ipsis rebus	في أعيان الأشياء ١٥
in singularibus	في الأعيان ١٥
in visibilibus	» ٣٤

res quae sunt	فِي الْأَعْيَانِ ١٢، ١١
sensibile	١١، ٦٥ " "
in sensibilibus	" "
٩٦٨، ٦٥، ٣٦، ٦٩، ١٦٧، ١١، ٦٥، ١٢٠، ٣٦، ٩، ٢٢	
in sensibilibus forensecis	فِي خَارِجِ الْأَعْيَانِ ٦٩، ١٤
in sensibilibus	عِنْنَا ١٥، ٣٤

(غ)

alteratum	غَيْرُهُ، غَيْرِيَّةٌ ٧٥ - ١٨
-----------	-------------------------------

(ف)

differentia	فَصْلٌ
٦٣٩، ١٨، ١٧، ١٦، ٧٦، ٣، ٣٨، ٤٠، ١٩، *٤٦، ١٨	
٦٤٩، ١٨، ١٧، ١٥، ٤٨، ١٤، ١٠، ٨، ٤٦، ١٩، ٤٥، ١	
٦٦٠، ٣، ٥٩، ٦٢، ٢٠، ١٩، ١٨، ٥٨، ١٠، ٥٥، ٣٦، ٥٠، ٢	
٦١٩، ١٧، ٨، ٦٦، ٥٦، ٢٦، ٦١، ٦١٧، ١١، ١٠، ٨، ٦٥، ٢٦، ١	
٦١٠، ٩، ٦٧٢، ٦١، ٧٠، ٤، ١٠، ٦٥، ٦١٧، ١٤، ٦٤، ٦٢، ٦٢	
٦١٢، ٦، ١٠، ٦، ٨، ٦٧٤، ٦٢، ٦، ١٧، ١٥، ٦، ٧٣، ٦١٦، ١٥، ٦، ١٤	
٦١٧، *١٥، ٦١٠، ٦٧٦٤، ٦٧٦، ٦١٨، ٦٥، ٦١٣، ٦١٢، ٦٧٥، *١٥	
٦٧٨، ٦٢١، ٦٢٠، *١٩، ٦١٨، ٦١٦، ٦١٦، ٦١٠، ٦٥، ٦١٦، ٦٧٧، ٦٢١	
٦١٦، ٨، ٠، ٦٢٠، ٦١٦، ٦١٦، ٦١٠، ٦٩، ٦٥، ٦٢٦، ٦٧٩، ٦١٦، ٦٦٥	
٦٧، ٦، ٨٢، ٦، ١٧، ٦، ١٦، ٦، ١٢، ٦، ١٠، ٦، ٨١، ٦، ١٣، ٦، ١٠، ٦، ٣	
٦١٤، ٦١٢، ٦٨٧، ٦١٢، ٦٨، ٦٨٦، ٦١٦، ٦٨٥، ٦٢٦، ٦٨٤، ٦١٥، ٦١١	
٦٩٣، ٦٢٠، ٦١٣، ٦١٦، ٦٣، ٦٩٢، ٦١٩، *٦١٦، ٦٥، ٦٩١، ٦١٧، ٦١٥	
٦٩٥، ٦٤، ٦٢٦، ٦١٦، ٦٩٤، ٦١٩، ٦١٨، ٦١٧، ٦١٥ - ٦١٢، ٦٤، ٦٣، ٦٢	

٦١٧٦١٤٦٩٦٨٦٦٤٦٢٦٩٦٦٥٦٤٦٢٦١
٦٢٦١٦٩٨٦٢١٦٢٠٦١٥٦١٣٦٣٦٢٠٩٧٦٢٠
٦١٠٣٦١٩٦١٠١٦٤٦١٠٠٦١١٦٩٩٦١٢٦٦٩٨٦٣
٦٩٦٧٦٦٥٦٣٦١٦١٠٤٦١٩٦١٨٦١٧٦١٣٦١١٦١٠
٦٦٤٦١٦١٠٦٦١٩٦١٥٦١١٦٤٦١٠٥٦١٣٦١٢٦١٠
٦١٦١١٠٦٢٠٦١٩٦١٠٩٦١١٦١٠٨٦١٦١٠٧٦١١
٦١١٢٦٢٠٦١٨٦١١٦١١١٦١٤٦١٣٦١٢٦١٠٦٦٥
٦١٣٦١٢٦١١٦٦

differentia generis

فصل جنسى

٦٦١١٢٦٢٠٦١١٦٧٦٥٦٣٦٩٧

differentia differentiae

فصل الفصل ٤٨

differentia proprietatis

فصل خاصة ٨٦١١٢

differentia accidentis

فصل عرض ٩٦١١٢

differentia propinqua

فصل قريب ١٠٦٩٦٧٦٦٤٦٩٧

differentia propinqua

فصل ملاصدق ٥٦٩٧

differentia communis

الفصل العام ٢٦٧٤٦٧٦١٦٧٣

differentia particularis

الفصل اذخاص ٤٦٧٤٦٨٦٧٣

diffenrentia constitutiva

فصل مقوم

٢٦١١٢٦١٩٦١٨٦١٤٦١٣٦١٠٦٧٨

dif. constitutiva substantialis

الفصل المقوم الذاتي ٩٦٧٥

differentia divisiva

فصل مقسم

١٩٦١٨٦١٥٦١٤٦١٣٦٩٦٧٨

differentia designata

الفصل المعين ١٥٦٩٣

differentia negativa (vel privatoria)	فصل سلبي
	١٦٦٧٨
differentialitas	الفصلية ٩٥
incomplexum	مفرد (لفظ) ٢٧
natura prima hominis	الفطرة الأولى من الإنسان ١٦
intelligentia	فكرة ٩
meo ... ingenio	بشكلى ١٠
opiniones	أفكار ٣١
cogitando	بال فكرة ١٥
considerare	تتذكر (في الأشياء) ١٥
solo intellectu	بشكلة ساذجة ٢٢
philosophia prima	الفلسفة الأولى ١٠
philosophia practica	الفلسفة العملية ١٢
philosophia speculativa	الفلسفة النظرية ١٢
philosophia orientalis	الفلسفة المشرقة ١٣

(ق)

oppositum	متقابل ٩٧
(materia subjecta duabus formis) diversis	(مادة موضوعة لصورتين) متقابلين ٩٧
propositio	مقدمة ١٥
propositiones	مقدمات ١٩

prioritas	القدم ٨٠٧٠
secundum prius et posterius	بحسب التقديم والتأخير ١٦٠ ٧٢
inductio	استقراء ١٨٠ ٦٨٠ ١٠٠ ٧٦
constitutivun	مقوم
	٣٣ - ١٢٦٩٦٨٠ ٣٥٦ ١٦٠ ١٤٦ ٣٤٦ ١٦٠ ١٤
	٨٦٧٦٣٦٦ ١٣
	مقوم انظر أيضا : فصل
argumentatio	قياس ٨٠١٥
syllogismus	٨٦١٨
syllogismus quaestioonis	قياس الشك ٧٦٥٢

(ك)

multitudo	الكثرة ١٣٠ ١٦٧١٦ ٨٠٥٠
multa, multi	الكثرة ٢٦٠ ١٥٠ ٤٧٦ ١١٠
ante multitudinem	قبل الكثرة ٦٥٠ ١٦٠ ١٢٠ ٦٩٦ ٤٠٣٠
in multitudine	في الكثرة
	٢٦٧٠٦ ١٥ - ١٣٠ ٤٠ ٦٩٦ ٥٠ ٣٠ ٦٥
post multitudinem	بعد الكثرة ٦٥٠ ٢٦٧٠٦ ٥٠ ٣٠
acquirendo	بالكسب (لا يحصل معلوما إلا بالكسب) ١٧٠ ١٩٠
omne	كل ١٨٠ ٨٤
omnia	الكل ١٨٠ ١٠٥
totum	الكل ٢٥٠ ٢٦٠ ٤٤٦ ٣٠

(J)

dictio	لفظ	١٦٦٨٧٤٤٣٦٤٤٦١٢٠١١٦١٠٦٥٦٤٣٦١٣٦٢٢
locutio	لفظ	١١٦١٠٢
nomen	لفظ	٦٦١٦١١٦٥٦٣٦٤٨٦٢٦٤٣٦١٩٦١٥٦٤٢٦١٤٦٣٣ ٤٦١٠٣٦١٧٦١٥٦١١٦١٠٦٨٧٦٦٧٩٦١٠٦٢
verbum	لفظ	٦٧٦٦٥٦٤٦٢٦١٦٢٣٦٢٠٠١٩٦١٧٦١٤٦٢٢ ٦١٥٦٩٦٨٦٢٦١٦٢٦٦١٥٦٢٥٦١٧٦١٥٦١٢٦٢٤ ٦١٦٣١٦١٨٦١٣٦٣٠٦١٢٦٢٦٢٨٦١٤٦٨٦*١٦٢٧ ٨٦٨٧٦*١٧٦١٦٦٧٧٦٦٤٦٤١٦٤

sermones	الألفاظ ٩٥٠
verbum incomplexum	اللُّفْظُ الْمُفَرِّدُ
٤١٠٠٩٦٧٦٣٦٢٦٦١٣٦١٠٠٩٦٤٠٢٥٦١٢٠٩٦٢٤	
	٩٠٥٨ : ١٤٠ ٢٧
verbum incomplexum	اللُّفْظُ الْمُفَرِّدُ الْكُلِّيُّ
v. incomplexum universale	اللُّفْظُ الْمُفَرِّدُ الْكُلِّيُّ ٣٣ : ٤١ : ٤٠
verbum complexum	اللُّفْظُ الْمُؤْلِفُ ٩٠٢٥ : ٩٠٢٤
verbum complexum	اللُّفْظُ الْمُرَكَّبُ
	١٦٦٢٧ : ١٠٠٩٦٢٦ : ١٣٠ ٢٤
verbum universale	اللُّفْظُ الْكُلِّيُّ
١٨٦١٠٩٦١٣٦٨٢٤١٧٦٣١ : ١٠٦٣٠ : ٣٦٢٦٢٨	
nomen universale	اللُّفْظُ كُلِّيٌّ ١٠٠ ٤٦
dictio substantialis	اللُّفْظُ الذَّاتِيٌّ ٤٠ ٤٤
verbum substantiale	اللُّفْظُ الذَّاتِيٌّ ٣٠ ٣١ : ١٧٠ ١٥٠ ٣٠
nomen substantiale	" ٤٠ ٤٥
verbum assentiale	" ١٠٣١
verbum accidentale	اللُّفْظُ العَرْضِيٌّ ١٦٠ ٣٠
nomen singulare	اللُّفْظُ الشَّخْصِيٌّ ١٥٠ ٥٨
verbum singulare	اللُّفْظُ الْجَزْئِيُّ ١٨٦١٧٦١٥٦٢٧
nomen ambiguum	اللُّفْظُ مشكِّكٌ ١٢٠ ١٠٦
nomen universale substantiale	اللُّفْظُ كُلِّيٌّ ذَاتِيٌّ ٦٠ ٤٦
nomen commune substantiale	" ٧٠٥٦

nomen	لفظة
-------	------

٦٩٧٦ ١٦٦ ١٤٦ ١٠٠ ٩٦ ٢٠٤ ٢٢٦ ١٩٠ ١٨٦ ١٧٠ ١٦٠ ٤١ ١٦٦ ٨٦٦ ٨٠٥ ١٤٦ * ١٣٠ ٤٣٦ ١٩٦ ١٨	
--	--

verbum	لفظة
--------	------

٣٦ ٤٧٦ ١٩٠ ١٨٦ ١٦٠ ٤١٦ ٥٠٤٠ ٤٠٦ ٩٠ ٣٧	
---------------------------------------	--

(م)

similitude	تمثيل (حجة)
------------	-------------

descriptio	مثال
------------	------

similitudines	مثل (بالمعنى الأفلاطوني)
---------------	--------------------------

(ن)

rationalitas	نطق
--------------	-----

٧٦ ١١١٦ ١٣٦ ٩٩٦ ١٨٦ ٩٢٦ ١٢٦ ٨٢٦ ١٩٠ ١٥٦ ٧٤	
--	--

ratio	نطق
-------	-----

locutio interior	النطق الداخلي
------------------	---------------

locutio exterior	النطق الخارجى
------------------	---------------

logica	المنطق
--------	--------

٦٦٦ ٢٣٦ ١٥٦ ٢٢٦ ٧٦ ١٩٦ ١٦١٦ ١١٦ ٣٦ ٢٦٢ ٥٦ ٨٦٦ ٧٠ ٢٤٦ ٩	
---	--

negotium logicum	المنطق
------------------	--------

scientia logices	علم المنطق
------------------	------------

logica	صناعة المنطق
--------	--------------

doctrina logica	٢٠ ٢٣ ٦٨ ٢٢ ٦٩ ٢٠	صناعة المنطق
principia logices	٥٦ ١٠	مبادئ المنطق
speculatio	١٠٦ ١٦	نظر
consideratio	١٢٦ ١١٦ ٢٣ ٦١٣ ٢٢	نظر
speculativus	٣٦ ١٦	نظري (بحث)
		نظري : انظر : برهان ، فلسفة
oppositio	٧٦ (فلا نه لا تناقض بين القولين)	تناقض ١٦
contradictio	١٦ ١٩	تناقض
species		نوع
	٦ ١٦ ٣٩ ٦ ١٧ ٦ ١٦ ٣٨ ٦ ١٠ ٦ ١٦ ٤٤ ٦ ١٤ ٦ ٣٦ ١٣ ٦ ١٤ ٦ ٤٩ ٦ ١٩ ٦ ١٢ ٦ ١٠ ٦ ٧ ٦ ٤٦ ٦ ١٥ ٦ ٤٥ ٦ ١٧ ٦ ٦٦ ٢ ٦ ١٨ ٦ ١٧ ٦ ١٦ ٦ ١٣ ٦ ١٠ ٦ ٩ ٦ ٨ ٦ ٥١ ٦ ٩ ٦ ٤ ٦ ٣ ٦ ٥ ٠ ٦ ١٥ ٦ ٨ ٦ ٧ ٦ ١ ٦ ٥ ٤ ٦ ١٥ ٦ * ١٢ ٦ * ١١ ٦ ١ ٠ ٦ ٩ ٦ ٥ ٣ ٦ ٢ ٠ ٥ ٢ ٦ ١٢ ٦ ٩ ٦ ٦ ٥ ٣ ٦ ٥ ٦ ٦ ١٧ ٦ ١٤ ٦ ٩ ٦ ٩ ٦ ٧ ٦ ٣ ٦ ٢ ٦ ٥ ٥ ٥ ٥ ٥ ٦ ١٢ ٦ ٥ ٨ ٦ ٨ ٦ ١٤ ٦ ٦ ٦ ٤ ٦ ٣ ٦ ٥ ٧ ٦ ٢ ٠ ٦ ١ ٩ ٦ ١٧ ٦ ١٦ ٦ ١ ٤ ٦ ١ ٢ ٦ ٩ ٦ ٨ ٦ ٥ ٦ ٣ ٦ ٥ ٩ ٦ ١ ٩ ٦ ١ ٨ ٦ ١ ٦ ٦ ١ ٤ ٦ ١ ١ ٦ ٦ ٣ ٦ ٣ ٦ ٦ ٢ ٦ ٦ ١ ٦ ١ ٧ ٦ ١ ٣ ٦ ١ ١ ٦ ٩ ٦ ٨ ٦ ٥ ٦ ١ ٦ ٦ ٠ ٦ ١ ٨ ٦ ١ ٦ ٦ ١ ٥ ٦ ٦ ١ ٧ ٦ ١ ٥ ٦ * ١ ٣ ٦ ١ ١ ٦ ٦ ٣ ٦ ٢ ٦ ٣ ٦ ١ ٤ ٦ ٧ ٦ ٣ ٦ ٣ ٦ ٦ ٢ ٦ ٨ ٦ ٦ ٦ ٨ ٦ ١ ٨ ٦ ١ ٦ ٦ ١ ٥ ٦ ٨ ٦ ٦ ٧ ٦ ٤ ٦ ١ ٠ ٦ ٧ ٦ ٦ ٥ ٦ ٥ ٦ ١ ٦ ٦ ٤ ٦ ٦ ٣ ٦ ٧ ٢ ٦ ١ ٧ ٦ ١ ٢ ٦ ٧ ٦ ١ ٦ ٧ ١ ٦ ١ ١ ٦ ٩ ٦ ١ ٦ ٧ ٠ ٦ ٥ ٦ ١ ٦ ٦ ٧ ٥ ٦ ١ ٥ ٦ ١ ٣ ٦ ١ ١ ٦ ٥ ٦ ٤ ٦ ٣ ٦ ٧ ٤ ٦ ١ ١ ٦ ٧ ٦ ٦ ٦ ٤ ٦ ٥ ٦ ٧ ٨ ٦ ١ ٩ ٦ ١ ٣ ٦ ١ ٠ ٦ ٧ ٧ ٦ ١ ٩ ٦ ١ ٣ ٦ ١ ١ ٦ ١ ٠ ٦ ٧ ٦ ٩ ٦ ٦ ٨ ٠ ٦ ٦ ١ ٩ ٦ ١ ٧ ٦ ١ ٦ ٤ ٦ ١ ٦ ٧ ٩ ٦ ١ ٨ ٦ ١ ٧ ٦ ١ ١ ٦ ٨ ٦ * ٧ ٦ ٦ ٨ ٤ ٦ ٦ ١ ٣ ٦ ٩ ٦ ٧ ٦ ٥ ٦ ٨ ٣ ٦ ١ ٢ ٦ ٨ ٢ ٦ ١ ٤ ٦ ١ ٢ ٦ ١ ١ ٦ ٦ ٣ ٦ ٣ ٦ ٦ ٧ ٦ ٣ ٦ ١ ٦ ٨ ٥ ٦ ٢ ٢ ٦ ١ ٧ ٦ ١ ٦ ٦ ١ ٢ ٦ ١ ٠ ٦ ٩ ٦ ٨ ٦ ٩ ٦ ٣ ٦ ١ ٦ ٦ ٥ ٦ ٤ ٦ ٣ ٦ ١ ٦ ٩ ٢ ٦ ٦ ١ ٧ ٦ ١ ٤ ٦ ١ ٢ ٦ ٨ ٧ ٦ ٨ ٦ ٨ ٦ ٦ ١ ٦ ٦ ٦ ٩ ٧ ٦ ٦ ١ ٩ ٦ ٩ ٦ ٦ ٧ ٦ ٤ ٦ ٣ ٦ ٢ ٦ ٩ ٣ ٦ ٦ ١ ٩ ٦ ١ ٧ ٦ ١ ٢ ٦ ١ ٠ ٦ ٩ * (١٦)	

٦٣٦٩٩ : ١٩٦١٨٦١٦٦١٥٦١٤٦١٣٦٧٦٥٦٩٨٦١٨
، ١٠١٦٢٠٦٤٦٢٦١٠٠ : ١٧٦١٦٦١٤٦١٠٦٨٦٦٤
، ٦١٦١٠٣ : ١٩٦١٨٦١٦٦٢٦١٠٢٦١٨٦١٦٦١٠٦٤٦٣
، ١٠٦٩٦٧٦٥٦٣٦١٦١٠٤ : ١٨٦١٦٦١٣٦١٠٦٤٦٣
، ٦١٣٦١٢٦١٠٦٧٦٦٢٦١٠٥ : ٢٠٦١٩٦١٧٦١٥٦١٤
، ٦١٧٦١٦٦١٥٦١٢٦١٠٦٧٦١٠٧٦٢٦١٠٦٦٢٠٦١٩
، ١٩٦١٦١٠٩٦٢١٦١٨٦١٧٦١٥٦١٣٦٦٤٦٢٦١٠٨
، ١٢٦١١٦٨٦٧٦١١١٦١٩٦١٦٦٥٦٣٦١٦١١٠٦٢١
٣٦٢٦١٦١١٢٦١٤

species specialissima

نوع آخر

٤٦٣٦١٦٨٤٦١١٦٨٣٦٦٦٨٠ : ١٣٦٦٢

species infima

نوع سافل ٦٢

species specialissima

»

١٩٦١٨٦١٣٦١٠٧٦١٨٦١٠٣

species suprema

نوع عالٰ ٦٢

species superiora

١٦١٠٨ «

species media

نوع متوسط

٣٦٨٤٦١١٦٨٣٦١٠٦٢٦٦٣٦١٤٦٦٢

species specialissima

نوع الأنواع

، ٦٣٦١٣٦٦٠ : ١٩٦٣٦٢٦٥٦٦١٥٦٨٦٠٠٥

٥٦٦٤٦١٨٦١٧٦١٢٦٢

species logica

*١٤٦٩٦٨٦٥٤ النوع المنطق

species absolute

١٩٦١٠٣ النوع المطلق

species specierum

١٥٦٩٩ نوع أنواع

species specierum	أنواع الأنواع ٧٠
„ propinquae	الأنواع القرية ٩٢
„ de speciebus quas continent	٥٦٧٨ « «
speciales	نوعية ١٣ ، ١٤ ، ٣
species	النوعية ٧٠ ، ٧٢
specialitas	النوعية
• ٧١ ، ١٥ ، ٦٣ ، ١٦ ، ٥٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ٢٦ ، ٥٦ ، ١٩ ، ٥٥	
	١٩ ، ١٠١ ، ١٧ ، ٦
materia specialis	مادة نوعية ١٣ ، ١٤ ، ٣

(ه)

quid	ماهو
• ٢٠ ، ٤٦ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٤ ، ٤٥ ، ١٥ ، ١٤ ، ٤٤ ، ١١ ، ٢٤	
	٥ ، ٩٦
prae dicatur in quid	في جواب ماهو
• ٢٠ ، ١٩ ، ١٦ ، ٥٧ ، ١٢ ، ٥٦ ، ١٤ ، ٦ ، ٥٥ ، ١١ ، ٥٠	
٩٤ ، ١٢ ، ١٠ ، ٦٠ ، ١١ ، ٥٩ ، ١٦ ، ١٤ ، ١٣ ، ٣ ، ١٦ ، ٥٨	
١٣ ، ٦ ، ٣ ، ١ ، ٩٦ ، ١٨ ، ١٤ ، ١٣ ، ٩٥ ، ١٨ ، ١٥	
in quod quid	في جواب ماهو ٣ ، ٥٠
per quid	١٤ ، ٥٣ ، ١٦ ، ٥٠ « « «
in eo quod quid	٩ ، ٤٧ « « «
in eo quod est	٩ ، ٤٩ « « «
quasi in quid	في طريق ماهو ٩٥ ، ١٣
quasi in quid	من طريق ماهو ٩٥ ، ١٩ ، ٩٦

in quid	من طریق ماهو
، ۹۴، ۱۰، ۱۴، ۱۲، ۹۲، ۱۸، *۱۷، ۱۶، ۱۵، ۱۴، ۶۱	
۱۳، ۱۰، ۳، ۱۶، ۹۰، ۰	
ad quid est	من طریق ماهو ۱۰۳
ad interrogationem factam pes quid	۱۱، ۶۶
ad interrogationem per quid	۱۶، ۹۲
in quale quid	من طریق ای شیء هو ۱۰۳
quale quid	ای شیء ۴۴، ۱۴، ۵۸
quale est	۲۶، ۴۶
quale quid est	ای ما هو ۴۶
praedicatur in quale quid	فی جواب ای شیء دو
، ۱۶، ۷۸، ۱۳، ۷۷، ۲۰، ۷۶، ۱۳، ۹، ۶۷، ۱۶، ۵۸	
	۹۶، ۸۳، ۱۴، ۸۰
p. in quale quid	فی جواب ایما هو
۱۳، ۹۵، ۱۹، ۱۶، ۹۴، ۱۰، ۷۶	
quidditas	ماهیة ۱۱
essentia ۱۶، ۷۲، ۲۶، ۲۹، ۱۰، ۲۲، ۲۶، ۱۶، ۱۰	»
substantia(essentia)	۱۳، ۲۸
substantia	۷۶، ۳۱
esse	ماهیة
، ۱۳، ۱۱، *۹، ۶، ۸، ۶، ۷، ۶، ۰، ۶، ۴، ۳، ۴، ۱۳، ۰، ۴، ۳، ۳	

٦١٩٦١٨٦١٧٦١٦٦١٤٦٩٦٨٦٧٦٤٦٣٥٦١٩٦١٥٦١٤	
٦١٤٦١٣٦٨٦٤٦٢٦١٦٣٨٦٨٦٧٦٣٧٦٦٥٦٣٦	
٦١٥٦١٤٦١٣٦٢٦٤١٦٢٦٤٠٦١٧٦٦٦٥٦٢٦٣٩	
٦١٦٤٦٦٥٦٤٥٦١١٦٨٦٥٦٤٤٦٩٦٦٦٢٦٤٢	
٦١٠٦٥٣٦١٣٦٥١٦٦٤٩٦١٤٦١٠٦٦٣٦٤٨٦٧	
٦٨٠٦١٠٦٨٦٥٦٦٠١٦٥٥٦٢٠٦١٩٦١٧٦٠١٣٦٠١٢	
٦١٠٥٦١١٦٩٨٦٢٦١٦٩٦٢٠٦١٩٦٩٥٦١٧٦٩٤٦١٦	
٦١٣٦١١٦١١٠٦١٥٦١٠٨٦٨	
esse rei	٣٦٣٣٦٥٦٤٦٣١ ماهية
quid est esse rei	١٨٦٣٠ »
quid	١١٦٤٥٦١٧٦١٠٦٤٤٦١٥٦١٠٦٣٠ »
id quod est	١٢٦٢٩ »
esse in substantiale	٤٦٤٥ »
esse substantiale commune	١٢٦٣٨ الماهية الذاتية المشتركة
essentialiter	١٠٦٣٨ بالماهية
esse : peciale	١٢٦٤٥٦١٩٦٤٤ ماهية خاصة
esse commune	١٢٦٣٦٤٥٦١٢٦٧٦٤٤ ماهية مشتركة

(٥)

identitas هوية ٧٦٥٦١٣

(و)

unitas	الوحدة ١٣ ، ٧٢ ، ٢١ ، ٧١ ، ٧٦٥ ، ٢٠
subjectum	موضوع
	٢٨ ، ٦٦٥ ، ٣٦ ، ٢٤ ، ١٦ ، ٩٦ ، ٢٣ ، ١١ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٢١
	٦٩ ، ٧ ، ٨٦ ، ١٨ ، ٦٧ ، ٥ ، ٦٤ ، ٩ ، ٦١ ، ٢٠ ، ٥٧ ، ٦٩
	٤١٧ ، ١٠٠ ، ١٠ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠ ، ٩٥ ، ١٣ ، ٩١ ، ٦٧ ، ٨٧
	٨ ، ١٠٦ ، *١٤ ، ١٣ ، ١٢ ، ٦٦٥ ، ١٠٥ ، ٦ ، ٢٦ ، ١٠٢
	١٥ ، ١١١ ، ٢٠ ، ١٠٨ ، ٨ ، ٦٦٤ ، ١٠٧ ، ٦١ ، ١٠
substantia	موضوع ١٥ ، ٦٧
situs	وضع (مقوله) ٧ ، ٧٠
suppositio	وضع (مقابل للحمل) ١٥ ، ٥
impositio	وضع (معنى الدلالة المعينة) ٤٧ ، ٦١ ، ٤ ، ١١
opinio	وهم ٣ ، ١ ، ٨٧
in intellectu	توهماً ١٩ ، ٣٦
in intellectu absolute	ـ توهماً مطلقاً ١٩ ، ٣٦
in in'ellectu hcminum	ـ في أوهام الناس ٢٠ ، ١٣
in intelligibilibus	ـ في الأوهام ٧ ، ٣٤
in opinicne	ـ في الوهم ٤ ، ٨٧ ، ١٥ ، ٨٦
in opinione	ـ في التوهم ١١ ، ٨ ، ٥٥ ، ١ ، ٣٤ ، ١٠ ، ٤ ، ٣٣
in opinione	ـ بالتوهم ١٨ ، ٨٦

in vera opinione	صحة التوهم ٤ ، ٢٨
in esse intellecto	وجوداً وتوهماً ١٠٨ ، ١٨
intelligatur	توهم ١٣ ، ١٧
putabitur	توهم ٣١ ، ١٨ ، ٣٢
opinari	توهم ٣٦ ، ٩ ، ١٢

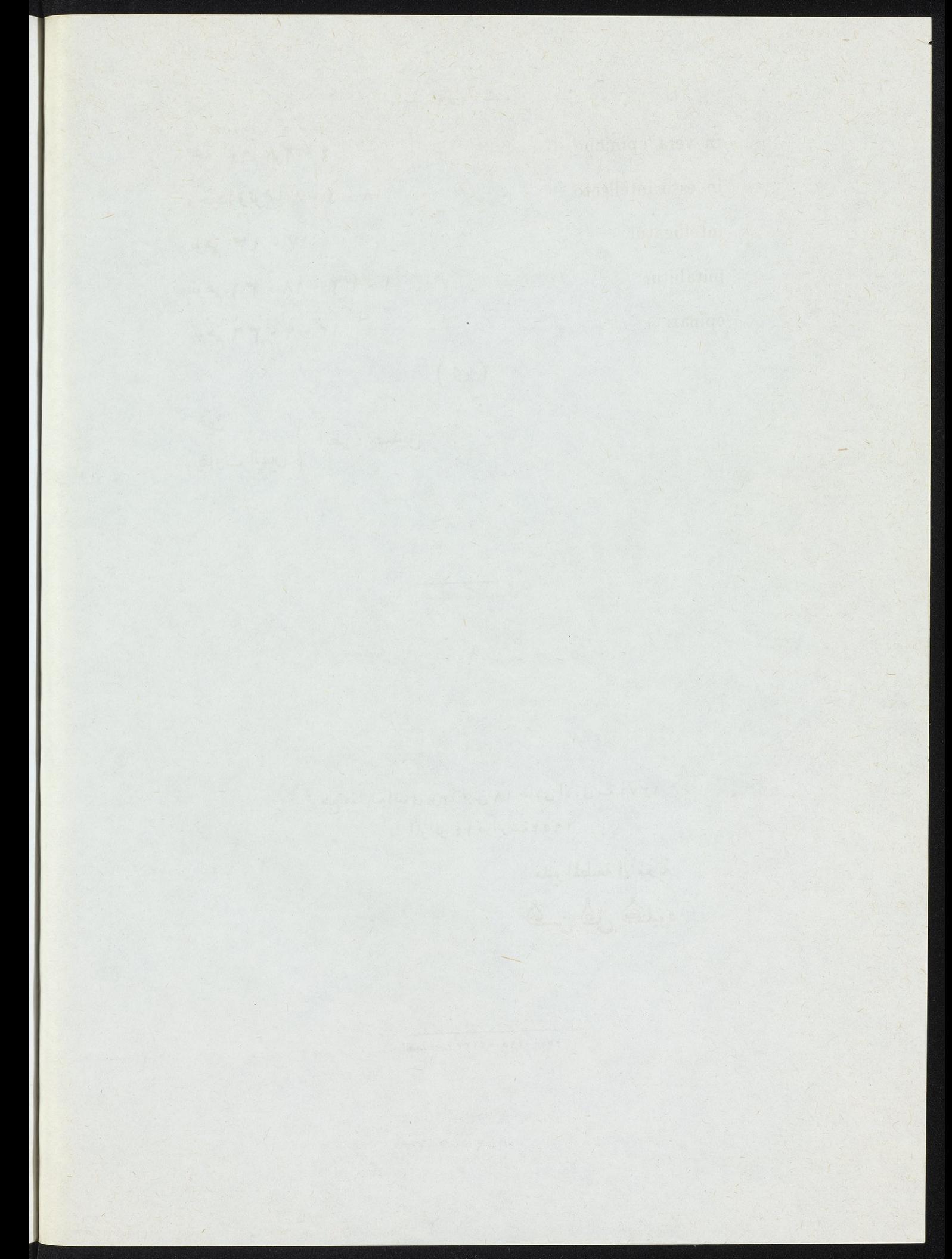
(ى)

يقين
انظر : تصديق
يقارب اليقين

تم طبع هذا الكتاب في يوم الخميس ١٨ جادى الأولى سنة ١٣٧١
الموافق ١٤ فبراير سنة ١٩٥٢

مدير المطبعة الأميرية

حسن على كلويه



ابن سينا

الشفاء

(المنطق)

٢ - المقولات

راجعه وقدم له

الدكتور ابراهيم مذكر

بتحقيق الأستاذة

محمود محمد الخضيرى

الأب قنواتى

سعید زايد

أحمد فؤاد الإهوانى

وزارة الثقافة والإرشاد القوى

إدارة نشر التراث العربي

بمناسبة الذكرى الالفية للشيخ الرئيس

القاهرة
البيئة العامة لشئون الطابع الاميرية
١٣٧٨ - ١٩٥٩ م

مَسْوِاتِ مَكْبَرَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعَظِيمِ الرَّعْسِيِّ النَّجَفِيِّ

قَمْ لِهَدْسَةِ - إِرَان ١٤٠٥ هـ

الفهرس

صفحة

(١)	مقدمة للدكتور ابراهيم مذكور
(٢)	(١) المقولات الأرسعية
(٢)	(ب) نقلها إلى العربية
(٢)	(ج) مقولات ابن سينا
(٤)	١ - تبويبها
(٥)	٢ - راضع كتاب المقولات
(٦)	٣ - غرض المقولات
(٩)	٤ - عددها
(١٤)	٥ - خصائصها وميزاتها
(١٩)	٦ - الحال
(٢٠)	٧ - التقابل
(٢٧)	رموز المخطوطات

المقولات

المقالة الأولى

٣	الفصل الأول - فصل في غرض المقولات
٩	« الثاني - « في الألفاظ المتفقة والمتواطئة والمشتقة وما يجري مجرها
١٨	« الثالث - « في بيان معنى ما يقال على موضوع أو الإيقال و يوجد في موضوع أو لا يوجد
٢٨	« الرابع - « في شرح حد العرض وهو أنه موجود في موضوع
٣٨	« الخامس - « في مزارات تقع بين "قول على" و "وجود في" وأنها إلى أي شيء تؤدي
٤٥	« السادس - « في إفساد قول من قال: إن شيئاً واحداً يكون عرضاً وجوهراً من وجهين

المقالة الثانية

٥٥	« الأول - « في حال مناسبة الأجناس وفصولها المقسمة والمقومة ، وتقسيم هذه الأجناس المشرفة المالية ، وحال قسمة الموجود إليها ، وابتداء القول في أنها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها في بعض ولا جنس خارج عنها ...
٦٣	« الثاني - فصل في أن العرض ليس بجنس القسمة ونقيض ما قيل في ذلك

(د)

صفحة

الفصل الثان — فصل في تعقب أقوال من أوجب فيها نقصاناً أو مداخلة	٦٦
« الرابع — « في ذكر أمور أو همت أنها إما عامة من العشرة عموماً لجنس أو خارجة عن العشرة وتميّز القول في ذلك	٧٠
« الخامس — فصل في تعرّيف حال عدد المقولات	٨٢

المقالة الثالثة

الفصل الأول — فصل في الجوادر الأول والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجوادر الكلية والجزئية في الجوهرية	٩١
« الثاني — فصل في الجوهر الأول والثاني والثالث	٩٥
« الثالث — « في رسوم الجوهر وخصائصه	١٠٢
« الرابع — « في ابتداء القول في الكمية	١١٣

المقالة الرابعة

الفصل الأول — فصل في بيان القسمة الأثرى للكم وبيان الكم بالعرض	١٢٧
« الثاني — « في خواص الكم	١٣٤
« الثالث — « في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف المد الأقدم وشرح ذلك المد والإشارة المجملة إلى أنواع المضاف	١٤٣
« الرابع — فصل في خواص المضاف	١٠٠
« الخامس — « في تحقيق المضاف الذي هو المقوله والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له الإضافة أو لازم وخواص المضاف الذي هو المقوله ...	١٥٥

المقالة الخامسة

الفصل الأول — فصل في تعرّيف الكيفية وأقسامها الأول	١٦٧
« الثاني — « في تعقب الوجوه التي قسمت بها الكيفية إلى أنواعها الأربعة ...	١٧٤
« الثالث — « في تعرّيف حقيقة كل نوعين من أنواع الكيفية وهو الحال والمملكة والقوة واللاقوة	١٨١
« الرابع — « في إبراد الشكوك في النوع المنسوب إلى قوة ولاقوة	١٨٦
« الخامس — « في الكيفيات الاقعية والاقعيات	١٩١
« السادس — « في حل باق الشكوك	١٩٧

المقالة السادسة

٢٠٠	الفصل الأول — فصل في ذكر أنواع الجنس الرابع من الكيفية
٢١٣	« الثاني — « في تعریف حال ازاوية وكيفية وقوعها في الكمية أو في الكيفية أو الوضع وغير ذلك وتعرف حال الملاحة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعاً وباق الشكوك في هذا الجنس مع الأجناس الأربعة
٢١٨	« الثالث — فصل في تعریف الفرق بين الكيفية وذى الكيفية والأحوال التي تجرى بينهما وفي عوارض الكيفية وخواصها
٢٢٢	« الرابع — فصل في حل شك يتعلّق بداخلة أنواع من الكيف وشيء لأنواع المضاف ...
٢٢٨	« الخامس — « في "الأين" وفي "متى"
٢٢٣	« السادس — « في باق المقولات العشرة

المقالة السابعة

٢٤١	الفصل الأول — فصل في المقابلات
٢٤٩	« الثاني — « في شكوك تلحق ما قبل التقابل
٢٦٠	« الثالث — « في التعبير عن أحكام وخواص المتضادات
٢٦٥	« الرابع — « في المتقدم والمتاخر
٢٧٤	فهرس المصطلحات

مدة درجة

لـدكتور ابراهيم مـدكور

إذا كان الذهن يحمل ويفصل ، فإنه يحصر ، يصنف ، فيجمع المؤتلف ،
ويبعاد المختلف ، ويitm في اختصار شعث المترافق . وهذه خطوة في سبيل
البحث المنظم ، ومن هنا كان التصنيف في الأرجح من أولى المحاولات
العلمية التي قام بها الإنسان . ولم يقف به عند المحسوسات ، بل جاوزها إلى
المعقولات ، وحاول أن يقسمها إلى طوائف وأصناف . وما يلحظ لدى
العلماء وال فلاسفة من رغبة أكيدة في الجمع والتتصنيف والحصر والتقصيم
إنما هو صدى وتهذيب لهذا الاستعداد الفطري .

والتصنيف العلمي الدقيق عسير دائمًا ، وأعسر ما يكون إذا انصب على عالم الأفكار والمعانى ، ذلك لأن كشف الأساس الذى يقوم عليه ليس بغيره ، لاسيما إذا أريد به أن يكون جامعاً مانعاً ، يشمل الأفراد الداخلة تحته كلها ولا يشتمل شيئاً سواها . وت scand التصانيف العلمية والفلسفية جميعها تكون مؤقتة ، تتغير من حين إلى حين ، بل ومن باحث إلى آخر ، ويكفى أن نشير إلى تصنیف العلوم الذى عوّج غير مرّة منذ التاريخ القديم ، ولا يزال غير مكتمل حتى اليوم .

(أ) المقولات الأرسطية

لاشك في أن مقولاتً أرسطو محاولة من محاولات التصنيف العسير ، فهى ترمى إلى ضرب من الحصر ، بـلوجودات أو لالْفاظ أو للاجناس العليا على خلاف في ذلك ، ومن هنا كانت دقتها وتبين الرأى فيها . وقد لا يكون بين كتب أرسطو المنطقية ما أثير حولهأخذ ورد مثل ”كتاب المقولات“ ، فشك في نسبته إليه ، واختلف في حقيقة ما اشتمل عليه هل هو دراسة منطقية أو ميتافيزيقية ، ونوقش عدد المقولات هل هي عشر أو أقل أو أكثر . وقد بدلأت هذه الخلافات ولما يمض على موت المؤلف زمن طويل ، واستمرت في التاريخ القديم والمتوسط ، وامتدت إلى التاريخ الحديث والمعاصر . ويعنينا أن تتبعها في العالم الإسلامي .

(ب) نقلها إلى العربية

”المقولات“ رابع أربعة من الكتب المنطقية التي اقترنـت وتلزـمت في بعض الثقافـات الشرقيـة الـقديـمة كالفارسيـة والـسـريـانـية ، بل وفي الثقافـة الـلاتـينـية في عـصـورـها الأولى ، فـعـرـفتـ مـعاـ وـتـرـجـمـتـ مـعاـ ، وهـيـ المـدـخلـ لـفـرـفـوريـوسـ ، والمـقولـاتـ وـالـعبـارـةـ وـالـتحـالـيلـ الأولىـ لـأـرـسـطـوـ . وهـكـذاـ كانـ شـائـناـ فيـ الثـقـافـةـ إـسـلامـيـةـ ، فـكـانـتـ منـ أولـ مـاـ تـرـجـمـ منـ المؤـلـفـاتـ الـفـلـسـفـيـةـ إـلـىـ اللـغـةـ الـعـرـبـيـةـ . ويـظـهـرـ أنـ ”ـالمـقولـاتـ“ـ خـاصـةـ أـخـذـ عنـ أـصـوـلـ مـخـتـلـفةـ ، فـعـرـبـهـ فيـ تـارـيخـ مـبـكـرـ مـحـمـدـ بـنـ عـبـدـ اللهـ بـنـ المـقـفعـ نـقـلاـ عـنـ الـفـارـسـيـةـ^(١)ـ ، وـتـرـجـمـ

P. Kraus, *Zu Ibn Al-Muqaffa'*, dans *Rivista*, XIV (1933), p. 1—20. (١)

فيما ترجم بعد ذلك من نصوص سريانية^(١) ، ولم يقنع حنين بن إسحق بكل هذا ، بل أبى إلا أن ينقله رأسا عن اليونانية^(٢) . ونقلت معه أيضا بعض شروحه الأولى ، وعلى الأخص شرح الإسكندر الأفروديسي وفرفوريوس الصوري^(٣) . وما إن عَرب حتى أخذ النقلة والفلسفه يتدارسونه ملخصين وشارحين ، وفي مقدمتهم إسحق بن حنين والكندي والفارابي^(٤) ، بحيث لم ينتصف القرن الرابع للهجرة إلا وتوفرت فيه مادة غزيرة يرجع إليها الباحثون .

(ج) مقولات ابن سينا

عَوْلَ فِيهَا دُونَ نِزَاعٍ عَلَى مَا كَتَبَ أَرْسْطُو ، إِنْ فِي "مَقْوِلَاتِهِ" أَوْ فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ مِنْ كِتَابِ "مَاوِراءِ الطِّبِيعَةِ" ، وَلَكِنَّهُ أَضَافَ إِلَى ذَلِكَ مَادَةً أَغْزَرَ وَتَفَاصِيلَ أَعْمَمَ وَأَشْمَلَ ، تَأْثِيرٌ فِيهَا بِمَا اتَّهَى إِلَيْهِ مِنْ دراسات الشراح السابقين يونانيين كانوا أو إسلاميين . ومقولاته على كل حال ليست شرحا ولا تعليقا على المقولات الأرسطية ، وسنحاول أن نلقى نظرة سريعة على بعض جوانبها الهمامة .

Khalil Georr, *Les Catégories d'Aristote dans leurs versions syro-arabes*, Paris, (١)
1948, p. 43.

(٢) القسطنطيني ، تاريخ الحكام ، ليبسك ، ١٣٢٠ ، ٥١٣٤٨ ، ص ٣٥ ، وانظر أيضا :

Zenker, *Kitāb al-Maqālīd dans Aristotelis Categoriae...*, Lipsiae, 1846.

(٣) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ، ١٣٤٨ ، ٥١٣٤٨ ، ص ٣٤٧ - ٣٤٨

(٤) المصدر السابق ، ص ٣٤٨ ، ٣٥٨

١ - تبويها :

قسمها ابن سينا إلى سبع مقالات ، وتحت كل مقالة عدة فصول . والمقالات الأوليان أشبه ما يكون بـمقدمة لل موضوع ، يعالج فيما الغرض من الكتاب ، وحقيقة المقولات ، وعدها ، ونظرية العمل . وفي المقالات الأربع التالية يحلل المقولات العشر مقوله ، بادئا بالجواهر وخاتما بمعنى ، وهو تحليل غير متعادل تبعا لأهمية كل مقوله ، في بينما يقف على الكيفية نحو مقالتين وعلى الجواهر نحو مقالة ، يعرض المقولات الباقيه في نحو مقالة واحدة . وتعتبر المقالة السابقة والأخيرة ملحقا للبحث ، وقد وفها على المقابلات المختلفة . وابن سينا ، وإن كان مشهودا له بدقة التجربه ^(١) ، لم يوفق له هنا تماما ، فيوزع في غير مداع الكلام في المقوله الواحدة على أكثر من مقالة ، فضلا عن تداخل الفصول بعضها في بعض .

ومهما يكن من أمر فتبويه يحاكي تبويه أرسطو وإن اختلف عنه ، ذلك لأن مقدمته تقابل الجزء الأول من المقولات الأرسطية الذي سمى ”ما قبل المقولات“ (Antéprédicaments) ، وملحقه يقابل الجزء الأخير منها المسمى ”ما بعدها“ (Postprédicaments) ، وما بينهما صلب الموضوع . وينبع المقولات عنية متفاوتة على نحو ماصنعت المعلم الأول ، وإن زاد عليه أنه قرأه في ضوء شراحته ، فلم يقنع بأن يعرض وجهة نظره فحسب ، بل حرص على أن يرد على خصوصه .

(١) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص (١٤) .

٢ - واطع كتاب المقولات :

شك منذ زمن مبكر في أن أرسطو هو واطع لهذا الكتاب ، وأيد ذلك بحجج مختلفة ، أخصها أنه لا يشتمل على دراسة ناضجة نضج المؤلفات الأرسطية الأخرى ، وأن جزءه الأخير "ما بعد المقولات" لا يبدو وثيق الصلة بصلب الموضوع^(١) . وقد تراى هذا الشك إلى العالم العربي ، وردده بعض الباحثين وإن أجمعوا على صحة نسبة الكتاب إلى أرسطو . وعلى هامش خطوط "الأرجانون"^(٢) المشهور ، نجد مثلاً تعليقاً طويلاً للحسن بن سوار المنطق وأحد النقلة عن السرياني في القرن الرابع للهجرة . ويعرض فيه لواطع كتاب المقولات مردداً بعض الاعتراضات التي جرت على لسان الرواقيين وشرح مدرسة الإسكندرية ، ومفنداً إياها واحداً واحداً ، ومثبتاً أن الكتاب أرسطي في شكله وموضوعه^(٣) .

ولم يرق هذا الشك إلى شيء في نظر ابن سينا ، بدليل أنه لم يقف عنده ، ولم يعره أية أهمية . الواقع أن فلاسفة الإسلام لم يشغلوا كثيراً بالبحث عن صحة نسبة الكتب إلى واطعها ، مع أن شرح اليونان سبقوهم إلى ذلك ، ويظهر أنهم أخذوا رواية استرابون وفلوطرخس – على ما فيها

Madkour, *L'Organon d'Aristote dans le monde arabe*, Paris 1934 p.78—79. (١)

(٢) لست في حاجة أن نشير إلى أهمية هذا الخطوط الذي يرجع إلى أوائل القرن الحادى عشر الميلادى والموجود في المكتبة الأدبية بباريس ، وبعد وحيداً في بيته ، وقد لفت نظر الباحثين منذ زمن ، وأخذت عنه جامعة القاهرة نسختين ، ونشره الدكتور عبد الرحمن بدوى أخيراً .

Manusorit arabe No. 2346. fol. 157;: Madkour, op.cit.. p. 78;: Khalil Georr, op. cit., p. 363-64. (٣)

من ضعف - عن حفظ كتب أرسطو ونقلها حجة مسلمة ^(١) . ومع هذا لم يفت ابن سينا أن يشير إلى ما انتهى إليه التحقيق العلمي الحديث من أن "المقولات" يعد بين الكتب التي وضعها أرسطو في شبابه ، ويقول صراحة : " ولتعلم أن الكتاب المسمى بقاطينغور ياس موضوع للشدة الدين لم يتدرّبوا ، ولم يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغي ^(٢) " .

٣ - غرض المقولات :

ليس بيسير تحديد طبيعة نظرية المقولات الأرسطية ، فهي في آن واحد دراسة لجوهر وأعراضه ، ومحاولة لحصر الأجناس العليا ؛ وفي ذلك ما يربطها بما وراء الطبيعة والمنطق معاً، وتدليماً قالوا إنها همزة الوصل بين هاتين المادتين. إلا أن هذا الشيوع نفسه كان مثار جدل بين شراح أرسطو وأتباعه : ففريق يرى أنها بحث ميّتا فريق خالص ، وآخر يؤكّد أنها دراسة منطقية صرفة . وابن سينا من الفريق الأول ، ويلتقي في هذا مع هامiltonون وزيلر من المحدثين .

وعنه أن المقولات تنصب على الأمور الموجودة في اللدهن أو في الخارج ، وبذا تدخل في نطاق الميتافيزيق الذي يدرس الموجود من حيث هو موجود ، وأرسطو نفسه وفّاها حقّها في الجزء الرابع من كتاب "ما وراء الطبيعة" . ولا يضير المنطق في شيء أن نغفلها فيه ، وربما كانت المفردات الخمسة التي جمعها فرفوريوس في "مدخله" أصلق به منها . وحتى القول بأنها تصنيف

(١) القسطنطيني ، تاريخ الحكاء ، ص ٢٩ - ٣٠

(٢) ابن سينا ، المقولات ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ١٨٩

لأن جناس العليا لا يدريها منه أكثر من غيرها، وذلك لأنه يعني بالمعنى الكلية على اختلافها ، ودارسه يستطيع الانتقال من الألفاظ المفردة إلى القضايا وأقسامها ، ثم إلى القياسات والتحداثات وأصنافها، دون أن يشعر بأى فراغ أو نقص . حقاً إننا نستطيع أن نستعين بالمقولات في صناعة التحديد ، لأن معرفة خصائص كل مقوله تعين على تعریف ما يدخل تحتها ، ولكن هذا لا يقتضي أنفرد لها بحثاً مستقلاً ، وفي الإمكان إلحاقها بنظرية التعریف نفسها ^(١) .

وأثني لنا أن ندرس المقولات في المنطق، ودرسه يتطلب أن نعرف خواص كل منها ، وأنها عشر لاحالة ، وأنها غير متداخلة ، وأن الأولى جوهر والتسعة الباقية أعراض له . وكل ذلك لا يعين المنطق على فهمه في شيء ، وإن ذكر فيه فإنما يذكر على أنه فروض مسلمة لدليل عليها ، وبيانات مجتبية من علوم أخرى . وأجلدراها أن تبقى فيها ، وذكرها لا يخلو من الخلط والتشويش ^(٢) .

ولا يغير الموقف في شيء أن يقال إنها تدرس هنا من حيث دلالة الألفاظ المفردة عليها ، لأن البحث في الألفاظ لذاتها من صناعة اللغويين . على أن الدال والمدلول مقتربان ، ولا سبيل إلى فهم النطق دون فهم معناه . وإصرار بعض الشرائح على أن المقولات من ناحية دلالة الألفاظ عليها بحث منطقي تكلف بحث أدى إلى كثير من التبلد والتحير ^(٣) .

(١) المصدر السابق ، ص ٤ - ٦

(٢) « » ، ص ٦ - ٧

(٣) « » ، ص ٧ - ٨

وبرغم هذا الجدل الطويل ينتهي ابن سينا إلى نتيجة غير مرقبة، ويقرر:
 ”وأما نحن فنقول ماقلناه ، نم نتبع منهج القوم وعادتهم ، شئنا أو أبینا“^(١).
 ويحرص على أن يختتم ”كتاب المقولات“ بهذه العبارة : ”فليكتفنا ما قلناه
 في أمر قاطيغور ياس، فإن الزيادة على ذلك فضل ، ولا يبعد أن يكون القدر
 الذي أوردناه أيضاً فضلاً“^(٢) .

على أنه لم يتلزم منهج السلف إلا في ”كتاب الشفاء“ ، أما في كتبه
 الأخرى فقد أخذ يخلل منه شيئاً فشيئاً ، ففي منطق ”النجاة“ لا يعرض
 المقولات إلا في ثنياً نظرية التعریف على نحو ما أشار إلى ذلك من قبل^(٣)
 وفي منطق ”الإشارات“ يغفلها إغفالاً تاماً . وقد تأثر به من جاءوا بعده ،
 وعلى رأسهم الغزالى الذى لم ير أية حاجة إلى ذكرها في معظم كتبه المنطقية.
 ولم يخرج على هذا إلا ابن رشد الذى يرى في المقولات جزءاً منها لانطق ،^(٤)
 ويستنكر أى تغيير فيها سلوكه المعلم الأول . وانتهى الأمر بالباحثين المتأخرین
 أن وقفوا عليها دراسات مستقلة ، كـ”المقولات السجاعى والبليدى“^(٥) ، على نحو
 ماصنعت بوتنز وأبلت من المحدثين^(٦) .

(١) المصدر السابق ، ص ٨

(٢) > ، ص ٢٧٢

(٣) ابن سينا ، النجاة ، القاهرة ، ١٣٢١ ، ص ١٢٦ وما بعدها .

(٤) ابن رشد ، تلخيص كتاب المقولات ، بيروت ١٩٣٢ ، مقدمة بوچ ، ص ٩ - ١٠

(٥) العطار ، حواشى على المقولات ، القاهرة ١٩٢٠

Bonitz, *Über die Kategorien des Aristoteles*, Vienne 1853; Apelt, *Kategorienlehre des* (٦)

Aristoteles, dans *Beitrag zur Gesch. der griech. Philos.*, Leipzig 1891.

وإنا لنتفق مع ابن سينا على أن الشرح الأول أضافوا إلى نظرية المقولات الأرسطية دراسات لا تمت إلى المنطق بصلة، ونتفق معه أيضاً على أنها، وهي تقوم على الجوهر وأعراضه ، وثيقة الصلة بالمتافزيف . ولكننا مختلف معه في أنها منقطعة الصلة بالمنطق ، ذلك لأنها، وهي تصنيف للأجناس العليا ، تدور حول الكلى الذى يعد عماد البحث المنطق . هذا إلى أن المقولات ، في مدلولها اللغوى ، ما يحمل على غيره ، فهو معنى صالح لأن يكون محمولاً . وقد لاحظ أبلت بحق أن نظرية المقولات ترمى إلى حل مشكلة الحمل التي كانت مثار جدل بين الميغاريين^(١). ولا شك في أن المحمول جزء أساسى في القضية والقياس ، وبذا يجد ”كتاب المقولات“ مكانه الطبيعي قبل ”كتاب العبارة“ ، وابن سينا نفسه يقف فيه على الحمل أكثر من فصل^(٢) . ومن المسلم به أنا لا نعرف لدى أرسطو المتافزيف الحالص ، ولا المنطق الحالص ، بل تختلط المادة بالصورة ، والحسنى بالعقلى .

٤ - عددها :

لم ينص أرسطو صراحة على عدد مقولاته ، بل عرض لها في مناسبات مختلفة ذاكراً بعضها ومهملاً بعضها الآخر ، ولم يصل بها إلى عشرة آلاف كتابي ”المقولات“ ”والحدل“ . ولكن تلاميذه وأتباعه اعتبروا هذا الرقم مقدساً ، وذادوا عنه بكل قواهم ، وخاصة ضد الرواقين الذين وقفوا بالمقولات عند

^(١) Apelt, Beiträge, p. 124.

^(٢) ابن سينا ، المقولات ، ص ١٨ ، ٢٦ ، ٣٨ ، ٤٠ —

أربع فقط . وابن سينا في إخلاصه لأرسطوري يرى هذه القداسة ويدافع عنها . ولصحة هذا العدد لابد له أن يثبت أولاً أن المقولات غير متداخلة وأن كل واحدة منها قائمة بذاتها ، وثانياً أن ليس ثمة أجناس عالية أخرى ورائعها .

فاما أنها غير متداخلة فذلك لأن لكل واحدة دلالة خاصة تختلف عن الأخرى ، وأخطأ من زعم أنها أربع فقط هي الجوهر والكم والمضاف والكيفية ، على اعتبار أن المضاف يعم الباقي ^(١) . ذلك لأن المضاف الحقيق لا يحمل على واحدة منها حمل الجنس على أفراده ، بل إن وجد فيها فإنما يوجد على أنه مجرد علاقة ونسبة ^(٢) . ومن ذلك قولهم إن مقولتي الفعل والانفعال تدخلان في مقوله الكيفية ، وهو مردود لأن التكليف والتكييف غير الكيفية ^(٣) ؛ أو أنهما تجتمعان في مقوله الحركة ، وهو باطل أيضاً لأن من الثابت طبيعاً أن الحركة ليست بفعل ولا يوصف بها فاعل ^(٤) .

وأما أن هناك أموراً لا تدخل فيها ، فمن أخصها الحركة التي لا تقف عند مقوله واحدة ، بل تتناول الكيف والكم والأين ؛ والوحدة مبدأ العدد ؛ والنقطة مبدأ الخط ؛ والهيولى والصورة ، وهذه تباين المقولات جميعها ^(٥) . وقد أجهد المشائيون أنفسهم في ردتها إليها ، وجهد معهم ابن سينا في أن يعيد ما قالوه ، وإن كان لا يؤمن به أحياناً أولاً يرى له ضرورة . فهو يذهب

(١) المصدر السابق ، ص ٦٦

(٢) « » ، ص ٦٧

(٣) « » ، ص ٦٩

(٤) « »

(٥) « » ، ص ٧٠

إلى أنه لا يضر المقولات في شيء أن تكون هناك أمور لا تدخل فيها؛ وإنما الذي يضرها أن تكون هناك أجناس عليا أخرى إلى جانبها. لأنه لا مانع عقلاً من أن يكون هناك أفراد لا أنواع لها ولا أجناس، مadam كل واحد منها قائماً بذاته، ولا يوجد فرد آخر يشاركه في خصائصه. وضرب لذلك مثلاً أن يقال: لا يوجد في هذا الإقليم إلا عشر مدن، مع وجود طوائف البدو متفرقة هنا وهناك، فإن وجودها لا يغير صدق هذه القضية في شيء.^(١) على أنه ليس بعزيز علينا أن نرد العدد والنقطة إلى مقوله الكلم، والهيولى والصورة إلى مقوله الجوهر؛ وهذا ما بذل فيه ابن سينا جهداً طائلاً، مستعيناً بدراساته الرياضية والطبيعية العميقه^(٢).

ومع ذلك مقولات أرسطو أضعف من أن تقوى على النقد والمعارضة، فالكلم والكيف – وهو من دعائهما – ليسا منفصلين تمام الانفصال، ذلك لأن الكلم يكاد يكون ضرباً من الكيف، والصفات العددية، أو "الصفات الكمية"، كما تسمى، كم صريح. ومن جهة أخرى؛ أليس الكلم من مكونات الجوهر؟ أو ليس الفعل والانفعال من باب المضاف؟ وباختصار وقع المشائيون جميعاً، وهم يدافعون عن عدد المقولات، في خطأ جوهري واضح، ذلك أنهم اعتبروا العشرة عدداً لامناص منه، وحاولوا ما استطاعوا أن يردوا كل اعتراف يرمي إلى زيادته أو نقصه، وكان الأجدر بهم أن ينتبهوا أولاً

(١) المصدر السابق، ص ٧٠ - ٧١

(٢) > > ، ص ٧٢ - ٧٧

مبراته ومقتضياته ، وإلا أضحي نمسكهم به ضربا من التقديس الذى لا يعتمد على قرار كنسى ، إذا ساغ لنا أن نستعمل تغير برتل المشهور^(١) !

ويتفق فلاسفة الإسلام جمِيعاً مع ابن سينا في الأخذ بهذا العدد والدفاع عنه . ويلجأ إخوان الصفاء في ذلك – كعادتهم – إلى صورة رمزية لا يبعد أن يكونوا قد حاكوا فيها الرواقين ، فيشبهون المقولات العشرة في أنواعها وأفرادها ببستان فيه عشر شجرات ، وفي كل شجرة عدة فروع ، وعلى كل فرع عدة غصون ، وعلى كل غصن عدة قضبان ، وعلى كل قضيب عدة أوراق ، وتحت كل ورقة عدة ثمار ، ولكل ثمرة طعم ولون ورائحة لا تشبه الأخرى ، ومن ألم بالمقولات العشرة أصبح كصاحب هذا البستان الذي يحيط بما فيه من نظرة واحدة ^(٢) . ويعتقد ابن رشد في احترام نظرية المقولات الأرسطية ، ويرى أن عددها فوق النقد والملاحظة ^(٣) . ولابن سبعين ، صوفي وفيلسوف القرن الثالث عشر ، مراسلات مع فردريك الثاني ملك صقلية يرد فيها على بعض أسئلة وجهها إليه ، وفي رده على عدد المقولات يجيب بأن البحث فيه لا معنى له ، لأن المقولات نفسها إنما هي حصر لوجودات على اختلافها ، فالطبيعة هي التي أملت عددها ^(٤) . وفي هذا التراسل ما يدل على أن هذه المشكلة شغلت الأذهان في القرون الوسطى لدى المسيحيين وال المسلمين على

Prantl, *Geschichte der Logik*, Leipzig 1855–1870, T. 1, p. 206 – cf. Apelt, op. cit., p. 160. (1)

(٢) إخوان الصفاء: رسائل، القاهرة ١٩٣٨، ج ١، ص ٣٢٩ - ٣٣٠.

(٣) ابن رشد ، تلخيص المقولات ، ص ١٢

Mehren, Ibn Sab'in, Correspondance avec l'empereur Frédéric II dans *Journal* (1) asiatique 1879, p. 392.

وإذا كان فلاسفة الإسلام قد أخذوا بعد المقولات ، فإن هناك فريقاً استنكره، ونعني به أنصار نظرية الجوهر الفرد من المتكلمين . وهؤلاء ، في رفضهم للصورة والهيولى الأرسطية ، حاولوا أن يكونوا العالم من جواهر فردة يخلقها الله دون انقطاع ، وهي منفصلة دائماً ولا تكون في تلاقيها أى مركب .^(١)
 واذن ليس ثمة خط ولا سطح ولا كم متصل ولا منفصل ، ولا زمان ولا إضافة ، وكل ما هنالك جواهر فردة متحركة باستمرار^(٢) . فالمقولات ثلاثة لا عشرة ، وهي الجوهر ، وأعراضه التي يجمعها الكيف ، والأين الذي يتحرك فيه .

أما المقولات الأخرى فهي مجرد مظاهر واعتبارات ذهنية ، فانخطوط والسطوح التي تبدو أمامنا ليست إلا أموراً وهمية ، والزمان مجرد ارتباط الواقع في الذهن ، وفي المضاف يجب أن نفرق بين الذات والموضوع ، والأولى فقط هي مصدره ، ولا يمكن تصور إضافة بمعزل عن الذهن ، وإلا استلزمت إضافة أخرى إلى ما لا نهاية^(٣) . وفي هذا ما يكفي للتدليل على ما في نقد المتكلمين لمقولات أرسطو من طرافه وأصالته ، ذلك لأنه يعتمد على ذاتية غير مألوفة لدى القدامى . وتبدو هذه الذاتية بوضوح في تحليلهم

Madkour, *La place d'Al Farabi*, Paris 1934, p. 49—50. (١)

(٢) العطار ، حواشى على مقولات السجاعى ، القاهرة ١٣١٣، ص ١٢٠

Schmoelders, *Essai sur les écoles philos. chez les Arabes*, Paris, 1842, p. 161. (٣)

لكرة المضاف ، ذلك التحليل الذى يذكرنا بيرادلى بين المعاصرين .^(١) حقا إن الرواقين سبقوهم إلى القول بأن الإضافة تتطلب عملا ذهنيا ، ولكنهم لم يتعمقوا تعمقهم^(٢) .

٥ - خصائصها ومميزاتها :

لم يلتزم أرسطو ترتيبا ثابتا في سرد مقولاته ، فتارة يقدم الكلم على المضاف والكيف ، وتارة يؤخره عنهما . وقد سردها في "كتاب المقولات" على النحو الآتى : الجوهر ، والكلم ، والمضاف ، والكيف ، والأين ، ومتى ، والوضع ، والملك ، وأن يَقْعُل ، وأن يَنْفَعُل .^(٣) ثم أخذ يشرحها شرحا غير متعادل ، فلم يقف طويلا عند السنة الأخيرة ، بحججة أنها واضحة . وعنى عناية خاصة بالأربعة الأولى ، فعرفها وقارن بعضها ببعض ، وبين خصائصها . والجوهر في رأيه هو دعامتها جمِيعا ، ولعله نجح في ذكر مميزاته أكثر من غيره ، أما الثلاثة التالية فقد درسها دراسة ناقصة معمولا على العرف الدارج ، وتلك سنة مألفة لديه ، وتتلخص في محاولة توضيح المعانى الفلسفية ، الدقيقة في صوء الاستعمال الشائع^(٤) .

Bradley, *Appearance and reality*, London, 1893 p. 25. (١)

Van den Berg, *Die Epitome der Metaphysik des Averroes*, p. V. (٢)

Aristote, *Catégories*, Ch. IV. (٣)

Apelt, *Beiträge*, p. 134. (٤)

وقد أخذ الشرح بهذا المنهج، فالتزموا ترتيب "كتاب المقولات"، ووجهوا في تعليل عدول أرسطو عنه في مؤلفاته الأخرى ، وأطّلوا حيث أطال، وسكتوا حيث سكت . ولم يخرج ابن سينا عن ذلك كثيرا ، فعرف بالجواهر بأنه مالا يوجد في موضوع^(١) . وذكر من خواصه أنه المقصود بالإشارة^(٢) ، وأنه لا ضدّ له^(٣) ، وقسم الجواهر إلى أول وثانية وثالثة ، والجواهر الأولى هي الأشخاص ، وهي بلا شك أدخلت في باب الجواهر ، والثانية والثالثة هي الأجناس والأنواع^(٤) .

وعلى عكس الجواهر لا يقوم العرض إلا بغيره ؛ وتدخل تحته المقولات التسع الأخرى.^(٥) وهنا يقف ابن سينا طويلا ، ليبين ما إذا كان العرض جنسا وهى أنواع له.^(٦) ويرد على من قال إن شيئا واحدا يكون عرضا وجواهرا من وجهين^(٧) . ويرجع هذا مرة أخرى إلى الخلاف في طبيعة نظرية المقولات، فان كانت تصنيفا للكليات فمن الممكن أن يكون كل مامحمولا في قضية وموضوعا في أخرى . وإن كانت تعريفا كاما لا وجود كما يقولون فإنما تنصب على

(١) ابن سينا ، المقولات : ص ٩٢

(٢) المصدر السابق ، ص ١٠٣

(٣) « » ، ص ١٠٥

(٤) « » ، ص ٩٥ - ١٠٢

(٥) « » ، ص ٢٨ - ٣٨

(٦) « » ، ص ٦٣ - ٨٢

(٧) « » ، ص ٤٥٦ - ٥١

الجوهر وأعراضه ، ولا يمكن أن يكون العرض جوهرًا بحال ، ومن هنا جاء ا الخلط بين المحمول والعرض ، بل بين المنطق والميتافيزيق .

ويلاحظ ابن سينا أنه جرت العادة بذكر الكمية فوراً بعد الجوهر ، لأن وجودها أعم من الكيفية وأصح من المضاف ، وقد تذكر أمور أخرى لتبرير ذلك ، ”ولكنا لا نؤثر أثر نشتغل بأمثال هذه المباحث إلا اشتغالا دون الوسط^(١)“ . والكم ضربان : متصل أو ماؤ جزائه وضع كالنحوت والسطح والجسم ، ومنفصل أو ما ليس لأجزائه وضع كالعدد^(٢) . وأما الزمان والقول فلا يسلم ابن سينا بأنهما من الكم المنفصل ، ملاحظاً أن المعلم الأول جارى فيما المشهور دون تحقيق ، وقد وقع في هذا غير مررة في ”كتاب المقولات“ ، كما فعل في تفصيل الحركة وبعض خواص المضاف^(٣) . ومن أخص خصائص الكمية أن لها بذاتها جزءاً ، وأنها تحتمل التقدير ، وتقبل المساواة واللامساواة ، وقد يضيفون إلى ذلك أنها لا تقبل التضاد ، ولا الأشد ولا الأضعف^(٤) .

ويجيء المضاف بعد الكمية ، وللشرح في ذلك تخريجات أظهرها أضعفها ، وهو أنه أوثق صلة بها منه بالكيفية^(٥) . والمضاف هو المقول

(١) المصدر السابق ، ص ١١٢

(٢) > > ، ص ١١٦

(٣) > > ، ص ١٢٤

(٤) > > ، ص ١٣٤—١٤٣

(٥) > > ، ص ١٤٣

بالقياس إلى غيره ، وتصوره يقتضي تصور أمر آخر^(١) . فلا يمكن إدراك السقف إلا ومعه الحائط الذي يقله ، ولا الأكبر بدون الأصغر^(٢) . ويقاد عرض لاقولات جميعها كالأب والابن في مقوله الجوهر ، والكبير والصغير في مقوله الكم ، والساخن والبارد في مقوله الكيف ، والعالى والأسفل في مقوله الأين ، والقديم وال الحديث في مقوله الزمان^(٣) . ولكل مضاد حقيق مضاد إليه كالسيد والعبد ، والضعف والنصف ، والمتضاديان متلازمان في الغلب وجوداً وعدما ، وقد لا يتلازمان كالمعلوم والمحسوس اللذين يسبقان العلم والحس^(٤) . ولتوسيع فكرة الإضافة توضيحاً كافياً يحيل ابن سينا على الميتافيزيقي^(٥) ، الواقع أنها ليست هيئته ، فإننا إذا انتزعنا من الأشياء جميع علاقاتها لم يبق لها وجود ، وإذا كانت الإضافة مصدر الوجود فما قيمة الأشياء في ذاتها ؟

ولا يرضى ابن سينا تعريف أرسطو للكيفية بأنها ما يقع في جواب كيف ؟ لأن الموضع أيضاً يقع في جواب هذا السؤال^(٦) ، ولا تعرفيات أخرى ذهب إليها الشرح من أنها ما يقال به للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة^(٧) ، ولأنها

(١) المصدر السابق ، ص ١٤٤

(٢) > > ، ص ١٤٥ - ١٤٦

(٣) > > ، ص ١٤٨

(٤) > > ، ص ١٥٠ - ١٥٢

(٥) > > ، ص ١٤٣

(٦) > > ، ص ١٦٧

(٧) > > ، ص ١٦٨ - ١٧١

هيئه قارة في الموصوف بها ويمكن تصورها دون مراعاة نسبة إلى شيء آخر.^(١)
ويفقعد مع هذا بأن يقول إنها كيف يقع على صور أربعة هي الأقسام المشهورة
التي قال بها أرسطو من قبل ، وهي أنها ملكات وحالات ، أو منها ما يكون
بالقوة وما يكون بالفعل^(٢) . ويبلل بلاء شديدا في مناقشة هذه الأقسام ،
مبينا تداخلها وعدم دقتها^(٣) ، ثم ينتهي به المطاف إلى الأخذ بها وشرحها
قسماً قسماً^(٤) . وتلك ظاهرة كثيرة ما لوحظت عليه في "كتاب المقولات" ،
فيبدأ ناقداً ويختم مسلماً ، وكأنما يشعر بمحنة لا يجد السبيل إلى الخروج منها .
وقد لاحظ أرسطو أنه في اللغات، الراقيّة يشتغل من اسم الكيفية الوصف
المقابل ، كالبياض والأبيض ، العدالة والعدل^(٥) ، ويطبق ابن سينا هذا
على العربية والفارسية اللتين يعرفهما جيداً^(٦) .

ويتمهل الأستاذ الرئيس أكثر من أرسطو في شرح المقولات الستة
الباقيّة ، وإن كان لم يوفّها حقها . فالألين كون الشيء في مكان كفوق وتحت ،
وهو أشبه ما يكون بالكيفية^(٧) . ومتى نسبة الشيء إلى الزمان ، كقولهم
حدث وقت الزوال ، وعام كذا^(٨) . ويشير الإسكندر الأفروديسي ،

(١) المصدر السابق ، ص ١٧١ - ١٧٢

(٢) « » ، ص ١٧٢

(٣) « » ، ص ١٧٤ - ١٨٠

(٤) « » ، ص ١٨١ - ١٨٥

Aristote, *Catégories*, 27 b, 11. (٥)

ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١٨ (٦)

المصدر السابق ، ص ٢٢٨ (٧)

« » ، ص ٢٣١ (٨)

أو فاضل المتأخرین کا یسمیہ ابن سینا ، إلى "المی الخاصل" الی ینصب
علی زم مکملود ، ولا یرى فیلسوف الإسلام ضرورة لهذا التخصیص ^(۱) .
والوضع کون الجسم بحیث تكون لأجزائه بعضها إلى بعض نسبة في الانحراف
والموازاة ، كالقیام والقعود والاستلقاء ^(۲) . والملك ، أو الحدة کا یسمیہ ،
مقولۃ في رأیه غیر وانحنة ، ويقرر أنه لم یتفق له حتى الآن فهمها ، ولم
يبحـــد أنواعا تدخل تحتها ، ويحیل على من زعموا أنها کون الجوهر في جوهر
آخر یشمله و ینتقل بانتقاله كالتسليح والتزيـــن ^(۳) . وأما مقولۃ أن یفعل وأن
ینفع فتلـــلان على نسبة الجوهر إلى أمر لم یکن فيه من قبل كالتسخين
والتسخن ، ويفضل ابن سینا هذه الصيغة على صيغة الفعل والانفعال ، ^(۴)
ولکنه لم یلتزم ذلك في كتبه الأخرى ^(۵) .

٦ - الحمل :

لم یقف الجدل الأثنـــي في أخریات القرن الخامس قبل الميلاد عند حد ،
فأنکر السوفطائیون الفضیلة والمعرفة ، ورفض المیغاریون إمکانـــ الحكم .
وھؤلاء خاصة هم الذين عناهم أفلاطون في محاورة "السوفسطائی" ، وأرســـطـــو
في "المقولات" حين حاولا إثبات الحمل . ويسلم المیغاریون بوجود المعانـــی

(۱) المصدر السابق ، ص ۲۲۲—۲۳۱

(۲) « » ، ص ۲۳۳—۲۳۴

(۳) « » ، ص ۲۳۵

(۴) « » ، ص ۲۳۰—۲۳۶

(۵) ابن سینا ، النجـــاه ، ص ۱۲۸

والكليات ، ولكنها في نظرهم منفصلة ومتّيزة دائمًا ولا صلة بينها . وإذا انتفت هذه الصلة انتفت القضية والحكم ، وانتف المنطق جميعه . ولذلك حرص أرسطو في مقدمة "المقولات" على أن يعقد فصلاً يبين فيه ما يحمل وما يحمل عليه ، فالأشخاص يحمل عليها ولا تتحمل ، والأجناس والأنواع تتحمل ويحمل عليها ، ويصدق على الموضوع كل ما يصدق على المحمول^(١) .

ويعتبر هذا الفصل دعامة ما ردده المشائيون جميعاً في نظرية الحمل ، ولا يكاد ابن سينا يخرج عليه ، فيقرر أن كل ما يقال على موضوع يجب أن يكون كلياً^(٢) ، وأنه إذا كان المحمول يقال على موضوع فإن العرض يوجد في موضوع^(٣) ، وإذا حمل شيء على موضوعين كان وسطاً بينهما^(٤) ، والحمل ضرب من الوصف ومن الجائز أن تنطبق صفة واحدة على أمرين مختلفين^(٥) .

٧ - التقابل :

في عالم الواقع صور شتى من التعارض ، فهناك الشمال واليمين ، والحر والبرد ، والأبيض والأسود . ويشعر الذهن أيضاً بقلق وحيرة حين تصطدم الحقيقة بالخيال ، ويتباين النظري والعملي . لهذا لم يكن غريباً أن يستلتفت التقابل أنظار المفكرين الأول ، فالبحوث الطبيعية السابقة لسقراط

(١) Aristote, *Catégories*, Ch. 2.

(٢) ابن سينا ، المقولات ، ص ٢١

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٢

(٤) « > ، ص ٣٨

(٥) « > ، ص ٤٢

تکاد تقسوم على فکرة التضاد ، وتدھب إلى أن التغير انتقال من طرف إلى طرف ومن ضد إلى ضد . والإيليه في جملتها تتلخص في تعارض بين الوجود واللا وجود ، وهذا ما أوحى في الغالب بمبدأ عدم التناقض الذى يعد دعامة المنطق الأرسطي . والجدل الأفلاطونى تطبيق طريف ودقيق لفكرة التقابل ، وقد بلغ قته فى محاورة ”بار منيدس“ حيث يدعو النفي الإثبات ، وينتقل الحوار من ضد إلى ضد .

وقد شاء أرسطو أن يجمع المتقابلات ويوازن بينها ، ويكون منها نظرية شاملة . وعرض لها في موضعين :

(۱) الفصل الخامس من الجزء الأول من كتاب ”ما وراء الطبيعة“.

(۲) آخر كتاب ”المقولات“.

وتختصر في أربعة أنواع يرتقبها ترتيبا تصاعديا على النحو التالي : المتضاديان ، والضدان ، والعدم والملكة ، والنفي والإثبات . وقد يضيف إليها الكون والفساد ، والمتقدم والمتاخر ، والحركة والسكنون ؛ إلا أن هذه ليست أنواعا قائمة بذاتها ، ويمكن ردها إلى الأولى . ونظرية التقابل هذه ، على ما فيها من جوانب ميتافيزيقية ولغوية ، ذات طابع منطقي واضح ، وقدر لها ضرب من النجاح لدى المناطقة القدامى والمخدين .

أخذ بها ابن سينا ، ووقف عليها المقالة السابعة من ”مقولاته“ ، وحاول أن يشرح فيها أنواع التقابل الأربع ، ويرد على الاعتراضات التي وجهت إليها . وإذا كان شرحه لم يخل من غموض وتعقيد ، فإن دفاعه قوى واضح .

”المتقابلان في رأيه هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد^(١)“ . وهم إما متضادان كالآب والابن ، أو ضدان كالزوج والفرد ، أو عدم وملكة كالعمى والبصر ، أو متناقضان كالفرس واللارس^(٢) . وقد سبق له أن شرح الإضافة^(٣) ، ويلاحظ هنا بحق أن التقابل فيها يُّـين لأنه أساس ماهيتها^(٤) . والضدان هما اللفظان اللذان يبعد أحدهما عن الآخر ما أمكن ، مع اجتماعهما في موضوع واحد ، فهما طرفاً في جنس كالزوج والفرد والأسود والأبيض ، وإلا فلا سبيل لأن يتلاقياً إن لم يكن بينهما جامع يجمعهما برغم تباعدهما^(٥) . والعدم والملكة ، أو القنية كاً يسميهما ، صورة من صور الكيفية كما أشرنا إلى ذلك من قبل^(٦) . وتقابلهما يتم بفقدان الملكة في حينها ، ولا يكاد يجد المشائون له مثلاً إلا العمى والإبصار لدى الرجل المهيأ لذلك^(٧) . والتناقض هو التقابل بين الإثبات والنفي ، وينصب على الألفاظ كحصان ولا حصان فلا يتحمل صدقه ولا كذباً ، أو على قضايا كزيد قاعد وزيد غير قاعد ، وهم حكمان إن صدق أحدهما فالآخر كاذب لا محالة ، وهذا هو التقابل الحق^(٨) .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤١

(٢) « » ، ص ٢٤١—٢٤٣

(٣) « » ، مقدمة ص(١٦) — (١٧) .

(٤) « » ، ص ٢٤٤

(٥) « » ، ص ٢٤٧—٢٤٨

(٦) « » ، مقدمة ص(١٨) .

(٧) « » ، ص ٢٤٥

(٨) « » ، ص ٢٤١—٢٤٢

ويتساءل ابن سينا هل نحن أمام تصنیف مکتمل أم مجرد مجموعة من المقابلات؟ وبعبارة أخرى هل المقابلات أربعة لا غير أو تقبل الزيادة والنقص؟ ويبدو عليه أنه كان يود أن يكون هذا التصنیف أدق مما هو عليه، ويحاول ضبطه دون جدوى^(١). ومع هذا يرى أن الم مقابلات أربعة دون زيادة أو نقصان، ويرد على من زعموا أن التصنیف الأرسطی غير مکتمل بحججة أنه لا يشتمل على تقابل العرض والجوهر ولا المادة والصورة، ملاحظاً أن الأولين يدخلان في الناقض^(٢)، ولم يجب عن الآخرين، ويمكن رد هما إلى المتضاديين. وينذهب آخرون إلى أن الأضداد كلها من باب المضاف، لأن الحرارة مثلاً لا تكون كذلك إلا منسوبة إلى البرودة، وإن يكون التضاد نفس الإضافة أو نوعاً منها على الأقل^(٣). وهذا غير صحيح، لأن لكل ضد دلالته الذاتية قبل أن يكون ضداً، والضدية نتيجة لهذه الدلالة، وعنها تنشأ فكرة التضادين. وعلى هذا يمكن أن نقول أن الم مقابلات كلها متضادون على نحو ما، لأن التقابل نفسه ضرب من الإضافة^(٤). وهنا يرد ابن سينا اعتراضاً قد يعاينه نيكوسترات، ويجيب عنه على النحو الذي أجاب به سمبليقوس، وهو أن الضدين من حيث الصورة متضاديان، ومن حيث المادة غير متضاديين^(٥). الواقع أنه مع التسلیم بأن في التضاد إضافة لا يصح القول بالغائه ولا بإدماجه

(١) المصدر السابق، ص ٢٥٠ .

(٢) > > ، ص ٢٤٥ - ٢٤٩ .

(٣) > > ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٤) > > ، ص ٢٥٠ - ٢٥٤ .

(٥) Simplicius, *Catégories*, 1, 18 et suiv.

فيها ، لأنه أحد صور التقابل الواضحة . ولا شك في أن تقابل النفي والإثبات هو أقوى تقابل ، ويبدو في التناقض أولا ، ثم في التضاد والعدم والملكة ، ولا يكاد يلحظ في الإضافة .

وفي نظرية التقابل الأرسطية نواحي ضعف لا تنكر ، فهى لا تقوم على أساس سليم ، وتتأرجح بين اللفظ والمعنى . وهذا عيب عام في منطق أرسطو ، فهمزة النفي مثلا (Alpha privatif) تسهم بتصنيب في نظرية التقابل ، والأسماء المشتركة والمترادفة تقود إلى نظرية المقولات . هذا إلى أن دراساته الطبيعية عَنِّيَّ عليها الدهر ، وانتهت به إلى أخطاء كثيرة . ففكرة العدم والملكة لا تقوم على أساس على صحيح ، ونستطيع أن نلغي في يسر هذا النوع من التقابل . وبعض آرائه الميتافيزيقية غامضة ومعقدة ، ومن بينها فكرة الإضافة التي لم ينجح في أن يوضحها توضيحا كافيا . ومع هذا يرجع إليه الفضل أولا في تحديد معنى التناقض والتضاد ، وهذا قدر لا جدال فيه من نظرية التقابل ، وهو ما بقى لدى المناطقة المحدثين والمعاصرين ، أمثال هيلتون^(١) وكينز^(٢) . ويربط ثانيا تناقض المعانى بتناقض الأحكام ، وفي هذا يقول جوبلو بحق : ”ليس ثمة تناقض حيث لا تكون قضية ، بل ولا تضاد ولا تقابل بوجه عام . ونظرية التقابل أوضح في منطق الأحكام منها في منطق المعانى ، لأن الأحكام المقابلة في الثاني ليست ظاهرة بل مفترضة ومتضمنة^(٣) .“

Hamilton, *Lectures on Logic*, 2nd édit., London 1868. t. 1, p. 213-214. (١)

Keynes, *Studies and exercises on Formal Logic*, 1st édit. Cambridge 1879, p. 30-33. (٢)

Goblot, *Traité de logique*, 5e édit., Paris 1929, p. 93. (٣)

ولم يختلف الأمر عن هذا كثيرا في العالم العربي ، فتقابل الألفاظ لا يكاد يذكر إلى جانب تقابل القضايا ، وحتى ابن سينا نفسه لم يعرض له إلا في "كتاب المقولات" . ونحوه المناطقة الآخرون ، فيما عدا صاحب "البصائر النصيرية" الذي شاء أن يلخص منطق "الشفاء" تلخيصا كاملا .^(١) ومن تقابل الألفاظ لم يبق إلا التناقض والتضاد ، ويعبر عنهم عادة بالقاعدتين المشهورتين اللتين كثيرة ما وردتا في مواطن الجدل على ألسنة المتكلمين وال فلاسفة والفقهاء ، وهما : "النقیصان لا يجتمعان ولا يرتفعان" ، و "الضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان" .

* * *

ويبدو مما تقدم أن المشاكل الرئيسية المتعلقة بنظرية المقولات أثیرت جميعها في الثقافة الإسلامية ، أللهم إلا مدى الأصلة فيها ، وهل ابتدعها أرسطو ابتداعا أم تأثر فيها بمن قبله؟ ولم يشغل مفكرو الإسلام كثيرا بالبحث عن أصول الأفكار وتسلسلها ، ولم يعنوا بالربط التاريخي ، ومعلوماتهم عن سocrates وسابقيه قليله وغامضة ، ويکادون يقفون عند أفلاطون ، وإن كان تلميذه قد طفى عليه في نظرهم طغيانا كبيرا . وكل ما نحظى به لدى ابن سينا في هذا الشأن هو أن المقولات في عددها وخصائصها وليدة الاستقراء . وإنما لتفق معه في أن دراسات أرسطو الطبيعية أعانته على تكوين نظرية المقولات ، ولكنه تأثر قطعا بما ذهب إليه أفلاطون من جمع وتقسيم للعاني والكليات في محاواراته المختلفة ، وخاصة "بار ميندس" و "السوفسطاني" .

(١) السارى ، البصائر النصيرية ، القاهرة ١٨٨٨ ، ص ٣٦ وما بعدها .

ومهما يكن من أمر اعتداد ابن سينا بالعلم الأول ، فإن "مقولاته" تشهد بصدق جرىء وتحرر تام . ولم تقف جرأته عند الشرح الأول ، بل امتدت إلى أرسطو نفسه . وكثيراً ما شعر بالحيرة والقلق إزاء آراء ونظريات رددت من قبل ، فرفضها أو حاول أن ينفعها . وباختصار في كتاب "المقولات" الذي نقدم له مادة غزيرة ، ونعتقد أنه سيلقى صوغاً جديداً على الفلسفة الإسلامية عامة وفلسفة ابن سينا خاصة .

* * *

وقد تولى تحقيقه أربعة من عاشوا مع ابن سينا "وكتاب الشفاء" زماناً طويلاً ، فألفوأ أسلوبه ، وفهموا نصوصه ، وأدرکوا دقائقه . وهم الأب جورج شحاته قنواتي ، والأساتذة محمود الخضيري ، وأحمد فؤاد الإهواني ، وسعيد زايد ، وكلهم غنى عن التعريف . وقد قضوا في تحقيقهم سنين عدة ، وبذلوا جهوداً مضنية . ولئن كان لـ شيء أسلبه هنا ، فهو أنني شهدت عناءهم ، ولم است عن قرب مدى حرصهم على تحري الحقيقة وتحبير أسلم الروايات وأصدقها . وأنا على يقين من أن قراءهم يتبعون دائماً انتاجهم وينتظرون بفارغ الصبر ثمار جهودهم .

يونيه ١٩٥٨

رموز المخطوطات

- | | |
|-------------------------------|--|
| (٧) ع = عاشر رقم ٢٠٧ | (١) ب = بجيت ٣٣١ خصوصية ،
٣٤١٥ بجيت بالأزهر |
| (٨) عا = على أميرى رقم ١٥٠٤ | (٢) بج = بجيت (هامش) |
| (٩) م = متحف بريطانى رقم ٧٥٠٠ | (٣) د = دار الكتب رقم ٨٩٤ |
| (١٠) ن = نور عثمانية رقم ٢٧٠٨ | (٤) دا = دار الكتب رقم ٢٦٢ ح |
| (١١) ه = مكتب هندي رقم ٤٧٥٢ | (٥) س = سليمانية (داماد) ٨٢٤ |
| (١٢) ي = يحيى جامع رقم ٧٧٢ | (٦) سا = داماد رقم ٨٢٢ |

المقولات

المقالة الأولى

من الفن الثاني

من الجملة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفن الثاني

من الجملة الأولى من المنطق في المقولات وهي سبع مقالات

المقالة الأولى

ستة فصول

[الفصل الأول]

فصل (١)

في غرض المقولات

قد علمت فيما سلف مائةً اللفظ المركب ومائةً اللفظ المفرد ، وعلمت أن اللفظ المركب إنما يتألف من اللفظ المفرد ، وعلمت أن الألفاظ المفردة ، من حيث هي كلية وجزئية ذاتية وعرضية ، منقسمةٌ نحسةً أقسام ، فمن الواجب الآن أن تعلم أن معرفة هذه الأحوال الخمسة للألفاظ المفردة مُعینةً على معرفة الألفاظ المركبة ، من حيث تقصد المعرفة بها ، وأن تعتقد أن هنالك أحوالاً أخرى للألفاظ المفردة غير محتاج إليها في معرفة الألفاظ المركبة ؛ فليس كل أحوال الألفاظ المفردة يحتاج إليها ليتفق بها في معرفة أحوال

(٢ - ٥) الفن . . . فصول : المقالة الأولى من الفن الثاني من جملة المنطق وهو في المقولات وهي أربعة فصول عا || (٣) هي : دوع ، م ؛ هذه سا || (٤) ستة : سبة س ؛ أربعة عا ؛
أوردت هنا في الفصول الستة المشتملة عليها هذه المقالة || (٨) سلف : صبق س || مائية : مبادنة ع ||
(١١ - ١٢) من حيث . . . بها : ساقطة من عا || (١٢) بها : ساقطة من سا || تعتقد أن : ساقطة من س ||
(١٣) إليها : إلها ؟ || بها : به ، ؟ ؟

المقالة الأولى — الفصل الأول

الألفاظ المركبة التركيب المقصود في المنطق . أما هذه، فما ينفع بالوقوف عليها في صناعة المنطق ؛ وأنَّ الألفاظ المركبة إنما ترکب بحسب صناعة المنطق ليوقف على السبيل النافع في إفاده التصديق والتصور ؛ وهذه الإفاده تم بالقياسات وبالحدود وبالرسوم .

• والقياسات مؤلفة من مقدمات ، كما سترى ، وتحتاج أن تكون موضوعاتها كلية لتدخل في العلوم ؛ وتحتاج أن تكون موضوعاتها ومحولاتها على نسبٍ من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية حتى تدخل في البرهان .

والقسمة أيضاً إحدى الطرق الموصولة إلى اكتساب العلم بالمجھول . والقسمة الفاصلة هي التي تكون للأجناس إلى الأنواع بالفصول محفوظاً فيها الترتيب ، لثلا تقع طفرة من درجة إلى غير التي تليها . وقد تكون أيضاً بالخصوص والأعراض .

١٠ فمعرفة هذه المفردات الخمسة نافعة في القياسات ؛ ومنفعتها في الحدود والرسوم أظهرت : فإنَّ الحدودَ من الأجناس والفصول ؛ وارسومَ من الأجناس والخصوص والأعراض ، وهي في أكثر الأمر لـلأنواع .

تقديمُ تعرِّف هذه الأحوال اللاحقة للألفاظ المفردة قبل الشروع في معرفة المركبات تقديمُ إما ضروري وإما كالضروري .

١٥ وللألفاظ المفردة أحوال أخرى وهي دلالتها على الأمور الموجودة أحد الوجودين اللذين يَبْناهما حين عرَّفنا موضوع المنطق . ولا ضرورة البتة إلى معرفة تلك ، أعني في أن تعلم صناعة المنطق ، ولا شبه ضرورة ، لا من جهة حال دلالتها على الأشخاص الجزئية ؛ فإن ذلك مما لا ينفع به في شيء من العلوم أصلاً ، فضلاً عن المنطق ، ولا من جهة حال دلالتها على الأنواع ؛ لأنَّ هذا أمر لم يعن به أحد في صناعة المنطق ، وتمت صناعة المنطق دون ذلك ، ولا من جهة حال دلالتها على الأجناس العالية ، التي جرت العادة بتسميتها مقولات وإنفراد كتاب في فاتحة علم المنطق لأجلها الذي يسمى قاطيفورياس ؟

(٢) وأنَّ : فإذا ، ع ، ه ، ه ، ه || ترك : تركب ع ، ه ، ه || (٥) ومحولاتها : ساقطة من ما || نسب : نسبة دا || (٨) لثلا : وللداد || (٩) والأعراض : ساقطة من ن ، ه ، ه || (١١) الرسوم من : الرسوم ومن ع ، م ، ه ، ه ، ه || (١٢) أكثر : أصح ما ، م ، هامش ه || (١٣) فتقديم : فتقديم ه دلالتها : دلالتها : د ، س ، ع ، ع ، م ، ه ، ه ، ه || (١٦—١٧) ولا ضرورة
المطلع : ساقطة من ما || حال : ساقطة من عا || (٢٠) ولا من : ومن ه .

فإن المتعلم للنطاق ، إذا انتقل بعد معرفته بما عرفنا من أحوال الألفاظ المفردة ، وعرف الاسم والكلمة ، يمكن أن ينتقل إلى تعلم القضايا وأقسامها ، والتقياسات والتحديات وأصنافها ، ومواد التقياسات والحدود البرهانية وغير البرهانية وأجنابها وأنواعها ، وإن لم يخطر بباله أن هنالك مقولات عشرة ، وأنها هي التي تدل عليها أنفسها أو على ما يدخل فيها بالألفاظ المفردة .

ولا يعرض من إغفال ذلك خالٍ يُعَذَّبُ به ؛ ولا إنْ ظنَ أَحَدٌ أَنَّ هذه المقولات أكثر
عِدَداً أو أقل عِدَداً دخله من ذلك وَهُنَّ فِي الْمَنْطَقِ ؛ وليست أن يعلم أنه هل هذه الأمور
توصف بالجنسية أو جُبُّ عليه من أن يعلم أنه هل أمور أخرى توصف بالنوعية ، بل معرفة
هذه . أما من جهة كيفية الوجود ، فإلى الفلسفة الأولى ؛ ومعرفتها من جهة تصور
النفس لها ، فإلى حد من العلم الطبيعي يصايب الفلسفة الأولى ؛ ومعرفة أنها تستحق
الانتظار توقع عليها ، فإلى صناعة اللغويين .

ومعرفة أن الألفاظ المفردة تقع على شيء منها ، من غير تعين الألفاظ التي تقع عليها ،
هي كمعرفة أن الأمور الموجودة لها ألفاظ مفردة موضوعة بالفعل أو في القوة . وليس أن
يعرف المنطق ، من حيث هو منطق ، ذلك فيها أولى من معرفة ذلك في غيرها ؛ فإنه ليس
يلزمـهـ ، من حيث هو منطق ، أن يستغلـ بأنـ يـعـرـفـ أنـ الـأـلـفـاظـ الـمـفـرـدـةـ مـوـضـوـعـةـ لـصـنـفـ منـ
الأمور ، وهو الكليات العامة ، دون أن يـعـرـفـ ذلكـ فيـ صـنـفـ منـ الأـمـورـ ، وهـيـ الكلـيـاتـ
الخـاصـةـ . نـعـ هـنـاـ شـيـءـ وـاحـدـ وـهـوـ أـنـ الـمـتـعـلـمـ قـدـ يـتـفـعـ بـهـذـاـ التـقـيـنـ اـنـتـفـاعـاـ مـنـ وجـهـ ، وهـوـ
أنـهـ تـحـصـلـ لـهـ إـحـاطـةـ مـاـ بـالـأـمـورـ ، وـيـقـنـدـرـ عـلـىـ إـمـرـادـ الـأـمـثـلـةـ .

(١) المتعلم : العلم || عرفنا : عرفناه ، ع ، ٥ ، ٤ ، ٢ || عرف : عرفنا || (٢) وأجنابها :
أجنابها ٥ ، ٤ ، ٣ || (٤) عشرة : عشرة || عليها ٠٠٠ فيها : صافحة من عا || (٦) من :
صافحة من د || (٧) أو أقل عددا : صافحة من عا || (٩) هذه : هذا ب ، س || (١٠) حد :
بن ، د ، ع ، ن ، ٤ || (١٢) في القوة : بالقوة دا || (١٤) معرفة : معرفة ع ، م ، ن
، ع ، ٤ || (١٦) هو الكليات العامة : هي الكليات العامة س ، ع ، ٥ ، ٤ ، ٣ || أن يـعـرـفـ : الـرـفـ
بـ || هـيـ : هو س ، ع ، م ، ن || (١٨) أنه : أن ع | تحصل له : تحصل س ، ع || يـقـنـدـرـ : اـقـتـدـارـ
ع ، ن ، ٥ ، ٤ ، ٣ .

المقالة الأولى – الفصل الأول

وإذا كانت الحدود قد يعرض فيها اختلاف وقوع المحدودات في مقولات شتى ، كحال الشيء الذي من مقولات المضاف مثلاً ، فإنه يعرض له أن يحتاج في تحديده إلى أحوال لا ت تعرض لها يقع في مقولات الجواهر . وربما خص أنواع الكيفية في التحديد خواص هي لها دون أنواع الكيفية .

وإذا كانت هذه الأشياء مفهوماً على حيالها ، كان تعلم ذلك سهلاً . بعد أن الحاجة إلى إفراد هذا التعليم غير ماسة في هذا المعنى ؛ فإنه يمكن أن تعلم صناعة التحديد بكلامها من غير أن يحتاج إلى إفراد هذا الفن ، وأن يقال : إن كانت أمور من المضاف فحكمها كذا ، وإن كانت قوى وكيفيات فحكمها كذا . فيجب أن لا تتجاوز هذا القدر بطبعك في هذا الفن ، وأن تيقن أنه دخيل في صناعة المنطق ، وأن تعلم شيئاً آخر ، وهو أن واضح هذا الكتاب لم يضمه شيء سهل التعليم ، بل على سبيل الوضع والتقليد ؛ فإنه لا سبيل بالبيان المناسب للنطق إلى أن تعلم ما يعلم فيه بالتحقيق .

ويجب أن تعلم أن كل ما يحاولون به إثبات العدد لهذه العشرة ، وأنه لا علم لها ، وأنه لا تداخل فيها ، وأن لكل واحد منها خاصية كذا ، وأن تسعه منها مخالفة للواحد الأول في أنه جوهر وهي أعراض ، وما أشبه ذلك فإنها بيانات مجتبية من صناعات أخرى ومقرر فيها كل التقصير . إذا لا سبيل إلى معرفة ذلك إلا بالاستقصاء ؛ ولا سبيل إلى الاستقصاء إلا بعد الوصول إلى درجة العلم الذي يسمى فلسفة أولى .

فيجب أن تتحقق أن الغرض في هذا الكتاب هو أن تعتقد أن أموراً عشرة هي أجنباء حالة تحوى الموجودات ، وعليها تقع الألفاظ المفردة اعتقاداً موضوعاً مسلماً ، وأن تعلم أن واحداً منها جوهر وأن التسعة الباقية أعراض ، من غير أن يبرهن لك أن التسعة أعراض ، بل يجب أن تقبله قبولاً .

(١) وإذا : وإن هـ || (٢) المضاف : المضافات عـ || (٣) يقع في : يقع من سـ || (٤) تعلم : تعلم سـ ، عـ ، مـ ، هـ ؛ ساقطة من عـ || (٥) بطبعك : مطمعك سـ || (٦) دخـيل : دخل سـ ، مـ ، هـ
هـذا : ساقطة من بـ ، سـ ، عـ ، مـ ، هـ || (٧) ما يعلم : ساقطة من دـ || (٨) يجب : ساقطة من دـ ، سـ || (٩) وأنه لا تداخل : وأن لا تدخل سـ ؛ لا تداخل سـ ، مـ ، هـ || (١٠) مجتبـية :
مختلفـة سـ ، عـ ، مـ || صناعـات : صناعـة نـ ، هـ ، عـ ، مـ || (١١) ما يعلم : ما يعلم من سـ || (١٢) يجب : يجب من سـ ||
(١٣) أن تعلم : ساقطة من سـ || (١٤) يبرـهن : يبرـهن بـ || (١٥) بل يجب : يجب من سـ .

فلا سبيل إلى أن نبرهن لك الآن أن الكيفيات والكبيات أعراضٌ من غير أن نبرهن لك ضرورة ذلك العدد ، بل تقبله قبولاً ، ومن غير أن نبرهن لك أن كل واحد منها جنس بالحقيقة ، لا لفظ مشكلك ، ولا دال على لازم غير مقوم . فلا سبيل لك ، في ابتداء التعليم ، أن تعلم مثلاً أن الكيفية تقع على الأنواع التي تحتها وقوع الجنس ، وأنها ليست اسمًا مشتركة أو مشكلاً أو متواطئاً ، ولكنه مقوم لما هي ما تحته ؛ وكذلك الكيبة .
٥ ومن اشتغل بذلك في هذا الكتاب فقد تكلف ما لا يفي به وسعه . وكذا حال الخواص التي تذكر ، فإنها إنما تذكر ذكرًا .

والدليل على أن الحق ما أقوله لك هو أن هذه المباحث قد تُركت في الكتاب الذي هو الأصل . وأيضاً فقد اشمارز كافة المنطقين المحصلين عن أن يكون هذا الكتاب نظراً في طبائع الموجودات ، بل قالوا: إنه نظر فيها ، من حيث هي مدلول عليها بالألفاظ المفردة .
١٠ وليس البراهين التي تصحح أن هذه التسعة أعراض غير البراهين التي تدل على أحوال وجودها ؛ ولا يوجد برهان على ذلك فيها ، من حيث هي مدلول عليها بالألفاظ المفردة ؛ وكذلك الحال في تلك المباحث الأخرى .

فإذا كان بيان هذه الأحوال فيما متعلقاً بالنظر من حيث هي موجودة ، لم يكن للاشتراك الذي يعتقدونه معنى ؛ بل يكون هذا النظر فيها نظراً من حيث هي موجودة ، ثم من حيث هي مدلول عليها باللفظ ، فيكون قد يجمع فيه وجهها النظر .
١٥

على أن كل ما ينظر في أحواله ، من حيث هو موجود ، فقد يشير مع ذلك بحاله ، من حيث هو مدلول عليه ؛ فإن لكل حقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ . نعم لو كان لكونها مدلولاً عليها خواص لاستناد صرافة الوجود ، وكان البحث في هذا الكتاب مقتضراً عليها

(١) من : ومن م ، ن ، ه ، ئ || (٢) ضرورة : ضرورة ب ، د ، س ، ما ، ع ، ن ، ه ، ئ || ومن غير : من غير سا || (٣) نلا : ولا م || (٤) وأنها : وأنه عا || (٥) لكنه مقوم : لكنها مقومة دا || مقوم : ليس مقوماً ه ، ئ ؟ مقوم (فتح الواو المتشددة) سا || (٩) المنطقين : ساقطة من ه || (١٤) فإذا : وإذا ن || (١٥) فيها : ساقطة من سا || (١٦) فيه : فيها س ، ع ، ن ، ه ، ئ || وجها : وجه س || (١٧) هو موجود : هي موجود عا || (١٩) وكان : مكان ، ئ ، م ، ن .

ومنظرها إليها، لكن بالحرى أن يظن أن هذا الذي عرفوه من أمر غرض هذا الكتاب، حتى جرده نظرا منطبقا، ليس فلسفه أولى ولا فلسفه طبيعية، أمر دقيق وإنراج لطيف وفصل غامض.

ولو كانوا يضعون هذه الأمور كلها وضعاً على سبيل التسليم، ويقولون إن هذه جماع الأمور التي عليها تقع الألفاظ المفردة ومنها تؤلف الألفاظ المركبة؛ بل هي الأمور التي معانٍها في النفس هي مواد أجزاء المعنى المركبة في النفس التراكيب التي يتوصل به إلى إدراك المجرولات، وإن لم يكن هناك لفظ بتة، لكنوا يقولون أيضاً شيئاً . وأما إصرارهم على أن هذا بحث مطعون، وأن هذا متعلق بأن ألفاظاً لا بحالة، فتكلف بحث، فلذلك تبلدو وتحبوا .

وأما نحن فنقول ما قلناه ثم نتبع منهاج القوم وعادتهم، شئنا أو بينا، وقول: إن هذا الكتاب وتقديمه، مع أنه ليس بكثير النفع؛ فإنه ربما ضر في يادى الأمر؛ فما أكثر من شاهدته قد تشوشت نفسه بسبب قراءته لهذا الكتاب، حتى تخيل منه أموراً لا سبيل إلى تحققها على كنهها في هذا الكتاب، فامقدت له خيالات مصروفة عن الحقيقة، وابتعدت له عنها مذاهب وأراء دنسى بذلك نفسه، وانسcre فى لوح عقله. ما لا يتحقق بالاستار غيره، وإذا خالطه شوشه.

(١) منصراً : مصروفاً || بالحرى : ما حرساً || التسليم : التليم عا ||
 (٢) لكتوراً : ما كانوا ع || (٣) بأن الفاظاً : بأن لها ألفاظاً ، ي ؛ بـان
 الألفاظ بـنج بـوجا، أيضاً في بـنج هذا التعليق : ”أـي بـان هـنا بالضرورة ألفاظاً لا يستنقـي عـنـها“ بـتوقيعـز ||
 فتكلـت بـحـث : فتكلـف بـحـث بـ ، دـ ، سـ ، عـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، يـ || (٤) وـعـادـهـمـ : سـاقـطـةـ منـنـ ||
 أوـ : أـمـ سـ || (٥) أـنـهـ : سـاقـطـةـ منـ مـ || كـذاـ : سـاقـطـةـ منـ سـاـ || (٦) فـرـاءـهـ : فـرـاءـهـ ، دـ ||
 هـذاـ الـكـتابـ : سـاقـطـةـ منـ دـ ؛ كـتابـ قـاطـيـفـورـ يـاسـ عـ ، عـ ، يـ || (٧) عـلـ : عـنـ سـاـ لـهـ : سـاقـطـةـ منـ سـاـ ||
 (٨) دـنـسـتـ : نـسـبـتـ دـ || بـذـلـكـ : +ـ فـ دـ || (٩) بـاسـطـارـ : لـاـسـطـارـ ، يـ .

الفصل الثاني

فصل (ب)

في الألفاظ المتفقة والموافقة والمتباينة والمشتقة وما يجريها، مجرأها

إن من الأمور المختلفة المتكررة ما يشترك في اسم واحد ، وذلك على وجهين : فإنه إما أن يكون على طريق التواطؤ ، وإما أن يكون على غير طريق التواطؤ .

وطبق التواطؤ أن يكون الاسم لها واحداً وقول الجوهر، أعني حد ذات أو رسme
الذى بحسب مايفهم من ذلك الاسم ، واحداً من كل وجه ؛ منيل قولنا الحيوان على
الإنسان والفرس والثور ، بل على زيد وعمرو وهذا الفرس وذلك الثور ؛ فإن جميع ذلك
يسعى بحيوانا .. فإذا أراد أحد أن يحدد أو يرسم ، وبالجملة أن يأتي بقول الجوهر ، أى
اللقطة المفصل الدال على معنى ذات فيها كلها ، كان رسماً واحداً ، فاز القول أغنى من
كل واحد منها ، وحده واحد فيها من كل وجه ؛ أى يكون واحداً بالمعنى ، وواحداً
بالاستحقاق ، لا يختلف فيها بالأولى والأخرى ، والتقدم والتأخر ، والشدة والضعف .
ويجب أن تكون هذه الموافقة في القول الذي بحسب هذا الاسم ؛ فإنه إذا وجد قول
آخر ينعد فيه ويشارك ، ولم يكن بحسب هذا الاسم ، لم يصر له الاسم مقولاً بالتواطؤ .

(٣) فـ : ساقطة من مـ || المتواتطة : + والمتباينة هـ || (٤) من : ساقطة من دـ
إما : ساقطة من سـ || (٩) وإذا : فإذا دـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، ئـ || أحد :
واحد مـ ، ئـ || (١٠) فيها كلها : ساقطة من عـ || (١١) منها + كان هـ || واحد فيها :
واحداً فيها سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، ئـ || وجه : وجود عـ || يكون واحداً : يكون واحد سـ ||
وواحداً : واحد سـ || (١٢) والأخرى : الأخرى سـ || (١٣) المواطأة : المواتات دـ ، هـ ،
الئـ : ساقطة من سـ || . وجد : + فيه سـ || (١٤) به : ساقطة من عـ || له : +
هـ ، عـ ، هـ ، ئـ || مقولاً : متولاً سـ .

ونحن ننفي هنا بالاسم كل لفظ دال، سواء كان مُيَنْحَصَّ باسم الاسم، أو كان مَا ينْحَصَّ باسم الكلمة، أو الثالث الذي لا يدل إلا بالمشاركة، كما سيأتيك بيانه بعد. فهذا ما يقال على سبيل التواطؤ.

فاما ما ليس على سبيل التواطؤ فإن جميعه قد يقال إنه باتفاق الاسم، وينقسم إلى أقسام ثلاثة: وذلك لأنه إما أن يكون المعنى فيها واحداً في نفسه، وإن اختلف من جهة أخرى، وإما أن لا يكون واحداً، ولكن يكون بينهما مشابهة ما، وإما أن لا يكون واحداً، ولا يكون أيضاً بينهما مشابهة.

والذى يكون المعنى فيها واحداً، ولكن يختلف بعد ذلك، فنزل معنى الوجود: فإنه واحد في أشياء كثيرة، لكنه مختلف فيها؛ فإنه ليس موجوداً فيها على صورة واحدة من كل وجه؛ فإنه موجود لبعضها قبل وبعضها بعد؛ فإن الوجود للجواهر قبل الوجود لسائر ما يتبعه؛ وأيضاً فإن الوجود لبعض الجواهر قبله لبعض الجواهر؛ وكذلك الوجود بعض الأعراض قبله البعض الأعراض. فهذا طريق التقدم والتأخر.

وكذلك قد يختلف من طريق الأولى والأخرى؛ فإن الوجود لبعض الأشياء من ذاته، ولبعضها من غيره. والموهود بذاته أولى بالوجود من الموجود بغيره، وكل ما هو متقدم بمعنى فهو أولى به، من غير عكس؛ فقد يكون شيئاً يشتراك في معنى من المعانى وليس هو لأحدهما قبل، بل هما فيه معاً، لكن أحدهما أولى به لأنه أتم فيه وأثبت.

وأما الذي يختلف بالشدة والضعف فذلك إنما يكون في المعانى التي تقبل الشدة والضعف مثل البياض؛ فلذلك ما ليس يقال البياض على الذي في النجع والذى في العاج على التواطؤ المطلق؛

- (١) ونحن : أعلم أنا د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ئ ||| نفي : لا نفي ه ||| ينْحَصَّ (مكررة) :
- يُنْحَصَّ ع ، ئ ||| ما ينْحَصَّ (الثانية) : ساقطة من ما ||| (٢) الكلمة : الكلمة د ||| ما : ماد ||| يقال : يقول ه ||| (٤) ئاماً : وأما بـ ، س ، س ||| فإن : فإنه عا ||| (٥) يكون : ساقطة من س ||| (٦) بينما : بينما : ساقطة من ب ، س ، ن ، ه ؛ ما فيه ع ، ئ |||
- (٧) أيضاً : ساقطة من ب ، د ||| مشابهة : + فيه ن ، ه ||| (٨) فمثل : فهو مثل ه ، ئ |||
- (١١) الجواهر : الجواهر س ، ع ، ع ، ن ، ه ، ئ ||| (١٢) قبله البعض الأعراض : ساقطة من ع |||
- (١٤) بذاته : + قد يظن ه ؛ + قد يظن فهو ئ ||| كل : إن كل ع ، ه ، ئ |||
- (١٦) فيه : به سا ||| (١٧) مختلف : + فيه د ، ع ، م ، ن ، ه ||| التي : ساقطة من ن |||
- (١٨) مثل البياض : كالبياض ع ||| فلذلك ما : فلذلك د ؛ فلذلك ئ ||| في العاج : يقال في العاج م .

ولا تقال الفلسفة على التي في المشائين والتي في الرواقين على التواطؤ المطلق . وإنما نأيتك ^{بـ ممثلاً}
مشهورة يجب أن يسامح فيها بعد الوقوف على الغرض .

فما كان المفهوم من اللفظ فيه واحداً إذا جرد ولم يكن واحداً من كل جهة متشابهاً
في الأشياء المتشابهة في ذلك اللفظ فإنه يسمى اسم مشككاً؛ وربما سمي باسم آخر .

والأسم المشكك قد يكون مطلقاً، كـ قلناً، وقد يكون بحسب النسبة إلى مبدأ واحد،
كـ قولناطي للكتاب وللبعض وللدواء، أو إلى غاية واحدة كـ قولنا صحي للدواء وللرياضة وللفصد؛
وربما كانت بحسب النسبة إلى مبدأ غاية واحدة، كـ قولنا لجميع الأشياء إنها إلهية .

وأما الذي لا يكون فيه اتفاق في قول الجوهر وشرح الاسم، لكن يكون اتفاق في معنى
يتشابه به، فمثل قولنا الحيوان للفرس، والحيوان للصورة، والقائمة لرجل الحيوان، ولما
يُقلّ السرير، فإنه يسمى تشابه الاسم، وهو من جملة الاتفاق في الاسم؛ فإن المسميات
بنفسه إنما تتفق في الاسم ولا تتفق في قول الجوهر الذي بحسب الاسم؛ وذلك أنك إذا
أتيت بقول الجوهر، حيث يقال حيوان للفرس، قلت إنه جسم ذو نفس حساس
متتحرك بالإرادة، ولا تجدر هذا القول هو القول الذي تأتي به إذا شرحت اسم الحيوان،
من حيث يقال على الصورة في الماء، فإنك تقول شكل صناعي يحاكي به ظاهر صورة
الجسم الحساس المتحرك بالإرادة؛ وكذلك إذا شرحت اسم القائمة في الحيوان قلت: إنه
عضو طبيعي يقوم عليه الحيوان وي Mishي به: ولا تجدر هذا الرسم في قاعدة السرير، بل تقول:
إنه جسم صناعي مستند ^{مُستند} مبان من السرير يقل السرير. ومع ذلك فإنك تجد بين الأمرين

- (١) التي : الذي بـ ، سـ ، هـ ، يـ || (٣) فيه : فيها بـ ، عـ ، نـ || جهة :
وجه دـ ، سـ ، سـ || (٤) المتشابهة : المتشابهة سـ || اسمـ : ساقطة من سـ || سـ : ساقطة
من سـ || (٦) للبعض : البعض عـ || للدواء : الدواء ، عـ ، مـ ، يـ || أو إلى : وإلى سـ ||
(٧) النسبة : النسب عـ || يكون : + فيه هـ ، يـ || (٩) يتشابه : متشابه عـ ، عـ || فمثل : فهو
مثل هـ ، يـ || القائمة : قولنا القائمة عـ ، دـ ، يـ || والقائمة لرجل الحيوان : ساقطة من نـ || الحيوان :
الإنسان سـ || (١٠) القائمة لـ سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ || (١٠) فإنه : فإنها هي دـ ، يـ ||
يسـ : مسمى عـ ، مـ (١١) أنك : لأنك يـ || (١٢) الجوهر : الحيوان عـ || نفس :
ساقطة من سـ || (١٤) تقول : + إنه هـ || ظاهر : ساقطة من سـ || (١٥) بالإرادة : بإرادة هـ ||
(١٧) فلذلك : فلان .

شبها إما في شكل وإما في مسائر الأحوال ؛ فيكون ذلك الشبه هو الداعي إلى أن تعطى أحد الأمرين اسم الآخر ، ويكون الاسم في أحد الأمرين موضوعاً وضماً متقدماً ، ويكون في الثاني موضوعاً ثانياً . فإذا قيس ذلك الاسم إلى الأمرين جميعاً ، سمي بالاسم المتشابه ، وإذا قيس إلى الثاني منهما سمي بالاسم المنقول . وربما كان المعنى المتشابه فيه معنى متقرراً بنفسه ، كالذى للحيوان المصور مع الحيوان资料 ؛ وربما كان نسبة ما ، كما نقول لطرف الخط مبدأ ، وللعلة مبدأ .

وربما كان هذا الاشتباهاً اشتباهاً حقيقياً ، وربما كان اشتباهاً مجازياً بعيداً ، مثل قولهم كلب للنجم وللكلب الحيواني ؛ وذلك لأنَّه لا تشابه بينهما في أمر حقيقة إلا في أمر مستعار؛ وذلك لأنَّ النجم رَّى كالتابع للصورة التي جعلت كالإنسان ، ثم وجد الكلب أتبَعَ الحيوانات للإنسان فسمى باسمه . فما كان سبِيلَ نقل الاسم إليه هذا السبِيلَ فلا ينبعُ أن يجعل في هذا القسم ، بل هو من القسم الثالث الذي لا اشتراك حقيقياً ولا تشابه فيه ، مثل قولنا عين للبصر وعين للدينار . والسبب في وقوع هذا الاسم ليس ما ذهب إليه من قال إنَّ الأمور ، لما كانت غير متناهية ، وكانت الألفاظ متناهية ، من حيث تركيبها من حروف متناهية ، وجب أن يكون الاسم الواحد تشتَرك فيه عدة أمور تلزمُه . وليس كذلك ؟
لا من جهة أنَّ الحروف المتناهية قد يمكن أن تترك منها تركيبات غير متناهية ؛ وذلك لأنَّ هذا الإمكان متعلق بتربيد مقادير ما يركب من الحروف . ثم الإنسان والعادة لا تتحمل كلَّ تطويل للتركيبيات من الحروف ، بل هناك حد تتفَرَّجُ الطياع من استعمال ما هو أطول منه . وإذا كان كذلك ، فقد حصل لصومع التركيب حد محدود وجُب له أن يتناهى ما يركب من الحروف ؛
ولا لأنَّ غير المتناهي إنما هو في الأشخاص دون الأنواع على ما يرون . ويقولون : إنه لو كان

-
- (١) شكل : الشكل د ، م || (٤) بالام : ولذاع || (٣) بالاً : بالأول د || (٥) وربما : وإنما س || نسبة : بشبها م || (٩) رف : رأى سا ، م بروى د || ثم : وعا || (١٠) فسي : فيسى ه
(١١) القسم : الاسم سا || اشتراك : اشتراكاً م || حقيقة : حقيقة د ، ن ه ، ي || (١٢) للبصر : البصر عا || للدينار : الدينار عا || (١٣) تركيبها من : تركيبها عن ب ، س ، سا || (١٤ - ١٢) حروف متناهية : الحروف المتناهية ب ، س || (١٤) تلزم : ساقطة من ع || (١٥) تتركب : تركب ي || (١٦) متعلق : يتعلق د ، س ، م ، ي || لا تتحمل : فلا تتحمل د ، س ، سا ، م ، ي ||
(١٧) و يجب : و يجب ب ، يركب : يركب ه || (١٩) الأشخاص : + الباطلة ي .

الاشتراك في الاسم إنما يوجبه غير المتناهي ، لكن يجب أن تكون أسماء الأنواع أيضاً
لا يقع فيها اشتراك ، فإن هذا البيان مختلف ؛ لأن الأنواع قد لا تناهى من وجهه ، كما علمنا ؛
ولأن الأشخاص إذا كانت غير متناهية ، فأخذت من حيث هي أمور شاركتها
الأنواع ، فصارت الأمور غير متناهية وفيها الأنواع ، وكانت الأنواع من جملة الأمور
التي لا تناهى ؛ والتسمية إنما تقع على الأمور ، من جهة ماهيّ أمور ، لا من حيث هي
أشخاص . فهذا الاعتراضان لا يكشفان ما في هذا من الغلط ، بل وجه بيان الغلط
في اشتغال من اشتغل بتعليق ذلك من كون الأشياء غير متناهية هو أن الأمور وإن كانت ،
من حيث هي أمور غير متناهية ، فإنها ، من حيث يقصدها المسمون بالتسمية ، متناهية ؛
فإن المسمين ليسوا يشرعون في أن يسموا كل واحد مما لا نهاية له ؛ فإن ذلك لا ينطوي
ببالم ؛ فكيف يقصدون التسمية له ؟ بل كل ما قصد تسميته فهو متناه . وقد كان يمكن
أن يكون لكل واحد منه اسم مفرد ؛ والدليل على ذلك أنك الآن لو شئت لأفردت
جميع ما وقعت فيه الشركة في الاسم اسمًا مفرداً ؛ لأن جميع ذلك متناه . فهذا القول إنما
يبطل من هذا الوجه ؛ وإن كان يمكن أن يعبر عن هذا القول بعبارة أخرى على وجه من
وجوه التكلف .

والتمحُل يستمر ؛ إلا أنه يرجع إلى بعض مانزيله أن نعطيه من السبب في ذلك فنقول:
إن السبب في وقوع هذه الشركة أحد شيئين : إما التشبيهات الاستعارية المجازية كما هي
في لفظة "العين" ؛ فإنه لما كان اسمًا للبصر ، وكان البصر من فعله المعاينة ، وكانت المعاينة تدل
بوجه ما على الحضور ، والحضور يدل على النقد ، وكان النقد الحقيق هو للدينار ، سمي
الدينار لذلك فيما نظر عيناً ، أو لأنه عزيز عن العين ، أو شيء آخر من هذه الوجوه .

- (١) يجب أن تكون : صافقة من عا || أسماء : امم ب ، م || (٢) لأن : وذلك لأن ع ،
م || لأن الأنواع : + أبضاً عا ، ه || مختلف : مخبل م || علمنا : + لا عا ||
- (٤) غير : صافقة من س || وفيها : وفي م || (٥) حيث هي : جهة ما ع ، ع ، م || (٦) هنا :
+ التول بخ ، ع ، ه ، ئ || وجه : جملة وجه ه || (٧) هو : وهو س ؛ هي ع ، ه ، ئ ||
- (٨) متناهية : المتناهية د ، م ، ئ || (٩) قصد : قصداً ع || تسميه : للتسمية له ه ، ئ ||
- (١٢) الجميع : الجميع م || الجميع : الجميع م || (١٤) وجوده : صافقة من ب ، س ؛ الوجود م ||
- (١٥) والتمحُل : فالتمحُل د || (١٦) ان : بل ه ؛ بل ان ع || شيئاً : الشيئين ه || هي : وقع
ه ، ئ || (١٧) تدل : صافقة من ما || (١٨) يدل : صافقة من م ، ئ || للدينار : الدينار
ع ، ما ، ه ، ئ .

وربما كان ذلك على سبيل التذكرة والتبرك، أو على سبيل الرجاء، وأكثر هذه في الجزئيات
كمن يرغب في التسمية باسم نبي، أو يسمى ابنه باسم أبيه ليتذكر به. وأما الاتفاques البخريّة
الواقعة فلاختلاف المسمين التسمية الأولى؛ لأن بعضهم اتفق له أن أوقع اسم العين على
شيء والآخر اتفق له أن أوقعه على غيره؛ فيجوز إذن أن يكون سبب الاتفاق هو اختلاف
حال مسميين ، أو لاختلاف حال مسم واحد في زمانين صار فيما كشخرين .

وهذا القسم الواقع فيه من الأسباب ماعدهناه هو المخصوص باسم اشتراك الاسم ؛
ويشارك التشابه بالاسم في أن الاسم يكون واحداً معناه ليس بواحد؛ ولا يرفع اشتراكَ الاسم
ولا اتفاقه؛ بل يكون هناك قولٌ واحد متفق واسمٌ واحد متفق كل واحد منها في الجميع ؛
فإن هذا لا يمنع أن يكون القول المتفق فيه ليس بحسب هذا الاسم ، مثل أن قائمة السرير
وقائمة الحيوان يتافقان في اسم القائمة ، ويتفقان في أن كل واحد منها جوهر ذو طول وعرض
وعمق ، وهذا لا يمنع أن يكون اسم القائمة مقولاً عليهما بالاشتراك أو التشابه ؛ وذلك لأن
هذا ليس بحسب اسم القائمة بل بحسب لفظ آخر ، وهو الجسم ؛ ولا يمنع أن يكون لهذا
القول اسم آخر موضوع ؛ وليس إذا لم يكن له اسم موضوع دلّ ذلك على أنه بحسب هذا
الاسم الذي هو القائمة .

وقد يتافق أن يكون الاسم الواحد مقولاً على شيئاً بالاتفاق وبالتواءطٌ معاً ، مثل
الأسود إذا قيل على رجل اسمه أسود وهو أيضاً ملون بالسوداد ، وقيل على القير ؛ فإنه إذا
أخذ هذا الاسم على أنه اسم شخص الرجل ، كان قوله عليه وعلى القير بالاتفاق ، وإذا
أخذ على أنه اسم الملون كان قوله عليهما بالتواءطٌ . وقد يكون اللفظ الواحد أيضاً مقولاً
على الشيء الواحد مع شيئاً بالاتفاق والتواءطٌ ، كالعين للبصر مع بصر ومع ينبوع الماء

(١) سبيل : ساقطة من سا ، م || التذكرة : الذكرم || (٢) في التسمية : للتسمية عا || باسم :
في اسم عا || نبي : شيء سا || ابنه : اسمه ع ، عا || باسم أبيه : ساقطة من سا || (٣) فلاختلاف:
لاختلف ن ، ه ، ئ || المسمين : المسمين م || (٤) مسمين : مسمين عا ، ه || لاختلف:
اختلاف ع || مسم : مسمى : ع ، ن || كشخرين : شخصين د || (٨) بل :
أن سا ، ع ، ه ، ئ || (٩) أن يكون : أن لا يكون ب ، س ، ن || (١٢) هذا : +
القول ع ، ع ، ه ، ئ || اسم : لفظ سا ، ع ، عا ، ه || اسم الثانية : ساقطة من م ، ئ ||
لا يمنع : + ذلك ع || لهذا : هذا سا ، م ، ئ || (١٢) آخر : ساقطة من عا || (١٦) الله :
المغيره || (١٧) بالاتفاق : بالتواءطون .

وقد يكون مقولاً على أشياء بأعيانها من جهتين بالتواطؤ والاتفاق ، كما كان اتفق أن دل بالأسود ، وهو لفظ واحد ، على رجلين يسميان أسودين . والاسم الواحد قد يقال على الشيء الواحد من جهتين قوله بالاشتراك ، مثل الأسود على المسمى بأسود ولو نه أسود .

وربما كانت المعانى المختلفة في شيء واحد اختلفتها بالعموم والخصوص ثم يقال عليها ٥ اسم واحد فيكون مقولاً بالاشتراك ، وذلك من حيث يدل على معانٍ مختلفة . ويقع بسبب ذلك غلط كثير ، كما يقال ممكناً على غير المتنع وعلى غير الضروري .

والأسماء المستعارة والمجازية إذا استقرت ففهم منها المعنى صار حكم المشتركة ، إلا أنها تكون كذلك عند من يفهم معناها ، ويجب أن تكون هيئتها من جملة المتشابهات المنقلة . وكما أنها في دلالتها قبل ذلك كانت مستعارة ، كذلك كونها مشتركة قبل ذلك إنما هو بالاستعارة . والكليات كلها ، إلا الجنس والنوع والفصل وحدها ، فإنها تقع على جزئيتها ١٠ التي تشتراك فيها بالسوية وقوعاً بالتواطؤ .

وليس ما يُظنَّ من أنَّ الجنس والنوع والفصل وحدها هي التي تقع بالتواطؤ دون غيرها شيء ، وذلك لأنَّ التواطؤ لم يكن تواطؤاً بسبب كون المعنى ذاتياً ، بل بسبب كونه واحداً في المعنى غير مختلف . وهذه الوحدة قد توجد فيها هو ذاتي ، وقد توجد فيما هو عرضي من الخواص والأعراض العامة .

وكما أنَّ للأشياء المتكثرة اعتباراً بحسب الاتفاق في الاسم الواحد ، فذلك لها اعتبار بحسب الاختلاف في الاسم ؛ فإنَّ الأشياء إذا تكررت بالاسم لم يتخل إما أن يكون تكررها مقارناً لتكرر مفهوماتها فيها فتسمى تلك الأمور متباعدةً للأسماء ، كقولهم: حجر وإنسان

(١) كـ : + لون بـ ، ع ، هـ ، ئـ || (٢) قد : ساقطة من عـ ، مـ ، || (٣) من جهتين : ساقطة من نـ || بـأسود : بالأسود مـ || أسود : ساقطة من مـ ، هـ || (٤) اختلافها : لاختلافها عـ || (٥) معان : + كثيرة هـ ، ئـ || (٦) غير : الغير هـ ، ئـ || (٧) إذا : إذ بـ || استقرت : استقرت عـ || حكمها : حكمه مـ || المشتركة : المشتركة عـ ، ئـ || (٨) عند : + فهم هـ || (٩) كذلك : وكذلك عـ || مشتركة : مشتركة ئـ ؛ + فيها بـ ، ع ، هـ ، ئـ || (١٠) جزئيتها : الجزئيات هـ || (١١) وكـ : كما سـ || للأشياء : الأشياء بـ ، سـ || (١٧) إما : ساقطة من سـ || (١٨) تكرر : تكرر دـ || قسمى : قسمى دـ || كقولهم : كقولنا ئـ .

ونور، وهذه هي التي تختلف بالأسمى وتختلف في قول الجوهر الذي يحسب تلك الأسمى؛ وإنما أن يكون التكثف الأسمى ومفهوماتها واحدة ، كما يقال: عسل وأردي وشهد ، فإن مفهومات هذه كلها واحدة ، فتسمى أسماء مترادة .

والتبان قد يقع على وجوه ، فيقع في أشياء مختلفة الموضوعات ، مثل البحر والفرس؛ وقد يقع في شيء واحد متفق الموضوع مختلف الاعتبارات ؛ فمن ذلك أن يكون أحد الأسمين له من حيث موضوعه ، والآخر من حيث هو له وصف ، كقولنا : سيف وصارم؛ فإن السيف يدل على ذات الآلة ، والصارم يدل على حديتها . ومن ذلك أن يكون كل واحد من الأسمين يدل على وصف خاص مثل الصارم والمهند ؛ فإن الصارم يدل على حديه والمهند على نسبة . ومن ذلك أن يكون أحدهما بسبب وصف ، والآخر بسبب وصف للوصف ، كقولك : ناطق وفصيغ ؛ فإن الناطق يدل على وصف ، والفصيغ يدل على وصف الوصف .

وفي جملة المتبانات ما يسمى مشتقة ومنسوبة ، وهي التي هي من جهة ما ليس اسمها بوحد ولا معناها واحدا ، فهي متبانية ؛ لكن من حيث أن بين الأسمين والمعنيين مشاكلاً ما لا تبلغ أن تجعلها اسمًا واحدًا أو معنى واحدا ، فهي مشتقة . وليس هذا قسماً خامساً يُحوج إلى أن يُشترط في المتبانات من أنها هي التي تتبان في جميع الوجوه ، فلا يكون فيها مشاركة في لفظ ولا معنى ؛ فإن هذا تكافٌ ويُحوج إلى زيادة أقسام ؛ بل المشتقة من جملة المتبانة .

والمشتق له الاسم هو الذي لما كانت له نسبة ما ، أو نسبة كانت إلى معنى من المعاني ، سواء كان المعنى موجوداً فيه كالفصاحة ، أو له كمال ، أو موضوعاً لعمل من أعماله كال الحديد ، فأريد أن يُدلّ على وجود هذه النسبة له بل لفظ يُدلّ على اللفظ الذي

(١) قول : أقوال هـ ، هـ || (٢) وإنما : إمامى || (٣) تسمى : وتسى هـ || (٤) والتبان : التبادل || فيقع : فينفع مـ ؛ ويفع سـ || (٥) والآخر : والآخر عـ || (٦) ومن ذلك : وإنما عـ || (٧) ومن ذلك : وإنما عـ || (٨ - ٩) فإن الصارم ... والمهند : ساقطة من سـ || (٩) والمهند : + بدل هـ ، هـ || ومن ذلك : وإنما عـ || (١٠) للوصف : الوصف بـ ، عـ ، هـ || كقولك : كقولنا : عـ || (١١) واحد هـ ، هـ || هي : ساقطة من بـ ، سـ ، عـ ، عـ ، هـ || لكن : ولكن سـ || (١٢) مشاركة هامش هـ ، هـ || (١٣) أو : وعا || (١٤) يُشترط في : يُشترط فيه مـ || تبادل : تبادل عـ || (١٥) جميع : ساقطة من عـ || (١٦) لفظ : اللفظ دـ || (٢٠) أعماله : أعمال مـ .

لذلك المعنى الأول ، ولا يكون هو بعينه يدل على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب إليه ، وليس مبينا له من كل وجه فلا يصلح للإيماء إليه ، خلاف بين اللفظين بالشكل والتصريف مخالفة تدل بالاصطلاح اللغوي على التحوم من التعاق الذي بينهما ، فقيل : فصيح أو متول أو حداد ؟ أو زيدت فيه زيادة تدل على النسبة ، فقيل : نحوى وقرنى ؟ أو فُيل به فعل آخر يوجبه اصطلاح لغة دون لغة . ومن شأن هذا اللفظ الذي للثانية أن ٥ يقال له إنه مشتق من الأول ، أو منسوب إليه ، كما لو كان مأخوذا بعينه ، لقى منقول بالاشتباه ، كما لو لم يسم من فيه العدل عادلا بل سمى عدلا أيضا ، لم يكن هذا من جملة ما سموه مشتقا ومسوبا ، بل من جملة ما يقال باشتباه الاسم واتفاقه ، وكان منقولا من الأول إلى الثاني لا مشتقا .

١٠ والمشتق يحتاج إلى اسم موضوع لمعنى ، وإلى شيء آخر له نسبة إلى ذلك المعنى ، وإلى مشاركة في اسم هذا الآخر مع اسم الأول ، وإلى تغيير ما يلحقه .

ولفرق أن يفرق بين المشتق والمسوب فيجعل المنسوب ما يدل بالحاجة لفظة النسبة بالفقط الشيء ، كالمهند ، ويجعل المشتق ما يدل بتغيير يلحق اللفظ كالمهند . ولابونانية في الأمرين اصطلاح آخر .

(١) معنى : صافطة من عا || (٢) وليس : ولاي من : على هـ ، ي || فلا : ولا ما ||
اللفظين : لفظتين عا ؟ لفظين مـ || (٣) تدل : صافطة من سـ || (٤) زيدت : زيادـ ، مـ ،
نـ ، هـ ، ي || (٥) يوجـهـ : بوجهـ سـ || (٦) إنهـ : صافـطةـ منـ سـ || منـقولـ : مـقولـ ،
هـ ، ي ؟ مـقولـ دـ || (٧) منـ : الـمـوـجـودـ سـ ، عـ ، هـ ، ي || سـمـىـ بـ || مـ : فـهـ ، ي ||
(٨) شـئـ : اـسـمـ دـ ، نـ || (٩) لـامـ : الـاـسـمـ مـ || تـغـيـرـ : تـغـيـرـ دـ || (١٠) يـدلـ : يـدـخـلـ يـ ||
لفـظـةـ : لـفـظـ دـ ، نـ ، يـ || (١١) بـلـفـظـ : بـلـفـظـةـ مـ ، هـ ، يـ || المشـتقـ : لـشـقـ هـ || بـتـغـيـرـ :
منـ تـغـيـرـ عـ ؟ منـ جـهـةـ تـغـيـرـ يـ ؟ بـتـعـيـنـ هـ ، نـ ؟ بـتـعـيـنـ مـ .

الفصل الثالث

فصل (ج)

ف بيان معنى ما يقال على موضوع أو لا يقال ويوجد في موضوع أو لا يوجد .

أقول أولاً إنه ربما أوجَب استقصاءُ النظر عدواً عن المشهور ، فإذا قرع سمعك ذلك
فظن خيراً ولا تنتقض بسبب ورود مالم تألفه عليك . وأعلم أن العاقل لا يحيى عن المشهور ما وجد
عنه حيضاً . وبعد ذلك فاعلم أن صفات الأمور على أقسام : لأنَّه إما أن يكون الموصوف
قد استقر ذاته معنى قاتماً ، ثم إن الصفة التي يوصف بها تلحقه خارجة عنه لحوقَ عارض
أو لازمٍ ؛ وإما أن يكون الموصوف أخذ بحيث قد استقر ذاته ، لكن الصفة التي يوصف
بها ليست تلحقه لحوقِ أمرٍ خارج بل هو جزء من قوامه ؛ وإما أن يكون أخذ بحيث
لا يكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة تلحقه لتقرر ذاته وليست جزءاً من ذاته ؛ وإما أن
يكون أخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد ، والصفة ليست تلحقه من خارج ، بل هو
جزء من وجوده ؛ وإما أن لا يكون قد استقر ذاته ، والصفة تلحقة للنفس ذاته ، بل
لحوق لازم لما يقرره أو عارض له أول .

مثال الأول قوله : الإنسان أبىض أو ضحاك .

ومثال الثاني قوله : الإنسان حيوان ، فإن الإنسان طبيعة متسلطة لا تحتاج إلى ما يقوها، بعد ما هو إنسان . وإن أشكل عليك هذا خذ مكانه زيداً ، ومع ذلك ، فإن الحيوان جزء من ماهيته .

(٣) بيان : ساقطة من ب ، س || أولا يقال : ولا يقال ب ، د ، س || أولا يوجد : ولا يوجد ب ، س ، م || ويوجد في موضوع أو لا يوجد : ويجب الموضع أولا يوجه ب || (٤) عن : على م || (٥) تألفه عليك : يألفه قلبك م ، ئى || (٦) الماوهوف : ساقطة من ه || (٧) قد : + أخذ بحث دا || (٨) أخذ : واحد م || (٩) والصفة : بل دا ، ع ، ه ، ئى || (١٠) والصفة ... بعد : ساقطة من سا || (١١) هو : + فع || (١٢) الإنسان : للإنسان م ، ئى || (١٣) الإنسان حيوان : حيوان م ، ئى طيبة : طبيعته عا .

ومثال الثالث الهيولي والصورة؛ فإن الصورة صفة لـالهيولي خارجة عن ذاتها تقدر بها ذاتها قائمة بالفعل، ولو لاها لاستحال وجودها، لاعلى أن الصورة لازمة بعد التقويم، بل مقومة مثبتة، وليست مع ذلك جزءاً من الهيولي. وقد فهمت الفصل بين هذين.

ومثال الرابع الجوهر للجسم المحمول على الحيوان؛ فإن الجسم مطلقاً لا يقرر له وجود محصل لا يكون بعده إلا العوارض واللواحق الخارجية، بل يحتاج إلى أمور خارجة فَاصْلِيَةٌ ٥ تتحققه وتقوّمه، والجوهر مع ذلك جزءٌ من ماهيته، أى جزءٌ حَدَّهُ.

ومثال الخامس الهيولي إذا وصفت بالياض أو السواد أو التحيز وما أشبه ذلك، وكذلك الجسم المطلق إذا وصف بأنه مستعد للحركة والسكن في الأين وغير ذلك؛ فإن الهيولي غير متقررة الوجود بنفسها، وكذلك الجسم غير متقرر الوجود في نفسه؛ وهذه الأحوال ليست مما تقرر هذه أو ذاك، وإن كانت تلزم من بعد كل ما يتقرر بما تقرره أو تتبعه وتتحققه. فما كان من هذه الجملة له صفة ليست لاحقةً من خارج لـتقوّمه، بل كان الموصوف متقدماً في ذاته أو غير متقدماً، فإنه يسمى موضوعاً لتلك الصفة؛ فلا تكون الهيولي موضوعة للشيء الذي يسمى صورة؛ لأنها صفة خارجية مقومة لـالهيولي شيئاً بالفعل؛ ويكون الإنسان موضوعاً للحيوان، لأن الحيوان ليس لـاحقاً له من الخارج، وإن كان يقوّمه، بل هو جزءٌ وجوده؛ ويكون الجسم موضوعاً بالياض، لأنه وإن لم يتقدّم بعد، فليس يتقدّم إذا تقوم بالياض، بل إنما يتقدّم بأشياء أخرى؛ فهو إذا قيس إلى البياض يكون قد تقدّم دونه؛ ويكون البياض موضوعاً لـلون، لأنه ليس يتقدّم به على أنه من خارج؛ ويكون جميع ما نسبته إلى الصفة ليست على نسبة شيء إلى الخارج المقوم

- (١) الهيولي : الهيولي سا || (٢) بالفعل : بالفصل ه || التقويم : التقويم م || (٣) مثبتة :
- ومثبتة د ، ع || فهمت : علمت ه || (٤) لـجسم : المحمول على الجسم والجسم د ، ن || (٥) الخارجية :
- الخارجية عا || خارجة : ساقطة من ع ، ع ، م ، ئ || (٧) أو التحيز : والتـحـيز د || (٨) وصف :
- وـصفـتـ ب ، ه || فـالـأـيـنـ : وـالـأـيـنـ ه || الهـيـوليـ : الـأـوـلـىـ دـا || (٩) غير متقرر الوجود : ساقطة من ه ||
- (١٠) من : ساقطة من ب ، س || كل : ساقطة من ع ، ع ، م ، ئ || (١٢) متقدّم : متقدّم م ، ئ ||
- (١٣) صورة : صفة م || (١٤) الخارج : خارج ب ، ع ، ه || يـقوـمـ : يـقـدـمـ مـ ئـ .

موضوعاً، سواء كانت الصفة مقومة ولم يُست خارجة، أو كانت خارجة ولم يُست مقومة. فيجب أن تفهم من الموضوع هنا هذا، وإن كان قد يستعمل في مواضع أخرى استعمالات غيره.

وفي هذا التفصيل فوائد: أحدها الشعور بهذا الاختلاف؛ والثاني ليكون الموضوع المستعمل في نسبتي "ف" و"علٰى" المذكورين بعد معنى كـالجامع، ثم تفصل النسبة إليهما، أعني إلى نسبة "في" وإلى نسبة "علٰى"، وأن يكون بين العرض والصورة فرق، وأن يحتاج إلى أن يقال إن شيئاً واحداً قد يكون عرضاً وجوهراً، وهذه أشياء سترتها عن قريب، وتعرف ما في إغفال هذا الأصل الذي أعطيناك من الحال.

فنقول: إن الأمر الذي يناسب إلى موضوع تكون نسبته إليه على وجهين: فإنه إما أن يكون بحيث يمكن أن يقال إن الموضوع هو كالحيوان الذي يمكن أن يقال إن الإنسان هو، حين يقال إن الإنسان حيوان، ومنه هذا، فهو محمول على الشئ والمحمول على الموضوع؛ وإما أن لا يكون بحيث يمكن أن يقال إنه هو، بل يقال إن فيه ذلك كالبياض الذي لا يمكن أن يقال موضعه، إذا فرض ثوباً أو خشبة، إنه هو، فلا يقال البة إن الثوب بياض أو الخشبة بياض ولأنه موجود لل موضوع، فاما أن يقال: إن الثوب ذو بياض، أو يقال: إن الثوب بيض أو أبيض. وهذا لا يكون بالحقيقة محولاً بالمعنى على الموضوع كما هو، بل إنما يكون المحمول بالمعنى لفظاً مشتقاً من لفظه، أو مؤلفاً من لفظه ولفظ النسبة، أو يكون حمله بالاشتراك في الاسم لافي المعنى؛ ولكن مثل هذا، وإن لم يكن محولاً على الموضوع، فهو لا محالة يكون موجوداً فيه. والموضوع، لما يحمل عليه إذا اعتبر مأخوذاً بنفسه، من غير إلحادٍ سُورٍ به، فإنه لا يخلو إما أن يكون كيماً أو جزئياً

(٤) أحدها: إحداهما || والثاني: الثانية || لل موضوع: الموضوع عا || نسبتي: نسبة ما ||

(٥) المذكورين: المذكورين د، ن || (٦) أعن: ساقطة من عا، م || يكون:

ساقطة من سا || (٨) ما: ساقطة من د || (١١) الإنسان: + هوه، ئ || فهو:

هو م || (١٢) إنه هو بل يقال إن: ساقطة من د، سا، عا، ن، ه، ئ || (١٣) أو خشبة:

خشبة، سا، ن || (١٤) ولأنه: وأنه ه || (١٥) أبيض: أسود ن || (١٦) لفظاً مشتقاً: هو

لفظ مشتق ؟ لفظ مشتق عا || مؤلفاً: هو مؤلف عا ؛ مؤلف ئ || (١٧) بالاشتراك ...

المعنى: في الاشتراك بالاسم لا بالمعنى ئ || (١٧) في الاسم: ساقطة من ن .

فإن كان جزئياً فالمحمول عليه إما أن يكون كلياً أو جزئياً ، فإن كان جزئياً يكن ذلك الجزئي غيره؛ فإن اجزئيين المتباينين لا يحمل أحدهما على الآخر. وإذا كان كذلك لم يكن هو في الحقيقة موضوعاً ومحولاً على نفسه بحسب الطبيع ، بل بحسب القول واللسان ، كما تقول : إن زيداً هو أبو القاسم أو هو ابن عمرو، اللهم إلا أن تبني بابن عمرو معنى يجوز أن يشاركه فيه آخر ٥ فيكون كلياً. فإن خصصته به ، لم يكن ابن عمرو إلا هذا ، وهذا هو زيد. وكذلك لو قلت لهذا الأبيض هو هذا الكاتب ، فلما تشير إلى موضوع واحد ، وليس كونه هذا الأبيض أولى بأن يوضع أو يحمل من الآخر ، وإن كانت طبيعة الإنسان فيه أولى بأن توضع من طبيعة الكاتب ، أعني المطلقين ؛ وأما هذا الكاتب فهو يعنيه هذا الإنسان . وإن أخذت أحدهما ، من حيث هو هذا الإنسان بلا شرط فوق هذه الإنسانية ، وأخذت الآخر بإزاءه كذلك أيضاً ، لم يحمل ١٠ أحدهما على الآخر ؛ فإنه ليس إنسان ما ، من حيث هو هذا الإنسان ، هو هذا الكاتب ؛ ولا هذا الكاتب ، من حيث هو هذا الكاتب ، هو هذا الإنسان ؛ أعني من حيث الاعتباران المختلفان ، إذا وجهت الالتفات في كل واحد منها إلى اعتباره الواحد مجرد بشرط أن لا تختلف إلى شيء آخر . ثم الاعتباران متبايانان ؛ ولهذا ليس هذا الكاتب ، من حيث هو ١٥ هذا الكاتب ، هو هذا الطويل ، من حيث هو هذا الطويل ؛ بل أحدهما مسؤول عن الآخر ؛ ولا محل ولا وضع ، وليس أحدهما موضوعاً للآخر ولا مقولاً عليه ، أي بالإيجاب . وأما إن كان الموضوع كلياً ، فإن المحمول عليه بالحقيقة لا يكون إلا كلياً ، فإن طبيعة الكلية لا تكون موضوعة بنفسها للشخصية من غير إلحاد سور الجزئي ، وإلا لكان الطبيعة ٢٠ الكلية تستحق في طبعها لأن تكون هذا المشار إليه .

وإذا كان الأمر على هذه الصورة فيكون كل ما يقال على موضوع يرميه أن يكون كلياً ؛ هذا إن كونه على موضوع مفهوماً على ما قلناه ، وإن لم يجعل كذلك ، بل جعل

(٢) وإذا : فإذا ما || (٣) تقول : يقال عا || (٤) ابن : ساقطة من سا
 (٨) المطلقين : المطلقين د ، سا || وأما : فاما عا || الكاتب : ساقطة من عا || الإنسان : + الكاتب ما
 (١٠) من حيث : ساقطة من م || هو هذا الكاتب : ساقطة من س ، م (١٢-١١) الاعتباران
 المختلفان : الاعتباران المختلفان ب || (١٢) المختلفان : + في وجهه م || إذا : وإذا ما || اعتباره
 الواحد : اعتبار واحد داء ع ، ه ، ي || مجرد بشرط : مجرد الشرط م || (١٤) من حيث هو هذا
 الطويل : ساقطة من د || بل : ساقطة من م (١٥) حل : + بينما دا || مقولاً : محولاً || بالإيجاب :
 بالإيجابي || (١٧) سور : السور ع ، م ، ن ه || الجرن : + به عا || (١٨) تستحق : مستحقة ع ، ه ، ي ||
 (١٩) وإذا : وإذا عا || فيكون كل : فكل ع ، ي || (٢٠) إن : لماذا .

كونه هل موضوع دالا على أنه مقول على كثرين ، كان هذا القول مرادفاً لهذا الاسم ، وكان في ترك اللفظ المشهور ، وهو لفظ الكلبة ولفظ المقول على كثرين واختراع هذا اللفظ زيادة شغل لفائدة فيه ؛ وكان تصير الأمور ، التي تنسب إلى أمور موضوعة لها على قسمين : أمور نقال على موضوعاتها ، وأمور توجد في موضوعاتها تكلاها قد استعمل فيه لفظ الموضوع في موضع واحد على معنيين غير متفقين ولا متشاكلين متقاربين . وهذا شطب وفضل ؛ بل الأخرى أن نسلك السبيل الذي سلكناه . وليس ولا في واحد من السبيلين ضرورة ؛ ولو قيل كلي وجزئي لكان فيه كفاية .

فإذ قد تكفل هذا التكلف ، فالحرى أن نجعل له وجهاً مفيدة على ما أوردناه فنقول
الآن : إن كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو كلى ، وكل كلٍّ فإنه محول على موضوع
ضرورة ؛ لأن له جزئيات بفعل أو بقوة يقال عليها الكلٌّ هذا القول ؛ وكلٌ موجود
في موضوع فهو الذي يقال له عرض ؛ وإذا كان كذلك فكل عرض فهو موجود في موضوع ؛
فإن العرض اسم موضوع لهذا المعنى ؛ ولا يلزمنا في هذه الجهة من الشناعة المنوطة بترادف
الاسم ملزم في الجهة الأخرى التي للكلٌّ ؛ وذلك لأن تلك الجهة إذا أمكن أن يقال فيها
ما قبل ، ولم يكن بالترادف ، بقيت هذه الجهة على الترادف ، ولم تلزم الأمور التي كانت
تلزم . وذلك لأن الفائدة في استعمال لفظ الموجود في موضوع اسم مرادفاً للعرض أو قوله
مرادفاً لاسميه يحصل بسبب القسم الذي في إيراده غير مرادف فائدة . على أن هذا ليس
بالحقيقة اسم مرادفاً للعرض بل قوله يشرح اسمه ، إذ يلتفت إلى دلالة جزءٍ منه .

وأما الكل فينما يشرح اسمه قوله: "المقول على كثرين"؛ والمقال على موضوع اسم له معنى يلزم أن يكون مقولا على كثرين بالجنة التي أومانا إليها. وأما الموجود في موضوع

(٢) لفظ الكلية : لفظ الكلية سا ، ه ، ي ؛ لفظ الكلي م || لفظ : لفظ ه || اختراع : اختلف ه || (٥) وهذا : فهذا سا || (٦) الأخرى : بالأخرى عا || في : ساقطة من د ، ن || لكان : كان ب ، سا || (٨) فإذا قد : فإذا ع ، ه ، ي || أوردناه : + لـ ه ، ي ||

(٧) (٩) الآن : ساقطة من عا ، م || على موضوع : محمول سا ، م ، ي || (١٠) بقعة : قوة سا ، م ، د ، ي || (١١) كذلك : ساقطة من د || (١٢) المنوطه : المفطع ؛ المتوسطه م || (١٣—١٥) وذلك .. تلزم : ساقطة من س || (١٣) لأن : أن ب || (١٤) بقيت : بقيت ه ||

(١٧) يشرح : شرح س || (١٨) والمقول ... كثرين : ساقطة من م .

نحو قول مرادف لاسم العرض، فإن العرضية ليس معناها إلا أن يكون للشئ وجود في موضوع ويكون المعنى بالوجود في الموضوع مانقرره بعد. وإذا تقرر هذا فنقول: إن ما ليس من الأشياء مقولاً على موضوع هو الجزئي، وبالعكس؛ وما ليس موجود في موضوع فهو الذي نسميه الجوهر.

ثم إن قوماً اشترطوا في المقول على الموضوع أن يكون ذاتياً مقوماً للإهية، وفي الم وجود في الموضوع أن يكون عرضياً، إذ كان العرض عندهم والعرض شيئاً واحداً، وإن كان ٥ كثيراً ما يختلفان؛ فلم يخطر لهم في هذا المكان كثرة اختلافهما ببال.

فهؤلاء حكروا بأن الأبيض إذا قيل على هذا الشيء الأبيض لم يكن مقولاً على موضوع، بل موجوداً في موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض موجود في موضوع، إذ ظنوا أن الأبيض عرض؛ بل جاؤوا هذا إلى أن قالوا: إن الكل هو المقوم لـإهية الشيء؛ فكان غيره ١٠ ليس بكل. فلنورد لفظ بعض مقدمتهم في تصحيح هذا المعنى، ولندل على الفضيحة التي فيه ليتضح أن الصواب ما ذهبنا إليه. قال: وإنما قلت إن الكل هو الذي يحمل على جزئياته عن طريق "ما الشيء"، وهو الذي يقال على موضوع، لأنّه قد يحمل على الموضوع أشياء على غير هذه الجهة؛ مثال ذلك أنا نحمل على زيد أنه يمشي، فنقول: إن زيداً يمشي؛ لكن معنى يمشي ليس يحمل على زيد على أنه أمر كل وزيد جزئيه؛ لأنّه ١٥ ليس يحمل على زيد عند المسألة عنه ما هو؛ لأنّه إن سأّل سائل: ما هو زيد، فأجابه المسؤول: بأنه يمشي، كان جوابه له خطأ وكذباً؛ لأنّ معنى يمشي ليس يدل على ماهية زيد، بل إنما هو فعل من أفعاله. فانظر إلى هذا المنطق جعل مطلوبه ودعوه أن الكل هو الذي يحمل على جزئياته من طريق ما الشيء، ثم أراد أن يبين هذه الدعوى بجعل بيان ذلك من أن ما يحمل لا من طريق "ما الشيء" لا يكون كلياً؛ وهذا عكس ٢٠ التقىض للطلب. ولو كان بَيْنَا أو مسلماً لكان الأول لازماً عن كثب. ثم نصّ المسألة في جزئي، وهو أنه يمشي وترك الماشي، لأنّ هذه المغالطة كانت تظهر في الماشي أكثر، إذ كان الماشي اسمًا، وكان يمشي فعلاً.

(٢) الموجود: الوجود ن || بعد: من بعد ى || وإذ: وإذا ب ، س || ما ليس: ساقطة من س

(٣) هو: فهو ع || وما: ما س ، ع ، م || (٤) في: ساقطة من د د || (٧) هذا: ساقطة من س

(٨) موجود . . . الأبيض: ساقطة من ى || (٩) فكان: وكان س ، ع ، ه ، ى ||

(١٠) مقدمتهم: + يعني متى ع || ولندل: لندل س || (١١) قال: قالوا ع || هو الذي: ساقطة من س

(١٤) جزئيه: جزئي ى || (١٧) زيد: تاقصة من ن ن || المنطق: + كيف ه ||

(٢٠) عن كثب: ساقطة من ى || (٢١) تظهر: تنظر دا || ويجب: بل يجب ه ، ى .

ويجب أن لانضایق ف هذا أيضا ، بل نقول : فلما أراد أن يبين أن ”يمشى“ ليس كليا ، أخذ المطلوب الأول المشكوك فيه مقدمة كبرى في بيا . أن هذا ليس كليا ، فقال : لأن ”يمشى“ لا يدل على ماهيته ، وكل مالا يكون مقولا في ماهية الشيء فلا يكون كليا ، وهذا هو الأمر الذي انصرف عن المطلوب إلى بيانه على أنه والمطلوب سواء في الحكم . فإن ظن أن هذا غير المطلوب ، بل يلزم عنه المطلوب ، ومن شأن القياسات أن تأخذ أشياء هي ملزمات المطلوب ، إذ كانت أعني ، فيقال له : لا يخلو إما أن تأخذ هذه المقدمة في هذا الموضع على أنها بينة ، أو تبين أولا ثم يتبيّن منها المطلوب . فإن كانت بينة بنفسها . فلا يتحاج إلى تكafف هذه القياسات ، بل يجب أن يؤخذ هذا ، فيقال :

لما كان ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء لا يكون كليا ، فكل كلي مقول في جواب ما هو . ثم دعوى أنها بينة وأبين من أن كل كلي مقول في جواب ما هو دعوى بعيدة عن العقول ؛ فإن من يقول : ليس كل كلي مقولا في جواب ما هو ، يقول مع ذلك : ليس كلي ، ما ليس مقولا في جواب ما هو فليس بكل ؛ وإن كان يحتاج إلى أن تبين هي ليبيان منها المطلوب ؛ فلم أخذت نفسها جزء القياس الذي يبيّنها ليبيان بها المطلوب ؟ ثم هل لإدخال ”يمشى“ هنا فائدة إلا أن يجعل ذلك مكان المحمولات على الشيء التي ليست كافية ؟

فتبيّن أن المحمولات لا من طريق ما هو لا تكون كافية ، فكيف يكون ذلك بأن يؤخذ أن المحمولات لا من طريق ما هو ليست كافية ؟

وقد أومأ في هذا الفصل إلى شيء ولم يفصّح به ، وهو أشبه ما قاله فيما يخيّل ، وهو أن ”يمشى“ ليس كليا ، لأن زيدا ليس جزئي ”يمشى“ . فإن قوله : لأن زيدا

(٢) كليا : + أن يمشي ه || (٣) مقولا في : مقولا على ع || فلا : ولا ماع || (٦) أن :
بأن م || ملزمات : ملزمات ب ، دا ، م ؛ ملزمات د ، ن || إذ : إذا س ، م ، ن || (٨) يؤخذ :
يوجد ب ، س ؛ تأخذ د || هذا : هذه ع ، م ، د ، ه || (٩) مقول : ماقطة من ع
(١١) القول : القبول ع || ما هو يقول . . . جواب : ماقطة من ع || يقول مع : مقولا في سا
|| ليس كل : وليس كل ه || (١٢) هي : ماقطة من عا || (١٣) منها : منه سا ، ع ، م ||
بها : به سا ، ع ، م || (١٤) التي : الذي سا || (١٥) يكون : يبيّن د ، ع ، ع ، ه ؛ يكون
يبيّن س ، سا || يؤخذ : يوجد د ، سا ، ع || أن : يان ب ، س || ليست : لا تكون د ، ن ||
(١٧) أوما : أومانا سا ، ع ، ن ، ه || فيما يخيّل : بما يخيّل ع ، م ، ه .

ليس جزئي "يمشى" هو مما يسبق إلى الذهن قبولة ، إذ قد سبق إلى الذهن أن زيداً شخص من نوع الإنسان ، والشخص جزئي النوع، فيسبق إلى الظن أنه جزئي النوع، ليس جزئياً لغيره ؛ لأن الشيء لا يجوز أن يكون جزئي شيئاً .

لكن يجب أن يحصل المفهوم من قولنا إن كذا جزئي كذا، فنقول: إن قولنا كذا جزئي كذا ، معناه أنه أحد ما يوصف بكذا ، فيكون كذا ، لا يلزم أن يوصف ذلك الجزئي به وحده ، فيكون كذا صفة له ولغيره بفعل أو قوة . فإذا كان الوصف مما يحمل عليه وحده بالفعل والقوة مما ، إن كان كذلك ، لم يكن هو جزئي ذلك الوصف . وأما إذا كان يوصف به هو وغيره وصفاً بمفهوم واحد ، وحدَ واحد ، ووصفاً على سبيل أنه هو من غير اشتقاء ، فهو أعم في الواقع منه ، وذلك أخص منه ؛ فإن زيداً أخص من "يمشى" "ويمشى" أعم من زيد . فإن زيداً لا يقال إلا على واحد ، و"يمشى" يقال على ما يقال له زيد وعلى غيره ، فيكون زيد أحد الأمور الجزئية التي يحمل عليها "يمشى" . وإنما نعني بالجزئي هذا .

وأما أن الحمول العام على زيد وغيره يجب أن يكون أمراً يحمل عليه في ذاته فهو شرط زائد لزيد على الجزئية وللصفة على الكلية . وقد أجمع الناس على أن الخواص والأعراض كافية؛ ولها، من حيث هي خواص وأعراض ، جزئيات غريبة عنها، فإن الضحك بالقياس إلى هذا الضحك ، من حيث هو هذا الضحك ، ليس خاصة ، بل نوع ومقوم ل Maherite كـ عـلمـتـ ، بل هو خاصة للإنسان . وجـزـئـياتـ الضـحـكـ ، من حيث هو خاصة، هي أـشـخـاصـ إـنـسـانـ . وأـشـخـاصـ النـاسـ ، من حيث هي أـنـاسـ ، فلا تـقـوـمـ بالـضـحـكـ ؛ فإـنهـ غـيرـ دـاخـلـ فـ مـاهـيـتهاـ ؛ وـذـلـكـ لـأـنـهـ لـيـسـ يـقـوـمـ مـاهـيـتهـ ، وـمـعـ ذـلـكـ فـهـوـ كـلـيـ مـقـولـ عـلـىـ كـثـيـرـينـ هـيـ جـزـئـيـاتـ ، من حيث هو خاصة .

٢٠

- (١) بما يسبق : مما سبق ، س || قد سبق : قد يسبق سا ، ن || (٢) كان : فإنـى ||
 (٤) يجب : + علينا بـخ || فنقول إنـ : + معنى هـ || قولـا : + إنـ عـا || (٥) معناه : ساقـةـ منـ هـ ||
 (٦) — (٧) فإذا كان ... ذلك الوصف : ساقـةـ منـ نـ || (٦) ما : + لاـداـ ، عـ ، ئـ ||
 (٨) سبيل : ساقـةـ منـ سـاـ || (٩) في الواقع: بالواقع بـ ، دـ ، سـ ، ئـ || (١١) فيكون: ويكون
 سـ ، عـ ، مـ ، نـ || (١٤) لـ الصـفـةـ : الصـفـةـ عـاـ || (١٥) منـ حيثـ : لاـ منـ حيثـ دـاـ ؛ إلاـ منـ حيثـ مـ ||
 غـيرـيـةـ عـنـهاـ : غـيرـيـةـ عـاـ || (١٦) نوعـ وـمـقـومـ : نوعـاـ وـمـقـومـاـ دـ ، عـ || (١٩) مـاهـيـتهاـ : مـاهـيـتهاـ دـاـ ||
 مـاهـيـتهاـ : مـاهـيـتهاـاـ ، نـ || (٢٠) منـ : ومنـ نـ .

ثم إن كان الأبيض للإنسان و ”يمشى“ لزيد ليس مما يكون مقولاً على موضوع ، بل هو عرض ، لم يخل إما أن يكون اسم العرض يقال على العرض وعلى العرض الحقيقة باشتراك بحث ، لا تشكيك ولا تواطؤ فيه ، أولاً يكون مقولاً بالاشتراك .

فإن كان مقولاً باشتراك وجوب أن تكون الأقسام بحسب المعانى أكثر من الأقسام التي يوردونها ؛ إذ أصول الأقسام حينئذ تكون ستة : كلى وجزئى وجوه وعرض ، الذى بأحد المعينين ، وجوه وعرض ، الذى هو بمعنى الجوهري والمعرضي ؛ وكل واحد من العرضين قد استعمل فى الأمثلة التى لهم فى هذا الباب ؛ أعني قد استعمل هؤلاء المدخلون هذه الشروط الفاسدة . لست أعنى أن أول من علمنا هذا أدخل شيئاً من ذلك .

وأما إن كان وقوع العرض عليهم بالتواطؤ ، فليدلّ على هذا المعنى ؛ لكنهم اتفقوا أن الذى فى موضوع لا يشاركه موضوعه فى الحد والاسم جيئاً ، بل ربما يشاركه فى الاسم فقط ، ولا يحمل عليه حده . ثم إذا قلنا لزيد إنه يمشى وإنه أبيض ، وطلبنا حد ”يمشى“ وهو أنه شيء ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قدم واعتماد على أخرى ، وطلبنا حد الأبيض وهو شيء ملون بلون مفرق للبصر ، فنجد هذين الحدين كليهما مما يقال على زيد ؛ فإن زيداً كما يقال له يمشى ، كذلك يقال إنه ينتقل من مكان إلى مكان بتقديم قدم واعتماد على أخرى ؛ وكما يقال إنه أبيض ، كذلك يقال إنه جسم ملون بلون مفرق للبصر . فمن البين أن هذا الكلام مما يجب أن لا يلتفت إليه .

ويجب أن تتذكر هنا ما قيل فى المشاركات والمباينات المتفق منهم على تسليمها إن الخامسة تحمل على تواطؤ وإن الخاصة أيضاً تحمل بتواطؤ ، فتعلم أنهم سريراً ما ينسون ، اللهم إلا أن يقولوا إن المشاركة فى الحد هو أن يكون الحد ليس ممولاً فقط ، بل أن يكون

(٢) هو : ساقطة من سا || عرض : عارض ب ، س || (٣) بحث : بحث م || (٤) حينئذ : ساقطة من عا ، ن || وجود وجوه وجوهern || (٧) العرضين : العرض دا || استعمل : استعمله سا || (٨) لست : ولست ؟ || (٩) الاسم : الرسم سا || (١٠) يشاركه : شاركه عا ، ه || (١١) وإنه : أو إنه سا ، عا ، ن ، ه || (١٢—١١) وطلبنا . . . أخرى : ساقطة من سا || (١٣) كليهما : كلامهاي || (١٤) له : إنه م || (١٥) قدم : ساقطة من ن || بلون : ساقطة من ب || (١٧) على : وعلى ه || تسليمها : + من ئى || (١٨) وإن : فإن عا || أيضاً : + إنما دا .

حدا ، فتكون الأجناس الطبيعية لا تشاركها الأنواع في الحدود بل في الأسماء فقط ؛ فإن حدود الأجناس ليست حدوداً للأنواع ؛ وأيضاً فإن الأشخاص لا حدود لها ، فكيف تشارك الأجناس في الحدود . فإن تكلفو شططاً آخر و قالوا : إن المشاركة في الحد هي أن يكون ما هو حد لأحد هما إما حداً للآخر أو جزءاً من الآخر، فيكتبهم تصديقهم أن الجنس يشارك الخاصية في أن الجنس والخاصة تملان على ما تتحتما بالتوافق وبالاسم وبالحد ؛
• يشارك الخاصية في أن الجنس والخاصة تملان على ما تتحتما بالتوافق وبالاسم وبالحد ؛ وقد أقرروا كلامهم بهذا .

فليس إذن معنى المشاركة في الحد هو هذا ، بل أن يكون ما هو مفهوم الاسم واحد أو رسم له يحمل على الشيء الذي يحمل عليه الاسم ؛ فيوصف الشيء بمعنى الاسم كما يسمى بلفظه ، وإن لم يكن ذلك حداً له .

- ف بهذه الأشياء يتبيّن أنهم أغفلوا إغفالاً كثيراً . ويتبين أن السبب في ذلك ظنهم أن العرض ، الذي هو أحد الخمسة ، هو العرض الذي نتكلّم فيه في هذا الكتاب . بل قد يتبيّن بذلك أن كل معنى عام يقال على أكثر من واحد ، كيف قيل ، فهو كلّي ؛ والمعنى الخاص جزئي ؛ وأن العرض الذي يقابل الجوهر هو الذي سنحدّده ؛ وأن الأمور : إما مقوله له على موضوع ، غير موجودة في موضوع ، وهي كليات أشياء هي جواهر ؛
١٠ فلا أنها كليات ، فهي تقال ”على“ ؛ ولأنها جواهر ، فلا توجد ”في“ ؛ وإنما موجودة في موضوع غير مقوله على موضوع وهي جزئيات الأعراض ، فإنها لأنها أعراض ، موجودة ”في“ ، ولأنها جزئية ، ليست ”على“ ؛ وإنما مقوله على موضوع ، موجودة في موضوع ، وهي كليات الأعراض ، فإنها ، بالقياس إلى جزئياتها ، كالقياس الكلّي بالقياس إلى بياض ما
١٥ مقوله على موضوع ؛ ولأنها أعراض فهي موجودة في موضوع ؛ وإنما لا مقوله ”على“ ولا موجودة ”في“ ، وهي جزئيات الجواهر ، كزيد و عمرو وهذه المادة وهذه الصورة وهذه النفس ، ولأنها جواهر ، ليست موجودة في موضوع ؛ ولأنها جزئية ، ليست مقوله على موضوع .
٢٠

(١) فقط : ساقطة من سا ، عا ، م ، ن || (٢) ليست حدوداً : ساقطة من سا || (٣) هي : هو ب || (٤) حد للآخر : ساقطة من م || (٥) في أن : فم || (٦) بهذا : بذلك ن || (٧-٨) وحد أو رسم : وحداً ورسمها ؛ حداً ورسمها || (٩) بهذه : بهذه دا || (١٠) وتبين : وبين سا ، م || (١٢) وأن : وأما س ، ئي || (١٥) كليات : كلية سا ، عا ، م ، ن ، ئي || فهي : وهي م || فلا توجد : ساقطة من س || (١٦) فإنها : ساقطة من ن || (٢٠) وهي : وهي عا ، ه || (٢١) ولأنها : فلا أنها سا ، م ، ن ، ه ، ئي .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في شرح حد العرض وهو أنه موجود في موضوع

فلنبين الآن معنى قولنا الموجود في موضوع. فقد رسم أنه: "الموجود في شيء لا يكزه منه، ولا يتصح قوامه من دون ما هو فيه". فقولنا إنه الموجود في شيء يقع على أشياء كثيرة: على بعضها بالتواظط ، وعلى بعضها بالتشكيك ، وعلى بعضها بالاشتباه. وليس وقوعه على جميع تلك الأشياء وقوع لفظ متواطئ ، ولا وقوع لفظ مشكك ، بل وقوع لفظ مشترك ، أعني إذا قيس إلى جميعها ، ولا هذا البيان المبني عليه بيان حَدِّي ولا رسمُ حَقِيقِي ، بل هو نوع من البيان الحالِ به على الاسم ، كما يبين اسمُ باسمِ أشهر وأعرف .

ومأخذ ذلك هو أن الجمهور يعرفون أشياء يقال لها إنها في شيء ، فيريد الآتي بهذا البيان أن يقول : إن هذا العرض هو الكائن في الموضوع وإن كونه في الموضوع ليس كذلك من الكون في شيء ولا كذلك حتى يزول الاشتراك في الاسم ، فيبقى معنى واحد ينبع عليه بالمثال ، بعد أن أزيلت الشبهة التي من اشتراك الاسم . فإن إزالة الشبهة باشتراك الاسم قد يمكن على نحوين : أحدهما أن يؤتى بالحد المراد بالاسم ، أو يؤتى بارسم ، والناتي أن تنفي المعانى الدالة تحت اشتراك الاسم حتى يدل على الباقي ، لا من ذاته ، ولكن بسلب ما ليس له . فقوله : "الموجود في شيء" يفرق بين حال العرض وبين حال الحال

(٣) موجود : المؤسدة || (٤) لا : ساقطة من م || (٤—٥) لا يكزه . . . شيء : ساقطة من د ||

(٥) الموجود : موجود ، م ، ن || (٦) وعلى بعضها بالتشكيك : ساقطة من ع || على جميع :

في جميع ص ، ع ، م ، ن || (٧) جميعها : مجموعها من || ولا : ولأن د || رسم : رسمي د ،

دا ، ع ، ن ، ئ || (٩) به : فيه د || باسم : اسم د || أشهر : + منه ئ || (١٠) إنها :

+ هي صا || (١١) وإن كونه في الموضوع : ساقطة من صا || (١٢) فإن . . . الاسم : ساقطة

من ب و ص || الشبهة ن || (١٤) المراد : + بع || بالاسم : به بع || (١٥) تنفي :

تبعد ، تبقى د ، تبقى م || (١٦) بسلب : بسبب بع ، د ، س ، ع ، م || ليس : + هوى ||

ه : + موع .

فـ الأجزاء ؛ فإنَّ لـ الكل صورة تـ شاملة لا تـ وجد قـائمة بـ نفسها ، ولكن في أجزـائمـها جـملـتها ، لا في واحد واحد منها ، فإنَّ العـشرـية كـلـيـة ما ولا تـ وجد حـاصلـة في واحد واحد ، بل في الأجزاء كـلـها ؛ فإنـها ، إذا تـوافتـ واجـتمـعتـ ، حـصـلتـ حينـئـذ صـورـةـ العـشرـيةـ . ويـتـضـعـ لـكـ هـذـا عـلـىـ كـنـهـ مـنـ الـفـلـسـفـةـ الـأـولـىـ . فـإـذـا قـيلـ "ـالـمـوـجـودـ فـيـ شـيـءـ"ـ فـقـدـ زـالـتـ مشـابـهـةـ العـرـضـ لـلـكـلـيـةـ .

ولـقـائـلـ أنـ يـقـولـ : إنـ الإـضـافـاتـ كـالـمـاسـةـ وـكـلـمـاـخـاـةـ وـغـيرـذـلـكـ إـنـماـ تـوـجـدـ فـشـيـئـينـ لـفـيـ شـيـءـ وـاحـدـ ، فـيـكـونـ جـوابـهـ مـاـ نـقـولـهـ فـيـ مـوـضـعـهـ مـنـ تـعـرـيـفـنـاـ المـضـافـ .

ولـقـائـلـ أنـ يـقـولـ : إنـ الزـمانـ عـنـدـكـ عـرـضـ وـلـيـسـ فـيـ شـيـءـ ، فـيـكـونـ جـوابـهـ : إـنـهـ فـيـ شـيـءـ وـبـيـانـهـ فـيـ الـعـلـمـ الـطـبـيـعـيـ .

ولـقـائـلـ أنـ يـقـولـ : إنـ المـكـانـ أـيـضاـ عـرـضـ وـلـيـسـ فـيـ المـتـعـكـنـ ، فـيـكـونـ جـوابـهـ :
إـنـهـ فـيـ شـيـءـ آـخـرـ وـبـيـانـهـ أـيـضاـ فـيـ الـعـلـمـ الـطـبـيـعـيـ . فـإنـ الـمـنـطـقـ لـاـ يـفـيـ بـيـانـ ذـلـكـ ؛ بلـ يـجـبـ
أـنـ يـبـنـهـ حـتـىـ لـاـ يـحـسـبـ أـنـ هـذـهـ الـمـقـدـمـةـ ، وـهـىـ أـنـ الزـمانـ لـيـسـ فـيـ شـيـءـ ، مـسـلـمـةـ ؛
وـكـذـلـكـ غـيرـهـ .

ولـقـائـلـ أنـ يـقـولـ : إنـ الـكـلـ ، وـإـنـ كـانـ قـدـ يـكـونـ جـواـهـراـ ، فـإنـ الـكـلـيـةـ هـيـ
فـأـشـيـاءـ وـهـىـ عـرـضـ ؛ لـأـنـ الـكـلـيـةـ ، وـهـىـ مـثـلـ الـعـشـرـيـةـ وـغـيرـهـاـ ، لـاـ تـعـدـ عـنـدـكـ جـواـهـرـ ،
بلـ هـىـ أـعـراضـ ، وـلـيـسـ وـجـودـهـاـ فـيـ شـيـءـ وـاحـدـ ؛ فـيـقـالـ : إـنـ لـيـسـ يـمـنـعـ أـنـ يـكـونـ
الـمـوـضـعـ الـأـوـلـ لـلـعـرـضـ مـؤـلـفـاـ مـنـ أـشـيـاءـ كـثـيرـةـ تـكـوـنـ جـمـلـتهاـ قـدـ صـارـتـ مـوـضـوعـاـ لـلـعـرـضـ ؛
وـتـكـوـنـ تـلـكـ الـجـمـلـةـ هـىـ الـمـوـضـعـ لـذـلـكـ الـعـرـضـ ، مـنـ حـيـثـ هـوـ جـمـلـةـ ، وـتـكـوـنـ ، مـنـ حـيـثـ
هـىـ جـمـلـةـ ، شـيـئـاـ وـاحـدـاـ . فـإنـ كـانـتـ الـكـلـيـةـ عـرـضاـ وـلـهـاـ مـوـضـعـ ، فـالـمـوـضـعـ الـذـىـ يـحـلـمـهاـ

(١) لـكـلـ : الـكـلـ سـاـ ، عـ ، عـ ، مـ ، نـ || (٢) وـاحـدـ وـاحـدـ : وـاحـدـ هـ || مـاـ : سـاقـةـ مـنـ
عـ || وـلاـ : لـاعـ || وـاحـدـ وـاحـدـ : وـاحـدـ عـ || (٣) تـوـافـتـ : تـوـافـتـ دـاـ || (٤) قـيـلـ :
مـثـلـ سـ || (٥) كـلـمـاـخـاـةـ : الـمـؤـاخـاـةـ عـ || (٦) تـعـرـيـفـنـاـ : تـعـرـيـفـ عـ || (٧) فـيـكـونـ
جـوابـهـ : جـوابـهـ بـ ، سـ || (٨) فـيـكـونـ جـوابـهـ : فـتـقـولـ عـ ؛ فـيـكـونـ أـيـضاـ جـوابـهـ نـ ||
(٩) مـسـلـمـةـ : مـسـلـمـ دـ ، دـاـ ، عـ || (١٠) فـيـكـونـ جـوابـهـ : فـتـقـولـ عـ ؛ فـيـكـونـ أـيـضاـ جـوابـهـ نـ ||
(١١) مـوـضـعـاـ : مـاـقـةـ مـنـ سـ || (١٢) هـىـ : هـوـ هـ || (١٣) وـلـيـسـ : ثـمـ لـيـسـ عـ ، هـ ، يـ ||
(١٤) رـتـكـونـ ، عـلـىـ جـمـلـةـ : سـاقـةـ مـرـدـ || (١٥) يـحـلـمـهاـ : يـحـلـمـ سـاـ ، عـ ، عـ ، مـ .

المقالة الأولى -- الفصل الرابع

ليس موضوعا لها ، من حيث هو أشياء ، حتى يكون كل واحد منها يحمل ذلك العرض ، بل من حيث هناك حاصل من اجتماعها ، وإنما يمنع من أن يكون العرض في أشياء على أن يكون الواحد منه عرضا في كل واحد منها .

فإن قال قائل : فلِمْ لم يكن جوابكم في وجود الكل في الأجزاء هذا الجواب ؟ ولم احتجتم
أن تفصّلوا بين العرض وبين الكل بأن الكل في أشياء ، إذ ليس الكل في واحد واحد
منها ، بل في الجملة ، وتلك الجملة واحدة ، من حيث هي جملة ؟ فنقول : إن الكل ليس
يجوز أن يقال إنه في جملة الأجزاء ، لأنّه نفسه جملة الأجزاء ، فلا يكون بمجموع الأجزاء
 شيئا دون الكل ؛ فكيف يكون الكل في نفسه ؟ وأما الكلية فهي التي يقال فيها ذلك ،
وهي حال هذه الجملة ، من حيث هي جملة . وبالحقيقة فإن قول القائل ”إن الكل
في الأجزاء“ قوله مجازي ، ومعنى أنه وجود الكلية التي بها الكل هو ما هو في الأجزاء ، كأن
الأجزاء أشياء يعرض لها هيئة ذا يكون منها الكل ، وتلك الهيئة هي الكلية ، وتلك الهيئة
عرض جامع ، والكل هو المؤلف من تلك الهيئة والأفراد ؛ فيكون بالعرض ما يقال للكل إنه
في الأجزاء ، أي كلية في الأجزاء وقوامه في الأجزاء . وبالحرى أن لا تحتاج أن تستعمل بهذه الفرق
كل الاشتغال إلا لما يقع من الالتباس في بادئ الأمر بين المستعمل بالحقيقة وبين المجازي .

وفي أمثال هذه الموضع قد يحسن أن تعرف الفرق أيضا بين الحقيق وبين المجازي
الذى ربما لم تعرف في بادئ الأمر أنه مجازي . ويشبه أن لا تكون بنا حاجة داعية
إلى هذا الفرق .

وأظن أن الراسم الأول لم يذهب ذهنه إلى شيء في أمر هذا الفرق ، بل اختصره
المتكلفون . فيكون الوجه المتكفل لهذا الفرق هو أنه إذا قيل للكل إنه في أمر ، فإنما
يقال إنه في أشياء ، وإن كان هو باحقيقة لا في شيء ولا في أشياء منها .

(١) منها : منه ؟ منهـا م || (٤) فلم : فلود || (٦) منها : منهاـع || (٧) فلا :
ولاـع || (٩) أن : ساقطة من عا || هوـق : هـى في هـ || (١٠ - ١١) كانـالأجزاء : كالـأجزاء سـ ||
(١٢ - ١٣) وذلكـالمـيـة عـرـض : وـتـلـك عـرـض سـ || (١٢) لـكـل : سـاقـطـة من عـا || (١٣) تـحـتـاج : +ـمـالـىـ
هـ ، هـ ؟ +ـفـ دـا || (١٥) قـدـ : وـقـدـ ؟ قـدـنـ ، هـ || (١٦) رـبـا : إـنـعـاسـ || وـيشـهـ :
بلـيشـهـ بـعـجـ ، سـ || حاجـةـ : +ـذـرـورـيـةـ هـ || (١٨) الرـاسـ : الرـاسـ نـ || فـ : منـ ، هـ ، هـ ؟
(١٩) الـوجهـ المـتـكـفـ : وجـهـ الكـافـ مـ ؟ الـوجهـ لـتـكـفـ هـ || هوـأـهـ : وـهـوـ سـ ؛ سـاقـطـةـ منـعـ ||
(٢٠) هوـ : سـاقـطـةـ منـ سـ ، سـ || ولاـفـ أـشـيـاءـ : ولاـشـيـاءـ ، عـاـ ، نـ ، هـ .

وأما الغرض فإنما هو عرضٌ ، لأنه في شيءٍ ؛ فإن اتفق أن كان بوجهه مَا في أشياء ، فليس هو عرضاً من أجل ذلك ، بل من أجل أنه في شيءٍ ، إما مجموعها أو غير ذلك وأما الكل فإن كونه كلاماً هو بحسب ما يقال مجازاً إنه في أشياء لا في شيءٍ .

نها وجه بيان هذا الفرق. وما أراه يحتاج إليه ؛ وإن احتاج إلى ذلك ، كان فرقاً أيضاً بين وجود العرض في الموضوع، وبين وجود الجنس في أحد نوع، من حيث العموم، ٥ ووجود النوع في الأشخاص ؛ وبالجملة بينه وبين وجود الكل في الجزئيات ، من حيث هو كلي .

وإذا عتنينا بقولنا ”الموجود في شيء“ ، أي في شيء متاحصل القوام بنفسه، قد تمت شيئاً دون ما يوجد فيه ، أو يتم دونها فلا يقام ما يحتمله ، كان فرقاً بين حال العرض في الموضوع وحال الصورة في المادة ؛ فإن الصورة هي الأمر الذي يجعل محله موجوداً ١٠ بالفعل ؛ ومحله ليس بنفسه شيئاً بالفعل إلا بالصورة .

وقوله : ”لابخزء منه“ يفرق بين ذلك وبين وجود الجزء في الكل وبين وجود طبيعة الجنس في طبيعة النوع الواحد ، من حيث هما طبيعتان ، وبين وجود عمومية النوع في عمومية الجنس ، من حيث هما عامان ؛ وبالجملة يفرق بين حال العرض في الموضوع وبين حال ١٥ لجزئي في الكل الذي من هذه الجهة يقال للجزئي إنه في الكل ؛ وكذلك يفرق بينه وبين وجود المادة في المركب والصورة في المركب .

وقوله : ”ولا يمكن قوامه مفارقاً له“ يفرق بين كون العرض في موضوعه وكون الشيء في الزمان ؛ لأن الشيء في أي زمان فرضته يمكنك أن تجعله مفارقاً له إلى زمان آخر ، ولا كذلك حال العرض في موضوعه .

(١) فلأنما : ولأنما ، ن ، ئ (٢) بل : ساقطة من س || من أجل : لأجل ه ، ئ || (٤) إليه وإن احتياج : ساقطة من ن || كان : ساقطة من ع || (٥) العرض . . . وجود : ساقطة من ن || في الموضوع : ساقطة من ئ || (٦) بينه وبين وجود : ساقطة من د ، س ، ن || (٨) بقولنا : بقوله ئ || قد : قدر ، ن ؟ وقد ه || (٩) دون . . . دونها : ساقطة من عا || فيه : فيها ع || أو يتم دونها : ساقطة من د ، س ، ن || (١٣) عمومية : طبيعة د ، ن || (١٤) عامان : عامان ع || (١٧) مفارقاً له : من دون ماهو فيه ص ٢٨

و كذلك الشيء في المكان ؛ فإن كونه في المكان لا يوجب أن يكون هو بحث لا يقوم دون المكان ؛ فإنه ، لا من حيث هو ذو مكان ، ولا من حيث ذلك مكان ، يلزم أن لا يفارق ذو المكان المكان ؛ بل إن كان ولابد ، فلسبب آخر . و كون المرض في موضوع ، يوجب ذلك ، من حيث هذا موضوع ، وذلك عرض .

و كذلك كون الشيء في الفانية ، فإن كون الشيء في الفانية قد يفارق الفانية ، كالإنسان في السعادة ، والبدن في الصحة ، والسايس في السياسة .

و كذلك كون الجوهر في العرض ؛ فإن الجوهر يفارق العرض ويصبح له دونه قوام .

و كذلك المادة ، من حيث لها معنى المادة ، لا يمتنع عليها أن تفارق الصورة إلى أخرى .

وطبيعة الجنس قد توجد مفارقة لطبيعة النوع في نوع آخر . على أن في مثل هذا نظراً

ليس يفي به المنطق . ١٠

لكن الشكوك على هذا كثيرة ، وإنذكرها ونحلها حلا . من ذلك أن الشيء يقال إنه في الزمان المطلق ولا يفارق الزمان المطلق ؛ وأن الشيء يقال له إنه في المكان المطلق ، ولا يفارق المكان المطلق ؛ والجوهر يقال إنه في العرض المطلق كذلك ، ولا يفارق العرض المطلق . وبعض الأجسام لا يصح لها أن توجد إلا في المكان الذي هي فيه وليس أعلاها ، كالقمر في فلكه . وبعض المواد لا تفارق الصورة التي لها إلى أخرى كادة الفلك ، وليس أعلاها . ولا شيء من الصورة يصح أن يفارق المادة . ١٥

وقد قلت : ليس كون الصورة في المادة كون الشيء في موضوع ، فنقول أولاً : إن معنى قولنا : ولا يمكن مفارقتها لما هو فيه ، أن أي موجود معين منه أخذته في الشيء المعنين الذي

(٢) ذلك مكان يلزم : ذلك يلزم من || (٣) ذو المكان المكان : ذلك المكان م ؟ ذا المكان سا ، ع ، ئ || بل : + المكان سا || لابد : + ذلك ئ || (٤) كون الشيء في الفانية : فإن الشيء الذي في الفانية سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ئ || (٨) حيث : + هنع || (١) ليس : لاس || (١١) لكن : ولكن ئ || ولذكرها : لذكرها ه || لتعلها : لتعمل لها ع || يقال : + له سا || (١٢) ولا : لاع || ولا . المطلق : ساقطة منن || (١٣) ولا : كذلك ه || المكان المطلق : المكان م || يفارق العرض : + العرض د || (١٤) الذى : الذى هى : هو سا ، عا || (١٦) شى : شيئاً ع || (١٧) موضوع : موضوع م || (١٨) ولا : لأن || فيه هو : فيه م || معين : معين هامش ه || أخذته : أخذ فيه د .

هو فيه موجود لم يجز مفارقته لذلك المعين، بل علة قوامه هي أنه فيه ، لا أن يكون ذلك أمرًا لزمه بعد تقويمه بالفعل . ولأجل هذا ما خص العرض باسم الموجود في الموضوع ؛ إذ هو اعتبار الوجود ؛ وخص الآخر بلفظ القول على الموضوع ؛ إذ الكل إنما يكون موجوداً في اللفظ أو في التصور ؛ وكلاهما قول . فهذا غرضنا فيما نقوله ؛ فتزول شبهة المكان والزمان والعرض المطلقات لأجل ما اشتربطناه من التعين .

٥

ومن جهة أن الشيء إنما يكون في المطلقات بحسب الرهم ، وكلامنا بحسب الوجود ؛ وليس في الوجود ، كما تعلم ، إلا أعيان موجودة في أعيان كلها شخصية ، وكلامنا في نحو وجودها الذي لها ، لا في نحو التوهم . ولو اعتبرنا نحو التوهم ، لم يبعد أن يجعل كثيراً من الأعراض مفارقة لل موضوعات في التوهم . وأما القمر في قوله ذلك أمر لزمه من خارج لزوماً ، لا لأن علة وجود القمر ، من حيث هي طبيعة القمرية ، كونه في مكانه . ولذلك يصح أن يُفرض للقمر جزء بوجه ما ؛ لأن كل جسم يصح أن يفرض له جزء بوجه ما ، ١٠ وما يفرض من أجزاءه يكون غير موصوف بأنه يكون في مكان الكل أو في مكان البة . تعلم هذا في علم الطبيعة ؛ ومع هذا ، فليس ذلك لأنه في المكان حتى يجب كونه في المكان أن لا يفارق المكان ؛ بل إنما يجب ذلك فيه شيء غير كونه في المكان .

١٥

وأما العرض فإنما ذلك له لأنه في موضوع .

وأما الصورة التي في المادة ، فإنها ليست المادة علة قوامها عند الفلاسفة المخلصين ، بل علة الصورة شيء هو أيضاً علة المادة ، لكنها كذلك بتوسط الصورة ؛ ويلزم الصورة أن تكون ذاتها ملائمة لما تقومه موجوداً بالفعل .

(١) أنه فيه : أنه فيها || ذلك : ساقطة منع || (٢) لزمه : + لزوماً ، هـ ، هـ ، هـ || لأجل هذا : لهذا || (٤) قول : قوله ، عـ ، هـ ، هـ ، هـ || فتزول : + بـع ، هـ ، هـ ||
 (٥) من التعين : ساقطة من م || (٦) جهة : + بدـى || الوهم : التوهم ، نـ || (٧) وليس : ليس دـ ؛ وليس نـ || (٨) لأن : لأن عـ ، مـ || القمر : القمرية هـ || هي : هو هـ || القمرية : + هي علة عـ ، عـ ، هـ ، هـ || (٩) لأن كل ... بوجه ما : ساقطة من سـ || له جـ بوجه : له جـ لوجه دـ || (١٢) يفرض : عرض مـ || بأنه يكون في : بأنه في هـ ، هـ ، هـ || (١٣) مع هذا : مع ذلك هـ || (١٤) أما العرض : أما في العرض سـ ، هـ ، هـ || (١٥) المخلصين : المخلصين || (١٦) الصورة : كل الصورة عـ || المادة : + وهو الكون في الحال والحاصل هيئته له سـ ، كان ذلك الحال مادة أو موشعاً ؛ فإن ألم العرض لا يبعد أن يقال على الأمرين قولها يتفقان فيه هـ [وهذا وارد هنا بعد في ص ٣٥ ص ٤ - ٥] .

قال قوم : إن الفرق بين وجود الصورة في المادة وبين وجود العرض في الموضوع أن الصورة تكون جزءاً من المركب، وأما العرض فلا هو جزءٌ من الموضوع ولا من المركب. وصغاروا مني، هذا إلى أن قال قوم : إنك إن لم تُقسِّم الصورة إلى المركب، بل إلى القابل، كانت عرضاً، وإن قُسِّط العرض إلى الحال منه ومن الموضوع كان صورة.

وهذا كلام ردٍّ جداً مشوشٌ. وذلك لأن الرسم المقدم لم يُشترط فيه أن العرض لا يكون جزءاً من شيءٍ ثالثة، ولا فيه أن يكون جزءاً من المركب، بل فيه أن لا يكون جزءاً من الموضوع، حين قيل إنه لا يُنجز منه، أى من الموضوع، أى من الذي هو عرض فيه. فليكن هذا فرقاً بين وجود العرض في الموضوع، وبين وجود الصورة في المركب.

وليس المطلوب هذا، بل المطلوب هو الفرق بين وجود العرض في الموضوع وجود الصورة في المادة، الذي هو اعتبار غير اعتبار وجود الصورة في المركب منها ومن المادة.

فلو كان قيل في الرسم إن العرض موجود في شيءٍ لا يُنجز من شيءٍ ثالثة، لكن الأمر على ما يقولونه؛ ولو كان مع ذلك لا يكون العرض جزءاً من شيءٍ ثالثة، لا من الموضوع ولا من المركب، وكانت الصورة جزءاً من أحدهما، وهو المركب، وليس جزءاً من المادة، لكن ربما فرق هذا القول؛ ولكن ليس يفهم ذلك من قولنا : موجود في شيءٍ لا يُنجز منه، وإنما يفهم من هذا القول إنه لا يكون جزءاً من شيءٍ ثالثة الذي هو موجود فيه وجود الشيء في محله؛ وإذاً ليس ذلك مقولاً، وليس أيضاً حقاً، فما ذهبوا إليه هذيان.

وإنما لم يكن ذلك حقاً، لأن الأعراض قد تكون أجزاءً من مركبات منها ومن الجواهر؛ فقد يحدث من تركيب جوهرٍ وعرضٍ معنى مركبٍ منها، كل واحد منها جزءٌ منه، كالكرسي من الخشب ومن عارض فيه، والخشب موضوع له بالحقيقة ليس بمادة، وكالتقىير فإنه يحدث منه ومن الآئف شيئاً وهو الأفطس. فإذاً هذا الاعتبار ردٍّ فاسد.

(٢) ولا من المركب: ولا من المكتنزع || (٢) بل : بلدن || (٤) كانت : كان سا، عا، م، ن، ئ ||
كان : كانت ع، ئ || (٥) يُشترط : يُشترط ع || (٦) أن لا : أنه لا، عا، م، ن، ئ ||
(٨) نليكن : ومع ذلك نليكن ه || وبين وجود : وجود ع || (٩) وليس : ظليس س || المطلوب :
الموضوع ه || وجود : وبين وجود دا، ه، ئ || (١١) لا يُنجز، من شيءٍ : ساقطة من م ||
(١٢) يقولونه : قوله ع، عا، م || جزءاً من شيءٍ : جزءاً سا، ع، م، ن || (١٦) وإذاً : فاذعا،
ه، ئ ؟ إذع || إليه ساقطة من عا || (١٧) ذلك : ساقطة من سا، ع، عا، م، ن || (١٩) له :
ساقطة من م، ن .

وه هنا شئ ي يجب أن تميل إليه كل الميل ، وهو أنه يشبه أن يكون هذا الرسم الذى رسم به العرض لم يعن فيه بعرض ما ، إذا تغلل الإنسان في الفلسفة ، شعر به وبالفرق بينه وبين الصورة ، بل عنى به معنى أعم من معنى هذا العرض ، وهو المعنى الذى يعم هذا العرض والصورة ، وهو الكون في الحال ، والحاصل هيئته له ، سواء كان ذلك الحال مادة أم موضوعا . فإن اسم العرض لا يبعد أن يقال على الأمرين قولاً يتلقان فيه وفي مفهومه ٥ بوجه ، ولكن هذا الاشتباه ليس أمرًا لا يحيط عنه ولا يحيص . وأما أمر المادة الكائنة في صورة ، لا تفارق المادة تلك الصورة إلى غيرها ، فهو أمر مشكل؛ وكونه يعيّب هذا الرسم وينقصه ، إذ يجعله عاماً لهذه المادة والعرض ؛ ومع ذلك فإن المادة يقال إنها في هذه الصورة بتلك الشرائط الأخرى ، فيشبه أن يكون من الوجوه التي يُحاب بها عن هذا ، ١٠ ويكون جواباً عن أشياء أخرى أيضاً ، أن هذا الكتاب إنما يخاطب به الجمهور ؛ فإن المبتدئ يعد في درجة الجمهور ، وهذا الرسم مبني على لفظ متعارف ؛ وإنما تفسر أحواله بحسب الألفاظ .

ثم التعارف المشهور في استعمال لفظة "في" ليس يتناول نسبة الصورة إلى المادة ، ولا المادة إلى الصورة ، بل يتناول نسبة الجواهر إلى الأعراض ، كقولهم : زيد في راحة ، ١٥ ونسبة الأعراض إلى الجواهر ، كقولهم : البياض في جسم ، مع أمور أخرى جرى التعارف بها ، كالشىء في الزمان والمكان والإماء ، والجزء في الكل ، وما جرى ذلك المجرى . وإن الفرق إذا حصل ، باستثناء هذه الوجوه المشهورة ، لم يبق في المشهور شئ يقال إنه في شئ غير العرض ، حتى يسبق إلى ظن المتعلّم أن ذلك الوجود وجود العرض في الجوهر ، ٢٠ ولا ي تكون .

فقد أخبرنا أن هذا التعريف بحسب النقوذ ، ليس بحسب معنى جامع ، وضع عاماً ثم الحق به فصول ؛ وإذا كان بحسب اللفظ وتفصيله ، وعلى نحو ما أخبرنا به ، لم يبعد

(٤) الحال : الحال ، هـ ، هـ ، هـ || له : ساقطة من سـ || (٦) أمر : ساقطة من عـ || (٧) فهو : في سـ || كأنه يعيّب : ساقطة من نـ || (٨) وينقصه إذ يجعله : ساقطة من عـ || ينقصه دـ || إذ : أن عـ || (٩) بها : عنها هـ || (١٠) به : ساقطة من دـ ، هـ ، هـ || (١١) درجة : زمرة بـ ، سـ ، هـ || تفسر : تعتبر سـ || (١٢) اللفظ : التعارف سـ || (١٣) التعارف : المتعارف دـ || (١٤) بل : وإن كانت عـ ، هـ || (١٥) كالشىء : الشىء مـ || (١٧) باشتئانه : باشتئان عـ ، هـ ، ما استئنناها || (١٨) يسبق : سبق عـ || (٢٠) فقد أخبرنا : فقد أخبرنا عـ ، هـ ، ما ندراه باعـ || (٢١) أخبرنا هـ : أخبرنا به : أخبرناه باعـ .

أن يلتفت في ذلك إلى الاستعمال الجمالي ، لا على اصطلاحات ، حصلت بعد تعارف الجمهور ، التي يمكن أن تقع عند الاعمال في العلوم ، فليس يمكن أن تدرك لذلك غاية .

فإن إيتام الاسم على الأشياء بالاشتراك أو الاشتباه ليس مما يضيّق أو يحد ، إنما يضبط أو يحد ما يرام فيه مراعاة المعنى ، إما بالتوافق أو التشكك الذي ذكرناه . وكان المادّة والصورة ، إذا كانتا بالصفة المذكورة لها ، لم يطلق الجمهور للفظ بأن إحداهما في الأخرى ، بل مع الأخرى ، وخصوصاً المادّة في الصورة .

فإن أراد مزيداً أن يزول هذا الاشتباه الواقع الآن مع وجود اصطلاحات التي تجددت بعد الاصطلاح المشهور ، فيجب أن يزداد الموجود في الشيء جاعلاً إياه بصفة ونعت ؛ فإن هذا ليس أشد تشككًا بل اتفاقاً من لفظ الموجود في شيء ؛ فتكون المادّة لا تجعل الصورة بصفة ونعت ، أعني المادّة التي فيها الشك ، بل الصورة هي التي تنعتها وتصفها .
فإن قال قائل : إن الفرق هو أن المادّة في طباعها أن تبدل صورة تقوم بها كهذه الصورة ، لكن الصورة ليست تزول عنها ، فيكون ذلك قسراً عرض لها من هذه الصورة ؛ وأما العرض ففي طباعه ما هو متقوم بالموضوع ، وليس في طباعه الانتقال عنه ، لم يقبل منه هذا القول . فإن المادّة التي فيها الشك محصل من أمرها في العلوم أنها لا تقوم بلا صورة ، وأنها ليس في طباعها أن تقبل صورة أخرى ، فيكون طباعها موقوفاً على هذه الصورة .

على أنا ضعنا عبارتنا عن هذه التفرقة جهة لا تبعد عنإصابة موقع في الفرق ؛ وهو أنا قلنا : إن المادّة ، تكونها مادة ، لا يلزمها أن تكون متعلقة مقارنة لصورة بعينها ، بل ربما وجّب لها ذلك لنوعية أو طبيعة ، كيف كانت ، بعد كونها مادة . وأما العرض ، فتعلقه بالموضوع لأعم معاناته ، وهو كونه عرضها ؛ وهذا أيضاً مقنع .

(٢) بالاشتراك : باشتراك سا || الاشتباه : اشتباها || (٤) أو يحد ما : ويحد ما ع || أو التشكك : وإنما بالتشكيك ع || التشكك : بالتشكيك ع ، ن || كان : كانت س ، ع || (٥) والصورة ساقطة من ن || كانتا : كانت ن || لها : إنما س || إحداهما : أحدهما سا || (٧) تجددت : تحدثى ، مع التصحح في الالامش على نحو ما أثبتنا || (٨) الشيء : شيء س || (٩) هي : ساقطة من سا || (١١) أن المادّة : أن هذه المادّة دا ، ع ، د ، ئ || (١٢) هذه الصورة : + لكن الصورة م || (١٤) فيها الشك : ساقطة من س || محصل : يحصل ع ، م || بلا : بدون ن || (١٥) الصورة : الصفة ع ، م ، ئ || (١٦) جهة : جملة ع || (١٧) مقارنة لصورة : ساقطة من د ؛ بمقارنة الصورة دا || (١٨) كانت : كان سا || (١٩) لأعم معاناته : الأعم ع .

وَمَا يُتَشَكَّكُ بِهِ أَيْضًا أَمْرُ الْأَعْرَاضِ الَّتِي لَا تَفَارِقُ وَلَا يَوْجِدُ الْجُوَهْرُ قَائِمًا دُونَهَا ؛
لَكِنَّهَا لَيْسَ إِنَّمَا لَا تَفَارِقُ لِأَنَّ الْجُوَهْرَ يَتَقَوَّمُ بِالْكَوْنِ فِيهَا ، حَتَّى لَا يَصْحُحُ قَوَامُهُ دُونَهَا ؛
بَلْ ذَلِكَ أَمْرٌ لازِمٌ لَهُ ؛ وَهُوَ يَقُومُهَا . وَأَمَّا الْعَرْضُ ، فَإِنْ مَعْنَى أَنَّهُ لَا يَفَارِقُ أَنَّهُ لَا يَصْحُحُ
قَوَامُهُ بِنَفْسِهِ مَفَارِقاً ؛ بَلْ قَوَامُهُ مُسْتَفَادٌ مِمَّا لَا يَفَارِقُ .

وَأَمَّا التَّفَرِيقُ الَّذِي يَفْعَلُهُ الْوَهْمُ فَلَيْسَ فِيهِ فَرْقٌ بَيْنَ الْجُوَهْرِ وَبَيْنَ الْعَرْضِ ؛ فَإِنْ
الْعَرْضُ قَدْ يَفْرُقُهُ الْوَهْمُ عَنِ الْجُوَهْرِ .

وَمَا يُتَشَكَّكُ عَلَى هَذَا الرَّسْمِ هُوَ أَنَّ مِنَ الْأَعْرَاضِ مَا يَفَارِقُ الْجُوَهْرَ بِبَطْلَانِهِ ؛ وَقَدْ
قَلَّمْ : إِنَّ الْعَرْضَ لَا يَفَارِقُ الْجُوَهْرَ ، فَيَقُولُ : إِنَّا نَعْنَى بِهَذَا أَنَّهُ لَا يَفَارِقُ قَائِمًا دُونَهُ ، وَأَمَّا
أَنَّهُ يَفَارِقُهُ بِأَنَّ يَبْقَى الْجُوَهْرُ وَيُبْطِلُ الْعَرْضَ ، فَذَلِكَ مَا لَا نَنْكِرُ ، أَلَا تَرَى أَنَا قُلْنَا : وَلَا
يَصْحُحُ أَنْ يَكُونَ لَهُ قَوَامٌ دُونَ مَا هُوَ فِيهِ ؟

وَمَا يُتَشَكَّكُ بِهِ عَلَى هَذَا أَنْ يَقُولُ : إِنَّ الرَّائِحَةَ عِنْدَكُمْ عَرْضٌ ، فَيَجِبُ أَلَا تَقُومُ
مَفَارِقَةً لِلتَّفَاحَةِ ، وَزَرِيَ الرَّائِحَةَ تَقُومُ مَفَارِقَةً لِلتَّفَاحَةِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ؛ فَيَقُولُ فِي ذَلِكَ :
إِنَّ الرَّائِحَةَ لَيْسَ إِذَا وَجَدَتْ فِي الْهَوَاءِ عَنِ التَّفَاحِ فَقَدْ انتَقَلَتْ عَنِ التَّفَاحِ وَتَرَكَ التَّفَاحَ ؛
وَلَا الْحَرَارةُ إِذَا وَجَدَتْ فِي الْهَوَاءِ عَنِ النَّارِ فَقَدْ انتَقَلَتْ عَنِ النَّارِ وَتَرَكَ النَّارَ ؛ بَلْ ذَلِكَ
إِمَامًا عَلَى سَبِيلِ حَدَوْثِ حَرَارَةٍ أُخْرَى وَرَائِحَةٍ أُخْرَى فِي الْهَوَاءِ ؛ وَإِمَامًا عَلَى سَبِيلِ اِبْنَاثِ
أَجْزَاءٍ مُتَحَلَّلةٍ مِنْهَا فِي الْهَوَاءِ .

وَالْعِلْمُ الْطَّبِيعِيُّ يَصْحُحُ الْحَقَّ فِي ذَلِكَ . فَلَوْ كَانَ صَحِيحًا أَنَّ الْهَوَاءَ إِذَا أَرْوَحَ وَإِذَا سَخَنَ
يَكُونُ حِينَئِذٍ النَّارُ وَالتَّفَاحُ زَالُتْ عَنْهُمَا كِيفِيَّتَهُمَا ، فَوَجَدْنَا بِلَا ذَلِكَ الْكِيفِيَّةَ ؛ وَكَانَ
صَحِيحًا مَعَ ذَلِكَ أَنَّ الْكِيفِيَّتَيْنِ لَمْ تُعْدَمَا مِنَ النَّارِ وَالتَّفَاحِ عَدَمًا بِلَا اِنْتِقالٍ ؛ وَمَا وَجَدْنَا

(٣) ذَلِكَ : ذَكْرُس || لَهُ وَهُوَ : أَوْ هُوَ سا || يَقُومُهَا : + بِالْفَعْلِي || (٤) مَفَارِقاً : مَقَارِنَةً عَلَى ||

(٥) وَبَيْنَ : سَاقِطَةً مِنْ بِ ، نِ || (٦) يُتَشَكَّكُ : + بِهِ سا ، نِ || هُوَ : سَاقِطَةً مِنْ مِ || مَا يَفَارِقُ الْجُوَهْرَ :

سَاقِطَةً مِنْ نِ || (٩) بَانِ : بِأَنْدَعِ || (١١) عِنْدَكُمْ : سَاقِطَةً مِنْ نِ || (١٢) مَوْضِعٌ : مَوْضِعٌ هِ ||

(١٣) التَّفَاحُ : التَّفَاحَ هِ || (١٧) أَرْوَحُ : تَرَوْحُ سا ، هَامِشٌ هِ || (١٨) التَّفَاحُ : التَّفَاحَ هِ ؛

+ قَدْعٌ .

الفصل الخامس

فصل (۶)

في مناجات تقع بين "قول على" و "وجود في" وأنها إلى أى شيء تتأدى

فتقول الآن: إنه إذا حِمِلَ شَيْءٌ عَلَى شَيْءٍ حِمِلَ الْمُقْوِلُ عَلَى مَوْضِعٍ ، ثُمَّ حِمِلَ ذَلِكَ الشَّيْءُ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ حِمِلَ الْمُقْوِلُ عَلَى مَوْضِعٍ ، حَتَّى يَكُونَ طَرْفَانَ وَوْسِطَ ، فَإِنْ هَذَا الَّذِي قِيلَ عَلَى الْمُقْوِلِ عَلَى مَوْضِعٍ ، يَقَالُ عَلَى الشَّيْءِ الَّذِي حِمِلَ عَلَيْهِ الْمُقْوِلُ الْأَوَّلُ . مَثَلُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَيْوَانَ لَمَّا قِيلَ عَلَى الْإِنْسَانِ حِمِلَ الْمُقْوِلُ عَلَى مَوْضِعٍ ، وَقِيلَ إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ عَلَى زَيْدٍ وَعَمْرَوْ هَذَا الْقَوْلُ بَعْيَنِهِ ، فَإِنَّ الْحَيْوَانَ أَيْضًا يَقَالُ عَلَى زَيْدٍ هَذَا الْقَوْلُ بَعْيَنِهِ ؛ إِذْ زَيْدٌ حَيْوَانٌ ، وَيُشَتَّرِكُ مَعَ الْحَيْوَانِ فِي حَدِّهِ ؛ أَيْ حَدِّ الْحَيْوَانِ يَحِلُّ عَلَيْهِ ، لَأَنَّ الْحَيْوَانَ يَقَالُ عَلَى "الطَّبِيعَةِ" الْإِنْسَانَ ، فَكُلُّ مَا يَقَالُ لَهُ إِنْسَانٌ يَقَالُ لَهُ حَيْوَانٌ ، وَزَيْدٌ قِيلَ لَهُ إِنْسَانٌ .

وقد يُتشَكّك على هذا فيقال: إن الجنس يحمل على الحيوان، والحيوان يحمل على الإنسان، والجنس لا يحمل على الإنسان، فنقول: إن الجنس ليس يحمل على طبيعة الحيوان حمل "على"؟

(١) الفلاح : الموسى ، م ، ي || قد : فقد ، ن ؛ فلام || انتقل : ينقل م || (٢) المنطقى : + في ذلك س || (٥) بما : عما ه || (٩) وأنها : فانها || (١٠) موضوع : الموضوع س || (١٠ - ١١) حمل ذلك الشىء على شىء آخر : حل على ذلك الشىء شىء آخر عا || (١٤) فان الحيوان أيضا بحال على زيد هذا القول بعنه : ساقطة من م ، ن ، ه || (١٨) حمل "على" : ساقطة من د .

فإن طبيعة الحيوان ليس بمحض ، ولو كان طبيعة الحيوان يحمل عليه الجنس حمل الكل ،
لكان يلزم ما يلزمون ، ويكون كل حيوان جنسا ، كاما كانت طبيعة الحيوان يحمل
عليها الجنس حتى كان كل حيوان جسما ، كان الإنسان جسما لا محالة ، بل إن الذي تحمل
عليه الجنسية هو طبيعة الحيوان عند إيقاع اعتبار فيها بالفعل ، وذلك الاعتبار تجريدها
في الذهن ، بحيث تصلح لإيقاع الشركة فيها . وإيقاع هذا التجريد فيها اعتبار أخص
من اعتبار الحيوان ، بما هو حيوان فقط ، الذي هو طبيعة الحيوانية ؛ فإن الحيوان ، بما
هو حيوان فقط ، بلا شرط تجريدي أو غير تجريدي ، فهو أعم اعتبارا من الحيوان باعتبار
شرط التجريد ؛ وذلك لأن الحيوان ، بلا شرط ، يصلح أن يقرن به شرط التجريد ،
فيفرض حيوانا قد نزع عن الخواص المتنوعة والمشخصة ، و يصلح أن يقرن به شرط
الخلط ، فيقرن بالخواص المتنوعة والمشخصة ، وأما إذا أخذ بشرط التجريد ،
لم يصلح أن يقرن به أحد الشرطين : أما أحدهما ، فلانه قد حصل فلا يصلح تحصيله
وقرنه من ذى قبل ؛ وأما الثاني ، فلانه لا يجتمع مع شرط التجريد . فالطبيعة الحيوان ،
لا بشرط تجريد ، ولا بشرط خلط ، اعتبار أعم ؛ ولطبيعة الحيوان ، بشرط التجريد ،
اعتبار أخص . وإنما تقال عليه الجنسية ، إذا اعتبر في الذهن بشرط لاختلاط بالفعل وقبول
اختلاط بالقوة ، لعدم مقارنة عائق عن ذلك ، مثل فصل ينوع وعوارض جزئية تشخيص .
وإنما تكون طبيعة الحيوان ، إذا اعتبر لا بشرط خلط ولا بشرط لاختلاط ، فلما كان
الموضوع للجنسية حيوانا بشرط لاختلاط وبشرط التجريد ، ولم يكن الحيوان ، بشرط
لاختلاط وبشرط التجريد ، مقولا على الإنسان ، بل بلا شرط خلط ، لم يوجد الجنس
مقولا على الشيء الذي هو مقول على الإنسان .

ثم الجنسية عرض في هذه الطبيعة موجود فيها وجود الشيء في موضوع . وأما الجنس
فقوله على ما يقال عليه من هذه الطبيعة ، أعني على ما يخصصه به الشرط المذكور ، ليس

(١) فإن طبيعة الحيوان : ساقطة من د || ليس : ليست ه || ولو : ولا م || عليه : عليها ه || (٢) ويكون : ولكن
ع ، ه ، ئ || كا : + أنه ئ || (٦) بما : ماما || (٦ - ٧) فقط ٠٠٠ هو حيوان : ساقطة من
س ، ئ || (٧) فهو : دو ه || (٩) حيوانا : حيوان ه || (١٠) المتنوعة والمشخصة : النوعية والشخصية ع ||
(١١) حصل : حصلد ؛ فصل م || (١٣) خلط : + له م ، ئ ؛ + لها ع || (١٥) وعوارض :
ذوعوارض ه || (١٦) الحيوان : حيوان سا ، عا ، م || (١٩) متول : مقولان ||
(٢٠) موجود : موجودة سا ، عا ، م ، ئ || (٢١) قوله : قول م ، ئ .

هو قول العرض على المعروض له ، بل قول المركب من العرض والحاصل على الموضوع له ، أى ليس قول البياض على الإنسان ، بل ، قول الأبيض على زيد . ولو كان الشيء الذى يقال عليه الجنس مما يقال على الإنسان ، لم يكن يمنع كون الجنس بهذه الصفة من أن يقال على الإنسان ؛ وهذا تعلمه مما يلى هذا الموضوع . وبالحقيقة إن هذا يرجع إلى أن الطرف الأكبر يحمل على بعض الوسط وعلى البعض الذى لا يحمل على الطرف الأصغر .

ويجب أن تعتبر ”المقول على“ و ”الموجود في“ في هذه الأمثلة كلها ، فإنك إذا جوزت الجزئي حتى يكون الطرف الأكبر على بعض من الواسطة ، لم يجب في اتفاق القولين بعلى أن يقال الطرف الأكبر على الأصغر ، فإن الناطق يحمل على بعض الحيوان بعلى ، والحيوان يحمل على كل فرس بعلى ؛ وليس يلزم أن يحمل الناطق على الفرس بعلى ؛ ولو اتفق أن كان بدل الجنس شئ آخر ، هو على حكم الجنس وصفته ، من حيث العموم ، وكان يحمل على كل الواسطة ، ما كان يمنع كونه غير ذاتي أن يحمل على ماتحت الواسطة .

١٠

فإن اختلفت نسبة الطرف ، الذى هو مكان الحيوان ، ولنسمه الطرف الأكبر ، إلى الواسطة ، الذى هو كالإنسان ، ونسبة الواسطة إلى الطرف الآخر ، الذى هو مكان زيد ، ولنسمه الأصغر ، وكان الطرف الأكبر مقولا على الأوسط ، والأوسط موجودا في الأصغر ، فإن الجواب المشهور فيه عن المفسرين جواباً : أحدهما أنه لا يحمل على الآخر ولا في الآخر ، ومتنهم أن اللون محمول على الأبيض حمل المحمول على الموضوع ، والأبيض محمول على الطائر المسمى ققنس حمل المحمول في موضوع . قالوا : واللون لا يحمل على ققنس حمل ”على“ ؛ لأنه ليس من طريق ما هو ، ولا حمل ”في“ لما يقولون . قال بعضهم ما هذا لفظه : ولا أيضاً يقال عليه حمل المحمول في الموضوع ، أعني أنه ولا باسمه يسمى ققنس . وهذا التشویش سبق إلى وهمه

١٥

٢٠

- (٣) ما : بما ، ٰ || (٤) ما : بيان || (٦) ويجب : فيجبى || في هذه : هذه د ، م ||
 (٧) الواسطة : الوسطن || (٨) التولين : المقولين ما || (٩) بعلى [الأخيرة] : ساقطة
 من ن || (١١) الواسطة : الوسطن || يمنع : من ن || الواسطة : الوسطن || (١٢) اختلفت :
 اختلف ن ، ه || (١٢) لنسمه : ليس ، س ، ع ، م ، ن || (١٣) الواسطة : الوسطن || كالإنسان :
 مكان الإنسان ه || (١٤) لنسمه : ليس س ، ع ، م ، ن ، ه || وكان : فكان س ، ع ، م ، ن ه ||
 عن : عند ه || (١٧) المسمى : الذى يسمى ب ، من || (١٩) يقولون : هو لون س ، م ||
 (٢٠) التشویش : التشوش ما ، ه .

من قوله : إن المقول "على" يعطى اسمه وحده ، والموجود "في" لا يعطي حدّه بل اسمه ، أنه يجب في كل موضع أن يعطى اسمه ، لأن معناه أنه ربما اتفق أن شاركه الموضوع في اسمه ، حتى إذا كان عرض من الأعراض ، كالفلسفة ، موجوداً في موضوع ، أي في النفس ولم تسم النفس فلسفه ، أو عرض آخر لجواهر آخر ، فلم يسم مثلاً الحجر صلابة ، أو التفاحة رائحة ، لم يكن ذلك الشيء عرضاً ، أو كان طبائع الأشياء تتغير بأن يجري في العادة أن يعطى اسمها وحده ، دون معناها ، أموراً أخرى ؟ أولاً يجري ذلك في العادة ، حتى فإذا لم يعقد اصطلاح "في" على تسمية الأمور باسماء أمور ليس لها حدودها ، من غير أن أوجب ذلك مشاركة في الحدود ، صارت لذلك أشياء أخرى .

وأما الجواب الآخر فهو مارام رأيُّه أن يُصْبِح ما قاله هذا فقال : إن الحق في بعض الموضع ما قيلَّ هذا ، وفي بعض الموضع قد يُحْمَل ، كما يقول ، الأبيض على أبيض ما ، لأنَّه ذاتي ، وأبيض ما موجود في بيضاني ما ، ثم يقال للبيضاني إنَّه أبيض . فليت هذا القائل نفسه درى أنه يعني بالأبيض البياض أو الشيء ذا البياض ؟ فإنَّ عَنْ به البياض ، كان كأنَّه قال : البياض يقال على بياض ما ، وبיאض ما موجود في البيضاني ، ثم البياض موجود أيضاً في البيضاني . وهذا لا يفارق ذلك المثال ؛ فإنَّ اللون موجود أيضاً في البيضاني ؛ وإنَّ عنِّي بالأبيض شيئاً ذا بياض كان الأبيض موجوداً في البيضاني على رأيه ، إذيرى أنه وصف عرضي ؟ فما أورد على أصله مثلاً مخالفاً لما قضى ما أورده من يتشكل على كلامه . فاما نحن فنقول ؛ إنَّ الأول يكون على كل حال موجوداً في الثالث ؛ فإنَّ الشيء ، إذا كان فيه اللون الأبيض ، كان فيه جميع الأمور التي تقال

- (١) على : ساقطة من ن || (١ - ٢) أنه يجب : ساقطة من سا ؛ + عليه ه || (٢) شاركه :
 يشاركه من ، ع ، م ، ن || (٣) موجوداً : موجود ه || (٤) جواهر : في جوهر ه ||
 (٥) أو كان : وكان ه || (٧) إذا : أنه إذا ه || "في" : ساقطة من ه || على : ساقطة من ع ،
 ع ، م ، ن || (١١) وأبيض ما : وأبيض عا || يقال : لتقول ه || (١٢) ذا
 البياض : ذا بياض ه || (١٣) وبياض ما : ساقطة من ن || (١٤) ثم البياض : ثم البيضاني ن ||
 موجود أيضاً : أيضاً عا || اللون : + أيضاً عا . (١٦) فا : فإنَّ ه || أورد : أورد ه د ||
 مخالفاً : يخالف عا ، م || لمحالفاً ما : المتنى لما عا ، م ، ن ، ه || أورد : أورد عا ، م ||
 (١٧) يتكلّم : يتكلّم سا .

على اللون قوله كلياً ، ويوصف بها اللون وصفاً عاماً ، وإنما كان في ذلك الشيء بياض ولم يكن فيه لون ، وكان ذلك البياض ليس بلون ؛ فلم يكن حمل اللون على البياض كلياً ، بل أي شيء وجدت فيه طبيعة عرض من الأعراض فتوجد فيه طبائع الأمور التي يوصف بها ذلك العرض وصفاً كلياً . ولكن إذا كان ذلك المعنى مما يقال على العرض وعلى موضوعه ، فإن أمكن أن يكون ذلك المعنى شيئاً عاماً لموضوع ما وعرضها فيه ، فيجوز أن يقال ذلك على موضوعه ، لامن جهة العرض ، بل الذي من جهة العرض لا يقال عليه .
 مثاله : أنه إذا كان الواحد مثلاً يقال على العرض قول ”على“ حتى يقال إن البياض واحد ، وكان الواحد مما يقال على البياض وعلى موضوعه ، فإن الواحد حينئذ لا يمتنع أن يقال على الموضوع قول ”على“ ؛ وليس من جهة البياض ، لأن الواحد الذي قيل على البياض هو هو البياض ؛ إذ البياض هو ذلك الواحد ، فإذاً البياض في موضوعه ، فذلك الواحد هو في ذلك الموضوع لا مقدار عليه ، حتى يكون من جهته واحداً ، بل هو من جهته ذو واحد لا واحد ، وإن كان في نفسه واحداً فهو واحد آخر .

فالواحد يقال على الموضوع في نفسه ويوجد فيه من جهة بياضه ، إذ ذلك الواحد ، الذي هو البياض ، ليس هو الواحد الذي هو الموضوع ، بل فيه ؛ وهذا كالجوهر يقال على الإنسان ويقال على نفسه ؛ والجوهر الذي هو نفسه لا يقال عليه ، بل هو موجود فيه ، وإن كان كوجود الجزء لا كوجود العرض .

فيبين أنه لا يمتنع حينئذ أن يكون الشيء موصوفاً بصفة ، وشيء آخر فيه هو أيضاً موصوف بتلك الصفة ؛ فتكون الصفة مقوله عليه من جهة ، ومقوله فيه من جهة ؛ فإن لم يوجد شيء من هذا القبيل ، فالمانع عن ذلك فقدان هذا القسم ، لأنفس النسبة المذكورة .
 وأما إذا كان الوصف المقول على العرض خاصاً به ، لا تشاركه تلك الطبيعة فيه ، فإنه يكون موجوداً في الموضوع لغيره . وأما إذا قبلنا النسبة ، بفعلنا الطرف الأكبر موجوداً

(١) كان : لكانه || أو كان : فكانه || (٢) اللون : التولع ، م || (٣) وعرض د ، ع ، م ، ن ، ه || (٤) بل الذي من جهة العرض : ساقطة من د ، س ، م ، ه || عليه : + بل يقال إنه فيه دا || (٥) يمتنع : يمنع سا ، ع ، م || (٦) البياض : للبياض سا ، م (٧) بل : ساقطة من ع ؛ + هو || (٨) هو موجود : موجود سا || (٩) فيين : فيين ؟ فيفين ع || آخر : + موجود دا ، ع ، ه || (١٠) لا تشاركه تلك الطبيعة فيه : ساقطة من س || فانه : كان ن || (١١) قبلنا : قلنا ع ، م || (١٢) نسبة : التسبة ن .

”في“ والطرف ا، وسط مقولا ”على“ فالجواب المشهور أنه تارة يُحمل حمل ”في“ كأنه يُحمل في الفقنس ، والقنس على فقنس ما ، والبياض في فقنس ما ، وتارة لا يُحمل : كأنه يُحمل في الحيوان ، والحيوان على الإنسان ؛ والجنس لا يُحمل على الإنسان .

ويجب أن تتذكر ما قلناه إن الجنس لا يُحمل على الحيوان الذي هو بعينه مقول على الإنسان ؛ فلا تكون الواسطة واحدة بعينها ؛ وإنما يجب أن تحفظ وحدة الواسطة ؛ وإن الحق هو أن الواسطة ، إذا كانت واحدة . فإن المورد في الواسطة ، إذا كان وجوده فيها كليا ، كان هو موجودا في الطرف الأصغر ؛ وإن كان في بعضها . افترقت الواسطة ؛ فلم يجب ذلك هنا ولا في غيره . وليس يخرج المثال المورد من الجنس من أن يكون من جملة ما الحمل فيه هو على بعض الواسطة . وليس يجب أن يؤخذ الأمaran إلا كلين في هذه الأمثلة ؛ فذلك إذا اعتبرت الوجود أو القول في بعض وفي كل تغيرت المسائل كلها .

واعلم أن الطرف الأكبر إذا كان على الأوسط ، والأوسط على الأصغر ، ولم يكن القول يعني شيئاً منها على معنى الذاتي ، فالطرف الأكبر أيضاً يكون مقولاً على الأصغر ، مثل الضحاك على كل إنسان ، والماشى على كل ضحاك ، فالملاشى على كل إنسان ؛ وإن كان الطرف الأكبر موجوداً في الواسطة ، والواسطة موجودة في الأصغر ، فالجواب المشهور فيه أن هذا ممتنع ؛ وذلك لأن العرض لا يُحمل على العرض ؛ فإذا كانت الواسطة عرضاً لم يُجز أن يكون الطرف الأكبر عرضاً في الواسطة ، فيكون عرضاً في عرض .

- (١) ”في“ [الأول] : فيه دا || والطرف : الطرف م || ”على“ : ساقطة من م ||
- (٢) والقنس على فقنس : ساقطة من د || والبياض : فالبياض د ، ع ، ن || القنس : باليونانية *Kykno* باللاتينية *Cygnus* وبالفرنسية *Cygne* والقنس بضم الفاف الأولى وتسكين الثانية وضم النون طالر ماني شيء بالأوز ولكنه أطول منه عقا والكثير منه أضخم جداً والظاهر أن اليونان لم يعرفوا منه غير الأبيض اللون ولذلك يضرب بهما مثيل في الصفا والطهارة ويدرك لونه الأبيض مثلاً للعرض الملزوم المنطق كإذ كر اللون الأسود مثلاً لللزم الزنجي ||
- (٣ — ٥) والجنس لا يُحمل . . . مقول على الإنسان : ساقطة من ن || (٥) وإن : فان ب ، س ||
- (٥ — ٦) وإن الحق هو أن الواسطة : ساقطة من ع || هو أن : أن سا . . . وجوده : وجود من ||
- (٧) فيها : فيه م ، ن ، د ، ئ ، بضمها : بضم ، ن ، ه ، ئ || (٨) هنها : بما هذام || (٩) من جملة : ساقطة من س || ، ما : ساقطة من ع || الحال : يحمل ئ || هو : ساقطة من ئ || بعض : ساقطة من م ||
- (١٠) كلين : + أى بخ ، ع ، ئ || (١٢) كان : + مقولاً د || (١٢) مثل : مثال ع ؛ مثال ذلك ه
- (١٤) الضحاك : كالضحاك د || والماشى . . . ضحاك : ساقطة من ئ || فالماشى : والماشى ء ، ئ
- (١٦) كانت : كان س || (١٦) في الواسطة فيكون عرضاً : ساقطة من ع .

وهذا الذي يقولونه شيء لم يجب من حد العرض ، ولا قام عليه برهان . أما أنه لا يجب من حد العرض ، فلأن العرض : قد قيل إنه الموجود في شيء بهذه الصفة ، ولم يبين أن ذلك الشيء هو جوهر لا حالة أو عرض . وأما البرهان فلم يحاولوا هؤلاء إقامتها في منطقتهم ، ولا في مسائر علومهم ، ولا أيضاً هو في نفسه مما يقوم عليه البرهان ؛ فإن الحق تقيض هذه الدعوى ، ولا أيضاً يمكنهم أن يقولوا إن هذا يبين نفسه .

فاما أن الحق تقيض هذه الدعوى فذلك لأن كثيراً من الأعراض إنما يوجد في الجواهير بتوسط أعراض أخرى كما تبين لك في موضعه ، فإن الملاسة توجد في الجسم لأنها توجد في السطح ، والتشليث يوجد في الجسم لأنها في السطح ، وكونه مرئياً يوجد في الجسم لأنه في اللون ؛ وليس إذا كان الموجود في السطح لا يوجد إلا في الجسم الذي غيره السطح ، فيكون أيضاً كونه موجوداً في الجسم يمنع أن يكون موجوداً في السطح ؛ كما أن قول الحيوان على أشخاص الناس لا يمنع أن يكون مقولاً على الإنسان المقول على أشخاص الناس ، بل يجوز أن يجتمع القولان أو الوجودان معاً ، لكن أحدهما أول والثانى ثان ، فإن الملاسة توجد في السطح أول ثم في الجسم ، والزمان يعرض للحركة أول ثم للتحرك . وهذه أمور تُبيّن لك في مواضع أخرى ؛ بل ما يعرض في العرض يكون هو والعرض كلاهما في موضوع العرض كون الشيء في شيء ، لا يذكره منه ، ولا يصح قوله مفارقاً له ؛ فيكون أيضاً الموجود في موضوع هو موجود في موضوع ثان موجوداً في الموضوع الثاني ؛ فيكون بالحقيقة الموضوع "على" والموضوع "في" لا يوجب أحدهما أن يكون الموضوع هو الموضوع الذي هو الجوهر ؛ فإن اللون مقول على موضوعات ، كالسوداد والبياض وهى أعراض ، والزمان موجود في الحركة وهى أيضاً عرض . وأما الموضوعات التي هي جواهير فامتثلتها ظاهرة .

(١) ولا قام حد العرض : ساقطة من سا || (٢) لا يجب : لم يجب س || (٣) يبين :
يُبيّن د ، ن || (٤) ولا : + دوسا . || هو : ساقطة من س ، سا || (٥) الحق : + هوه ||
 بنفسه : في نفسه || (٧) تبيّن : يُبيّن د ، ن || (٨) لأنه : + يوجد د ، س ||
(٩) إلا : + أنهى || (١٠) كونه : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ئى || (١٤) أولاً : ساقطة
من ع || تبيّن : تبيّن ب ، د ، ع ، ه || (١٥) موضوع : موضوع د || (١٦) الموجود
في : الموجود في فم || ثان : + لاعا ، ئى || (١٧) موجوداً : موجود عا || الموضوع ل "عل" :
موضوع ل "عل" سا (١٩) أعراض : اعتراض .

ولنرجع إلى الرأس فنقول : كل ذاتين يحصل أحدهما في الآخر حصولاً أولياً لا يتميز منه شيء عن الآخر ، لا كالوتد في الحائط ، إذ باطن الوتد متبرئ عن الحائط ، ويكون لو وقعت إشارة إلى تلك الذات لتناولتها جميعاً ، فأيّهما جعل صاحبه بصفة وهيئه ونعت ، فإنه إما عرض في صاحبه وإما صورة ؛ وذلك لأنّه إنْ كان صاحبه المتصرف به متقوّم الذات ، وهذا إنما يتقوّم به ، فهو عرض ؛ وإنْ كان صاحبه لم يتقوّم بعد إلا به ولله حق في تقويم صاحبه فهو صورة ؛ ويُشتركان في أنّهما في عمل ؛ لكنَّ عمل أحدهما يسمى مادة ، وعمل الآخر يسمى موضوعاً :

[الفصل السادس -]

فصل (و)

في إفساد قول من قال : إن شيئاً واحداً يكون عرضاً وجوهراً من وجهين

وقد نبعت مذاهب عجيبة في أمر العرض والجوهر دعا إليها الإشكال الواقع في الفرق بين العرض والصورة ، وظن أربابها أن الصورة أيضاً في موضوع ، إذ كان الموضوع يقال باشتراك الاسم على ما قلنا وعلى المادة ، بل على المعنى الذي يعم الموضوع والمادة ، الذي بالحرى أن نسميه حاملاً ، بل والموضوع الذي بالحرى أن نسميه مبتدأ في الخبر .
وسمعوا أن الصورة يكون لها استحقاق لأن تكون في حالٍ جوهراً ، ومن جهة أن اسم ١٥ الكيفية اسم مشترك كما يعرف تفصيله في الفلسفة الأولى . ثم إنهم قد سمعوا أن فصول الجوهر جواهر ، وسمعوا أن فصول الجوهر كيفيات ، ولم يعلموا أن فصول الجوهر إنما تسمى بهذا الاسم بالاشتراك ، فظنوا أن الكيفية ، التي هي المقوله التي سنذكرها بعد ، تكون مشتملة على فصول الجوهر ، وكانت هذه الكيفية عندهم عرضاً ، صارت فصول الجوهر أعراضاً

(١) الرأس : الرأى م || فقول : + إن د || (٢) عن الآخر غير الآخرم || سبى : متبرئ م ؟ يسرى دا || (٣) جميعاً فـيما : فأيّهما جميعاً || جعل : فعل هامش ه || (٤) ونعت : وفقط ع || عرض : ساقطة من م || (٥) وهذا : فهذا ع || (٦) فهو : بهذه ع || (٧) إفساد : فـداد د ، ن || (٨) إلـيـاـهـاـ بـ ، سـ || (٩) ظـنـ أـرـبـاـبـهاـ : الـظـنـ سـ ، عـ ، نـ . || إذ : إذا سـ || كان : + فـمـ ، نـ ، عـ || باشتراكـ : بالاشـتـراكـ ، نـ || (١٠) بل والموضوع : والموضوع سـ || (١١) جـواـهـرـ : جـواـهـرـ ، عـ ، هـ || (١٢) سـمعـواـ : سـمعـواـ ٠٠٠ جـواـهـرـ : سـاقـطـةـ منـ دـ ، عـ ، نـ || (١٣) تـسـمـيـ : سمـيـتـ عـ || (١٤) بـعـدـ : + أـنـ سـ || (١٥) صـارـتـ : سـاقـطـةـ منـ مـ ؛ فـصـارـتـ عـ ، هـ ، عـ .

عندهم؛ وكانت فصول الجواهر عندهم أيضاً جواهراً؛ فكان الشيء يكون عرضاً وجوهاً؛ وأيضاً كانت الصورة في حامل الصورة، لا ينكره منه، فكانت عرضاً؛ وكانت في الجوهر المركب جزءاً منه، فكانت جوهرة؛ إذ جزء الجوهر هو جوهر؛ فكان الشيء الواحد جوهرًا وعرضاً. والبياض أيضاً جزء من الأبيض، إذ الأبيض مجموع جوهر وبياض، فالبياض موجود في الأبيض الذي هو جوهر وجود الجزء، فلم يكن فيه نحو وجود العرض في الشيء؛ فهو فيه إذن جوهر؛ وهو بعينه في موضوعه عرض، إذ هو فيه لا ينكره منه، وسائر ذلك. فتهوست طبقة وظننت أن شيئاً واحداً يكون جوهرًا وعرضاً.

وأما نحن فنقول: إن هذا مستحيل فاسد؛ فإن هذه المقايس كلها فاسدة. ونقول أولاً إننا نعني بالجوهر الشيء الذي حقيقة ذاته توجد من غير أن يكون في موضوع البة أي حقيقة ذاته لا توجد في شيء البة لا ينكره منه وجوداً يكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقته إياه وهو قائم وحده؛ وإن العرض هو الأمر الذي لا بد لوجوده من أن يكون في شيء من الأشياء بهذه الصفة حتى أن ماهيته لا تحصل موجودة إلا أن يكون لها شيء يكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفة.

وإذ الأشياء على قسمين: شيء ذاته وحقيقةته مستغنية عن أن يكون في شيء من الأشياء، كوجود الشيء في موضوعه، وشيء لا بد له أن يكون في شيء من الأشياء بهذه الصفة. فكل شيء إما جوهر وإما عرض. وإذا من المتنع أن يكون شيء واحد ماهيته مفتقرة في الوجود إلى أن يكون شيء من الأشياء هو فيه كالشيء في الموضوع، وتكون مع ذلك ماهيته غير محتاجة إلى أن يكون شيء من الأشياء البة هو فيه كالشيء في الموضوع؛ فليس شيء من الأشياء هو عرض وجوهر.

فلنرجع إلى شكوك هؤلاء فنقول: إن الصورة ليس لها موضوع البة هي فيه. لأنها إما أن تكون في المادة، وإما أن تكون في المركب وهي في المركب ينكره منه، فليست فيه

(١) وكانت: فكانت سا || عندهم : ساقطة من ن || يكون : ساقطة من ن || (٣) فكانت: فكان م ؛ وكان عا || (٤) فالبياض : ساقطة من ئ || (٥) جوهر : ساقطة من ن || (٧) طبقة: طبيعته م || ظنت: ظنت م || (٨) فان: وان م ، ن ، ه ، ئ || (٩) لا ينكره: ينكره عا ، م ، ه || (١٢) في شيء: شيء عا || (١٤) وإذا: وإذا م || (١٥) له: + من بخ ، س || (١٦) فكل: وكل عا || وإنما: أون || (١٨ - ١٩) البة . . . الأشياء: مكررة في م || (٢١) ينكره: جنح || ظلت: ظلت ب ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ئ .

كالشيء في الموضوع . وأما في المقادير فقد بینا أنها ليست فيها كالشيء في الموضوع . وإذا لم يكن لها وجود في شيء يتوجه أنها فيه كالشيء في الموضوع إلا في هذين . وتعلم أنها ليست في شيء من الأشياء غير هذين كالشيء في الموضوع . فالصورة لا تحتاج ذاتها أن تكون في شيء من الأشياء كالشيء في الموضوع .

٥ فليست الصورة عرضاً البتة ، بل هي جوهر على الإطلاق . فإن الطبيعة التي هي صورة في النار ، ليست ، أعني هذه الكيفية المحسوسة ، وجودها في النار كالجزء في المركب ؛ وهي في مادة النار لا كشيء في موضوع ، بل كشيء في مادة .

وفصول الجواهر ، أعني التفصيّ البسيطة التي لا تتحمل على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك ، فإنها أيضاً ليست في شيء من الأشياء ، كما يكون العرض في موضوع ، لا في النوع فإنها جزءه ؛ ولا في الجنس ، فإن طبيعة الجنس بالحقيقة ليست موضوعة ولا مادة لها ، كما تعلم في موضوعه . ثم ولو كان للجنس طبيعة معينة متقررة تتصور بالفصل من خارج ، لكن الجنس كالمادة التي إنما تقوم الصورة بالفعل ، وكان الفصل كالصورة ، فلم يكن عرضاً البتة ، ولا من المقولات التي كنت هي الكيفية ؛ بل إن قيل له كيفية فهو باشتراك الاسم ، فإن الكيفية تقال باشتراك الاسم على أشياء تقع في مقولات مختلفة ، قسمى كل قوة وكل مبدأ فعلٍ وكل شيء يحلى شيئاً وينقصه كيفية ، ولو كان كمية أو غير ذلك ، وذلك باشتراك الاسم . وليس المقولات إلا واحداً من معانى الاسم المشترك التي سنوضح أن ذلك المعنى من شرطه أن يكون متقدماً بموضوعه ، فإن الاسم المشترك لا يكون جنساً البتة .

- (١) فيها : فيه عا || (٢) وإذا : وإذا عا ، ئ || في هذين : هذان سا ، عا || (٣-٢) وتعلم ٠٠٠ غير هذين : ساقطة من ع ، م ، ن ، ئ || (٣-٤) لا تحتاج ٠٠٠ في الموضوع : ساقطة من د ، ن || (٣) ذاتها أن تكون : أن تكون ذاتها ب || (٦) ليست : لست دا ، سا || (٨) الجواهر : الجوهر (فالمرتين) ئ || (١٠) فإنها : فإن م || موضوعة : موضوعاً : || (١١) لها م || ثم ولو كان : ثم ثم وكان د || كان : كانت د || يلنس : في الجنس س ، ن ، د || بالفصل : بالفعل ع ، م ، ئ || (١٢) خارج : الخارج س || (١٣) كانت : ساقطة من د || (١٤) باشتراك : بالاشتراك د || مقولات : المقولات د || (١٥) يحلى : يحل س ، ئ || كان : كانت ن || (١٦) باشتراك : بالاشتراك ئ || (١٧) التي : الذي س ، ع ، ن ، د ، ئ || سنوضح : سنوضح ، د ، ئ ؛ + وذلك د .

وقولهم إن العرض في المركب هو فيه ليس لا كجزء منه ؛ وكل ما هو في شيء لا لا كجزء منه فليس هو عرضاً فيه ؛ وكل ما ليس عرضاً في شيء فهو جوهر فيه ؛ فهو قياسان مركبان قياساً واحداً وفيها مقدمات ثلاثة إذا أضفت التائج .

فقوله : إن العرض في المركب ، ليس لا كجزء منه ، مسلم صحيح .

وقوله : وكل ما هو في شيء ، لا لا كجزء منه نليس عرضاً فيه ، إنعني به أن كل ما هو في المركب لا لا كجزء منه ، ليس في نفسه عرضاً وهو فيه ، فهو غير مسلم ؛ فإنه إذا كان فيه ، لا لا كجزء منه ، لم يخل : إما أن يكون شيئاً ماهيته تحتاج إلى موضوع ما ، فيكون حينئذ فيه ليس لا لا كجزء منه ، ومع هذا هو عرض وهو فيه ؛ وإن لم تكن ماهيته كذلك كان جوهرها وهو فيه . وإن لم يعن هذا ، بل عن أنه لا يكون هو فيه على أن ذلك موضوعه وهو فيه في موضوع ، فهذا صحيح ، فتكون النتيجة أن العرض ليس في المركب على أن المركب موضوعه وهو فيه في موضوع .

ثم المقدمة الثالثة ، وهي أن كل ما كان في شيء وليس عرضاً فيه فهو جوهر فيه ، يفهم منه أيضاً معنا : أحدهما أن كل شيء هو في شيء ، وليس في نفسه عرضاً ، وهو أيضاً فيه ، فهو جوهر وهو فيه ، فهذه مسلمة . والثاني أن كل شيء هو في شيء وليس فيه على أن ذلك الشيء موضوع يكون هو فيه كون العرض في موضوع ، فيجب أن يكون بالقياس إلى كونه فيه جوهر ، فهذا غير صحيح ؛ وذلك أنه ليس إذا لم يكن الشيء عرضاً في الشيء الفلاني ، الذي هو فيه كالجزء ، يجب أن يصير جوهرًا فيه ؛ فإنه ليس مالم يكن عرضاً في شيء هو فيه فهو جوهر فيه ،

- (١) ليس ساقطة من م || لا لا : لان ، ع || (٣) مركبان : + قد جعلنا دا || ثلاثة : + أي ه ، ئى ||
- (٥) لا لا : لاع || فيه : ساقطة من ه || (٦) لا لا : لاع || في نفسه : ساقطة من سا || فهو : ساقطة من م || (٧) لا لا : ساقطة من ع ، ئى || منه : ساقطة من د ، سا ، ن ، ه ||
- (٨) حينئذ : ساقطة من ع || هو عرض : فهو عرض د ، ع ، ن || (٩—١٠) وإن لم يعن .. موضعه وهو فيه : ساقطة من م ، ئى || (١٠) موضوعه وهو : موضوعه فهو ئى || وهذا :
- وهذا ه || (١١—١٤) في موضوع . ثم . وهو فيه : مكررة في س ، ع ، م ، ئى ||
- (١٤) وهذه مسلمة : وهذه مسلمة سا ؛ وهذا مسلمة ه ، ئى || دو في شيء : ساقطة من س ||
- (١٥) بالقياس : القياس م ، ئى || وهذا : وهذه م ، ئى || (١٦) الذي هو فيه : هو ع || كالجزء :
- + فيه ع || (١٧) يصير : يكون يصير ، يكون د ، ه .

بل مالم يكن عَرَضاً في نفسه، فهو جوهر في نفسه إذ لم يكن الجُوَعُر ما ليس في موضوع ،
هو ذلك المركب أو شئ آخر معين ، بل ما كان ليس في موضوع البتة . وكونه ليس
في كذا كائناً في موضوع لا يثبت أنه ليس في شئ من الأشياء كائناً في موضوع . فلو كان ،
إذا كان الشيء ليس في شيء هو فيه كائناً على معنى كون الشيء في موضوع . كان ذلك
يعطيه الجوهرية بالقياس إلى ذلك الشيء ، لكان هذا القدر يجعله جوهراً فيه ، بل إنما
كان معنى الجوهرية هو أنه ليس في شيء من الأشياء البتة كائناً في موضوع ، لا أنه
ليس في شيء كذا كائناً في موضوع .

فيبين أنه إذا لم يكن الشيء في كذا كائناً في موضوع ، كان من الواجب أن ينظر
بعد ذلك : فإن كان ليس في شيءٍ من الأشياء غيره كائناً في موضوع ، فهو جوهر ؛
وإن كان هناك شيء آخر هو فيه كالشيء في موضوع ، ثم لم يكن في هذا الشيء ، ولا
في ألف شيء آخر على أنه في موضوع ، بل على أنه في المركب أو في الجنس أو غير ذلك ،
فالشيء عرض .

(١) فهو : هو سا || جوهر في قسمه : جوهر فيه في قسمه ب || (٥) فيه : ساقطة من د ||
 (٦) مبني الجوهرية : الجوهر عا || (٧) ليس في : ليس إلى د || (٨) الشيء في : + شيء ، دا ، ع ،
 د ، ئ || (٩) وإن : فإن سا || (١٠) الجوهرية : الجوهرم || الم تكن : ليست ز || ما هو
 لافي موضوع : بعينه هو في موضوع أو ليس في موضوع د || (١٤ - ١٥) كذلك فكل ذلك ... في قسمه :
 ساقطة من د || (١٥) موضوع ما : بعض موضوع ما م ؟ موضوع د || (١٦) دو هذا : هو ذلك ن
 || وإنما : فأنما || (١٧) عربيا : عربا س ، ع || (١٩) ما : ساقطة من عا .

ذاته قد حصل موجوداً في موضوع ، لأنه موجود في هذا الموضوع ؛ فدل ذلك على أنه محتاج في نفسه إلى موضوع ما ، إذ احتاج إلى هذا الموضوع . وأما عرضي فهو أمر له بالقياس إلى هذا الموضوع ؛ فلأنه بالقياس إلى هذا الموضوع غير مقوم له ولا جزء من وجوده فهو عرضي .

فالشيء عرض لأنه في نفسه مفتقر إلى موضوع ؛ وعرضي لأنه لغيره بحال كذا . ولما اتفق أن كان الموضوع هذا وليس مقوماً له فهو عرض فيه . وهذا المعنى ، وإن تلازم في هذا الموضوع ، فاعتبارها مختلف ، ولكل واحد منها مقابل آخر بوجه من وجوه المقابلة . أما للعرض فالجواهر ؛ وأما للعرض فالجواهري ؛ أي الذاتي سواء كان جواهراً كالحيوان للإنسان أو عرضاً كاللون للسوداد . بعد أن يكون مقوماً لما هو فيه . فإذا كان العرض في شيء لا بل بخزء ، وهو مقوم له ، فهو جواهري فيه وليس جواهراً .

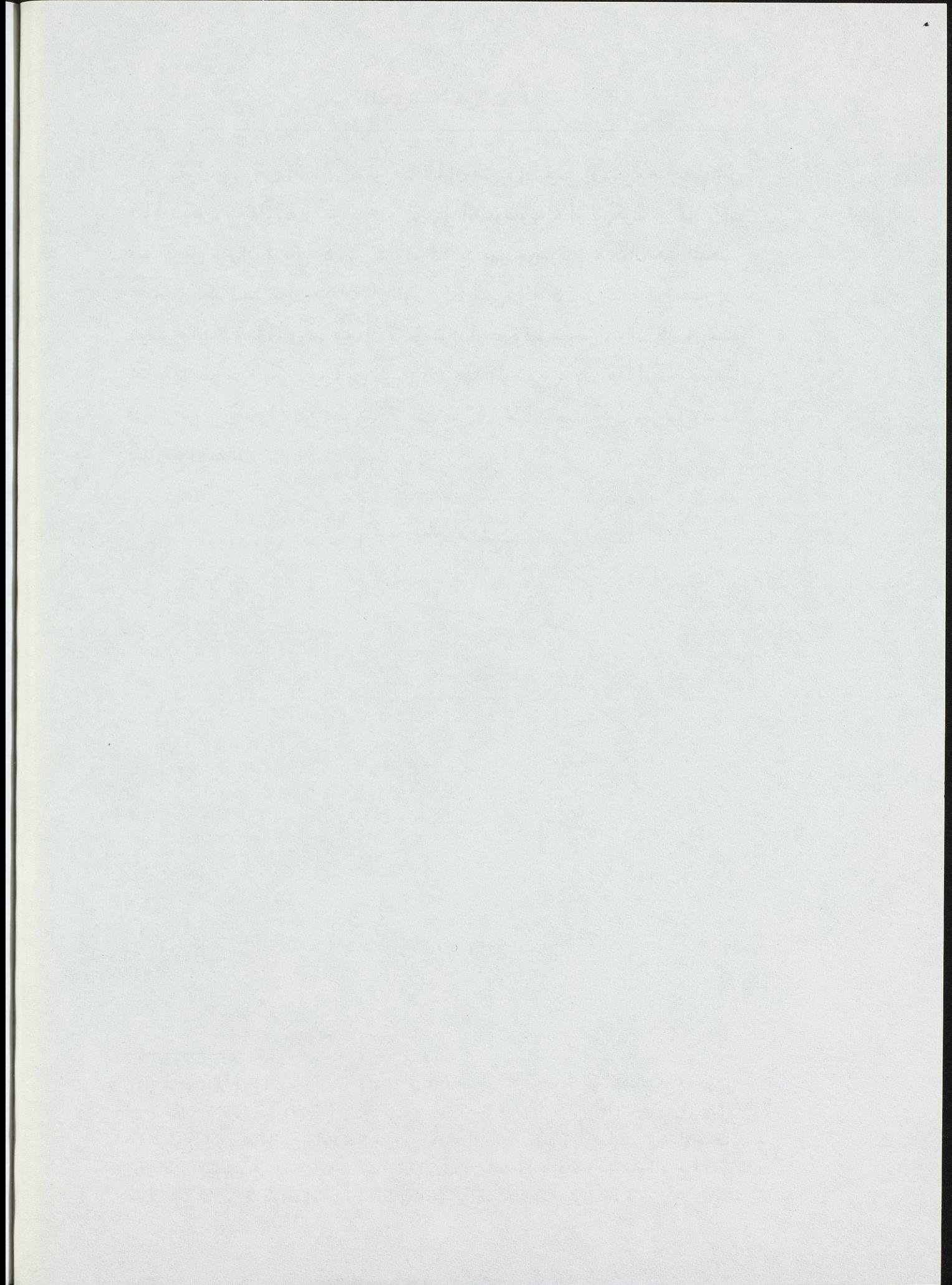
ومعنى الجواهري الذاتي ؛ فإن ذات كل شيء ، كان عرضاً أو جواهراً ، فقد يسمى جواهراً ؛ فيكون لفظ الجواهر الذي نسب إليه الجواهري ليس يدل على المعنى الذي وضعناه مقابل العرض حتى يكون الجواهري منسوباً إلى ذلك الجواهر ؛ بل يدل على الذات فيكون الجواهري مكان الذاتي . فهو لاء لأنهم أخذوا الجواهر والجواهري واحداً ، فقالوا كذا جواهر في كذا ، والشيء ليس جواهراً بالقياس إلى شيء ، وإن كان جواهرياً بالقياس إلى الشيء الذي هو فيه .

- (١) لأنها موجودة هامش ه || موجود في : ساقطة من عا || (٢) إذ : إذا م ||
أمر له : أمر ن || (٤) عرضي : عرض عا || (٦) ولما اتفق . . . عرض فيه :
ساقطة من ع ، ئي || الموضوع في هذا : الموضوع في هذا م || (٨) للعرضي : العرضي :
س ، ع ، م ، ئي || فالجواهري : فالجواهرين ؛ جواهرد || (١٠) بخزء منه بل ب ||
بل بخزء : ساقطة من ن || وهو : فهو م ، هو ، ه ؛ ساقطة من د || (١٣) جواهراً : جواهري عا ||
الجواهري ليس : الجواهري م ، ن ، ئي || (١٤) يكون الجواهري : يكون ن || ذلك الجواهر :
ذلك الجواهري ن ؛ + هو ع ، م ، ئي || (١٥) فيكون الجواهري : فيكون الجواهرين ||
واحداً : واحد ه || (١٦) جواهرياً : جواهراً س ، ع .

ونقول من رأس أيضاً : إنه لو كنا إن الشيء إذا قيس إلى شيء هو فيه لم يخل إما أن يكون فيه على أنه في موضوع ، أو على أنه موضوعه ، أو لا يكون ؛ فلان كان فهو عرض ، وإن لم يكن كذلك ، وهو فيه ، فهو جوهر فيه ، لكان هذا المذهب صحبياً ؛ لكننا لسنا نقول هكذا ، بل نقول : إن الشيء إذا كان في نفسه غير مفتقر إلى موضوع البتة ، هذا الذي هو فيه ، إن كان في شيء أو غيره فهو جوهر ، وإن كان في نفسه يحتاج إلى موضوع يكون فيه ، أو في شيء كان لهذا الموضوع ، كان هذا أو آخر غيره وهذا فهو عرض . وأظن أن من سمع هذا ثم ثبت على أن شيئاً واحداً يكون جوهرها وعرضها فقد خلع الإنصاف .

تمت المقالة الأولى

(١) رأس : الرأس عا ؛ رأى م || (٢) أى : أوس || كان : + كذلك دا، ع، هـ، ي ||
 (٣) لكان : فكان هـ ؛ وكانى || (٤) أو : + فـس || (٥) أى : وأى سا ||
 هذا الموضوع كان : ساقطة من سا ؛ ذلك الموضوع كان هـ || (٦) الإنصاف : ربة الإنصاف
 وتردى بمزد العتسف ع || (٧) تمت المقالة الأولى : ساقطة من سا ، عا ؛ + والله الحمد ، ن ؛
 + من الفن الثاني والحمد لله رب العالمين وإنه أعلم ؛ + من الفن الثاني والحمد لولي الحمد .



المقالة الثانية

من الفن الثاني

من الجملة الأولى

الجنس حدا نبهت في آخره وبالقوة معه على تحديد النوع الذي يضايقه، من غير أن جعلته بالفعل — من حيث هو مضاد — جزء حده . وأما شرح هذا التدبير في الحدود التي للتضييفات ، وأنه لم ينبغي أن يكون هكذا ، وكيف يحصل معه مراعاة ما لكل واحد من المتضييفين من خاصية القول بالقياس إلى الآخر ، فسترى ذلك في مكان آخر .

[الفصل العاشر]

(ى) فصل في النوع ووجه اقسام الكل إلى

والنوع أيضا قد يقال في لغة اليونانيين على معنى غير معنى النوع المنطق ، فإن اللفظ الذي نقلمته الفلسفه اليونانيون ب فعلته لمعنى النوع المنطق ، كان مستعملا في الوضع الأول عند اليونانيين على معنى صورة كل شيء وحقيقة كل شيء آخر ، فوجدوا صورا وماهيات لأشياء التي تحت الجنس ، يختص كل واحد منها بها ، فسموها ، من حيث هي كذلك ، أنواعا . وكما أن لفظة الجنس كانت تتناول المعنى العامي والمعنى المنطق ، ولفظة النوع مطلقا كانت تتناول المعنى العامي والمعنى المنطق ، فكذلك لفظة النوع المنطق تتناول عند المنطقيين معنيين : أحدهما أعم والأخر أخص . فاما المعنى الأعم فهو الذي يرونه مضايقا للجنس ، ويحدونه بأنه المرتب تحت الجنس ، أو الذي يقال عليه الجنس ، وعلى غيره بالذات ، وما يحرى هذا الجبرى . وأما المعنى الخاص فهو الذي

(٣) التي : آخر حزم وأوله في ص ٣٠ سطر ١٦ ||| للتضييفات : في المتضييفات من

(٤) واحد : ساقطة من ن ||| الآخر : الأخرى م ، ن ، ي (٥) فسترى : فسید ب ، س ؟ فید ه ||| آخر : + إن شاء الله تعالى ه (٨) على معنى : على ع ، ي ||| غير معنى : غير ع

(٩) مستعملا : يستعمل ع (١١) له : هشاع ، ي ؛ + ذلك ع ، ع ، م ، ن ،

ي ||| لأشياء : الأشياء (١٢) كانت : ساقطة من ع ، م ، ي (١٤) كذلك : وكذلك

(١٥) المعنى : معنى ع ، ن (١٧) بالذات : + من طريق ما هو دا ، ي

ربما سموه باعتبارِ ما ، نوع الأنواع ، وهو الذي يدل على ماهية مشتركة لجزئيات لا تختلف بأمور ذاتية . فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الأول ؛ إذ لا يخلو في الوجود من وقوعه تحت الجنس ؛ ويقال له نوع بالمعنى الثاني .

وبَيْنَ المفهومين فرقٌ ، وكيف لا ! وهو بالمعنى الأول مضادٌ إلى الجنس ،
و بالمعنى الثاني غير مضاد إلى الجنس ؛ فإنه لا يحتاج ، في تصوره مقولاً على كثرين ٥
مختلفين بالعدد في جواب ما هو ، إلى أن يكون شيء آخر أيضاً أعم منه مقولاً عليه .
و معنى النوع بالوجه الأول ليس كالجنس بمعنى النوع بالوجه الثاني ، وذلك لأنَّه
ليس مقوماً له ؛ إذ قد يجوز في التوهم أن لا يكون الشيء الذي هو نوع بهذه الصفة
نوعاً بالصفة الثانية ؛ إذ لا يمتنع في الذهن أن تتصور كلها هو رأس ليس تحت كلٍّ
آخر ، وهو مع ذلك ليس مما ينقسم بالفصول ، كالنقطة عند قوم . وما كان حمله ١٠
هكذا وعلى هذه الصورة ، وجاز رفعه في التوهم ، لم يكن — كما علمت — ذاتياً ،
وما لم يكن ذاتياً لم يكن جنساً ، بل إنْ كان لابد فهو عارض لازم له . وقد يقال
لهذا نوع الأنواع ؛ وليس المفهوم من كونه نوع الأنواع هو المفهوم من كونه
نوعاً ، بمعنى أنه مقول على كثرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو ، وكيف
ومن حيث هو نوع الأنواع . فإن النوع المطلق له كالجنس وداخل في تحديده ،
وهو به مضاد إلى أنواع فوقه . ثم لست أحق أن أؤيّد الوجهين هو في اصطلاح
المنطقين أقدم ؛ فإنه لا يبعد أن يكون أول نقل اسم النوع إنما هو إلى هذا
المطلق على الأفراد ، ثم لما عرض له أنْ كان عليه عام آخر ، سمي كونه تحت العام
بهذه الصفة نوعية .

(٤) بالمعنى : المعنى م (٥) فإنه : وإنهم (٧) بمعنى : لم يُعنى م
(٨) قد : ساقطة من س (٩) إذ : أود (١٠) حمله : كمه دا ، س ،
وهاشمى (١١) وعلى : أو على ع ، ه (١٢) له : ساقطة من ع ، ي (١٣) نوع : + من م
(١٥) هو : ساقطة من ه || النوع : ساقطة من س (١٦) به : أنه د ، ن || أحق : أتحقق
عا ، م ، ن || أن : ساقطة من د ، ن (١٨) المطلق : المطلب ، د ، ع ، م ، ن ، ه
|| عليه : له ه

لَكْنَ رِبَّا لَمْ تَكُنْ قَسْمَتُهُ أَوْلَى ؛ فَإِنَّ النَّاطِقَ وَغَيْرَ النَّاطِقَ يَقْسِمُ الْحَيْوَانَ قَسْمَةً أَوْلَى
وَيَقْسِمُ الْجَسْمَ قَسْمَةً لَكَنْهُ لَيْسَ يَقْسِمُهُ قَسْمَةً أَوْلَى ؛ فَإِنَّ الْجَسْمَ مَا لَمْ يَكُنْ حَيْوَانًا ،
لَمْ يَسْتَعِدْ لِلِّاْفَصَالِ بِالْبَلْطَقِ . وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْفَيْرَ النَّاطِقَ الَّذِي تَحْتَ الْحَيْوَانَ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَدْلِيلَ
عَلَيْهِ بِالْمُعْجَمَةِ ، وَإِنَّ لَمْ تَكُنْ الْمُعْجَمَةُ بِالْحَقِيقَةِ فَصَلَّا مَقْوِمًا ؛ وَإِذَا أَقْيَمَتْ الْمُعْجَمَةُ مَقَامَهُ ، لَمْ
يَتَمْ بِهَا قَسْمَةُ الْجَسْمِ كَمَا تَمَّتْ قَسْمَةُ الْحَيْوَانِ ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ : كُلُّ حَيْوَانٍ إِما نَاطِقٌ وَإِما
أَعْجَمٌ ، وَتَقْفَ عَنْهُ ؛ وَلَا تَقُولُ : كُلُّ جَسْمٍ إِما نَاطِقٌ وَإِما أَعْجَمٌ ، وَتَقْفَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ
الْبَنَاتِ وَالْجَمَادِ جَسْمٌ وَلَا يَنْاطِقُ وَلَا أَعْجَمٌ . فَإِنَّ قَسْمَتَ الْجَسْمِ إِلَى نَاطِقٍ وَغَيْرِ نَاطِقٍ
قَسْمَةٌ يَكُلُّ مَعَهَا الْكَلَامُ ، لَمْ يَكُنْ غَيْرُ النَّاطِقِ دَالًا عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي نَفْصِدُ إِلَيْهِ فِي قَوْلَنَا :
حَيْوَانٌ غَيْرُ نَاطِقٌ .

فَيَجْتَمِعُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْفَصُولَ الْمُقْسَمَةَ لِلْجَنْسِ الْأَسْفَلِ ، رِبَّا لَمْ تَكُنْ مُقْسَمَةً لَمَّا فَوْقَهُ
قَسْمَةً أَوْلَى وَلَا قَسْمَةً مُسْتَوْفَةً ؛ وَالْفَصُولُ الْمُقْسَمَةُ لَمَّا فَوْقَهُ ، فِي الْأَكْثَرِ مِنَ الْأَمْرِ ،
لَا تَقْسِمُ مَا تَحْتَ ، بَلْ تَقْوِمُهُ . مِثْلُ الْجَسْمِ ذِي التَّفِيسِ الْحَسَاسِ ، فَإِنَّ الْحَسَاسَ لَا يَقْسِمُ
شَيْئًا مِنْ أَنْوَاعِ الْجَسْمِ ذِي التَّفِيسِ .

لَكَنْهُ قَدْ يُوجَدُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ فَصُولٌ تَقْسِمُ مَا فَوْقَهُ وَمَا تَحْتَهُ مَعَا وَجْهًا بِحَسْبِ
الْمُشْهُورِ ، وَذَلِكَ حِيثُ يَكُونُ لِلْجَنْسِ فَصُولٌ قَرِيبَةٌ مُتَدَاخِلَةٌ ، فَإِنَّ الْحَيْوَانَ يَقْسِمُ بِالْنَّاطِقِ
وَغَيْرِ النَّاطِقِ قَسْمَةً أَوْلَى ، وَيَقْسِمُ أَيْضًا بِالْمَائِتَةِ وَغَيْرِ الْمَائِتَةِ قَسْمَةً قَرِيبَةً أَوْلَى ، وَكَذَلِكَ
يَقْسِمُ بِالْمَاشِي وَالسَّابِعِ وَالْطَّاءِرِ ، فَإِذَا ابْتَدَئَ فَقْسِمٌ بِأَحَدِ هَذِهِ الْوُجُوهِ ، حَتَّى كَانَ مِثْلًا
حَيْوَانٌ نَاطِقٌ وَغَيْرُ نَاطِقٍ ، أَمْكَنَ أَنْ يَقْسِمُ الْحَيْوَانُ النَّاطِقُ مِنَ الْقَسْمَيْنِ بِالْمَائِتَةِ وَغَيْرِ
الْمَائِتَةِ ؛ وَإِذَا ابْتَدَئَ فَقْسِمٌ بِالْمَاشِي وَالسَّابِعِ وَالْطَّاءِرِ ، أَمْكَنَ أَنْ يَقْسِمُ الْمَاشِي بِالْنَّاطِقِ وَغَيْرِ

- (١) لَهُ : سَاقِطَةٌ مِنْ ن || يَقْسِمُ : بِمٌه || (٢) لَكَنْهُ لَيْسَ يَقْسِمُهُ قَسْمَةً : لَكَنْهُ لَيْسَ
بِقَسْمَةٍ د ، ن ؛ لَكَنْهُ لَيْسَ بِقَسْمَةٍ م || (٣) الْاِقْصَالُ : الْاِقْصَالُ || (٤) وَإِذَا : فَإِذَا ع ||
(٥) كُلُّ حَيْوَانٌ : لَكُلُّ حَيْوَانٌ عا || (٦) كُلُّ جَسْمٌ : لَكُلُّ جَسْمٌ م || (٧) لَمْ يَكُنْ :
وَلَمْ يَكُنْ ع || (٨) دَالًا : وَلَا سًا || (٩) إِلَيْهِ : سَاقِطَةٌ مِنْ س || (١٠) مَا فَوْقَهُ : لَهُ ع ، إِي ||
(١١) فِي الْأَكْثَرِ مِنَ الْأَمْرِ : فِي أَكْثَرِ الْأَمْرِ بَعْ ، ع ، عا ، د ، إ ، ئ ؛ + فَانِهَا د || (١٢) مَا تَحْتَهُ :
مَا تَحْنَهُ س || (١٤) مَا فَوْقَهُ وَمَا تَحْتَهُ : مَا تَحْتَهُ وَمَا فَوْقَهُ ، س || (١٦) قَرِيبَةً أَوْلَى :
غَرِيبَةً دا ؛ غَيْرَ أَوْلَى ن || (١٧) فَقْسِمٌ : يَقْسِمُ ن بـ وَقْسِمُ م || (١٨) مِنَ الْتَّعْمِيْنِ : سَاقِطَةٌ مِنْ س ||
(١٩) فَقْسِمٌ : تَقْسِمُ د || بِالْمَاشِي : سَاقِطَةٌ مِنْ س .

الناطق ؟ ومع ذلك فإن القسمة بالناطق وغير الناطق كان يجوز أن تواافق الجنس أول شيء قبل القسمة بالمائت وغير المائت ، والقسمة بالمائت وغير المائت كان يجوز أن تواافق الجنس قبل القسمة بالناطق وغير الناطق . فما كان يبعد أن يقسم الحيوان إلى المائت وغير المائت ، ثم يقسم المائت إلى الناطق وغير الناطق .

٥ وقد يقع هنا شيء واحد وهو أنه : هل المائت وغير المائت من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وكذلك هل الماشي ونظائره هي من الفصول الذاتية أو من اللوازم ؟ وإن كان المائت وغير المائت والماشي وما ذكر معه من اللوازم الغير المقومة ، فهل يمكن هذا التداخل في الفصول الذاتية الحقيقة ؟ لكن هذا النظر مما يخلق أن لا تتفق به صناعة المنطق ، فليؤخر إلى موضعه .

١٠ والأجناس العالية قد تبين من أمرها أنها لا يجوز أن يكون لها فصول مقومة ، فلا يبعد أن يقع في الأوهام أن الجنس العالى واحد ؛ ولو كان كثيراً لانحصرت الكثرة في جامع يحوي إلى فصل بعده . لكن الحق هو أن الأجناس العالية كثيرة ؛ فلنبدأ أولاً ولنضع هذه الأجناس وضعاً ، ثم نبحث عن أمرها بما يحوي إليه هذا النظر من البحث فنقول : إن جميع المعانى المفردة التي يصلح أن يدل عليها بالألفاظ المفردة لاتخلو عن أحد هذه العشرة . فلنها : إما أن تدل على جوهر ، كقولنا : إنسان وشجرة ؛ وإما أن تدل على كمية ، كقولنا : ذو ذراعين ؛ وإما أن تدل على كيفية ، كقولنا : أبيض ؛ وإما أن تدل على إضافة ، كقولنا : أب ؛ وإما أن تدل على أين ، كقولنا : في السوق ؛ وإما أن تدل على متى ، كقولنا : كان أمس وعام أول ؛ وإما أن تدل على الوضع ، كقولنا : جالس وقائم ؛ وإما أن تدل على الجهة والملك ، كقولنا : متبع ومتسلح ؛ وإما أن تدل على يفعل كقولنا : يقطع ؛ وإما أن تدل على ينفع ، كقولنا : ينقطع .

١٥

٢٠

(١) وغير الناطق : ساقطة من م || (٢) وغير المائت : ساقطة من عا || (٣) وهو : هو ه || (٤) وكذلك هل : كذلك وهل عا || هي من : هو من عا ؛ من سا ؛ مثل ع || (٥) التداخل : ساقطة من ئ || (٦) أنها : أنه ع ، ن || (٧) فصل : فصول من سا || (٨) بما : ما ، عا ، ئ . (٩) كان : ساقطة من سا || عام : عام ، ن || (١٠) يفعل : أن يفعل ع ، عا ، ئ .

عن أشياء كثيرة ماهي - جوابا . ثم يقول : والمقول في جواب ما هو قد يختلف بالعموم والخصوص فيكون بعضها أعم وبعضاها أخص ، فأعم المقولين في جواب ما هو هو جنس للأُخْرَى ، وأخصها نوع للأُعْمَى . فإذا وجدنا النوع فهناك يقسم قسمة أخرى فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون النوع من شأنه أن يصير جنساً لنوع آخر ، وإما أن لا يكون ذلك من شأنه ، فهذه القسمة تنتهي إلى الخمسة انتهاءً ظاهراً ، وتكون طبيعة النوع متحصلة فيه ، والنوع بالمعنى الآخر يدخل فيه بوجه . وأما القسمة الأولى فلم تكن كذلك .

وأما القسمة المشهورة التي لهذه الخمسة ، فهي أقرب من القسمة الأولى ، وذلك لأنهم يقسمون هكذا : إن كل لفظ مفرد إما أن يدل على واحد أو على كثير ، والدال على الواحد هو اللفظ الشخصي ، وأما الدال على الكثير فإما أن يدل على كثيرين مختلفين بال النوع ، أو كثيرين مختلفين بالعدد . والدال على كثيرين مختلفين بال النوع إما أن يكون ذاتياً ، وإما أن يكون عرضياً ؛ فإن كان ذاتياً ، فإما أن يكون في جواب ما هو ، وإما أن يكون في جواب أي شيء هو . فيجعلون الدال على كثيرين مختلفين بال النوع في جواب ما هو جنساً ، والدال عليه في جواب أي شيء هو فصلاً . وأما العرضي فهو العرض العام . ثم يقولون : إن الدال على كثيرين مختلفين بالعدد إما أن يكون في جواب ما هو ، وهو النوع ، وإما في جواب أي شيء هو ، وهو الخلاصة .

فهذه القسمة منهم قد فاتها النوع بالمعنى المضاف ، وفاتها طبيعة الفصل ، بما هو فصل ؟ بل إنما دخل فيها من الفصول ما يحمل على أنواع كثيرة ، وليس ذلك هو طبيعة الفصل ، بما هو فصل ؟ إذ ليس كل فصل كذلك ، على ما سيتضح

(١) والمقول : والمقولات عا ، م ، ن ، ى (٢) المقولين : مقولين عا ، م ، ن ، ه

(٣) للأُخْرَى : ساقطة من عا || أخصها م || للأُعْمَى : الأعم م || فهناك : فهناك م

(٤) الآخر : الآخر عا (٨) التي : ساقطة من عا || من : إلى ن

(٩) كثيرين : الكثرين س (١٦) وإنما : + أن يكون هـ

(١٠) - (٢٠) فصل ... وفصل : ساقطة من س (٢٠) كذلك : ساقطة من ى

لك ، إلا أن يراعى شيء سترعرفه ، وتعلم أنهم لم يراعوه ولم يفطنوا له ، فليس يمكننا أن نجعل ذلك عذرا لهم ، اللهم إلا أن يكون المعلم الأول راعاه . وأيضا فإن هذه القسمة لم يفرق فيها بين الخاصة وبين الفصل الذي لا يكون إلا للنوع ، وفاتها الخاصة التي هي خاصة نوع متوسط بالقياس إليه ، فلم يوردوا الخاصة بما هي خاصة النوع ، بل بما هي خاصة لنوع آخر ، كلام يوردوا النوع إلا نوعا آخر .

[الفصل الحادى عشر]

(يا) فصل في تعقب رسوم النوع

فلتحقق الآن حال الحدود التي هي مشهورة للنوع فنقول : أما النوع بالمعنى الذي لا إضافة فيه إلى الجنس ، فقد وفوا حده ، إذ حدوه بأنه : المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو ؛ وذلك لأن الجنس والعرض العام لا يشاركانه ؛
 ١٠ إذ كل واحد منها مقول على كثيرين مختلفين بالنوع ، لا على كثيرين مختلفين بالعدد ؛ إذ يجب أن يفهم من قوله : مقول على كثيرين مختلفين بالعدد ، أنه مقول على ذلك فقط ؛ لأنك إن لم تفهم ذلك ، لم يكن كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد مانعا من كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع ؛ فإن المقول على كثيرين مختلفين بالنوع قد يكون أيضا مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد . فإذا علمت أن التخصيص بهذا الاسم إنما هو لما لا يقال إلا كذلك ، خرج ما يقال على كثيرين مختلفين بالنوع من مفهومه . فهذا ما يفرق بينه وبين الجنس والعرض العام .

(١) يراعى شيء : تراعى شيئا ن ، ه (٥) خاصة : ساقطة من ن

(٩) فلتتحقق : فلنتحقق عا ، ن ، ه || التي : ساقطة من ه || هي : ساقطة من ه

(١١) وذلك : ساقطة من م || يشاركته : يشاركته (١٣) مختلفين : ساقطة من ن

(١٤) أنه : وأنه ه || نفهم : تعلم س (١٦) قد : ساقطة من ه || أيضا : ساقطة من م

(١٨) ما يفرق : يفرق ن || بيته : به ه

فانه ليس يستحيل أن يكون الشيء الواحد له معنيان أحدهما بذاته والآخر بغيره ، ولا يكون ذلك فرقاً بينه وبين ذاته ، إلا أن يقال إنه من حيث له المعنى الذي بذاته غيره من حيث له المعنى الآخر الذي له بغيره .

وهم لم يسلكوا في هذا الموضع هذا السلوك ؛ ولا هذا مما يحسن أن يعتبر في هذا الموضع ؛ ولا يمكنهم أن يدلوا على المعنين المختلفين البتة بشيء غير الوجود ، فإنهم لا يمكنهم أن يحصلوا معنى يدلون عليه بالوجود في أحدهما هو غير المعنى الذي يدلون عليه بالوجود في الآخر حتى يعودوا فيضيفوا إلى أحدهما من خارج ذاته وإلى الآخر بغيره ؛ بل الحق هو أن الأشياء تشارك في الثبوت والوجود بهنّهم يحصل عندهنّ .

وهذا بينَ بنفسه لا يمكن أن يبينَ ؛ ومن يذكره فهو يفلط نفسه بغازلةِ ذكره عن الفرض إلى غيره ؛ ولو لا هذا لاصح أن الشيء لا يخرج عن طرف التقىض ؛ فإن كل واحد من طرف التقىض كان يمكن أشياء كثيرة ، ولم يكن بالحقيقة طرفاً واحداً ؛ بل الوجود في جميعها معنى واحد في المفهوم .

وإذا كان كذلك ، لم يكن وقوع اسم الوجود على هذه العشرة وقوع الاسم متفقاً ؛ وليس أيضاً وقوع الاسم المتواطئ ؛ فإن حال الوجود في هذه العشرة ليست حالاً واحدة بل الوجود لبعضها قبل وبعضها بعد . وأنت تعلم أن الجوهر قبل العرض ؛ والوجود بعضها أحق ؛ وبعضها ليس بأحق .

فأنت تعلم أن الوجود بذاته أحق بالوجود من الموجود بغيره ، والموجود لبعضها أحكم ، وبعضها أضعف ؛ فإن وجود القاز منها ، كالكمية والكيفية أحكم من وجود

(٣) بغيره : لغيره سا || (٤) أن يدلوا ٠٠٠ لا يمكنهم : ساقطة من ع || فلنهم : فانه عا ، ه || (٥) يحصلوا : يجعلوا ؟ || (٦) يعودوا : يعودن || فيضيفوا : وبضيفاً ؟ ثم يضيفوا عا || (٧) الثبوت والوجود : الوجود والثبوت ع ، ئى || (٨) يمكن أن يبين : يكون له بيان دا ، سا ؟ يمكن أن بيان : م || (٩) ولو لا : فلولاع || صح : + قولنا ه || (١٠) بل الوجود : إلى الموجودم || (١١) واحد : واحدام || (١٢) اسم الوجود : اسم الموجودم || (١٣) حال الوجود : حال الموجود ب ، س || واحدة : واحدا عا ، ئى || (١٤) وأنت : ثانت م ، ن ، ئى || (١٥) الوجود لبعضها : الوجود أخصبام ، ئى || (١٦) الوجود : بالوجود ب || (١٧) القار : القوارم ، ن ، ئى ؛ القرارد .

ملا استقرار له ، كالزمان وأن ينفعل ؛ فليس وقوع الوجود عليها وقعا على درجة واحدة كوقوع طبائع الأجناس على أنواعها الذي هو بالتواظؤ المحس ؛ فهو إذن غير جنس . ولو كان متواطئا لم يكن أيضا جنسا ؛ فإنه غير دال على معنى داخل في ماهيات الأشياء ؛ بل أمر لازم لها . ولذلك ما إذا تصورت معنى المثلث فنسبت إليه الشكلية ونسبت إليه الوجود ، وجدت الشكلية داخلة في معنى المثلث ؛ حتى يستحيل أن تفهم المذات أنه مثلث إلا وقد وجب أن يكون قبل ذلك شكل ؛ فكما تصور معنى المثلث لا يمكن إلا أن تتصور أنه شكل أولا ؛ ولا يجب مع ذلك أن تتصور أنه موجود . ولست تحتاج في تصوريك ماهية المثلث أن تتصور أنه موجود كما تحتاج أن تتصور أنه شكل . فالشكل للثالث لأنه مثلث وداخل في قوامه ؛ فلذلك يتقوم به خارجا وفي الذهن وكيف كان ؛ وأما الوجود فامر لا تقوم به ماهية المثلث ؛ فلذلك يمكنك أن تفهم ماهية المثلث وأنت شاك في وجوده حتى يبرهن لك أنه موجود أو يمكن الوجود في الشكل الأول من كتاب أوقلides . ولا يمكنك لذلك أن تفعل ذلك في شكليته ؛ فما كان مثل الشكلية فهو من المعانى المقومة للماهية ؛ وما كان مثل الوجود فليس مقوما للماهية . ولو كان الوجود لا يفارق في ذهنك أيضا المثلث لكن أمر الاحقا للثالث من خارج ؛ ولذلك يستحيل أن يطلب ما الشيء الذى جعل المثلث مثلا أو المثلث شكل ؛ ولا يستحيل أن يطلب ما الشيء الذى جعل المثلث موجودا في الذهن أو في خارج .

فالذاتى للشىء لا يكون له بعلة خارجة عن ذاته ؛ وما يكون بعلة خارجة ليس مقوما ذاتيا ؛ وإن كان قد يكون من العرضى ما حصوله ليس بعلة خارجة عن الماهية ،

- (١) ينفعل : يفعل ع ، م || وقوعا : ساقطة من ن ||
غير دال على معنى داخل : دال على معنى غير داخل بخ ||
- (٤) بل أمر : بل دو أمر نع ، ه ، ه ؟ || (٦) ذلك : ساقطة من عا || (٧) شكل أولا
- تصور أنه : ساقطة من ع || (٨) لست : ليست د ، م || (٩) ف : ساقطة من م ||
تصوريك : تصور ه ؟ يتتصوريك م || موجود أن تصور : ساقطة من ع ||
- (٩) كذلك : ولذلك ن || (١٠) وف : ف سا || (١١) وكيف : كيف س || (١٢) لذلك :
ساقطة من ب ، س ، ع ؟ كذلك م || (١٣) أن تفعل ذلك : ساقطة من د ، سا ، م ، ن ||
فا : ماما || (١٤) فهو : فهي عا || (١٥) جعل : يجعلى || (١٦) له : ساقطة من عا ||
(١٧) (١٨-١٨) ذاته . . . خارجة عن : ساقطة من ع || (١٨) حصوله ليس : ليس حصوله ه .
- (٧)

والخاصة والعرض فرق ، ولا يكون بينه وبين الشخص فرق ، إلا أن نضمن أنه كلٌّ بهذه الصفة ؛ وأيضاً فإنه لا يكون بينه وبين فصل الجنس فرق .

والذى حدّ و قال : إنَّ النوع هو أخص كليين مقولين في جواب ما هو ، فقد أحسن تحديدَ النوع ؛ وإنما يتم حسنَه بأن يقال : إنه الكل الأخص من كليين مقول في جواب ما هو ؛ تعلم ذلك إذا تدرَّبَ بالأصول والموضع المقررة للحدود . فنقول الآن : الجنس منه ما يكون جنسا ، ولا يصلح أن ينقلب باعتبار آخر نوعا ؛ إذ لا يكون فوقه جنس أعم منه ؛ ومنه ما يصلح أن يكون نوعا باعتبار آخر إذ يكون فوقه جنس أعم منه . وكذلك النوع منه ما يكون نوعا ولا يصلح أن ينقلب جنسا ؛ إذ لا يكون تحته نوع أخص منه ؛ ومنه ما يصلح أن ينقلب جنسا باعتبار آخر ؛ إذ لا يكون تحته نوع أخص منه . فترت للجنس مراتب ثلاثة : جنس عال ليس بنوع أبلة ، وجنس متوسط هو نوع و الجنس وتحته أجناس ، وجنس سافل هو نوع و الجنس ليس تحته جنس . وكذلك يكون في باب النوع : نوع سافل ليس تحته نوع أبلة ، فليس بجنس أبلة ، ونوع عال تحت جنس الأجناس الذي ليس بنوع أبلة ، ونوع متوسط هو نوع و الجنس و الجنس نوع ؛ والمثال المشهور لهذا هو من مقولات الجوهر ؛ فإنَّ الجوهر جنس لا جنس فوقه ، وتحتَه الجسم ، وتحتَ الجسم الجسمُ ذو النفس ؛ وتحتَ الجسم ذي النفس الحيوان ، وتحتَ الحيوان الحيوان الناطق ، وتحتَ الحيوان الناطق الإنسان ، وتحتَ الإنسان زيد و عمرو ، فزيد و عمرو

- (٢) وأيضاً : ساقطة من ن || وأيضاً... فرق : ساقطة من ه (٣) حد : حد دع (٤) بأن : أن عا (٦) المقررة : + المحددة د || للحدود : المحددة عا || الآن : + إن ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ئ (٧) لا : ساقطة من م || جنس : ما هو عا (٨-٧) ومنه ... أعم منه : ساقطة من م (١٠) ومنه ... أخص منه : ساقطة من س || لا : ساقطة من ن ، ه || تحته : دونه عا وهاشم ه ، ئ (١١) قترت : فيترت ع ؛ قرتبت د ، م || مراتب : مراتبى || ثلاثة : ثلاثة د ، م ؛ + فيكون ه ، ئ (١٢) وتحته : تحته (١٥) المثال : مثال م || هو : ساقطة من عا (١٦) فإنَّ الجوهر : ساقطة من م .

وأشكالها هي الأشخاص . والجواهر هو جنس الأجناس ، إذ ليس فوقه جنس ؟ والإنسان هو نوع الأنواع ، إذ ليس تحته نوع ، وما بينهما أجناس وأنواع متوسطة ؟ فإنها بالقياس إلى ما تحتها أجناس ، وبالقياس إلى ما فوقها أنواع ؛ فإن الجسم نوع الجواهر و الجنس للجسم ذى النفس ، والجسم ذو النفس نوع الجسم و الجنس الحى ؟
 لأنه يعم النبات والحي ، والحي نوع الجسم ذى النفس و الجنس للحي الناطق
 لأنه يعم الحيوانات العجم والإنسان ، والحي الناطق نوع الحي و الجنس الإنسان ؟ لأنه يعم الإنسان والمملَك ؛ فيكون الحي الناطق هو الجنس السافل ، والجواهر هو الجنس العالى ، والجسم وما يليه هو الجنس المتوسط ، ويكون الجسم هو النوع العالى ، ويكون الإنسان هو النوع السافل ، ويكون الجسم ذو النفس
 وما يليه النوع المتوسط ، ويكون الجواهر بالقياس إلى ما تحته جنس الأجناس
 والجنس العالى ، وبأنه لا يقياس إلى ما فوقه يكون جنسا ليس بنوع ، ويكون الإنسان بالقياس إلى ما فوقه نوع الأنواع والنوع السافل ، وأما بقياسه إلى ما تحته فهو أنه نوع ليس بجنس ، وقياسه إلى ما تحته على وجهين : قياس إلى ما تحته من حيث هو محظول عليها الحمل المعلوم ، وقياس إلى ما تحته باعتبار أنها ليست بأنواع . وقياسه إلى ما تحته من حيث الحمل يفيده معنى النوعية غير المضافة إلى الجنس ، وهو المعنى الثاني مما ذكروه . وأما بقياسه بالاعتبار الآخر فيفيده أنه نوع ليس بجنس : فهو نوع الأنواع ، ونوع ليس بجنس ،
 نوع بالمعنى المذكور ؛ ومفهومات هذه الثلاثة - وإن تلزمت -

(١) هو : ساقطة من ع (٢) الجسم : الجنس س (٤) للجسم : الجسم ع ، م || نوع الجسم : نوع للجسم || الحي : للحي ، ه ، ه ، ه (٥) والحي : ساقطة من ع || وجنس الحي : جنس الحي م || الحي : + الحي ع (٦) الناطق : + هو ع || الإنسان : للإنسان ه (٨) هو : ساقطة من ع (١١) يقال : قياس ن ؛ قياس له ع ، م ، ه (١٢) النوع السافل : النوع د (١٣) قياس : قياسه م (١٦) ذكره وأما : ذكره
 ما ع ، ه ؛ ذكره وأما ن || وأما : فاما (١٧) نوع ليس بجنس : ساقطة من د .

وإذ لا مذهب غير هذه الثلاثة ، والثلاثة إما أن تجعل الزمان جوهراً ، وإما أن يجعله بحيث يُحَدَّ بحد العرض ، فهذا القول لا يعتمد به . وكذلك احتج هؤلاء وقالوا : إن حد العرض لا يتناول الأين ؟ فإن الكون في السوق معنى واحد ، ويُشترك فيه كثيرون ، فلا يصلح أن يكون كل واحدٍ منهم موضوعاً له ، ولا الجملة ، وإلا لما وضفت به إلا الجملة . نكن الجواب عن ذلك هو هذا الجواب نفسه ؛ فإن السوق ، وإن كان واحداً للجميع ، لأنه ليس المكان الحقيق فتُمتنع الشركة فيه ، بل هو من قبيل المكان العام ، فإن لكل واحدٍ كوناً فيه يخصه دون الآخر ؛ إذ ليس السوق أبداً ؛ بل السوق من مقولات الظهور . على أنهم إن مثلوا لِلْمَكَانَ الْمَكَانَ الَّذِي هُوَ مِنْ مَقْوِلَةَ الْعَرْضِ لَمْ يُمْكِنْهُمْ أَنْ يَجْعَلُوْا فِيهِ عَدَّةَ أَشْيَايْ . إنما الأين ، إن كان ولا بد ، فهو النسبة إلى السوق ؛ ولكل من الذين في السوق نسبة تخصه توافق النسبة الأخرى بال النوع وتخالفه بالعدد ؛ واعتبارنا ههنا بالواحد بالعدد دون الواحد بال النوع .

قالوا أيضاً : إن المضاف ليس يوجد إلا في موضوعين ، فليس موجوداً في شيء ، ولكن في شيئين . وقالوا أيضاً : إن التسلع معنى لا في موضوع ، إذ هو في موضوعين ، لأن موضوعه السلاح والملابس ؟ فنقول : أما المضاف فليس على ما نحننا فيه . أما أولاً فلأن كون الشيء في شيئين قد لا يمنع كونه في كل واحدٍ منها ؛ وإذا كان لا يمنع كونه في كل واحدٍ منها ، فليس كونه في شيئين رافعاً كونه في شيء ؟ فإنه لم يقل : في شيء واحد فقط ؟ كما أن كون الأب أباً لابنين لا يمنع كونه أباً لابن واحد ؛ وكون الحيوان مقولاً على أشياء لا يمنع كونه مقولاً على كل واحد . نعم في بعض الأشياء قد يكون الوجود في الكثرة بحيث يمتنع أن يكون في الواحد مع تلك الكثرة ؛ فهناك لا يكون الموجود في أشياء موجوداً في شيء واحد .

(١) مذهب : مذاهب سا || هذه ثلاثة : هذه الثلاث ب || (٥) ذلك : هذا في || نفسه : بيته ب ، ن || وإن : إن عا || (٦) لأنه : إلا أنهى || (٧) يخصه : ساقطة من سا || من : ساقطة من م ، ن || (٨) لِلْمَكَانَ : بالمكان ع ، ئى ؛ ساقطة من ع ، ه || المكان : ساقطة من ه || (٩) ولكل : + واحد ع || الذين : الذي ع ، ئى || (١٠ - ١١) وتخالفه . . . بال النوع : ساقطة من سا || (١٠) دهنا : + إنما هوئي || (١٢) ولكن : بل ب ، س || إذ : أود ، م ، ن || (١٤) فنقول : ونقولي || (١٦) رافعاً كونه : رافعاً لكونه ع ، ه || (١٨) كل : ساقطة من س ، ع || (١٩) الوجود : الموجود ه || في الكثرة : ساقطة من س || مع : من ه .

والفرق بين الموجود في موضوع من جهة أنه موجود في شيء وبين كون الكل في الأجزاء أن الكل يكون في أشياء ولا يكون في شيء واحد منها البتة . وأما الموجود في موضوع فليس يبعد أن يكون موجوداً في موضوعات ، ولكنه يكون مع ذلك في موضوع موضوع منها ، ولا تامانع بين الحالين . فهذا إن كان ما ذهبوا إليه ، من أمر وجود إضافة واحدة بالعدد مشتركة بين متضادتين اثنين بالعدد ، مذهبها صحيح . وأما الحق فسينكشف عن خلاف ذلك ، وستبين كيفية في مواضع نتكلم فيها في المضاف .

وأما التسلح وما تعلقوا به فيه فالجواب عنه أن التسلح نسبة وحالة للباس عند السلاح يوصف بها المتسلح ، فيقال إنه متسلح بتسلحه ، وصف له ، وإن كان بالنسبة إلى غيره . فالسلح ، وإن كان بالنسبة إلى الغير ، فليس يجب أن يكون في ذلك الغير . ففرق بين الوجود في الشيء وبين النسبة إلى الشيء . فلا معرونة لمثل هذه المذىيات لأن ١٠ يقال إن العرض ليس بجنس ، وإن كان الحق هو أن العرض ليس بجنس .

لكنهم قالوا شيئاً آخر وهو أن العرض لا يدل على طبيعة البياض والسوداد وعلى طبائع سائر الأعراض ؟ بل على أن له نسبة إلى ما هو فيه وعلى أن ذاته تقتضي هذه النسبة ؟ والجنس يدل على طبيعة الأشياء و Maheriyatها في نفسها ، لا ما يلحق Maheriyatها من النسبة . وهذا قول سيد . والدليل على ذلك أن لفظة العرضية إما أن تدل على أن الشيء موجود في موضوع ، فتكون دلالة على هذه النسبة ؛ أو تدل على أنه في ذاته بحيث لا بد له من موضوع ؛ فهذا أيضاً معنى عرضي ؛ وذلك لأن نسبة هذا المعنى إلى أكثر الأعراض مثل الكيفية والكمية والوضع أمر غير مقومٍ Maheriyatها ، لأن Maheriyatها تمثل مدركة مفهومة .

- (٢) واحد : ساقطة من ساء ، ع ، م || (٣) فليس : فلاه || (٤) موضوع موضوع : موضوع د || إضافة واحدة : أنه واحداً || (٥) مشتركة : مشتركاً ؛ + فيه بخ ، ع ، ع ، ئى || صحيح : صحيحام || (٦) عن : على س || (٧) عنه : فيه ئى || (٨) فيقال : فقال ب || إنه : + هو س || بسلح : فالسلح || (٩) فالسلح : والسلح د ، ساء ، م || (١٠) وبين : أو بين د ، م || (١١) بجنس : + أى على سبيل الفرض والتقدير أى إن فرضنا وسلينا || (١٢) شيئاً آخر : أشياء أخرى || (١٣ – ١٤) آخر . . . له نسبة : ساقطة من د || (١٢) أن له : أنه له ع ؛ أنه عا || (١٤) في نفسها : ساقطة من د || Maheriyatها : Maheriyat د || (١٦) تكون : فكيف تكون ئى || (١٧) نسبة هذا : نسبة لهذا ئى || (١٨) أمر : نسبة أمر د ، م ، ئى .

إِلَيْهِ إِلَّا بِمَقَارنَةِ أَمْرٍ يَجْعَلُهُ مُشَارِأً إِلَيْهِ ؛ وَكَذَلِكَ فِي الْعُقْلِ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا بِأَنْ يُلْحِقَ بِهِ الْعُقْلُ مَعْنَى يَخْصُصُهُ ، ثُمَّ لَا يُعْرِضُ لَهُ مِنَ الْخَارِجِ أَنْ يَكُونَ عَامًا حَتَّى يَكُونَ ذَاتًا وَاحِدَةً بِالْحَقِيقَةِ هِيَ حَيْوَانٌ ، وَقَدْ يُعْرِضُ لَهُ فِي الْأَعْيَانِ الْخَارِجَةِ أَنْ كَانَ هُوَ بِعِينِهِ مُوجُودًا فِي كَثِيرَيْنِ ؛ وَأَمَّا فِي الْذَّهَنِ فَقَدْ يُعْرِضُ لَهُذِهِ الصُّورَةِ الْحَيْوَانِيَّةِ الْمَعْقُولَةِ أَنْ تَجْعَلُ لَهَا نَسْبًا إِلَى أَمْرَيْنِ كَثِيرَيْنِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ الْوَاحِدُ بِعِينِهِ صَحِيحٌ النَّسْبَةُ إِلَى عِدَّةٍ تَشَابَكُ فِيهِ، بِأَنْ يَحْمِلُهُ الْعُقْلُ عَلَى وَاحِدٍ وَاحِدٍ مِّنْهَا — فَأَمَّا كَيْفَ ذَلِكَ فَلَصِنَاعَةٌ أُخْرَى— فَيَكُونُ هَذَا الْعَارِضُ هُوَ الْعُوْمُ الَّذِي يُعْرِضُ لِلْحَيْوَانِيَّةِ، فَيَكُونُ الْحَيْوَانُ هَذَا الْعُوْمُ كَالْخَلْبُ مَثَلًا لِعَارِضٍ يُعْرِضُ لَهُ مِنْ شَكْلٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَكَالثُّوبِ الْأَبْيَضِ، فَيَكُونُ التُّوبُ فِي نَفْسِهِ مَعْنَى، وَالْأَبْيَضُ مَعْنَى، وَيَرْجِعُ كَانُ فِي كُونِ هَنَاكَ مَعْنَى آخَرَ مِنْهُمَا؛ كَذَلِكَ الْحَيْوَانُ هُوَ فِي الْعُقْلِ مَعْنَى، وَأَنَّهُ عَامٌ أَوْ جَنْسٌ مَعْنَى، وَأَنَّهُ حَيْوَانٌ جَنْسِيٌّ مَعْنَى . فَيُسَمُّونَ مَعْنَى الْجَنْسِ جَنْسًا مَّطْقِيَا، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ الْمَقْوُلُ عَلَى كَثِيرَيْنِ مُخْلِفَيْنِ بِالنَّوْعِ فِي جَوَابِهِ ما هُوَ،

وأنه عام أو جنس معنى ، وأنه حيوان جنس معنى . فيسمون معنى الجنس جنساً مــنظــيقــاً، ومفهومه أنه المقول على كثــيرــين مختلفــين بالــنــوع فــي جــوــابــ ما هو، من غير أن يــســارــ إــلــى شــيءــ هو حــيــوانــ أو غــيرــ ذــلــكــ ، مــثــلــ أــنــ الــأــيــضــ فــي نــفــســهــ لــهــ مــعــقــولــ لــاــ يــحــتــاجــ مــعــهــ أــنــ يــعــقــلــ أــنــ ثــوــبــ وــأــنــهــ خــشــبــ ، فــإــذــا عــقــلــ مــعــهــ ذــلــكــ عــقــلــ شــيءــ يــلــاحــقــهــ الــأــيــضــ ؛ وــكــذــلــكــ الــوــاحــدــ فــي نــفــســهــ لــهــ مــعــقــولــ ، فــأــمــاــ أــنــهــ إــنــســانــ أــوــ شــجــرــةــ فــهــوــ أــصــرــ خــارــجــ عــنــ مــعــقــولــهــ يــلــاحــقــهــ أــنــهــ وــاحــدــ . فــاــلــجــنــســ الــمــنــطــقــ هــوــ هــذــاــ .

وأما الطبيعي فهو الحيوان بما هو حيوان ، الذى يصلح أن يجعل للعقل منه النسبة التى للجنسية ، فإنه إذا حصل فى الذهن معقولا ، صَلَحٌ أن تُعقل له الجنسية ، ولا يصلح لما يفرض متصورا من زيد هذا ، ولا للتصور من إنسان ،

- (٣) وقد : قد || عرض : يعرض هـ (٤) الصورة : الصور عـا

(٥) المقوله هـ || نسب : نسبة مـ (٦) فأما : وأما هـ

(٧) مثلاً للعارض : مثل العارض عـا (٨) وكالثوب الأبيض : من هنا إلـ

صفحة ٧٢ خرم في (٩) هناك : مثلاً عـا (١٠) حيوان : + هو

ف العقل معنى وأنه عام أو جنس معنى ، أو أنه حيوان مـ (١١) معه : + إلى دـ ، نـ

معه أن يعقل : أن يعقل معه عـ (١٢) وكذلك : ولذلك عـ (١٣) شجرة : صخرة دـ ، عـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ (١٤) للقول : لقول هـ (١٥) الجنسية :

+ المنطقية هـ (١٦) ليتصور : المتصور || إنسان : الإنسان نـ ، هـ

ف تكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الأعيان تفارق بهذا العارض طبيعة الإنسانية
وطبيعة زيد، إذ هو بحيث إذا تصور صلح أن يتحققه عموم بهذه الصفة، التي هي
الجنسية؛ وليس له خارجا إلا الصلوح لها بحال. فقولهم: الجنس الطبيعي، يعنيون
به الشيء الطبيعي الذي يصلح أن يصير في الذهن جنسا، وليس هو في الطبيعتين
بجنس؛ ولأنه يخالف في الوجود غيره من الأمور الطبيعية بهذا المعنى، فلا يبعد
أن ينحصر لهذا المعنى باسم، وأن يجعل ذلك الاسم من اسم الشيء الذي يعرض
له بحال وهو الجنسية. وأما الحيوان الجنسي في العقل، فهو المعمول من جنس
طبيعي؛ وأما الجنسية المعقولة المجردة، فمن حيث هي مقررة في العقل، هي
أيضا جنس معقول، ولكن من حيث إنها شئ من الأشياء يبحث عنه المنطق،
فهو جنس منطق؟ وليس؟ وإن لم يكن لهذا الذي هو منطق وجود إلا في العقل،
يجب أن يكون المفهوم من أنه عقلي هو المفهوم من أنه منطق؛ وذلك لأنَّ
المعنى الذي يفهم من أنه عقلي، هو غير المفهوم من أنه منطق؛ وذلك لأنَّ
المعنى المفهوم الذي يفهم من أنه عقل لازم ومقارن للمعنى الذي يفهم من أنه منطق
ليس هو هو، إذ قد ينافي ذلك اختلاف اعتباريهما. فالجنس المنطق تحته شيئاً :
أحد هما أنواعه من حيث هو جنس، والآخر أنواع موضوعاته التي يعرض لها؛
أما أنواعه، فلأن الجنس المطلق أعم من جنس عال وجنس سافل، فهو يعطي
كل واحد مما تحته من الأجناس المترتبة حده واسمها؛ إذ يقال لكل واحد منها
إنه جنس، ويُحَدِّد بحده الجنس؛ وأما أنواع موضوعاته فلا يعطى لها اسم ولا حدّه؛

(١) طبيعة الحيوانية: طبيعته بالحيوانية // الحيوان د، ه || بهذا: لهذا د

(٢) وطبيعة زيد: ساقطة من ن || هي: هو ه (٣) بحال: + بحال ه؛

+ أي الشيء الذي يسمى جنسا طبيعا وهو ما يصلح أن يصير في الذهن جنسا منطقيا ليس هو
في الطبيعتين بجنس أي بجنس هو ذاتا واحدة موجودة في الطبيعتين توجد في أشخاص فيكون جنسا
لها بل لا وجود لها إلا في الذهن عا (٤) أن يصير: ساقطة من س

(٨) طبيعي: طبيعة ع || هي: هو ه (١١) يجب: ساقطة من ع

(١٢) أن: لأن ع (١٢-١٣) هو غير... عقل: ساقطة من د، ن، ه

(١٣) المفهوم: ساقطة من عا || الذي يفهم: ساقطة من م || ومقارن: ومقارن ع || من
أنه منطق: أنه منطق ع (١٤) لك: ساقطة من ع (١٥) أنواع: ساقطة من عا
التي: الذي ع (١٦) فهو: وهو م (١٨) اسمه: لاسمه س.

كذلك ليس كونه في مكان ؛ الذي هو نسبة طرف واحد ؛ هو نفس كون ماهيته مقوله بالقياس إلى غيره ؛ بل هو موضوع لذلك من حيث تصير النسبة شاملة للطرفين ، للحاوى والمحوى . وهذا إنما يتضح لك في باب المضاف حقيقة الاتضاح ؛ وأما ههنا فهو شيء كالتنبيه غير محصل .

وأما قول القائل : والأطراف التي تأخذ من الكيفية شيئاً ، فيشبه أن يكون يعني بهذا مقوله يفعل وينفع ، فتكون الكيفية هي الأمر الذي يسوق إليه الفعل والانفعال ، ويكون الطرفان النسبتين اللتين للفاعل والمنفعت إلهمما . ويشبه أيضاً أن يكون يعني مع هذين الوضع أيضاً ، وذلك بسبب أن الوضع يلزم الشكل أو يلزم الشكل .

وأنت تعلم أن هذا الكلام متشوش جداً ، فإن لفظة الأطراف لا تدل في هذا الموضوع على معنى محصل . والأخذ من الكيفية شيئاً هو لفظ متشابه لاتجده تخته معنى متواطئاً فيه ؛ ولا أيضاً يدل بالتشكيك ؛ وإن كان يخيل شيئاً ، فإن من أفضل أحوال المعانى النسبية التي لا تتفق في النوع ، إذا وقع عليها اسم أن يكون على سبيل التشكيك ، فقلما يوجد فيها توافق صرف ، وخصوصاً في مثل هذا الموضوع ؛ إذ الأخذ ليس له مفهوم محصل ، ولا الأطراف .

ولو أن قائلاً أصلح هذا اللفظ فقال : والأمور التي لها إلى الكيفية نسبة ما ، كانت هذه الأمور جواهر وكبيبات عرض لها نسبة إلى الكيفيات ؛ فتكون الجواهر والكبيبات تدخلان في مقوله غير مقولتهما بسبب عرض يعرض لها فيكون دخولهما في تلك المقوله بالعرض . ومدخل في مقوله بالعرض فليست المقوله جنساً له ولا هو نوع من المقوله . وإنما يأخذ المقولات في هذا الموضوع على أنها أجناس ؛ وإنما يحدث عن دخول الأشياء فيها على أنها أنواع لها ؛ وأما على سبيل غير ذلك فلا يمنع أن تدخل بعض أنواع مقوله

(١) كونه : كون الشيء يخضع ، ع ، ه ، ئ || نسبة : نسبة ع || (٣) والمحوى : والمحوى م ، ع ، ع ، ه ، ئ ؛ ساقطة من د || (٤) غير محصل : الغير المحصل ه ، ئ || (٦) هي : هو ، ع ، ئ || (٧) النسبتين اللتين : النسبتان اللتان ع ، ئ || اللتين : ساقطة من صا || إلهمما : إلهمما || أن يكون يعني : ساقطة من س ، أن يعني ن || (١٠) والأخذ : والأخذ ؛ والإخذ ، ع ، ه ، ئ || (١٦) عرض : عرضت ه || لها : (١١) وإن كان يخيل شيئاً : ساقطة من ئ || النسبة : النسبة ه || (١٦) عرض : عرضت ه || لها : لها ب || (١٨) وما دخل ٠٠٠ بالعرض : ساقطة من ع || المقوله : ساقطة من صا .

فِي مَقْوِلَةِ أُخْرَى . فَإِنْ لَمْ يَعْنِ هَذَا وَعِنِّي نَسْبَةُ الْجُوهرِ وَالْكِيَّةِ أَوْ شَيْءٍ آخَرَ ، إِنْ كَانَ إِلَى الكِيَّفَيَّةِ لَا إِلَى ذَاتِ الْجُوهرِ وَالْكِيَّةِ ، فَلَيْسَتِ الْكِيَّفَيَّةُ أُولَى بِهَذَا التَّحْصِيصِ مِنَ الْكِيَّةِ . عَلَى أَنْ لَمْ طَالِبْ إِنْ يَطَالِبْ فَيَقُولُ : وَلَمْ لَيْسَ تَجْعَلُ لِلنَّسْبَةِ إِلَى الْكِيَّاتِ أَيْضًا مَقْوِلَةً ؟ وَيَلْزَمُ حِينَئِذٍ أَنْ تَجْعَلُ النَّسْبَةَ إِلَى كُلِّ مَقْوِلَةٍ مَقْوِلَةً ، فَتَضَعُفُ الْمَقْوِلَاتُ بَلْ لَا تَتَنَاهِي ؟ فَإِنَّهُ قَدْ يَمْكُنُ أَنْ يَفْرُضَ إِلَى الْمَقْوِلَةِ ، الَّتِي هِيَ نَسْبَةٌ ، نَسْبَةً .

وَإِنْ قَوْمًا آخَرِينَ قَالُوا : إِنَّ الْأَنْفَعَالَ هِيَ الْكِيَّفَيَّةُ لَا غَيْرَ؛ فَلَيْسَ التَّسْخِينُ غَيْرَ السَّخُونَةِ . وَمَا قَالُوهُ بَاطِلٌ ؛ فَإِنَّ التَّسْخِينَ هُوَ سُلُوكُ إِلَى السَّخُونَةِ ، فَإِنَّ كَانَ التَّسْخِينَ لَهُ فِي كُلِّ إِنْ سَخُونَةٍ ، فَلَيْسَ تَسْخِينَ تِلْكَ السَّخُونَةِ ، بَلْ تَسْخِينَ إِنَّمَا هُوَ بِالْقِيَاسِ إِلَى سَخُونَةٍ مَطلُوبَةٍ . وَبِالْجَمْلَةِ فَإِنَّ التَّسْخِينَ هِيَّا تِلْكَ السَّخُونَةُ هِيَّا قَارَةً . وَلَوْ كَانَ التَّسْخِينُ هُوَ السَّخُونَةُ ، ١٠ لَكَانَ التَّكْيِيفُ الْمَطْلُقُ هُوَ الْكِيَّفَيَّةُ ؛ فَكَانَ طَالِبُ الْكِيَّفَيَّةِ كِيَّفَيَّةً ؛ فَكَانَ الطَّالِبُ طَالِبًا مَا هُوَ مَوْجُودٌ لَهُ . بَلْ كُلُّ هَذَا بَاطِلٌ فَاسِدٌ ؛ وَسِتَّنْصَاصُ لَكَ فِي الْعِلْمِ الْطَّبِيعِيِّ . فَإِنْ كَانَ التَّكْيِيفُ لَيْسَ كِيَّفَيَّةً ، فِي الْحَرَقِيِّ أَنْ لَا يَكُونَ التَّكْيِيفُ كِيَّفَيَّةً . وَالْتَّكْيِيفُ هُوَ الْفَعْلُ ؛ فِي الْحَرَقِيِّ أَنْ لَا يَكُونَ الْفَعْلُ كِيَّفَيَّةً . وَلَوْ كَانَ التَّسْخِينَ سَخُونَةً لَكَانَ كُلُّ مَا يَسْخَنُ يَتَسْخَنُ وَكَانَ كُلُّ مَا يَحْرُكُ يَحْرُكُ . وَسَتَعْلَمُ أَنَّ هَذَا غَيْرَ وَاجِبٍ . وَاعْتَبِرْ ذَلِكَ بِالْعِشْقِ ؛ فَإِنَّهُ ، كَمَا تَعْلَمُ مِنْ ١٥ أَمْرٍ ، يَحْرُكُ وَلَا يَسْخَنُ فِي حَرْكَةٍ .

وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ : إِنَّ مَقْوِلَةً أَنْ يَفْعُلُ وَأَنْ يَنْفَعْ تَجْتَمِعَانِ فِي جِنْسٍ وَاحِدٍ هُوَ الْحَرْكَةُ . وَسَتَعْلَمُ فِي الْعِلْمِ الْطَّبِيعِيِّ أَنَّ الْحَرْكَةَ غَيْرَ مُوصَوفَ بِهَا الْفَاعِلُ وَأَنَّهَا لَيْسَ بِفَعْلٍ . وَلَوْ قَالُوا : أَنْ يَنْفَعْ هُوَ جَمْلَةُ الْحَرْكَةِ أَوْ حَرْكَةُ ، وَأَنْ يَفْعُلُ هُوَ جَمْلَةُ التَّحْرِيكِ أَوْ تَحْرِيكٍ ، لَكَانَ أَقْرَبُ مِنَ أَنْ يَصْنَعَ إِلَيْهِمْ .

(١ - ٢) إِلَى الْكِيَّفَيَّةِ : إِلَى ذَاتِ الْكِيَّفَيَّةِ || (٢) لَا إِلَى ذَاتِ : لَا ذَاتٌ ع || (٣) لَمْ طَالِبْ : لَطَالِبُ ع ؛
لَطَالِبُ || | الْكِيَّاتِ : الْكِيَّاتِ ع || (٤) مَقْوِلَةً مَقْوِلَةً : مَقْوِلَةً د، م || بَلْ : + إِنَّهُ، إِي (٥)
فَإِنَّهُ : بَلْ وَإِنْهُ ع || فَإِنَّهُ . . . نَسْبَةٌ نَسْبَةً : سَاقِطَةٌ مَنْ إِي || (٦) فَلَيْسَ التَّسْخِينَ : وَلَيْسَ
الْتَّسْخِينَ ب || السَّخُونَةَ : السَّخُونَةَ د || (٧) قَالُوهُ : قَالَوَاهُ || إِلَى السَّخُونَةِ : إِلَى التَّسْخِينَ د ||
(٨) بَلْ : + وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ إِي || (١١) كُلُّ : وَكُلُّ ه || (١٣) وَكَانَ : وَلَكَانُ ع ، ه (١٤) يَحْرُكُ
يَحْرُكُ : حَرْكَ يَحْرُكُ ع ؛ سَاقِطَةٌ مَنْ سا || (٤ - ١٥) مِنْ أَمْرٍ : سَاقِطَةٌ مَنْ سا ||
(١٥) لَيْسَ : لَيْسَ ه || (١٦) وَقَدْ قَالَ : وَقَالَ د، ن || مَقْوِلَةً : مَقْوِلَةً ع ، ه، إِي || هُوَ :
وَهُوَ سا || (١٧) بَفْعَلُ : أَنْ يَفْعُلَ إِي || يَفْعُلُ هُوَ : يَفْعُلُ هُوَ ه || (١٨) وَأَنْ بَفْعَلُ :
فَإِنَّ بَفْعَلَ د ؛ أَوْ أَنْ يَفْعَلَ ه || يَفْعُلُ هُوَ : يَفْعُلُ هُوَ ؛ يَفْعُلُ مَنْ ع ، إِي || أَقْرَبُ مِنَ أَنْ
يَصْنَعَ إِلَيْهِمْ : أَوْلَى بِهِمْ عا || إِلَيْهِمْ : إِلَيْهِ بِخ ، ه .

الفصل الرابع

فصل (د)

فـ ذكر أمور أو همت أنها إما عامة لشيء من العشرة عموم الجنس
أو خارجة عن العشرة وتفصي القول في ذلك

وهنـ هنا شكوكـ في أمور يدعـى أنها تـوـجـد خـارـج هـذـه العـشـرـة لا تـدـخـل فـيهـا ، وـأنـ مـنـها
أـمـورـاـ هـىـ أـعـمـ منـ عـدـىـ مـنـهاـ :ـ مـثـلـ الـحـرـكـةـ فـإـنـهاـ تـتـنـاـوـلـ الـكـيـفـ وـالـكـمـ وـالـأـيـنـ بـخـوـ ماـ ؛ـ
وـمـنـهاـ أـمـورـ مـبـاـيـنـةـ لـهـاـ :ـ كـالـوـحـدـةـ ،ـ الـتـىـ هـىـ مـبـداـ الـعـدـىـ ؛ـ وـالـنـقـطـةـ ،ـ الـتـىـ هـىـ مـبـداـ بـوـجـهـ
لـلـقـادـيرـ ؛ـ وـأـيـضاـ مـثـلـ الـهـيـوـلـيـ وـالـصـورـةـ ؛ـ وـأـيـضاـ مـثـلـ الـأـعـدـامـ :ـ كـالـعـيـ وـالـجـهـلـ،ـ وـمـاـ أـشـبـهـ
ذـلـكـ .ـ وـمـنـهـ مـنـ أـورـدـ هـذـا الـبـابـ مـأـتـلـةـ جـرـيـةـ كـالـشـهـاـلـ وـالـجـنـوبـ ،ـ وـالـغـدـاءـ وـالـعشـاءـ .ـ

فـنـقـولـ :ـ أـمـاـ الـحـرـكـةـ فـإـنـهاـ ،ـ إـنـ كـانـتـ هـىـ مـقـوـلـةـ أـنـ يـنـفـعـ ،ـ فـاـ زـادـتـ جـنـسـاـ ؛ـ وـإـنـ لـمـ
تـكـنـ مـقـوـلـةـ يـنـفـعـ ،ـ فـإـنـهاـ لـاـ يـحـبـ أـنـ تـكـونـ جـنـسـاـ ،ـ بـلـ يـحـبـ أـنـ تـكـونـ مـقـوـلـةـ عـلـىـ أـصـنـافـهـاـ
بـالـشـكـيـكـ ،ـ وـأـنـ يـكـونـ ذـلـكـ هوـ الـمـانـعـ مـنـ أـنـ تـجـعـلـ الـحـرـكـةـ هـىـ نـفـسـ مـقـوـلـةـ أـنـ يـنـفـعـ ،ـ
إـنـ اـمـتـنـعـ ؛ـ وـإـلاـ إـنـ لـمـ يـكـنـ هـنـاكـ مـانـعـ مـنـ هـذـاـ الـقـبـيلـ ،ـ فـقـوـلـةـ يـنـفـعـ هـىـ بـعـيـنـاـ الـحـرـكـةـ .ـ
وـسـيـرـ الـكـلـامـ عـلـيـهـ فـمـوـضـعـهـ .ـ

فـهـذـاـ مـاـ يـقـضـيـ بـهـ فـأـمـاـ هـذـهـ الـحـرـكـةـ فـنـقـولـ فـيهـاـ قـوـلـاـ كـلـيـاـ ؛ـ ثـمـ نـوـرـدـ
مـاـ يـقـالـ فـيهـاـ فـيـ المـشـهـورـ ؛ـ ثـمـ نـقـولـ فـيهـاـ الـحـقـ فـنـقـولـ :ـ إـنـ لـيـسـ كـلـ وـجـودـ أـشـيـاءـ لـاـ تـدـخـلـ.
فـمـقـوـلـاتـ ضـارـآـ فـأـنـ المـقـوـلـاتـ عـشـرـ ،ـ بـلـ نـحـوـ وـاحـدـ مـنـهـاـ وـهـوـأـنـ تـكـونـ أـشـيـاءـ لـاـ تـدـخـلـ
فـإـحـدـىـ المـقـوـلـاتـ العـشـرـ وـهـاـ أـجـنـاسـ أـخـرىـ هـىـ أـنـوـاعـ تـحـتـهـاـ .ـ وـإـذـ لـيـسـ يـحـبـ

(٢) أـهـمـتـ :ـ +ـ التـاـسـدـ ،ـ مـ ،ـ هـ ،ـ ئـىـ ||ـ إـمـاـ :ـ سـاقـطـةـ مـنـ سـاـ ||ـ (٤) أـوـ :ـ وـإـمـاـهـ ،ـ ئـىـ ||ـ
خارـجـةـ :ـ خـارـجـعـ ||ـ (٥) فـيهـاـ :ـ تـحـتـهـاـ سـاـ ||ـ (٥—٦) أـنـ مـنـهاـ أـمـورـاـ :ـ أـنـ أـمـورـاعـ ؛ـ مـنـهاـ أـمـورـ سـاـ ||ـ (٦) عـدـمـهـاـ :ـ
هـذـهـ سـاـ ||ـ الـكـيـفـ :ـ سـاقـطـةـ مـنـ مـ ||ـ (٧) بـوـجـهـ :ـ +ـ مـاـيـ ||ـ (٨) مـثـلـ :ـ فـلـ بـ (ـوارـدـةـ
ذـلـكـ فـالـمـرـتـينـ) ||ـ (٩) أـنـ يـنـفـعـ :ـ يـنـفـعـ ||ـ وـلـانـ :ـ وـأـمـاـ إـنـ ئـىـ ||ـ (١١) مـقـوـلـةـ :ـ +ـ أـنـ سـاـ ،ـ
نـ ،ـ هـ ،ـ ئـىـ ||ـ (١١) لـاـ يـحـبـ أـنـ :ـ يـحـبـ أـنـ عـ ؛ـ يـحـبـ أـنـ لـاـ هـ ||ـ (١٢) هـىـ :ـ سـاقـطـةـ مـنـ سـاـ ||ـ
(١٣) وـإـلـاـ إـنـ :ـ سـاقـطـةـ مـنـ سـ ،ـ عـ ||ـ (١٥) بـقـضـىـ :ـ بـقـضـىـ هـ ||ـ (١٧) عـشـرـ :ـ عـشـرـ بـ ،ـ هـ ||ـ
(١٨) أـخـرىـ :ـ سـاقـطـةـ مـنـ عـ .ـ

فِي بَادِئ النَّظَر أَنْ يَكُون لِكُلِّ ذَاتٍ مُوجُودَة مُشَارِكٌ فِي الْحَدِّ هُوَ آخْرُ غَيْرِهِ مُوجُودٌ حَتَّى تَكُون
تَلْكَ الذَّاتَ مُوجُودَةً، فَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُون لِكُلِّ شَيْءٍ نَوْعَ مَقْوِلٍ عَلَى كَثِيرَيْنَ بِالْفَعْلِ.
وَلَوْ كَانَ أَيْضًا لِكُلِّ شَيْءٍ نَوْعَ مَقْوِلٍ عَلَى كَثِيرَيْنَ بِالْعَدْدِ، لَمْ يَجِبُ أَنْ يَكُون مَعَ ذَلِكَ
النَّوْعَ نَوْعَ آخْرٍ مُشَارِكٌ لَهُ فِي مَاهِيَّةِ مُشَتَّرَكَةٍ، حَتَّى يَكُون هُنَاكَ جِنْسٌ، فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونْ أَمْوَارُ
مَفْرَدَة لَمْ يَكُونْ لَهُ أَنْوَاعٌ فِي نَوْعِهِ، وَأَنْوَاعٌ إِنَّمَا هُنَّ أَنْوَاعٌ بِالْقِيَامِ إِلَى مَا تَحْتَهُ، وَلَا قِيَاسٌ لَهُ
إِلَى مَا فَوْقَهُ حَتَّى تَكُونْ هُنَّ أَنْوَاعٌ أَجْنَابٍ فِي فَوْقَهُ. وَإِذْ كَانَ الْعَقْلُ الْأَوَّلُ لَا يَمْنَعُ هَذَا فَلَيْسَ
مُسْتَحِيلًا ظَاهِرًا لِالْإِسْتِحْلَالِ بِنَفْسِهِ. وَإِذْ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ كَانَ أَشْخَاصٌ مَفْرَدَة لَا أَنْوَاعَ
لَهَا الْبَنْتَ، وَلَا أَجْنَابٌ عَلَى الشَّرْطِ الْمُذَكُورِ، وَأَنْوَاعٌ لَا أَجْنَابٌ لَهَا، لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ
مِنْ ذَلِكَ دَاخِلًا فِي مَقْوِلَةٍ، وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ حَقًا مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الْمَقْوِلَاتَ هُنَّ هَذِهِ الْعَشْرَةُ؟
إِذَا خَارَجَ عَنْهَا لَيْسَ بِمَقْوِلَةٍ فِي نَفْسِهِ وَلَا فِي مَقْوِلَةٍ غَيْرِهَا. وَمَثَالٌ هَذَا أَنَّهُ لَوْ قَالَ قَائِلٌ :
إِنَّهُ لَا يَبْلُدُ إِلَّا عَشْرَةً بِلَادٍ فَوْجَدَ قَوْمًا بِدَاةً لَا يَتَدَنَّونَ، لَمْ يَصُرْ وَقْوَعَهُمْ خَارِجًا عَنْ هَذِهِ
الْبَلَادِ سَبِيلًا فِي أَنْ لَا تَكُونْ هَذِهِ الْبَلَادُ عَشْرَةً. فَلَوْ سَلَمْنَا أَنَّ جَمِيعَ مَا أُورِدُوا خَارِجًا عَنْ
الْمَقْوِلَاتِ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُوجِبًا أَنْ لَا تَكُونَ الْمَقْوِلَاتِ عَشْرًا فَقْطًا، إِلَّا أَنْ يَصُرَّ أَنَّ
لَتِكَ الْأَشْيَاءُ أَجْنَابًا خَارِجَةً عَنِ الْعَشْرَةِ .

وَبَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْأَجْوَبَةَ الْمُشْهُورَةَ عَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ خَارِجَةً
عَنِ الْعَشْرَةِ؛ وَلَا تَكْفُفُ نَوْعًا آخَرَ مِنَ الْجَوَابِ، وَخَصْوصًا مَا كَانَ مِنْهَا يَجْرِي بِمَرْجِي
الْمَبَادِئِ، كَالْوَحْدَةِ وَالنَّقْطَةِ وَالْمَيْوَلِيِّ وَالصُّورَةِ؛ فَلَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْمَبَادِئَ لَا تَدْخُلُ فِي شَيْءٍ
مِنَ الْمَقْوِلَاتِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَبَادِئَ هُنَّ مَبَادِئُ الْمَقْوِلَاتِ؛ وَمَبَادِئُ الْمَقْوِلَاتِ؛
لَوْ دَخَلَتِ الْمَقْوِلَاتِ؛ لَكَانَتِ مَبَادِئُ لَا تَنْفَسُهَا. وَبَعْضُهَا لَا يَسْلِمُ بِخَروْجِ الْمَبَادِئِ عَنِ

-
- (١) غَيْرِهِ : + مُشَارِكَاسِ || (٢ - ٣) لِكُلِّ شَيْءٍ . . . يَجِبُ أَنْ يَكُونَ : سَاقِطَةُ مِنْ د ||
(٤) كَثِيرَيْنَ : + مُخْلِفَيْنَ يِ || (٤) نَوْعَ آخِرٍ : آخِرَنِ || (٥) وَأَنْوَاعٌ : أَوْ أَنْوَاعَ د، ن، ه ||
وَلَا : فَلَاعٌ، م، يِ || (٦) الْعَقْلُ : التَّوْلِيجُ، هَامِشُ سِ || (٧) كَانَ : كَانَ عِ ||
(٨) وَأَنْوَاعٌ : أَوْ أَنْوَاعَ هِ || لَمْ يَكُنْ : لَوْمَ يَكُنْ د || (٩) قِيلَ مِنْ : قِيلَ سِ || هَذِهِ : مِنْ هِ ||
(١٠) إِنَّهُ لَا : لَاسِ || قَوْمًا : قَوْمَعِ، عَاءِ، يِ || (١٢) سَلَمَنَا : سَلَمَنَاهُ دِ || خَارِجٌ : خَارِجاً دِ، هِ ||
(١٣) الْمَقْوِلَاتِ : الْمَقْوِلَاتِ سِ || عَشْرًا : عَشْرَهِ || فَقْطًا إِلَّا : فَقْطَ لَانِ || (١٥ - ١٦) خَارِجَةٌ
عَنِ : خَارِجَةُ مِنْ هِ || (١٦) الشَّرِّ : الشَّرِّ بِهِ || (١٧) لَا تَدْخُلُ : سَاقِطَةُ مِنْ سِ || (١٨) الْمَبَادِئُ هِ
مَبَادِئُ : الْمَبَادِئُ، مَبَادِئُ عَاءِ || (١٩) لَكَانَ : كَانَ عِ .

المقولات ؟ بل يجعل المبدأ وذا المبدأ في مقوله واحدة ويقول : إن الوحدة من جملة الكلم ؛ وإن الواحد في العدد ، والمدده كلهم ، وكذلك النقطة في الخلط ، والخلط كلهم . وكذلك يقولون في الأعدام ، وإنها من مقولات ملوكها ، كالعمى من الكيف ، والسكنون من مقوله أن ينفع ، إن كانت الحركة من مقوله أن ينفع . وشرذمة من المختلفين يأتون فيجعلون للشيء الواحد مقولات كثيرة فيقولون مثلاً : إن النقطة ، من حيث هي طرف الخلط ، فمن المضاف ؟ ومن حيث هي هيئة ما ، فهو من الكيف ؟ وإن الشفاف من حيث هو جسم ، فهو من الجوهر ؟ ومن حيث هو متحرك ، فهو من مقوله أن ينفع ؟ ومن حيث هو مختص بأحد القطبين ، فهو من الأين ؟ والتغذى ، من حيث هو تحريك ، فهو من مقوله يفعل ؟ ومن حيث هو للتغذى ، فهو من المضاف ؟ ومن حيث هو في زمان مخصوص ، فهو من مقوله متى .

فعلينا أن نتأمل ما تقوله طائفة طائفة من هؤلاء الذين اقتصصنا آرائهم فنقول : إن الذين يزعمون أن هذه المبادئ مبادئ لقوله بأسرها ، فلا تكون من المقوله ، يمحازفون في قولهم بمحازفة مطلقة . أما أولاً فليست الوحدة مبدأ للكيبة بأسرها ؟ بل هي مبدأ لنوع منها ، وهو الكلم المنفصل . والنقطة أيضاً ، إن كانت مبدأ لها فليست مبدأ للكيبة بأسرها بل للقدر . على أنه سيبين لك في استقصائك للعارف أنه ليست حال النقطة كالوحدة ، فإن الوحدة مبدأ للعدد على أنها علة ؟ ومبدأ على أنها طرف ؟ وليس النقطة كذلك ؟ فإنها ليست البتة علة للقدر ؟ بل هي مبدأ على أنها طرف . وإنما يظن أن النقطة علة

- (١) وهذا المبدأ : والمبدأ عا || الوحدة : الواحدة م || (٣) وإنها : فانها م || مقولات : المقولات م ||
- (٤) أن ينفع : ينفعلى || إن كانت . . . ينفع : ساقطة منى || المختلفين : المختلفينى ||
- (٥) يأتون : يأتون ن || فيجعلون : فيجعلون ه || إن النقطة د : أما النقطة د ، س ، ع ، م ، ن ||
- (٦) الخلط : خط ه ؛ ساقطة من ع ، ة ، ئ || فن : فهو من ع ، ع ، ة ، ه || الكيف : الكيفية ع
- (٧) جسم فهو : ساقطة من م ، ئ || فهو من مقوله : فن مقوله م ، ع ، ع || (٧ - ٨) متحرك . . . ومن حيث هو : مكررة في د ، ن ، ه || (٨) القطبين فهو : القطبين م ، ئ من الأين : الأين د || (١٠) مقوله م ، ئ : د ، ع ، ع ، م ، ن ، ئ || (١٢) يمحازفون : يمحازفون م ، ع ، م ؛ وقد يمحازفون بخ ، د ، ع ، ئ || (١٣) أولاً : ساقطة من سا || (١٤) وهو : ساقطة من عا || لها : عليها ، ئ ؟
- عندك ع || فليست مبدأ للكيبة : ساقطة من ه || (١٥) على أنه : على أنها ع || سيبين : سيبين م ، ئ ؛ صنفين سا ، ه || (١٦) ومبدأ : + لا ي .

لخط قوم متقادون عن الحقائق ، أزالتهم التمثيلات والتخييلات التي تستعمل في تفهم النقطة عن الجادة ؛ ومع ذلك فإنهمما لو كانتا مبدئين ، لم يكن نفس كونهما مبدأين يوجب أن لا يكونا ، أعني النقطة والوحدة ، من الكل ، حتى كان يكون الكل أعم من المتصل والمتفصل حينئذ ؛ إذ يقع على النقطة والوحدة ؛ وكان يكونان مبدئين عليهن للتصل والمتفصل كما هما الآن ، ولم يكونا مبدئين بجميع مقولات الكل . وهل يسلم من يجعل النقطة والوحدة في مقولات الكل أنهما مبدآن للكيّة بأسرها ؟ هذا إنما يسلمه من يجعل الكل مقتصر الحigel على المتصل والمتفصل فقط ، حتى يكون ما هو مبدأ لهما مبدأ بجميع ما في المقولات . ولو أنه سلم هذا ، لظهر له أن الوحدة والنقطة ليستا بكميّتين ؛ من غير أن يحتاج إلى اعتبار المبدئية . وإذا يتشكل في هذا متشكل فقد يشكل في ذلك ، فكيف تقبل أن الوحدة والنقطة مبدآن بجميع الكيّة ، إلا أن طريق الحق في هذا هو أن تنظر : فإن كان رسم الكيّة مما يقال على الوحدة والنقطة ، وكان المقول مع ذلك ذاتياً وجزءاً لحد كل واحد من الوحدة والنقطة ، فالكيّة جنس لها ، كانا مبدئين أو لم يكونا ؛ فإن كانوا مبدئين لم يكونوا حينئذ مبدئين بجميع الكيّيات ، بل لما يعدهما ؛ وإن كان لا يقال أو يقال قوله غير ذاتي ، فليست الكيّة جنساً لها .

فإذا فعلت هذا ، فإنك تجد رسم الكيّة غير مقول على الوحدة والنقطة ، وتتجدد رسم الجوهر مقولاً على الميول والصورة . وسيأتيك رسم الكيّة من بعد ، فاعتبر ما كلفناك به هناك . وأما رسم الجوهر فقد من لك أنه الموجود لا في موضوع . وتتجدد هذا الرسم مقولاً على الميول والصورة قوله ذاتياً، فتجدد الميول والصورة داخلتين في مقولات الجوهر ، وهو مبدأ لبعض ما تقال عليه المقولات ، وهو الأجسام الطبيعية ؛ فلا تكون الشيء مبدأ ما

(١) أزالتهم : بيازتهم د || (٢) مبدئين : مثيين د ، صا ، ن ؛ مبدئين م || (٣) كان يكون : يكون ن || (٤) وكان : وكان ه || مبدئين : ساقطة من ه || (٥) يجعل : جعل م || (٦) مبدآن : مبدئين ه || يجعل : جعل م || (٦-٧) مقتصر الحال : مقتصرًا يحتمل صا || (٧) فقط : قطة ه || (٩) فإذا : إذم ؛ وإن ه || (١٠) طريق : الطريق عا || (١١) رسم : اسم س || ذلك : ساقطة من د (١٢) فالكيّة : والكيّة عا || (١٤) لها : ساقطة من عا || (١٥) فعلت : جعلت ع ؛ جعلنا ه || (١٧) لاف : لافا || (١٩) وهو الأجسام : وهي الأجسام ؛ والأجسام صا || الطبيعية : ساقطة من ن || كون : يكون كون س ؛ يكون قوله ؛ يكون م || مبدأ ما : مبدأ د ، ص ، س ، ع ،

مانع من أن يشارك ما هو له مبدأ في المقوله ، ولا كونه مبدأ موجب ذلك ؛ بل المعتمد اعتبار حاله عند رسم المقوله .

ولو كانت النقطة يمتنع أن تشارك المقادير في الجنس الأعلى ، الذي هو الـ *كم* ، بسبب المبدئية لكان الخلط أيضاً يمتنع أن يشارك السطح والجسم في الجنس الأقرب ، الذي هو المقدار . ولذلك كانت العشرة يمتنع أن تشارك المائة في الجنس الأقرب ؛ الذي هو العدد ؛ فإن العشرة من المائة كالوحدة من العشرة .

نعم ، ههنا شك واحد في حله قانون مفهيد يعرفك من أحوال المقوله وأحوال ما هو محول بالمعنى وليس بمقولة ، ما تحتاج إليه ضرورة ، وهو أن لقائل أن يقول : إنكم قد قلتم إن الموجود ليس بجنس ، لأن وقوعه على ما تحته من المقولات بتقدم وتأخير واختلاف .
فيجب أن لا يكون أيضاً الجوهر جنساً لاهيولي والصورة والجسم ؛ فإن الهيولي والصورة أقدم بالطبع من الجسم ؛ فليس قول الجوهر عليها بالسوية ؛ بل هو بتقدم وتأخير .

وقد يعرض هذا التشكيك أيضاً في غير ذلك ؛ فإنه قد يعرض بسبب أن بعض الكيات قبل بعض ، ك الخلط فإنه قبل السطح ، والثلاثية فإنها قبل الرابعة ؛ وكذلك عسى أن يكون الأمر في أنواع أخرى من مقولات أخرى .

فيكون حينئذ ليس المانع من كون الهيولي والصورة في جنس الجسم هو حال مبدئية أو لا مبدئية بالقصد الأول ، بل قول الجنس عليهم وعليه بغير السوية فنقول : إن التقدم والتأخر في جزئيات يشملها معنى واحد لا يخلوان إما أن يكونا في المفهوم لهما من ذلك

(١) مانع : مانع من أن : أن هـ : هـ : هـ (٤) السطح والجسم : الجسم والسطح بـ (٥) ولذلك : وكذلك نـ ، هـ || تشارك المائة : المائة (٧) في حله : وفي حله ، عـ || (٨) وليس : ليس سـ || يحتاج إليه : تحتاج عـ || (٩) بتقدم : متقدم عـ || واختلاف : اختلاف عـ || (١٠) والجسم . . . والصورة : ساقطة من عـ || (١١) عليها : عليها سـ || بالسوية ، + به دـ || وتأخر : واختلاف سـ || (١٢) التشكيك : التشكيك ، سـ ، عـ ، مـ || بسبب : لسبب دـ ، سـ ، عـ ، مـ || بسبب أن : + في سـ ، مـ || (١٥) الجسم : + مبدئيته وعلـه هـ || (١٦) عليه : + الجواهر ؛ على الجسم من ساقطة من عـ || (١٧) يشملها : يشملها سـ || يخلوان : يخلوان ، سـ ، مـ ، هـ || لها : هـ ، سـ ، مـ ، هـ .

المعنى أو تلك المقوله أو في مفهوم آخر . أما الذي يكون في المفهوم من ذلك المعنى ، فنفاله تقدم الجوهر على العرض في المعنى المداول عليه بلفظة الوجود ، إذا قيل له ما موجودان ؛ فإن الوجود للجوهر قبله للعرض ؛ وهو ، أعني الجوهر ، علة لأن كان العرض موجودا حاصلا له المعنى المفهوم من الموجود . وأما الثاني فمثل تقدم الإنسان الذي هو الأب على الإنسان الذي هو الابن ، اللذين هما تحت نوع الإنسان معا ؛ فإن الأب يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود ؛ وليس الزمان هو داخلا في معنى الإنسانية ولا الوجود داخلا فيها . فاما حد الإنسان ، فإنه من حيث حد الإنسان ، فهو لها بالتساوي ، وإن كان وجود الإنسانية لهذا قبل بالزمان ، وللآخر بعد ، لاف أنها إنسانية بل في أنها موجودة . وأما بحسب النظر في الإنسانية ، فليس أحدهما في أنه إنسان قبل الآخر في أنه إنسان وعلة له ، لست أقول في أنه موجود إنسانا . وبالجملة فلا شيء جعل زيدا ، الذي هو ابن عمرو ، إنسانا ؛ فإنه لم يحيته إنسان ؛ فإنه مستحيل أن لا يكون زيد إنسانا ؛ ولذلك لا علة له في أنه إنسان ؛ لا أبوه ولا غيره . وليس بمستحيل أن لا يكون موجودا ؛ فلذلك له علة في أنه موجود . وكذلك البياض ليس إلا لذاته هو لون ؛ لكنه ليس لذاته موجودا .

ومن حق الجنس أن يقال على أنواعه بالسوية فتشترك في هذا المعنى المفهوم عنه ؛ وأما إن اختلفت بالتقدم والتأخر في مفهوم آخر غيره ، فليس ذلك بممتنع ولا مانع أن تتشابه الشركة في مفهوم الجنس ؛ فيكون الجنس جنسا . ولذلك لا يجب أن يبأين الأب الابن في مقوله الجوهر أو نوع الإنسان ، لأن الأب أقدم منه بالعلية أو الزمان . وليست إنسانيته أقدم من إنسانيته في أنها إنسانية ولا علة لها .

وكذلك الحال في نسبة الميولى والصورة إلى الجسم ؛ فإن الميولي والصورة ليستا بسبعين لكون الجسم جوهرا ؛ فإن الجسم لذاته ، لا لعلة من العلل ولا سبب من

(١) تلك : من تلك ع ، ه || آتى : الآخر عا || (٢) إذا : وإذا س ، ه ، ئ ؛ إذ س || (٣) فإن الأب : + فيما ع ؛ منها ه || (٤) فيها : فهماع || (٥) إنسانية : ساقطة من م ، ئ || وأما : وإنما س || (٦) فلا : فإنه ليس ه ، ئ ؛ فأى عا || (٧) ماهيته : ماهيته د ، م ، ن || ولذلك : وكذلك ن || (٨) لا أبوه : ولا أبوه عا || (٩) لون : لونا ئ || (١٠) هذا المعنى : المفرد ، م ، ن ، ئ || (١١) ذلك : ساقطة من س ، مانع : + أن عا || (١٢) مفهوم : ساقطة م ب ، د ، م ، ن || (١٣) الأب الابن : الأب من الابن عا || (١٤) أو الزمان : والزمان د ، م ، ن ، ئ .

الأسباب ، ما هو جوهر ومقول عليه معنى الجوهر ؟ لكنه في وجوده يحتاج إلى أسباب في وجوده . ولا جوهرية شيء ، في أنها جوهريته ، تكون علة بجوهرية شيء حتى يصير الجسم بجوهرية المادة والصورة جوهرًا ، لست أقول جوهرًا موجودًا . ولا الثالثية أيضا ، في أنها عدد تكون علة كون الرباعية عددا ، لست أقول كونها عددا موجودا ، بل كل واحد من المثالين علة لما بعده في الوجود ، فقد يكون وجود شيء علة لوجود شيء ، وإن لم تكن الماهية له أولاً ونسبةه للآخر ثانيا ، فتكون تلك الماهية إنسانية ، لأن هذه ماهية إنسانية ؛ كما يصح أن يكون العرض موجودا لأن الجوهر موجود ؛ ولذلك ما يمنع أن يكون المموجون جنسا ، إذ كان معناه يوجد للجوهر وبتوسطه للعرض ؛ ولذلك ليست الميولي ولا الصورة أخلق بأن تكون موجودة لا في موضوع من الجسم ، ولا شك في ذلك ، وإن كانوا أخلق بالوجود منه وأشد فيه .

٥ ١٠

فقد تبين إذن أن تقدم الثلاثة على الأربعة إنما هو في الوجود ؛ وهو غير معنى العدد ، وليس ذلك في معنى العدد . وكذلك تقدم الميولي والصورة على المركب هو في الوجود ؛ وهو غير معنى الجوهرية .

معنى المقوله إذن إنما يتقدم الأنواع ويتأخر عنها لا لنفسه ، بل لمعنى يضاف إليه فيه التقديم والتأخير وهو الوجود . فهذا أصل نافع لك في معرفة الفرق بين تقدم أنواع المقوله بعضها على بعض الذي لا يمنع كون المقوله مقوله لها وبين تقدم أصناف المموجون ، وما يجري مجراه ، بعضها على بعض ، الذي يمنع كون المموجون ، أو ما يجري مجراه ، مقوله لها .

وقد علمت من تحصيل ما سلف لك ذكره واتضح لك أن الوحدة والنقطة ليستا من الكم ، وأن المادة والصورة هما من الجوهر . وأما قوله إن الوحدة في العدد ،

٢٠

(١) ومقول : ومقولة || محتاج : يحتاج د ، س ، ع ، م ، ن ، ئ || (٢) في وجوده :
لوجوده ؟ ئ ؟ في وجوده لوجوده || تكون علة : تكون في علة ع || (٦—٧) لأن هذه ماهية
إنسانية : ساقطة من د || (٦) هذه : هذا ؛ هذه ماهية : هذه ع || (٧) كا : + أنه إنما د
لأن الجوهر موجود : ساقطة من د ، م || (٨) إذ : إذا م || (٩) كان د ، س ، ع ، ه ، ئ ||
(١١—١٢) وهو غير معنى في الوجود : ساقطة من ن || (١٥) لك : ساقطة من سا || الفرق بين :
الفرق وبين س || (١٦) المقوله : ساقطة من م || (١٧) كون المموجون : كون الوجود ب ، من ||
أو ما : إما د .

والعدد من الكل فالوحدة من الكل، فهو قول المجازفين أيضاً. فليس كل شيء يوجد في نوع مقوله فهو منها، وإنما فالاعراض كلها جواهر؛ إذ هي موجودة في أنواع الجواهر. بل لو كانت الوحدة موجودة في العدد وجود النوع في الجنس. ثم كان العدد نوعاً من الكل لكن يجب أن تكون الوحدة من مقوله الكل؛ فأما إذا كانت الوحدة في العدد وليس بعدد؛ ثم حمل على العدد شيء؛ فليس يجب أن يحمل عليها؛ فليس ما قالوه واجباً. ولو كان ما قالوه واجباً؛ لأن بالحرى أن تكون يد الإنسان إنساناً، ورجل البقرة بقرة أو حيواناً.

وأما المبحث عنه من حال العدم فيكشفه إذا عرف أن العدم قد يقال على الضد وقد يقال على العدم الذي ليس بضد؛ فأما الأعدام التي يعني بها الأضداد، فإن الأضداد قد تسمى أعداماً، كما سمعتني. فهي تشارك المقوله. فأما الأعدام الحقيقة، فإنها ليست ذاتاً، بل أعدام ذاتات. والمقولات هي مقولات ذاتات وأمور وجودية؛ والأعدام لا حصة لها من الوجود والحقيقة. وإنما وجودها في موضوعها وجود بالعرض كما يتبيّن. فإن دخلت في مقوله دخلت بالعرض؛ والدخول في المقوله بالعرض ليس دخول النوع في المقوله، لأن النوع يدخل في جنسه بالذات. وإذا لم يكن وقوع المقوله على الشيء وقوع الجنس، لم تكن جنساً له؛ وإذا لم تكن جنساً له، لم تكن مقوله بالقياس إليه حتى تشمله شمول المقوله لما تحتها من الأنواع. فالعدام لا تدخل في هذه المقولات.

واما ما قيل في الشهاب والجنوب وفي التغذى، فينبغي أن تعلم أولاً أن ظنون هؤلاء المتخلفين بأن الشيء يدخل في مقولاتٍ شتى ظنون فاسدة؛ وذلك لأن لكل شيء ماهية وذاتاً واحدة؛ وإن كانت له أعراضٍ شتى. ويستحيل أن تكون الماهية والذات الواحدة،

(٢) هي : ساقطة من د || موجودة : ساقطة من ع || (٣) الجنس : الجسم د ||
 (٤) فأما : أعاد ، ع ، ع ، م ، ئ || (٥) وليس : وليس من || (٦) ولو : وإن سا ||
 ما قالوه واجباً لكان : ساقطة من د || (٧) وأما المبحث : والمبحث د ، ع || عنه : منه ع ،
 ئ || فيكشفه : فيكشف د ، ع ، ه ، ئ ؛ فكشفه م ، ن || (٩) – (١٠) الأضداد قد تسمى أعداماً :
 الأعدام قد تسمى أضداداً || (١٠) كا : ساقطة من ع || تشارك : + في ب ، س || فأما :
 وأما من || (١١) ذاتات : ذاتات ه || (١٢) وإنما : إنما ه || (١٣) يتبين : + للكي
 (١٤) وإذا لم له : ساقطة من د || (١٥) فالاعدام : والاعدام ن || (١٧) وأما : فاما س ،
 أما ه || ماقيل : قيل س || وف : وعا || التغذى : التعادي سا || (١٨) ذلك أن : ذلك لأن د ، م ، ن ||
 ماهيه : ماهيه ه || (١٩) واحدة : ساقطة من س ، م ، ئ ، ئ .

من حيث هي تلك النّذات والماهية ، تدخل في مقوله ما وفى مقوله أخرى ليست هي ؟ لأنها إن تقوت في ذاتها بأنها جوهر ، امتنع أن تقوّم بأنها ليست بجوهر . فإن دخلت في مقوله بذاتها ودخلت في أخرى بالعرض ، فلم تدخل في الأخرى دخول النوع في الجنس : لأن الأمر الذي بالعرض لا يقوّم جوهر الشيء ؛ وما لا يقوّم جوهر الشيء لا يكون جسلاه ؛ وما لا يكون جنسا للشيء لا يكون مقوله تشمله .

وقد يغلط في هذا الباب شيء واحد ؛ وهو ما لقائل أن يقوله إن للجسم ، بما هو جسم ، حقيقة ذات ؛ وبما هو أبيض ، حقيقة ذات لا محالة ليست هي حقيقة ذات الجسم ، فإن كان الجسم جزءا منه ، وكان معنى الأبيض أنه جسم أبيض ؛ أو كان لازما بجزء منه ؛ إن كان الأبيض ليس جسما أبيض ، بل شيئا هو أبيض ، لكن يلزم أن يكون ذلك الشيء جسما ، فيجوز أن يكون لهذا الذي هو جزء أو لازم مقوله تقال على ذاته . وأما الأبيض فهو شيء غيره ، وإن قارنه وله حقيقة ذات غير حقيقة ذاته . وليس المقارنة بموجبة أن لا تتغير الذوات ؛ فيجب إذن أن يكون للأبيض ، بما هو أبيض ، مقوله تخصه ذاتية له .

وهذا الشك ينحل من وجوب ثلاثة : أحدهما أنه يجب أن تعلم أنه ليس كل معنى اقترن بمعنى يجب أن يجعل له ذاتاً أحديه تصلح أن تجعل مستحقة الوقع في جنس مفرد أو لحصوله جنساً مفرداً . فإذا كان هذا غير مسلم ، لم يلزم ما ذهب إليه المتشكك .

وما يتضح به أن هذا غير مسلم فهو من وجهين : أحدهما أنه لو كان هذا حقا ، لكان الإنسان مع البياض ، بل الإنسان مع الفلاح ، ستصير ذاتاً متحدة ، وهي كافية ، ويجب لما أن تكون نوعا يجب له أن يصير الإنسان جنسا . والثاني أنه لو كان هذا حقا ، كان يكون الجوهر مأخوذاً مع كل مقوله مقوله تحدث على حدة غير المقولات الأخرى ،

- (١) من حيث هي : من حيث هـ || (٢) فلم : نـ مـ || (٥) لا يكون .. جنسا للشيء : ساقطة من مـ
- (٦) شيء : شيءـ عـ || (٧) هو أبيض : أبيضـ يـ || (٧) فإن : وانـ نـ ، هـ ؛ إنـ دـ ، مـ ، يـ
- (٨) أو كان : وكانـ هـ بلجزـ منه : + فيهاـ يـ || (٩) إنـ كانـ : + معنىـ مـ || ليسـ : ساقطة من عـ شيئاـ هوـ مـ ، مـ ، يـ || (١١) ذاتـ : ساقطة من سـ || (١٢) إذنـ : التشكـ سـ
- لـ أبيضـ : الأـ يـ بـ سـ || تـ خـصـهـ : + وـ تـ كـونـ عـ ، هـ ، يـ || (١٣) الشـ : التـ شـ كـ سـ
- (١٤) اقترـ هـ : يـ قـ تـ رـ هـ || أحـ دـ يـةـ : آنـ غـ يـةـ سـ ، مـ ، يـ || (١٥) حـ صـولـهـ : يـ خـصـ لـ بـ
- (١٦) فهوـ منـ وجـهـيـنـ : وجـهـانـ دـ ، يـ || (١٧ـ ١٨ـ) وـ يـ جـبـ طـاـ : وـ بـ وجـهـانـ ؟ سـاقـطـةـ منـ عـ

إذ كان ذلك لا يقال عليه شيء من المقولات التسع قول التواطؤ؛ فإن ذلك ما كان يكون كافية، ولا يحد بمحدها، وإن كان يكون مكيفاً، ولا كافية، ولا يحد بمحدها، وإن كان يكون ذاتاً كم؛ فإن الذات إذا حصلت بالفعل، فما يلحقها لا يحدث لها نوعية مخصوصة، ولا جنسية مخصوصة، لأن ماهيتها الذاتية تكون واحدة مستقرة، ولا يصير لها ماهيات أخرى بالنسبة والإضافات العرضية.

وأما الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة الأولى فهو أننا إن وضعنا أن مجموع جوهير وكيفية يستحق أن يكون واقعاً في مقوله، فليس بصحيح ما قالوه من أن الأبيض، من حيث هو ذوي باطن، فهو من مقوله الكيف. فإن الكيف إن عني به ذو كيف، فليس البياض في هذه المقوله، وذلك لأنها كافية، لذات كافية، وإن عني بها الكيفية، فليس المكيف بالبياض، وهو الأبيض، داخل في هذه المقوله دخول ما يدخل في المقوله،
إذ لا تجحد المكيف الأبيض محدوداً بالكيفية والبياض.

وأما الثالث فإن المكيف، وإن كان له، من حيث هو مكيف، حقيقة وحدانية، فلا يحتاج إلى أن يقع في غير مقوله الجوهر؛ فإن الشيء الذي هو المكيف قابل لرسم الجوهر، إذ الجملة الواحدة الحاصلة من جسم وكيف، إن كان يصلح لها اتحاد حقيق، فإنها، من حيث هي واحدة، موجودة لا في موضوع؛ وليس يمنع كون الجسم، الذي هو جزء الجملة، من مقوله الجوهر، أو موجوداً لا في موضوع، أن يكون المجموع كذلك؛
ولا يجب أن يكون الجزء الثاني، وهو الشكل، كذلك.

فلا يمنع أن يكون جزء الشيء يدخل في المقوله التي يدخل فيها الشيء. وكيف، ومن المشهور أن أجزاء الجوادر جواهر؛ ومن المتيقن أن الخمسة جزء العشرة، وهي من العدد

(٢) يكون مكيفاً : مكيفاً || (٣) لا يحدث : لا يصلح من || (٤) ماهيات : ساقطة من من ||
 (٥) الأوجه : الوجهه || (٦) هو ذو له عا (٧) به ها (٨) به ها (٩) به ها (١٠) المكيف : لمكيف ما ، للكيف د ||
 (١٢) يحتاج إلى : يحتاج م || (١٤) الحاصلة : الحالطة م || يصلح : يصلح د ، م ، ن ، ئى || (١٥) يمنع : ساقطة
 من ه || كون : ان ع || (١٦) موجوداً : موجود د ، ه || أن يكون : أن لا يكون ع ، م ، ئى ||
 (١٧) أن يكون الجزء : أن الجزء ع || فلا يمنع : ولا يمنع س ، ع ، م ، ئى || (١٨) المقوله :
 مقوله د || (١٩) الجوادر : الجوادر سا || جواهر : ساقطة من د ، م || المتيقن : + به سا ، م ، ئى .

كالعشرة ، والخمسة جزء الستة ، وهي والستة صند . ولا يجب ذلك أيضا ضرورة ، فإن الجزء الثاني من الستة ، أعني الواحد ، ليس بعدد . وكذلك إن كانت الجسمية لازمة للأبيض ؛ فليس يمنع ترك الالتفات إليها أن يحمل جنسها على ملزومها حمل مقوم غير لازم ، فيكون الأبيض ، وهو شيء ذو بياض مقوما له أنه موجود ، لا محالة ، لافي موضوع .

لكن لقائل أن يقول : إن هذا يكون لازما له ولا يكون مقوما لساحتته ، لأننا لا نمنع أن يكون الشيء ذو البياض ليس بجواهره ، بل هو عرض ؛ وأن يكون العرض قد يعرض للعرض . وقد اتفقنا فيما سلف على أن ما كان كذلك فهو غير مقوم ؛ بل ربما كان لازما . وإذا كان مانحن في ذكره ليس مقوما للشيء ، بل هو لازم لساحتته ؛ لم يكن جنسا له ؛ فلا تكون الجوهريّة جنسا للشيء ذو البياض ؛ كما لم يكن الجسم .

فإن قال قائل هذا ، وقال الحق ، فالمعتمد في جوابه أنه ليس يجب أن يكون لكل شيء جنس ومقولة ؛ بل ما يكون له وجود متعدد نوعي ويشاركه في بعض ذاتياته شيء آخر . وإذا شئت أن تعلم أن كون الشيء ذاتيا بياض ليس يؤدي إلى اتحاد ، فانظر هل كون الشيء ذاتيا بياض يجعل الشيء محصلا موجودا بالفعل ، فعل فصل اللون باللون وفصل فصل الحيوان بالحيوان ، فتجد الشيء إنما يحصل شيئاً بـأن يصير جسما أو كيفية أو شيئا آخر ، فيئذ يلزمـه أو يعرض له أنه ذو بياض ؛ ولو لا انضياف الجسمية إليه لما تحصل .

١٠

١٥

لكن لقائل أن يقول : إن العشرة أيضا إنما تحصل عشرة بـانضياف خمسة إلى خمسة ، وليس ذلك اتحادا حقيقيا ؛ ومع ذلك تجعله نوعا ، وتكون الخمسة قد تقوم العشرة ، فنقول :

(٢) للأبيض : ساقطة من سا || ملزومها : ما ملزومها م || (٤) له : به ه || أنه : لأنـهـى ||
لاـفيـ : إلاـفيـ سـاـ || (٦) الشـىـءـ : ساقـطـةـ منـ عـ || (٨) واـذاـ : فـاـذاـ دـ؛ـ إـذـهـ مـانـحنـ :ـ
الـذـىـ نـحـنـ مـ || (١٠) لـيـسـ يـجـبـ : يـجـبـ سـ || (١١) بـلـ ماـ : بـلـ لـمـانـ ،ـ هـ،ـىـ || (١٢) واـذاـ :ـ
وـانـ عـ || (١٣) مـالـلـوـنـ : سـاقـطـةـ منـ مـ || (١٤) يـحـصـلـ : محـصـلـ مـ || شـىـءـ شـىـءـ هـ || (١٥) أـوـ يـعـرضـ :ـ
أـنـ يـعـرضـ عـ || (١٧) ذـكـ : + إـمـادـ ،ـ نـ || العـشـرـةـ :ـ العـشـرـةـ دـ ،ـ سـ ،ـ هـ ،ـىـ .

إن كلامنا في اجتماع ما يجري بجرى الجنس إلى ما يجري بجرى الفصل ؛ وبالجملة في جميع المحمولات ، حتى يتحد طبيعة ؛ وليست الخمسة بجنس العشرة ، ولا الأخرى بفصل لها ، ولا حصول العشرة هو بأن تجمع هذا الجمع ، وإن كان يتزمه هذا الجمع ، ولا العشرة تحيستان ، بل العشرة عشرة واحدة . وإنما العشرة عشرة واحدة ، لا بالالتفات إلى هذه التفارق ، بل من جهة أخرى . وستعلم هذا بالحقيقة في صناعة أخرى ؛ وإنما كلامنا في التعو من الجمع الذي بين الشيء وبين ذى البياض ، وحكمنا أنه لا يوجب الوحدة الحقيقة فيه . ولذلك نقول : إن الخمسة والخمسة لا توجبان الوحدة ؛ بل هناك اعتبار آخر ؛ يعرفه أرباب صناعة أشرف من هذه الصناعة هو الموجب للوحدة ؛ بل نقول إن الحيوان والناطق ، من حيث هذا عام وذلك مميز ، فليس يوجب اجتماعهما اتحادا ؛ بل إنما يوجب شرط زائد على ذلك الاجتماع .

ومما يجب أن يقال في هذا الموضوع : إن كل واحد من مقولات الأعراض قد يقال مفرداً كالكتيبة ؛ ويقال مؤلفاً ، وتأليفه على وجهين : أحدهما مع الجُرْهُرِ؛ كتأليف جوهر ولون ، أو جوهر ومقدار ؛ والآخر مطلقاً غير معين الموضوع ؛ وهو المفهوم من الأسماء المشتقة ، كقولنا أبيض ؛ فإن المفهوم منه شيء ذو بياض ؛ لا ندرى أهو جوهر أم عرض ، أى من اللفظ ، بل يلزم ذلك من المعنى لزوما ؛ وكذلك ذو دراعين . وبالجنس بالحقيقة هو الأول ؛ وسيقال في هذا زيادة قول من بعد .

(١ - ٢) جميع المحمولات : ساقطة من ي || (٢) طبيعة : الطبيعة ي || للعشرة : العشرة س ، م ، ي || لها : ل ي || (٣) حصول : فضول ي || بأن : أن ع || هذا : هذاي || وان : فان ع || وإذن ...
الجمع : ساقطة من س || (٤) واحدة : ساقطة من د ، ن || (٦) لذلك : كذلك س ا د ||
(٧) والخمسة : ساقطة من ي || (٨) هو : و هو من س ؟ هي د ، ع ، س ، م ، ن ، ه ، ي || الموجب :
الموجبة د ، ع ، س ، م ، ن ، ه ، ي || (٩) حيث هذا : حيث هذا ع || اجتماعهما : اجتماعهما من س ||
شرط : + واحد س || (١٠) ذلك : هذا س || (١١) يقال : قولي || واحد : واحد ع ، ي ||
مقولات : مقوله س ، ع ، م || (١٢) تأليفه س || أحدها : + يكون ع || (١٤) مه :
ساقطة من ب ، س || أهرو : أه ، ر ، ي || أم : أو ، د ، م ، ي .

[الفصل الخامس]

(فصل ٥)

فِي تَعْرِيفِ حَالِ عَدْدِ الْمُقْوَلَاتِ

قد بين ما يتصل بالبحث الذي نحن فيه النظر في تصحيح العدد الذي لهذه المقولات ٥ وأنه إن لم يمكن حصرها في عدد أقل ، فليس يمكن بسطها إلى عدد أكثر . وهذا شيء يحاوله جهور المنطقين ؛ وما أراني أفي به حق الوفاء ؟ فإن السبيل في تصحيح ذلك يخرج إلى أنحاء ثلاثة من النظر : أحدها أن يبين أنه ولا واحد من هذه المقولات إلا ويقال على ما تحت قول الجنس ؛ وهذا يحوج إلى أن يبين أن حملها على ما تحتها ليس على سبيل الاتفاق في الاسم ؛ وليس على سبيل حمل معنى واحد مختلف بالتقدم والتأخر ؛ فيكون على سبيل التشكيك ؛ ولا أيضا على سبيل قول اللوازيم التي تقال على ما تحتها بالسوية ، من غير اختلاف ، ولكن لا يكون من المقومات ؛ بل يكون من اللوازيم أو الأمور الإضافية التي لا تتقوم بها ماهية شيء . فإذا بينما أن حمل المقوله على ما جعلوه أنواعا لها حمل معنى واحد مقوم لسماهية تلك الأنواع ، وليس على سبيل أحد الوجوه المستثناء ، كان كل واحد منها جنساً بالحقيقة لما جعل نوعا له ، ولم تكن نسبة واحد منها إلى ما جعل نوعا له نسبة العرض إلى النسبة ؛ أو نسبة الموجود إلى العشرة ، أو نسبة النسبة إلى عدة منها ؛ كالأين ومتى ١٠ واللحدة والفعل والانفعال . فإنه إن كانت الكيفية مثلاً ليست تقع على الأشياء المجموعية أنواعا لها على شرائط وقوع الجنس ، ولكنها كانت تقع عليها على سبيل اللوازيم ، وإن كانت بمعنى واحد ، لم تكن جنساً لما تحتها ؛ بل إن كان حمل ما تحتها على ما هو أخص مما تحتها حمل مقوم ؛ صار كل واحد مما تحتها بالحقيقة هو الجنس الأعلى ؛ وكان مثلاً الجنس الواحد منها هو الذي يسمى كيفية انتفالية وانفعاليات ؛ والجنس الآخر مثلاً المركبات وال الحالات ٢٠

(٥) وأنه : + كيف إذا هـ (٦) يحاوله : يحاولونه سـ || دـ ما : وأما بـ ، سـ ||

(٧) من النظر : ساقطة من عـ || أن يبين : ساقطة من سـ || (٩) حمل : ساقطة من سـ ، نـ ||

(٩) التأثر : تأثرـ || (١٠) اللوازيم : اللازمـ بـ || (١١) بل يكون من : بل من عـ || اللوازيم : اللازمـ

سـ || أو الأمور : أو من الأمورـ عـ ؛ والأمورـ عـ ، ئـ || (١٢) بينما : بينماـ سـ || لها : ساقطة من دـ ||

(١٧) كانت قمع : تقعـ بـ ، دـ ، سـ ، نـ || (١٩) حل مقوم : ساقطة من سـ .

فكانت الكيفية مقولة على هذه ، لا على سبيل قول الجنس ، بل على سبيل الملازم ، كان عدد الأجناس ، التي هي بالحقيقة أحناس عالية ، فوق العدد المذكور . وهذا الوجه من تدقيق النظر هو شيء لم يستغل به أحد من سلف .

والوجه الثاني أن يبين **الأجناس خارجاً** من هذه المذكورة بقسمة الموجود إلى أن تنتهي القسمة المحصلة إلى هذه ؛ وإن سوچ في أمر التقويم للذات ، وهو أيضاً مالم يبلغنا عنهم فيه شيء حقيق ؛ وسنورد ما قالوا من بعد . وإنما أن يبينوا بوجه آخر غير القسمة بياناً أنه يستحيل أن يكون جنس غير هذه الأجناس ، إن كان إلى مثل ذلك سبيل . وما عندى أنهم عملوا شيئاً يعتد به في ذلك .

ونبتدئ الآن فنذكر واحداً من **أنهای** القسمة المشهورة فيه لتأمل حاله ؛ ثم نتكلّف قسمة تقرّب إلى هذا الفرض السبيل ، من غير أن تضمن موافقة الحقيقة بها فيه .

فاما القسمة المشهورة فنها ما قاله بعضهم : إن الجوهر واحد من المقولات ، لا شك فيه ؛ فإذا قسمنا التسعة ، التي هي الأعراض ، إلى تسعيتها ، تمت المقولات عشرة ، فقال : إن العرض إنما أن يكون مستقراً في موضوعه غير وارد عليه بسبب غيره من خارج ، ولا يحتاج إلى نسبة إلى ذلك الخارج ؛ وهو أقسام ثلاثة : كمية وكيفية ووضع ؛ وإنما أن يكون وارداً عليه من خارج ؛ بحيث لا تكون له فيه حاجة إلى أمر ينبعث من نفسه ، بل بكيفية وجود أمر من خارج يستند إليه ؛ وهو أقسام ثلاثة : الأين ومتى وله ؛ وإنما أن يكون هناك أمر إنما يتم بينه وبين شيء من خارج ؛ وليس من خارج فقط ؛ وهو أقسام ثلاثة : المضاف والفعل والانفعال . ثم أحكم أمر هذه الثلاثية ونؤه ذكرها جاريًّا على المادة

(١) فكانت : وكانت ع || كان : فكان ع ، ه ، ي ؛ وكان د ، س ، ع ، م ، ن ||

(٤) خارجاً : خارج ه || (٥) ما : ماد ، س ، ن || (٧) جنس : ساقطة من ن ||

(٩) لتأمل : وتأمل ه || (١٠) موافقة : موافقة عا || (١٢) عشرة : العشرة ه ، ي ||

(١٣) قال : وقال عا || وارد عليه : وارد سا || (١٤) يحتاج : محتاجاً || نسبة إلى : نسبة س ||

وضع : موضوع د ، م ، ن || (١٦) بكيفية : كيفية د ، س ، ع ، م ، ن ||

(١٧) شيء من : أمر من س ؟ شيء م ، ن ، ي ؛ ساقطة من د || (١٨) المضاف والفعل

والانفعال : الفعل والأفعال والمضاف سا || (١٨) الثلاثية : الثلاثة ن .

التي جرت من استعمال الخطابة في بعض مسائل الفلسفة ، حيث يقولون في تقرير ظن الثلاثية : إن الثلاثية عدّت كل و جميع إلا للثلاثة ، والتسابع مثنتها ، والحركات ثلاثة ؛ والأقطار ثلاثة ، وما أشبه ذلك

فهذا ما قالوه ؛ وقد علمت أن هذا شيء على سبيل تقرير غير قریب . ولكن يمكن أن يدعم هذا المأخذ ويؤكده قليلاً بأن يقال : إن كل عرض فلا يخلو إما أن يحوي تصوره إلى تصور شيء خارج عن الموضوع له ، أو لا يحوي إلى ذلك . والذى لا يحوي إلى ذلك على أقسام ثلاثة : إما أن يكون ، وإن لم يحوي إلى ذلك . فقد يحوي إلى وقوع نسبة فيأشياء هي فيه ليست خارجة عنه ؛ وإنما أن لا يحوي إلى ذلك البتة . فإن كان موجهاً ، فهذه الحاجة يجعل الموضوع منقسمًا بوجه ما حتى تكون له أجزاء بعضها عند بعض حال متغيرة في النسبة ؛ وذلك هو مقوله الوضع : إذ هو نسبة أجزاء الجسم بعضها إلى بعض أن كل واحد منها أين هو من الكل . فإن هذه هي الاختلافات التي تعرض لها بالذات ، من حيث هي أجزاء منقسم . والذى يكون بأعراض أخرى كألوان وروائح ، فإنها لا تكون إلا بعد ذلك وتكون بعد النسبة القاسمة الحاصلة بينها ، بماهى أجزاء قد قسم بها الشيء ؛ بل يكون ذلك الاختلاف بغيره يصير بها كل واحد مخالفًا لأنحرفي عرض ، ولا يصير الكل بها هيئة واحدة يعتقد بها ، وليس عرضيا إلا في حال تكون للكل بسبب نسب الأجزاء بعضها إلى بعض في أمر ما يكون ذلك حالاً واحدةً للكل . فيشيء أن يكون هذا هو الوضع للكل والإضافة للأجزاء .

واما إذا لم يكن تصور ذلك موجهاً إلى نسبة تقع فيها ، فلماما أن يكون أثرًا للذاته يحمل الجوهر بحيث يصير له من جهة أنه يمكن عده بوحدٍ يفرض فيه عدًا متصلًا

(١) تقرير ظن الثلاثية : تقرير ظن الثلاثة س ، ع || (٢) إن الثلاثية : ساقطة من س ، م ، ئ || وذلك : وكذلك ن || (٣) ما أشبه : لما أشبهه د || (٤) سهل تقرير : سهل التقرير ن || لكنه : لكن عا || (٦) له : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن || إلى ذلك : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن || الذي لا يحوي : الذي يحوي ن || (٧) وإن لم : وإنما أن م || (٨) فإن : وإن عا ، ئ || (٩) أن كل : إذ كل هامشى || (١١) هذه هي : هذه س || (١٢) منقسم : مقسمة ئ ، تنقسم س ، عا ، م ، ن || (١٣) بينها : ساقطة من عا || (١٤) بها : ساقطة من ع || مخالفًا : مختلفاً ؛ معايراس || (١٥ - ١٤) بها هيئة : بها ماهية يخ ، س ؛ نهاية ع ، عا || (١٦) حالاً : حالان || الكل : في الكل ه || هذا هو : هو س || (١٩) بوحد : بوحدة سا ، م .

أو منفصلاً؛ وهذا هو الكيّة؛ وإنما أن لا يكون كذلك فيكون هيئة حاصلة في الجسم لا يحوج تصورها إلى أن تجعل للجسم نسبة إلى شيء بقوة أو فعل البتة، حتى يصح تصوره؛ فهذا يسمى كيفية

فاما الوضع فيوجب نسبة ما للأجزاء الجسم بالقوة أو بالفعل بعضها إلى بعض، وأما الكيّف فهو يوجب نسبة ما للكل إلى جزء أو أجزاء بالقوة. ويُشتركان، أعني الوضع والكيّف، في أنهما يشاران إلى قسمة وكثرة بوجه من الوجه حتى يصح تصورهما. فكل هيئة لاتوجب قسمة بوجه من الوجه في تصوره ولا توجب في ذلك نسبة إلى خارج فهو كيفية. فبَيْنَ إذن أن هذا القسم على وجوه ثلاثة.

واما الذي يوجب نسبة إلى خارج، فإما أن يوجب نسبة تجعل الماهية مقوله بالقياس إلى المنسوب إليه، ويكون هناك انكسار متشابه في معنى النسبة؛ وهذا هو الإضافة؛ وإنما أن تكون النسبة لاتوجب ذلك، ففيئذ إنما أن تكون إلى الجواهر أو إلى الأعراض. وأما الجواهر فإنما لأنفسها لاتستحق أن تجعل لها أو إليها نسبة؛ بل إنما تستحق لأمور وأحوال فيها تختص بها. فإذا ذكر ما يكون إلى أعراض، فذلك الأعراض إنما أن تكون من أعراض النسبة أو من غير أعراض النسبة. وأما النسبة إلى أعراض، فهي نسبة من الأمور التي تتسلسل إلى غير النهاية. ومع ذلك فإن النسبة إلى النسبة تؤدي في آخرها إلى نسبة إلى الشيء الأخير الذي إليه النسبة؛ وتستقر عند أول غير منسوب؛ وإلا ذهب إلى غير النهاية؛ فتكون النسبة الحقيقة الأخيرة إنما هي إلى الأعراض التي لانسبة فيها؛ ف تكون إنما إلى كيّة وإنما إلى كيفية وإنما إلى وضع.

والأشياء لا تنسب إلى الكيّات كيف اتفق بل يجب، إن نسبت إليها، أن تنسب إلى كيّة تجعل جوهراً ذاتاً مقداراً بجواهر آخر؛ يقدرها بمقدار ذاته أو بمقدار حاله؛

(١) وإنما : فاما || (٢) لا يحوج : لما يحوج د || (٤) بالفعل : الفعل ب || (٦) وكثرة : الكثرة د ، ع ، م || تصورها : تصورها ب ، س || (٧) فهو : فهوى ع || (٩) إلى خارج : ماقطة من د ، ع ، م || (١٠) الإضافة : المضاف عا || (١٢) تجعل : فعلى || (١٣) فإذا : فاذن د ، ع ، م || (١٥) الأمور : + النسبة ه || إلى النسبة : ماقطة من عا || (١٦) إلى نسبة : نسبة سا || الأخير : الآخر د ، سا ، ع ، م || (١٩) إليها : هاد || أن تنسب : أن تكون تنسب د ، ن || (٢٠) مقداراً : مقدرام ، ن ، ه || آخر : ماقطة من م ، ي .

ولا يكون حال من أحوال الجسم مقدار قار في مقدار الجسم غير مقدار الجسم ، بل يجب أن يكون مثله مقداراً غير قار، فيكون حالة غير قارة. وكل حالة غير قارة تسمى حركة. ف تكون إذن هذه النسبة إما بمقدار يصير لوجوده في جسم آخر بحال، وهو أن يكون يحيويه أو يحتوى فيه، وهذا هو الحاوى؛ أو بمقدار الحال على ما وصفنا، وهذا هو الزمان.

فإذن النسبة إلى الكم لا تخلو إما أن تكون نسبة إلى الحاوى أو إلى الزمان. والنسبة إلى الحاوى أبداً إما أن تكون نسبة إلى حاو لا ينتقل بانتفاله ولا يلزمها ؛ وهو الأين ؛ وهو إما نسبة إلى مكان أول أو مكان ثان ؛ وإما نسبة إلى حاو لازم عند التقلة ؛ وهذا كما يذهب إليه بعض المحصلين مقوله الجدة ؛ فكالبين أن أنواع المقولات التي تبعث من النسبة إلى الكم هي إما أين وإما متى وإما الجدة. وأما النسبة إلى الكيفية فينبغي أن تعلم أنه ليس كل كيفية تجعل الجوهر منسوباً إلى جوهر، بل كيفية تكون في هذا من ذاك أو من ذاك في هذا. فإذا كانت الكيفية من أحد الجوهرين في الآخر، خال الذي تكون فيه الكيفية من هذين دو مقوله أن ينفعل ؛ وحال الذي تكون منه الكيفية هو مقوله أن يفعل .

فهذا ضرب من التقرير متکلف لا أضمن صحته ومجاوبته لامتحان القانون ؛ إلا أنه أقرب ما حضرني في هذا الوقت ؛ ويمكن أن ترام فيه وجوه أخرى وتتكلف، فأورأيت في ذلك فائدة أو حجة حقيقة لتوخيت أن أقسم قسمة غير هذه تكون أقرب من هذا ؛ ولكن القريب والأقرب ، إذا لم يبلغا الحق نفسه ، فهما بعيدان : فهذا القدر يكفيانا في تعرف أحوال هذه العشرة .

فهذه الألفاظ العشرة ومعانيها هي التي تكون أجزاء لما يؤلف . وليس كل لفظ مؤلف بحسب المسموع واللسان يكون مؤلفاً بحسب استعمال أهل المنطق ، فإن عبد الله

- (١) مقدار الجسم بل : مقدار بل ه || (٣) إما : إنماس || (٤) وصفنا : وصف د ، صا ، م ، ن || الزمان : + والسبة إلى الزمان هو والتي ه || (٦) أبداً : ساقطة من د ، ع ، ن ، ئ || نسبة إلى حاو : إلى حاون || (٧) أو مكان : أو إلى مكان ع || (٨) تبعث : ساقطة من ن || (٩) هي : ساقطة من ب ، س || (١٠) بل : + إلى ص ؛ + تكون سا || أو من : ومن عا || (١١) الكيفية : كيفية || (١٢) من هذين : ساقطة من م ، ن || منه الكيفية : + هذين سا ، ه || يفعل : ينفعل م || (١٣) ومجاوبته : ساقطة من د || (١٤) حضر في هذا الوقت : حضر في هذا الباب د || (١٥) قسمة : بقعة عا || (١٨) هذه الألفاظ العشرة : ساقطة من ب || الألفاظ : الأحوال بع ، س || (١٩) مؤلفاً : لفظاً مؤلفاً ع ، ئ .

وعبد الرحمن وتأبط شرًا وأمثال هذه الألفاظ ، وإن كانت مؤلفة بحسب اللغة ، فإنها لا تعد في المؤلفات بحسب نظر المنطق ، إذ كان لا يراد أن يدل بأجزائها ، حيث جعلت ألقاباً وأسماء شخصية ، على معنى أصلاً ؛ وإن كان قد يتفق أن يدل بها على معنى في موضوع آخر .

٥ وربما كان اللفظ بحسب اللغة غير مؤلف ، وهو بحسب نظر المنطق مؤلف ؟ كقول القائل : أعيش وتعيش ؟ فإن همزة أعيش وتاء تعيش تدلان دلالة لفظ مفرد دال على معنى مفرد . وأما يعيش بالياء ، فإنه ليس في عداد المؤلفات ، لأن الياء فيه تدل على نسبة إلى موضوع غائب فقط ، فليس فيه إلا مجرد الدلالة التي للكلمة ، أعني الدلالة على موضوع غير معين ؟ وأما حيث تقول : أعيش وتعيش ، بالهمزة والتاء ، فهناك تعيين لموضوع ، وذلك زيادة دلالة على ما للكلمة . وسيوضح القول في هذا بعد .
١٠

وهذه العشرة هي التي منها تؤخذ أجزاء الألفاظ المؤلفة التي تسمى أقوالاً ، وبعض ما يؤلف من معانٍ هذه يكون قضية وخبراً ، وهو الذي يصلح أن يصدق أو أن يكذب كقولنا : الإنسان حيوان ؟ وبعض ذلك ليس قضية وخبراً ، وهو الذي لا يصلح لذلك ؟ كقولنا : زيد الكاتب ؟ وكالتركيب الذي يكون للحدود والرسوم ؟ وهو أن تكون الألفاظ التي تتالف يأتي بعضها إثر بعض على سبيل زيادة تعریف أو تخصيص للمعنى المتقدم على أنه هو ؟ وهو الذي يصلح فيه استعمال "الذى" ؟ نحو قولك : الحيوان الناطق المأثت ؛ فإن ذلك كقولنا : الحيوان الذى هو الناطق الذى هو المأثت ؛ وكالتركيب الذى
١٥

(١) اللغة : ساقطة من ن || (٦ - ٧) دال على معنى مفرد : ساقطة من م ، ئ || (٧) معنى مفرد : معنى محصل ع || فإنه ليس : فليس ب ، س || (٨) غائب : فاٹت م || (٩) أعيش وتعيش : تعيش وأعيش ب || تعيين : تعيين د ، ع ، عا ، م ، ئ || (١٠) القول : ساقطة من د || (١١) وهذه : وهذه عا || (١٤) الكاتب : الاسكاف د ، س ، م ، ن ، ئ || (١٥) على سبيل : كـ على سبيل ع || (١٧) كقولنا ، كقولك د ، ع ، م ، ئ || للناطق الذى هو : الناطق هو د || وكالتركيب الذى : هو ئ .

في الدعاء والمسألة والأمر والنبي والنداء وأشياء أخرى قد عدت في مواضع أخرى : فاما الألفاظ المفردة ؛ فإنها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب ؛ ولا معاناتها أو آحادها في النفس تكون صدقاً ولا كذباً الصدق والكذب الذي في المعاني ؛ بل إذا ألفت هذه الألفاظ على وجه من التأليف مخصوص ذات على معنى صادق أو معنى كاذب . ومعاناتها إذا ألفت في الذهن . إن طابت الوجود كانت صادقة ، أو كاذبة إن لم تطابقه . ثم هذه ، وإن لم تكن صادقة ولا كاذبة ، فهي أجزاء الصادقة والكاذبة .

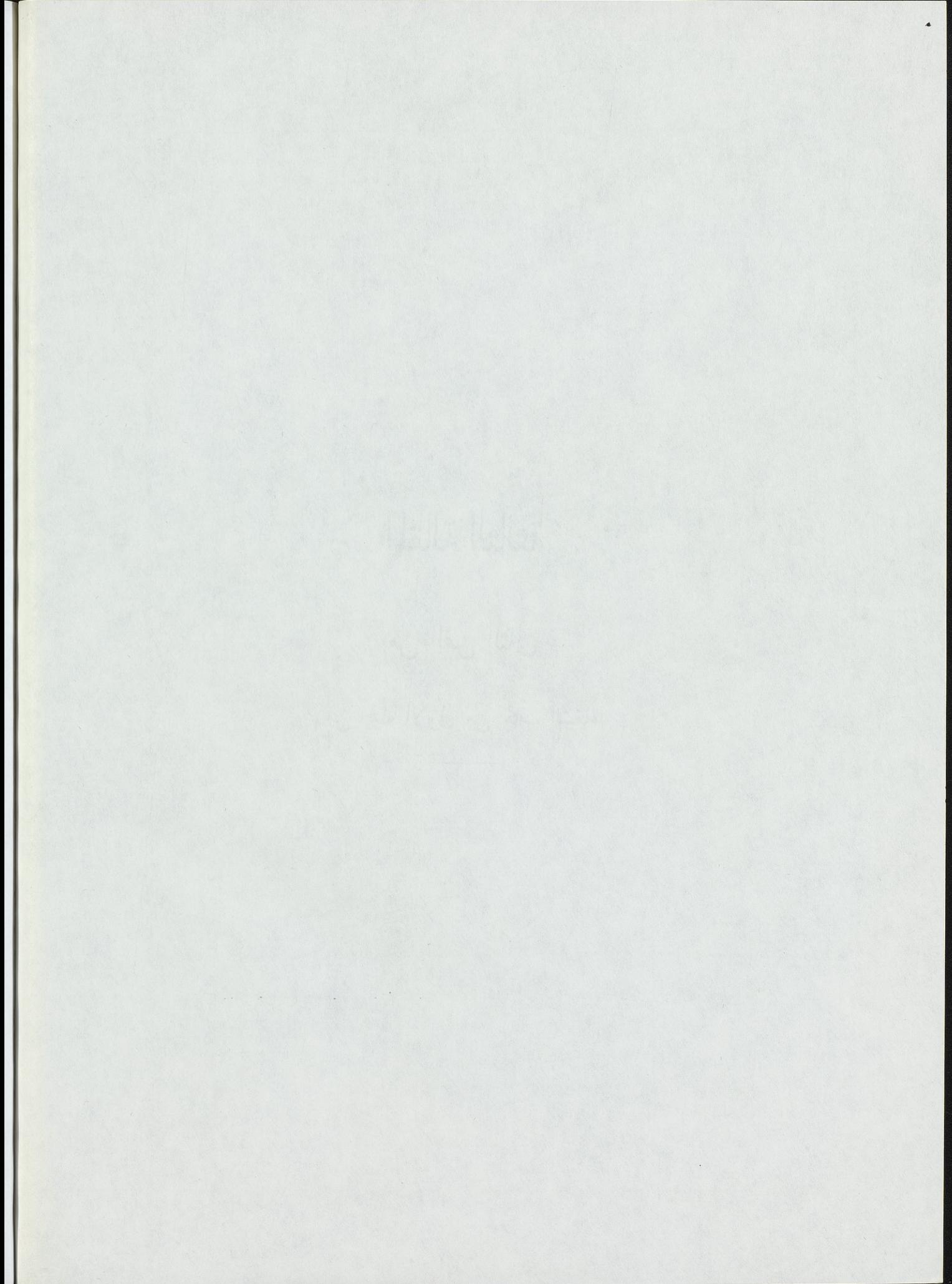
تمت المقالة الثانية

(١) أخرى : أترد ، ع ، م || (٢) فاما : + هذه د ، ع ، م ، ئ | (٣) أو آحادها : وآحادها د ، ن || صدقاً ولا كذباً : صدقاً ولا كاذباً || (٤) ان لم تطابه : ساقطة من س | ثم هذه : فهذه ه || (٥) تمت المقالة الثانية : ساقطة من د ، ع ، م ، ئ + من الفن الثاني من الجملة الأولى في المتنق ، ولو ام العقل الحمد بلا نهاية ه ؛ + والحمد لله رب العالمين ، وصل الله على خير خلقه محمد وآلہ أجمعین ه .

المقالة الثالثة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء



المقالة الثالثة

وهي أربعة فصول

الفصل الأول [

فصل (١)

فـ الجواهر الأولى والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر

الكلية والجزئية في الجوهرية

فتتكلم الآن في مقوله الجوهر . فزعم قوم أن لفظة الجوهر ، إن أريد إطلاقها على الأجسام وحدها ، أمكن أن تقال على التواطؤ والقول الحسنى . وأما على معنى أعم من الجسم ، فانما تقع بالاتفاق أو التشكيك وقوع الموجود . وذلك لأن الميولى والصورة أقدم في معنى الجوهرية من المركب والمفارق الذى هو سبب وجودهما ؛ ١٠ وسبب قوام أحدهما بالآخر هو أقدم من جميع ذلك ؛ وأن المبادئ لا تقع مع ذوات المبادئ في مقوله واحدة . ومع ذلك فقد اعترفوا بأن كونها موجودة لافي موضوع أمر شترك فيه جميعها ، وإن كان الموجود لافي موضوع بعضها قبل بعض . وقالوا : إن الوجود إذا كان يقال على هذه بالتقدم والتأخر ، فلحوظ "لافي موضوع" به من بعد ، وهو معنى سلبي ، ليس يجعل الوجود فيها على مرتبة واحدة . ١٥

فنقول : أولاً ، إن من هذه الجهات لا يلزم أن لا تكون مقوله الجوهر جنسا لما هو جسم ولما هو غير جسم . أما حال التقدم والتأخر وحال مشاركة المبادئ لذوات

- (١) الثالثة : + من الفن الثاني د ، ن ؛ + من الفن الثاني من الجملة الأولى في المتعلق ه ||
 (٢) وهي : ساقطة من د || فصول : + عناوين الفصول الأربع بالتفصيل ه || (٥) الأول :
 الأولى د ، س ، م ، ه ، ئ ؛ الأولى ع || (٨) والقول : وعلى القول ع ، ه ، ئ || (٩) الجسم :
 الجوهرى || الموجود : الوجود د ، ع ، م ، ئ || لأن : أن عا || (١١) وسبب : ساقطة من عا || وأن :
 فان عا ، م || (١٣) الموجود : الوجود د ، ع ، م || وقالوا : فقالوا ع ، م ، ئ || (١٤) الوجود :
 الموجود ، م || (١٥) فيها : فيما سا ، ن || الوجود فيها : ساقطة من د || (١٦) هذه : الأسئلة بل ئ .

المبادئ في الجنس وغير مشاركتها ، فأمر قد سلف لك منا بيانه ؟ ومع ذلك ، فإن
ال أجسام أيضا ، التي لا تشترك في اشتراك جميعها في جنس الجسم ، ليست سواء
في المرتبة ؛ بل بعض الأجسام أقدم من بعض .

وأما حديث الموجود المأخوذ في رسم الجوهر فإنه لا مخالفة واقع على بعضها قبل بعض، فهو شك وحقه أن يحمل فنقول: إن قولنا إن الجوهر هو الموجود لافي موضوع،

لستا تعنى بالوجود فيه حال الموجود ، من حيث هو موجود ، لما نوضّه عن قريب.

بلو كان كذلك ، لاستحصال أن تتحمل الكلبات جواهر ؛ وذلك لأنها لا وجود لها

فِي الْأَعْيَانِ الْبَتَةُ ؛ وَإِنَّمَا وَجُودَهَا فِي النَّفْسِ كَوْجُودٍ شَيْءٍ فِي مَوْضِعٍ . وَلَوْ عَنِ الْمَوْجُودِ

ولك ، وهو موجود في الأعيان ، لكن الأمر بالحقيقة على ما يذهبون إليه ؛ وكان

بعضها قبل بعض ، بل يعنون بالموارد لا في الموضوع المعنى ؛ والماهية التي تلزمها

في الأعيان ، إذا وجدت ، أن يكون وجودها لا في موضوع ؛ مثل ما يقال : ضاحك ،

أى من شأنه عند التعجب أن يضحك . وإذا شئت أن يظهر لك الفرق بين الأوصرين ،

رأى أحدهما معنى الجواهر والآخر ليس كذلك ، فتأمل شخصاً ما كرّيـد ، إذا غاب عنك .

و نوعاً ما من الجوائز مع إمكان انصرامه من العالم ، لو كان عندك انصرامه ممكناً ،

أو نوعاً مما يشك في وجوده ، فلأنك تعلم أنه ماهية ؛ إذا كانت موجودة في الأعيان ،

كانت لافي موضوع ، وتعلم أن هذا المعنى هو المقوم الأول لحقيقةه ، كما تعلم أنه جوهري

لَا تعلم انه هل هو موجود في الاعياد بالفعل لافي موضوع ، بل ربما كان عندك معدوماً

(١) هنا : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ئ) (٤) الموجود : ساقطة من ع ||
الجواهر : ساقطة من ع || (٥) يخل : يخل د || قولنا إن : قولنا ع ، ن || (٦) لـنا :
ليس د || حال الموجود : حال الوجود سا || (٧) لاستحال : يستحيل س || (٨) وإنما :
وأمامي || كوجود : فككوجودي || بالوجود : بالوجود د || (٩) مكان : لكن من ||
(١٠) بعض : + فيه بخ ، سا ، ع ، عا ، ه) الموضوع : موضوع س ، ع ، ه ، ئ .||
(١٢) التعجب : المتعجب د || (١٣) وأن : ساقطة من ب || (١٤) نوعاً ما : نوعاً
س ، ع || (١٥) نوعاً ما : نوعاً من الجواهر بما يخ ، س || (١٥-١٦) تعلم ٠٠ في موضوع :
ساقطة من ن || (١٦) كانت لا : لاع || لحقيقة : بحقيقة ع ، الحقيقة م || جواهر : جواهر ع .

بعد . فإن الوجود بالفعل في الأعيان لا في موضوع ليس مقوّماً لـ *ماهية* زيد ولا لـ *شيء* من الجواهر ؛ بل هو أمر يلحق لحوق الموجود الذي هو لاحق لـ *ماهية* الأشياء ، كما علمت ؟ فليس هذا جنساً ، بل الأول .

ولذلك إذا كان *شيء* ماهيته هي الوجود ، وكان منها عن الموضوع ، لم يكن في جنس ، ولا يشارك الجواهر ، بمعنى أنها أشياء ومعانٍ إنما يلحقها الوجود ، إذا لحق بهذه الصفة ؛ بل لا يوجد أمر مقوّم لذلك *شيء* ولنوعيات الجواهر بالشركة . فإن ما هو ذاتي لذلك *شيء* فنظيره عرضٌ لهذه ؛ كالوجود الحالى كيف كان ، وما هو ذاتي لهذه النوعيات من مفهوم معنى الجواهرية غير مقول على ذلك ؛ فإنه ليس هناك ماهية غير الوجود يلحقها الوجود .

١٠ . وقد عرفت حقيقة كون الجواهر بصفة أنه موجود لا في موضوع ؛ وعرفت أن كون الجواهر بهذه الصفة أمر لا تقدم فيه ولا تأخر ، وإن كان حصول الوجود ، الذي هذا الاعتبار مقياس إليه ، واقعًا بتقدم وتأخر ، كما أن المعنى الذي يقال به للإنسان ناطق لا تقدم فيه ولا تأخر ، ولا استداد ولا ضعف .

وأما التمييز بالفعل الذي يلحق ذلك ، والذى الفصل قوله أولى عليه وعلى غيره من الأمور ، ففيه اختلاف .

١٥

وأما الدليل على أن حقيقة الجواهرية التي أوضناها لا تقدم فيها ولا تأخر أذك لامكنتك أن تقول : إن كون الصورة في نفسها ماهية ، إذا وجدت في الأعيان لم تتحتج إلى موضوع ولم توجد فيه هو قبل كون المركب كذلك ؛ أو إن هذه الحقيقة في المركب في أنها كون بهذه الصفة متعلقة بكون الصورة على هذه الصفة ؛ كما تقول : إن وجود

(١) بعد قلن : قد بان أن ع ، ئ || الوجود : الموجود || *ماهية* : *ماهية* د
لـ *شيء* بـ *شيء* م || (٢) *ماهية* : *ماهيات* من (٤) لذلك ئ || (٥) ولا :
بلاد ، س ، ع ، م ، ن || إنما : ساقطة من س || إذا : وإذا ، م || (٦) لنوعيات : أو
كتويات س ، م || بالشركة : المشتركة د ، س ، ن || (٩) يلحقها : فليتحقق د ، س ، م ||
الوجود : المزجود د ، س ، غ ، م || (١٢) هذا : هو س . || للإنسان : الإنسان ب ، د ، س ، س ،
م ، د ؛ + إنه د ، ئ || (١٤) أولى : أو علة ئ || (١٦) وأما : أما ب ، من ||
فيها : فهو ب ، من ، ع || (١٨) هو : ساقطة من ع || أو إن : وإن س ، ع ، م ، د || في المركب :
لـ *ركب* ع ، ئ (١٩) كون : ساقطة من ع || متعلقة بـ *كون الصورة* : متعلقة به بـ *كون الصورة* ئ .

الصورة على ما هي عليه من كونها لاف موضوع قبل وجود المركب ؛ إذ وجودها قبل وجوده ؛ ووجوده متعلق بوجودها ؛ وذلك الوجود لها هو الوجود لافي موضوع . فإذاً هذا غير موجب أن لا يكون الجوهر جنساً ، نا هو معنى ذات الجوهر .

ثم بعد هذا شكوك خاصة يجب أن تترك لخاتم اللوائح ؛ بل قبول : إن الجوهر إما بسيط وإما مركب ؛ أعني من الأشياء التي منها ترکب الجوهر ، أعني المادة والصورة . وبالبسيط إما أن يكون غير داخل في تقويم المركب بل هو برىء مفارق ؛ وإما أن يكون داخلاً في تقويمه ؛ والداخل في تقويمه إما دخول الخشب في وجود الكرسي ؛ ويسمى مادة ؛ وإما دخول شكل الكرسي في الكرسي ؛ ويسمى صورة . والمادة هي ما لا يكون باعتباره وحده لمركب وجود بالفعل ، بل بالقوة . والصورة ما إنما يصير المركب هو ما هو بالفعل بمحضه . وبجميع ذلك إما أن يوجد كلياً وإما أن يوجد جزئياً . وإذا كان الجوهر ، إنما هو جوهر كما قدمته لك ، بما هي التي يلزمها وجود في الأعيان أو في الأوهام ، ليس من حيث هو موجود في الأعيان ، وإنما لكان المفهوم من لفظة الجوهر مشككاً لا متواطئاً ، كما قالوا ، بل إنما تبني بالجوهر الشيء الذي حق وجود الماهية الخاصة له في الأعيان أن يكون لا في موضوع ، وجب أن أن تكون هذه الماهية ، كإنسان مثلاً ، لحقيقةها جوهرأ . فالإنسان إنما هو جوهر لأنّه إنسان ، لأنّه موجود في الأعيان نحوأ من الوجود ؛ وإذا كان جوهره لأنّه إنسان ، فما لحقه من اللوائح ، أعني مثل الشخصية والعموم وأيضاً مثل الحصول في الأعيان أو التقرر في الذهن ، فهي أمور تلحق جوهرأ ؛ ولو احتج الجوهر لوازم وأعراض ، لا يبطل معها جوهريته ، فتبطل ذاته ، فتكون قد لحقت غير الجوهر ؛ إذ الجوهر قد بطل ذاته .

- (١ - ٢) قبل وجود ٠٠٠ في موضوع : ساقطة من د || قبل وجودها ب ، س ||
- (٢) وذلك : وكذلك سا || (٣) هنا : + تكون ع || الجوهر : الجواهر د ، ه || (٧) الخشب :
- الخشيدة د ، م || (٨) وإنما : أوع || في الكرمي : في وجود الكرمي ع || (٩) والمادة :
- المادة ه || هي : هو || (١٠) وإنما : ساقطة من ن ؛ ما إنها سا ؛ ما م || بمحضه :
- بحصوله ه || (١٢) لفظة : لفظ سا ، ه || (١٤) الماهية : الماهية ع || له : به سا ||
- أن يكون : أن لا يكون ه || (١٥) لحقيقةها : بحقيقةها س ، ه || (١٥ - ١٦) لأنّ إنسان : ساقطة من ع ||
- (١٧) الحصول : حصوله ه || (١٧ - ١٨) أو التقرر : والتقرير || (١٨) فهي : فهو ، ع ، م ||
- أمور : أمر ه ، ه || الجوهر : الجواهر ، ن || أعراض عوارض ن || (١٩) إذ الجوهر قد بطل ذاته : إذ بطل ذات الجوهر .

فإن الأشخاص في الأعيان جواهر، والممقول الكل أياً جودر؛ إذ صحيح عليه أنه ماهية حقها في الوجود في الأعيان أن لا تكون في الموضوع، ليس لأنه ممقول الجواهر؛ فإن ممقول الجواهر بما شكله في أمره فَطْنَ أنه علم وعرض؛ بل كونه علماً أمر عرض لـماهيتها؛ وهو العرض؛ وأما ماهيته فـماهية الجواهر؛ والمشاركة للجواهر بماهيتها جواهر.

وكذلك فإن حد النوع، من حيث هو طبيعة، وحد الجنس أيضاً، من حيث هو طبيعة، محولان على الأشخاص التي لا يُشك فيها أنها جواهر؛ فـما شاركتها في حدتها فهو جواهر. ولو كانت إنما هي جواهر لأنها موجودة في الأعيان مكتنفة بالأعراض، وكانت جواهرية الأمور عارضة لـماهيتها؛ إذ صح أن الوجود عارض في هذه المـماهـيات؛ وكانت العوارض تجعل ما ليس في نفسه جواهر جواهر؛ فيكون شيئاً عرض له أن كان جواهرأً؛ فـتكون الجواهرية عارضة لـشيء. وإذا هذا مستحيل فـكـيـاتـ الجـواـهـرـ جـواـهـرـ في مـاـهـيـاتـهاـ .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في الجواهر الأولى والثانية والثالث

لكن الجواهر الأولى هي الشخصيات. والأول في الأمور المشتركة في طبيعة واحدة قد يكون على وجهين؛ فإنه إما أن يكون أولاً في ذلك المعنى بعينه؛ كما أن الجواهر أول في الوجود بالقياس إلى العرض، وإما أن لا يكون في ذلك المعنى أولاً ولا أخيراً، ولكن يكون أولاً بوجه آخر ومعنى آخر.

- (١) جواهر مـاـذـ : + هوـ ؛ جـواـهـرـ أوـمـ || (٢) فإن مـمـقـوـلـ الجـواـهـرـ : سـاقـطـةـ منـ عـ ||
- شكـكـ : تـشـكـكـ سـاـ || قـظـنـ : وـظـنـىـ || أـنـهـ : بـهـ ، دـ ، عـ ، إـ || عـرضـ : عـارـضـ منـ ||
- (٤) جـواـهـرـ : الجـواـهـرـ (٥) وكذلك : لذلك سـاـ ، إـ || (٦) التيـ : سـاقـطـةـ منـ سـاـ ، عـ ، مـ ، إـ ||
- لاـيـشـكـ : وـلـاـيـشـكـ عـ ، إـ || (٧) فهوـ جـواـهـرـ : جـواـهـرـىـ || (٨) لـكـانـىـ : لـكـانـىـ لـماـهـيـتـاـ :
- لـماـهـيـتـاـىـ || صـ : يـصـحـ سـ || الـوـجـودـ : الـوـجـودـ ، عـ ، مـ ، إـ || فـ هـذـهـ : هـذـهـ عـ || (١٠) جـواـهـرـ :
- سـاقـطـةـ منـ دـ || (١٥) لكنـ : سـاقـطـةـ منـ عـ || الجـواـهـرـ : الجـواـهـرـ منـ || الأولـ : الأولـ بـ ، سـ ، نـ ||
- (١٩) فإـنهـ إـماـ : فـامـادـ || أـولـ : أـقـلـىـ || (١٧) أـخـيرـاـ : آخـرـادـ ، سـ ، عـ ، مـ ، إـ .

فابلحواء الشخصية ليست أولًا في حقيقة الجوهرية ، وإن كانت أولى : وفرق بين أول والأولى؛ فليس كل ما هو أول بشيء فهو قبل به ؛ بل قد يكون أول به إذا كانت واحق الشئ وكالاته تكون له أكثرها لغيره أو أقدم له في الوجود ملائمه . وللجزئيات ليست أول في حقيقة الجوهرية ؛ إذ تلك الحقيقة للإهية التي لها ولا تختلف فيها غيرها .

ولكن الجواهر الشخصية أولى بالجوهرية ؛ لأنها أول من جهة الوجود ، ومن جهة تقرير الأمر الذي باعتباره كان الجواهر جوهراً ، وهو الحصول في الأعيان لا في موضوع ، ومن جهة الكمال والفضيلة أيضاً ، ومن جهة السبق إلى التسمية . أما من جهة الوجود فإن الجواهر الكلية ، من حيث هي كمية بالفعل ، فهي إما مقوله بالقياس إلى الجزئيات بالفعل ، أو تعتبر لها نسبة إليها . وجودها ذلك أن تكون مقوله بوجه مطلق على موضوعات ؛ فلا بد لها من الموضوعات . وليس يحتاج الشخص في أن يكون شخصاً . أي غير مقول معناه قوله ولو وجودياً أو وهيأ على كثرة ، إلى أن يكون شيء آخر مقول عليه وعلى غيره ؛ وإلا لكان من شرط تقرير وجود كل شخص أن يكون معه غيره . وإذا كل شخص مستغن عن صاحبه في تقرر وجوده ، فهو مستغن عن الكل .

فإن سُئل سائل وقال : إن الكل ؟ كما إنما هو كلي بالقياس إلى الجزئي ، كذلك الجزئي إنما هو جزئي بالقياس إلى الكل . وكما أن ماهية الجزئي ، من حيث هي ماهية لا تتعلق بالكل ، بل من حيث هو جزئي ؛ كذلك ماهية الكل ، من حيث هي ماهيته ، لا تتعلق بالجزئي ، بل تتعلق ، من حيث هو كلي ، فالجواب عن ذلك أنه : ليس كلامنا هنا في الكلي والجزئي ، من حيث هما متضاديان ، بل نعني بالكل ما هو مقول على

- (٢) بنى : الشيء سا || قبل به : قبله د ، سا ، م ، ن || يكون أولى : يكون أولاً س .
 إذا : إزد ، ع ، م || إذا كانت : إذا كان د || (٤) أول : أول عا || الجوهرية : الجوهر د
 (٥) أول : أول من || (٦) وهو : وفع (٧) ومن : منع || (٩) وجودها ، بل وجودهاع (١٠) بوجه ما : بوجه ع || (١١) أي : إلى يخ ، د ، م ، أو ه || معناه : في معناه ه
 أي غير ... على كثرة : صافطة د ؛ وفق يخ إشارة إلى أن هذه العبارة ليست "في نسخة من خطير بجل فاضل رأظناها حاشية" || (١٢) شئ : شيئاً سا || مقول : مقول د ، ع ، ن ، ه || وعلى : وهي ع ||
 (١٤) فإن : وإن د ، س ، ع ، م ، ه || كا : صافطة من سا || إنما : أنه ع ، ه ، ه ، ه ، ه
 (١٤—١٥) كذلك الجزئي : صافطة من د || (١٥) وكا : صافطة من ب || (١٦) ماهيته : ماهية د ، ع ، م || (١٧) بل تتعلق : بل ب .

كثيرين ؛ وبالجزئي ما ليس متولاً على كثرين ، بل هو واحد بالعدد ؛ كزيد وعمرو . وهذا المعنى لا ينبع بالكلل . ولستنا ننظر في زيد وعمرو ، من حيث هو جزئي كليّه ، بل من حيث هو شخص مفرد ، الذي يقابل الكلل مقابلة غير مقابلة المضاف . وهذا لا ينبع وجوده بطبيعة الكلل .

فإن قال قائل : إن الشخص بعينه ، كما لا ينبع وجوده بأن يكون الكلل موجوداً ، فالكلل أيضاً لا ينبع بالشخص بعينه ؛ فنقول : ولستنا أيضاً نعتبر شخصاً بعينه ؛ بل نقول : إن الطبيعة الشخصية على إطلاق لا تتعلق لها في الوجود بوجود الطبيعة الكلية ، من حيث هي كلية ، حتى لا بد من أن تكون شركة ؛ وأما الطبيعة الكلية فهي متعلقة بشخص مالا محالة .

فإن قيل : إن طبيعة الإنسان أقدم من طبيعة زيه ، فنقول : إننا لم نأخذ ماهية الجواهر ، من حيث هي ماهية ، بل أخذناها ، من حيث هي ماهية كلية ؛ ثم حكنا هذا الحكم ؛ فهذا نحو تقديم الوجود .

فإن قيل : إنكم أخذتم أحدهما ، من حيث هو مضاد ؛ وأخذتم الآخر من حيث ليس بمضاد ؛ فنقول : ليس لأحد أن يحكم علينا فيما نأخذه أى أخذ شئنا ، ثم تقضى عليه بحكم إنما يصدق عليه عند ذلك الأخذ ؛ بل المأخذ أى أخذ شئنا ، إذا حكنا عليه بكاذب ، ففيئذ له أن ينازع .

وبعد ذلك ، الفائدة في ذلك هي أن المنطق إنما ينبع من هذه الأشياء من حيث هي كلية ؛ فلماذا قايسها بالخارجيات ، قايسها من حيث هي موجودة ؛ فيجب أن يأخذ المقاييس كلية ضرورة والمقاييس إليه من خارج مفرداً كما هو في الوجود ؛ فهذا نحو . وأما

- (١) بالجزئي : بالشخصي الجزئي س ؛ وبالجزئي الشخصي د || بل هو : + هو د ||
- (٢) حيث هو جزئي : حيث جزئي س ، ع ، عا || كلية : لكلاية || (٤) طبيعة : مقابلة ع || لا ينبع : ينبع صا || (٦) فالكلل : والكلل د || (٧) الطبيعة الشخصية : طبيعة الشخصية عا || الطبيعة الكلية : طبيعة الكلية د ، ن ؛ طبيعة الكلية م ، ئ || (٨) تكون : + طاع ، ه ، ئ || أما الطبيعة : أما طبيعة ن || (١١) أخذناها : أخذنا عا || (١٣) الآخر : آخر د ، سا ، م || (١٤) فيها : فاما ، عا ، م || تقضى : تحكم س || (١٧) الفائدة : فالفائدة ئ || ذلك : ساقطة من صا || (١٨) كلية : مقوله ئ || قايسها : قايسنا ه || (١٨) بالخارجيات : بالخارجيات س .

نحو تنديمه بحسب استقرار الأمر الذي هو المعترض في جواهر الجوهر ، فهو أن الجوهرية هي الماهية التي من شأنها ، إذا وجدت ، أن لا تحتاج إلى موضوع . والجواهر الأول قد حصل لها هذا الأمر الذي قيست إليه الماهية ؛ والجواهر الكلية لم يحصل لها .

وأما حديث **الكمال والفضيلة** ، فقد قال قوم : إنها إذا كانت موضوعات وأصولاً
لغيرها ، والموضوع والأصل أفضل ، فهى أفضل ، فهذا كلام جزاف ؛ فإنه غير يَبْيَنُ فيه
أن الأصل والموضوع يجب أن يكون أفضل ؛ بل ربما كان ذو الأصل ، الذى
له الأصل وزيادة فضيلة ، أفضل من الأصل وأكمال . ولهذا ما كان كل شيء أفضل
من الميولى . ولكن فضيلة هذه الشخصيات هي أن القصد في الطبيعة متوجه إلى أن توجد
هذه الأشخاص والأفعال والأحوال التي يجب أن تحصل ؛ فإن ما يحصل منها ولهـا .

وأما حديث السبّق إلى التسمية، فلا يذُكر أولاً شيءٌ عُرِفَ أنه موجود لا في موضوع
فهي الأشخاص الجزئية، وبالحرى أن تكون سابقة للأشياء كلها. إذ كانت موضوعات
لكلياتها على سبيل "على" وموضوعات للأعراض على سبيل "في"؛ فكان كل شيءٌ
وجوده إما بأن يكون مقولاً عليها أو موجوداً فيها. وهذه الجواهر الكلية فلانها،
 وإن كانت ثانية، وإن لها فيما بينها تفاوتاً؛ فالنوع منها أولى بالجواهرية من الجنس؛
وذلك لأنّه أشد مشاركةً للجواهر الأولى في ماهياتها، لأنّه يدل عليها دلالةً أكثر من دلالة
الجنس؛ لأنك إذا سئلت : ما زيد وعمرو؟ فقلت : إنسان، كان جواباً أتم من جوابك
عنه بأنه حيوان؛ فهناك لا تكون قد وفيت الماهية، بل يكون لسائل إلى معاودة البحث
سبيل. فكل ما هو أشد مشاركةً للأول، من حيث هو أول، فهو أقرب إليه،
من حيث هو يتقدم به ويتأخر، فهو أولى بالجواهرية.

(١) فهو: و هو د، س، م، ئ؛ وهى ع || (٢) الجواهر: الجوهر، ع، ه || (٣) لهذا: لهذا
ع، م، ئ || (٤) الذى: صافطة من ه || قبست: تنسب ع، ئ؛ قيس ئ || إليه الماھية: إلية ن || (٤) إذ: إن
ع؛ إذا س، س، ع، ن، ئ || (٥) فهى أفضل: صافطة من س، ع، م || (٦) وهذا: وهذا د، س، ع، م، ئ ||
كلام: الكلام ع || (٧) فإنه: إنه ب، س || فيه: صافطة من ن || (٨) الهوى: + وأكل سا || (٩) فإن
كان: صافطة من سا، م، ن || (١٠) كل: صافطة من ع || (١١) الهوى: + وأكل سا || (١٢) فإن
ما يحصل: صافطة من ئ || (١٣) فإن ما: فإنما ب، م || (١٤) وطا: صافطة من ن || (١٥) لأنه: لأنها ع || (١٦) للأعراض: الأعراض
ع، ه، ئ || (١٧) فكان: وكان ع || (١٨) يبنها: يليها ع || (١٩) لأنه: لأنها ع || (٢٠) الماھية: + حقها ئ ||
إذا: صافطة من س || (٢١) جوابا: صافطة من س || (٢٢) بأنه: أنه ع || (٢٣) الماھية: + حقها ئ ||
(٢٤) يتقدم: + علمه س || (٢٥) ويتأخر: فتأخر س، م، ن .

وعلى أن حال الجنس ، من حيث هو كلي ، من النوع الذي دونه كحال النوع من الشخص الذي دونه . وكما أن الشخص إنما صار متقدماً على النوع لأنه موضوع للجنس والنوع ، فكذلك حال النوع من الجنس ، وهو بعد الشخص أيضاً ، موضوع للأعراض الكلية ، فيوجد فيه . فإن الإنسان موضوع لأعراض كثيرة : مثل الماشي وذى الرجلين ، والغراب للأسود .

فقياس النوع إلى الجنس وإلى سائر الأمور بعد الشخصيات كقياس الشخص إلى النوع وسائر الأمور؛ ولكن لتأييل أن يقول : إن الحال الذي أوردته في الشك الذي ذكر فيه أن الكلي ، كما أنه متعلق بالجزئي ، كذلك الجزئي متعلق بالكتل ، بأن قلم : إن الشخص غير الجزئي المضاف إلى الكلي ؛ من حيث المعنى ، فهو حل لا يفيد إذا أورد مثل ذلك الشك في النوع ؛ فإن النوع ليس كالشخص ، بل إنما هو مقول بالقياس إلى الجنس ؛ فلا يكون النوع نوعاً إلا بالقياس إلى الجنس ؛ اللهم إلا أن يعنوا بالنوع النوع السافل ، الذي نوعيته بالقياس إلى الأشخاص ؛ ثم يكون كلامكم مخصصاً بالمقاييس بين النوع الأخير وأجناسه ؛ ولا يتناول المقاييس التي بين نوع متوسط وجنس أعلى منه ؛ فيكون بياناً غير مستوعاً ولا موضوعاً حيث يكون وصفه أولياً ؛ فلانكم ، لا محالة ، تجعلون نسبة ما هو نوع متوسط إلى ما هو جنس فوقه هذه النسبة .

فنقول : إننا لسنا ننظر في الإنسان أيضاً ، من حيث هو نوع مقول بالقياس إلى الجنس ، بل نظرنا الأول كان في المقابلة بين الكلي وما ليس بكل ، ويشارك الكل في الماهية ، والكتل يقال عليه ، ونظرنا الآن إنما هو في أن الكلي الذي هو جنس من الكليين المشارِكين المُختلفين في العموم والخصوص ما حاله من الكلي المشارِك له الأخص

- (١) الذى : + هو س ، غ || (١ - ٢) النوع من الشخص : الشخص من النوع س ||
- (٤) كثيرة : ساقطة من عا || (٥) للأسود : الأسود ، سا ، ع ، م || (٧) ولكن :
- لكن د ، س ، م ، ن ، ه || (٩) إن الشخص : فإن الشخص د ، سا || (١٠) إذا أورد : إذا أورد س ، ه ||
- (١٢) بال النوع : بال النوع ع ، م ، ه || كلامكم : كلامهم ع || (١٣) الآخر : الآخر ، م || (١٤) أعلى منه : أعلى ب ، وصفه : وصفه س ، ع ، م ، ه ، م || (١٥) لا محالة : ساقطة من س || (١٨) أن الكلي : الكلي ه || (١٩) الكليين : الكليين ب || المشارِكين : المشارِكين د ، س ، ع ، م ، ه ، المشارِكين ب ||
- المُختلفين في العموم والخصوص : ساقطة من عا || المُختلفين : المُختلفين ب .

منه الذي ليس بجنس ، فنجد ذلك الحال . والإنسان الكل ليس يحتاج ، في أن يكون إنساناً كلياً ، إلى أن يكون فوقه شيء هو نوعه، بل إلى أن يكون تحته شيء؛ بل الحيوان الكل لا يحتاج ، في أن يكون حيواناً كلياً ، إلى أن يكون فوقه جسم كل ، ولا ينفك؛ وإن كان الإنسان ، من حيث هو نوع ، محتاجاً إلى الجنس ، وكذلك الحيوان ، فلستنا ننظر الآن في طبيعة الإنسان والحيوان ، من حيث هو نوع ، بل ننظر في طبيعة النوع ، من حيث هو كل فقط ، وليس النظر في طبيعة النوع ، من حيث هو كل ، هو النظر في طبيعة النوع ، من حيث هو طبيعة النوع ، أو من حيث هو نوع .

وأقائل أن يقول : إنكم قد جعلتم الجواهر العقلية متأخرة عن المحسوسات ، فيجب أن يكون العقلُ والباري ، سبحانه ، متأخرٌ عن الأشخاص المحسوسة .^٦ فنقول في جواب ذلك : أولاً أما الباري تعالى ، فيجب أن تعلم مما سلف أنه ليس داخلاً في جنس الجواهر ، وأمانانياً ، فإنه وإن كان النوع والجنس جواهري عقلية فليس كل العقليات هي أنواع وأجناس ، بل في العقليات مفردات قائمة في ذاتها لا تتلاقى بموضوع تقال عليه أو فيه ، وهذه المفردات العقلية أولى بالجواهرية من كل شيء . أما من المفردات الجسمانية ، فلان تلك أسباب وجودها ، وأما من الكليات العقليات ، إن كان لها ، فلا تهم مفردات على النحو الذي أورثنا إليه ، وأما من الكليات الحسية الطبيعية ، فلا تهم أولى بالجواهرية مما هو أولى بالجواهرية منها ، أعني المفردات الجسمانية .

ولما المقايسة التي تقدمت منها فلم تكن بين المحسوسات وهذه الجواهر العقلية ، بل بين الشخصيات والكليات ، وإن كان في الجواهر العقلية كثرة شخصية تعمها نوعية ، ونوعية

(١) بحسب ساقطة من ما || فنجد ما يخ ، د ، م ، ن ؛ فنجد ما ئ || (٢) إنساناً ؛ ساقطة من ئ || تحت ب ، ما ، م || (٣) لا يحتاج : يحتاج د ، ع ، م ، م || (٤) الآن ؛ ساقطة من م || (٥) من حيث ؛ ولا من حيث يخ ، ما ، م ، ن || (٦) من حيث هو كل ... طبيعة النوع ؛ ساقطة من م || (٧) العقل ؛ ساقطة من ع || سبحانه : ساقطة من ما || (٨) تعلم ؛ تكون تعلم || الجواهر : الجوارح ، ه || (٩) النوع : للنوع س ، م || ظليس : ظليس ه ، ئ || (١٠) على النحو ؛ وعلى التحوع ، ئ || (١١) الحسية : الحسية ما ، ه ، ئ || كان : كانت ، ها ؛ وجود ع (١٢) على التحوع ؛ وعلى التحوع ، ئ || (١٣) الحسية : الحسية ما ، ه ، ئ ؛ من يخ ، ئ .

تعمها جنسية ، فالمتناسبة بينها هذه المناسبة . ويشهي أن يكون ذلك موجوداً في بعضها دون بعض . وكذلك الحال في البسائط التي لا جنسية أيضاً ، فإن الصور الشخصية أقدم من الصور النوعية؛ مثلاً إن صورة هذا الماء وذاك الماء أقدم من صورة الماء المطلق.

وإذ قد فرغنا من المعايير التي تجري بين هذه الجواهر عموماً ، فلنعتبر المعايير التي تجري بينها عرضاً ، فنقول : إن الأشخاص الجزئية، وإن تفاضلت في أمور ، فإنها ،
٥ من حيث هي أشخاص ، فإن ماهيتها لا تقدم لبعضها على بعض ؛ وكذلك حال نوعيتها ، فإنها ليس زيد أولى بأن تقال عليه طبيعة نوعه من شخص آخر ، بل ربما كان أولى بعض الأعراض التي تعرض بجواهريتها الشخصية ؛ مثلاً إذا كان أعلم منه فهو أولى بالعلم منه ؛ وكذلك ليس الإنسان النوعي في استحقاقه درجة الجواهريّة النوعية واستحقاق حمل الجنس عليه أولى من الفرس ، وإن كان باعتبار القياس إلى الشرف والفضيلة أولى منه . ولا
١٠ جواهر بعد الجواهير الأولى في الحقيقة إلا أنواعها وأجناسها .

وأما الفصول فإنها من جهة تجري مجرى الأنواع؛ وقد علمت من هذا ما تقتضيه ؛ ومن جهة أخرى ، فإن الفصول إما أن يعني بها الصورة التي هي كالنطاق ، وهذه غير ممولة على زيد وعمرو ، وإن كانت جواهر ، ولا معايير بينها وبين الأشخاص والأنواع في اعتبار العموم والخصوص ، بل باعتبار البساطة والتركيب . وهي جواهر صورية لها
١٥ فيما بين جزيئاتها وكلياتها هذه المعايير بينها ؛ وإذا نسبت إلى المركبات ، من حيث هي بسائطها ، كانت أقدم قيادة المبدأ على ذى المبدأ . وهي بالقياس إلى جزيئاتها أنواع وأجناس ؛ فهي أيضاً أنواع الجواهير وأجناسها ، وإن كانت بالقياس إلى شيء آخر فصولاً .

وأما الفصول التي هي فصول منطقية حقيقة كالنطاق ، فإن مثلها وإن كان لا يكون إلا جواهراً ، فإن معنى الجواهريّة ، كما علمت ، غير مضمون فيها بل معنى مثل هذا الفصل ،
٢٠

(٢) للجنسية : للجنسات || (٣) مثلاً : مثل ب ، د ، س || إن : ساقطة من م || وذاك الماء : ساقطة من ع || (٤) ماهيتها : ماهياتها || (٥) بل : ساقطة من ن || (٦) أعلم منه : أعلم سا || بالعلم منه : بالعلم || (٧) ليس : ساقطة من ع ، ن || (٨) الأول في الحقيقة : ساقطة من ن || (٩) الصورة : الصور سا ، ع ، ن ، م || (١٠) قيادة المبدأ : قيادة المبادئ د ، ع ، م ، ن || وهي : في ب || (١١) مثلها : مثليها ، ع ، م ، ن ، د || (١٢) مثل : بمقدار .

ول يكن الناطق ، أنه شيء ذو نطين ؛ ثم ليس يكون ذلك الشيء إلا جوهراً ؛ أى لا يخلو من لزوم الجوهرية له ؛ وهذا أمر تتحققه فيما سلف لك . فبالمجملة ، إن الجوهر هي أشخاص الجوادين وأنواعها وأجناسها ؛ وفصوصها في عداد أجناسها وأنواعها على التحول الذي قيل .

فالफصول المجردة ، التي هي الصور إذا قيست إلى طبائع الأنواع المرجكة منها ، كانت أولى بالجوهرية بسبيل القدماء ، ولم تكن أولى بالجوهرية بسبيل الكمال . وأما المنطقية من الفصوص ، فإنها متاخرة في الجوهرية من وجه آخر ، لأن الجوهرية لازمة لها لا داخلة في مفهومها ؛ إذ قد علمت أن الناطق يجب أن لا يوجد جوهراً أو حيواناً ذا نطيق ، بل شيئاً ذا نطيق .

[الفصل الثالث]

١٠

[فصل (ج)]

ف رسوم الجوهر و خواصه

الجوادون كلها تشتراك في خاصية مساوية لها وهي أنها موجودة لا في موضوع ، والفراء والمنطقية أيضاً ، إذ كانت جوادون ، وإن كانت الأجناس والأنواع أولى بذلك ، من حيث علمت ، فإنها أيضاً موجودة لا في موضوع ، إذ كانت تعطي شخصياتها أسماءها بحدودها . والتي تقال في موضوع فربما وافتقت في الاسم فقط . وليس شيء من الجوادين في موضوع ؛ ولا شيء مما هو في موضوع فهو جوهراً . وليس إذا كانت أجزاء الجوادين

١٥

- (١) ول يكن : ولكن ع ، م ، ن ، ئ || أنه : لأنني نجح ، هو أنه ع ، ه ، ئ || شيء ذو نطيق : ساقطة من س ||
- (٤) فالफصول : والفصول ما ، ع ، ئ || الصور : الصورية د ؛ التي الصور عا || منها : عنها عا ، ه ، ئ ||
- (٦) بالجوهرية : ساقطة من سا || التقدمة : التقدمة د ؛ أولى : ساقطة من د || (٨) مفهومها : مفهوماتها سا ، م ، ن ، ئ ؛ مقوماتها ع || لاذ : وإذ ع || (٨ - ٩) بل شيئاً ذا نطيق : ساقطة من سا ||
- (١٢) الجوادون : والجوادون || تشتراك : ساقطة من س || (١٤) أيضاً : ساقطة من عا || إذ : إذا س ، سا ، ن ، ه ، ئ || (١٥) إذ : إذا ئ || أسماءها : أسماءها س ، ع ، ه ؛ أسمائنا ن || (١٦) فقط : ساقطة من د ||
- (١٧-١٦) فقط . جوهراً : ساقطة من عا || (١٧) وليس : وابست د .

فِي الْكَلَاتِ الَّتِي هِيَ الْمُرْكَبَاتُ ، وَجُزْئِيَّاتُهَا فِي الْكَلَاتِ ، يَحْبَبُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعٍ ؛ فَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْوُجُودَ فِي الْمَوْضِعِ بَخْلَافِ وَجْهِ الْأَجْزَاءِ فِي الْكَلَاتِ وَالْجُزْئِيَّاتِ فِي الْكَلَاتِ .

- فَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى مَا يُقَالُ إِنَّ الصُّورَ وَالْفَصُولَ غَيْرَ الْمَنْطَقِيَّةِ إِنَّمَا هِيَ مِنْ مَوْلَةِ الْجَوَاهِرِ
بِحَسْبِ اعْتِبَارِ كُونِهَا جَزْءاً لِلْجَوَاهِرِ، وَإِنَّمَا بِالْقِيَاسِ إِلَى مَوَادِهَا أَعْرَاضٌ وَمِنْ مَوْلَةِ الْكِيفِ؛
٥ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ لَا يَقْعُدُ شَيْءٌ فِي مَقْوِلَتِينِ بِالذَّاتِ؛ وَعَلِمْتُ أَنَّهُ أَيْضًا لَيْسَ بِالْقِيَاسِ
إِلَى مَوَادِهَا بِأَعْرَاضٍ؛ وَأَنَّ الْكِيفِيَّةَ تَقَالُ عَلَيْهَا وَعَلَى مَعْنَى الْمُقْرَبَةِ بِاشْتِراكِ الْأَسْمَاءِ، لَا كَفُولَ
الْجَنِينِ، فَابْلُوحَاهِرُ الْحَقِيقَةِ وَالْفَصُولُ الْمَنْطَقِيَّةُ تَشَتَّرُكُ فِي هَذِهِ الْخَاصِيَّةِ؛ إِذْ هِيَ أَيْضًا جَوَاهِرُ.
وَالْفَصُولُ الْمَنْطَقِيَّةُ تَشَارِكُ الْجَوَاهِرُ الْثَّانِيَّةُ فِي أَنَّهَا مَوْلَةُ بِالْقِيَاسِ إِلَى أَشْخَاصِ الْجَوَاهِرِ
١٠ قَوْلُ الْمَقْوِلِ عَلَى مَوْضِعِهِ . فَهَذِهِ الْخَاصِيَّةُ، أَعْنِي الْكُوْنُ لَا فِي الْمَوْضِعِ، إِما بِالْقِيَاسِ إِلَى
الْجَوَاهِرُ الْمَطَاطِيُّ، نَخَاصِيَّةٌ مُسَاوِيَّةٌ مُنْعَكِسَةٌ؛ وَإِما بِالْقِيَاسِ إِلَى الْجَوَاهِرُ الْحَقِيقَيُّ، الَّتِي هِيَ
الْأَشْخَاصُ وَالْأَنْوَاعُ وَالْأَجْنَاسُ، فَلَاهَا أَعْمَمُ .

- وَهُنَّا خَواصُ أُخْرَى مِنْهَا مَا يُرَى فِي الْمُشْهُورِ أَنَّهُ خَاصَّةٌ لِكُلِّ جَوَاهِرٍ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛
بَلْ لَيَعْنِسَنَ الْجَوَاهِرِ . فَهُنَّ مِنَ الْخَواصِ الَّتِي تَخَصُّ الْمُخْصُوصُ وَلَا تَعْمَمُ . وَهَذِهِ الْخَاصِيَّةُ
١٥ هِيَ أَنَّ الْجَوَاهِرَ مَقْصُودٌ إِلَيْهِ بِالإِشَارَةِ؛ فَإِنَّ الإِشَارَةَ هِيَ دِلَالَةٌ حِسَيْيَةٌ أَوْ عَقْلَيَّةٌ إِلَى شَيْءٍ
بَعِينِهِ لَا يُشَرِّكُهُ فِيهَا شَيْءٌ غَيْرُهُ، لَوْ كَانَ مِنْ نَوْعِهِ . وَالْأَعْرَاضُ لَا تَعْرِضُ لَهَا هَذِهِ الإِشَارَةَ
إِلَّا بِالْعَرْضِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَصْبِيرٌ مُتَكَبِّرٌ بِالْجَوَاهِرِ الَّتِي لَهَا؛ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَصِيرُ وَاحِدًا
مُتَعِينًا لِتَعْيِّنِ مَوْضِعِهِ . فَالإِشَارَةُ الْحِسَيْيَةُ الْمُعْيَنَةُ لِلْمَوْضِعِ إِنَّمَا تَتَنَاهُلُ الْجَوَاهِرُ ذُوَاتُ التَّمِيزِ
بِالْتَّحْيِزِ .

(٢) الْوُجُودُ : الْمَوْجُودُ || (٣) وَالْجُزْئِيَّاتُ فِي الْكَلَاتِ : سَاقِطَةٌ مِنْ هـ || (٤) فَلَا : وَلَا ||
يُقَالُ : + مِنْ بَعْدِ ، دـ ، سـ ، مـ || غَيْرُ : الْغَيْرِ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ || (٥) بِحَسْبِ : حَسْبٌ ||
(٦) الْكِيفِيَّةُ : الْكِيفِيَّسـ ، ئـ ؛ + قَدْيـ || (٧) تَشَرُّكُ . . . الْمَنْطَقِيَّةُ : سَاقِطَةٌ مِنْ عـ ، مـ ||
(٨) إِلَى أَشْخَاصٍ... أَمَّا بِالْقِيَاسِ: سَاقِطَةٌ مِنْ نـ || (٩) الْخَاصَيَّةُ: الْخَاصَّةَ دـ ، مـ || الْمَوْضِعُ: مَوْضِعُ
سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، ئـ || (١٠) الْخَاصَيَّةُ: خَاصَّةٌ سـ || (١١) أُخْرَى هـ || فِي الْمُشْهُورِ:
سَاقِطَةٌ مِنْ سـ || خَاصَيَّةٌ هـ || (١٢) الْمُخْصُوصُ: الْمُخْسُوسُ هَامِشٌ ئـ || وَهَذِهِ : وَهَذِهِ مـ ||
(١٣) الْجَوَاهِرُ: الْجَوَاهِرُ سـ ، مـ || هِيَ دِلَالَةٌ : وَهِيَ دِلَالَةٌ مـ || (١٤) فِيهَا : فِيهَا ئـ || لَوْ : وَلَوْ سـ
(١٥) نـ ، ئـ || (١٦) الْمَوْضِعُ: الْمَوْضِعُ هـ || لَوْ : وَلَوْ سـ .

وأما الإشارة المشهورة بأنها عقلية ، فإنها تتناول الأعراض أيضا . ولكن إذا تناولتها من حيث معانها ، لم تكن الإشارة التي سمعناها ، لأن معانها صالحة للشركة ؛ وإذا تناولتها وهي بحيث لا تشرك فيها ، وهذا هو الذي يجب أن يخص باسم الإشارة ، فلا يمكن العقل ذلك ، إلا وقد تخصصها بموضوعات عقلية مختلفة تكثرت بها الأعراض . وهي متكررة بذواتها قبل تكثير تلك الأعراض ؛ أو متكررة لأسباب كثرتها قبل تكثير تلك الأعراض ، كمواد لها إليها نسبة ما ، على ما استعمله في موضعه ؛ فتكون الإشارة العقلية بهذا المعنى لا تتناول أيضاً الأعراض العقلية ، إنـ كانت موجودة ، تناولاً بالقصد الأول . فالمقصود إليه بالإشارة ، أى بالقصد الأول بالإشارة ، هو الجواهر دون الأعراض .

ولا مناقشة في أن تجعل الإشارة المذكورة خصيّة ؛ فتكون إلى الجواهر الحسية فقط ؛
أو تجعل أعم منها تشمل على الإشارتين ، وإن لم يكن ذلك بالتواء ؛ فإنـ كثيراً من الرسوم
والحدود المذكورة لهذه الأشياء سبيلها هذه السبيل ؛ لكن هذه خاصية الجواهر الأولى
دون الثانية ؛ فإنه لا إشارة إلى الكليات إذ لا تعيّن فيها . ١٠

ولا تظن أفك إذا أشرت إلى زيدٍ فقد أشرت إلى الإنسان ، ففرق بين الإنسان وزيد ،
ولمـ كانـ الإنسانـ محمولاًـ علىـ زـيدـ . ولوـلاـ الفـرقـ لـكـانـ أـبـداـ مـحـمـولاـ عـلـىـ زـيدـ فـقـطـ ، وـكـانـ
كـلـ إـنـسـانـ زـيـداـ . نـمـ إـلـاـنـسـانـ وـسـائـرـ الـكـلـيـاتـ لـاـ تـدـلـ عـلـىـ مـشـارـإـلـيـهـ ، بلـ عـلـىـ أـىـ وـاحـدـ
أـفـقـ مـنـ الـمـشـارـإـلـيـهـ ؛ فـنـهـ ، أـىـ مـنـ الـجـواـهـرـ الثـانـيـةـ ، مـاـ يـعـطـيـهـ مـعـنـيـاـ تـنـفـرـزـ بـهـ ،
كـالـنوـاعـيـاتـ ؛ وـمـنـهـ مـاـ لـاـ يـعـطـيـهـ أـنـيـةـ تـنـفـرـزـ بـهـ ، كـالـجـوـهـرـ الذـيـ هـوـ جـلـنـسـ الـأـجـنـاسـ ؟
إـلـاـ أـنـ يـجـعـلـ الـانـفـرـازـ ، لـيـسـ بـالـقـيـاسـ إـلـىـ الـمـشـارـكـ فـيـ الـجـنـسـ ، بلـ بـالـقـيـاسـ إـلـىـ الـوـجـودـ . ١٠

- (١) بأنها : أنها د ، ن || (٢) وهي : وهو ع || العقل : للعقل || (٥) أو متكررة . . . الأعراض :
ساقطة من سا || كمواد : لم وادس || (٦) ستعلمه : ستعلم سا ، م ، ع ، م ، ن || (٧) إنـ كانتـ وـإنـ كانتـ سـاـ ||
(٨) أـىـ بـالـقـصـدـ الـأـوـلـ بـالـإـشـارـةـ : ساقطة من د ، ن || (٩) ولا : أولـ بـسـ ، سـ || (١١) هذهـ : هـذـاـ بـهـ ،
سـ ، عـ ، نـ ، مـ || خـاصـيـةـ : خـاصـيـةـ || (١٢) فإـنـ لـاـ إـشـارـةـ : فـانـ الإـشـارـةـ مـ || تعـيـنـ : تعـيـنـ مـ ||
(١٣) اذاـ : اذاـ ، مـ ، سـ ، عـ ، نـ ، مـ || (١٥) علىـ مـشـارـ : عـلـىـ أـىـ أحدـ اـفـقـ مـنـ الـمـشـارـدـ ||
(١٤) بلـ عـلـىـ وـاحـدـ اـفـقـ مـنـ الـمـشـارـإـلـيـهـ : ساقطة من د ، ع ، ن ، م || (١٦) أـىـ مـنـ الـجـواـهـرـ الثـانـيـةـ :
ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، م || معـ ذلكـ يـخـ ، دـ ، عـ ، مـ || تـنـفـرـزـ : تـنـفـرـزـ ، مـ ، نـ ، مـ || بهـ : بهـ يـخـ ، دـ ، عـ ||
(١٧) أـنـيـةـ تـنـفـرـزـ بـهـ : ساقطة من ب ، س ، ع || كـالـجـوـهـرـ : عنـ الجـوـهـرـ سـ ، مـ || (١٨) بلـ بـالـقـيـاسـ :
بلـ فـ الـقـيـاسـ دـ || الجـواـهـرـ : ساقطة من عـ .

وهذه الجواهر الثانية ، إذا أفادت أنّية أفادتها أنّية ذاتية ، ودو إفراز جملة بالذات غير معتبر أنها تحت عام يعمها ، أو ليس ؟ فإنك ليست تلك الأنّية الفصل ، فإن إفراز أنّية الفصل إفراز تحت الجنس ، وهذا الطريق من الإفراز لا يقال على النوع إلا بالعرض من وجه ما ، كما قد عاشرت ؛ أعني بقولي بالعرض ، ما لا يكون للشيء أولاً بل بحسب غيره ، وليس أعني بقولي بالعرض أنه طبيعته لا تفرز بالحقيقة ، بل الإنسانية تفرز ، ولكن إنما تفرز لأنّ فيها مفرزاً هو الأول فيه .

فالجواهر الكلية تدل على أي من وجهين : أحدهما أنها لا تدل على هذا المشار إليه بعينه ، بل على أي واحد كان ، والثاني أنها تفرز إفرازاً جوهرياً .

فهذه الخاصية المنسوبة إلى الإشارة خاصة للجوهر على سبيل أنها لا توجد إلا في الجوهر ، وإن كانت لا توجد بجميع الجواهر ، فيكون وجه تخصيصها أنّ برأس يقال إن الجوهر من المقولات هي المقوله التي توجد في الأمور التي يشتمل عليها هذا الشرط ، كما يقال الكعبة خاصة لكة لا على أن جميع أجزائها الكعبة ، بل على أن بعض أجزائها الكعبة ، ولا كذلك المدينة .

وللهو خاصية تم جميع أنواعه ، لكن ليست خاصية للجوهر بالقياس إلى كل عرض بل بالقياس إلى بعض الأعراض ، وهو أنه لا ضد له إذ كان لا موضوع له .

والضد الذي الكلام فيه هنا فهو أمر مشارك لما هو ضد في الموضوع ، وهم ذاتان يتعاقبان عليه ويستحيل اجتماعهما فيه . وأما إن عني بالضد كل مشاركة في محل ،

(١) أفادتها أنّية : ساقطة من س ، م || وهو : وهي س ؛ هي د ؛ وهذا || بالذات : الذات م ||
 (٢) أو ليس : أو ليست د ، س ، م ؛ هامش ه || تلك الأنّية أنّية الفصل : أنّية عا || (٣) إفراز تحت :
 إفرازاً تحت ب ، س || (٤) قد عاشرت : عاشرت س || الشيء : الشيء ؛ + به ع ؛ ع ، م ||
 إنما : إن س || فيه : في ذلك د ، ن || (٨) أنها : أنه ع || (٩) ظهر : الجواهر سا ||
 إلا : في غير ع ، م ، ئ || في الجوهر : في الجوهر ، سا || (١٠) بجمع الجوهر : بجمع الجوهر ، ع ،
 ع ، م ، ن || بان : أن دع || (١١) هي المقوله : هو المقوله سا ، ن ، م ، ئ || يقال :
 + إن بخ ، س || (١٢) خاصة : خاصية ئ || لكة : بمقدار ، س ، ن ، ئ || الكعبة خاصة لكة :
 بل مقدار خاصة الكعبة عا || أجزاءها : أجزاء م || بعض أجزائها : بعضان || بل ... الكعبة :
 ساقطة من س .

كان مادةً أو موضوعاً ، كان القول في هذا الباب قوله آخراً ، ولم يبعد أن يكون للجواهر الصورية ضد .

وليس على المنطق أن يحاول إثبات هذه الأشياء بالتحقيق ، فلن يفي بها وسعه ، بل أكثر ما يحتمله دواؤن يعرف ذلك بالاستقراء أو بحجج مأخوذة من المشهورات ، وأن تُزال عنه شكوك تعرض له من أمثلة مستقرأة تفهمه أن ما اختلع في صدره أو ألقى إليه من الشكوك كاذب ، وإن كان زوالها لا يوجب اعتقاده أن هذا صادق .

والاستقراء يبين أنه لا ضد للإنسان والفرس . وأما الجسم الحار والجسم البارد فليس يتضادان بذاتهما ، بل بالعرض ، إذ المتضادان فيما هما الحرارة والبرودة .

وهذه الخاصية تشاركتها فيها مقولات أخرى ، فإنه لا ضد أيضاً للكمية . فإن تشكيك متشكّك وأورد الصغير والكبير مناقضة لهذا الرأي ، فللي أن يجعل ذلك ويبطل ، فعليه أن يتأمل ليعلم أن الأربعية والثلاثة والخمسة ليس لها أضداد ، إذ ليس شيء من العدد أولى بأن يجعل في غاية المخالفتها فيكون ضد ، إلا وهناك ما هو أبعد وأشدّ مخالفته منه . فإذا علم أن لا ضد للثلاثة ولا للأربعة بهذا القدر من البيان ، وجد للجواهر مشاركاً في أنه لا ضد له من الكمية ؛ وهو أنواع ذكرناها ؛ وإن كان متلاً من الكمية ما له ضد ، وهو الكثرة والقلة ، إن كانتا كيتين وكانتا متضادتين . وإذا الاعتراض يرتفع مع تسليم وجود التضاد في الكبير والصغير والكثرة والقلة ، فلا فائدة هنا في الاشتغال ببيان أن الكثرة والقلة والكبير والصغر ليست كيات ولا متضادات أيضاً .

ثم الكمية ، وإن شاركت الجواهر في هذا ، فإن أنواعاً من المقولات الأخرى لاتشاركته ، فإن أكثر الكيفية لها أضداد ، وإن كان بعضها أيضاً لا ضد له .

(٣) بها : بهـ || (٤) هو : + في عـ || أو بحجـ : وبحجـ سـ ، عـ ، نـ ، هـ ، ئـ ||
 (٨) فيما عـ || (٩) قـاهـ : فـاهـانـ || (١٣) للأربـةـ : الأربـةـ سـ ، عـ || بهذاـ :
 في هذاـ سـ || لـجـواـهـرـ عـ ؛ لـجـواـهـرـ عـ ، مـ || (١٥) الاعتـراضـ : العـرضـ عـ ، مـ ، ئـ ||
 يرتفـعـ : لا يرتفـعـ ئـ || (١٦) بـيـانـ : سـاقـةـ مـنـ سـ || (١٧) الكـبـيرـ وـالـصـغـيرـ عـ لـبـسـتـ :
 سـاقـةـ مـنـ سـ || (١٩) الـكـيـفـيـةـ : الـكـيـفـيـاتـ ئـ || بـعـضـهاـ : بـعـضـهاـ مـ .

وتبع هذه الخاصية خاصة أخرى؛ وهي أن الجوهر أيضا لا يقبل الأشد والأضعف، فإن المشتد يشتد عن حالة هي ضد الحالة التي يشتد إليها؛ فلا يزال يخرج عن حالة الضعف بسراً متوجهاً إلى حالة القوة، أو عن حالة القوة متوجهاً إلى حالة الضعف، وال الحالتان متقابلتان متضادتان لا تجتمعان. فإن كانتا أعراضًا كان الاشتداد والضعف في الأعراض، وهذا ما يكون؛ وإن كانتا جواهير كان في الجوهر تضاد، وقد منع ذلك.

فإذا وضعت الخاصية التي قبل هذه وضعاً مطلقاً صارت هذه الخاصية موضوعة أيضاً، فإن الاشتداد والتنقص ينافي مع انتفاء التضاد.

ثم الضرب من التضاد الذي لم يتشدد في رفعه عن جواهير، فذلك مما لا يتحمل المصير من بعضها إلى بعض على سبيل الاشتداد والتضييق؛ فليس كل الأضداد يكون الانتقال من بعضها إلى بعض على هذا السبيل؛ بل ربما كان دفعه. بل رفع قبول التضاد يرفع التنقص والاشتداد؛ ووضعه لا يوجد به ولا يضمه.

وقد ظن ظان أن الاشتداد والتنقص قد يكون لافيما بين الأضداد؛ ومنثال ذلك أن الصحة لا تضاد الحسن ولا ضده؛ وربما كان حسن أكثر من صحة. ولا ينبغي أن تختلف إلى ذلك؛ فإن الذي ذهب لهذا الظان إليه هو نوع من اعتبار الزيادة والتفصان غير الذي ذهبنا إليه هنا. وكما أن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص على سبيل الحركة، كذلك لا يكون منه ما هو أشد وما هو أضعف. لست أعني بالمقاييس التي تجري بالأولى والأخرى وعمقاً؛ فإن الجواهر قد قيل إن بعضها أولى بالجوهرية من وجهه؛ ولكن أعني بحسب المقاييس التي تخصه من طبيعة واحدة وحيدة واحدة؛ فليس شيء من أشخاص الناس في أنه إنسان،

- (١) اختامة : الخاصية ، عا || خاصة : خاصية ، عا || الجوهر : الجوهر سا || لا يقبل : ساقطة من سا ||
- (٢) هي ضد : وهي ضد س || (٤) متقابلان : ساقطة من ع || (٥) في الجوهر + :
- أيضا ه ، ئى || (٦) وضعت : كانت ع || هذه : هذا ه || (٧) التنقص : الفق سا ؛
- الضعف م || (٨) ما : فيها ب ، عا || لا يتحمل : يتحمل بخ ، د || (٩) سبيل : ساقطة من ع ||
- الضعف : الضعف س ، التضييق ع || (١٠) هذا : هذه ئى ؛ ساقطة من د || التنقص :
- القص د ، م || (١١) لا يوجد ولا يضمه : لا يوجده ولا بصفة م || يوجده : +
- ولا يرفعه ئى || يضمه : يضمه عا || (١٢) قد يكون : ساقطة من س ؛ يكون د : عا ، م ، ن ||
- (١٤) فإن الذي : فالذى م || الظان : الفن م || (١٦) وما : ومنه ن || (١٧) وجه : بعض س || ولكن : ولست عا || أعني : + ذلك ع ، ه ، ئى .

الذى هو جوهره ، باشد من شخص آخر ؛ كما أنه قد يكون بياض فى أنه بياض أشد من
بياض آخر ؛ ولا أيضا شخص إنسان باشد من شخص فرس فى أنه فرس ؛ كما يتوجه أن
بياضنا أشد في بياضيه من سواده وحرارة في حرارتها أشد من بروابتها .
وكذلك حال الأنواع التي في درجة واحدة ؛ فإنها ليس بعضها أشد في بابه من الآخر ،
إذفرضنا أن الأجناس إنما تحمل عليها بالسوية ؛ ومع ذلك فإن الجوهر الأول ، وإن كانت
أولى بالجوهرية من الثوانى ، فليست أشد في الجوهرية .

وال الأولى غير الأسد ؛ فإن الأولى يتعلق بوجود الجوهرية ؛ والأشد يتعلق بـ ماهية الجوهرية . والكم أيضاً يشارك الجوهر في هذا كاملاً بعد .

وقد يعتقد في ظاهر الأمر أن أحسن الخواص بالجواهر، أن ماهيتها ماهية إذا تشخصت وضعت الأضداد؛ فكان الجواهر ما الواحد بعينه منه، لا الكلى منه، قد يقبل الأضداد لتغيره في نفسه؛ أما الجواهر الكلى فلا يقبل الأضداد؛ لأن الكلى يشتمل على كل شخص؛ ولا يصدق أن كل شخص أسود وأن كل شخص أبيض .

فإن ظن أن المعرض الكلن يقبل الضدين أيضاً كاللون يكون بياضاً وسوداداً، فليبطل ظنه بأنه ليس اللون الذي هو الأسود قابلاً لللون الأبيض بأن يتسلخ السواد عن اللون ويقشه البياض؛ بل إنما يقال في اللون المطلق إنه يقبل الضدين بمعنى أنه بعض وبعض، أو بأن تفرز الطبيعة اللونية مجردة في الوهم فتقبل في الوهم أي الفصلين شئت باوليس كلامنا في مثل ذلك، بل كلامنا في القبول الذي في الوجود وفي القبول الذي يكون لقابل واحد باولوكان اللون الكلن يقشهما، لكن كل ألون سواداً وكان كل ألون بياضاً. ولو كانت طبيعة اللون

(١) جوهره: جوهر بـ ؟ جوهرع || باشد : ساقطة من بـ || من شخص : من بعض مـ
 كـ أنه: كـ دـ ، عـ ، مـ || (٢) أنه فـسـ : أنه شخص فـرسـ هـ || (٣) بـياضـتهـ: + أـشـدـبـ ، عـ
 سـوـادـ: السـوـادـ هـ || (٤) الـأـولـ: الـأـولـيـ ؟ وـإـنـ: فـانـ نـ || (٨) الـكـمـ: الـكـمـيـعـ || الجـوـهـرـ:
 الجـوـهـرـيـةـ مـ || (١٠) الـأـنـدـادـ: الـأـنـدـادـ دـ ، نـ ، هـ ، يـ || فـكـانـ الجـوـهـرـ: مـكانـ الجـواـهـرـ مـ || منهـ قدـ:
 سـاقـطـةـ منـ نـ || قدـ: فـقـدـ ، مـ || (١١-١٢) شـتـصـ وـلـاـ: شـخـصـ أـسـوـدـ وـلـاـ سـاـ || (١٢) وـإـنـ:
 وـلـاـ أـنـ هـ ، يـ || (١٣) فـانـ: فـاذـاسـ ، عـ || أـبـضاـ: سـاقـطـةـ منـ عـ || (١٤) السـوـادـ: سـاقـطـةـ منـ سـ ||
 (١٥) بـعـضـ وـبـعـضـ: بـعـضـ مـ ؟ بـعـضـ أوـ بـعـضـ يـ || (١٦) مـثـلـ: سـاقـطـةـ منـ سـ ||
 (١٧) الـذـىـ: الـقـبـولـ: سـاقـطـةـ منـ دـ ، سـ ، نـ || (١٨) يـقـلـبـهـماـ: يـقـلـبـهـماـ: لـوـكـاتـ: لـوـ
 لـوـ كـانـ نـ ، هـ ، يـ .

المجردة تقبل ذلك لما كانت سواداً وبياضاً ، بل مسودةً ومباعدةً ، فلم يكن لونُ مَا مواداً
ولون ما بياضاً ؛ ولكانا على التعاقب لاماً .

وهذه الخاصية لا تم كل جوهر؛ فما كل جوهر يقابل الأضداد؛ فإن الجواهر العقلية البسيطة قد لا تتغير البتة؛ وما لا يتغير البتة فلا يقبل الأضداد؛ بل إنما تقبلها الجواهر المتغيرة والجواهر الحسانية المركبة من هيولى وصورة؛ ولا كل المركبات الحسانية؛ فان كثيراً من الأجسام السماوية لا تقبل الأضداد؛ وإنما يقبل ذلك بعض الجواهر الحسانية .

وهذه الخاصية تساوى ذلك البعض، وهي خاصة لا بجزئيات ذلك البعض فقط؛ بل بجميعه؛ فإن كلية ما أيضاً يحمل عليها أن الواحد منها بالعدد يقبل كذا وكذا؛ وأنه وإن لم يقبل ذلك كلية بكلية، فإن كلية موصوفة بأن الواحد منها بالعدد يقبل ذلك. والأشخاص ١٠ فان الواحد منها يقبل .

فإن قال قائل: إنك إن جعلت هذه الخاصية بحيث تصبح للكليات، لم تصح للجزئيات؛ فإن زيداً ليس يقال عليه إن الواحد منه بالعدد يقبل المتضادات؛ فالجواب أن هذا حق صحيح وأن هذه الخاصية في النظر الأول لطبيعة الجوهر الحساني المذكور منظوراً إلى ماهيتها؛ فنها كلّ ومنها جزئي؛ وتتحقق هذه الخاصية والكلية؛ بسبب أنها تتحقق الطبيعة وتتحقق المقوله لحوقاً على الوجه الذي قيل في بعض الحالات التي تخص ولا تم موضوعات المخصوص .

ولكن قد يظن أن من الأعراض ما سببه هذه السبيل؛ وذلك لأن القول قد يكون صادقاً وقد يكون كاذباً؛ والظن قد يكون صادقاً ثم يصير كاذباً؛ والسطح يكون أبيضاً ثم يسود .

(١) لما كانت : لكان ؟ ما كانت ع || (٢) ولكانا : ولكن كان س ، ه ؟ ولكن بخ ؟ ولو كان ع ؟
ولكان م || (٤) وما لا يتغير البتة : ساقطة من ع || (٦) السماوية : المائية ب ، م || (٨) الخاصية :
النلاصنة س ، م ، ئ || خاصة : خاصية ع || (٩) منها : منه د ، س ، م || وأنه : فانه د ، ن ||
(١٠) منها : منه د ، س ، م || (١٢) إنك : ساقطة من ع || (١٥) الخاصية : الخاصة ئ || الكلية :
الكلية د ، م ، ن ، ئ ؛ للكلية سا || (١٨) هذه س ، ع || (١٩) السطح : + قدد ، س ، ن ||
(١٩ – ٢٠) أبيضاً ثم يسود : أسود ثم يبيض ع .

وَكَشَفَ هَذِهِ الشَّبَهَةُ : أَمَا فِي الْقَوْلِ ، فَالْقَوْلُ لَا يَبْقَى بِعِينِهِ لِلصَّدْقِ وَالْكَذِبِ ؛ فَإِنَّ وَاحِدَ مِنْهُ بِالْعَدْدِ لَيْسَ قَابِلًا لِلصَّدْقِ وَالْكَذِبِ ؛ وَأَمَا الظَّنُّ فَإِنَّهُ يَبْقَى فَيَكُونُ مَوْضِعًا لَهُذِهِ الشَّبَهَةَ . فَابْلُوَابُ الْمُشْهُورُ عَنْ هَذِهِ الشَّبَهَةِ عَامٌ فِي الْقَوْلِ وَالظَّنِّ ؛ وَهُوَ أَنَّ الْقَوْلَ وَالظَّنَّ لَمْ يَتَغَيَّرْ مِنْ حَالِهِمَا شَيْءٌ ؛ لَكِنَّ التَّغَيُّرَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ إِنَّمَا عَرَضَ لِلْأَمْرِ الْمَحْدُثِ سَنَهُ أَوَ الْمُظْنَوْنَ بِهِ ؛ وَكَانَتِ الْأَضْدَادُ مَتَعَاقِبَةً عَلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ دُونَ الْقَوْلِ وَالظَّنِّ .

٥

لَكِنَّ هَذَا الْجَوابُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ غَيْرُ سَدِيدٍ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ يَسْتَحِيلُ ، يَجْبُ أَنْ يَكُونَ الظَّنُّ لَا يَسْتَحِيلُ ؛ فَإِنَّ الْأَمْرِ يَسْتَحِيلُ اسْتِحَالَةً تَوْجِبُ فِي الظَّنِّ اسْتِحَالَةً وَذَلِكَ أَنَّ الْأَمْرِ يَسْتَحِيلُ فِي أَنَّهُ كَانَ مَوْجُودًا ؛ وَكَانَ الظَّنُّ فِيهِ صَادِقًا أَنَّهُ مَوْجُودٌ ؛ فَإِذَا صَارَ مَعْدُومًا وَبِقِيَ الظَّنُّ بِوُجُودِهِ ؛ فَإِنَّ الظَّنُّ أَيْضًا يَسْتَحِيلُ حِينَ يَكْذِبُ ذَلِكَ الظَّنِّ الْبَاقِي فِيهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ صَادِقًا . فَهَذَا الْحَلُّ إِنَّمَا يَنْثِي اسْتِحَالَةً أُخْرَى ؛ وَلَيْسَ يَتَعَرَّضُ لِأَنَّ يَنْفِي اسْتِحَالَةَ الْأُولَى ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُنْبِئُ لِلْأَمْرِ اسْتِحَالَةً فِي وُجُودِهِ وَعَدْمِهِ ؛ وَكَلَامُنَا فِي اسْتِحَالَةِ الصَّدْقِ وَالْكَذِبِ .

١٠

وَمَعْلُومٌ أَنَّ لِكُونِ الظَّنِّ صَادِقًا مَعْنَى فِي الظَّنِّ ، وَإِنْ كَانَ إِضَافِيًّا ؛ وَهَذَا الْمَعْنَى قَدْ زَالَ ، لَا عَنِ الْأَمْرِ وَحْدَهُ ، بَلْ عَنِ الظَّنِّ ؛ فَإِنَّ هَذَا الْوَصْفَ ، وَهُوَ أَنَّهُ صَادِقٌ ، أَيْ مُطَابِقٌ لِلْوُجُودِ ، كَانَ لِلظَّنِّ لَا لِلْأَمْرِ ؛ وَإِذَا زَالَ ، فَإِنَّمَا زَالَ عَمَّا كَانَ فِيهِ ؛ وَلَيْسَ كُلُّ وَصِيفٍ يَتَغَيَّرُ عَلَى الشَّيْءِ يَجْبُ أَنْ يَكُونَ مُتَقَرِّرًا نَاتِبًا ، بَلْ الْمُضَافُ أَيْضًا مِنْ جَمِيعِ الْأَوْصَافِ وَالْأَعْرَاضِ الَّتِي تَلْحِقُ الْأَشْيَاءَ كَمَا يَقِرُّونَ بِهِ .

١٥

وَلَا مَانِعٌ أَنْ يَكُونَ تَغْيِيرُ الْأَمْرِ هُوَ سَبَبُ تَغْيِيرِ الْأَمْرِ آخَرَ ، كَأَفْوَلِ الشَّمْسِ وَغَيْرِهَا ، فَإِنَّ ذَلِكَ سَبَبُ تَغْيِيرِ حَالِ الْأَرْضِ وَالْمَوَاءِ ؛ وَكُلُّ وَاحِدٍ تَغْيِيرٌ فِي نَفْسِهِ .

(١) وَكَشَفَ ، فَكَشَفَ دَ، ن || (٢) مَنْهُ : سَاقِطَةٌ مِنْ سَا || (٣) فَيَكُونُ : سَاقِطَةٌ مِنْ سَا || (٤) أَوَ الْمُظْنَوْنُ : وَالْمُظْنَوْنُ سَا ، ه ، ي || بِهِ : فِيهِ ه ، ي || (٥) فَانَ الْأَمْرُ : فَانَ الظَّنُّ س || (٦) ذَلِكَ أَنَّ : ذَلِكَ لِأَنَّ عَذْلَهُ ذَلِكَ سَا || (٧) فَإِذَا : فَإِذَا د ، ع ، م ، ن || وَبِهِ : بِقِيَ سَا || ذَلِكَ : سَاقِطَةٌ مِنْ د ، ع ، م ، ن || (٨) وَلَيْسَ : وَلَيْسَ د ، ع ، م || يَتَعَرَّضُ لِأَنَّ يَنْفِي : يَنْفِي عَا || (٩) لِأَنَّهُ : + إِنَّمَاع ، ه ، ي ؛ + لَا سا || وَعَدْمُهُ : + فَقْطَ بَخْعَدَه ، ه ، ي || (١٠) لِكُونُ : يَكُونُ د ، ن || زَالَ : زَالَ د ، م || (١١) أَيِّ : لِه سَا || (١٢) لِلْوُجُودِ : لِلْوُجُودِ || لِلظَّنِّ : الظَّنُّ م || وَإِذَا : رَمَذَى || (١٣) أَيْضًا : سَاقِطَةٌ مِنْ عَا || جَمِيعَ : سَاقِطَةٌ مِنْ عَا || (١٤) كَا : بَلْ س ؛ + قَد ، ع ، ي .

وليس إذا كان الأمر قد استحال ، يجب أن لا يكون اظن قد استحال باستحالة أخرى تابعة لاستحالة الأمر : لكن إذا قيل إن الجواهر تقبل الأضداد بأن تستحيل في نفسها في معانٍ غير مضافة استحالة أولية ، أى استحالة ليست تتبع استحالة شيء آخر على سبيل المضاف فقط ، لم يوجد الظن بهذه الصفة ، وإنجلت الشبهة .

وأما السطح ، فإنه أيضاً ليس يستحيل بتغيير له في نفسه ، بل لأن موضوعه تغيراً به .
فإن استقصينا وعذينا بقولنا بتغييره في نفسه أنه يكون مستغنباً بذاته وحده في أن يكون موضوعاً للأضداد يتغير بها بنفسه ، لا يحتاج في ذلك إلى ما يقيمه ويعرضه لذلك التغير ، خرج السطح والظن والقول عن أن يشاركه بوجه من الوجوه .

وأما المناقشة في أن الأعراض بأنفسها لا تتحمل الأعراض ، وأنها لن تزول عنها أعراض تعقبها أعراض إضافية وقاربة زوالاً وعروضاً أولياً ، يكون ذلك للجواهر بتوسطها ، فذلك شيء لا أرى للتصنيف أن يركبه ، وأنه وإن كان الجواهر سبباً لوجود العرض ، فليس يجب أن يكون مانعاً أن تكون أمور تعرض للعرض وتلزمها وتلحقه لحوقاً أولاً ثم تلحق الجواهر بتوسطه ؛ وإن كان الحريق موجوداً معه في الجواهر ومتاجراً معه إليه ؛ كما ليس مانعاً أن تكون له أنواع أيضاً وأجناس تقال عليه . وأما تحقيق ذلك فستجده في العلوم .

فلنجمع الآن مساعدين على أن العرض لا يقبل بمنفرد ذاته وتغيير نفسه شيئاً من الأضداد ، بل إنما أن يتغير في أمر مضاف ، ليس تغيراً في نفسه ، أى في هيئة قارة في ذاته ، أو يتغير بتغير ما هو فيه ؛ وبالجملة فإن العرض ليس له تغير يختص بنفسه ؛ بل إنما له تغير مضاف أو تغير قابع .

-
- (٢) الأمر : الكون ع || الجواهر : الجواهر ع ، ع ، ع || تقبل : + أن تكون سا ||
- (٣) في نفسها : ساقطة من ع || معان : معان ب || ليست : ليس د ، ع ، م ||
- (٤) بقولنا : ساقطة من س || أنه : أن د || (٨) والظن : فالظن د || (١٠) تعقبها أعراض :
- ساقطة من د || (١١) شيء : أمر ه || وأنه : ساقطة من ع ، ع ، م || وإن : إن سا ||
- لوجود : ساقطة من سا || (١٢) مانعاً : + من سا || (١٣) بتوسطه : بتوسط د ، ع ، م ||
- الحريق : الملحقى || (١٤) له : + أو للعرض عا || (١٥) بمنفرد ذاته : بمنفرداته م ||
- نفسه : بنفسه || من : عن د || (١٦) إنما : + لها سا || مضاف : + أو أمر تابع سا ||
- أى : أو عا || (١٦—١٧) أو يتغير بتغير ما هو فيه : ساقطة من سا ، م || (١٧) فإن العرض : ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ن || له : ساقطة من سا ، م || (١٨) تابع : تابع د ، م .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في ابتداء القول في الكتبة

وقد جرت المادة أن تذكر الكمية عقب الفراغ من القول في الجوهر لمعان داعية إليه ؛ منها ما ذكر من مشاركات وقعت في الخواص بين الجوهر والكمية أحوجت إلى ذكر الكمية في الجوهر دون الكيفية والمضارف . وأما السبعة الأخرى فإنها تابعة لهذه الأربع كما تعلم بعد . ومنها أن الكمية أعم وجوداً من الكيفية وأصح وجوداً من المضارف . أما أعم وجوداً من الكيفية، فلأن العدد من الكمية ، وليس مقصوراً في وجوده على الأمور المقارنة للحركة والمادة دون المفارقة التي لا تقبل كافية ولا شيئاً غريباً عن جوهرها . وأما أصح وجوداً من المضارف ، فلأن المضارف غير متقرّر في ذات موضوعة تقرر الكمية . وأيضاً فإن الكمية المتصلة توجد في جميع الأجسام الطبيعية من غير اختلاف؛ والكيفيات تختلف فيها . والكمية إذا شاركت الكيفية في الجواهير فإنها تلزم أول جوهر منها وهو الجسم ؛ والكيفيات تلزم الجواهر النوعية السافلة أو المتوسطة بعد الجسمية . وقد يمكن أن يقال في هذه أشياء أخرى . ويمكن أن تطلب للكمية خواص تفضل بها على الكيفية ؛ لكننا لا نؤثر أن تستغل بامثال هذه المباحث إلا استغلالاً دون الوسط .

وأول ما يجب أن نبحث عنه من حال الكمية، إن أمكن وكان البحث يحتمله، هو أنها جوهر أو عرض . فإن كانت الكمية هي الجسمية التي تقارن المادة فنقوم الجسم جسماً؛ فالجوى أن تكون صورة مقومة للجوهر . والصورة جوهر؟ فالكمية إذن جوهر .

(٣) فـ : مع س || (٤) أـن : بـان س ، صـا ، عـا ، هـ ، يـ || الجـوهر : الجـواهـر سـا || (٥) إـلـيـه : إـلـيـاهـ ، يـ ؛ سـاقـطـةـ مـنـ عـ || ذـكـرـ مـنـ : ذـكـرـ فـعـ || أـحـوـجـتـ : أـخـرـجـتـ عـ || (٦) إـلـ ذـكـرـ : إـلـ ذـكـ دـ || السـنـةـ : السـتـىـ ؛ سـاقـطـةـ مـنـ عـا || (٧) تـلـمـعـ : صـتـلـمـ بـخـ ، هـ ، يـ || (٩) الـفـارـقـةـ : الـفـارـقـعـ ، عـا || (١٠) سـقـرـرـ : مـقـرـعـ ، عـا ، مـ || (١١) فـيـاـ : فـيـاـ || (١٢) الـجـسـمـيـةـ : الـجـسـمـ دـ ، مـ || هـذـهـ : هـذـاـ سـاـ ، هـ ، يـ || (١٤) الـلـكـيـةـ . . . عـلـىـ الـكـيـفـيـةـ : كـدـاـ فـيـ هـامـشـ بـتـصـحـيـحـاـ عـنـ خـطـ الـمـصـفـ ؟ وـفـ سـاـئـرـ النـسـخـ : الـلـكـيـفـيـةـ . . . عـلـىـ الـكـيـةـ ؛ مـعـ مـلـاحـظـةـ سـقوـطـ كـلـةـ "عـلـىـ" مـنـ دـ ، مـ || لـكـنـاـ : وـلـكـنـاـ سـاـ || (١٥) إـلـاـ : سـاقـطـةـ مـنـ عـ || (١٦) حـالـ : سـاقـطـةـ مـنـ نـ || أـمـكـنـ : + هـذـاـعـ || الـبـحـثـ : هـذـاـ الـبـحـثـ : هـذـاـ الـبـحـثـ || (١٧) أـمـ عـرـضـ : وـعـرـضـ دـ || (١٨) إـذـنـ : سـاقـطـةـ مـنـ دـ .

فتقول: إن تحقيق هذه الأشياء مما لا يكلفه المنطق ، بل يجب أن يأخذ المنطق ما قوله أخذًا ، ويكون بيانه له في صناعة أخرى ، فنقول : يجب أن نعلم أن كل جسم فهو متناهٍ؛ ولكن حد الجسم ، من حيث هو جسم ، غير حد الجسم والمتناهٍ ، من حيث هو متناهٍ ؛ والمتناهٍ يلزم كل جسم بعد ما تقوّم حد الجسمية جسماً ؛ ولذلك قد يعقل الجسم جسماً ولا يعقل تناهيه ، ما لم يوجد برهان إيضاح العوارض المطلوبة لل موضوعات بالبراهين المبنية ٥ إياها . فالمتناهٍ ليس داخلاً في ماهيّة الجسم . فالسطح ليس جزءاً حدّاً للجسم .

ومع ذلك فإنه لو إن كان كل جسم متناهياً، فإن الأبعاد ليست بواجب حصولها في الجسم بالفعل؛ فإن الكرة، من حيث هي كة، جسم، وليس يحيط بها إلا نهاية واحدة؛ وليس يفرض فيها أبعاد بالفعل مميزة؛ بل الجسم إنما هو جسم لأنّه من شأنه وفي طباعه بحيث يمكن أن يفرض فيه ثلاثة أبعاد فيه على الإطلاق متقاطعةً على حد واحد مشترك تتقاطعاً على قوائم. وهذه صورة الجسمية.

فالشىء الذى يمكنك أن تفرض فيه بعدها، ثم بعده آخر، يقاطعه على قاعدة، ثم ثالثاً يقاطع
الأولين على التناقض الأول على قوائم، فهو الجسم. ثم إذا اختلف الجسمان بأن أحد هما يقبل
أحد الأبعاد أو اثنين منها أو ثلاثة أكبر أو أصغر من الأبعاد التي في الجسم الآخر، فإن
لابيغافه في أنه يقبل ثلاثة أبعاد على الإطلاق البة، ويخالفه فيا قبل من الأبعاد على ما ذكر.
فهو من حيث يقبل ثلاثة أبعاد جسم على الإطلاق ، ومن حيث يقبل ثلاثة أبعاد بعينها
أو ثلاثة هي موجودة فيه بالفعل ، إن أمكن ، فهو بحيث يقدر ، وذلك له من حيث أنه

(١) يكافه : يشکلهی || (٢) ويكون ... أخرى : ساقطة من سا || نه : ساقطة من م ، ی
 فنقول : ساقطة من ع || فهو : ساقطة من سا || (٤) والناهي : والمتناهي م || جما :
 ساقطة من د || (٤-٥) الجسم جمما ولا يعقل : ساقطة من ع || (٥) برهان : برهان ب ، س ، ع
 (٦) ليس : ساقطة من س || الجسم : الجسمی || (٨) وليس : ساقطة من د || يفرض :
 يفترض عا || (٩) الجسم : بالجسم سا || لأنه من شأنه : ساقطة من ع || من شأنه : ساقطة من سا
 (١٠) فيه ثلاثة : ثلاثة || أبعاد في --- : أبعاده ، ی || (١١) الجسمية : التمية م
 (١٢) بعدها بعدها : بعدها ؟ بعدها || (١٣) يقبل : قبل د || (١٤) اثنين : اثنين ب || ثلاثةها :
 ثلاثةها عا : ثلاثة منهاه || أكبر : أكبرس || (١٥) أنه : أن ع || (١٦) أبعاد : + فهو ،
 ی ؟ + بعيبها سا || ومن : من د || (١٧) أو ثلاثة هي : أو هي ثلاثة ؟ أو هي د ، م .

يقدر، سواء كان التقدير لا يعينه البتة، إن أمكن، أو يعيّنه. والصورة الجسمية التي هي صورتها الجوهريّة، هي التي لا يزيد فيها جسم على جسم، فهي من جملةِ القسم الأول، وهي صورة جوهر، بل جوهر وليست عرضًا. والمعنى المعرض للتقدير في الأبعاد الثلاثة تقديرًا محدودًا أو غير محدود فهو العرض الذي من باب الكم.

والجسم الواحد قد يوجد بحيث يعرض له أن يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة؛ فإن الشعمة، أي شكلٍ تشكلها به، يحفظ عليها أن تكون بحيث يصح فرض أبعاد ثلاثةٍ مطلقةٍ فيها على الصور المذكورة ولا يختلف ذلك فيها وينتظر مع كل شكلٍ ما يتمدد ويتنفس فيما من الأبعاد طولاً وعرضًا وعمقًا بالفعل أو بالقوة إذا حدَّ ذلك الشكل. فإنه إن شكل الشعْم بـشكل كُرة كان معرضًا لـأبعاد محدودةٍ هي غير المحدودات المعينة التي يقبلها إذا كان شكله شكل مكعب وذلك كميته. والباء قد يحفظ جوهره ماءً ويزيد جمًا عند التخلص؛ فيكون قد ثبتت له جوهريته النوعية فضلاً عن الجسمية الجنسيّة وتغير مقداره الجسمى.

وليس لقائل أن يقول إن الجسم الكثيّ إذا تكمب فإنّ أبعاده لم تتغير، إذ هو مساوٍ لما كان أولاً في المساحة. وذلك أنك ستعلم أن المساري يقال لما هو مساو بالفعل، ويقال لما هو مساو بالقوة؛ وأنّ مثل هذه الأشكال لا مساواة لها بالحقيقة؛ بل معنى ما يقال فيها من ذلك أنها في قوة المساوية؛ والذى بالقوة ليس موجود بعد؛ والجسمية بالمعنى الأول لا تقدر بشيء البتة؛ لأن المقدار يجب أن يكون مساو يا للقدر أو مخالف له أصغر منه؛ والمساوي للقدر لا يقدر للساواة بما يخالف المقدار؛ والأصغر يكون مخالفًا لما يقدر به، فما

- (١) لا يعيّنه : لا يعيّنه ب || أبنته : ساقطة من ما || أو يعيّنه : أو يعيّنه ب || الجسمية : الخمسة م ||
- (٢) هي التي : التي || فهى : هي سا || الأول : الأول س || (٣) وهي : وهو ه || بل : +
- هي ع ، ه ، ي || المعرض : والمعرض ي || (٤) تقديرًا : مقدرا سا || تقديرًا محدودا : بقدر محدود ه ||
- (٥) ولا يختلف بحسب الصورة : ساقطة من ع || (٦) شكل : ساقطة من د || تشكلها : شكلاً ع
- (٧) الصور : الصورة ع || ذلك : ساقطة من م || (٨) حدد : + حد ي ||
- إن : إذا ه || (٩) شكل الشعْم : شكل الشعمة : ه ؛ شكل الشعمة ي || كان : كانت ه ، ي ||
- عرضًا : عرضة ه ، ي || نسبة : النسبة ع ، ه ؛ لست ي || (١٠) شكله : شكلها ه || جوهره : جوهر ي ||
- ويزيد : أو يزيد ي || (١١) فيكون : فإنه س || الجنسيّة : ساقطة من م || (١٣) يقال لما هو مساو بالفعل :
- ساقطة من د ، ع || (١٥) ذلك : + هو ي || لأن : فان ه ، ي || للقدر : للقدر
- سا ، ه ، ي || له : ساقطة من ع || (١٧) للقدر : للقدر || لا يقدر : لا يقدر (بكسر الدال المشددة) ب ||
- بما : ما ، ع ، ما ، ي || والأصغر : الأصغر سا .

يقدر لا يكون غير مخالف لجميع مایجانس مقدّره؛ بل لابد من أن يكون مخالفًا البعض مایجانس مقدّره . وكذلك ما يقدر فلا يتقرر لهذا المعنى الذي لا يخالف به جسم جسماً أن يكون مقدّراً أو مقدّراً؛ فاذن إنما يقع تقدير الأجسام بذلك المعنى الآخر ، فذلك هو الكمية .

وإن كان ما يقع فيه المساواة والتفاوت والتقدير غير المعنى الذي به يصير الجسم جسماً،
 ٥ فليست الصورة الجسمية هي الجسمية التي هي الكمية ، بل الجسمية التي هي الكمية التي هي عرض ، هي جسمية بمعنى آخر ، وهي ما أشرنا إليه ، وإن كانت قريبة من الصورة الجسمية وملزمة إياها . وكذلك ستتجدد أشياء تشبه الكيفية وليس بكيفية . والسطح أيضا له صورة غير الكمية التي فيه ؛ وتلك الصورة هي أنه بحيث يصح أن يفرض فيه بعده على الصفة المذكورة ؛ وذلك له لأجل أنه نهاية شيء ما يصح في ذلك الشيء فرض ثلاثة أبعاد . وكذلك هذه الصورة ليست تندرج عن العرضية وعن الحاجة إلى الموضوع أيضاً.
 ١٠ وأما كيتيه فنظير كيتيه الجسم وهي كمية ثابتة فيه لا تتبدل ، لا كما في الجسم . ثم في هذا الموضوع مباحث عميقه سيقال عليها في اللواحق . وليس إذا كانت لاسطح صورة تلزمها أو تقومها الكمية يجب أن يكون السطح جوهراً . فما فلنا إن كل صورة لنوع من الأنواع يلزمها عرض فهو جوهر ، بل ذلك في صورة الجسم وحده ؛ ف تكون الجسمية التي من باب الكمية تلزم
 ١٥ الجسمية التي هي الصورة ضرورة لما يلزم الجسم من التحدّد ، وتكون صورة الجسم ، إذا جرّدت بكيتها أو جرّدت منها الكمية مأخوذة في الذهن ؛ سبي المفرد جسماً تعليمياً .

- (١-٢) بل لابد ... مایجانس مقدّره : ساقطة من ع || (١) من : ساقطة من س ع ||
 (٢) كذلك : لذلك د || يتقدّر : يتقدّر || هذا : في هذا د || (٣) يقع : ساقطة من سا ||
 تقدّر : تقدّر ع ، ئ || (٤) والتقدّر : والتقدّر عا || (٥) الجسمية : الخسية م ||
 التي : ساقطة من سا || الكمية : + للجسمية الصورية ئ || بل ... الكمية : ساقطة من س ||
 (٦) هي جسمية د || بمعنى آخر : أخرى عا ؛ + وهي العرض ه ، ئ || وهي : + العرض بخ ||
 (٦-٧) الصورة-الجسمية : بالجسمية الصورية ع ، ئ || (٧) الجسمية : الخسية م || وكذلك : وكذلك ب ؛ +
 أيضا ، م || (٨) أن يفرض فيه : فيه فرض ئ || (٩-٨) بعده ليس على ئ || (١٠) وكذلك :
 وكذلك د ، م ؛ وكذلك عا ؛ وكذلك ه || تندرج : تندرج عا || أيضا : ساقطة من د ، م || (١١) ثابتة :
 ثانية م || لاكا : إلا كا د || (١٢) الواقعي : كتاب الواقعي ئ || كانت : كان ه ، ئ || السطح :
 السطح ه || تلزمها : وتلزمها س || أو تقومها : و تقومها د ، م || (١٤) ف تكون الجسمية :
 ف تكون الخسية م || (١٦) منها : منه ه ، ئ || سبي : يسمى ه .

واعلم أنه قد يشـكـ في أمر العدد أيضاً أنه عرض أو ليس بعرض؟ فيجب أن تعلم أن الوحدة في الأمور ذات الوحدة عرض خارج عن ماهيتها، وأن مجموع الأعراض عرض. فهذا قدر تنبه به على الحق في هذه المباحث؛ وأما تحقيق هذه الأشياء ففي صناعة أخرى.

فنقول الآن : إن الكل منه متصل ومنه منفصل . ومن جهة أخرى إن الكل منه ما لا يزاله وضع ؛ ومنه ما ليس لأجزائه وضع ؛ فتكون الكمية تنقسم قسمين متداخلين .

لكن المتصل اسم مشترك قد يعرض له أن يوجد كثيراً، على أن مفهومه معنى واحد ؛ فيقع منه غلط في معانى المتصل؛ فإنه ما هو فصل الكل أو الكمية؛ ومنه ما هو عرض يلحق الأعظام ، من حيث هي أعضام ؛ ومنه ما هو عرض يلحقها ، من حيث هي طبيعية .

فاما الذي هو فصل ، فمن خاصيته أنه يقال على المقدار الواحد في نفسه ولا يحوج إلى قياسه إلى مقدار غيره ؛ وذلك لأن حده أنه الذي يمكن أن نفرض له أجزاء يجمع بينها حد مشترك هو نهاية لجزأين منها ، وباعتبار آخر هو نهاية لأحد هما ؛ أعني لما تجعله في التخيل إلى الإشارة أقرب منك ؛ فكانه أول وببداية للآخر ، فيقال لهذا الكل إنه متصل . وليس الشرط فيه أن يكون هناك قطع وجزء بالفعل ؛ بل الشرط فيه أن يكون هناك إمكان هذا التوهم وهذا الفرض . وهذا المعنى هو معنى المتصل الذي ينقسم إليه الكل وإلى المنفصل .

ويتم معنى المتصل الآخرين أنهما يقالان بالقياس إلى غيرهما ؛ فككون المتصل فيما لا المتصل في نفسه ؛ بل المتصل بغيره ؛ فيقال متصل لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة بالفعل هي بينها طرف لما قبل إنه متصل به ، حتى لو كانتا نهايتين اثنتين لكان مكان الاتصال مماسة ؛ مثل الخط الذي يتصل بخط على زاوية تحددها نقطة واحدة بالفصل هي طرف لها جميـعاً ؛ ومثل الجسم إذا صار له جـآن لمرضـين تمـيزـاً فيه ؛ فـنـ البـينـ أنـ كلـ

(٥) ومنه ... وضع : ساقطة من ع || (٦) قد : وقد سـا || (٧) معنى : المـانـىـ دـ ؛ معنى دـ || (٨) طبيعـةـ : طـبـيـعـةـ عـ ، عـ ، دـ ، دـ || (٩) يـقـالـ : يـقـولـ مـ || (١٠) قـيـاسـهـ : قـيـاسـهـ بـ (مع إثباتـ) عـلـامـةـ الصـحـيـحـ فـوـقـ الـكـتـةـ) || إـلـىـ مـقـدـارـ هـ ، دـ || (١٢) إـلـىـ: أـوـعـ ، دـ ، دـ || (١٣) وـجـنـ : وـجـدـ ، مـ ؛ وـحـدـ سـاـ || (١٤) وهذا الفرض : ساقطة من مـ || وهذا : فـهـنـاـىـ || الذـىـ ... المـفـصـلـ : ساقـطـةـ منـ عـ || (١٧) اـثـنـيـنـ : ساقـطـةـ منـ دـ || مـكـانـ عـ || (١٨) الـاتـصالـ : اـنـصـلـادـ ، مـ || تـحدـدـهاـ : تـحـظـيـهاـ سـاـ || (١٩) وـمـثـلـ الجـسـمـ : وـالـجـسـمـ دـ .

واحدٍ من المرضين ليس في ما فيه الآخر، كسوادٍ وبياضٍ؛ فإن كل واحدٍ منها اختص بموضوع هو الذي جعله غير الآخر. فإن الأشياء المتفقة في الطبيعة لعارض ما تتفاير في العدد؛ فيكون ما يختص بابنات البياض فيه متناهياً وما يختص بابنات السواد فيه متناهياً؛ وكل ذلك بالفعل. وليس النهايات المفترضتان لما عرضتا ثنتين؛ بل هناك نهاية واحدة.

١٠

فهذا اتصال قد يكون للكتبات؛ وهي كتاب لم يتحققها إلا لواحق الكتابات؛ مثل هيئة الوضع الذي لخطي الزاوية؛ ومن ثم تفرض بدل السواد في ما مثناهه أيضاً؛ ولا مماسة تفرض فيه بدل البياض، حتى لا يكون مأخوذاً مع عرض طبيعي، ف يتميز لأجل ذلك جرآن من السطح أو الجسم؛ بل هذا الاتصال هو الاجتماع الذي لو لم تكن النهايات فيه واحدة في الموضوع ثنتين في الإضافة؛ كانتا ثنتين بالموضوع أيضاً، لكان بدل هذا الاتصال اجتماع هو المماسة.

١٥

وأما الاتصال الثالث فهو أن يكون المتصل به لازماً للتصل في حركته التي يزول منها طرف الذي يليه عن موضعه الذي يلاقى نهايته فيه. وهذا الاتصال لا يمتنع أن يكون فيه مماسة إذا وجدت ملازمة عند الحركة بلا صفة أو مشابكة؛ فإن الجسم إذا كانت حالة عند جسم آخر أنه إذا حرك ونقل عن موضعه نقلأً ينقل طرفه الطرف الذي يليه من الآخر حتى يصير الآخر معه حيث صار، فإنه يقال إنه متصل به. والاتصال الحقيقي بحسب هذا الموضوع هو الأول؛ وإن كان إنما نقل اسمه من الاتصال الذي على سبيل الإضافة؛ إذ كان يتوجه له أجزاء فيما بينها الاتصال الإضافي. وكثيراً ما ينقل اسم لمعنى عن اسم شيء آخر؛ فيصير بحسب صناعةٍ مَا أحق بذلك الاسم.

- (١) فإن كل : فكل ع ، م ، ئ ؛ وكل د ، ع ، ه || (٣) في العدد ؛ بالعدد ، م ||
- (٤) وكل : فكل د || (٦) يكون : + ذلك م || (٧) خطى : يعطى م || في ما : +
- قد ه ، ئ || أيضاً : آقاه ، ئ || (٩) الذي : + هوى || (١٠) بالموضوع : في الموضوعى ||
- (١٢) لازماً : ملازماً م || منها : بـاع ، ع || (١٣) يمتنع : يعن د ، م ||
- (١٤) بلا صفة : ملاصقة عا || (١٥) ينقل : يلزم ب ، يلزم من || طرفه : ساقطة من ب ، س || طرفه الطرف : طرف طرفه ن || (١٦) فإنه يقال : قيل له ه ؛ قيل ئ || (١٧) الموضوع : الوضع ن || (١٨) وكثيراً : كثيـراً ؛ كثيـره || ينقل : يعقل ن || لمعنى : لمعنى بـع ، ئ .

فن الكمية ما هو متصل؟ ومنه ما ليس متصل. فالجسم الذي من باب الكمية من المتصل.
وكيف لا؟ وتجد هذا الجسم بحيث يمكن أن يفرض بين أجزاءه حد مشترك وهو السطح؛
فتتجد أجزاءه مشتركة بسطح واحد تلتقي عليه. وقد تجد نظير ذلك لسطح بالخط، وللط بالنقطة
والزمان أيضاً؛ فلأننا نجد فيه شيئاً متواهماً يتصل به ماضيه ومستقبله؛ وهو الآن.

وَهَذَا الْجَسْمُ الْمَحْسُوسُ لَيْسَ يَجِدُ إِلَّا مِنْ حَيْثُ فِيهِ بَعْدٌ ؟ فَيُنْقَسِمُ ذَلِكُ الْبَعْدُ إِلَى
سَيِّنَقْسِمِ إِلَيْهِ . فَالْجَزْءُ الَّذِي هُوَ ذُو ذَلِكَ الْمَقْدَارِ ؛ لَا مِنْ حَيْثُ هُوَ جَسْمٌ عَلَى الإِطْلَاقِ ،
أَوْ جَسْمٌ جُوهرِيٌّ ؛ فَإِنَّ الْجَزْءَ الَّذِي هُوَ مِنْ حَيْثُ يَفْاقِدُ وِسَاوِيَةً ، لَا مِنْ حَيْثُ لَا يَقْبَلُ مَفَاقِتَةً
وَمَسَاوِيَةً ، عَلَى مَا عَلِمْتُ ؛ فَإِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهِ مُعَرْضًا بِالضَّرْبِ الْأُولِيِّ لِلْبِسْمِ مِنْ حَيْثُ هُوَ ذُو كِمْ
لَا مِنْ حَيْثُ صُورَتِهِ .

فإن قال قائل : إن التجزءة لا تكون إلا بسبب شيء من شأنه قبول التجزءة ، والقبول والاستعداد إنما يكون في المادة ، ليكون الاستعداد للتجزءة بسبب المادة ، لا بسبب الكمية ؛ فإنه شك يخل في المعلوم . ويجب أن تسلم هبنا أن التجزءة تعرض لقدر ، بما هو مقدار ، وإن كان فيه للمادة مشاركة ؛ وفي العلوم نبين أن حصة المادة في ذلك ما هي ، والأمر الذي لكم بالذات من ذلك ما هو ، فإن هذا لا يجب أن تستقبل به في علم المنطقين ؛ بل تعلم أن التجزءة التي معها حركة واقتراق في المكان غير التجزءة التي إنما فيها تعين الجزء فقط . فهذا الكلام كله إشارة منا إلى لكم المتصل .

وأما الحكم المتفصل فإنه كالسبعين التي لا يوجد لأجزائهما حد مشترك؛ فإنك إذا جزأت السبعة إلى ثلاثة وأربعة، لم تجده بينهما طرفاً مشتركاً؛ فإنه لا طرف للإعداد إلا الوحدة؛ ولا توجد وحدة مشتركة بين الجزء الذي هو ثلاثة والجزء الذي هو أربعة؛ ولو وجدت

(٣) ظير : لطرف ع || (٤) فینقسم : ساقطة من ع || (٥) فالجزء له : والجزء د :
 الحركة سا || ذر : دون د ؛ ساقطة من س ، سا ، ی || (٦) مفاوته : ساقطة من سا || (٧) کم :
 کثرة عا || (٨) کم : ساقطة من سا || (٩) صورته : حوس || (١٠) فلان : فاما إن ه ، ی || (١١-١٢) لا بسبب
 الکمية : ساقطة من س (١٢) فلانه : فهو ه || (١٣) المنطقین:المنطق عا || افراد : اقران عا ||
 فيها : فيه د ، ن || (١٤) تعین : تعین د ، م ؛ يتبعین ع || إشارة هنا : هنا إشاره س ، ن ، ه ، ی ||
 هنا : ساقطة من د ، م || (١٥) فلانه : فانها ب ، س ، م || (١٦) لم : ولم د || (١٧) ثلاثة : الثالثة
 ، ی || (١٨) أربعة : الأربعه ب ، س ، ع ، ما ، ه ، ی .

وكانَتِ مِنْ وحداتِها لصاراتِ الوحداتِ ستةٌ وانتقصَ عدُّ السبعةِ؛ وإنْ كانَتِ خارجةً عنه كأنَّ ترتيبَ السبعةِ مِنْ ثمانِ وحداتٍ.

فلنُقلُّ الآنَ: إنَّ الْكِمَ المُتَصلُّ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَازِ الذَّاتِ فِيهَا هُوكَ لَهُ؛ وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ ذَاتَهُ غَيْرَ قَازَةٍ؛ بَلْ هِيَ فِي التَّجَادُدِ. وَلَنُضَعَّ أَنَّ كُلَّ مُتَصلٍ بِذَاتِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّجَدُّدِ فَهُوَ هِيَ حَرْكَةٌ هِيَ لَا حَالَةَ حَالَةُ جَسْمٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ الزَّمَانُ، وَبِيَانِهِ الْعِلْمُ الطَّبِيعِيُّ.

وَإِمَّا الْكِمَ المُتَصلُّ الْقَارِ فَلِيَسْ عَظِيمًا وَقَدْرًا؛ وَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ امْتَدَادَهُ بَعْدًا وَاحِدًا فِي حِتَّمِ تَجْزِيَّةٍ وَاحِدَةٍ لَا تَعَارِضُهَا تَجْزِيَّةٌ قَائِمَةٌ عَلَيْهَا؛ وَهَذَا هُوَ الْخَطْبُ؛ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُحْتَمَلًا لِلتَّجْزِيَّةِ فِي جَهَةٍ، ثُمَّ يَمْكُنُ أَنْ تَعَارِضَهَا تَجْزِيَّةٌ أُخْرَى قَائِمَةٌ عَلَى تَلْكَ حَتَّى يَمْكُنُ فِيهَا فَرْضُ بَعْدَيْنِ مُتَقَاطِعَيْنِ عَلَى قَوَافِمْ، وَلَا يَمْكُنُ غَيْرَ ذَلِكَ؛ وَهَذَا هُوَ السِّطْرُ؛ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَقْدَارُ الَّذِي يَحْتَمِلُ التَّجْزِيَّةَ يَحْتَمِلُهَا فِي ثَلَاثَ جَهَاتٍ؛ وَهَذَا هُوَ الْجَسْمُ الَّذِي مِنْ بَابِ الْكِمِ.

فِي سُمْمِيِّ جِسْمًا مِنْ حِيثُ هُوَ بِهَذِهِ الصَّفَةِ. وَقَدْ يُسَمِّي عَمْقًا وَسِمْكًا وَثُخْنَانًا. أَمَّا ثُخْنَانُهُ، فَلَا يَنْهَا حَشْوُ مَا بَيْنَ السُّطُوحِ؛ وَأَمَّا عَمْقُهُ فَلَا يَنْهَا نَازِلُ أَيِّ مُعْتَرِّ مِنْ فَوْقِ إِلَى أَسْفَلٍ؛ وَأَمَّا سِمْكُهُ فَلَا يَنْهَا ثُخْنَ صَاعِدُ أَيِّ مُعْتَرِّ مِنْ أَسْفَلٍ إِلَى فَوْقِهِ. وَرَبِّما وَقَعَ اسْمُ الْعُمَقِ عَلَى مَعْنَى آخْرِ سِنْذِكَرِهِ.

وَإِمَّا الْمَكَانُ وَزِيَادَتِهِ إِيَاهُ فِي مَعْنَى الْمَقَادِيرِ، فَأَصَرَّ لَمْ أَحْصَلْ لَهُ فَائِدَةً، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمَكَانَ نَهَايَةَ جَسْمٍ حَيْطَ حَاصِرَةً لِجَسْمِ الْمَحَاطِ؛ فَهُوَ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْجَسْمِ الْمَحَاطِ مَكَانٌ؛ فَالْمَكَانُ نَهَايَةَ الْقِيَاسِ إِلَى الْجَسْمِ الْمَحَيطِ وَحَلِّوَ بِالْقِيَاسِ إِلَى الْجَسْمِ الْمَحَاطِ؛ وَسَطْحُ فِي جَوَهِرِهِ وَذَانِهِ. فَنَقُولُ لَهُؤُلَاءِ: إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ ذَيْ جِنْسٍ فَإِنَّ جِنْسَهُ هُوَ مَا يَقُولُ بِهِ جَوَهِرُهُ.

فَإِنَّ كَانَ الْمَكَانَ كَمَا لَأَنَّهُ مَجْمُوعٌ هَذِهِ، أَيِّ لَأْنَهُ سَطْحٌ هُوَ نَهَايَةٌ وَحَلِّوَ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِكُونِهِ

(١) لصارات : لـكـاتـ هـ ، ىـ || وـانـتـقـصـ : وـلـقـصـ هـ || كـاتـ خـارـجـةـ : كـانـ خـارـجـاـ ىـ || (٢) عنه : عـنـهاـ ؛ سـاقـطـةـ منـ مـ ، هـ ، ىـ || (٤) هـ : سـاقـطـةـ منـ ىـ || (٥) فـهـوـ : فـإـنـهـ ، ىـ || هـ : سـاقـطـةـ منـ سـاـ || فـانـ : وـأـنـ دـ ، مـ || (٦) وـأـمـاـ : فـأـمـاـ || ظـلـيـسـ : فـيـسـيـ هـ ، ىـ ؛ ظـلـيـسـ مـ || (٨) لـلـتـجـزـيـةـ : لـلـبـرـزـيـةـ سـ || (١٠) يـحـتـمـلـهاـ : يـحـتـمـلـ تـلـكـ هـ ؛ يـحـتـمـلـ ذـلـكـ ىـ || (١١) فـيـسـيـ : فـسـيـ سـ ، مـ || وـقـدـ : سـاقـطـةـ منـ سـ || أـمـاـنـخـنـاـ : سـاقـطـةـ منـ مـ || (١٢) أـمـعـمـقـاـ : أـمـعـمـقـهـ هـ || (١٣—١٤) سـمـكـ نـلـانـهـ : سـمـكـ نـانـهـ سـاـ ، مـ || ثـخـنـ صـاعـدـ : عـنـ صـاعـدـ عـاـ ؛ صـاعـدـ عـ ، ىـ || (١٤) لـهـ : + مـنـهـ عـ || (١٥) مـحـيـطـ : بـحـيـطـ عـ || لـجـسـمـ : الـجـسـمـ || (١٦—١٥) الـمـحـاطـ مـكـانـ || (١٧) فـالـمـكـانـ نـهـاـيـةـ بـالـقـيـاسـ إـلـىـ الـجـسـمـ : سـاقـطـةـ منـ مـ || الـمـحـاطـ وـسـطـحـ : الـمـحـاطـ بـهـ ؛ وـسـطـحـ سـاـ .

نهاية وحاوياً مدخل في تصييره كأو لا يكون؛ فإن كان له في ذلك مدخل، فيجب أن يكون لل مكان، من حيث هو كم، الكم الذي يفيده المعنى بـ معاً خصوصية قبول أبعاد وقمة غير الذي يفيده السطح، بما هو سطح؛ وليس له ذلك؛ وإن لم يكن لكونه نهاية وحاوياً مدخل في كونه كأ، فهذه الجهة إنما هي من الكم بسبب أن موضوعها أو جزءاً منها، وهو السطح، من الكم؛ فيكون الكم بالحقيقة هو السطح؛ ويكون عرض لذلك الشيء، الذي في نفسه كم، أن حوى؛ فيكون ليس في جوهره شيئاً غير السطح؛ ويكون من جملة ماقد فرغ من ذكره وتعديده؛ فلا يكون نوعاً خارجاً عنه. وأيضاً لأنه إن كان المكان كأ، لأنه نهاية وأنه حاوياً، فيكون الشيء، من حيث هو مضاد، هو من الكم.

١٠ ثم يجب أن يرونا الكمية التي للنهاية، من حيث هي نهاية، وللحاوى، من حيث هو حاوياً، كمية تكون غير سطحية، ولا يجدون؛ تبيّن أن المكان كمية لسطحيتها. فإن المكان إما نوع من السطح تحته، لا نوع من الكم في مرتبة السطح معدود معه نوعاً تحت الكم؛ وإما سطح مأخوذ بمحال؛ فيجب أيضاً أن يكون الجسم المأخوذ بمحال مخصوص، مما يُعد نوعاً سادساً. مثلاً يجب أن يكون الجسم، من حيث هو ممكن، نوعاً زائداً على ما ذكر، لا، إن كان ولا بد، نوعاً للجسم المطلق، إذا اعتبرت الأنواع الأولى من الشيء. فمن الواجب علينا إذا عدنا أنواع الأجناس أن لا نعد أنواعاً أو اعها معها، ولا نعد أنواعها، من حيث يعرض لها خواص أخص منها تقسمها. فالكمية المتصلة هذه.

وأما المتصلة فلا يجوز أن تكون غير المدد؛ فإن المتصلة قوامه من متفرقات، والمتفرقات من مفردات، والمفردات آحاد، والآحاد إما نفس المعنى الذي لا ينقسم،

- (١) نهاية وحاوياً : نهاية أو حاوياً، \exists || مدخل في: يدخل في د، س، م || في ذلك مدخل : مدخل في ذلك سا || (٢) يفيدها : يفيده ه، \exists || بما هو : ما هي ن || (٤) الجهة : الجهة د، س، ع، م || (٥) الذي : + هو، \exists ؟ ساقطة من د || (٦) فيكون ليس : ويكون ليس \exists || شيئاً : شيء، ن، \exists || (٧) فلا: ولا س، م || وأنه: وأنه \exists || (٩) وللحاوى : وللحاوى س || (١٠) كمية : كمية \exists سطحية : سطحية بـ س، س، ع، م || المكان كمية: المكان كمية س، ن، ه، \exists || فإن : وإن د، س، م ؛ + كان ه || (١١) ل النوع : لأنواع س || نوعاً : نوع س || (١٢) يجب : فيجب \exists حيث : ساقطة من \exists || (١٤) الأولى : القرية بـ س، ع ؛ + القرية \exists || (١٥) أنواعها : الأنواع ن .

من حيث هو لا ينقسم ، أو شيء فيه الوحدة ، وهو ذو وحدة وله وجود آخر حامل للوحدة ؛ فالوحدات هي التي لها ذاتها يجتمع منها شيء ذو كم منفصل لها ذاته ، يكون عدده مبلغ تلك الوحدات .

وأما الأمور التي فيها تلك الوحدات بجملتها هي حاملة للمدد الذي هو ذاته كم منفصل؛ ثم لا يوجد فيها معنى كمية منفصلة غير معنى اجتماع تلك الأحادي، ولا يوجد لها مقدار خارج من مقدارها، من حيث هي معدودة، ولا لها جواز مساواة ولا مساواة يتعلقان بالانفصال في معنى غير معنى المدد الذي يقع لها؛ فلا يجوز أن يقع فيها مقدار أو جواز مساواة ولا مساواة، بحيث لا تختلف في اعتباره إلى المدد، بل إنما تختلف في اعتباره إلى معنى غير ذلك من المعانى التي تكون في الشيء مما هو أمر غير المدد، مثل أن يكون صوتاً أو سرقةً أو جسماً. فإن أمكن في شيءٍ من الأشياء أن يكون فيه تقدير واعتبار مساواة وغير مساواة لا يتناول اتصاله، ومع ذلك فلا يتناول انفصاله المددى، بل مأخذ آخر من الانفصال، أمكن أن يكون غير المدد كمية منفصلة. لكنك لا تجد شيئاً من الأشياء يناسب إلى أحتمال تقدير وجواز مساواة وغير مساواة، إلا وقد اعتبر اتصاله أو عدده لا غير. وللأشياء إذا لم تختلف إلى عددها ولم يكن لها اتصال تتقدر به، لم تجد لها تقديرأً وكمية منفصلة؛ لا سيما ومفسرهم يقول: إن للقطع المقصود إلى المقطع المدود نسبة عدد إلى عدد. وهذا تصریح بأنه يعد لأجل العدد. وحاله في ذلك حال التي في الجماعة.

والعجب أنه لم يشكل هذا في أجسامٍ تجمع من غير اتصالٍ، فيقدرها واحدٌ ويكون لها جزءٌ، من حيث هي منفصلةٌ؛ ولا في أزمنة متفرقةٍ، ولا في حركات الإيقاعاتِ؛

(١) شئه : شيئاً || (٢) فالوحدات : والوحدات د || شئه : ساقطة من عا || عده :
عدد س || (٤) وأما ... الوحدات : ساقطة من د || (٥) يوجد : تعدد || معنى اجتماع :
اجتماعي || (٥) الآحاد : الوحدات س || ولا يوجد : ويوجد م || مقدر : مقدارهاج ؛ بغير عا ؛
تقدرها ؛ ي || (٦) مقدرها : مقدارهاج ؛ تقدرها ه ، ي || لها : ساقطة من م || ولا مساواة :
ساقطة من ن || بالاتصال : فلا اتصال عا || (٧) الذي : التي ي || يقع : يكون ي || مقدر أو جواز :
مقدار أو جواز ؛ تقدر أو جواز س ، عا ، ن ، ه ، ي || (٨) إلى العدد... اعتباره : ساقطة من سا ||
في الشئه : الشئه س || (٩) الأشياء : هذه الأشياء ه || (١٠) مأخذ : مأخذ ، عا ، ه ، ي ||
(١٢) الاتصال : الاتصال س ، م || (١٤) والأشياء : فالأشياء د ، ن || (١٥) تقديرها : تقدرا س ، عا ، ه ||
وكية : أو كية س ، ن ، ه || (١٥ - ١٦) لاسيمـا ... في المخـاعـة : ساقطة من عا || (١٦) بعد : يحدـجـ ||
(١٧) تجمعـ : تجـعـ د ، ن ، ي ؛ ساقـطـةـ منـ سـ || ويـكـونـ : فيـكـونـ عـاـ ؛ يـكـونـ عـ || (١٨) منـفصلـةـ :
منـفصلـ د || ولا : ولاـسـ ٠

ولا في عددِ كَيْفِيَاتِ تكونُ فِي التَّقْوِيسِ وَالصُّورِ؛ إِنَّمَا أَشْكَلُ هَذَا وَاشْتَبَهُ عَلَى قَوْمٍ فِي أَمْرٍ
الْقَوْلِ الْمَسْمُوعِ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهُ مِنَ الْكَمِ الْمُنْفَصِلِ بِالذَّاتِ جُزءٌ مَا. ثُمَّ بَعْضُهُمْ جَعَلُ
السَّبَبَ فِيهِ أَنَّهُ يَقْدِرُ بِمَقَاطِعِيهِ؛ فَتَكُونُ مَقَاطِعَهُ أَجْزَاؤُهُ، وَلَا أَزْمَنَةُ تَقْدِرُهَا؛ فَتَكُونُ
المَقَاطِعُ تَقْدِرُ الْجَملَةَ بِسَبَبِ زَمَانِهَا. فَيَكُونُ هُؤُلَاءِ إِنَّمَا يَقْدِرُونَ الْقَوْلَ بِعَدْدِ أَقْسَامِ أَزْمَانِهِ
وَبِمَقَادِيرِهِا؛ فَيَكُونُ بِالْحَقِيقَةِ إِنَّمَا يَعْلَمُونَ الْقَوْلَ كَمَا لَعْدِ زَمَانِهِ؛ فَيَكُونُ الْقَوْلُ، عَلَى
طَرِيقِهِمْ، كَمَا مَرِينَ مِنَ الْكَمِ يَقْرَأُنَاهُ لَا لِذَائِهِ.

وقوم يتحاשون من ذلك فيحتالون له وجها آخر فيقولون: إن الصوت يعظم ويصغر بسبب حال القارئ والمدحوع؛ ولا يكون ذلك العظم معتبراً بالزمان؛ فهو إذن من باطل آخر.
فهؤلاء ليسوا إنما يجعلون القول، وهو المركب من المقاطع، وحده كاملاً منفصلاً؛ بل يجعلون الصوت نفسه كاماً. ثم لا ينفعهم هذا الاحتيال فيما نحن ببسيله؛ لأن الجهة التي يحاولون أن يكون بها الصوت كاماً، إن كان بها كاماً؛ هي جهة توجب فيها الكمية المتصلة.
وهؤلاء إنما أحوجوا إلى أن يثبتوا كمية غير متصلة على أن عظم الصوت وصغره هو نقله وخفة أو جهارته وخفافته؛ وهي كيفيات بالحقيقة كما تعلم ذلك في موضعه لا كميات.
ومع ذلك فهؤلاء جعلوا كمية الصوت لكتبة ما يتولد عنه؛ فجعلوه أيضاً من الكم بالعرض مثل أشياء كثيرة غير الصوت.

وقومٌ منْ همْ أشدَّ تحصيلاً زعموا أنَّه ليس القول كَا بُشِّيٌّ مِنْ ذَكْ ؛ بل لأنَّ المقطع
جزءٌ وَهُوَ يَعْدُهُ . وكل ذي جزءٍ يَعْدُ بجزءٍ له فهو منَ الْكَمْ ؛ والكبْرِيَّةِ مِنْ قِيَاسِهِمْ مَدْخُولَةٌ ؛

- (١) تكون : ساقطة من عا || التوش والصور : الفوس والتصور ع ؟ الفوس والصورن ||

(٢) جزء : جزءا ه || (٣) أجزاء : أجزاءه ؟ أجزاءه من || (٤) الجلة : ساقطة من عا ||

أزمنته : أزمنة د ، م || (٥) بعذارها : ماذيرها د ، م || لمد : يمدد ، م || (٦) بأمررين : لأمررين

ي ، ه || من الكل : ساقطة من سا || (٧) منفصل : منفصل د ، م || بل ويحملون : بل ويحملون د ،

سا ، ع ، م || (٨) الصوت نفسه : أيضا الصوت ؟ توجب : ساقطة من عا || فيها : فيه ، ي

المتصلة : المفصلة بـ ، سا ، م || (٩) ينترا : + له سا ، ع ، ه ، ي ؟ طاع || كية : الكمية سا ، م

غير : ساقطة من ع || غير متصلة : غير منفصله ، ه ، ي ؟ غير المفصلة بـ || (١٠) خفته : حدته بـ ، ه

(١١) كية الصوت : الكمية الصوت سا || بـعلوه : بـعلوا من || من : ف م || بالعرض : ساقطة

من سا || (١٢) دم : دوم || بـئي : لـئي ، بـئ ، ن ، ه ، ي || (١٣) بـجزـله ... يـقدـر : ساقـطـة

من م || بـجزـله : بـجزـنه ي .

فإنه ليس كل ماله جزء يقدر بجزئه فيجب أن يكون من الكم بالذات؛ بل يجوز أن يكون له وجود وحقيقة أخرى، وقد عرضت له كمية ما؛ إما مقدار وإما عدد فيكم به وصار له بحسبه جزء يعده. وأمثال هذه الأشياء لا تكون كيات بالذات؛ ولا تدخل في الكمية دخول النوع في الجنس؛ والمقطع ليست بجزئته وقدرته إلا لأنه واحد؛ والقول كثير؛ فالقول إنما له خاصية الكم من حيث الكثرة التي فيه وهي العدد؛ فإذا لم تلتفت إلى الكثرة التي فيه، التي هو محصل منها، ولا إلى الزمان الذي يساوتها، ولا إلى مقادير ما يتولد منه الصوت أو فيه، لم تجد للقول كمية ألبنة؛ فلان كانت هذه الأشياء تدخل ما يقارنها من الأشياء في مقوله الكمية إدخالاً بالذات، فهو هنا حركات الإيقاع ونغم الجميع في الألحان وألوان التراويق وأعضاء الحيوان وأشياء أخرى مما له هذه الكيات كلها أو بعضها؛ فما بالا لا تدخل في الكم بالذات؟

١٠

وليس لقائل أن يقول: إن المقادير قد يقع عليها العدد، وكونها أقعاً عليها العدد لا يمنعها أن تكون في أنفسها كمية؛ فكذلك القول، فإن المقادير، وإن كثرت بالعدد، فلها بعد الكثرة وقبلها خاصية الكمية في حد اتصالها وأحوال تلزمها وتلتحقها؛ من حيث هي متصلات، لا تلتفت فيها إلى عددها، مثل كونها قابلة للتجزئة والتجزية بالفعل. فإن جعلتها ذات عدد، فإن قبول التجزئة لا يجعلها ذات عدد وهي تحتمل أيضاً المساواة وغير المساواة بالتطبيق في حد اتصالها، كما سنبين بعد، من غير إحراج إلى عدد أو شيء آخر يلتحقها.

١٥

وأما المعلم الأول فقد أجرى الكلام في ذلك على شيء مشهور كان فيما بينهم؛ وعدّ من الكم أقساماً مشهورة ولم يتعرض فيها للتحقيق. وقد فعل كذلك في غير موضع في هذا الكتاب كما فعل في تفصيل الحركة، وكما فعل في مواضع من المضاف.

- (٢) كمية ما : كمية ع || (٣) لا تكون : تكون عا || ولا : ساقطة من سا ||
 (٤) تقدره : تقدرهى || (٦) منها ولا : منها لاس || ولا إلى مقادير : إلا إلى مقادير م ||
 (٧) للقول : التول سا ، ع ، م || ألبنة : ساقطة منى || (٧ - ٨) ما يقارنها من الأشياء : التول عا ||
 (٨) فهو هنا س || الجمع : الجميع ، ع ، ه || (٩) ألوان : أنواع عا (١٢) كذلك :
 وكذلك سا || بيان : فنقول إن س ، ن ، ه ، ي || ظها : فلهذا م || (١٤) عددها : عددها عا ||
 فإن : وإن د ، م || (١٥) عددهي : عدد أيضاً وهي بخ ، ع ، ه ، ي || أيضاً : ساقطة من
 ه ، ي || وغير المساواة : ساقطة من م || (١٦) من غير إحراج : من إحراج س || (١٧) ذلك :
 هذا الكتاب ه ، ي || (١٨) في هذا : من هناف ، ه ، ي .

قد زعم قوم أن التقليل من الكمية . قالوا : ولذلك قد يوجد وزن نصف وزن ووزن مساوٍ لوزن؛ وليس كذلك؛ لأن الوزن لا يمكن أن يقال متوجزاً ومساوياً بذاته . بل الوزن مبدأ حركة إلى أسفل ؛ فإذا كان من الوزن ما يقاوم وزناً آخر ، فلا يقدر الآخر على إشالته في الميزان راسياً في نفسه ، قيل إنه مساوٍ له ؛ أى غير مقاوم إياه في التحرير ؟ فبان تقدّر قيل إنه أعظم منه ؛ فلن كان يقدر على تحرير ذلك الجسم الآخر ، ولا يقدر على تحرير ذلك جسم من طبيعة الجسم الآخر ، هو ضعف ذلك الجسم الآخر ، لا ضعف ذلك الجسم الذي يقدر على تحريره ، قيل إن هذا مساوٍ لضعفه والآخر مساوٍ لضعفه . وأيضاً يقال للثقل الذي يحرك في مثل الزمان ضعف المسافة إنه ضعف .

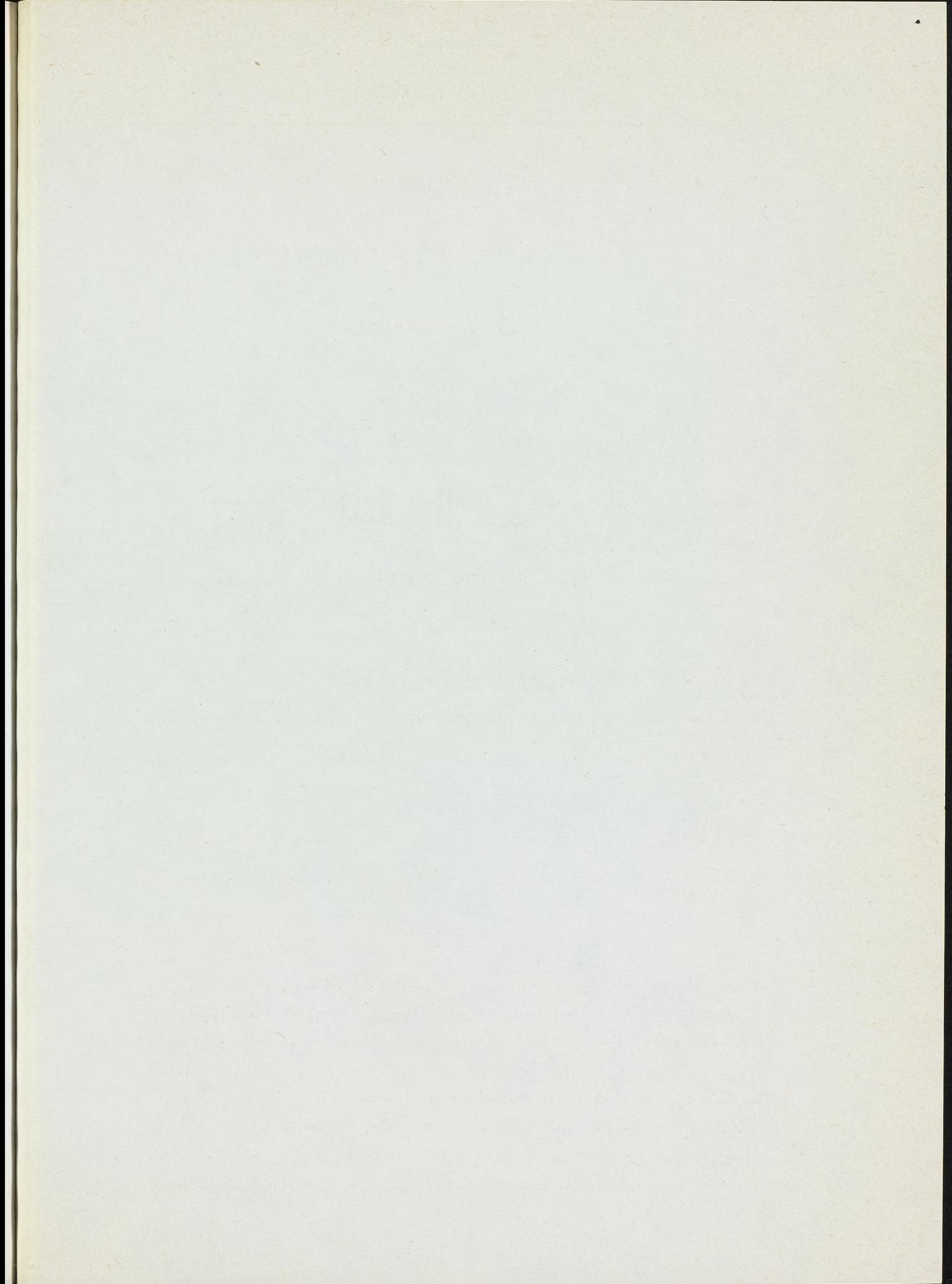
و بالجملة إنما يمكن أن يقدر التقليل بتقدير الحركة والزمان أو المسافة . وليس المقاومة من مقادير الأجسام ؛ إنما التقليل قوة ؛ وكذلك الحففة ؛ أعني بالحففة القوة المصعدة إلى فوق . وقد يمكن أن يتحذل للخففة ميزان معكوس في المياه ؛ أعني بالمعكوس أن تكون المائلات بين كففيها صاعدة . وقد يمكن أن تتحذل موازين للميول القسرية التي تحذل بالدفع والرمي يكون حكمها حكم ميزان التقليل ؛ لكنه قد يكون لا في جهة التقليل ، فلا يلزم من ذلك أن تكون الميول القسرية كبات .

(١) وزن : وزناس || (٢) مساو : مساوياد ، س ، م ، د || يقال : يقول ع ||
 (٣) فإذا : فإن س || (٤) إيه : له ع (٥) الآخر : ساقطة من س || (٦ - ٧) تحريرك ...
 يقدر على : ساقطة من د || (٨ - ٩) الآخر... الجسم : ساقطة من سا || (٦) لا ضعف : ولا ضعف بـ ه ، م ، إ ||
 (٧) الذي : ساقطة من ه ، إ || (٩) أو المسافة : والميالـ ه || ليست : بسبب م || (١٠) من : بين بـ ه ، م
 (١١ - ١٢) الحففة ... أن تتحذل : ساقطة من ن || (١٢) المائلات : المائلات ه || تحدث :
 تجذب ه || (١٣) قد : يكون قد لا يكون سا || يلزم : يكون س || (١٤) كبات : + تمت
 المقالة الثالثة من الفن الثاني ب ، س ، ه ، إ ؛ + (فوق هذه الزيادة) من المنطق ؛ من الجملة الأولى
 في المنطق ولو اهاب العقل الحمد بلا نهاية ؛ والله الحمد والحمد لله ب .

المقالة الرابعة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء



المقالة الرابعة

من الفن الثاني

[الفصل الأول]

فصل (١)

فِي بَيَانِ الْقُسْمَةِ الْأُخْرَى لِلْكَمْ وَ فِي بَيَانِ الْكَمِ بِالْعِرْضِ

٥

وأما القسمة الأخرى للكمية فهى أن من الكمية ماله وضع في أجزائه ، ومنها ما ليس له وضع . والأجزاء التي لها وضع يجب أن يكون لها وجود قار بالفعل معًا ليكون بعضها عند بعض وضع ، وأيضا ترتيب يوقيعه ذلك تحت الإشارة أن كل واحد منها أين هو من صاحبه .

والوضع اسم مشترك يقال على معانٍ شتى : فيقال وضع لكل ما إليه إشارة كفـ كان ؛
 ١٠ والإشارة هي تعين الحـمة التي تخصه من جهـات العالم ؛ وبهـذا المعنى يقال للنقطـة وضع ،
 وليس للوحدة وضع . ويقال وضع لمعنى أخص من هذا ؛ إذـيـقال بعضـ الكـيـات وضع ؛
 ومعناـه ما قـلـناـه . ويـقال وضع للـمعـنى الـذـي تـشـتمـل عـاـيه مـقـولـة مـن التـسـع ؛ وـهـوـحـالـة الـجـسـم
 من جـهـة نـسـبـة أـيـزـائـه بـعـضـها إـلـى بـعـضـ في جـهـاتـه ؛ وـهـذـا الـوـضـع لـيـقال قـوـلـاً حـقـيقـيـاً إـلـا
 ١٥ عـلـى الـجـواـهـر ؛ وـلـاـ يـقال عـلـى الـخـطـ والـسـطـجـ . وـقـدـ يـقال وضع لـمعـانـ أـخـرى لـاتـعـلـقـ بـالـمـقـادـير
 ولا بـالـإـشـارـة .

(٢) الثاني : + من الجـملـة الأولى في المطلع وهي خـمسـة فـصـولـ هـ ؛ وجـاءـ في هـذـه النـسـخـة أـيـضاـ بـعـدـ ذـلـكـ
 عـاـونـينـ الفـصـولـ فـي هـذـه المـقـالـة || (٥) بـيـانـ : سـاقـطـةـ مـنـ دـ ، سـ ، مـ || لـكـمـ : لـكـيـةـ دـ || (٦) فـهـىـ :
 فـهـوبـ ؛ وـهـىـ مـ || لـكـيـةـ : سـاقـطـةـ مـنـ سـ ، عـ ، عـ || (٧) مـاـ : فـيـهـ عـاـ || (٨) يـوـقـعـهـ ذـلـكـ :
 يـوـقـنـاهـ هـ ، ئـ || أـيـنـ : كـيفـعـ || (٩) كـانـ : كـانـ دـ ، سـ ، مـ || (١٠) هـىـ : سـاقـطـةـ مـنـ هـ ||
 تـخـصـهـ : تـخـصـ هـ ، ئـ || وـبـهـذاـ : وـهـذـاـ سـاـ || (١١) لـنـقـطـةـ مـ || لـنـقـطـةـ وضعـ : إـنـ لـنـقـطـةـ وضعـ
 هـ ، ئـ || (١٢) وـلـيـسـ لـوـحـدـةـ وضعـ : سـاقـطـةـ مـنـ دـ ، نـ || يـقـالـ وضعـ لـمـعـنىـ سـ ، عـ || إـذـيـقالـ :
 وـيـقـالـ سـاـ || لـبـعـضـ : إـنـ لـبـعـضـ ئـ || (١٢) وضعـ وـمـعـناـهـ : وـضـعـ وـمـعـناـهـ عـ ، ئـ || (١٣) الـجـسـمـ :
 بـسـمـ عـاـ || (١٥) الـجـواـهـرـ : الـجـواـهـرـ مـ || (١٤) أـخـرىـ : آنـرـبـ ؛ آنـرـسـ .

والوضع الذي يقصد في باب الكيّة هو الوضع بالمعنى الأوسط^٦؛ وكأنه اسم منقول من المعنى الثالث؛ فكأنه لما كان وضع الجسم الذي من مقوله الجوهر إنما هو بسبب حال أجزائه بعضها عند بعض، جعل نظير ذلك أو مقارنه، إذا اعتبر في الجسم الذي من باب الكيّ وضعاً، وإن لم يكن الجسم الذي من باب الكيّ ولا السطح ولا الخط يجب له بداية الجهات والمكان. لكن الجسم الذي من باب الكيّ له أجزاء بالقوة لها اتصال وترصيف؛ وإلى كل واحد منها، إذا فرض موجوداً، إشارة أنه أين هو من صالح^٧، وكذلك الخط والسطح. وهذا المعنى كالمناسب لذلك المعنى الذي في الجسم الجوهرى^٨، فيسمى باسمه.

وقد قيل: إن الجسم المتحرك لا وضع له؛ فإن عن القائل لذلك أنه لا وضع له الوضع الذي هو من المقول، فربما أورم ذلك صدقاً؛ وليس كذلك؛ فإنه فرق بين ألا يكون للشيء وضع وبين أن لا يكون له وضع قار، كما أنه فرق بين أن لا يكون للجسم أين، وبين أن لا يكون له أين قار.

وكما أن الحركة عند التحقيق لا تخرج الجسم عن أن يكون ذا أين، وإن أخرجته عن أن يكون ذا أين قار، وكذلك حال الحركة بالقياس إلى الوضع؛ فإنها لا تخرج الجسم عن أن يكون ذا وضع، وإن أخرجته عن أن يكون ذا وضع قار.

لكن الوضع الذي يعتبر في مقوله الكيّ عيز ذلك الوضع؛ وهو غير متغير ولا متبدل في الجسم المتحرك. وإن تحرك فإن الحركة لا تعد شيئاً من شرائط هذا الوضع الذي هو كون الكيّ بحيث يمكن أن يفرض فيها أجزاء، إذا فرضت، تكون متصلة ويكون بعضها يجنب بعض يلزم ذلك الجنب في الجسم؛ فإن الحركة لا تزيل مجاورات الأجزاء بعضها بعضاً، ولا يمنع أن يشار إلى كل جزء أنه أين هو من الآخر؛ وتكون تلك المجاورة محفوظة. وإن كانت المجاورات مع أشياء خارجية عن الجسم متبدلة، حتى إذا كان متلا للجسم، وهو

(٦) وكأنه ما || (٧) وضع: يوضع || (٨) وإن كل: وكل ما || منها: منها ه

(٩) الخط والسطح: السطح والخط د، م || (١٠) فيسى: فيسى ه || (١١) قيل: يقال ن

(١٢) ذلك: ساقفة من د، ن || (١٣) كأنه فرق...أين قار: ساقفة من م || (١٤) التحقيق:

التحقق ه || أخرجته: أخرجه ه || (١٥) كذلك ما: كذلك ما || (١٦) أن يفرض: ساقفة من سا

فيها: لها ه || (١٧) بيان: + إليه ه || أنه: ساقفة من د، م.

متحرك ، علامة شكل أو كيفية ، وتلك العلامة في بعض أطراfe ، كان بعض أجزائه يقال إنه يلي تلك العلامة ، والجزء الآخر يقال إنه الجزء بعيد عن تلك العلامة ؛ وإن كانت الحركة لاحفظ نسبة الأجزاء إلى جهات العالم ، تلك النسبة التي تتعلق بمعنى الوضع ، الذي هو المقوله . على أنه ، وإن كان كذلك ، فإنها توجب نقلًا عن وضع إلى وضع ، وهذا لا يوجب أن يكون المقول لا وضع له ؛ بل يوجب أن الوضع متبدل على الاتصال أو على الانفصال ؛ وفي كل آن يفرض يكون له وضع ؛ لكن هذا الوضع غير ذلك الوضع الذي للكم .

ثم إن كان تسمة الكل إلى ذي الوضع وغير ذي الوضع قسمة بالفصل ، لم يجز أن تتبدل الفصول بحركة وسكون بعض للجسم وطبيعته محفوظة .

ثم من اليَّنْ أن الخط لأجزاءه وضع ، والسطح لأجزائه وضع ، والجسم لأجزائه وضع ،
والمكان أيضاً لأجزاءه وضع بانقياس إلى ما هو سطحه وبانقياس إلى ما هو حاوِيه . وأما
الزمان فكيف يكون لأجزاءه وضع ولا جزء يوجد منها مقارن الوجود للجزء الآخر حتى تثبت
بجاورته للجزء الآخر ؟ فكيف تثبت بجاورة ما هو مفروض موجوداً ومفروض أنه سيوجد
ما هو في العدم أولاً فقد ؟ وإن كان قد يوجد في أجزاءه اتصال وإن لم يوجد ؟ وذلك
الاتصال هو أن حداً واحداً منه ، وهو نهاية ما ، عدم ، وبداية ما ، يوجد . وربما كان
لأجزاءه ترتيب من جهة التقدم والتأخر .

وأما العدد فإنه ، وإن وجد لأجزائه قرار وترتيب ، فيليس يوجد له اتصال . فلا يكون له وضع . وقد يفرض عدد لا يشار إلى أجزائه بأيّن ، فضلاً عن أيّن بعضها من بعض . ومن ذلك العدد الذي يقع على المعقولات . وبالحقيقة ، فإن العدد لا يقتضى وضعاً ؛ بل يعرض له أن يصيّرذا وضع بسبب ما يقارنه .

(١) أوكيفية : وكيفية ع || وتلك العلامة : ساقطة من عا || (٢) إنه : إنماع || على : ساقطة من ع || كانت : كان ع || (٣) تلك : ساقطة من عا || التي : ساقطة من سا || (٤) وف كل : وكل س || يكون : ساقطة من س || (٧) كان : كانت ه || وغيره : وإلى غير س || (٨) الوصول : النصل سا || وسكون : أو سكون س ، عا || (٩) والسطح لأجزائه وضع : ساقطة من سا || (١٠) ما هو : ما بين د || سطحه وبالنهاية إل ما هو : ساقطة من س || حاويه : يخاويه م || (١١) حتى : متى عا || (١٢) ومفروض : أو مفروض د ، م || (١٤) وهو : هود ، م || (١٦) وإن : إنماع || (١٧) من بعض : عن بعض س .

والقول أبعد من ذلك ؛ فإنه لا يقتضى ترتيباً طبيعياً ولا ثباتاً .

والكم ذو الوضع هو المقدار . والمقادير بالحقيقة ثلاثة ؛ وإذا أخذ فيها المكان صارت أربعة . ويبيّن الزمان والعدد والقول غير ذوات وضع .

فهذه هي الكثيّات بالحقيقة . وقد تكون أشياء أخرى يقال لها إنما كثيّات ؛ وتكون كذلك بالعرض لا بالذات . وإنما يقال فيها ذلك بسبب مقارتها للكثيّات التي هي كثيّات بالذات ؛ فبعضها موضوعات لها ؛ كالإنسان والفرس ، حين يقال : إنسان طويل وقصير ، وفرس طويل وقصير؛ وبعضها أعراض لا توجد إلا مع وجود الكثيّات ؛ كالحركة فإنها لا توجد إلا بمقارنة من جسم متجرّك لمسافة تكون الحركة فيها فتقدر بها ، ولزمان تكون هي أيضاً فيه فتقدر به ، وفي جسم متجرّك تكون فيه فتقدر به ؛ فيقال : حركة طولية ، أى في مسافة طولية أو في زمان طولية ؛ وكذلك يقال : بياض عريض ، أى في سطح عريض . وبعض هذه عوارض خاصة للكثيّة ؛ كالطول والقصر الذي بالقياس ؛ مثل ما يقال : إن هذا الخط طويل والآخر ليس بطويل بل قصير ، وإن كان كل خط طويلاً في نفسه بمعنى آخر ، من حيث له بعد واحد ؛ وهذا السطح عريض وذلك الآخر ليس بعربيض بل ضيق ، وإن كان كل سطح عريضاً في نفسه بمعنى آخر ، أى من حيث له مع بعده يفرض طولاً بعد يفرض عرضاً؛ ويقال : هذا الجسم ثمين والآخر رقيق ليس بثمين وإن كان كل جسم له ثمن بمعنى آخر ، أى من حيث له عمق ، أى من حيث له ثلاثة بعاد . وكذلك تقول : إن هذا العدد كثير وذلك ليس بكثير بل قليل ؛ وإن كان كل عدد كثيراً بمعنى آخر ، من حيث هو كم منفصل بعد بالأحاد .

فهذه وأمثالها يقال لها كثيّات وأيّست بكتيّات ؛ بل هي أحوال تعرض للكم بمقاييسه

بعضها إلى بعض كما سنوضح .

(٢) وإذا : فإذا ، هـ || (٤) إنها : ساقطة : من هـ || (٧) إلا : ساقطة من م ||

(٨) بمقارنة من جسم : بمقارنة جسم ع ، هـ || (١١) كالطول : كالطول بل د ، ع || والقصر : والقصير ، ع ||

(٩) آخر : + أى د || (١٤) ليس بعربيض : بعربيض م || أى من حيث : من حيث د ، ع ||

(١٥) مع : إلى د ، م || يفرض : يفرض د ، م || (١٦) أى : ساقطة من ن || من حيث : حيث د ، م ||

(١٧) وكذلك : وكذلك هـ || (١٨) آخر : + أى هـ || (١٩) لها : له م ||

(٢٠) بعضها : بعضه د || سوّج : سوّجهه هـ .

واعلم أن الطول يقال بالاشتراك في الاسم على معانٍ ؛ فيقال طول لكل امتداد واحد .
كيف كان ؛ ويقال للامتداد الواحد الذي يفرض أولاً طول ؛ ويقال طول لأطول
امتدادين يحيطان بسطح من غير أن يعتبر تقدم وتأخر ؛ ويقال طول للامتداد الواحد ،
من حيث يأخذ مركز العالم إلى محيطه ؛ كطولي الإنسان ، وهو البعد الذي فيه أول
حركة النشء .

وكذلك العرض يقال للكم الذي فيه بعدان ؛ ويقال للبعد الواحد الذي يفرض مقاطعاً
لبعض فرض أولاً على أنه طول ؛ ويقال عرض لأقصر بعدين مقاطعين ؛ ويقال عرض
لبعد الآخذين يمين الحيوان إلى شماليه .

ويقال عمق للثخن الذي تحصره السطوح ؛ وقد يقال عمق لذلك بشرط الأخذ
من فوق إلى أسفل ؛ ويقال عمق للبعد الذي يقاطع بعدين مفروضين أولاً طولاً وعرضًا
 المقاطعة المعلومة ؛ فإن الخطين إذا فرضاً أولاً ، ثم جاء ثالث ذلك المجيء ، قيل إنه عمق ،
 ولو ابتدئ به أولاً ؛ ويقال عمق لما يحويه قدام الإنسان وخلفه ، ومن ذوات الأربع
 فوقها وأسفلها .

وتقول: إنه لو توهمت نقطة تتحرك أو يتحرك جسم فيه نقطة فيلاقى بسيطاً بالنقطة ،
رسم ذلك طولاً وخطا فيما يمسحه . فإن تحرك هذا الخط لا في جهة حركة النقطة ،
بل في جهة مقاطعة لها ، ارتسم سطح وعرض . فإن ارتفع السطح أو انخفض حتى تكون
حركته على بعد مقاطع للبعدين على قوائم ، ارتسم جسم . وأيضاً فإن ظاهر الجسم ،
من حيث هو ظاهر ومتى لا يوجد معه شيء مما وراء الظاهر ، فهو بسيط وسطح .

- (١) الطول : طويل د || (٢) لأطول : ساقطة من عا || (٣) امتدادين : الامتدادين
(٤) يأخذ من مركز : يأخذ مركزم || (٦) مقاطعاً : + فيه سا || (٨) الآخذ : الآخرين ||
(٩) وقد يقال : ويقال سا | | لذلك : كذلك د || (١٠) ويقال عمق للبعد : ويقال للبعدن || (١٢) ابتدئ :
ابتدأع || (١٤) بالنقطة : بالنقطن ، فالنقطة سا ، عا || (١٥) رسم : ترمي عا | | ذلك : ساقطة من د ، سا ،
عا ، عا ، م ، ن ، ئ || (١٦) هذا : ساقطة من ن || (١٧) ارتسم : رسم عا | | أو قرم عا || سطح :
ساقطة من ه || السطح : ساقطة من ن || أو انخفض : وانخفض عا || (١٧) قوائم ارتسم : قولهم أو
قزم عا || (١٨) يوجد : يؤخذ سا .

فإن قطع هذا الذي هو السطح فالتفت إلى القطع الذي يناله فقط ، ولم تلتفت إلى مشاركة الجسم أو السطح له فيه ، فإن طرفه الماصل بالقطع هو الخط . فإن قطع الخط ، فإن طرفه على ذلك الاعتبار هو النقطة .

فان الخط المحدود هو البعد الذي يفترض بين نقطتين ؛ والسطح المحدود هو البعد الذي يفترض بين الخطتين ؛ والعمق المحدود هو البعد الذي يفترض بين سطحين .

واعلم أن الطول والمعرض والعمق ، من حيث لا إضافة فيها ، هي من الكثيّة ؛ والمسافات أعراض في الكثيّة . واعلم أن الكثير بلا إضافة هو العدد ، والكثير بالإضافة عرض في العدد ؛ وكذلك القول في سائر ما يشبه ذلك . واعلم أن الطويل والعربيض والعميق والكثير المتباين قد تتضاد في الإطلاق ؛ فلا يكون من شرط ما يضاف إليه طرف منها أن يتضمن إضافة إلى ثالث منها ، كما تقول : الكثير أو الكبير أو غير ذلك ؛ وقد تضاف إضافة تتضمن ذلك ، فيقال أطول وأكثر وأعمق ؛ فإن لكل واحد منها إضافة إلى شيء له إضافة إلى ثالث ، فإن الأطول أطول بالقياس إلى شيء هو عند شيء ما طويلاً ، إلا أن هذا الشيء أطول م

ونقول : إن المساحة تقدير المتصيل ، والعدد تقدير المتفصّل ، والعدد والمساحة منهما ما في النفس ، هو العاد والماضي ، ومنهما ما في الشيء ، وهو المدود والمسوح . وإذا صار المسوح معدوداً فإن العد عارض له ، ولا يوجّب ذلك أن يصير المتفصّل جنساً له .

- (١) فالتفت : والتفتى || (٢) أو السطح : والسطح || فإن طرفه الماصل : فإن الماصلى || قطع الخط : قطع من الخطى || (٣) طرفه على : طرفه الماصل على ع ، ئى || (٤) نان الخط المحدود : فان الخط المحدود سا ، ع || يفترض : يفرض ن ، ه || نقطتين ... بين : ساقطة من ما || (٥) يفترض : + من ه || بين الخطين ... الذي : ساقطة من ع || العد : الخط سا || (٦) إضافة : + عرض س || (٧) هو : في س || بالإضافة : + نوع || (٨) الطويل || والعربيض : الطول والعرض ه || (٩) قد ... تتضاد في : ساقطة من د || شرطه ما || (١٠) أطول وأكثر : أكثر وأطول م ، ن ، ئى || فإن : فكان سا || لكل : كل س || (١٢) هو : وهو س || (١٣) شيء ما : شيء د || (١٤) العدد تقدير : العدد تقدير ، س ، س ، م || والعد : والعدد ، س ، ئى || (١٥) هو العاد : وهو العاد ، ع ، م ؛ والماد د || وسنهما : ومنه بيج || (١٦) فإن العد : فإن للعدد ، م .

والزمان متصل بالذات وبالعرض أيضاً، ومنفصل بالعرض . أما أنه متصل بالذات ، فلا أنه في نفسه مقدار للحركة ، وأما أنه متصل بالعرض ، فلا أنه يقدر بالمقاييس إلى المسافة فيكون له تقدير ماسح عارض من غيره ، فيقال : زمان حركة فرسخ ، فيقدر الزمان بالفرسخ والفرسخ مقدار خارج عنه ؛ فيكون هذا التقدير له كـ لـ الحركة . ولا بأس أن يكون الذي في نفسه في مقولـة ، ثم يعرض له شيء من تلك المقولـة ؛ فإن الإضافة تعرض لها الإضافة ، والكيفية تعرض لها الكيفية .

وأما أنه منفصل بالعرض ، فذلك لما يعرض له من الانفصال إلى الساعات والأيام وغير ذلك . وليس يحسن من يقول : إن الزمان منفصل أيضاً لا بالعرض ؛ وذلك من حيث هو عدد للحركة وأن الآن يوجب فعله . فإن الآن في الزمان موهم كالنقطة في الخط . ولو كان شيئاً حاصلاً لكان ، كما يقولونه ، فاصلاً ؛ ولكن من غير أن يتحقق الزمان بالكمية المنفصلة . فليس إذا فرض الآن فاصلاً ، لم يكن واصلاً . ولما كان بأن يصل أولى منه بأن يفصل ، فإنه إذا كان حاصلاً بالفعل صار به لأجزاء الزمان حد مشترك بالفعل يدل على الاتصال في ذواهـا ؛ وإن عرض لها ، من حيث هي أجزاء ، أن تكون ذات عدد ، لا عدد ، وذات كمية منفصلة ، لا كمية منفصلة ، مثل حال الخط والسطح والجسم إذا افترض منها حدود مشتركة . وليس هذا الفصل هو الفصل الذي لا يجتمع مع الوصل ، لأن ذلك هو الفصل الذي يبعد الأجزاء بعضها من بعض بطرفين متباهيين ؛ ولا الفصل المبعد يجعل الشيء لا معاـلة من الكمية المنفصلة ؛ بل يجعله ذا كمية منفصلة .

واعلم أن الكمية المتصلة أو المنفصلة لو قوـمت ذات شيء ، يـقـيـعـ هـنـاكـ شـكـ فـيـ أـنـ الشـيـءـ منـ تـلـكـ المـقـولـةـ أـمـ لـيـسـ ؟ـ لـأـنـهـ رـبـاـ قـوـمـتـ كـالـفـصـلـ الـبـسيـطـ ؛ـ وـكـانـ لـقـائـلـ أـنـ يـقـولـ إـنـ الفـصـلـ الـبـسيـطـ لـأـيـحـبـ أـنـ يـكـونـ مـنـ مـقـولـةـ النـوـعـ الـذـيـ يـلـحـقـهـ ؛ـ فـكـيـفـ إـذـاـ عـرـضـتـ وـلـمـ تـقـوـمـ ؟ـ

(١) الزمان متصل : الزمان يتصل ن || (٢) تقدير : تقدر ب ، س || (٤) لـ الحـرـكـةـ : فـالـحـرـكـةـ ئـ || (٧) لهـ : سـاقـطـةـ مـنـ سـاـ || (٨) يـحـسـنـ : + قـوـلـ هـ أـيـضاـلـاـ : اـفـصـالـاـمـ || (٩) عـدـدـ : عـرـضـ عـ || فـانـ الـآنـ : فـالـآنـ بـ || (١١) ثـلـيـسـ : وـلـيـسـ دـ || (١٢) أـولـىـ : سـاقـطـةـ مـنـ سـ || (١٣) فـيـ ذـواـهـاـ : لـذـواـهـاـ سـ || (١٤) وـذـاتـ نـ : أـوـذـاتـ نـ || (١٥) اـفـتـرـضـ : فـرـضـ هـ ئـ || مـنـهـ : فـيـاءـ ، عـ ، مـ ، نـ || (١٦) الـوـصـلـ : + بـلـ نـ || لـأـنـ : فـإـنـ سـاـ ، عـ ، مـ ، نـ || (١٧) يـجـعـلـهـ : يـجـعـلـ عـ || (١٨) أـوـ الـمـفـصـلـةـ : الـمـفـصـلـةـ : عـ || شـيـءـ : الـشـيـءـ ، هـ ، ئـ || شـكـ فـيـ أـنـ : شـكـ أـنـ سـ || (١٩) أـمـ : أـوـهـ || (١٩ - ٢٠) إـنـ الـفـصـلـ : الـفـصـلـ سـاـ .

واعلم أن المتصل والمتنفصل فصلاً الكم لا نوعاه ، إلا أن تقرن بهما طبيعة الجنس ؛
ولكن ليسا من الفصول التي هي غير الأنواع .

واعلم أن الفصول المنطقية كالماء تحمل على الأنواع ، فلا تكون غير الأنواع في الموضوع .
ولكن تكون غيرها بالاعتبار . فإن كان الفصل المنطق مشتقاً من معنى موجود في النوع
لا يحمل على النوع ، كان النوع منفصلاً بفصل غيره ؛ كالماء الذي هو ناطق ؛
 وإنما هو ناطق بنطيق هو موجود حاصل فيه ، والنطيق لا يحمل على الإنسان ، فلا يقال :
إن الإنسان نطق ، لا بالاعتبار فقط بل وبال موضوع ؛ فهذا الفصل وما يجري مجرأه
يستند إلى شيء هو غير النوع ، بحيث لا يحمل عليه .

واعلم أن الكم المتصل لا يخالف المتنفصل إلا بذاته ، لا باتصال غيره ؛ ولا المتنفصل
يختلف المتصل إلا بذاته ، لا بالانفصال . فذات النوع هبنا والفصل واحد بالموضوع ؛
ليس واحداً بالاعتبار . وأما الفصل البسيط فليس لها أبنة ؛ إذ ليس هذا متصلة باتصال ؛
ولا ذلك متصلة بانفصال ؛ وأنت موعود بشرح هذه الأشياء لك في موضعه .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في خواص الكم

١٥

وبالحرى أن تتکم الآن في خواص الكمية فنقول : قال بعض المقدمين ما هذا معناه :
إن للكم خاصيتين أو اثنتين إحداهما أن الكمية تحتمل التقدير ، والأخرى أن الكمية لا مضاد
لها . ثم إنه قد يتولد من هاتين الخاصيتين خاصيتان أخرىان ، فيتولد من أن الكمية تحتمل
التقدير أنه يقال مساواً وغير مساواً ، ويتولد من أنه لا مضاد له أنه لا يقبل الأشد والأضعف .

(١) الجنس : ساقطة من ى || . (٢) واعلم أن الفصل : والفصل من ، عا || (٤) فإن : فإذا عا ||
(٥) لا يحمل على النوع : ساقطة من د || (٦) وإنما هو ناطق : ساقطة من س || هو موجود : فهو موجود
د ، ن || (٧) إن : ساقطة من د ، عا ، م ، ن || (٧) وبالموضوع : ولو موضوع هـ (١٦) ما هذه :
هذا من || (١٧) خاصيتين : خاصيتين ن || (١٨) اثنان خاصيتين : اثنان خاصيتين ئ خاصيتان : خاصستان ع ، ئ || (١٩) غير
مساو : ضرورة د || أنه لا مضاد له أنه عا || لا مضاد : مضاد س || لا يقبل : يقبل هـ

فنقول نحن : إن الخاصية الأولى للحقيقة هي التي منها ينقدح لنا الوقوف على معنى الحقيقة أنها لذاتها ، لا شيء آخر يحتمل أن يوقع فيها القدر . وأما أنها لا مضاد لها فامر لا ينتقل الذهن من الرغوف عليه إلى التفطن بـ مـاـهـيـةـ الـحـقـ . وكيف وهذه مما يشارك الجوهـرـ فيهاـ الحـقـ ؟ فإنـاـ مـنـ الخـواـصـ الـتـىـ بـالـقـيـاسـ ، لاـ الـتـىـ عـلـىـ الإـطـلـاقـ وـالـإـقـرـارـ بـأـنـ الحـقـ لـاـ مـضـادـ لهاـ مـاـ يـجـبـ أـنـ يـوـضـعـ فـيـ الـمـنـطـقـ وـضـعـاـ .

ولتفنن فيه بالاستقراء أو بما يشبهه من الم{j}حج {j}؛ مثل أن تقول : إن الكـيـاتـ المـتـصلـةـ قد تـتوـافـرـ مـعـاـ فيـ مـوـضـوعـ وـاحـدـ ؛ وبـعـضـهاـ نـهـاـيـاتـ بـعـضـ ؛ وإنـ المـنـفـصـلـاتـ كـيـفـ يـمـكـنـ أنـ يـفـرـضـ لـوـاحـدـ مـنـهاـ ضـدـ ؛ وـأـىـ شـىـءـ وـضـعـ ضـدـاـ لـلـاثـنـيـنـ مـثـلاـ ، فـهـنـاكـ شـىـءـ وـاحـدـ هوـ أـبـعـدـ مـشـاـكـلـ لـلـاثـنـيـنـ مـنـهـ وـهـوـ الـعـدـ الـأـزـيـدـ مـنـهـ ؛ فـلـوـ جـعـلـ الـأـلـفـ ضـدـاـ لـلـاثـنـيـنـ ١٠ أوـ الـثـلـاثـةـ مـنـ جـلـتهاـ ، لـكـانـ الـعـشـرـةـ أـلـفـ أـبـعـدـ مـنـ طـبـيعـهـ ، فـكـانـ أـلـفـ بـمـضـادـهـ ، وـلـكـانـ الـأـلـفـ أـلـفـ بـأـنـ يـكـونـ فـيـ حـكـمـ الـمـتوـسـطـ بـيـنـ الـضـدـيـنـ . ثـمـ كـيـفـ يـكـونـ مـوـسـطـ وـالـطـرـفـ وـغـيرـ مـنـفـرـدـ ؟ فـإـنـ قـيـلـ : إـنـ الـأـلـفـ مـثـلاـ يـوـجـدـ لـهـ مـاـ هـوـ فـيـ غـايـةـ الـبـعـدـ عـنـهـ كـالـاثـنـيـنـ فـلـمـ لـيـسـ ذـلـكـ ضـدـهـ ؟ فـالـجـوابـ : إـنـ ضـدـ الشـىـءـ إـنـاـ يـكـونـ ضـدـاـ لـهـ إـذـاـ كـانـ الشـىـءـ ضـدـاـ لـهـ وـلـوـ كـانـ الـاثـنـيـنـ ضـدـاـ لـلـأـلـفـ لـأـنـهـ غـايـةـ فـيـ الـبـعـدـ مـنـهـ ، لـكـانـ الـأـلـفـ ضـدـاـ لـلـاثـنـيـنـ وـغـايـةـ فـيـ الـبـعـدـ مـنـهـ ؛ وـإـذـ لـيـسـ ذـلـكـ فـيـ الـجـانـيـنـ جـمـيعـاـ ، بـلـ فـيـ جـاـنـبـ وـاحـدـ ، فـلـيـسـ ذـلـكـ بـمـوجـبـ للـتـضـادـ . ١٥

وبـعـدـ ذـلـكـ ، فـإـنـهـ وـإـنـ كـانـ الـمـنـطـقـ لـاـ سـيـلـ لـهـ إـلـىـ إـثـبـاتـ أـنـ لـاـ ضـدـ لـلـحـقـ ، فـلـاـ بـدـ مـنـ أـنـ يـوـافـقـ فـيـ أـشـيـاءـ يـظـنـ أـنـهاـ أـضـدـادـ وـكـيـاتـ مـعـاـ فـيـعـرـفـ أـنـهاـ إـسـتـ كـذـلـكـ . فـأـوـلـ ذـلـكـ مـاـ يـظـنـ مـنـ أـنـ الـمـتـصـلـ مـنـ الـحـقـ ضـدـ لـلـتـفـصـلـ . فـأـوـلـ الـجـوابـ فـيـ ذـلـكـ أـنـ الـمـتـصـلـ

(١) الخـاصـيـةـ سـاـ ، هـ || (٢) أـنـاـ : وـأـنـاـ هـ || أـمـاـ أـنـاـ : أـمـاـ أـنـاـ سـاـ || (٣) بـاعـيـةـ : لـمـاهـيـةـ سـاـ || الـحـقـ : الـحـقـ هـ || (٤) الجـوهـرـ فـيـهاـ : فـيـهاـ الجـوهـرـ سـاـ || (٥) وـلـتـفـنـنـ سـ || أـوـ بـاـ : وـبـاـ سـاـ ، عـ ، مـ || (٦) بـعـضـ هـ || إـنـ مـ || (٧) بـعـضـ : بـعـضـ هـ || إـنـ مـ || (٨) ضـدـاـ لـلـاثـنـيـنـ : + مـنـهـ سـ ; + أـوـ الـثـلـاثـةـ مـنـ جـلـتهاـ هـ || (٩) لـلـاثـنـيـنـ مـنـهـ : لـلـاثـنـيـنـ وـالـثـلـاثـةـ مـنـهـ هـ || (١٠) أـوـ الـثـلـاثـةـ مـنـ جـلـتهاـ : سـاقـطـةـ مـنـ هـ || الـأـلـفـ : الـأـلـفـ وـالـعـشـرـةـ دـ ، سـاـ ، عـ ، عـ ، مـ ، مـ ، هـ || فـكـانـ : وـكـانـ ؟ وـذـلـكـ كـانـ عـ || (١١) كـيـفـ : سـاقـطـةـ مـنـ سـاـ || (١٢) مـنـفـرـدـ : مـنـفـرـدـ ، سـاـ ، عـ ، عـ ، نـ ، هـ ، هـ || إـنـ الـأـلـفـ : الـأـلـفـ بـ ، سـ || (١٣) إـذـا ... لـهـ : سـاقـطـةـ مـنـ سـاـ || (١٤) ظـايـةـ فـيـ الـبـعـدـ : فـيـ ظـايـةـ الـبـعـدـ || (١٥) مـنـهـ : سـاقـطـةـ مـنـ عـ || فـيـ الـجـانـيـنـ : مـنـ الـجـانـيـنـ عـ ، هـ || بـلـ : سـاقـطـةـ مـنـ دـ || وـاحـدـ : + وـاحـدـ هـ || (١٧) فـيـرـفـ : فـيـوـجـبـ عـ || (١٨) مـنـ أـنـ : أـنـ سـ ؟ مـنـ مـ || ضـدـ : ضـدـاـ مـ || فـأـوـلـ : فـأـقـولـ عـ || الـمـتـصـلـ وـالـمـفـصـلـ : الـمـفـصـلـ وـالـمـتـصـلـ بـ .

والمتفصل ؛ من حيث هما فصلان، من لواحق الحكم، لا من الحكم نفسه ، تحال الفصول . وأيضاً فإن الانفصال هو أن عدم الاتصال فيما من شأنه في نفسه أو في جزئه أن يتصل . والعدم غير الصد ، فليس الانفصال ضد الاتصال ، وإن كان شيء واحد يكون موضوعاً لقدر متصل ، ثم ينفصل ، فيوضع بعدد يفرض له .

وأما الزوجية والفردية والاستقامة والانحناء فإنها لا أضداد ولاكم . أما الزوجية والفردية فموضوعهما القريب أعداد ما ، ولا تشتراك في الزوجية والفردية بالقوة ، فلا العدد الموضوع للزوجية هو يعنيه بصير فرداً ، ولا العدد الموضوع للفردية هو يعنيه بصير زوجاً ، ولا يوجد شيء من الأشياء موضوعاً يعنيه للأمررين بما كان كذلك لم يكن صدأ . وأيضاً فليس الفرد إلا أن لا يوجد للعدد قسمة بتساوين ؛ فاقسام العدد إلى العدد الزوج والفرد اقسام بحسب إيجاب خاص بالثانية وسلب خاص بها . لكنه قد أتفق أن وضع الحكم مقتروناً به هذا السلب أو هذا العدد اسم محصل ؛ فأوهم الإثبات . وأيضاً فإن الزوجية والفردية كقيفيات في الحكم ، ولا يعني أن يكون في الحكم كقيفيات متضادة ، فتصير لأجلها القيفيات متضادة بالعرض كالأحوال .

والمضمون هو أن القيفيات لا تتضاد بنوعيتها تضاد السواد والبياض . وكذلك حال الاستقامة والانحناء فإنها ليست بأضداد ولا كقيفيات . وكذلك التساوى والتفاوت كأهاضافات في القيفيات ، لا كقيفيات ، ولا ينبع منها مقابلة التضاد . والكبير والصغر أيضاً وما يجري بعراها إضافات تلحق الحكم ، فالكبير لا يكون إلا كاماً ولكن ليس كيه أنه كبير ؛ فإن الكبير مثلاً يكون في ذاته جسماً أو سطحاً ، ولأجله يكون كاماً تعرضاً له إضافة ما فيصير بسببه كبيراً ، وإذا عرضت له إضافة ما ، فإنما تلحقه بعد أن كان كاماً ؛ لأن كان في تلك

(٢) ينفصل : بفصل عا || (٣) متى للاتصال : ضد الاتصال من ، عا || (٤) يفرض : يعرض بمح ، ع ، م ، ن ، د ، ئ || (٥) فإنها : ساقطة من ع ، ئ || أضداد : + لها س ، م || (٦) يعنيه : قسمة || (٧) ولا يوجد : فلا يوجد ع ، ئ || (٨) أن لا يوجد : أن يوجد || بتساوين : متساوين عا || (٩) الحكم : لكم ؛ الحكم س ، ع || (١٠) محصل : + به || (١١) والفردية : أو الفردية د ، م || (١٢) كقيفيات في الحكم : لأجلها الحكم || (١٣) المضمون : + من بمح ، ع ، د || (١٤) لا كقيفيات : ساقطة من د || (١٥) الكقيفيات من || الكبير والصغر : الكبير والصغر بمح ، ع ، ن || (١٦) وما يجري بعراها : ساقطة من س ، م || (١٧) الا : ساقطة من سا || (١٨) تعرضاً : وتعرض سا .

الإضافة أو في عارِض آخر مضادة، لم تكن في ذاتِ الـكـم ، بل في عارِض لـلـكـم ؛ إذ إنـما تكون لـلـكـم من جهة عارِض عرض له .

واعلم أن الأمثلة التي أوردت في دعوى أنه قد يكون في الكيـات مضادـة فإنـها كلـها عوارـض لـلكـيـة وليسـت كـيـة كـما عـلمـت ؛ وـمع ذـلـك فـلـيـس فـيـها تـضـاد ؛ فـلـان التـضـاد إـنـما يـكـون بـين طـبـيعـتين كـل وـاحـدـهـما مـعـقـول بـنـفـسـهـ، ثـم إـذـا أـضـيف إـلـىـآخـرـقـيلـهـ مـضـادـ؛ هـ مثلـ الـحرـارـةـ وـالـبرـودـةـ ؛ فـلـانـ كـلـ وـاحـدـهـما مـعـقـول بـنـفـسـهـ ، فـلـاذـا أـضـيف إـلـىـآخـرـىـ كـانـتـ ضـدـاـهـاـ ؛ فـتـكـونـ هـنـاكـ طـبـيعـةـ تـعـرـضـهـاـ إـضـافـةـ هـيـ إـضـافـةـ المـضـادـ. وـالـكـبـيرـ وـالـصـغـيرـ لاـ مـعـقـولـ لـهـ مـنـ هوـيـةـ إـلـاـ أـنـ يـكـونـ مـضـافـاـ ؛ وـلـيـسـ لـهـ ، مـنـ حـيـثـ هوـكـبـيرـ ، وـجـوـدـ مـخـصـوصـ ، كـمـلـلـسـوـادـ ، مـنـ حـيـثـ هوـ سـوـادـ الـذـيـ هوـ ضـدـ الـبـيـاضـ . حـتـىـ تـكـونـ إـضـافـةـ التـضـادـ عـارـضـةـ لـذـلـكـ الـوـجـودـ الـمـخـصـوصـ عـرـوـضـهـاـ فـيـ الـسـوـادـ وـالـبـيـاضـ ؛ وـلـذـلـكـ قـدـ يـكـونـ ١٠ الـثـنـيـءـ كـبـيرـ وـصـغـيرـ بـالـقـيـاسـ إـلـىـ شـيـئـيـنـ . وـلـوـ كـانـ الـكـبـيرـ شـيـئـاـ مـحـصـلاـ بـنـفـسـهـ تـلـحـقـهـ إـضـافـةـ التـضـادـ ، لـمـ اـسـتـحـالـ الـكـبـيرـ صـغـيرـ بـالـقـيـاسـ إـلـىـ غـيرـهـ . فـلـانـ لـوـ كـانـ لـلـكـبـيرـ طـبـيعـةـ مـحـصـلـةـ مـوـضـوـعـةـ لـلـتـضـادـ لـكـانـ الـطـبـيـعـاـنـ وـالـمـحـصـلـاـنـ اللـتـانـ تـعـرـضـهـاـ إـلـىـ إـضـافـةـ تـجـمـعـانـ مـعـاـ فـيـ شـيـءـ وـاحـدـهـ هوـ كـبـيرـ بـالـقـيـاسـ إـلـىـ شـيـءـ وـصـغـيرـ بـالـقـيـاسـ إـلـىـ شـيـءـ . فـلـانـ قـالـ قـائـلـ : إـنـ ١٥ هـاتـيـنـ الـطـبـيـعـيـنـ لـاـ تـكـونـ بـيـنـهـماـ مـضـادـ، لـأـنـهـ لـاـ يـضـادـ كـبـيرـ بـالـقـيـاسـ إـلـىـ شـيـءـ آخـرـ، فـيـكـونـ هـذـاـ القـائـلـ قـدـ سـلـمـ أـنـ الـكـبـيرـ وـالـصـغـيرـ لـاـ تـحـصـيلـهـاـ إـلـاـ بـالـإـضـافـةـ فـقـطـ .

وـالـأـضـدـادـ لـهـاـ فـيـ طـبـائـعـهـاـ تـحـصـيلـ؛ وـتـكـونـ تـلـكـ الطـبـائـعـ مـتـنـافـيـةـ مـتـضـادـةـ ، فـتـعـرـضـ هـذـاـ إـضـافـةـ الـتـيـ لـلـتـضـادـ ؛ وـتـكـونـ تـلـكـ الطـبـائـعـ ، وـإـنـ لـمـ يـلـتـفـتـ إـلـىـ اعتـبارـ التـضـاـيفـ الـذـيـ فـيـ التـضـادـ ، طـبـائـعـ مـتـعـادـيـةـ لـاـ تـجـمـعـ . فـلـوـ كـانـ الـكـبـيرـ وـالـصـغـيرـ كـالـسـوـادـ وـالـبـيـاضـ وـكـسـافـرـ

- (١) لـلـكـمـ : الـكـمـ عـ || إـذـاـهـ || (٢) قـدـ يـكـونـ : يـكـونـ عـ || (٤) كـيـةـ : بـكـيـةـ نـ ، دـ
- (٥) وـاحـدـ : وـاحـدـهـ ؛ سـاقـطـةـ مـنـ نـ || مـعـقـولـ : سـاقـطـةـ مـنـ سـ || الـأـخـرـ : الـأـخـرـ || مـضـادـ : مـضـادـ مـ
- (٦) وـاحـدـ : وـاحـدـهـ || مـعـقـولـ : مـعـقـولـهـ || فـإـذـاـهـ : ثـمـ إـذـاـسـ ؛ وـإـذـاـدـ ، سـ ، مـ ، نـ || أـضـيفـ : أـضـيفـتـ دـ ، سـ ، مـ ، نـ || (٧) هـيـ إـضـافـةـ : وـهـيـ إـضـافـةـ دـ ؛ سـاقـطـةـ مـنـ عـ ، مـ ||
- المـضـادـ : الـضـادـ بـنـجـ ، عـ ، هـ || (١١) بـالـقـيـاسـ : بـالـإـضـافـةـ بـقـيـاسـ عـ || (١٢) لـاـ اـسـتـحـالـ : لـاـ اـسـتـحـالـ سـ ؛ لـمـ اـسـتـحـالـ عـ || (١٣) تـعـرـضـ دـ || تـجـمـعـانـ : لـاـ تـجـمـعـانـ عـ ، عـ || (١٤) هـوـ : رـهـومـ ||
- وـصـغـيرـ بـالـقـيـاسـ إـلـىـ شـيـءـ : سـاقـطـةـ مـنـ مـ || (١٨) التـضـاـيفـ : التـصـاـيـفـ مـ || الـذـيـ : الـذـيـ عـ ||
- (١٩) طـبـائـعـ : سـاقـطـةـ مـنـ عـ || مـتـعـادـيـةـ : مـتـعـادـيـةـ عـ ، ئـ .

الأضداد والأضداد طبائع تعرّض لها إضافة التضاد ، لكن للكبير والصغير طبيعتان توجبان بينهما التناف ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، مثل تلك الطبائع ، فإنما ، وإن لم يلتفت إلى التضاد ، فقد توجب التناف ؟ أعني أنها لكونها تلك الطبائع لا تجتمع .

وأزيد هذا شرحاً فأقول: قد عقل أن تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضاد؛ وإن كان التضاد كالتضاد، من حيث هو تقابل، ومن حيث لا يجتمع طرفاه. ولمخالفة التضاد للتضاد ما تجده طبائع الأضداد كالسود والبياض لاتتضاد؛ وتجد الجوار والجوار لاتتضادان؛ ثم تعلم أن التضاد، من حيث هو تضاد، من باب التضاد لامالة. فإذا ذكرتني بما في أن يكون في التضاد شيء هو الذي لا يتضاد فيه، وذلك التضاد، حيث هو تضاد، متضادان فبقي أن الشيء الذي في التضاد لا يتضاد هو موضوعات التضاد وطبائعها، أي الموضوعات التي هي في أنفسها أمور معقولة؛ إذا قيس شيء منها إلى شيء آخر، كانت هناك إضافة التضاد وكانت تمنع عن الاجتماع. فإذا ذكرت المضادة لا تم إلا بأن تكون موضوعات لاتتضاد في أنفسها، ويلزمها تضاد؛ وتلك الموضوعات هي لأنفسها لا تجتمع أبداً، لا إذا اعتبر فيها التضاد فقط، بل يجب أن يكون لها ذلك أمراً هو بالذات قبل التضاد، ويلحقه التضاد. فيجب أن يكون للكبير والصغير، إن كانت متضادة، موضوعات، تلك الموضوعات معقولة بنفسها، وأنها لا تجتمع، وإن لم يلتفت إلى تضادها. وليس الأمر كذلك؟ بل ليس إنما لا يجتمع الكبير والصغير، إذا كانا متضادين لطبائعهما بمصلحة؛ تلك الطبائع لا تجتمع كما لا تجتمع طبيعتاً السود والبياض، لأنهما سود وبياض، فيتضادان فيتضادان؛ لأن المضاف من جهة أعم من المضاد، لا من حيث هو طبيعة، بل من حيث هو مضاد. بل إنما لا يجتمع الكبير والصغير لأنهما مما يقال بالإضافة فقط.

(١) للكبير : الكبير عا ؛ الكبير ها || للصغير : الصغير عا ؛ الصغير ها || (٤) أن تقابل : أن يقال م || التضاد : المتضادات ع || نفس تقابل : صافطة من م || تقابل : مقابل د || (٥) حيث لا : حيث هو لاع ، ها ؛ لخالفة : بخالفة ع || (٨) تضاد : يتضاد عا || فيه وذلك : صافطة من سا ، عا || فيه : منه ع || وذلك : ولكن ذلك ها ؛ ولكن ع ، ها || (٩) فبقي : فيبقى م || الذي في : الذي هو في بع || في الضاد : + وهو بع ، ها || هو موضوعات : هي موضوعات ع ، ها ، ها ؛ (١٠) آخر : صافطة من ها || كانت : كان عا || إضافة التضاد : + وطبائعها سا || (١١) تمنع : تمنع د ، سا ، ن || عن : من م || فإذا ذكرت المضادة : فإن المتضادة م || بأن : أنم || (١٢) هو : وهو ن || لا إذا : إلا إذا : سا ، عا ، م || (١٣) فيها : فيما ع || (١٤) ويلحقه : ويلحقه ن || (١٨) حيث هو مضاد : حيث مضاد سا .

فعلم هذه الصورة يجب أن تفهم هذا الموضع ولا تلتفت إلى مأخذ آخر ؛ فإنه حينئذ لا يستمر أن يقال : إن الكبير ، أو كان ضدأ للصغير لما اجتمعا ؛ فإن القائل يقول الكبير ضد الصغير الذي هو عنده صغير ، ولا لكل ما يفرض صغيرا .

وبعض هؤلاء المتحذلقين من المفسرين يقولون في هذا الموضع شيئاً يرجع إلى خلل
ما قلناه قبيل هذا، ولكنهم يزيدون فيه تكلاً يوم أنه شيء؛ وذلك أنهم يقولون على قول
السائل: إن الكبير والصغير متضادان، وبعض الكبيات متضادات؟ فنقول: إن لهذا جواباً معاذدةً.
أما المعاذدة فأن يقول: إنها كبيات، فإذا أوضحت حق الإيضاح وصححت المقدمتان
على الجهة الواجبية، حق. وأما تكفل ذكر المعاذدة والمساعدة فيه فلن جنس التكاليف؛
وذلك لأن أحد الجوابين يعاني في الصغرى من المقدمتين؛ والآخر يعاني في الكبرى؛
والعناد في الصغرى إعراض عن الكبرى إلى أن يفرغ لها. فكما أنه حين قال: إن
هذه ليست بكتبيات؛ كان كأنه قال: هبها ضداداً أو هبني أساعدك على ذلك؛ ولكنني
أقول: إنها ليست بكتبيات. وكذلك حين قال: إن هذه كبيات؛ فكأنه قال: هبها
كتبيات وهبني أساعدك على ذلك؛ فلم أنها ليست بأضداد. وسواء قال في كل موضوع وهو
يقارنه في مقدمة، هب أنني أسلم لك المقدمة الأخرى أو لم يقل، فإن ذلك لا مدخل له
فيها هو بسبيله.

وما قوله في هذا القائل لو قال : هبها أصداداً ، فلنـها ليست بـكـيات ، أـكـانت المـعـانـدة
تـنـقـلـب مـسـاعـدة ؟ وـقـد كـان يـكـنـهم أـن يـسـتـعـمـلـوا المـعـانـدة وـالـمـسـاعـدة عـلـى جـهـة أـخـرى ،

فيجعلوا المساعدة في أن يسلموه مقدمة ، ولا يسلموه أخرى ؛ ويجعلوا المعاندة في أن لا يسلموه ولا واحدة من المقدمتين .

وقد قيل في الجواب عن هذه الشكوك : إن الصغير قد يكون شطراً من الكبير يقوّمه ، والفرد جزءاً من الزوج ؛ والشيء المقوم لا يكون مضاداً لما يقوّمه . وقالوا : إن الصغير والكبير بالقياس إلى المعتدل ضدان . ويشبه أن يكون صدق هذا ليس متعلقاً بالكبير والصغير ؛ بل بالزائد والناقص ، من حيث هو واقع في المقدار ، بل من حيث هو واقع في الكيف ؛ ويكون من جهة الطبائع الزائدة والناقصة ، لا من جهة الزائد والناقص ، من حيث هما هما فقط ؛ فيكون مثلاً الجبن ضد التهور ؛ لأن الزائد ضد الناقص بل لطبيعة الجبن وطبيعة التهور ؛ فأنهما معقولتان بذاتيّهما اللتين فيهما التضاد ، إن كان تعرض لهما هذه الإضافة .

٩

١٠

١٥

وأما الحدود المتعينة في الخلق للصغير والكبير التي لا تقال بالقياس فإنها أيضاً تكون متضادة ؛ لأنها مقادير ، بل لأنها مقارنة لكيفيات ، ولأجل أنها أطراف طبيعية ؛ مثل أن لأعظام الحيوانات مقادير هي على الإطلاق أكبر مقدار فيها ، ومقادير هي على الإطلاق أصغر مقدار فيها . وليس إنما يقال لل الكبير منها كبير بالقياس إلى الصغير ، بل في نفسه ، وبالقياس إلى طبيعة نوعه ؛ وكذلك الحال في الصغير منها . وحكمها حكم أطراف المسافة التي لحركات النقل والخلفة .

ومن الشكوك في أمر هذه الخاصية ما يظن من أن المكان الأسفلي ضد المكان فوق . وهذا حال ؛ فإن المكان لا يضاد المكان من حيث ذاته ، الذي هو سطح وكم . وكيف يتضاد المكانان ولا يتتعاقبان بالحقيقة على موضوع واحد ؛ والمكان ، من حيث

- (١) أن يسلوا : + له بخ ، عا ؛ أن يستعملوا ه || مقدمة ولا يسلوا : ساقطة من د || لا يسلوا له : لا يسلوا ب ، ه || (٢) في أن لا : أن لا ه || (٤—٥) وقالوا إن : قالوا في ن || (٦) بالزائد والناقص : الزائد هو الناقص سا ، ع ، عا ، م || حيث : جهة ما ب || (٩) معقولتان : معقولتين م || معقولتان بذاتيّهما : بذاتيّهما معقولتان س || (١٠) إن : وإن هو || تعرض : وتعرض || (١١) للصغير : الصغير ه || (١٢) بل : ساقطة من س || لكيفيات : لكيفيات سا ، ن || (١٣) لأنظام : لأنظاماً ع ، ئى || الحيوانات : ساقطة من س || (١٤) أصغر : لأصغرن || مقدار : مقداراً ب || منها : منها م || كبير : ساقطة من عا || (١٥) منها : منها م || (١٧) الخاصة : الخاصة عا || المكان : المكان ن ||
- (١٨) حال : نلطف ما || (١٩) المكانان : المكان سا || ولا : وهما فلاع .

هو مكان ، ليس بفوق ولا أسفل ؟ بل من حيث هو نهاية حركة من حيث هو طرف مسافة ؛ أو من حيث هو طرف جسم حاوٍ ، وهذه عوارض للكبيرة . وهذه العوارض لا تجعله بحيث يشترك الفوق والأسفل منه في موضوع واحد فيكون مضاداً بالحقيقة ؛ بل الاثنين متضادان ؛ أعني كون الشيء فوق فإنه مضاد لكونه أسفل ؛ وهذا غير المكان . وليس يجب ، إذا كان بين هذين المكانين غاية البعد ، أن يكونا متضادين ؛ وإن كان التضاد يتضمن هذا الشرط ؛ أو كان الناس إنما فطنوا أولاً للتضاد من أمر المكان من حال مكانين بينماما غاية البعد ؛ فإنهم لا يقتدون على أن يميزوا هل حال المكانين في كونهما ، وبينهما غاية البعد ، هو التضاد ، أو حال التمكّن ، إذا كان تارة في هذا المكان ، وأخرى في مكان آخر .

و مع ذلك فلنسأ نبني القواعدين في اصطلاحات الألفاظ الحكيمية على تعاريف الجمهور ؛
 ١٠ بل يجب أن نلتفت في اعتبار معنى لفظ التضاد إلى ما تعارفناه في استعمال لفظ التضاد بالوضع الثاني ؛ وهو يدل على الحالة التي بين ذاتين مشتركتين في موضوع شرطة التعاقب لأن ينطبع بأحدِهما الموضوع ، وبينهما غاية البعد . وليس يوجد في المكانين جميع هذه الشروط . والدليل على ذلك أن المكان ، من حيث هو مكان ، ومن حيث تتحقق طبيعة الشخصية ، لا يحتاج إلى أن يقال إلا بالقياس إلى التمكّن ؛ ومن حيث يسمى فوقاً ، يقال بالقياس إلى مكان آخر . ثم إن الفوقيه والسفليه قد تعتبر من طريق الإضافة ؛ فلا يكون فيها تضاد ؛ كما لا يكون في الصغير والكبير ؛ وقد تعتبر من طريق الطبيعة ، حتى تكون الفوقيه إما حالاً للكان في أنه نهاية جسم وضعيه الطبيعي من العالم كذلك ؛ فإن عرض من هذه الجهة للكان تضاد ، كان بسبب طبيعة ذلك الجسم .
 ١٥ و سنبي أن هذا الاعتبار وما يجرى مجرى لا يجعل الجسم الذي هو فوق مضاداً للجسم الذي
 ٢٠ يهد ، م || (١٨) أنه : أنداد ، م || (٢٠) مضاداً : متضاد ، م || لجسم : بجسم ، ه

(١) فوق : فوق س || (٢) طرف جسم : طرف في جسم ه || للكبيرة : لكتبه سا ، عا ، ه
 (٦) كان التضاد : التضاد || أو كان : وكان ه || (٦ – ٧) من أمر : في أمر ه || (٩) وأخرى :
 وتارة عا || (١٠) التوانين : التولين س || اصطلاحات : إصلاحاتى || تعارف : تعارف ن ||
 (١٢) الحالة : الحال د ، سا ، م || موضوع : موضوع ه || (١٣) لأن : لأنم || ينطبع : يطبع م ||
 (١٥) تتحقق : محصل ب || طبيعته : طبيعة م || التمكّن : التمكّن س || (١٧) فيها :
 فيه د ، م || (١٨) أنه : أنداد ، م || (٢٠) مضاداً : متضاد ، م || لجسم : بجسم ه
 (١٢)

هو أَسْفَلُ ، إِذَا جَسَمَ الْأَعْلَى لَا يَضُدُّهُ مِنْ وَجْهٍ ؛ كَمَا سَتَعْلُمُ ، وَإِمَامًا حَالًا لِكَانَ ، مِنْ حِيثِ كُونِهِ مَكَانًا لِجَسَمٍ وَضَعْفِهِ الطَّبِيعيِّ كَذَا . وَإِذَا فَرِضَ أَوْ اتَّفَقَ أَنْ كَانَ هَذَا مُوجِبًا أَوْ مَقَارِنًا لِأَنَّ يَكُونَ بِلِسَانِ مُتَضَادِينَ فِي الطَّبِيعَةِ ، كَانَ حِينَئِذٍ التَّضَادُ فِي المَكَانِ لِأَمْرٍ فِي الْمُمْكِنِ ؛ فَيَكُونُ النَّضَادُ فِي المَكَانِ حِينَئِذٍ بِالْعَرْضِ .

فَيَجْتَمِعُ مِنْ هَذَا كَهُ أَنْ لَا تَضَادُ فِي الْمَكَانِ . وَكَذَلِكَ لَيْسُ فِي طَبِيعَتِهِ تَضَعُفُ وَاشْتِدَادُ وَلَا تَنْقُصُ وَازْدِيَادُ . وَإِنْسَتُ أَعْنَى بِهَذَا أَنَّ كَيْيَةً لَا تَكُونُ أَزِيدُ وَأَنْقُصُ مِنْ كَيْيَةً ، وَلَكِنَّ أَعْنَى أَنَّ كَيْيَةً لَا تَكُونُ أَشَدُ وَأَزِيدُ فِي أَنَّهَا كَيْيَةً مِنْ أُخْرَى مُشَارِكَةٍ لَهَا ، فَلَا ثَلَاثَةٌ أَشَدُ ثَلَاثَةٍ مِنْ ثَلَاثَةٍ ، وَلَا أَرْبَعَةٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، وَلَا خَطٌّ بِأَشَدِ خَطِيَّةٍ ، أَيْ أَنَّهُ أَشَدُ فِي أَنَّهُ ذُو بَعْدٍ وَاحِدٌ مِنْ خَطٍّ آخَرَ ، وَإِنْ كَانَ ، مِنْ حِيثِ الْمَعْنَى الإِضَافِيِّ ، أَزِيدُ مِنْهُ ، أَعْنَى الطَّوْلِ الإِضَافِيِّ . بَلْ لَا يَحُوزُ أَنَّ تَكُونَ كَيْيَةً أَزِيدُ وَأَشَدُ فِي طَبِيعَتِهِ مِنْ كَيْيَةً أُخْرَى أَنْقُصُ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهَا ؛ أَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ ثَلَاثَةٌ فِي أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ وَفِي أَنَّهَا عَدْدٌ وَلَا حَدٌّ حَدٌّ بِأَكْثَرٍ مِنْ رَبِاعَيَّةٍ فِي أَنَّهَا رَبِاعَيَّةٌ وَأَنَّهُ حَدٌّ حَدٌّ ؛ أَعْنَى فِي أَنَّهَا كَيْيَةً مُنْفَصِّلَةً تَقْدُّرُ بِالْأَحَادِيدِ . نَعَمْ قَدْ تَصِيرُ أَزِيدُ وَأَقْلَلُ فِيهَا يَعْرِضُ لَهَا مِنَ الإِضَافَاتِ الْمُخْتَلِفَاتِ بَيْنَهَا .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْأَزِيدِ وَبَيْنَ الْأَشَدِ وَالْأَزِيدِ الَّذِي يَمْنَحُ كُونَهُ فِي الْكَيْيَةِ أَنَّ هَذَا الْأَزِيدَ يُمْكِنُ أَنْ يُشَارَ فِيهِ إِلَى مِثْلِ حَاصِلٍ أَوْ زِيَادَةٍ ؛ وَالْأَشَدُ وَالْأَزِيدُ الَّذِي يَمْنَحُهُ أَنَّهَا لَا يُمْكِنُ فِيهِمَا ذَلِكَ . وَتَفاوتُ الْأَشَدُ وَالْأَضْعَافُ يَنْحَصِرُ بَيْنَ طَرْفَيْنِ ضِدَّيْنِ ؛ وَتَفاوتُ الْأَزِيدُ وَالْأَنْقُصُ لَا يَنْحَصِرُ بَيْنَهُمَا بَيْنَ طَرْفَيْنِ .

وَمِنْ خَواصِ الْكَيْيَةِ أَنَّهَا تَقَالُ بِذَاهِنَاهَا ، لَا لِغَيْرِهَا ، مَسَاوِيَّةٌ وَغَيْرِ مَسَاوِيَّةٌ . وَالْمَسَاوِيَّةُ هِيَ الْحَالَةُ الَّتِي تَكُونُ عِنْدَ تَوْهِيمِكَ تَطْبِيقُ أَبْعَادِ الْمُتَنَصِّلِ أَوْ آحَادِ الْمُنْفَصِلِ بَعْنَاهَا عَلَى

١٥

٢٠

- (١) إِذ : إِذَا سا || (٢) وَإِذَا : إِذَد ، ع ، م ، ن ، ئى || (٣) فِي الْمَكَانِ : سَاقِطَةٌ مِنْ ع ||
- (٤) فِي الْمَكَانِ حِينَئِذٍ : حِينَئِذٍ فِي الْمَكَانِ س || (٥) الْمَكَان : + فِي الْمَكَان ع || تَضَعُفُ : ضَعْفٌ ع ، ه ||
- (٦) وَازْدِيَادٌ : وَلَا إِزْدِيَادٌ ، م ، ن || وَلَسْتُ : لَسْتَ سا ، عا || كَيْيَةً : كَيْيَةً م || (٨) ثَلَاثَةٌ : ثَلَاثَةً م ||
- (٩) أَنَّهُ أَشَدُ : أَشَدَد ، سا ، م ، ن || (١١) أَنَّهُ لَيْسَ : لَيْسَ ه || (١٢) حَدٌ : حَدٌ ع || الْعَدْدُ : بِالْعَدْدِ عا || أَنَّهَا رَبِاعَيَّةٌ وَ: سَاقِطَةٌ مِنْ عا || (١٣) مُنْفَصِلَةً : مُنْفَصِلَةً م || فِيهَا : عا ه ||
- (١٤) بَيْنَهَا : مَنْهَا سا ، م ، ئى فِيهَا عا || (١٦) أَوْ زِيَادَةً : زِيَادَةً م || أَنَّهَا : سَاقِطَةٌ م ||
- (١٩) لِغَيْرِهَا : + أَنَّهَا بَنْج ، س ، ه .

بعض مارة في تزييدها ، فلا تجده أحد المطبقين يحصل عند حد لم يحصل الآخر عند ذلك الحد . وغير المساواة أذ يحيى أحدهما أو يقصر . فالمطابقة التي لا يوجد فيها اختلاف الحدود تسمى مساواة ؛ فإن اختلفت الحدود لم تكن مساواة . وأنت تعلم أن النقل والحركة ، إذا اعتبرا بذاتهما من غير التفات إلى مقادير خارجة عنهما ، لا يوجد فيما هذا التطبيق ؛
 فليست قابلة للساواة وغير المساواة .

٥

فالكثيـة قد ذـكر لها ثـلـاث خـواص حـقـيقـية : وهـي أـنـهـاـ لـذـاتـهـاـ جـزـءـ ، وـلـذـاتـهـاـ تـحـتـمـلـ التـقـدـيرـ ، وـلـذـاتـهـاـ تـقـبـلـ الـسـاـواـةـ وـالـلـامـسـاـواـةـ . وـذـكـرـ لهاـ خـاصـيـتـانـ إـضـافـيـتـانـ : أـنـهـاـ لـاـ تـقـبـلـ فـيـ ذـاتـهـاـ مـضـادـةـ وـأـنـهـاـ لـاـ تـقـبـلـ فـيـ ذـاتـهـاـ الأـشـدـ وـالـأـضـفـ .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

١٠

في ابتداء الكلام في المضاد وتعريف الحد الاقدم له وشرح ذلك الحد
 والإشارة الجملة إلى أقسام المضاد

قد جرت العادة أن يخاض في بيان مقوله المضاد بعد الفراغ من الكمية وقبل الكيفية .
 وللناس تخريجات مختلفة لعمل ذلك ؛ ويسئه أن يكون أظهرها ما اتفق من ذكر المضاد
 في مقوله الكمية . وليس على المنطق إثبات المضاد وبيان حاله في الوجود والتصور ؛
 ١٥ ومن يت肯ف ذلك فقد تکف ما لا يعنيه ولا يستقل به ، من حيث هو منطق .

- (١) مارة : نارة ه || نلا : ولا م || المطبقين : المنطبقين ع ؛ الطبيتين عا ||
- (٢) يجاوز : يتجاوزه || أو يقصر : والتمرر ؛ أو ينقص ع || (٣) مساواة : بمساواة عا ||
- (٤) اعتبرا : اعتبر م || بذاتهما : بذاتهما م ؛ بذاتهما سا || النقوت سا ||
- (٥) وغير المساواة : ساقطة منى || (٦) أقسام : + من سا || (٧) وقبل الكيفية : ساقطة من م ||
- (٨) ولا يستقل به : ساقطة من سا || يستقل : يشتغل م .

والوقف على المضافات أسهل على الذهن من الوقف على مجرد الإضافات التي هي المقوله . فالأمور التي هي من المضاف فهي الأمور التي ماهيتها مقوله بالقياس إلى غيرها على الإطلاق أو بخواص من أنواع النسبة . والتي على الإطلاق وهي مثل الأمور التي أسماؤها أسماء تدل على كمال المعنى الذي لها ؛ من حيث هي مضافة ، مثل الأخ .

وأما آن بخواص من أنواع النسبة فهي التي تتعلق بها النسبة ؛ فتصير لذلك مضافة ؛ مثل القوة ، من حيث هي لدى القوة ، والعلم ، من حيث هو للعالم ؛ فإن كل ذلك في ذاته كيفية . وإن كانت مضافة ، فإلى غير ما تكلف إضافته إليه ؛ كالعلم ؛ فإنه بحرف ما صار مضافاً إلى العالم ؛ وبغير ذلك الحرف فهو مضاف إلى المعلوم . فإن العلم يشبه أن قلزم في نفسه الإضافة إلى المعلوم . والعلم والقدرة والقوة وما أشبه ذلك ، وإن كان كله مضافاً ، فكله في نفسه غير مضاف إليه في مثيلنا ؛ بل إنما الحق بها نحو من أنواع النسبة فصارت به مضافة ؛ وذلك بسبب حرف يدخل فيجمع ؛ كما يدخل بين الإنسان والدار لفظ نسبة ما ، فيصير بها إضافة بين الدار وذى الدار . وربما كانت هذه النسبة متضمنة في لفظة أحد الجانين . ويحتاج الجانب الآخر إلى لفظ النسبة باسم الأول كقولنا: الجناح ذو الجناح ؛ فإن لفظة "زو" إنما وقعت في أحد الجانين ؛ والجانب الآخر مستغنى عن مثيلها ؛ لكن اسمه إذا اقترب من نسبة كان اسم الجانب الآخر ؛ وأكثر هذا حيث يوجد لأحد المضافين ، من حيث هو مضاف ، اسم ، ولا يوجد للآخر ، بل إنما يكون اسمه المشهور دالاً على ذاته أو مشتقاً من جهة حال أخرى غير إضافية ؛ أو لا يكون هناك اسم البة . وربما لم يفعل ذلك ؛ بل قرر بالمضاف إليه لفظ

- (١) المضافات : المضاف د ، س ، ص ، ن ؛ الإضافات م || الإضافات : الإضافة د ، ن .
- (٢) قاله د ، والأمر ع ، ه || هى من ... الأمور : ساقطة من د || وهي : هي هاشم ه || ماهيتها : ماهيتها ع || (٣) مثل : من د ، ن || (٤) وأما : نامام || التي بخواص : التي بخواص ، س || وهي التي : وهي التي س || لذلك : بذلك ع ||
- (٥) من حيث هي لدى القوة ، والعلم : ساقطة من م || هو للعلم ه || (٦) فهو : وهي ه ؛
- (٧) موس || مضاف : كيفية مضافة د ، س ، ن || (٨) فكله : وكله ع || إليه : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، ن || إنما : لما س ، ع ، م ؛ ساقطة من ع || بها : فيها س || (٩) يدخل : مدخل م ||
- (١٠) فيجمع : فيجتمع ع (١٢) إلحاد : إلحاد م || لفظ : لفظة ئي || (١٥) اسم الجانب : اسم الجانب ه ||
- (١٦) وأكثر : أكثر سا || حيث : ساقطة من ع || (١٧) أو مشتقاً : مشتقاً د || (١٨) إضافه : إضافه ع ، ئي .

نِسْبَةٌ يَخْصُهُ وَيَحْفَظُ اسْمَهُ كَقُولَنَا : الْعَالَمُ عَالَمٌ بِالْعِلْمِ ، فَيَقُولُنَا بِاسْمِ الْعِلْمِ حُرْفٌ يَدْلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ الْعَالَمُ ؛ وَأَمَّا فِي الْمِنَالِ الْأُولِيِّ ، فَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الْحُرْفُ مُقْرُونًا بِاسْمِ الْمُضَافِ ، لَا الْمُضَافِ إِلَيْهِ . وَرَبِّمَا كَانَ حُرْفُ الإِضَافَةِ مُخْتَلِفًا فِيهِمَا ؛ مُثْلُ قَوْلَكَ : إِنَّ الْعِلْمَ عِلْمٌ لِلْعَالَمِ ، وَالْعَالَمُ عَالَمٌ ، لَا لِلْعِلْمِ بِلِ الْعِلْمِ .

وَقَوْمٌ يَقُولُونَ إِنَّ مَعْنَى قَوْلِنِمْ أَوْ بَنْجِو آخَرِ إِنَّمَا هُوَ مَا لَا تَشَابَهُ فِي الْحُرُوفِ الْمَاكِسَةِ .
وَسِيَّطَضُّحُ لَكَ عَنْ قَرِيبٍ تَحْصِيلُ مَا قَلَّنَا وَتَفْسِيرُهُ ، وَأَنَّهُ أُولَى مِنَ التَّأْوِيلَاتِ الْمَذَكُورَةِ .

وَأَمَّا كَوْنُ لِلشَّيْءِ مَقْوِلًا بِالْقِيَامِ إِلَى غَيْرِهِ ، فَهُوَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ إِذَا قَصَدَ تَصْوِيرُ مَعْنَاهُ أَحَوْجَ تَصْوِيرِ شَيْءٍ خَارِجٍ عَنْهُ ؛ وَلَا كَيْفَ كَانَ : فَإِنَّ السَّقْفَ إِذَا تَصْوِيرُ مَعْنَاهُ تَصْوِيرٌ مَعْنَى الْحَائِطِ الَّذِي يَقْلِدُهُ ، وَإِيْسَتْ مَاهِيَّةُ السَّقْفِ مَقْوِلَةً بِالْقِيَامِ إِلَى الْحَائِطِ ؛
وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى الْمَعْقُولُ الَّذِي لِلشَّيْءِ الَّذِي يَحْسُجُ إِلَى أَنْ يَعْقُلَ مَعْنَى غَيْرِهِ إِنَّمَا
هُوَ لَهُ مِنْ أَجْلِ وُجُودِ ذَلِكَ الْغَيْرِ بِإِزَائَتِهِ ؛ فَذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي لِلشَّيْءِ مِنْ أَجْلِ حَصُولِ الْحَالِ
أَتَى لَهُ مَا صَارَ الْآخَرُ مَعْنَاهُ هُوَ إِضَافَتَهُ ، مِثْلُ الْآخَرِ : فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْمَفْهُومِ مِنَ الْأَخْوَةِ
لِأَحَدِ الْأَخْيُونِ هُوَ لِأَجْلِ وُجُودِ الْآخَرِ ، وَهِيَ الْحَالُ الَّتِي لَهُ بِسْبُبِ ذَلِكَ ، وَهُوَ كُونُهُ
ابْنُ أَبِي هَذَا الْأَوَّلِ ، فَإِنَّ الْأَخْوَةَ هِيَ نَفْسُ اعْتِبَارِهِ مِنْ حِيثُ لَهُ آخَرُ بِهَذِهِ الصَّفَةِ ، وَإِنَّ
كَانَ قَدْ يَكُونُ فِي الإِضَافَاتِ هُوَ نَفْسُ اعْتِبَارِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ حِيثُ لَهُ آخَرُ بِصَفَةِ
خَلْفِ صَفَتِهِ . فَهَذَا هُوَ كَوْنُ الْمَاهِيَّةِ مَقْوِلَةً بِالْقِيَامِ إِلَى شَيْءٍ آخَرِ .

وَإِيْسَ كُلَّ نِسْبَةٍ إِضَافَةً ، إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ نِسْبَةً فِي الْذَّهَنِ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي يَلْزِمُهُ
فِي الْذَّهَنِ ، لَكِنْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِضَافَةً ، كَمَا قَلَّنَا ، فَإِنَّ أَخِذَتِ النِّسْبَةُ مُكَرَّرَةً فِي كُلِّ شَيْءٍ
صَارَتْ لَهُ إِضَافَةً .

(٢) إِلَيْهِ الْعَالَمُ : إِلَيْهِ سَا ، م ، إِي || الْمِنَالُ : سَاقِطَةٌ مِنْ ب ، د ، م ، ن || (٣) قَوْلَكَ : قَوْلَنَا
س ، ن || (٤) بَنْجُو : نَحْوُسَا (٥) الْحُرْفُ : الْحُرْفُ ، ع ، م ، إِي || الْمَاكِسَةُ : بِالْمَاكِسَةِ ن
(٦) لَكَ : سَاقِطَةٌ مِنْ سَا || عَنْ قَرِيبٍ : سَاقِطَةٌ مِنْ س || (٧) كَوْنُ : أَنْ يَكُونَ إِي || الشَّيْءُ : سَاقِطَةٌ
مِنْ ع ، إِي || تَصْوِيرٌ : تَصْوِيرٌ (٨) فَإِنَّ السَّقْفَ : فَإِنَّ كَانَ السَّقْفَ حَا || (٩) بِالْقِيَامِ إِلَى : عَلَى ع
(١٠) الَّذِي : سَاقِطَةٌ مِنْ م || لِلشَّيْءِ الَّذِي : لِلشَّيْءِ سَا ، ع ، م ، إِي || (١١) فَذَلِكَ : فَذَلِكَ ثَلِثٌ ع
(١٢) هُوَ : هِي ه || وَهُوَ : وَهُوَ || لَهُ : سَاقِطَةٌ مِنْ ع || (١٣—١٤) لِأَحَدِ... الْأَخْوَةَ : سَاقِطَةٌ
مِنْ ن || (١٤) فَإِنَّ الْأَخْوَةَ : فَإِنَّ نَفْسَ الْأَخْوَةَ دَا ، ع ، إِي || هِي : هُو ه || حِيثُ : + هِي دا ||
(١٥) هُو : هِي سَا ، م || (١٦) فَهَذَا هُو : فَهَذَا م .

ومعنى قوله "مسكراً" أن يكون النظر لا في النسبة فمطلق ، بل بزيادة اعتبار النظر إلى أن للشيء نسبة من حيث له نسبة ، وإلى المنسوب إليه كذلك ؛ فإن السقف له نسبة إلى الحائط ، فإذا نظرت إلى السقف من حيث النسبة التي له فكان مستقراً على الحائط ، ونظرت من حيث هو مستقر على الحائط صار مضافاً إلى الحائط من حيث هو حائط ، بل من حيث هو مستقر عليه ؛ فعلاقة السقف بالحائط — من حيث الحائط حائط — نسبة ، ومن حيث تأخذ الحائط منسوباً إليه بالاستقرار عليه ، والسفف بنفسه منسوب ، فهو إضافة . وهذا معنى ما يقولون : إن النسبة تكون أطريق واحد ، والإضافة تكون لطرفين ؛ وذلك أنك إذا أخذت السقف مستقراً على الحائط وجدت النسبة من جهة السقف المستقر ، وأما جانب الحائط فلا نسبة فيه إلى شيء من حيث هو حائط . وأما إذا أخذت النسبة من حيث السقف مستقراً على مستقر عليه ، والحائط مستقر عليه مستقر ، انعكس النسبة ، وصلاحت لأن تكون إضافة . فكل نسبة لا توجد من الطرفين جميعاً من حيث هي نسبة ، فهي نسبة غير إضافة ؛ وكل نسبة يؤخذ الطرفان فيها من حيث النسبة فهي الإضافة . والأمور التي تؤخذ منسوبة بلا زيادة فهي منسوبة فقط ، وإن أخذت منسوبة على هذا الشرط فهي مضافة ؛ فذوات الأمور قد تكون منسوبة . وإن أخذت مع النسبة ، من حيث هي نسبة ، صارت مضافة .

ومن الأمور المضافة ما هو مثل الأكبر والأصغر ، والضعف والنصف ، ومنها ما هو مثل القوة والقدرة ، فإن القوة والقدرة قوة وقدرة لشيء على شيء ، والحال حال لذى الحال ، والحسن حسن حاسين بمحسوس ، والمعلم علم عاليم بمعلوم ؛ وكذلك القيام قائم ، والجلوس جلوس جالس ؛ فهذه كلها مضادات ، لكنه من هذه ما هو كالكبير فإنه

- (١) بزيادة اعتبار باعتبار زباده || (٢) وإلى: إلى | (٤) ونظرت: ثم نظرت | من حيث: ساقطة من س | (٥) بل: + إليه، ه، ئ | (٦) عليه: + والحائط مستقر عليه لمستقر انعكس ب | من نفسه: نفسه | (٩) وأما جانب... حائط: ساقطة من م، ئ | (١٠) حيث السقف: حيث هو السقف س، ع، ع، م، ن، ه، ئ | مستقر: مستقرد، ن | والحائط: فالحائط د، ن | والحائط... لمستقر: ساقطة من ع | (١١) النسبة: ساقطة من ع | من: في ع، ئ |
- (١٢) فهي نسبة: ساقطة من م | إضافة: إضافة عا | الطرفان: الطرفين ع | فيها: فيما د؛ فيه ه | الإضافة: إضافة د، سا، ع، ع، م، ن، د | (١٣) منسوبة: منسوب ئ | (١٤) فهي مضافة... | النسبة: ساقطة من د، م | (١٧) لشيء: ساقطة من س .

لَا يكُون في نفسه كِبِيرًا وَفِي ماهِيَّتِه كِبِيرًا أو يكُون هنَاكُ صَغِيرٌ؛ وَكَذَلِكَ الشَّبيهُ والمُساوِيُّ .
وَأَمَّا القدرةُ والقوَّةُ ، والحسُّ والعلمُ ، فَيشبهُ أَنْ لَا يكُون الأَمرُ فِيهَا هَذَا الْأَمْرُ ، فَإِنْ
ماهِيَّ الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ الْعِلْمُ لِيُسَمِّي إِنَّمَا يقالُ لِهِ عِلْمٌ بِالْقِيَامِ إِلَى الْعَالَمِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يوجَدُ
إِلَّا فِي الْعَالَمِ .

وَكَذَلِكَ ماهِيَّةُ الْبَياضِ وَالْحُمْرَةِ وَالْجَلْوَسِ؛ وَلَيْسَ الْبَياضُ إِنَّمَا يقالُ لَهُ بَياضٌ بِالْقِيَامِ إِلَى
الْمَوْضِعِ الَّذِي هُوَ لَهُ بَياضٌ، وَإِنْ كَانَ لَا يوجَدُ إِلَّا فِيهَا هُوَ لَهُ بَياضٌ . وَفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ
الشَّيْءُ لَا يوجَدُ إِلَّا أَنْ يوجَدُ شَيْءٌ، وَبَيْنَ أَنْ تَكُونَ ماهِيَّتِه مَقْوِلَةً بِالْقِيَامِ إِلَى شَيْءٍ؛ فَإِنَّ الْعَالَمَ
لَا يوجَدُ إِلَّا بِالْبَارِيِّ ، وَإِنْسَتَ ماهِيَّتِه مَقْوِلَةً بِالْقِيَامِ إِلَى الْبَارِيِّ . وَكَذَلِكَ الثَّنَائِيَّةُ لَا تَوَجُّدُ
إِلَّا بِالْوَحْدَانِيَّةِ ، وَإِنْسَتَ ماهِيَّتِها مَقْوِلَةً بِالْقِيَامِ إِلَى الْوَحْدَانِيَّةِ . وَلَيْسَ الْوَجُودُ وَالْمَاهِيَّةُ
شَيْئًا وَاحِدًا ، وَلَا اقْرَانُ الْمَاهِيَّةِ بِالْمَاهِيَّةِ هُوَ قَوْلُ الْمَاهِيَّةِ بِالْقِيَامِ إِلَى الْمَاهِيَّةِ ، بَلْ كَيْفَيَّتُ
الْمَاهِيَّةِ بِالْقِيَامِ أَنْ تَكُونَ الْمَاهِيَّةُ هِيَ حَقِيقَةُ الْكُوْنِ مَقَارِنًا لِلْقَارِنِ عَلَى الْحَالَةِ الْقَارَنَةِ .
بعضُ هَذِهِ الْأَمْرَاتِ المُعْدُودَةِ ماهِيَّاتِه مَقْوِلَةً بِالْقِيَامِ إِلَى غَيْرِهَا ، كَالْكِبِيرُ وَالصَّغِيرُ ؟
وَبعضُهَا تَجْعَلُ كَذَلِكَ إِذَا أَخْدَثْتَ مَعَ النَّسْبَةِ كَالْبَياضَ : فَإِنَّهُ إِذَا أَخْدَثَ مِنْ حَيْثُ هُوَ
فِي الْأَبْيَضِ كَانَ مَضَافًا ، كَمَا لو سُمِّيَ كُونُهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ فِي الْأَبْيَضِ جَسْمًا ، كَانَ الْجَسْمُ
ماهِيَّتِه مَقْوِلَةً بِالْقِيَامِ إِلَى الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ لَهُ بَياضٌ .

فَقَدْ عَلِمْتَ أَنْ بَعْضَ مَا عَدَدْنَا فِي الْمَضَافِ ماهِيَّتِه مَقْوِلَةً بِالْقِيَامِ إِلَى غَيْرِهِ ؛ وَبَعْضُهُ
يُقالُ بِالْقِيَامِ إِلَى غَيْرِهِ بِنَسْبَةٍ تَلْحِقُ ماهِيَّتِه ، فَخَيَّئْتُ تَكُونُ مَقْوِلَةً بِالْقِيَامِ إِلَى غَيْرِهَا ،
وَكَانَ ذَلِكَ الْإِلْحَاقُ يَجْعَلُ لَهُ ماهِيَّةً أُخْرَى مُتَقْرَرَةً بِنَفْسِهَا فَالْأَمْرُ الْمُضَافَةُ هِيَ أُمْنَالُ هَذِهِ ؛
وَقَدْ تَوَجَّدُ فِيهَا مُضَادَّةً كَالْفَضْلَيَّةُ وَالْخَسِيسَةُ الَّتِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ تَصْحُّ لَهُ إِضَافَةً إِلَى
مَوْضِعِهِ . وَلَكِنْ لَيْسَ كُلُّ مَضَافٍ يَقْبِلُ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ لَا يَضُدُّ لِلْمُضَعَّفِينَ ، وَلَا لِلزَّايدِ جُزْءًا .

- (١) وَفِي ماهِيَّتِه كِبِيرًا أو : وَأَنْ س || وَالْمُساوِيُّ : الْمُسَارِيِّ م || (٢) القدرةُ وَالنَّوْءُ : النَّوْءُ
وَالقادِيَةُ س ، سا (٣) وَلَيْسَ : نَلِيسَ عا || (٤) إِلَى شَيْءٍ... بِالْبَارِيِّ : سَاقِطَةُ مَنْ س ||
(٥) بِالْبَارِيِّ : + سَبَعَاهُ وَتَعَالَى سا || (٦) بِالْقِيَامِ أَنْ تَكُونَ الْمَاهِيَّةُ : سَاقِطَةُ مَنْ ع ||
(٧) ماهِيَّاتِهَا : فَاهِيَّاتِهَا || (٨) كَذَلِكَ : ذَلِكَ || (٩) وَكَانَ : فَكَانَ د ، س ، ع ||
لَهُ : طَاءًا (١٠) فِيهَا : مَنْاعٌ || إِلَيْهِ : الَّتِينَ ه || مِنْهَا : مَنْهَا ، م .

والقانون في ذلك هو أن المضاف مما يعرض للقولات جميعها ، فإن المضاف قد يكون في الجوهر كالأب والابن ، وقد يكون في الكم كالكبير والصغير ، وقد يكون في التكيف كالأحسن والأبرد ، وكمليكته وذى الملكة ، وقد يكون في المضاف نفسه كالأكبر إلى ما هو أدنى كبراً ، وكالصديق الأصدق من صديق ؟ وقد يكون في الأين كالأعلى والأسفل ؟ وقد يكون في متى كالأقدم والأحدث ؟ وكذلك قد يكون في سائرها فيعرض للإضاف ما يعرض لقولته . فلما كانت الضعفية تعرض للكم ، وكان لا مضادة للكم ، لم يعرض للاضعفية مضادة . ولما كانت إضافة الفضيلة عارضة في التكيف ، وفي التكيف تضاد ، جاز أن يعرض لهـذه الإضافة تضاد . وكذلك الحال في قبول الأشد والأضعف ، والأقل والأكثر .

وقد يُظن أن غير المساوى قد يكون أكثر وأقل ، لأن الكمية تكون أكثر وأقل كما أن الشبيه يكون أشد وأضعف ، لأن الكيفية تكون أشد وأضعف ، فنقول : أما غير المساوى فإنه في الحقيقة لا يكون أشد وأضعف ، ولكن قد يكون أبعد وأقرب ، فإن العشرة أبعد في المساواة للثلاثة من التسعة . والسبب في الأمرين - أعني الحال والممكن - ما ذكرناه من أن الـكم لا يكون أشد وأضعف ، لا بـالقياس إلى نفسه ، ولا بـالقياس إلى حال غيره عند نفس ذلك الغير ؛ فإنه لا تكون عشرة أشد عشرية من تسعة تسعية ، كما يكون بيـاض أشد اـيضاـضاـ من سـواد اـسودـادـ ، وإن كان قد يـكون عـدد أـكثـرـ زـيـادـةـ على عدد من عدد ، كما يـبـيـانـاـ . فعلـيـ ذلكـ يـكونـ غيرـ مـساـوـ أـقـرـبـ منـ غـيرـ مـساـوـ آخرـ ، وأـمـافـ أنهـ غيرـ مـساـوـ ، فلاـ يـقـبـلـ زـيـادـةـ ولاـ نـقصـاناـ .

ومن خواص المضافات أنها كلها يرجع بعضها على بعض بالتكافؤ ، وينعكس بعضها على بعض ، ووجه ذلك الرجوع مختلف لوجه رجوع الجمل على الوضع ، ولأنـاءـ أخرى من الرجوع والعـكـسـ تـأـتـيكـ منـ ذـيـ قـبـلـ . وذلك لأن الـوضعـ هـنـاـ قدـ يـكـونـ منـ أحدـ

(١) جميعها : جـيـعـادـ ، عـاـ ، نـ ؛ أـجـعـهـ || (٢) والأـبـرـدـ : وـكـالـأـبـرـدـ عـاـ || ذـيـ : إـلـىـ ذـيـ عـاـ || كـبـرـهـ || (٥) وكذلك قدـ : وـقـدـىـ || (٦-٧) الـضـعـفـيـةـ ... كـانتـ : سـاقـطـةـ منـ يـ || (٨) الإـضـافـةـ : الفـضـيلـةـ إـضـافـةـ هـ || (٩) أـشـدـ وأـضـعـفـ : أـضـعـفـ وأـشـدـ بـ ، سـ || (١٠) الشـرـةـ أـبعـدـ : للـشـرـةـ عـ | للـثـلـاثـةـ : + أـبعـدـ || (١١) بـالـقـيـاسـ : فـيـ التـيـاسـ عـ ، مـ ، يـ || (١٢) أـشـدـ : سـاقـطـةـ منـ سـ || (١٣) زـيـادـةـ : سـاقـطـةـ منـ مـ || (١٤) عـلـىـ : إـلـىـ سـ || (١٥-١٩) بـعـضـاـ عـلـىـ بـعـضـ : سـاقـطـةـ منـ سـ || (٢٠) قدـ : سـاقـطـةـ منـ دـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، يـ || منـ : سـاقـطـةـ منـ مـ .

الطرفين مكرراً ، والجمل يكون من الثاني ، فإذا عكست صار الجمل وضعاً وقد ألحق به مثل ذلك التكثير في جانبه ، وصار الوضع حلاً وقد حُذف عنه التكثير ، فتقول : إن العبد عبد للمولى ، ثم تقول : والمولى مولى للعبد ، فتكرر العبد في الأول والمولى في الثاني . وفي بعض الأمور تحتاج إلى أن تلتحق بالطرف المعمول محسولاً شيئاً زائداً لا يلحقه وهو موضوع ، كلام الحاقد اللام بالمولى والعبد هنا ، بل إلحاقد ما تلتحقه حين تقول : الحس حس بالمحسوس ، والمحسوس محسوس بالحس . وفي بعض الموضع لاحتاج إلى ذلك ، كما تقول : إن الأب أب الابن ، والابن ابن الأب . وسواء قلت ذلك لفظاً أو لم تقل فإنك تقوله معنى : فأنت تأخذ المحمول على أنه منسوب إليه سواء ألحقت به اللفظ الدل على ذلك ، أو لم تلتحق ، ولم تأخذه على هذا الوجه بعينه حين تضعه .

وأما سائر المكسوس التي ستأتيك في مواضعها فتختلف الذي للضاف في ذلك كله ؛
 ١٠ لكن في هذا التكافؤ شرط يجب أن يراعي ، وذلك أن الإضافة إذا لم تقع على التعادل ، لم يجب هذا التكافؤ ؛ ووقوعها على التعادل هو أن تقع إلى الشيء الذي إليه الإضافة أولاً وبالذات ، فإنما إن وقعت إلى موضوعه ، أو إلى أمر يعرض له ، أو إلى جنسه ، أو إلى نوعه لم تقع الإضافة متكافئة . فإنك إذا قلت إن الرأس رأس للإنسان أو للحيوان ، أو الرأس رأس لدى مشى ، أو الرأس رأس للشاء ، وكذلك الجناح جناح للطائر والسكن
 ١٥ سكان للسفينة لم يمكنك أن ترجع فتقول : والإنسان والحيوان أو ذو مشى أو المشاء هو إنسان أو حيوان أو ذو مشى أو مشاء بالقياس إلى الرأس ، وكذلك لا تقول الطائر طائر بالقياس إلى الجناح ، والسفينة سفينة بالقياس إلى السكان ؛ وذلك لأن الرأس ليس معادل ما ذكرت بل معادله هو ذو الرأس ، فالرأس رأس لدى الرأس ، وكذلك الجناح

- (٢) ذلك : هذا [] في جانبه : ساقطة من ع [] لـ المولى د ، م ، ئ [] (٣) والمولى : المولى د ، ن [] (٤) أن : ساقطة من س [] كـ إلحاقد م ؛ كـ إلحاقدات د ، ن [] (٥) حين : حيث ع [] (٦) الـ ابن : للـ ابن ع [] تـ قـ لـ ؛ ساقطة من د [] (٧) لم : ولا ع ، ئ [] (٨) تـ أـ خـ دـ [] (٩) تـ أـ خـ دـ [] (١٠) تـ قـ تـ قـ طـ سـ [] (١١) إـ لـ عـ ؛ ئـ [] الذـى : ساقطة من د ، سـ [] (١٢) وبالـ ذاتـ : بالـ ذاتـ ع ، ئ [] (١٣) أو الرـ اـ رـ اـ سـ لـ ذـىـ مشـىـ : ساقـ طـةـ منـ عـ [] (١٤) والإـ نـ سـانـ هـ [] والـ حـيـوانـ هـ [] أوـ الحـيـوانـ سـ [] (١٥) الرـ اـ رـ اـ سـ ...ـ بـ الـ قـيـاسـ إـ لـ [] (١٦) ساقـ طـةـ منـ مـ [] (١٧) لـ آـنـ : آـنـ هـ [] (١٨) ذـوـ : ساقـ طـةـ منـ عـ [] (١٩) مـ []

جناح لدى الجناح، وكذلك السكان سكان لدى السكان. وأما ما ذكرت فهو إما موضوع لإضاف المعادل أو جنس موضوعه ، أو جنس المضاف، أو عارض لموضوع المضاف . إنما يعرض أكثر هذا في الموضع الذي لا تكون فيه الإضافة، واقمة حيث الماهية مقوله القیاس، بل حيث تجعل كذلك بنوع من النسبة ، فيكون لا اسم للضاف إليه من حيث هو مضاد إليه ، بل إن كان كان من حيث هو موضوع للنسبة إليه أو من جهة أخرى. بذلك يجب أن يخترع لمن هذا الشيء اسم بحسب النسبة. وإذا أشكل الأمر في تحصيل ما تقع إليه الإضافة بالتعادل ، تميزاً مما يقع إليه لا بالتعادل ، فسيبليك أن تجمع أوصاف الشيء جميعاً . فـأـيـ تـلكـ الـأـوـصـافـ إـذـاـ وـضـعـهـ ثـائـباـ وـرـفـعـتـ غـيرـهـ جـازـ أـنـ تـرـفـعـهـ أوـ لـمـ يـجـزـ مـكـنـكـ أـنـ تـحـفـظـ إـلـيـاضـافـةـ ؛ـ وـإـذـاـ رـفـتـهـ وـوـضـعـتـ غـيرـهـ لـمـ يـمـكـنـ حـفـظـ إـلـيـاضـافـةـ فـهـوـ الـذـيـ لـيـهـ التـعـادـلـ ،ـ وـمـاـ لـمـ يـكـنـ كـذـكـ فـنـيـسـ إـلـيـهـ التـعـادـلـ .ـ فـإـنـكـ إـذـاـ رـفـعـتـ مـنـ الشـيـءـ أـنـهـ حـيـوانـ وـأـنـهـ إـنـسـانـ وـأـنـهـ مـشـاءـ وـأـنـهـ ذـوـ مـشـىـ كـيـفـ اـتـفـقـ ،ـ وـحـفـظـتـ أـنـهـ ذـوـ رـأـسـ ،ـ مـكـنـكـ أـنـ تـنـسـبـ إـلـيـهـ الرـأـسـ .ـ وـإـذـاـ رـفـعـتـ أـنـهـ ذـوـ رـأـسـ وـحـفـظـتـ أـنـهـ حـيـوانـ وـأـنـهـ إـنـسـانـ وـأـنـهـ مـشـاءـ وـأـنـهـ ذـوـ مـشـىـ ،ـ لـمـ يـمـكـنـ أـنـ تـضـيـفـ إـلـيـهـ الرـأـسـ .ـ

الفصل الرابع

فصل (د) في خواص المضاف

وما يرى في المشهور أنه يلزم المضادات كلها هو أنهما معاً في الوجود، أي أيهما وجود
كان الآخر موجوداً، وأيهما عدم كان الآخر معذوباً، مثل الضعف والنصف؛ ولكن
قد لا يقع في بعض الأشياء تكافؤ في الوجود معاً من جهة أخرى، وذلك كالعلم والحس

(١) وكذلك السكان : والسكان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي || (٢) جنس : جنسه سا ، م ||

(٣) فيه الإضافة : الإضافة فيه . (٤) بنوع : نوع م || لامم : الام دا || (٥) بدل : ساقطة

من صا ، م ، ه || كان : ساقطة من س : صا ، م ، ه ، ي || (٧) بالتعادل : ساقطة في من || (٨) جميعا :

جعماً، هـ، ي || (١٢) وإذا : فإذا ب ، س || (١٧) المغافات : الإغافات ع || أي : المـ .

أى الإدراكان ليس القوتان المشاركتان لها في الاسم – فإن ذات هذا العلم في جوهره يلزم دائماً أن يكون مضافاً إلى المعلوم موجوداً معه ، وذات المعلوم في جوهره لا يلزم ذلك ، فإنه قد يوجد غير مضاف إلى العلم وإن كانوا من حيث هما متضايقان بالفعل لا يتقدم أحدهما على الآخر . وليس الغرض ذلك ، بل الغرض أن أحد الذاتين لا ينفك من إضافة تلزم توجب أن يكون معه مضايقة أبداً ، وذات الآخر قد يوجد وليس بمتضايق .

وكذلك فتصور حال هذا الحس وأن ذاته لا ينفك عن لزوم الإضافة إليه ، وذات المحسوس ينفك ؟ ولا يجب أن لا يكون موجوداً حين لا يكون الحس موجوداً ، إذ يجوز أن لا يكون حساساً موجوداً، وتكون العناصر المحسوسة التي هي أوائل لتكون الحيوانات وغيرها من الأجسام الأرضية موجودة . وأما أمور أخرى فتكون إما متكافئة في اللزوم إن أخذت متضايقات ، وإما غير متكافئة في اللزوم إن أخذت ذاتات . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع . وأما الوجه الذي تفهمه عليه الطائفة فوجه مختلف . وأما المثال في جنبة العلم فالمشهور ما أوردوه من أمر المربع المساوى للدائرة ، فإن العلم به لم يوجد إلى هذه الغاية ، لكنه موجود . فرى أن نبحث عن هذا حقيقة البحث فنقول : إن لفائق

أن يقول إن هذا القول مجاز فيه ، وذلك أنه ليس يجب أن يكون كل علم بلا زاء معلوم موجود ؛ فمن العلم التصور ، وقد تتصور أمور ليس يجب لها الوجود ، كالكرة المحيطة

بذات عشرين قاعدة مثناة ، فانا نتصور مثل هذه حق التصور ولا يحوجنا ذلك

(١) أى : إلى س || الإدراكان : الإدراكين ه || هذا : ساقطة من س || جوهره : + قد
ع ، ه || (٢) العلم : المعلوم س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٤) الآخر : ساقطة من سا || من :
عن س || (٦) فتصور : يتصور عا || حال : قول س || الحس : الجنس د || وأن : فإن
سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٧) موجوداً : موجود ب || ماذ يجوز : إذا لا يجوز عا ؛ ويجوز ع ||
(٨) يكون : + حيوان ع ، ه || حساس : حساسا س || هي : ساقطة من س || (١٠) غير متكافئة في اللزوم :
متكافئة في غير اللوازم م || ذاتات : ذاتات عا ، ه || فهكذا : وهذا عا ، ه || (١١) تفهمه : تفهم س ،
م ، ن ، ه ، ي || عليه : هذه ه || الطائفة : + فهو سا || فوجه : وجه ب ، س ، سا ، ع ، ع ،
م ، ن || مختلف : مختلف يخ || وأما : فما ب ، س (١٢) فإن : ساقطة من ه || (١٣) لكنه : + هو
ب ، س || فرى : سقين سا ، + بناد ، ن ، ه || (١٤) فيه : ساقطة من س ، م ، ن || أنه :
لأنه د || كل : لك س ، ع ، م ، ي .

إلى أن نجعل لها وجوداً في الأعيان . وبالمجمل لا يحوجنا ذلك إلى أن نجعل لها وجوداً غير الذي في الذهن . وهذا الذي في الذهن فهو العلم نفسه ، وإنما بحثنا عن علمٍ مضادٍ إلى مضاديه له ، والمضادين شئ ثان .

وأيضاً فإنَّ في المعلومات بحسب التصديق أشياء كثيرة من جملة المضادات لا وجود لها في الأعيان إلا بإمكان ، والإمكان غير الوجود ، وذلك مثل قولنا : «إذا أخرج عن شكل كذا خط منحن كذا في جنب خط كذا ، لم يزلي يتقارب الخطان ولا يلتقيان ؛ فإنَّ هذا لا وجود له أيضاً إلا في الذهن .

وهذا المثال الذي أوردته ، وهو حال المربع المساوى للدائرة – الذي يجعلونه موجوداً وإن لم يعلم – فهو مثال أشد إشكالاً من الدعوى . فليت شعرنا أين وجوده ! فإنه إن كان له وجود في الذهن فيجب أن يكون معلوماً ، وإن كان له في الأعيان وجود حاصل ، فإى دليل عرروا ذلك ؟ ومن حدثهم به ؟ وإن عَنَا أنه ممكن أن يوجد ، فذلك أمر بالقوة ، كما أن العلم به أيضاً ممكن أن يوجد . فنقول لمن قال هذا وسأله : إنه ليس يمكنك وانت منطقى أن تتحقق هذه الأحوال كنه التحقيق ، وإنما كان غرضنا فيما أوردناه أن نعلم أنه يمكن أن يكون لذات أحد المضاديين وجود لا ينفك من الاضافة إلى الآخر ، وليس الآخر بمكافئ له في ذلك . فإن كان علم تصورى أو تصديق ليس مضادياً إلى شيء آخر ، فليس هو من جملة المضاديات التي نذكرها . فإذا لم يكن من جملة ما ذكرناه ، لم ينتقض به ما قلناه ، بل جعلنا مثالنا الذي نعتمد عليه من الشيء الذي لا يكون علماً إلا وهو مضاد ، وذلك مثل علمنا بأن الفلك موجود متتحركاً على الاستدارة . وهذا العلم

- (١) نجعل : جعل م || طا : له سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ئى || ذلك : ساقطة من عا ||
ويجودا ... طا : ساقطة من ص ، ع ، ئى || طا : له سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ئى ||
- (٢) فهو : هو سا ، ع ، ئى || (٤) في : من س || (٥) بإمكان : بالمكان د ، ن ، ه ،
بالإمكان سا || والإمكان : ولا مكان ه || (٥) قولنا : + أنه ه || عن : فع ، ع ، ه ||
- (٨) المربع : التربع د || الذي : ساقطة من عا || (٩) شعرنا : شعرى ه || فإذا لم : فإن د
(١٢) هذه : ساقطة من ئى || كنه : لكنه م || التحقيق : الحقق ه || وإنما : وإن م ||
- (١٤) أن : أنه ع || لذات أحد : لذوات واحد د || من : في ه || (١٦) المضاديات :
المضاديات م || (١٧) من : هو ه || (١٨) متحركاً : متحرك د ، ن .

هو في الجملة التي ذكرناها ، والشرط الذي أشرنا إليه ؛ وإن كان لما أوردناه قبل متأناً
تضاريف في الذهن أو خارج الذهن ، وكان مكافئه في الوجود معاً ، فليس ذلك أيضاً مما
يُنقض به ما قلناه . فإنما لم نقل : ولا شيء من المتضاريفات تتكافأ في الوجود معاً ، بل
قلنا : إن أكثرها كذلك . وأما أمر المربيّ والدائرة فليس يتغير بما زعم فيه غرضنا ، وذلك
لأنه إن كان لهذا المربيّ إمكان وجود قل لا يستحيل فرضه موجوداً ، وليس فرضه موجوداً
يوجب أن يكون العلم به حاصلاً . بل يجوز أن يكون هذا المربيّ موجوداً ونحن على جملتنا
من الجهل به ؛ فبَيْنَ أن جميع ما أورد من هذه الطعون لا يفسد الفرض الذي نؤمه . فـ
عليينا من غير ذلك ، وما حاجتنا إلى أن نتكلف في المنطق علماً غير المنطق ليس من شأن
المنطق أن يتحقق كنه التحقق .

ويجب أن تعلم أن المتضاريفين من حيث يتضاريان بالفعل تضاريفاً على التعادل فيما
معاً ؛ إذ الشيء إنما تقال ما هيته بانقياس إلى شيء يكون معه . وأما إذا أخذ أحدهما
بالفعل والآخر بالقوة ، فقد زال التعادل . لكن على هذا إشكال ، وهو أن لقائل أن
يقول : إن المتقدم في الزمان مقول بانقياس إلى المتأخر ، ولا بد من أن تكون بينهما
إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما موجودان معاً .

وأيضاً فإننا نعلم أن القيامة ستكون ، والقيامة معدومة غير موجودة ، والعلم بها موجود ،
ولا بد أن تقع بينهما إضافة بالفعل ، ولا تضاد ، فهما معاً ، فنقول : أما الشك المورد
من جهة المتقدم والمتأخر فإنه يختل بأن يقول : إن هذا المعنى يعتبر من وجهين :
أحدهما بحسب الذهن مطلقاً ، والآخر بحسب الوجود مستندًا إلى الذهن . أما بحسب
الذهن فأن يحضر الذهن الرمزي معاً في الوهم ، فيجد أحدهما متقدماً والآخر

(١) في : على عا ، د || ذكرناها : ذكرناها عا || (٢) بضافي : د ، صاع ، ع ، م ، ن ، ئ ؛ مضافاً : ه
في الذهن : للذهن سا || مكافيه : يكافيه س ، ع ، ع ، ئ ، د || (٣) فبانيا : فإذا ع ، وإذا عا
ولا : فلا سا || (٤) زعم فيه : زعمت عا || (٥) ونحن : أو نحن ع || جملتنا : غایة ع || (٦) في حين :
في حين م ، ن || الطعون : الطعن عا || (٧) علما : علينا س || (٨) التحقق : التتحقق
د ، س ، ص ، م ، ن || (٩) المتضاريفين : المتضاريفات عا || حيث : هاد ، ن || على : صادقة
من ع ، د || (١٠) أن : ساقطة من سا || (١١) موجودان : موجودين د ، ص ، ع ، ع ، م ، ن ،
ه ، ئ || (١٢) ولا بد : فلا بد س || (١٣) أما : إن م || (١٤) إن م || (١٥) لأن : لأن عا .

متاخرًا ، فيكون قد حصلت جميعاً في الذهن ؛ أو يكون أحد الزمانين كيوم من الأيام حاضراً في الوجود والذهن ، فيضيف الذهن إليه زماناً يعلمه مستقبلاً ، فيحكم حينئذ بينما يتقدم ، لأنه قد أحضرهما معاً .

وأما الوجه الآخر فهو أن الزمان المتقدم إذا كان موجوداً ، فوجوده من الآخر أنه ليس هو ، ويمكن أن يوجد إمكاناً يؤدى إلى وجوب ، وهذا كونه متاخرًا . وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن عند وجود الزمان المتقدم . وإذا وجد المتأخر فإنه موجود في الذهن حينئذ أن الزمان الثاني ليس موجوداً ، ونسبة إلى الذهن نسبة شيء كان موجوداً ففقدَ . وهذا أيضاً أمر موجود مع وجود الزمان المتأخر . فاما نسبة المتأخر إلى المتقدم على وجه آخر غير ما ذكرناه فلا وجود له في الأمور ، لكن في الذهن نقط ، فإن كل زمان وجد فلا يكون — من حيث هو موجود — لا متقدماً ولا متاخرًا ، ولا مضافاً إلى شيء من الأزمنة ، وإلا لكان مضافاً إلى أشياء بلا نهاية في وقت واحد ، وكانت هناك إضافات لانهاية لما موجودة بالفعل ؛ بل هو في نفسه بحيث إذا عقل وعقل الآخر حكم العقل عليه بأنه متاخر عن أمر موجود في الذهن .

وأما العلم بالقيامة ، فإنه إنما هو في حكم سيكون ، فإن العلم بها أنها ستكون علم بحال من أحوالها موجود في الذهن مع وجود العلم بأنها هي ستكون لا عندما تكون ، بل قبل ذلك عن ما هي معدومة في الأعيان موجودة في النفس . وأما تصور ماهية القيامة ببردة فإنه غير مضاد إلى شيء في الوجود من حيث هو تصور .

واعلم أن جميع أمثال هذه إضافات إنما تقرر في الوهم ، والمتضادات فيها أيضاً إنما تكون متضادات في الوهم . والبيان المستقصى لهذا إنما هو في العلوم الحقيقةية ، لكن قوماً من المتكلمين أجابوا في شبهة تكافؤ العلم والمعلوم فقالوا : إن الذى قيل من أن المعلوم قد توجد ذاته والعلم به لا يكون ، قول غير حق ؛ فإن هننا علماً موجوداً بكل شيء وجوداً

(٤) موجود : فهو موجود ع || (٦) الثاني : ساقطة من عا || (٨) فقد : قد م ||
وجود : وجود عا || (٨—٩) المتأخر إلى المتقدم : المتقدم إلى المتأخرس || (١٠) بيان : بان د ، س ، ع ، عا ،
م ، ن ، ه ، ئ || (١٤) إنما هو في حكم سيكون : ساقطة من د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ئ ||
(١٥) بأنها هي : فإنها إنما هو في حكم || (١٦) في الأعيان ... النفس : ساقطة من عا || الديامة :
ساقطة من ع || (١٧) بيانه : فإنها س (١٩) لهذا : بهذا د || (٢١) غير : ساقطة من ه .

لَا يتأخر عن الأشياء ، وهو علم البارى والملائكة ؛ ولم يعلموا أن هذا وإن كان حقيقة ، فليس
جواب المشكك ، فإن المشكك ليس يقول : إنه ولا شيء من المتضايقات لا يكون معاً ،
ولا أيضاً يقول : إنه ولا شيء من العلم والمعلوم يكون معاً ، ولا يحتاج إلى ذلك ، فإن دعوه
أنه ليس كل متضايقات يكونان معاً . وهذه الدعوى تصح بمنزل واحد يورده المشكك
في علم واحد فيقول : إن علمي بوجود العالم لا يصح أن يكون علماً ذاتياً ، والعالم غير موجود
الذات ، ثم العالم قد يكون موجوداً في ذاته ، وليس علمي به بموجود ، وكذلك إن لم يعتبر
شرط الذات ؛ فإذا كان علمي بالعالم على هذه الصفة ، ولم يكن علم البته غير هذا العلم الواحد
إلا وهو موجود والعالم دائماً معاً ، لا العلم الذي أشار إليه فقط بل جميع العلوم ، فكان العالم
قد يكون موجوداً وعلم ما من العلوم بوجوده ليس بموجود ، فالشبهة تكون قائمة ؛ فإن
الشبهة لم ترد بسبب أن المعلوم قد يكون موجوداً ولا علم البته ؛ بل هي شبهة أخرى ، وينبغي
أن يرتد لها حل آخر ، وأقوله أن يقال : إن العالم حينئذ لا يكون مضافاً إلى هذا العلم
إذا لا يكون معلوماً له .

الفصل الخامس

فصل في تحقيق المضاف

الى هو المقوله والفرق بين ما هو مضاد بالذات وما هو عارض له بالإضافة
أو لازم وخصوصي المضاد الذى هو المقوله

اعلم أنا إلى هذا الوقت إنما أخبرنا عن مضيافات يطابقها الحد المذكور ، وبعضاً منها كانت ماهيّاتها مقوله باقياً إلى غيرها ، وبعضاً منها كانت قد تصير كذلك بخُوا من النسبة يتحققها . فلنتظر هل الرسم المذكور هو رسم المقوله ، أو رسم معنى يصلح أن يقال إنه مضياف ، وليس هو نفس المقوله أو نوعاً من المقوله ، فنقول :

(٢٤) ولا : لاعا ، ه || (٤) وهذه : وهذا عا || (٦) موجود : موجودا س || (٨) فكان : وكان
 د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي || (٩) فالشبة : فيان الشيبة د || (١٠) لم : ماس || ترد : ترل سا ||
 (١٤) تحقيق : ساقطة من د || (١٧) اعلم : واعم سا || لاما : اناس || يطافها : طابهاد ،
 سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١٩) او رصم : ام رصم س ، ع || (٢٠) هو : هي ع || او نوعا :
 ولا نوعا ه .

إن إن لم أن المقولات متباعدة، وأنه لا يصلح أن تتحمل مقولاتان معاً على شيء واحد حمل الجنس حتى تكون الشيء الواحد يدخل من جهة ماهيته في مقولتين، وإن كان قد يدخل الشيء في مقولته بذاته، وفي الآخر على سبيل العرض. وقد فرغنا فيما سلف عن هذا. ثم إن هذا الحال لا يمنع العقل مطابقته أموراً تدخل في مقولات أخرى، فإن الرأس قد يحتاج أن يكون بذاته جوهرًا حتى يكون رأساً، كما يحتاج إلى أن يكون مقوله الماهية بالقياس إلى غيره حتى يكون رأساً؛ فكلا الأمرين مقوم له من حيث هو رأس، ليس أحدهما بالذات والآخر بالعرض. والرأس إنما يكون كذلك إذا أخذ رأساً على الإطلاق وكان على اعتبار الجواهر الثانية. وأما إذا أخذ مخصوصاً على أنه هذا الرأس، فإنه لا تقال ماهيته بالقياس إلى غيره حينئذ؛ وذلك أنه بسبب أن ذاته قد تمحض وتخيل من غير أن يعلم الشيء الذي هو رأسه من حيث هو هذا الرأس، والذي هو رأسه من حيث هو هذا الرأس فإنه هو هذا الإنسان. وأما إذا دل على أنه رأس لشيء بجملة، فليس بذلك له من حيث هو هذا الرأس، بل من حيث هو رأس على الإطلاق. وكذلك لا يقال إن هذا الرأس رأس ما بالقياس إلى شيء؛ بل إنه رأس على الإطلاق بالقياس إلى شيء. ويمكننا أن نقول: إن الرأس إنما هو رأس بالقياس إلى ذي الرأس؛ ولا يمكننا أن نقول: إن هذه اليد إنما هي هذه اليد بالقياس إلى سocrates، أو هذا الذي هو ذو رأس، حتى لو رأيت هذه اليد منكشفة غير مستورة تمثّل في ذهنك ضرورة بازائمه ما هو بالقياس إليها وهو سocrates، أو هذا ذو الرأس، كما تمثل هنالك ذو الرأس.

وأيضاً فإن بعض الأمور التي ذكرت قد كانت في ذواتها من مقوله الكيفية أيضاً، مثل الملائكة؛ فإنهم كيفية، وقد قيلت بالقياس إلى غيرها بخواص من أنحاء النسبة. وكذلك أمور أخرى من مقولات أخرى. فالرسم الأول لا يمنع من أن تكون هنالك أمور هي من

(١) يصلح: يصح عا،ه || (٢) يدخل: مدخل || من: في د،س،سا،ن || (٣) الآخر: الأنثى
د،س،سا || (٤) قد: ساقطة من عا،ه (٨) ماهيته: ماهية د،سا،م،ن،ه،ي || (٩) أنه:
ساقطة من س،ع،عا || (١٠) حيث: ساقطة من س || الرأس... فإنه هو هذا: ساقطة من د ||
(١١) رأس: ساقطة من ب،د،س،ع،عا || (١٢) بل: بلع،عا؛ بلام || وكذلك: وذلك د،
سا،عا،م،ن،ه،ي || (١٢) شيء... إلى: ساقطة من ع (١٣) هي: + خبره || أو هذا:
وهذا د،ـم،ـن،ـه || (١٥) ذو رأس: ذو يه س،سا،ع || ذو: النوع || الرأس: اليد ع،ـه ||
(١٦) تمثّل: مثل ع || (١٨) قد: ساقطة من سا || (١٩) من: ساقطة من د .

باب الجوهر وغيره داخلة في المضاف . فليس هذا الحد إذن حد المقوله إلا لاشترك في حد واحدٍ أمور من مقولات . شئ وان لم يكن حداً لها ، بل إنما هو حد بحسب اسم معنى يعنىها مقوّم لما هي بها . فإنه لا يجوز أن تكون الأمور التي جنسها الجوهر جنسها شيئاً غير الجوهر .

فيجب إذن أن تتأمل هذا الحد ، وتتدارك خللاً إن وقع فيه . والتدارك المشهور لهذا هو أن الأمور التي من المضاف هي التي الوجود لها هو أنها مضافة ؛ وهذا تدارك صحيح ، لكن بعض الناس يظن أن هذا بعينه هو الحد الأول ، وستعلم أنه ليس هو الأول عن قريب . ولو كان هو الأول ، لكان بالأول غني عنه ، وخصوصاً والأول يدل على المعنى الذي يدل عليه دلالة واضحة لا يدل عليها هذا النافي ، إن دل دلالةً بذلك الوضوح .
وظن بعضهم أن فيه بيان الدور : وهو أنه أخذ المضاف جزءاً من نفسه

والمشغلون بهذا الشأن قد اجتهدوا في حل هذا الشك ، وقد قارب بعضهم الحل ، إلا أنه قد ذهب عنه ذهاباً يسيراً . ولكننا نقول : إن من الأشياء ما يكون جنسه أشهر عند الجمهور ، فيكون الاسم بحسب الوضع الأول موضوعاً لجنسه ، أو لما هو عنده كالجنس . ثم إن الخواص يحدون معنى نوعياً تحته ، أو ما هو كالنوعي تحته ، فينقلون اسم الجنس إليه للاءمة توجيهه ، وقد تجد مثل هذا كثيراً ، أعني أنك تجد أموراً نقل إليها أسماء حرف عن دلالة الوضع الأول ، بل تجد لنفس ما أؤمننا إليه من جريان العادة بنقل الاسم عن الجنس إلى النوع أمثلة كثيرة ، من جملتها أن الجمهور قد كانوا يرون أن كل شيء توهّم فهو إما غير ممتنع ، وجعلوا اسم الممكن مرادفاً أو كالمداف لقولهم : غير الممتنع فقالوا : إن كل موجود إما ممتنع وإما ممكّن ؛ ولما فصل الخواص حال ما ليس بممتنع الوجود وجدوا بعضه واجب وجود ، وبعضه غير واجب الوجود ، وكلها يشتراكان في أنه

- (١) نليس : وليس ع || (٤) شيناً : شئ .
 ب ، د ، ع ، س ، م ، ن ، ه ، ئ ، من سا || (٥) والتدارك : التدارك سا || (٦) دو : هي
 عا || (٧) لكن : ولكن سا || يظن : ساقطة من د || (٩-٨) على المعنى الذي يدل : ساقطة من س ، م ، ئ ||
 (١٠) وظن بعضهم : وبعضهم ظن ه || (١١) والمشغلون : المشغلون د || (١٢) ذهاباً يسيراً :
 ساقطة من عا || (١٣) اولاً ، والماع || (١٤) تحنه : ساقطة من س || ما : معنى ه
 كالنوعي : كالنوع عا (١٦) عن : من سا ، م ، ئ || (١٧) عن الجنس مل : غير الجنس فم
 (١٨) توهّم : موهم د ، م ، ئ ؛ يتهوّم ع ، ئ ؛ متوهّم سا || وجعلوا : وجعلنا م || امم : الامم ع
 (١٩) فصل : تأمل ع || بممتنع : بممتنع م .

ممكن بهذا المعنى ؛ أى بمعنى غير الممتنع . ثم وجدوا في الأمور ما ليس بواجب الوجود ولا ممتنعه ؛ ولا يمتنع وجوده ولا عدمه ؛ فيمكن وجوده وعدمه ؛ خصوه باسم الممكن من حيث هو غير ضروري ؛ وأخرجوا الواجب عن دلالة هذا الوضع الثاني ؛ وقلوا اسم ما هو كالجنس إلى ماهو كالنوع .

وكذلك أيضاً الحال في المضاف، فإن اسم المضاف كان مقولاً في الوضع الأول عند الفلسفية على المعنى المذكور، وهو أنه ماتصال ماهيته على الصفة المذكورة من غير اعتبار أن له وجوداً غير ذلك ، أو ليس له وجود غير ذلك ، حتى كان الشيء إذا كان من الجواهر أو من الكيفية ثم لحقته نسبة ، واعتبر من جهة نسبته ، فكان من حيث هو كذلك مقول الماهية بالقياس إلى غيره، فكان من المضاف قوله ماهية مخصوصة ليست تقال بالقياس ، وكان إذا كان الشيء كالأبوبة والبنية فكانت ماهيته مقولبة بالقياس إلى غيره وإن لم يكن له وجود آخر وماهية أخرى كان أيضاً من المضاف ، فكن المضاف يقع على المعنيين جميعاً وقوعاً يحده، وإن لم يكن لها جديعاً جنساً. فليس كل ما يحمل المعنى على مقولتين أو على شترين من مقولتين ، أو شترين من مقولات واحدة فهو جنس للقولتين ، فإنك قد عرفت هذا وتحققته . وإذا كان لك فمعنى المضاف المأخذ في الحد هو هذا المعنى العام ، ومعنى المضاف المحدود هو هذا المعنى الخاص؛ فكما أن الحاد إذا حد المكن الحقيق فقال: إن المكن الحقيق هو الذي يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون ، لا يكون قوله مدخولاً ، من جهة أنه أخذ الشيء في بيان نفسه ، لأنه لم يرد بالممكن المأخذ في الحد إلا المعنى الجنسي الذي هو بمعنى غير ممتنع . فلنذكر إذا قال: إن المضاف الحقيق الذي يحده على أنه أحد العشرة هو الذي ماهيته وجوده أنه مضاف، وعن أنه الذي وجوده وماهيته هو أنه مقول الماهية بالقياس ،

- (١) بهذا : لهذا || بمعنى : معنى د ، سا ، ن ، ه ؛ يعني م || وجدوا : وحداد || في : من عا ||
- (٢) ولا : أو مالاع ؛ فلا ه || يمتنع : يمنع م || خصوه : وخصوه سا || (٥) فالمضاف : صافحة من م ؛ في الحال المضاف د || (٨) ثم : صافحة من د || واعتبر : فاعتبر د ، سا ، ع ، م ||
- مقول : مقوله م || (١٠) وكان : كان عا ؛ فكان م || إذا : وذا عا || الشيء : + أيضاً ، يا ، ن ، ه || كالأبوبة والبنية : كالأبوبة والبنية ه || (١١) جديعاً : صافحة من س
- (١٢) مقولتين : مقولين م || على : صافحة من م || (١٣) وتحققته : وتحققته ع || (١٥) إذا حد : صافحة من سا || (١٦) لا يكون : صافحة من د ، من ، عا || (١٧) الذي : صافحة من س ||
- (١٨) إذا : إذا د ، ه || المضاف : المعنى || يحده : حده ه || (١٩) وعن : وعن م .

وليس له وجود غيره ، لم يكن أخذ المحدود في حده أو المرسوم في رسمه ، فيكون هذا من جملة المخصصات التي إنما تختص بالحاجة شرط التجربة بطبيعة عامها ؛ فإنه إذا كانت طبيعة الجنس من حيث هي طبيعة الجنس صالحة لأن يلحق بها معنى وأن لا يتحقق ، وليس يجب لها أحدهما ، وكانت إذا الحق بها شرط وجود ذلك المعنى تخصصت ، فإنها إذا الحق بها شرط عدم ذلك المعنى تخصصت .

فإنها إذا الحق بها شرط عدم ذلك المبني خصصت .
ولست أعني بالجنس هنا وال النوع الحقيقين ، بل الخاص والعام .
فإذا كان حد المضاف الذى هو المقوله هو هذا الحد ، فالرأس لا يكون مضافاً بالمعنى الذى
للمقوله ، إذ ليس يمكن وجوده أنه مضاف فقط ، بل وجود آخر قد لحقه هذا المعنى . وكذلك
العلم ، فإنه صورة وكيفية متقررة في النفس ، لكنها يلزمها إضافة ما ، ولها وجود خاص
من حيث هي صورة للنفس . وكذلك الضعف فإنه يكون صورة في النفس عدداً أو كثما
وتعرض له نسبة .

ولكن لقائل أن يقول: إنكم قد منتم أن يكون المشتق اسمه من الأعراض البسيطة مقوله كالأبيض، ومعناه شيء ذو بياض من غير زيادة، ثم لا شك في أنه يجب أن يكون المضاف. نلعني الأول يفهم منه أنه شيء ذو إضافة من غير تخصيص، ولا شك على تلك الأصول أنه إذا كان هذا المفهوم لم يمكن أن يكون مقوله أو نوعاً من المقوله. ثم المضاف الذي يجعلونه مقوله فهو أيضاً شيء ذو إضافة، لأنه شيء مقول مادته بالقياس إلى غيره؛ وإذا كان كذلك فقد شارك هذا المضاف الذي هو المقول المضاف الذي ليس هو المقوله، فلا يكون بينهما فرق.

وأما الشيئية فهو أمر لا ينفك عنه المضاف الذى هو المقوله ، ولا يمكن أن يسلب
عنه ، فلا يمكنك أن تقول : إن الوجود الخالص ، الذى ليس به ما ليس بمقولة مضافاً ،

(٢) تخصص : تحقق بتصيير د || عامها : عامة ع || (٣) من حيث ... الجنس : صافحة من ع ||
 (٤) وليس : ليس د || (٥) فإنها : فانه س ؟ + كذلك د || (٦) الجنس وال النوع : النوع
 وبالجنس س ||؛ فإذا : وإذا س || (٧) للنفس : النفس د، س، سا، عا، م، ئ؛ في الفس ن || صورة في الفس :
 صافحة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، في ، د ، ئ || (٨) لقائل أن يقول : لسائل أن يسأل
 ويقول عا ، د || (٩) فالمفهون : بالمعنى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، د ، ئ || (١٠) يكون مقوله :
 يكون له مقوله بعث ، د ، سا ، م ، ن ، د ، ئ || (١١) المضاف : للضاف م || (١٢) ولا :
 فلا مسا ، ئ || (١٣) نلا : ولاب ، د ، ئ || الوجود : وجوده عا .

هو أنه شيء؛ فإن الشيء لا ينفك عنه أيضاً ما لا يجعل له وجوداً خاصاً غير كونه مضافاً؛ بل الوجود الخالص إنما نفي به وجوداً أخضنا من الشيئية، ووجوداً من جملة أنواع الوجود التي تخص الأشياء دون الأمر المشترك لمجموع المقولات. فنقول في جواب ذلك: إنه ولا سواء، فإن الشيئية المحمولة على المضاف الحقيقى هي الشيئية التي تخصيصها الوجود الذى للضاف من حيث هو مضاف، وأما الشيئية المحمولة على المفهـى الآخر فإن تخصيصها وجود آخر، فإن الشيء إذا الإضافة إذا خصصت شـيئته صار به جوهراً أو كيـفاً أو شيئاً آخر. وأما شـيئـة الإضـافـة فـهي الإضـافـة ، فـشيـئـة ذـى الإـضـافـة تـقـضـى بـذـكـرـ الشـيـءـ حـقـيقـةـ غـيرـ التي هو بها مضاف؛ ولا كذلك شـيـئـةـ الإـضـافـةـ .

وإذا قلنا: إن المضاف الذى من المقولـة هو الشـيـءـ الذى ليس له وجود إلا الوجود الذى هو به مضاف، فلسـناـ نـفـىـ بهـ الـوـجـودـ الـعـامـ ، بل نحوـاـ من الـوـجـودـ مـخـصـصـاـ لـلـعـامـ ليس هو التـخـصـصـ بـكـونـهـ إـضـافـةـ فـقطـ ، قد يـخـصـصـ تـخـصـصـاـ فـأـنـهـ إـضـافـةـ . والأـيـضـ أـيـضاـ ليس تـخـصـصـهـ عنـ الشـيـئـةـ أـنـ تـخـصـصـشـيـئـتـهـ بـأـنـهـ شـيـءـ ذـوـ بـيـاضـ فـقطـ ، بل شـيـءـ لهـ نـسـبةـ خـاصـيـةـ إـلـىـ الـبـيـاضـ ، لاـ تمـ شـيـئـتـهـ بـالـفـعـلـ إـلـاـ أـنـ يـلـعـقـهـ أـنـ يـكـونـ فـيـ نـفـسـهـ جـوهـراـ جـسـانـيـاـ ، فـيـكـونـ الـفـرـقـ أـنـ أـحـدـهـمـاـ شـيـءـ يـتـقـوـمـ بـأـنـهـ مـقـولـ الـمـاهـيـةـ بـالـقـيـاسـ ، وـأـنـهـ مـخـصـصـ مـنـ قـبـيلـ ذـكـرـ ، وـلـاـ يـخـصـصـ بـغـيرـهـ وـهـوـ الـمـقـولـةـ . وـالـآـخـرـ أـنـ شـيـئـتـهـ تـقـوـمـ بـوـجـودـ خـاصـ وـحـقـيقـةـ خـاصـيـةـ تـلـحـقـهـ إـضـافـةـ ، وـلـيـسـ مـنـ قـبـيلـ إـضـافـةـ؛ وـهـذـاـ هـوـ الـذـىـ لـيـسـ بـمـقـولـةـ . وـلـأـجلـ هـذـاـ الـفـرـقـ مـاـ كـانـ أـحـدـهـمـاـ مـقـولـةـ ، وـلـمـ يـكـنـ الـآـخـرـ مـقـولـةـ ، وـلـاـ جـارـيـاـ بـمـجـرـاـهـ إـلـاـ بـمـجـرـدـ أـنـهـ شـيـءـ لـهـ إـضـافـةـ . فـقـدـ اـنـعـلـ هـذـاـ الشـكـ . فـإـذـاـ كـانـ مـضـافـ لـاـ وـجـودـ لـهـ إـلـاـ أـنـهـ مـضـافـ ، فـيـلـزـمـ أـنـ يـكـونـ إـذـاـ حـُصـلـ أـحـدـ طـرـفـهـ تـخـصـصـاـ لـكـانـ الـآـخـرـ مـحـصـلاـ بـسـبـبـهـ ، حـتـىـ

(١) هو : وهو سـاـ || (٤) ولا : لـادـ ، نـ || المضاف : المفهـىـ تـخـصـصـهـ : تـخـصـصـهـ مـ ، مـ ، نـ ، هـ || (٦) ذـا : ذـرعـ ، عـاـ || صـارتـ عـاـ || كـيـفاـ : كـيـفـاـمـ || (٧) لـذـكـرـ : ذـكـرـ مـ || الشـيـءـ : سـاقـطـةـ مـ ، نـ ، هـ || (٩) المضاف : سـاقـطـةـ مـ ، نـ || الـذـىـ : + هـ || دـوـ : وـهـوـ عـاـ || (١٠) الـعـامـ : الـلـعـمـ || (١١) قـدـ سـاقـطـةـ مـ ، عـاـ ، سـاـ ، مـ || إـضـافـةـ : + التـخـصـصـ بـكـونـهـ إـنـاءـهـ عـاـ || (١٢) تـخـصـصـهـ : يـخـصـهـ عـاـ || عـنـ : مـنـ مـ || (١٣) بـالـفـعـلـ : سـاقـطـةـ مـ ، دـ ، مـ || (١٥) يـخـصـصـ : مـخـصـصـ مـ || (١٦) خـاصـيـةـ : خـاصـةـ سـاـ || (١٨) فـإـذـاـ : وـإـذـاعـ ، نـ ، هـ || أـنـهـ : بـأـنـهـ دـ ، سـ ، نـ ، هـ || (١٩) فـلـذـمـ : ظـلـيـزمـ سـاـ ، مـ .

إذا قلت : ضعف مطلقاً من غير تحصيل تدل لك ببازاته نصف من غير تحصيل ، وإذا قلت : ضعف هو أربعة ، تدل لك ببازاته نصف هو اثنان .

وقولنا : ”تحصيل المضاف“ لفظفهم منه معانٍ . ويجب أن تقدم قبل بيان ذلك مقدمة فنقول : إن المضاف ليس له وجود مفرد ، بل وجوده أن يكون أمراً لا حقاً للأشياء وتحصصه بتخصيص هذااللحوق . والتخصيص بهذا اللحوقيفهم على وجهين : أحدهما أن يؤخذ الملحق والإضافة معاً ، فذلك من مقوله ومقوله ، ليس المقوله ، بل هو مركب من مقوله ومقوله ، والآخر أن تؤخذ الإضافة مقتروناً بها النحو من ذلك اللحوقي الخاص العقل ، ويؤخذان جميعاً كعارض واحد لللحوقي ، وهذا هو توسيع الإضافة وتحصيله ، فإن المشابهة مثلاً موافقة ما في الكيفية ، والموافقة في الكيفية غير الكيف المواقف ، فالكيف المواقف ليس هو إضافة ، بل هو شيء ذو إضافة .

وأما الموافقة منسوبة إلى الكيفية فهي نوع من المضاف ، مثل المساواة التي هي موافقة في الكيفية ، والمائلة التي هي موافقة في النوع . فإذا كان التحصيل في المضاف إنما يمكن حيث يكون المضاف أولاً غير محصل ف تكون إضافة مأخوذة بمعنى أعم . إذ لا بد من أمر تفرض له أو إليه الإضافة ، ثم إذا تحصل فإنما يحصل لا عالة بتحصيل ذلك المعنى .
ولو كان المعنى بحالة وكانت الإضافة بحالها . وإذا كان المضاف قد تحصل فليس تحصيله ببازاء الأمر الذي كان أولاً ، وهو كما كان أولاً ، ومثال ذلك أنا إذا أخذنا أولاً ضعفاً عددياً على الإطلاق ، فهو ببازاء النصف العددى على الإطلاق ، فإذا حصل العدد الذى هو الضعف حتى صارت الضعيفية محصلة فلا يثبت بالجانب الآخر على حاله ، فإن إطلاق

- (١) نصف : ضعف س ، ع ، ع ، ن || وإذا : فإذا م || (٢) صرف : + مطلقاً من غير تحصيل د || هو : + أربعة د || (٤) مفرد : متفرد د ، متفرد م || يكون : ساقطة من د || (٥) بخصوص : بخصوص د || (٦) الملحق : اللحوقي س ، ه من مقوله ومقوله : ساقطة من ع ، عا (٨) العقل : بالعقل ع || كعارض : بعارض س || (٩) ذير : على س || فالكيف : والكيف د || (١٠) هو : ساقطة من د ، ه || شيء : شيئاً ه || (١١) فهو بـ د ، د ، س ، س ، ه || (١٢) يمكن : يمكن د || (١٣) المضاف : المضاف د ، ن || بمعنى : لمعنى م || أمر : معنى د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ئ || (١٤) تفرض : بفرض د || (١٤) يحصل : تحصل د المعنى : ساقطة من د || (١٥) لكتات : لكتات || وإذا ، إذا س || تحصيله : تحصلهم ، ه || (١٦) ببازاء : ببازاء ه || وهو كأن أولاً : ساقطة من د || مثال د || (١٧) عددها : عدداً .

ذلك الجانب ، أعني النصفية كان إنما يكون بإزاء إطلاق هذا الجانب أعني الضعفية ؟ غير محصل . فإذا قد تحصل فين من ذلك أن الآخر قد تحصل ؛ فإنه إذا تحصل الشيء الذي هو الضعف تحصل لا محالة الشيء الذي هذا ضعفه ، إذ ليس يجوز أن يكون كل شيء ضعفاً لكل شيء من حيث هو ضعف محصل ، فـ المضافين عـيف بالتحصيل عـيف الآخر به ، فإن كان التحصيل لم يطرأ عليه من حيث تحصل بها الإضافة بل من حيث يحصل الموضوع وتركـت الإضافة بحالها ، فإن المضاف المقابل لا يحصل ؛ وذلك لأن طبيعة الإضافة لم تحصل بل موضوعها . وليس إذا كانت الإضافة لا تحصل إلا بموضوعها يجب أن يكون كلـما تحصل موضوعها تحصلـت الإضافة ؛ ومنـال هذا أنه إذا كانت الرأسية إضافةً عارضة لعضو ما ، وكان قياسه إلى ذـى الرأس فيحصلـ هذا العضـو من حيث هو جوهر ؟ وكانـ هذا الرأس قد دخلـ التخصـيصـ جـوـهـرـهـ وـلـمـ يـدـخـلـ التـخصـيصـ إـضـافـتهـ ؟

لم يلزمـ أنـ يكونـ إذا عـيفـ هذاـ الرأسـ منـ حيثـ هوـ هذاـ الجوـهـرـ محـصـلاـ ،ـ أـنـ يـعـرـفـ منـ ذلكـ أـنـ رـأـسـ ،ـ لـأنـ الرـأـسـ تـرـكـتـ بـحـالـهـاـ ،ـ وـلـمـ تـحـصـلـ مـنـ حيثـ العـقـلـ بلـ منـ حيثـ الحـسـ ؟ـ فـلـمـ يـلـزـمـ أـنـ يـكـونـ لـلـعـقـلـ سـبـيلـ إـلـىـ تـحـصـيلـ الثـانـيـ ؟ـ إـذـ لـمـ يـحـصـلـ لـهـ الـأـولـ ؟ـ وـالـحـسـ لـاـ سـبـيلـ لـهـ إـلـىـ إـدـرـاكـ ثـانـ غـيرـ حـاضـرـ عـنـدـ الحـسـ بـسـبـبـ أـوـلـ حـاضـرـ عـنـدـ الحـسـ .ـ فـلـوـ اـجـتـهـدـ حـتـىـ يـحـصـلـ لـلـعـقـلـ تـخـصـيـصـ هـذـاـ جـوـهـرـ ،ـ وـجـبـ أـنـ يـخـصـصـ لـهـ بـعـوـارـضـهـ ،ـ وـمـنـ عـوـارـضـهـ كـوـنـهـ مـنـ بـدـنـ زـيـدـ ،ـ فـجـيـئـذـ يـحـصـلـ لـلـعـقـلـ ذـوـ الرـأـسـ .ـ فـهـذـاـ حـكـمـ مـاـ فـيهـ مـوـضـوعـ وـإـضـافـةـ .ـ

فـاـمـاـ إـذـ كـانـ المـضـافـ نـفـسـ إـلـيـضـافـةـ ،ـ فـلـاـ يـحـصـلـ أـحـدـ الطـرـفـينـ إـلـاـ بـتـحـصـيلـ الـآـخـرـ ،ـ لـأـنـ لـاـ وـجـودـ لـأـحـدـ الطـرـفـينـ غـيرـ المـضـافـ ،ـ فـيـحـصـلـ مـنـ هـذـاـ أـنـ كـلـ شـيـءـ مـنـ بـابـ المـضـافـ إـذـ تـحـصـلـ نـحـواـ مـنـ التـحـصـيلـ لـاـ يـلـزـمـ أـنـ يـحـصـلـ مـقـابـلـهـ فـإـنـ إـلـيـضـافـةـ لـاحـقـةـ لـهـ ؟ـ

(١) أـعـنىـ :ـ +ـ كـوـنـ عـاـ ||ـ (٢)ـ مـحـصـلـ ،ـ مـحـصـلـةـ دـ ،ـ سـاـ ،ـ مـ ،ـ ئـ ||ـ فـإـذـ :ـ وـإـذـ سـاـ ،ـ زـ ؛ـ وـإـذـ مـ ||ـ قـدـ :ـ سـاقـطـةـ مـنـ مـ ||ـ (٣)ـ تـحـصـلـ :ـ يـحـصـلـ مـ ،ـ ئـ ||ـ (٤)ـ المـضـافـينـ :ـ المـضـافـينـ مـ ||ـ (٥)ـ فـإـنـ :ـ فـلـوـدـ ||ـ (٦)ـ وـتـرـكـتـ :ـ وـتـرـكـدـ ||ـ (٨)ـ تـحـصـلـ :ـ تـحـصـلـ دـ ،ـ سـاـ ،ـ عـاـ ،ـ نـ ،ـ هـ ||ـ (٩)ـ إـضـافـةـ :ـ سـاقـطـةـ مـنـ دـ ،ـ مـ ||ـ قـيـاسـ :ـ +ـ بـهـأـيـخـ ،ـ هـ ||ـ وـكـانـ :ـ فـكـانـ مـ ||ـ (١١)ـ إـضـافـةـ :ـ إـضـافـةـ دـ (١٣)ـ سـبـيلـ :ـ سـاقـطـةـ مـنـ سـ ||ـ إـذـ :ـ إـذـ سـاـ ||ـ (١٤)ـ سـبـيلـ :ـ قـيـيلـ بـخـ ،ـ هـ ||ـ لـهـ :ـ سـاقـطـةـ مـنـ هـ (١٩)ـ غـيرـ :ـ +ـ الـوـجـودـ دـ ،ـ نـ ||ـ شـيـءـ :ـ مـعـنـعـ ،ـ هـ ؛ـ مـاـ هـيـ عـاـ (٢٠)ـ نـحـواـ :ـ نـوـعـانـ ||ـ يـحـصـلـ :ـ التـحـصـيلـ مـنـ .ـ

وله وجود خاص . وليس يلزم من هذا أن يكون كل ما تلعقه إضافة له وجود خاص ، فإنه لا يحصل بتحصيل مقابله ؛ بل قد يحصل إذا كان التحصيل عقلياً .

وأما الإضافة نفسها فإنها تحصل في العقل مع تحصيل موضوعها . فن تحصيل الإضافة بتحصيل موضوعها ما ينوعها ، ومنه ما لا ينوعها بل يضيفها أو يشخصها ، فإن جعل حدها آخر ن نوعها ، وإن حفظ حدّها وألحق به عارضاً غريباً لو لم يكن ذلك لم يبعد أن يحفظ تلك الطبيعة من الإضافة ، لم ينوعه بل ربما ضيفه ؛ كأبوبة الرجل العادل ، وأبوبة الرجل الجاير ، فإنهما مختلفان في أحوالهما ولكن خارجة عن الماهية ؛ فإن الرجل العادل لو توهمته غير عادل ، لم يزل بذلك المعنى الذي هو الأبوبة .

فاما المساواة فإنك إن توهمت بدل الكمية فيها كيفية : لم تكن تجد المساواة وجوداً ،

١٠ ولم تبق الإضافة بعينها موجودة .

وأما الشخصية فكأبوبة هذا وأبوبة ذلك ، بل كابجوار الذي لكل واحد من الجارين ؛ فيجب أن تعلم أن ما يقولونه من حال الإضافة في أمثال هذه : أنها علاقة واحدة بالعدد موجودة لها جميعاً ، هو قول ولا معنى له ، بل كل واحد منها موصوف بإضافة إلى الآخر ليست هي بالعدد إضافة الآخر إليه ، بل ربما كان نوعهما واحداً بجوار هذا لذلك ، وجوار ذلك لهذا ؛ وربما كانوا مخالفين بال النوع كالأبوبة والبنوة ؛ وكذلك الماسة : فإن كل واحد من الشيئين يوصف بأنه مماس لذاك الآخر فيه مماسة لذلك ، نسبة تلك الماسة إليه نفسه هي أنها فيه ، وإلى الآخر أنها له ، وأنها بالقياس إليه ولأجله

(١) من : ساقطة من د || خاص : + وليس يلزم ما || (٢) يحصل : إلا بتحصيل ما ؛ ساقطة من م ؛ بتحصيل ن || (٤) بتحصيل : ساقطة من عا || (٥) حفظ : + بتحصيل عا || (٥) يكن : + به عا || (٨) توهمته : توهمت عا || (٩) تجد : لدم || موجوداً : موجودة بع ؛ وجود د ، ن ، ه || (١٢) أنها : وأتهاه || (١٣) ولا : لاسا ، عا || منها : منهاد || (١٥) مخالفين : مخالفين ما || (١٦) لذلك : كذلك د ، ن ؛ لذلك م || (١٧) أنها : أنه عا || أنها : وأنها د ، سا ، م ، ن ، ه ، ئ ؛ وبأنها عا .

كذلك . والآخر أيضاً مماس للأول بمحاسة فيه للأول ، فنسبة تلك المساسة التي الآخر
هو بها مماس إلى الآخر نسبة بأنها فيه ، وإلى الأول نسبة بأنها له لا بأنها فيه وأنه لا يماس
أحدهما الآخر بمحاسة تكون في ذلك الآخر ، بل بمحاسة تكون فيه نفسه لذلك الآخر ،
لكتهما من حيث المساسية بل من حيث العلاقة يتفرقان اتفاق الشخصيات في الأمور
العامة . وهذا فليكن كانياً في بيان أمر المضاف .

(١) كذلك والأخر : وكذلك الآخر عا || للأول : الأول م الآخر : لا خرعا || (٢) هو : ساقطة من
د ، س ، م ، ن ، ه ، ئ || الأول : الآخر عا || لا بأنها فيه وأنه : بل بأنه له فإنه عا
(٣) كذلك : كذلك س ، سا || (٤) وهذا فليكن : فليكن هذا ه ||

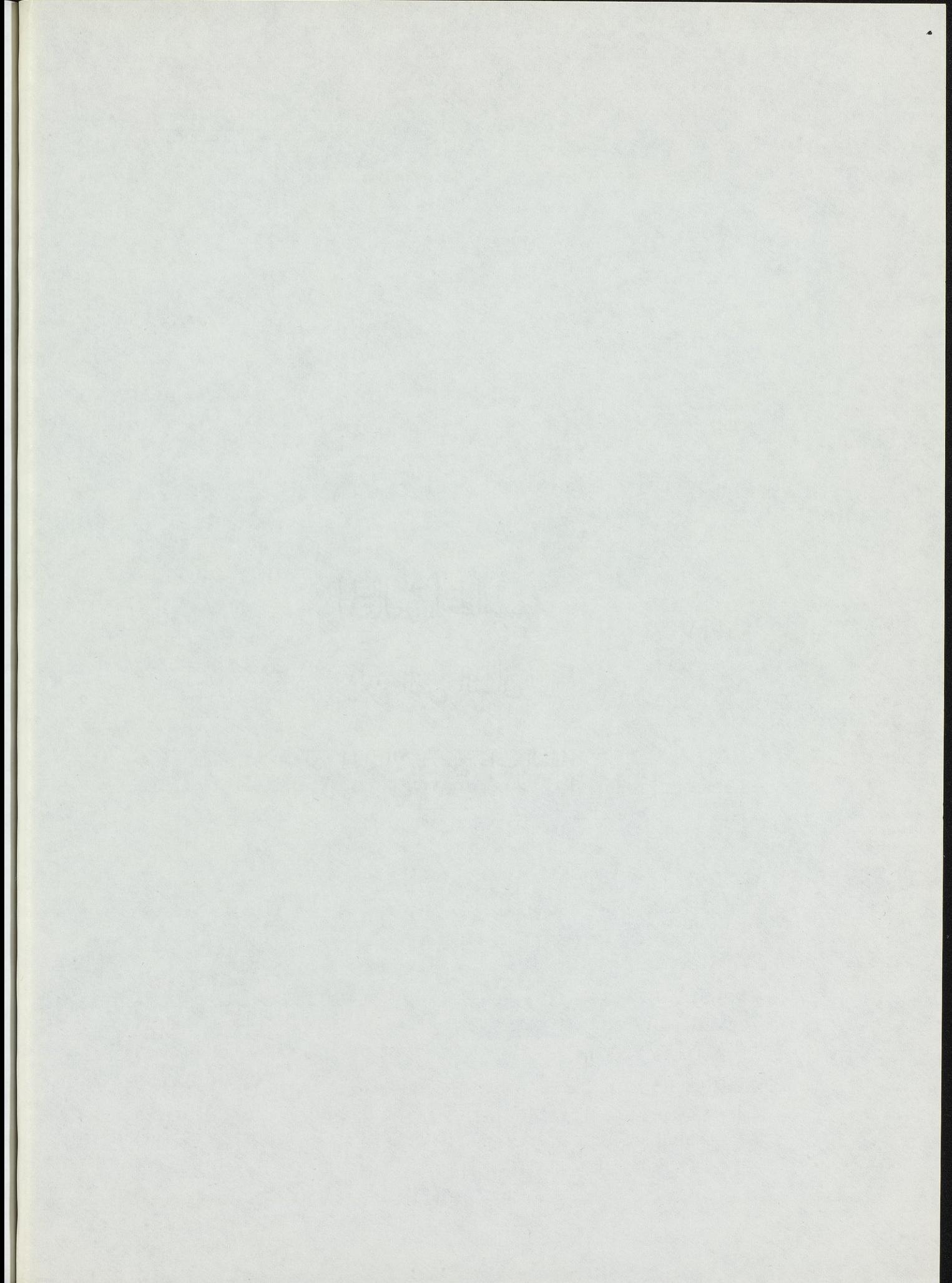
المضاف : + تمت المقالة الرابعة من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق ولو اهاب العقل الحمد بلا نهاية .
رمهنا آخر الدفتر الأول من هذا الكتاب ه ؟

تم الجزء الأول من الشفاه والحمد لله رب العالمين وصلاته على نبيه محمد وآلـه أجمعين ؓ

المقالة الخامسة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء



المقالة الخامسة

من الفن الثاني من الجملة الأولى في المنطق في الكيفية

[الفصل الأول]

فصل (١)

فِي تَعْرِيفِ الْكِيفِيَّةِ وَأَقْسَامِهَا الْأُولَى

٥

وأما الكيفية فقد جرت العادة بأن تعرف نحوين من التعريف : أحدهما أن يقال : إن الكيفية ما به يقال على الأشخاص إنها كيف هي ، والآخر أن يقال : إن الكيفية ما به يقال للأشياء إنها شبيهة وغير شبيهة .

فلننظر في حال هذين التعريفين أنهما هل يفيداننا معنى متصوراً ، فنقول : أما إذا كان هذا التعريف على سبيل الإحالة على المتعارف وما تجري عادة الناس بالسؤال عنه بل لفظة كيف ، والجواب به إذا سئل بكيف ، فاصر غير محصل في مقوله واحدة ؟ وذلك لأن الجمهور قد يسألون : كيف زيد ؟ ويتوقعون أن يحاجب بأنه قائم أو قاعد ؟ فيكون الجواب عن الواقع في مقوله الوضع . ويسأل أيضاً فيقال : كيف رأيت عبد الله ؟ فيحسن في التعارف أن يحاجب فيقال : رأيته ماشياً أو غادياً ؟ أو رأيته يحر أو يصفر ، أو غير ذلك ، ولا يتحاشون في بلاد العرب والعجم أيضاً أن يقولوا : رأيته في مكان طيب ؛ أو فوق سرير ، وأمثال هذا ، حتى تكون هذه الأحوال عندهم كفيات أحوال الناس .

(٢) من الجملة الأولى في المنطق : صافطة من د ، م ، ن ، ئ ؟ + وهي ستة فصول هـ || في الكيفية : صافطة من هـ [وجاء هنا في بيان بناءين الفصول الستة لهذه المقالة] || (٥) أقسامها : أقسام د || الأول : الأول د ، م ، ن || (٦) وأما : أماء ، ئ || الكيفية : الكيف || (٧) الكيفية ما به : الكيفية ما بها عا || (٨) وغير : أو غير من ، وأنها غير ع || (٩) يفيداننا : يفيدان ئ || متصوراً : متصوراً س || (١٠) المتعارف : المتعارف م || تجري : جرى ب ، م || (١١) بكيف : صافطة من ع ، م ، كيف سا ، عا || (١٢) يتوقفون : يتوقفون ع || أن يحاجب : بأن يحاجب عا || بأنه : أنه عا || (١٣) عن الواقع : من الواقع م || وبأسأ : ويسألون عا ، هـ || (١٤) أو يصفر : ويصفر د ، عا ، م ، ن || (١٥) ولا : لاع .

فالتعارف ليس يقفنا من ذلك على شيء، بصرف الذهن إلى تخيل الكيفية الدالة في المقوله؛ بل كما أنهم يقولون ”حال“، لا للذى يسمى حالاً في قاطيفور رياس فقط، بل بجميع الصفات؛ وإن كانت كثيارات، فلا يخافشون أن يقولوا ”كيفية“ لغيرها، فإن كان جميع ما يسمونه كيفية على هذا الوجه هو داخل في هذه المقوله، فالوضع داخل أيضاً في هذه المقوله.

ثم لا يبعد عندي أن يستقبل كلامي واحد من هؤلاء المبرخشين فيقول : أما الوضع فهو من حيث يصلح أن يكون جواباً عن سؤال كيف ، فهو كيفية ، ومن حيث هو حال لجواهر ذى أجزاء كذا ، فهو وضع . فإن قال ذلك ، لم نضيقه بأن نقول له : إن هذا لا يمكن ، ولم تؤاخده بناسف ذكره ، ولكننا نوجب عليه أن يجعل الوضع نوعاً من الكيفية فإن الجهة التي هو بها وضع لاتجعله بحيث لا يصلح أن يكون جواباً عن سؤال : كيف الشيء ؟ بل تعدده لذلك ، فلا يكون هذا كاعتبارين متباهيين . يصير بهما الشيء في مقولتين ؛ بل كاعتبارين أحدهما يقال على الآخر ، وهو أعم منه . وإذا كان الأعم مقوله ، فالشخص يدخل فيها ، فلا يكون الشخص مقوله برأسه . فإن لم يتلفت في هذا إلى التعارف العام ، بل أريد معنى وقع عليه اصطلاح خاص ، فالحرى أن يكون الدال بهذا اللفظ على ما أراده يكون قد عرفنا ما يريد به بالوضع الثاني . فلم يمكنني إلى هذا الوقت أن أنفهم من هذا الرسم حقيقة هذه المقوله ؛ ولا يبعد أن يكون غيري قد فهم ذلك ؛ أو يكون التأويل ما سنت قوله بعد .

وكذلك الحال في الشبيه وغير الشبيه ؛ فإن الشبيه يستعمل استعمالاً عامياً ، ويستعمل استعمالاً خاصياً .

(١) فالتعارف : والتعارفى || يقفنا : يغيبان || (٢) حال : حالع || حالاً : صافطة منى || (٤) هو داخل : وهو داخل سا || (٦) المبرخشين : المبرخشين د ، ن ؛ المنجذبين سا ؛ المنجذبين م ؛ المزجذفين ه [لهمما من مادة برخاش بالكسر من قوائم : وفروا في خرباش وبرخاش أى اختلاط وصحب (التابع)] || (٨) لجواهر : الجواهر م ؛ بتجواهر د || ذلك : صافطة من د ، م ، ن || (٩) لا يمكن : لا يكون يمكن د || (١٠) هو : هي س ، ع ، م ، ب ، ن : به ن || تجعله : تجعل له م || (١١) لذلك : كذلك ع ؛ ولذلك م || ثلا : ولاع ، ع ، ب ، ه ، ن : به ا || (١٣) فيها : فيه عا || برأسه : برأسها ؛ يلتفت : يلتقيا م || (١٤) فالحرى : فالحرى ع || (١٥) بالوضع : الوضع ن || فم : ولم ه || (١٨) يستعمل : قد يستعمل سا .

فاما الاستعمال العامي فلا يختص بالمعنى الذي يراد في هذه المقوله ؛ بل قد يقولون :
إن بقعود فلان شبيه بقعود فلان ؛ وإن احتراق النفط شبيه باحتراق دهن البستان ؛ بل
لا يمتنعون عن القول بأن طول زيد شبيه بطول عمرو ؛ فلا أجد التعارف أيضاً يعمل في أمر
الشبيه إلا ما يتعلمه في أمر السؤال بكيف .

فإن قال قائل : إنه في بعضها مستعار وفي بعضها حقيق ؛ فنسأله أنهم إذا قالوا :
شبيه في الطول ؛ دروا أنهم يستعيرون ؛ لكنهم إذا قالوا : قمود شبيه بقعود ، لم يذهبوا
إلى أنهم يستعيرون شيئاً ؛ وكذلك إذا قالوا : احتراق شبيه باحتراق ؛ بل قالوا ذلك وهم
محققون ، وليس يمكن أن يقال : ليس لكم ذلك ؛ بل إنما يكون هذا اللفظ مستعاراً
في شيء ، وحقيقة يا في شيء بحسب إرادتهم ؛ فإن اللفظ لا يستحق شيئاً من ذلك في نفسه ،
بل إنما يكون ذلك له بحسب التعارف . والتعارف في المستعار هو أن يقول القائل ذلك .
و عند القائل أنه لفظ غيره استعير له مشاكلة و تمثيل . فاما حيث لا يكون عند القائل كذلك ؛
بل يكون قوله : إن احتراقاً شبيه باحتراق ، كقوله : إن حرارة شبيهة بحرارة ، فلا يكون
لنا من هذا التعارف سبيل إلى معرفة ما يدلّ عليه بهذا اللفظ دلالة حقيقة ؛ ومع هذا فإن
من يدعي في لفظة ما اشتراكاً واستعارة ، فعليه أن ينص على المعنى المقصود به في الموضع
الذى يستعمله ، وخصوصاً إذا كان ظاهر التلفظ بعيداً عن أن يتميز لسامع معناه المقصود
تميزه لو قال : عين الماء ، وعين الشمس ، وعين البصر .

(١) قد يقولون : يقولون ي || (٢) بقعود فلان : بقعود || (٣) يمتنعون : يمتنون س ||
(٤) الشبيه : الشبيه م || يعمله : يعلمه م || بكيف : بالكيف ع ؛ فكيف ب ||
(٥) فنسأله : فنسأله ع ، ه || (٦) دروا : دروا ؛ ودوا د ؛ وراوه ه م : فلم ه ؛ ولم ب ، م || (٨) محققون :
محققون عا . || (٩) وحقيقة يا في شيء : ساقطة من ن || حقيقة سا || (٩) شيئاً من :
ساقطة من عا . || (١٠) له : ساقطة من س ، ع || والتعارف : ساقطة من م || هو : وهو س ،
ع ، عا ، م || (١١) استعير له : استعير ع || فاما : وأما س || (١٢) إن حرارة شبيهة : حرارة
شبيهة ؟ إن حرارة وشبيهة م || (١٣) بهذا : هذا س || في : + هذا سا ||
(١٤) اللفظ : اللفظن ؛ الغليظ ؛ التغليظ ه || بعيداً : بعيد س || (١٥) معناه : بمعناه عا .||
المقصود : + به ه || (١٦) البصر : العرض م .

ويجب أن تكون قد أعطينا معنى الشبيه حين نخاطب باستعماله ههنا ، وقصاري ما فهمونا من لفظ الشيء بالاصطلاح الخاصي ، وغاية ما ينتصرون عليه هو أن يقولوا : إنما نعني به المواقف في الكيفية .

وإن كان قولنا : إن الكيف هو ما يقال له ، شبيه بالقول التقليل لا المتعارف عند الجمهور ؛ وكان تفسير ذلك التقليل هو الذي معناه المواقف في الكيف ، فلا شك في أن الكيف نفسه يجب أن يكون أعرف من المواقف في الكيف ؛ فيكون من ذالك : إن الشبيه هو المواقف في الكيف ، وقد عرف الشبيه بالكيف ، وهو يريد أن يعرف الكيف بالشبيه فلا يستفيد المتعلم من هذا البيان شيئاً . إنما يمكن ههنا حيلة واحدة ؛ وذلك أن يكون الكيف وقابل الشبيه تجمع لنا من الموجودات معانٍ مختلفة . ثم إذا فصلنا هذه المقولات ، وعرفنا ما جعلناه مختلفاً لتسكيف ، واستثنيناها ، يقى لنا المنحصر في مقوله الكيف ما يحاب به عن سؤال كيف مما ليس من ذلك الآخرى وما تقال به المشابهة مما ليس تلك ، فيتخيل الذهن أموراً دون أمور ، وأن يكون ههنا وجه آخر من النظر ، وهو أن يجعل حقيقة البحث عن الشيء أنه كيف هو في نفسه ما يقتصر على نفسه وحاله ؛ فإذا كان الوصف مما يحوج إلى اعتبار أمر آخر فيه غير نفسه وغير حاله حتى يقال إنه كيف هو ؟ فكانه قد عدل عن الواجب ؛ فإن السائل إنما رام أن يخبر عن أمرٍ في نفسه إذ قال كيف هو في نفسه دون أمرٍ يكون له لغيره في نفسه .

فيشبه أن يكون الوضع وغير ذلك من المقولات إنما صلح أن يقال له كيف ، إنما بالنقل والوضع الثاني ، وإنما بالتوسيع فلذلك صار يصلح لأن يحاب به عن كيف الشيء ؟

- (١) حين : حتى سا || (٢) فهمونا من : فهو يامن م || لفظ : صافحة من ع || ينتصرون :
- يتصور ع || (٤) وإن : فإن عا ، ه || الكيف : الكيفية د || بالقول : التولم ||
- القللي : العقلس || (٦) من المواقف : من صب المواقف || قال إن : لأن د || (٧) وقد : قدم ||
- (٩) الشبيه سا ، ه || تجمع : مجموع د || معانٍ : معان١ م || (١٠) واستثنيناها :
- واسثنيناها ع ، ه ؛ واستثنيناها م (١٢) فيتخيل : حتى يتخيل ع ، ه || (١٢) فيتخيل ... آخر :
- صافحة من م || وأن : أو أن عا ، ن ، ه || (١٣) ما يقتصر : ما يقتصر ه ||
- (١٤) آخر : صافحة من ع ، م || وغير : صافحة من س || حتى : حين ه || إنه : له هى ||
- (١٦) يكون له : يكون س ، هى || لغيره : بغيره د || لغيره في نفسه : لنغيره نفسه ب ، هى ||
- (١٧) صلح : يصلح ع ، هى || (١٨) صار : صارت عا .

ثم استمر هذا التوسيع وتقرر عند الجمهور كالأصل . فإن الوضع ليس معنى يتصور للشيء ما لم يتصور له أجزاء هي غيره وجهات خارجة ، ثم يتصور له وضع . فالوضع مختلف للمعنى الذي يكون للشيء في نفسه بنفسه الذي بالحرى أن يكون البحث كيف مقصوراً عليه . فهذا ، وإن كان قد يمكننا أن نقوله ، فإننا نكون قد نعدينا أيضاً التعارف إلى نوع من النظر والاستدلال .

وأما الحكم فإن التعارف يشبه أن يدل على أنه غير صالح في جواب كيف الشيء ؛ وإن أجيبي ذانما هو مجاز .

فإذا كان كذلك فقد تقرر معنى السؤال بكيف . وكيف أشهر من الكيفية ؛ فإن اسم الكيفية اشتقت من اسم الكيف ؛ والمشتق منه أدل وأعرف من المشتق له . وهذا من قبيل ما يشتق فيه اسم الحال من اسم الشيء ذاتي الحال ، ليس من قبيل ما يشتق فيه اسم ذاتي الحال من اسم الحال ، كاشتقاق اسم الضارب من الضرب . وأيضاً فإن الكيف نفسه لا من حيث السؤال والجواب ، بل من حيث هو شيء ، أشهر من الكيفية ؛ إذ كان السبيل إليه الحس ؛ والحس لا يميز الكيفية مفردة ، بل يتناولها مع الشيء المتكيف بها ومع المقدار الذي يتحققها بسببه تناولاً واحداً غير مفصل ؛ ثم من بعد يحصل ما يتخيل . وعلى هذا فاعتبر الشبيه ، وعلى أنه شبيه في نفسه من غير حاجة إلى اعتبار أمر غيره . فليكن ١٥ هذا قدر ما نقوله في أمر هذا التعريف .

ولنقرر الآن أن الكيفية هي كل هيئة قارة في الموصوف بها ، لاتوجب تقديره أولاً تقضيه ، ويصلح تصورها من غير أن يحوج فيها إلى التفات إلى نسبة تكون إلى غير تلك الهيئة . وهذا أيضاً ضرب من البيان متعلق بأن يثبت شيء ، ثم يعرف بسلوب أمور عنه .

(١) ثم استمر: واستمرد ، هـ || (١) تقرر : قدر عـ ، م ؛ اشتهر عـ || (٢) هي : ساقطة من نـ || خارجة : + عنه عـ ، عـ ، هـ ، ئـ || (٣) بكيف : ساقطة من دـ ، نـ ؛ يكون مـ (٤) تعدينا : + فيه بـ ، عـ ، هـ || نوع : أنواع سـ || (٦) وإن : وإن إن هـ || (٩) اشتقت : اشتقت عـ || (٩) قبيل : قبل مـ || (١٠) الحال : ذاتي الحال عـ ؛ + أخرى بـ ، عـ ، ئـ ، عـ ، هـ (١٢) إذ : إذا عـ ، هـ || (١٣) مع : من سـ || (١٤) بعد : ساقطة عن دـ || يحصل : حصل ئـ || ما يتخيل : ساقطة من عـ ؛ + له هـ || (١٨) تقضيه : تقضيه بـ || في الموصوف : بالموصوف عـ || التفات : التفاوت سـ || وهذا : وهو هـ || (١٩) يثبت : يثبت هـ || هرف : ساقطة من سـ .

وقد قال قوم : إن الكيفية هي التي تحلى رسمًا في الجوهر ، وظنوا أنهم قد أتوا بياناً ، وذهب عليهم أن استعمال لفظ الرسم ههنا يشيء أن يكون استعمالاً عازياً لا يتحقق معنى ؛ فإن حقيقه ليس بحسب التعارف في استعمال هذا اللفظ، بل للدلاله تقترب به من خارج وهذا اللفظ ^{تحليل} مغالطٍ أشدًّا بعداً عن البيان من لفظة الكيفية ؛ وكذلك لم يم ببيانات تشيء هذه .

فلنلقي الآن : إن الكيفية كيـفـ ينقـسـمـ إـلـىـ الأـمـوـرـ الـأـرـبـعـةـ الـتـيـ جـعـلـتـ أـنـوـاعـاـ لـهـ ؟
فنقول : إن الكيفية لا تخلو إما أن تكون بحسب يصدر عنها أفعال على نحو التشبيه والإخالة
أولاً تكون . والذى يفعل فعله على سبيل التشبيه والإخالة فهو كالحار يجعل غيره حاراً ،
والسود يلق شبحه في العين وهو مثاله ، لا كالنقل فإن فعله في الجسم التحريريك ، وليس نقلًا .
والذى لا يكون إما أن يكون متعلقاً بالكم من حيث هو كم أولاً يكون ؛ والذى لا يكون
متعلقاً بالكم ؛ فاما أن يكون للأجسام من حيث هي أجسام طبيعية فقط أولاً يكون ،
بل يكون لها من حيث هي ذوات النفس ، أو يكون للنفس ، فالتي تلتزم مابينها
أفعال وانفعالات ، هي التي تسمى كيـفـيـاتـ اـنـفـعـالـةـ وـانـفـعـالـاتـ ؛ والـتـيـ تـعـلـقـ بـالـكـمـ فـيـ
كـلـأـشـكـالـ وـغـيرـهـ ؛ والـتـيـ لـلـأـجـسـامـ مـنـ حـيـثـ هـيـ أـجـسـامـ طـبـعـيـةـ فـيـ الـقـوـىـ الـفـعـلـيـةـ
وـالـأـنـفـعـالـيـةـ ؛ والـتـيـ تـخـصـ بـذـوـاتـ الـأـنـفـسـ فـيـ الـتـسـمـيـاتـ وـحـالـاتـ .

أو نقول : إن الكيفية إما أن تكون متعلقة بوجود النفس أو لا تكون ؛ والتي لا تكون
إما أن تتعلق بالحقيقة أو لا تتعلق ؛ والتي لا تتعلق إما أن تكون هويتها أنها استعداد ،
وإما أن تكون هويتها أنها فعل ، وإن عرض لها أن تكون استعداداً . وقد يمكننا
أن نحاول في ذلك ضرباً من القسمة تؤدي إلى هذا الغرض . ولو لا أمر الكيـفـيـاتـ التي
في العدد لكن يحسن بنا أن نقول : وما لا يفعل على طريق التشبيه : إما متعلق بالأجسام ،
ثم نقسم فنقول : إما من حيث كيـفـتهاـ وـمـنـ حـيـثـ هـيـ تـعـلـمـيـةـ ، وـإـمـاـ مـنـ حـيـثـ طـبـعـيـةـ

(٢) لفظة : لفظان || (٣) فإن : وإن دع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || هذا اللفظ : هذه اللفظة عـاـ سـاقـطـةـ مـنـ عـاـ || (٤) تحـليلـ : تحـليلـ سـاـ ؛ تحـليلـ عـاـ ؛ تحـليلـ مـنـ ، نـ ، هـ || (٥) إنـ : بـاـنـ نـ ؛ سـاقـطـةـ مـنـ مـ || (٦) فهوـ : سـاقـطـةـ مـنـ عـاـ || يجعلـ : يـفـعـلـ نـ || (٧) فإنـ : وإن مـ || الجسمـ : جـمـ مـ ؛ جـسـمـ هـ || نـقلـاـ : عـقـلـادـ ؛ قـلامـ || (٨) بينـاـ : عـنـهـادـ ، بـهـاـ مـ || (٩) وـاقـعـالـاتـ : أوـاقـعـالـاتـ مـ || والتيـ : رـالـذـىـ عـاـ || (١٠) ذاتـىـ عـاـ || (١١) حيثـ : + هـيـ عـاـ || منـ حيثـ طـبـعـيـتـهاـ : منـ طـبـعـيـتـهاـ .

ومن حيث هي طبيعية ثم تم القسمة ، ولكن هذه القسمة أصح مأخذًا . لكن الفردية والروجية وما يشبهها تخرج عن ذلك ؛ لأن لم يدخل ذلك في كيفيات هذه المقوله ، وكانت الكيفيات ما يعرض للحوافر الحسانية ، فيجب أن نقسم على نحو ما قلنا .

فأما أنواع القسمة المشهورة فنها قولهم : إن الكيفيات إما طبيعية وإما مقتنة ، ثم فسرروا أن الطبيعية هي المولدة بالطبع من داخل الموجودة دائمًا في الشيء الذي توجد فيه ، والمقتنة فهي التي تمامها من خارج ويمكن اطراحها ؛ ول يكن من المقتنة الملكات والأحوال . وأما الطبيعية ، فنها بالقوة و منها بالفعل . واتى هي بالقوة فهي الكيفيات التي يقال بسببها إننا مستعدون وفيينا إمكان لشيء من الأشياء . واتى هي بالفعل ، فنها ما ينفذ إلى العمق وهي الانفعالات والكيفيات الانفعالية ؛ ومنها ما يظهر من خارج وهي الأشكال والصور .

وأيضاً فإن لهم قسمة أخرى للكيفية ، فنهم يقولون : إن الكيفية إما أن تظهر في النفس وإما في البدن . واتى تظهر في النفس فاما أن تظهر في النفس الناطقة وإما في غير النفس الناطقة . واتى في الناطقة إما عشرة الانحصارات كلملكة وإما سهلة الانحصار كالحال . واتى في غير الناطقة إما في الثوة المتفعلة وإما في القوة الفاعلة . والذى في القوة الفاعلة فهو الصنف الثالث من أنواع الكيفية ؛ أعني قوة ولا قوة . والذى في القوة المتفعلة فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية ؛ أعني الانفعال والكيفية الانفعالية . وما يظهر في البدن فاما في عمقه وإما في ظاهره . والذى في عمقه فإنه الصنف الثالث من أنواع الكيفية . ثم إنها إن كانت غير ثابتة كانت انفعالاً . والذى يحدث في ظاهر البدن وإنه الشكل والملائكة . قالوا : والشكل يعم المتنفس وغير المتنفس . وأما الملائكة فإنها تخص المتنفسة ؛ وقد قسموا ذلك أيضاً بوجوه من القسمة تشبه هذه .

- (١) حيث هي طبيعية : حيث طبيعية د || ثم تم : ويتم ع ؛ وتم د ؛ ثم تم ب ، د ، س ، م ، ن ، ئ ||
- (٢) وما يشبهها : وما يشبه ماد ، م ، ن ، د ، ئ || عن : من ع ، د || لم : ثم ن || ذلك : تلك سا || فإن لم يدخل ذلك في كيفيات هذه : ما فإن تم ذلك في الكيفيات هذه ن || (٣) الكيفيات : الكيفية ب ، س ، ع || (٤) ولكن : ولكن م | المقتنات ب ، ن ، ئ ||
- (٥) إنما : إنها ب ، س || (٦) فإنهم : فإن س ؛ ساقطة من د ، س ، ع ، م ، ن ، ئ ||
- (٧) والتي : والتي د ، س ، ع ، م ، ن ، د ، ئ || (٨) والتي : والتي ب ، ع ، ئ ||
- (٩) والتي في التوة الفاعلة : ساقط من د || (١٠) فهو : فهى ع ؛ فإنه ع || والتي : وأما الذي د ||
- (١١) وما : وإنما س || (١٢) ثابتة : ثامة م ؛ ثامة ن || اقفالات ن .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

فِي تَعْقِبِ الْوِجُوهِ الَّتِي قَسَمَ قَوْمٌ بِهَا الْكِيفِيَّةَ إِلَى أَنْوَاعِهَا الْأَرْبَعَةِ

خَرَى بِنَا أَنْ نَتَأْمِلَ الْحَالَ فِيهَا تَكَلُّفُوهُ مِنَ الْقَسْمَيْنِ لِيَكُونَ لَكُمْ مِنْ ذَلِكَ سَبِيلٌ إِلَى
ه فِصْلِ الْقَضِيَّةِ فِيهَا يَطْرَأُ عَلَيْكُمْ مِنْ وِجُوهٍ قَسْمَتْهُمْ فَنَقُولُ : إِنْ هَذِهِ الْوِجْهَاتِ مِنَ الْقَسْمَةِ كُلُّهَا
غَيْرِ صَنَاعِيٍّ وَمُتَكَلَّفٍ قَبِيحٍ التَّكَلُّفِ ، أَفَبِعَ كَثِيرًا جَدًّا مَا تَكَلَّفَنَا .

أَمَّا الْقَسْمَةُ الْأُولَى فَنَنْجِبُهَا أَنْ يَكُونَ سَوَادُ الْفَرَابِ مِبَايِنًا فِي نَوْعِ سَوَادِيْتِهِ اسْوَادِ
ه مِقْتَنِيْ مَكْتَسِبٍ . وَيَعْرُضُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ لَا تَكُونَ الْمُلْكَاتُ وَالْحَالَاتُ نَوْعًا وَاحِدَةً مِنْ جَمْلَةِ
مَا نَخْرُجُ بِالْقَسْمَةِ ، بَلْ تَكُونُ نَوْعًا ثَانِيًّا هُوَ نَوْعٌ تَحْتَ بَعْضِ مَا نَخْرُجُ مِنَ الْقَسْمَةِ عَلَى نَحْوِ
مَا قَالَ الْقَاسِمُ : "فِيهَا الْمُلْكَاتُ وَالْحَالَاتُ" . وَعَلَى أَنْ هَذِهِ الْفَوْلُ يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْمُلْكَةِ
وَالْحَالِ قَسَاطُمْ أُخْرَى ، إِذَا عُدَّتِ الْمُلْكَةُ وَالْحَالُ ؛ وَجَبَ أَنْ تَعْدَ هُنَّ مَعَهَا ؛ فَتَزِيدُ الْأَقْسَامُ
عَلَى الْأَرْبَعَةِ .

وَقُولُهُ : "مِنْهَا مَا يَكُونُ بِالْقُوَّةِ وَمِنْهَا مَا يَكُونُ بِالْفَعْلِ" ؛ إِنْ عَنِ بِذَلِكَ أَنْ هِيَ
الصَّلُوحُ لِلصَّارِعَةِ وَهِيَ الْمَصَاحِيَّةُ وَالْمَرَاضِيَّةُ هِيَ مَعَانِي مِنْ بَابِ الْكِيفِيَّةِ لَيْسَ الصَّارِعَةُ
ه نَفْسَهَا وَلَا الصَّحَّةُ نَفْسَهَا وَلَا الْمَرْضُ نَفْسَهَا فَذَلِكَ تَعْبِيرٌ رَدِيءٌ جَدًّا ؛ فَلَانَهُ لَوْ قَالَ : "مِنْهَا
مَا هُوَ قُوَّةٌ وَمِنْهَا مَا هُوَ فَعْلٌ حَاصِلٌ" ، لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ بَعِيدٌ ، وَانْ تَعْذُرْ ؛ لَأَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي

- (٣) الْوِجْهَاتُ : وَجْهُ د ، ز || الَّتِي : الَّتِي عا || لَوْمٌ : سَاقِطَةٌ مِنْ د ، ع ، ي ||
- (٤) الْقَسْمَيْنِ : الْقَسْمَيْنِ سا ، ن ، ه || لِيَكُونَ لَكُمْ : وَيَكُونُ كُلُّ عا (٦) صَنَاعِيٌّ : صَنَاعِيَّ د ||
- وَمُتَكَلَّفٌ : وَمُتَكَلَّفٌ ن || قَبِيحٍ التَّكَلُّفُ : قَبِيحٍ التَّكَلُّفُ م ، قَبِيحَةٌ أَنْ كَلَّفَ د ، ن || (٦) جَدًا :
- سَاقِطَةٌ مِنْ ي || (٩) نَخْرُجُ : يَنْخُرُ س || مِنْ : عَنْ س || مِنَ النَّسْمَةِ : بِالنَّسْمَةِ ع ، عا ||
- (١١) قَسَاطُمْ : أَقْسَاطُمْ || (١١) مَعَاهَا : مَعَاهَا عا || (١٣) مَا يَكُونُ بِالْقُوَّةِ : سَاقِطٌ مِنْ ع ، ي ||
- عَنِي : أَعْنِي س ، م || (١٥) وَلَا الصَّحَّةُ نَفْسَهَا : سَاقِطٌ مِنْ س ، م || (١٥) تَعْبِيرٌ : تَعْبِيرٌ ب ،
- نَفْسِيْرٌ د ، م ، نَعْيِنَ د || (١٦) بَيْدٌ : بَيْدٌ س ، سا ، م || تَعْذُرٌ : تَعْذُرٌ عا || الَّتِي : سَاقِطَةٌ
- مِنْ س ، ع ، ع ، ي .

بالقوة هو الشيء الذي ليس موجوداً ويصح أن يكون موجوداً . فإن كان الذي هو بالقوة هو المصاحبة لا الصحة فيكون هذا النوع هو المصاحبة بالقوة ، فيكون من أنواع الكيفية ما هو مصاحبة معدومة . وإن عنى بهذا اللفظ ليس أن المصاحبة تكون في نفسها بالقوة في وجودها بل أنها تكون بالقوة شيئاً آخر ، فيكون قد جعل المصاحبة صحةً بالقوة ، فيكون الشيء الذي هو بالقوة صحةً هو المصاحبة ، فتصير المصاحبة صحةً وقتاً .
هـ وليس ولا شيء من الأعراض يصير الآخر ، إذ ليس لها في نفسها شيء مشترك . وإن لم يعن بما بالقوة المصاحبة بل الصحة التي بالقوة ، حتى تكون الصحة ، إذا كانت صحةً معدومةً جائزاً وجودها كانت من نوع ، وإذا صارت بالفعل كانت من نوع ، فسيكون المعدوم كافيةً موجودةً .

١٠ ومع ذلك فقد تضاعف أنواع الكيفية ، إذ كل واحد من الأنواع قد يكون بالقوة أيضاً ؛ فهذا هذر . وإن لم يعن ما قلناه ولكن عنى أن ذلك الشيء إما أن يكون قوة وإما أن يكون فعلًا ؛ وعنى بالقوة الشيء الذي يقابل الفعل الذي هو الحصول لا الفعل الذي هو التأثير أو ما أشبهه ، وهو قبل ذلك الفعل هو الاستعداد لأمر ما ، حتى تكون لقنته إلى قوة وفعل وجه ، فيجب أول شيء أن ينظر هل هذه التي نسميها فعلًا ليست في نفسها قوى ، فيشبه أن تكون الحرارة قوة ، إذ تستعد بها نحو أمر ما . وكذلك البرودة ١٥ وكذلك الألوان والمذاقات والروائح ؛ فإن الشيء ذات الرائحة مستعد لأن يؤثر تأثيراً ما . وقد تستعد بعض هذه الكيفيات لافعال ما ، كالرطوبة ، أو للافعال ما أو عسر افعال ما ، كالبيوسة ، إلا أن يقول قائل : إن الحرارة في ذاتها أمر ما ، وأما الاستعداد لأن يؤثر بها فهو معنى لازم للحرارة ؛ لأن الحرارة في طبيعتها كافية ؛ وأما الاستعداد فاصر

(١) ليس : صافطة من ما || (٢) لا الصحة : صافطة من ع ، ي || (٤) أنها : أن ب || تكون : صافطة من ما ، م || تكون بالقوة : + وجودها ؛ + وجودها || شيئاً ب ، س ، ع ، ه
٥ — (٦) وقتاً ليس : وقتاً ليس م || (٦) نفسها : نفسها || (٨) فسيكون : فيكون ع || (١١) هذر : هذا ب ، س || أن : بأن م || (١٢) هو : وهو ع || (١٣) حتى : صافطة من س || (١٥) وكذلك البرودة : وكذلك البرودة ب ، س ، ي || والمذاقات : والمذاقات ب ، س || والروائح : والأروائح : ب ، د ، س ، ع ، م ، ز ، ي || مستعد ، + كالرطوبة ه || تأثيراً ما : تأثيراً م || (١٧) بعض : بعض ع || كالرطوبة أو للافعال ما : صافطة في د
عصر : أمر ه .

يعرض لها من حيث تصلح أن تكون مقوله بالقياس إلى شيء أو بالنسبة إليه . وأما الذي كلامنا فيه نفس الاستعداد الذي يكون بجواهر لا شيء يعرض له الاستعداد .

فإن قيل هذا لزم أن يكون هذا الباب أوسع مما قالوه ؟ بل يلزمهم أن يجعلوا هذه الاستعدادات التي للحرارة وغيرها من باب الكيف ، وتكون كيفيات عارضة للحرارة وغيرها ؛ وهذا ليس مذهبهم . وليس عندهم أن الحرارة عرض لها كيفية من باب الاستعداد غير الكيفية المقوله عليها ، فصارت مستعدة بها ؛ ولا هذا مما يصلح أن يقال ويعتقد . فإن طيبوا أنفسهم قائلين : إن كلامنا في استعدادات الجواهر في ذاتها ؛ وجب أن تكون المصاححة استعداداً للصحة في الجسم ، ووجب أن يكون المراض فيه مصاححة ؛ فإنه لا يرى عن استعداد للصحة . وإن جعلوه استعداداً بحال ، فربما صاروا إلى الصواب ؛ لكن قولهم وعبارتهم لا تشير إلى ذلك إلا بتكلف وتعسف . فلم يحسنوا إذن أن يقسموا هذه القسمة .

ومع ذلك فإن الأخرى في قسمة الشيء إلى قوة و فعل هو أن تكون القوة والفعل فيه شيء واحد؛ ولم يجعلوا كذلك . قايس كل ما جعلوه من باب الفعل فعلاً لما جعلوه قوة ، ولا كل ما هو فعل جعلوا القوة عليه من باب القوة ، كالقوة على انتطيط والسوداد والقوة على قبول العلم .

وأما ما قالوا من كون بعضها في العمق وبعضها في الظاهر فهو ردء جداً . وذلك لأنهم تركوا الكيفيات التي للأعداد ، وتركوا الاستقامة والانحناء التي هي كيفيات في الخط ؛ فان الخط ليس بجواهر ولا جسم ؛ اللهم إلا أن يقولوا إن الاستقامة والانحناء إذا وجدا

(١) إيه : إليها سا || (٢) بجواهر عا ، ه || لاشي : لشي ع || (٤) وغيرها : أو وغيرها سا || (٤) وغيرها : ولغيره عا ؛ وغيرها ساى || (٥) وليس عندهم : ساقطة من س || (٦) بها : به ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ئى || (٦—١٠) ”فإن طيبوا ... بتكلف وتعسف : ساقطة من عا || (٨) ووجب : وجب من ، سا ، م ، ئى || (١٠) لكن : ولكن ع ، ئى || (١٢) في : ساقطة من عا || قسمة : + ذلك ه || (١٣) ولم : وإن لم س || كذلك : ذلك ئى || (١٤) ما هو فعل : جعلوه فلائع || على الترتيب : كانت ترتيب س ؛ الترتيب ع ، ه ، ئى (١٥) والنورة : أو القوة ، ئى ؛ ساقطة من س || العلم : + فإنهم لم يجعلوا شيئاً من ذلك من باب التوقيع || (١٦) من : ساقطة من عا || (١٨) جسم : بجسم سا || (١٨) وجدا في الخط : وجدت في الخط ع .

فِي الْخُطَّ فَقَدْ وَجَدَا فِي الْجَسْمِ ؛ إِذَا خُطَّ فِي جَسْمٍ ، وَمَا فِي شَيْءٍ هُوَ فِي شَيْءٍ فَهُوَ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ الْجَسْمُ مُسْتَقِبًا وَمُعَوِّجًا ، إِنْ كَانَتْ فِيهِ اسْتِقَامَةٌ خَطَّ وَاعْوَاجَهُ . وَأَمَّا أَنَّ الْجَسْمَ مَعْوِجَ الْخُطَّ فَهُوَ حَقٌّ ؛ لَكِنَّ الْاعْوَاجَاجَ الَّذِي لَا عَرْضَ لَهُ ، لَا يَكُونُ فِيهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِهِ وَلَا يُشَتَّقُ لَهُ مِنْهُ أَسْمٌ ؛ وَلَكِنَّهُ يَكُونُ مَوْجُودًا فِي شَيْءٍ مِّنْهُ هُوَ فِي الْبَالَاتِ . وَكَذَلِكَ لَيْسَ الْاسْتِقَامَةُ وَالْانْحِنَاءُ مَوْجُودًا بِالْحَقِيقَةِ فِي ظَاهِرِ الْجَسْمِ الَّذِي هُوَ السَّطْحُ وَجَوْدًا بِالْبَالَاتِ حَتَّى يَكُونَ فِي الْجَسْمِ وَحْدَهُ بِالْعَرْضِ ؛ بَلْ هُوَ فِيهِمَا جَمِيعًا بِالْعَرْضِ ؛ فَلِيسَعُ فِي هَذَا وَلَا يَجْعَلُ قَوْلَهُمْ : "مَوْجُودٌ فِي الْجَسْمِ أَوْ فِي ظَاهِرِهِ" ، كُلُّ وَجْدٍ مَتَعْلِقٌ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْلَىً .

ثُمَّ تَقُولُ إِنَّ قَوْلَهُمْ : "إِنَّ الْأَشْكَالَ مَوْجُودَةٌ فِي ظَاهِرِ الْجَسْمِ" ، قَوْلُ الْبَلَهِ الْمَغْفِلِينَ ؛ فَإِنَّ ١٠ الْأَشْكَالَ الْجَبَسَةَ إِنَّمَا وَجُودُهَا ، مِنْ حِيثِ هِيَ بَجَسَّمَةٍ ، أَنْ تَكُونَ سَائِرَةً فِي الْجَسْمِ كَاهٌ ؛ فَإِنَّ الشَّكْلَ ؛ إِنْ كَانَ مَا أَحاطَ بِهِ حَدٌ أَوْ حَدَودٌ ، فَإِنَّا نَحْبِطُ الْمَحْدُودَ بِالسَّطْحِ وَالسَّطْحِ بِالْعُقْمِ .

وَلَنَحْقِقَ ذَلِكَ أَكْثَرُ فَنَقُولُ : إِنْ هَهَا حَدَودًا ؛ وَهُنَّا شَيْئًا ذَا حَدَودٍ لَهُ هَيْثَةٌ بِسَبِيلِ الْحَدَودِ ؛ وَهُنَّا تِلْكَ الْهَيْثَةُ ؛ فَأَمَّا الْحَدَودُ فَلَيْسَ أَشْكَالًا ؛ بَلْ هُوَ أَطْرَافٌ ؛ وَلَا يَجُوزُ ١٥ أَنْ يَقَالُ أَشْيَاءٌ مِّنْهَا فِي ظَاهِرِ الْحَدَودِ حَتَّى يَقَالُ مَثَلاً : إِنَّ السَّطْحَ فِي ظَاهِرِ الْجَسْمِ ، أَوْ الْخُطَّ فِي ظَاهِرِ السَّطْحِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الظَّاهِرَ غَيْرَ الَّذِي فِي الظَّاهِرِ ، وَلَيْسَ السَّطْحُ غَيْرَ ظَاهِرِ الْجَسْمِ ؛ بَلْ هُوَ نَفْسُ ظَاهِرِ الْجَسْمِ ، وَالْخُطَّ لَيْسَ فِي ظَاهِرِ السَّطْحِ بَلْ هُوَ نَفْسُ ظَاهِرِ السَّطْحِ . فَإِنْ اعْتَذَرَ مُعْتَذِرًا وَقَالَ : إِنْ هَذَا الْإِنْسَانُ قَدْ تَجْوَزَ فِي لَفْظِهِ ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : "ظَاهِرٌ" ، فَقَالَ "فِي ظَاهِرٍ" ، فَلَمْ يَعْذِرْ أَيْضًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَسْمَ الْآخَرَ هُوَ أَنَّهُ فِي الْعُقْمِ وَلَا يَسْ

(١) وَمَا فِي : وَمَا هُوَ || (٢) مَسْتَعْمِلُونَ : مَسْتَعْمِلُ دَمَ || حَيْنَنْدَ أَنْ : حَيْنَنْدَ عَ || وَمَعْوِجاً : أَوْ مَعْوِجاً سَ || (٤) لَهُ : سَاقِطَةٌ مِّنْ عَ || (٥) شَيْءٌ مِّنْهُ : شَيْءٌ دَسَ ، عَ ، مَ ، نَ ، هَ ، يَ || (٦) وَحْدَهُ : رَفْعَ عَ || (٧) دُو : سَاقِطَةٌ مِّنْ سَا || نَلِيسَعُ : فَلِيسَعُ || مَوْجُودٌ : بِوْجُودِ عَ ، عَ ، مَ ؛ مَوْجُودًا سَا || (٨) وَجُودٌ : مَوْجُودٌ سَا || (٩) ظَاهِرٌ : سَاقِطَةٌ مِّنْ سَا || (١٠) سَائِرَةٌ : سَارِيَةٌ بَخَ ، دَ ، نَ ، هَ ، يَ || (١١) إِنْ : سَاقِطَةٌ مِّنْ سَا الْحَدَودُ : الْخُطَّوَطَعُ ، عَ || بِالسَّطْحِ : بِالسَّطْحِ عَ || (١٢) وَهُنَّا شَيْئَانِدَ || (١٥) السَّطْحُ : + مَثَلَمِي || (١٦) أَوْ اَنْلَطَ : وَالْخُطَّ سَا || (١٧) هُوَ : سَاقِطَةٌ مِّنْ دَسَ ، سَا ، مَ ، نَ هَ || (١٨) اعْتَذَرَ مُعْتَذِرًا : اعْتَبَرَ مُعْتَبِرًا || ظَاهِرٌ : طَاهِرَاعَ ، يَ || (١٩) فَقَالَ : يَقَالُ مَ ؛ فَيَقُولُنَ || يَعْذِرَ يَعْذِرَهُ دَ || وَذَلِكَ : سَاقِطَةٌ مِّنْ سَا .

معناه أنه عمق؛ وليس قوله ”ظاهر“ قسيمه هو أنه في العمق؛ حتى يكون الشيء ماظهرأ وإما في العمق، بل نظير أنه في العمق أنه في ظاهر، ونظير الظاهر العمق، ثم مع ذلك فإن الذي هو الظاهر كم لا يكفي، حتى لا يكون لطائفه منهم طريق إلى أن يقولوا : إنه أراد قوله : ”في العمق“ العمق نفسه ، طلباً منهم لاستواء القسمة . فإنه إن كان هذا المذهب في التأويل محييناً كان كأنه قال : وإن بعض كثيارات الأجسام ظاهر وبعضاها عمق؛ وهذا حال .

وأما إن عنا الشيء المتجدد فهو مقدار لا كيفية . وإن عنا الهيئة الحاصلة من التحدد، فإنما يكون في الظاهر منها ما يكون موجوداً في السطح وحده من الهيئات ، إما شكلاً كالتربيع وإما هيئة غير الشكل كالنقطة والتقطيب والتعمير . وأما المحجّمات من الأشكال فليست هيئات توجد في الحدود ، بل هي هيئات توجد في جملة المحدود بالحدود؛ وفي الحدود وجود أيتها بالشركة ليست نسبة إلى الحدود أولى من نسبة إلى المحدود . فلو كانت الكريمة في نفس السطح وكانت تقييبة أو تعميراً لا كريمة ، كما لو كانت الدائرة في نفس الخط وكانت استدارة وقويساً لا دائرة . وكما أن شكل الدائرة موضوعة السطح لا نفس الخط ، كذلك شكل الكرة موضوعة الجسم لا ظاهره الذي هو السطح ، وإن كان شكل الدائرة لا يتم إلا بانعطاف الخط ، وكان شكل الكرة لا يتم إلا بتقبيب السطح .

وهذه الأشكال ، وإن كانت تحدث للحدودات بالحدود ، فليست هي في الحدود وإن كانت الحدود علاها فليست علاها في أنفسها ، بل في شيء آخر يتجدد بها .

(١) قسيمه : قسمة د ، ع || هو : ساقطة من س ، عا || إما : ساقطة من د || (٢) وإنما : نوع || أنه : ساقطة من عا || ظاهر : الظاهر سا || (٣) لا يكون : يكون ع || (٤) في العمق : في العمق صا ، عا ، م ، ع ، ن ، د || (٥) لاستواء : لاستواء د || (٦) وبعضاها : وبعضاها عا || (٧) وهذا : وذلك س || (٨) وأما : ساقطة من عا || الحاصلة : الصالحة عا || التحدد : المتجدد || (٩) شكلاً : شكل ع ، م || (١٠) توجد : تؤخذ ز || (١١) وجود : وجود ، سا ، ع ، عا ، م ، ع ، ن ، د || (١٢) إما : إما : بينما ، من ، سا ، ع ، م ، ع ، ن ، د || (١٣) كانت : كانت ع || لا : إلا م || (١٤) شكل : + كل ع || موضوع السطح : موضوعها السطح ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، د || (١٥) موضوع الجسم : موضوعها الجسم د ، س ، ما ، ع ، م ، د || (١٦) لا ظاهرة : لا ظاهرها د ، ع ، م ، ن ، د || (١٧) كانت : كان ز || (١٨) وإن : إن د ، م .

واعلم أن المحدود أنفسها لا يقال إنها موجودة إلا في المحدود نفسه جملة . فإن الخلط
نهاية للسطح الذي هو خطه على أنه نهاية جملته؛ فهو موجود بأنه نهاية في جملته وجود الصفة
في الموصوف؛ وليس موجوداً في طرف منه ولا في جزء منه دون سائر أجزائه بالقوة . فذلك
الشكل الجسم هو صفة للجسم كله ليست موجودة في السطح الذي هو الطرف فقط . ومع هذا
فأفهم جعلوا هذا النوع شكلاً وحقيقة فقط ، كما تسمع ، إذ كان المعلم الأول إنما أورد
٠ من الأمثلة في أول الأمر لذينك فقط ؛ وليس كذلك ؛ بل التقييد من جملة هذا الباب
وليس شكلاً ؛ إذ ليس له حد الشكل .

فإن قال : أعني بهذا أن كل جزء في باطن الجسم وظاهره يوصف بتلك القوى
والكيفيات التي من هذا الباب ، فليس كذلك ؛ فإن الشكل الذي في الكل لا يوجد
١٠ في الأجزاء .

فأول ما في ذلك ، أنه كان يمكنه أن يقول هذا اللفظ على وجهه وتكون عبارته صحيحة ،
فاذا أحوجه إلى العدول منه . وأما ثانياً ، فإن كثيراً من المعانى التي ليست من باب
الشكل إنما يوجد في الجملة دون الأجراء ، كقوه اليد على أفعالها فانها غير موجودة إلا في
اجتماع الأجزاء ، الاهم إلا أن يقول : إن تلك ليست بقوة واحدة بل قوى تتظاهر على
فعل واحد . فإن قال هذا فستجده كذلك حال هيئة المصارعى ، من حيث هو مصارعى ؛
١٥ فذلك هيئه قبول كثير من الأمراض .

فاما القسمة الأخرى فإن فتحتها ليست تتجه إلى الأربعة ، بل تتجاوزها كما تدرى .

- (١) قسم : + أربع || جمله : جملة م || (٢) إن : إنها د ، س ، ن ، ه ||
- (٣) في الموصوف : للوصوف عا || (٤) الجسم : الجسم س || ويع : مع عا ||
- (٥) إذ : إذ ان || (٦) لذينك : كذلك ع || (٧) له : لها س || (٩) والكيفيات :
ساقطة من عا || (٩) ظليس : ظلبيت عا || (١١) يقول : + إن ع || عل : ساقطة من ع ||
وجهه : وجه ه || تكون : + عندئذ || عبارته : عارة ه || (١٣) إنما : فانما ه ; ساقطة
من م ، ئي || الأجراء : ساقطة من د || (١٤) يقول إن : يقول د ، س ، م || (١٥) فإن :
رإن ب ، س || كذلك : ساقطة من ما || (١٦) كذلك : وكذلك س ، ه ، ئي || هيئة قبول :
قبول هيئة س || كثير : كثرين ب ، كثري س || (١٧) فاما : فاناس || ففتحتها : فالجهاد .

ثم يمْعنُ في هذِيَانٍ كثِيرٍ إِذْ يَقُولُ : وَالَّتِي فِي النَّفْسِ غَيْرُ النَّاطِقَةِ : فَإِنَّمَا فِي الْقُوَّةِ الْفَاعِلَةِ
وَإِنَّمَا فِي الْقُوَّةِ الْمُنْفَعَلَةِ . فَلَا أَدْرِي أَنْ هَذَا الرَّجُلُ عَنْ كُمْ صَوَابٍ ذَهَبَ . مِنْ ذَلِكَ أَنْ نَوْعَ
الْقُوَّةِ وَاللَّاقِوَةِ لَيْسَ تَعْلُقُ بِالنَّفْسِ ، فَإِنَّ الصِّلَابَةَ وَاللَّيْلَيْنَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ اتَّفَاقاً وَلَيْسَتْ مَا
يَتَعْلُقُ بِالنَّفْسِ ؛ وَالثَّانِي أَنَا لَوْ سَاحَنَّا فِيهَا وَجَعَلْنَاهَا مَا يَتَعْلُقُ بِالنَّفْسِ فَإِنَّ الْأَنْفَعَالَيَاتِ
وَالْأَنْفَعَالَاتِ مُثْلُ الْحَرَارةِ وَالْبَرُودَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، جَعَلُوهَا فِي هَذَا الْقُسْمِ وَلَيْسَتْ مِنْ الْعَوَارِضِ
الَّتِي يَتَعْلُقُ بِالنَّفْسِ النَّاطِقَةِ أَوْ غَيْرَ النَّاطِقَةِ الْبَيْتَةِ .

ومن ذلك أنه ليس جميع ماف باب القوة واللاقوة يتعلق بالقوة الفعلية، فإن المراضية والاستعداد للانصراع ليست من باب قوة يفعل بها شيء . وأيضاً فإن المصحاحية هي معنى القوة التي لاتنفع، إن كان لا بد من معنى القوة على الفعل، فإنه وإن كان المصحاح

يعرض له أن يكون قوياً على أفعاله ، فذلك أمر لازم للصلاحية ؛ أما المصاححة فإنها

فإن الأشياء التي جعلها في القوة الانفعالية ، وإن كانت تسمى انفعالية وانفعالات فليس

كلها من جمله القوى الانفعالية . فإن الحرارة والبرودة لأن تجعلها في القوة الفعالة أولى من أن تجعلها في القوة المفعولة . فإن قال : إن هذه تحدث بالانفعالات في الماده فتلك الأولى

أيضاً لا تحدث إلا بالاتصالات في المادة . وأيضاً فإن كان الاعتبار ليس أن يحمل على المقسم إليه معنى ماقسم إليه من القوتين ، بل أن ينسب إليهما ، فإن لكل واحد من الجنسين نسبة إلى قوة فاعلة ومنفعلة معاً ، إذ لا واحد منها يحدث إلا عن سبب فاعل ومنفعل .

ثم من جودة هذه القسمة ترديده النوع الثالث في القسمة مرتين . والعجب من يلتفت إلى ما يقوله هؤلاء ويكتبه ويدرسنه ومن أنا نحتاج إلى مناقضته .

(١) يمْنَعُ : سَعْيٌ مِّنْ || إِذْ : أُودُ ، مِنْ ثُمَّ عِ || فَامَا : وَإِماعُ ، عَا ، مَنْ ، دِ ||
القوَةُ الفاعِلَةُ : الْقُوَى الفاعِلَةُ سَا ، عَا ، مَ || (٢) فَلا : وَلَا سَا || أَدْرِي : يَدْرِي نَ ، هِ ||
كَمْ : سَاقِطَةُ مِنْ عِ || مِنْ : لَأَنْ عِ || (٣) الْلَّاقِفَةُ : أَوْ الْلَّاقِفَةُ سَا ، مَ || (٤) لَوْ : إِنْ هِ ||
فِيهَا : فِيهَا سَا || وَجَلَنَا هَا بَ ، سَ ؛ بِفَلَانَا هِ || (٥) الْأَقْعَدَاتُ : سَاقِطَةُ مِنْ دِ ||
(٦) أُوْ . وَهِ || (٧) وَمِنْ ذَلِكَ : إِ || (٨) لَازِمْ : لَانْ مَادِ || (٩) وَإِنْ :
إِنْ إِ || (١٠) النَّعْلَةُ : الْأَقْعَدَالِيَّةُ سَ ؛ سَاقِطَةُ مِنْ سَا || النَّوْةُ الفاعِلَةُ : الْقُوَى الفاعِلَةُ اَفْعَالَةُ وَأَقْعَدَالَاتُ
ظَلِيلُ كُلُّها مِنْ جَمْلَةِ الْقُوَى الْأَفْعَالَةِ هِ || (١١) أَنْ تَجْعَلَ سَا ، عَا ، مَنْ ، دِ || قَالَ : +
فَأَنْتَ عِ || (١٢) لَا : وَلَا سَا ، سَا ، عَا ، نِ || (١٣) مِنْ جُودَةِ سَا : مُوجُودَةُ سَا || (١٤) يَقُولُهُ :
يَقُولُ عِ ، إِ || (١٥) أَنَا : سَاقِطَةُ مِنْ هِ || مِنْ أَنْفُسِهِ : مِنْ أَنْفَسَ عِ .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في تعریف حقيقة كل نوعين من أنواع الكیفیة وهو الحال والملکة
والقوّة واللاقوّة

فلنبدئ بالنوع الموجود بسبب النفس . وهذا النوع لاسم له يعمه ، لكن له اسمان
بحكم اعتبارين : لأن الكیفیات التي يتعلّق وجودها بالأنفس منها ما يكون راسخاً في التکیف
بها رسوحاً لا يزول ، أو يعسر زواله ، و بالجملة لا يسهل زواله ، ويسمى ملکة ؛ ومنها مالا
يكون راسخاً ، بل يكون مذعناً لازوال سهل الانتقال ، فيسمى حالاً .

والأظهر في تعارف محصل أهل الصناعة أن الحال ليس مقولاً على الملکة حتى يكون
الحال اسم هذا الجنس الذي هو نوعٌ من الكیفیة ، حتى تكون كل ملکة حالاً ، وايس
كل حال ملکة ، بل الحال اسم لطیعة هذا الجنس ، إذا كان يعرض لازوال وكان غير
مستحکم ، فإذا استحکم لم يسم حالاً بل ملکة .

وليس افتراق الحال والملکة افتراقَ نوعين تحت جنس ، فإن الانقسام بينهما ليس إلا
بحال النسبة إلى التغير وزمان التغيير ، وهذا انقسام بأعراض لا يفصّل داخلة في طبيعة
الشيء ؛ ولا أيضاً يجب أن يكون بين الحال والملکة اثنینية ، كما بين الشخصين ، بل يجوز
أن يكون بينهما اثنینية ، كما بين شخص واحد بحسب زمانیته كالصبي والرجل ، فإنه ليس
يجب أن يكون الصبي شخصاً غير الرجل في ذاته ، وإن كان غيراً بالاعتبار . فإن الشيء الذي
هو حال مُّكابِدٌ بخلقٍ أو تصنُعٍ لم يستقر بعد في النفس ، إذا تمَّن عليه ، انتفع انطباعاً
تشتد إزالتـه ، فيكون الشيء الواحد بعينه كان حالاً ثم صار ملکة ، فليس بحال .

(٣) كل : ساقطة من عا || (٥) يعمه : يخصه سا || (٧) بها : ساقطة من عا || أو يمس : ويصرعا ||
ويسمى : ولا يسمى س || (٩) والأظهر : فالظهور || (١١) إذا : إذ د ، س ، م ، ى || (١٣) نوعين :
عيون س || (١٥) كما : ماسا ، عا ، م ، ه || (١٦) يكون : ساقطة من د || كما : ما سا ،
عا ، م ، ه || بحسب : ما بين ه || (١٨) بخلق : خلق ى || بصنع : تصنُع ب ، س سا ||
(١٨) لم : ما س .

ومن الملكات العلوم والفضائل . ونعني بالفضائل لا الأفعال المحمودة ، بل المهنات النفسانية التي تصدر عنها الأفعال المحمودة صدوراً سهلاً كالطبيعي من غير أن تحتاج إلى رؤية و اختيار مستأنف ، فتكون بحيث إذا أردت أضداد تلك الأفعال ، شق على أصحابها و تعمقت عليهم و احتاجوا إلى تكافف . وهذا مثل خلق العدالة والعدالة ، والرذائل أيضاً التي هي أضدادها . فإنها ملكات . فإن الفاجر بالخلق يتغدر عليه التعزف عند التكفن ، فإن فعله تأذى به ، وإن أتى بفعل الفجور سهل عليه ، ففي نفسه هيئة مطاوعة نحو فعل ، معاصية نحو آخر ، فهذه ملكات . والعلوم أيضاً ملكات . ليس إذا استوفى المتعلم أصول الصناعة و مهاراتها فقط ، بل الرأي الواحد ، إذا اعتقاد وعلم و تيقن به ، عسر زواله ، أو يمني البدن بأفة عظيمة من أمراض أو أحوال أخرى .

وأما الحال فيسمى بهاما كان من هذا الجنس سهل الزوال سهولة زوال الحرارة العرضية والبرودة العرضية وزوال الصحة من المسقامة والمرض الخاد من المصحاح ، وإن كانت الحرارة والبرودة ليستا من هذا الجنس ، وإنما أوردناها ترتيباً لما يزول بسرعة . وأما الصحة والمرض إذا كانا سهلي الزوال فهما من هذا القبيل . ومن الحالات الحرد والخجل والغم والهم والظن والعقد الذي لم يتبرم . فاما إذا صار شيء من الظن ومن الصحة أو من المرض مستحثكاً لا يزول بسهولة ، فهو من جملة الملكات .

وكل ما هو ملكة مكتسبة فقد كانت حالاً ، أي كانت تلك الهيئة إلى أن استحكمت حالاً .
وليست كل حال فإنما كانت ملكة فانحلت حالاً . هكذا يجب أن تفهم هذا الموضع ، لاماً فهو من أن الحال تقال على المعنى الذي هو أعم من الملكة . ثم إن الملكة لا تصير نوعاً تحتها ، كما لا يجب أن يصير الحيوان المتحرك والحيوان الآثبت نوعاً لأنه يزيد على طبيعة العام

(٢) عنها : عنه ع || (٣) أضداد : أصل د || (٤) و تعمقت : و عوقت عا ؛ و تعمقت ب ، س ، ع ، م || عليهم : عنهم سا ؛ + فيه عا || وهذا : وهذه د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || (٤ - ٥) التي هي : هي التي س || (٥) الفاجر : الفائز (٦) مهل : ملمس د ، ع ، م ؛ ساقطة من ن || (٧) نحو آخر : ساقطة من ع || آخر : أخرى د || (٨) بل : ساقطة من سا || (٩) أو أحوال : وأحوال سا ، م ، ه || (١٢) أوردناها : أوردناها عا || يزول : + عنه سا || (١٣) مهل : مهل عا || فهما : + أيضاً س || (١٤) أو من المرض : والمرض سا ، ع ، ه ، إى ؛ ومن المرض ب ، س ، ع || (١٦) أي كانت : فكانت د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، إى ؛ إذ كانت ع || (١٧) فهم : ساقطة من ب || (١٩) يصير : يكون س || الآثبت : + صحة سا ، ع ، م ، ه ، إى .

عرض لا يفصل ، فإن الأمر ليس هكذا ، لأن واضع هذين الاسمين قال : إن الفرق بين الملكة والحال أن هذه سهلة وتلك أطول زمانا وأعسر تحركا . والعام لا يحمل عليه الفصل ، ولا العرض المقابل لمعنى من يخص واحدا مما تحته قد جعل له بحسبه اعتبار واسم ، كلاما يقال : والفرق بين الحيوان وبين الإنسان أو بين الحيوان والحيوان الصحيح أن الحيوان أعمم أو مريض والإنسان ناطق أو الآخر صحيح . على أنى قليل الالتفات إلى أمر الأسماء ؛
٥ ولا أمنع أن يكون الجانب الذى يحتاج إلى التأويل هو هذا اللفظ ، وأن يكون مما قاله واضع هذه التسمية ، من أن الملوك أيضا هى حالات ليس على معنى أنها قد كانت حالات بل إنها في الحقيقة حالات .

وحيث قال : "إن الفرق بين الحال والملكة أن هذه سهلة" معناه أن هذه قد تكون سهلة ،
١٠ لكن إشارى لما آثرته لسبب تعارف الأقدمين المنقول عنهم هذه الألفاظ ، وهو أن الحال هي كيفية سرعة الزوال ، والملكة كيفية راسخة .

وأما الجنس الآخر من أجناس الكيفيات التي هي أنواع الكيفية العامة فيجب أن يتصور على أنه استعداد جسماني كامل نحو أمر خارج بجهة من الجهات ، لا القوة التي في المادة الأولى ، ولا قوة الجوار ، فإن كل إنسان بالقوة صحيح ومريض ، لكنه يتمه الاستعداد حتى تصير هذه القوة التي يحكم الجوار الطبيعي وافرة من جهة أحد طرق التقىض ، فلا يكون في قسوة الشئ أن يقبل المرض وأن يصرع غيره فقط كيف كان ، بل أن يكون قد ترجح قبول المرض على قبول الصحة ، أو ترجح لا قبول الصراع على قبول الصرع . والمصحاحية والمراضية والهيئة المصارعية والهيئة الانصراعية ، والصلابة المترجح فيها أن لا ينفع ، واللين المترجح فيه أن ينفع ، هي من هذا الباب . لكن في هذا الموضع شكوكا ، وذلك أن الأمور

-
- (١) لأن : إلا أن د || (٢) تحركا : تحركات ب ، س ، ع ، ئ || عليه : عليهاد ، ن ||
- (٣) قد : قد سا || جعل : يجعل س || (٤) أو الآخر : والآخر || أى : أى س ||
- (٥) ما : ماع ، عا || (٦) الملوك : الملكة د ، س ، ع ، ئ ، م ، ن || (٧) بل : +
- على ع ، ئ ، د || (٨) قد : ساقطة من د || (٩) لسبب : ليست ب ؟ ليس س ؟ بسبب د ||
- (١٠) هي : هو عا || (١١) التي هي أنواع الكيفية : ساقطة من ع || (١٢) التي : + هي ع ، ئ ، عا ||
- (١٣) يحكم : لحكمة عا || الجوار : الجواز ، عا || وافرة : واحدة س ؟ وآثرهم || (١٤) وأن :
- أو أن عا || كيف : كيف ماب ، س || ترجح : رجح د || والمصحاحية : فالصحاحية د ، س ، عا ||
- (١٥) المصارعية : المصارعية سا ، ن ، د ؛ المصارفة م || (١٦) فه : فيها عا || شكوكا : شكوك
- س ، عا ، د ، ه ، هامشى .

التي تدخل في هذا الجنس توجد ثلاثة أمور : استعداد شديد على أن ينفعل كالمراضية ؛ واستعداد شديد على أن يفعل كالمصراعية ؛ واستعداد شديد لا على أن ينفعل ولا على أن يفعل بل على أن لا ينفعل ، كالمصحاحية والصلابة .

وقول القوة على هذه الثلاثة قريب من أن يكون على سبيل اشتراك الاسم ؛ وإن ريم جمعه في معنى واحد كان عسراً متكلفاً . وأيضاً فلمتشك أن يتشكك في أنه هل المصارعية في هذا الباب داخلة من حيث لا ينصرع ، أو من حيث يصرع غيره . فإن كان من حيث لا ينصرع تكون المؤونة في الشك خفيفة ، ويكون هذا الجنس هو تأكيد أحد طرق ما عليه القوة الانفعالية في أن ينفعل أو في أن لا ينفعل ؛ لكنه يعرض أن يضيع استعداده من حيث يحرك غيره من الأقسام ، إذ لا يصلح أن يوجد في الأجناس الأخرى أو يصعب ، وإن كان من حيث يصرع فإن الشبهة الأولى تتأكيد ؛ وكأنك قد فهمتها .

ولستنا نعني بالقوة المصارعية القوة الأولى المحركة النفسانية التي هي جوهر ولا يقبل الأشد والأضعف ، بل هذه ككل تلك القوة من جهة مواطنة الأعضاء ؛ ونسبتها إليها نسبة شدة الذكاء والفهم إلى النفس الناطقة ؛ فنقول الآن : إن المصارعية يجب أن يعلم أنها متعلقة بثلاثة أمور : أمر في البدن ، وأمر في القوة المحركة ، وأمر في القوة الدراكية . أما ما يتعلق بالقوة الدراكية فهو معرفة ممّا صناعية تخيل المصارعة ، كمعرفة صناعة الرقص

- (٢) واستعداد شديد : واستعداداً شديداً ، ن || (٤) قوله : وقول س ، ه ||
 الام : ساقطة من ن || (٥) فلمتشك : فلمتشك ما || المصارعية : المصارعية س ||
 (٦) أو من حيث : + هود || (٧) تكون : فتكون ع || (٨) يضيع : يضع س ، م ||
 (٩) الشبهة : الشبيه سا ؛ الشبه د ، س ، ع ، م ، ه || (١١) الأولى : الأول د ، س ،
 س ، ع ، م ، ن ، ه || (١٢) كمال : كمال س || (١٢) ونسبتها : نسبتها د ، س ، س ، ع ،
 ع ، م ، ن ، ه || إليها : إليه د ، س ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ئى || (١٢ - ١٣) ونسبتها إليها ...
 الناطقة : ساقطة من عا || (١٣) شدة : شديدة ع ؛ ساقطة من ه || الآن : أولاع ، ئى ||
 المصارعية : المصارعية س || (١٤) البدن : التدبرم || في التوة الدراكية : في الداركة ع ، م ، ئى ||
 (١٥) فهو : فهي عا || تخيل : ثم عا || المصارعة : المصارعة هامش د .

والضرب بالعود ، وبالجملة هو صنف من أصناف المعرفة بكيفية أفعال تتعلق بالحركة وبما ليست له هيئه قارة الوجود في موضوعه تُعرف ، كصناعة البناء والكتابة . وإنما ما يتعلق بـالقوة الحركة فهو ملکة يحسن بها تصريف المفضل على إدراك الفرض في المصارعة . فهاتان إما حالان إن ضعفتا ، وإما ملکتان إن تكثتا ، وليستا ولا واحدة منها من الأمور البدنية الصرفة .

وأما الثالث وهو الباقي فهو أمر بدنى ، وهو كون الأعضاء في خلقها الطبيعية بحيث يسر عطفها ونقلها . فهذا هو من هذا الباب وهو جزء من أجزاء كمال صناعة المصارعة الطبيعية ؛ وهو غير معنى القوة الحركة ؛ لأن ما يعرض لـالقوة الحركة وبالجملة لقوى التفسانية فهو من الباب الأول من أنواع الكيفية .

فقد زالت هذه الشبهة وتقرر أن هذا الجنس ذو استكمال استعداد أحد طرف ماعليه ١٠ القوة التي يعني الجواز حتى يكون شديد الاستعداد لـالوجود ما إذا وجد كان افعالا بالفعل كالمراضية ، أو شديد الاستعداد لأن لا يوجد فيه ، وهذا كالمصاحبة . وبالجملة فإن هذه القوة إما أن تستكمل آخذه نحو التغير عن الحالة الطبيعية الملائمة وهي اللاقوة ، وإنما نحو أن لا تتغير عنها وهي القوة الطبيعية .

(١) هو : هنوب ، من || (٢) وبما : ربما د ؟ وفياء' || (٣) الحركة : المتحركة س || تصريف : تحريك ب ، س || (٤) ضعفنا : ضعفا عا || واحدة منها : واحدا عا || (٦) وهو : فهون || (٧) أمر : + قوى ع || بدئي : قوى عا || (٨) المصارعة : + في الخلف عا || (٩) الطبيعية : ساقطة من ع ، ئي || (١١) الجوار : الجواز ، س || لـالوجود : وجود ه || (١٢-١١) بالفعل كالمراضية أو : ساقطة من ن || (١٣) عن : على عا || الطبيعية : الطبيعة سا ، م ن ، ه ، ئي || (١٤) وهي : وهو د ، سا ، ع ، ئا ، م ، ن ، ه ، ئي .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في إثبات الشكوك في النوع المنسوب إلى قوة ولا قوة

لكن العادة جرت على خلاف ما قلناه ، وذلك أنه قد صرخ في التعليم الأول ،
بأن القوى ، إنما هي قوى ، بحسب أنها تفعل بسهولة ، كالمصراعى ، أو لا تفعل بسهولة ،
كالصلب ؛ واللا قوى ، هو الذى ليس له قوة على أن لا يفعل ، كالمراض الذى ليس له
قوة على أن لا يفعل ، واللين الذى ليس له قوة على أن لا ينقطع .

فلتأمل الحال في هذا ، فإن شبہتنا قد عادت ، فإن الحرارة متوجة على أن تفعل بسهولة ،
إذ تحرق بسهولة ، فهل هي من هذا الجنس ؟ فاما ما يقال إن الشيء يكون في جنس
و الجنس ، أو نوع و نوع باعتبار فامر قد فرغنا عن منع الالتفات إليه . فلعل حقيقة
الحرارة من حيث هي حرارة غير حقيقة أنها تحرق بسهولة ، ولعل الحرارة إنما تكون قوية
على الإحراق بسهولة ، لأنها حرارة بل لأنها حرارة شديدة ، فتكون شدة الحرارة داخلة
في هذا النوع . وهذا أيضاً يوجب أن تكون شدة الحرارة ، عارضة للحرارة ، حتى تكون
حرارة واحدة تستند وتضعف ، وهي في أنها حرارة واحدة ، وإنما تعرض لها الشدة
بأن تكون الشدة لا حرارة أخرى أضيفت إليها ، بل كيفية غير الحرارة ، تقارن الحرارة
فتصير الحرارة بها أشد إحراقاً ، وهذا غير مقبول .

ثم إن أمر السهولة أيضاً مشكل ، فإن الشيء إنما يكون سهلاً بالقياس إلى شيء آخر ، فيشبه
أن يكون كل حرارة فلها شيء هي بحسبه سهلة الإحراق ، وهي هي بحسبه صعبة الإحراق .

(٣) في : على ن || (٤) العادة : + قدع ، ع ، د ، ئ || (٥) هي : دعوا ||
أنها : أنه ع ، ئ || المصراعى : لما المصراعى ه || (٦) أو لا تفعل : ولا تفعل سا ، م ||
(٦) هو : ساقطة من د || كالمراض : على المراض د || كالمراض الذى ليس له قوة : كالمراض الذى ليس
قوة سا || (٧) واللين الذى ليس له : واللين ليس له ع || واللين الذى ليس له قوة : واللين الذى ليس قوة سا ||
(٨) إذ : إذا د ؛ لأن ع ، ع ؛ أى ه || ما : أن سا || (٩) باعتبار : ساقطة من س
(١٠) قوية : قوة ب ، س || (١٢) تكون شدة : تكون شديدة ع || (١٤) في : ساقطة من س ||
(١٥) غير : على س || (١٦) فصیر : تكون س || (١٨) وهي : وهي شىء مه .

وكذلك حال المصراعى ، فإن شيئاً واحداً يكون بالقياس إلى شيء آخر على أن يصرعه وبالقياس إلى شيء آخر على أن ينصرع منه ، بل قد يكون من الناس من هو بالقياس إلى أكثر الناس صراع ، وقد يكون منهم من هو بالقياس إلى أكثرهم منصرع ، فيشبه أن تكون القوة هي هذه ، أى أن يكون صرعة أكثر من انتصاره ، فتكون القوة الفاعلة فيه أربع من المنفعلة لأمر ما لا يعادله موجود فيه ، فيكون كل واحد من القوى والضعف فيه الشيء الذى يصرع به ، لكن لأحدهما أشد ولآخر أضعف . فالذى فيه قوة أن يصرع أشد فيه قوة أن ينصرع أضعف ، والذى فيه قوة أن ينصرع أشد فيه قوة أن يصرع أقل ، فهى كل واحد منها قوة الأمراء ، ولكنها في أحددهما أكثر وفي الآخر أقل .

١٠ قوى القوتين هل إنما يختلفان في طبائعهما بالشدة والضعف ، بعد أن يكونا من نوع واحد ؟ وليس كذلك بل الحرارة الضعيفة مخالفة للحرارة القوية في نوعها ، فإن كانتا متباينتين ، فيشبه أن تكون القوة مخالفة للعجز في النوع ، وإن لم تكونا متباينتين ، فلا تكون القوة مخالفة للعجز في النوع بل تكون كالنط الأطول والأقصر ؛ فمثلاً هذه الأشياء تشكل فيما قبل .

١٠ وأيضاً فإنه لو كانت القوة على أن تفعل بسهولة ، والقوة على أن لا تفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة ، وعدم القوة على أن لا تفعل بسهولة ، تعد عدداً تحت الكيفية على أنها أنواع فريبة ، لكن قد يمكن أن تساهل في جميع ذلك . لكن إنما تعد على أنها منحصرة تحت جنس هو نوع للكيفية ، وعلى أنها في القسمة الثانية .

(١) المصراعى : المصارعى س ، فى || بالقياس : وبالقياس سا || (٢) فى : ساقطة من عا || (٤) هي : فـ م || (٥) لأمر ما : لأنها م || موجود فيه : موجود سا ، ع ، م ، ه ، ع ، م ، ه ، ع || (٦) القوى والضعف : الضعف والقوى ه || (٧) يصرع به : + وينصرع به سا || (٨) الأمراء : للأمراء ع || (٩) إغا : أنها س ، ع ، ن ، ه ، ع || (١٠) وليس ه || الحرارة : بالحرارة د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ع || (١٢) تكون القوة : تكون أيضاً القوة ع || (١٤) تفعل : تفعل ه || والقوة : فالقوة د || والقوة على أن لا تفعل : والقوة على أن لا تفعل بـ ع ، عا || (١٥) وعدم القوة على أن لا تفعل : وعدم القوة على أن لا تفعل بـ ع || (١٧) منحصرة : تحصر د || للكيفية : الكيفية

ثم إذا أريد تعرف ذلك الجنس لم يدل عليه إلا بـأن يقال ، إنه الذي منه كذا وكذا ؛ فلا يدل على طبيعة عامة أخص من الكيفية وأعم من كل واحد من هذه ، وإن كان قد يمكن أن يتکلف ذلك على سبيل المحاجف على الحق .

وعلى أن هبنا شيئاً آخر وهو أن قوله: إن اللين هو الذي ليس له قوة أن لا ينقطع،
إما أن يشيروا بهذا إلى عدم كافية ، لو كانت ل كانت قوة مقاومة ، وكان بها لا ينقطع
الشيء سهلاً ، من غير أن يراد بـلـازـمـاـ إثبات معنى ، فيكون اللين حينئذ عدم كافية ليس
كيفية ؟ وإما أن يراد بذلك إثبات معنى به ما يستعد لسرعة قبول الانبهار ، فلا يكون إلا
القوة الانفعالية ، وهذا آخرى أن يكون . فإن اللين بالحرى أن يكون معنى لعدم معنى ،
والصلابة كذلك ؛ حينئذ يكون مـاـسـتـوـهـ لـاقـوـةـ ، هو قوة انفعالية شديدة الاستعداد ،
سواء قلت : إن قوة ، أن لا ينقطع ، كيفية قائمة ، بها تمنع المادة ، أو قلت : إن قوة
أن لا ينقطع ، ليست كيفية قائمة .

ولتكن عدم المطاوعة المادية ، فإن ذلك إن كان حدماً ، فالذى يقابلها في المادة ،
يكون معنى وجوداً وكيفية ، فيكون إذن اللى ليس نفس عدم شئ ، بل هو معنى
محصل يقارن العدم . فيظهر أن هذا اللفظ هونا ، وهو قولهم ، لا قوة ، لفظ مجازى ، يحتاج
إلى وجه يصرف إليه ؛ إذ قد أخذ فيه ، بل تلك الكيفية ، لفظ يدل على أمر يلزمها ،
وهو عدم شئ آخر لا يخالطها ، فلا يبعد أيضاً أن يكون اللفظ الآخر وهو القوى ، سبيلاً
لهذه السبيل . ويكون ، وإن كان معناه الأول ، أنه هو الذى يقوى على أن يفعل بسمولة ،
فليس الغرض من استعماله ذلك ، ولا المراد بالقوة هذه القوة ، ولكن ما يلزمها هذه
القوة ، وهو أن يكون الشئ في نفسه متلاً عسر الانصراع ، فيتبع ذلك ، أن يكون سهل

(٢) فلا : ولا سا ، عا ، ه || (٤) أن : ساقطة من سا || (٥) إما : ماس || بهذا : بهذه ب ، ع ، ئى ؛ بهاس || لكان : ساقطة من د || وكان : فكان ه ، ن || (٦) مهلا : بمسؤولية عا ، ه || (٦-٧) ليس كافية : + كيفية ليس د || (٧) معنى : أصرع ، عا || به : ما به ن || لمرعة : ليس ثمة سا ، م || (٨) لعدم معنى : ساقطة من د || (٩) تمنع : يمنع ب ، س ، ع ، ه ، ئى || (١٠) قائمة : قابهة ع || (١٤) هذا : ساقطة من سا || (١٦) يخالطها : يخالطها ع ، ه || فلا : ولا ع ، ه || أيضا : ساقطة من س || الفظ : + أيضا س ، ع || (١٧) هذه : هذا ع || (١٧-١٨) معناه الأول ولا المراد : ساقط من ن || (١٩) مثلا : ساقطة من عا .

المرع لغيره، حتى تكون الحالة التي بها يكون الشئ عسر الانصراع، هي من هذا الجنس من الكيفية، وقد دل حاليما بما يلزمها، كما هناك، إذ دل هناك على قوة ما، بما يلزمها، وهو لاقوة أخرى، ولم يرد بها نفس تلك اللاقوة.

وذلك هنا أيضاً، يكون لم يرد بالقوة نفس تلك القوة، حتى يكون كأنه يقول: إن المعنى الذي به يقاوم الشئ ما يفعل فيه حتى يتوصل به إلى أن يفعل في الآخر بسهولة، أو لا ينفع عنده بسهولة، هو الباب المسمى قوة. فإن فهم هذا القول على هذا التأويل ازاحت العلل، ولم تدخل أشياء من أجناس أخرى في هذا الجنس.

وتعلم أن الكتاب المسمى بقاطيغورياس، موضوع للشدة الذين لم يتدرّبوا، ولم يبلغ فيه من التحقيق ما يبني، بل تدريج فيه كل التجويز تجفيفاً، فكأن حال الإنسان المصارع، التي بها لا ينصرع، وبتوسطها يمكن من أن يصرع غيره، على هذه الجملة التي أشير إليها في هذا الكتاب، حالة معروفة، يمكن أن يدل عليها؛ فإذا فصل على المتعلّم أن هناً حالة بها لا ينصرع، وحالـة بها يصرع، تشوش على المبتدئ وعسر فهمه، فأهل كـثير من الأشياء في هذا الباب؛ ثم الواردون من بعد، شوّشوا الأمر فيه ولم يتركوه على الظاهر.

وقد ظن قوم أنه يمكن أن تجعل القوة على أن لا ينفع واللاقوة على أن لا يفعل، قوة واحدة، ذات اعتبارين مختلفين بالقياس إلى شيئاً، مثل اللين، فإن له قوة على،

(٢) دل هناك على : دل على ن || بما : بها سا ، م || بما يلزمها : وهو لاقوة ما يلزمها د || كـما هناك بما يلزمها : ساقطة من د ، سا || (٤) وكذلك : كذلك ه ؛ وكذلك ي || (٥) به : ساقطة من م || بقاوم : يقاومه ه || به : فيه سا ، ع ، م ؛ ساقطة من ن || بـ فعل : يـفعل د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || في : من س ، سا ، ع ، م ، ن ؛ عن ه ، ي || (٦) أو : إذب ، د ، س ، ع ، ع ، م ، ن || (٨) أن : بـأن س || الشدة : للبدأ م || لم يتدرّبوا ع ، م ، د || (٩) الإنسان : ساقطة من ن || (١٠) التي : الذي ع ، ه || يمكن : يمكن د ، س || من : ساقطة من س ، ع || (١١) الكتاب : الـباب م || فعل : تـصد د || المتعلّم : التعلمن || (١٢) الواردون : أن الواردين ه || (١٥) أنه يمكن : ساقطة من س || تـجعل : تحـمل نت || لا يـفعل ه || والـلاقوة على أن لا يـفعل : والـلاقوة على أن يـفعل د ؛ والـلاقوة على أن تـفعل ع ، طا ؛ والـلاقوة على أن يـفعل ن ؛ ساقطة من س ، سا ، م ، ه ، ي .

أن ينقطع بسهولة ، وليس له قوة على أن لا ينقطع بسهولة ، وتلك كيفية واحدة فيه بعدها ، والذى ليس له قوة على أن يمرض بسرعة ، فله قوة أن لا يمرض بسهولة ، والذى له قوة أن يمرض بسرعة ، فليس له قوة أن لا يمرض بسرعة ، والذى له قوة أن لا ينصرع بسهولة ، ليس له قوة أن ينصرع بسهولة . وهذه كيفية واحدة يقال لها من جهة إنها قوة ، ومن جهة إنها ليست قوة ؛ لكنه وإن كان كذلك ، فإن نادتهم في أن ليس قوة ، إنما هي فيما ليست له قوًّة مقاوِمة قوَّة الفعل ، واللاقونة ، الذى هو ضعف طبيعى ، الذى بالحرى أن يقال له في بعض الموارد إنه عجز .

وأما أن لا يكون قوة على سرعة القبول والمطاواة ، فكأنهم ليسوا يدخلونه في هذا الباب ، ولذلك يبق لهم الأقسام ثلاثة : قوة انفعال ، وقوة مقاومة ، وقوة فعل . لأن لم يفعلوا هكذا ، ولكن جعلوا قوة المقاومة عجزاً بمقاييس إلى سرعة الانفعال ، وكان الجامع بينهما ، أن كل واحد منها استكمال فيأخذ ماعليه القوة الأولى من أن ينفعل وأن لا ينفعل ، فإنه حينئذ يكون بينهما جامع هو الذى يميل إلى أن يجعله النوع من الكيفية الذى هو هذا الجنس ، ويجعل هذين نوعين متقابلين تحته ، أحدهما يسمى قوة طبيعية ، والآخر عجزاً طبيعياً . لكننا نحتاج إلى جامع ، بين هذا الجامع ، وبين الذى هو قوة فعل وهذا يعسر ، فليكن هذا الجامع أن في الشئ مبدأ به يتم حدوث أمر حادث ، على أن حدوثه متربح به . فإن فعلنا هذا وتتكلفنا ، كانت القوة الغابة ، التي بسهولة ، والتي للقاومة ، والتي لانفعال بسهولة ، داخلة في هذا الصنف .

ولكن الشناعات المذكورة ، وغيرها ، تكون باقية وتكون القسمة إلى الأربع قسمة متداخلة لا مفصلة . ولنقصر الآن على ما قبلنا ، لأننا إن أوردنا في هذا الباب جميع

(١) وليس : وليس ن || فيه : فيها عا || (٢) بعثنا : بعثنا عا ، ه || ليس : صافحة من م || على : صافحة من م || (٣—٤) فله قوة ٠٠٠ يمرض بسرعة : صافحة من م || (٤—٥) من جهة أنها قوة ومن جهة أنها : صافحة من د || (٦) هي : هو عا || مقاومة قوة : المطاواة وقوة هـ ، هـ || طبيعى الذى : طبيعى والذى هـ || (٧) بالحرى : صافحة من سا || (٨) ولذلك : وكذلك م || (١١—١٢) من أن ينفعل ٠٠٠ هو الذى : صافحة من م || (١٣) تحته : صافحة من ع ، هـ || (١٩) مفصلة : مفصلة سا ، م || فلما إن : فإن هـ || إن : إذا ص .

ما يجب إيراده طال، ولا كبر جدوى في تقديم هذا الكتاب على المنطق، فضلاً عن إطالته؛
ولا ينبغي أن يظن بسبب وقوع غaiات هذا الجنس، إما في مقوله خارجة عن الكيفية،
وإما في نوع من الكيفية غير هذا النوع.

إن هذا النوع قد يقع خارجاً عن الكيفية، أو يدخل نوعاً آخر تحتها، منه
أن المصارعى له قوة على أن يحدث في آخر صرعاً، وعلى أن لا يحدث فيه نفس صرع،
وهيئة الصرعة أعني النهاية التي تحصل عنه، لا التحرير إلى النهاية هي من باب الوضع،
والتحرير من باب الفعل، وكذلك المراض، له قوة، على أن يقبل المرض بسهولة،
ومرض من النوع الأول من أنواع الكيفية. زاناً لانسنى المصارعى مصارعياً لأنه بالحال
المذكورة من الصرعة، ولا المراض مريضاً لأنه موجود فيه المرض، بل من قبل أن لم
قوة على ذلك وإن كانت في نفسها معنى فعلياً به يقال إنه كيف هو؛ ولكن تلك الفعالية ليست
صرعاً ولا مرضًا.

[الفصل الخامس]

فصل (هـ)

في الكيفيات الانفعالية والانفعالات

والجنس الثالث من التي هي أنواع من الكيفية، وجنس الأنواع من الكيفية،
حاله في أنه لا اسم يعمه، حال الجنس الثاني. وكذلك فإنه لم يذكر له رسم عام، بل
جعل له اسمان، وجعل أحد الأسمين مقولاً على أنواعه بالاشتراك، والآخر مقولاً عليه

(١) كبير : كثيره ، ئى || جدوى في : جدوى وفي سا ، م || عن : على د ؛ في عا || (٢) ولا : نلا
د ، سا ، عا ، م ، ن || وقوع : ساقطة من س || (٣) غير : + وقوع ه || (٤) تحتها : ساقطة
من ن || (٥) صرعاً : صراغا عا || وعلى : أولى عا || فيه : في ئى || نفس : نفسه د ، س ، عا ،
ه ، ئى || (٦) الوضع : الفعل عا || (٧) امراض : + فإن عا || (٨) مصارعياً :
مصارعاس || (٩) تلك عا || ليست : ليس عا (١٥) أنواع : نوعب ، س ، عا ،
نوع من أنواع س || أنواع من الكيفية : أنواع الكيفية من || الأنواع : الأنواع ، سا ، م ؛ ساقطة
من عا || (١٦) لام : + له س || وكذلك : ولذلك ع ، عا ، ه || (١٧) على : طبع عا .

ة لا مجازياً . وذلك أن هذا الجناس يقال له جنس الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فتكون الكيفيات الانفعالية ، منها ما يشبه الملكة من النوع الأول ، والانفعالات ما يشبه الحال منه . واسم الكيفية الانفعالية يقال على بعض أنواعها ، لأنها تحدث من افعال مثل الصفرة التي تتبع المزاج الحاد المستحكم في الكبد ، ويقال على بعضها لأنه يحدث منه انفعال لافي كل شيء بل في الحواس .

أما الانفعالات فيوهم ظاهر ما يقال فيها أنها ليست كيفيات ، لأن الصفرة إذا لم تستقر زمانا طويلاً لم تكن من مقوله الكيفية ، لأنها اصفار ، أى آخذ إلى الصفرة ، فإن الاصفار لو توهناه تطول مدتها ، لم يكن أيضاً كيفية ، بل ربما أدى إلى كافية تحدث في آخرها ، وعندما يتهمي إليها يفني الاصفار ويقف ؛ إنما الاصفار من مقوله أن ينفع ، بل الصفرة نفسها ، إذا توهنا الاصفار قد اتهى إليها ، فاستقرت استقرار صفرة أخرى ، مما يدوم أو يطول زمانها ، لكن هذه ثبتت يوماً أو ساعه ، وتلك طال بقاؤها ، فإن هذه الصفرة تسمى افعالاً ، والطويلة المدة كيفية ، وكذلك السواد والحرارة والبرودة وما أشبه ذلك .

فإن أصلح هذا الظاهر ، ومنع أن يكون طول الزمان وقصره مخرجاً الشيء عن مقوله أو مدخلاً فيها ، كما فعل حيث ذكر الملكة والحال ، فإن اللاتي تسمى انفعالات تكون أيضاً كيفيات ، لكنها من قصر مدتها ، وسرعة زواها منعت اسم جنسها ، كما قد يقال للقليل إنه ليس ، وسميت باسم الأمر الذي هو في التجدد والتغير ، وهو الانفعال ، فسميت انفعالات ؛ فيكون هذا الاسم كالمستعار لها ، أو المنقول إليها ، لتشابهه من غير أن يراد بالاطلاق هذا الاسم عليها ما جرت العادة بفهمه منه . وبالحرى أن يكون الأمر كذلك ، وألا يكون الاستعداد لسرعة الزوال مخرجاً للأمر عن جنسه .

(١) قوله : هولام || له : ساقطة من س || (٢) منها + : هي ، د ، ن || ما : فيهاه ||
 (٣) منه : ساقطة من د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٤) لأنه : لأنها || يوهناد ، س ، ع ، م ||
 (٥) افعال لا : افعالات من ، م || (٨) توهناه : (٩) آخرها : آخرها ، ع ، م || يفني :
 يفني ب ، د ، س ، ص ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (١١) زمانها : زماناً سا ، م ، ن ، ه ، ي || ثبتت :
 ثبتت ن ، ه ، ي ؛ بقيت سا ، ع ، م || (١٣) والبرودة : أو البرودة ؛ والبرد ب ، س ؛ أو البرد د ،
 س ، ع ، م ، ن || (١٤) الشيء : للشيء ع ، ه ، ي || (١٥) الباقي : التي ه || (١٦) من قصر :
 لقصر ن || قد : ساقطة من ب ، س ، م ، ن || (١٨) لتشابهه : المشابهة سا || (١٩) بالاطلاق :
 بالاطلاق سا ، م || ما : ساقطة من س || (٢٠) للأمر : الأمر د .

والآن فإن المعانى التي يدل عليها هذان الفظان ، هي معانٍ ثلاثة : معنى الكيفية التي تتفعل عنها الحواس ولها بقاء ، ومعنى الكيفية التي تحدث عن افعال في موضوعها ولها بقاء . وقد حصرنا في لفظ واحد . ومعنى الكيفية التي لا ثبات لها .

وأليس كل واحد من هذه المعانى عاماً لجميع ما تحت هذا النوع ، ولا أيضاً يدل على فصول حقيقة تتفصل بها أنواع مرتبة تحت هذا النوع ، لكن أحد هذه المعانى قد يعم الثلاثة ، وهو أنها بحيث تتفعل عنها الحواس ، فإن الانفعالات والانفعاليات كلها تشتراك في ذلك ، ويعلمها شيء ، وأنها من شأنها أن تتفعل في مواد ما أشياء تشاركها في المعنى ، فإن الحرار يفعل الحرار ، والبارد يفعل البارد ، والأسود أيضاً يقرر شبع السواد في الحواس والتخيل .

١٠ وتجدها تشتراك في أن يصح في طبائعها أن تعرض للأجسام على سبيل الانفعال الجسماني والحرارة النارية ، وإن كان يظن على ظاهر الأمر إلى أن يعرف الأمر المتحقق فيه ، أنها لم توجد في النار بانفعال ، ولا أيضاً في مادة النار ، إذ حصول ما يحصل فيها ليس بافعال ، إنما الانفعال في الموضوعات القائمة .

١٥ فإن ساختنا في تسليم هذا القول ، فإن الحرارة من شأن طبيعتها من حيث هي حرارة أن تحدث بالانفعال ، وإن كان في غير النار . وحلوة العسل ، وإن لم تحصل في العسل على سبيل افعال من العسل ، فقد حدثت على سبيل افعال وجد في أمور تكونت عسلآ ، وان فعلت انفعالاً مما صارت بذلك حلوة، فتشترك بذلك في أنها بحيث يصح أن تحدث عن

(٢) ولها : طاس || (٣) حصرنا في : حصرنا د || (٤) حقيقة : ساقطة من ع
 (٥) والانفعالات : ساقطة من ع || (٦) وتجدها : ويحدها ب ، د ، س ، م ||
 أن يصح في : ساقطة من عا || (٧) على : في س || (٨) بافعال : افعالا د ||
 (٩ - ١٠) ولا أيضاً في مادة ٠٠٠٠ ليس بافعال : ساقطة من سا || (١١) التامة : + يريد
 بالموضوعات القائمة الموضوعات التي لها وجود وحقيقة غير حقيقة ما موجود تلك الكيفية صورة له مثلاً كقطعة
 حديد وقد وجدت فيها الحرارة فإن الحرارة ليست صورة طابل طا وجود حقيقة أخرى ثم عرضت لها الحرارة :
 [حاشية أدخلت في الصلب] في ب ، س || (١٢) فإن : وإن عا ، ه || ساخنا : ماعدا عا ، ه || في :
 على ه || (١٣) على سبيل افعال من العسل : ساقطة من عا || حدثت : حدث عا || (١٤) حلوة : حلواس
 بذلك : ذلك د ، س ، س ، عا ، م ، ن ، ه ، ه ، ه || أن : أود .

انفعالات في موضوع ما، وإن اختلفت في أن بعضها يحدث بانفعال الموضوع بها نفسها، وبعضها قد يحدث تبعاً لانفعال في الموضوع؛ ويجمع جميع أصنافها بأن الحواس تنفعها.

ومع هذا فليس يمنع ظاهر الحال أن تكون هذه المعاني الجامحة قد تدخل فيها أمور : منها ما هو من باب الكيفية إلا أنه في غير هذا الجنس ، مثل الرطوبة واليبرة والصلابة واللين والقل والخلفة ، فإنها كلها محسوسات ؛ ومثل الخشونة واللامسة ، فإنه وإن لم تكن من الكيف ، بل من الوضع ، فهو محسوس . والرطوبة واليبرة في ظاهر الأمر ، والصلابة واللين أيضاً هي من باب القوة واللائق .

لكننا إذا قلنا كيفيات انفعالية خرجت الخشونة واللامسة ، وأما الرطوبة واليبرة والصلابة واللين ففي أمرها نظر ، فإنها إما أن تكون ماهيتها هي أنها استثناء استعداد في أن ينفع أو يتشكل بسهولة ، وفي أن لا ينفع ولا يتشكل بسهولة ، أو يكون أمر آخر هو في نفسه موجود يحصل ويلزم هذه الكيفية ، وتكون إنما تحسن من جهة الأمر الآخر حتى تكون هذه الكيفية دليلاً على ذلك الوجود الآخر .

وهذا يتبيّن بأن يتأمل حاله في دخوله في الحس ، أدوله من حيث ينفع أو لا ينفع أو من جهة شيء آخر . أما أنه لا ينفع ، فهو معنى عدمي ، إنما يجب أن يحسه الحس على سبيل تعطله كما يتعطل عند الظلمة ، وإبصارنا للظلمة هو أن تكون لا نبصر شيئاً . ثم الصلب بشبه أن يكون إدراكاً له بالحس ، كالإدراك الوجودي ، واللين ، كغير الوجودي الذي لا يحس معه بمانعية أصلًا . وأما الانهزام الذي في اللين فهو قبول حركة على هيئة ، والحركة مع الهيئة غير محسوس إلا بواسطة ، وقد يحس الانهزام أيضاً بالبصر دون الحس .

- (١) افعالات : افعال سا || ما : ساقطة من س || (٢) قد : قدد || (٣) ديجع : ديجمع د ، والصلابة واللين : واللين والصلابة ب ، س || (٤) فهو : فإنه س || (٥) أنه : أنه ع || (٦) فهى عا || (٧) والصلابة واللين : واللين والصلابة س || (٨) يتضرع : يتضرع ، عا || (٩) رف : سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ئى || بها : بهما ، د ، سا ، ع ، م أوفى ع ، ه || لا يتضرع : لا يتضرع ، عا || (١٠) وهذا : وذلك ن || يتبيّن : يبيّن ب ، س ، ئين ع || يتضرع أو لا يتضرع : يتضرع أو لا يتضرع ، عا || (١١) شيء : ساقطة من س || لا يتضرع : لا يتضرع ، عا || (١٢) تعطله : تعطل د || دو : وهو د ، ن || (١٣) إدراكنا : إدراك س ، م ، ه || كغير : لغير ع ، ئى
- (١٤) الهيئة : الحركة س || بالبصر : ساقطة من ئى .

وَكَذَلِكَ بِسُرْعَةِ الْجِرْكَةِ إِلَى الشَّكْلِ وَبِطْوَهَا ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ دَيْلَادًا عَلَى أَنَّ الصَّلَابَةَ وَاللَّيْلَةَ أَوَ الرَّطْبَةَ أَوِ الْبَيْوَسَةَ قَدْ أَحْسَا بِالْبَصْرِيِّ ، فَإِذْنَ لَيْسَ مَا يَلْمِسُ هُوَ الْأَنْهَازُ ، وَعَدْمُ الْأَنْهَازِ وَلَا أَيْضًا الْاسْتَعْدَادَ ، فَإِنَّ الْاسْتَعْدَادَاتَ مِنْ حِيثِ هِيَ اسْتَعْدَادَاتٍ مَعَانٍ تَعْقُلٌ .

وَكَذَلِكَ فَإِنَّ قُوَّةَ الْمِصَارِعِ لَا يَحْسُنُهَا مَصَارِعُهُ ، بَلْ يَحْسُنُ هُنَاكَ صَلَابَةً لِلْمُقاوْمَةِ ..

٥ وَكَذَلِكَ الزَّقُّ الْمُنْفَوْخُ فِيهِ الْهَوَاءُ ، فَإِنَّ الْهَوَاءَ الَّذِي فِيهِ لَمْ يَصْلَبْ بِوْجَهِهِ مِنَ الْوِجْهِوْهُ .
بَلْ هُوَ فِي طَبِيعَتِهِ كَمَا كَانَ ، لَكِنَّ الْحَسْنَ يَحْسُنُهُ كَمَا يَحْسُنُ الصَّلَابَ .

وَكَذَلِكَ الْرِّيَاحُ فِي الْأَمْرِ الَّذِي يَحْسُنُ مِنَ الْمُقاوْمَةِ ، هُوَ غَيْرُ الْاسْتَعْدَادِ الطَّبِيعِيِّ الَّذِي فِي الْبَشَّيْءِ الْمُوْجَوْدِ ، فَإِنَّ الْهَوَاءَ لَمْ يَنْعَدِ فِي طَبِيعَتِهِ صَلَابًا ، وَإِنَّ الْأَنْهَازَ فِي الزَّقِّ ، وَلَا بِأَنَّ صَارَ رِيحًا ، بَلْ الْاسْتَعْدَادُ الطَّبِيعِيُّ مُوْجَمِدٌ فِيهِ ، وَلَا يَحْسُنُ بِهِ .

١٠ فَإِذْنَ الْمَعْنَى الَّذِي يَحْسُنُ بِذَاتِهِ إِنْ كَانَ لَابْدَ مِنْ مَعْنَى يَحْسُنُ بِذَاتِهِ هُوَ غَيْرُ ذَلِكَ الْاسْتَعْدَادِ ، وَإِنْ كَانَ يَقْارِبُهُ وَيَكُونُ مَعْنَاهُ ، وَغَيْرُ نَفْسِ حَرْكَةِ الْأَنْهَازِ ، وَغَيْرُ الْأَنْهَازِ ، فَأَحَدُ هَذِهِ الْعُدُمِ ، وَالْآخَرُ مِنْ بَابِ الْكِيفِ ، وَالثَّالِثُ مِنْ جَنْسِ الْكِيفِيَّاتِ الَّتِي فِي الْكِيَّاتِ دُونَ الْكِيفِيَّاتِ الْأَنْفَعَالِيَّةِ وَالْأَنْفَعَالَاتِ .

١٥ فَالَّذِي يَقْعُدُ فِي هَذَا الْجِنْسِ مِنَ الْمَعْنَينِ الْمُعْتَبَرِيْنِ فِي الرَّطْبَةِ وَالْبَيْوَسَةِ هُوَ مَا يَحْسُنُ مِنْهُمَا . وَإِنَّهُ يَقْعُدُ فِي الْبَابِ الْآخَرِ، أَعْنَى بَابِ الْقُوَّةِ وَالْلَّاقِوْنَةِ هُوَ مَا لَا يَحْسُنُ مِنْهُمَا؛ وَهُمَا مَتَّلِزَمَانِ . وَأَمَّا الْخُشُونَةُ وَالْمَلَاسَةُ فَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ أَبْلَةً مِنْ بَابِ الْكِيفِ ، فَكِيفَ تَكُونُ كِيفِيَّاتُ الْأَنْفَعَالِيَّةِ؟ فَإِنَّ الْخُشُونَةَ هِيَ اخْتِلَافُ الْأَجْزَاءِ فِي ظَاهِرِ الْجِنْسِ بِأَنَّ يَكُونُ بَعْضُهَا نَاتِئًا، وَبَعْضُهَا غَائِرًا، وَهَذَا مِنْ بَابِ الْوُضُعِ . وَالْمَلَاسَةُ اسْتَوَاءُ الْأَجْزَاءِ فِي الْوُضُعِ وَالْخُشُونَةِ

(٢) أَوِ الرَّطْبَةِ أَوِ الْبَيْوَسَةِ : وَالرَّطْبَةِ وَالْبَيْوَسَةِ لَيْسَ : سَاقِةً مِنْ سِ || (٤) وَكَذَلِكَ : فَكَذَلِكَ بِ ، سِ ، هِ || لَا يَحْسُنُهَا : لَا يَحْسُنُهَا || (٦) كَمِنْ سِ || (٨) وَإِنْ : فَإِنْ دِ ؛ بِأَنْ هِ ، هِ || الزَّقُّ : الْزَّوْقِ سِ || (١٠) لَابْدَ : سَاقِةً مِنْ سِ || دُو : وَدُوبِ ، سِ ؛ سَاقِةً مِنْ عِ || (١١) يَقْارِبُهُ : يَقْارِبُهُ بِ ، دِ ، سِ عِ ، هِ ، نِ ، هِ ، هِ || وَغَيْرُهُ : وَعْنِ مِ || وَغَيْرُ الْأَنْهَازِ : سَاقِةً مِنْ دِ ؛ نَأْحَدُ : فَإِنْ أَحَدُ عِ ، نِ ، هِ ، هِ || (١٢) وَالثَّالِثُ مِنْ جَنْسِهِ : وَالثَّالِثُ جَنْسُ سِ || الْكِيفِيَّاتِ : الْكِيفِيَّةُ هِ || (١٣) فِي : مِنْ عِ || الْكِيفِيَّاتِ : الْكِيفِيَّاتُ عِ ، مِ || (١٤) فَالَّذِي : وَالَّذِي عِ ، مِ || (١٤) هُوَ : وَدُوبِ || (١٥) مِنْهُمَا : مِنْهُمَا ، عِ ، هِ ، مِ || (١٦) فَأَنَّهَا : فَأَنَّهَا عِ || (١٧) هِيَ : هُوَ عِ ، + دَمْهِ || (١٨) نَاتِئًا : نَاتِئًا صَا .

والملوسة من حيث هي هكذا غير محسوسة إلا بواسطة كما تحس المقادير والأشكال والأبعاد ، فإن ألمست بواسطة صلابة أو لين أو سواد أو غير ذلك فلا تكون من جملة اسسوسة التي نحن في سبيله ، فإنها الاتنة في الحس تأثيرا من جهة نفس الحال العارضة لأجزاءها مطلقا الذي هو الوضع ، بل لأمر آخر وهو صلابة أو لين أو حرارة أو بياض أو غير ذلك .

فإن كانت للخشونة والملasse حال يحس بها بالحقيقة لا بواسطة ، فتلك الحال غير حال
الأمر العارض لها من أجزائها ، وهو الوضع ، وتكون تلك الحال كافية . وأما النقل
والخلفة فإنهما ليسا إلا من باب الكيفية، فإن الذي يظن بهما أنهما من باب الكيفية باطل ،
وكان قد فرغنا من ذلك ؛ لكنه قد يظن بهما أنهما من باب القوة واللاقوة ، وإنما كان
يكون ذلك لو كانت القوى الفعلية تدخل في ذلك الجنس مثل الحرارة وما أشبهها أيضا ،
فالنقل والخلفة أيضا من هذا الباب ، وهما من جملة المحسوسات ، ومن جملة ما يحدث
في الأجسام بالانفعالات ، فإن الجسم يسخن فيخفق ، ويبرد فينقبل ، وهو واحد
بعينه : فإن البخار ماء خف بالحرارة ، وكذلك أجزاء الأرض المتتسخة قد تخف فتصعد
متدخنة ، وقد يدفن الشيء في الأرض فيزداد ثقالا من غير أن يزداد قدرأ ، وقد يجمع
أشياء متباعدة بثقلها وزن مائة ، فإذا اجتمعت حدث لها وزن أكثر أو أقل ، إذا انفعل
بعضها ببعض .

(١) والملوسة : والملاسعة ، هـ ؛ + هي عا || والأشكال : ساقطة من م ، هـ || (٢-١) والأشكال
والآباء : والأباء والأشكال د ، ع ، عا ، ن ، ي || (٢) والأبعاد : ساقطة من س || فإن أحست بواسطة
صلابة أو لين أو سواد أو غير ذلك : ساقطة من م ، هـ || أولين : ساقطة من ن || أو سواد : ساقطة من د ،
س ، ع ، عا ، ن ، ي || (٣) التي : ساقطة من س || تأثيراً : تأثيراً || (٤) المارضة : ساقطة من ع ||
(٥) أو بياض : وبياض د || (٦) للتشونة : التشونة ع || بمحس : يحل س || (٨) فانهما : فانهاع ||
ليسا : ليستاع ، ي || بطن : يظهر : م || (٩) ذلك : هنذا س || (١١) فالقتل : والقتل
د ، ن ؛ كالقلع || والخلفة : + هماع ؛ + فانهاع (١٢) خف : خلف د || المتسخة :
المتسخة ع || (١٤) يدفن : + في صا || (١٥) وزن ما : وزنهاه .

الفصل السادس [

فصل (و)

ف حل باق الشكوك

وأما التخلخل والتكافف فقد يدل بعضها على معانٍ : فقد يقال تخلخل ويراد به انتشار الأجزاء بأن يتخللها جسم أرق منها فتباعد منها كالصوف المنفوش . ويقال تكافف لما يقابل ذلك ، كما يعرض عند الكبير . وقد يقال تخلخل ، إذا صار الجسم إلى قوام أقبل للتطبيع والتشكيل من غير انفصال يقع فيه . ويقال تكافف لمقابله . ويقال تخلخل لقبول المادة حجاً أكبر . ويقال تكافف لقبوحاً بعینها حجاً أصغر .

والمعنى الثاني والثالث قد يظن بهما أنهما معنى واحد ، وذلك للففلة ، فإن النار أشد تخلخلاً من الهواء بمعنى زيادة الحجم ، وليس أقبل منه للتشكل والتطبيع ، إذ الهواء رطب جداً والنار يابسة ، والهواء إذا استحال ناراً قبلت حجاً أكبر وصارت أشد مقاومةً ويسماً . لكن الماء إذا سخن فصار هواء ، عرض له ازدياد الحجم ورقة القوام ، فيظن من لا يثبت في حكمه ويتبع عفو التمثيل والاستقراء أن الأمرين واحد . وأما نحن فنقول :

أما المعنى الأول فهو من باب الوضع ، وأما المعنى الثاني فن باب الكيف ، وأما المعنى الثالث فن باب الكم المقارن الإضافة أو الإضافة المقارنة للكم ، لأن زراعة حجم . وقد اتفق أن كانت العناصر ذوات البرد تقارن فيه التخلخل الذي بمعنى زيادة الحجم ، التخلخل

(٣) حل : بيان ما ، ن ، ه ، ي ؛ ساقطة من ع ، م || (٤) وأما : أمانع ، ي || قد : قدم ساقطة من عا || ويراد به : معناه || (٥) منها : بينما || كالصوف : كالصود ع (٦) الكبير : الكن ب ، من ، الكلرد ، س ، م || (٧) والتشكيل : والتشكل ه || (٩) والمعنى : فالمعنى قد : فقد ع ، ه ، ي || أنها : ساقطة من عا || معنى : ساقطة من ن || (١٠) للتشكيل : للشكل ع ، ع ، ي || (١١) والهواء : + بمعنى زيادة الحجم د || قبلت : قبل ع ، ه || وصارت : وصارت ، ه || (١٢) هواء : ساقطة من س || يثبتت : يثبتت بخ || (١٣) ويتبع : يمنع عا || الأمرين : + أمر عا || (١٤) الثاني فن : الثاني فهو من ب ، ه ، ي || (١٤) الثالث فن : الثالث فهو من ب ، من ، ع ، ي ؛ الثالث من عا || (١٥) المقارنة : ساقطة من م || (١٦) فيه : فيها ب ، من ، ن .

الذى بمعنى الرقة ، والتكافف الذى بمعنى تقصان الجم ، التكافف الذى بمعنى الغلظ والمقاومة . وكانت المناصر ذوات الحر بالضد ، مثل الهواء إذا صار ناراً فازداد تخلخل حجيم ولم يزدد تخلخل قوام ، والنار إذا صارت هواء ، كان بالضد في ذلك . وأما البارد فإنه إذا صار حاراً ، عرض له التخلخلان جيئاً ، والحار إذا صار بارداً ، عرض له التكاففان معاً . وهذا هو الذى يجب أن يتحقق ، ولا تتفت إلى ما كتب في مواضع أخرى .

ولنتنصر على هذا المبلغ من شرح هذا الجنس ، ولنجاذ بعيارتنا نظم التعليم الأول ، لفهم ما قيل فيه على وجه تزول معه الشكوك فنقول : إن هذا الجنس منه كيفيات انتفعالية هي التي تكون قارةً واستثناءً في الشيء ، حلاوة العسل ، وسود الغراب ، وليس يقال لها إنها انتفعاليات ، لأنها يجب أن تكون ما هي فيه لا حالة قد انفعلت بها بل لأنها تنفعل عنها على التحويل المذكور . أما الحواس فقط ، أبو الحواس وغيرها ، وبعض هذه ، فلها مزية نسبة إلى الانفعال ، مثل البياض والسود ، فإنها لا توجد في أجسامها إلا أن يكون قد وقع قبلها انتفعالات في موضوعها في الكيفيات الأولى الملموسة حتىحصل مزاج يوجهاً ، فإن ماسوى الملموسة بالحقيقة يتبع الملموسة ، فلذلك توى الإنسان يعتريه من الخجل والوجل حر أو برد ، فيتبع ذلك حمرة كما في الخجل ، أو صفرة كما في الوجل ؛ فإن عرض مثل تلك الأسباب في أصل الكون والولادة ، فثبت ، فاستقر مزاجاً ، وتبعها حمرة أو صفرة ، صارت الحمرة والصفرة لازمتين ، فكانت من جملة الكيفيات الانتفعالية . وكذلك إذا عرض بعد الكون كمزاج يحدث فيثبت ما يوجهاً .

وأما الذي يعرض للزوال فهو مثل الشيء الذي إذا سُئل عن قوم عرض لهم لانفعال ما ، لم يصلح أن يحاب به ، ولم تلتفت إلى ما عرض لهم منه . وقد جرت العادة أنه إنما يعرّفون

(١) الرقة والتكافف : الرقة ويفارق التكافف ع || الجم التكافف : الجم والتكافف || (٢) مثل : صالح || (٣) صارت : صارت ، س ، ص ، ع ، م ، ن ، ه ، ئ || (٤) مثل : (٢ - ٣) مثل : الماء في ذلك ساقطة من ما || (٥) له : ساقطة من ع || (٦) ولنتنصر : والقصير س || على : إلى س || شرح : حد س || التعليم : التعليم ع || (٧) لفهم : لتعليم س (٨) لها : ساقطة من ع ، ن ، ه ، ئ || (٩) انتفعاليات : انتفعالات من || لأنها : + لاع || انتشت : اقتل د ، ن || (١٠) قد : ساقطة من بس || (١٢) الأولى : ساقطة من سا || حصل : يحصل س || (١٤) والوجل : ساقطة من سا || (١٥) ربتهما : ربتهما ، م || (١٨) لزال ب : لزال ب ، د ، س ، م ، ن ، ه ، ئ || الشيء الذي : الشيء سا || لانفعال : الانفعال .

بالكيفيات التي تلزمهم ، فلا يقال من خارق أحقر البشرة أنه مصفار اللون بسبب عارض من وجل أو حرق غير لونه ، فذلك لم تسم هذه كيفيات بل افعالات .

وأعلم أن هذا على سبيل المجاز والتوضع في الكلام ، وإلا فالكيفية تقال على المعنين جيئاً؛ وذلك لأنها إذاً مسئلة عن الذي أصفر لوجل ، أنه كيف هو في هذه الحال ، فقيل أصفر اللون ، لم يكن الجواب كاذباً ؛ وإذا سُئل عنه ، أنه كيف هو مطلقاً ، فلا يجحب في العادة بأنه أصفر إذا كان محار الخلق . والسبب في ذلك أن المجيب يستشعر أن السائل يسأله ، أنه كيف هو في طبيعته الصحيحة ، وفي حالة الأكثرية ، ويكون عنده أن السائل توسيع ذرتك بعض ما يجب أن يتم به عبارته ، فيجيئه حينئذ بما يجيئه . وإذا سأله مطلقاً أيضاً ، أنه كيف زيد ، وكان السؤال لا يقتضي زيادة استشعار ، أو كان السؤال يوم المجيب أنه يسأل عن حاله في الوقت ، فلا يكذب ، لو قال : مغموم أو مجموم ، وإن كان ذلك سريعاً الزوال .

وأما أن نفس السؤال بكيف أى جواب يقتضي بحسب اعتبار الأزمنة ، واعتبار دوام الحال ، ولا دوامها ، فليس بنا حاجة الآن إلى بيانه . فيجب أن يتصور الأمر على هذه الصورة فلا ينفت إلى من يحرم أن تكون الكيفيات السريعة الزوال صالحة للدخول في جواب كيف . وأعلم أن ذلك إنما لا يصلح للاستشعار المذكور من سؤال السائل ، وليس هذا السؤال والجواب متعارفين في الكيفيات التي من هذا الجنس فقط بل من الجنس الأول ، فإن الملوك قد يجوز أن تسمى كيفيات افعالية ، والحالات افعالات ، وإن كان ذلك إذا اعتبر مع الجنس الثالث مقولاً بتشابه الاسم ، إلا أن لا يجعل اسم الكيفيات الانفعالية والانفعلات اسماء متساوية ، لا لمعنى هذا الجنس بل لمعنى أعم منه ، وهو أن

- (١) مصفار : مدارس || حرق : جدد || (٢) فذلك : فذلك ع || (٣) فالكيفية :
فإن الكيفية عا || (٤) لأنه : أنه بـ ، سـ || هو : وهو دـ || قبيل : + انه ع ، ع ،
م ، ئ || (٥) بأنه : أنه ع || إذا : إذا بـ || (٦) يسأله : يسأل دـ || ويكون : فيكون ع ||
(٧) يسأل : يسأل دـ || (٨) يسأل : يسأل سـ || (٩) أيضاً : ساقطة من بـ ، دـ ، سـ ، مـ ، عـ ، نـ ، ئـ || (١٠) يسأل : يسأل سـ ||
حالـ : حال دـ || (١١) أو : ودـ ، عـ ، نـ ، ئـ ؛ ساقطة من سـ ، عـ ، مـ ، هـ || (١٢) أن : ساقطة
من عـ || السؤال : ساقطة من عـ || (١٣) دوامها : دوامه عـ || يتصور : لا يتصور دـ ||
(١٤) يحرّم : يحرّم عـ ؛ حرمـ || (١٥) لمعنى : بمعنى سـ .

تكون كل كيفية بطينة الزوال عن المتكيف بها تسمى **كيفية انفعالية** ، وكل كيفية سهلة التغير تسمى **انفعالاً** ؛ فتكون قسمة الكيفية إلى الكيفيات الانفعالية والانفعالات ليست قسمة على سبيل التربع ، بل على سبيل التثليث .

تكون **الكيفية** تقسم إلى : **كيفيات انفعالية وانفعالات** ، وإلى **أشكال وما معها** .
 ثم **الانفعالية والانفعالات** تقسم إلى **هذا الجنس الثالث** ، وإلى **الحال ، والملكة** .
 فيكون **هذا الجنس** من حيث خصوصيته لا اسم له ، وإنما له اسم معنٍ أعم منه ، فإن جعل هذا اسمًا له من حيث خصوصيته ، كان وقوعه على الملكة والحال باشتباه الاسم ، إذ ليس له هناك تمام حده .

ونود فنقول ، بعد ما فصلناه من اشتباه هذين **اللقطتين** ، إن من **كان له مزاج غضبي** يوجب خلق الغضب من أول الكون **مثلاً** ، أو كان استفاد ذلك ، لا عن **مزاج** ، بل باستعمال **أفعال الغضب** ، حتى صار له خلق الغضب ، فإنه ذو **كيفية انفعالية** يعني بها **الملكة** على سبيل اشتراك أو على سبيل مجاز للتمثيل ، أو يعني بها معنٍ أعم من **الملكة** . والذى عرض له الغضب عن سبب زائل فليست له **كيفية انفعالية** ، فإن **كانت الكيفية الانفعالية يعني بها الملكة** ، كان هذا المعنى غير مقول على الجنس الثالث إلا باشتراك الاسم ؛ وإن على معنى الأعم كان مقولاً عليها بالتواظؤ ؛ لكنه يكون مقولاً على الجنس الثالث بمعنىين باشتراك الاسم : فإنه من حيث يجعل اسمًا بخصوصيته يدل على معنى ، ومن حيث يعني به المعنى العام يدل على معنى ؛ والمعنىان جميعاً موجودان

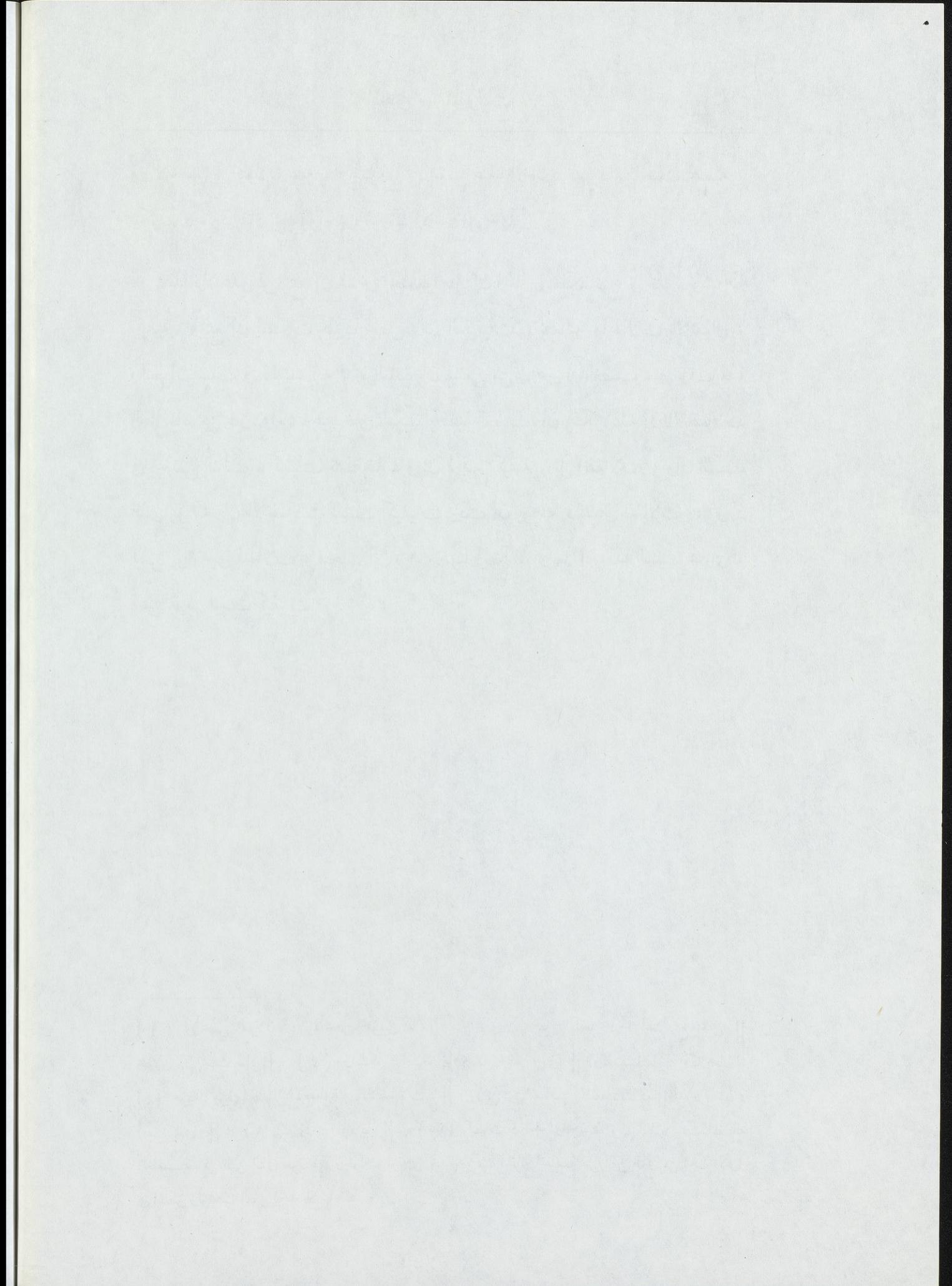
(١) تسمى **كيفية انفعالية** : تسمى **انفعالية د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـى** || (٢) **الكيفية إلى** : ساقطة من **س** || **الكيفيات** : + إلى **س** || **والانفعالات** : **والانفعالات ع** || (٣) **قسمة** : ساقطة من **ن** || **على سبيل التثليث** : **على التثليثى** || (٤) **إلى** : **على ع** || (٩) **ونو** **قول** : **وقول ن** || **من** : ساقطة من **س** || **كان** : + فيكون **ع** || (١٠) **أو كان** : **وكان ع** || **استفاد** : **استعداد س** || (١٢) **يعنى** : **ونهى هـ** (١٣) **زائل** : **ساقطة من د** || (١٦) **بحخصوصيه** : + **فاته هـ** (١٧) **موجودان** : **موجودين عـ** .

فِي الْأَخْصِ ، مُحْوَلَانْ عَلَيْهِ . وَهَذَا كَنْ يُسَمِّي عَبْدَهُ الْأَسْوَدَ أَسْوَدَ مِنْ حَيْثُ شَخْصُهُ ، فَيَكُونُ الْأَسْوَدُ يُقَالُ عَلَى الْوَاحِدِ بِاشْتِرَاكِ الْاسْمِ مِنْ جَهَتَيْنِ .

هَذَا وَلَا عَذْرٌ لِمَنْ سَمِعَ أَنَّ النَّاسَ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّ الْحَالَ وَالْمُلْكَةَ نَوْعٌ وَاحِدٌ ، وَكَلَّا هُمْ كَيْفَيَةً ، وَسَمِعَ أَنَّ الْمُلْكَاتَ هُوَ ذَا تَخْصُّصٍ بِاسْمِ الْكَيْفِيَاتِ الْإِنْفَعَالِيَّةِ وَالْحَالَاتِ بِالْإِنْفَعَالِ ، وَسَمِعَ أَنَّ السَّبْبَ فِي ذَلِكَ ، أَنَّهُ لَمْ تَجْرِيَ الْعَادَةُ بِأَنَّ يُسَمِّيَ مِنْ عَرْضِهِ لِهِ الْفَضْبُ ، فِي وَقْتٍ مَا ، وَحَالٍ مَا ، مِنْ غَيْرِ دَوَامٍ ، وَعَنْ خَلْقٍ ، مُكَيْفًا بِكَيْفِيَةِ الْفَضْبِ ، أَنْ يَشْكُلَ عَلَيْهِ أَنَّ الْإِنْفَعَالَاتَ فِي الْجِنْسِ الْ ثَالِثِ ، كَيْفِيَاتِ الْحَقِيقَةِ ، وَإِنْ لَمْ تُسَمِّيْ كَيْفَيَةً ، بَلْ إِنْفَعَالَاتٍ ؛ وَأَنَّ السَّبْبَ الَّذِي يَوْهِمُهُ أَنَّ الْإِنْفَعَالَاتَ لَيْسُو كَيْفِيَاتٍ يَجِبُ أَنْ يَوْهِمَهُ ذَلِكَ فِي الْحَالَاتِ ، وَإِذَا لَمْ يَوْهِمُهُ فِي الْحَالَاتِ ، فَيَجِبُ أَلَا يَوْهِمَهُ هَهُنَا أَيْضًا ، وَيَعْلَمُ أَنَّ هَذَا السَّلْبُ مَجازِيًّا ، أَعْنَى قَوْلَمْ لَيْسُو كَيْفِيَاتٍ .

١٠

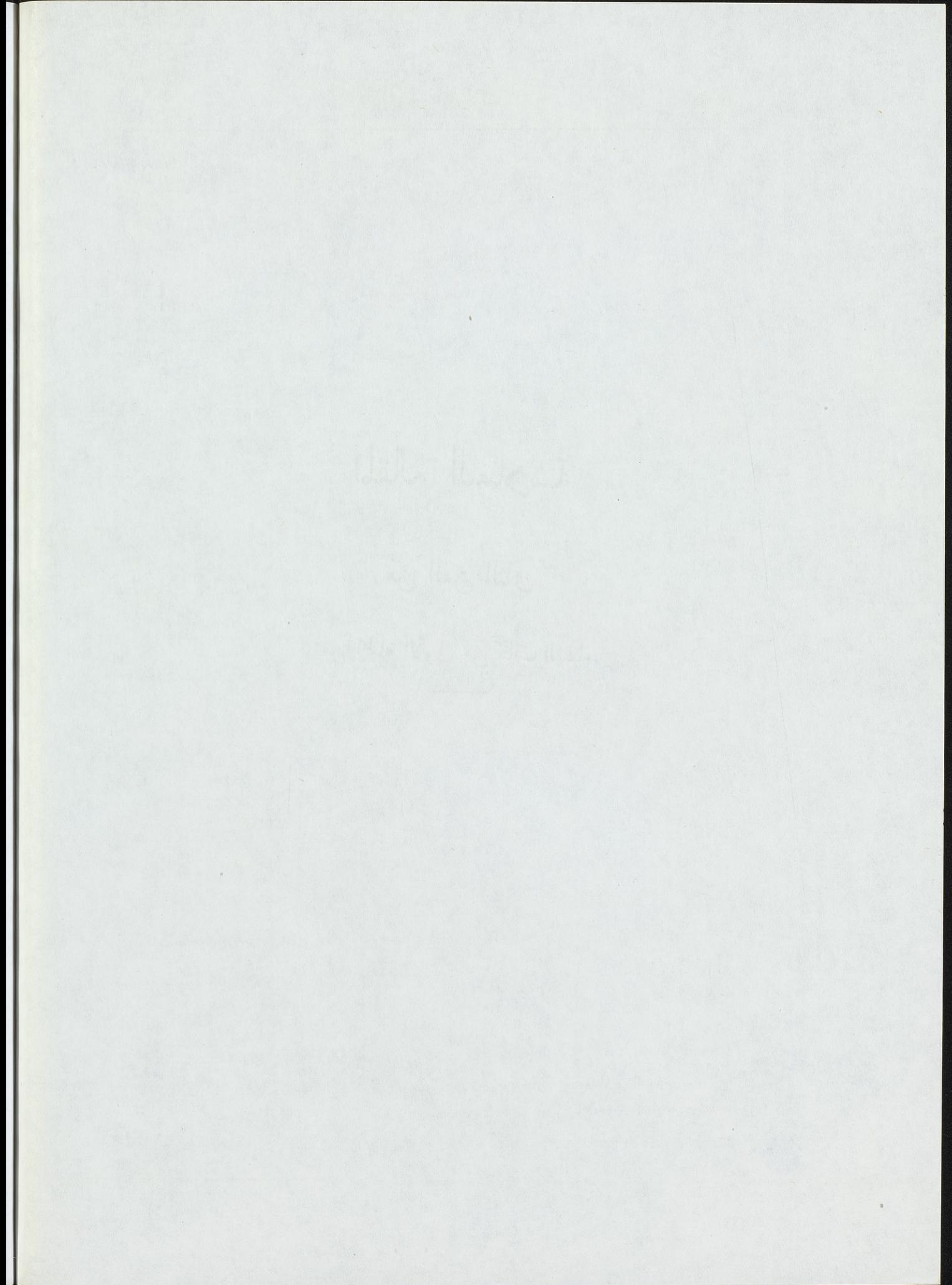
(١) الأَخْصُ مُحْوَلَانْ : الأَخْصُ مُحْوَلَيْنْ عَ || (٢) عَلَى الْوَاحِدِ : -الْوَاحِدُ عَ ، ئِ || جَهَتَيْنِ : حَيْثُ سَا || (٣) وَالْمُلْكَةُ : الْمُلْكَةُ مَ ، نَ ، هَ ، ئِ || وَكَلَّا هُمْ : وَكَلَّا هُمْ || (٤) هَذَا : هَذَا عَ || الْإِنْفَعَالِيَّةُ : الْإِنْفَعَالَاتُ عَ || (٥) بِالْإِنْفَعَالِ : بِالْإِنْفَعَالَاتِ نَ || (٦)-بَانِ : أَنَّ عَ ، ئِ || (٧) وَإِذَا : فَإِذَا عَ || (٨) كَيْفِيَاتُ : + وَاحِدَةُ اللَّهِ وَبِالْتَّالِيْنِ تَمَّتِ الْمَقَالَةُ || (٩) الْخَامِسَةُ مِنْ النَّنِ الثَّانِي بِجُونِ اللَّهِ وَحَوْلِهِ وَقَوْتَهِ ؛ + تَمَّتِ الْمَقَالَةُ الْخَامِسَةُ مِنْ النَّنِ الثَّانِي مِنْ الْجَلْهَةِ الْأُولَى فِي الْمَنْطَقِ وَلِوَاهِبِ الْقُلُّ الْمَدْبُورِ بِلَا نَهَايَةٍ .



المقالة السادسة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء



المقالة السادسة

من الفن الثاني

[الفصل الأول]

فصل (١)

٥ في ذكر أنواع الجنس الرابع من الكيفية

أما الجنس الرابع ، فقد ذكرنا أيضاً أنواعه ، ولم نذكر المعنى الجامع لها . والمشهور من أنواعه ثلاثة أصناف: الشكل ، وما ليس بشكل ، وما هو حاصل من شكل وغير شكل .

وأما الشكل ، فالمشهور من أمره أنه ما أحاط به حد أو حدود ، أما حد ، فمثل ما للكرة والدائرة ؛ وأما حدود ، فمثل ما للربع والمكعب . وأما الذي ليس بشكل فكلاستقامة والانحناء للخط ؛ وكالتقمير والتهديب والتسطيح للبساط .. وأما الذي يحصل من شكل وغير شكل ، فهو الذي يسمى صورة وخلقـة ، وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي أو صناعي ، وخصوصاً بالبصر ، وذلك بأن يكون له لون ما ، فيكون الشكل الملون خلقة وصورة .

فإذا ذكرت هذه الوجوه الثلاثة ، قيل : ويشبه أن يكون للكيفية نوع آخر قد يذهب هؤلاء الذين يشرجون . فقال بعضهم : إنه يعني الأمور التي سميت في الفلسفة الأولى كيفيات ، التي هي الأمور المفارقة أصلاً ، كأمثال المظنة ، والتعليميات ، أو كالقول التي لا تلبس إمامة .

(٢) من الفن الثاني : + من الجملة الأولى من المنطق وهي صفة فضول [ثم عناوين النصوص الستة] هـ || (٦) أما : وأما عا || ذكرنا : ذكرت ب ، د ، س ، ع ، ه || (٨) وأما : أمان || الشكل د || (٩) وأما حدود : وأما الحدود ب ، س || ما للربع : المربع ن || (١٠) للخط : وإنطط سا ، للخط و د ، ب ؟ ماقطة من س || وكالتقمير : التقميري || (١٤) ويشبه : قمشيه ع || (١٦) والتعليميات : والتعليميات د ، ن ، ه ، ع ، ن ، ه || (١٦) كالمقول : كالمقول ه .

وهو لاء لم يشعروا بأن إطلاق اسم الكيفية على ذلك ، وعلى هذه المعدودة ، إنما هو باشتراك الاسم أو يشابهه . وليس حد الكيفية في جميعها واحداً ، فلا يكون ما يجمع تلك الأشياء نوعاً من أنواع الكيفية زائداً على أنواع الكيفية المذكورة .

وقال آخرون إن ذلك هو النقل والخلفة ، مع أنهم ما عندهم وعندهم غيرهم من جملة
ما سلف ذكره . فاما هولاء وغيرهم ، إما أن يجعلوه من جنس القوة واللاقوة ، وإما أن
 يجعلوه من جنس الانفعاليات والانفعالات . ومع هذا فإن جميعهم قد تونحى في القسمة
التربيع ، حتى جزم أن لا كيفية خارجة عن الأجناس الأربع ، وذلك هو الحق ؟
ثم شك في نوع خامس . فتأمل حال هولاء واضطرا بهم .

واعلم أنه ليس الغرض فيها قيل من ذلك ، أن الأربعه ليست أجناساً تحصر أنواع الكيفية كلها ، حتى تحتاج أن يؤتى بخامس أو سادس ؟ بل معنى هذا الكلام أنه يشبه أن يكون للكيفية نوع ، هو قسم لهذه الأنواع التي ذكرها في الجنس الرابع ؛ إذ لم يذكر الجنس بل ذكر أنواع الجنس .

وبالحرى أن يكون للكيفية نوع آخر داخل تحت هذا الجنس؛ وذلك لأن خواص هيئات العدد، كالفردية، والزوجية، والتربيع، والتكعيب، والتثليث، وغير ذلك، ليست هي بأعداد، ولا أيضا فصول لأعداد، بل عوارض تعرض لأنواعها لازمة، كما تحقق في الفلسفة الأولى، وكما هو مشهور؛ ولن يست من مقولات المضاف، أو أين، أو غير ذلك.

فهي إذن من مقوله الكيفية، ومن هذا الجنس منها، إذ ليست بملكات ولا حالات، بل ولا هي قوة ، ولا عجز ، بل ولا افعاليات ولا افعالات . فهذا هو النوع الذى أعرض عنه بسبب أن توقف المبتدئ على حقيقته مما يصعب صعوبه شديدة جداً .

(١) انتها س || (٢) يجع : بجع عا || (٣) تلك : ساقطة من س || (٤) مع : ويع
 ع ،ى || ما : من ن || (٦) الاعمالات : الاعمالات س || والاعمالات ساقطة من ع
 القسة : + والاقوة د || (٩) أنه ليس الغرض : أن الغرض ليس ع || ليست : ساقطة من س
 (١٠) أنه : ساقطة من عا || (١١) قسم : قسم عا ،ن ،ه ،ى || اذ : اذاد ،ن ،ه
 (١٥) تحقق : + للك ذلك ب ؛ + ذلك س || (١٦) وكا : كاس ،غا || ولست : ساقطة من ن
 المضاف : مضاف عا || ذير : عن س ،م || (١٧) من : ساقطة من عا || هنا : ساقطة ع
 (١٨) ولا عجز بيل ولا : ولا عجز بيل س ،م || (١٩) أعرض : عرض ه || جدا : ساقطة من
 ع ،ما ،م .

وأما المذكرات فهي مشهورة للبتدئين إذ هي مما يسهل إطلاعهم عليها ، وكتاب قاطيفورياس إنما هو للبتدئين لا غير ، وقد حدثتكم بصورته مرارا .

ثم المشكلات التي يجب أن يبحث عنها في هذا الموضوع هي هذه : أحدها تعرف المعنى الجامع لهذا الجنس . والثانى النظر فيما قبل من الرسم المشهور للشكل . والثالث تحقيق الحال في أن الشكل من الكيف وأليس من الوضع . والرابع إبانة حال الزاوية أنها في أى مقوله تقع . والخامس من حال الخلقة ، وأنها كيف هي في جنس واحد من أنواع الكيف وإنما هي لون وشكل معاً . والسادس حال ما يجري مجرأ إذا اتفق أن كان من مقولتين فعلى أي المقولتين منها يناسب الواحد الحاصل من الجملة .

فاما البحث الأول ، فيجب أن تعلم ، أن هذا الجنس ، هو الكيفية التي تعرض للبواهر لعراضها أولاً للكمية بما هي كمية ؟ ليس كالقوة والضعف : فإنهما وإن قارنت ١٠ الكمية ، فليس لأجل أن الكمية بنفسها مستعدة لها استعداداً أولياً ، ثم تعرض بتوسطها للبواهر . وأما الشكل ، فإنه يعرض للقدر بما هو مقدار . وهذا الشرح الذى أوردناه لمعنى هذا الجنس الرابع يدخل فيه الشكل ، والاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والتقيب ، والخلقة ، وكيفيات الأعداد .

لكن لقائل أن يقول : إن الخلقة تخالف البواهر لأن البواحر تعرض للكمية عروضاً أولياً ١٥ مطلقاً ، ويتوسطها عرض الذوات الكمية ، وأما الخلقة فلا تعرض للكمية عروضاً أولياً ، فإنه ما لم يكن جسم طبيعى يتلوّن لم تكن خلقة . وهذا كالقوة واللاقوة التي تعرض أيضاً للكميات لعراضها الذوات الكمية ، كما يزعمون في العمق .

فنقول ليس الأمر كذلك . فإن الأمور التي تعرض للكمية ، منها ما يعرض للكمية في نفسها لا بشرط أنها كمية شيء ، ومنها ما يعرض للكمية في نفسه بشرط أنها كمية شيء ٢٠

(١) إذ : أو د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ئ || (٢) لاغية و . حدثتكم بصورته مرارا :
ساقطة من س || (٣) الموضع : الوضع || (٤) تحقيق : تحقق ه || (٦) في : تحت ع ||
(٧) وإنما : فإنما ع || لون وشكل : شكل ولون س || من : ساقطة من د || (٩) فاما :
أمام || (١٠) لعراضها : كعرضها مع || (١١) أوليا : ساقطة من س || (١٢) للقدر : +
الذى له فوق بيد واحد بما هو ع ، ع ؛ + كذلك عا (١٧) يتلوّن : ملون ب ، س ، م || (١٨) لعراضها :
كعرضها مع || (٢٠) لا : ساقطة من ع || أنها : أنه س .

ف تكون للكمية هي المعروض له الأولى في ذلك الشيء . ثم الشيء وإن لم يكن يعرض له ذلكعارض إلا وهو كمية ما هو له كمية ، فليس إذا كان لا يعرض له أمر إلا وهو كمية شيء ، يجب أن يكون إذا عرض له الأمر لم يعرض له أولاً ، بل عرض لذلك الشيء وللكمية بسبب ذلك الشيء . فإنه لسواء قوله ، إن الكمية إنما يعرض لها الأمر عندما يكون في شيء ، وأن يقول إن الكمية إنما يعرض لها الأمر لأنها في الشيء الذي عرض له الأمر .

كال لو أن قائلاً قال : إن النفس لا يعرض لها النسيان إلا وهي في البدن ، أو شيء آخر غير النسيان ، لم يدل ذلك على أن النسيان ، أو ذلك الشيء ، إنما يعرض للبدن ، وبتوسطه يقال على النفس ؛ كما أن الحركة تعرض للبدن ، وبتوسطه يقال على بعض قوى النفس . ثم اللون حامله الأول هو السطح ، كما هو مشهور وتحقق في العلم الطبيعي ؛ والجسم بنفسه غير ملون ، بل معنى أنه ملون ، أن سطحه ملون . وإليست القوة حاملها الأول هو العمق ، وبتوسطه ويقال على الجسم ، حتى يكون الجسم ذو القوة هو الذي مقدار تحمله ذو قوة ، بل القوة يحملها جسم تحمله مادته وصورته ؛ وإنما تحمله مادته وحدها كما سيلوح لك تحقيقه في صناعة أخرى . فالخلة تلزم من شيء حامله السطح بذاته ، وما يحيط به السطح ، وهذا الشيء هو الشكل ؛ وشيء حامله السطح أيضاً ولكن عند حال كونه نهاية لجسم ما طبيعي ، وهذا الشيء هو اللون . فإذا ذكرت الخلة تلزم من أمرين حاملهما الأول هو الحكم ، وبسببه يقال على الجسم .

- (١) ثم الشيء : ثم للشيء عا ، ساقطة منع || (٢) هو : هي عا || وهو كمية ما هو : وهو الكمية ما هوه || لا يعرض له : لا يعرض لها عا || (٣) له : لها عا || له أولاً ، سا ، ع ، ع ، م ، ه || (٤) قوله : قولنا سا ، عا ، ه ، ئى || (٥) إنما : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ئى || يعرض : عرضي || لها : له س || له س || (٦ - ٥) الشيء الذي عرض له الأمر : الشيء الذي عرض له الشيء والأمر عا || (٦) له : لها ن || (٨) آخر : ساقطة من سا (٩) للبدن : + أو شيء آخر ع ، ئى || (١٠) على بعض : ساقط من د || مشهور : المشهور من ||
- (١١) بنفسه : في نفسه هامش ه غير : ساقطة من م || (١٢) حتى يكون الجسم : ساقطة من ن ||
- (١٣) تحته : تخته ن || ذوقه : ذاته ه || صورته : صورتها سا ، ع ، م || وحدها :
- (١٤) وحده ه || (١٥) وما : أو ماد ، س ، ع ، ن ، ه ، ئى ؛ وأماع || عند : عندى ه
- (١٦) ما : ساقطة من س || (١٧) حاملهما : حاملها د ، ع ، ن .

وأما البحث الثاني وما قيل في حد الشكل ، فيتبين أن يكون ذلك الرسم المشهور غير محقق للشكل الذي هو الكيفية ، بل هو رسم للشكل الذي يستعمله المهندسون الذين يقولون إنه متساوٍ لشكل آخر وغير متساوٍ ، وهو نصفه وتلاته ، ويعنون بذلك مقداراً مشكلاً . وذلك لأن الشيء الذي تحيط به الحدود بالذات هو المحدود ، والمحدود بالذات هو المدار ، والمدار بالذات هو كم ، والشكل كيف ، والكيف ليس بكم ، فليس إذن ما تحيط به الحدود بشكل هو الشكل الذي من باب الكيفية ، لكن الهيئة الحاصلة من وجود الحد والمحدود على نسبة ما هو الشكل .

والدليل على صحة ما أقوله ، وغفلة هؤلاء عنه ، أن المربع غير التربع ، إلا أن يقال مربع ويعني به التربع نفسه ، كما يقال أبيض ويعني به البياض . ثم لا شك أن التربع شكل من باب الكيف ، والتربع لا يقال إنه ما أحاط به حدود ، بل يقال إنه هيئة ما أحاط به الحدود ؛ وأما المربع فإن عنده الشيء الذي أحاط به الحدود الأربع ، فلا يقال إنه كيف ، بل إنه مكيف ، ولا يصح حمل الكيف عليه . والمهندسو إنما يعنون بالمربع وبالشكل غير هذا الذي نذكر في هذا الباب ؛ فلأنهم يعنون بالمربع وبالشكل الشيء الذي فيه التربع والشكل ؛ فذلك صع قوله : الشكل ما أحاط به حد أو حدود ؛ فإن الشكل الذي للهندس هو غير الشكل الذي كلامنا فيه هنا ، وأما من ١٥ عنده التربع ، فلا يمكنه أن يقول إن الشكل ما أحاط به حد أو حدود . فقولهم إن رسم الشكل المذكور هنا هو هذا الرسم ، قول مجازف فيه .

- (١) للشكل : الشكل د ، سا ، ع ، م || (٢) رم : ساقطة من ما || للشكل : الشكل ب ، سا ، ع ، ع ، م || (٣) لشكل آخر : ساقطة من ع || وغير : وهو غير د || مقداراً مشكلاً : مقداره شكلًا عا || (٤) بالذات : بالذوات م || (٥) بكم : كم ع || (٦) ظليس : وليس د || اذن : ساقطة من د || (٧) بشكل : وبشكل د || الذي : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٨) صحة : ساقطة من س || عنه : ساقطة من س || (٩) يعني : يعني د ، سا ، م || (١٠) إنه ما أحاط : إنه أحاط سا ، م || (١١) وأما المربع ... المحدود : ساقطة من ع || (١٢) فلا : ولا سا ، م || (١٣) نذكر : نذكره ع ، ه || يعنون : يعني عا || (١٤) الشيء : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ع ، م || فذلك م || الشكل : للشكل أنه ه || (١٥) الذي للهندس : الذي هو شكل للهندس ع ، ه || للهندس : للهندسين ع ، عا || هو : ساقطة من ع || للهندس هو: هو للهندسين سا || فإن الشكل الذي للهندس : فإن الشكل للهندس ن ؟ فإن الشكل الذي هو للهندس ه || (١٧) هو : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || فيه : ساقطة من عا .

وإذ عرف هذا ، فقد صح أن الاستقامة ، والانحناء ، والتسطيح ، والتقييب ، وغير ذلك ليست بأشكال ، بل هيئات للكيات لا تتعلق بالحدود بوجه من الوجه .

وأما البحث الثالث فيجب أن تعلم فيه ، أن المعانى التي تلتم من اجتماع أمور ، فانها يعسر إعطاء الحدود الموازنة لأسمائها ، لأن الجمهور يصعب عليهم أن يميزوها ، وأن يلتفتوا إلى خصائص أحواها ، إذ انتفاعهم بالجملة منها كانتفاعهم بالتفصيل في القدر الذي يحتاج إليه الجمهور من تخفيها . والشكل من تلك الجملة . فإن الشكل ملتم من مقدار ومن حدود على هيئة ، كالمربع من سطح ، ومن أربعة حدود ، ومن هيئة . فلا يبالى في عادة الجمهور ، أن يجعل اسم المربع واقعاً على السطح ، من حيث له أربعة حدود ، وعلى الحدود الأربع ، وعلى الهيئة . لكن السطح والحدود من باب الكل ؛ فإذا أخذت معروضاً لها ما يعرض ، فإنه يحصل منها كيات ذات أعراض ؛ لا يخرجها ما يعرض لها عن أن تكون كيات .

كما أن الحركة لا تخرج الإنسان من أن يكون حيواناً وجهاً ، وإن نظر إلى الهيئة كانت الهيئة كافية ؛ وأليس ولا واحد من الاعتبارين من باب الوضع ، ولا فيه وضع أبنته . وقد غلط من ظن أن الشكل يصدق حل معنى الوضع عليه بوجه من الوجه ، وإنما عرض له من جهله باشتراك الاسم في الوضع . وذلك لأن الوضع قد يقال على وجوه .
فيقال : وضع لحصول الشيء في موضعه ، وهذا المعنى من الوضع هو نفس مقوله الأين .
ويقال : وضع لحصول الشيء بجاور للشيء من جهة مخصوصة كما يوضع خط من بين خط ; وهذا الوضع نوع من المضاف ، ومقول ماهيته بالقياس إلى غيره ، فإن وضع الشيء عند بجاوره ، مقول بالقياس إلى وضع بجاوره عنده ، بل هذا الوضع هو المجاورة ؛
ومن يشكل عليه أن المجاورة من باب المضاف ؟

- (١) واذ : واذاب ، س ، ئ || والتسطيح : والسطح سا ، م || (٤) يسر :
+ فيها ع ، ه ، ئ || لأنها م : أنها م ، س ، ئ ، م ئ ؛ أنها س ؛ لأنها ه
(٥) كانتفاعهم : بانتفاعهم س || (٦) ملتم : يلتم ع ، ن ، ه || (٧) ومن : من س ، م ||
(٩) فإذا : واذاب ، س || (١٠) فإنه : ساقطة من ه || يحصل : حصل د ، س ، ع ، م ،
ن ، ه ، ئ || فإنه يحصل ... ما يعرض : ساقطة من د || (١٢) جهلا : أو جهاد ، ن
ه ، ئ || (١٤) يصدق حل : ساقطة عا || (١٥) جهلا : جهلا د ، س ، ع ، ه
(١٦) لحصول : بحصول ع || (١٧) لحصول : بحصول ع || (١٨) مقول : ومقولة ع .

ويقال وضع لاهيئه الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض في الجهات بسبب حصول الوضع بالمعنى النانى لأجزائه ، وبالجملة لوجود إضافة ما في أجزائه التي توجد بالفعل أو بالتوهم ، حتى تكون الأجزاء إذا وجدت على إضافة ما معلومة ، أو كان الجسم بحيث يمكن أن يتوهם فيه أجزاء ذات إضافة ما معلومة ، حصل لـك كل بسبب ذلك هيئة هي الوضع ، وهذا هو المقوله . فإن الجلوس هو صفة جملة الحالس لا لشيء من أجزائه . لكن إنما تكون هذه الصفة للحالس ، إذا كان لأجزائه بعضها إلى بعض إضافة ، أو إمكان إضافة ، ولا كل إضافة ، بل إضافة هيئة المجاورة ؛ ولا كل إضافة هيئة المجاورة ، بل أن يكون لها نسبة مع ذلك إلى جهات تكتنفها ، أو أجزاء أمكنته أو أجزاء أمور مموجية فيها .

١٠ وبالمجملة أن يقرن بالاعتبار الذي فيها بينها اعتبار لها فيما بينها وبين أمور مبادنة لها . فإن الهيئه التي لأعضاء الحالس بعضها عند بعض إذا ثبتت ، وقام الحالس ، والهيئه ثابتة بالقياس المعتبر للأجزاء بعضها عند بعض ، لم يكن جالساً إذا زالت النسبة بينها وبين الأمور الخارجيه عن جوهرها ، وإن بقيت الداخلة على نسبتها . ولذلك ما يقال إنه قد انتقل وضعه . والذى يقال : إن الشكل من الوضع ، لأن الشكل يتعلق بحدود بينها تجاور خاص لوضع بعضها عند بعض ، فقد يغلط من وجوهه ، من ذلك ، أنه أخذ الحدود مكان الأجزاء .

(٢) لأجزائه : لأجزائها د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ئ || وبالجملة : وبالجملة ع || أجزائه :
أجزائها د ، س ، ع ، م ، ن ، ه || (٣) أو : و س ، ع ، م ، ن ، ه ، ئ || (٤) الجسم :
ساقطة من س ، م || (٤) ما : ساقطة من سا || معلومة : + حتىع || (٥) فإن الجلوس :
ساقطة من ب ، د ، س ، م ، ن ، ه || دو : و دوب ، د ، س ، م ، ن ، ه ||
الحالس : الحالتين د ، س ، م || لا : ولاد ، س ، ع ، م ، ن ؛ هولاي || (٦) الحالس :
الحالس س ؛ للحالتين د ، م || (٧) بل إضافة : ساقطة من د || إضافة هيئة : هيئة إضافة عا ||
كل إضافة هيئة : كل هيئة ئ || (٨-٧) إضافة هيئة المجاورة : ساقطة من ع || (٩) يقرن :
يقرن سا ، ع ، م ، ن ، ه ؛ يقردم || الذى : إلى سا ، م ، ن ، ه || (١١) ثبت : ثبت ب : د ، س ،
ع ، م ، ن ، ه || وقام : قلت ع ، ه || (١٢) جواهرها : جواهرها ؛ جواهرها ؛ جواهرها
وذواتها ع || ولذلك : كذلك ع ، عا || (١٤) والذى : الذى د || يقال : قال ع ، ه ، ئ ||
(١٥) ظفرد : ولندد ؛ فقد عا || يغلط : غلطى ؛ غلطى || أنه : أن س .

وإنما الاعتبار في الوضع بالأجزاء ، وفي الشكل بالحدود ، وغلطـ.إذ حسب أن هذا الوضع من المقولـة الخاـصة ، ولم يـعرف أن هذا من المضـاف؛ وإنـما الـوضع الذي هو المـقولـة هو وـضع أـجزاء الشـيء عندـ شـيء خـارـج مـبـاـيـن ، لا وـضع أـجزاء الشـيء في نـفـسـه . وـغـلطـ أيضاً إذـ ظـنـ أنـ الشـيء إذاـ كانـ مـتـعـلـقاً بـمـقولـة فـهـوـ منـ تـلـكـ المـقولـة ، زـانـ الشـكـلـ وـإـنـ كانـ لاـ يـحـصـلـ إـلاـ بـالـإـضـافـةـ بـيـنـ الـحـدـودـ ، أوـ وـضـعـ أـيـضاًـ ، فـلـيـسـ يـحـبـ أنـ يـكـونـ الشـكـلـ وـضـعـاًـ ٥ـ فـلـانـ المـرـبـعـ أـيـضاًـ لـاـ يـحـصـلـ إـلاـ بـعـدـ فـيـ الـحـدـودـ ، وـلـيـسـ يـحـبـ أنـ يـكـونـ المـرـبـعـ عـدـدـاًـ أـلـاـ تـرـىـ أـنـ لـاـ يـقـالـ إـنـ المـرـبـعـ هـوـ عـدـدـ لـلـحـدـودـ ، وـلـاـ أـنـ المـرـبـعـ هـوـ وـضـعـ حـدـ عـنـ حـدـ ٦ـ فـإـذـ لـيـسـ يـقـالـ أـحـدـ ذـيـنـكـ عـلـيـهـ فـلـاـ يـكـونـ هـوـ دـاخـلـ فـيـ مـقـولـتـهـ ، بـلـ يـقـالـ إـنـ المـرـبـعـ حـاـصـلـ عـنـ وـضـعـ كـذـاـ ، وـعـنـ حـدـ كـذـاـ . ثـمـ جـاءـ قـوـمـ مـنـ بـعـدـ يـعـتـذـرـونـ مـنـ ذـلـكـ ، إـذـ عـرـفـواـ أـنـ لـاـ يـلـزـمـ أـنـ يـكـونـ التـرـبـيعـ وـضـعـاًـ ، بـسـبـبـ أـنـ الـحـدـودـ تـكـوـنـ فـيـ ذـوـاتـ وـضـعـ ، لـكـنـهـمـ سـلـمـواـ أـنـ الـحـالـةـ الـتـيـ لـلـحـدـودـ بـعـضـهـاـ عـنـ بـعـضـ هـىـ مـقـولـةـ الـوـضـعـ ، وـذـلـكـ لـتـعـذرـ تـفـرـيقـهـمـ بـيـنـ مـعـانـيـ الـأـسـمـ الـشـتـرـكـ ، وـخـصـوـصـاًـ إـذـ كـانـ مـتـشـابـهـ الـمـعـانـيـ ، وـخـصـوـصـاًـ وـكـانـ أـيـضاًـ بـيـنـ مـعـانـيـ الـمـعـانـيـ فـيـ شـيـءـ وـاحـدـ . فـقـدـ عـلـمـتـ أـنـ الشـكـلـ لـاـ يـتـعـلـقـ بـالـوـضـعـ الـذـيـ مـنـ مـقـولـةـ الـخـاـصـةـ ، بـلـ بـالـوـضـعـ الـذـيـ مـنـ الـإـضـافـةـ . وـأـمـاـ الدـائـرـةـ بـأـنـهـاـ لـاـ تـعـلـقـ بـهـذـاـ الـوـضـعـ بـلـ تـمـ ٧ـ بـأـنـ يـكـونـ لـهـذـهـ هـيـثـةـ خـصـوـصـةـ فـيـ الـإـنـخـاءـ فـيـ حـصـلـ لـلـحـدـودـ هـيـثـةـ الشـكـلـ كـيـفـيـةـ بـكـيـفـيـةـ ٨ـ . ٩ـ

- (١) بالأجزاء : الأجزاء || (٢) دو : فهو ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ئ ||
 (٣) أـجزـاءـ : أـعـضـاءـ سـ || (٤) إـلاـ : سـاقـطـةـ مـنـ سـ ، مـ || بـإـضـافـةـ : بـإـضـافـةـ بـ ،
 سـ ، نـ ، هـ || الشـكـلـ وـضـعـاًـ : سـاقـطـةـ مـنـ سـ || (٥) وـضـعـ : عـدـدـعـ || (٦) يـقـالـ : قـتـولـ بـ ||
 حـاـصـلـ عـنـ : حـاـصـلـ عـنـدـعـ || (٧) ثـمـ جـاءـ قـوـمـ : سـاقـطـةـ مـنـ عـ || بـدـ : + ذـكـيـ ||
 (٨) هـىـ : سـاقـطـةـ مـنـ هـ || وـذـلـكـ : وـلـكـ ذـلـكـ عـ || (٩) المشـترـكـ وـخـصـوـصـاـ ، المشـترـكـ عـاـ ||
 (١٠) المـعـانـيـ وـخـصـوـصـاـ : المـعـانـيـ عـ ، ئـ || (١١) المـقـولـةـ : مـقـولـةـ دـ || (١٢) اـنـخـاصـةـ : الـخـاـصـةـ عـ ||
 (١٣) بـهـذـهـ : بـهـاـ سـ ، مـ || (١٤) بـأـنـ : أـنـ سـ ، عـ ، مـ ، هـ || لـلـحـدـودـ : لـلـحـدـودـ ، سـ ، عـ ، عـ ،
 مـ ، نـ ، هـ ، ئـ .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

فتعريف حال الزاوية وكيفية وتوتها في الكثيبة أو في الكيفية أو الوضع
وغير ذلك وتعرف حال الخلقه وكيف صارت مع التركيب الذى فيها نوعاً
وباقى الشكوك في هذا الجنس من الأجناس الأربعه

٥

وأما البحث الرابع ، فهو عن أمر الزاوية . فنقول : أما الفرق بين الزاوية وبين
الأشكال ، فهو أن الزاوية ، إنما هي زاوية من حيث يعتبر المقدار متعددًا بين حددين
أو حدود يلتقيان بحد . ولنخصص الكلام بالمسطحة ، فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون
الشيء الذي يحيط به الحدان المتلاقيان في المسطحات قد يحيط معهما ثالث أو رابع ، أو
لا يحيط ، فإن لم يحيط معهما ثالث فلا يخلو إما أن يكون حداته يلتقيان عند حد مشترك
لهما آخر ، أو لا يلتقيان ، بل يذهبان في التوهم إلى غير النهاية ؛ فإن التقى ، فيكون الحال
الخطين المحيطين بقطعة دائرة ، أو بشكل هلامي ، أو بشكل آسي ، أو غير ذلك . فالسطح
الذى لا يحدد بحد ثالث ، بل إنما هو محض حدود يلتقيان في جانب منه ، فهو من حيث
هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هي زاوية . والذى يحدد بحد غيرهما حتى يحيط به ،
أو يلتقي حداته ذانك حتى يحيط به ، فهو من حيث هو كذلك ، أو حاله تلك ، هو أو هي
شكل . فإن لم يعتبر كونه محيطاً به ، بل اعتبر منه حاله من جهة حدود المتقىين بحدودها ،
فذلك أيضاً اعتبار يتناول الزاوية .

(٤) تعريف : تعرف ما ، ع ، ن ، د || أو الوضع : أو في الوضع ب ، د || (٤) وغيره :
أو غيره || وتعريف د ، ع ، ن || (٦) وأما : أ Madd ، ع ، م ، ن || الرابع :
الثالث ، ع ، م || عن : ساقطة من د || وبين : ساقطة من ما || (٧) فهو : هو ع ||
(٨) حدود : حددين ع || ولنخصص : وبخصوص د ، م || (٩) قد : قتدى ، ما ، ع ،
م ، ن ، د ، ع || (١١) أولاً يلتقيان : أو يكونان لا يلتقيان || لا يلتقيان : + سواء كانوا يلتقيان
إذا مدوا أو كانوا لا يلتقيان ع ، د || إل : إن مر || (١٢) المحيطين : المحيط || (١٣) لا يحدد :
لا يحدد ما ، م || منه : + قطع || (١٤) يحيط : يحيط ما ، م || (١٦) منه : ساقطة من ما ||
(١٦) بحدودها : بحدودها .

وكيف ما كان ، فإن النظر في السطح ، من حيث يتعدد بمحدين اثنين بالفعل يشتركان في حد يتصلان به بالفعل ، هو غير النظر فيه من حيث يتعدد بمحنات ، أو لا يتعدد ؛ وكيف يجوز أن يتوجه ، أنه لا يتعدد بثالث ، بل يذهب الحدان متبعدين إلى غير النهاية ، أو ينقطعان في السطح بقطتين ليس يصل بينهما خط قاطع لسطح ، أمثل ذلك أو لم يكن ، وغير النظر فيه من جهة أن حدود هذين قد يشتركان في حد آخر ، فكون نسبة المقدار إلى هذا النظر والاعتبار ، نظيره نسبة المقدار إلى التعدد من جميع الجهات ونظير المقدار ، ونظير المجتمع الذي هو الزاوية المجتمع الذي هو الشكل أو المثلث أو المربع ، ونظير الهيئة التي تحصل للمقدار من حيث هو كذلك نظير الهيئة التي تحصل للمقدار من حيث هو محدود في الجهات ، أعني الشكل ، فكما أن المقدار المشكل كية فكذلك الزاوية من حيث يقع اسم الزاوية على المقدار الذي بالصفة المذكورة ، فإنها كية ؛ وكما أن هيئة المشكل كيفية ، فكذلك هيئة الزاوية كيفية ؛ وكما أن المهندسين إذا قالوا شكل ، ذهبوا إلى المشكل ، كذلك إذا قالوا زاوية ، ذهبوا إلى المقدار ذي الزاوية ؛ ولذلك ما تكون الزاوية منصفة ومتساوية وعظمى وصغرى ؛ وكما أن حال حدود المربع بعضها عند بعض حال وضع أو إضافة ، كذلك حال حدي الزاوية .

وقد قيل إن الزاوية مقدار ينتهي عند نقطة . وهو قريب مما قلناه ، لولا شيء واحد ، وهو أن المقدار الجدهاني إذا تحدد بسطحين يلتقيان عند خط ، من غير أن ياسطحا بذلك مسطحاً واحداً ، وله لا محالة خصوصية حال غير الشكلية ، قد أهمل اعتباره ، بحيث يكون أحد السطحين قائماً على الآخر ، أو إلى افراج ، أو إلى تقارب \rightarrow د . وليس شكل الجسم من حيث هو متعدد بسطحين هكذا ، كما ليس بشكل المسطح من حيث هو متعدد بخطين كالأشكال الملاالية هو زاوية ، فالحرى أن تكون هذه ، زاوية بمسنة

(٣) يجوز : ويجوز سا ، ه ، ئ || متبعدين : متبعان ع || (٦) والاعتبار : الاعتبار د || نسبة : ونسبة ن || (٩) كية : كية م || كذلك : + يقع سا || (١١) كذلك دية الزاوية : فكذلك الزاوية عا ؛ فكذلك هذه الزاوية ع || (١٢) كذلك : لذلك ب || إلى : + أن ع || ولذلك : لذلك عا (١٣) ومتاوية : ومتاوية ع || (١٤) حدي : ذي س ، عا ؛ أحدي سا ، م || (١٦) خط : حد س || (١٧) قد : وقد س ، ع ، ئ || (١٨) أو : وعا || محدد : محدد سا || (١٩) شكل : بشكل ع ، ع ، م ، ه || الجسم : للجسم ع ؛ الجسم ع ، م ، ه ، هامش ئ || سطحين : + دو ه || ليس بشكل : ليس شكل ب ، د ، س ، سا || المسطح : السطح د ، ع ، ن || (٢٠) الملاالية : النلاالية ع ، م ؛ الدلاالية سا || هو زاوية : وهو زاوية ع .

أيضاً قد أغفل أمرها ، وإن لم تنته إلى نقطة . وبالحرى أن يكون هبنا معنى جامع للزاوية التي من خطين ، والتي عن سطوح عند نقطة ، والتي عن سطحين عند خط ، ويكون هذا الجامع هو كون المقدار ذا حدود فوق واحد ، تنتهي عند حد واحد مشترك لها من حيث هو كذلك . فإن جمل اسم الزاوية لهذا المعنى الجامع ولم يكن بعيداً من الصواب ، وكان انتهاء الزاوية المسطحة عند النقطة ، لأنها زاوية ، فإن لها من حيث هي زاوية أن تتعدد وتنتهي عند حد واحد . ثم عرض أن كانت الحدود خطوطاً ، فعرض أن كانت النهاية نقطة . ثم إن أبي هذا آيب ، وجعل اسم الزاوية المقدار من حيث هو متى إلى نقطة ، لم أناقشه فيه ، وصار معنى الزاوية أخص مما ذكرناه ، وخرج شئ من جملة الزاوية ، ومن جملة الشكل ، يعرض أيضاً لمقادير من جهة الحدود ، وهذا هو ماذكرته .

وليس ينبغي أن تلتفت إلى ما قاله بعض المتكلفين ، لما لا يعنيه ، إن الزاوية جنس آخر من الكم هو بين الخط والسطح ، ظاناً أن قوله ، الخط له طول فقط ، وأن السطح له طول وعرض ، هو أن يكون له طول وعرض ، هنا حدان قائمان أحدهما على الآخر ، حاسياً أن الخط يتكون عن حركة نقطة ، ثم السطح من حركة الخط بكليته على عمود عرض ، حتى يكون إذا ثبت طرف ، وتحرك طرف ، فعل شيئاً بين الخط والسطح ، وكذلك بين السطح والجسم . فإن هذا لما أخطأ في معرفة الطول والعرض تمادي به الخط إلى أن توش . بل ١٥ الزاوية المسطحة سطح ، ولذلك يمكن أن يفرض فيها بعد ، وآخر قائماً عليه . والزاوية المحسنة جسم لنظير ذلك ، أعني إذا عينا بالزاوية ، المقدار الذي له هذا النوع من التعدد . وأما إذا ذهبنا إلى الهيئة ، فإن الزاوية كيفية .

(١) معنى: أمرع || (٢) خطين والتي: خطين والذى س || ويكون: أو يكون د ، س ، ع ، م ، ن ؛ وأن يكون ع ، ه || (٣) هذا: + المعنى ، ه || فوق واحد: فوق واحدة د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ئ || (٤) من: عن س ، ه || وكان: فكان ن || (٥) لأنها: لأنها س ، ع ، م ، ه || لها: له س ، ع ، م ، ه ، ئ || هي: هو س ، ع ، م ، ن ، ه ؛ أنها ب ، س || (٦) ثم: + مانع ، ه || (٨) ذكرناه: ذكرنا ئ || وخرج: وخرج عا || (٩) وهذا: هناس || ماذكرته: ماذكرته سا ، ع || (١١) الخط له طول: الخط طول ع || (١٣) نقطة ثم السطح من حركة: ساقطة من م || (١٥) به: بين س || إل: ساقطة من س || (١٦) ولذلك: وكذلك ع ، ع ، م || بعد: بعاد ، س || وآخر: آخر ، ئ || (١٧) لنظير ذلك: لنفسه د ، س ، ع ، م ، ن || التعدد: التعدد من .

وأما البحث الخاص فلقول أن يقول : إن الخلقة ، كيف تكون كافية واحدة وشيئاً واحداً وهو مجموع لون وشكل ؟ وهب أنكم تجذرون أن تكون أنواع الجواهر مركبة من جواهر ، فقد أضفتم على أنه لا يجوز أن يكون لأنواع الأعراض تركيب ، وإن كان لحدودها تركيب من جنس وفصل ، وهذا الذي هو الخلقة ، فإنه عندكم نوع واحد من باب العرض ، ينقسم إلى شيئين منهما يحصل وجوده ، أحدهما الشكل ، والآخر اللون .

فنقول في جواب ذلك : إننا لا نمنع أن تكون أعراض مركبة من أعراض وكيف ، والعشرة عرض لأنّه عدد ، فهو مركب من خمسة وخمسة ، والمربع عرض ، وإنما يلائم من أن يكون هناك محدود وحدود أربعة . بل يعني أن الجواهر قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها ، وما يناسب طبيعة فصائلها أجزاء متغيرة ، وإن لم يكن أحدهما طبيعة الجنس ، ولا الآخر طبيعة الفصل ، على ما تعرفه في تعيينا للبرهان . والأعراض لا يوجد فيها ذلك ، وإن وجدت لها أجزاء فلا يكون جزء منها مدلولاً عليه بوجه من الوجوه . فطبيعة الجنس كالكيف هنا لهذا المركب ، وبجزء آخر مدلولاً عليه : بطبيعة الفصل ، وأنها تنتهي لا محالة إلى بساط لا يوجد فيها أحد وجهي القسمة إلا بحدودها ، وليس يجب أن تكون أجزاء الحد أجزاء المحدود .

وعلى ما ستعلم بعد ، فالشكل إذا قارن اللون ، اجتمع لذلك شيء واحد بجملة ، به يقال للشىء إنه حسن الصورة وجيد الصنعة ، وإنّه قبيح ردئ . ولو خلا اللون عن الشكل فكان لوناً وحده ، أو الشكل عن اللون فكان شكلاً وحده ، لم يكن له ذلك الحسن وذلك القبح ، بل حسن أو قبح آخر ، فإذا للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون أو مع غير ذلك ، خاصية

(١) فلقول : فإن لقوله || (٢) لون وشكل : شكل ولون من || (٤) وهذا : وهو ما ، م || (١٠) للبرهان والأعراض : للبرهان من الأعراض من || (١١) فيها : فيما هـ || وإن : فإن ع || بوجه من الوجه : صافحة من من || (١٢) فطبيعة : بطبيعة من ، ع ، ع ، ن || (١٣) بساط : بساطه من || (١٤) بحدودها : لحدودها هـ || (١٥) شيء : شكل من || واحد : واحد واحد ع || جملة : جملة د || (١٦ - ١٧) فكان لوناً وحده : وكان شكلاً وحده ع ؟ وكان لوناً وحده هـ || (١٨) فكان شكلاً : أ كان شكلاً سا ؟ وكان شكلاً هـ (١٩) للشكل من حيث هو مجتمع مع اللون : للصورة من حيث هي مجتمع من الشكل مع اللون ب ، د ، ن ؟ للصورة من حيث هي مجتمع مع اللون من || مع اللون أو مع غير ذلك : صافحة من عا || خاصة : + ون .

حال من المجتمع، ليست تلك خاصية أحد جزأيه ، ولا هي مجموع الخواصيـن من حيث هــما معاً فقط ، بل إذا كان حــسن اللــون من حيث هو حــسن اللــون ، وحسن الشــكل من حيث هو حــسن الشــكل ، ولم تــكن مناسبــة الحــسينــين مناسبــة مــحــمــودــة ، لم يكن الحــسنــ الذي يــعتبر بــجملــة الصــورة ، بل ربما أحــوج الحــسنــ الذي بــجملــة ، إلى أن لا يكون الحــســنــان الخــاصــان عــلــى ما يــبــنــي فــي الــخــصــوصــ ، بل كــانــ الحــســنــ لا يــقــال عــلــى المعــنىــ الذي عــلــى ســبــيلــ الــجــمــاعــ منها ، وعلى المعــنىــ الذي عــلــى ســبــيلــ الــخــصــوصــ إــلا باشتراكــ الــاســمــ .

وأما البحث السادس فهو تعرف حال المركب من شيئاً ، أنه إلى أيهما أميل .
فنقول : إنه لا يخلو ، إما أن يكون أحدهما أولى بأن يكون موصوفاً والآخر صفة ، كلمرجع
الذى يعني به سطح ذو هيئة ، فإن السطح هو الموصوف بالهيئة ، والهيئة عارضة له ؟
فالمجملة من مقدمة الموصوف ، بأن السطح ذا الهيئة سطح لا هيئة ، والمجموع حق عليه أنه
سطح . وأما إذا اختلفا ، وايس . أحدهما أولاً للشيء ، والآخر ثانياً بسبب الأول وبعده ،
فإن ذلك الاجتماع منها يكون جمعاً عرضياً ، ولا يكون على سبيل جمع يحصل له أمر له
اتحاد في طبيعة ، ويكون حمال الكتابة والطول ، ولا يكون للكتابة والطول اجتماع تحدث
منه جملة واحدة في الذات ، فلا يستحق ذلك مقوله ، بل يدخل في المجموع . والمجموع
مركب ، فيكون مقولات هذه الأشياء أيضاً مركبة من المقولات . كما أن الكتابة إذا
اجتمعت مع الطول ، كان المجموع حاصلاً من كيافية وإضافة وقدر من غير اتحاد حقيق

واعلم أن الأمور التي تستحق أن تدخل في المقولات على أنها أنواع المقولات ،
ليست أى أمور اتفقت ، بل الأمور والطبايع التي تقوم بمعنى جنسى ، وبمعنى آخر يقتن

(١) جزأيه : جرأياب ، د ، س ، ن || (٤) جملة : بجمع س || (٤) لا : ساقطة من ع ، ه ، ي || (٥-٦) المعنى الذى ... الذى على : ساقطة من ع || (٧) السادس : الثالث من س || (٨) إنه : ساقطة من س || لأن : فإن ب ، د ، س ، ن ، ه ، ي || (٩) حق : يتحقق ب ، س ، ع ، ي || (١٠) بسبب : وبسبب ب ، د ، س || (١٢) جمعا : جياع || (١٣) ولا : فلا ب ، د ، س ، ن ، ه ، ي || ولا يكون للكتابة والطول : ساقطة من ع . || (١٤) اجتمعت : جمعت د ، س ، ن ، ه ، ي || (١٧) الأمور : الأمر س || (١٨) تقويم : قوم س ، ع ، ن ، ه ، ي .

به ، فضلًا ، يتقوم به الجنسي على المعنى المذكور في المدخل . فاما الاقترانات ، التي لا تكون على هذه الصفة ، فلا توجب نوعية ، ولا توجب دخولاً تحت مقوله ، بل ستجعل لها مقوله مخترعة ليست حقيقة . فيكون الإنسان إذا قارن كيماً لا يقُولُ به ولا هو نابع للإنسانية ، بل حارض غريب ، يكون المجموع منها ليس نوعاً أبنته لشيء من حيث هو مجموع ، إلا أن يظن أنه نوع من جوهر مكيف . فعلى هذا القياس قس .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في تعریف الفرق بين الكیفیة وذی الكیفیة والأحوال التي تجري بینهما
وفي عوارض الكیفیة وخواصها

فهذه هي الكیفیات . وأما ذوات الكیفیة ، فهي التي لها هذه ، إما أولاً ، وإما
ثانياً ، كانت جواهر أو كانت كیبات ، فيشتق لها الاسم منها كما يشتق من الكلمة
وغيرها . أما لغة العرب والفرس فيشتق اسم المکیف فيما دأبنا من اسم الكیفیة ؛ وإن
قيلت بلا اشتقاد ، فقد يقال مع ذلك باشتقاد كما يقال خلق عدل ، ورجل عدل ؛
أو لون أبيض ، وجسم أبيض ؟ فقد يقال مع ذلك عادل ومبيض .

لكنه قد جرت العادة في بعض اللغات ، أو في اليونانية وحدها ، بأن لا يشتق ذلك
عن بعض الكیفیات ، بل يفرد للتكیف اسم . فإنه ما كان يشتق في اليونانية من الاسم
الموضوع للفضیلة ، اسم لذی الفضیلة ؛ بل كان بدل الفاضل ، اسم مشتق من اسم

(١) فاما : فإن هـ || الاقترانات : ساقطة من سـ || (٢) توجب : ساقطة من سـ ||
(٥) نفس : + وله أعلم سـ (١٠) وأما : أamas || (١١) كانت : ساقطة من بـ ، سـ ||
منها : منها ، سـ ، مـ | (١٢) المکیف : الكیف ، عـ ، مـ || (١٣) يقال : وإن قيل سـ ،
عـ ، مـ ، هـ || ورجل عدل : ساقطة من نـ ، ئـ || أولون : ولون هـ || (١٤) ومبيض :
أو مبيض سـ || (١٥) قد : ساقطة من مـ || (١٦) التکیف : التکیف ، عـ ، مـ || (١٦) كان : ساقطة
من مـ || الاسم : اسم دـ ، سـ ، مـ || (١٧) اسم : باسم عـ ، نـ ، هـ ، ئـ .

الاجتهد . وربما كان لدى الكيفية اسم ، ولا يكون للكيفية اسم موضوع أصلًا . وهذا في كثير من اللغات ، فإن القوى يشبه أن لا يكون لها في اليونانية اسم بل القوى يقال فيها ملائكة ، ولا يكون للكيفية اسم ، إذ الملائكة اسم فعل الكيفية لا للكيفية . ولابعد أن يكون كذلك الحال في لغة العرب ، فإن المصحاح ، في لغة العرب ، لم يشتق اسمه من الكيفية التي هي الاستعداد ، بل من الكلال . فإن هذا مشتق من الصحة ، ومحرف من المعتمد في الاستئناق ، فإن الذي لاصحة فيه إذا مرض ، فإنه قد يكون في حال المرض مصححًا ، وإن لم يكن صحيحًا ، إذا كان سريعاً القبول للصحة ، والهيئة المصححية ، لأنها ، لا اسم لها ، بل ربما يتکلف في لغة العرب ، فيشتق لها الاسم عن اسم الشيء ذات الهيئة ، على عكس القانون الطبيعي فيقال : مصححية . فيكون حينئذ اسم ذات القوّة غير مشتق من اسم القوّة ، بل بالعكس . ومن لواحق الكيفية ، أن الكيفية تكون فيها مضادة ، وذلك ظاهر . أما في الملكة ، فمثل الجبن ، فإنه ضد التهور ؛ ومثل العقد الصواب ، فإنه ضد العقد الخطأ . والأمر في الحالات أيضاً هو بقياس ذلك . وأما المضادة في القوّة واللاقوّة ، فمثل المصححية للمراضية . وأما المضادة في الكيفيات الانفعالية والانفعالات ، فكالياض لالسود ، والحرارة والبرودة . وأما المتعلقات بالكمية ، فالأشكال لا أضداد لها . وأما الاستقامة ، والإإنحناء ، والتقييد ، والتعمير فستعمل ١٥ في العلوم أنها غير متضادة . وأما الزوجية ، والفردية ، فيظن في ظاهر الأمر أنها متضادة ، وليس كذلك ، لأن الزوجية والفردية لا يتعاقبان على موضوع واحد أبلته .

ثم ليس كل معنيين مسميين لا يجتمعان ، فهما متضادان ، وإن كان يجتمعان في جنس واحد ، فإن الفرس واللارس ، والبياض واللبياض ، والحرارة واللحرارة ،

(٢) لها : له ن || القوى يقال : الذي القوى يقال ب ، من ؟ الذي القوى فينال د ، ن ؟ للقوى مقال سا ، م ، ئ ؟ للقوى فينال ه || (٣) ملائكة : أي الملائكة أو المصارع في لغة العصر || (٤) إذ : ساقطة عا ، م || (٤) كذلك : ذلك ع (٥) اسمه : اسم عا || بل : ساقطة من د || (٦) في : من ع || (٨) ربما : إنما || يتکلف : + طاع || الام : لللام ب ، من ؟ اسم ن || (١٠) امم : رسم د || (١٢) العقد : للعقد عا ، ن ، ه ، ئ || والأمر : أما عا || أيضاً هو : ساقط من عا || (١٤) للسود : والسود مسا || (١٥) فالأشكال : والأشكال م || فستعمل : + أيضاً ، عا || (١٦) متضادة : مضادة س ، ه || (١٧) كذلك : + ذلك ع ، ه || أبلته : ساقطة من ن || (١٨) مسميين : قسمين ب ، ن || متضادان : ضدان من || كان : + قدن .

كل ذلك من التي لا تجتمع معاً . فلو أن أحداً أخذ الابيضاض مقوروناً بشرط انتصاف جسم به ، من شأنه أن يقبل الابياض ، فأثبتت له اسماً ، وكان مثلاً ”ب“ ، وأخذ الاصربع على ذلك الوجه ، بفعل اسمه ”ج“ ؛ حتى كان الموضوع لا يخلو من أن يكون بياضاً أو يكون ”ب“ أو مربعاً ، أو يكون ”ج“ ، لما كان يجب من هذا أن يكون ”ب“ يشير سواداً الذي هو ضد الابياض ، أو ”ج“ ضد المربع الذي لاضده له . وليس ذلك لأن لا مربع واحد ، أو أشياء كثيرة ، تشتراك في أنها لا مربع . وأن الابياض هو سواد ، وأشياء أخرى تشتراك في أنها لا بياض . فإنه لا تقديم ولا تأخير للكثرة والقلة ، في هذا الباب ، إن كان كونه ضداً ، إنما هو بسبب أن له اسم محصلأً ، ولا يجتمع آخر بإزائه .

ثم الفرد ، إذا خالف الزوج ، فإنما يخالفه ، بأن الزوج هو العدد الذي ينقسم بمتباينين ، وأن الفرد هو العدد الذي ليس كذلك . فنفس كونه عدداً لا ينقسم بمتباينين ، ليس يوجب إلا سبباً لمعنى كان في العدد الزوج يقارن غير موضوعه ، بل إنما يقارن جنس الموضوع الذي هو العدد . وقد علموا ، أن هذا القدر لا يوجب الضدية ، ولو قارن الموضوع المشترك ، فضلاً عن جنس الموضوع ، وإن فهم للفردية معنى آخر أزيد من ذلك يقابل الزوجية ، فذلك المعنى ، أكثر أحواله ، إنه معنى ميالن لامشارك في الموضوع . ونحن إذا قلنا : ضد ، لم تذهب إلى هذا ، ولا هؤلاء أيضاً ، وإن غفلوا . فإذا زوجية والفردية لا يتضادان ، ولا الوحدة والكثرة . واستقصاء القول في هذا فصناعة أخرى .

فإذن الجنس الرابع لامضادة فيه . فإذا كانت إحدى المضادتين من الكيفية ، فال الأخرى التي ينزعها الموضوع بالتعاقب لابد من أن تكون من الكيفية ، فإن تلك أيضاً تكون

- (١) التي : الذي من ، عا || الابيضاض : الابياض بـج ، د ، س ، ع ، ع ، ن ، ه ، ي ||
- (٢) جسم : مشبه م || وكان : فان ه || مثلاً : ساقفة من سا || (٤ - ٥) لما كان يجيب . . . الابياض أو ساقفة من د || (٥) وليس ذلك : وذلك ليس عا || (٦) أو : وبه ، ه || وأشياء : أو أشياء من ، ه || (٧) في أنها : فيها سا ، م || ولا تأخير : + ولا تأثير عا || في : من عا || كونه : لونه د ، سا ، عا ، ه || دو : ساقفة من ن || (١٠) وأن : وع || (١١) معنى :
- (٨) بمعنى م || (١٢) الموضوع : + وقد لا يوجد ع || (١٣) وإن : فان ب ، ع ، ي || للفردية : الفردية س ، ع ، م || يقابل : قابل ه ، ي
- (٩) هزلان : هو س || (١٦) فاذن : فان عا ||
- (١٧) المضادتين : المضادتين ب ، ما ؛ المضادتين ع || فالآخرى : والأخرى م .

هيئة قارة غير منسوية ، تعاقب هذه تلك . ويأمين لك . هنا ، هذا بالاستقراء .
كالياض والسوداد ، والحرارة والبرودة ، وغير ذلك .

ولما كان لأنواع من الكيف أضداد ، يستحيل الموضوع من بعضها إلى بعض
إنسلاخاً من كيفية منها ، وتلبساً بالأخرى ، فتلك الأنواع من الكيفية تقبل الاشتداد
والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة . فإن كان تقبل الأزيد والأنقض ، فإن
٥ حرارة نجدها أزيد من حرارة ، وبرودة نجدها أزيد من برودة ؛ وهذا دأب جميع
الأضداد التي بينها وسائل ، التي ليس زوال الموضوع عن أحدهما ، مقارناً لوجود
الآخر ، بل ربما خلا من الطرفين إلى الوسط ، فهذه الواسطة في حكم أنها معدودة بحد
الوسط ، لا تقبل التشدد والتنقص كالعدالة التي هي متوسطة بين إفراطين ، والصفة
التي هي متوسطة بين إفراطين ، إلا أن هذه المتوسطات إذا قرنت بالمادة واعتبرت
١٠ في الأشخاص ، لم يعتبر توسطها الحقيق ، فإن ذلك غير مدرك إلا بالحد . فما قارب
ذلك الحقيق ، ولم يخرج إلى الطرفين خروجاً يعتد به ، ويظهر أثره ظهوراً فاحشاً ،
فإنما يدع في الواسطة . فلذلك قد تكون عدالة زيد أشد من عدالة عمرو ، وإن كانت
العدالة المطلقة ليست أشد من عدالة أخرى ، فإنها واحدة لا تقبل الأزيد والأنقض
١٥ وهكذا حال الصحة ، التي هي توسط ما ، في المزاج وفي هيئة التركيب ، بين أمور
زائدة وناقصة ، فإن الصحة المطلقة واحدة لا تقبل الاشتداد والتنقص ، لكن قد تكون
صححةً من صحة ، وذلك بحسب اعتبار صححة زيد وصححة عمرو .

وأما الأمور التي لا أضداد لها ، فإنها لا تقبل الأكثر والأقل ، كالمربع ، والمثلث ،
وغير ذلك . وأوانها كانت تقبل التزيد والنقص ، لكن التربع يتوجه في النقصان إلى

(١) هذه تلك : هذه تلك ب || وينبئن : وينبئ ب ، عا ، هـ ، ئى ؛ وينبئ س ، ما ؛ وينبئ م ||

(٢) هنا : ساقطة من عا || بالاستقراء : باستقراء || (٣) كان : ساقطة من ع || لأنواع :

الأنواع سا ، م ، ه || الكيف : الكيفية ع || أضداد : أضداد ع ، ما ، ئى || (٤) والتنقص :

والنقص د ، سا ، م ، ه || فان : كلها سا ، ه || كان : ساقطة من عا ، ه ؛ كلها مج ، ع ||

(٥) نجدها : ساقطة من عا || (٧) زوال : وقال م || (٩) التي : ساقطة من ما ||

(٦) والصفة التي افراطين : ساقطة من د || (١٠) واعتبرت : اعتبرت ن ||

(٧) يدع : يبعد د || وإن : إن ب ، د ، س ، ع ، م || (١٦) لا تقبل الاشتداد

والتنقص : ساقطة من د ، س ، ع ، ما || (٨) اعتبار : اعتبار : ساقطة من س .

ضد ، إذا أمعن صار إليه ، وكان ذلك بعيداً في طباعه عن التربع ، ومشاركاً له في المادة ، يعاقبه ، فكان ضداً له . ومع هذا ، فإن التربع أيضاً ، إذا أريد قربه بالمادة ، لم يتيسر إيجاد التربع الحقيق ، بل إنما يوجد في المادة هيئة ما هو شبيه به ، وخفي عند الحس خالفته له ، فيكون حينئذ تربع أصح من تربع ، بحسب أنه تربع حسي ، لا تربع حقيقي . وأما السواد والبياض والجبن والتمور والحرارة والبرودة ، فيليس يقع ذلك لها من جهة الحس وخطنه ، بل يكون الموجودان في المادة ، كلامها حرارتين ، إحداهما أشد والأخر أقص ، ليس كالتربع الحسي ، الذي لا يكون هو بالحقيقة مربعاً ، بل يكون شكلاً آخر ، إلا أن خلافه للتربع لا يحس به ؛ ولا كالعدالة ، التي لا تكون في الحقيقة عدالة ، ولكنها تكون جيناً أو هوراً . إلا أن خاصية خالفته لا تدرك حساً ، وإنما يكون الشيء أكثر من شيء ، بعد أن يشاركه في الحد والمعنى بشيء يكون مع ذلك أشد وأقوى منه . فيجب أن تكون كلاماً حرارتين محرقتين ، مفرقتين ، لكن إحداهما أشد إحرقاً . فـ كان هكذا ، فهو بالحقيقة قابل الأشد والأقص ، والأخر فهو كذلك عند الحس . فـ لذلك ، لا تجد مربعين يقبلان حد التربع بالحقيقة ، ثم يكون أحدهما أشد ، والأخر أقص ، بل إنما أن يقبلان على السواء ، وإنما أن لا يكون أحدهما مربعاً . ثم بعد هذا مباحث خارجة عن مبلغ الطوق المنطق . ومن خواص الكيفية ، التي لا نظن أن شيئاً يشركها فيه ، قبولها الشبيه وغير الشبيه ، وقد بیننا الحال فيه فيما سلف .

- (١) ومشاركاً : وكان ع || (٢) فـ كان : + ذلك س ، ه || أريد : أريد سا ||
 (٣) هـة : ساقطة من عا || (٤) والبرودة : ساقطة من س || ليس : + إنما س ، ه || طا :
 فيها س ، ع ، عا || (٥) جهة : خطأ س ، ه || وخطنه : ساقطة من س ، ه || كلامها : + بالحقيقة
 س ، ع || إحداهما : أحديهما سا || (٦) بالحقيقة : بالثوة سا || (٧) بالثوة سا || (٨) أن : ماع ||
 الحد والمعنى : المعنى والحد س || بشيء : ساقطة من ه ، ئ ، ئ ، ن ، ه || (٩) منه :
 ساقطة من عا || (١٠) والآخر : وأما الآخر س ، ه || (١١) فهو : فهو ليس كذلك هامش ع ||
 كذلك : وكذلك سا || التربع : المربع س || ثم : و ، ع || (١٢) مباحث : + إن شاء الله سا ||
 ثم المنطق : ساقطة من عا || (١٣) فيه : فيها ه ، ئ || الشبيه وغير الشبيه : الشبيه وغير
 الشبيه من .

[الفصل الرابع]

فصل (د)

في حل شك يتعلق بـ مداخلة أنواع من الكيف وغيره ، لأنواع من المضاف

ولقائل أن يقول إن أكثر هذه الأشياء التي حددتـوها في مقولـة الكيفـية ، فـلأنـها من مقولـة المضاف ، كـالمـلكـة ، وـالـقوـة ، وـالـعـلم ، وـما أـشـبـهـ ذلك . والـجـوابـ أنـ هذه الأشيـاء ، لـيـسـ بـذـواـهـاـ منـ مـقولـةـ المـضـافـ ، بلـ ماـ قـدـ عـرـضـتـ لهـ الإـضـافـةـ ، إـذـ هـاـ وـجـودـ غـيرـ ماـ هـىـ بـهـ مـضـافـةـ . فـلـانـهـ وـإـنـ كـانـتـ ماـهـيـاتـهاـ مـقولـةـ باـنـقـيـاسـ إـلـىـ غـيرـداـ ، فـلـانـهاـ لـاـ يـحـبـ بـذـلـكـ أـنـ تـكـونـ منـ مـقولـةـ المـضـافـ . إـذـ قـدـ اـحـاجـ الرـسـمـ الـأـوـجـبـ لـذـلـكـ ، كـاـعـلـمـ ، إـلـىـ دـعـامـةـ أـخـرىـ ، وـتـغـيـرـ يـلـحـقـ بـهـ ، حـتـىـ يـصـبـ خـصـاـ بـاـنـقـيـاسـةـ . وـذـلـكـ قـدـ عـلـمـتـ أـنـ الـجـواـهـرـ ، كـاـنـ يـظـنـ بـعـضـ نـوـعـيـاتـهاـ ، فـلـانـهاـ منـ اـنـضـافـ لـهـاـ الرـسـمـ ، فـلـماـ حـصـلـ الرـسـمـ ، عـلـمـ أـنـهاـ لـيـسـ بـهـ مـضـافـ ، وـذـلـكـ حـيـنـ كـانـ لـهـاـ وـجـودـ مـصـلـ مـخـصـصـ ، لـمـ تـكـنـ بـهـ مـضـافـ ، إـذـ كـانـ ذـلـكـ الـوـجـودـ لـهـاـ شـرـداـ . وـأـنـ تـجـمـدـ مـنـلـاـ فـلـذـلـكـ فـيـ الـعـلـمـ ، فـلـوـ كـانـ الـعـلـمـ لـذـاهـ تـقـالـ مـاـهـيـتـهـ باـنـقـيـاسـ إـلـىـ غـيرـهـ ، وـلـوـجـودـ الـذـىـ يـتـقـزـمـ بـهـ مـنـ كـلـ وـجـهـ ، وـلـمـ يـكـنـ كـيـفـيـةـ يـلـزـمـهـاـ إـضـافـةـ ، وـلـهـ وـجـودـ أـنـهـ كـيـفـيـةـ ، وـيـلـحـقـهـاـ وـجـودـ هـوـيـةـ مـضـافـ ، لـكـانـ إـذـ حـصـلـ الـعـلـمـ ، وـخـصـصـ أـثـرـ ذـلـكـ فـيـ تـخـصـيـصـهـ كـوـنـهـ مـقـولـةـ الـمـاهـيـةـ باـنـقـيـاسـ .

- (٣) شك : شكوكـعـ ، عـاـ ، هـ || يـتـعـلـقـ : مـتـلـقـ سـ ، سـاـ ، نـ ، هـ || (٤) عـدـدـتـهـاـ عـاـ || (٤) الـكـيـفـيـةـ : الـكـيـفـعـ || مـنـ : سـاقـةـ مـنـ مـ || (٥) وـالـعـلـمـ : أـوـالـإـسـاـ || وـالـجـوابـ :
- ذـلـكـ جـوابـ هـ || (٦) مـاـ : بـماـ دـوـ || قـدـ : سـاقـةـ مـنـ دـ ، سـاـعـ ، نـ || (٦) لـهـ : طـاهـ ||
- (٧) بـهـ : سـاقـةـ مـنـ سـ || (٨) فـانـهاـ : سـاقـةـ مـنـ عـ || لـذـلـكـ : لـذـلـكـ دـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، هـ || (٩) كـاـ : + قـدـدـ || وـتـغـيـرـ : وـتـغـيـرـ سـاـ || بـصـيرـ : سـاقـةـ مـنـ سـ || وـذـلـكـ : وـلـذـلـكـ هـ ||
- (١٠) الرـسـمـ : الـأـمـ سـ || (١١) عـلـمـ : عـلـعـ || (١٢) مـخـصـصـ : مـخـصـصـ عـ || مـنـلـاـ فـيـ : مـثـلـ سـ ، عـ ، عـ ، نـ ، هـ ، هـ ، هـ || (١٤) كـيـفـيـةـ : كـيـفـيـهـ عـ || وـلـهـ : فـلـهـنـ ؛ فـلـهـادـ || أـنـهـ :
- أـنـهـ سـ ، هـ ؛ سـاقـةـ مـنـ عـ || (١٥) دـوـيـةـ : هـ بـهـ سـ ؛ دـوـيـةـ سـ ، دـ || مـضـافـ : مـضـافـ سـ || تـخـصـيـصـهـ : تـخـصـيـصـهـ مـاـ .

لكن ليس الأمر كذلك ، لأن نوعيات العلم ، كالنحو ، لا تقال ماهيّاتاً بانقياس إلى غيره في حد تخصيصه ، بل من جهة معناه الأعم ، ودوكونه علماً . فلا يقال : النحو نحو بشيء ، بل يقال : إن النحو علم بشيء كما كان هناك لا يقال إن هذا الرأس ، فهو هذا الرأس شيء ، بل يقال هذا الرأس رأس شيء . فإذا كان هذا ينبعه هناك ، أن هذا الرأس مخصوص من ذلك الرأس من حيث وجوده ، الذي ليس به مضيقاً ، بل عارضه له الإضافة ؛ حتى إن هذا التخصيص يتعرى عن مواقبة تخصيص الإضافة بإزائه ، بل يلزم من الإضافة ما لزم الطبيعة العامة ، التي تتحققها الإضافة ، كالأosity . وكذلك هنا ، إنما صار النحو جزءاً من العلم ، من حيث العلم كيفية ، ولذلك لم ينبعه من الإضافة إلا مالحق جنسه أولاً ، وكان هذا التخصيص ليس من جهة ما لقنه من الإضافة ، بل من جهة الوجود الخاص كأن كفيّة ما تكون هيئة في النفس ، وصورة مجردة عن المادة ، هي مطابقة لأمور من خارج ، فيكون عاماً لهيّات وصور في النفس مجردة ، كلها تشتراك في هذا الحد ، ولا تختلف فيه . قشتراك أيضاً في أنها مطابقة لأمور من خارج ، للأجل خصوصيتها ، بل للأجل أن هذا المعنى عارض أولاً للمعنى العام لها ، فلو كانت تخصيص تخصص المضاف الذي لا وجود له إلا أنه مضاد ، وكان يجب أن تكون الإضافة تتحققها لشخصها ، فإذا قد يقع شخصها في حد تخصيصها غير مضاد ، فإنه وجود غير ١٥ مضاف .

فإذا كانت النوعيات ليست من المضاف في ذاتها ، بل لها وجود خاص ، وإنما المقول ماهيّته بانقياس ، هو الجنس الذي لأجله يقال كذلك لنوع ، وفي حد تخصصه

(٢) الأعم : لأنّع || يقال : + إن س || (٣) بشيء : شيء د ، ع ، عا || بل . . .
 بشيء : ساقطة من د || (٤) فإذا : فإذا س ، ما ، ع ، م ، ن ، هـ ، ئي ؟ فان ما || هناك :
 هناك ، ن || مخصوص : تخصص س || (٥) عارضة : عارض س || (٦) تخصيص : تخصص عا ||
 بازاته : إيه س ، د || (٧) لزم : يلزم س ، هـ || وكذلك : ولذلك ب ؟ وكذلك س ، ئي ||
 منها : هنا ع || (٨) جزنا : جزيان هـ ، ئي || إلا : ساقطة من س || ما : + كان ع ||
 المادة : المواد س ، هـ || هي : وهي ب ؟ ساقطة من هـ || (٩) فيه : ساقطة من س ||
 تشتراك : وتشترك هـ || لا : ساقطة من م || (١٠) فلو : ولو (١٤) الإضافة : كل الإضافات ن ||
 شخصها : شخصها ب ؟ لشخصها ع ، عا ، ن ؟ + كل م || تخصيصها : تخصصها عا || (١٥) ثانه :
 ثلثا ب ، د ، ع ؟ ثله : س ، ما ، عا || (١٨) تخصصه : تخصيصه س || وكان : فكان ب .

لا يقال ؛ وكان للنوعيات وجود ليست به مضادات بخنسها أيضاً كذلك ، وإن عرضت له الإضافة فليس من المضاف بذاته ؛ فإنه يستحيل أن يكون الجنس داخلاً بذاته في مقوله ، ثم تكون أنواعه في ماهيتها غير داخلة في تلك المقوله . وهل المقوله إلا جنس الجنس ، وهل صورة المقوله إلا هذه الصورة ؟ فيئن إذن ، أنه لما لم يكن النحو من المضاف ، فليس العلم من المضاف ، إلا على أنه عارض له المضاف عروضاً لازماً ، لا على أنه نوع من المضاف .

ولا بأس أن يدخل الشيء في مقولتين ، على وجهين ؛ أما في أحدهما ، فالآذات ، على أنه نوع له . وأما في الآخر ، فبالمعرض ، على أنه موضوع لعروضه له . فهكذا يجب أن يفهم هذا الموضوع ؛ ولا تختلف إلى عمي قلوب هؤلاء الذين يظنون أن الشيء يكون في جنس وأنواعه في جنس مبين له . والعجب أن هؤلاء قد نسوا أن هذا الرسم المذكور للمضاف ، وهو أنه الذي ماهيته مقوله بالقياس إلى غيره ، رسم قد زيف ، لأنه كان يدخل في المضاف ما ليس من المضاف ، وأنه يحتاج إلى زيادة وثاقة ، وبينهم وبين هذا الموضوع قريب من ثلاث ورقات ، حتى جاءوا وسلموا أن العلم داخل في المضاف بطبيعته ، على أنه نوع من المضاف وأنواعه ليست تحته . فلزمهم أن يخلوا بهذا الشك ، ونسوا أن مثل هذا الشك ، قد سلف ذكره في الجواهر أيضاً ، فكان حل الشك في آخر الأمر يوجب ، أن ما تخصص فزال كونه مقولاً بالقياس إلى غيره ، دل ذلك منه على أنه ليس من مقوله المضاف ، وعلى أن الحد الثاني ، المحصل المتحقق ، الذي للضاف ، غير مقول عليه . ونسوا أن الشيء ، إذا قيل على الشيء قول المقول على الموضوع ، وقيل هذا المقول عليه كذلك على ثالث ،

- (١) به : هي بها عا ؛ هي به ه || بخنسها : بجنسها ، م || عرضت : عرض س || (٢) بذاته : بذاته ||
 (٥) على : ساقطة من ب ، د ، س ، م ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ئ || أنه عارض له المضاف :
 ساقطة من سا || عروضاً : ساقطة من سا ، ع ، م ، ه ، ئ || (٥-٦) لازماً لا على : لازماً على ن ||
 (٧) أما في أحدهما : أما في أحدهما د || (٨) على : وعلى س ، ه || وأما في الآخر : والآخر ، س ، م ،
 ن ، ه ، ئ || على : وعلى ه || له : ساقطة من سا || (٩) قلوب : قلب س ||
 (١٠) أنه : ساقطة من س || (١١) مقوله : ساقطة من ع || كان : + قدن || من : في ه ||
 (١٢) ونانه : وووأقه ع ، ئ || قريب : ساقطة من عا || من : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، ه ، ئ ||
 ثلاث : ثلاثة س || (١٣) داخل في : ساقطة من سا || المضاف : مضاف سا ||
 (١٥) فكان : وكان س || حل : جل م || ما : ساقطة من س || (١٧) مقول : المقول عا ||
 عليه : عه .

فإن الأول يقال على الثالث كذلك ؛ ونسوا أنهم كانوا يفهمون من المقول على الموضوع ، أنه يجب أن يكون ذاتياً مقتضاها لـ «ماهية» ، فلم يلتموا أنه إذا كان المضاف جنساً للعلم ، كان مقوّماً لـ «ماهيتها» ؛ ثم العلم ، جنس لـ «النحو» ، ومقوّم لـ «ماهية النحو» ، ومقوّم الماهية لـ «مقوّم الماهية» . فكيف يتقلب النحو من جهة المضاف حتى يذهب إلى كيف الكيفية ؟ سواء كان تأويلاً للمقول على الموضوع حقاً أو لم يكن . ونسوا أنهم علموا ، أن الأشياء المتباعدة الخواص ، لا يحمل شيء منها على آخر ، فإذا كان كل نحو في ذاته ، وماهيتها ، ممولاً عليه الكيف ، ولا شيء من الكيف يقال عليه المضاف في ماهيته على أن لا يكون له وجود ، إلا ما هو به مضاف لا على أنه لا يعرض له الإضافة ، أنه يلزم من ذلك أن يكون لا شيء من النحو يقال عليه المضاف في جوهره ، وكل علم عندهم نوع من المضاف ، فيقال عليه المضاف في جوهره ، فيلزم أن لا شيء من النحو بعلم ، وهذا خلف.

لكنه لا يجب أن تائفت إلى هؤلاء ، بل تفهم أن ما قيل في قاطينورياس ، كان الغرض فيه ما أؤمننا إليه . لكن ، لفائل أن يقول : إن حكم النحو حكم العلم ، فإن النحو نحو بالقياس إلى شيء هو إعراب اللغة . والجواب عن ذلك ، أن إعراب اللغة ليست ماهيتها ، من حيث هو إعراب اللغة ، مقوله بالقياس إلى النحو ، فكيف يكون النحو مضافاً إليه ؟ والمتضاديان كما علمنا ، كل واحد منها ، مقول بالقياس إلى الآخر ، لكن إعراب اللغة ، مقول بالقياس إلى النحو ، من حيث هو معلوم ، حتى لو كان إعراب اللغة موجوداً ألف سنة ولم يعلم لم يكن ممولاً بالقياس إلى النحو . فإذا كان كذلك ، فقابل المعلوم ، من حيث هو معلوم ، العلم أو العالم من حيث هو

(١) فإن الأول : فأنا : سا || (٢) لـ «ماهيتها» : لـ «ماهية العلم» ، د || للنحو :
النحو ، د || (٤) النحو : والنحو سا ، م || جنبه : حسـم || حتى : حين ع || كـيف :
كـفـب ، د ، س ؛ ساقـطة من ع || (٥) ونسـوا : ساقـطة من مـس || (٧) منـكـيف : + مـاد ، ن ||
(٨) لا : ساقـطة من نـ || مـادـو : ساقـطة من سـ || (٩) أـنـ : أـنـهـمـ ؛ أـنـ لـادـ ، عـاـ ؛ أـنـهـ
لاـسـ ، عـ ، ئـ ؛ أـنـهـ دـ || (٩) نوعـ : نحوـسـا || (١٠) وهذاـ : هذاـ بـ ، دـ ، سـ ، سـ ، عـ ، عـ ،
مـ ، نـ ، دـ || (١١) لكنـ سـ || يـفـهـمـ أـنـ مـقـيـلـ : يـفـهـمـ مـقـيـلـعـ || كانـ : فإنـ سـ ؛ وانـ عـ ||
(١٢) فيهـ : ساقـطة من سـ || يقولـ إنـ حـكـمـ : يقولـ حـكـمـ دـ ، سـ ، مـ || (١٣) والجـوابـ : فالـجـوابـ بـ مـ ||
(١٤) فـكـيفـ : وـكـيفـ دـ || (١٥) الـحـوـ : + أـيـضـاعـ || واحدـ : ساقـطة من دـ ، سـ ، سـ ، عـ ، مـ ،
نـ ، دـ || (١٧) موجودـاـ : موجودـ سـ || (١٨) كذلكـ : ساقـطة من دـ ، سـ ، نـ .

عالم ، فلما حق إعراب اللغة المعلوم ، فصار إعراب اللغة معلوماً ما ، صار بإزائه هيئة نفسانية ، هي علم .

فالم الهيئة النفسانية التي هي علم ، جعلتها مقوله بالقياس إلى هذه الجملة ، فإذا فصلت الهيئة ، فالفت إلى كونها هيئة ولم يلفت إلى ما عرض لها من إضافة إلى خارج صار بها علماً ، كان وجوداً غير مضاد . وكذلك إذا التفت إلى إعراب اللغة ، وفصلت عنه كونه مطابقاً له هيئة نفسانية ، حتى زال عنه أنه معلوم ، كان وجوداً غير مضاد . وكذلك هذا الرأس : فإنه من حيث هو رأس ، مضاد إلى البدن من حيث هو ذورأس . فإذا اعتبر الجوهر المشار إليه ، ولم يجب أن يكرن النظر إليه من حيث هو هذا ، نظراً في أنه رأس ، كان له وجود خاص ، وكذلك في جانب ذى الرأس . نعم الإضافة اللاحقة هناك ، لازمة للهيئة التي في النفس ، وأليست لازمة للرأس ؟ وكذلك الرأس نفسه إذا حصل لم يجب تحصيل الآخر .

وليس إذا قلنا : إن أحد المضافين الحقيقيين ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف الآخر بالتحصيل ، لزم عكسه ، أن كل ما لازم العلم بتحصيل مضايقه ، عند العلم بتحصيله ، فهو مضاد حقيق ، بل قد يكون هذا في المضاف الحقيق ، ويكون أيضاً فيما لا ينفك عن ملازمة الإضافة له ، فإن ذلك إنما أورد هناك ، ليس لأن يبين أن كل ما كان ذلك شأنه ، فهو مضاد حقيق ، بل لأن يبين ، أن ما ليس ذلك شأنه ، فيليس مضافاً حقيقياً ، فيزول الشك المذكور في الجواهر ، وكان تصحيحه واحتاجه ، يتوجه إلى أن المضاف الحقيق الذي وجوده هو أنه مضاد ، إذا عرف بالتحصيل ، عرف كذلك مضايقه . وكان الجوهر وأشياء أخرى عدلت ليس كذلك ؟ فتحل الشبهة .

- (١) معلوماً : معلومة س ، سا ، عا ، م ، ه || ما : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ئ || (٣) فالمية : فالعلم سا || علم : ساقطة من س ، ن || (٤) فالفت : والفت عا (٥) وفصلت : وفصل د || عنه : عناد ، س ، سا ، عا ، م ، ه || (٦) كونه : كونها س ، سا ، عا ، م ، ه || له : طاس ، سا ، عا ، م ، ه || عنه : عنها س ، سا ، عا ، م ، ه || أنه : أنها ؟ ساقطة من سا ، عا ، م ، ن || (٨) المشار : المضاف ب || (٩) ثم : ساقطة من س || (١٠) لازمة : ساقطة من س || للهوية : هيته د || وكذلك : ولذلك عا || نفسه : قسمها || إذا : وإذا سا || (١١) تحصيل : يحصل م || (١٢) ليس : لشئ عا || (١٥) لأن يبين : لا يبين || (١٧) الشك : + المشهور ، ئ || وكان : إذ كان س || واحتاجه : واحتاجه د || (١٩) وكان الجوهر ... الشبهة : ساقطة من عا || (١٩) فتحل : فتحل ب ، ن ، ه ، ئ ؟ ساقطة من د ، س .

فإنه ما أورد مورد ذلك البيان بيانه ومحنته إلا على هذا ، ولم يتعرض لمكنته ، ولا زعم أن هذه خاصية للمضاف الحقيق وحده بوجه من الوجه ، ولا كانت له إلى ذلك حاجة ، بل إلى هذا على ما بيننا . وأضاف إليها ، أن الرأس وما يجري مجراه ليس كذلك ، فانتج أنه ليس من المضاف الحقيق ، وقد بيننا ذلك الموضع على ما يجب .

[الفصل الخامس]

فصل (ه)

في الأين وفي متى

وأما الأين ، فإنه يتم بنسبة التمكّن إلى المكان الذي هو فيه ، وحقيقة كون الشيء في مكانه . وقد علم ، فيما سلف ، أنه كيف يبيان المضاف . وهو جنس لأنواع .

فإن الكون فرق أين ، والكون تحت أين ، والكون في الهواء أين ، وفي الماء

أين . ومن الأين ما هو حقيقة أولى ، وهو كون الشيء في المكان الحقيق له ؟ ومنه ما هو ثان غير حقيقة ، مثل كون الشيء في المكان الثاني غير الحقيق ، كقولهم في السماء وفي الماء . ولا يكون جسمان موصوفان بأين واحد بالعدد ، والأين أول حقيقة ، ويكونان موصوفين بأين واحد بالعدد والأين ثان غير حقيقة ، بخمسين يكونان

في السوق معا .

ومن الأين ما يكون مأخوذاً بذاته ، ككون النار فوق ، على أنه في باطن سطح السماء ، ومنه ما هو عارض له ، ككون الجمر في الهواء . وربما كان في الأين إضافة ، ككون الهواء فوق ، بالقياس إلى الماء ، لأنه في مكان هو أقرب إلى فوق ، من مكان الماء .

(١) مورد: «ورد د || إلا على : الأعلى س ، م || (٢) للفاف : المضاف عا || (٣) فأنتج : فان بخ ، د || على : ساقطة من د || (٧) فـ : ساقطة من س ، ه || (١٢) مثل كون : لكون عا || (١٣) جسمان : جسمين م || (١٤) ويكونان : + غيري || الأين : ساقطة من م || (١٥) ما : ساقطا من ن || (١٧) له : مثل من ؟ منه ه || (١٨) فوق : الفوق من .

والأين منه جنسى وهو الكون في المكان ، ومنه نوعى كالكون في الهواء ، ومنه شخصى ككون هذا الشيء ، في هذا الوقت في الهواء ، وهو مكان ثان ، أو مثل كون هذا الجسم في هذا المكان الحقيق المشار إليه .

وقد زعم بعض المتقدمين ، أن الواحد من الأين قد يوجد فيه جواهر كثيرة ، كعده في السوق . وقد غلط وأجابه بعض الحديث بما أعتبر عنه ، قال : إنه ليس الأمر كذلك ، فإن الأين الحقيق لا يوجد فيه هذا المعنى ، وأما الأين الغير الحقيق كالكون في السوق ، فليس هو نفس السوق ، فإنه وإن كان لابد من أن يكون السوق مكاناً ثابتاً مشتركاً فيه ، فليس الأين هو السوق ، بل كون زيد في السوق ، هو الأين ، وهو صفة لزيد بها زيد كائن في السوق . وليس بها بعينها عمرو كائناً في السوق ، وإن كان السوق واحداً ، تسببة زيد إليه ، من حيث هو زيد ، غير نسبة عمرو غيرية بالعدد، وهذا كالبياض ، فإنه وإن كان يتحد بال النوع ، فقد يتكرر بالعدد .

ثم أن بعض المتحذلقين ، أعن المتقدم ، ولم يرض بهذا الجواب ، فقال : ليس حال الأين كالبياض ، فإن البياض الذي في زيد ، إذا عدم ، لم يجب أن ي عدم الذي في عمرو ، وأما السوق فيكون واحداً للجاءة .

وبحسب أنه عمل شيئاً ، إذ أرانا أن السوق واحد ، فإن كان السوق هو الأين ، كان السوق كوناً في المكان لا مكان ماماً ، وكان الشيء إذا سُئل عنه أين هو ، فيصلح أن يقال :

- (١) كالكون : ككون د || (٢) ككون : كالكون عا || هذا الشيء أو مثل كون : ساقطة من عا || (٣) الحقيقى : ساقطة من عا || (٤) أن : ساقطة من د || الأين : الأمر من عا || فيه : في س ، ما ، ع ، م ، ه ، ئى || كثيرة : + ككون س ، عا ، ه ، ئى || كعده : عده س ، عا ، ه ، ئى || (٥) وأجابه : فأجابه ع || الحديث : الجذب م || أعتبر : اعتبرن ، ئى || (٦) الحقيقى : + لا يوجد فيه هذا المعنى سا || (٨) وهو صفة : وعده د || (٩) بعينها : بعينه ئى || (١٠) هو : ساقطة من د ، سا || ثير : ساقطة من د || ثيرية : ثيرته د ، وعبرته س ، ع ، م ؛ ساقطة من عا || وهذا : وهو ب || (١١) يحمد : متهداب ، ع ، ن || فقد يتكرر : متكرر ؛ فقد كفرع ؛ فقد يتكلس ، ه ، ئى ؛ فيتكرر د ، سا ، ع ، م ، ن || (١٢) أعن المتقدم و : ساقطة من عا || (١٣) البياض فإن : الأبيض فإن من || (١٤) إذ : إذا د ، س ، ما ، ع ، م ، ن ، ه || فإن : وإن ه ؛ ساقطة من سا ، ع ، م ، ئى ؛ كأن : أكان عا || (١٥) كونا : كون ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ئى .

سوق ، لأن يقال : في السوق . فإن كان الأين هو كونه في السوق ، فزيد يبطل عنه بطلان كونه في السوق ، وإن لم يبطل كون عمرو في السوق ، فهو كالبياض أيضاً . ونقول : إن الأين فيه مضادة ، كما فيسائر المقولات ، فإن الكون في المكان الذي عند المحيط ، هو مقابل للكون في المكان الذي عند المركز ، لا يجتمعان ؛ فهما معنيان ، وقد يوجد لها موضوع واحد يتعابان عليه ، وبينهما غاية الخلاف . وإذا قد يصار من أحد هما إلى الآخر قليلاً قليلاً ، ويكون المصيران متضادين ، ويكون هناك أين متوسط بينهما ، وأيون أقرب من الطرف الفوقي في حد الفوقي ، وأيون من الجهة الأخرى بالخلاف ، فيكون في طبيعة الأين من جهته ، لا من جهة جنسيته ، بل من حيث خواص نوعيته . وإضافتها أيضاً ، أن يقبل الأشد والأضعف . فإن أينين كائناً فونان ، وأحد هما أشد فوقية ، فعل هذه الجهة يمكن أن يقع فيها الأشد والأضعف . وأما الكون « فوق » مطلقاً أو « تحت » مطلقاً ، والكون في أي حدثت ، مطلقاً ، والكون في المكان مطلقاً ، فلا يقبل ذلك أشد وأضعف . وفي الكيفية أيضاً ، فإن السواد الحق لا يقبل أشد وأضعف ، بل الشيء الذي هو سواد بالقياس عند شيء ، هو بياض بالقياس إلى آخر . وكل جزء من السواد يفرض ، فلا يقبل الأشد والأضعف في حق نفسه . ويجب أن يترك هذا ، في هذا الموضع ، بل له مكان أليق به من الفلسفة .

فإن لقائل أن يقول ، إن السواد ليس من حيث هو مضاد ، يقبل الأشد والأضعف بل لطبيعة كفيته ، وأما الأين ، فإنما يقبل ذلك ، من حيث إضافة تعرض لأنينته ، وهو

- (١) عنه : ساقطة من س ، ما ، ع ، م ، ه || (٢) بطلان : بطلانه ه || أيضاً : إذا سا || مضادة : + كا عا || (٣) صائر : بعض د ، ن || الذي : ساقطة من ن ، + هو ه || (٤) المحيط ... عند : ساقطة من سا || فيما : وهاد ، س ، ما ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٥) يتناقبان : متناقبان د ، م || عليه : فيه د ، س ، ع ، ن ، ه ، ي || (٦) متوسط : متوسط || (٧) وأيون : وأقولع || (٨) جهته : جهة ع ، ع ، ي || جهة : حيث س : ه || (٩) وإضافتها : وأذاتهاع || فإن : مثل ه ، ي || (٩) كلامها س ، ما ، ع ، م ، ه || (١٠) فيها : بها عا || فوق : ساقطة من د ، س ، م || (١١) أو تحت مطلاناً : ساقطة من ع || (١٢) فلا : لاع ، ي || أشد وأضعف : الأشد والأضعف من || (١٣) دو : وهو س ، ما ، ع ، م ، ه || آخر : شيء ه || هو بياض بالقياس إلى آخر : ساقطة من س || (١٤) بفرض : بفرض ه ف : من ع || (١٧) كفيته : كفيته د ، س ، ما ، ع ، ع ، م ، ه ، ي .

قرب وبعد من الطرف . ثم إذا استغلت بتوضيح الحق في جميع هذا ، كان خروجاً إلى صناعة أخرى . فلنسلم الآن لهذا القائل ، إن الأين إنما يقبل من حيث هو مضاد ، لامن حيث هو أين ؛ ولنترك القول في أمر السواد والبياض منها .

وأما ”متى“ فإنه أيضاً نسبة ما للشيء إلى الزمان ، وهو في كونه في نفسه أو في طرنه ، لأن كثيراً من الأشياء يقع في أطراف الأزمنة ، ولا يقع في الأزمنة ، ويسأل عنها : ”بم“ ، ويحاجب . وإذا نسب الشيء إلى الزمان ، فاما أن ينسب إلى زمان أول مطابق له ولا يفضل عليه ، كقولهم : كان هذا الأمر وقت الزوال ؛ وإنما زمان أعم من ذلك يكون نظير السوق في الأين ، كقولهم : كان هذا في سنة كذا ، ولم يكن في جميع السنة ، بل في جزء منها ؛ وليس الزمان المطابق ، كالمكان المطابق في أنه لا يشارك فيه في النسبة إليه ؛ بل الزمان الواحد الحقيق المعين ، تنسب إليه أشياء كثيرة ، فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقة . لكن مع ذلك ، فإن كل واحد كائن فيه ، تكون هي نسبة الخاصية إليه ، التي لو عدلت لبقيت نسبة خاصة للأخرى ، وإن كان المنسوب إليه واحداً نظير ما قلنا في النسبة إلى السوق ، ولا يحتاج أن ننزل بذكر ما قاله المتقدم المذكور في ”متى“ ؛ وفيما هو جوابه ؛ فإنه إذ قال ما قال في المكان ؛ فهو قوله في الزمان .

أقول : وقد هرزل فاضل المؤرخين في ”العبارة“ عن ”المعنى“ الخاص به ويلا مفرطاً ، فقال : إن ”متى“ نسبة الشيء إلى الزمان ، الذي يساوق وجوده ، وتنطبق نهايته على نهايتي وجوده ، أو زمان محدود ، هذا الزمان جزء منه . وذلك أنه ذكر نهايتي وجوده ، فاما أن يعني به نهايتي مقداره ، أو نهايتي حركته ، أو نهاية زمان وجوده ، أو

(١) بوضيح : بانفصال ص ، م || (٢) لهذا : إلى هذا ص || (٤) وهو : هي ه || في نفسه : فيه نفسه ب ، د ، س ، ص ، ع ، ع ، م ، ه ، ئ || (٥) ويسأل : فيسأل ه || (٧) ولا : لا ع ، ه || (٨) سنة : نسبة س || (٩) السنة : النسبة ص || بل في جزء : بل جزء ع || المطابق : المطلق م || (٩) في : صافطة من ع ، ئ || (١١) فيه : فيها س || نسبة : نسبة : سبته ب ، ع ، ع ، ن ، ه ، ئ || (١٢) التي ، إليه س ، صافطة من ع || خاصة : خاصة س || الأخرى : الأخرى ص || (١٣) قلنا : قلناه ع ، ه || (١٤) جوابه : جواب س || إذ : إذا د ، ع ، ن || قوله : له س ، ع ، ه || (١٥) فاضل المؤرخين : اسكندر الأفروديسي || (١٦) الذي يساوق وجوده وتنطبق : الذي تطبق ص ، ع ، م || (١٧) على : وعلى د || أنه : لأنه س || ذكر : + أن ه .

نهايتي متأه ونسبة إلى زمانه فإن عنى نهايتي مقداره، فاييس ينطبق عليهما نهايتي زمانه؛ وإن عنى نهايتي حركته ، فيختص بذلك المتحرك المتصل الحركة أو الحركة نفسها، وإليس الغرض متوجهها إلى هذا وحده ؟ وأما نهايتي زمان وجوده حاصل ، فلا ينطبق عليهما نهايتي زمانه ، بل هما هما ؟ وأما نهايتي النسبة ، فيمكن أن يجعل له وجه تأويل ، فيقال : إن معناه أن متأه ، هو نسبة إلى زمان تتطبق نهايته على نسبةين له إلى نهايتي هذا الزمان ، ثم لا نسبة له قبل أولاه ولا بعد آخرها إليه . فيجب أن يفهم قوله على هذا الوجه . لكن نسبة الشيء إلى "الآن" الذى يقارنه عسى أن يظن بها أنها ليست من مقوله "متى" بذاته ، فإن كان ذلك كذلك ، فكان هذا الرسم غير صحيح ، وذلك لأن كون الشيء فى آن ما ، لا يحمل عليه هذا الحال ، وهو من مقوله "متى" ، لكن الحق أن "الآن" لا يصح إليه نسبة معقوله ، يحتمل أن يكون بها جواب "متى" إلا أن يشار إلى الذى يحدد بذلك "الآن" فيكون الشيء نسبة إلى الزمان ، لا على أنه فيه بل على أنه فى طرفه ، ومع ذلك يكون "آنا" .

فهذا يفسد ما قاله هذا الفاضل ، اللهم إلا أن يحكم بأن النسبة إلى الآن ليست من مقوله "متى" ، لكنها لا مقوله لها تلقي بها غير هذه المقوله ، ولا نعلمها غير داخلة في مقوله أصلًا ؟ ثم بعد هذا يظن كأن الاستغفال به يخوض بالمبتدئ فيما لا يعنيه .

واعلم أنه كل م تكن الإضافة معنى مرتكباً يوجب تركيه تردیدها بين شيئاً ، إذ لم يكونا جزأين منها ، بل كانوا أصرين خارجين عنها ، حين تتعلق بهما ، كذلك الأين "ومتى" لا يجب أن يظن فيما تركيب ، بسبب أن لكل واحد منها نسبة إلى شيء ؛ فإن النسبة ،

- (١) ونسبة : نسبة د ، ص ، م || (٢) فيخصوص : تخص د ، س ، ص ، ع ، م ، ن ، ه ||
- (٣) متوجهها : منها د || (٤) إن : ماقطة منع || (٥) نسبة : نسبة س || (٦) له : لها س || أخرىها س || (٧) أنها : ماقطة من د ، م || ليست : ماقطة منع ، د || (٨) لأن كون : لا يكون م || آن : إن د ، ص ، م || (٩—١١) لكن الحق ... يكون آنا" : ماقطة منع لا يصح : يصح ص ، ص ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || مقوله محتمل : مقوله تحتمل س || (١٢) أنه : أن من ف : ماقطة من س || آنا : آنيا ، د ، آناس ، ع ، آنيان ، ه ، ي ؛ شيئاً ص ، ع ، م || (١٣) اللهم : القوم د ، س ، ص ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ||
- (١٤) المقوله : ماقطة من ص || هذه المقوله ولا : ماقطة من س || ولا تعلدها : نلاماس ، ع ، ه ، ي || (١٥) يظن : نظر ع ، ن ، ه ، ي || (١٦) تركيه : تركيب ص ، م || إذ : إذا ن كانا : ماقطة من ص || (١٧) حين تتعلق : هي متعلق ب ، د ، ص ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ||
- (١٨) فإن : وأن ب ، د ، ص ، ع ، م ، ن .

ليست المناسب ، ولا المناسب إليه جزء منها حتى تكون الجملة هي النسبة ، فتكون النسبة حينئذ جزءاً لذاتها ، إذ الجملة تحصيل جملة من الأشياء ومن الجم نفسه ؛ فيكون الجمع كالصورة ، وهو كالملادة ، والمجموع كالمركب ، والجمع جزء من المركب ، كالصورة ؛ وإذ هذا الحال ، فليس الأين ، ولا "متى" ، مركباً .

[الفصل السادس]

فصل (و)

في باق المقولات العشر

وأما «الوضع» ، فقد تبين لك أنه اسم يقال على معانٍ ، وأن الذي هو المقوله .
فهيئته تحصل لل تمام أو الجملة ، لأجل نسبة تقع بين أجزاءها وبين جهات أجزاءها ، في أن يكون بعضها عند بعض بجاورة المعتبر بجزئيته لذاك فقط ، بل يختلف مع ذلك بالقياس
إلى أمور غير الموضوع المعتبر بجزئيته ، إما مكنته حاوية وإما ممكنتها حاوية وجهات ،
وهذا كالقيام ، والقعود ، والاستلقاء ، والانبطاح .

ولا أحاج أن أزيدك على ما سلف بياناً وشرحأً وتفصيلاً وتطويلاً ، بل أعلم أن «الوضع» قد يكون فيه تضاد ، فإن الهيئة الحادنة من وضع ، تصير الأجزاء لها إلى جهات مضادة لجهات أخرى ، هي دينة مضادة لهيئه المخالفة لها ، كالاستلقاء ، والانبطاح .
وذلك إذا كانت الأجزاء لا تختلف بالعدد فقط ، بل بالطبع . ومنال هذا ، أرج

(١) جزء : جزءاً ، هـ || (٢) تحصيل : تحصل بـ ، دـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، ئـ || الجمع : الجميع دـ
(٧) باق : بواقيـ ، هـ ، الباقيـ دـ || العشر : الشرهـ || (٨) وأن : وأماـع || وأن الذي : والذـ دـ
(٩) فـ هيئـة تحـصـيل : فهوـ محـصـلـع || أوـ الجـملـةـ : أـيـ الجـملـةـ نـ ؛ أوـ أنـ الجـملـةـ عـ || أـجزـائـهاـ وـبـينـ : أـجزـائـهاـ
وـمـنـ دـ ، سـ ، عـ ، مـ || (٩) أـجزـائـهاـ : أـجزـائـهاـ مـ || (١٠) المـعتبرـ بـجزـئـيـتهـ : سـاقـطـةـ مـنـ عـ || ذـاكـ بـ ،
ذـاكـ سـ || بالـقـيـاسـ : سـاقـطـةـ مـنـ نـ || (١١) غـيرـ : عنـ دـ || بـجزـئـيـتهـ : بـجزـئـيـهـ دـ || مـحـويـهـ : +
وـبـالـجـملـةـ سـ ، عـ ، هـ || وجهـاتـ : جـهـاتـ سـ ؟ وـلـهـ جـهـاتـ عـ || (١٢) والـاسـتـلـقاءـ : والـاسـتـلـائـهـ : سـاقـطـةـ مـنـ عـ ||
(١٤) قدـ يكونـ : سـاقـطـةـ مـنـ بـ ، دـ ، سـ ، مـ ، نـ || الحـادـنـةـ : الـحاـصـلـةـ سـ || مـنـ : سـاقـطـةـ مـنـ عـ ||
جهـاتـ : جـهـةـ بـ || (١٦) بالـطـيعـ : وـبـالـطـيعـ عـ || ومـثـالـ : وـمـثـالـ سـ .

المكعب الذى له ست جهات ، لا اختلاف فيها إذا وضع وضعاً حتى صار هذا السطح منه « فوق » ، وهذا يميناً وهذا شمالي ، وكذلك إلى آخردا . ثم غير حتى صار هذا الذى هو « فوق » ، هو « تحت » والذى هو « تحت » هو « فوق » ، فإن حال جملة الموضوع ، في تناوب ما بين أجزاءه ، محفوظة واحدة بالعدد ، ووضعه ، لا يختلف الوضع الأول بالنوع بل هو كما كان ، لكن هذا الوضع مختلف لذلك بالعدد ؛ وأما دينية الجملة فمحفوظة ، ولا يختلف الوضعان بالحد ، بل بالتفصيص الجزئي ، وذلك لأن الجهات ، هي التي كانت بأعيانها ، والأجزاء والأطراف التي تليها هي مثل التي كانت لا تختلفها بأنواعها بل بأعدادها .

وأما لو كان بدل المكعب المتشابه الأضلاع ، شجرة ، أو إنسان ، فنصبها على ساقيهما ثم قلباً ونكساً ، فإن حد الأمرين مختلف . فإن حد الأول وضع وهيئة حاصله للثانية من حصول ساقه كذا وحصول رأسه كذا ، وحد الثانية مختلف لذلك ، لا بسبب أن الساق والرأس إنما يختلفان بالعدد فقط ، بل إنما يختلفان أيضاً في المعنى والطبيعة . فإذا كان حد الهيئةين مختلفين ، وبينهما غاية الخلاف ، وموضوعهما واحد ، فهما متضادان . وأما هنالك فإنما كان تختلف الخصوصية الجزئية دون الحدود ، إذ كان سطح ما منه « فوق » فصار « تحت » وصار الآخر « فوق » ، وذلك السطح ، إنما يغير السطح الآخر بالعدد ، مغايرة ليست في حددين ، والأضداد هي التي لها طبائع متباعدة ، وحدود مختلفة ، وتختلف النوعية لا بالشخصية . وكما أن الجسم لا يجتمع فيه البياض الحادث أمس ، من حيث هو ذلك البياض الأمس ، والبياض الحادث اليوم ، من حيث هو هذا البياض ، وهو

(١) السطح : السطح س ، س ، م || (٢) يميناً وذها : ساقه من م || (٤) محفوظة : ساقه من ع || روضته : ومنه د ، س ، م || (٦) بالمدبل : بالمدبن م || (٨-٦) وذلك ... بأعدادها : ساقه من ع | (٩) إنسان : أفان د ، س ، م || نصباً : فنصب سا ؛ هناد ، م || ساقهما : ساقهما ، عا | (١٠) ثلباً : ثلاد ، س ، م || ونكساً : ونكنا سا ، م || ودية : دينة ع ، ئى | (١١) كذا : أوى || (١٢) هما : وهام || يختلفان : مختلفان س ، ن ، ه || أيضاً : ساقه من ع || أيضاً في المعنى والطبيعة : في المعنى والطبيعة أيضاً فذا : وإذا عا || (١٣) وأما : ناما م || (١٤) هالك : هاك د ، م || تختلف : يختلفا د || (١٥) وصار : فصار عا || الآخر : آنس ، عا || (١٦) طبائع : طباع ب ، ع ، ن ، ئى || وحدود : حدودها س ، ن ، ه ، ئى .

يتعاقبان على موضوع واحد ، وليس يتضادان ، إذ ليس بينهما غاية الخلاف ، ولا خلاف بأمر داخل في اللونية ، فكذلك ، وإن كان لا يجتمع فيه ذلك الوضع الشخصي وهذا الوضع الشخصي ، ويعاقبان فيه ، فليس بتضادين ، إذ ليس بينهما غاية الخلاف في الطبع وفي حقيقة الوضع . وبعد ذلك ، فإن الوضع يقبل الأشد والأضعف على نحو قبول الأين ، ولا يقبله على نحو لا قبول الأين ، ولأن قولنا قيام وجلوس قد يقال على الحركة إلى حصول هذا الوضع ويقال على الهيئة الحاصلة . فاعلم أن القيام الذي من الوضع ، هو القار منها ، لاحالة "أن يقوم" .

وأما مقوله الجدة ، فلم يتفق لي إلى هذه الغاية فهمها ، ولا أحد الأمور التي تجعل كالأنواع لها أنواعاً لها ، بل يقال عاليها باشتراك من الاسم أو تشابه ، وكما يقال الشيء من الشيء ، والشيء في الشيء ، والشيء على الشيء ، والشيء مع الشيء . ولا أعلم شيئاً ١٠ يوجب أن تكون مقوله الجدة جنساً لتلك الجزئيات ، لا يوجب منه في هذه المذكرة ، ويشبه أن يكون غيري يعلم ذلك ، فليتأمل هنالك من كتبهم . ثم إن زيف بعضها من أن يكون أنواعاً وجعل تواطؤ هذه المقوله بالقياس إلى بعضها دون بعض ، وجعل الاشتراك في اسمها بالقياس إلى الجملة أو الآخرين ، وعنى به أنه نسبة إلى ملاصق ينتقل بانتقال ما هو منسوب إليه ، فليكن كانتسلاع والتسلل والتزيين وليس القميص ؛ وإ يكن منه جزئي ومنه كل ومنه ذاتي ، كحال الهرة عند إهابها ؛ ومنه عرضي ، كحال الإنسان عند قبضه ١٥ وأناصل هذا المهم من المقولات العشر إلى ما أثر أن نفصل إليه ، ففيه مجال .

وأما مقوله "أن يفعل" و "أن ينفع" ، فيتوفهم في تصورها هيئة توجد في الشيء لا يكون الشيء قبلها ولا بعدها البتة في الحد الذي يكون معها من الكيف أو الحكم أو الأين أو الوضع ، بل لا يزال يفارق على اتصاله بها الشيء أشياء ، ويتوجه إلى شيء ما دامت

(١) على : ساقطة من م ؛ في هو || واحد : ساقطة من س || (٣) ويعاقبان : وهو يتعاقبان صا || فيه : عليه س || (٣) في الملح : بالطبع - || (٦) حالة : حالة س ، ب || (٧) يتفق : يتفق عا || لي : ساقطة من س || (٨) بل : + إلمس ، ه ، ئى || (٩) والشيء على الشيء : ساقطة من د ، م || شيئاً : صبياس ، عا ، ن ، ن ، هامشى || (١٢) بالتالياس : كالتالياس س (١٤) وليس : ساقطة من س ، م (١٤-١٥) ومنه كل : وكل ب ، د ، س ، ص ، ع ، م ، ن ، ه ، ئى || (١٦) المهم : المهم ع ، ئى ، المهم ن ، ه || الشر : الشر من س || (١٧) فيتوفهم : قتوم ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ئى || توجد : تدخل ب || (١٩) على اتصاله بها : ساقطة من س || أشياء : شيئاً ، بـ ، عـ ، نـ ، هـ .

موجودة ، كالتسود مadam الشىء يتسود ، والتبييض مadam الشىء يتبييض ، والحركة من مكان إلى مكان . فالشىء الذى فيه هذه الهيئة على اتصالها ، فهو منفعل وينفعل ، وحاله هي أن ينفعل ، والشىء الذى منه هذه الهيئة على اتصالها ، فهو من حيث هو ، منسوب إليها ، خاله هي أن يفعل . فاما أن هذا يكون في الكيف وحده أو في مائر هذه ، فما من نسقسيه ، وأحواله وأقسامه في الكلام الطبيعي . نار الناس قد اختلفوا ، فبعضهم خصص هذه المقوله بأنها يجب أن تكون تغيراً في الكيفية فقط ، وأما العام طا واميرها ، فمن الأمور التي تقع في مقولات كثيرة . وبعضهم يجوز أن تكون جامعة للانواع كلها بمعنى واحد ، وتحقيق هذا لك في الطبيعيات .

واثلم أنه إنما قيل ”أن ينفعل“ و ”أن يفعل“ ، ولم يقل افعال فعل ، لأن الانفعال تد يقال أيضاً للحاصل الذي قد اقطعت الحركة إليه . فإنه يقال : في هذا النوب احتراق ، إذا كان حصل واستقر ، ويقال : افعال ، إذا كان الشىء بعد في الحركة ، وكذلك اقطع ، الذي هو الفعل ، قد يقال عند استئله ، وقد يقال حين ما يقطع .

وأما لفظة ، ”أنه ينفعل“ ، ” وأنه يفعل“ ، فمخصوص بالحالة التي فيها التوجه إلى الغاية ، وكذلك القيام ، الذي هو النبوض والخلوس الذي هو المصير إلى الأمر الذي يستقر ، فيسمى أيضاً جلوساً ، بما اللذان إما أن يكونا من هذه المقوله ، أو يناسبا هذه المقوله .

وأما هيئة القيام المستقرة ، وهيئة القعود ، فهما من الوضع . كما أن هيئة الاحتراق من الكيف ، وهيئة تمام النشر ، هو من الكم ، وهيئة الاستقرار في المكان ، هو من

(١) مادام: + من د، س، م || والتبييض، والتبييض د، س، ص، م || والحركة: فالحركة ب؛ وكالحركة س، عا || (٢) على اتصالها: صافحة من عا || وينفعل: صافحة من س || هي: هوس || (٣) هو: صافحة من س || (٤) هي: هوس || (٦) الكيفية: الكيفي || (٧) يجوز: جوز س، عا؛ يجوزون || (٩) وأن يفعل: ولم يفعل س (١١) الشىء: صافحة من عا || في: وفي س || (١٢) يقطع: يقطع د، س، م (١٢) أنه: أن س، ه || أنه: أن س، ه || بالحالة: بالحالة د، م || (١٤) الذي هو المصير إلى الأمر: صافحة من د، م (١٥) هنا: فهـ س، ه || (١٥) إما: إما ع || (١٧) هـ إما: ماهـة الـتـيـام د، م || الاحتـرـاق: + هـوـ س، ه || (١٨) الشـرـء: الشـىـء عا || هو: هـوـعـ .

الأين . إنما هذه المقوله ، وما يناسبها ، هي ما كان توجهها إلى إحدى هذه الغايات ، غير مستقر من حيث هو كذلك .

وهذه المقوله تتبل التضاد ، فإن التوجه من ضد إلى ضد ، يخالف بالحد التوجه من ذلك إليه ، وهو موضوعهما واحد وينبئما بعد الخلاف ، وذلك كأبيض ضد الأسود ، والسوداد الأبيض ، وكصعود الدافلن وزرول العالى . وأيضاً فإنها تد تقبل الأشد والأضعف ، لا من جهة القرب إلى الطرف الذى هو السواد ، فإن القرب من ذلك ، وهو ضد ، مبلغ إليه من السواد ، بالقياس إلى الأسوداد الذى هو سكون في السواد . وفرق بين الأسوداد ، أعني الحالن القار ، وبين السواد . فإن الأسوداد يعقل على أنه غاية حركة ، وأما السواد فلا يحتاج في تعقله سواداً إلى أن يعقل حركة إليه . واعلم أن تسوداً يكون أشد من تسود ، إذا كان أقرب من الأسوداد الذى هو الطرف ، والسواد أشد من السواد إذا كان أقرب من السواد الذى هو الطرف . وأيضاً فإن الأسوداد تد يكون أشد من جهة السرعة ، إذا كان أسرع أسودادا ، وهذا أيضاً يتم بنسبة إلى الأسوداد ، فإن الأسرع يوصل إليه قبل الأبطأ ، فيكون أسرع لأنه أقرب زماناً من الأسوداد . لكن الفرق بين الاعتبار الأول ، وهذا الاعتبار ، أن الاعتبار الأول يجعل حركتين ، متساوين في السرعة في ظاهر الأمر ، لكن أحدهما مبتدئة من حد أقرب إلى البياض ، والأخرى من حد أبعد منه ، واستمرارهما على نمط واحد بسرعة متشابهة ، لكن أحدهما ، لأنه

- (١) إنما : أناس || المقوله : المقالة ع || إلى : الذى ع ، ع ، م || إحدى : ساقطة من س ، م ، ن ، ه ، ئ || (٤-٣) التوجه من ذلك : للتوجه من ذلك ه || من ذلك : ساقطة من ب ، د ، س ، م ، ع ، م ، ن || (٤) موضوعهما : موضوعهما م || وينبئما : ينبع ، ئ || (٥) وزرول : قزولد ، س ، م || فانها : فانها ع || (٦) فإن القرب : فإن التردد ب ، س ، ع ، ع ، ن ، ه ، ئ || (٧) من السواد : + بل ب ، د ، س ، م ، ع ، ع ، م ، ه ، ئ || (٨-٧) بين الأسوداد : بين الأسوداد ، م || (٩) واعلم : فاعلم س ، د || (١٠) الأسوداد : السواد س || أشد من السواد : ساقطة من ع || (١١) إذا ... السواد : ساقطة من س ، م || السواد : الأسوداد د || أيضاً : إنماس || الأسوداد : الأسوداد ، س ، ع ، ع ، م || (١٢) الأباء : الإيماء س || (١٦) متنابه : متنابه || أحدهما : + ثم ما .

أقرب فقط ، يقال : هوذا يسود أشد من الآخر ، كن يتحرك حركة مساوية لحركة أخرى وكلاهما تصعدان ، لكن أحدهما ابتدأ من أعلى ، والآخر من أسفل ، فيكون ذلك يصعد أشد من هذا الآخر ، بهذا الوجه .

وإن كان البحث المستقصى لأمثال هذه الأشياء في العلم الطبيعي ، يمنع من هذا ، وإنما تجوز هذه المناسبة إذا كان المقطوع واحداً بعينه واختلف الزمان ، فاتصرها زماناً هو الأشد دون غيره . وقد جرت العادة بأن يتلى ما سلف ذكره ، بالقول على انتقابلات ، فلننقل أولاً ما يجب أن يعتقد فيما ثم لنقبل على الوجه الذي قيل فيها في هذا الكتاب .

(١) هوذا : هوذى د || هوذا يسود : هو أسود من

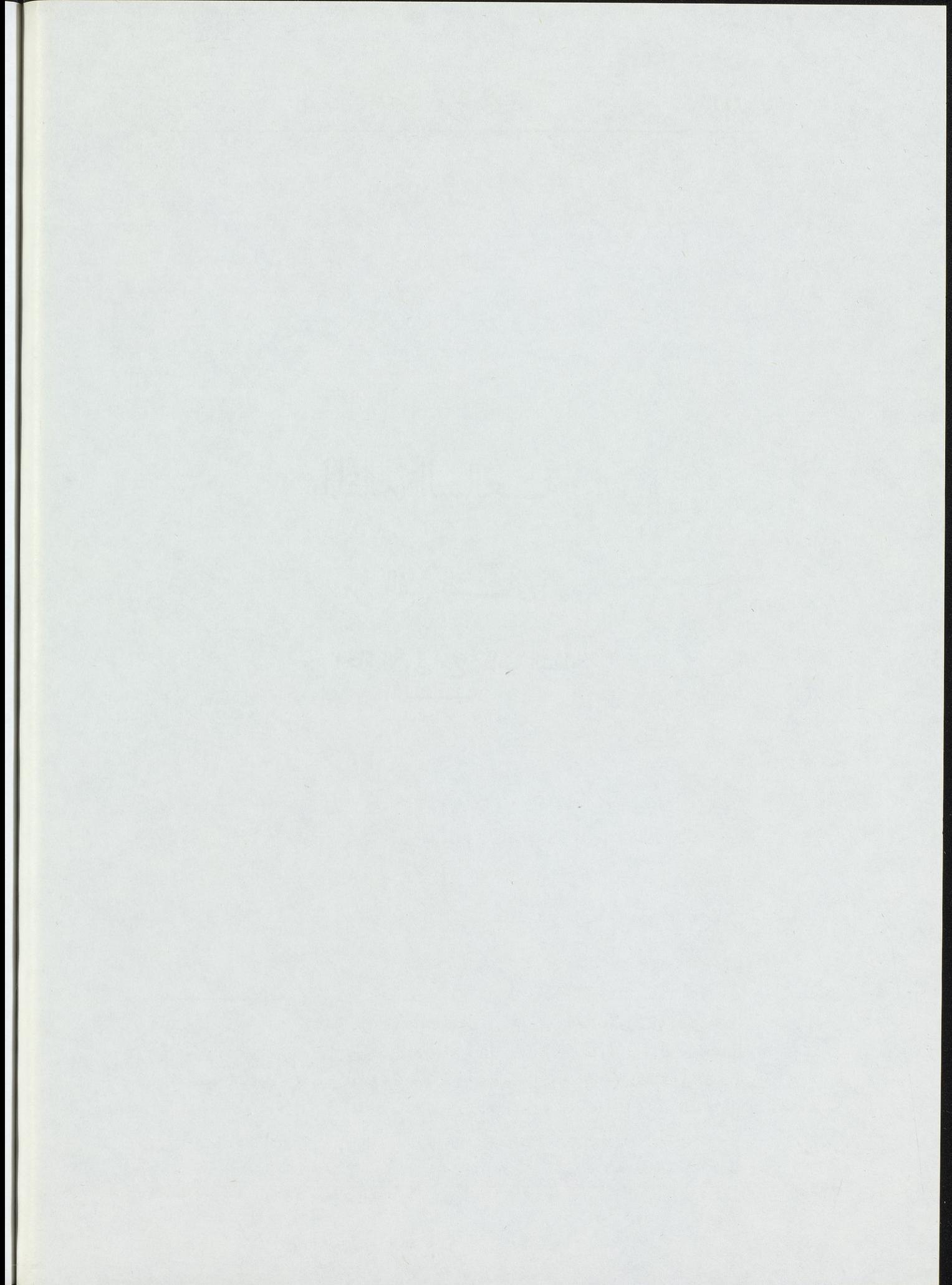
(٢) تصعدان : يصعدان ، م || (٤) من : عن من ، ه || (٦) هو : هو ، م .

(٧) الكتاب : + والحمد لله رب العالمين وصل الله على جميع أنبيائه خصوصاً على خاتم النبيين محمد وآله تمت المقالة السادسة من الفن الثاني عا ، + تمت المقالة السادسة من الفن الثاني من الجملة الأولى في المقطع ولو اهاب المقل الحمد بلا نهاية ه .

المقالة السابعة

من الفن الثاني

من الجملة الأولى من كتاب الشفاء



المقالة السابعة

من الفن الثاني
وهي أربعة فصول

الفصل الأول [

فصل (١)

في المتقابلات

فتقول : إن المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان في موضوع واحد من جهة واحدة في زمان واحد معاً . وكل شيئاً لا يجتمعان في موضوع واحد ، فإذاً أن لا يجتمعان على سبيل أن شيئاً واحداً لا يوصف بهما بالمواطأة ، بأن يكونا مقولين عليهـ ، بأن الشيء هو هذا وذاك ، كما يكون الشيء الواحد حياً وأبيض معاً ، أو على سبيل أن الشيء الواحد لا يوصف بهما بالاشتقاق أيضاً ، وذلك بأن يتمانعاً من حيث الكون فيه أيضاً .

والقسم الأول يكون أحدهما في قوة سالب الآخر ، كالفرس واللاروس ، فلا يخلو إما أن يكون الاعتبار من حيث السالب منهـ سالب فقط ، أو من حيث هناك زيادة معنى إيجابي لزمهـ السالب ، كما إذا جعلنا المتقابلين أوـ الشيئين المذكورين : الزوج والفرد ، وجعلنا الفرد ، ليسـ كونـه فرداً ، هو أنه ليس بزوج فقط ، بل إنه أمر زائد على ذلك .
فليكنـ الأول ، هو تقابل النفي والإثبات ، إما بسيطاً ، كما هو فرسـ لما ليس بفرسـ من

- (٢) منـ الفن الثاني : صافـة منـ سـ . || الثاني : + منـ الجملـةـ الأولىـ فيـ المـنطقـ
 (٣) فـصـولـ : + (فـورـستـ المـعنـاوـينـ الفـصـولـ الـأـرـبـعـةـ)ـ هـ . || (٧) فـتـقولـ : قـولـ سـ : هـ
 منـ جـهـةـ وـاحـدـةـ : صـافـةـ منـ دـ سـ ، مـ ، عـ ، مـ ، هـ ، ئـ . || (١٠) وـذـاكـ : وـذـاكـ دـ ،
 سـ ، مـ ، + لـاسـ ، هـ . || الـواـحدـ : صـافـةـ منـ بـ ، دـ ، سـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، ئـ
 الشـيـءـ الـواـحدـ : شـيـناـ وـاحـدـاـ سـ ، هـ . || (١٢) قـوـةـ : الـزـوـجـ سـ ، هـ . || سـالـبـ الـآـخـرـ : سـابـاـ
 لـلـآـخـرـ سـ ، هـ . || نـلاـ : وـلـاهـ ، ئـ . || (١٤) لـزـمـةـ : بـلـزـمـةـ سـ ، عـ ، مـ ؛ بـلـفـهـ ، سـ ، مـ . ||
 (١٥) هـوـ : وـهـوـ عـاـ (١٦) بـسيـطـاـ : بـسيـطـ عـاـ .

حيث ليس بفرس ؟ وإنما من كذا ، كقولك زيد فرس زيد ليس بفرس . والأول لا صدق فيه ولا كذب ، والباقي فيه صدق وكذب ، ويشتركان في أنه ليس فيما إشارة إلى وجود من خارج ، بل اعتبار أحكام عقلية . فإنه لو كان اللافرسية من حيث هي لا فرسية ، شيئاً له وجود بوجه ، لكن الماء فيه سلوب موجودة بالفعل لانهاية لها ، لأنها ليست بمحاجرة ، ولا مثلك ، ولا ثنائية ، ولا رباعية ، ولا أمر من الأمور التي لا تناهى ، وكان يكون نسب سلبية حاصله فيه لانهاية لها لا مرة واحدة بل مراتا متضاعفة بلا نهاية ولا غاية ، إذ كان لكل جملة تفرض سلب مستافق ، بل هذا شيء في اعتبار العقل وفي القول .

ومن خواص هذا القسم ، أنه لا يمنع اجتماع ما يقع عليه من المقابلين في موضوع واحد ، لأن يكونا فيه ، لا لأن يكونا عليه . وذلك لأن الرائحة ليست طعما ، وتقابل الطعم من حيث ليس طعما ، ويجتمعان في موضوع على سبيل الوجود في موضوع ، وكل ما لم يجتمع في موضوع على سبيل الوجود فيه ، فليس يجتمع في موضوع على سبيل القول عليه ، ولا ينعكس . ثم إن المقابلين اللذين أوردناهما ، يختلفان في أن تقابل الفرسية واللافرسية لا صرق ولا كذب فيه ، وتناسب ”أن زيداً فرس“ لقولنا ”زيد ليس بفرس“ فيه صدق وكذب .

وأما القسم الآخر ، فمثل الحرارة والبرودة والحركة والسكن ، ومثل أمور أخرى تجري مجرىها . فلننقل أولاً : إنه لا شك أن الفرس واللافرس يعدان في المقابلات ، وكذلك

(١) وإنما : أوب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ئ || (١ - ٢) والأول لا صدق فيه ولا كذب : ساقفة من سا || (٢) ليس : + ش ، عا || (٤) موجودة : متعددة من || بالفعل : + لأنها سا || لأنها : لانهاية د ، م || (٥) مثلك : بمناسن س ، ه || ثنائية : بثنائية س ، ه || أمر : + آخرس ، ه || (٦) وكان : فكان س || (٧) ولاناية : ساقفة من س || (٨) وفي القول : ساقفة من س ؟ والتول سا || (٩) فيه : ساقفة من سا || (١٠) في موضوع : فيه ؟ ساقفة من ع || (١٢) فكل : وكلن || سبيل : ساقفة من د ، س ، م ، ن ، ه ، ئ || ساقفة من ع || (١٣) يختلف عا : مختلفان : مختلفان س || (١٤) وتناسب : وينال س || لتولنا : مختلف ، س ، م ، ن ، ه ، ئ || (١٥) وكذب : ولا كذب ه || (١٦) والحركة : كتولاد ، س ، م ، ن ، ه ، ئ || (١٧) أخرى : ساقفة من ب ، د ، س ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ئ || (١٧) لا شك : بـ ه ؟ + في س ، ه .

قولنا ، ”زيد فرس“ ، مقابل لقولنا ، ”زيد ليس بفرس“ . وكذلك الزوج والفرد يعترضان من المقابلات ؛ وكذلك العم والبصر يعترضان من المقابلات ؛ وكذلك الحركة والسكون يعترضان من المقابلات ؛ وكذلك الحرارة والبرودة يعترضان من المقابلات ؛ وكذلك الأبوة والبنوة يعترضان من المقابلات .

والأشياء التي تتعرض لها هذه الأحوال ، يحكم عليها بأنها تقابل بسببها ؛ وصور هذه الأشياء مترادفة ، فإن الفرس جوهر ، ويقابل له الأفرس لامحالة ، على قياس مقابلة الفرسية ، إن كانت عرضا . واتساع ذلك للأفرسية ، بل خذ مكانها النفس واللأنفس ، أو شيئا آخر مما هو جوهر ليس مشتقاً الاسم من عرض . وأما القضية فهي عرض ، والفرس والأفرس ليسا يتقابلا التقابل الذي للنقصيين ، إذ لا صدق هناك ولا كذب ، ولا يتقابل على سبيل الإضافة ، ولا على سبيل التضاد ، إذا كان تقابل التضاد ما يكون فيه جواز تعاقب على موضوع واحد ، بشرط ذكره . وأما الزوج والفرد ، فيليس لهم موضوع واحد يتعاقبان عليه ، بل جنس واحد ، لموضوعين لهم ، لا يفارقاهم . وأما العم والبصر ، فيشارك السكون والحركة ، فإن العم ليس معنى مقابلة البصر ، بل هو عدمه ، وكذلك السكون للحركة ، لكن السكون يعاقب الحركة على موضوع واحد ، وأما العم فلا يعاقبه البصر .

١٥

وأما المتضاديان ، فيليس يجب فيما التعاقب على موضوع ، أو اشتراكهما في موضوع ، حتى يكون الموضوع ، الذي هو علة لأمر ما ، يلزمها لا محالة إمكان أن يصير فيه معلولا ، أو يكون هنالك موضوع مشترك . وإن كانت العالية والمعلوحة من المضاف ، فأول ما ينبغي أن يطلب ، أنه هل يمكننا أن نجد لهذه كلها معنى جاما ،

(١) وكذلك : + أيضا من ، ه || مقابل لتولى : وقولك ه || (١) وكذلك الزوج : الزوج ع ، ع || (٣) المقابلات : المقابلات د ، س ، ع ، ع ، م || (٤) وكذلك المقابلات : ماقطة من ن || (٥) تقابل : تقدم سا ؛ تقابل س || بسببها : ماقطة من ع || صور : صورة د ، ع ، ع ، م || فبان : بـن ب ، د ، س ، س ، ع ، م ، ن || (٧) للأفرسية : الأفرسية د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ع ، م || خذ : حدد ، ع ، ع ، م ، تأخذى || شيئاً : شيء ب ، ع || (٨) مشتق : بمشتقت س || يتقابل : يتقابل ب ، د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ه ، ع || (٩) فبان : بـن ن || أو اشتراكهما : وليس اشتراكهما ه || (١٠) ينبغي : ماقطة من س .

وأو على سبيل التشكيك في التقديم والتأخير ، إن لم يكن على سبيل التواطؤ البحث ، أو لا :
نجد لها معنى جاماً ؟ لكن التقابل مقول عايهما ، ويشهه أن يكون التقابل الأول هو نظير
ما للفرض للأفراد ، الذي يمنع اجتماع طرفه ، قوله على موضوع ، وإن لم يمنع ذلك ،
وجوداً في موضوع . فإنه لا يكون شيء واحد هو رائحة ولا رائحة ، ويكون شيء واحد
فيه رائحة وما ليس برأحة . وباست أقول : إنه يجتمع في شيء أن يكون فيه رائحة وأي است
فيه رائحة ، فإن هذين لا يجتمعان . وليس قولنا إن فيه رائحة وليس فيه رائحة ، هو قولنا
فيه رائحة وما ليس برأحة ؛ ولا يقال إنه رائحة . فإذا تقابل : أن فيه رائحة وليس فيه
رائحة ، هو من القسم الأول الذي على سبيل الجمل ؛ فذلك يجعل على التفاحة أن فيها رائحة ،
فيقال إن التفاحة فيها رائحة ، ولا تحمل الرائحة على التفاحة ، حتى يقال ، إن التفاحة رائحة ،
فذلك هي موجودة "في" ، لا محولة "على" .

بجميع الأشياء المتباعدة الطياع تكون متناسبة ، من حيث إن كل واحد منها ليس هو
الآخر . وهذا هو تقابل أول ، ثم نقل التقابل عن اعتبار الحمل على موضوع إلى اعتبار
الوجود في الموضوع . فعلت حال الأمور التي تشتراك في عام أو خاص ، تكون موجودة
فيه باقotope معها ، ولا تجتمعان باقotope معها ، تقابل . وبعضاً يختص باقotope ، من حيث
هو حكم ، كالإيجاب والسلب ، الذي موضوعها المحمولات والموضوعات تتبع في
ولا تجتمع معها ، وهذا بحكم القول . وليس في الوجود حمل ولا وضع . وبعضاً يكون من
خارج ، فمن ذلك ما تكون الشركة فيه عام ، ومنه ما تكون الشركة فيه خاص معين ، ويكون
المشتركة فيه طبيعة هي باقotope كلا الأمرين ، لكن لا يجتمعان فيه بل يتبعان عليه .

- (١) في التقديم : والتقديم د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه || (٣) للفرض : والافتراض ب ، ه ||
(٤) ولا رائحة : ساقطة من م ، ه || (٤ - ٥) ويكون شيء ... رائحة : ساقطة من سا ||
(٦) وليس فيه رائحة : ساقطة من س ، ع || (٧) ولا يقال إنه رائحة : ساقطة من
س ، ه || (٧) ليس فيه رائحة : ساقطة من س || (٨) أن : ساقطة من د ، س ، س ، ع ،
م ، ن ، د || (٩) ولا تحمل الرائحة : وإرائحة لا يحمل سا || (١٠) لا : ساقطة من ب || محولة :
حالة ه ؛ ومحولة بع ، س || (١٢) تقل : يقابل د ، م || (١٣) بذلك : فالمقابلات هي د ،
سا ، م ؛ بفعل حال الأمور س ، ه || (١٤) تقابل : متقابل ع ، تقابل ه || بعضاً : ساقطة من ن ||
(١٥) حكم : كم عا || الذي : الذين س ، ه ، الذين ه || موضوعها : موضوعها مع ، ن ، ه ، ه ، ه ، ه ||
(١٧) فيه ... فيه : ساقطة من سا || (١٨) كلا : كلي س ، ه ، ه

فالمقابلات فقال على هذه المدى بعد الباب الأول ، بمعنى أنها معان اشتهرت في موضوع لها أن توجد فيه ، إلا أنها لا تجتمع فيه ، فيكون معنى هذا التقابل كالتالي لاقتام له كأنواع ، إما أقسام عقيقة ، وإما أقسام بحسب ما يصلح للبديع ، وتكون أسهل على متعلم قاطيفورياس .

- ٥ فلنقسم الآن على الوجه الذي ينبغي أن يفهم عليه المصطلح الذي في قاطيفورياس ، وهو غير المصطلح عليه في العلوم ، ومن تجتمع أن يجمع بن الأمرين فقد عنى نفسه . أما القسمة التي في قاطيفورياس فتخرج على هذا الوجه : التقابل إما أن تكون ماهيته مقوله بمقاييس إلى ما هو مقابل له ، وإما أن لا تكون . فإن كانت ماهيته مقوله بمقاييس إلى غيره ، فهو تقابل المضاد كالأبوبة والبنوة . أما أنه تقابل فلأن الأبوبة والبنوة وما يجري بغيرها ، تشتهر لا محالة في موضوع ، إما عامي كالإنسانية بل والجوهرية بل كابوجود
- ١٠ أو غير ذلك ، وإما خاص كهذا الإنسان يكون يميناً أو يساراً ثم يصير شمالي له . وأما أنه مع التقابل ، مقول الماهية بمقاييس ، فأمر لا شك فيه . وأما الذي ليست ماهيته مقوله بمقاييس إلى غيره ، فإما أن يكون الموضوع صالح للانتقال من أحد الطرفين بعينه إلى الآخر من غير انعكاس ، وإما أن لا يكون كذلك ، بل يكون صالح الانتقال من كل واحد منهما إلى الآخر ، أو ولا عن أحد هما إلى الآخر لأن الواحد لازم له ؛ فيسمى القسم الأول
- ١٥ تقابل العدم والقنية ، ونعني بقنية ، لا مثل الإبصار بالفعل ، ولا مثل القوة الأولى التي تقوى على أن يكون لها بصر ، بل القنية أن تكون القوة على الإبصار ، متى شاء أصحابها ، موجودة ، فإن فقد القوة الأولى ليس بعمى ، ولا فقد الإبصار بالفعل ، بل الإبصار بالفعل ، وأن لا يبصر بالفعل لكن بالقوة ، هنا أمران يتعاقبان على الموضوع تمايز الحركة والسكن ، إنما ذلك هو فقد ما سميته قنية ، فحينئذ ، لا يمكن أن يبصر البنت ، بل
- ٢٠

- (٥) طيه : ساقطة من د ، ن || (٦) ومن : من س ، م || (٧) التي : ساقطة من ن ||
 (٨) متولة : معتولة س ، ه || دو : ساقطة من سا || (٩) أما أنه تقابل ثلاثة الأبوبة والبنوة : ساقطة من عا || (١٠) بغيرها : بغيرها بـ ع || بل والجوهرية : والجوهرية ن || والجوهرية : كابوجودية س ، ه ، ه || بل كابوجود : أو كابوجود س ، ه || (١١) كهذا : لهذا ، س ، م ||
 (١٢) متول : معتول س ، ه || متولة : معتولة س ، ه || (١٣) المزدوجين : ساقطة من د ||
 (١٤) واحد : ساقطة من س || (١٥) ولا : لاس ، س ، م ، ن ، ه ، ه || أولاً : ولا د ||
 (١٦) مثل : مثال ن || (١٩—١٨) بل الإبصار بالفعل : ساقطة من س || (٢٠) ذلك : ساقطة من س .

عنى لا يعود الموضوع معه إلى الإبصار مرة أخرى . فالعدم الذي هما ، ليس هو العدم الذي يقابل أى معنى وجودى شئت ، بل الذى يقابل المفہی ؟ فلن العدم يقال على وجوده ، وأسأ نزيد الآن أن نحصى جميعها ، بل ما يعنينا في هذا الموضوع ، فنقول :

إنه يقال لشيء عدم كذا ، ويشار إلى حال مالا صادرة في كونها خالية من الشيء الذى يخليها ، والشيء الذى له معنى وجودى سواء كان قارئها ما خالف ذلك الشيء الوجودى ، أو لم يكن ، مثل عدم السواد فيما من شأنه أن يسود ، سواء كان هناك بياض خالق السواد في موضوعه أو لا يكون ، بل يكون إشفاف مثلاً نقط ولا ألون ألبته . فإنه إذا كان هناك بياض ، فليس البياض وعدم السواد في ذلك الحال شيئاً واحداً ، ولو كانا أيضاً متلازمين ، بل البياض معنى قائم بذاته السواد؛ فهذا وجه من وجوده اعتبار العدم ومقابلته .
والآخر ، العدم الذى يعتبر بشرط أن يزول المعنى الوجودى ولا ينفعه شيء ، كالسكون .
فإن الذى يتزل ، إنما يقال له في وقت آخر إنه ساكن عادم الحركة ، لا إذا كان ليس يتزل ، فقط ، إنما هو يتصعد ، ولكن عند ما لا يكون فيه حركة مكانية ألبته ، فهذا العدم بالحقيقة مقابل للجنس ، الذى هو هنا الحركة المكانية مطلقة . وقد يقال عدم ، بشرط فقدان الشى الذى من شأنه أن يكون لفاقده من الموضوعات ، وفي الوقت الذى من شأنه أن يكون له ، حتى لا يقال إن في النطفة عدم الإنسانية بهذه السبيل ، ولا في الصبي عدم الإيلاد إذ ليس ورثته .

ومن العدم ما يقال قبل الوقت ، كالم رد ، فإنه لا يقال لمن عدم الخالية في وقت الإنفات بسبب داء التعلب إنه أمرد . ومنه ما يقال بعد الوقت ، كاصلاح ، يكون بعد وقت

(١) الموضوع : الموعود ، م || (٢) معنى : ساقفة من س (٤) لشيء : + أنه من ، ع ، ه ، ئ || حال : خلائقن || (٥) يخليلها : يخليلها س ، ع ، ه ، ئ || والشيء : الشيء د ، س ، س ، م ، ن ، ه ، ئ || الذى يخليلها والشيء : ساقفة من س || كان : ساقفة من س || ما : ساقفة من د ، س ، س ، م ، ن ، ه || خالق : خالقها د ؛ مخالف من س ، ه ؛ خالقاً ن || ذلك : كذلك س ؛ لذلك د ، س ، ع ، م ، ن ، ه || (٦) السواد : للسواد ب ، س ، ن ، ه || (٧) لا يكون : لا يكن ع ، ع ، ن ، ه ، ئ || بل يكون : بل كان س ، ه || ولاون : دارلاون د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ئ || (٨) إنما : ساقفة من س || ليس : ساقفة من س || (٩) مكانية : زمانية سا || (١٠) منها : + وجود || (١١) النطفة : النطفة د ، م || بهذه السبيل : ساقفة من سا || (١٢) كالصلع : + وقرر المترسا ؛ وقرر النعم ع ؛ + الذى ع ، ه

الوقور ، والنغم ؛ ومنه ما هو بمقاييس إلى الجنس ، لا إلى النوع ، مثل العجمة بـ زاء الناطق ؛ أو إلى النوع ، لا إلى الشخص ، مثل حال المرأة إلى الرجل ؛ ومنه ما هو بالشخص على الأقسام المذكورة . وهذه كلها لا ينفت إليها في هذا الكتاب . إنما العدم المقصود فيه ، هو العدم الذي هو فقدان القنية في وقتها ، أي فقدان القوة إلى بها يمكن الفعل إذ صار الموضوع عادماً لقوتها ، فلا يصلح بعد ذلك أن يزول العدم ، كالعمى ؟ ٥ وأما القنية فسترول إلى العدم . فهذا هو التقابل العدمي المذكور في قاطينورياس .

وأما القسم الثاني من القسمين اللذين ذكرناهما أولاً ، وما دخل فيه ، فجميعه سمي في قاطينورياس أضداداً ، كان أحدهما وجودياً ، والآخر عدمياً باوجوه المذكورة للعدم ، أو كان كلامها وجودياً . وكذلك إن كان الموضوع ينتقل من كل واحد منها إلى الآخر ، أو كان أحدهما طبيعياً لا ينتقل عنه ولا إليه ، كالمياض للجنس . وسواء كان الموضوع واحداً بعينه ، كملائة للتسلخ والتبرد ، أو كان معنى عامياً ، مثل العدد لفردية والزوجية ، فإنه يناسب إيماناً من حيث يوجد عدداً على الإطلاق ، لا من حيث هو عدد معين . وهو من حيث هو عدد معين ، لا يصحب إلا إدراهما ، ومن حيث هو عدد غير معين لا يجب أن يقبل إدراهما دون الأخرى . وسواء كان الشيئان بينهما واسطة ، ١٠ فلا يجب أن يكون الموضوع ، إذا خلا عن أحدهما ، وجد فيه الآخر أو لم يكن كذلك ، بل كان إما طبيعياً لا يفارق ، وإما بحيث إذا خلا عن الآخر لازمه الثاني ، كالصحة والمرض ، فإن جميع هذه ، نسبياً أضداداً في هذا الموضوع من حيث المعنى ١٥

- (٢) حال : حالة ب || إل : عند ع || الرجل : الجولة ع || (٥) إلذ : إذا
س ، ن ، ه || عادما : عدم ه || (٦) فسترول : فترول ع ، ه || التابل : التابل
د ، م ، ن ، ه ، ي || (٦ - ٧) وأما التسلخ قاطينورياس : ساقفة من ع ||
(٧) أولاً : ساقفة من ي || وما : أوما ي || دخل : يدخل س ، ه || فيه : ساقفة من ن ||
سي : تسي ي || (٩) كلامها : كليهما ب || وجوديا : وجوديين س ، ه || إن : ساقفة
من د ، س ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || ينتقل : يتبدل د ، م || (١٠) أو كان : وكان ه ||
أحددهما : ساقفة من د ، س ، م || (١٢) فإنه : فإنها ب || عدداً : ساقفه من ن ||
وهو عدد معين : ساقفة من ب ، س ، ع || (١٣) إدراهما : إدراهما س . (١٤) لا يجب :
ليس يجب س ؟ فلا يجب ع ، ي || (١٥) فال يجب : ولا يجب س || إدراهما : إدراهما س ، س ،
م ، ن ، ه ، ي || وجد : وجدت : د ، س ، م ، ن ، ه ، ي || الآخر : الآخر د ، س ، م ، ن ، ه ، ي
(١٧) نسبياً : نسيه ع ، نسي س ، ه || الموضع : الموضوع ه

الجامع ، فنسمى الحر والبرد ، والصحة والمرض ، والزوج والفرد ، والحركة والسكنون ، أضدادا ، ولا نبالي بأن يكون أحدهما هو معنى وجودي ، والآخر معنى عدمي ، وعلى أي أنحاء الأعدام كان ، إذا كان ليس عدما ، على التحو المذكور .

فلا يجب أن يستغل المعلم لكتاب قاطينور ياس بأن يجعل العدم غير الضد ، تائلا :
 إن الصد هو ذات تختلف المعنى الوجودي في الموضوع ، وإن العدم ليس بذات ،
 بل هو ، أن عدم المعنى الوجودي ، فيكون الموضوع خاليا عنه فقط . فإن الضد الذي
 يتداول في هذا الكتاب ، ليس يعني به هذا ، فإن الحركة والسكنون يكونان حينئذ غير
 متضادين ، ولا الزوج والفرد متضادين ، ولا الخير والشر ، ولا العلم والجهل ، ولا أكثر
 ما ذكر دهنا . ولا يجب للتکتف أن يتفرض للاستدراك ، كما فعل بعض الناقضين ،
 فيقول : إن القسمة غير مستوفاة ، فإن هؤلءا مقابلة غير المقابلة التي للضد ، وغير التي
 للعدم المذكور ، مثل مقابلة السكون والحركة ، إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون والحركة ،
 إذ لا تضاد بينهما ، ولا السكون حالة حال العدم المذكور في هذا الكتاب . ويعلم
 هذا المتکتف : أن التضاد الذي يذكره في كتاب قاطينور ياس ، ليس هو ذلك الذي ذهب
 إليه ، وأنه لم يخف على المعلم الأول ما لا يخفى عليه ، وain ينظر إلى الحدود دون الأسئلة ،
 وain يعلم أن المبتدئ لا يکف تصور ما يدق من الفروق بين المعانى المتقابلة ، فإنه يكتفى منه
 في تعليم المقابلات بأن يفاد تصورا ما ينحو من الأسئلة ، وإن كان التصور منه بعدهما
 على نحو التصور العامي ؛ ولا يسام أن يفهم الفرق بين الذات المقابلة للذات ، وبين عدم
 الذات المقابلة للذات ، إلا فيما يظهر ظهور العمى . ولا أيضا قول هذا المتکتف ، في بعض
 ما يهدى فيه ، أنه قد ترك المعلم الأول التقابل الذي بين الجوهر والعرض ، وبين الصورة
 والمادة ، مما يجب أن يلتفت إليه .

(١) فنسمى : فنـى د ، م || (٢) أضدادا : أضدادا ؟ ساقطة من د ، م || بأن : أن ه
 أحدهما : ساقطة من ن || دو : ساقطة من س || وجودي : وجودي اس ، ن ، ه || عدمي : عدمي اس ، ن ، ه
 (٤) المعلم : انتعلم اس ، س ، ه || (٦) فيكون الزوج : فيكون م || (٨) والفرد : يکون اس ، ه
 (٩) للاستدراك : الاستدراك اس ، بالاستدراكى || الناقضين : المناقضين ه || (١٠) مقابلة : +
 غير المقابلة م || (١١) والحركة إذ لا تضاد بينهما ولا السكون : ساقطة من د ، ع ، ا ، ن ، ه ، ي
 (١٤) وأنه : فإن ن ؟ فإن ا ؟ وإن د ؟ إذ أنه اس ، س ، ع ، م ، ه ، ي || لم يخف : لم يتحقق د
 ولينظر : وننظرن || دون : لا إل م || (١٥) لا يکلف : أیکلف من || فنه : وإن اس ، ع ، ه
 (٢٠) عا : وما ه .

وأتعلم أنه ليس يعني بالتقابل ، حال كل غيرين متباينين كيف اتفق ، بل أنها الأمل من التقابل فهو تقابل الأيس والإيس ، وذلك موجود في الجوهر والعرض . فإن الجوهر لا عرض ، والعرض لا جوهر . وأما ما بعد ذلك ، فشرط المتقابلين أن يكونا في موضوع واحد جنسى أو نوعى ، على أنها فيه لا عليه ، وهذا الشرط غير موجود بين الجوهر والعرض ، فلا تقابل بينهما . أما العلاقة والملازمة فهي إضافة تلزم ، إما أحدهما ، فيتحقق الآخر غير لازم على ما هو الحال في بعض ذات الإضافة مما قد تبين واتضح ، أو تلزم كليهما فيكونان به متضايقين من حيث اللزوم ، فعلى هذه الصورة يحب أن تفهم التقابل المذكور هنا .

[الفصل الثاني]

فصل (ب)

في شكوك تتحقق ماقيل في التقابل

ثم هنا مشكلات يجب أن تورد فتحل؛ وذلك لأن لقائل أن يقول : إن الحرارة وحدها لا تكون ضدا ، بل تكون حرارة فنقط ، بل إنما تصير ضدا بمقاييس إلى البرودة ، وهي إذا أخذت بمقاييس إلى البرودة ضدا كانت مضادة ، فإما وإن لم تكن ، من حيث هي حرارة ، من المضاف ، فليست أيضا بمضادة ، بل إذا كانت مقيسة كانت ضدا ، وإذا كانت مقيسة ١٥ ضد ، صارت أيضا مضادا ، نهى من حيث هي ضد ، ماهيتها مقوله بمقاييس إلى غيرها ، ومن حيث هي ماهيتها مقوله بمقاييس إلى غيرها ، هي من المضاف ، فهي من حيث هي ضد هي من المضاف . فيكون التضاد والمضاف إما شيئا واحدا ،

- (٢) تقابل : ماقطة مني || (٧) أو تلزم : وتنزم س ، م || (٨) هنا : + وبالله التوفيق ||
 (٩) ظلست : ولست د ، م || أيضا : إذن ه || كانت ضدا : صارت ضدا س ، ه ||
 (١٠) ضد : + هي س ، ن ، ه || ماهيتها : ماهيتها د ، س ، م ، ن ، ه || بمقاييس :
 ماقطة من س || (١١). غيرها : غيره د ، س ، ع ، م ، ن || ومن : من ه || ومن حيث هي : ومن
 حيث ع ، بـ . ماهيتها : ماهية د ، س ، م ، ن ، ه || غيرها هي من : غيرها فهي من س ، ه ||
 نهى من : فن ن || (١٢) من : ماقطة من س .

أو يكون التضاد شيئاً داخلاً تحت المضاف ، فلا يكون كالقسم له تحت التقابل . وه هنا مشكل آخر ، وهو أن التقابل ، من حيث هو تقابل ، من المغایف ، ثم المضاف تحت التقابل ، وأخص منه ؛ وهذا شال ، سواء كان دخولاً كا تحت الجنس أو دخولاً كا تحت معان ليست أجنساً ، ولكنها لوازم ، أو مشكلات الأسئلة .

بل وما يجب أن يبحث عنه، دل التقابل جنس هذه أو ليس بجنس ، وإن كان جنساً فهو جنس أعلى ، أو ليس بيُناس أعلى ؛ فهذه المباحث مما يملأ أن يبحث عنها المنطق ، إذ كان تَدَفَّ الخوض فيها بهذا الفن من العلم أليق . فتقول : إن الحرارة ينظر إليها وإلى البرودة معاً، فتكون الحرارة من حيث هي حرارة ضد البرودة، ثم توجد من حيث هي حرارة ضد البرودة ، ثم توجد من حيث هي ضد مرّة أخرى ، فتكون مضافة إلى البرودة ، فتكون الحرارة بنفس اعتبارها مع البرودة يصح عليها معنى حد الضد وهذا أنهما كذا وكذا ، ولا يصح عليهما معنى التضاديف ، إذ ليس أحدهما مقول الماهية بالقياس إلى الآخر ، وكل واحد منها منازع للآخر في الموضوع . فصحيحة لك أن تقول : إن الحرارة والبرودة كل واحد منها منازع الآخر موضوعه إن كان مشتركاً ، وليس صحبيحاً لك أن تقول : إن الحرارة والبرودة كل واحدة منها مقوله الماهية بالقياس إلى الآخر ؛ لكن صحيح لك أن تقول : إن الحرارة من حيث تنازع وتضاد البرودة في موضوعها مقوله الماهية بالقياس إلى الآخر . فإذا ذكر الموضوع في حمل الضدية شيء ، والموضوع في حمل الإضافة شيء ، هو إما نفس المحصول الأول ، وإما الموضوع مأخوذاً مع المحصل الأول

- (١) تحت التقابل : صافحة من سا || (٢) تحت : صافحة من سا || (٣) بل : صافحة من ب ||

(٤) فهل دو : فهو جنس د || بجنس : صافحة من سا || يخلق أن : صافحة من عا || هنا :

عند ، سا ، عا ، م ، ن ، د ، عا || (٥) تكالف : ينكلف د ، ن ؟ قد تكالف د ؟ يكالف سا ، م ؟

+ الـ د ، م || فيها : فـ د من العلم : صافحة من عا || أليق : صافحة من سا || (٦) توجد :

+ مباب || (٧ - ٩) حرارة ضد البارودة ثم توجد من حيث هي : صافحة من ب ، س ، م ، ع ،

عا ، ن ، د ، عا || (١٠) يصح : تصحـ د ، سـ ، عـ ، عـ ، مـ ، نـ || عليهما : عليهـ عـا || وكذا :

فكذاـ د ، مـ || (١١) يـ صحـ : تصـ حـ د ، سـ ، عـ ، عـ ، مـ ، نـ || (١٢) فـ صحـ يـ : يـ صـ حـ عـ ||

(١٣ - ١٤) فـ صحـ يـ ٠٠٠ مـ وـ فـ عـهـ : صـافـطـ منـ مـ || (١٣) مـناـزعـ يـنـازـعـ دـ ، عـاـيـ || الآـتـرـ لـلـأـتـرـ ؟

+ فـ عـ || مشـترـكـاـ : موـضـوعـاـسـ || صحـبـاـ : بـصـحـيـعـ || تـقولـ : تـقـتـلـ سـاـ || إـمـانـ : صـافـحةـ منـ دـ ، مـ ||

(١٤) واحدـ بـ ، سـ ، عـ ، عـ ، نـ ، دـ ، عـاـ || مـنـوـلةـ : مـقـولـ بـ ، سـ ، سـ ، عـ ، عـ ،

نـ ، دـ ، عـاـ || الآـخـرـ : الآـتـرـ ، سـ ، مـ ، عـ ، عـ ، نـ ، دـ ، عـاـ || (١٥) موـضـوعـهاـ :

(١٦) موـضـوعـهـاـنـ || (١٧) معـ المـحـمـولـ الأولـ : معـ المـحـمـولـ الآـتـرـ .

ملحوظاً فيه الأخذ مع المحمول الأول . ونفس التضاد شيء ، والأشياء المتضادة شيء .
والأشياء المتضادة ، هي الموضوعات لشيء الذي هو نفس التضاد ، ونفس التضاد
موضوع للضاف ..

ولك أن تقول : إن الموضوعات للضاد ، إذا أخذت متضادة ، صارت بسبب ذلك
متضادة ، وليس لك أن تقول : إن الموضوعات للضاد ، إذا أخذت مضادة ، صارت
بسبب ذلك مضادة . فالمضاد إذن غير المضاف ، وليس الأمر الذي هو التضاد هو الأمر الذي
هو المضاف ، وإن كان التضاد يلزم المضاف من حيث هو تضاد ، فهذا حل شك . وأما
حل الشك الثاني ، فيجب أن تعلم ، أن المقابلات تعرض لما الإضافة ، وليس في هويتها
بعضافات ، فإن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف ، وليس كل تقابل بمضاف ؛ وفرق
بين قولنا : إن كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف ، وبين قولنا : إن كل تقابل مضاف .
وذلك لأن التضاد من التقابل ، وقد علم أن الموضوع له ، ليس هو الموضوع للضاف ،
كما بينا . لكن الموضوع له ، من حيث هو تقابل ، يصير موضوعاً للضاف . فذلك
ليست الأمور المتضادة مقولات الماهية بالقياس إلا أن تقال من حيث هي متضادة ، ولا
الملكة والعدم من المضاف . ولو كان المضاف أمرأ مقولاً على التقابل تولا مطلقاً ،
لكان كل م مقابلين فيما متضادين مطلقاً ، لا بشرط إلحاد أنهما كذلك من حيث هما
بعال كذلك ، لكن كل متضادين فهو م مقابل ، وكل متضاد وكل عدم وملكة ، وليس
كل م مقابل من المضاف ، فليس إذن المتضادين أعم من المقابل ، فليست الإضافة أعم من

- (١) المتضادة : المضادة ب ، د ، م ، ن ، ه ، (٢) التضاد : المتضاد د ، م ||
(٢) ونفس التضاد : ماقطة من د ، م || (٤) للضادة : لادة ن || متضادة : مضادة ب ، د ، س ،
ع ، ه ، م ، ن ، ه ، (٤-٥) إذا ماقطة من ه || (٥) ماقطة :
مضادة ع || مضادة : متضادة سا || (٦) هو الأمر : والأمرن || (٧) تضاد : مضاد
ب ، د ، ع ، م ، ن || فهذا : وهذاع || (٨) فيجب : يجب ب ، د ، س ، م ، ن || في :
ماقطة من س || (٩) فإن كل تقابل من حيث هو تقابل : فإن كل مقابل من حيث هو مقابل ع || (١٠) وبين
قولنا إن كل : وبين قولنا كل ب ، د ، س ، ع ، ه ، م ، ن ، ه ، (١١) التقابل : المقابل ع ||
(١٢) هو : ماقطة من ب ، د ، س ، ما ، ع ، ه ، م ، ن ، ه || يصير : صائر عا || موضوعاً للضاف :
موضوعاً لمضاف ه || فذلك : كذلك ع || (١٣) المتضادة : المتضادات ه || (١٤) والسلم :
ولا العدم ه || (١٥) لكان مطلقاً : ماقطة من ع (١٧) مقابل : مقابلين هامش ه .

التقابل . ! و مع هذا فإن الذى هو خاص قد يفرض لكل مائل طبيعة العام ، باعتبار شرط بصير العام به أحسن ، و دعوه هنا النظر إليه من حيث هو مقابل ، وهذا التظر يخصصه ، فيمنع عمومه لكل ما تحته ويحترم حله عليه . ولذلك لا تقول : إن المتضادات هي متقابلات من حيث المقابلات متقابلات ، وإن كنت تقول : إن المتضادات هي متقابلات ، فإن ذلك كذب ، بل كونها من حيث هي متقابلات اشتراطاً ، أخذها بالمعنى الذى هو الموضوع لعموم التقابل ، وأخذها بذلك المعنى ، كأخذ الحيوانية من حيث هي حيوانية ، مذوقة عنـا الخصائص بشرط الحذف . فحينئذ يلزم الحيوانية مالا تحمل معه على جميع جزئيات الحيوانية ، فإن الحيوانية إذا كانت كذلك ، يلزمها أن تكون عديمة النطاق ، و ليس كل حيوان عديم النطاق . وكأخذها لافي مادة ، إذا نظر فيها من حيث ليست في مادة ، و ليس كل حيوانية كذلك .

وأما انتقابل ، فاليس جنساً لما تحته بوجه من الوجوه ، وذلك لأن المتضاديف ، ماهيتها أنه مقول بالقياس إلى غيره ، ثم يتحقق هذه المادية أن تكون مقابلة ليس أنها تتقوم بهذا . فإنه ليس هذا من المعانى التي يجب أن تقدم في الذهن أولاً ، حتى يتقرر في الذهن ، أن الشيء ماهيته مقبولة بالقياس إلى غيره ، بل إذا صار الشيء مضاديفاً ، لزم في الذهن أن يكون على صفة التقابل . فالذاتية بشرائطها ؛ غير موجودة بين انتقابل وبين الأشياء إلى هى كالأنواع لانتقابل ، حتى يكون كونها متقابلات داخلة بقرة أو بفعل في حدود هذه كلها . وانقوائين المقيدة في هذه الأعراض ستشرح لك في مواضع أخرى .

والآن ، فينبغي أن نستأنف الكلام من رأس ، فنقول : أما الفرق بين المضاد والمضاف ، فهو أن المضاف مقول المادية بالقياس ، والمتضادات ليست كذلك ؟ ولذلك لا تقول : إن انحراف إنما هو خير لأجل قياسه إلى الشمر ، كما تقول : إن الضغف

٥

١٠

١٥

٢٠

(١) شرط : شرطة د ، م || (٢) ويحترم : ويختص مان ؟ ويختص به عا || حمله : جملة د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، د ، ئ || (٤) هي متناسبات : ماقنة من سا || (٥) كونها سا || اشتراط : اشتراط ، س ، ع ، ن ، م ، د || (٨) منه : ماقنة من ن || (٩) وكأخذها : وبأخذها د ، س ، م || (١١) التقابل : المقابل عا || (١٢) متقول : ماقنة من د ، س ، ع ، ئ ؟ + له د || ثم يتحقق : نيلحق عا || (١٢) التي : الذى (١٦) هي : ماقنة من د ، ع ، س ، م ، ن || متناسبات : متناسبة سا || فعل : فعل || (١٨) فينبغي : ينبغي || (١٩) والمضاف : المضاف ه || ليست : ليس سا || (٢٠) ولذلك : فذلك س ، د .

ضعف بسبب قياسه إلى النصف ، بل تقول إن الخير مضاد للشر ، ثم حينئذ تقول : وهو من حيث هو مضاد فهو مضاد . وما يفارق به المضاد المضاد ، أن المضادات لا تخلو إما أن لا يتعرى الموضوع فيها من أحد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة ، وقد يتعرى منها فيكون بينهما واسطة ؛ مثال الأول ، الصحة ، وهي مملكة في الجسم الحياني يصدر عنه لأجلها الطبيعية وغيرها على المجرى الطبيعي غير مؤوفة . وسواء نسبت ٥ إلى البدن كله ، أو إلى عضو واحد ، وسواء كانت بالحقيقة أو بحسب الحس ، فإن الذي يحسب الحس ، رسمه بحسب الحس والمرض ، حالة أو مملكة مقابلة لتلك ، فلا تكون أفعاله من كل الوجوه كذلك ، بل يكون هناك آفة في الفعل ، ولا يخلو الموضوع عنهما أبداً ، فكذلك الفردية والزوجية . والذى ظن أن بين الصحة والمرض وسطاً هو ١٠ حان لا صحية ولا مرضية ، فإما ظن ذلك لأنه نسي الشرائط التي ينبغي أن تراعى في حال ما له وسط وما ليس له وسط ؛ وتلك الشرائط أن يفرض الموضوع واحداً بعينه في زمان واحد بعينه ، وأن يكون الجزء واحداً بعينه ، والجهة والاعتبار واحدة بعينها . فإذا فرض كذلك ، وجاز أن يخلو الموضوع عن الأمرين كان هناك واسطة ، فإن فرض إنسان واحد ، واعتبر منه عضو واحد ، أو أعضاء معينة ، في زمان واحد ، وجاز أن لا يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، بحيث تصدر عنه جميع الأفعال التي تم ١٥ بذلك العضو أو الأعضاء سليمة ، وأن لا يكون كذلك ، فهناك واسطة . وإن كان لابد من أن يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، أولاً يكون معتدل المزاج سوى التركيب ، إما لأنه أحد هم دون الآخر ، أو لأنه لا واحد منها ، فيليس بينهما واسطة . ومثال الثاني للسوداد الصرف ، والبياض الصرف ، فإن بينهما وسائل ألوان ، وقد يخلو الموضوع من

(١) للشـ: لـشـرـيدـ، صـ، مـ، نـ || (٢) وـهـ: سـاقـةـ مـنـ عـ || يـفـارـقـ: يـفـرـقـ هـ || المـضـادـ: التـضـادـ هـ؛ التـضـادـ سـ || المـضـافـ: وـالمـضـافـ هـ || التـضـادـاتـ: التـضـادـينـ عـ || (٣) لـاـ: سـاقـةـ منـ عـ || يـتـعـرـىـ: يـتـعـدـىـ سـ، عـ || فـيـهاـ: سـاقـةـ مـنـ عـ || مـنـ: عـنـ سـ، هـ || أـحـدـ: آخـرـ، مـ || وـقـدـ: أـوـقـدـ سـ، عـ || (٤) مـنـهـاـ: عـنـهـاـسـ؛ مـنـهـاـصـ؛ عـنـهـاـ || وـهـيـ: +ـ حـالـةـ أـوـسـ || (٥) أـفـالـهـ: الـأـفـالـ سـ، عـ || الـطـبـيـعـيـ: الـطـبـيـعـيـ سـ || مـؤـوفـةـ: مـاـ وـفـهـ سـ؛ [مـنـ آنـهـ] || (٦) كـاتـ بالـحـقـيـقـيـةـ: كـاتـ بـحـسـبـ الـحـقـيـقـيـةـ سـ || (٧) وـلـاـ: فـلـاـ بـ || (٨) فـكـالـكـ: وـكـالـكـ عـ، نـ، هـ || هـ: فـانـ سـ || فـانـعـ: وـدـوـعـ || (٩) الـتـىـ عـ: الـتـىـ عـ || (١٠) لـيـسـ: سـاقـةـ مـنـ بـ || (١١) إـنـسـانـ وـاحـدـ وـاعـتـبـرـ: إـنـسـانـ وـاعـتـبـرـدـ، سـ، مـ || أـوـ أـعـضـاءـ: وـأـعـضـاءـ هـ || زـمـانـ وـاحـدـ: زـمـانـ مـعـيـنـىـ || (١٢) مـعـتـدـلـ: مـعـدـلـ || (١٣) الـأـعـضـاءـ: +ـ وـهـىـ سـ || لـاـ يـكـونـ: +ـ لـوـسـ عـ || فـهـنـاـكـ: سـاقـةـ مـنـ دـ || (١٤) الـأـلوـانـ: +ـ اـذـبـ، عـ، عـ، يـ || قـدـ: وـقـدـسـ .

كلِّيماً إلى اوسانط ، وربما خلا إلى العدم بأن يصير مشفا ، فتكون الواسطة ، سلب الطرفين مطلقاً من غير إثبات واسطة خلطيّة من الطرفين . وهذه الواسطة الخلطيّة ، ربما كان لها اسم محل كقولك الأدكَن والفاتر ، وربما لم يكن لها اسم محضّ ، بل إنما يدل علىها سلب الطرفين ، من غير أن يعني بسلب الطرفين السلب الذي لا إثبات تخته ، بل

يراد به إثبات ، كقولهم : لا خادل ولا جائز . وإذا عني بالسلب سلب لا يشير إلى إثبات متوسط ، دل عليه بواسطة غير خلطية ، كقولهم : السباء لاختفيفه ولا نقبيله ، والهواء لا أبيض ولا أسود ، فالاُضداد تنقسم إلى هذين القسمين وبهذا يختلف التضاد ، تقابل العدم والملكة ، لأن المتقابلين بالعدم والملكة لها موضوع واحد ، من شأن كل واحد منها أن يكون فيه ، فتكون فيه الملكة ويكون فيه العدم ، ولكن ليس كيف اتفق ، بل إنما يكون فيه العدم بأن ي عدم الملكة من موضوع ، وقتاً من شأنها أن تكون موجودة فيه للموضوع ، كما ي عدم البصر في الموضوع ، وقتاً من شأنه أن يكون له ملكة البصر ، وتسقط الأسنان وقتاً من شأنها أن لا تسقط فيه ، بل تبقى . فهناك يكون أحد هنا عمى ، والآخر درداً ، زان الجزو الذي لم يفْقَح ، لا يقال له أعمى ، ولا الطفل أيضاً ساعة يولد ، يقال له أدرد ، بل إذا حان أن يكون له بصر وسن ، ولم يكونا ، فهو أعمى وأدرد . وهذا الشرط غير موجود في قسمٍ تقابل التضاد ، زان الموضوع المشترك للضدين اللذين لاواسطة بينهما ، يجوز في كل وقت أن ينتقل من أحدهما إلى الآخر إلا أن يكون طبيعياً لا يفارق ، كيماض نفس .

(١) كليهما : كلاما سا || (٢) من : بين عا || وهذه ب || الخلطية : صافحة من د، م || (٣) بل : صافحة من د، م || (٤) كتوطم : لتوطم س || وإذا : فاذاب ، ن || (٥) لعادل .. كتوطم : صافحة من س || (٦) عليه بواسطة غير : على واسطة سا || لا خفينة ولا نقيلة : لا نقيلة ولا خفينة س || (٧) لأن : لأن ع || لأن .. والملكة : صافحة من سا || المتناطحين .. والملكة : صافحة من ع || (٨) ف تكون فيه : صافحة من ع ، ع ، || (٩) من موضوع : والملكة : صافحة من ع ؟ ه || من .. وتنا : صافحة من سا || (١٠) الأسان : الانسان د ، في الموضوع س ؟ ه || (١١) فالملكة : فيها لكن ع || (١٢) البارو : البارون || لم : لا د ، سا ، م || يفتح : بمعنى سا ، م || فهناك : فيها لكن ع || (١٣) البارو : البارون || لم : لا د ، سا ، م || يفتح : بمعنى يفتح عينيه || أيضا : صافحة من عا || (١٤) أدرد : بمعنى ليس في فه أسان || حان : جازع ، ما ، ن ، ه ، ع ، ئ || ولم يكونا : ولا يكونان ن || (١٥) اللذين : الذي ع :

والموضوع المشترك للاضددين ذرى الواسطة ، فقد ينلوا عنهم جديعاً إلى الواسطة ، إن لم يكن أحدهما له طبيعاً ، ولا واسطة بين العدم والملائكة ، ولا انتقل من العدم إلى الملائكة ، بل من الملائكة إلى العدم . وافهم بعد ذلك ، أنا إذا قلنا عدم وملائكة أو غير ذلك من المقابلات ، فلسنا نشير من العدم والملائكة ومن سائر المقابلات إلا إلى طبائعها ، لا إليها ، من حيث وجودها لل موضوع ، أو كون الموضوع متصفاً بها ، فيليس العمى ، ” وأن يعمى ” . والبصر ، ” وأن يبصر ” ، شيئاً واحداً . وكذلك يقال : زيد يعمى ، ولا يقال : زيد عمى ، ويكون العمى أيضاً لزيد معنى يقتضي نسبة العمى إلى زيد . وأما العمى ، فهو معنى مفهوم بنفسه ، أو مفهوم بسبب ما عدمه ، أعني البصر إذ هو عدم البصر . وهذه ليست هي المقابلات الأولى ، بل أمور تلحق المقابلات .
فيعرض لها أن تكون مقابلة .

١٠

وكذلك الحكم في الموجبة وال سابقة ، فإن ما يقع عليه الوجب وال سابق أمر أو معنى لا قول ، بل هو الموضوع ، كقولك : زيد ، في قوله : زيد جالس ، أو زيد ليس بجالس . وأما ما يوجب ويسلب نفسه ، فهو أيضاً ليس بقول ، بل هو محول في القول ، كقولك : جالس وليس بجالس . فيليس إذن الشيء الذي له تقابل بالإيجاب والسلب ، هو الإيجاب والسلب ؛ هذا إن أخذنا التناقض موجبه وسابقه . فإن أخذناه إيجاباً وسلباً ، كان الموضوع ، لذلك ، والموصوف به ، وضعاً ووصفاً ، على قياس ما كان لمعنى وبالبصر ، هو القضية . لأنها هي التي فيها الإيجاب ، فيشتق لها منه الاسم ، فيقال : موجبة ، وبالبصر ، هو القضية .

١٥

- (٢) يكن : + قدع ، ئ || أحدهماه : أحدهماه بل ، أخذ ذلك كذلك كه د ، ما ، ع ، ع ، ع ، م ؛ ن ، ئ || (٣) بل من الملائكة : ساقطة من و ، م || (٤) المقابلات : المقابلات د ، م ؛ ه || (٥) كون : فكان ن || متصفاً بها : متضايقها س || (٦) وكذلك : فذلك من ، ه ؛ ولذلك ع ، ع ، ئ || (٧) ويكون : وكون ب ، س || (٨) وأما العمى : + فهو إلزيد وأما العمى د ، م ، ن ، ه ، ئ || (١١) فإن ما : فانماد ، س ، نـ ، م || أمر أو معنى : أمراً ومعنى د ، س ، م || (١٢) الموضوع : موضوع ن || (١٣) بقول : مقول سا || (١٤) بجالس : + أو مثل محول ع || الشيء د ، للشيء س ، م || بالإيجاب : الإيجاب ب ، د ، س ، ما ، ع ، م ، ن ، ه ، ئ || (١٥) وسلا : أو ملابع || (١٦) لذلك : كذلك ع || (١٧) الإيجاب : + والسلب س .

أو السلب ، فيقال : سالبة ، فيكون المقابلان في الإيجاب والسلب ليسا هما الإيجاب والسلب ، ولأن الإيجاب إيجاب في قضية ، فليست القضية إيجابا .

لذلك فإذا عرف هذا ، فقد عرف حال التضاد ، وحال العدم والملكة ، وكان قد عرف الفرق بين المضاف وبين التضاد ، فليفرق بين تقابل المضاف ، وتقابل العدم والملكة فنقول : أما العدم والملكة فليس أحدهما مقولاً بالقياس إلى الآخر ، أما الملكة فليست مفتقرة في تصورها إلى العدم أبداً ، فإنها قد تتصور ماهيتها في نفسها ؛ وأما العدم كالعمى ، فإنها وإن كانت لا تتصور إلا بتصور الملكة ، فإنها ليست مقوله الماهية بالقياس إلى الملكة ، فإنها غير صائرة عمى بالقياس إلى البصر ، حتى يكون العمى إنما هو عمى لأجل قياسه إلى البصر ، وإن كان العمى هو عدم البصر .

وقد ظن بعض الناس في هذا الموضوع ، أن معنى هذا الكلام أن العمى يناسب إلى البصر من طريق جنسه ، حتى يكون كما قيل في النحو من أنه مضاف من طريق جنسه ، وكذلك العمى مضاف من طريق جنسه أو ما هو بجنسه وهو العدم ، فإن العدم معقول بالعرض ، ويسbeb ما هو عدمه . وليس هذا الذي قاله صواباً بوجه من الوجوه . فإن العدم الذي هو جنس العمى ، ليس مقول الماهية بالقياس إلى شيء ، ولا بالقياس إلى الملكة ، فإن العدم ليس إنما هو عدم لأجل أنه مقيس إلى صورة موضوعة في الذهن ، بل زائتها ، يقال لها عدم ، حتى يكون العمى عمى لأن الملكة ملكة ، كما يكون الأب أباً لأن الابن ابن ، فينعكس القول من الجانين كما قد علمنا ، إذ قول الماهية بالقياس ، معناه هو حال الشيء من جهة أن شيئاً آخر موجود بلزائنه ، وما خواز بلزائنه من حيث هو كذلك ، لنفس كون ذلك الشيء بلزائنه . وليس حال الملكة عند العدم كذلك ، فإن

(١) فيكون : تكون ع ؛ ع || المقابلان : المقابلاتى || في الإيجاب : بالإيجاب ه || (٣) لذلك : كذلك ب ، فلذلك عا ؛ ساقطة من ن || فإذا : فإن ب ، س ؛ فإذا ؛ إذا عا || (٤) المضاف وبين : المضاف بين ن || وتناسب العدم : وبين تقابل العدم ه || (٥) أما الملكة : أما العدم س || (٧) إلا بتصور : ساقطة من س || (١٢) وكذلك : وكذلك س ، ع ، ع ، ه || وكذلك ٠٠٠٠ جنسه أو : ساقطة من سا || (١٣) وليس : ليس ب || (١٤) متقول : متقول ه || (١٦) لها : له ب ، س || عدم ملكة عا || (١٨) موجود : موجود ب || وما خواز : وما خواز ب || وما خواز بلزائنه : ساقطة من ع || (١٩) نفس : كف من ع || الملكة : العدم س .

العدم يرفع الملكة ، وليس العدم إنما هو عدم لأجل أن الملكة ملكة فقط ، بل إنما هو عدم للملكة لا على أنها تحمل الملكة بحال ، بل على أنه منسوب إليها بأنه زواها وقدانها لا فقدان شيء آخر كيف اتفق ، ولذلك لا تحتاج الملكة أن تقال ماهياتها بالقياس إلى العدم المأمور بخلاف الملكة .

فإذا كان المضادات مقولة الماهية بمقاييس ، وكذلك ما يتكافأ المضادان في العكس
الخاص بالمضاد ، ولم يكن العدم والملائكة على هذه الصورة ، فلا يقال : إن البصر بصر
للعمى ، ولا أن البصر إنما هو بصر لأجل العمى ، كما ر بما نقول : إن العمى عمى البصر .
فظاهر أن العدم والملائكة ليسا متضادين ، وكان قد علم بإشارة ما أنهما غير متضادين ،
فإن المضادين اللذين لا واسطة بينهما حكمهما أحد الحكيمين : إما أن يكون أحدهما
طبعياً للموضوع ، يستحيل وجود الموضوع خالياً عنه ، كالفردية للثلاثة في ظاهر الأمر ،
والحرارة للنار ؛ وإنما أن لا يكون أحدهما طبيعياً ، فلا يكون الموضوع في شيء من
الأوقات خالياً عن أحدهما أبلته ، مثل الصحة والمرض لبدن الإنسان . ثم العدم والملائكة ،
فقد يكون الموضوع خالياً عنهما جميعاً ، قبل الوقت الذي من شأنه أن يكون فيه ، مثل
الجحرو الذي لم يتفق ، فإنه لا بصير ولا أعمى ؛ ولا يكون أحدهما طبيعياً بعينه للموضوع
في وقت كونه ، فهذا التقابل ليس فيه أحد حكمي التضاد الذي لا واسطة فيه . وأما
المضاد الذي فيه واسطة ، فإن الموضوع في وقت صلوحه لطرفين ، قد يخلو عن الطرفين
إلى الواسطة ، ولا كذلك حال تقابل العدم والملائكة ، فإن الموضوع لا يخلو في وقت
الضد لهما عن أحدهما . وأيضاً فإن الأطراف من المضادات ، إذا لم تكن طبيعية فقد
صلوحه لها عن أحدهما . يمكن أن يقال : إن الذي له ملكة
الردة ، لا ينتقل إلى ملكة الصالحين بشيء ، فإنه لما كان إذا عاشر الصالحين انتقل
إلى عادتهم وأويسيرها ، فيوشك أن ينتقل عند الارتكاض إلى التمام ، أو يقارب التمام

(١) الدم : الملكة س || (٢) أنها : أنه ع || بحال : ساقطة من ع || إليها : إليه د
 س ، ع ، م ، ن ، ئ || (٣) ولذلك : ولنـا عا || (٦) بالمضاف : المـدافـع ||
 (٧) ولـأنـ : ولـأنـ ، هـ || هو بـصرـ لأـجلـ : هو لـأـجلـ نـ || (٨) متـضـافـينـ : بـمتـضـافـينـ سـ ،
 عـ ، عـ ، هـ ، ئـ || (٩) وـكانـ قدـ : وـقدـ كـانـ نـ || (١٢) الدمـ : الملكةـ سـ || والـملـكـةـ :
 والـندـمـ سـ || (١٩) ماـ : + لـاهـ || يـقالـ : + منـ عـاـ || (٢٠) الرـدـاةـ : [جـمـعـ رـادـيـ بـعـنىـ هـالـكـ
 أوـ فـاصـدـ] || (٢١) مـلـىـ : عـلـىـ دـ ، سـ ، عـ ، عـ ، مـ ، نـ ، ئـ || أـنـ : سـاقـطـةـ منـ دـ ، مـ .

إن لم يختتم : ولا كذلك حال العدم والملكة ، فإن الملكة تنتقل إلى العدم ، والعدم لا ينتقل إلى الملكة ، لا قليلاً ولا كثيراً ، فإن الذي يكون غير بصير ، ثم يأخذ يبصر يسيراً يسيراً ، فليس بعمي ، بل حكمه حكم محظوظ أو معموم أو معصوب البصر ، يحتاج أن يزال المانع وينجح . فالمملكة التي هي القوة المبشرة ناتجة موجودة فيه ، إنما العمى بالحقيقة أن تكون الملكة قد زالت ، فأما إذا حجبت أو غبت ، فليس ذلك عمياً ، فقد افترق التقابل الذي للعدم والملكة ، والذي للتضادات .

فأما التقابل الذي هو التناقض ، فيفارق الجميع من جهة أن المتناقضين يصلح فيما الصدق والكذب ، وليس في العمى ومقابله ، ولا في الحرارة ومقابلهها ، ولا في الآخر ومقابله ، صدق ولا كذب . وأيضاً فإن المتناقضين إذا كانوا على شرائط ، لزم أن يصدق أحدهما ضرورة ، ويكتسب الآخر ، ولا كذلك الحال فيما سوى المتناقضين . ولا أيضاً إن ألف مما سواهما قضيَا ، حتى يكون مكان صحيح وليس بصحيح أحد الأضداد التي لا وسائل بينها . كالصحيح والمريض ، فإنه وإن كان زيداً إذا كان موجوداً فقيل :

١٠

إنه صحيح وإنه مريض ، يصدق أحدهما ضرورة ، ويكتسب الآخر . فلا ينبع أن يظن أن هذا القسم من التضاد يقابل تقابل التقيض ، وذلك لأن الصحيح ، وما ليس بصحيح ، إذا قرنا بأى موضع شئت ، وبالمعدوم ، فربما على شرط التقيض ، ثبت تقابل التقيض ، وصدق أحدهما ، وكذب الآخر . فإنك إذا قلت : الجر صحيح ، والمحر ليس بصحيح ، صدق السالب منهما ؛ فإذا قلت : الجر صحيح ، المحرك مريض ، كذلك جبيعاً .

١٥

وكذلك إذا جعلت الإخبار عن زيد ، وهو معدوم ، كذب أنه صحيح ، وكذب أنه مريض ، ولم يكتسب أنه ليس بصحيح . فإن السلوب كلامها تصح عن المعدومات ، وذلك

(٣) يسيراً يسيراً : يسيراد ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٤) فالملكة : والملكة د ، س ، ع ، ع ، م ، م ، ن ، ه ، ي || (٥) قد : ساقطة من د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || (٦) إذا : فإذا ناماً إذا : فإذا ناماً جبب : احتجبت ما || (٧) افترق : افترق ما || (٨) الذى التقابل : ساقطة من د ، ن || للعدم والملكة : بين الملكة والعدم من || (٩) إن : ساقطة من ما || (١٠) وسانط : وسانط ع || (١١) يظن أن هذا : يظن هنا ع || (١٢) موضع شئت : موضع شناع || (١٣) منها + وكذب الموجب هامش ع || (١٤) يظن أن هذا : فإذا إدان || (١٥) صحيح الجر من بعض : صحيح من بعض د ، ع ، ع ، م || (١٦) وكذلك : وأيضاً م

لأن الإيجاب للعاني الموجدة يكذب عليها ، إلا بشرط وحال ليس هذا موضع بيانه ، لأن الإيجاب حكم بوجود معنى لمعنى ؛ أو وجود وصف لأمر ، ولا يوجد المعنى لما ليس بمحض ، وأن لا يوجد ، فهو السلف . فإذا كان ما لا يتوسط فيه من المتضاد يفارق المتناقض ، فكيف اللوائى بينها متوسط ، التي قد يكذب الطرفان معاً جمِيعاً في الموضوع الموجد القابل لها ، كما إذا قيل للعفيف إنه خامد النبوة ، أو فاجر . وبين الجملة أنك إذا نظرت إلى التضاد من حيث هو تضاد ، لم يوجب ما يوجه التناقض ، وإنما يعرض له ما يشبه ذلك لبعض المتضادات ، وفي بعض الموضوعات خاصة ، لأنها تضاد بل لأنها لا واسطة لها .

ومن هذا الوجه كله ، يتضح الفرق بين تقابل المتناقض وتقابل الدم والملكة ، فإن الموضوع الغريب كالجحر ، والمدعوم كزيد المتفوّق ، يكذب عليه القولان المؤلفان من الدم والملكة ، كقولنا : الجحر بصير ، الجحر أعمى ، أو قولنا : زيد المدعوم بصير ، زيد المدعوم أعمى . ولا يكذب المتناقضان معاً إذا قلنا : الجحر أو زيد المدعوم بصير ، الجحر أو زيد المدعوم ليس بصير . وأيضاً فإن الموضوع الذي ليس بغربي ، قد يكذب الدم والملكة فيه إذا لم يكن الوقت الذي من شأنه أن يكون فيه ، كقولنا للبرو الذي لم يتحقق بصير أو أعمى ، ولا يكذب أنه ليس بصير .

- (١) الإيجاب : + يكذب عليها وذلك لأن الإيجاب بـ ؛ يكذب عليها من || للعاني الموجدة : ساقفة من عـ | يكذب : ويكتـ بـ ؛ لا يكتـ بـ || العاني الموجدة : ساقفة من سـ || إلا بشرط دـ . بيانه : ساقفة من عـ || بيانه : + وذلك سـ || (٣) يوجد : يوجد عـ || فإذا : وإذا بـ ، عـ ؛ فإذا ، سـ ، سـ ، هـ ، ئـ || يتوسط : متوسط بـ ، دـ ، سـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، ئـ || المتضاد : الضاد عـ || (٤) المتناقض : التناقض عـ || بينما : فيها بـ ، دـ ، سـ ، سـ ، سـ ، هـ ، ئـ || المتضاد عـ || (٥) لها : + جعيـاد ، مـ || للعفيف : الفيف نـ || أـ وـ تـاجـرـ : وـ قـاجـرـ عـ || (٦) إلى الضـادـ : للضـادـ هـ || (٧) له : ساقفة من بـ ، دـ ، سـ ، عـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، ئـ || (٨) وـ تـابـلـ : وـ بـينـ تـابـلـ بـ || (١٠) والمـدعـومـ : أوـ المـدعـومـ سـ ، عـ ، مـ || هـ || (١٢) إذاـ : إذاـ دـ ، سـ ، مـ || (١٢ - ١٣) بصـيرـ الجـحرـ أوـ زـيدـ : بصـيرـ أوـ زـيدـ دـ ، سـ ، مـ || (١٤) الوقتـ : للوقـتـ عـ || (١٤) للبرـوـ : للبرـوـ سـ .

[الفصل الثالث]

فصل (ج)

في التعبير عن أحكام وخصوصيات المتضادات

الشر على الإطلاق من حيث هو شر ، يظن أنه ضد الخير على الأطلاق ، فكل واحد من جزئيات الشر ، ضد واحد من جزئيات الخير ، كالمرض للصحة ، والجحود للعدل ، والجبن للشجاعة ، والفحجور للعفة ، فهذه حال مضادة الشر للخير . وأما مضادة شر آخر لآخر ، فقد يكون الذي يضاد الشر شرًا آخر . وذلك لأن الملوك المتوسطة بين طرق الإفراط والتفريط ، في الأمور المتعلقة بالشهوة والغضب ، وال المتعلقة بالتدبير الجزائي في اقتناه الخير إلا لشيء ، تتعلق بها الفضائل الالواتي هي كالشجاعة والعفة وحسن التدبير الذي يسمى حكمة ، وتكون هي الفضائل ، والإفراط والتفريطات تتعلق بها الرذائل فإن الجبن ، والتهور ، والخنود ، والفحجور ، والجربة والغباؤ ، رذائل . والتوسط يضاد الطرفين ، وكل واحد من الطرفين يضاد الآخر بعده عنه ، وهذا التوسط المضاد للطرفين إنما يوجد في يسير من الأمور نحو التي ذكرناها . وأما في أكثر الأشياء ، فإن الخير يضاد الشر مطلقًا ، ولا يوجد للشر شر يضاده مثل الصحة والمرض ، والعلم والجهل ، والحياة والموت . فمن ذلك ما الإفراط فيه كله رديء ، كالمرض ، ومن ذلك ما الإفراط فيه كله خير ، كالعلم ، فهذا هذا . وقد قال بعض المفسرين في سرّ حقولم : وهذا في يسير

(٤) فكل : وكل ب ، س ، ع ، د ، ئ || الشر ٠٠٠ جزئيات : صافطة من د || كالمرض : كالممن د || (٦ - ٧) والفحجور ٠٠٠ للخير : صافطة من ئ || (٦) الشر : الخير س || للخير : للشر س || (٧) شرط آخر للشر : الشر الشر آخر بخ ، د || الملوك : المدائن || (٨) طرق : صافطة من س || والتفريط : والقصير ، سا ، ع ، م ، ن || (٩) إلا : لاد ، سا || (١٠) وتكون : أو تكون ب ، د ، ن ، ئ || الرذائل : رذائل عا || (١١) والخنود : والجحود : صافطة من د || رذائل : ورذائل سا ، م || (١٢) وكل : فكل ع || وهذا : وهذه سا || (١٣) ذكرناها : ذكرنا س || (١٥) ما الإفراط : بالإفراط س || رديء . كالمرض ومن ذلك ما : صافطة من د ، ن || (١٥ - ١٦) الإفراط فيه كله : صافطة من د ، ن || (١٦) هذا : صافطة من د ، س ، ع ، ن ، د ، ئ ؛ + الذي قد بناه سرّ حقولم عا || يسير : اليسيروا ؛ + في الإفراطات ع ، ئ .

من الأمور التي تختلف هذا القانون ، أن تقبل هذا القول ، يعني به أن بعض الوسائل في الإفراط والتغريب ليست بخير ، مثل القتل فإنه ليس الوسط فيه بخير ، بل كل ردي ؛ وأما الاقتتال فكله خير ، وليس إنما يكون الطرف فيه يعينه فقط هو الردي .

وليس الغرض في هذا الكتاب هذا ، بل الغرض أن من الشرور ما يوجد له خير يضاده ، وشر أيضاً يضاده ، وذلك إذا كانت هناك طبيعة موضوعة للإفراط والتغريب ، من أول حدود الإفراط إلى آخر حدود التغريب ، ذاهباً باتصال واحد . فهناك يوجد متوسط وظرفان فيطبع ، ويكون المتوسط خيراً أيضاً يضاد الطرفين الذين يضاد كل واحد منهما الآخر ، وهذا في يسير من الأمور . وليس الحكم في كل الأمور هكذا ، فإن العلم خير ، والجهل شر ، وليس هناك للشر ضد إلا الخير . وليس هناك وسط هو خير وظرفان هما شر ، وكذلك الحال في أشياء أخرى كثيرة . وهذا معنى ذلك الكلام للعلم الأول ، إليه ذهب ، ولم ينتفت إلى متوسط بين الطرفين للإفراط والتغريب وضعفين ، كما ذهب إليه هذا الشارح . ولو ذهب إلى ذلك ، لكان إنما يرينا أن الشر ليس الذي يضاده فلان ، وليس غرضه أن يرينا هذا ، بل غرضه أن يرينا أن الشر الذي يضاده الخير ، يضاده الشر ، وربما لم يضاده . وليس في الذي أوردوه من أمر التوسط ذلك .

وأما حديث القتل أيضاً ، فإنه ليس متala حسناً في ذلك ، لأن قتل من ينبغي حين ينبغي على الوجه الذي ينبغي ، دو من أفعال الشجاعة ، ومن الواجب في حفظ المدينة ، وهو خير ، كما أن ترك قتل من ينبغي قوله على الوجه الذي ينبغي وحين ينبغي ، هو من الشر . وبعد هذا ، فيجب أن نعود إلى عادتنا في التعقب ، فنقول : ينبغي أن تعلم ، أن الخير ليس يضاد كل واحد من الشررين بالذات ، لأن الشجاعة ليست تضاد الجبن من حيث

(٣) ردى : ثرما || وليس : ليس عا ، ن || بعنه : صافحة من س ، عا ، ه || فقط : صافحة من عا || (٤) الكتاب : الكلام س ، عا || (٧) خيراً أيضاً : أيضاً خيراً س ؟ صافحة من عا || (٨) الأمر : الأمر ع ، م || (٩) وسط : متوسط ؟ توسيط من ، ه ، ئى || هو : ودو س ، عا ، م || (١٠) شر : شرانع || كثيرة : غيره عا || ذلك الكلام : كلام س || (١٢) الشر : صافحة من ن || ليس : صافحة من د || الذي : صافحة من عا || (١٣) الشر : الشر عا || (١٥) حديث : حيث سا ، ع ، م || في ذلك : وذلك عا ؟ + الأمر سا || حين : عين م ؟ صافحة من عا || (١٦) الواجب : الواجبات س ، ه || (١٧) ترك : صافحة من سا || وحين : حين س || (١٨) التعقب : التعقب عا || (١٩) بالذات : + وذلك س ، ه .

هو جبن ، بل من حيث يشارك الجبن التهور . وذلك لأنه رذيلة مخasseة للنفس ، والشجاعة فضيلاً ، فإذا ذكر الضيم بالذات لا واحد واحد . وتحصيل هذه ، أن النظر في هذه الممكبات هو جبن وجهين . نظر في طبائهما ومعانها ، غير مضافة إلى موضوعاتها من حيث أنها تفيدها حالاً يلزم موضوعاتها لأجلها ممددة أو مذمدة أو منفعة أو مضر ، وهو أن ينظر في جملة الطبيعة التي بين الجبن واتهور ، مارأ على الشجاعة من حيث هي ملوك يصدر عنها أفعال ما ، فيينفذ لا يهد الشجاعة مضادة لأحد الطرفين ، بل تكون أمراً متوسطاً ، ويكون الطرفان هنا المتعاقبان على موضوع واحد ، وبذلكما غاية البعد ، فيكونان هما الصدآن فقط ؛ والثاني ، نظر فيها من حيث الحال التي تحصل لموضوعتها منها ، وذلك باعتبار أنها أو تتناسب مصالحة نفس الإنسان أو نوع الإنسان أو لا تتناسب ، وهذا اعتبار أمر يعرض للكيفيات ، من جهة إضافات لها وليس في ذاتها . كما أن كون الشيء حاراً أو بارداً ، غير كونه موافقاً وصحبة ، وكون الجسم في طبيعته بحال ، غير كونه دواء نافعاً أو ساماً قاتلاً ، فتكون الخيرية والشريرة أمرين يلزمان . هذه الكيفيات من جهة مقاييسها إلى الطبيعة الإنسانية ، ولذلك لا يلزمانها من جهة مقاييسها إلى أبدان حيوانات أخرى ..

وإذ قد اتضح لك ما تلنه ، فقد علمت ، أن الكيفية التي تقال لها شجاعة ، والأخرى التي يقال لها جبن ، لا يتضادان في جوهريهما ؛ بل تدللت أن الشجاعة إنما تضاد الجبن من جهة عارض لكل واحد منها لما انتز بها سبي أحدهما شجاعة والآخر جينا ، وأنها لا تضاد ذلك من حيث طبيعتها نفسها شيئاً ، بل طبيعتها وسط ، ولكن لما كان ناء هذا الكتاب على الأدوار المشورة والمتعارفة ، غير مردودة إلى الشروط التي بها صيرحقيقة ، لذلك لا يجب أن ينفت فيه إلى هذا النحو من التحقيق . وإنما أن هنا

- (٢) الواحد : الواحد عا || (٥) ين : هـ || (٦) نجد : تكون س ، هـ ||
أمراً : إما ب ، د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ || متوضعة ب ، د ، س ، س ،
ع ، م ، ن ، هـ ، هـ ، هـ || (٨) الفدان : الفدين س ، د || ظرفية : لطرفيها س ، م ، هـ ،
| تحصل : تهلك س ، س ، ع ، ع ، م || (٩) باعتبار : لاعتبار ، اعتبار ، س ، ع ، ع ،
م ، هـ ، هـ ، هـ ، هـ ، هـ || أنها : صافحة من ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، هـ || نفس : صافحة من ب ||
(١٢) أو سنا : وسناه || (١٣) لا يلزمانها : لا يلزمانه د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، لا يلزمها ع ، هـ ||
(١٤) تقال طاشجاعة : تقال شجاعة م || (١٥) يقال طاجبن : يقال جبن س || قد ٠٠٠ الجبن :
صافحة من ع || (١٦) بهما : به ب ، س ، هـ ، بهماد ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، هـ || ذلك : تلك
ب ، د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ ، هـ ، هـ || شيئاً : صافحة من ب ، ع ، ع || ولكن : لكن هـ .

أموراً أخرى بينما متوسطات ، ولا يوجد المتوسط فيها مضاداً لشيء من الطرفين بوجه من الوجوه ، إذ ليست لها هذه النسبة ، فإن الفاتر والأدفن لا يضاد شيئاً ، بل طرقاً هما المتضادان ، وإن كان حال الفاتر فيها يظن ليس بحال الشجاعة ، فإن الفاتر يعتقد من أمره أنه خلط من الطرفين ، وأما الشجاعة فإنهما طهارة من الطرفين . ومع ذلك ، فإن هذه القسمة المشمورة تتأتى في تقابل التضاد ، ولا تتأتى في تقابل العدم والملائكة . ومن أحكام المتضادين ، أن وجود أحدهما مطلقاً ، لا يوجب وجود الآخر بوجه من الوجوه إيجاب المتضادفات ، فإنه لو توھمنا أن الناس كلهم صالح ، لم يمنع هذا التوھم منا معارضته وجوب المرض ، ولم يبعد أن لا يكون مرض أبنته ، وإن عیننا وجود أحدهما في شيء بعينه ، منع وجود الآخر معه ، كما لو قلنا : زيد صحيح ، منع أن يكون مريضاً .

والمتضاديات : إما مطائق ، فيوجب وجود أحدهما الآخر ، وإما في شيء واحد ، فلا يمنع أن يكون ما هو أب هو أيضاً ابناً ، وقد أشير إلى تلخيص هذا فيما سلف وما للتضادين أن معاهم واحد يتضادان فيه ويتنازعانه ؛ فربما كان ذلك الواحد معنى أعم من نوع واحد ، كالسود والبياض ؛ فإن موضوعهما الجسم ، من حيث هو جسم طبيعي عنصري مركب ، أي جسم عنصري مركب كان مما يصلح لقبوله . وقد يصلح له أنواع وأليس ذلك نوعاً واحداً ، وربما كان من نوع واحد ، مثل العدل والجور فإن موضوعهما ليس كل نفس ولا نفوس تقع في أنواع كثيرة ، بل نفس الإنسان . وربما كان الموضوع للضدين جنساً فيقتسمانه من غير تنازع ، كالعدد للزوجية والفردية ، والمضادان ربما كانوا في جنس ، كالبياض والسود في اللون ، وربما كانوا في جنسين مختلفين ، كالمعرفة والفجور الذين أحدهما من جنس الفضيلة والآخر من جنس الرذيلة ، وربما كانوا بأنفسهما جنسين ، كان خيراً والشر . ويُشَبَّهُ أن يكون المعنى في قولهم ، بــ الخير والشر جنسان ، ليس أن الخير والشر من حيث هو مقول على الخير الجوهري والخير الكمي والخير الكيفي

(١) يوجد : يؤخذد || (٢) هما : ماقطة من د ، ن || (٣) المتضادان : + فيه ب || وان : ماقطة من سا ، م ، ي (٤) التضاد : الأضداد سا || (٧) فإنه : نان سا || هنا : + توهنا من ، ه || (٨) وجوب : وجود ب || المرض : المرضى عا || (١١) دو : ماقطة من ب ، د ، ع ، م ؟ ن ، ئ || (١٤) عركب ٠٠٠٠ عركب : ماقطة من سا || أى ٠٠٠٠ عركب : ماقطة من ب ئ || (١٦) المذووع : لاوطوع سا ، ع ، م || (١٧) فيتنسنانه : فيتنمانه س ، سا ، ع ، م ، ه ، ي || (١٩) يقسمها : في أقسامها س ، ه || (٢٠—٢١) جنستان ٠٠٠ والثير : ماقطة من ع ، م .

وغير ذلك ، فيقال قولاً جنسياً ، بل من حيث هو مقول على الملكات فيكون مواطئاً من هذا الوجه ، ليس باشتراك الاسم . ثم قد سوّع في كونه ذاتياً لها أو عرضياً لازماً لهذه الملكات ، فإن الحق ، أن الخيرية أو الشرية يلزمها ولا يقوّمها ، فإن كان كذلك فيكون الخير والشر من باب الكيف . ويشبه أن يكون المراد غير ما ناقشنا فيه ، بل يمكن قد توسيع في هذا الباب توسيعاً مطرداً على المشهور من أمر الخير والشر ، فإن المشهور من أمرهما أنهما عامنان للأشياء ، فأجرى الحكم على ذلك ، ولم يبال بما يعرض من ذلك ، إذ ليس هذا الكتاب كتاب الاستقصاء .

وأما الاستقصاء فإنه يقضي ، أن تكون الشجاعة مضاداً للجبن ، قريب من كون الصارم مضاداً للددان ، وذلك إذا أخذ الصارم اسماً لسيف مع الحدة ، والددان اسم اسيف مع الكلال ، فيكون لا تضاد بينهما إلا لانطوااهما على متضادين ، ثم يقال إن التضاد بينهما لأجل جنسين ، هما الحاد والكامل ، وكذلك الشجاعة ، كأنها اسم الكيفية مع النسبة المذكورة ، وكذلك الجبن ، وكذلك الحق ، ولتحالاً لا تناقض في هذه الأشياء في مثل هذا الكتاب ، وأما التحقيق في هذه الأمور ، فسيأتيك له موضع محصل في ذلك .

فينبغي لنا أن نشير قليلاً إلى ما وقع عليه الاتفاق الخالص في أمر التضاد وأمر العدم والصورة بعد المشهور ، فلا يترك المتعلم متخيلاً ، فقول : إن الأضداد الحقيقة هي الأمور التي تشرك في موضوع واحد ، وكل واحد منها معنى كالبياض والسوداد ، ليس كالسكون والحركة ، ويكون الاثنين المتقابلان منها ، لا يجتمعان معاً ، بل يتعابران ،

- (٢) باشتراك : بالاشتراك د || لها : صافحة من س ، سا ، ه || لازماً : + أى من ، عا ، ه ||
 (٣) أو الشرية : والشرية سا ، عا || (٤) ويشبه : ويجوز سا || (٥) مطرداً : مطرداتام ||
 (٦) عامان : عامان من || فأجرى ن || يبال : يثال س ، ع ، عا ، م || بما :
 مان || (٧) كتاب : + يقتضي ب ، ئى || (٨) وأنما : ناما ب || كون : تكون د ، س ، ع ،
 ع ، م || (٩) للددان : للدواع ع ، م ؛ للغروات د || المددان : بمعنى السيف الكامل ||
 والمددان : والدواع د ؛ واللذان ع ، اللدان عا ؛ والدواع م || (١٠) متضادين : متضادين
 د ، ع ، عا ، ن ، ه ، ئى || ثم : بل ب || (١٣) في ذلك : ومع ذلك عا ، + ومع ذلك من ، ه ، ئى ||
 (١٥) والثورة : وإنما من ، سا || المشهور : المشهور س || (١٦) وكل واحد : صافحة
 من من || منها : منهاى || معنى : + واحد سا || كالبياض : كالسوداد || والسوداد : والبياض جن ||
 (١٧) منها : منها عا || لا : ولا د ؛ فلا م ، ن .

وينتمي غاية الخلاف ليس كالفتراء والمار . وأما العدم والملكة ، فالحقيقة من العدم ،
أن يكون الشيء معدوماً في الموضوع القابل لوجوده بطبيعة من حيث وذلك ، سواء
كان العدوم مسمى هبنا ملكة أو شيئاً آخر ، وسواء عاد أو لم يعد ، وسواء كان قبل
الوقت أو بعده ، أو فيه ، ومنه ما هو أهم من ذلك ، وهو عدم الشيء عملاً في طبيعة من طبائع
الموضوع أن يقارنه ، شخصية كانت تلك الطبيعة أو نوعية كالتروس الأصلي ، أو جنسية
كالأنوثة ، والخير والشر في أكثر الأشياء يتضادان بالحقيقة تضاد العدم والملكة ، فإن الشر
عدم كل ما من شأنه أن يكون لاشيء إذا لم يكن . والسكون ، والظلمة ، والجهل ، وما أشبه
ذلك ، كلها أعدام . والمرض أيضاً من حيث هو مرض بالحقيقة عدم ، لست أعني
من حيث هو مزاج أو ألم ، والفردية أيضاً ، هي حال الجنس مأخوذة مع سلب عارض
قد يكون فيه ، وذلك الجنس هو العدد ، وقد ينقسم بتساوين ، وقد يعدم هذا المعنى فيه ،
فإذا اترن به ، أن لا ينقسم بتساوين ، كان من تلك الجهة فرداً ، وكان منطويًا على
عدم ما ، من شأنه أن يكون في ذلك الجنس . وإنتصر الآن على هذا المبلغ .

الفصل الرابع

فصل (د)

في المقدم والمتاخر

10

وند جرت العادة أن يذكر بعد المقابلات المتقدم والمتاخر . والحال في ذلك كحال
في المقابلات ، أعني أن ت وفيه حق الاستقصاء فيه ليس في مداخل التعليم فيجب أن
تفتصر على إيراد المشهور وعلى محاذاة التعليم الأول ، وأما التحقيق فستجد تفاريقه في مكانه .

(١) ليس : وليس ع ، ي || وأما : أما صا || وأما الندم : والندم د || (٢) شيئاً :
أشياء ن || (٣) جنسه : جنسه ع ، م || (٤) والثرب : أو الثرب ؛ + أو س ، م || (٥) إذا :
كاع || والسكنون : فالسكنون ن (٦) هومزاج : دو مزو مزاج س || (٧) أو لم : ساقفة
من ع || هي : هو س || مأخوذه : مأخوذا س ، ه || سلب : صبب سر || (٨) بمناويين : متساوين
ع ، م || هذا : هذان د || (٩) فإذا : فلن س || (١٠) ما : ساقفة ع ، م .

فالوجه الأول من التقدم هو الذي يكون بالزمان؛ فإن الأكبر سناً أقدم من الأحدث. والوجه الثاني ما يقال له إنه متقدم بالطبع، وتدْعُدْ أنه هو الذي لا يرجع بانتكاظه في لزوم الوجود، كحال الواحد، عند الاثنين، فإنه إن كانت الانثنين موجودة فالوحدة موجودة، ولا يعكس مكافئه، فليس إن كانت الوحدة موجودة، فالانثنين لا عالة موجودة. ومن المشهور أن ما يكون كذا فهو متقدم بالطبع وليس في المشهور له شرائط وأما تحصيل الأمر في ذلك فيؤخر إلى صناعة أخرى.

وأما الثالث فهو المتقدم في المرتبة على الإطلاق؛ وهو الشيء الذي تنساب إليه أشياء أخرى فيكون بعضها أقرب منه وبعضها أبعد، مثل الجنس الأعلى في حكم الجنسية والنوع الساقي في حكم النوعية. وأما بعد المطلق فذلك ما دوأقرب المنسوبين إلى هذا المنسوب إليه منه، فإن ما دوأقرب للاثنين من هذا المنسوب إليه فهو أقدم في المرتبة مثل الجسم فإنه يتقدم على الحيوان إن اعتبرت الابتداء من الجنس الأعلى، والحيوان أقدم من الجسم، إن اعتبرت ذلك من النوع الأسفل. والمتقدم بالمرتبة ليس يجب له بذلك أنه أن يكون متقدماً، بل بحسب اعتبار النسبة المذكورة، ولذلك قد ينقلب الأقدم في صير أشد تخلفاً. وكما أن ترتيب قد يوجد في الأور طبعاً مثل ما في ترتيب الأنواع والأجناس التي بعضها تحت بعض وفي ترتيب أوضاع الأجسام البسيطة، وقد يكون رضعاً كترتيب الصفوف في المكان منسوبة إلى مبدأ بالوضع، كالبلد الفلاني مثلاً أو كدار فلان، كذلك المتقدم بالترتيب قد يكون في أمور طبيعية، وقد يكون في أمور وضعية.

- (١) التقدم : المتقدم د ، ع ، ه ، ن || (٥) له : ساقطة من م || (٧) المتقدم :
التقدم من || المرتبة : الرتبة عا || (٨) حكم : ساقطة من م || (٩—١٠) المنسوبين...أقرب :
ساقطة من ه || (١٠) منه : ساقطة من د || للاثنين : الاثنين ه ؛ من الأقربين عا || (١١) إن :
فإن د ، م || الجسم : الجنس د ، سا ؛ عا ، م ، ن || (١٢) والمتقدم : والتقى د ، عا ||
(١٣) ولذلك : وكذلك ع || أشد : الأشد د ؛ ع ، عا ، ن || (١٤) أو كدار :
وكدار م ، ع || (١٨) وضعية : وصفية م ، ن .

والمتقدم في المكان من هذه الجملة تد يكون بالوضع كالصف الأول من صنفوف المجلس ، وتد يكون بالطبع كالتار المستقرة في مكانها بمقاييس إلى الهواء .

وقد يوجد المتقدم بالمرتبة أيضاً في العلوم البرهانية ، فإن المقدمات قبل القياسات والنتائج والحرروف قبل الماء ، والصدر في الخطبة قبل الاتصال ، وهنالك مواضع إشكال وهو أن لقائل أن يقول : إن الأمثلة المذكورة في هذا الموضوع داخلة في الباب الأول ؟ فإن المقدمات قبل القياس ليس في المرتبة بل في الطبع ، فإنه إن كان القياس كانت المقدمات ، وليس إن كانت المقدمات كان القياس ، وكذلك الحال في الحرروف والماء ، فنقول في جواب ذلك ، إنه وإن كان الأمر كذلك فليس يمتنع أن يكون المتقدم بالطبع متقدماً في المرتبة من وجه آخر ؛ وذلك لأن النظر هنالك في المقدمة ليس بحسب نفسها ولكن بحسب استعمالنا إليها في التعلم . ونحوه .
 ١٠ تناول المقدمات مرة على طريق التحليل ومرة على طريق التركيب ؛ فإن سلكتا مسلك التركيب كانت المقدمات قبل القياسات ، وإن سلكتا سبيلاً للتحليل بأن فرضنا أولاً النتيجة وطلبنا وسلاً ، كما ستعرف بعد ، انعقد لنا القياس بعد النتيجة ؛ ولأنأخذ الوسط بين الطرفين على أنه مشترك بينهما في مثل هذا الموضوع هو قبل تخصيصه بأحد هما حتى تحصل إحدى المقدمتين بصفة وتخصيصه بالأخرى حتى تحصل الأخرى بصفة ؛ فيكون القياس أولاً ما بينا ثم يتدرج
 ١٥ منه إلى اعتبار مقدمة مقدمة ما حالها . وكذلك الأمر في الماء والحرروف . فقد ظهر أن التركيب الواحد يكون موضوعاً لتركيب التحليل ؛ ويكون ابتداء التركيب غير ابتداء التحليل ، وكون المتقدم بحسب التحليل غير المتقدم بحسب التركيب ، وذلك بحسب

- (١) قد : وقد || صنفوف : الصنفون || (٣) المقدمات : المقدمات م || القياسات : القياس || (٤) الماء : مائدة من م ، ن ، ه ، ي || (٥) داخلة : داخل د || (٦) في الطبع : بالطبع ي || (٧) إن : مائدة من م || كانت : كان س || وليس إن كانت المقدمات : مائدة من م || (٨) يمتنع : يمنع س ، ع ، ن ، ي || (٩) المتقدم : المتقدم م || المرتبة : المرتبة س ، سا || لأن : أنس || (١٠) نفسها ولكن بحسب : س ، م || (١١) طريق : سبيلاً س || فإن : فإذا س ، د || كانت : كان ن || (١٢) سبيل : مسلك
 ١٣) بعد : بهذه ن || بين : من م || (١٤) تخصيصه : تخصيص ع || س || (١٥) بالأخرى : بأخر س ؛ بالأخر د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || وтخصيصه : وتخصيص ع || (١٦) متقدمة متقدمة ما : متقدمة ما ب ، د ؛ متقدمة متقدمة ما ع || نم : ويخضرنا ع
 ١٧-١٨) ويكون ... التحليل : مائدة من سا || (١٨) بحسب : وبحسب م .

استعمالنا المقدمة ؛ فهي وإن كانت مقدمة بالطبع ، من حيث نفسها ، فليسـت مقدمة بالطبع من حيث اتهـأنا إلـيـها بالتحليل . على أن النـتيـجة تـدـيـبـوزـأنـنـكـونـمـنـمـقـدـمـاتـأـخـرـ؛ـوـعـلـىـأـنـاـفـإـعـتـيـارـالـنـقـدـمـفـيـالـمـرـيـةـلـاـنـلـفـتـإـلـىـحـالـشـيـءـفـيـنـفـسـهـوـلـاـلـىـحـالـهـمـنـجـهـأـسـتـعـاـنـاـ،ـبـلـإـنـاـنـلـفـتـإـلـىـحـالـنـسـيـتـهـإـلـىـطـرـفـيـتـهـيـإـلـيـهـ.ـوـالـمـقـدـمـاتـمـنـالـمـتـظـمـةـمـنـالـأـوـاـئـلـوـمـاـيـجـرـيـبـرـاـهـاـإـلـىـالـنـتـيـجـةـالـقـصـوـدـةـمـنـظـمـةـبـيـنـطـرـفـيـنـأـحـدـهـاـالـنـتـيـجـةـوـالـآـخـرـالـمـبـدـأـالـأـوـلـ،ـفـاـدـوـأـقـرـبـمـنـالـنـتـيـجـةـفـوـأـبـعـدـمـنـالـمـبـدـأـالـأـوـلـ،ـوـمـاـهـوـأـقـرـبـمـنـالـمـبـدـأـالـأـوـلـفـهـوـأـبـعـدـمـنـالـنـتـيـجـةـ.ـوـتـدـيـنـخـتـفـمـقـدـمـتـانـفـيـالـقـرـبـمـنـجـانـبـوـالـبـعـدـمـنـجـانـبـآـخـرـ،ـفـيـصـيرـأـحـدـهـاـأـقـرـبـمـنـهـوـالـآـخـرـأـبـعـدـوـيـكـوـنـحـكـهـاـبـاـقـيـاسـإـلـىـالـطـرـفـالـآـخـرـخـالـفـاـ،ـأـوـيـكـوـنـأـبـعـدـهـاـمـنـالـطـرـفـالـأـوـلـأـقـرـبـهـاـمـنـهـذـكـرـ،ـوـأـقـرـبـهـاـمـنـذـكـرـ.ـ

وأما القسم الرابع من المقدم وهو المقدم بالشرف فهو كما يقال : إن أبا بكر متقدم على عمر .

وهـنـاـقـسـمـلـلـتـقـدـمـمـشـهـورـنـذـكـرـهـعـلـىـوـجـهـوـنـخـتـقـهـفـيـصـنـاعـةـالـفـلـسـفـةـوـذـكـرـهـوـالـتـقـدـمـبـالـعـالـيـةـ.ـفـاـنـالـسـبـبـمـتـقـدـمـعـلـىـالـسـبـبـ،ـوـإـنـكـانـلـاـيـوـجـدـأـحـدـهـاـإـلـاـوـتـدـوـجـدـالـآـخـرـ،ـوـلـيـسـأـحـدـهـاـمـتـقـدـمـاـبـالـطـبـعـعـلـىـوـجـهـالـمـذـكـورـمـنـالـتـقـدـمـبـالـطـبـعـهـنـاـ،ـوـإـنـكـانـقـدـيـقـالـمـتـقـدـمـبـالـطـبـعـعـلـىـالـمـتـقـدـمـبـالـعـالـيـةـوـبـالـذـاـتـ.ـوـهـذـاـمـتـقـدـمـمـثـلـوـجـودـالـإـنـسـانـفـيـنـفـسـهـوـإـحـتـاقـتـوـلـالـقـائـلـإـنـهـمـوـجـودـ؛ـفـإـنـهـكـلـاـكـانـالـقـوـلـبـاـنـهـمـوـجـودـصـادـقـفـهـوـمـوـجـودـ؛ـوـكـلـمـاـكـانـمـوـجـودـاـفـاـنـقـوـلـبـذـكـرـصـادـقـ.ـوـلـكـنـالـنـاسـلـاـيـتـخـاـشـوـنـأـنـيـقـوـلـاـ:ـإـنـهـكـانـأـوـلـاـ

- (٢ - ٣) بالطبع ... أنا : ساقطة من ن || (٢) اتهـأـناـ:ـاـتـهـأـنـاـ،ـدـ،ـسـ،ـعـ،ـمـ،ـنـ ||
 (٤) نسبة : نسبة م || والمـدـمـاتـ:ـالـمـدـمـاتـعـ || (٥) الأـوـاـئـلـ:ـالـأـفـارـيـلـدـ،ـنـ ||
 (٦) أوـيـكـوـنـ:ـوـيـكـوـنـسـ،ـعـ؛ـإـذـيـكـوـنـعـ || (٧) الـطـرـفـ:ـالـطـرـفـالـأـتـرـبـ،ـعـ،ـيـ،ـ
 الـطـرـفـهـنـاـ،ـهـ || (٨) أـبـاـبـكـ:ـ+ـرـضـىـالـلـهـعـنـهـسـ،ـهـ || (٩) عـرـ:ـ+ـرـضـىـالـلـهـعـنـهـ
 سـ،ـهـ || (١٠) مشـهـورـ:ـمـشـهـورـسـ،ـمـ || دـوـ:ـسـاقـطـةـمـنـعـ || (١١) وـجـدـ:ـيـوـجـدـسـ ||
 (١٢) المـذـكـورـمـنـالـتـقـدـمـ:ـالـمـذـكـورـمـنـالـتـقـدـمـنـ || (١٣) يـقـالـمـتـقـدـمـبـالـطـبـعـ:ـيـقـالـمـتـقـدـمـبـالـطـبـعـمـ ||
 وـبـالـذـاـتـ:ـالـذـاـتـدـ،ـسـ،ـمـ،ـنـ،ـهـ؛ـبـالـذـاـتـعـ || (١٤) وهذا : وهذا دـوـسـ،ـهـ؛ـهــذـاـدـ،ـ
 عـ،ـسـ،ـمـ،ـنـ،ـهـ || (١٥) قولـ:ـقـوـلـنـادـ؛ـصـاقـطـةـمـنـسـ،ـسـ،ـعـ،ـسـ،ـمـ،ـهـ،ـهـ || فـإـنـهـ :ـ
 قـانـىـ || (١٦) لـاـيـخـاـشـوـنـ:ـ+ـعـنـسـ،ـهـ

موجوداً ثم كان القول بوجوده صادقاً ؛ أو حتى كان القول بعد ذلك بأنه موجود صادقاً وينحاشون أن يقروا إنـهـ كانـ القـولـ بـوـجـوـدـهـ صـنـادـقـاـ أـوـلـأـثـمـ كانـ هوـ مـوـجـوـدـاـ أوـ حتـىـ كانـ هوـ مـوـجـوـدـاـ . وكذلك الحركة التي يـسـتـرـيـدـ ، إذا اخـذـارـهاـ غـرـكـ لـاـشـالـهـ مـاـيـلـاقـيـهـ وـرـكـ القـلمـ ، فـإـنـ النـاسـ يـتـصـورـونـ لـقـوـلـمـ زـيـدـ حـرـكـ يـدـهـ أـوـلـاـ تـجـرـكـ مـاـيـلـاقـيـهـ أوـ تـحـركـ الـقـلمـ معـنـيـهـ يـعـنـونـ صـدـقـهـ فـيـ قـوـلـمـ إـنـهـ يـحـزـكـ مـاـيـلـاقـيـهـ أـوـ يـحـرـكـ الـقـلمـ حتـىـ حـرـكـ هوـيـهـ ؛ فـهـذـاـ المعـنـيـ دـوـ اـتـقـدـمـ عـلـىـ ؛ فـإـنـ الـعـلـةـ ، وـإـنـ كـانـتـ مـنـ حـيـثـ هـىـ ذاتـ وـمـلـوـهـاـ ذاتـ لـاـتـقـدـمـ وـلـاتـأـنـرـ ، وـلـاـ يـكـوـنـانـ مـعـاـ ، وـكـانـتـ ، مـنـ حـيـثـ هـىـ عـلـةـ ، لـزـمـهـاـ الإـضـافـةـ ، وـالـآـخـرـ مـعـلـوـلـ لـزـمـهـ الإـضـافـةـ لـاـتـقـدـمـ أـحـدـهـاـ أـيـضاـ وـلـاـ يـتـأـنـرـ ، بـلـ هـنـاـ مـعـاـ . فـإـنـ الـأـوـلـ مـنـ حـيـثـ وجودـهـ لـيـسـ عنـ الـآـخـرـ وـجـوـدـ الـآـخـرـ عـنـهـ . فـهـوـ مـتـقـدـمـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ حـالـ الـوـجـوـدـ وـتـكـوـنـ لـهـ النـسـبـةـ إـلـىـ الـوـجـوـدـ غـيرـمـتوـسـطـ فـيـهاـ وـجـوـدـ الـآـخـرـ ، وـالـآـخـرـ لـاـنـسـبـةـ لـهـ إـلـىـ الـوـجـوـدـ إـلـاـ وـمـتـوـسـطـ فـيـهاـ وـجـوـدـ الـأـوـلـ . وـسـتـجـدـ هـذـاـ المعـنـيـ كـالـحـاـصـلـ فـيـ سـائـرـ أـنـحـاءـ التـقـدـمـ لـكـلـ بـحـسـبـهـ .

وـإـذـ قـدـ وـقـفـ عـلـىـ التـقـدـمـ وـلـاتـأـنـرـ فـقـدـ سـهـلـ الـوقـوفـ عـلـىـ مـعـرـفـةـ "ـمـاـ"ـ ؛ فـإـنـ كـلـ أـمـرـيـنـ لـاـتـقـدـمـ أـحـدـهـاـ عـلـىـ الـآـخـرـ وـلـاـ يـتـأـنـرـ فـيـهـ مـعـاـ . فـيـقـالـ مـعـاـ فـيـ الزـمـانـ لـمـاـ لـاـتـقـدـمـ أـحـدـهـاـ فـيـهـ وـلـاـ يـتـأـنـرـ ؛ وـيـقـالـ مـعـاـ فـيـ الطـبـعـ لـلـأـمـرـ الـذـيـ لـاـتـقـدـمـ وـلـاتـأـنـرـ فـيـهـ بـالـطـبـعـ ؛ فـهـمـاـ ١٥ـ إـمـاـ مـتـلـازـمـانـ فـيـ تـكـفـ الـوـجـوـدـ كـلـأـخـ لـلـاخـ ، وـإـمـاـ مـتـنـافـيـانـ فـيـ بـ . فـلـاـ يـلـزمـ أـحـدـهـاـ الـآـخـرـ كـلـأـنـوـاعـ تـحـتـ جـنـسـ وـاحـدـ ؛ لـيـسـ لـأـنـهـاـ مـعـاـ فـيـ الطـبـعـ فـقـطـ ، بـلـ لـأـنـهـاـ مـعـاـ فـيـ الـمـرـبـةـ أـيـضاـ وـفـيـ النـسـبـةـ إـلـىـ مـبـداـ مـاـ . فـإـنـ هـذـهـ مـنـ حـيـثـ النـسـبـةـ إـلـىـ طـبـيـعـةـ الـجـنـسـ مـتـأـخـرـةـ بـالـطـبـعـ

- (١) القول بعد ذلك : بـعـدـ ذـلـكـ التـوـلـسـ || (٢) وـيـنـحـاشـونـ ...ـ مـادـقـاـ :ـ سـاقـةـ مـنـ مـ ||
إـنـهـ : +ـ إـنـ عـاـ || (٣) أـوـ جـتـيـ كـانـ دـوـ مـوجـوـدـاـ :ـ سـاقـةـ مـنـ مـ ||ـ حـتـىـ كـانـ دـوـ :ـ حـتـىـ كـانـ عـ ||
(٤) وـرـكـ :ـ أـوـ حـرـكـ دـ ،ـ حـاـ ||ـ يـتـصـورـونـ :ـ مـتـصـورـونـ سـاـ ||ـ (٥) صـدـقـىـ :ـ صـدـقـىـ ؛ـ صـدـقـهـ مـ ،ـ
سـاـ ،ـ مـ ||ـ (٦) وـإـنـ :ـ إـنـ سـاـ ||ـ (٧) يـكـوـنـ بـ ،ـ دـ ،ـ سـاـ ،ـ عـ ،ـ عـ ،ـ مـ ،ـ
نـ ،ـ عـ ،ـ هـ ،ـ يـ ||ـ (٨) وـالـآـخـرـ ..ـ الـإـمـانـةـ :ـ سـاقـةـ مـنـ سـاـ ||ـ لـاـتـقـدـمـ :ـ نـلـاـتـقـدـمـ عـ ||
(٩) الـآـخـرـ :ـ فـإـنـهـ سـ ،ـ سـاـ ،ـ عـ ،ـ مـ ،ـ هـ ||ـ (١٠) الـآـخـرـ :ـ لـلـآـخـرـ عـ ||ـ هـوـ :ـ دـوـ عـ ،ـ يـ ؛ـ وـجـوـدـ ،ـ
سـ ،ـ عـ ،ـ مـ ،ـ نـ .ـ وـتـكـوـنـ :ـ فـتـكـوـنـ هـ ||ـ (١١) الـقـدـمـ :ـ الـقـدـمـ :ـ سـاقـةـ مـنـ سـاـ ||ـ (١٢) الـقـدـمـ :ـ
سـ ؛ـ الـقـدـمـ مـاـ ||ـ (١٣) الـقـدـمـ وـالـآـخـرـ :ـ الـقـدـمـ وـالـآـخـرـ مـاـ ||ـ كـلـ :ـ سـاقـةـ مـنـ عـ ،ـ يـ ||
(١٤) فـيـنـالـ مـاـ :ـ سـاقـةـ مـنـ عـ ||ـ (١٥) الـأـمـرـ :ـ الـأـمـرـ ||ـ (١٦) الـآـخـرـ :ـ الـآـخـرـ سـ ||ـ
سـاقـةـ مـنـ عـ ||ـ (١٧) الـمـرـبـةـ :ـ الـرـبـةـ عـ ||ـ (١٨) أـيـضاـ :ـ وـأـيـضاـ سـ ||ـ مـاـنـاخـةـ :ـ وـمـاـنـاخـةـ دـ ،ـ مـ .ـ
(٢٠)

من الجنس ، ومن جهة إضافتها إلى الجنس ، على أن الجنس مبدأ مفروض هي متاخرة عنه بالمرتبة ، ومن حيث أن طبائهما لا تقدم فيها ولا تتأخر في الطبع فهي معاً في الطبع ، إذ كل واحد منها ينفي ما ينفي الآخر .

وإذا ثُبِّتَ إلى حال تأخر عن الجنس بالمرتبة وجدت معاً في المرتبة نعم وهي مشتركة في أن طبائهما متاخرة بالطبع عن طبيعة الجنس فان جعلت معاً في هذه الشركة لم تكن معاً في الطبع مطلقاً لكن معاً في التأخر في الطبع ، وليس كونها معاً في الطبع هو كونها معاً في التأخر ، بل ”المعا“ في الطبع هي الأشياء التي لا تقدم بالطبع ولا تتأخر من حيث هي لا متقدمة ولا متاخرة في ذاتها ، لا من حيث هي كذلك من جهة نسبة

إلى معنى آخر . فيجب أن تكون معية الأنواع بالوجه الذي يختلف تقدم الأجناس عليها

وتتأخرها عنها إنما هو باعتبار حال التلازم واللاتلازم ، فإن المتأخر يوجد له أنه يلزم وأنه لا يلزم ، والتقدم لا يوجد له أنه يلزم ولا يلزم ، والمتكافئ في الوجود إنما أن يكون كلّ يلزم كل التجاورين وإنما أن يكون كل لا يلزم . وفي الحالين يكون ”معاً“ كالتباينين فإنهم ”معاً“ ودو الوجود ، وفي الحالين يكون ”معاً“ وهما متضادان من وجهين ،

والأنواع تكون ”معاً“ من هذا الوجه معية فيها بينها بخلاف التقدم والتأخر الذي بينها وبين

الجنس ، وأما معية في المرتبة فلا نهانها متساوية التقارب والبعد من المبدأ الذي هو الجنس

إذا كانت النسبة إليه . والأشياء التي هي ”معاً“ في المرتبة أيضاً إنما أن تكون في مرتبة

وضعيّة كالذين في صف واحد فلنفهم في مرتبة وضعية ، وإنما في مرتبة طبيعية كأنواع

تحت جنس واحد .

(٢) فيها : فيه || (٣) منها : منها ، ن ، ه ، ئ || مخالفة : مخالف ، من ، ما ، ع ||

(٤) الذي : التي من || فيكون ب ، س ، م ، ع ، ه ، ئ ||

(٥) تأخر : تزهدا عن : من م || (٦) مشتركة : + له ع ، م || (٧) وليس ...

الطبع : ساقفة من د || (٩) لامتندة ... هي : ساقفة من د || (١١) عنها : عنه د ،

س ، ع ، م ، ن ، ه ، ئ || هو : هي ع ؛ ساقفة من د || (١٢) لا يوجد : يوجد عا || ولا يلزم :

وأنه لا يلزم س ، م ، ع ؛ عا || المتكافئ : والنكافع ؛ والنكافي عا || (١٣) كل التجاورين : ساقفة

من د ، ع ، ن || (١٣ - ١٤) كالتباينين ... معاً : ساقفة من عا || كالتباينين ... وجهين :

ساقفة من ع || (١٤) فإنها معاً : ساقفة من س || وهو : في د ، ه ؛ + في سا || (١٥) بينها :

بينها سا || بخلاف : لأن س ، م || (١٦) المرتبة : الرتبة عا || متساوية : متساوية ع || (١٧) إذا : إذ عا ||

والأشياء : ظل الأشياء س ، ه ؛ وإنما بالأأشياء عا ؛ وبالأشياء س ، م .

ولك أن تعلم من هذا أيضاً حال معاً في الشرف وأما "معاً" في العالية فتحقيق الأمر فيه عسير .

وتد تذكر في هذا الموضع، الحركة ، فيقال : إن الحركة لها أنواع ستة ، سواء كانت أنواعاً في الحقيقة إن كانت الحركة جنساً ، أو كانت تشبه الأنواع ، وهي في نفسها معانٍ مختلفة ، تقال عليها الحركة بالتشكيك أو الاتفاق على ما نمحققة لك في العلم الطبيعي .
وهذه الأنواع ليست على قياس الأنواع القسمية تحت جنس واحد ، بل على قياس أنواع تختلف مرتبتها ، بعضها ملاصق ، وبعضها متاخر ؛ والسبب في ذلك أن بعض الأنواع القريبة لم يوجد لها اسم عام ، فترك وأخذ نوعاً المسماً مكانه ، إذ ليس هذا مكان تحقيق القول في ذلك ، بل مكانه العلم الطبيعي .

فالأشياء السنة : التكزن وهو حركة إلى كون جوهر ، مثل تكزن الجنين ؛
وفساد هو حركة إلى فساد جوهر ، وهو مثل موت الحيوان . وهذا يعمهما أمر لا اسم له يتحقق في العلوم ، ويعلم هناك أيضاً أنهما ليستا بحركاتين عند التحقيق . والثالث فهو ، مثل نشوء الصبي وتزييد الشجرة . والرابع الذبول ، مثل اضمحلال المرم في أعضائه وهما أيضاً تتحت معنى حركة من كم إلى كم ونوعاه . والخامس الاستحاللة ، وهو التغير من كيف إلى كيف ، وهو بالحقيقة ثالث ، فإن الأول من هذه ، تغير من جوهر إلى جوهر ، وهو كون لما إليه ، وفساد لما عنه ؛ والثاني ، هو تغير من كم إلى كم إما من نقصان إلى زيادة ، أو من زيادة إلى نقصان ، فييق الذي في الكيف نالنا .
والسادس من المذكورة وهو من النقلة ، وهو تغير من مكان إلى مكان ، وهو بالحقيقة

(١) ولك : ولكن ع || (٢) عسير : عسر ، عا || (٤) في الحقيقة : بالحقيقة عا || أو : وس || (٥) على : وعلى عا ، د || (٧) تختلف : مختلف ما || (١٠) فالأشياء : فالأنواع س ، د || التكون : الكون م || (١١) دو حركة : دو حركة س ، ن ، ه ، ئى || الحيوان : ومد الشجرة س ؛ وترزيد الشجرة س ، ع ، ه ، ئى || (١٢) يتحقق : محقق م || أيضاً : ساقطة من ب ، د ، ن ، ه ، ئى || أنها : ساقطة من ع ، م || اليتنا : ليس بـ ، س ، س ، م ، ن ، ه ، ئى || (١٣) وترزيد الشجرة : ساقطة من د ، س ، س ، ع ، ن ، ه || المرم : الجرم ن || (١٤) معنى : ساقطة من س || (١٦) وهو : هو ه || هو : ساقطة من س || (١٨) والسادس ... النقلة : ساقطة من ن || المذكورة : المذكور س || وهو من النقلة : وهو القليل س ، ه .

رائع ، وهذه الأربعة متباعدة تباعاً ظاهراً ، وربما أشكل أمر الاستحالة ، إذا كانت الاستحالة تكون في الأكثر مقارنة لحركة يظن أنها نقلة أو غير ذلك ، ولكن الشيء قد يتغير لونه أو مزاجه ، ولا يكون قد تحرك في مكان ، ولا نعا ، ولا ذيل ، ولا كان ، ولا فسد ، وكذلك الشيء قد يتحرك في المكان وكيفيته بحاله ، والمرجع يضاف إليه ان詅 فبندو ، وتكون الصورة محفوظة في الكل من حيث التربع لم تغير ، وإن كان هذا ليس هو النمو الحقيقي لكنه مثال النمو الحقيقي . ويشبه أن يكون هنا حركة أخرى ، وهي الحركة في الوضع ، مثل حركة الفلك على نفسه مستبدلاً لوضعه دون أينه ، فربما لم يكن له أين فتغير أينه ، وإن كان له أين وتحريك فيه على نفسه فلم يتبدل عليه بحركته ؛ ولهذا موضع آخر .

ثم الحركة على الإطلاق ، يضادها السكون على الإطلاق ، في ظاهر الأمر وعلى التحول المستعمل في هذا الكتاب ، ولا يوجد لها مضاد غير السكون . فالحركة مطلقاً في المكان ، لا يخفى الأمر في أنها يضادها السكون في المكان وفي الكثافة والكيفية والحركات الجزئية من كل باب ما ذكر ، يضادها حركات . مقابلة لها جزئية أيضاً ، فالمكون الفساد ، والنمو الدبولي ، لكن الاستحالات قد أخذت منوعة ، فيعسر إصابة الصدد لها من حيث هي استحالة ، لا استحالة ولا سكون في ظاهر الأمر إذ كان السكون في الكيف غير متصور في ظاهر الأمر : وكتلك كان يكون الحال في الكون والفساد لو لم يذكرا منوعين ، والظاهر يجب أن لا يصاب للاستحالة ضد ، إلا أن يقتصر بالظاهر تأمل ومقاييس بالحركة المكانية ، فيكون ضد الحركة المطلقة في الكيف ، السكون في الكيف ، مضادة جنسية ، كالنقطة السكون في المكان ، أو يكون جزئيات الحركات في الكيف ضد جزئية ،

(١) مثابة : مثباتاً || إذا : إذا ، هـ ، ي || (٣) لونه : كونه ع
 أو مزاجه : مزاجه ب ، د ، ع ، حـ ، ن ، ي || (٣) ذيل : ذايل س || (٤) قد : صافحة من س ، حـ
 يحرك : صافحة من س || بحاله : بحالها سا || فينمو : فينما || (٥) وتكون : أو تكون د ،
 س ، م ، ن ، ي || (٦) لكنه ... الحقيق : صافحة من سا || التلو : للتلو س ، هـ
 وهي : ودود ، س ، ن ، هـ ، ي || (٧) فتغير : فيتغير س ، ع ؛ تغير د || (٨-٧) فتغير ...
 أين : صافحة من ع || (٨) فيه : صافحة من س || فلم : ولم ع || (٩) لها : لهذا ، س ، م ؛
 له ع ، حـ ، ن || (١١) أنها : أنه سا || والكيفية : وفي الكيفية س ، هـ || والحركات :
 الحركات د ، س ، م ، ن || (١٢) أيضا : صافحة من عا || وللنحو : وإنو د (١٣) أخذت : +
 غير ب ؛ س ، هـ ، ي || متوعة : متوعد د || (١٤) إذ : إذا هـ || (١٥) متوعن : + وال فهو
 لوالذبوب لول يذكرا متوعن ب ، س ، ع ؛ وفي فهو والذبوب أول يذكرا متوعن د ؛ وفي فهو والذبوب
 ٠ لول يذكرا متوعن س ، هـ ، ي || (١٦) يقرن د ، س ، هـ ، ي || (١٨) أو يكون د ونيكون س ، هـ

فيكون كما أن الحركة من أسفل إلى فوق مضادة للحركة من فوق إلى أسفل ، كذلك الحركة من السوداد إلى البياض مضادة للحركة من البياض إلى السوداد ، أعني أن الإيضاض ضد للسوداد ، وهو نوع الاستعمال . فلنصلح الآن على أن الحركة على الإطلاق يضادها السكون على الإطلاق ، وأن النوعيات الأربع القرية منه يضادها السكون في ذلك المعنى من الجوه أو الكيف أو اليم أو الأين .

وأما المتضادات الجزئية المتنوعة جداً ، فتضاد الحركات منها حركات ، وأما أنه هل جميع ما ذكر حركات ، وأنه ليس غيرها حركات ، وأنه كيف يقابل السكون الحركة وأى سكون لأى حركة ، فأولى المواجه بتحقيقه هو العلم الطبيعي .

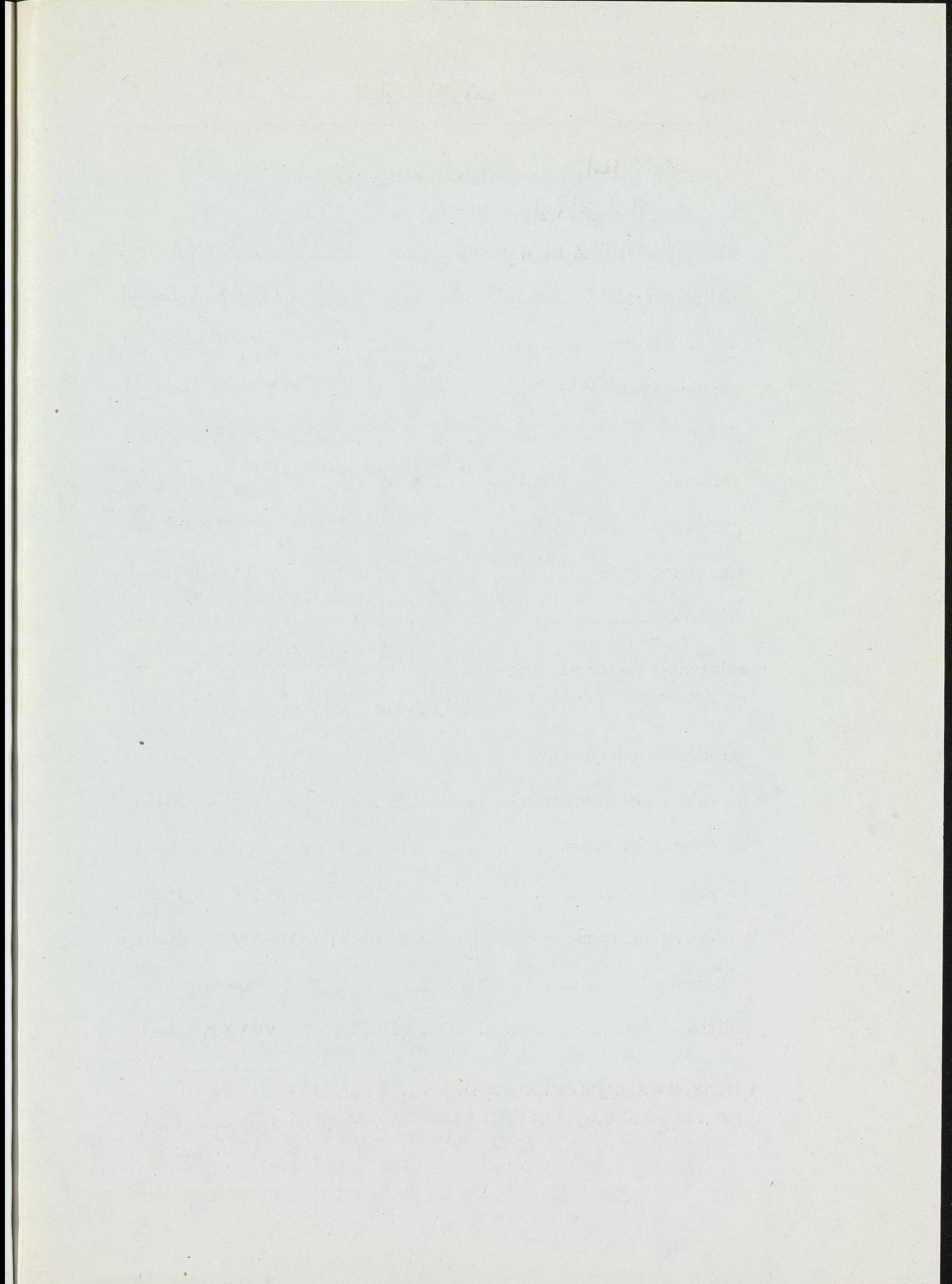
لكن ألفاظ المتقدم ، والمتاخر ، والمقابل ، والمع ، والحركة ، كانت الفاظاً قد استعملت في تعليم المقولات ، وكانت قريبة من أن يكون فيما تعارف تخيل لتعلم ما تعلمه في ابتداء الأمر ، فحسن تعقيب النظر بتفصيل مشهور لهذه الألفاظ .

وأما النظر في حال الاتفاق والتواطؤ ، وما على موضوع ، وغير ذلك فكان يحتاجاً تقديمه على المقولات ، إذ كان لا بد من استعمالها في تعليم المقولات ، ولم يكن في المشهور لها معان معلومة أو متخيلة بوجه .

فليكتفنا ما قلناه في أمر ناطيون رياس ، فإن الزيادة على ذلك فضل ، ولا يبعد أن يكون القدر الذي أوردناه أيضاً فضلاً .

(آخر الفن الثاني من الجملة الأولى من المنطق)

- (١) إلى : صافحة من ص ، ع || أسلف : صافحة من ع || (٣ - ٤) يضادها ... الإطلاق :
- صافحة من د || (٤) وإن : فإن د ، س ، ن || الأرجح : الأرجح من س || (٥) أو الكيف :
- والكيف سا || وأما : فاما س ، ه || (٦) المتنوعة : النوعية ب || (٩) ألفاظ : الألفاظ عا || (٩) وال مقابل : صافحة من ه || والمعنى س || والحركة : والحركات ع ، ي
- (١٠) لتعلم : المتعلم د ، س ، ع ، م ، ي ، صافحة من ما || (١١) حسن : يحسن م ||
- (١٢) إذ : إذان || (١٤) معلومة : مشهورة ع || (١٥) فضل : أفضل ما
- (١٦) فضلا : + تمت المطالحة السابعة وتم النز الثاني من الجملة الأولى في المطلع س ، تمت المطالحة السابعة من النز الثاني ه ؛ تم النز الثاني من الجملة الأولى من المنطق بحمد الله وتوفيقه ع ، آخر النز الثاني من الجملة الأولى من المنطق عا || (١٧) آخر النز ... المنطق : صافحة من ص || الأولى : صافحة من ن || المنطق : + والله المنه ما ، + والحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد النبي وآلته الراهنين .



فهرس المصطلحات^(١)

ubi	أين ٢٢٨
ubi générique	أين جنسى ١٦٢٢٩
ubi spécifique	أين نوعى ١٩٢٢٩
ubi individuel	أين شخصى ٢٦٢٢٩
l'avoir	الجلدة ٧٦٢٣٥
particulier	جزئى ٢٥
generalitas	جنسية ٨٦٥
genres suprêmes	أجناس عالية ١٥٦٦
substance	الجوهر ١٦٩١
substances premières, secondes et troisièmes	الجواهر الأول والثانى والثالثة ٥٦٩١ الجوهر الأول والثانى والثالث ١٤٦٩٥
substances individuelles	الجواهر الشخصية ١٦٩٦
les substances intellectuelles ou intelligibles	الجواهر العذيلة ٨٦١٠٠
Le substantiel per se	الجوهرى الذائى ١٢٦٥٠
La substantialité	الجوهرية ٦٦٤٩
la disposition, le mode	الحال ١٣٦١٧٣ ١١٦١٨٣
définition	حد (ج) حدود ٣٦٤
la ligne	الخط ٧٦١٢٨

(١) أكتفينا بذكر أهم المصطلحات التي وردت في هذا الجزء والمتعلقة اتصالاً وثيقاً بنظرية المقولات وأشرنا أمام كل مصطلح إلى رقم أو رقمان ينبع من أرقام الصفحات التي ذكرناها ، وحاولنا أن نفع المقابل الفرنسي لكل مصطلح .

signification	دلالة	١٥٦٤
description	رسم (ج) رسوم	٣٦٤
le pair et l'impair	الزوجية والفردية	٥٦١٢٦
la surface	السطح	٩٦١١٩
noms distincts	أسماء متباعدة	١٨٦١٥
noms synonymes	أسماء متراوفة	٣٦١٦
nom douteux, obscur, vague	اسم مشابه	٤٦١٢
les noms ambigus	المتشابهات	١٣٦١٥
communaute du nom	الاشتراك في الاسم	١٦١٣
nom homonyme	اسم مشترك	
nom équivoque	» مشكك	
nom univoque, synonyme	» متوافق	٥٦٧
nom absolu	اسم مطلق	
(1) nom transporté, transféré	اسم منقول	٤٦١٢
(2) nom propre devenu tel d'un nom appellatif par ex. Mohammad		
(3) qui a perdu sa signification primitive		
l'égalité	المساواة	٢٦١٤٣
l'inégalité	اللامساواة	٧٦١٤٣
l'individu	الشخص	٢٦٩٩
communitas	المشاركة	١٧٦٢٦
avoir la même définition	المشاركة في الحد	١٩٦٣٦
paronymes	المشتققة أسماؤها	
figure	شكل (ج) أشكال	١٤٦١٧٢

équivocité,	٣٦٢٦
attribut constitutif intrinsèque	١٦٢٠
attribut extrinsèque non constitutif	١٦٢٠
le contraire	١٦٦١٠٥
les contraires	٣٦٢٥٢
les relatifs	١٦١٤٤
le relatif	١٢٦٦٤
corrélatifs	١٠٦٢٦٣
l'adéquation	٢٦١٤٣
l' opinion	١٩٦١٠٩
le nombre	١٦٦١٢٩
l'accident	١١٦٢٧
l'accidentalité	١٦٢٣
differences constitutives	٨٦٠٥
differences divisives	١٢٦٠٥
differences essentielles (spécifiques) ...	٥٦٥٧
les differences abstraites (=formes)	٥٦١٠٢

متفصل انظر : كم

passion	١٦٦٩
action	ان يفعل
passions	٢٠٦٨٢
catégories	فاطيفورياس ٢١٦٤ ، انظر "مقولات"

ال مقابل	١٢٦٤٤
l'opposition	...
المقابلات	٢٤١
les opposés	...
مقابل التقيض	١٤٦٢٥٨
opposition du contradictoire	...
« التضاد	٥٦٢٦٣
opposition de contrariété	...
« التناقض	١٤٦٢٥٩
opposition de contradiction	...
« عدم والملكة	...
opposition de la privation et de l'habitus	...
تقدم . طريق التقدم والتأخر	١٢٦١٠
per prius et posterius	...
القدم والتأخر	١٥٦٦٢
antériorité et postériorité	...
القسمة	٧٦٤
la division	...
القسمة الفاصلة	...
la division différentielle	...
استقصاء	١٥٩٦
investigation, recherche	...
المقولات	١٣٦٥٨
Les catégories	...
« قول على »	٩٦٣٨
dire de	...
المقول على كثرين	١٨٦٢٢
ce qui se dit de plusieurs	...
ما يقال على موضوع	١٩٦٢١
ما يقال على موضوع	...
مُقْرَّم	٣٦٨٠
constitutif	...
المقومات	١١٦٨٢
les éléments constitutifs	...
القوة واللاقوة	٧٦١٨٠
la puissance et l'impuissance	...
القدرة الفعلية	٧٦١٨٠
la puissance active	...
القدرة الانفعالية	٨٦١٨٨
la puissance passive	...
قدرة افعال	٩٦١٩٠
puissance passive...	...
قدرة مقاومة	...
puissance de résistance	...

puissance active	قدرة فعل ...
puissance naturelle	قدرة طبيعية ١٣٦١٩٠
syllogismes	قياسات ٣٦٤
l'égalité l'équivaleuce	التكافؤ ١٨٦١٤٨
l'universel	الكلى ٩٦٢٣
les quantités véritables	الكميات بالحقيقة ٤٦١٣٠
la quantité discrète, discontinue ...	الكم المنفصل ١٣٦٦٢
la quantité continue	« المتصل كافية ٤٦٧
les êtres qui possèdent des qualités ...	ذوات الكيفية ١٠٦٢١٨
qualification	تكييف ١٢٦٦٩
qualité affective passive ...	الكيفية الانفعالية ٣٦١٩٢
qualités naturelles	كيفيات طبيعية ٤٦١٧٣
qualités acquises	« مقتناه
la concomitance	الملازمية ٥٦٢٤٩
les inséparables	اللوازم ٦٦٥٧
le nom incomplexe, dictio incomplexa ...	اللفظ المفرد ٨٦٣
le nom complexe	اللفظ المركب ٨٦٣
quando	متى ٤٦٢٣١
la similitude	التماثلة ١٢٦١٦١
le lieu	المكان ١٤٦١١٩
les habitus et les dispositions ...	الملكات والحالات ٢٠٦٨٢

le rapport	النسبة	٣٦١٤٤
spécificité, specialitas	نوعية	٨٦٥
être dans, esse in	وجود في	٩٦٣٨
l'être qui est dans un sujet	الموجود في موضوع	١٥٦٢٢
l'unité	الوحدة	٧٦٧٠
un secundum intentionem	واحد بالمعنى	١١٦٩
un secundum rem	واحد بالاستحقاق	٢٢٦٩
sujet	موضوع	١٦١٩
la continuité	الاتصال	١٦١١٧
تفضل أنظر : كم		
sujet	موضوع	٤٦٢٢
la position,	الوضع	٨٦٢٣٣
l'univocité absolue	التواءط المطلق	١٨٦١٠
l'univocité, la synonymie	التواءط	٦٦٩
l'univocité	المواءطة	١٣٦٩
univoque	متواطن	٢٣٦٩
الموافقة	الموافقة	١١٦١٦١
la concordance,	(الكيف)	
à la fois homonyme et synonyme	بالاتفاق وبالتواءط مما	١٥٦١٤
état ou disposition de l'esprit	المهنة النفسانية	٣٦٢٢٧
الميزة :		٨٦١٧٨
la figure	= شكل	٨٦١٧٨
la forme	- هيئة غير الشكل	٩٦١٧٨

ابن سينا

الشفاء

المُنْطَقُ

٣ - العبارة

تصدير وراجعة

الدكتور ابراهيم مذكور

بتحقيق

مُحَمَّدُ الْخَضِيرِي

بمناسبة الذكرى الـ ١٥ لاشيخ الرئيس

دار الكتب الشرقيه للطباعة والنشر
بالتعاون

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعى النجوى
قم المقدسة - ایران ۱۴۰۵ هـ

الفهرس

صفحة

مقدمة للدكتور إبراهيم مذكر ز-س
رموز المخطوطات التي قام عليها التحقيق بع

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الأولى

من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهي عشرة فصول

الفصل الأول — فصل في معرفة التاسب بين الأمور والتصورات والألفاظ والكتابات وتعريف المفرد والمركب فيها بمحتملها من ذلك	١
الفصل الثاني — فصل في تحقيق الاسم	٧
الفصل الثالث — فصل في الكلمة	١٧
الفصل الرابع — فصل في تعريف حال المصدوق وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة المحصلة وغير المحصلة والمصرفة وغير المصرفة	٢٥
الفصل الخامس — فصل في القول وتمييز الخبر منه مما ليس بخبر	٣٠
الفصل السادس — فصل في تعريف القول الجازم البسيط الأول والذى ليس بأول وتعريف الإيجاب والسلب وإعطاء الشرائط في تقابلهما	٣٧
الفصل السابع — فصل في تعريف أصناف القضايا المخصوصة والمهمة والخصوصة وتعريف التقابل الذى على سبيل التناقض والتقابل على سبيل التضاد وتعريف التداخل وإزداد أحکام القضايا من جهة ذلك	٤٥
الفصل الثامن — فصل في المعرفات الشخصية	٥٤
الفصل التاسع — فصل في صدق المخصوصات وكذبها	٥٩
الفصل العاشر — فصل في تحقيق حالة التناقض ومراتب أصنافها في أنواع الصدق والكذب المتعين وغير المتعين	٦٦

المقالة الثانية

من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق

صفحة

الفصل الأول — فصل في القضية الثانية والثالثة والمعدولة والبسطة والمعدمة والنسب التي تقع بين مناقصات هذه الثلاثة في المخصوصات والمهللات

الفصل الثاني — فصل في اعتبار هذه المناسبات بين المناقضات المخصوصة وإنعام القول في الدول والبساطة والإشارة إلى الموضع الطبيعية للواحد القضايا

الفصل الثالث — فصل في تعريف الحال في القضايا المتكررة والمتأخرة واللاتي تختلف حال صدقها وكذبها بحسب التفريق والجمع واللاتي لا تختلف فيها وبيان ظنون غالطة وقامت للناس في بعض ذلك

الفصل الرابع — فصل في القضايا المنوعة وهي الرابعة وأحكامها وتلازمها وتعاندها

الفصل الخامس — فصل في بيان أن التقابل بين الموجبة والسائلة أشد أيام التقابل بين موجبيتين محو لاما متضادان

فهرس المصطلحات

(و)

مقدمة

للدكتور إبراهيم مذكور

الحكم ربط فكرة بأخرى وإقامة علاقة بينهما، فهو ضرب من التركيب وإن لم يدخل من التحليل . فيحلل الذهن أولاً ليميز بين فكرتين ، ثم يركب ثانياً ليربط بينهما . والحكم من الأعمال الذهنية المأمة ، وباب من أبواب علم النفس الأساسية . ويُكاد يتلخص تفكيرنا في أحکام متلاحمقة ، وليس بلازم أن نصدرها جميعها عن يقين دائمًا ، بل للظن والوهم والخيال فيها دخل كبير . ونحن نصدر أحكاماً ، أو بعبارة أخرى قرارات ذهنية ، نبني عليها آراءنا ومعتقداتنا ، وسلوكتنا وتصرفاتنا . ولم يعن علم النفس قدماً بالحكم عنایته به اليوم ، عرض له أرسطو في إشارات عابرة ، وأدبه من ناحية في الإحساس والتجريد ، ولم يفرق بينه وبين الاستدلال من ناحية أخرى^(١) . وشغل المدرسيون بجانبه المنطق أكثر مما شغلوه بجانبه السيكلوجي .

والحكم في الواقع أحد أقسام المنطق التقليدي الثلاثة ، وهي : منطق المعنى الكلى ، ومنطق الحكم ، ومنطق الاستدلال . ولكل حكم صيغة لفظية تؤديه ، وكثيراً ما تطفي على ما تضمنه من سمل ذهني . وقد عنى القديم بهذه الصيغة أكثر من عنائهم بالحكم نفسه ، وبذا منطق الحكم عندهم منطق جمل وعبارات ، أو كما اصطلاحوا « منطق قضايا » . واستن أرسطو في ذلك سنة سار عليها المناطقة في التاريخ القديم والمتوسط ، ولا يزال يعول عليها المناطقة المحدثون . ففصل القول في القضية مبيناً حدودها ، وعلاقتها ، وكيفها ، وأنواعها المختلفة . ووقف على ذلك جزءاً من « الأورجانون » كان دعامة منطق القضايا حتى اليوم ، وهو « كتاب العبارة » .

(١) كتاب العبارة الأرسطي

هو الجزء الثاني من منطق أرسطو ، وينصب على منطق الحكم أو منطق القضايا ، في حين ينصب الجزء الأول على منطق المعنى الكلى أو منطق الألفاظ ، وهو معاً يهدان

للجزء الثالث الذي ينصب على منطق الاستدلال أو منطق القياس . فالأجزاء الثلاثة متصلة ومرتبطة ، بحيث يقترب أحدها بالآخر بين دائماً ، وعرفت هذه الصلة من قديم في الثقافة اللاتينية والفارسية والسريانية ، كما عرفت في الثقافة الإسلامية . وقد أشرنا من قبل إلى ما أثير من شك حول نسبة «كتاب المقولات» إلى أرسطو^(١) ، وأثير شك آخر شبيه به بالنسبة «لكتاب العبارة»^(٢) ، ولكن من المقطع به اليوم أن الكتابين معاً من وضع المعلم الأول .

وقد ترجم «كتاب العبارة» إلى السريانية قبل الإسلام ، وكان يتدارس في المدارس الشرقية القديمة التي ورثت مدرسة أئمتنا ، وعلى رأسها مدرسة جندىسابور التي أمدت المسلمين ببعض الأطباء والمتربجين الأول^(٣) ، وليس بعيد أن يكون قد سرى شيء منه إلى العالم العربي في عهد مبكر . ولكن المسلمين لم يقنعوا بهذه الترجمة ، واضطالم حنين ابن اسحق (٨٧٧) بترجمته مرة أخرى من اليونانية إلى السريانية ، ثم ترجمه ابنه اسحق (٩١٠) إلى العربية^(٤) . وحرص المسلمون ، كدابهم ، أن يترجموا معه بعض شروحه القدิمة ، وبخاصة شرح فوزفوريوس الصوري (٣٠٤) ويحيى النحوي (٦٤٣)^(٥) .

ثم أخذوا هم أنفسهم يشرحونه ويختصرونـه ، ومن شروحه أبو بشر متى بن يونس (٩٤٠) ، وللفارابي (٩٥٠) ؛ ومن لخصوصه الكندي (٨٦٥) ، وناتب بن فرة (٩٠١) ، والرازي الطيب (٩٢٥)^(٦) . ويندو من كل هذا أن «كتاب العبارة» الأرسطي كان معروفاً في العالم العربي منذ أخيريات القرن الثاني للهجرة ، ويظهر أن ما فيه من دراسات لغوية قد أسمى في تكوين علم النحو العربي^(٧) . وهو على كل حال عmad منطق القضايا في العالم العربي ، وعليه عول ابن سينا (١٠٣٧) التعميل كله . وترجمته العربية التي بين أيدينا ، والتي قام بها إسحق بن حنين منذ عشرة قرون أو زيد ، تمتاز بالوضوح ، وتدل على استقرار المصطلح المنطقي منذ ذلك التاريخ^(٨) .

(١) إبراهيم مذكور ، مقدمة كتاب المقولات لابن سينا ، القاهرة ١٩٥٩، ص ٢ .

(٢) J. Tricot, *Organon*, Paris 1936, P. II.

(٣) N. Rescher, *The Development of arabic Logic*. Pittsburgh 1964. p. 15 — 18.

(٤) ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ١٩٣٠ ، ص ٣٤٨ ؛ القبطي ، تاريخ الحكاء ، ليزج

١٩٠٣ ، ص ٣٥ — ٣٦ .

(٥) المصدر السابق . (٦) المصدر السابق .

(٧) Madkour, L' *Organon d' Aristote dans le monde arabe*, Paris 1934, p. 17 — 19.

(٨) مذكور ، منطق أرسطو والنحو العربي ، مجلة مجـمـع اللغةـالـعـربـيـةـ ، جـ ٧ ، ص ٣٤٦ — ٣٣٨ .

(٩) عبد الرحمن بدوى ، منطق أرسطو (تحقيق) ، القاهرة ١٩٤٨ ، ج ١ ، ص ٥٧ — ٩٩ .

(ب) كتاب العبارة لابن سينا

ينشراليوم لأول مرة ، وقد سبق لنا أن وقنا عليه في مخطوطين : أحدهما بالمتحف البريطاني (القسم الشرقي رقم ٢٥٠٠) ، والآخر بالمكتبة المندى (رقم ٤٢٥) ، وعرضنا لأنهم ماجاء فيه من آراء ونظريات^(١) . ولا شك في أن ابن سينا أفاد من الدراسات المنطقية التي قام بها مفكرو الإسلام في القرنين الثالث والرابع للهجرة ، وفي القرن الرابع بوجه خاص مناطقة متعددون ، على رأسهم أبو بشر متى بن يونس ، والفارابي ، ويحيى بن عدی (٩٧٤) ، مهذدوا ابن سينا ، وأمدوه بكثير من بحثهم ودرسمهم .

و «كتاب العبارة» أوسع مؤلف له في منطق القضايا ، جاري فيه أرسسطو ، وأضاف إليه ما أضاف . وهو دون نزاع أغزر مادة من «كتاب العبارة» الأرسطي ، وليس شرحا له ولا تعليقاً عليه . ويحاول فيه ابن سينا أن يعرف الحكم في إجمال ، كما صنع أرسسطو ، فيقرر أنه قول جازم (logos apoPhantikos) يثبت أمراً لأمر أو ينفيه عنه . وهو أيضاً قول يتحمل الصدق والكذب ، فلا يدخل فيه الاستفهام ولا الطلب ولا التكذيب^(٢) . ويعنى العناية كلها بصيغة الحكم المنطقية ، وإن أشار غير مرة إلى أن المنطق لا شأن له بالألفاظ ، وإنما هدفه مدلولها^(٣) . وتکاد تكون دراسته للقضايا في جملتها المنطقية لغوية . فيعرض أولاً لذلك الخلاف المشهور حول أصل اللغة : هل هي توفيقية أو توقيفية ، ولعله إلى الأول أميل ، لأنّه على افتراض أن اللغة استمدت من موقف ومعلم أول فلا بد فيها من اصطلاح واستعمال وتواطؤ أهلها عليها^(٤) . ويقف فصلين طويلين على الاسم والكلمة ، ويتحدث عنهما حديثاً أقرب إلى النحو وفقه اللغة منه إلى المنطق^(٥) . ولا يفوته أن يشير إلى الأداة ، ملاحظاً أن المعلم الأول لم يفلها^(٦) ، وتلك هي أقسام القول الثلاثة .

ثم ينتقل إلى القضية ، فيعالجها معالجة في أغلبها لفظية ، وهو إن لم يعرّف اليونانية ، يقوم أحياناً بمقارنات لغوية في ضوء تذكره من العربية والفارسية^(٧) . ويقف طويلاً عند

Madkour, L' Organon. p. 156 — 160.

(١)

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، القاهرة ، ص ٣١ — ٣٢ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٦ — ٥ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٤ — ٢ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٧ — ٢٥ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٢٠ — ٢٠ .

(٧) المصدر السابق ، ص ٢٩ .

العلاقة في القضية ، ثم يعرض لكيفها وكيفها ، والقضايا ذات الجهة ، وتقابل القضايا وعكسها ولا يتسع المقام لأن تتابعه في كل ما أدى به من تفصيل ، ونكتفي بأن نشير إلى بعض نقط باعدت بينه وبين أرسطو ، وإلى ما بذل من جهد في الملاعة بين الجملة العربية والجملة اليونانية .

١ — العلاقة :

لم يعن أرسسطو بمنطق العلاقة عنابة المناطقة الرياضيين به اليوم ، ويفسّر الأمر في نظره عند العلاقة الجملية ، أو علاقة التداخل والعموم والخصوص . فلم تشغله العلاقات الأخرى ، كعلاقة التلازم ، أو علاقة التساوى وعدم التساوى ، أو علاقة الأقل والأكثر . وقد يجهد بعض أنصاره أنفسهم في رد أمثل هذه العلاقات إلى العلاقة الجملية ، والأمر أهون من هذا ، لأن منطق العلاقات لا ينافق المنطق الجملي ، وإنما هو مجرد امتداد له وتوسيع فيه^(١) .

ولا يكاد يخرج ابن سينا على أرسسطو في هذا كثيراً ، اللهم إلا أنه يقسم القضية إلى ضربين : جملية وشرطية ، وهذه بدورها إلى متصلة أو وضعية ومنفصلة . ويفصل القول في هذه الأنواع الثلاثة ، وخاصة في القضية الجملية ، فيبين أجزاءها من موضوع ومحمول ورابطة ، وهي تواجه أركان العمل الثلاثة ، وهي الطرفان والنسبه بينهما . ويلاحظ أن الرابطه محدودة غالباً في الصيغة العربية للقضية الجملية ، شأنها في ذلك شأن الجملة الاسمية الحالصة ، مثل : سقراط إنسان . وقد يستعمل مناطقة العرب لفظ « هو » للربط مثل : سقراط هو إنسان ، ولكنه غير شائع وغير نص في الدلالة على الربط . ويعكس هذا تذكر الرابطة صراحة في اللغة اليونانية والفارسية ، لأن فعل السكينونة فيما تجرد عن الزمان^(٢) . أما القضية الشرطية فتلتقي صيغتها في العربية مع نظائرها في اليونانية وتذكر فيها الرابطة صراحة مثل : إذا كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود^(٣) .

ولم تقت أرسسطو فكرة الرابطة ، ولذلك لم يميزها في دقة كما صنع ابن سينا . واقتصر أيضاً - كما قدمنا - على العلاقة الجملية ، في حين أن الشيخ الرئيس عن بعلاقة التلازم ، وتوسيع في القضايا والأقيسة الشرطية^(٤) . وهو دون زرع لم يبتكرها ، فقد سبقه إليها

Goblot, *Traité de logique*, Paris 1929, p. 184, Lachelier, *Etudes sur le syllogisme*. (١)

Paris 1907, P. 39 et suiv.

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٣٨ — ٣٩ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٧ — ٣٨ .

(٤) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٣١ — ٢٨٠ .

او ديم (300 ق. م) و تاوفرسطس (287 ق. م.) ، متأثرين في الغالب بالمنطق الرواقي الذي يقوم أساساً على علاقة التلازم^(١).

٢ - الكيف : يحمل ابن سينا النفي والإثبات تحليلاً يكاد يلتقي مع الدراسات المنطقية والسيكلوجية الحديثة . فيرى أن الإثبات إيجاب النسبة أو إيقاع شيء على شيء وأن النفي انتزاع النسبة أو انتزاع شيء عن شيء^(٢) ، فالإثبات سابق على النفي ، أو بعبارة أخرى الإثبات وجود ، والنفي سلب ذلك الوجود . وفي الإثبات بناء وكسب معلومات جديدة ، في حين أن النفي مجرد هدم وإنكار^(٣) . ومع هذا لا يقر ابن سينا المفاضلة بينهما وتقديم أحدهما على الآخر ، لأنهما أمران متقابلان . ويصرح بأن القول بأن الإيجاب أشرف من السلب « نوع من العلم لا أفهمه ، ولا أميل أن أفهمه »^(٤) .

فالقضية سالبة أو موجبة ، ولا واسطة بينهما . ومع هذا يأخذ ابن سينا بالقضية المعدولة وهي التي انصب النفي على مجموعها ، مثل زيد غير عادل ، ويطيل الحديث فيها ، وبينما الفرق بينها وبين القضية السالبة التي ينصب النفي فيها على النساء^(٥) . الواقع أن هذه تفرقة لفظية ، فإن القضية السابقة لا تختلف في مدلولها عن قولنا : زيد ليس بعادل — وإذا كان أرسطو قد قال بالألفاظ الحصالة والمعدولة ، مثل إنسان ولا إنسان ، فإنه لم يطبق هذا على القضايا . وإنما طبقه المشاعون المتأخرون ، وجراهم فيه ابن سينا خطأ .

٣ - القضايا ذوات الجهة : لا شك في أنها تمثل مظهراً من مظاهر المادية في منطق يوصف بالصورية المطلقة ، والمادة والصورة عند أرسطو تختلطان وتلتقيان . و فكرة الجهة ترمي إلى تقرير الحكم من الواقع وربطه به ، ولذا لا يقرها المناطقة الصوريون الغلاة^(٦) . وينحو فيها ابن سينا منحى أرسطو ، فيعرض لها في القضايا ، كما يعرض لها في الأقىسة . والجهة عنده لفظ يضاف إلى القضية ليبين نوع العلاقة بين الموضوع والمحمول ويدل على أحد أمور ثلاثة ، هي : الوجوب ، أو الامكان ، أو الامتناع^(٧) .

Brochard, *la logique du des Stoïciens dans Etudes de philosophie ancienne et moderne*, (١)

Paris 1912, P. 224 — 25.

(٢) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٣٣ — ٣٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٥ . (٤) المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٧٧ — ٨٢ .

Rondolet, *Théorie logique des propositions modales*, Paris, 1861, p. 48. (٦)

(٧) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ١١٢ .

ويعن ابن سينا عناية كبرى بالتفرقة بين الواجب والممکن^(١)، وهي تفرقه عزيزة عليه ، لأنها تعد أساساً لفلسفته كلها ، ولكن هذا بحث أصلق بالليتافزيقي منه بالمنطق . ثم يحاول أن يحصر القضايا ذوات الجهة ، على نحو ما صنع أرسسطو . ولم تقف صور هذه القضايا في الحقيقة عندما قال به المعلم الأول ، بل تفنن فيها تلاميذه وعقدوها بحيث نفر منها الباحثون وأهملها كثير من المناطقة . وإذا كان ابن سينا قد عرض لها في كتبه المنطقية الأخرى مكنتق « النجا » ، ومنطق « الإشارات »^(٢) فان مناطقه العرب المتأخرین أهملوها إهلاً تماماً .

٤ — تقابل القضايا : يمت بصلة إلى منطق الحكم ، كما يستخدم في منطق البرهان ، وقد عرض له أرسسطو في « كتاب العبارة » ، كما عرض له في « كتاب التحليلات الأولى » وجراه ابن سينا في ذلك عام المخاراة ، وإن زاد عليه في حصر أنواع التقابل ، فقد صعد بها إلى أربعة ، وهي القضايا المتناقضة ، والمتضادة ، والداخلة تحت التضاد والمتداخلة ، ويقاد يقتصر حديثه كله على التناقض ، لأنه أوضح أنواع التقابل وأقواها^(٣) ، ومبدأ عدم التناقض دعامة أولى من دعائم المنطق الشكلى ولأمر ما أطلق مناطقة العرب جميعاً على هذا الباب اسم « تناقض القضايا » .

والتناقض تقابل تام بين النفي والإثبات ، فالقضيتان المتناقضتان هما اللتان تختلفان في الإيجاب والسلب على جهة تقتضي لذاتها أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة^(٤) . فينبغي أن يؤخذ الموضوع والمحمول في القضيتين بمدلول واحد ، وفي زمن واحد ، مثل : كل إنسان حيوان ، وبعض الإنسان ليس بحيوان ، أو مثل لا جماد متتحرك ، وبعض الجمادات متتحرك .

ودون هذا درجات لا يجد فيها تقابل تام بين الإثبات والنفي ، وأولها التضاد ، وهو تقابل بين كليتين مختلفتين الكيف ، مثل : كل إنسان كاتب ، ولا واحد من الناس بكاتب . والقضيتان المتضادتان لا تصدقان معاً ، وقد تكذبان معاً ، واماتضادان في الألفاظ أو القضايا لا يجتمعان ، وقد يرتفعان^(٥) . ويلى هذا مرتبة الدخول تحت التضاد ، وتحقيق

(١) المصدر السابق ، ص ١١٧ — ١٢٠ .

(٢) ابن سينا ، النجا ، القاهرة ١٩١٣ ، ص ٣٣ — ٢٥ ، الإشارات ، ليدن ، ١٨٩٢ ، ص ٣٢ — ٤٣ .

(٣) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ٦٦ — ٧٢ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٦٦ .

في الجزئيتين المختلفتين الكيف ، وهم لا تكذبان معا ، وقد تصدقان معا ، مثل : بعض الناس كاتب ، وبعض الناس ليس بكاتب^(١) . وأخيراً القضيتيان التداخلتان هما اللتان تختلفان في الحكم فقط ، مثل : كل الناس يفونون ، وبعض الناس يفونون^(٢) . وهذا في الواقع ليس من التقابل في شيء ، لأن القضيتيان قد تصدقان معا ، وقد تكذبان معا ، وأساس التقابل الاختلاف في الإيجاب والسلب . وأغلب الظن أن الشاظر وحده هو الذي أدى إليه ، وللتلاظر شأن في بعض التقسيمات المنطقية . وعلى كل لم يقف ابن سينا عند التداخل طويلا وإن كان قد أشار إليه .

وقد عرّف أرسطو القضيتيان المتقاضتين ، والمتضادتين ، ولم يعن بالداخلتين تحت التضاد ، وعددهما ضربا من التقابل اللغطي لا المنطقي^(٣) . ويلتقي معه في هذا تمام الالقاء همليون (١٨٥٦) بين المناطقة المحدثين^(٤) . أما التداخل فلم يشر إليه أرسطو مطلقا ، وهو قطعاً أبعد عن فكرة التقابل من الدخول تحت التضاد . ولم يفترق عنه ابن سينا في هذا كثيراً ، لأنّه برغم إشارته إلى أنواع التقابل الأربع يرى أن التقابل الحق إنما ينصب على التناقض والتضاد ، وهو اللذان يستخدمان فقط في الاستدلال المباشر .

٥ — العكس : لم يشر إليه ابن سينا في «كتاب العبارة» إلا عرضاً^(٥) ورأى أسوة بأرسطو أن يعالج في «كتاب القياس»^(٦) ، وأشارنا أن نلخص أفكاره هنا ، استكملاً لمنطق القضايا ، لا سيما وقد التزم هو ذلك في دراساته المنطقية الأخرى^(٧) . والعكس جعل محظوظ القضية موضوعاً ، وموضوعها محولاً ، معبقاء السلب والإيجاب والصدق والكذب بحاجتها^(٨) . وتعكس الكلية السالبة مثل نفسها ، فعكس لا شيء من ج ب ، هو لا شيء من ب ج . ويحاول ابن سينا أن يبرهن على ذلك — كاصنع أرسطو — بقياس من الشكل الثالث ، ولا تخلو هذه البرهنة من دور ، لأن أرسطو يلجأ إلى العكس ليثبت صحة إنتاج المشكّل الثالث^(٩) ، وعبناً حاول أوديم وناوفرسطس الخروج من هذا

(١) المصدر السابق ، ٧٤ .

(٢) ابن سينا ، منطق المشرقيين ، القاهرة ، ١٩١٠ ، ص ٧٦ .

Aristote, *Hermeneia*, 10, 20 a, 13, *Prem. analyt.*, 11, 15.

(٣)

Hamilton, *Lectures*, t. III, XIV, p. 261.

(٤)

(٥) ابن سينا ، كتاب العبارة ، ص ١٢١ .

(٦) ابن سينا ، ص ٥٧ — ٦٥ .

(٧) ابن سينا النجاة ، ص ٤٢ — ٤٦ ؛ الإشارات ، ص ٤٤ — ٥٥ .

(٨) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٧٥ .

(٩) ابن سينا ، المصدر السابق ، ص ٧٦ — ٨٤ .

الدور. أما الإسكندر الأفروديسي (٢١١) فقد وافق في ذلك، ولجأ إلى الشكل الأول لإثبات صحة عكس الكلية السالبة، ويعرّب ابن سينا عن اغتيابه بهذا الحل (١).

وتنعكس الكلية الموجبة إلى جزئية موجبة، مثل كل جب، وبعض بـج، والبرهنة على ذلك يسيرة بعد أن برهن على صحة عكس الكلية السالبة. وتنعكس الجزئية الموجبة مثل نفسها، فعكس بعض جب هو بعض بـج (٢).

أما الجزئية السالبة فقد أنكر أرسطو إمكان عكسها، وأيده ابن سينا في ذلك، وإن لم يرفض ما ذهب إليه جاليوس (٢٠٠) والإسكندر الأفروديسي من الاستعانتة بالنقض للتوصل إلى عكس هذه القضية، فلعكس بعض ج ليس بـج، يمكن أن يقال. بعض بـج هو لا ج، وإذاً بعض لا ج هو بـج (٣).

وما قلناه عن القضايا الجملية يصدق تماماً على القضايا الشرطية، فهي لا تختلف عنها في طريقة عكسها.

ولا يقنع ابن سينا بهذا، بل يعالج أيضاً عكس القضايا ذات الجهة (٤).

وعلى هذا اهتدى ابن سينا إلى أنواع العكس الثلاثة التي عرفت عند المدرسین، فيرى أن الكلية السالبة والجزئية الموجبة تكسسان عكساً بسيطاً (Conversio simplex) وتنعكس الكلية الموجبة بالعرض (Conversio Per accidens) وتنعكس الجزئية السالبة عكس نقض (Conversio per Contrapositionens).

ونحن نعلم أن الحدين في المعادلة الرياضية متساويان كمّا وعلى هذا يمكن إحلال أحدهما محل الآخر بعكس بسيط. ولعل هذا هو الذي وجه هملتون نحو إدخال فكرة الـكم على المحمول، واستحداث ثمانى صور للقضايا بدلاً من أربع، وجعل العكس آلياً. على أن هذه المحاولة ليست جديدة كل الحدة فقد ذهب إليها ثاوفرسطس من قبل، واقتن فيها المدرسون.

ويعرض لها ابن سينا في تفصيل، وينقدها قدّاً لا يختلف عما وجهه المحدثون إلى نظرية هملتون. وعنده أن تطبيق الـكم على المحمول يخرج به عن طبيعته، ويتناقض مع فكرة الحمل الأرسطية، ويتهى بنا إلى صورة للقضايا غير مألوفة. لماذا يرى أنه «لا ينبغي

(١) المصدر السابق، ص ٨٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٨ — ٩١.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٩٥ — ١٠٠.

أن يشتغل بكلية المحمول ، فإن الغرض ليس أن يدل على أن المحمول بخصوصه أو بعمومه موجود في شيء ، بل إن طبيعته كيف كانت موجودة في شيء . فإن حاولت أن تقرن هناك سورةً ، فقد انحرفت القضية ، وصار المحمول ليس بمحمول ^(١) . فالقضايا التي يسور محولها « منحرفات » في رأيه ، ولم يشتغل بها المعلم الأول ، بل الواردون من بهذه ، المحبون للتكلف ، الموجبون على غيرهم الشروع فيها لا يعني اضطراراً إلى الموافقة ^(٢) .

* * *

هذه بعض جوانب من منطق القضايا كما صوره ابن سينا في « كتاب العبرة » ، وهي لا تخلي من طرافة وجدة إذا قيست بعصرها . وفيها ما يؤذن بشيء من التحرر واستقلال الرأي ، في ميدان ألف فيه المناطقة القدامى أن يرددوا ما قال أرسسطو وأتباعه . ويسعدنا أن نقدم للقارئ العربي « كتاب العبرة » نفسه ، ليقف على كل ما جاء فيه . وقد اضطلع بتحقيقه منذ زمن زميل كريم ، هو المرحوم الأستاذ محمود الحصيري ، فقدناه على عجل قبل أن يمدنا بكل ما كنا ننتظر منه . فقدناه يوم أن كان يتأهب لإخراج هذا الكتاب ، فتأخر ظهوره طويلاً . وقد شاء الأستاذ سعيد زايد ، مشكوراً ، أن ينوب عن زميله في ذلك . ففي نشر « كتاب العبرة » اليوم رمز وفاء ، وتخليد لذكرى صديق عزيز ، وإحياء لعلم من معالم تراثنا القديم .

إبراهيم سدكو

(١) ابن سينا ، كتاب العبرة ، ص ٦٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٥ .

رموز المخطوطات التي قام عليها التحقيق

- (١) ب = بخية ٣٣١ خصوصية ،
 رقم ٣٤١٥
(٢) ج = هامش المخطوط السابق .
- (٣) د = دار الكتب بالقاهرة
 رقم ٨٩٤ .
- (٤) س = سليمانية (داماد) باستانبول
 رقم ٨٢٤ .
- (٥) سا = داماد باستانبول رقم ٨٢٢ .
- (٦) ع = عاشر باستانبول رقم ٢٠٧ .
- (٧) ا = على أميرى باستانبول
 رقم ١٥٠٤ .
- (٨) م = متحف بريطانى بلندن رقم
 ٢٥٠٠ شرقى .
- (٩) ن = نور عثمانية باستانبول
 رقم ٢٧٠٨ .
- (١٠) ه = مكتبه هندي بلندن
 رقم ٤٧٥ .
- (١١) ى = ي匪 جامع باستانبول
 رقم ٢٧٢ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقالة الأولى

من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهي عشرة فصول

الفصل الأول

(١) فصل

في معرفة التناصب بين الأمور والتصورات والألفاظ والكتابات

وتعريف المفرد والمركب فيما يحتملها من ذلك

إن الإنسان قد أُتى قوة حسية ترسم في صور الأمور الخارجية ، وتنادي عنها
إلى النفس فترسم فيها ارتساماً ثانياً ثابتاً ، وإن غاب عن الحس . ثم ربما ارتسם بعد ذلك
في النفس أمور على نحو ما أداء الحس ؛ فاما أن تكون هي المرتسبات في الحس ، ولكنها
١٠

(١) الرحيم : + الفن الثالث د ، + رب يسر وأن عنى // / بسم الله الرحمن الرحيم : ساقطة
من س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه . (٢—٣) المقالة الأولى . . . فصول : الفن الثالث من الجملة
الأولى من المنطق مقالتان وهو الكلام في بارى او مينياس أى العبارة المقالة الأولى وهي عشرة
फसول س ، ه [ثم نذكر هذه النسخة عنوانين الفصول العشرة] ؛ الفن الثالث من الجملة الأولى
المقالة الأولى من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهي عشرة فصول ن . (٣) وهي عشرة
فصول : ساقطة من عا . (٤) والتصورات : ساقطة من ئى . (٥) فيما يحتملها : ساقطة من ع
// ذلك : اللفظ عا . (٦) الخارجية : الخارجية س . (٧) فترسم : وترسم ئى // ثانياً :
ناماًع ؛ ساقطة من ئى // ثابتاً : ساقطة من ب ، س // وإن : إن س .
(٨) نحو : ساقطة من ع ، ع // ولكنها : ولكن ن .

انقلبت عن هيئتها المحسوسة إلى التجريد ، أو تكون قد ارتسست من جَنْبَةً أخرى لا حاجة في المنطق إلى بيانها . فللامور وجود في الأعيان وجود في النفس يكون آثاراً في النفس . ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجةً إلى المعاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمجاورة ، انبعثت إلى اختراع شيء يتوصل به إلى ذلك ، ولم يكن أخفَّ من أن يكون فعلاً ، ولم يكن أخفَّ من أن يكون بالتصويت ، وخصوصاً والصوت لا يثبت ولا يستقر ولا يزدحم ، فتكون فيه مع خفته فائدة وجود الإعلام به مع فائدة انجهاه ، إذ كان مستعفياً عن الدلالة به بعد زوال الحاجة عنه ، أو كان يتصور بدلاته بعده ، فالت الطبيعة إلى استعمال الصوت ، ووُفِّقتْ من عند الخالق بالآلات تقطيع الحروف وتركيها معاً ليُدلَّ بها على ما في النفس من أثر .

١٠ ثم وقع اضطرار ثان إلى إعلام الغائبين من الموجودين في الزمان أو من المستقبليين إعلاماً بتذوين ما عُلم ، إما لينضاف إليه ما يعلم في المستقبل فتكمِّل المصلحة أو الحكمة الإنسانية بالمشاركة فإن أكثر الصنائع إنما تمت بتلاق الأفكار فيها والاستنباطات من قوانينها واقتضاء المتأخر بالتقديم وافتداه به ، أو لينتفع به الآتون من بعد . وإن لم يحتاج إلى ما يضاف إليه فيكمل به ، فاحتياج إلى ضرب آخر من الإعلام غير النطق ، ١٥ فاختبرت أشكال الكتابة ، وكله بهداية إلهية وإلهام إلهي ، فما يخرج بالصوت يدل

- (١) جنبة : جهة س ، ه // أخرى : آخر د . (٢) حاجة : + لنا عا // في المنطق : ساقطة من عا . (٣) المعاورة : الإفشاء بالمجاورة بـ ، د ، سا ، عا ، م ، ن // لاضطرارها : للاضطرار د . (٤) والمجاورة : والمحاورة د ، س ، ها . (٤-٥) ولم يكن ... فعلاً : ساقطة من د . (٥) فعلاً ... يكون : ساقطة من ع ، ه // وخصوصاً : خصوصاً ، ي .
 (٦) به : ساقطة من سا // إذ : إذا سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٧) عنه : ساقطة من ب // أو كان : إذ كان ع ، ه ، ي // يتصور : يتضرر ه // بدلاته : دلاته ب ، ع .
 (٨) فالت : فما زالت س . (١١) بتذوين : بتذوين ع // لينضاف : لينضاف سا .
 (٩) إعلاماً . . . المستقبل : ساقطة من ي // ف : وفي م // المصلحة : + أو العلم سا . (١٢) بالمشاركة : لمشاركة د . (١٣) بالتقديم : بالتقديم م // به : ساقطة من س ، سا ، ه // بعد : بعده سا . (١٤) النطق : المنطق ع ، م ، ي .

على مافي النفس ، وهي التي تُسمى آثاراً . والقى في النفس تدل على الأمور وهي التي تسمى معانى ، أى مقاصد للفنس . كما أن الآثار أيضاً بالقياس إلى الألفاظ معان . والكتابه تدل على اللفظ إذ يحاذى بها تركيب اللفظ ، واختير ذلك للسهولة ، وإن كان إلى إنشائها بحيث لا يحاذى بها اللفظ وأجزاؤه سبيل ، لكن ذلك مما يصعب ويطول .

وسواء كان اللفظ أمراً ملهمـاً وموحـيـاً به عـلمـهـ من عـنـدـ اللهـ تـعـالـىـ مـعـلـمـ أولـ ، أوـ كانـ الطـبـعـ قدـ اـبـعـثـ فـيـ تـخـصـيـصـ معـنىـ بـصـوتـ هوـ أـلـيقـ بـهـ ، كـماـ سـمـيـتـ القـطـاـ قـطـاـ بـصـوـتـهـاـ ، أوـ كانـ ١٠ـ قـوـمـ اـجـمـعـواـ فـاصـطـلـحـواـ اـصـطـلاـحـاـ ، أوـ كانـ شـئـ منـ هـذـاـ قـدـ سـبـقـ فـاسـتـحـالـ يـسـيرـاـ يـسـيرـاـ إـلـىـ غـيـرـهـ مـنـ حـيـثـ لـمـ يـشـعـرـ بـهـ ، أوـ كانـ بـعـضـ الـأـلـفـاظـ حـصـلـ عـلـىـ جـهـةـ وـالـبـعـضـ الـآـخـرـ عـلـىـ جـهـةـ أـخـرىـ ، فـإـنـهـاـ إـنـماـ تـدـلـ بـالـتـوـاطـؤـ ، أـعـنـيـ أـنـهـ لـيـزـمـ أحـدـاـ مـنـ النـاسـ أـنـ يـجـعـلـ ١٥ـ لـفـظـاـ مـوـقـفـاـ عـلـىـ مـعـنـىـ مـنـ الـمـعـانـىـ وـلـاـ طـبـيـعـةـ النـاسـ تـحـمـلـهـ عـلـيـهـ ، بـلـ قـدـ وـاـطـأـ تـالـيـهـمـ أـوـلـمـ عـلـىـ ذـلـكـ وـسـالـمـهـ عـلـيـهـ ، بـحـيـثـ لـوـ تـوـهـنـاـ الـأـوـلـ اـتـقـ لـهـ أـنـ اـسـتـعـمـلـ بـدـلـ مـاـ اـسـتـعـمـلـهـ لـفـظـاـ آـخـرـ مـوـرـوـثـاـ أـوـ مـخـتـرـعـاـ اـخـتـرـاعـاـ وـلـقـنـهـ الثـانـيـ ، لـكـانـ حـكـمـ اـسـتـعـمـالـهـ فـيـ كـحـكـمـهـ فـيـ هـذـاـ ، وـحـتـىـ لـوـ كـانـ مـعـلـمـ أـوـلـ عـلـمـ النـاسـ هـذـهـ الـأـلـفـاظـ ؛ ٢٠ـ وـإـنـماـ صـارـتـ إـلـيـهـ مـنـ عـنـدـ اللهـ تـعـالـىـ وـبـوـضـ مـنـهـ أـوـ عـلـىـ وـجـهـ آـخـرـ ، كـيفـ شـئـ ، لـكـانـ يـجـوـزـ أـنـ يـكـونـ الـأـمـرـ فـيـ الدـلـالـةـ بـهـ بـخـلـافـ ماـصـارـ إـلـيـهـ لـوـ وـضـعـهـ ، وـكـانـ الغـنـاءـ ٢٥ـ هـذـاـ الغـنـاءـ .

- (١) وهي التي : ساقطة من سا // تسمى : نسمها ع . (٢) للنفس : النفس ع . (٣) بها : به // واختير : اختيار س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه . (٤) ملهمـا : ما بهـما ع // وموحـيـاـ أوـ موـحـيـ عـ ، يـ /ـ تـعـالـىـ : ساقـطـةـ مـنـ بـ ، دـ ، سـ ، سـاـ ، عـ ، عـاـ ، مـ ، نـ ، يـ .
 (٨) أوـ(ـالأـوـلـ)ـ إـذـ مـ /ـ قـوـمـ : +ـ قـدـ سـاـ /ـ شـئـ : الشـئـ سـ /ـ هـذـاـ : ذـلـكـ سـ /ـ فـاسـتـحـالـ :
 وـاسـتـحـالـ عـاـ //ـ يـسـيرـاـ يـسـيرـاـ : يـسـيرـاـ سـ . (٩) الـآـخـرـ : +ـ حـصـلـ عـ . (١١) النـاسـ :
 للـنـاسـ سـاـ ، عـ ، مـ ، نـ /ـ تـحـمـلـهـ : تـحـمـلـهـ سـ //ـ قـدـ : سـاقـطـةـ مـنـ سـ ، سـاـ . (١٢) تـالـيـهـمـ هـ .
 (١٣) مـخـتـرـعـاـ : مـخـتـرـعـةـ سـاـ ، مـ . (١٤) اـسـتـعـمـالـهـ : سـاقـطـةـ مـنـ عـ //ـ مـعـلـمـ : سـاقـطـةـ مـنـ سـ .
 (١٥) تـعـالـىـ : سـاقـطـةـ مـنـ بـ ، دـ ، سـ ، سـاـ ، عـ ، مـ ، نـ . (١٦) بها : بهذا يـخـ .
 (١٧) هـذـاـ : هـوـ سـ //ـ هـذـاـ الغـنـاءـ : سـاقـطـةـ مـنـ نـ .

فالدلالة بالألفاظ إنما استمر بها التعارف بسبب تراضٍ من المخاطبين غير ضروري حتى وإن فرضناه بحسب المعلم الأول ضرورياً من عند الله أو من جهة أخرى ، فإنه بحسب المشاركة اصطلاحي . فإن قبول الثاني من الأول إنما هو بأن قال له الأول : إن كذا يعني به كذا ، أو فعل فعلاً يؤدى إلى مثل هذا التوقيف ، وما أشبه ذلك ، فواطأه عليه الثاني والثالث من غير أن كان يلزمهم أن يجعلوا ذلك اللفظ لذلك المعنى ، وأن يجعلوا لفظاً بعินه لمعنى بعينه لزوماً ضرورياً ، بل كان يجوز أن يقع مثل ذلك التنبية من المعلم الأول لهم على لفظ آخر ، فلذلك جاز أن تكون دلالات الألفاظ مختلفة .

ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم ارتسم في النفس معنى . فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم ؛ فكلما أورده الحس على النفس التفت إلى معناه .

وأما السكتابة فقد كان يمكن أن تكون لها أيضاً دلالة على الآثار باتساع الألفاظ حتى يجعل لكل أثر في النفس كتابة معينة ، مثلاً للحركة كتابة وللسكون أخرى وللسماء أخرى وللأرض أخرى ، وكذلك لكل شيء . لكنه لو أجرى الأمر على ذلك لكان الإنسان ممنوعاً بأن يحفظ الدلائل على ما في النفس ألفاظاً ويحفظها تقوشاً .

وال الأول يسهل له إما برياضة التربية وإما بتعلم شاق . فإذا ألم مرة ثانية أن يحفظ كتابة

(١) من : بين سا ، عا ، هـ ؛ ساقطة من ي // المخاطبين : المخاطبين س . (٢) فرضناه : فرض هـ . (٣) الثاني : + منهم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .

(٤) أو فعل : وفعل د ، ع ، ي // التوقيف : توقيف ع ؛ التوقف م ؛ ساقطة من عا // وما أشبه ذلك : ساقطة من ن // وما أشبه : أو ما أشبه عا . (٥) والثالث : الثالث س ؛ ساقطة من عا // يلزمهم سا . (٦) وأن : أو أن هـ // ضرورياً : ضرورياً ضرورياً .

(٧) الألفاظ مختلفة : ساقطة من ع . (٨) فتعرف : فمدد ، س ، سا ، عا ، م هـ // أن هذا : ساقطة من س . (٩) التفت : التفت سا ؛ + النفس س ، ع ، هـ ، ي .

(١٠) لها : له د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) (١٢) وللسماء أخرى : ساقطة من ي .

(١٤) له : ساقطة من عا ، ن // شاق : قاش س // ألم : لزم د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ .

ي ؛ لزمه عا // يحفظ : يتحفظ هـ .

بهذه الصفة كان كمن يلزم تعلم لغة من رأس . فوجد الأخف في ذلك أن يقصد إلى الحروف الأولى القليلة العدد فيوضع لها أشكال ، فيكون حفظها مغنياً عما سلف ذكره . فإنها إذا حفظت حوزي بتأليفها رقم تأليف الحروف لفظاً ، فصارت الكتابة بهذا السبب دليلاً على الألفاظ أولاً . وذلك أيضاً دلالة على سبيل التراضي والتواطؤ ؛ فذلك اختلف .

وأما دلالة ماف النفس على الأمور فدلالة طبيعية لاختلف ، لا الدال ولا المدلول عليه ، كاف الدلالة التي بين اللفظ والأثر النفسي ؛ فإن المدلول عليه ، وإن كان غير مختلف ، فإن الدال مختلف ؛ ولا كاف في الدلالة التي بين اللفظ والكتاب ، فإن الدال والمدلول عليه جميعاً قد يختلفان .

فاما أن النفس كيف تتصور صور الأمور ، وكيف يحصل فيها ذلك ، وما الذي يعرض للصور وهي في النفس ، وما الذي يعرض لها وهي من خارج ، وما الفاعل الذي هو سبب إخراج قوة التصور إلى الفعل ، فليس من هذه الصناعة ، بل من علم آخر .
 وأيضاً فإن النظر في أنه أي لفظ هو موضوع دالاً على معنى كذا ، وأى كتابة هي موضوعة دالة على معنى كذا وأثر كذا ، بذلك لصناعة اللغويين والكتاب ، ولا يتكلم فيها المنطق إلا بالعرض ، بل الذي يجب على المنطق أن يعرفه من حال اللفظ هو أن ١٠ يعرف حاله من جهة الدلالة على المعاني المفردة والمطلقة ليتوصل بذلك إلى حال المعاني ١٥ أنفسها من حيث يختلف عنها شيء يفيد علماً بجهول ، وهذا هو من صناعة المنطقين .

- (١) بهذه الصفة : ساقطة من هـ . (١—٢) يقصد إلى : يحفظ ع . (٢) حفظها : حفظها د ، س ، م ، ن . (٣) فإنها : فإنه هـ // حوزي : وحوزي ع ؛ جوزي ن // تأليف : يأتلف م .
 (٤) دليلاً : دليلاً س ، عا ، هـ // دلالة : دليل ع . (٥) اختلف : اختلفت ع ، ن .
 (٦) دلالة : بدلة م . (٧) كـ : لا كـ ع ، هـ // بين : من ع // والأثر : والأمر عا .
 (٨) التي : ساقطة من ن ، هـ ، ئـ // بين : من ئـ . (٩) عليه : ساقطة من م .
 (١٠) وهي : + التي عـ ، مـ // وما : وأمسـ . (١٤) وأثر كـ : ساقطة من سـ . (١٦) حالة : لفظه سـ // ليتوصل : ليتوصل مـ . (١٧) بجهول : بشـ بجهول ن // فـ هنا هو : فهو ن .

واعلم أن في الألفاظ والأثار التي في النفس ما هو مفرد وفيها ما هو مركب . والأمر
فيهما متحادٌ متطابق ؛ فإنه كما أن المعقول المفرد ليس بحق ولا باطل ، كذلك الفظ
المفرد ليس بصدق ولا كذب . وكما أن المعقول المفرد ، إذا اقترن به في الذهن معقول
آخر وُحمل عليه ، فاعتقد أنه ذاك أو ليس ، كان الاعتقاد حقاً أو باطلًا ، وكذلك
اللفظ المفرد ، إذا اقترن به لفظ آخر وُحمل عليه ، فقيل إنه كذا أو ليس كذا ، كان
صحيحاً أو كذباً . وقد يكون الصدق والكذب على نحو آخر من التأليف أيضاً
سنوصله . فالآسماء والكلم في الألفاظ نظير المقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا
تركيب ، فلا صدق في أفرادها ولا كذب .

واعلم أنه إذا كان شيء معدوماً في نفسه محالاً في وجوده ، ولم يكن تصوره وحده
أو التلفظ بلغته وحده يدل على صدق أو كذب ، مالم يقترن به أنه موجود أو غير
موجود اقتراناً في الذهن أو في اللفظ ، مثلاً بأن يعتقد أن عزازيل موجود ، أو يعتقد
أنه غير موجود ، ويقال إن عزازيل موجود ويقال إن عزازيل غير موجود ، إما مطلقاً
بلا اشتراط زمان أو باشتراط زمان أنه كان موجوداً فيه أو يكون موجوداً فيه أو زمان
حاضر . والذى يقال إن معنى المطلق المستعمل في هذا الموضع هو المشترط فيه زمان
حاضر أو المشترط فيه كل زمان حتى يكون معنى قوله « أو في زمان » أنه في زمان ماض
أو مستقبل ، دون الذى في زمان حاضر ، فليس يعجبني كل الإعجاب . وما أؤمّل إليه
أقرب إلى الصواب . فلننظر الآن في الاسم والكلمة .

(١) أن في : أن من ن // وفيها : وفيها عا ، ومنها ن . (٢) فيما : فيما ع // فإنـه :
ساقطة من ع // أن : ساقطة من م . (٤) كذلك : كذلك ع ؛ وكذلك م .
(٧) والكلم : والكلمة عا ، م ، ن // فيها : لها سا . (٩) وحده : واحدة سا ، ي .
(١١) مثلاً : ساقطة من سا . (١٣) أو باشتراط زمان : ساقطة من ع // أو يكون موجوداً
فيه : ساقطة من ع ، ي // أو زمان : وزمان عا . (١٧) إلى : من ع ، ي .

الفصل الثاني

(ب) فصل

في تحقيق الاسم

فلاسم لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان وليس واحد من أجزائها دالاً على الانفراد . وقد علمت معنى التواطؤ . وأما معنى كونه مجرداً من الزمان فهو أن لا يدل على الزمان الذي لذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة المحصلة ؛ كما إذا قلت : زيد ، فلم تدل على معنى قد دللت معه على زمان ذلك المعنى . ومعنى قولنا « وليس ولا واحد من أجزائه دالاً على انفراده » معناه أنا لا نقصد في دلالتنا بقولنا « الإنسان » أن ندل بوحد من أجزائه على شيء أبلته ، من حيث هو منفرد ، بل نستعمله على أنه جزء دال ، لا دال بانفراده ، فإنه لا يوجد في قولنا « الإنسان » جزء يراد به الدلالة على معنى من المعاني أصلاً ، حين يراد أن ندل بقولنا « الإنسان » ، وإن كان ربما أريد به الدلالة إذا استعمل لا على أنه جزء لفظة إنسان ، بل على أنه لفظ مستعمل في نفسه لم يجعل جزءاً لما إنما يدل بجملته دلالة ما ، وربما لم توجد له دلاله أبلته بوجه من الوجوه وحيث توجد له دلاله فلا يكون ذلك من حيث هو جزء قولنا « إنسان » ؛ فإنه إنما يكون جزء إنسان إذا استعمل في لفظة الإنسان من حيث يراد أن يدل بالإنسان جملته ؛

(٤) فلام : الاسم د ، ن // واحد : ولا واحد سا . (٥) من : عن س // فهو : هو عا .

(٦) لذلك : فيه ذلك عا . (٧) قد : ساقطة من عا . (٨) أجزأها : أجزأها س // أنا :

أنهى . (٩) على شيء أبلته : دالاً على انفراده سا . (١١) أريد : أريدت س ، هـ .

(١٢) لفظة : لفظ من // لفظ : لفظة ئي . (١٣) بجملته : جملته ئي . (١٤) هو : ساقطة

من هـ // قولنا : وقولنا س . (١٥) يكون : يسكن عا .

فهناك لا توجد له دلالة ألبته بوجه من الوجوه . وقد كنا أو مأنا إلى هذا في
موضع آخر .

وليس هنا في مثل لفظة الإنسان فقط ، بل في الألفاظ التي هي بحسب المسموع
مركبة ، لكنها لا يدل بها على أنها مركبة ، فهذا شأنها ، كقوله « عبد الملك » إذا لم
يرد أن يدل به على شيء من جهة ما هو عبد الملك ، بل جعل هذا اسمًا لذاته ؛ فهناك
لا يوجد للفظة « عبد » من حيث هو جزء من « عبد الملك » دلالة على شيء ألبته ، فإنك
تعلم أن الدال بلفظة « عبد الملك » على هذا النحو ليس يدل بالعبد في هذا الموضع
بانفراده على شيء أصلًا ، ولا بالملك . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع .

وأما الأسماء البسيطة فقد يكون لها أجزاء لاتدل أصلًا ، لامن حيث هي جزء ،
ولا لو انفردت . وأما جزء اللفظ المركب ، فإنه يدل على شيء لا حين ما يوجد جزءا
من جملة المركب مدلولاً بالمركب على مادل به عليه كقولك « عبد الملك » فإنه حينئذ
لا يتوقع أن يدل بانفراده ، من حيث هو جزء لفظ ، حتى يكون إنما يورد ليتضم به
كل اللفظ فيلتضم كل الدلالة ، بل هذا في استعمال آخر . وإلماق التواطؤ بعد قولنا
« لفظة » قد تُوهم أنه هدر من القول ، فقد يظن أن اللفظ لا يدل إلا أن يكون بالتواطؤ
وكذلك قيل إنه كان يجب : أن يقال بدل اللفظ الصوت ، فأقول إن هذا باطل
فإنه لا يحسن أن يستعمل في هذا الموضع الصوت فإن الصوت مادة لا جنس
والمادة لا تتحمل على الشيء المعمول من مادة وصورة إلا نوع من المجاز أو الجهل ،

(١) هناك : هناك هـ . (٢) بل في : بل وفي سـ ، نـ ، هـ ، يـ ؛ هـ مـ . (٣) يـ : +
بن / / ما هو عبد الملك : ما هو عبد للملك هـ // هناك : فـ كذلك عـ هـ (٤) هـ : هو سـ ،
عـ ؛ هـ (٥) وأما : فأما هـ . (٦) عبد الملك : عبد الله يـ . (٧) ليتضم : الجسم عـ // بهـ :
ساقطة من مـ . (٨) فيلتضم : فيلامـ هـ // بل : + يـ عـ // آخر : + هذا عـ .
(٩) قد : فقد بـ ، عـ ؛ يـ // هـدر من : هذا ومن عـ . (١٠) وكذلك : ولذلك سـ ، عـ ،
هـ // اللفظ : اللفظة نـ // إن : ساقطة من سـ ، هـ . (١١) فإنه : وإنـ دـ ، سـ ، سـ ، عـ ،
عـ ، مـ ، هـ ، يـ . (١٢) المعمول : المعمول هـ // أو الجهل : والجهل عـ ؛ أو الجهل عـ .

إذ يقال للصنم إنه حجر والكرسي إنه خشب ، وأما الحدود الحقيقة فلا يجب أن تستعمل فيها المواد مكان الأجناس . أما الفرق بين الجنس والمادة فما تشبه الحال فيه وتشكل ، ولكن سببين لك ذلك في هذه الصناعة من بعد ، وكذلك تحقيق ما قلناه من أن المادة لا يجب أن تؤخذ مكان الجنس ، بل يكون ذلك كاذباً . وأما أن الصوت مادة فتحقيقه في العلم الطبيعي .

٥

بل أعود إلى الغرض فأقول : إن اللفظ قد يكون دالاً وقد يكون غير دالاً ، كما قد اعترفوا به ، وذلك على وجهين : أحدهما أن يكون مؤلفاً من حروف ثم لا يراد بذلك دلالة على أثر في النفس كقول القائل « شنقنتين » ، والثاني أن يراد بذلك دلالة على أثر في النفس ، لكن ذلك الأثر لا يستند إلى خارج كقولنا « العنقاء » .
 ١٠ فكون اللفظ غير دال ليس يخرجه عن أن يكون لفظاً . وكذلك كونه دالاً ، ولكن لا بالتوافق بل على نوع آخر ، فإنه قد يسمع من الناس لفاظاً فتدل على معانٍ على غير سبيل التوافق ، كمن يقول « أخ » فيدل على الوجع ويقول « أح أح » عند السعال فيدل على أذى في الصدر ، فليس ذلك على سبيل التوافق المحس ، حتى يكون الناس قد توافروا على استعمال ذلك عند السعال مستعملين إياه لفهم معنى أذى الصدر . وهذه ،
 ١٥ وإن كانت أصواتاً ، فهي أيضاً لفاظاً ، لأنها مركبات من حروف يركبها الإنسان ، وأنها ، وإن كانت تدلّ ، لا بالتوافق ، فليس يجب أن تكون دلالتها لا بالتوافق

(١) والكرمي : والكرسي ، سع ، عا ، ن ، هـ // إنه خشب : الخشب ع // وأما : + في هـ // الحقيقة : والحقيقة هـ . (٢) ولكنه : لكنه ع // سببين عا ، ن ، هـ ، ي // ذلك : ساقطة من س ، ع ، عا ، ي ؛ من بعد ذلك هـ // من بعد : ساقطة من هـ . (٣) دلالة : لا دلالة ن . (٤-٩) كقول ... النفس : ساقطة من سا . (٩) أثر : أمرع . (١٠) فكون : فيكون ن // يخرجه : مخرجه ن .

(١١) نوع: نحو عا . (١٢) فليس: وليس د ، س ، سا ، ع ، عا . م ، ن ، هـ . (١٣) الحض : ساقطة من س . (١٤) ذلك : + اللفظ س // مستعملين : ملتمسين سا // لفهم س ؛ ليفهم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٥) لأنها : ساقطة من ي // يركبها : ركبها عا . (١٥-١٦) من حروف ... كانت : ساقطة من ي . (١٦) تدل : ساقطة من س .

تسلبها من كونها ألفاظا شيئاً ؟ فإنها ولو لم تدل أصلاً، كانت ألفاظاً لأنها مؤلفة تأليفاً اختيارياً عن حروف، وليس دلالتها، من حيث فيها صوت، مانعاً عن أن يكون لفظاً.

فإن الشيء إنما هو لفظ لأنه مؤلف من حروف مقطعة عن أصوات؛ وكونها كذلك ليس يوجب أن تكون مع ذلك دالة أو غير دالة فضلاً عن أن يوجب أن تكون

غير دالة دلالة بالطبع؛ فإن جزءاً منها كالمادة وهو الصوت يلحقه بعض ما يلحق الصوت، لأنه صوت، فلا يؤثر ذلك في الجملة كما لا يؤثر كونها دالة على المصوت.

فإذن هذا الاعتراض غير صحيح وادخل التواطؤ فيه واجب. فإن الدال^١ أعم من الدال^٢ بالتواطؤ والدال^٢ على وجه آخر، اللهم إلا أن يجعل الدال^٢ يقع عليهم باشتراك فيكون

واقعاً على دلالة الاسم وعلى دلالة نغمة الطائر وصياغ البهيمة أيضاً باشتراك الاسم.

فإن كان كونه دالاً إنما يقع على ذلك كله بالاشتراك، وكان ذلك يعني عن تمثيل الفصل

بين دلالة ودلالة، فإن الفصول في الحدود والرسوم إنما تطلب بحسب المعانى، لا بحسب الألفاظ. وال الحال قاعدة عندما يجعل بدل لفظ الصوت، وإن لم يكن ذلك مغنياً، فإننا نحتاج إلى إيراد الفصل بين الدالتين، إذ كنا لما أخذنا اللفظ وكان يكون دالاً وغير دالاً، وقرنا به الدال^٢، لم تقرن دالاً إحدى الدالتين بعينها، بل قرنا دالاً عاماً كما فعلنا حين أخذنا الصوت، فنحتاج أن ندل على إحدى المخصوصتين.

فإن قيل: إنه إذا قيل «لفظ دال» عُلم أنه ليس يعني بالدال^٢ إلا ما اصطلاح عليه الناس، فنقول: وكذلك الحال إذا قيل صوت دال وأردف بأنه يدل على زمان أو لا يدل وسائر ذلك؛ فإن الذهن نفسه يسبق إليه أن المراد به هاهنا إنما هو أنه دال

(١) ولو لم : وإن لم س؛ ولم م . (٣) عن : من م . (٤) غير دالة : دالاً غير دال سا .

(٥) بالطبع : بالوضع ع . (٦) لا يؤثر : + فع . (٧) التواطؤ : الدال من .

(٩) الاسم: اسم م // أيضاً : ساقطة من سا . (١٠) على: ساقطة من ع . (١٢) الحال: فالحال س ، هـ // وإن: فإن ع . (١٣) الدالتين: الدالتين م . (١٤) نقرن . ففرق س؛ يقرن م // دالاً:

إلا عا // بعينها : ساقطة من ن . (١٥) فعلنا : فعلناه م . (١٦) لفظ دال : لفظ الدال م .

(١٧) وكذلك : ولذلك ع // دال : ساقطة من عا // وأردف : وأردت هـ . (١٨) به : ساقطة من س ، ن // إنما : لماب .

بالتواءٍ ، وكما يسبق إليه هناك ، ولا يُغنى ذلك في الموضعين جميعاً عن ذكر التواطؤ ؛ إذ ليس ولا في أحد الموضعين مستغادلاً من نفس كونه لفظاً أو صوتاً ولا من نفس كونه دالاً مطلقاً أو على زمان ، بل هو شيء يعرفه الذهن على سبيل الانتقال ويشتبه له من خارج لا على سبيل دلالة اللفظ . وقد عرفت الفرق بين الدلالتين . فإن ظنَّ ظانَ أن المُخْوِجَ إلى إيراد التواطؤ لم يكن إلا مراقبة الفرق بين الألفاظ وأصوات البهائم ، • وإذا قيل « لفظ » خرج ما كان يشكك ويشتبه ، فذلك حسنُ ظن بالامر وخداعه للنفس ؛ وما الذي أمن هذا ظان أن الحاجة قد قضيت ، فعسى أن يكون قد بقى بعد ذلك أيضاً اشتباهاً وتشككاً آخر من جنس ما أوردناه مُخْوِجَ إلى مراقباته ؟

وبالجملة لا يجب أن يلتفت في الحدود إلى ما يشتمل عليه اللفظ في التحديد
اقتصاراً على ما يتبه له الذهن ؛ فإن هذا لو كان ملتفتاً إليه لقيل في حد الإنسان
إنه حيوان ضحاك واقتصر عليه واستحسن ، إذ كان الذهن يلتفت إلى أنه يكون
ناطقاً ، أو قيل إنه جسم ناطق ، فإن الذهن يلتفت إلى أنه حيوان ولا يجب أن يكون
الالتفات في الحدود موجهاً إلى التمييز نفسه فقط ، بل إلى ما ستعلمه في موضوعه .

فقد بان أن الإدخال التواطئ ها هما معنى ، وإن كان المأخذ في الحدّ لفظاً لا صوتاً ؛ فإنه ليس شيء من الأسماء اسمًا بالطبع ؛ أى ليس شيء منها دالاً دلالة الاسم ،
١٠ بحيث تكون تلك الدلالة تصدر عنها بالطبع منها أو من الدالين بها . فلا تلك الدلالة

أمرٌ طبيعي يلزم الاسمَ ، ولا الطبعُ منا ينبعُ إلى الدلالة على المعنى به في كثير من الأصوات الدالة بالطبع التي تنبئ الطبائع إلى استعمالها في ذلك الشأن ، سواء كانت دلالة بقصد الموصى أن يقع بها شعور بشأن ، كما تفعله البهائم عند دعاء بعضها بعضه أو يكون بغير قصد منه لذلك ، لكن سامعه يستدل به على أمر ، كالتنفس و واستغاثة العصفور عند القبض عليه .

٥

فالأسم ليس اسمًا في طبع نفسه ، بل إنما يصير اسمًا إذا جعل اسمًا ، وذلك عندما يُراد به الدلالة فيصير دالاً . وذلك جعله اسمًا ، أى جعله دالاً على صفة ، لكن لقائل أن يقول : إنك جعلت حدَّ الأسم « أنه ولا جزء منه يدل » ، وهاهنا أسماء كقولك « لا إنسان » « ولا بصير » ، ولا شك في أنها أسماء ، وكيف وهي تدل دلالة الأسماء ! ١٠ وكيف وقولنا « لا بصير » يقوم مقام قولنا « الأعمى » ثم تتجدد لفظة « اللا » ولفظة « الإنسان » . ولفظة اللا ولفظة البصير يدلان على معنى ويتألف من معنيهما معنى الكل ! فنقول إنها بالحقيقة ليست أسماء ، ولم يوضع لها ، من حيث هي كذلك ، اسم يدل عليها ، بل هي من جملة الألفاظ المولدة التي في قوتها امتدادٌ لا حدود له ، وكما يقال : راعي الشاة ورامي الحجارة ، وإن لم تكن كذلك على الإطلاق . أقول لأن تركيبها ١٥ ليس عن الفاظ مفردة مستقلة بنفسها مثل اللا إنسان ، فإنه مركب من اسم ومن أدلة سلب ، ومطابقتها للأسماء لا تدل على أنها أسماء بالحقيقة ، فإن الحد والرسم كذلك شأنهما . ومع ذلك فلا يجب أن تغير بدخول حرف السلب فيها ، ففيظن أن فيها سلباً .

(١) يلزم : + من عا // على المعنى به : عليها هـ // به : ساقطة من س .

(٢) التي : ساقطة من من // الطبائع : ساقطة من يـ // الشأن : البيان ع .

(٣) بقصد : لقصد عا // بها : به ع // بشأن : لشأن ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، يـ .

// تفعله : تفعل س ، هـ . (٤) به : ساقطة من هـ // على أمر : ساقطة من عا .

(٥) القبض : البعض س . (٦) إذا جعل اسمًا : ساقطة من م // عندما : عندما س . (٨) جعلت :

قتلت في سا . (٩) وكيف : + لاع . (١٠) لا بصير : ولا بصير عا // يقوم : هو عا .

(١٣) من : ساقطة من عا . (١٦) للأسماء : ساقطة من ن . (١٧) تفتر : يعتبر ب .

كلا ، بل ليس فيها إيجاب ولا سلب ؛ بل تصلح أن توجب وأن تسلب وأن توضع للإيجاب وللسُّلْب . فإذا كانت قريبة المجانسة للأسماء فلتُسمَّ أسماء غير محصلة ؛ ويكون حكمها حكم المحمول في قولنا : زيد في الدار ، فإن زيداً موضوع « وفي الدار » ممحول ، وليس هو بالحقيقة باسم ، بل هو مؤلف لكن تأليفه ليس مثل القول المطلق الذي يكون مؤلفاً عن اسمين أو عن اسم وكلمة ، لأنَّه مؤلف من أدلة ومن اسم ، وليس أسماء ولا أيضاً قوله مطلقاً . فـ^{هـ}كنا بحسب أنَّ تفهم هذا الموضوع ولا تلتفت إلى التأوييلات التي يتعاطونها .

وكذلك حال الأسماء التي تسمى مُصَرَّفة فإنها قد اقترن بالاسم منها شئٌ يزيد على الإسمية مشيرًا إلى معنى غير ما يشير إليه مجرد الاسم ، وذلك حركة من الحركات وإعراب من الأعارات حق يُسمَّ هناك مجموع حاصل من جزئين أحدهما الاسم ^{١٠} والأخر ما يلحقه مما هو جزء من المسموع ، فيوجد هناك جزء يدل على معنى وأخر إما أن يدل على معنى مطلق وإما أن يدل دلالة ما وبالجملة يوجب حكمًا لولا لم يكن ؛ ولذلك ما صار من نوعاً عن اقتران بعض ما كان يقترن به من الأسماء ، فلو كان المعنى لم يتغير ما تغير حكم جواز ما يقارنه ولم يتغير معنى الاسم في نفسه ، بل إنما انضمت ^{١٥} إليه زيادة ، سواء كان الجزء كبيراً أو كان مقطعاً أو حركة ، فإن جميع ذلك أجزاء من المسموع ، وسواء كان المعنى معنى طويلاً أو إشارة . وبالجملة إذا صار الاسم بما لحقه من

(١) ولا سلب : أو سلب ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .

(٢) للإيجاب وللسُّلْب : الإيجاب وللسُّلْب م ، ي // فإذا د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ؛ فإن س // ويكون : ي يكون ع . (٤) المطلق : ساقطة من سا . (٧) يتعاطونها : يتعاطونه س ، م . (٩) مشير : يشير عا // يشير : أشير س // الاسم : الاسمية عا . (١٠) الأعارات : الإعراب س // حاصل : ساقطة من ي . (١١) مما هو جزء من المسموع : ساقطة من عا // هناك : هناك د ، م ، ن ، ي // آخر : آخر ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .

(١٢) وبالجملة : + قدع ، ي . (١٣) ما صار : صار عا // عن : على سا ؛ من هـ // اقتران بعض : الاقتران وبعض عا // يقرن م . (١٤) ما تغير : ساقطة من ع // حكم : حلم سا .

(١٥) سواء : ساقطة من سـ // أو كان مقطعاً : أو مقطعاً س ، هـ . (١٦) معنى : ساقطة من س ، ع // صار : حار س .

الزيادة ممنوعاً عن أن يلحق به ما من شأنه أن يلحق به، فقد زيد على معنى الاسم
 المجرد شيء؛ صار به بحال أخص من حاله وهو اسم مطلق، كما إذا شغل الموضوع
 ببعض الأعراض، فحينئذ يكون الجملة معنى غير الذي يكون للموضوع وحده، وذلك
 ٥ الموضوع وذلك العرض كل منها يصير جزءاً من المجموع، فالاسم الذي ينصب
 أو يُحرر أو يُغير تغييراً يمنعه عن مقارنته كل واحد مما من شأنه أن يقارنه لا يكون
 بالحقيقة اسم مجرداً، بل اسماً وقد صرف بجزء من المجموع قُرِنَ به. وكما أن حدة
 الموضوع للبياض، وليس إنساناً ما، هو حدة واحد كان أبيض أو لم يكن، فإن حدة
 ١٠ الإنسان الذي لحقه البياض في نفسه هو بالحد الذي يكون له، وإن لم يلحقه البياض،
 إلا أن يُحدَّد من حيث هو أبيض، فكذلك حدة الاسم الذي هو على فطرته وحدة
 الاسم الذي لحقه التصريف واحد، من حيث هو اسم إلا أن يُحدَّد من حيث هو
 مصْرَف، فحينئذ يتحقق بحدة الاسم زيادة، أما بحسب اللغة العربية فهو أنه لا يصلح
 أن يقترن به كل ما من شأنه أن يقترن بالأسماء؛ فإن قوله «زيد» بالرفع لا يلحقه
 «في»، وقولك «زيداً» لا يلحقه «ضرب» أو «كان» أو «حيوان» وكذلك
 ١٥ «زيد» بالجر. وأما بحسب اللغة اليونانية، فإن الاسم المصرف هو الذي إذا ألحق
 به الكلمات الزمانية كقولك «كان» و«يكون» «وكان الآن» لم يصدق ولم
 يكذب. والاسم للغير المصرف هو الذي إذا قرنت به أحد هذه صدق أو كذب.
 ثم كما أن الخشب المدور خشب قُرِنَ به التدوير، فهو خشب فيه عَرَض هو التدوير،
 وهو في نفسه خشب بلا زيادة، لكن ليس المجموع خشباً مطلقاً، أعني كالصنم

(١) عن : من هـ . (٢) شغل : اشتغل هـ . (٣) وذلك : من ذلك عـ . (٤) كل : + واحد ن
 // منها : منها عـ . (٥) واحد : + منها سـ . (٦) بالحقيقة : الحقيقة سـ // بجزء من
 من المجموع قرنت به : ساقطة من عـ . (٧) لحقه : بحقه عـ // بالحد : الحد ، سـ ، سـ ، عـ ، عـ ،
 مـ ، نـ ، هـ ، ئـ . (٨) مصرف : متصرف عـ ، ئـ . (٩) كذلك : وكذلك سـ . (١٠) مصرف : متصرف عـ ، ئـ //
 // أما : وأما سـ ، عـ ، ئـ // العربية : ساقطة من نـ . (١١) يقرن (الأولى) : يقرن نـ // من :
 ساقطة من عـ . (١٢) قوله عـ . (١٣) المصرف : المتصرف عـ // الحق : لحق هـ .
 (١٤) المدور : المذكور سـ // التدوير : التدوير سـ // فيه : في دـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، ئـ .

المتخد من خشب ومثال ، فإن الخشب مادته ولا تُحمل عليه ، فإن الجملة لا يُحمل عليها أحدُ الجزئين ، فـ كذلك إذا أخذ جملة الاسم وما لفه من التصريف كان في أحکام المركبات ولم يكن اسمًا ، ولكن إذا نظر إلىه من حيث هو في التصريف ، كان اسمًا مصرًّا ، وإذا نظر إليه مطلقاً كان اسمًا مطلقاً . والفرق بين النظر فيه وهو اسم مصرٌ والنظر إلى الجملة كالفرق بين النظر في الجمجمة أنه في السقف والنظر إلى جملة الجمجمة والسطح وكذلك ذلك أن تقول إن الاسم المصرٌ لفظ دال لا يدل جزؤه ، وقد لفه كذا وكذا ، ولا تقول إن الجملة الحاصلة من الاسم والتصريف لفظ دال لا يدل جزؤه ، وكيف والاسم أحد الجزئين ، وهو يدلّ .

وهذا قانون دقيق يجب أن يحفظ لموضع أخرى . وكثيراً ما يقع من جهة المقارنة نوعٌ من الغلط إذا لم يعلم أن الشيء مأخوذه مقارناً لشيء غير الجملة التي تحصل منه ١٠ وما يقارنه وكذلك الوحدة التي مع الستة ، من حيث هي مع الستة ، غير المجتمع منها ومن الستة التي هي السابعة ولكن على حدَّ الاسم شكوكاً ، وذلك لأن الزمان اسم ويدل على الزمان ، والمتقدم اسم ويدل على شيء في زمان ماض ، وكذلك أمس ، وكذلك التقدم اسم ويدل على أنه حاصل في زمان ماض ، فنقول الآن في حل هذه الشكوك : أن الشيء يدل على المفعى وعلى الزمان بوجوه ثلاثة أحدها أن يكون الزمان نفسَ ١٥

- (٢) أخذ : جعل ي . (٤) مصرفاً : ساقطة من س ، سا ، عا ، م // وإذا اسم : ساقطة من سا . (٥) الجمجمة : الجمجمة من س // أنه : ساقطة من ع . (٦) وكذلك : وذلك ب ، س // لك : ساقطة من س ، ع // لفظ لفظه عا ، م . (٧) ولا تقول : نقول سا . (٨) إذا لم : إذ لاس ؛ إذا لا ه // شيء غير : بالشيء وغير س ، ه ؛ شيء عن م // التي : الذي د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه // تحصل : تحصل سا ، م . (٩) التي : ساقطة من سا // من حيث هي مع الستة : ساقطة من م . (١٠) والمتقدم : والمقدم د ، م ، ل ، ه // ويدل : يدل ي // في : ساقطة من س // وكذلك أمس وكذلك التقدم : وكذلك التقدم وأمس عا // أمس : أمر ه .
 (١١) التقدم : المتقدم سا // اسم : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // أنه : أمر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١٢) الشيء : لا شيء ن // المعنى : معنى د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // ثلاثة : ساقطة من ه // يكون : ساقطة من د ، م .

المعنى، والثاني أن يكون الزمانُ جزءاً حدّ المعنى المدلول عليه وإن لم يكن نفسه ، والثالث أن يكون الزمان شيئاً خارجاً عن المعنى يلحقه فيقترب به اقتراناً يدل عليه التصريف ومعنى التجريد من الزمان هو أن يبراً المدلول عليه من زمان يلحقه ، فإن التجريد من البياض هو التبرئة عن بياض لاحق ، أعني أن التجريد هو تبرئة عن شيء لم يبراً عنه لكن لاحقاً من خارج . وإذا قيل جُرْد فلان عن الثوب ، عني به أنه أبین بينه وبين الثوب الذي لم يبين لكن ذلك الثوب لا حقاله ، لا ذاته ولا جزء حدّ له ؛ فإن الشيء لا يقال إنه مجرد عن ذاته أو عن جزء حدّ له ؛ فإن من قال إن الإنسان قد يتجرد عن الإنسانية قال شططاً إلا أن يعني أن مادة الإنسانية قد جُردت عن الإنسانية . حينئذ الإنسانية تكون أمراً خارجاً عنها أيضاً وكذلك إن قال إن الإنسان تجرد عن الحيوانية كان محلاً ، إلا أن يعني الوجه المذكور .

معنى قوله « مجرد عن الزمان » هو أن لا يدل معه على زمان يلحقه من الأزمنة كل لحوقه به صدقأً أو كذباً . فلفظ الزمان يدل على معنى هو الزمان وبمجرداً عن زمان تدل اللفظة على أنه كان فيه الزمان ولفظ المتقدم يدل على معنى يوجد في حده الزمان لكنه مجرد الدلالة عن الزمان اللاحق إياه من خارج حتى إذا قيل تقدم دل حينئذ على متقدم في زمان لحقه وتبين له وسواء كان هذا حقاً أو كذباً ؛ فإن العبرة دلالة اللفظ من حيث هي دلالة لفظ لا من حيث هي صدق أو كذب . وكذلك أمس هو نفسه زمان ما وكذلك ما يجري مجرد . وإذا شئت أن تعلم أن التجريد إنما يقصد به أن يدل على معنى ولا تقترب به الدلالة على الزمان الملحق به فتأمل حد الكلمة .

(١) حد : ساقطة من س . (٤) تبرئة : التبرئة سا . (٥) أنه : ساقطة من ب ، ه . (٦) يبين : يكن ب // ولا جزء : وجزء عا . (٧) لا يقال : + له ه // إنه : ساقطة من سا // مجرد : مجرد س ، سا // له : ذاته ب ، ع ، ئى . (٨) قد(الأول) : ساقطة من س ، عا . (٩) يلحقه : + به ع // من : عن س . (١٠) لحوقه : ساقطة من س // به : ساقطة من ه // وبمجرداً : بمجرداً س ، ع . (١١) اللفظة : اللفظ ه // ولفظ : وأيضاً ع // المتقدم : المقدم ط . (١٢) إيه : ساقطة من ن . (١٣) متقدم : تقدم س ؛ مقدم م . (١٤) الدلالة : الدلالة م // لفظ : اللفظ ب ، ع . (١٥) به (الثانية) : ساقطة من س .

الفصل الثالث

(ج) فصل

في الكلمة

وأما الكلمة فإنها تدل مع ماتدل عليه على زمان ، وليس واحد من أجزائها يدل على انفراده وهو أبداً دليل على مايقال على غيره . فتكون الكلمة لفظة دالة بتواطؤ ٥ يدل مع ماتدل عليه على زمان وسائر ماقيل . فتأمل أن الكلمة جعلت دلالتها على شيء وعلى زمان مقترب به معه ليس هو هو ولا جزء منه . وإذا كان مالا يدل بالتجريد هكذا صورته ، فما يدل بالتجريد صورته ماذكرناه . وفسر هذا في التعليم الأول ، فقيل : إن ١٠ معنى هذا هو أن قولنا صحيحة يفارق قولنا صحة ، بأن الصحة تدل على معنى ولا تدل على زمان مقترب به ، وأما صحيحة فيدل على صحة موجودة في زمان . والكلمة هي مايسماها أصحاب النظر في لغة العرب فعلا ، وقد كانت الكلمة في الوضع الأول عند اليونانيين إنما تدل من الزمان على الزمان الحاضر ، ثم إذا أريد أن يدل بهذا على الزمان الماضي أو المستقبل قرن بها زيادة مع حفظ الأصل . وأما العرب فلم تجر لهم العادة بافراد كلة ١٥ للحاضر ، فإن شكل الكلمة التي للمستقبل هو بعينه شكل الكلمة التي للحاضر ، فيقال : إن زيدا يمشي أى في الحال ويمشي أى في الاستقبال ، فإذا حاولوا زيادة البيان

(٣) في الكلمة : في حد الكلمة عا . (٤) وأما : قيل في التعليم الأول أما س ، ع ، ه ، ي ؛ وقيل في التعليم الأول أماع // زمان : الزمان س . (٥) انفراده : انفرادها ع // يقال : يدل ع . (٦) مع : على ن // مع ما تدل : ساقطة من س ، م . (٧) معه : إماذد // وإذا : فإماذد ، س ، ع ، عا ، م ، ن ؛ فإذا سا ؛ فإن ه ، ي // مالا يدل : لا مایدل ع . (٨) ما يسمها : ما يسميه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (٩) النظر : المنطق ن . (١٠) بهذا : بها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) التي : ساقطة من سا . (١٢) أى (الأولى والثانية) : ساقطة سا ، م .

قالوا : إن زيدا هو ذا يمشي فاقتضى الحال ، أو قالوا سيمشي أو سوف يمشي فاقتضى الاستقبال ، ويكون ذلك بالحاق يلحق به .

وربما استعاروا له من الماضي فقالوا : إن زيدا صحيحاً يكون قد أتاه البرء ، ويقال :

صح أيضاً لما هو فيها سلف لكن موضوع صح للماضي وموضوع يمشي للمستقبل .

وليس للحال شكل خاص ، وأما أنه ماش وأنه صحيح فليس كلمة ، بل اسماً مشتقاً .

فهنا اسم موضوع واسم مشتق وكلمة ، فالاسم الموضوع يدل على ما قيل ولا يدل على موضوع البتة ، وأما الاسم المشتق فيدل على موضوع غير معين وجد له أمر مشتق له منه الاسم ، فيكون دالاً على معنى وأمر وعلى موضوع له غير معين وعلى نسبة بينهما .

مثال ذلك قوله : ماش ، فإنه يدل على المشي وعلى موضوع غير معين وعلى أن المشي له . وأما الكلمة فتدل مع ذلك على زمان ، وهو زمان النسبة ، كقولك : يمشي ، فإنه يدل على المشي ، وعلى موضوع غير معين ، وعلى وجود المشي له ، وعلى كون ذلك في المستقبل . وليس كل ما يسمى في اللغة العربية فعلاً هو كلية ، فإن قوله : أمشي ويمشي فعل عندهم ، وليس كلية مطلقة ، وذلك لأن المهمزة دلت على موضوع خاص ، وكذلك التاء . فصار قوله : أمشي أو مشيت صدقاً أو كذباً ، وكذلك يمشي وبمشيت . وكان ذلك في حكم قوله أنا أمشي ، وأنت تمشي وأنا مشيت ، ومفهومها مفهوم واحد .

وهذا بالحقيقة موضع نظر ، فإن هذه اللفظة لا تخلو إما أن تكون مفردة أو مرتبة ،

(١) قالوا : فقالوا س // هو ذا : هو ذي د، ن // أو قالوا : أو قال د // أو سوف :
سوف س . (٢) بالحاق : بالحال م // يلحق : يلحقونه عا .

(٣) استعاروا : ساقطة منع // كا : لماع ، هـ ، ي . (٤) هو : + فيه س ،
هو // فيها : ساقطة من د ، ن // للمستقبل : للمستقبل د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ .

(٥) وأنه : وأما أنه هـ . (٦) فيها هنا : فيها س // فالاسم : والاسم ع ، ي .

(٧) على (الأولى) : + مام // مشتق : يشتق هـ ، ي . (٨) له : ساقطة من عا .

(٩) المشي : مشي د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٣) لأن : لأن ب .

(١٤) أو كذباً : وكذباً م . (١٥) وأنت : أو انت د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .

فإن كانت مفردة فلا ينبغي أن تكون صادقة ، أو كاذبة فقد جرمنا القول على أن
 الألفاظ المفردة لاصدق فيها ولا كذب ، وإن كانت مركبة فيجب أن يكون لها
 أجزاء دوال . فهـ أن المهمة من قولنا أمشى دلت على معنى والثاء من تمشي دلت
 على معنى ، فالباقي جزء وليس يدل على معنى بوجه من الوجه ؛ فإن اللفظة المركبة من
 ٥ ميم ساكنة مبتدأ بها ، ثم شين ، ثم ياء ، إما أن لا يكون لفظاً بنفسه البتة إن كان
 حقاً ما يقال من أن الساكن لا يبتدأ به أو يكون لفظاً لا يدل على معنى من المعانى
 إن أمكن أن يبتدأ به ، كما قد يجوز الابتداء بالساكن في لغات كثيرة . ولا يبعد
 ١٠ أن يظن أنه إن كان أمشى مركباً أو في حكم المركب فسيكون يمشي أيضاً الذى لاصدق
 فيه ولا كذب ، مركباً ، فإن الياء تدل على غائب وليس التعين بشرط فى أن يكون
 الدال دالاً ، فإـنـكـ إـذـاـ قـلـتـ إـنـسـانـ دـلـاتـ وـإـنـ لمـ تـعـيـنـ وـلـاـ فـرـقـ بـيـنـ قولـكـ يـمـشـيـ وـبـيـنـ
 قولـكـ شـيـءـ ماـ يـمـشـيـ فـسـتـكـونـ الـكـلـاـتـ الـمـسـتـقـبـلـةـ كـلـهاـ مـرـكـبـاتـ ، وـلـاـ تـكـوـنـ أـلـفـاظـاـ
 بـسـيـطـةـ . وـكـذـلـكـ لـقـائـلـ أـنـ يـقـوـلـ : إـنـ الـأـسـمـاءـ الـمـشـتـقـةـ أـيـضـاـ مـرـكـبـةـ أـوـ فيـ حـكـمـ الـمـرـكـبـةـ ،
 فإنـهاـ مـحـصـلـةـ مـنـ مـادـةـ هـيـ حـرـوفـ الـمـشـىـ ، وـمـنـ صـورـ قـرـنـتـ بـهـ فـصـارـتـ دـالـةـ بـهـ عـلـىـ
 مـوـضـوـعـ غـيـرـ مـعـيـنـ . فـلـهـ جـزـءـانـ : جـزـءـ يـدـلـ عـلـىـ مـعـنىـ وـهـوـ الـمـادـةـ ، وـجـزـءـ يـدـلـ عـلـىـ
 آخـرـ وـهـوـ الصـورـةـ .
 ١٥

فالـذـىـ يـجـبـ أـنـ قـوـلـ فـيـ ذـلـكـ كـلـهـ أـوـلـاـ فـإـنـهـ لـاـ اـعـتـبـارـ فـيـ صـنـاعـةـ الـنـطـقـ بـمـاـ يـكـونـ

- (١) فقد : وقدس ، سا ، ع ، عا . (٢) كانت : كان د .
- (٣) دوال : ودال ه . (٤) فالباقي : فالباقي س ، ه // وليس : ليس د ، س ، عا ،
 م ، ن ، ه . (٥) نفسه : ساقطة من عا . (٦) من (الأولى) : ساقطة من س ، عا // أو يكون:
 وإن كان ع . (٧) أن : ساقطة من ع // قد يجوز : يمكن ع // ولا يبعد : فلا يبعد سا .
- (٨—٧) يبعد أن : ساقطة من سا . (٨) أنه : ساقطة من ه // إن : ساقطة من س ، ع ، عى
 // أمشى : يمشي س ، ه . (٩) فيه : ساقطة من ع // التعين : التعين د ، سا ، ه .
- (١٠) الدال : الدار م // فإنـكـ : وإنـكـ س// وإنـ لمـ : ولمـ ه . (١١—١٢) كلـهاـ ... يقولـ:
 ساقطة من م . (١٣) مـحـصـلـةـ : فـيـ حـكـمـ الـمـحـصـلـةـ هـيـ مـحـصـلـةـ // منـ وـمـنـ دـ هـيـ بـ
 // بـهـ ، ساقطة من س ، ه . (١٤) آخرـ : الآخرـ بـ . (١٥) فالـذـىـ : والـذـىـ دـ// كـلـهـ :
 + أـمـاـ دـ ، سـ ، سـ ، عـ ، عـ ، عـ ، نـ ، هـ ، عـىـ .

بحسب لغة لغة ووضع وضع ، فربما يتفق في لغة من اللغات أن يجعل المعنى المؤلف لفظ مفرد لا يدل جزء منه على جزء من معناه فيكون اللفظ مفردا . ثم تكون لغة أخرى لم يوضع فيها لذلك المعنى المؤلف اسم مفرد ولا يدل عليه إلا بلفظ مركب ، فإذا ترجم معنى ذلك اللفظ إلى اللغة الأخرى لم يوجد لفظه إلا مركبا ، وذلك مثل الجاهل فإنه لفظ مفرد لا يدل عليه بالفارسية بلفظ مفرد ، بل لفظ فيه تركيب من لفظين : أحدهما يدل على العدم ، والأخر على العلم أو العالم . فيقال « نادان » فلا يجب أن يلتفت المنطق في ذلك وما أشبهه إلى لغة معينة ، بل يعلم أن لهذا المعنى أن يدل عليه بلفظ مفرد . فكذلك حال الكلمات في اللغة العربية ، فإن الماضي من الكلمات في العربية وغيرها لم يدل جزء منه على موضوع البتة كقولهم : صح ، وقولهم : مشى ، وكذلك المستقبل في اللغة الفرس كما يقال « بكند » فإنه ليس فيه دلالة بجزء منه على الموضوع الغير المعين أبداً وفي بعض الموارض ، فإن اللغة الفرس لا تستعمل كلمة مفردة ، بل يقولون مثلاً حيث تقول يصح درست شود كما إذا ترجم كان مطابقاً لقولنا « يصير صحيحاً » ، فيأخذون الاسم ويقرنون به كلمة زمانية ويجعلون جملته قائمة مقام الكلمة . فلو كان جميع لغة الفرس على هذه الصفة اضطر المترجمون لمحالة إلى الدلالة على الكلمة المستقبلة بلفظ مؤلف فكان قد يسبق إلى بعض الأوهام أن الكلمة المستقبلة مؤلفة وليس كلمة مستقبلة مفردة كما كان قد يسبق إليه في مثله أن الجاهل ليس له اسم مفرد .
 وإذا لم يكن النظر المنطقي بحسب لغة لغة حتى إنه إذا لم يكن في لغة من اللغات كلة

(٣) فيها : فيه ب ، د ، س ، ع ، عا ، ه ، ئ // المؤلف : المركب سا ؛ المفرد ع ، عا ، م ، ئ // ولا يدل : فلا يدل س ، ه . (٤) اللغة الأخرى : لغة أخرى ع ، ئ // اللغة : لغة ب // الأخرى : الأقوى د // الجاهل : الحاصل س ؛ الحامل ئ .

(٥) لفظ : بلفظ س ، ه ، ئ ؛ لفظة ع // لفظين : لفظين ب . (٧) وما أشبهه : وما أشبهه : د ، سا ، ع ، عا ، م . (٨) كذلك : وكذلك س . (٩) وغيرها : وغيرها م // جزء : بجزء ه .

(١١) مفردة : مفرد ع . (١٢) تقول : يقولون ع . (١٥) بلفظ .. المستقبلة : ساقطة من م .

(١٦) وليس : + يعني س // مفردة : ساقطة من م . (١٧) وإذا : وإذا د ، س ، ه ، ئ ؛ وإن ع // المنطق : ساقطة من ع // لغة لغة : لغة د ، ع ، ئ .

تدل على الحاضر ضر المنطقين ذلك في الدلالة على أقسام الكلمات الثلاث فكذلك لا يضر المنطقين تعارف أهل اللغة في أن لا يكون لها كلة ، بل يكون لها بدل الكلمة اسم مقرن بلفظ آخر يدل على ما تدل عليه الكلمة ، بل يجب أن يعتبر المنطق ما يوجبه الحد ، وهو ممكن أن يقع في اللغة . فإنه لا محالة من الممكن أن يكون لفظ دال بتواطؤ على معنى وزمانه وهو مفرد ، فذلك هو الكلمة ، فإن لم يكن في لغة العرب ٥ فلا حرج .

وأما حديث الهيئة التي اقترنت بمادة حروف المشى في مشى أو في ماش فكان جزءاً من الجملة يدل على موضوع ، فلا يجب أن يتلفت إلى مثل هذا الجزء ، فإنه إنما يعني بالجزء هنا جزء من جملة أجزاء تترتيب فلتلمس منها الجملة فهي أجزاء المسنون المفاظ أو مقاطع أو حروف مصوّنة أو غير مصوّنة . وبعد ذلك ، فإن ما أدعوه من ١٠ وجود الصدق في قولنا « يمشي » وأنه في قوة قولنا إن شيئاً ما يمشي فهو غلط ؛ وذلك لأن قولنا « يمشي » وإن كان فيه تركيب بحسب لغة العرب ، وكانت الياء منه تدل على موضوع غير معين فليس معنى قولنا موضوع غير معين أنه يدل على أي واحد اتفق من أمور هي تحت كلى من الكليات على الوجه الذي ذكر في تمثيل الإنسان بل يعني به أن الياء تدل على أن له موضوعاً متعيناً في نفسه دون غيره ، وإن كان لم يتمتعن ١٥ وهو غائب ، ويحتاج أن يفسر ويدل عليه فيتبعين ، فإن النسبة موجهة إليه فهو غير معين من وجهه ومعين من وجهه . فإن القائل إذا قال « يمشي » ليس يريد بهذا أن المشى موجود في واحد من أمور العالم ، أى شيء كان ، حتى يكون كأنه يقول إن شيئاً من

(٢) المنطق عا // اللغة : اغتس ، سا ، عا ، م // كلة بل يكون لها : ساقطة من د .

(٧) وأما : فأما د ، س ، عا ، م ، ن ه // المشى : المسمى ئ // أو في ماش : أو ماش ئ // فكان : وكان عا . (٩) تترتب : ترتبت ئ // فلتلمس : فالتأم ئ . (١٠) ما أدعوه : مما أدعوه .

(١١) وجود : وجوب ع . (١٣) فليس : وليس ع . (١٤) الوجه : ساقطة من س // ذكر : ذكره م ؛ ذكرنا ه . (١٥) به : ساقطة من س // أن (الأول) : ساقطة من ع // متعيناً :

معيناً ب . (١٦) فإن : وإن س . (١٧) ومعين : معين س ، سا . (١٨) حتى : + كان ب .

الأشياء التي في العالم موجود له المشى أى شيء كان . فإنَّه إنْ عنى بيمشى هذا المعنى كان قوله يمشى يكون صادقاً إنْ كان في العالم شيء يمشي ويكون كاذباً إنْ لم يكن في العالم شيء يمشي إذا أخذ يمشي على أن معناه معنى الحكم بأن شيئاً من العالم يمشي ، فحينئذ لا يصلح حمله على زيد حتى يكون زيد هو شيئاً من العالم يمشي . وذلك أنْ قوله : ٥
 شيء من العالم يمشي يحتمل معنيين : أحدهما الشيء من العالم الموصوف بأنْ له مشياً في زمان كذا ، فيكون هذا التركيب ترتيباً تقييداً لاترتكيب حمل ولا صدق فيه ولا كذب ، والثاني هو أن شيئاً من العالم يحكم عليه بأنه يمشي . وأولهما لا يدخل فيه في لغة العرب إن ، وأما الآخر فقد يدخل فيه . وليس أحدهما مدلولاً عليه بلفظ يمشي وذلك لأنَّ الشيء من العالم الموصوف بأنه يمشي إذا دل عليه بلفظ مفرد كان ذلك اسمها ١٠
 ولم يكن كلمة ، ويصبح أن يحمل على زيد حمل الاسم ، وأما الآخر فإنَّه لا يحمل على زيد البتة ولا هو في قوة اسم مفرد . فقد بان أن معنى يمشي ليس هو على الوجه الذي يدخله الصدق والكذب ، فليس كونه دالاً على معنى غير معين من هذا القبيل ، بل دلالته على المعنى الغير المعين ليس على سبيل تحويل أي معنى كان ، وعلى أنه حاصل له موضوع ما كيف كان ، بل على أنه معين في نفسه ولم يصرح به ولم يعين بدلالة اللفظ . والأمر ١٥
 موقوف على التصریح به وهو غير معين عند السامع مع علمه بأنه معين عند القائل ، فهو متوقف في مصيره بحيث يصدق أو يكذب إلى أن يصرح بذلك المضرم ، حتى إن كان ذلك المضرم معنى عاماً أو شخصاً أو كيف كان جاز ، فإنَّ المعنى العام ، وإنْ كان لا يعين

- (١) إنْ : + كان هـ . (٢—٣) يمشي ويكون كاذباً.... يمشي : ساقطة من مـ . (٣) إذا : وإذا عـ ، هـ . (٤) زيد (الثانية) ساقطة من هـ // قوله : قولنا هـ . (٥) يحتمل: يحمل مـ // الشيء : لشيء مـ // بأنْ : فإنَّ عـ // له مشياً : لا مشي نـ . (٦) في : ساقطة من سـ // كذا : ما عـ // تقييد : تقييد عـ . (٧) هو : ساقطة من سـ // العالم : + لم سـ . (٨) في : ساقطة من عـ ، هـ // إنْ : ساقطة من عـ ، نـ // وأما : ساقطة من عـ // الآخر: والآخر عـ // فقد يدخل: فيدخل هـ .
 (٩) بأنه : أنه سـ . (١١) الوجه : المعنى عـ . (١٢) فليس : وليس دـ .
 (١٦) أو يكذب : ويكتذب سـ . (١٧) شخصاً : شخصياً مـ // العام : العالم سـ // وإنْ : إن سـ // لا يعين : لا يتغير سـ ; لا يعين عـ .

في جزئياته ، فإنّه متبع في نفسه من جملة الأمور . فإن الشيء من حيث يوجد
 في نفسه شيئاً هو معنى معقول متبع ، وإن كان ما يقع عليه من جزئيات تكون
 تحته غير متبع ، وهو من حيث يتبع يخالف كل واحد من الجوهر والكم وأمور أخرى
 إذا كان ليس في نفسه مقولاً ، وإن كان بعضها يقال عليها ، فمقدّر صرح بذلك المضمر
 المنوّى في النفس صار القول حينئذ صدقاً أو كذباً . وقلبه ليس بصدق ولا كذب ،
 إذ ليس يجوز أن نعني بقولنا يشيّ الوجه الذي كان يتوجه أنه يصدق أو يكذب بافراده ،
 وليس كذلك قولنا أمشي أو يمشي . فقد صرحت هنا بالموضوع وعين ، فليس يحتاج
 إلى أن يفسّر لسامع ذلك الموضوع مرة أخرى ، فإنه دلّ فيه على شخص ولا أشدّ تعينا
 من الشخص ولو دلّ فيه على معنى عاميّ بأنه هو الموضوع من غير التفات إلى جزئياته
 لكن يكون صدقاً أو كذباً ، فكيف إذا كانت دلالته على شخص بعينه ؟ وأما الشبهة
 التي أوردت على أن التركيب غير موجود في قوله «أمشي» بسبب أن الجزء الثاني
 لا يدلّ ، فالجواب عن ذلك : أما أولاً فإنه لم يكن قيل في حد الكلمة إنها التي لا تدلّ
 جزاً منها كل واحد على معنى بنفسه ، بل أن لا يوجد لها جزء من أجزائها يدلّ على شيء
 من حكمها البتة وإذا وجد لها جزء يدلّ وإن لم يدل الآخر اشتمل الحد ولم يكن
 المظنون به أنه كله . وأما ثانياً فإنه كما أن اللفظ يدلّ ، فإذا صار جزءاً لم يدلّ من
 حيث هو جزء . كذلك قد يجوز أن تكون اللفظة تدلّ من حيث هي جزء ، ثم إذا

(١) الأمور : أموره هـ . (٢) جزئيات تكون : ساقطة من عـ // تكون : تكون دـ .

(٣) تحته : ساقطة من عـ // حيث : + هو سـ // كل واحد : المقولات سـ ، هـ .

(٤) إذا : إذ سـ ، يـ // ليس : ساقطة من عـ // مقولاً : مقوله سـ ؛ ساقطة من عـ .

// المضمر : + الذي دـ . (٥) قلبه : وهو قبله عـ ، هـ ؛ قلبه مـ . (٦) يمشي : المبني عـ .

(٧) إلى : ساقطة من مـ // تعيننا : تعينا ، سـ ، عـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، يـ . (٩) ولو :

فلو سـ . (١٢) في : ساقطة من عـ . (١٣) جزاً منها : جزاها عـ // من أجزائها :

ساقطة من سـ ، سـ ، عـ ، مـ ، هـ . (١٤) على شيء من حكمها البتة وإذا وجد لها جزء يدلّ :

ساقطة من سـ ، مـ ، هـ ؛ فإذا وجد لها جزء يدلّ سـ ، عـ . (١٤) ولم يكن : وإن لم يكن عـ .

(١٥) كله : + كله بـ ، دـ ، سـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، يـ // فإنه : فلا فهو سـ . (١٦) كذلك ...

جزء : ساقطة من دـ .

انفرد لم تدل . وأنت تعلم أنه إذا قيل أمشي دلت الهمزة على الشخص القائل ، ثم باقى اللفظ المؤلف من الميم والشين والياء يدل على باقى المعنى فينبه النفس على معنى المشى عندما هو مقترون بالهمزة وإن كان لا يدل وحده على ذلك ولا يستعمل ، فيكون هذا الباقي بعد الهمزة يدل إذا استعمل جزءاً على مالا يشك فيه أنه يدل عليه ، وأما مفرداً فلا يدل . فليكن هذا كافياً في حل هذه الشبهة .

وقد بقى الآن أن نبحث عن شيء وهو أن الملحق بما عبرنا به عنه من الزيادة وهو قولنا وهو أبداً دليل على ما يقال على غيره جزءاً من الحد أو خاصة أحقت بالحد ؟ فنقول : أما من كان عقده في الحدود أنها تراد لتدل على تمييز ذاتي ، فإذا حصل التمييز تم به الحد ، فلا يبعد أن يقع عنده أن هذه الزيادة خارجة عن الحد . لكن المحصلين من أهل صناعة التحديد لا تصرف همهم في الحدود إلى ذلك ، بل وكدهم الدلالة على ماهية الشيء وحقيقة بكمها . وأنهم إذا وجدوا عبارة ماقدميزت الذاتيات لكنها خلقت فصلاً صورياً أو مادياً وراءها ، لم يقنعوا بما فعلوا ، ولم يكن الحد قد بلغ تمامه عندهم وسيأتيكم لهذا في موضعه شرح بالغ . فإذا كان كذلك فبالحرى أن تكون هذه الزيادة التي تدل على أحد الشرائط التي تقوم بها الكلمة ، وهو النسبة إلى موضوع غير معين محتاجاً إليها ومكملة لحال الدلالة على zaman ، وليس احتياج الكلمة إلى النسبة أقل من احتياجها إلى الزمان . وكيف ١٥ وهي أولاً وما لم تكن نسبة لم تكن زمان نسبة !

(١) أنه : أنا س ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // قيل : قلنا س ، ع ، ه ، ي .

(٢) القائل : المقابل M // اللفظ : ساقطة من س . (٣) عندما : عندما S // لا يدل : + به س ، ع ، ه ، ي // على ذلك : ساقطة من سا ، عا . (٧) وهو : وهي ب . // خاصة : خاصية س ، ع ، م ، ن // بالحد : بهذا الحدسا ، ه . (٨) أما من : أما ما ه // على : وعلى سا // التمييز : التمييز . (٩) صناعة : الصناعة ه . (١٠) ذلك : هذه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) ميزت الذاتيات : ميزت بالذاتيات د ، س ، سا ، ع ع ، ن ، ه ، ي ؛ مرت بالذاتيات M // فصلاً : فصولاً M . (١٢) لم : ولم // بما فعلوا : ساقطة من د // ولم : أو لم س ؛ إذ لم ه . (١٣) فإذا : وإذا سا // أحد : إحدى M . (١٤) تقوم : يقوم H // الحال : الحال يخ ، ع ، ن . (١٥) وليس : ليس ع // احتياج . (١٦) وهي : هي عا // أولاً ومام : الحاج إليها ، ي أول مام H // تكن نسبة : تكن نسبة H .

الفصل الرابع

(د) فصل

في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة

المحصلة وغير المحصلة والمصرفة وغير المصرفة

والمعنى الذى تدل الكلمة على وجوده للموضوع هو أمر قد يدل عليه باسم ،
إما اسم مطلق وإما اسم هو مصدر . فإن المصدر قد يجىء على وجهين : أحدهما أن
يكون موضوعاً وضعاً أولاً ، كالضرب فيكون على حقيقة حال الاسم المطلق ،
والثانى هو أن يصرف الاسم المطلق تصريفاً يدل على أن معنى الاسم المطلق منسوب
إلى موضوع بأنه حادث منه أو فيه كالتحريك ؛ وهذا بالحقيقة اللفظ الدال على المصدرية
كالتحريك والإباضض والتحرير والتبييض . والسبب في ذلك أنه ربما لم يكن المصدر
وضع خاص ، في يوجد الاسم مقامه ، كما تقول : صحيحة ، صحيح ، صحة ، وهو الذي يجىء على الوجه
الأول وهذا هو الذي يكون شكل المصدر فيه لا يدل على المصدرية ولا يخالف الاسم المطلق
الذى لا يشير إلى موضوع بوجه . فيكون معنى المصدر ليس له اسم خاص ، بلأخذ مكانه
الاسم المطلق للشىء . كاربئا اتفق ألا يكون للاسم المطلق وضع خاص فيؤخذ المصدر

(٣) الكلمة : ساقطة من ي . (٤) إما اسم : أي باسم س ؛ ساقطة من عا // وإنما اسم :
وإما باسم س // فإن المصدر : والمصدر س ، ه (٨) هو : ساقطة من س // المطلق (الأول) : ساقطة
من س // المطلق (الثانية) : ساقطة من ي . (٩) كالتحرير : ساقطة من د ، س ، عا ، ن .
(١٠) كالتحركة : كالتحرير ع ، ه // والإباضض : والإباضض ه . (١٤) ألا : أن ن .

مكانه ، كما لو لم يكن لمعنى الافتراق اسم مشهور لا يشير إلى موضوع فيؤخذ المصدر
 مكانه ، وهو لفظة الافتراق . وربما كان لكل منها لفظ خاص هو أولى ، كما أن
 البياض أولى أن يدل على ذات ، والابيضاض على حدوثه في موضوع . واسم المصدر يفارق
 الاسم المطلق بما يتضمنه من الدلالة على موضوع منه ، أو فيه معنى من المعانى ، فيدل على
 ذلك المعنى نفسه وعلى نسبة ما . والأكثر في لغة العرب هو أنه حيث يكون للمصدر
 لفظ خاص فإن الكلمة تكون دالة على وجود معنى لنظر ذلك المصدر لموضوع ما في زمان
 معلوم ، وإن كان قد يتضمن ذلك معنى الاسم المطلق أيضاً ، مثل قولهم ابىض يبيض
 من الابيضاض ، فإنه قد يدل على الابيضاض الدال على البياض . فالمعنى التي تدل عليها
 الكلمة وأنها لغيرها في ظاهر لغة العرب معانى المصادر وكذلك المعنى الذي يدل عليه
 الاسم المستقى هو معنى المصدر ، ومعانى المصادر كلها في لغتهم أعراض لأنها نسب عارضة
 في الجواهر إلى أمور تحدث لها ، فليس شيء من المصادر يقال على الجواهر ، بل يوجد
 في الجواهر .

فتكون لغة العرب لا تستعمل كلمات تدل على معنى يقال على الجواهر دلالة أولى .
 فأمادلة ثانية فقد يكون كما إذا قلنا بحثي فلان إذا صار ذا حياة ، بل نحوه فلان أى صار جوهرًا
 من الجواهر . فإنه وإن كان دلاته الأولى إنما هي على معنى التجوهر لا على معنى الجوهر ،
 والتجوهر كون ملا جوهر ، فإن الجوهر مدلول عليه في التجوهر لا محالة دلالة ثانية ،

- (١) مكانه : مقامه ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، ي // لمعى : لأثر عا // الأفتراق : الإحراق س ، ع // فيؤخذ : فأخذ . (٢) اسم مشهور ... منها : ساقطة من س .
- (٣) لفظة : لفظ ن // أولى : ساقطة من سا ، عا . (٤) الابيضاض : والابياض ه .
- (٥) هو أنه : ساقطة من ساع ، عا ، م ، ي . (٦) فإن الكلمة تكون : فإن ت تكون الكلمة : ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // ذلك : ذاك ع . (٧) المعنى : والمعنى سا .
- (٨) وكذلك المعنى المصادر : ساقطة من ع . (٩) ومعنى : ومعنى ع ، م ، ي // نسب : ليست س . (١٠) الجوهر الأول : الجوهر عا ، م ، ن . (١١) الجوهر : الجهر س .
- (١٢) حي عا // إذا : أى د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١٣) كان : كانت ه // معنى (الأولى) : ساقطة من س . (١٤) لا على معنى الجوهر والتجوهر : ساقطة من ع .

ولغة العرب ليس يدل فيها بالكلمات على مجرد اتصاف زيد مثلاً في هذا الموضع بأنه كان جوهرًا حتى يدل على كون الجوهر مقولاً عليه فيما سلف ذكره، حتى يكون قوله تجوهر أنه كان الجوهر محموداً عليه فيما سلف بل معنى أنه تجوهر عندهم هو أن الجوهر المقال عليه حدث فيما سلف. فليس يدل على قوله عليه، بل على حدوثه فيه، فيدل عليه من حيث هو حادث حدوث أمر لأمر موضوع له في وجوده له. لغة العرب مضادة ٥ في هذا الباب. ولا يمتنع أن يكون في بعض اللغات كلمات لا تضيق في ذلك، بل تقتصر دلالتها على المبلغ المذكور الذي لا يشير إلى الحدوث حتى يكون معنى تضييق تجوهر فيها هو أن الجوهر مقول على زيد فيما سلف لا على أن حدوث الجوهرية موجود لزيد فيها سلف من غير التفات إلى العمل بمعنى البتة. وكما أنه يكون من الاسم اسم محصل وأسم غير محصل، كذلك يكون في الكلمات كلمة محصلة وكلمة غير محصلة، كقولنا لاصح . وقد قيل في التعليم الأول وذلك أنها غير محصلة لأنها تدل على شيء من الأشياء موجوداً كان أو غير موجود دلالة على مثال واحد . وهذا القول إن عن في بالوجود وغير الموجود ما يجعل موضوعاً لالكلمة حتى يكون قولنا لاصح ينتظم جملة على كل موضوع موجود أو غير موجود ما خلا الصحيح ويصدق عليه ، فيكون إيجاب لاصح قد يصدق على الموضوع وغير الموضوع ، فهذا مما يمنع عنه في مباحث أخرى . وإن عن بذلك لا الموضوع ولكن ما هو في قوة المحمول من أمور مخالفة للدلالة لفظة صحيحة حتى يكون ما صح يعني به أنه مرض أو توسط أو فعل آخر غير الصحة كله يدخل تحت ماصح كان سديداً ،

(٣) أنه (الأول): أى ب (٤ - ٣) بل معنى ... فيها سلف: ساقطة من م . (٤) فيها سلف : ساقطة من عا // فيه فيدل: مقول عا . (٥) حدوث أمر : حدوثاً ع / الأمر موضوع : لا موضوع من عا ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // ف : ساقطة من س / / له (الثانية) : ساقطة من س ، ه .

(٦) هي (الثانية) : ساقطة من ع ، ي // الجوهرية: الجوهرة . (٧) الحال: حمل د // أنه + قد ، س ، سا ، ه . (٨) في : من ع ، ي . (٩) وذلك : ولكن ع . (١٠) ما يجعل : ما يحصل س . (١١) فيكون: ويكون س ، ه // لا صح : الأصح ه . (١٢) وإن : فإن ب .

(١٣) لفظة : + كلمة بع ، س ، ع ، عا ، ، م ، ه ، ي // ما صح : لا صح س .

(١٤) غير : ساقطة من عا // ما صح : ما يصح م ، ه .

٦١ عدی أن الغرض في هذا أن هذه اللفظة تصدق على المعنى الوجودي المضاد والمتوسط وعلى المعنى العدمي الذي لا تحصل له في نفسه . فقولنا ما أسود يصدق على الشيء إذا كان قد أبىض وعلى الوسائط عادماً ويصدق إذا كان عاماً لون كيف كان ويكون ، كما يقال صار غير أسود . ويشبه أن تكون لغة العرب لا يستعمل فيها كلمة غير محصلة ، وأنها إذا ألحقت بالكلمة حرف سلب كان السلب فقط . وربما كان لما قيل في التعليم الأول تأويل آخر ليس يحضرني الآن .

وأما حال الكلمة المصرفية والقائمة ، فهي أن القائمة في لغة اليونانيين هي ما يدل على الحاضر ، والمصرفية ما يدل على أحد الزمانين ، وقد أشرنا إلى الواجب في هذا وبيننا أنه لا وجود لذلك في لغة العرب ، والكلمة من حيث أنها تدل دلالة اللفظ جارية بمحرري الأسماء ، فإن كل واحد منها ينطق به فيتصور معناه . فإن قائلاً لو سأله ماذا عمل زيد ، فقال مشى ، أفاد بذلك معنى يفهمه السامع ويقرنه إلى معنى زيد ، ويحصل له منها الدلالة التي للخبر ، كما إذا سئل فقيل من في الدار فقال زيد ، وإن كان زيد « ويمشي » كل واحد منها بانفراد لا يدل على إيجاب وسلب .

وأما الأدوات كقولنا من وعلى ، والكلمات الوجودية فإنها نواصي الدلالات ، والكلمات الوجودية هي كقولنا : صار يصير وكان يكون لا الدال على الكون مطلقاً ، بل على الكون شيئاً لم يذكر ، بل هي الكلمات التي إنما تدل من المعانى

- (١) والمتوسط : والتوسط . (٢) ما أسود : لا أسود سا ؛ عا // إذا : إنما عا .
- (٣) عادما : ساقطة من م // عاما : + على ب . (٤) تكون : ساقطة من سا .
- (٥) حرف : حروف ه // كان السلب : ساقطة من د // لما : كاع . (٦) تأويل : تاليف س // ليس : فليس عا ؛ ساقطة من ه . (٧) وأما : فاما ه . (٩) والكلمة : والكلم د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ئى . (١١) فقال : فقيل س . (١٢) له منها : لها منه س ، سا ، عا ، م ، ه // فقال : يقال ه . (١٣) ويمشي : ومشى ع . (١٤) كقولنا : فكقولنا ه .
- (١٥) فإنها . . . الوجودية هي : ساقطة من م . (١٦) على : ساقطة من م / هي : ساقطة من عا .

التي يدل عليها الكلم على نسبة إلى موضوع غير معين وفي زمان معين تكون تلك النسبة غير معينة لمعنى منتظر أن يقال ، ولا يتضمن تضمن الكلمة الحقيقة إياه . والدليل على أن هذه ، أعني الأدوات والكلمات الوجودية ، نواص الدلالات أنه إذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار ، أو قيل ابن زيد فقيل في ، لم يقف الذهن معها على شيء . وهي أعني الأدوات والكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال . فالأدوات نسبةها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية إلى الأفعال ، ويشتركان في أنها لا تدل بانفرادها على معنى يتصور ، بل إنما تدل على نسبة لا تعقل أو تعقل الأمور التي هي نسبة بينها .

وكذلك إذا سأله سائل ماذا يفعل زيد فقيل صار ، أو كان ، وأريد كان شيئاً ، ثم سكت ولم يزد عليه أو ابتدئ فقيل إنَّ وسكت بقى الذهن طالباً بعد ، ولم يتبه إلا على نسبة تترتب فلا يصلح أفرادها لأن توضع أو تحمل مبتدأ بها أو بخبر إلا أن يقترن بها لفظ آخر يتم تقصانها . فإذا قرن بها غيرها صح أن يكون مبتدأ أو خبراً . وجميع هذه إما دوال على لا نسبة غير معينة كفى وعلى ، وإما على نسبة غير معينة كغير ولا . فيجب أن تفهم هذا الوضع على هذا الوجه ، ولا تلتفت إلى ما يقولون . فلن القبيح بالمعلم الأول أن يذكر من بساطة الألفاظ الاسم والكلمة ، ويترك الأداة وما يشاكلهما .

- (١) موضوع: الموضوع م ، ئ // وفي : في س . (٢) غير معينة : ساقطة من ع ، عا ، ن ، ه // معينة : معين سا ، م // ولا يتضمن : ولا تتضمنه ب ، س ، ه ، ئ // الحقيقة : بالحقيقة ع ؛ ساقطة من عا // إيه : ساقطة من ن . (٣) هذه : هذا س .
- (٤) وهي : وهو ب ، ع . (٦) في أنها : في أنه ع ؛ في أنهماه . (٧) نسبة عا :
- (٨) بينها : بينهما ه . (٩) وكذلك : فـ كذلك د ، عا ، م ، ن ، ه ؛ فـ كذلك من ، سا ، ع ، ه // شيئاً : زيداً ع . (١٠) ثم : ساقطة من عا // ابتدئ : ابتدأ ب ؛ ساقطة من ن .
- (١١) إلا : ساقطة من س // تترتب : قريب ع ؛ ثبوب عا // فلا يصلح : ولا يصلح من ، ع ، م ، ه ، ئ ؛ ولا يصلح ن // مبتدأ : مبتدأ د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ئ // بخبر : بخبر د ، سا ، م .
- (١٢) يقترن : يقرن د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ئ // أو خبراً : وخبرأ ع . (١٣) لاسبة : نسبة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ئ // نسبة : لا نسبة د ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه .
- (١٤) النسبة س . (١٤) الوضع : الموضوع د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه .

الفصل الخامس

(هـ) فصل

في القول وتمييز الخبر منه مما ليس بخبر

وأما القول فهو اللفظ المؤلف؛ وهو اللفظ الذي قد يدل جزءه على الانفراد دلالة اللفظ؛ أي اللفظة التامة، لا كالأداة وما معها، وإن كان لا يدل على إيجاب وسلب؛ فإن دلالة الإيجاب والسلب أخص من دلالة اللفظ، فإن قولنا: الإنسان كاتب قول، لأن الإنسان جزء من هذه الجملة ويدل، وليس كالمقطع من لفظة الإنسان، فإنه لا يدل أصلاً، من حيث هو جزء منه.

وأما اللفظ المركب في المسموع كعبد الله فلا يدل جزء منه أيضاً بذاته، من حيث هو جزء منه، وإن كانت له دلالة في استعمال آخر، فليس يدل بها الآن بذاته، بل بالعرض.

والقول أيضاً حكم الألفاظ المفردة في أنه لا يدل، من حيث هو قول، إلا بالتواطؤ. وليس لقائل أن يقول: إن الألفاظ المفردة، وإن كانت لا ضرورة في تخصيصها بما تدل عليه، ولا تختص إلا بالتواطؤ، فإن التأليف يعنيها على هيئة مخصوصة ليس بتواطؤ، بل أمر يوجه المعنى نفسه بعد أن صار المفرد دليلاً. وذلك لأن المفرد الذي منه التركيب إذا جاز وقوع التواطؤ على غيره، صار أيضاً المركب

(٤) جزءه: بجزءه بـ . (٥) اللفظ: اللفظ هـ // أي اللفظة: ساقطة من يـ // الانفراد دلالة اللفظ أي اللفظة التامة: اللفظ دلالة الانفراد التامة عـ . (٦) وسلب: أو سلب سـ ، نـ .
(٧) الإنسان: إنسان عـ // كالمقطع: كالمقطع سـ . (٨) وإن كانت: ساقطة من عـ .
// لهـ عـ . (٩) ولا تختص: ولا تختص دـ ، عـ ، نـ // بالتواطؤ: للتواطؤ سـ ؛
التواطؤ عـ ، مـ ؛ بتواطؤـ هـ . (١٠) بتواطؤـ : بالتواطؤ عـ . (١١) إذاـ : ماذبـ ، عـ .
// المركبـ : التركبـ عـ .

عنه متغيراً بالتواطؤ ؛ وأما نفس التركيب فليس مما يقع بالتواطؤ ، فإن ذلك لا يتغير أبداً ، وإن كانت هيئة التركيب ربما تغيرت بحسب لغةٍ لغةٍ ؛ فإن المضاف إليه مثلاً يؤخّر في لغةٍ ويقدم في لغةٍ ؛ وكذلك الموضوعات والمحمولات ليس يجب لها في القول ترتيب معينه في الصياغة .

• والأقوال قد تتركب على سبيل تركب الحدود والرسوم بأن تأتي بعضها مقيدةً ٥
بعض ، وهي التي تصلح أن تورّد بين أجزائهما لفظة الذي كقولنا : الحيوان الناطق المائت ، فإنه يصلح أن يقال فيه : الحيوان الذي هو الناطق الذي هو الميت .

وقد يركب على أنحاء أخرى ، وذلك لأن الحاجة إلى القول هي الدلالة على ما في النفس ، والدلالة إما أن تراد ذاتها وإما أن تراد لشيء آخر يتوّقع من المخاطب ليكون منه ، وانت تراد ذاتها هي الأخبار ، إما على وجهها ، وإما محورة كتحريف ١٠
المعنى والتعجب وغير ذلك ، فإنها كلها ترجع إلى الأخبار . والتي تراد لشيء يوجد من المخاطب فإما أن يكون ذلك أيضاً دلالةً أو فعلاً غير الدلالة . فإن أريدت الدلالة فتكون الخطابة استعلاماً واستفهاماً ، وإن أريدت عمل من الأفعال و فعل من الأفعال غير الدلالة ، فيقال إنه من المساوى التماس ومن الأعلى أمر ونهى ، ومن الأدون تضرع ومسألةً . ١٥

لكن النافع في العلوم هو إما التركيب الذي على نحو التقييد ، وذلك في اكتساب التصورات بالحدود والرسوم وما يجري بمحاجتها ، والتركيب الذي على سبيل

(٢) كانت : كان س // لغة لغة : لغة ولغة س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ئ .

(٤) تركب : + الأقوال ع // تركب : ساقطة من ه // بأن : ساقطة من سا . (٦) البعض : بعض س ، سا ، ه // لفظة : لفظ س ، ن // الذي : التي س . (٧) المائت : الميت ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ئ . (٨) هي : هو ع ، ئ . (٩) لذاتها : نفسها س .

(١٠) تحريف : بتحريف ع ، عا ، م ، ئ . (١١) كلها : كلمة سا ، ساقطة من ع // يوجد : ساقطة من س . (١٣) وإن : فإن سا . (١٤) المساوى ، المتساوى سا // الأدون : الأدنى ع ، ئ . (١٦) في : من ب ، عا ، م ، ن ، ه ، ئ // هو : ساقطة من د .

(١٧) بالحدود والرسوم : بحدود أو رسوم س ، ه .

الخبر ، وذلك في اكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجري بحراها . وهذا النحو من التركيب يحدث منه جنس من القول يسمى جازماً .

والقول الجازم يقال لمجمع ما هو صادق أو كاذب . وأما الأقاويل الأخرى فلا يقال لشيء منها إنه جازم ، كما لا يقال إنه صادق أو كاذب ، فالنظر فيها أولى بالنظر في قوانين الخطابة والشعر .^٥

والقول الجازم يحكم فيه بنسبة معنى إلى معنى إما بإيجاب أو سلب ، وذلك المعنى إما أن يكون فيه أيضاً هذه النسبة أو لا يكون ، فإن كان ، وكان النظر فيه لا من حيث هو واحد وجملة ، بل من حيث يعتبر تفصيله ، فإن القول الجازم ليس ببساط ولا حلى ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فانهار موجود ، فقد حكم هنا هنا بإيجاب نسبة الانصار بين قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود ، فأوجب تلو ثانيةما للأول ، وكقولنا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً فقد أوجب هنا نسبة عناد بين قولين . وفي أجزاء كل واحد من القولين في المثالين تركيب أيضاً يحكم فيه بهذه النسبة ، أعني النسبة الجاعلة للقول جازماً ، فإن قولنا : الشمس طالعة ، فقد يشتمل على إيجاب نسبة بين الطالعة وبين الشمس ، وكذلك في سائر الأجزاء ، وإنما استعمل من حيث هو بهذه الصفة . وجميع ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطياً ، وما جرى المجرى الأول يسمى متصلة ، وما جرى المجرى الثاني يسمى منفصلة .^{١٠}

وأما إن لم يكن كذلك ، بل كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيما أصلاً ، كقولنا : زيد حيوان ، أو بين معنيين فيما تركيب لا صدق فيه ولا كذب ،

(٤) فالنظر : والنظر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ئ . (٥) والشعر : ساقطة من ع .

(٦) يحكم : ساقطة من د . // أو سلب : وإنما سلب د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه .

(١٠) وقولنا : وبين قولناس ، ه . (١١) للأول : الأول ع . (١٢) وفي : وبين د ، سا ، ن

ومن م . (١٣) أعني جازما : ساقطة من عا . (١٤) فقد : قد ، د ، سا ، ع ، ن ؛

ساقطة من س ، ه . (١٨ - ١٩) لا تركيب معنيين : ساقطة من ئ .

(١٩) تركيب : ساقطة من عا .

ويُكَنْ أَنْ يَقُولُ بِدْلَه مَفْرَدٌ ، كَقُولُنَا : زَيْدٌ حَيْوَانٌ نَاطِقٌ مَائِتَ ، فَإِنْ تَرَكَبَ
 الْجَزْءُ مِنْهُ وَهُوَ قُولُنَا : حَيْوَانٌ نَاطِقٌ مَائِتَ تَرَكَبُ بِهَذِهِ الصَّفَةِ وَيَقُولُ بِدْلَه لَفْظٌ مَفْرَدٌ ،
 كَقُولُنَا : إِنْسَانٌ ، أَوْ تَرَكَبُ فِيهِ صَدْقٌ أَوْ كَذْبٌ وَلَكِنْ أَخْذٌ ، مِنْ حِيثُ هِيَ
 جَمْلَةٌ ، يُكَنْ أَنْ يُدَلِّلَ عَلَيْهَا لَفْظٌ مَفْرَدٌ ، وَاعْتَبَرَتْ وَحْدَتُهُ لَا تَفْصِيلَهُ ، كَقُولُنَا :
 ٥ إِنْ قُولُنَا إِنْسَانٌ يَمْشِي ، قَضِيَّةٌ فَإِنْهُ لَيْسُ يُلْتَفِتُ إِلَى حَالِ إِنْسَانٍ وَحَالِ حَلَّ المَشَى
 عَلَيْهِ ، بَلْ إِلَى الْجَمْلَةِ الَّتِي يَجُوزُ أَنْ تُسَمَّى قَضِيَّةً . وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَّهُ رَأَى
 عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا ، وَمَا أَشْبَهُهُ هَذَا ، فَجَمِيعُ هَذِهِ الْتَّقْرِيبَاتِ لَا يَرَادُ أَنْ يَحْكُمَ فِي أَجْزَائِهَا بِالنِّسْبَةِ
 إِلَيْجَابِيَّةِ وَالسَّلْبِيَّةِ ، وَإِنْ كَانَ يَتَفَقَّدُ فِي بَعْضِهَا أَنْ يَكُونُ فِي الْجَزْءِ مِنْهَا إِلَيْجَابُ
 وَسَلْبٌ ، فَيُجْعَلُ التَّأْلِيفُ إِلَيْجَابِيًّا وَالسَّلْبِيًّا كَشَيْءٍ وَاحِدٍ يُلْتَفِتُ إِلَى وَحْدَتِهِ ،
 بِحِيثُ يُكَنْ أَنْ يُدَلِّلَ عَلَيْهِ بِاسْمِ وَاحِدٍ ، إِنْ أُرِيدُ ، فَهُوَ حَمْلٌ ، وَخَاصَّتِهُ أَنْ
 ١٠ الْمَنْسُوبُ إِلَيْهِ يُقَالُ فِي إِلَيْجَابِهِ : إِنَّهُ هُوَ مَا جُعِلَ مَنْسُوبًا كَمَا يُقَالُ : إِنَّ إِنْسَانًا هُوَ حَمْلٌ ،
 وَفِي السَّلْبِ خَلَافَهُ . وَأَمَّا فِي الشَّرْطِيَّةِ فَإِنَّمَا يُقَالُ فِي إِلَيْجَابِهِ إِنَّ هَذَا لَازِمٌ تَالٌ لِذَلِكِ
 أَوْ مَعَانِدُهُ ، وَلَا يُقَالُ لِأَحَدِ الْجَزَائِينِ إِنَّهُ الْآخَرُ . فَلَنَتَّوْخُ الرَّوْلُ فِي الشَّرْطِيَّاتِ ،
 ١٥ فَإِنَا سَنَأْتِيكَ فِيهَا بِكَلَامٍ مُسْتَقْصِيٍّ .

ولَنَبْدأُ بِالْكَلَامِ فِي الْقَوْلِ الْجَازِمِ الْبَسيِطِ ، وَهُوَ الْحَمْلُ ، وَأَبْسْطُهُ الْمُوْجَبُ ،
 ١٥ ثُمَّ بَعْدِهِ السَّالِبُ . وَأَمَّا الشَّرْطِيَّاتُ فَهُنَّ بِالْحَقِيقَةِ قَضَايَا كَثِيرَةٌ لَا قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِنَّمَا
 صَارَتْ وَاحِدَةٌ بِرِبَاطِ الشَّرْطِ الَّذِي لَمْ يَحْقِمْ الْمَقْدِمَ مِنْ فَصِيلَتِهَا أَوْ فَصُولُهَا حَرْفَهُ ، فَجَعَلَهُ

(٢) الْجَزْءُ : الْحَبْرُ عَا // مَائِتَ : + فِيهِ س // تَرَكَبٌ : سَاقِطَةٌ مِنْ عَا .

(٣) أَوْ كَذْبٌ : وَكَذْبٌ د ، س ، س ، ع ، س ، ن ، ٥ ، ي .

(٤) وَحْدَتَهُ : وَحْدَةٌ ب // لَا تَفْصِيلَهُ : لَا مَفْصِيلَهُ س ، م ، ب ، لَا تَفْصِيلَهُ ع ، ٥ .

(٥) قَضِيَّةٌ : سَاقِطَةٌ مِنْ سَا ، م . (٦) وَمَا أَشْبَهُ : أَوْ مَا أَشْبَهُ ع // لَا يَرَادُ : يَرَادُ ع .

(٧) التَّأْلِيفُ : سَاقِطَةٌ مِنْ ع // يُلْتَفِتُ : يُلْتَفِتُ سَا . (٨) فَهُوَ حَمْلٌ وَخَاصَّتِهُ : فِيهَذِهِ جَمْلَيَّةٌ

وَخَاصَّتِهَا عَا . (٩) هُوَ : سَاقِطَةٌ مِنْ ع . (١٠) لِذَلِكَ : كَذَلِكَ د . (١١) إِنَّهُ : + هُوَ س .

// الْقَوْلُ : الْكَلَامُ ن . (١٢) لَا قَضِيَّةٌ : قَضِيَّةٌ ع // وَإِنَّمَا : وَإِنَّ س .

(١٣) لَمْ يَحْقِمْ : مَا لَحْقَ م ، مَا لَحْقَ ن ، ي .

غير صادق ولا كاذب ، كما الحق « إن كان » بقولنا « الشمس طالعة » ، وكما لحقت لفظة « إما » بالمثال الآخر ، فصار كل مقدم موقوفاً في أن يُعرف به صدقٌ وكذبٌ إلى أن يلحق به الآخر بعد ما هو في نفسه بحيث لو انفرد كان صادقاً أو كاذباً ، وإذا أحق به الآخر رقم الكلام كانت الجملة صادقة أو كاذبة لا المقدم وحده ، وكذلك حال التالي فإنه لا يُعتبر في صدق الشرطية وكذبها صدقٌ أجزاءها وكذبها ، كانت واحدة أو كثيرة .

فأول القضايا الحتميّة ، وأوله الإيجاب لأنّه مؤلف من منسوب إليه يُسمى موضوعاً ومنسوبٍ يُسمى محمولاً على نسبة وجود ، وأما السلب فإنه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع وجود النسبة .

وكل عدم فإنه يتعدد ويتحقق بالوجود . والوجود لا يحتاج في تتحققه أن يلتفت إلى العدم ، فالسلب لا يتصور إلا أن يكون عارضاً على الإعجاب رافعاً له ، لأنّه عدمه ، وأما الإيجاب فهو وجودي مستغن عن أن يُعرف بالسلب فيكون السالب بعد الموجب . ولست أعني بهذا أن الإيجاب موجود في السلب ، كما قال بعض المفسرين فإن الإيجاب يستحيل أن يوجد مع السلب ، بل الشيء الذي لو انفرد كان إيجاباً هو موجود في حد السلب ، كما لو قال قائل إن البصر موجود في حد العين ، ليس معناه أن البصر موجود في العين ، بل معنى هذا أن العين لا يُحدّد إلا بأن يذكر أنه عدم البصر ، فيقرن البصر بالعدم ، فيكون البصر أحد جزأى البيان ، وإن كان ليس

(١) حق : + المقدم من فصليها أو فصوها ع // بقولنا : في قولنا ع // وكما : ولما ع ، م (٢) وكذب : أو كذبد ، س . (٣) فإذا : فإذا د ، س ، سـا ، عـا ، ن ، هـ ، يـ . (٤) فتم : فيتم س . (٥) وكذبها : + حال يـ . (٦) فأول : فاقول م ، هـ (٧) نسبة : نفسه يـ ، هـ . (٨) ومنسوب : ومن منسوب س . (٩) يتحدد : مـحدـدـم // والوجود لا يحتاج : ولا يحتاج الوجود ن . (١٠) فالسلب : والسلب د ، ن // له : ساقطة من ع . (١١) في السلب : بالسلب م . (١٢) الشيء : الشـيـم . (١٣) لو : ساقطة من ن . (١٤) أنه : ساقطة من ع ، يـ .

جزءاً من نفس المعنى . كذلك نسبة الإيجاب مذكورة في نسبة السلب على أنها مرفوعة لا على أنها جزء من السلب أو داخل في السلب وجوداً ، بل داخل في حد السلب .

والمعنى الذي يسلب هو موجود في لفظ السلب وفي معنى السلب ، وإن لم يكن موجوداً في ذات الأمور . فإن من تسلب عنه شيئاً فلابد أنك تدخل في السلب ذلك الشيء لا على أن ذلك الشيء يكون في الوجود داخلي المسلوب عنه . وإذا جعل الإيجاب موجوداً في السلب فإنما هو من حيث أن السلب إنما يرفعه فيوجد في السلب من حيث تركيب بيته وبين حرف السلب ، كقولك : زيد ليس هو حياً ، فإن « هو حي » هو الذي لو لا حرف النفي كان إيجاباً على زيد ، فجاء السلب فرفع هذه النسبة . فمن وجهٍ يتحقق أن يقال إن الإيجاب ليس يكون مع السلب ، فإن الإيجاب كيف يساعد السلب وكيف يجتمع معه ؟ ومن وجهٍ يتحقق أن يقال إن السلب بالحقيقة أمر يرفع الوجود الذي هو الإيجاب ، فإن العدم والرفع إنما يتناول الوجود والحصول ولا يتعدد دونه .
 ١٠ والاعتبار الذي بسببه ما الإيجاب داخل في حد السلب يجعل الإيجاب داخلاً في السلب ؛ والاعتبار الذي لا اجتماع معه بينهما يمنع الإيجاب أن يكون داخلي السلب بالقوة وبالفعل وليس كون الإيجاب جزءاً من السلب أو موجوداً فيه هو كون الإيجاب والسلب مجتمعين معاً ، فإن الفرد موجود في الزوج والزوج في الفرد ، وليس يوجب ذلك أن يكون قد اجتمعت
 ١٥ الفردية والزوجية اجتماعهما المستحيل حتى يكون شيئاً واحداً وهو زوج وفرد ، إذ الزوج جزء الفرد ، لا يعنيه ، ولا أن شيئاً واحداً يعنيه موصوف بهما . لكن ليس حال الإيجاب

(١) أنها مرفوعة لأعلى : ساقطة من د . (٢) وفي معنى السلب : ساقطة من د ، ن .

(٤) الأمور : ساقطة من س // تسلب : سلب ب ، د ، س ، ع ، ع ، م ، ه ، ي // عنه : عنها // شيئاً : + ماد ، ع ، ه // فلا شك سا .

(٥) المسلوب : المنسوب ي // جعل : + في م (٦) هو : ساقطة من ع . (٨) كان : لكان

عا // فرفع : ورفع د ، س ، ع ، ع ، ن ، ه . (١٠) معه : ساقطة من د ، س ، س ، ه ، ي // أن : بان ب ، د ، م ، ن ، ه ، ي . (١١) فإن العدم : والمعدم عا // ولا يتعدد : ولا يحدد م .

(١٢) والاعتبار : فالاعتبار د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ه // ما الإيجاب : الإيجاب ع // يجعل الإيجاب : يجعل الإيجاب ه ، + أن يكون ع . (١٦) إذ الزوج : أو الزوج د .

(١٧) لا يعنيه : ولا هو يعنيه م // ليس : ساقطة من س .

من السلب هذه الحال ، بل هو جزء من حد السلب وليس إذا كان جزءاً من حد
السلب صار السلب إيجاباً ، أو المسلوب موجباً ، وصار السلب موجوداً مع إيجاب
جزءه إلا في الذهن .

وأما ما خاضوا فيه من حديث أن الإيجاب أشرف أو السلب حتى قال بعضهم :
إن الإيجاب أشرف ؛ وقال بعضهم : إن السلب في الأمور الإلهية أشرف من الإيجاب ،
ف نوع من العلم لا يفهمه ولا يميل أن يفهمه .

(٢) أو المسلوب : والمسلوب م . (٥) إن : ساقطة من ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي
// الإيجاب : ساقطة من ع ؛ + إن ع ، عا ، ي .
(٦) ولا يميل : وما يميل د .

الفصل السادس

(و) فصل

في تعريف القول الجازم البسيط الأول
والذى ليس بأول وتعريف الإيجاب والسلب
واعطاء الشرائط في تقابلهما

٥

وكل قول جازم ، كان حلياً أو شرطياً ، فإنه مفتقر في لغة اليونانيين إلى استعمال الكلمات الوجودية ، وهي الكلمات التي تدل على نسبة وزمان من غير أن يحصل فيها المعنى المنسوب إلى الموضوع الغير المعين ، إلا ما كان الأصل بعينه كلمة .
أما الشرطيات فذلك فيها مستمرة في لغة العرب . أما المتصلات فإنك تقول : إذا كان ، وكلما كان ، ومتى كان ، وإن كان . وأما المنفصلات فإنك تقول : إما أن يكون كذا ، وإما أن يكون كذا ، فتضطر إلى استعمال الكلمة الوجودية في الأمرين دائمًا .

وأما الحاليات فقد كان الحكم فيها كذلك في لغة اليونانيين ، فكانوا يضطرون إلى أن يقولوا : زيد كان كذا ويكون كذا ، وكأنه ليس يجب ذلك في لغة العرب .
فاما الذي يجب بحسب الأمر في نفسه فهو أن القضية الحالية تم بأمور ثلاثة فإذا تم ١٥

(٧) وهي الكلمات : ساقطة من هـ . (٨) إلا ما كان الأصل بعينه كلمة : ساقطة من عـ ، نـ // الأصل بعينه كلمة : الأصول بـ ، الأصول نفسـ كـ هـ ، سـ ، عـ ، مـ ، ئـ ؛ المحمول نفسـ كلمة نحو زيد قام هـ . (٩) كان (الرابعة) : ساقطة من مـ . (١٠) فـ كانوا : فـ كان من ؛ وكانوا هـ .
(١٤) كذا (الأولى) : ساقطة من دـ // ويكون كذا : ساقطة من مـ // وكأنه : فـ كـ أنه عـ ، ئـ // يجب ساقطة : من سـ .

يعنى الموضوع ومعنى المحمول وبنسبة بينهما . وليس اجتماع المعانى فى الذهن هو كونها موضوعة ومحولة فيه ، بل يحتاج إلى أن يكون الذهن يعتقد مع ذلك النسبة القى بين المعنيين بياپحاب أو سلب .

فاللفظ أيضاً إذا أريد أن يحاذى به ما فى الضمير يجب أن يتضمن ثلاثة دلالات :

٥ دلالة على المعنى الذى للموضوع ، وأخرى على المعنى الذى للمحمول ، وثالثة على العلاقة والارتباط الذى بينهما . فليس يجب من اجتماع الإنسان والحيوان فى الذهن والنظر فيما ، من حيث هذا إنسان وذلك حيوان ، أن يكون حاصل ذلك أن أحدهما محمول ، أو أنه موضوع ، أو مضاف بالجملة إلى شيء ؟ فإن تركت اللفظة الدالة على هذه العلاقة ، فإنما تركت اعتماداً على الذهن أو تعويلاً على حال من الأحوال اللفظية التى تلحق أحدهما ١٠ أو كايمها لحوقاً يدل على هذا المعنى ؛ وحينئذ يكون قد دل على هذا المعنى بدلالة لفظية ، وإن لم تكن بلفظة مفردة مخصوصة بها . وأما نفس تلو لفظ لفظ فى زمان قصير فليس بidal على حال أحدهما عند الآخر دلالة تحصل بالاجتماع ، فإن التركيب الذى فى الحدود أيضاً لولا شيء زائد يقترن به لما كان يجب لنفس تلو بعض أجزائه لبعض أن يكون دالاً على اجتماع ووحدة ، بل إنما صار قولنا حتى مشاء ذو رجلين يدل على معنى واحد بالاجتماع ، لأنك تعنى به الحى الذى هو المشاء الذى هو ذو رجلين وتدل عليه هيئة التركيب فتصير الجملة واحدة ، لأنك تعد أوصاف الواحد وتقيد بعضها بعض . فلولا ١٥ هذه العلة الزائدة على نفس التتالى ما كان التتالى يفعل وحده . كما لو قال قائل : السماء

- (١) وبنسبة : وبنسبة د // كونها : + فيه ع ؛ + فيها عا ، م . (٢) فيه : فيها سا ، ع ، م // يحتاج : لا يحتاج عا // إلى : ساقطة من سا . (٤) دلالات : إدراكات س .
 (٥) دلالة : ساقطة من م // على المعنى : للمعنى ؟ . (٦) الذى : الذى د ، من ، ع ، عا ، م ، ئ . (٧) أن (الأولى) : ساقطة من د . (٨) تركت : نزلت م . (٩) ترك : نزل م .
 (١٠) هذا (الأولى) : ساقطة من ع ، ئ . (١١) لفظة : لفظة ب // بها : هاد // لفظ : ساقطة من سا // لفظ : اللفظ د ، سا ، م ؛ بلفظ س . (١٢) بidal : يدل من س . (١٣) أجزائه : أجزاءها من . (١٤) ووحدة : وحدة ه . (١٥) ذو : ساقطة من م // عليه هيئة : على هناء .
 (١٦) الجلة : بالجملة ؟ // وتقيد : تقيد ع . (١٧) التتالى : التتالى ع .

الأرض العنقاء الدائرة . بل يحتاج أن يقترن بالتالي أمر آخر يدل على ارتباط بعض المترنات ببعض ارتباط حمل ووضع ، أو ارتباط تقييد بعض ببعض . هكذا يجب أن يفهم هذا الموضع ، فلا تشغله التكليف البعيد الذي يحاولونه .

فقد ظهر من هذا أن هاهننا معنى غير معنى الأمر الموضوع ، ومعنى الأمر الحمول من حقه أن يدل عليه ، وهو النسبة . فاللفظة الدالة على النسبة تسمى رابطة ، وحكمها حكم الأدوات . فأما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها اتكللا على شعور الذهن بمعناها ، وربما ذكرت . والمذكور ربما كان في قالب الاسم ، وربما كان في قالب الكلمة . والذى في قالب الاسم كقولك زيد هو حي ، فإن لفظة هو جاءت لاندل بنفسها ، بل لتدل على أن زيدا هو أمر لم يذكر بعد مادام إنما يقال هو إلى أن يصرح به ، فقد خرجت عن أن تدل بذاتها دلالة كاملة فلتحت بالأدوات لكنها تشبه الأسماء وأما الذي في قالب الكلمة فهي الكلمات الوجودية ، كقولك زيد كان كذلك ويكون كذلك . وقد غالب هذا أيضا في لغة العرب حتى إنهم يستعملون الألفاظ الزمانية في الدلالة على إيجاب حل غير زماني أصلا كقوله تعالى و كان الله غفوراً رحيم ، أو غير مختص بزمان بعينه بل ذاته في أي زمان كان كقولهم كل ثلاثة فإنها تكون فردا . وأما لغة الفرس فلا تستعمل القضايا خالية عن دلالة على هذه النسبة إما بلفظ مفرد كقولهم فلان جنين هست أو هي أو هو ، وإما بحركة كقولهم فلان جنين ويفتحون النون من جنين

- (١) بالتالي : بالتالي س ، ع . (٢) المترنات : المقدمات س ، المترنن عا // أو ارتباط : وارتباط د ، ن . (٣) فلا تشغله : ولا تشغله س ، ه // بالتكليف ه // البعيد : + الذي ع // يحاولونه : + نعم د ، سا ، ع ، م ، ه ، ي . (٤) حقه : حقها عا .
- (٥) فاما : وأماد ، ن . (٦) أدن (الأولى) : أمرع // إغا : لمع // يقال : قال س .
- (٧) عن : من د // تشبه : نسبة م . (٨) الذي : التي ع // الكلمة : الكلم س ، الكلم ع ، ه .
- (٩) عز وجل س : ساقطة من د ، سا ، ع ، م ، ه ، ي ، (١٠) ذاته : واقع ب ، ن // ثلاثة : ثلاثة ب ، سا ، ع ، م ، ه ، ي // فردا : عددا س . (١١) عن : من سا // دلالة : الدلالة ع // هذه : هذان . (١٢) أو هو : هوى // بحركة : حرفة س // كقولهم : فكقولهم ع ، ي .

فتكون الفتحة دالة على أن جنين محمول على فلان . ولما كان الرباط المصرح به أو المضمر هو الذي يحدث من الكثرة وحده ، فإذاً إنما يكون القول الجازم واحدا ، أما في الحمل فإن يكون الرباط المصرح به أو المضمر يدل على ربط واحد ، والربط في الحمل هو أن تقول إن الموضوع هو المحمول .

فإذن إنما يكون واحدا إذا كان المحمول واحداً والموضوع واحداً لا في الاسم وحده ، بل وفي المعنى ، لا كقولك العين جسم وتشتمل نيتك على عين البصر وعين الماء وعين الدينار ، فإن هذه القضية وإن كانت حقاً فإنها ليست واحدة . وذلك لأنك لا يمكنك أن تجعل للعين مفهوماً واحداً يشتمل على الثلاثة ثم يحمل عليه الجسم . فإن نوياً واحداً من المعانى ودللت عليه باللفظ المشترك لم يكن الاشتراك الواقع في اسم الموضوع أو المحمول مكتراً معانى القضية ، وإلا فمن يجد اسماً غير مشترك ويستعمله إنما يكون الاسم مدلولاً به على كثرين ، إذ دل به المتتكلم على كلها . وأما إذا نحا واحداً منها فدل عليه لم يكن اللفظ دالاً في استعماله إلا على ذلك الواحد ، وإن كان ربما أشبهه على السامع .

وليس كل ما يكون موضوعه أو محمله اسماً مشتركاً لمعانى يستمر الصدق في الحكم ١٥ المحكوم به على جميعها ، بل كثيراً ما يختلف فيغلط . كما يقال إن العين بصيرة ، فإن أريد عين الإنسان وعين الشمس كانت مختلفاً في الصدق والكذب ، فالحملية الواحدة هي بهذه الصفة وليس مركبة بالحقيقة من القضايا . وأما الشرطية فهي عند التفريق قضايا

- (٢) أو المضمر : والمصرع . (٣) أما : إنما هـ ؛ فاما هـ // الحمل : الحمل دـ ، سـ ، عـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، يـ // فإن : بأن سـ ، مـ // المضمر : + إنما دـ ، نـ ؛ + هو عـ // ربط : رباط عـ . (٤) — (٥) أما في الحمل ... يكون واحداً : ساقطة من سـ .
 (٤) الحمل : الحمل دـ ، سـ ، عـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، يـ . (٥) لافـ : في يـ . (٦) العين : للعين عـ . (٧) وعين الدينار : والدينار دـ ، سـ ، مـ ، هـ // حقـ سـ ، عـ ، هـ .
 (٨) للعين : العين نـ // على الثلاثة ثم يحمل : ساقطة من مـ . (٩) ودلـ : دلتـ سـ ، سـ ، عـ ، عـ ، مـ ، هـ ، يـ // اسـ : الاسم عـ . (١٠) عـين : بجزءـ مـ ، يـ // فالحملـية : والحملـية بـ .
 (١٧) مركـبة : مشترـكة عـ .

مختلفة إنما يوجد بين اثنين منها الرباط بأن يقرن بأحدها أو كليهما حرف أو لفظ
 فيسلبه خاصية القضية من كونه لصورته جائزًا أن يقال فيه إنه صادق أو كاذب . فإنك
 إذا قلت إن كانت الشمس طالعة وسكت ولم تزد أزلت قولك الشمس طالعة عن أن
 أن يلحقه تصديق ، فإن هنا القول وحده لا صادق أبلة ولا كاذب . وكذلك
 إذا قلت : إما أن تكون الشمس طالعة وسكت ولم تزد ، بل تحتاج في الأول
 أن تذكر تاليه وفي الثاني أن تذكر معانده ، فحينئذ يحدث قول واحد من قولين
 في أنفسهما قضيتان ، بطل عن كل واحد منها كونه قوله جازما . فإن قولك أيضًا :
 فالنهار موجود ملحقةً به الفاء معتمدًا بدلاتها من غير أن تلغى لا يكون صادقاً وحده ،
 بل بالجملة قول جازم واحد بالرباط ، وليس قوله جازما واحداً بسيطاً على الإطلاق .
 وكيف وفيه قوله جازمان ، لكن الرباط سلبهما ذلك وأحدث منها قوله جازما واحداً ١٠
 في الرباط صار واحداً . وإذا علمت القول الجازم الواحد ، فقد علمت الكثير ، فإن
 الكثير إما أن يكون واحداً في المسموع ، فذلك لاشتراك اسم فيه ، وإما أن يكون
 كثيراً أيضاً في المسموع كثرة لم يربط بعضها ببعض ربطاً موحداً . وهذا هنا يعلم أن
 الألفاظ كيف تدل من حيث هي ألفاظ فقط ومن غير دلالة إيجاب وسلب ، وأن
 التركيب الأول الجازم منها هو تأليف بين اثنين منها على سبيل إيقاع أحددهما على الآخر ١٥
 أو نزعه عن الآخر ، وأن التركيب الثاني هو القول المركب ؛ كذا قيل في التعليم الأول .
 وهذا الكلام يفهم على وجهين : أحددهما أن يعني بالإيقاع الإيجاب الذي للحمل
 فقط فيكون النزع هو السلب الذي للحمل ، كأنه لم يتعرض لغيره ، ويكون القول
 المركب يصلح أن يعني به الشرط ، ويصلح أن يعني به القياسي ، ويصلح أن يعني به

(١) منها: منها ع ، ى // لأن : أن س // يقرن : يتترن س ، عا ، ه // كليهما : بكليهما ه .
 (٢) كانت : كان ن . (٤) لا صادق : صادق م . (٧) أنفسهما : نفسهما ى . (٩) بالجملة :
 الجملة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه // واحداً : أو واحد عا . (٦) نزعه : نفيه ع
 // القول : القول د ، ع ، م ، ن ، ى ، المقول س ، عا . (١٨) النزع ... للحمل :
 ساقطة من سا // كأنه ... لغيره : ساقطة من عا . (١٩) القياسي : القياس ب ، سا ، ع ، عا
 ه ، ى // به : + القياس عا .

كلاهما . والوجه الثاني أن يعني بالإيقاع الإيجاب بالحمل والنلو ، كقولك في الإيجاب الحمل
زيد حيوان ، وفي الإيجاب الشرطي المتصل : إذا كان كذا كان كذا ، فقد أوجب فيه
تلوا التالي للمقدم وأوقع عليه . ويعني بالنزع السلب والعناد جمِيعاً . أما العناد فـ كقولك
إما أن يكون كذا وإما أن لا يكون كذا ، وذلك في الشرطي المنفصل . وأما السلب ،
فاما في الحمل كقولك زيد ليس بحبي . وأما المتصل فـ كقولك ليس كلاما طلعت الشمس
كان غيم . يبقى هنا سلب العناد كقولك : ليس إما أن يكون الإنسان ناطقاً وإما أن
يكون ضاحكاً . فإن أريد أن يفهم وجه يحتمل دخول هذا أيضاً . مما ذكر أمكن على
أحد سبعين إما أن يجعل هذا الإيقاع إيقاعاً بالفعل أو بالقوة ، فيكون السالب المنفصل
داخل في الإيقاع بالقوة لأنه كما تبين لك بعد في قوة حمل ما موجب ، وأنت تعلم هذا
في موضعه ، فهذا وجه ، أو يفهم من الإيقاع كل إيقاع بحمل أو اتصال أو انفصال ويجعل
النزع كل سلب لهذا الإيقاع . ونحن لا نبالى أي المعانى يكون قد عنى بهذا القول ،
لكنه إن كان المراد هو ما يطابق الاعتبار الثنائى لزم منه أن يكون المراد بقوله .
والمؤلف من هذه هو القيس ، لكن أظهر الوجه هو الوجه الأول ، فيكون الحكم
البسيط هو الذى يدل على أن شيئاً موجوداً لشيء أو ليس بوجود له . وأما في اللغة
اليونانية فلا بد من أن يقترن بذلك لفظ يدل على زمان . والإيجاب من ذلك هو الحكم
بوجود شيء آخر والسلب هو الحكم بلا وجود شيء آخر وليس ما يرجح

(٣) التالي : الثاني س ، ئ // وأوقع : أو وقع عا . (٤) كنا (الثانية) : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن// الشرطى : الشرط ع . (٤-٥) وأما السلب ... المتصل : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ئ . (٥) زيد : ساقطة من ب // العناد : العيار ع ، والعناد عا . (٦) دخول : بدخول عا// ما : فيها د ، ع ، ن ، ه ، ئ . (٧) هذا : هذه ب // الإيقاع : ساقطة من عا . (٨) بعد : + فيها د ، ع // ما : ساقطة من ب . (٩) كل إيقاع : اتباع سا ، م ، ه ، ئ ؛ بل اتباع عا // بحمل : لحمل د ، سا . (١٠) التزع : النوع د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ئ // الإيقاع : الاتبع سا ، ع ، عا ، م // أى : + هذه ع . (١٢) لزم : لزم دس . (١٤) وليس : إذليس م // له : ساقطة من ع (١٥-١٦) اللغة اليونانية : لغة اليونانيين ع . (١٥) من أن : وأن ع // يقتن : يقرن د ، س ، عا ، م . (١٦) لشيء : ليس ع // آخر : ساقطة من عا // والسلب هو الحكم بلا وجود : ساقطة من ه // شيء لشيء آخر : ساقطة من ه // وليس : فليس ع ، ئ // ما يترجم : ما ترجم س ، ما يترجم ع .

به التعليم الأول فقيل إن السلب حكم بمعنى شيء عن شيء فإن النفي والسلب واحد فيكون كأنه قال : إن السلب حكم لسلب شيء عن شيء ، أو يعني بالنفي ما هو أعم من السلب ، حتى إذا قيل لا إنسان ، يكون قد نفي الإنسانية من غير نسبة إلى منفي عنه . لكن التوفيق لم يدل على أن السلب موضوع لغير ما وضع له النفي بوجه ولا هو الاصطلاح العامي بل يجب أن يقال كما قلنا : وهو الحكم بلا وجود شيء لشيء .

ولما كان كل ما يوجبه وجوب فغير متعدر أن يسلبه سالب ، وما سلبه سالب فغير متعدر أن يوجبه وجوب ، سواء كان زمانياً أو غير زمانى ، وبين أن لكل إيجاب سلباً يقابلها ، ولكل سلب إيجاباً يقابلها . وهذا هو التناقض ، أعني أن يكون إيجاب سلب متقابلين بالحقيقة . وإنما يكون هذا التقابل متقرراً إذا كان المعنى في الإيجاب محصلة من كل جهة ، فيكون السلب قد تناول كل ذلك بعينه . أعني أن يكون الموضوع معنى واحداً وكذلك المحمول وأن يكون الجزء الذي يتوجه إليه القصد في الموضوع أو المحمول محفوظاً بعينه ، لا كما إذا قيل الإنسان يبصر أى بعينه ، ثم قيل بعده أى الإنسان لا يبصر أى بيده ، ظن ذلك مقابلاته . أو قيل إن الحبشي أسود أى في بشرته ، ثم قيل ليس بأسود أى في لحمه ، ظن أن هناك تقابل . وإن أخذ أحد المعنيين في أحدهما بالقوة فيجب أن يؤخذ في الآخر بالقوة ، كقول القائل : إن المسكر ١٠
١٥
محرم ويعني ما يسكر بالفعل ، وكقول الآخر : إن المسكر ليس بمحرم ويعني ما في طبعه أن يسكر ولم يسكر بعد ، ظن أن هناك تقابل وأن يكون المكان إن كان مكان ،

- (١) بمعنى : ببقاء م // بشيء : شيئاً س ، ي ؛ ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ه // والسلب : والإثبات سا .
- (٢) فيكون : ساقطة من ع // كأنه : فكأنه ع // سلب : سلب ع ، عا ؛ بسلب ن ، هى .
- (٣) نسبة : كنسبته ه .
- (٤) وهو الحكم ... اشيء : ساقطة من د ، عا ، ن ، ي .
- (٥) وما سلبه : وكلما سلبه ع ؛ وما يسلبه ه ، ي .
- (٦) تناول : ساقطة من د .
- (٧) وإن يكون : وإن كان د ؛ وإن كان يكون ع ، م ، ه ، ي / / الجزء : الخبر عا .
- (٨) إذا : ساقطة من س .
- (٩) أى (الأولى) : ساقطة من ع ، ي .
- (١٠) فـ (الأولى) : ساقطة من د . ه // هناك تقابل : هذا تقابل بـ / / وإن : فإن ع ، ي .
- (١١) كقول : كقولك م .
- (١٢) ويقول : ويقول د ، سا ، عا ، م ، ه ، ي .
- (١٣) ظن : فيظن س ، ه .

أو الزمان إن كان زمان ، أو الجهة والاعتبار والإضافة إن كانت جهة واعتبار وإضافة
 واحداً . مثلاً الجهة أن يقال إن الجسم مكيف أى بلونه ليس بمكيف أى بمقداره . ومثال
 الإضافة أن يقال إن الثلاثة نصف أى لستة ، وليس بنصف أى للعشرة . بل القضية
 لا تكون صادقة أو كاذبة البة في المعنى الذي يقصد بها ولا مسلمة ولا منكرة بل
 ولا متصورة فضلاً عن أن تكون متساوية إذا لم تحصل جميع الأمور المتعلقة بمعناها مما
 ذكرناه . فإذا كان إيجاب على وجه من هذه الوجوه فيجب أن يكون سلبه على ذلك
 الوجه ، ثم إن لفظه سور وجهاً مما سنذكره اقتضى أن يكون السلب يقابله في ذلك ،
 وسنؤخر الحكم فيه إلى ما بعد . وهذه الأشياء إذا أهملت في القضايا عرض منها
 مغالطات كثيرة في القياسات على نحو ما سنذكر في تعليمينا تبكيت المغالطين .

- (١) أو الزمان : والزمان س . (٢) إن : ساقطة من ع // بلونه عا ، م ، إن ، ي
 // بمكيف : غير مكيف س . (٣) أن يقال : ساقطة من سا . (٤) إذا : إذ س // بمعناها :
 بمعناه سا ، ع ، ي ؛ ساقطة من م . (٥) سلبه : سالبه ب . (٦) يقابله : يقابل ع ، ي .
 (٧) ما بعده م . (٨) على : وعلى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // ما سنذكر :
 ما نذكر ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // المغالطين : + إن شاء الله عزوجل ب ، د ،
 س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .

الفصل السابع

(ز) فصل

في تعریف أصناف القضايا المخصوصة والمهملة والمحصوصة

وتعريف التقابل الذي على سبيل التناقض والتقابل

الذى على سبيل التضاد وتعريف التداخل

وإيراد أحكام للقضايا من جهة ذلك

ولما كان موضوع القضية لا يخلو إما أن يكون كلياً أو جزئياً فالحكم إما على الكل وإما على الجزء . فإذا كان الموضوع جزئياً كقولك : زيد كاتب ، فإن مناقضه سالب اجتماع فيه من مراعاة الشرائط ما ذكرناه ، وأما إن كان الموضوع كلياً فـ إما أن يكون الحكم عليه كلياً أي يكون قد بين أن الإيجاب على كل واحد مما تحته أو أن السلب عن كل واحد منه فلا إيجاب على شيء البتة مما تحته ، أو بين أن الإيجاب أو السلب في بعضه ، أو يكون قد ترك ذلك تركاً ولم يتعرض له ، وإنما تعرض للكيف دون الحكم ، أعني الإيجاب والسلب دون التعميم والتخصيص . مثال الحكم بالإيجاب الكلى على الموضوع الكلى قوله في الحليات : كل إنسان حيوان ، فقد

(٤—٥) وال مقابل الذي : والذى س . (٥) سبيل : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي . (٦) للقضايا : والقضايا

ع ، ه . (٧) موضوع : ساقطة من س . (٨) وإنما : أوع ، ن ، ي // كقولك : فـ كقولك س .

(٩) بين : + فيه س ، ع ، ن ، ه . (١٠) وأن د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // واحد : +

واحد س // منه : مما منه د ، س ، ع ، ي // ألبنة مما : ألبنة سا ، عا ، م ، ه . (١٢) ذلك :

ساقطة من س ، م . (١٣) الإيجاب : للإيجاب س ، ع ، عا ، ن // التعميم : + به د ، س ،

سا ، عا ، م ، ن ، ه .

أوجبت الحيوانية على كل واحد مما يوصف بأنه إنسان . وأما تتميم القول في تقدير هذا
فليؤخر إلى الفن الذي يذكر فيه القياس ، فقد جرت العادة بذلك ، وإن كان هذا الموضع
أحق به . ومثال السلب الكلى على الموضوع الكلى قوله : ليس ولا واحد من الناس
بحجر وأما بحسب لغة العرب فإذا قيل : ليس أحد من الناس بحجر كان السلب يقتضى
العموم ، ولم يفهم منه أنه يعني أحداً من الناس بعينه واحداً خاصياً . وأما بحسب دلالة
اللفظ فالواجب هو الذي قلنا أولاً أنه ليس ولا واحد البتة من الناس بحجر فكانه
قال لا يوجد إنسان بحجر ولا واحد البتة من جملة الناس يوجد حجراً . وفي
اللغة الفارسية يحتاج أن يقرن لفظة هيج بالسلب حتى يدل على العموم .

على أن تحقيق القول في هذا إلى أصحاب صناعة اللغة . وهذا إنما يكتفى
بمتناقضين ، وكيف وقد يكذبان معاً إذا كان المحمول من المعنى التي إذا قيست
إلى شخص لم يجب أن يكون لها ولم يجب أن لا يكون وإذا قيست إلى طبيعة الإنسانية
ووجدت الإنسانية لا توجهها ولا تتحقق عليها . ومنه كقوله كل إنسان كاتب أول بالفعل
ولا واحد من الناس بكاتب ، فإن كلاهما كاذبان . ولو كان قوله كل إنسان كاتب
سلبيه الذي يعني صدقه عند كونه كاذباً هو ولا واحد من الناس بكاتب لكن يجب أن
لا يكذب قوله : ولا واحد من الناس بكاتب . فإذاً ليس هذا مقابلة بالمتناقض ،
بل هو مقابل له من حيث هو سالب لمحموله مقابلة أخرى . فلنرسم هذه المقابلة تضاداً

- (١) كل : ساقطة من د // وأما : فأما س ، عا . (٢) بذلك : ساقطة من ن // الموضوع :
الموضوع د ؛ القول عا . (٣) على : عن د ، سا // على الموضوع الكلى : ساقطة من عا //
ليس : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٤) السلب : الشيء س . (٥) يعني : يعني د ، عا ، م ،
ن ، ه // واحداً : أو واحداً س // خاصياً : خاصياً سا ، عا . (٦) البتة : ساقطة من سا .
// بحجر : بحدي د ، عا ، ه . (٧) بحجر : حجراً س ، ن ، ه ، ي ؛ بحدي م .
(٨) حجراً : حيا م // وفي ب ؛ أو في ه . (٩) اللغة : لغة ب ، د ، سا ، ع ، عا ، ن ، ي //
بحتاج : + إلى س // لفظة : ساقطة من م . (١٠) يكذبان : يكون س . (١١) وإذا : فإذا س .
(١٢) كقولك : قوله سا . (١٣) الناس : الإنسان س // كاتب : ساقطة من س .
(١٤) بكاتب : كاتب ع .

إذا كان المقابلان بها لا يجتمعان ألبته في الصدق ولكن قد يجتمعان في الكذب كالأصداد في أعيان الأمور ، فإن الأصداد لا تجتمع معاً ولكن قد ترتفع معاً ، على ما علمت .

واعلم أن حال المحمول في نفسه عند الموضوع لا التي بحسب بياننا وتصريحنا به بالفعل أنه كيف هي نهـ ولا التي تكون في كل نسبة إلى المحمول ، بل الحال التي المحمول عند الموضوع بالنسبة الإيجابية من دوام صدق أو كذب أو لا دوامهما تسمى مادة .
فإما أن يكون الحال هو أن المحمول يدوم ويجب صدق إيجابه فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند الإنسان ، أو يدوم ويجب كذب إيجابه ويسمى مادة الامتناع كحال الحجر عند الإنسان ، أو لا يدوم ولا يجب أحدهما ويسمى مادة الإمكان كحال الكتابة عند الإنسان . وهذه الحال لا تختلف في الإيجاب والسلب ، فإن القضية السالبة توجد لمحولها هذه الحال بعينها فإن محولها يكون مستحقةً عند الإيجاب أحد الأمور المذكورة ،
وإن لم يكن أوجب ، والكلية الموجبة حالها عند الكلية السالبة إذا اشتراكاً في الموضوع والمحمول والشروط المعدودة أن السالب منها في الواجب هو الكاذب وحده دون الموجب ، وأما في الممتنع فإن الموجب هو الكاذب دون السالب ، وفي الممكن فكلامها كاذبان . وأما الجزيئان فحكمهما في الواجب والممتنع حكم الكاذبين . وأما في الممكن فالمشهور هو أنه يجب أن تصدق جميعاً ، لكن البين من أمرها أنها قد يصدقان في مادة الممكن كقولنا . بعض الناس كاتب وليس كل الناس بكاتب . وأما أن ذلك يجب وجوباً فهو أمر لا يبين بنفسه للمبتدئ ، فإنه لا يجب عنده أن يكون المحمول الذي

(٢) ترتفع : ترفع ع ، ي . (٣) عند : غير س . (٤) في كل : لكل ن . (٥) بالنسبة : إلى ع // تسمى : فيسمى سا . (٦) فنيسمى : ويسمى د . (٧) مستحقا : مستحقة د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // الأمور : ساقطة من سا . (٨) منها س : منها س // وحده : ساقطة من عا . (٩) في : ساقطة من ع // الموجب : الواجب ب ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي // وفي : وأما س // فـ كلاما : وكلامـا د . (١٠) الجزيئان : الحزئيتان سا ، الجزيئات ع // خـ كـ هـما : حـ كـ هـما ، سـا ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ // السـ كـ لـ يـين : السـ كـ لـ يـين س . (١١) تصدقـا : + مـعا سـا . (١٢) كلـ : بعض سـ . (١٣) وجـوبا : وجودـيان // لا يـين : لا يـقـيـان د ، س ، ن ، ه .

من مادة الممکن موجوداً لا محالة في بعض الموضوع معدوماً في بعضه ، فإن المبتدئ لا يستنكر أن يكون شيء هو من جملة الممکنات البعيدة الغريبة ، ثم يتافق أن لا يوجد البته لشيء من أشخاص النوع في زمن من الأزمنة .

والذى يتکلف أن يوجب هذا ويبيّنه فإنما يبيّنه بمقادمات غير معلومة للمنطق .
٥ ثم عساه إنما يمکنه إثبات ذلك إن أمكنه في الصنائع والحرف الداخلة في منفعة الإنسان .
وأما في أمور خارجة عن ذلك فما أرى أن البرهان اليقيني يقوم للمتعلم المنطق عليه .
وعلى أن المنطق لا يحتاج في صناعته أن يعتقد وجوب هذا بل يكفيه من ذلك معرفته بأن الجزئيتين الداخليةتين تحت التضاد قد تصدقان جميعاً في مواد إمكانية مستقرة في ذلك مواد إمكانية ظاهراً من أكثرها أنها لا تم سلباً ولا إيجاباً .
١٠ وأما المخالفن في الحكم دون الكيف ولتسميا متداخلتين فنجد المتداخلتين منها بالإيجاب بصدقان في الواجب والمتدخلتين في السلب بصدقان في الممتنع وكلاهما يقسم الصدق والكذب في الممکن ، لكن الجزئية تكون صادقة على اعتبار المذكور ، وتأمل ذلك بنفسك .. وليس إذا كان موضوعك كلياً فقد صار حكمك بذلك كلياً عليه ما لم تحكم بأنه موجود في كله أو غير موجود ، فإذا لم تحكم بذلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعة للعموم فقط .
١٥ وهذه الطبيعة في نفسها معنى ، وأنها مأخوذة عامة معنى ، وأنها مأخوذة خاصة معنى .
وهي في نفسها اصلاح لاعتبار جميع ذلك ، ولو كانت لاصلاح للخصوص لم تكن اصلاح أن تكون مثلاً إنسانية واحدة بها زيد إنسان واحد ، ولو لم تكن اصلاح عامة في العقل ما كانت بحیث يشترک فيها كثيرون . ثم الأمور التي تلحق الإنسانية إن ألحقت بها

(١) الممکن : ممکن ع ; ممکن الوجودي // الموضوع : المدوم سا // معدوما : ساقطة من عا // في بعضه : ساقطة من عا . (٢) زمن : زمان ن ، ه . (٤) يجب : يوجد ع . (٦) فما : فيها د ، ع ، عا ، م ، ن ، فلا ه . (١٠) الواجب : الإيجاب بـ من عا // (١٢) بنفسك : حبيئتـ م . (١٣) كلياً : ساقطة من س . (١٦) وهي : وهو س ، ن // في : من عا // للخصوص : + لكن سا // نـمکن : ساقطة من س . (١٧) ولو لم : ولم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٨) بها به س ، ع ، عا ، م ، ه ، ي : ساقطة من سا .

وهي إنسانية بلا زيادة شرط كان ذلك الإلحاد إلحادا ليس لنا معه أن نقول إنها تلحق بها في عمومها أو خصوصيتها ، بل إنها صالحة للأمريرن جميعاً ، لكنها كانت ملحقة به خصوصيتها فقد ألحقت بها في خصوصيتها دون عمومها . فلا يجب أن تكون صادقة على عمومها وإن ألحقت بها فقط . فلا يخلو إما أن يكون تصريحها مع العموم ملحقة بها فتكون حينئذ صاحبة إياها في خصوصيتها فما لحق العام لحق الخاص ، وإنما أن لا يتصريحها هناك ، بل يتبرأ منها ويكذب عليها فيصدق لامحالة في خصوصيتها إن كانت تكذب أيضاً في خصوصيتها فهي مما لا يصدق عليها أبداً ، وأعني بقولي يصدق عليها في عمومها أي يصدق على جميع ما يعمها ليس أنها يصدق عليها من حيث هي معنى عام فإنها حينئذ كثيرة واحد يصدق

- (١) ذلك الإلحاد : إلحاد ذلك بها د ، س ، ن ، ي ؛ إلحاد ذلك ع ؛ إلحاد ذلك به ع ، م ، ن // إلحادا : ساقطة من س // إنها تلحق بها : إنه يلحق بها س ، ع ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ي . (٢) عمومها : عموم سا ، ع ، م // خصوصيتها : خصوصية سا ، ع ، م // إنها صالحة : هو صالح د ، سا ، ع ، م // جميعاً : جميعها ع // لكنها : لكنه سا ، ع ، م // كانت ملحقة : كانت يلحقها ع ؛ كان ملحقاً ع ، م .
- (٣) خصوصيتها (الأولى) : عمومها ع ، ن ، ي ؛ عموم عا ؛ خصوصهم م // فقد ألحقت بها في خصوصيتها دون عمومها : صدقت على خصوصيتها وإن كانت ملحقة في خصوصيتها فقد ألحقت في خصوصيتها دون عمومها ع ، ي [وتضيف هذه النسخة كلية بها] ؛ صدق على خصوصها وإن كان ملحقاً به في خصوصها فقد ألحق بها في خصوصها دون عمومها عا // صادقاً ، سا ، ع ، ع ، ها ، م ، ي // عمومها (الثانية) : عموم د ، سا ، ع ، ع ، م (٤) ألحقت بها : الحق به د ، سا ، ع ، ع ، م ؛ الحق بها س ، ن ، ه // تصريحها : يصحبه د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن // ملحقة بها : ملحقاً بها س ؛ ملحقاً بها سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ي . (٥) صاحبة إياها : صاحباً إياها د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن // خصوصيتها : خصوصه د ، سا ، ع ، ع ، م // فما لحق : فلما لحق ي .
- // يصحبها : يصحبها د ، سا ، ع ، ع ، م // عنها : عنه د ، سا ، ع ، ع ، م ، م ، ي . (٦) عليها : عليه د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن // خصوصها (الأولى) : خصوصه د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن //
- فإنها : فإنه ب ، د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه // كانت : كان د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه // خصوصها (الثانية) : خصوصه د ، سا ، ع ، ع ، م // فهو د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (٧) عليها (الأولى) : عليه د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // بقولي : بقوله سا ، ع ، ع ، ع ، م ، ي ؛ بقولنا // عليها (الثانية) : عليه د ، سا ، ع ، ع ، ع ، م ، ن .
- (٨) ما يعمها : ما يعم سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ي // عليها : عليه د ، سا ، ع ، ع ، ع ، م ، ن // هي : هو د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // فإنها : فإنه د ، س ، ع ، ع ، م ، ي .

عليه مالا يتعدي إلى مخصوصاته . فإنه من حيث هو عام هو كل نوع وغير ذلك ، وهذه أمور تلتحقه دون ما تحته .

ولستنا نشير بما تقوله إلى ما يلحقه من حيث هو عام ، بل إلى ما يصاحبه في عمومه
 حلا على موضوعاته . وغرضنا ما يتبناه من أن الحكم على الأكلى من غير اشتراط التعميم
 والتخصيص ليس يوجب التعميم بوجه ، ولا أيضاً فيه دلالة افظعية على التخصيص .
 ولكن الدلالة على التخصيص لازمة دلالته من خارج لأنها نفس دلاله الحكم فيه ،
 كأن الأكلى قضية لوازم من العكس وغير ذلك مما ستعلمكه ليست هي نفس المدلول
 عليها بالقضية .

فَبَيْنَ أَنْ كَانَ الْمَوْضُوعُ لَا تَوْجِبُ كَلِيَّةَ الْحُكْمِ فَلَذِكَ مَا كَانَتِ الْقَضِيَّاتُ الْمُهْمَلَاتُ
الْمُتَخَالِفَاتُ بِالسَّابِقِ وَالْإِيجَابِ لَيْسَتَا بِمُتَضَادَتَيْنِ . وَأَعْنَى بِالْمُهْمَلِ مَا مَوْضِعُهُ كُلِّيٌّ قَدْ بَيْنَ
كِيفِيَّةِ الْحَلْمِ فِيهِ وَلَمْ تَبَيَّنْ كَمِيَّتِهِ، فَهَاتَانِ لَيْسَتَا بِمُتَضَادَتَيْنِ وَكَيْفَ وَقَدْ يَصُدِّقُ أَنَّ الْإِنْسَانَ
كَاتِبٌ عَلَى مَا بَيْنَا، وَيَصُدِّقُ أَنَّ يَقَالَ لَيْسَ بِكَاتِبٍ، فَيَجْتَمِعُ عَلَى الصَّدْقِ . إِلَّا أَنَّ
ذَلِكَ لَيْسَ يَنْعِمُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَعْنَى الْمُلْحَقُ بِالْحَقِّ بِالطَّبِيعَةِ الْعَامَةِ، وَإِنْ لَمْ يَصُرِّحْ بِهِ .
فَخَيْرَتْنَا تَكُونُ قُوَّةُ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ قُوَّةُ الْمُتَضَادَتَيْنِ إِذْ نَحْنُ لَمْ نَوْجِبْ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ
يَنْتَهِي إِلَيْهِ الْحُكْمُ عَلَيْهِ مِنْ حِيثِهِ خَاصٌ لَا مُحَالَةً ، بَلْ قَلَّا إِنْ مَعْنَى الْإِنْسَانِ يَصُدِّقُ
عَلَى الْعَامِ وَعَلَى الْخَاصِ . فَإِذَا كَانَ يَصُدِّقُ أَنْ يَحْمِلَ الْمَحْمُولُ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ عَلَى الْإِنْسَانِ
وَهُوَ عَامٌ ، وَيَصُدِّقُهُ فِي عُمُومِهِ ، فَيَصُدِّقُ أَنْ يَكُونَ الْإِيجَابُ وَالسَّلْبُ فِيهِ فِي قُوَّةِ الْمُتَضَادَتَيْنِ

(٣) ما يصاحبه : يصاحبه د . (٤) ما بيناه : مما يشاهنه // من (الأولى) : ساقطة من د ، ن .

(٥) ليس : وليس د ؛ ساقطة من سا . (٦) لأنها : لأنها د ، سا ، ع ، م ، ه ، ي

١٠) المخالفتان : المخالفتان ع // ليستا :
٧) ستملهى : ستملهى . (٨) فيه : فيها .

اع // ما : ئاي ؟ + هود . (11) كيغية : ساقطة من سا ، ع ، م ، ن ، ي .

(١٠-١١) واعنى بتفصادتين : ساقطة من ع . (١١) فيه : ساقطة من ع .

(١٤) قوة (الأولى) : ساقطة من س // والسلب : من السابع // المتضادتين : المترافقدين

د، سا، م، ن، ه // لم : ساقطة مني // هذا الحكم : ساقطة مني . (١٥) بـل :

ساقطة من ع // مني الإنسان: المني كإنسان س، عا . (١٧) في (الثانية): ساقطة من ع // الماء ماء بين .

المتضادين م ، ٥ .

لكن ليس ذلك واجباً في نفس الأمر، حتى إذا حمل أمر على الإنسان وجب أن يحمل على العام لامحالة، كما إذا حمل عليه وجب أن يحمل على الخاص لامحالة. والإنسان لا يمتنع أن يكون عاماً وأن يكون خاصاً، لكن نفس اللفظ لا يكون دل على ذلك، وهو كما يقول قائل: إن بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب، فلا يبعد أن يكون البعض من الناس هو زيد في القضيتين فيكونان في حكم المتناقضين، وإن كان اللفظ لا يوجبه. والأمور الممكنة في اللفظ هي التي تصلح أن تتفق، ولا يوجد لها اللفظ.

فهذا وجه تأويل لما قيل في هذا الموضع إن المعنيين اللذين يستدل عليهما بهما قد يمكن أحياناً أن يكونا متصادين. والذى قيل إنه إنما عنى بهذا القول أنا إذا قلنا الإنسان ليس ب صحيح كانت قوله قوة قولنا الإنسان صحيح والإنسان مريض، إذ الإنسان الذى ليس ب صحيح هو المريض، إذ هما من الأضداد التى لا متوسط بينهما، فهو أيضاً وجه. ١٠ لكن، الأولى هو الوجه الأول فلا يبعد عندي أن يقال في هذا الموضع إن القضيتين ليستا متصادتين. ويعنى بالتصاد فيما سلف وفيما يبنى عليه ويتحقق به معنيين مختلفين إلا أنه مع ذلك محتمل ومتكافف، فيتضح من هذا أن المهمة في قوة الجزئية.

والذى قال إن الألف واللام في المهملات تدل على الحصر السكلى، فإذا ذكر لا مهمل إلا وهو كلى، فقد غلط من وجهين: أحدهما أنه ليس الكلام بحسب لغة دون لغة، ١٥ فمعنى أن لا يكون في لغة العرب مهمل أبنتها. والثانى أن الألف واللام في لغة العرب

(١) نفس : بعض ع. (٢) كإذا حل . . . لامحالة : ساقطة من سا // الخاص : العام ع // والإنسان : وأن الإنسان ه . (٣) لا يمتنع : لا يمنع ع ، ه . (٤) المتناقضين : المتناقضين عا . (٥) المعنيين اللذين : المعنى الذى س ، س ، ع ، ه . (٦) عليهما : عليهما س . (٧) يكون د // متصادين : متصادين ع ، م ، ن ، ه . (٨) بهذا : هنا سا . (٩) والإنسان : الإنسان س // إذ الإنسان : س ، م ، ن // فإذا : هنا س . (١٠) بصحيح : ساقطة من ع // من : في س // بينهما : بينهما د ، س . (١١) فلا يبعد : فإنه يبعد د ، س ، ع ، ه ، م ، ن ، ه ، ي . (١٢) ذلك : ساقطة من د // ومتكافف : أو متكافف . (١٣) دون : ساقطة من سا // لغة (الثانية) : ساقطة من د . (١٤) العرب . . . لغة : ساقطة من د .

أيضا لا توجب المصلحة ، فإنك تقول إن الإنسان نوع ولا تقول أبنته كل واحد من الناس نوع ، وتقول إن الضحى ممحول على زيد ولا تقول كل ضحايا ممحول على زيد .

فليس ما ظنه هذا المتحدلق ب صحيح .

واعلم أن أخذ الألف واللام مكان السور مما يغليط في كثير من الموضع حتى إن القضية تكون صادقة مع الألف واللام ، فain لحقها السور بان كذبها . كما أنك تقول إن الأبيض أبيض بالضرورة فتقبله قبولا ، فain قلت كل ما يوصف به بأنه أبيض فهو أبيض بالضرورة ، لاح لك كذبه . وأما البحث عن مشاركة الألف واللام والسور فهو أولى بصناعة النحوين . فيبين من جملة هذا أن كلية الموضوع غير كلية الحكم ، وأن كلية الحكم تدل عليه . أما في الإيجاب فبلطف كل ، وأما في السلب فبلطفة ليس ولا واحد ، وهذا يدلان على عموم الحكم . وأما الموضوع فعموم ليس من جهة لفظ يدل عليه ، بل لأنـهـ في طبعه كلـيـ . والسورـ الـكـلـيـ يـدـلـ عـلـىـ كـلـيـةـ الحـكـمـ بـحـسـبـ المـوـضـوـعـ لا بـحـسـبـ المـحـمـولـ ، فـاـنـ الـمـحـمـولـ وـاـنـ كـانـ كـلـيـاـ فـلـيـسـ السـوـرـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـ النـسـبـةـ لـكـلـيـتـهـ بلـ عـلـىـ أـنـ نـسـبـتـهـ إـلـىـ كـلـيـةـ المـوـضـوـعـ . وـإـذـاـ قـلـتـ كـلـ إـنـسـانـ حـيـوانـ لـمـ تـعـنـ أـنـ حـيـوانـ بـكـلـيـتـهـ لـإـنـسـانـ ، بلـ إـنـ حـيـوانـ لـكـلـيـةـ إـنـسـانـ . فـاـنـ اـخـتـجـتـ أـنـ تـدـلـ عـلـىـ ذـلـكـ

(٢) إـنـ : سـاقـطـةـ مـنـ مـ ، هـ ، يـ . (٣) بـصـحـيـحـ : يـصـحـ عـ . (٤) قـبـولـ : قـوـلـ مـ

// بـهـ : سـاقـطـةـ مـنـ دـ ، سـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، يـ .

(٥) فـتـقـبـلـهـ بـالـفـرـوـرـةـ . سـاقـطـةـ مـنـ عـ .

(٦) فـهـوـ : فـإـنـهـ دـ ، سـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، يـ // كـذـبـ سـ .

(٧) جـلـةـ : سـاقـطـةـ مـنـ يـ // الحـكـمـ : الـجـلـ سـ .

(٨) وـأـنـ كـلـيـةـ الحـكـمـ تـدـلـ عـلـيـهـ : سـاقـطـةـ مـنـ سـ ; تـدـلـ عـ // فـبـلـطـفـ : فـبـلـطـفـ سـ ، هـ .

(٩) جـهـةـ : سـاقـطـةـ مـنـ عـ .

(١٠) الحـكـمـ بـحـسـبـ : سـاقـطـةـ مـنـ عـ ، يـ . (١١-١٢) بـحـسـبـ المـوـضـوـعـ لـاـ : سـاقـطـةـ مـنـ دـ

(١٢) فـاـنـ : وـأـنـ يـ // لـكـلـيـتـهـ : وـالـكـلـيـةـ عـ .

(١٣) كـلـيـةـ : كـلـيـتـهـ بـ // وـإـذـاـ : فـإـذـاـ دـ ، سـ ، عـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، يـ ; فـإـنـ سـ .

لم تدل عليه بهذا السور ، بل تحتاج أن تورد لفظا آخر يدل على الحكم ، كما تقول كل
 إنسان هو كل حيوان . وإن حذفت هذا السور فقلت الإنسان كل حيوان لم يغنم
 هذا اللفظ المذكور شيئا في الدلالة على كليته الحكم . وأمثال هذه الفضلا من حرافات ،
 وليس في إحسانها واستقاصها كبير جدوى ، لكن العادة جرت بذكرها فلتتأملها
 ونعرف أحوالها .

(١) عليه : على ذلك ع . (٢) الإنسان : ساقطة من ع .

(٤) فلتتأملها : فلتتأملوا م ؛ ساقطة من ع ، ي .

الفصل الثامن

(ح) فصل

في المترفات الشخصية

لنعبر هذه مخصوصة أى جزئية الموضوع ، ومهلة ومحصورة أى مذكورة السور ،
وهذا اللفظ الذي يدل على الكلية إما بالإيجاب كل أو سب كل أو إيجاب في البعض
كقولك : بعض الناس كاتب ، أو سب عن البعض كقولك ليس كل الناس بكاتب
أو ليس بعض الناس بكاتب . فإن سلبك عن الكل من حيث هو كل لا يمنع
إيجابك في البعض كقولك : ليس كل إنسان كتابا بل بعضهم لا كقولك ليس
ولا واحد من الناس بكاتب الذي يمنع البعض . فقولك : ليس كل ، إنما يجب أن
المموم ليس ، وأما أن الخصوص ليس أيضا فليس فيه ، فنقول : إذا قلنا : زيد ،
ثم قرنا لفظة التقدير بمحموله فإما أن تكون لفظة كل أو ولا شيء أو بعض أو لا كل ،
والمحمول إما أن يكون معنى كليا أو معنى شخصيا فإن كان معنى شخصيا فمن البين
أن إدخال الكل أو البعض فيه في الإيجاب هدر ، إلا أن يعني بالكل الجملة وبالبعض
الجزء فيقال مثلا : إن هذه اليد كل هذه الأصابع والساعد والمضد ، أو يقال هذه اليد

-
- (٣) المترفات : المترفات م . (٤) وهذا : وهو د ، س ، سا ، ع // سلب : بسلب د ،
سا ، ع ، م ، ن . (٥) الناس (الثانية) : الإنسـان ب // بكاتب : كتابا ب ، ع ، ي .
(٦) إيجابك : ساقطة من ع . (٧) ليس ولا واحد فقولك : ساقطة من م .
(٨) فنقول : + أناع ، ي . (٩) بمحموله : + لمحموله س // لفظة : لفظ ع
// كل : + شيء ، ي . (١٠) إما : ساقطة من م // فإن كان معنى شخصيا : ساقطة من م .
(١١) أو البعض : والبعض د ، س ، سا ، ن ، ه ، ي // في الإيجاب : والإيجاب سا .
(١٢) فيقال : فنقول سا .

هي بعض البدن ؟ وليس الكل أو البعض الذي هو السور . وفي مثله كلامنا على هذا الوجه .

فإذا لا نذهب في استعمال لفظ الكل والبعض للسودين إلى ذلك أبلته بوجه من الوجوه ، بل نعني بكل لا الجملة بل كل واحد ، ونعني بالبعض لا الجزء بل بعض ما يوصف بالموضوع ويشاركه في الحد . فقولنا بعض الإنسان إنما يعني به بعضاً من جملة الناس الذي مع أنه بعض هو أيضاً إنسان فهو واحد من جميع ما يسمى بـ إنسان ويحدد بمقدمه . فإذا استعملنا الكل والبعض للسودين في محو شخصي فقلنا زيد كل هذا الشخص ، أي كل واحد من ذلك الشخص ، فهو كاذب . فإنه ليس ذلك الشخص محولاً على آحادٍ كلٌ واحد منها ذلك الشخص ، وإذا لا معنى لذلك . ولا يصح حمله بالإيجاب ، فنقريضه وهو زيد ليس كل هذا الشخص صادق . وإذا قلنا : زيد بعض هذا الشخص ١٠ فكاذب ، فنقريضه أن زيداً ليس بعض هذا الشخص صادق . وإذا قلنا زيد ليس ولا واحد من هذا الشخص ، فإنه بالحقيقة صدق ويوهم كذباً . أما إيهامه الكذب فلأنه يوهم أن هذا الشخص عام وله موضوعات وليس هذا واحداً منها . لكن القضايا لا يلتفت إلى إيهاماتها بل إلى المفهومات من أنفسها ، ولذلك لا يصير قولنا ليس كل إنسان حبراً كاذباً لإيهامه أن بعض الناس حجر . وكذلك إذا جعل الخاص جزئياً سالباً حتى قيل إن زيداً ليس كل هذا الشخص أي ليس كل واحد مما يحمل عليه هذا

- (١) بعض : + هذـ س ، هـ // الـ بـ دـ نـ : الـ بـ دـ يـ فـ عـ . (٢) فإنـ لا نـ ذـ هـ بـ : وـ لـا نـ ذـ هـ بـ سـ ؟ وـ إـ فـ إـ لـا نـ ذـ هـ بـ هـ . (٦) إـ بـ إـ نـ سـ : إـ نـ سـ عـ . (٧) اـ سـ تـ عـ مـ لـا نـ ذـ هـ بـ سـ ؛ وـ الـ بـ عـ : أـ وـ الـ بـ عـ // الـ سـ وـ دـ بـ : السـ وـ دـ بـ ئـ سـ ، هـ ؟ // هـ دـ : ذـ لـ دـ سـ // وـ الـ بـ عـ : أـ وـ الـ بـ عـ // السـ وـ دـ بـ ئـ سـ ، هـ . (٨) ذـ لـ دـ سـ : + الـ آـ خـ رـ سـ ، هـ . (٩) زـ يـ دـ (ـ الـ أـ وـ) : أـ زـ يـ دـ أـ مـ ، هـ . (٩) وإـ ذـ : إـ ذـ اـ عـ // وـ لـا يـ صـ حـ عـ ، مـ . (١٠) زـ يـ دـ (ـ الـ أـ وـ) : أـ زـ يـ دـ أـ مـ ، هـ . (١١) كلـ : بـ عـ سـ ، هـ . (١١ - ١٠) بـ عـ هـ ... زـ يـ دـ : سـاقـ طـةـ منـ سـ ، هـ . (١١) فـ نقـ رـ يـضـهـ : نقـ رـ يـضـهـ دـ ، سـاـ ، مـ ، نـ ، هـ ؛ + هـ عـ . (١٣) فـ لـا نـ هـ : لأنـ بـ ، دـ ، سـاـ ، عـ ، هـ ، مـ ، نـ ، هـ . (١٤) لـا يـ لـتـفـتـ : لـا يـ جـبـ أـنـ يـ لـتـفـتـ سـ ، هـ // وـ لـذـ كـ : وـ لـكـنـ بـ . (١٥) إـ ذـ : إـنـ سـ // الـ خـاصـ : الـ حـاضـرـ عـ ، هـ . (١٦) لـيـسـ : سـاقـ طـةـ منـ مـ .

الشخص ، فإنـه حق وإنـا أوهمـا كذبا ، أى أوهمـا أنـهـا الشخص موضوعاتـ كثيرة .
 وإنـما هو حق لأنـهـا الشخص إذا لم يكنـ لهـ موضوعاتـ كثيرة يـحملـ عليهاـ ظاهرـ أنـ
 زـيدـاـ لاـ يكونـ كلـ واحدـ منهاـ التيـ ليستـ ، فـإنـ المـعـدـوـمـ يـسـلـبـ عنـ كلـ مـوـجـودـ فـلاـ يـكـونـ
 المـوـجـودـ شـيـئـاـ أوـ أـشـيـاءـ مـعـدـوـمـةـ . وـإـذـاـ كانـ لـاـ يـكـنـ أـنـ يـكـونـ زـيدـ كـلـ وـاحـدـ مـاـ هوـ
 عـمـرـ وـمـاـ لـيـسـ ، فـصـحـيـحـ أـنـ زـيدـ لـيـسـ كـلـ وـاحـدـ مـاـ هوـ عـمـرـ . فـأـمـاـ إـنـ كـانـ الـمـحـولـ
 كـلـيـاـ فـقـلـنـاـ : إـنـ زـيدـ كـلـ إـنـسـانـ أوـ كـلـ حـيـوانـ أوـ كـلـ كـاتـبـ فـهـوـ كـاذـبـ لـاـ مـحـالـةـ .
 فـإـذـاـ قـلـنـاـ زـيدـ لـيـسـ وـلـاـ وـاحـدـ مـنـ كـذـاـ ، فـإـنـ كـانـ الـمـادـةـ مـمـتـنـعـةـ كـانـ حـقـاـ ، وـإـنـ كـانـ
 الـمـادـةـ وـاجـبـةـ كـانـ كـذـباـ ، وـإـنـ كـانـ الـمـادـةـ مـمـكـنـةـ لـمـ يـجـبـ كـذـبـ وـلـاـ صـدـقـ بـعـيـنـهـ ،
 بلـ أـمـكـنـ أـنـ يـكـونـ زـيدـ مـثـلـ كـاتـبـاـ فـيـكـذـبـ هـنـالـكـ أـنـ زـيدـ لـيـسـ وـلـاـ وـاحـدـ مـنـ
 الـكـتـابـ ، وـأـمـكـنـ أـنـ لـاـ يـكـونـ كـذـلـكـ فـيـصـدـقـ هـنـالـكـ أـنـ زـيدـاـ أوـ لـاـ وـاحـداـ مـنـ
 الـكـتـابـ . فـأـمـاـ نـفـسـ الـقـضـيـةـ وـصـورـتـهاـ فـلـاـ تـوـجـبـ شـيـئـاـ . وـبـالـجـلـةـ فـإـنـ جـلـ المـكـنـاتـ
 عـلـىـ الـأـشـخـاصـ لـاـ يـوـجـبـ فـيـ قـضـاـيـاهـاـ تـعـيـنـ صـدـقـ وـلـاـ كـذـبـ . وـأـمـاـ إـنـ كـانـ السـوـرـ
 جـزـئـيـاـ مـوـجـبـاـ فـذـلـكـ فـيـ مـادـةـ الـوـاجـبـ حـقـ ، كـقـوـلـنـاـ : زـيدـ هـوـ بـعـضـ النـاسـ ، وـفـيـ مـادـةـ
 الـمـمـتـنـعـ كـاذـبـ ، وـفـيـ مـادـةـ الـمـكـنـ مـوـقـوفـ . وـأـمـاـ إـنـ كـانـ السـوـرـ جـزـئـيـاـ سـالـبـاـ كـقـوـلـكـ زـيدـ
 لـيـسـ كـلـ كـذـاـ فـهـوـ يـصـدـقـ فـيـ كـلـ مـادـةـ ، فـحـقـ أـنـ تـقـوـلـ : زـيدـ لـيـسـ كـلـ حـيـوانـ وـلـيـسـ
 كـلـ حـجـرـ وـلـيـسـ كـلـ كـاتـبـ ، فـكـيـفـ يـكـونـ الشـخـصـ كـلـ شـيـءـ مـنـ الـمـعـانـيـ الـكـلـيـةـ .

- (١) فإنـهـ : وإنـهـ عـ // وإنـ : فإنـ عـ // كـذـبـاـ أـيـ أـوـمـ : سـاقـطـةـ منـ دـ .
- (٢) وإنـماــ لهـ : سـاقـطـةـ منـ سـ // مـوـضـوعـاتـ كـثـيرـةـ : سـاقـطـةـ منـ سـ .
- (٣) كـلـ وـاحـدــ فـلـاـ يـكـونـ : سـاقـطـةـ منـ مـ . (٤) أـوـ أـشـيـاءـ : سـاقـطـةـ منـ مـ //
لـاـ يـكـنـ : لـيـسـ بـمـكـنـ عـ . (٥) فـصـحـيـحـ : بـصـحـيـحـ سـاـ ، عـ ، هـ // فـأـمـاـ : وـأـمـاـ سـ .
- (٦) كـذـبـاـ : كـاذـبـاـ عـ // يـجـبـ : يـكـنـ عـ ، يـ . (٧) فـيـكـذـبـ : وـيـكـذـبـ عـ ، يـ //
لـيـسـ وـلـاـ وـاحـدـ : وـلـاـ وـاحـدـ وـلـيـسـ بـعـ . (٨) هـنـالـكـ : سـاقـطـةـ منـ عـ // زـيدـاـ أوـ لـاـ وـاحـدـاـ :
زـيدـاـ وـلـاـ وـاحـدـاـ دـ ، سـاـ ، عـ ، نـ ، يـ ؛ زـيدـاـ لـيـسـ وـلـاـ وـاحـدـسـ ، هـ . (٩) فـأـمـاـ : وـأـمـاـ
عـ ، مـ ، يـ // فإنـ : سـاقـطـةـ منـ بـ ، دـ ، سـ ، سـاـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ . (١٠) قـضـاـيـاهـ : قـضـاـيـاهـ
// وـأـمـاـ : فـأـمـاـ سـ // إـذـاـ سـ . (١١) النـاسـ : سـاقـطـةـ منـ سـاـ . (١٢) وـأـمـاـ : فـأـمـاـ دـ .
(١٣) كـلـ كـذـاــ زـيدـ لـيـسـ : سـاقـطـةـ منـ دـ ، مـ ، نـ // كـذـاـ : كـوـنـ سـ // فـهـوـ :
فـإـنـهـ عـ .

وأما المهملات فالمقرون فيها سور الإيجاب الكلى بمحموله قد يظن أنه يصدق
 في بعض المواضع كقول القائل : إن الإنسان كل ضحاك . وهذا ظن خطأ لأن قوله
 الإنسان نعني به طبيعة الإنسان ، وكل ضحاك نعني به كل واحد مما هو ضحاك ، وطبيعة
 الإنسان لا توصف بأنها كل واحد من الضحاكين وإلا لكان إنسان ما هو كل واحد
 من الضحاكين وكذلك أيضاً إن أخذ الإنسان من حيث هو عام فإنه ليس ولا واحد
 من الضحاكين بل هو العام المحمول على واحد واحد منها . فإن عنى بكل ضحاك
 كل الضحاكين أي جملتهم جمعاً ، فهذا ما لسنا نذهب إليه في استعمال الأسواد ،
 لكننا مع ذلك نعتبره فنقول : إن الإنسان العام ليس عمومه هو أنه جملة الضحاكين
 وكل الضحاكين . ولنأخذ هذا أخذناه كأن بيانه موضع آخر ، ولاطبيعة الإنسان من غير
 زيادة شرط عموم أو خصوص ذلك ، وكيف وجملة الضحاكين لا يوصف بها واحد واحد
 وطبيعة الإنسان يوصف بها واحد واحد فإن عنى بكل ضحاك الضحاك العام من حيث
 هو عام فهو أيضاً غير ما نريده ونذهب إليه في استعمال قولنا كل ضحاك ، لكنه قد
 يصدق أن يقال إن الإنسان العام هو الضحاك العام على سبيل الحمل ولا يصدق على
 طبيعة الإنسان ذلك فإن طبيعة الإنسان ليس هو الضحاك العام وإلا لكان كل إنسان
 ضحاكاً عاماً ، فإن طبيعة الإنسان موجودة لكل شخص ، فهذا في المادة الواجبة .
 ١٥

وأما في الممتنع والممكן فالكذب ظاهر كقولك إنسان كل حجر ، أو إنسان
 كل كاتب كيف أخذت . فإن كان السور الكلى سالباً كذب في الواجب الذى هو
 أعم . فإنك إذا قلت إنسان هو لا شيء ولا واحد من الحيوان كذب القول .

(٢) للواضع : المواطن سا . (٤) إنسان : الإنسان د، هـ . (٤ - ٥) وإنما ... الضحاكين :
 ساقطة من سا ، م . (٦) ضحاك : + كذا ع ، ئى . (٩) ولنأخذ : بل نأخذ هـ // مـ كان :
 ومـ كان س ، هـ . (١٠) شرط : بشرط ب . (١٢) استعمال : استعمالنا س // لكنه :
 ولـ كان د . (١٤ - ١٥) فإن ... لـ كل : ساقطة من عـ . (١٦) في : ساقطة من مـ
 // أو إنسان : والإنسان ع ، ع ، ئى . (١٧) هو : ساقطة من دـ . (١٨) إنسان :
 للإنسان ع ، ن // ولا واحد : أو لا واحد د ، س ، سـ .

وأما في الواجب المساوى فإنك إذا قلت إن الإنسان هو ولا واحد من الضحاك ،
كان لك أن تعنى بالإنسان الإنسان العام ، وبقولك ولا واحد من الضحاك
سلبياً عن واحد واحد من أشخاص الضحاك . وإذا عنيت بذلك فلم يكن واحد من
الآحاد التي توضع تحت الضحاك هو الإنسان العام وبالعكس وصدقت القضية .
فإن لم يوجد كذلك كذب ، وذلك أن يعني بواحد من الضحاك كل ما يقال له ضحاك
كان شخصاً شخصياً أو كلياً . وهذا أول ما يجب أن يفهم من لفظة هذه القضية وأما في
الممتنع فيصدق كقولك الإنسان هو لاشيء من الحجر ، وأما في الممكن فيصدق إن أردت
بالموضوع العام من حيث هو عام كقولك الإنسان العام من حيث هو عام هو ولا واحد واحد
من الكتاب . وإن عنيت الطبيعة كذب ، كقولك الإنسان ولا واحد من الكتاب .

واما إنأخذ السور جزئياً موجباً صدق في الواجب العام كقولك الإنسان هو
بعض الحيوان ، ولم يجب صدقه في الواجب المساوى كقولك الإنسان هو بعض
الضحاك . لأنك إن أخذت طبيعة الإنسان أو عمومها لم يجب صدقه ، وإن عنيت
إنساناً ما إذ هو إنسان أيضاً صدق . وأما في الممتنع فهو كاذب إذ تقول الإنسان بعض
الحجارة . وأما إنأخذ السور جزئياً مسالباً في الواجب صدق كقولنا الإنسان ليس هو كل
حيوان وليس هو كل ضحاك على اعتبار ماسلف ذكره ، وصدق أيضاً في الممتنع فإن الإنسان
ليس هو كل حجر ، وصدق أيضاً في الممكن فإن الإنسان ليس هو كل كاتب ، كما كذب أن
الإنسان هو كل كاتب . فلمنتكم الآن في المحصورات فإن العادة جرت فيها دون غيرها .

- (١) فإنك إذا : فإذا س // إن : ساقطة من ع ، ي . (٢) وبقولك : وتقول ع .
(٣) فلم : لم عا . (٤) الآحاد : الأجساد ي // الضحاك : ألبته س ، ع ، ه ، ي //
وصدقت : وحذفت م . (٥) فإن : وإن سا ، ه ، ي // كذب : كذبت س ؛ ساقطة
من م // وذلك : ساقطة من د . (٦) شخصياً : شخصاً د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ،
ه ، ي // كان شخصاً لفظة : ساقطة من ي . (٧) الأولى) في : ساقطة من ب ،
د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (٨) الإنسان : + أى د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ه ، ي
// هو ولا واحد : لا واحد ع . (٩) جزئياً : ساقطة من ع // موجباً : ساقطة من ي .
(١٠) إذ هو : أو هو ع // أيضاً : إيمان . (١٤) الواجب : الموجب سا // كقولنا :
كقولك ب ، ع ؛ قولنا ه . (١٥) هو(الأولى) : ساقطة من ع ، ي // على اعتبار ماسلف ذكره :
ساقطة من عا . (١٦) فإن : بأن د ، ع ، م ، ن ، ه // كذب : ذكر سا . (١٧) هو : ساقطة من سا .

الفصل التاسع

(ط) فصل

في صدق المخصوصات وكذبها

أما إذا كان الموضوع مسورةً بسور كل والمحمول كذلك فلا يصدق موجبه في
مادة من المواد، كقولك: كل واحد من الناس كل واحد من الحيوان أو هو كل
واحد من الضحايا، أو كل واحد من الناس هو كل واحد من الحجارة أو هو كل واحد
من الكتابين. لكن بعض الناس حسب أن قولنا كل الناس كل الضاحكيين حق،
أي جملة الناس جملة الضاحكيين. وقد علّمت مافي هذا من الخطأ والزلل، فإن كان سور
المحمول كلياً سالباً كقولك كل إنسان لا واحد من كذا كذب في الواجب،
كقولك كل إنسان لا واحد من الحيوان أو الضاحك.

وأما في الممكن فعلى ظاهر ما يحكم به على الممكّن فيما سلف هو أنه يصدق لا محالة
جزئيه في سيكون قوله كل إنسان لا واحد من الكتابين قوله كاذباً أيضاً، فإنه ليس
كل إنسان كذلك بل بعض الناس الذين ليسوا الكتابين أولئك هم الذين هم ولا شيء
من الكتابين، وأما البعض الكتابون فيليسو ولا واحد من الكتابين والإنسان يتم
ذلك اللهم إلا أن يتافق أن تكون مادة القضية على نحو ما أؤمننا إليه فيما سلف إن

(٣) في صدق المخصوصات وكذبها: ساقطة من ب، د، س، سا، ع، عا، م، ن، ي.

(٤) أما: وأما هـ. (٥) فهو نـ. (٦) الضحايا: الضحاكيين هـ // أو كل واحد من الناس
هو: ساقطة من عـ // هو: ساقطة من دـ، سـ. (٧) قولنا نـ // الضاحكيين: الضحاكيين هـ.

(٨) اي: أن عـ // الضاحكيين: الضحاكيين هـ، يـ. (٩) لا واحد من كذا: ولا واحد من
الناس عـ. (١٠) أو الضاحك: والضاحك سـ، هـ. (١٢) مـ: ساقطة من سـ.

(١٥) يتافق أنـ: ساقطة من عـا // القضية: للقضية سـ // فيها سلفـ: ساقطة من عـا.

كان جائزًا . ففيئذ يكون لا واقف أن يقف فلا يحكم بصدق ولا كذب إلا في مواد باعياها . وأما تحقيق القول في ذلك فعلى صناعة غير المنطق .

ويصدق في الممتنع كقولنا كل إنسان ولا واحد من الحجارة . وأما إن جعل سور المحمول جزئياً موجياً كقولنا كل كذا هو بعض كذا ، فإن هذا يصدق في الواجب العام المساوى كقولنا كل إنسان بعض الحيون أو بعض الضحايا ، ويكذب في الممكنا والممتنع كقولنا كل إنسان بعض الكتاب وكل إنسان بعض الحجارة . وأما إن جعل السور جزئياً سالباً كقولك كل إنسان لا كل كذا صدق في الواجب كقولك كل إنسان لا كل حيوان ولا كل ضحاك ، وفي الممتنع كقولك كل إنسان لا كل حجر ، وفي الممكنا كقولك كل إنسان لا كل كاتب . وأما إذا كان الموضوع مسورةً بسالب كل قرن بالمحمول سور كل موجب كقولك ولا واحد من الناس كل كذا صدق في الواجب كقولك ولا واحد من الناس هو كل حيوان وكل ضاحك ، وفي الممتنع كقولك ولا واحد من الناس هو كل حجر ، وفي الممكنا كقولك لا واحد من الناس هو كل كاتب . فإن جعل السور المقربون بالمحمول سالباً كلياً كقولك لا واحد من الناس لا واحد من كذا ، صدق في الواجب ، فإنه ليس واحد من الناس ليس واحد من الحيوان أو من الضحايا ، وكذب في الممكنا فإنه يكذب أنه ليس ولا واحد من الناس ليس

١٠

١٥

(١) فلا يحكم : ولا يحكم د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ئ .

(٢) ولا واحد : لا واحدع . (٤) كذا(الأولى) : هذا ه // هو : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // الواجب : + في ع . (٥) المساوى : والمساوى د ، س ، ع ، ن ، ئ . (٦) بعض ... إنسان : ساقطة من د . (٧) كقولك : كقولنا ع ، ئ // لا كل ... كقولك : ساقطة من ع . (٨) ضحايا : ضحايا س // لا كل حجر : لاحجر ع ، ئ . (٩-٨) كل إنسان .. إنسان : ساقطة من ع . (٩) كقولك : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، ه // لا كل كاتب : لا كاتب ع ، ئ . (١٠) صدق : ساقطة من ز . (١١-١٠) من الناس ... ولا واحد : ساقطة من ع . (١١-١٢) حيوان وكل ضحايا وفي الممتنع كقولك ولا واحد من الناس هو كل : ساقطة من م . (١٢) كقولك : كقولنا س . (١٣ - ١٤) فإن جعل . . . من كذا : ساقطة من سا . (١٤) ليس(الثانية) : ساقطة من ع ، م ، ن ، ئ . (١٥) وليس ولا واحد من الناس ليس : ساقطة من ن . . .

ولا واحد من الكتاب . فإن معنى هذا أن أي واحد من الناس أخذته كان
 موجباً عليه أنه واحد من الكتاب . إذ ليس فيهم واحد يصدق عليه أنه ليس
 واحد من الكتاب ، وهذا كاذب ظاهر الكذب . لكن المفسر المتأخر الذي يعول
 عليه هؤلاء ذكر أن هذا صادق . وأما في مادة الامتناع فهو كاذب كقولك : ليس
 ولا واحد من الناس ليس ولا واحد من الحجارة ، فإن هذا كذب . فإن جمل السور ٥
 المقربون بالمحمول جزئياً موجباً كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض كذا ،
 كذب في الواجب كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحيوان أو الضحاك ،
 وكذب في الممکن كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض الكتاب ، إلا على
 الاعتبار الذي علمت ، وصدق في الممتنع كقولك : ليس واحد من الناس هو بعض
 الحجارة . فإن جمل السور المقربون بالمحمول جزئياً سالباً كقولك : ليس ولا واحد ١٠
 من الناس ليس كل كذا فإنه يكذب في الواجب كقولك : ليس ولا واحد من
 الناس ليس كل حيوان أو ضحاك وفي الممکن أيضاً كقولك : ليس ولا واحد من
 الناس ليس كل كاتب ، ويكتذب في الممتنع أيضاً كقولك : ليس ولا واحد من الناس
 ليس كل حجر . فاما إذا كان السور المقربون بالمحمول موجباً جزئياً فيصدق حيث
 كذب الذي كان السور المقربون بموضوعه سوراً جزئياً موجباً ، ويكتذب حيث صدق ١٥
 إذا تساويا في غير ذلك . وجرب أنت بنفسك .

وقد ظن المفسر المذكور أن قوله : واحد من الناس ليس ولا واحد من الكتاب

(٢) عليه (الثانية) : ساقطة من ساء ، عا ، م ، ن ، ه . (٣—٤) ليس واحد : ليس ولا واحداً س .

(٥) كاذب : صادق سا ، م ، ه ، ي . (٦) الحجارة : الحجر س ، عا ، ن ، الحيوان د ، سا ،

م ، ه ، ي // كذب : صدق سا ، عا ، م ، ه ، ي . (٧) هو : ساقطة من س . (٨) وصدق :

وصدقت ه // كقولك : ساقطة من د // واحد : ولا واحد س ، ع ، ه . (٩) كل : ساقطة

من عا ، (١٠) كل ... ليس : ساقطة من د // أو ضحاك : أو كل ضحاك س .

(١١) ولا واحد ... كل : ساقطة من د . (١٢) ليس : ساقطة من د ، سا ،

ع ، عا ، م ، ه ، ي // كل : ساقطة من ع . (١٣) صدق : يصدق ه . (١٤) إذا : وماذا س .

كاذب . وهذا أيضاً من غفلاته . فإن هذا صادق ، فإن الأمى ليس ولا واحد من
 الكتاب ، وهو بعض الناس . فإن كان السور المقرن بالموضوع جزئياً ، كذب حيث
 يصدق المقرن بموضوعه سور سالب كلي إذا وافقه في جميع الأحوال ، ويصدق حيث
 كذب . وجرب أنت بنفسك . وأما إذا كان السور المقرن بال موضوع جزئياً سالباً
 فإنه يصدق حيث تكذب القضية التي سورها المقرن بال موضوع كلي وجوب إذا
 ساواها في جانب المحمول . وجرب أنت بنفسك . ثم لا تلتفت إلى ما يقال من أن
 هذه كلها مردلة ، فلا تستعمل ألبنة . نعم الكاذبات منها بهذه الصفة ، وأما الصوادق
 فإن السور فيها جزء من المحمول ، والسور فيها وما معه كشى واحده حمل على الموضوع
 بایحاب أو سلب ، فإن انتفعت بشيء في موضع من الموضع فاستعمله كما تستعمل سائر
 القضايا التي ليس في مجموعها سور ألبنة . والذى قال إن هذه ليست صادقة لأجل المعانى
 لأن بعضها يصدق في الموارد الثلاث وبعضها يصدق في الواجب والممتنع وأنها ليست موجبات
 خوالص أو ليست سوابق خوالص ، فإنه قال هذراً من القول . أما أولًا فإن المحمولات
 إذا جزئت أجزاءً كان بعضها مع بعض نسب غير النسبة التي للقضية نفسها . وهنالك
 تكون القضايا باعتبار أجزائها على أحوال تخالف الأحوال التي تكون للمحمول
 بكليته عند الموضوع ، حتى يكون فيها سالب وتكون القضية موجبة ، فلا تغير هي
 شيئاً من الأحكام التي للقضية من حيث هي فيها محملة وموضوعة ، وإن أوجبت أحکاماً
 أخص ومتاخرة عن ذلك . وليس الالتفات إلى القضايا واستعمالها لشيء غير الصدق ،

- (١) فإن(الأول): فإذا // الأمى : الأمر ع . (٢) جزئياً: + موجباً د ، سا ، ع ، عاهه ،
ى . (٣) ويصدق : وصدق : عا . (٤) كذب : يكذب س . (٦) ساواها : سا وتها ن .
- (٦) أن : ساقطة من س . (٧) كلها : كله ه // الكاذبات : الكاذب من .
- (٩) بشيء : + منها د ، ن . (١٠) والذى : فالذى ي . (١١) وأنها : أو أنها سا ، عا .
- (١٢) خوالص : خالصة من ، ه // أو ليست : أو أنها ليست س . (١٣) النسبة :
- النسب د ، من ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٤) القضايا : القضاء من ؛ القضية عا .
- (١٥) فلا : ولا ع ، عا ، م ، ن ، ي // هي: ساقطة من ي . (١٦) وإن: فإن من ، ه ، ي .
- (١٧) ومتاخرة عن : ومناجزة غير م // وليس : فليس س ، ن // لشيء : شيء ع ؛ الشيء ن .

فإن كانت صادقة فاستعملها حيث يدخل فيه، ولا تلتفت إلى أن صدقها كان بسبب
كذا، فإن الصادق من أى سبب كان يؤدىك إلى الغرض المقصود إذا كان ذلك أن
 تستعمله. وأما قول هذا الإنسان إن هذه ليست صادقة لأجل المعانى، فإن عنى بالمعنى
 المعقول من الإيجاب والسلب الذى فى القضية فقد كذب، فإن الإيجاب فى الصادق
 منها صادق وفي الكاذب كاذب، وإن عنى بالمعنى صورة القضية فقد كذب. فإن
 ٥ الصدق الذى يقع فيها يتبع صورتها دائمًا. وأما احتجاجه بقياس ألفه على تصديق هذه
 الدعوى فهو هكذا: إن هذه تصدق في المواد الثلاثة أو في مادتين متضادتين،
 وما يصدق كذلك فليس صادقًا فى المعنى، فإن المقدمة الثانية غير مسلمة، فإن الصادق
 لا يكون صادقًا أبداً إلا لصدق المعنى، وليس الصادق إنما يكون صادقًا أو الكاذب
 إنما يكون كاذبًا لأجل أنه يعم صدقه في المواد أو لا يعم ، بل لأن له موافقة للوجود
 ١٠ ومتباقة أو خلافهما في مادة كانت أو أكثر قوله إنها ليست موجبات خواص
 ولا سواب خواص فهو قول باطل، فإن الإيجاب والسلب لا يقبل الغش والخلوص،
 فإن أى معنى جعلته محمولة في كرت بوجوده للموضوع فهو إيجاب بالسواء وأى معنى
 جعلته محمولة في كرت بلا وجوده للموضوع فهو سلب بالسواء. فإذا أخذنا قولنا: كل
 ١٥ حيوان، أو بعض حيوان، أو لاشيء من الحيوان، أو لا كل حيوان كمعنى واحد
 أمكن أن يجعل محمولة بجملته ، ليس على أن المحمول جزء منه الذى هو الحيوان
 ولا الذى هو السور بل الجملة . ثم إن أوجبناه كان إيجاباً بالحقيقة ، وإن سلبناه كان

(١) فإن: وإن م ، ي // إلى : ساقطة من ب ، سا . عا ، م ، ن . (٢) إذا : وإذام .

(٣) تسمّلة : + فيه من ، ع ، ئى // قول : ساقطة من ع // المعانى : المعنى من ، ٥

// بالمعنى: + المعنى من ، سما ، ع ، عا ، م ، ن ، ٥ ، ي . (٥) فقد كذب : ساقطة من من .

(٩) لا يكون . . . الصادق: ساقطة من م . (١٠) للوجود : في الوجود . م . (١١) خلافها :

كادما عا // وقوله : + أيضاً // إنها : ساقطة من ع . (١٢) سوالب : سالبات من

// لا يقبل : يقبل من . (١٢) جملته : جمانه عا // بوجوده للموضوع : بلا وجوده للموضوع

ع؛ بوجود الموضع عا// إيجاب: سلب ع . (١٤) بلا وجوده : لوجوده // سلب : لم يجّاب ع .

(١٦) أمكن : وبكل ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ؛ لامكن ه // بجملته : جملته ع

(١٧) بالحقيقة : لحقيقة عا .

سلباً بالحقيقة ، وكان لنا مع ذلك أن نجعل الإيجاب والسلب كلياً أو جزئياً .
ومع ذلك فلا يظن أن هذه المواد مواد القضايا ، بل هي مواد أجزاء المحمولات ،
فإإن قولنا : كل إنسان هو لاشيء من الحيوان ، مادة هذا المحمول هو الممتنع وإن كان
مادة جزء منه وهو الحيوان هو الواجب ، وليس الحيوان هو المحمول حتى يكون
مادةاته اعتبار حتى يكون الشيء لما صدق في مواد مثلاً ليست مواد القضية بل مواد
أجزاءها فقد أذنب هذا الصدق واستحق أن يرذل . فأمثال هذه الأشياء لا يجب أن يقع
إليها التفات .

وأما الذي قال إن السور الكلى إذا قرن بالمحمول كان أيضاً صادقاً ، كقولك :
كل إنسان قابل كل صناعة ، فهذا أيضاً غلط ، وذلك لأن قولنا السور قرن بالمحمول
في المنحرفات ليس قوله حقيقة ، فإن القول الحق فيها هو أن يجعل السور مع شيء آخر
محولاً ويكون ذلك الشيء له حكم ، أو جعل وحده محولاً ولم يدخل السور . وأما إذا
دخل السور وقرن به ذلك الأمر وجعل الجميع شيئاً واحداً ، فذلك الجملة هي المحمول .
فليس بذلك الأمر المفرد وحده هو المحمول في هذه القضايا ، بل إنما قيل لهذا
الجزء إنه محول بسبب أن البحث الأول كان عن كلية موضوع ، ومحمول فقيل
إنه لا ينبغي أن يستغل ببيان كذبة المحمول ، فإن الغرض ليس أن يدل على أن
المحمول بخصوصه أو بعمومه موجود في شيء ، بل إن طبيعته كيف كانت
موجودة في شيء . فمن حاولت أن تقرن هناك سورة فقد انحرفت القضية وصار
المحمول ليس بمحمول ، بل جزءاً من المحمول ، فانتقل اعتبار الصدق إلى النسبة

(٦) أجزاءها : أجزاء هاد ، من ، عا ، م ، ن // فأمثال : وأمثال ن .

(٧) غلط : ساقطة من د // وذلك : ساقطة من ي . (٨) السور : السوء من

// آخر : + فيها عا . (٩) أو جعل : لو جعل د ، من ، سا ، عا ه // ولم : ولو لم يكن عا

// وأما : فأما ب . (١٠) دخل . أدخل ع // وقرن : قرن من . (١١) هو : هى ع //

هذا : لهذا من . (١٢) الجزء : الخبر . (١٣) كلية : الكلية م .

(١٤) شيء : + ما من ، ه .

التي تقع لتلك الجملة مع الموضوع . فلذلك سميت هذه القضايا منحرفات ولم يستغليها
 المعلم الأول . بل الواردون من بعد ، المحبون للتکثیر ، الموجبون على غيرهم الشرع فيما
 لا يعني اضطراراً إلى الموافقة بما يحيطون فيه أيضاً في ذلك التکثیر . وأما : قوله : كل
 إنسان قابل كل صناعة ، فإن السور ها هنا مقررون بالصناعة ، والصناعة ليست
 المحمول الذي لولا السور كان يكون محمولاً ، بل جزء من ذلك المحمول . وذلك
 المحمول بتامه قوله قابل الصناعة ، فهو قال كل إنسان كل قابل صناعة أو كل صناعة
 لكن يكون منحرفاً . وأما قوله : الإنسان قابل كل صناعة ، فيليس من المنحرفات ،
 إذ ليس السور مقرناً بما كان يكون محمولاً لولا السور قرناً من غير زيادة مضافة إليه .

(١—٣) ولم ... التکثیر : ساقطة من عا . (٢) بل : ساقطة من د // للتکثير : للتكثير د ،
 سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ئ ؛ للتكثير ه . (٣) لا يعني : لم يعد س // يحيطون :
 يحيطون د ، سا ، ن ، ه ، ئ // في : أى ب // التکثير : التکثير د ، سا . (٤) والصناعة :
 ساقطة من د . (٥) كان يكون : لا يكون عا // وذلك : وتلك عا . (٦) الصناعة : للصناعة
 من ، ئ // أو كل : وكل من . (٧) يكون ساقطة من سا .

الفصل العاشر

(۵) فصل

في تحقيق حال التناقض ومراتب أصنافها

في أقسام الصدق والكذب المتعين وغير المتعين

إن وقوعنا إلى المنحرفات كان بسبب بياننا لفارق بين كون القضية كلية وبين كونها كلية الموضوع ، فبان فيما بين ذلك أن المهملات ليست في حكم المخصوصات الكلية وأنها في حكم المخصوصات الجزئية ، وهي الأولى بها أن تسمى داخلة تحت المتضادة ، وأنها تصدق في الممكنة معاً ولا تكذب ألبنة في موضع معاً . وتأمل ذلك في المواد الثلاث .
فإذا تناولنا الكلام في بيان ذلك احتجنا إلى أن نعرف أن الحصر يجب أن يقع في الحكم من غير تناول للمحمول أيضاً ، واحتاجنا أن نبين أن تناوله للمحمول كيف يكون ، ووقعنا إلى المنحرفات وتأملنا حال الصدق والكذب فيها .

فلنرجع الآن إلى غرضنا فنقول : إن أول ما يجب أن يعرف من حال الإيجاب والسلب حال التناقض الذي يوجب لصورته أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة بعينها أو بغير عينيها لا لأجل مادة دون مادة . وهذا لا يكون بين المتفقين في الحكم ، فقد تكذب الكليتان منهما وتصدق الجزئيتان فلا تتناقضان ، ١٥

(٤) وغير المتعين : ساقطة من د . (٦) فبيان : + لك س . (٧) وهي : + التي د ، من ،
س ، ع ، م ، ن ، ه // المتضادة : المضادة سا ، ع ، عا ، م . (٨) موضع : موضع ن ، ي .

^(١٤) بين : ساقطة من د . (١٩) منها : سماه // الخستان:الجزئيات س // فلاتنقاстан :

(١٤) بین : ساخته من دو (۱۵) نهم : بهم // بجزیه من // ولا تنافقضانع .

إذ التناقض هو اختلاف القضيتيين بالسلب والإيجاب اختلافاً يلزم عنه لذاته أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً بعينه أو بغير عينه، فيجب إذن أن يكون المخالفة بالإيجاب والسلب اختلافاً تماماً محسلاً مختلفان أيضاً في الكمية إن كان موضوعهما كلية. وأما ذات الموضوع الشخصي فيكتفى فيها الاختلاف التام بالإيجاب والسلب لتعيين الموضوع. وأما المهمل فهو في حكم الجزئتين الداخليتين تحت التضاد كما قد علمت. فإذاً المهمل لاتفاقه فيه. وكيف والإهمال إما أن يقتضي الكلية فتكون القضييان كالتاليان ٥
 كليتين، أو لا يقتضي إلا الجزئية كما علمت ف تكونان جزئيتين. وقد علم الحال في جميع ذلك، فإذاً لاتفاق بين المهملتين. فيبقى أن يكون التناقض بين المخصوصات والمخصوصيات، وأن يكون المخصوص المخالف بالكلم والكيف هو التناقض فقولنا: كل
 كذا، ينافقه لا كل أو لا بعض، إذ هما واحد في القوة، وقولنا: لاشيء، ينافقه ١٠
 بعض. فإن كانت الكلية موجبة صدقت في الواجب وكذبت في الممكن والممتنع، ومقابلها يكذب في الواجب ويصدق فيهما. وإن كانت الكلية سالبة صدقت في الممتنع وكذبت في الممكن والواجب، ومقابلها يكذب في الممتنع ويصدق فيهما.
 وعليك أن تجرب. فلا بد في كل مناقضة من أن يكون في أحد طرفيها سور كل، فكل مقابلة مخصوصة كلية الموضوع وأحد طرفيها وحده مسور كل، فإنها تقسم الصدق ١٥
 والكذب في كل موضوع. وكذلك الشخصيات وما عدتها فلا تناقض فيها، فيتحقق أن نقول: إن الإنسان لف خسر وإن الإنسان ليس في خسر، وإن الإنسان جميل وإن الإنسان ليس بجميل، وذلك لأنه قد يصير الجميل قبيحاً فلما يكون جيلاً، وكذلك عندما

(١) إذ: إذا عا // هو: + من ع. (٢) او: ساقطة من د // إذن: ساقطة من سا.

(٣) وأما: فأما من عا، هـ. (٤) فيها: فيه ع. (٥) قد: ساقطة من سا.

(٦) لا تناقض: لا تضاد سا // والإهمال: والمهمل سـ. (٧) ف تكونان: ف تكونان عـ.

(٨) فيبقى: في بـ. (٩) لا كل: + كذا سـ // لا بعض: بعض سـ.

(١٠) موجبة..... الكلية: ساقطة منـ. (١٤) سور: صور هـ // فكلـ: وكلـ.

(١٦) موضوع: مواضع عـ، موضوع هـ، ئـ. (١٧) لفـ: في عـ // فيـ: لفـ سـ // جميلـ:

يصيرـ: ساقطة من دـ، سـ، مـ. (١٨) فلا يكونـ: يكونـ عـ // عندماـ: + يكونـ عـ.

هو في التكoon جميل فيليس بجميل ؟ والإنسان يكون جميلاً ثم يكون لا جميلاً عندما هو قبيح وعندما هو في التكoon قبيحاً . أو قيل إن كان جميلاً فالموضع الواحد يعنيه يشير إلى صدق القولين : إن الإنسان جميل وإنه ليس بجميل ، فكيف موضعاً مختلفان . وليس كون ذلك في شيئاً أو شيئاً مما يزيل حقيقة ما يقوله ، فإن كل واحد منها إذا صدق في وقت ، صدق من غير اعتبار وقت ولا وقت . فلما لم يحصل للإنسان صفة أنه جميل لم يكن جميلاً في وقت من الأوقات فصدق أنه جميل في وقت كذا يتقدمه ، صدق أنه جميل أي مطلقاً . لست أعني بالمطلق الدائم ، فإن ذلك بالحقيقة ليس بمطلق بهذا المعنى بل هو مفروض بشرط الدوام ، إنما المطلق مالا شرط فيه بوجهه ؛ وكذلك الحال في السلب ؛ وهذا أمر سياطيك بيانه بوجه آخر من بعد .

لكن لقائل أن يقول : إن القولين كلاماً كاذباً ، فإن قولنا : الإنسان جميل ، معناه كل إنسان جميل ، وقولنا : الإنسان ليس بجميل ، معناه كل إنسان . ونحن قد أتينا بالجواب عن هذا فيما سلف ذكره . فإن قولنا : الإنسان ، يقتضى معنى الإنسان بلا شرط ، فيصلح أن يتناول كل ما هو إنسان ، وإن كان واحداً يعنيه . وليس بنا حاجة إلى تطويل الكلام بذلك ما أورده مخالفو الحق من الاستدلالات بأقوال الشعراء ، استعملوا فيها مهملات على أنها محصورات ، فأجاب المتكلمون للجواب عن ذلك بأن ذلك في مادة ضرورية ، ولو قالوا : إن لا نعم أن نستعمل المهملات منوياً بها الحصر . لكن ذلك شيء يعرف لا من نفس القضية ، بل من عادة جرت واختصار اعتقد لكان ذلك كافياً ، فإننا في أكثر الأمور نتجاوز

- (١) يكون : لا يكون ع ، ي // لا جميلاً : جميلاً ، ي . (٢) أو قيل : وقيل سا // يعنيه : ساقطة من سا . (٣) موضوع : موضوعات ع . (٤) مختلفان : مختلفات ع ؛ يختلفان عا .
 (٥) صدق (الثانية) : ساقطة من سا // ولا وقت : لا وقت س // فما : فيها ع .
 (٦) الدوام : + فإن ذلك بالحقيقة ع // ما لشرط : لا شرط ع . (٧) جميل (الثانية) : جميع س .
 (٨) قد : ساقطة من د . (٩) كان : ساقطة من ع . (١٠) الشعراء : لشعراء ع ، ي // استعملوا : واستعملوا ع . (١١) في : ساقطة من س // ضرورية : ضرورة ع .
 (١٢) واختصار : في اختصار // الأمور : الأمور ، سا .

فنحذف الأسوار ونستعمل المهملات واثقين بأن الخطيبين يتفون على الغرض ،
 والشاعر أيضاً لم يكن يلتفت إلا إلى العادة وما كان يشعر من أمر المادة المذكورة
 وضرورتها شيئاً ، ولو كانت المادة تجعل ما بالقوة بالفعل لكان يجب أن يقول إن
 المهملتين في الواجب والممتنع متضادتان . وليس كذلك ، بل يجب أن نعتبر حال
 ٥ المهمل من حيث هو قضية وأمر أعم من ذوات المواد الثلاثة لا من حيث في مادة مادة .
 فإن المهملة في مادة الواجب من حيث هي مهملة جزئية الحكم ، وإن كانت المادة
 يصدق فيها الكل . وفرق بين حكم يصدق لو حكم به ، وبين حكم قد حكم به
 بالفعل ، وبين حكم توجيهه صورة القضية وبين حكم تريده مادة القضية على وجوب
 صورته . والذى ذكر بعضهم أنكم كيف تجعلون المهملتين صادقتين والموضع فيما
 ١٠ شيء واحد ، وذلك قول خطأ ، وذلك لأنه إن عنى شيئاً واحداً بالعدد وفي زمان
 واحد فقد كذب ، فإن القائلين إن الإنسان لفي خسر ، ليس الإنسان لفي خسر ،
 لا يشيرون في ذلك إلى إنسان واحد معين بعينه ، بل إنما أن لا يعينوا أو يعينوا
 مختلفين تعيناً كأنه خارج عن مفهوم القضية ، بل مقررون في الذهن إلى مفهومها .
 وإن عنى شيئاً واحداً بالحد فليس هذا أول ما يعلمه في الواحد بالحد ، بل لا يبالى
 ١٥ بأن يحمل الأضداد على شيء واحد بالحد ، وتوحدها فيه كالفردية والزوجية مما
 في العدد الذى هو واحد في الحد . والاشتغال بتطويل القول في هذه الأشياء
 مما لا يجدى ، لكن يجب أن يتحقق أن غرضنا المقدم هنا هو في تحقيق التناقض ،
 وأن حال التناقض هو على ما وصفناه .

- (٥) هو : ساقطة من عا // وأمر : + هو سا // حيث : + منع . (٨) بالفعل :
- ال فعل ي // تريده : تريده س . (٩) تجعلون : + القضية د ، ن . (١٠) وذلك (الأولى) :
- فذلك س ، عا // وذلك قول خطأ : ساقطة من ي . (١١) ليس الإنسان لفي خسر : ساقطة
- منع ، ي // لفي : في س . (١٢) لا يشيرون : ولا يشيرون د // في ذلك : بذلك س ، ع .
- (١٣) تعينا : تعينا ع ، م ، ه . (١٤) أول : أول د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي
- // ما يعلمه : ما يعتمد س . (١٥) بالحد : ساقطة من د ، ن . (١٦) في الحد : بالحد س .
- (١٧) هو : ساقطة من ع ، عا ، م ، ه . (١٨) هو : ساقطة من ع ، ي .

لكن المتشكك أن يتشكك فيقول : ما يمنع أن يكون للإيجاب الواحد
 مقابلان اثنان حتى يكون كلامها له في حكم المناقضية ؟ فنقول إن هذا أمر ممتنع ،
 فإن المحمول الواحد من جهة واحدة من موضوع واحد من سور واحد لا يمكن أن
 يسلب مرتين إلا أن يكون إما المسلوب مختلفاً أو المسلوب عنه مختلفاً . فالإيجاب
 الواحد سلب واحد ، فيكون إذن للإيجاب الذي هو أن كل إنسان حيوان سلب
 واحد . فإن دل بالموضوع أو المحمول على معنيين لم يكن الإيجاب واحداً فلم يكن
 سلبه واحداً . فإننا إذا سمينا الفرس ثوباً وسمينا به الإنسان أيضاً ، فقلنا : إن الثوب
 أبيض كان معناه أن الفرس أبيض والإنسان أبيض ، إلا أن يكون الثوب دالاً على
 معنى واحد جامع للإنسان والفرس والثوب ، ففيئن لا يكون اسمه للإنسان ولا للفرس
 بل يكون اسمه لمعنى يحمل عليهما . لكنه قد يجب علينا أن نتحقق أصلاً لا نسع
 إغفاله ، وهو أنه ليس يجب أن تكون أحوال المتناقضات في اقسامها الصدق
 والكذب حالاً واحدة فإن الحصورات يتبعن فيها الصدق والكذب لذات القضية
 ولطبيعة الأمر . وكذلك القضايا الشخصية الزمانية التي أزمنتها ماضية أو حاضرة ،
 فإن الزمان الذي حصل جعل أحد الأمرين لاحقاً لطبع الآخر بالضرورة . وأما القضايا
 المتناقضة الشخصية في الأمور المستقبلة ، فإنها ليس يجب فيها من جهة طبائع الأمور
 أن يتبعن فيها صدق ولا كذب ، ولا أيضاً يكون قد تبعن أحدهما فيه بحصول
 السبب المعين . فإن التبعين إما بوجوب الأمر في نفسه ، وإما بوجود السبب المعين
 لما ليس يجب بذاته أن يتبعين . فإن كل شيء واجب ، فاما أن يجب لذاته أو يجب

- (١) المتشكك : المتشكك ع // أن يتشكك : ساقطة من د ، س // للإيجاب :
- الإيجاب ع . (٢ — ١) ما يمنع فنقول : ساقطة من د . (٢) مقابلان :
- متقابلان ه // أمر : ساقطة من عا // ممتنع : يمتنع ع . (٥) حيوان : + إن ع .
- (٧) وسمينا : سميان . (٨) كان معناه أن الفرس أبيض : ساقطة من د ، م ، ي .
- (٩) والفرس : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // والثوب : ساقطة من س ، ع .
- (١٣) حاضرة : حاضر س . (١٤) لاحقاً لآخرين س . (١٥) الأمور : + من ع // المستقبلة :
- + فيها ع . (١٦) أن : ساقطة من س . (١٧) التبعين : المتبعين ع . (١٨) لما : بما ع .

بحصول السبب الذي يوجبه ، ولو كان في القضايا التي نحن في ذكرها تعين الصدق أو كذب حتى كان كل إيجاب أو سلب ، إما صادقاً بعينه وإما كاذباً لكن كل أمر في المستقبل إما أن يوجد لا محالة وإما أن لا يوجد . فإنه إذا قال قائل : إن كذا يوجد ، وكان تعين فيه الصدق أو الكذب ، وقال الآخر : إنه لا يوجد وتعين أنه صادق أو كاذب ، ولتكن الأول صادقاً متعين الصدق حتى لا يمكن أن لا يوجد الأمر أو ليمكن الآخر صادقاً متعين الصدق ، فحينئذ لا يمكن أن يوجد الأمر إذ كان لا يمكن أن يوجد الشيء مع صدق القول بأنه لا يوجد . وبالعكس فإن القول إن كان صادقاً فالامر موجود ، وإن كان الأمر موجوداً فالقول صدق . فإنه إن كان الشيء في نفسه يكون إما أبيض بعينه أو غير أبيض بعينه فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه وإما أنه غير أبيض ، حتى يكون الوجود واللا وجود مع الصدق والكذب . وحتى إن كان القول في ذلك صادقاً فالامر يكون لا محالة ، وإن كان كاذباً فالامر لا يمكن أبداً ، فيلزم تاليًا بما قدمناه من المقدمات الشرطية أن لا يمكن كل شيء من الأشياء واجباً أن يكون أو واجباً أن لا يكون ، وأن لا يمكن شيء مما يكون بالاتفاق ، بل تكون الأشياء كلها بالضرورة . وهذا سنشير قريباً إلى حالته ، أعني التالي من قولنا : إن كل إيجاب أو سلب يجب أن يصدق ١٥ بعينه أو يكذب بعينه فليس شيء من الأشياء يكون على سبيل الاتفاق جائزًا فيه

- (١) بحصول : لحصوله د ، سا ، لحصول س ، ع ، ه . (٢) كذب : لـكذب س / و إما كاذباً : أو كاذباً // لـكان : لـكان ع . (٤) وكان : كان ع . (٥) حتى : حينئذ ع .
- (٦) لا يوجد : يوجد ع ، م ، ن ، ي // حينئذ : حتى ع ، ه . (٧—٦) أو يمكن . . . الأمر : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي . (٧) إذ : ساقطة من عا // القول : + فيه سا // فان : لأن عا .
- (٨) إن : إذا س . (٩—١٠) أو غير . . . غير أبيض : فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه أو غير أبيض فالقول يصدق فيه إما أنه بالاتفاق أبيض بعينه وإما أنه غير أبيض ع .
- (١١) وحتى إن : وإن س ؛ ومتى وإن عا // كان : ساقطة من ب .
- (١٢) بما : لما ب ، س ؛ كاع ، ه . (١٣) لا يكون : يكون د ، سا ، ع ، ه ، ن ، م ، ي . (١٤) من : في د ، سا ، ع ، ه ، ن ، م ، ي // وإن : ساقطة من م .
- (١٦) جائزًا : وجائزاع ، ي .

الكون واللاكون ، بل الأمور كلها ضرورية . والذى أوجب هذا النلو هو أن كان القول قبل كونها يتعين فيه صدق أو كذب ، فيكون بياض زيد الذى وجد الآن ، لقد كان قبل الآن واجباً ضرورة أن يوجد في الآن إذ عدى كان بعض الناس قال إنه يوجد ، ولم يكن كذب بل صدق فكان كون هذا المصدق به ضروريأً ، وكذلك فيما يستقبل أيضاً مما يقال فيه الآن أنه يوجد ، ويصدق القول الآن صدقأً متعيناً ، وليس الأمر إنما يصير موجوداً بأنه قد صدق به ، بل إنما يكون القول صدقأً لأن الأمر في نفسه كذلك . فإذا ذكر هذه الضرورة تكون في نفس الأمور وإن لم يقل شيء .

فقد بان من هذا أن الصدق والكذب إذا تعين واحد منها عرض هذا الذى سنشير إلى أنه محال ، وإن لم يتعين فلذلك وجوه ثلاثة: أحدها أنهما يشتركان في الصدق ، والثانى أنهما يشتركان في الكذب ، والثالث أنهما ليسا أحدهما الآخر واجباً أن يكون صادقاً أو كاذباً ، بل كل واحد منها يمكن ذلك فيه وإن كان لا يمكن أن يكون ذلك في غيرها ، وأنه يفوتها معاً فيخرج عنهما الصدق أو الكذب . لكن الوجه الأول محال ، فإنه إن كانا حقين وكل واحد منها يقابل الآخر ويناقضه صار كل واحد منها أيضاً كاذباً فـكانا حقين وكاذبين معاً ، وهذا محال ؛ وكيف يكونان حقين والحق هو ما يطابق الوجود فـسيكون الأمران جميعاً موجودين معاً ، فيكون زيد يبيض ولا يبيض ، بل يسود معاً في زمان واحد . وكذلك القسم الثانى وهو أنهما جميعاً يكذبان فإنه يلزم أن يصدقان جميعاً أيضاً وأن يوجد الأمر ولا يوجد معاً ومع ذلك فيكون المحال الأول ثابتاً ، فإنه يكون الأمران معاً ضروريين ، ولا يكون في العالم

(٢) فيه : فيها ب . (٤) فـكان : وكان س // المصدق : المصدق س ، عا . (٦) صدق : يصدق ع ، ئ . (٩) والـكذب : أوـالـكذب عا . (١٢) وأنه : وأن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ئ // أوـالـكذب : والـكذب ع ، ن ، ئ . (١٤) كانا : كان ب // صار : + أيضاً . (١٥) فـكانا : فـصار عا . (١٦) معاً : ساقطة من ع ، م ، ن ، ئ . (١٧) وهو : ومـاء ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ئ .

شىء هو من قبيل ما يكون اتفاقاً لا بالضرورة فيكون الحال الذى هرب منه قدّها
 ثابتاً الآن أيضاً ، فإذا ذُكر إثبات الصدق موجوداً في أحد هما بعينه يجب أن لا يكون
 اتفاق وإثبات الصدق والكذب مشتركاً فيهما يجب هذه الحالات وأن لا يكون
 شىء يحدث بالاتفاق لكن ذلك الذى لزم أولاً وهذا الذى لزم الآن محال .
 أما استحالة الذى لزم الآن ظاهرة ، وأما استحالة الذى لزم أولاً فلأننا نعلم أن هاهنا
 أموراً تحدث بالاتفاق وأموراً تحدث وكونها ولا كونها بالسواء ، ولو لا ذلك لما كان
 بناحاجة أن نروى أو نفكراً أو نستعد معتقدين أنها إن فعلنا ما يجب كان أمراً لا يكون إن
 قصرنا ، ولو كان الأمر الذى نروى فيه ونستعد له مما يكون بالضرورة أو لا يكون
 بالضرورة ، كأن قائلاً قال فيه أمراً فصدق أمراً أو كذب فيعيين حكمه لقوله ما كان
 لاستعدادنا ورويتنا فائدة بوجه من الوجه ، لكن عقولنا تشهد بفائدة الاستعداد
 فلا نشك فيها ، فإذا ذُكر ما يرفعها ويبطلها محال . فإذا ذُكر بعض الأمور بالصفة المذكورة
 وكان الاستعداد والأهمية بغير حال لم يكن ضروريًا بنفسه ولا يتبعها فإذا ذُكر هذا
 التعين عن الصدق والكذب محال ، وليس هذا في الأمور التي تكون بالاختيار
 فقط ، بل الأمور التي في الطبع أيضاً كالخشب فإذا كان في طباعه أن يبقى إلى أن
 يبلوي يمكن أن تصادمه نار فيجتقر ولا يجب له من حيث هو خشب أحد الأمرين .
 فهكذا يجب أن يفهم ما قيل في التعليم الأول ولا يلتفت إلى التكليف الذي يتكلمه
 بعض المفسرين حتى يظن أن هذا الكلام المورد في التعليم الأول إنما يراد به إثبات

- (٢) الصدق: الصدق س . (٣) اتفاق: اتفاق ع // وإنيات: وإنيات ع ، ساقطة من ي .
- (٤) لكن ذلك: ذلك ب // لرم: يلزم ع . (٤ - ٥) محال الآن: ساقطة من س .
- (٥) ظاهرة: ظاهر عا . (٦) كونها: كونها عا . (٧) نفكرة: نقدر ي // أو نستعد:
- نستعد س ب فنستعد ي // إن (الثانية): إذا س ب ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه //
- أمراً: أم سا ، ع ، م ، ن ، ه . (٩) كان: لأن ع . (١١) فلا نشك: ولا نشك د ، س ،
- سا ، م ، ن ، ه ، ي ب ولاشك عا // فإذا: فإذا ي . (١٢) لم يكن: وما يكون ب ب ولم
- يكن ب س د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // ولا يتبع: يتبع بنع ، س ب لا يتغير ب ، عا ب
- ولا معين ع // فإذا: فإذا ع . (١٣) التعين: التغير عا .

الضرورة ونفي الإمكان ثم يرجع عنه إلى إثبات الإمكان ونفي الضرورة على سبيل
 المراوِضات فإذا تأمل النسق الذي عبرنا عنه ونسق التعليم الأول علم أن هذا هو
 أولى به فإن قيل في تفاسيرهم تكفل مع أنه محال ، فإن النظر في طبيعة الضروري
 والممكِن وإثبات الإمكان ليس مما ينفي به المنطق من حيث هو منطق ، بل ذلك
 لصناعة أخرى . إنما غرض المنطق أن يعلم حال الصدق والكذب ، وأنه كيف
 ٥ يتعين وكيف لا يتعين وأن التعمين في بعض الأمور يوجب محالاً معانداً لما كان ظاهراً
 مشهوراً . وبين أن من الأمور ماليس ضروريًا في الوجود واللاوجود فإنَّه من المشهور
 الظاهر أنَّ كثيراً من الأشياء ليس وجودها ضروري ، لست أعني مادام موجوداً وبشرط أنه
 موجود ، فإنَّه بهذا الشرط وسائر الشرائط الأخرى التي تشبهه مما ستعلمه في مواضع أخرى من
 ١٠ الشرائط التي تطرأ على الممكِن . فتغير حاله إلى الضرورة فيكون الشيء بها ضروري ،
 بل إنما ليس وجوده ضروريًا من حيث النظر إلى ماهيته بلا زيادة شرط فإنَّه لا سواه
 إثبات الشرط وحده فليس سواء أن تقول زيد ماش بالضرورة ؛ وقولك زيد ماش
 بالضرورة ، ما دام ماشياً ، وكذلك تقول : زيد الماشي يمكن أن لا يكون ماشياً إذا
 ١٥ أخذناه مطلقاً ولم نعن وقت مشيه ولا نقول : زيد الماشي يمكن أن لا يكون ماشياً
 ما دام ماشياً ، وكذلك إذا نظرت إلى الاحتراق والخشبة وجدت الاحتراق لا ضرورة
 في وجوده لها فإنَّ اشتراط حال ما هو محترق أو حال ملامسة نار قاهرة إياه في مدة تفعل
 في مثلها صار واجباً ، وكذلك الحال في الأقوال فإنَّ بعضها صادق بعينه وبعضها كاذب

(١) ثم يرجع : فترجع هـ // ونفي الضرورة : وهي الضرورة سـ ؛ وهي بالضرورة مـ .

(٢) النسق : السبق مـ // حمل : على مـ . (٣) فإنَّ : وإن دـ ، سـ ، سـ ، عـ ، هـ ؛ + ما سـ ، عـ ، عـ ، نـ ، هـ ، يـ . (٤) معانداً لما كان : فإنَّه لما كان عـ . (٥) وبين أنَّ : من أن دـ ، سـ ، عـ ، هـ ، أن يـ . (٦) وجوده : ساقطة من عـ // وبشرط : وشرط سـ ، أو بشرط سـ ، يـ . (٧) ستعلمه : ستعلم عـ . (٨) الشرائط التي : شرائط سـ // بها : به بـ .

(٩) وجوده : وجود نـ . (١٠) قوله : ساقطة من نـ // زيد : وزيد نـ .

(١١) يمكن أن : ساقطة من نـ . (١٢) إذا أخذناه . . . ماشياً : ساقطة من دـ ، نـ .

(١٣) أخذناه : عيناس ، هـ . (١٤) اشتراط : شرط دـ ؛ اشتراطت سـ ، عـ ، هـ ؛ اشتراط عـ

// محترق : محرق عـ . (١٧) الأقوال : + في ذلك عـ .

بعينه وبعضاها جائز فيه أن يصدق وأن يكذب . وأما الآن فليس يفيد صدقًا ولا كذبًا إلا أن يلحق به شرط ولكن لا يكون الصادق والكاذب شيئاً غيره وغير تقييشه ، بل كما أن الأمر ليس واجبًا أن يكون موجودًا ، كذلك ليس القول واجبًا أن يصدق ، وكما أن الأمر واجب أن يكون ما دام كائناً وأن لا يكون ما دام غير كائناً .
 ٥
 وكذلك القول الذي لم يكن واجبًا أن يصدق حين قيل بالإطلاق مثلاً : إن زيداً يوجد ، فإنه يصدق إذا قيل : إن زيداً يوجد مadam موجوداً . وكذلك القول الذي لم يكن يصدق بالفعل إذا قيل : إن زيداً لا يوجد فإنه يصدق بالفعل إذا قيل . إن زيداً لا يوجد ما دام لا يوجد . وتفهمك هذا يغريك عن اشتغالك بنتض من قاله بعض الناس في أن ما قيل في التعليم الأول من أن زيداً ماش بالضرورة ما دام ماشيًا وأنه ليس ماشيًا بالضرورة كالمتناقض ليجتمع من جميع ما قيل إن هذه القضية ليس
 ١٠
 يتبعين فيها صدق بالضرورة بل بالإمكان وإن كان أحد الطرفين في بعضها أولى بالصدق كما أن بعض الأمور التي لا ضرورة في كونها ولا كونها . فإن كونها مع ذلك أولى من لا كونها كموافقة الخارج إلى دكانه دكانه في أكثر الأمر .

- (١) يفيد : يعدد ، س ، ساء ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي . (١—٢) صدقًا ولا كذبا : صادقاً ولا كاذباً .
 (٣—٤) كذلك كأن : ساقطة من س . (٥) وكذلك : فكذلك س ، ع ، عا ، ي .
 (٦) إذا قيل (الأولى) : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فإنه :
 وإذا عا . (٧) ماشيًا : ماش سا // ليجتمع : فيجتمع س ، سا ، عا ، ه ، ي . (٨) في بعضها
 أولى : أولى في بعضها س . (٩) ولا كونها : ساقطة من سا . (١٠) كموافقة : لموافقة ع //
 دكانه دكانه : دكانه يلزم العرض س ؛ دكانه ع // الأمر : + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث
 من الجلة الأولى من المنطق س ؛ + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث ع ؛ + تمت
 المقالة الأولى من الفن الثالث من الجلة الأولى من المنطق وهو بارير ميناس ولواهب العقل أحمد
 بلا نهاية ه ؛ + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث من الجلة الأولى من المنطق ي .

المقالة الثانية

من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق

الفصل الأول

() فصل ()

^٥ في القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والمسطحة

والعدمية والنسب التي تقع بين مناقضات هذه

الثلاثة في المخصوصات والمهملات

القضية إما أن يكون مصريحا فيها بالرابط المذكور زمانيا كان أو غير زمانى ،
وإما أن لا يكون، فإن صرخ به فإنهما تسمى ثلاثة ، وإن لم يصرخ به فإنهما تسمى ثنائية .
والثنائيات فانها قد اختصرت عن الواجب فيها إلا أن تكون محولاها كلياً ، فلا يبعد
أن ترتبط بأنفسها . لأن الكلم تدل على الموضوع في بنيتها ، والرابطة إنما يحتاج إليها
لتدل على نسبة المحمول إلى الموضوع إذا كان اسمها هو في نفسه منفرد . وإذا وجدت
الدلالة على الموضوع حاصلة في الكلم ، لم تكن حاجتها إلى الرابطة حاجة الأسماء

(٢) من الجلة الأولى في المنطق : ساقطة من عا // المنطق : + من كتاب باريير مينيماس وهي خمسة فصول ه [ثم تذكر هذه النسخة عنوانين الفصول الخمسة] . (٦) مناقضات : متناقضات عا . (٨) مصرحا : قد صرحت // بالرابط : بالربط ن // أو غير زمانى : أو غيره ع . (٩) فيإن صرحت : قد صرحت // به (الأولى والثانية) : بهاس ، سا ، ع ، ع ، م ، ء . (١٠) إلا أن : أن لا ع // كلما : كلها سا ؛ كلها ع ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (١٢) وإذا : فإذا د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ؛ أو إذا ع .

الأصلية ، والأسماء المشتقة تجري مجرى الكلم في ذلك . على أن هذا ليس حكماً جزماً في الكلم أيضاً ، إذ كانت الكلم وإن دلت على موضوع فلا تدل على معين ، وال الحاجة إنما هي إلى ما يربط بالمعين ربطاً يشير إليه . ولغة العرب لا تفقد هذه الرابطة أداة تشبه الاسم وتفقدها أداة تشبه الكلمة ، فإنهم إذا قالوا : زيد هو حي فإن هو يرجع إلى زيد ويتناوله مشاراً إليه فقط ، وأما إذا قيل زيد كان حياً ، لم يكن في كان دلالة على تعين زيد ؛ فلذلك ما يقول علماء لغتهم إنها إضماراً ، ومعناه كان هو حياً .

٥

ثم سائر اللغات تختلف في ذلك .

فراتب القضايا إذن ثلاثة : مرتبة ما دل فيه على تعين النسبة ، ومرتبة ما دل فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين ، ومرتبة مالم يدل فيه على نسبة أصلاً . وهذا القسم الأخير هو الثنائي التام ، والقسان الآخران ثلاثيان ، لكن أولهما ثلاثي تام ، والثاني ١٠ ثلاثي لم تتم ثلاثيته . وبالجملة فإن الثلاثية هي التي يصرح فيها بالرابطة كقولنا : الإنسان يوجد عدلاً ، أو قولنا : إن الإنسان هو عدل . فإن لفظة يوجد ولفظة هو ليست داخلة على أنها بنفسها محمول ، بل تدل على أن المحمول موجود للموضوع . وأما لفظة يوجد فلتدل على وجود المحمول للموضوع في زمان مستقبل . وأما لفظة ١٥ هو فلتدل على وجود المحمول للموضوع مطلقاً . فالرابطة تدل على نسبة المحمول ، والسور يدل على كمية الموضوع ، فلذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المحمول وكان السور

(١) الكلم : الكلمة بـ . (٢) إذ : إذا س // وإن : إن عا // فلا تدل : فإنها لا تدل ع . (٣) ما يربط : زمان يربط عا // ولغة : فلغة د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // لا تفقد : لا تقدر س . (٤) وتفقدها : وتفقدها س . (٦) إضماراً : اختياراً عا ؛ ضميرأً هـ . (٨ - ٩) تعين النسبة ومرتبة مادر فيه على : ساقطة من م . (١٠) الأخير : الآخر ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // الآخران : الآخرين هـ // ثلاثيان : ثلاثيات ع ، م ، ن ، هـ . (١٢) لفظة (الأولى) : لفظ د . (١٣) ليست : ساقطة من عا // محمول : محولة س ، هـ . (١٤) وأما (الأولى) : أمان ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، هـ ، هـ // وأما للموضوع : ساقطة من سا . (١٦) المحمول وكان السور : ساقطة من سا // وكان : فـ كان سا ، ع ، م ، ن .

معدوداً في جانب الموضوع . فإذا صارت القضية ثلاثة وقرن بها حرف السلب لم يدخل
 إلا أن يدخل حرف السلب على الرابطة أو تدخل الرابطة على حرف السلب . مثال
 الأول قولنا : زيد ليس يوجد عادلا ، ومثال الثاني : قولنا زيد يوجد لا عادلا . فإن
 دخل حرف السلب على الرابطة سلب بطبعها وكان ذلك سلباً بالحقيقة ، وإن دخلت
 الرابطة على حرف السلب صيرت حرف السلب جزءاً من المحمول فلم يكن العادل بافتراضه
 ممولاً ، بل جملة اللاعديل ، فإن لفظة يوجد تجعل جملة اللاعديل محمولة على زيد بالإيجاب
 كأنه قال زيد موجود بأنه غير عادل حتى إنه يصلح أن يسلب هذا بحرف
 سلب يدخل كرة أخرى على الرابطة فيقال : زيد ليس يوجد غير عادل . فيفترض
 هنا موجبتان وسائلتان ، فإن قولنا زيد يوجد عادلا يقابل قولنا : زيد ليس يوجد
 عادلا ، وهذا الموجبة والسائلة البسيطتان ، وقولنا : زيد يوجد لا عادلا يقابل
 قولنا : زيد ليس يوجد لا عادلا ، وهذا الموجبة المعدولية والسائلة المعدولية . فإن القضية
 التي محمودها اسم غير محصل أو كلة غير محصلة تسمى معدولية ومتغيرة ، فإن أوجب ذلك
 المحمول كانت القضية موجبة معدولية ، وإن سلب كانت سائلة معدولية . وإذا لم تكن
 رابطة وكانت القضية ثنائية فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف
 السلب داخل على أنه رافع للمحمول ولا على أنه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة . لكن

٥

١٠

١٥

- (١) معدودا في جانب . ساقطة من سا // لم يدخل : فلا يخلو ع . (٣) ومثال : مثال د ، س ، ع ، م ، ن ، ي // زيد زيد : زيد ع ، عا // لا عادلا : لا عادل ، عادلا ع .
- (٤) بطبعها : رابطها د // وكان : فكان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // دخلت : دخل سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٧) يصلح : يصبح س // بحرف : الحرف د .
- (٨) كرة : كثرة د ، ن ، ي // يوجد : موجود ع // غير عادل : لا عادل د ، ن // فيفترض : فيفترض د ، س ، سا ، ه ، ي ؛ فيفترض ع . (٩) زيد (الأولى) : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، ي // يقابل : يقابل عا . (٩—١) عادلا يوجد : ساقطة من ع .
- (١٠) البسيطتان : البسيطة ن // لا عادلا : عادلا م ، ن . (١١) قولنا : ساقطة من ي // المعدولية (الأولى) : المعدولة ع // والسائلة المعدولية : ساقطة من ع . (١٢) معدولية : معدولة ي .
- (١٤) وكانت : فـ كانت ع // ثانية فقرن : ثلاثة وقرن ع . (١٥) من : ساقطة من س // والمحمول : ساقطة من م // لكن : ساقطة من د ، س ، م ، ن ، ه .

بعض حروف السلب الداخلة وخصوصاً إذا كان المحمول كلة بحسب لغاتنا فإن ذلك يغلب
الظن على أن حرف السلب رافع النسبة . ثم لا ندرى حكمه في لغات أخرى موجودة
أو في القوة ، فعسى أن يكون التصريف في ألفاظ السلب الداخلة على كلامها أو نحو آخر
من أنحاء الإشارة يدل على ذلك . والمحمول هو الجملة الداخلة على الأسماء ، كما أن بعض
حروف السلب الداخلة على الأسماء في لغة العرب أدل على السلب وبعضها على العدول
فبshire أن يكون لفظ « ليس » أولى بالسلب ولفظ « غير » أولى بالعدول ، وإذا دخل
على أيها كان لفظة ما صار موجباً كقول القائل إن آ ليس بـ . فإن هذا القول
قد يشعر الذهن قريباً معه أن المعنى هو أن آ هو ما ليس بـ ، فتقديم الرابطة التي هي
لفظة هو على السلب في الذهن وإن لم يصرح به فيشعر بأنه موجب . وأما إذا لم يكن
هناك دليل كان حكم الظاهر أن القضية ثنائية خالية عن الرابطة .

ونحتاج الآن أن نقدم لتحقيق ما يجب من التحقيق من هذا الباب أصولاً . فنقول :
إن حقيقة الإيجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع ، ومستحيل أن يحكم على غير
الموجود بأن شيئاً م وجوداً له ، فكل موضوع للإيجاب فهو موجود إما في الأعيان
وإما في الذهن . فإنه إذا قال قائل : إن كل ذي عشرين قاعدة كذا ، فإنه يعني بذلك أن
كل ذي عشرين قاعدة يوجد كيف كان ، فهو كذا ، ليس معنى ذلك أن كل ذي

-
- (١) بعض . . . الدخالة : ساقطة ، من د ، س ، م ، ن ، ه .
 - (١ - ٤) بعض حروف السلب . . . كأن : ساقطة من عا .
 - (٤) والمحمول . . . الأسماء : ساقطة من د ، ن // الدخالة : الداخل عا . (٦) لفظ :
لفظة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه // لفظ : ولفظة د ، سا ، ه // بالسلب ولفظ غير :
ساقطة من ع // ولماذا : فإذا ع ، ه . (٧) على : في ع // آ : + ماد ، س ، سا ،
عا ، ه . (٨) هو (الثانية) : ساقطة من ع // فتقديم س : فتقديم س .
 - (٩) حكم : يحكم عا // الظاهر : + مكاد ، سا ، عا ، م ، ن ، ئ . (١١) الآن : + إلى
س // لتحقيق : لتحقق س ، عا ، ه ، ئ // من التحقيق : أن تتحقق د ، س ، سا ، عا ، ه ،
ئ // من : في ع . (١٢) ومستحيل : ويستحيل ع . (١٤) بذلك : به د ، س ، سا ، ع ، ن //
ذلك أن : بيان عا ، م . (١٥) كان : كانت ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ئ // فهو : فيه ب ،
د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ئ // كل ذي : ذا ب ، د ، س ، ع ، ن ، ئ ؛ ذو عا ، م .

عشرين قاعدة من المدوم يوجد له في حال عدمه أنه **كذا** فإنه إذا كان معدوماً
 فصفاته معدومة، إذ ليس يجوز أن يكون معدوماً وصفاته موجودة، وإذا كان معدوماً
 فكيف يحكم بأنه يوجد إلا عند قوم يهشون أنفسهم فيجوز أن يكون للمدوم صفات
 حاصلة ولا تكون موجودة ويكون الحاصل عندهم غير الموجود. وكلامنا في المفهوم من
 ٥ الحاصل ولا يريد بالمفهوم من الموجود غيره، ولهم أن يريدوا بالوجود ما شاءوا،
 بل الذهن يحكم على الأشياء بالإيجاب على أنها في أنفسها وجودها يوجد لها المحمول
 أو أنها تعقل في الذهن موجوداً لها المحمول، لامن حيث هي في الذهن فقط بل على أنها
 إذا وجدت وجد لها هذا المحمول. فإن كان لا وجود لشيء وقت الحكم إلا في الذهن،
 فحينئذ من الحال أن تقول إن بـ منه مثلاً موجوداً له أنه ليس في الذهن، بل في نفس
 ١٠ الأمر، وليس هو في نفس الأمر موجوداً، فكيف يوجد له شيء . ومفهوم الإيجاب
 والإثبات ثبوت حكم لشيء وهذا هو وجوده له، كما أن مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم
 لشيء، وهذا هو عدمه لمحالة. فبين من هذا أنه لا إيجاب أبداً إلا على موضوع حاله
 ما ذكرنا. فاما الأشياء التي لا وجود لها بوجه، فإن الإثبات الذي ربما استعمل عليها
 حين يرى أن الذهن يحكم عليها بأنها كذا، معناه أنها لو كانت موجودة وجودها

- (١) من : ساقطة من بـ ، دـ ، سـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ // له : لها دـ ، سـ ، عـ ، مـ ،
 نـ ، يـ // عدمه : عدمها دـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، يـ // أنه : أنها دـ ، سـ ، عـ ، مـ ،
 نـ ، يـ // كذا : كذا كـ عـ // فإنه : فإنها دـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ؛ لأنـ يـ // إذا : إذـ //
 كان : كانت دـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ // معدوماً : معدومة دـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ . (٢) فصفاته: فصفاتها
 دـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ؛ صفاتـ يـ // معدومـ وصفاتـ : ساقطة من دـ ، سـ ، عـ ، مـ ،
 نـ (٣) كان معدومـ : كانت معدومة دـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، يـ . (٤) بأنـ : بأنـ دـ ،
 سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، يـ . (٤) الموجود : الوجود بـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ // وكلامـ : ساقطة
 من عـ ، يـ . (٥) فالمفهومـ منـ الحاصلـ : ساقطة منـ عـ ، يـ . (٦) بالمفهومـ : المفهومـ عـ ؛ ماـ بالمفهومـ
 عـ . (٧) أوـ أنهاـ ... المحمولـ : ساقطة منـ سـ . (٨) وقتـ : ومنـ عـ . (٩) منهـ : منهاـ دـ ،
 سـ ، عـ ، مـ ؛ ساقطة منـ سـ ، هـ // بلـ : ساقطة منـ بـ // فـ : ساقطة منـ عـ ، مـ ، نـ .
 (١٠) وهذاـ : هذاـ عـ . (١١) عدمـ : + لهـ هـ // لاـ محالةـ : ساقطة منـ عـ .
 (١٢) ماـ ذكرـناـ : كـ ذـ كـرـناـ عـ // بـ وجـهـ : + منـ الـوجـوهـ عـ // فـإنـ : ساقطة منـ عـ .
 (١٣) حينـ : منـ حيثـ عـ ؛ حيثـ عـ ، نـ ، هـ // أنـ : ساقطة منـ عـ // بـانـهاـ : أنهاـ دـ ، سـ ،
 سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، يـ .

في الذهن لـ كان كذا ؛ وهذا كما يقال إن الخلاء أبعاد . فأما السلب فقد يتحقق على
الموجود والمعدوم ، فالفارق المقدم بين السالبة البسيطة والموجية المعدولية أن موضوع
السالبة البسيطة قد يكون موجوداً وقد يكون معدوماً ويصبح السلب عنه من حيث
هو معدوم ، وأما موضوع الموجية المعدولية فلا يصح أن يوجب عليه وهو معدوم .
٥ ثم إن قوماً حاولوا بعد هذا أن يفرقوا بين الموجية المعدولية وبين السالبة البسيطة بأن
جعلوا المعدولية تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجوداً في الجنس القريب
أو البعيد أو في النوع ، حتى قالوا : إن قولنا : لا عادل ، إنما يصح على عدم العدل
وفي طبيعته أن يكون عادلاً أو في طبيعة جنسه كقولهم للبهيمة إنها غير ناطقة أو للنفس
الناطقة إنها غير جسم ، والمعنيان موجودان في جنسهما . وقوم قالوا : إن غير العادل
هو بإزاء الجائز والمتوسط ، وإن غير البصير إنما هو بإزاء الأعمى ، فسواء قلت غير بصير
١٠ أو قلت أعمى ، حتى لا يصح أن يقال للخُلُد عندهم إنه غير بصير ؛ فهذا ما يقولونه .
فأما القول الحق فيبين من مثال نمثله . فنقول : إننا إذا قلنا كل جسم فإنه غير
موجود في موضوع ، وكل ما هو غير موجود في موضوع فهو جوهر ، فكل جسم
جوهر ؛ كان ما أنتجه لازماً . وملعون أن القضاة موجباتان ، ولفظة غير مأخوذة
جزءاً من المحمول ، ولذلك تكررت جزءاً للموضوع ، ونتيج ما نتتج . ومع ذلك فإن

غير الموجود في موضوع ليس يشير إلى عدم شيء موجود في جنس الجوهر بوجه من الوجوه إذ لا جنس للجوهر اللهم إلا أن يوجد الموجود كالجنس . فإن فعل هذا وجعل دلالة المدحول على عدم مما من شأنه أن يوجد في جملة الوجود كان هذا أقرب إلى الحق بل المدحول هو الذي حرف السلب جزء من مجموعه كيف كان . فإذا أخذنا حرف السلب مع الذي لو انفرد كان ممولاً وحده أخذنا كشيء واحد ، ثم أثبتناه على الموضوع برابطة الإثبات ، كانت القضية موجبة من حيث تأليفها ؛ فاما المادة وكيفيتها فهو أمر آخر .

وقد سمعوا في تعلم المقولات وبعده أن لفظ اللا إنسان ليس يختص بشيء دون شيء ، وليس يختص بما وجد دون ما عدم ، أو أنه يصلح أن يجعل ممولاً . فما كان يجب أن يشكل هذا الأمر فيه ، وإنما أوجبنا أن يكون الموضوع في القضايا الإيجابية المدحولة موجوداً ، لأن نفس قولنا غير عادل يقتضى ذلك ، ولكن لأن الإيجاب يقتضى ذلك في أن يصدق سواء كان نفس غير عادل يقع على الموجود والمدحوم أو لا يقع إلا على الموجود . فيجب أن يعلم أن الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ، أن السالبة البسيطة أعم من الموجبة المدحولة ، في أنها تصدق على المدحوم من حيث هو مدحوم ، ولا تصدق الموجبة المدحولة على ذلك . فإنه يصدق أن يقال : إن العنقاء ليس هو بصيراً ، ولا يصدق أن يقال : إن العنقاء يوجد غير بصير . هذا على أن العنقاء اسم يدل على معنى في الوهم ، ولا وجود له في الأعيان .

- (٢) لا جنس : ليس جنس س // اللهم : ساقطة من ن . (٣) الوجود : الوجود عا .
 (٤) فإذا : وإذا ب . (٥) انفرد : افرد ب // أخذنا كشيء : أحدا لشيء س .
 (٦) برابطة : ساقطة من ع ، م // فأما : وأمان // فهو : هو ع . (٨) لفظ : اللفظ عا // اللا إنسان : الإنسان ع . (٩) وأنه : وأنه س ، ع ، ن ، ه . (١١) المدحولة : ساقطة من عا . (١٢) نفس : ساقطة من س . (١٢ - ١٣) والمدحوم...الموجود : ساقطة من عا . (١٣) إلا : ساقطة من م // يعلم : ساقطة من س . (١٤ - ١٥) المدحولة ... الموجبة : ساقطة من سا .
 (١٦) فإنه : كأنه د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // أن يقال : ساقطة من ع .

وبعد هذا فنقول : إن كل محول بسيط محصل ، فـما أن يكون له ضد ،
 أو لا يكون . فإن كان له ضد ، فاما أن يكون بينهما متوسط ، أو لا يكون .
 والموضع لا يخلو إما أن يكون موجودا ، أو معدوما مأخوذا من حيث هو معدوم .
 فإن كان موجودا وفرض بازائه شيء كالمحول فـما أن يكون ذلك موجودا فيه ،
 أو ضده ، أو واسطة إن كانت أو تكون كلامها جميعا بالقوة مثل الجرو الذى لم يقبح
 فإن العين والبصر كلهمما فيه بالقوة ، أو يكون غير قابل ولا واحد منها مثل النفس
 للبياض والسود والوسائل . فإذا قلنا : زيد ليس يوجد عادلا ، فإنه يكذب إذا كان
 عادلا فقط ويصدق في الباقي . وأما إذا قلنا : زيد يوجد لا عادلا ، فإنه يصدق إذا
 كان جائرا أو متوسطا أو كلهمما بالقوة أو غير قابل لها على اختلاف الآراء فيه ،
 ويكتفى إذا كان عادلا أو معدوما . وقد جرت عادتهم بأن يسموا أحسن المتناسبين
 عند الجمهور وفي ظاهر المشهور في مثل هذا الموضع عندما ، سواء كان بالحقيقة عندما
 كالظلمة ، أو كان ضداً كالجور . فالموجبة العدمية تقع في حيز الموجبة المدعولة
 والسلبة البسيطة ، فيكون حال العدميتين عند المدعولتين أن الموجبة منها تشارك
 الموجبة المدعولة ، والسلبة تشارك السلبة المدعولة . فإن الموجبة المدعولة تصدق
 على الموجبة العدمية ، ولا ينعكس ، لأن الموجبة المدعولة أعم من الموجبة العدمية ؛ لكن
 السلبة العدمية تصدق على السلبة المدعولة ، ولا ينعكس . فإنه إذا صدق قولنا
 إن زيداً ليس يوجد لا عادلا ، صدق قولنا إن زيداً ليس يوجد جائرا ، ولا ينعكس .

- (١) فنقول : فإذا نقول من ، هـ . (٥) واسطة : واسطته من ، هـ ، ئـ // الجرو :
 الجزء سـ ، مـ ، نـ . (٦) كلهمما : كلامـا بـ ، من ، هـ ، بـ كلـهمـا عـ // واحدـ واحدـ : واحدـ بـ ؛ الواحدـ // منهاـ منـ . (٧) إذا : إذـ دـ ، عـ ، مـ ، ئـ .
 (٨) لا عادلاـ : عادلاـ دـ // إذاـ : وإذاـ ئـ . (٩) كلـهمـا : كلامـا بـ ، منـ ، سـ ، عـ .
 (١٠) عادـهمـ : العـادةـ عـ // أـخـسـ : أـخـسـ عـ . (١١) وفيـ : فيـ منـ // ظـاهـرـ : + الأمرـ منـ ، عـ ، هـ // المشـهـورـ : سـاقـطـةـ منـ عـ // بالـحـقـيـقـةـ : الحـقـيـقـةـ عـ . (١٢) كانـ : سـاقـطـةـ منـ
 (١٣) العـدـمـيـتـينـ : العـدـمـيـنـ ئـ . (١٤) منهاـ تـشـارـكـ المـوجـبـةـ : سـاقـطـةـ منـ عـ . (١٥) العـدـمـيـةـ :
 المـدعـولـةـ منـ . (١٦) المـدعـولـةـ : العـدـمـيـةـ منـ .

فإنه ليس إذا صدق قولنا إن زيداً ليس يوجد جائراً ، صدق أنه ليس يوجد لا عادلاً ،
فإن هذا يصدق في المختلط وفي الذي بالقوة وفي غير القابل ، ولا يصدق الأول عليه .
فالعدميتين عند المدعولتين أن الإيجاب يطابق الإيجاب والسلب يطابق السلب
وإن اختلفا في العموم والخصوص ، وحال العدميتين عند البسيطتين أن السلب يطابق
الإيجاب والإيجاب يطابق السلب . وهذا لوح هذه المخصوصات بأحكامها :

<p>(ب) زيد ليس يوجد عادلاً يصدق في الجميع إلا في واحد فيصدق إذا كان معدوماً وجائراً ومختلطًا وبالقوة ولا بالقوة ويكذب إذا كان عادلاً</p>	<p>(أ) زيد يوجد عادلاً يصدق إذا كان عادلاً فقط ويكذب فيها سوى ذلك</p>
<p>(د) زيد يوجد لا عادلاً يكتذب إذا كان عادلاً أو معدوماً ويصدق في الباقي</p>	<p>(ج) زيد ليس يوجد لا عادلاً يصدق إذا كان عادلاً أو معدوماً ويكتذب في الباقي</p>
<p>(هـ) زيد يوجد جائراً يصدق في واحد فقط إذا كان جائراً ويكتذب في الباقي</p>	<p>(هـ) زيد ليس يوجد جائراً يكتذب إذا كان جائراً ويصدق إذا كان معدوماً أو عادلاً أو مختلطًا أو بالقوة أو لا بالقوة</p>

(٢) هذا : هذه عا . (٣) العدميتين : المقدمتين ع . (٤) بأحكامها : ساقطة من عا .

(*) اعتمدنا في ذكر الأحكام على نسخة ب لأنها مسرودة على غير ترتيب القضية في أكثر من نسخة .

فقد بين لك أن اثنين حاهمها عند العدميين كحال الإيجاب والسلب عندهما ، واثنين ليس كذلك . وأما أن الموجب في كل واحد منها صدقه في واحد والسالب كذلك في واحد ، فهو مما يتشابه فيه العدميتان والبساطتان وتختلف به العدميتان والمعدوليتان .

واعلم أن ماهو أخص صدقا من شيء فنقيسه بأعم صدقا من نقيس ذلك الشيء ، وذلك لأن الأخ صدقا هو الأعم كذلك والأعم صدقا هو الأخ كذلك . ويصدق النقيسان حيث يكذب الأولان من المشاركون ، فإن الذي يكذب أكثر مقابلة يصدق أكثر ؛ فلذلك نقيس أمر لازم الأخ من غير انعكاس هو ملزم لنقيس الأخ من غير انعكاس ؛ وحيث كذب الأعم كذب الأخ من غير انعكاس وحيث صدق الأخ صدق الأعم من غير انعكاس . ولنضع المهملات لوحجاً أيضاً :

*
الإنسان يوجد عادلا الإنسان ليس يوجد عادلا

الإنسان ليس يوجد لا عادلا الإنسان يوجد لا عادلا

الإنسان ليس يوجد جائرا الإنسان يوجد جائرا

فقولنا : الإنسان يوجد عادلا يصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو بعضهم عادلين وبالباكون ما كانوا ، ويكذب إذا كانوا مدعومين . وإذا لم يكن فيهم عادل واحد ما كانوا متفقين أو شوبا . وأما قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلا ، فيصدق إذا

(١) فقد : بهذا د ، من ، ع ، عا ، م ، ه // بين : بين د ، م ، ن ، ه // أن : ساقطة من م .

(٢) أن : ساقطة من عا // صدقه : ساقطة من د . (٣) مما : ساقطة من ع .

(٤) من (الأولى) : + نقيس ذلك الشيء // صدقا (الثانية) : ساقطة من ع . (٥) صدقا

(الأولى) : ساقطة من ع . (٦) فإن الذي : فالذي عا . (٧) الأخ صدقا (الأولى) : للأخ د ،

سا ، عا ، م ، ن // الأخ صدقا (الثانية) : الآخر من ، ع ، م ، ن ، ه . (٨) الأخ صدقا :

الآخر د // أيضاً : آخر س ؛ + آخر ب . (*) اعتمدنا في إثبات الأحكام على نسخة ب .

(٩) يصدق : ساقطة من سا . (١٠) ويكذب : ويكتذبون سا // واحد : + كائن س ،

+ كائن ه . (١١) شوبا : شوما م // وأما : فاما ه // فيصدق : يصدق ع ، ي .

كانوا كلهم معذومين أو كانوا كلهم لا عادل فيهم ألبته ما كانوا أو كان بعضهم لا عدل فيه ما كان والآخر فيه عدل أو غيره ما كان إذا وجد بعض منهم معذومين أو جائرين أو متوضطين أو بالقوة أو غير قابل ، ويكتنف إذا كانوا كلهم عادلين فقط . فهاتان المضالعتان تتفقان في باب واحد اتفاق مالا يقتضي عموماً . وأما قولنا : الإنسان يوجد جائراً فيصدق إذا كان كلهم جائرين أو بعضهم جائراً وبعضهم ليس عادلاً ما كان ، فقد يصدق إذن معه قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلاً . كيف يصدق ولا ينعكس ، فإنه قد يصدق قولنا الإنسان ليس يوجد عادلاً لأنه إذا كانوا كلهم لا عادلين ولا جائرين متفقين كانوا أو شوياً ، وحينئذ لا يصدق أن الإنسان يوجد جائراً . وأما قولهم الإنسان ليس يوجد جائراً فيصدق إذا كانوا معذومين ، أو كان لا جائراً فيهم ألبته ، أو كان بعضهم جائراً فقط ، وبالجملة إذا كان بعض معذوماً أو عادلاً أو متوضطاً أو غير قابل والآخر ما كانوا ، ويكتنف إذا كانوا كلهم جائرين فقط ، فهو أعم من قولنا : الإنسان يوجد عادلاً . وأما قولنا الإنسان يوجد لا عادلاً فيصدق إذا لم يكن فيهم عامل ألبته كائناً ما كانوا متفقين وشواباً أو لم يكن في بعضهم كائناً ما كان ، بل كانوا أولئك البعض جائرين أو متوضطين أو بالقوة أو غير قابلين أو كان البعض وحده عادلاً ، ويكتنف إذا كانوا معذومين أو كان الجميع عادلين ، فهو أعم من قولنا الإنسان يوجد جائراً ، وأخص من قولنا الإنسان ليس يوجد عادلاً . وأما قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلاً ، فإنه يصدق إذا كانوا كلهم معذومين أو كانوا كلهم عادلين أو كان بعضهم عادلين والباقي ما كانوا ، وبالجملة بعد أن يكون بعض معذوماً أو عادلاً ، ويكتنف إذا لم يكن فيهم عامل ألبته

(١) فيهم : فيهـن // أو كان : وكانـع . (٥) كان : كانواـن ، هـ . . (٦) يصدق
 (الأولى) : صدقـع ، عـا ، نـ، هـى . (٧) لأنـه : ساقـطة منـع ، عـا ، هـ . (٩) كانواـ : كانواـب ،
 هـ . . (١٠) إذاـ : إـذـب // بعضـ: بعضـهمـ منـ ، هـ . (١١) أوـغـيرـ : أوـكانـهـيرـ منـ .
 (١٢) وشـوبـاـ : أوـشـوبـاـ دـ ، مـ ، نـ . (١٤) أوـمـتوـسـطـينـ : وـمـتوـسـطـينـ سـ .
 (١٥) ويـكـذـبـ : ولاـيـكـذـبـعـ . (١٦) فهوـ : فـهـمـعـ ، هـى .

كائناً ما كانوا ؛ فهو أَكْثَر صدقًا من قولنا : الإِنْسَان يُوجَد عَادلاً ، لَكِنْهُ أَخْصَّ من قولنا : الإِنْسَان لَيْسَ يُوجَد جَائِراً ، لَأَنْ قولنا : الإِنْسَان لَيْسَ يُوجَد جَائِراً ، يُصَدِّق إِذَا كَانُوا كُلُّهُم مَعْدُومِين أَوْ كُلُّهُم عَادِلِين أَوْ بَعْضُهُمْ عَادِلِين ، وَيُصَدِّق أَيْضًا إِذَا كَانُوا كُلُّهُم مُتَوَسِطِين أَوْ بِالْقُوَّة أَوْ غَيْر قَابِلِين ، وَيُكَذِّب هُنَاكَ قولنا : الإِنْسَان لَيْسَ يُوجَد لَا عَادلاً . فَالْمُضَالِعَات كُلُّهَا تَجْتَمِعُ عَلَى الصَّدْقِ إِذَا كَانَ بَعْضٌ ٥ وَبَعْضٌ لَيْسَ .

وَأَمَّا الْمُقَاطِرات فَإِنَّ الْمُوجَبة البَسيِطَة وَالْعَدْمِيَّة تَتَقَوَّلُ إِذَا كَانَ بَعْض عَادلاً وَبَعْض جَائِراً ، وَالْمُوجَبة وَالْبَسيِطَة وَالْمُعَدُولِيَّة تَتَقَوَّلُ إِذَا كَانَ بَعْض عَادلاً وَالآخرون مُوجَدوْن فَقْطَ مَا كَانُوا . وَأَمَّا السَّالِبَة البَسيِطَة وَالسَّالِبَة العَدْمِيَّة فَتَتَقَوَّلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ١٠ فِيهِمْ عَادِلٌ وَلَا جَائِرٌ أَبْتَهِ أَوْ كَانَ بَعْض عَادلاً وَبَعْض جَائِراً . وَأَمَّا السَّالِبَة البَسيِطَة وَالسَّالِبَة المُعَدُولِيَّة فَتَتَقَوَّلُ عَلَى الصَّدْقِ إِذَا كَانُوا مَعْدُومِين أَوْ بَعْض عَادلاً وَبَعْض غَيْر عَادِلٍ . وَأَمَّا الْمُوجَبة العَدْمِيَّة وَالْسَّالِبَة البَسيِطَة فَتَتَقَوَّلُ إِذَا كَانَ الْبَعْض جَائِراً وَالْبَعْض الآخِر مَا كَانَ . وَأَمَّا السَّالِبَة العَدْمِيَّة وَالْمُوجَبة المُعَدُولِيَّة فَتَتَقَوَّلُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ عَادِلٌ وَلَا جَائِرٌ أَوْ إِذَا كَانَ بَعْض وَبَعْض .

- (١) مَا كَانُوا : مَا كَانَ نَ . (٣) كُلُّهُم (الْأَوْلَى) : ساقِطَة مِنْ عَا // أَوْ بَعْضُهُمْ عَادِلِين : ساقِطَة مِنْ عَ .
 (٤) لَيْسَ : ساقِطَة مِنْ نَ . (٧—٨) وَبَعْض جَائِراً بعض عَادلاً : ساقِطَة مِنْ نَ ، هَ . (٩) فَقْطَ : ساقِطَة مِنْ عَا . (١٠) وَلَا جَائِرٌ : أَوْ لَا جَائِرٌ مَ . (١١) الْمُعَدُولِيَّة : الْمُعَدُولَة يَ .
 (١٢) الْبَسيِطَة : الْمُعَدُولَة ع // الْبَعْض : ساقِطَة مِنْ عَ . (١٤) أَوْ إِذَا : وَإِذَا سَا ، عَ ،

م٥، ٥، ٥ .

الفصل الثاني

(ب) فصل

في اعتبار هذه المناسبات بين المتناقضات المخصوصة

وإهمال القول في العدول والبساطة والإشارة

إلى الموضع الطبيعية للواحد القضائي

٥

فلنفرض الآن كذلك لوحًا للمتناقضات :

كل إنسان يوجد عادلا ليس كل إنسان يوجد عادلا *

ليس كل إنسان يوجد جائزًا كل إنسان يوجد جائزًا

ليس كل إنسان يوجد لا عادلا كل إنسان يوجد لا عادلا

١٠ قولنا : كل إنسان يوجد عادلا ، يصدق إذا كانوا كلهم عادلين فقط ، ويكتنف

فيما خلا ذلك . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عادلا ، يكتنف إذا كانوا كلهم عادلين

ويصدق فيما خلا ذلك . وأما قولنا : كل إنسان يوجد جائزًا ، فيصدق إذا كانوا كلهم

جائزين ، ويكتنف فيما خلا ذلك . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد جائزًا ، يكتنف

إذا كانوا كلهم جائزين ، ويصدق فيما خلا ذلك . فتكون الموجبة العدمية أخص من

١٥ السالبة البسيطة ، لكن السالبة العدمية أعم من الموجبة البسيطة .

(٣) هذه : ساقطة من ع // المخصوصة : والمحخصوصة ئ . (٦) فلنفرض : فلنفرض د ، ه

// كذلك : لذلك ع ؛ ساقطة من ئ . (*) اعتمدنا في ذكر هذا اللوح على نسخة ب .

(١١) ليس : ساقطة من ه // يكتنف : لا يصدق ع . (١٢) ويصدق . ويكتنف ع .

وأما قولنا : كل إنسان يوجد لا عادلا ، فيكذب إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلاً أو كلهم عادلين ، ويصدق فيها خلا ذلك ، فهو أعم صدقاً من الموجبة العدمية .
وقولنا : ليس كل إنسان يوجد لا عادلا ، يصدق إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلاً أو كلهم عادلين ، ويكتذب فيها وراء ذلك ، فهو أخص من السالبة العدمية ، وجرت الأمور هنا بجرى الشخصيات .

٥

فاما الموجبات المقاطرة فلا تجتمع أليته على الصدق ، لكن تجتمع على الكذب إذا كان الكل معدومين وإذا كان بعض عادلا وبعض غير عادل ما كان . فإن قولنا . كل إنسان يوجد عادلا ، يكتذب إذا كان بعضهم عادلا فقط ، وهناك يكتذب كل إنسان يوجد جائراً وكذلك كل إنسان يوجد لا عادلا . وأما السوالب فإنها قد تجتمع على الصدق حيث تكذب الموجبات معاً ، ولا تجتمع على الكذب ،
١٠ وإلا لاجتمع نقيضها على الصدق .

فهذه صورة الحال إذا جعلنا الكلية موجبة .

وإن جعلنا الكلية سالبة وضمنا لوحاً على هذه الصيغة :

* بعض الناس يوجد عادلا ليس ولا واحد من الناس يوجد عادلا
 ١٥ ليس ولا واحد من الناس بجائز بعض الناس يوجد جائراً
 ليس ولا واحد من الناس لا عادلا بعض الناس يوجد لا عادلا

(١—٢) أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين : أو كلهم عادلين أو بعضهم عادل س . (٣) ليس : ساقطة من من // كانوا : + معدومين ه . (٤—٣) أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين : أو كلهم عادلين أو بعضهم س . (٧) وإذا : وإذا . (٨) إذا كان بعضهم عادلا فقط : ساقطة من د ، من ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ئ // وهناك يكتذب : هناك يكتذب د ، س ، سا ، عا ، د ، من ، سا ، عا ، م ، ن . (٩) وكذلك لا عادلا : ساقطة من سا . (١٠) الصدق : + من ع // ولا تجتمع : ولا تجتمع د ، من ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ئ . (١٣) الكلية سالبة : السالبة كلية من . // سالبة : السالبة ع . (*) اعتمدنا في ذكر هذا اللوح على نسخة ب .

فإن السالبة الكلية تصدق إذا كانوا كلهم جائرين أو كلهم متواطئين أو بالقوة
أو غير قابلين أو معذومين أو خلط ليس فيهم عادل ، وتكذب إذا كان بعضهم عادلا
والباقي كيف كان . وقولنا بعض الناس يوجد عادلا ، يصدق إذا كان بعض عادلا
وآخرون كيف كانوا ، ويكتذب إذا لم يكن فيهم عادل كيف كانوا .

وأما قولنا : لا واحد من الناس يوجد جائراً ، فإنه يصدق إذا كانوا كلهم عادلين
أو متواطئين أو بالقوة أو غير قابلين أو معذومين أو خلطا ليس فيهم جائز ولا عادل
البلة ، ويكتذب إذا كان بعضهم جائراً ، ومقابله يصدق إذا كان بعضهم جائراً كائناً
ما كان الآخرون . فالعدمية الموجبة هاهنا لا تلزم السالبة البسيطة ، ولا تلزمها السالبة
البسيطة فإنه إذا كان بعض الناس جائراً أو بعض عادل والباقيون كيف كانوا من غير أن يكونوا
عادلين صدقت الموجبة العدمية وكذلك السالبة البسيطة . وإذا كان كل الناس معذومين
أو متواطئين أو بالقوة أو غير قابلين أو خلطاً ليس فيهم جائز ولا عادل ، صدقت
السالبة ، ولم تصدق الموجبة الجزئية العدمية . وإذا كان بعض الناس جائراً وبعضهم عادلا
صدقت الموجبة الجزئية ، وكذبت السالبة البسيطة . فإذا لازم بين هذين فلا تلزم بين
تقييضها ، وإلا لكان بينهما عكس ذلك التلازم .

- (١) السالبة : ساقطة من سا . (٢) وتكذب : أو تكتذب س // بعضهم : بعض ع ، ي .
(٣) يوجد عادلا : ساقطة من سا ، عا ، م ، ن // بعض (الثانوية) : ساقطة من عا ، م .
(٧) ويكتذب : ويكون ع // مقابله يصدق إذا كان : ساقطة من ع // بعضهم جائرا : ساقطة
من ع // كائنا : كان عا . (٩) إذا : إن ع ، ي . // أو بعض عادلا : ساقطة من ع ،
ن ، ي // عادلا : ساقطة من ب ، د // كيف : + ما ه . (١٠—٩) والباقيون . . . عادلين :
ساقطة من د ، س ، ع ، عا ، م ، ن . (١٠) العدمية : الجزئية سا // وكذلك : وكذبت س ؛
سا ؛ وكذا ن // وإذا : فإذا د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .
(١٠—١٣) وإذا كان . . السالبة البسيطة : ساقطة من سا . (١١) قابلين : قابل د ، سا ، م ،
ن ، ي // ولا عادل : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، ي // صدقت : صدق د . . (١٢) ولم : فلم
ع // العدمية : ساقطة من د ، س ، عا ، م ، ن ، ي . (١٣) الجزئية : العدمية ب ، ع ، عا ،
ي // وكذبت : وكذلك عا // فإذا : فإذا سا // لا تلزم س // بين (الأولى
والثانية) : من ع // فلا تلزم س . . (١٤) تقىيضها : تقىيضاً من ، ع ، عا ، م .

وأما قولنا . ليس ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا ، فيصدق إذا كانوا كلهم
معدومين أو كلهم عادلين ، ويكون فيها خلا ذلك .

وأما السالبة العدمية فتصدق فيما صدقت فيه ، وتصدق إذا كانوا غير قابلين
أو متوسطين أو خلطاً ليس فيهم جائز . فهو أعم منها ، أى من السالبة المعدولية . وكيف لا ،
وأنك تعلم أن الموجبة العدمية أخص عن الموجبة المعدولية ، فيجب أن تكون السالبة
المعدولية أخص من السالبة العدمية .

فقد خالف الأمر هنا ما كان عليه في الشخصيات . فإن المقاطرات الموجبة هنا
قد تصدق معًا إذا كان بعض عادلا وبعض جائراً . فالسوالب تكذب معًا في ذلك ،
وتکذب الموجبات معًا إذا كان الكل معدومين ، وتصدق السوالب فيها . لكن
البساطة والعدمية تکذبان معًا إذا كان الكل متوسطين بالقوة أو غير قابلين ،
١٠ فتصدق مقابلتها حينئذ ، ولنتأمل حال لوح يفرض للمضادات على هذه الصورة .

* كل إنسان يوجد عادلا لا واحد من الناس يوجد عادلا
لا واحد من الناس يوجد جائرا كل إنسان يوجد جائرا
لا واحد من الناس يوجد لا عادلا كل إنسان يوجد لا عادلا
فلا تجد المضادات تتفق أبداً لكنها قد تتفق على الكلب . وكذلك المقاطرات
الإيجابية . فإنها لا تتفق أبداً على الصدق ، لكنها قد تتفق على الكلب إذا كانوا
معدومين أو خلطاً .

وأما المقاطرات السلبية فتفق على الصدق والكلب جميعاً كما قد علمت .

(٣) وتصدق : + أيضًا من ، هـ . (٤) فهو : ساقطة من د // أي من : وفي عـ .

(١٠) غير : ساقطة من سـ . (١١) مقابلاتها : مقابلتها د // لوح : + لوح د ، سـ ، مـ ،
نـ ، هـ // المضادات : لل مضادات ، سـ ، سـ . (*) اعتمدنا في ذكر هذا اللوح على نسخة . (١٥) قد :
ساقطة من د ، سـ ، سـ ، عـ ، مـ ، هـ ، هـ // وكذلك : وكذلك : وكذا بـ . (١٦) لكنها : ولكنها هـ
// إذا : إذا من .

وأما الدوافع تحت المضادة فهي في حكم المهملات .

فهذه الأقسام إنما تولدت من اعتبار العدول في جهة المحمول ، وقد تتولد أيضاً من جهة اعتبار العدول في جهة الموضوع إذا جعلت الموضوع مثلاً لا إنساناً فأثبتت عليه أو سلبت عنه . فانظر الآن وتأمل ما أوجبه التعليم الأول . فإن التعليم الأول جعل اللا إنسان صالح لأن يكون موضوعاً غير محصل ، ولم يوجب بهذا أن يكون اللا إنسان يدل على عدم خاص أو جنسى ، فاحكم أن الأمر من جانب المحمول كذلك . واعلم أنه كما أن الرابطة كانت إذا دخلت على حرف السلب جعلته جزءاً من المحمول ، حتى إذا أوجب صارت القضية موجبة ، وإذا دخل حرف السلب عليها فرقت الرابطة بينه وبين المحمول وصادفت الرابطة المحمول محصلاً فكان سلباً لا إيجاب عدول .

فكذلك إذا كان في جانب الموضوع سور ، فإن السور إذا دخل على حرف السلب جعله جزءاً من الموضوع ، كقولك كل لا إنسان . وأما إذا دخل حرف السلب على السور واقترن السور بالموضوع صادف السور الموضوع محصلاً وصار حرف السلب للسلب كقولك: ليس كل إنسان . فإذا أريد أن يكون الموضوع معدولاً ، فيليجعل حرف السلب جزءاً من الموضوع ، فإذا تشاركت القضيتان في انكم واختلفتا في الكيف وفي العدول والتحصيل من جهة المحمول ، وكان الموضوع في حكم الموجود ، فهما متلازمتان . فإن قولنا: كل إنسان يوجد عدلاً ، يلزم قولنا: لا أحد من الناس يوجد لا عدلاً ،

(٣) مثلاً : ساقطة من ع ، ي . (٤) أو سلبت : إن سلبت م // سلبت : نفيت س ، عا // الأول فإن التعليم الأول : ساقطة من ن // فلن التعليم الأول : ساقطة من ع ، م .

(٥) يوجب : يوجد س . (٦) كانت : ساقطة من من ، ه . (٧) أوجب : أوجب ع .

(٨ - ١١) سور . . . الموضوع : ساقطة من ي . (٩) من : + المحمول من // السور : السورة م // واقترن : فاقترن ع . (١٠) صار : صادف عا ، م ، ن . (١١) تشاركت : تشارك ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // واختلفتا : واختلفا ب ، د ، سا ، م ، ن ، ه ، ي ؛ أو اختلفا ع ؛ وأختلفا عا . (١٢) متلازمتان : متلازمان ع . (١٣) عدلاً : عادلان // لا عدلاً : عدلاً ؛ لا عادلان .

إذا كان الموضوع في حكم الموجود . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عدلا ، يلزム
 قولنا : بعض الناس يوجد لا عدلا ، بعد الشرط المذكور . وقولنا : كل إنسان يوجد
 لا عدلا ، يلزム قولنا : لا واحد من الناس يوجد عدلا . وقولنا : ليس كل إنسان
 يوجد عدلا ، يلزム قولنا : بعض الناس يوجد عدلا . وبرهان ذلك ، ولكن
 على المثال الأول ، أنا إذا قلنا : كل إنسان يوجد عدلا فكذب عليه قولنا :
 ولا واحد من الناس يوجد لا عدلا ، صدق تقديره وهو واحد من الناس يوجد لا عدلا ،
 وكان كل إنسان يوجد عدلا وهذا محال . وأنت تعرف الحال فيما بقي من هذه
 الصورة . وهذا الشرط الذي نورده من كون الموضوع في حكم الموجود حتى تكون
 القضية يصح إيجابها ربما أغفل ، وهو الواجب اعتباره . فإن لم يعتبر ذلك كانت
 السوالب تلزم الموجبات ، لأن السوالب تصدق على ما هو معهوم من الموضوعات ،
 ولا يمتنع . ١٠

وأعلم أن الموضوع الشخصي إذا سلمت عليه السالبة من طرف النقيض ، جاز أن
 تبقى سالبة بحالها ، وجاز أن تجعل موجبة معدولة إن كان ذلك أفعى . كما إذا سئل هل
 زيد عدل ؟ فقيل : لا ، كان للسائل أن يأخذ أنه ليس زيد بعدل ، وأن يأخذ أن زيداً
 هو لاعدل . وأما إذا كانت القضية محصورة فسأل مثلاً هل كل إنسان حكيم ، فقيل : ١٥

- (١ - ٦) إذا كان . . . لا عدلا : ساقطة من م . (١ - ٣) إذا كان . . .
 لا عدلا : ساقطة من د . (١) عدلا : لا عدلا هـ ؛ + إذا كان الموضوع ع . (٢) لا عدلا :
 عدلا عا // بعد : + هناد ، ن // الشرط : الشراطع ، ئى . (٣) عدلا : عادلا ع ، هـ ، ئى .
 (٤) وقولنا . . عدلا : ساقطة من ع ، ئى . (٤) عدلا : لا عدلا د ، من ، سا ، عا ، ن .
 (٥) فكذب . يكذب ع . (٦) لا عدلا (الثانية) : عدلان . (٧) إنسان : (الناس د ، م // عدلا :
 لا عدلا سا // وهذا : هناد // بقى : ساقطة من س . (٨) لأن السوالب . . .
 الموضوعات : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن ، هـ ، ئى . (٩) من : بين د ، س ، سا ، ع ، عا ،
 ن ، هـ ، ئى . (١٠ - ١١) لأن السوالب . . . ولا يمتنع : ولا ينعكس س ، ع .
 (١٢) ولا يمتنع : ولا يمنع بخ ، س ، سا ، ع ، م : ن ، هـ ، ئى . (١٣) سلت : تسللت
 بخ ، د ، من ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٤) معدولة ئى . (١٤) أن يأخذ أنه
 ليس : أن يقول فإذا ذن ليس ع . (١٤) أن يأخذ أنه ليس زيد بعدل : أن يقول فإذا ذن ليس زيد
 بعدل بخ . (١٥) لاعدل : عدل ن .

لا م يكن له أنيقول: فكل إنسان إذن لا حكيم . وذلك لأن قوله: لا ، معناه ليس كل
 إنسان حكيمًا . وهذه كما علمت لا يلزمها: فكل إنسان إذن لا حكيم ، وليس في
 قوة نقىض تلك ، بل في قوة ضدها . وإنما لم يكن قولنا: كل إنسان هو لا حكيم ،
 نقىضا ، إذ النقىض إنما يكون نقىضاً إذا سلب عما أوجب ، كما أوجب . فاما إذا سلب
 من حيث هو محمول ، ولم يسلب من حيث هو محمول بكمية ما معلومة ، لم يكن السلب
 سلباً لما أوجب من حيث أوجب . فربما لم يكن المحمول كاذباً في نفسه ، بل بجهة حمله ،
 فإذا تركت الجهة بحملها لم تدر ما يكون . فإذا كان الحمل للحكم كذباً بشرط عمومه ،
 فيجب أن يرفع عموم حمله فيقرن السلب بالسورة الموجبة فيرفع عموم الإيجاب .

واعلم أنه وإن كانت أجزاء القضايا قد تزال عن أماكنها في بعض الأوقات
 فلا تؤثر في المعنى على حسب التعارف فإن لكل جزء منها مكاناً طبيعياً . أما السور فقد
 يبدل مكانه ، فيقال الناس أحياهم أو طررا ، فيؤخر السور ، ويفرق بينه وبين
 الموضوع ؛ وإنما مكانه الطبيعي هو مجاورة الموضوع . وكذلك الرابطة قد يبدل موضوعها
 الذي لها ، فيقال تارة يوجد الإنسان عادلا وتارة الإنسان يوجد عادلا وتارة الإنسان
 عادلا يوجد ؛ وإنما مكانها الطبيعي مجاورة المحمول ، بل قد يبدل وضع المحمول
 والموضوع . ولكن التفريق بين السور وبين حرف السلب مما لا يجوز . وسيأتي لك
 في باب الجهات بيان آخر . وقد يكلف إيضاح أن قولنا يوجد الإنسان عادلا وقولنا

- (١) فكل : وكل ع . (٢) حكيم س . (٣) تلك : ذلك عا .
- (٤) كما أوجب : ساقطة من سا ، ع ، ي // فاما : وأما من // فإذا ن .
- (٥) لم : ولم من ، ه . (٧) للحكم : الحكم ب ، ص ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // كذبا : كذبا سا .
- (٨) يرفع : ترتفع ي // فيرفع : يرفع ب ؛ فرفع ع ، م ، ن ، ي . (٩) فإن : كان د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١١) يبدل : يبدل ع // فيؤخر السور : ساقطة من سا // فيؤخر : فيؤخذ س . (١٢) قد : فقد س ، ه // موضوعها : موضوعها س ، ع ، عا ، ي .
- (١٣) الإنسان يوجد عادلا وتارة : ساقطة من م . (١٤) وإنما مكانها : وأما مكانها ب ؛ وإنما مكانه س . (١٦) باب : ساقطة من ع ، ي // يوجد : ساقطة من ع .

يوجد عدلاً للإنسان معناه معنى واحد بأن قيل إن كان سلبهما واحداً فيجب أن يكوننا
 واحداً . لكن سلب قولنا يوجد الإنسان عدلاً هو أنه ليس يوجد الإنسان عدلاً ،
 فإن لم يكن هذا سلب قولنا يوجد عدلاً للإنسان ، فليكن سلبه ، أما قولنا ليس يوجد
 عدلاً للإنسان أولاً يوجد عدلاً إنسان . لكن الأول سلب قولنا يوجد عدلاً للإنسان ،
 والثاني سلب قولنا يوجد إنسان عدلاً ، وهذا البيان لا يعني شيئاً ، وذلك لأنه إما أن
 ٥ لا يشكل الأمر في وحدانية حكم هاتين القضيتين وإما أن يشكل . فإن أشكلاً وأمكناً
 أن يكون أحد من الناس يرى أن قولنا يوجد الإنسان عدلاً غير قولنا يوجد عدلاً
 الإنسان يرى أيضاً أن السالبين متخالفين ، أعني قولنا لا يوجد إنسان عدلاً وقولنا
 لا يوجد عدلاً للإنسان . فلا يرى أن يوجد عدلاً للإنسان هو سلب قولنا يوجد إنسان
 عدلاً . فإن قال إنا نعلم إذا قلنا ليس يوجد عدلاً للإنسان أو قلنا ليس يوجد إنسان
 ١٠ عدلاً ، إنما تسلب فيما العدالة عن الإنسان . فيقال إن هذا ليس ظهر من إيجاب
 العدالة للإنسان في القولين الموجبين . فإن كان ذلك مما يشكل فبالحرى أن يشكل
 هذا ، بل الحق أن ذلك ظاهر لا يشكل ، وهذا أيضاً ظاهر ليس يشكل ، وليس
 ١٥ أحدهما أولى من الآخر بآن يشكل أو بآن يظهر .

- (١) الإنسان : إنسان عا // معنى : ساقطة من ع ، ن // يكوننا : يكون ع ، عا ،
 م ، ن . (٢) واحداً : أحداً // لكن : ولكن . (٣) فليكن :
 فيكون ن . (٤) اللا إنسان (الأولى) : الإنسـان س ، ه // لا يوجد : ويـجد ها // إنسـان :
 الإنسـان د ، لا إنسـان سا // اللا إنسـان (الثانية) : لا إنسـان د ، س ، ع ، عا ، م ن ، الإنسـان س ، ه .
- (٦) وإنما : فإما م . (٧) يوجد (الثانية) : لا يوجد م . (٨) السالبين : السالبين د
 ، ن . (٩) فلا يرى : ولا يـرى م . (٩) فلا يـرى أن يوجد عدلاً للإنسـان : ساقطة من عا
 // أن يوجد : أن لا يوجد س ، ع ، ه // الإنسـان (الثالثة) : ساقطة من سا . (١٠) إذا :
 ما إذا عا . (١١) عدلاً : + إناسـ، ع ، ه ، ئ // ظـرـهـ : باـظـرـهـ ن . (١٢) أن : في س .

الفصل الثالث

(ج) فصل

فِي تَعْرِيفِ الْحَالِ فِي الْقَضَايَا الْمُتَكَثِّرَةِ وَالْمُتَأْخِدَةِ
وَاللَّاتِي تَخْتَلِفُ حَالٌ صَدْقَهَا وَكَذْبَهَا بِحَسْبِ
الْتَّفْرِيقِ وَالْجَمْعِ وَاللَّاتِي لَا تَخْتَلِفُ فِيهَا
وَبِيَانِ ظُنُونِ غَالِطَةٍ وَقَمْتُ لِلنَّاسِ
فِي بَعْضِ ذَلِكَ

إِنَّ الْقَضِيَّةَ الْحَمْلِيَّةَ إِنَّمَا تَكُونُ وَاحِدَةٌ إِذَا كَانَ فِيهَا مُحْمَولٌ وَاحِدٌ لِمَوْضُوعٍ وَاحِدٍ ،
فَإِنْ تَكَثَّرَ الْمَوْضُوعُ وَالْمُحْمَولُ وَاحِدٌ كَقُولَنَا : الْفَرَسُ وَالإِنْسَانُ حَيْوانٌ ، أَوْ تَكَثُرُ
الْمُحْمَولُ وَالْمَوْضُوعُ وَاحِدٌ كَقُولَنَا : زَيْدٌ كَاتِبٌ وَطَوِيلٌ ، فَإِنَّ الْقَضِيَّةَ لَا تَكُونُ وَاحِدَةً ،
بَلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَثَالِيْنِ قَضِيَّاتٍ إِحْدَاهُمَا أَنَّ الْفَرَسَ حَيْوانٌ وَالْآخَرُ أَنَّ الإِنْسَانَ حَيْوانًَ ،
وَالثَّانِي أَيْضًا قَضِيَّاتٍ إِحْدَاهُمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ وَالْآخَرُ زَيْدٌ طَوِيلٌ . فَأَمَّا إِنْ اتَّفَقَ أَنْ كَانَ
فِي الْمَوْضُوعِ أَوِ الْمُحْمَولِ تَكَثُرٌ بِالْفَظْوَى ، وَكَانَ هُنَاكَ تَأْلِيفٌ لِفَظْوَى لَكِنْهُ يَؤُودِي بِالْجَمْلَةِ
إِلَى أَنْ يَكُونَ مِنْهُ مَعْنَى وَاحِدٌ ، لَمْ يَؤُدِ تَكَثُرُ الْفَظْوَى إِلَى تَكْثِيرِ الْمَعْنَى ، مِثْلُ قَوْلِكَ : إِنْ

(٤) الْحَالُ فِي : حَالٌ سُ ، هُ // الْقَضَايَا : قَضَايَا هُ . (٤) وَاللَّاتِي : وَاللَّاتِي عُ // حَالٌ :
سَاقِطَةٌ مِنْيٍ . (٥) وَالْجَمْعُ : وَالْجَمْعُ عَا . (٦) كَقُولَنَا : كَقُولَكُلْبٌ . (٧) وَالْآخَرُ :
وَالْآخَرُ دُ ، سُ ، سَا ، عَا ، مُ ، نُ // أَنْ (الثَّانِيَّةُ) : سَاقِطَةٌ مِنْ بُ ، عُ ، يِ . (٨) وَالثَّانِي :
وَالثَّانِيَّةُ سُ ، هُ // إِحْدَاهُمَا : أَحْدَاهُمَا عَا // وَالْآخَرُ : وَالْآخَرُ بُ ، دُ ، سُ ، سَا ، عُ ،
عَا ، مُ ، نُ ، يِ . (٩) لَكِنْهُ : وَلَكِنْهُ مِنْ . (١٠) يَكُونُ : سَاقِطَةٌ مِنْ بُ ، دُ ، حُ ،
مُ ، نُ // تَكَثُرُ مِنْ : تَكَثُرُ مِنْ ، سَا ، عَا ، نُ ، يِ // إِنْ : سَاقِطَةٌ مِنْ مِنْ ، هُ ، يِ .

الإنسان حي ناطق ميت ، أى إن الإنسان شيء ، هو الحي الذي هو الناطق الذي
 هو الميت ، فهذه الجملة محمول واحد بالحقيقة ، وكذلك إذا قلت الحيوان الناطق الميت
 قابل للكتابة . وأما إذا كانت المعانى متباعدة ، لا تجتمع طبيعة واحدة كإنسان أبيض
 المشاء ، فإذا قلت زيد إنسان أبيض مشاء فما حملت عليه معنى واحداً ، فإن هذه الثلاثة
 ٥ أمور لا يتقييد في الطبع بعضها بعض حتى تتحذ طبيعة واحدة ، ولذلك فإن القضية
 لا تكون واحدة . فهذا هو ما يقال ، ولكنني لأضيق في أمثال هذا مضايقة كثيرة
 ألبنة ، فإني أجوز أن يجعل هذا قضية واحدة حتى يكون زيد الشيء الذي هو موصوف
 باجتماع هذه فيه ، ولئن أضع لذلك اسمَ واحداً من حيث هو جملة فيكون حمل ذلك
 الاسم . ولتكن الجيم مثلاً تدل على مجموع هذه حتى تكون جـَ الذي هو الشيء الموصوف
 بأنه مشاء ، المشاء الذي هو أبيض ، فيكون إذا قلت زيد جـَ ففهمت أنه مجموع هذه ،
 ١٠ ولم يكن بد من أن تقول زيد جـَ أو ليس جـَ ، وليس هذا كما كنا قلنا من قبل : إننا
 إذا سكينا أبيض بالثوب وسمينا الطول بالنوب فقلنا زيد ثوب كان قوله في حكم
 قضيتيين ، كأننا قلنا زيد أبيض وزيد طويل ، وذلك لأن الثوب هناك اسم للأبيض ،
 وأما هنا فليس الجيم اسمـَاً واحداً من هذا ، بل للجملة من حيث هي جملة . وأيضاً فإن
 ١٥ الحيوان الناطق الميت إذا لم يذكر في الحمل والوضع على سبيل التقييد ، بل على سبيل
 التعريف حتى كان كأنه قال إنسان حيوان وناطق وميت ، كانت هذه قضيائنا كثيرة
 ولما كان السؤال الجدل ، كما ستعلمـه ، ليس هو كل سؤال فإن السؤال

- (١) ميت : ميت نـ . (٢) وكذلك : فـ كذلك دـ ، مـ ، (٤) إنسان : ساقطة من سـ .
 (٥) وكذلك : وكذلك دـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ؛ فـ كذلك عـ . (٧) أجوز : أجوزه سـ
 // هذا : + أيضاً سـ ، عـ ، يـ . (٦ - ٨) مضايقة ... من حيث : ساقطة من سـ .
 (٩) ولـ : وإلى عـ // حـلـ : جـلـ سـ . (٩ - ١٧) هو جـلـ ... فإن السؤـال : ساقطة
 من سـ . (٩) الذي : ساقطة من سـ ، عـ . (١٠) أبيض : الأـبيـض هـ // جـَ : جـيم دـ ، سـ ،
 عـ ، عـ ، مـ ؛ نـ ، يـ // فـهمـتـ : ساقـطةـ منـ عـ . (١١) جـَ (الأـولـيـ) : جـيم سـ // كـأـكـناـ
 قـلـناـ منـ قـبـلـ : كـأـكـناـ قـبـلـ منـ بـ // كـناـ : ساقـطةـ منـ عـ ، يـ // منـ قـبـلـ : قـبـلـ منـ سـ ،
 عـ نـ ، هـ . (١٢) الطـولـ: الطـويـلـ دـ ، سـ ، عـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، يـ // حـكـمـ : ساقـطةـ منـ عـ .
 (١٤) الجـيمـ : جـَ نـ // للـجـملـةـ : الجـملـةـ عـ . (١٥) التـقـيـيدـ: التـقـيـيدـ سـ . (١٦) كانـ : ساقـطةـ منـ نـ .

عن ماهية الشيء وكيفيته سؤال بعلم ليس سؤال طالب الإلزام ، بل السؤال المنطقي هو ليتسلم به
 مقدمات تجتمع فتنتيج خلاف ما ينصره المجيب ، فيكون الجواب عنه إما تسليم ما يطلبه
 أو تسليم تقديره ضرورة ولا يكون المجيب محيص عنهم . وإذا لم تكن المسألة بقضية
 واحدة في الحقيقة لم تقتضي جواباً واحداً ، فإن من ذلك مالا يمكن أن يحاجب فيه
 بايجاب ولا سلب ، كمن سأله هل الإنسان جسم وروح أم ليس فإنه ليس يمكن أن
 يحاجب بالإيجاب ولا بالسلب ، فإن أحدهما محول على الإنسان والآخر مسلوب عنه ، بل
 يجب أن يفرق الجواب فيقال الإنسان جسم وليس الإنسان بروح . ومن ذلك
 ما يمكن أن يحاجب فيه وفي تقديره كليهما بايجاب أو سلب ، ولكن لا يكون الجواب
 واحداً ، كمن سأله أليس الإنسان جسماً ومكلفاً؟ فإن هذا وإن أمكن فيه الجواب
 بالإيجاب فيما جمِيعاً فليس جواباً واحداً . وربما كان اللفظ واحداً لكنه مشترك
 وذلك على القسمين الممثل بما جمِيعاً ، فلامجيب إذا حكمه السائل بين طرف التقىض
 وألزمته أن يحجب بأحدها أن يلزم السائل تحرير المسألة وتقديرها وتوحيدها .

ثم يتصل بهذا المعنى أشياء جرت العادة بذكرها ، وبالحرى أن نذكر المشهور
 منها ثم تعقبه . قد قيل إن من الأشياء التي تحمل فرادى ما يصح أن تحمل جملتها جملة
 واحدة ومنها مالا يصح ، وكذلك من الأشياء التي تحمل جملة ما يصح أن يحمل أفرادها
 فرادى ومنها مالا يصح . أما مثال ما يصدق جملة وفرادى فهو الحد وأجزاؤه .

(١) بعلم : تعلم سا ، ن // هو : ساقطة من ع // به : + من ع . (١ - ١٦) عن
 ماهية ... وأجزاءه : ساقطة من س . (٤) فيه : به د ، ع ، ع ، م . (٥) وروح : روح
 ع // أم ليس : أو ليس ه . (٧) يفرق : يعرف عا . (٨) مما يمكن : مما يمكن عا
 // فيه وفي تقديره : في معنويه ع ، عا ، فيه وفي معنويه ن ، ن // سلب : بسلب د ، سا ،
 ع ، عا ، م : ه ، ن . (٩) الإنسان : للإنسان عا . (١٠) وربما كان اللفظ : ساقطة من سا
 // جمِيعاً . (١١) الممثل : للمثنين عا // بهما : لها سا ، عا ، ه ، ن // فالمجيب : فالجipp ع // حكمه :
 أحكمه ع . (١٢) وألزمته : ويلزم ب ، ن . (١٤) منها : فيها ب // إن : ساقطة من سا // يصح
 أن : ساقطة من ب . (١٦) أما : فأمداد ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ن // فهو : هو ب ،
 د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ن .

وأما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا إن بعضه يكذب صراحة ،
 مثل أن يكون إنسان من الناس طيبا دون الوسط ويكون فارها في الخساطة أو بصيرا
 بالعين ، فيصح أن يقال : إن زيدا طيب ، ويصح أن يقال : إن زيدا فاره ، ولا يصح
 أن يقال : إن زيدا طيب فاره ، لأن يؤخذ الكل ممولا واحدا . وكذلك لا يصح
 أن يقال : زيد طيب بصير ، فإن هذا يكون نعتا إياه بأنه طيب فاره في الطب
 أو بصير فيه . وقلوا وإن بعضه يكون هذيانا إما بالقوة وإما بالفعل ، أما بالفعل
 فإن القائل إذا قال : زيد إنسان ، فصدق ؟ ثم قال : هو أبيض ، فصدق ، فإن كان
 يجب أن يصدق جملة ما يصدق فرادى ، وجب أن يصدق أن زيدا إنسان أبيض .
 ولأن هذا يصدق والأبيض يصدق ، وما صدق فرادى صدق جملة من غير هذيان ،
 وجب أن يصدق من غير هذيان ، فيقال : إن زيدا إنسان أبيض أبيض ، وكذلك
 إلى غير النهاية . وإن كانت التفاريق أكثر من اثنين ، فالشناعة أظهر . وأما الذى
 بالقوة فمثل أنه إذا وجب من صدق قولنا : الإنسان حيوان ، وقولنا : الإنسان جسم ،
 أن يصدق جملة فيصدق أن الإنسان حيوان جسم أو حيوان حساس ، وهذا هذيان .
 بل قال بعضهم إن هذا أيضاً كذب ، وذلك لأننا إذا قلنا : إن سقراط إنسان
 ذو رجلين ، فكاننا إنما فصلناه من أناس ليسوا بذى رجلين ، فكانه قد انطوى
 في قولنا هذا أن في الناس من ليس هو ذو رجلين ، وهذا كذب . ثم طلبوا القانون
 لهذا فقالوا : إن الأشياء التي يعرض لبعضها أن تحمل على بعض لأنها قد تجتمع

(١ - ١٧) وأما مثال . . . قد تجتمع : ساقطة من س .

(٢) إن زيدا (الأولى) : زيد ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ئ // ولا يصح : فلا يصح سا .

(٣ - ٤) إن زيدا فاره ولا يصح أن يقال إن زيدا طيب فاره : وخساطة فاره ع .(٤) طيب :

طبيك عا . (٦) أما بالفعل . ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، ه ، ئ .

(٧) فصدق : ويصدق ع ، ئ . (٨) إنسان أبيض : أبيض إنسان ن .

(٩) أبيض أبيض : أبيض ن . (١٤) (الثانية) إن : ساقطة من سا .

(١٥) إنما : + قدد ، ع ، عا ، م ، ن ، ئ . (١٦) وهذا : وهكذا

م // طلبوا : أطبوعا .

في موضوع واحد كالبصير والطبيب والأبيض وجميع ما ليس بعضه كالصورة وبعده
 كالمادة ، أو الأشياء التي ليس حال اجتماعها كما يكون من حال اجتماع الصورتين
 في مادة واحدة بل هي عوارض متباعدة مثل ما عرض للطبيب في المثال أن صار أبيض
 وللأبيض أن صار طبيباً فإنما لا تصير معنى واحداً وذلك لأن معنى أنه طبيب ليس
 معنى أنه أبيض بل عرض له أنه أبيض ، فمن هذه الجملة قد يكون مالاً يجتمع صدقاً .
 وكذلك إذا كان بعضه مخصوصاً في بعض ، فإنه لا يحمل جملة كالأبيض في الإنسان
 الأبيض صريحاً وذو الرجلين في الإنسان تضميناً . وأما ما يصدق مجتمعاً ولا يصدق
 فرادى فنها ما يكون أجزاء المحمول فيه تشمل على مناقضة مصحح بها ، كقولهم :
 إن الخصي رجل لا رجل ، والقاضي سلطان لا سلطان ، وإن الخفافش طير لا طير ،
 إذ يلد ولا يبيض . ومنها ما تكون تلك المناقضة فيها بالقوة ، كما يقال لسفينة التي تتخذ
 من الحجر فيلعب بها الصبيان أنها سفينة حجر ، ولا يصدق أن يقال إنها سفينة ، لأن
 السفينة آلة لاطفو والحجر يرسب ، فخد السفينة يقتضي مناقضة لما كان حبراً .
 وكما يقال لهذا الشخص إنه إنسان ميت ولا يقول : إنه إنسان ، لأن الإنسان حده
 أنه حيوان ناطق . والمائل يقابل الحيوان . وأما الذي لا مقابلة فيه وتكذب أفراده
 مع ذلك ، أنا إذا قلنا الآن ، وقد مات أو ميروس ، إن أو ميروس موجود شاعر ،
 وإن أو ميروس هو شاعر ، فإن ذلك حق ؛ وإذا قيل : إن أو ميروس هو أو موجود ،
 كان كذباً وكذلك العنقاء موجود في التوهّم ، فإذا قيل موجود كان كذباً . قالوا
 فيجب إذا كانت المحمولات ليس فيها تقابل لا بالفعل ولا بالقوة ، أي إذا اعتبرت
 الحدود ، فكان الحمل بالذات ، فإن حملها الصادق جملة لا يمنع حملها الصادق فرادى .

(١) والطبيب : في الطبيب عا . (١ - ١٩) في موضوع ... فرادى : ساقطة من س .

(٢) أو الأشياء : والأشياء د ، ع ، م . (٣) هي : + من سا // متباعدة ع .

(٤) لا طير : ولا طير ع . (٥) منها : منها ع .

(٦) ولا يقول : ولا يقال ع . (٧) قلنا : قلناه ب .

(٨) هو (الأولى) : ساقطة من د ، م // فإن : فإذا ع . (٩) أي : ساقطة من عا .

(١٠) فكان : وكان عا ، ه .

فيجب علينا نحن أن نتأمل هذه الأشياء بالإنصاف، ونقول فيها ما يوجبه الحق .
 فنقول : أما إذا تجوز في الحمل وتوسع فيه فقد يعرض جميع ما قالوا ، وبإغفال معرفة
 ما قالوا يعرض غلط شديد . وذلك لأن الناس قد اعتادوا ألفاظاً يقولونها وفيها مجاز
 قول لا كلحقيقة . ففي مثل تلك الألفاظ إذا أوجب أن كل ما يحمل في العادة تفاريق يجب
 أن تصدق جملة ، أو ما يحمل في العادة جملة فيجب أن تصدق تفاريق عرض ما قالوا . والمعلم
 الأول إنما لحظ في ابتداء التعليم هذا الغرض ، ولم يلاحظ التحقيق ، إذ كان المبتدئ
 يشق عليه الوقوف على ذلك حتى يميز العادة المجازية فيه عن الحقيقة الحضرة . ومع ذلك
 فيغططه إهمال ظاهر الحال فيه ، فندر من ذلك ومن مذهب العادة فيه ، وأما إن
 لم يشتبك بالعادة والتفت إلى الأعراض وإلى المفهومات اللفظية باللحقيقة ، لم يلزم شيء
 من جميع ما قالوه غير الواحد الذي هو في التكرير والهذيان . فاما أمثلة الطبيب والفاره
 وبال بصير فالحق يجب أن هذا يصدق فرادى و مجتمعة ، وذلك لأنه حين حمل على زيد
 الفاره لم يتحمل عليه الفاره كيف اتفق ، بل حمل عليه الفاره على أنه فاره في شيء محصل
 لما كان فارها في الخياطة ، وحين حمل البصیر عليه أيضاً فلم يتحمل عليه البصیر كيف
 اتفق بل على أنه بصیر بالعين . وإذا كان كذلك ، فإذا جمعت المحمولين وعنىت عند
 الجمجم ما عنىت في التفريقي لم يعرض كذب ، فإن زيداً طيب فاره في الخياطة وطيب
 بصير بالعين وليس طيباً فارها في الطب ، فلم تكن أردت عند التفريقي بالفاره الفاره
 في الطب ولا بال بصير في الطب . فإن قال قائل : إنه إنما حمل عليه الفاره بلا شرط

- (١—١) فيجب . . بصير بالعين : ساقطة من س . . (٢) وبإغفال : وما غناك ه .
 (٤) كالحقيقة : باللحقيقة عا . . (٥) تصدق : + تفاريق ع . . (٦) هذا : ساقطة
 من س // إذ : ساقطة من عا . . (٧) يشق : يشق ه // الحضرة : الخلصة د ، من ، سا ،
 عا ، م . . (٨) تخذر : ويحذر د ، من ، سا ، م ؛ ساقطة من عا // ومن : من د ، س ،
 سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي ؛ + يذهب ي . . (٩) في : ساقطة من ع // الطبيب :
 الطب ي . . (١١) حين : ساقطة من ع . . (١٣) البصیر (الثانية) : بالبصر ع .
 (١٧) في الطب : بالطب ع // البصیر : لل بصير عا .

شيء وكذلك البصير ، فلنفرض أنه إنما حمل عليه الفاره فارهاً من غير شرط وال بصير
بصيراً من غير شرط ، فيجب عند الجمع أن يحفظ على ما كان قبل الجمع . فإنـه إذا لـحق
به شـرط أو غـير منه معـنى فـليس هو المـحمل الذـي كان أولاً ، فـإنـ كان قد حـمل الفـارـه
مـطلقاً وعـنى أـنه فـارـه أـى فـي شـيء مـا يـحق أـنـه جـمع أـنه طـبـيب فـارـه فـي شـيء مـا . وأـما
فارـه فـي الطـبـ فـلم يـحـمـل مـفرـداً ، ولا إـذا قـرنـ بالـطـبـيب هـذا المعـنى وجـب أـنـ يكونـ معـناـه
أـنه فـارـه فـي الطـبـ وإنـ أـوـهـتـ العـادـةـ ذـلـكـ . وأـما إـنـ كانـ أـريـدـ فـي التـفـرـيقـ بـالـفـارـهـ الفـارـهـ
فـي اـخـيـاطـةـ فـهـذـاـ كـانـ هوـ المـحملـ بـجـمـلـتـهـ عـنـدـ الـحـقـيـقـةـ ، وـهـوـ الذـيـ يـحـبـ أـنـ يـورـدـ عـنـدـ
الـجـمـعـ . وـقـدـ يـجـبـ فـي حـذـفـ جـزـءـ مـنـ لـفـظـاًـ مـنـ حـقـهـ أـنـ يـصـرـحـ بـهـ ، وـأـما إـذاـ لمـ يـصـرـحـ بـهـ
فـإـنـماـ لمـ يـصـرـحـ أـنـكـلاـ عـلـىـ تـفـهـيمـ العـادـةـ ذـلـكـ .

١٠ وأـقـولـ بـالـجـملـةـ إـنـ مـنـ حـقـوقـ الـأـمـورـ الـمـنـسـوـبـةـ إـذـاـ كـانـ مـحـمـلـاتـ أـنـ تـرـاعـيـ جـهـاتـهاـ
وـشـرـائـطـهاـ وـأـنـ يـكـونـ مـصـرـحاًـ بـهـاـ عـنـدـ الضـمـيرـ وـإـنـ لـمـ يـصـرـحـ بـهـاـ فـيـ الـلـفـظـ ، وـعـلـىـ مـاـقـيلـ
فـيـ شـرـوـطـ النـقـيـضـ . وـلـوـلـاـ أـنـ قـولـنـاـ فـارـهـ مـعـناـهـ فـارـهـ فـيـ شـيءـ كـذـاـ أـوـ فـارـهـ فـيـ شـيءـ مـاـ
لـأـنـهـ نـفـسـهـ فـارـهـ فـيـ أـىـ شـيءـ اـتـفـقـ ، لـكـانـ كـلـاـ قـيلـ إـنـ لـيـسـ بـفـارـهـ وـعـنـيـ فـيـ أـمـرـ آخـرـ
لـيـسـ هـوـ فـيـهـ فـارـهـاًـ كـانـ تـنـاقـضـ ، فـإـذـ لـاـ تـنـاقـضـ ، أـوـ نـغـيرـ ذـلـكـ الشـيءـ وـنـلـتـفـتـ إـلـيـهـ ،

- (١) شـيءـ : بـيـنـ عـاـ //ـ الـبـصـيرـ : +ـ وـفـيـ حـمـلـ الـبـصـيرـ أـيـضاًـ فـلمـ يـحـمـلـ عـلـيـهـ الـبـصـيرـ كـيفـ
اـتـفـقـ ، بـلـ عـلـىـ أـنـ بـصـيرـ بـالـعـيـنـ عـاـ //ـ إـنـماـ : سـاقـطـةـ مـنـ سـ . (٢ـ ١ـ) وـالـبـصـيرـ بـصـيرـاًـ مـنـ غـيرـ شـرـطـ : سـاقـطـةـ
مـنـ عـ . (٢) أـنـ : وـأـنـ هـ . (٣) قـدـ حـمـلـ : مـدـخـلـ عـاـ . (٤) وـعـنـيـ : أـوـ عـنـيـ نـ
//ـ فـ(ـالـأـوـلـيـ)ـ : سـاقـطـةـ مـنـ دـ ، عـاـ ، مـ ، نـ //ـ يـحـقـ : فـقـ مـنـ ، سـاـ ، عـ ، عـاـ ، مـ ،
هـ //ـ فـيـ شـيءـ مـاـ : أـىـ فـيـ شـيءـ مـاـ سـاـ . (٥) هـذـاـ : بـهـذـاـ دـ ، نـ . (٦) وـأـماـ : فـأـمـاـعـ //ـ
إـنـ كـانـ : إـذـاـ سـ //ـ أـريـدـ : سـاقـطـةـ مـنـ عـ //ـ فـيـ التـفـرـيقـ : فـيـ التـقـرـيرـ ؛ـ وـالـتـفـرـيقـ عـاـ ؛ـ
بـالـتـفـرـيقـ نـ //ـ بـالـفـارـهـ : فـارـهـ بـ //ـ فـارـهـ : سـاقـطـةـ مـنـ سـ .
- (٧) وـأـماـ إـذـاـ : وـإـذـاـ دـ ، عـ ، عـاـ ، نـ ، هـ ؛ـ وـإـنـ لـمـ سـ ، سـاـ ، هـ ؛ـ وـإـذـاـ مـ . (٩) فـإـنـماـ
لـمـ يـصـرـحـ : سـاقـطـةـ مـنـ سـاـ ؛ـ +ـ بـهـ مـ . (١١) بـهـ (ـالـأـوـلـيـ)ـ : سـاقـطـةـ مـنـ عـ . (١٢) النـقـيـضـ :
الـنـقـوـضـ عـ //ـ وـلـوـلـاـ : وـلـاوـلـاـ مـ //ـ فـارـهـ (ـالـأـوـلـيـ)ـ : سـاقـطـةـ مـنـ مـ //ـ فـيـ شـيءـ كـذـاـ
أـوـ فـارـهـ : سـاقـطـةـ مـنـ نـ . (١٣) لـأـنـهـ : أـنـهـ هـ //ـ فـسـسـهـ : سـاقـطـةـ مـنـ هـ . (١٤) فـيـهـ : فـيـ ذـلـكـ
الـأـمـرـ //ـ نـفـيـرـ : نـعـيـنـ سـاـ ، عـ ، عـاـ ، نـ ، هـ ، يـ //ـ ذـلـكـ : سـاقـطـةـ مـنـ عـ //ـ وـنـلـتـفـتـ :
أـوـ نـلـتـفـتـ نـ .

فذلك الشيء إذن لا محالة داخل في نفس الأمور المحمولة ، وإن حذف تجويزاً ، دخولاً
 معيناً أو مهماً لا يجب أن يكون مقصوداً فيما تعين جمعه معه . وإذا كان كذلك ، فإذا
 جمع على واجبه كان أيضاً حقاً . فكان حقاً أن زيداً طبيب فاره في الخياطة أو بصير
 بالعين ، أو فاره في أمر ما وبصير في أمر ما . على أن التمثل بالبصير رديء جداً ، لأن
 البصير إذا عني به البصير بالعين مرة وعنده أنه الفاره في صناعة ما ، كان ذلك
 باشتراك الاسم . ولكن قد عرض لها هنا شيئاً مجازيان : أحدهما أن قيل لزيد : إنه
 فاره ، ولم يزد عليه لفظ آخر اتكللا على معرفة السامع بأنه فاره في كذا ، فلما جمع على
 حاله فقيل : طبيب فاره ، وكانت العادة جرت أنه إذا قيل هذا عنده طبيب فاره في
 الطب ، أوهم اجتماع المنظرين مع جريان العادة أن معنى القول أنه يقول طبيب فاره في
 الطب وهذا العارض ليس مما يوجبه نفس الأمر ، بل عادات العبارات وما فيها من
 الإيهامات والاختصارات ، والإيهامات والاختصارات مما لا يعتبر في حقيقة دلالة
 الألفاظ . وأما ما قالوه من مصدر الكلام إلى المنيان فهو حق ، لكن مقالة الرجل
 الحكى أفالاظه أن المنيان في قوة الكذب متعلقاً في ذلك بالإيهامات ليس هو من كلام
 أهل المعرفة بشيء ، فإن الاختلاف إلى الإيهامات وأن قائل كذا كأنه قال كذا من
 غير أن يكون قال كذا بالحقيقة لفظاً ولا معنى ولا لزوماً ، بل قال ما هو كأنه ذاك

- (١) لا محالة : + إماب ، د ، من ، سا ، م ، ن ، ه ، ئ ؛ + هو عا // الأمور
 المحمولة : الأمور المحمول ب ، سا ، عا ؛ الأمور المحمول س ، ه // حذفت ن //
 تجويزاً : تجوزا من ، سا ، ن ، ه . (٢) معينا : متينا عا ، ن // أو مهما : ومهما من
 // لا يجب : ولا يجب سا ؛ فيجب ع ، ن ، ئ // مقصوداً : مقصوراً ع // وإذا : فإذا
 س . (٤) وبصير : أو بصير من ، عا ، ه . (٥) البصير (الأولى) : ساقطة من سا //
 البصير (الثانية) : المبصر د ، سا ، عا ، م ، ن ، ئ . (٨) وكانت : فكانت ع ، ئ // جرت : ساقطة
 من س ، ه // به : + إنه س ، ه ، ئ . (٩) المنظرين : المنظرين ب .
 (٩—١٠) أوم . . . الطب : ساقطة من ع . (١٠) العبارات : العبارات ه .
 (١١) والإيهامات والاختصارات : ساقطة من سا . (١٣) الكذب : الكاذب ب ، د ،
 س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ئ . (١٤) وأن : بأن ع . (١٥) كذا : كذلك من ، ه
 كذلك عا .

وليس هو ذاك ولا لازماً عنه ، أمر غير معتبر في تحقيق معنى الألفاظ دلالاتها . فإن
 إذا قال قائل : إن الإنسان ضحاك بادى البشرة ، لم يلتفت إلى أنه يحاول أن يفصل بذلك
 ضحاكًا عن ضحاك أو يحاول أنه من جملة الضحاكين ما هو بادى البشرة وإن كان
 يوم ذلك فإن هذا اللفظ قد يوم هذا وليس هو مفهوماً عنه ولا لازماً للمفهوم عنه بوجهه
 من الوجه ، بل إنما يلتفت إلى أن له هذا الوصف مقوّناً بذلك الوصف . فإن اتفق
 أن كان التقرير مخصوصاً ماله الوصف الثاني عما له الوصف الأول دون الثاني ، فذلك
 شيء يعرض من غير أن يكون مقصود القائل . وإن كان مقصوداً له فيكون قد قصد
 ما ليس يوجبه اللفظ ، بل ما قد يستدل عليه من اللفظ على سبيل العادة . وها هنا
 أشياء كثيرة من هذا الجنس مثل قول القائل : بعض الناس حيوان ، فإن هذا حق في
 نفسه وكذب بالإيمام ، فإن السامع ربما يتوجه أن البعض الآخر ليس بحيوان . لكن
 لا يقال إن قائل هذا اللفظ كاذب ، وإن كان له أن يقصد في مثله الدلالة على التخصيص
 فيقول : بعض الناس كاتب ، يريد أن يدل بهذا على أن البعض الآخر ليس بكاتب ،
 فتكون العادة تعرّف غرضه لا نفس لفظه . ولست أمنع أن يكون المذهب كاذباً
 بإيمامه ، لكنه لا يكون في نفسه كاذباً . وأما ما قيل إن الطيب ليس معناه معنى
 البصير ، فيليس يلزم منه شيء مما يحاولونه ، حتى يكون لما كان الطيب ليس معناه
 معنى ذاك لم يجتمع منه ومن ذلك الآخر محول ، فالمعنى أيضاً ليس معناه معنى الناطق .
 ١٠

- (١) ذاك : ساقطة من عا // أمر غير : أو غير س . (٢) أن : ساقطة من عا .
 (٣—٤) أن يفصل أو يحاول : ساقطة من د ، م ، ن ، ي . (٥) ولا لازماً : ولا لازماً ،
 سا ، م ، ن . (٦) إلى : ساقطة من د ، سا ، عا ، م . (٧) التقرير : التقرير س
 // الأول : ساقطة من ع . (٨) من : ساقطة من ع . (٩) ما ليس : + له
 ليس د ، سا ، م ، ه ، ي // ما قد : قد د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ؛ ما س ، عا .
 (١٠) ربما : ساقطة من سا . (١١) يقصد : يصدق من . (١٢) بهذا : بها س .
 (١٣) غرضه : منه ع . (١٤) بإيمامه لكنه لا يكون في نفسه كاذباً و : ساقطة من سا //
 لكنه : ولكن س ، ه // لا يكون : ساقطة من عا // قبل : + من س . (١٥) ذاك :
 ذلك س ، ع ، ه ، ي .

وليس يجب من هذا أن لا يجتمع منها مجمل واحد ، فهب أنه ليس معناها واحداً
 مما الذي يمنع ذلك من اجتماعهما واحداً . فإن لم يفهموا من قوله : إن الطيب ليس
 معناه معنى البصير ، هذا الذي ذهبت إليه ، بل معنى أخص منه ، فليس ذاك الذي
 فهموه هو مفهوم اللفظ الذي عبروا به ، وليس مفهوم اللفظ الذي عبروا به غير ما ذهبنا
 إليه ، فما كان من حق المفسرين أن يسكتوا عن تعريف ذلك المعنى ويرضوا عنه إلى
 وقت أن ذكروا فأخذوا يحترزون . نعم الطيب لا يحتاج في تقويه إلى مقارنة البصير ،
 ولا البصير إلى مقارنة الطيب ، والمعنى والناطق ليسا هكذا ، ولكن لفظهم لم يدل على
 هذه الزيادة ، بل دل على المقدار الذي لا يعني في الغرض وعلى أنه ليس في أنه لا يتقوم به
 ما يوجب أن يكون لا يجتمع منه معه مجمل واحد بوجه ما . فإن كثيراً من الحمولات
 الوحدانية أسماء لمعان مجتمعة بهذه الصفة كما يسمى الذي في بعض بدن سواد وفي بعض بياض
 ١٠ أبلق ، كما يقال الأخف والأشرج ، وأمود أخرى تسمى من اجتماع صفات ليس يتقوم
 بعضها ببعض فيجعل تلك الجملة منها اسم . ومع ذلك فليكن الطيب والبصير ليس
 معناها معنى واحد ، وليسونا مع ذلك أيضاً بحيث ليس يجتمع منها معنى واحد فلم ليس
 يصدق مجموعهما كأن الأشياء التي يصدق مجموعها هي التي يتحد منها معنى واحد أبداً
 ١٥ طبيعياً فقط ، حتى إذا لم يكن كذلك كذب حمل الجملة ، فلم لا يجوز أن يكون الشيء
 الذي هو طويل وكاتب محمولاً عليه جملة أنه طويل كاتب ولم يكن ذلك كاذباً عليه

(١) فهـ : وـهـ نـ . (٢) فـإنـ : وـإـنـ ـيـ . (٣) ذـهـبـتـ : ذـهـبـنـاـعـ // ذـاكـ : ذـاكـ
 سـ ، عـ ، ـيـ . (٤) فـهـمـهـ عـ ، عـ // الـفـظـ (الـثـانـيـةـ) : سـاقـطـةـ منـ بـ ، سـ // غـيرـ :
 سـاقـطـةـ منـ عـ . (٥) يـسـكـتـوـاـ : يـسلـبـواـ عـ . (٦) يـحـتـرـزـوـنـ : يـحـرـرـوـنـ عـ . (٧) وـنـاطـقـ :
 + مـنـهـ عـ // لـمـ يـدـلـ : سـاقـطـةـ منـ سـ . (٨) بـهـ : سـاقـطـةـ منـ دـ ، مـ . (٩) (الـثـانـيـةـ) مـاـ : سـاقـطـةـ منـ
 سـ ، هـ . (١٠) بـدـنـهـ : يـدـيـهـ ـيـ // بـعـضـ (الـثـانـيـةـ) : بـمـضـهـ سـ // بـيـاـضـ : سـاقـطـةـ منـ دـ ، سـ ،
 مـ ، نـ . (١٢) مـنـهـ ، فـهـاـ دـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، ـيـ . (١٣) وـلـيـسـكـوـنـاـ معـنـىـ
 وـاحـدـ : سـاقـطـةـ منـ سـ ، عـ . (١٤) بـجـوـعـهـمـاـ : بـجـوـعـهـادـ ، سـ ، عـ ، مـ // بـجـوـعـهـاـ:
 بـجـوـعـادـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ // هـ : هـ دـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ // الـقـيـ : الـذـيـ بـ ، مـ .
 (١٥) كـذـبـ : سـاقـطـةـ منـ عـ // يـسـكـونـ : سـاقـطـةـ منـ عـ . (١٦) طـوـيلـ : طـيـبـ دـ ، سـ ،
 سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ // يـكـونـ : يـكـنـ دـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، ـيـ .

ذلك ؟ فأمثال هذه المذاهب لما لست أتصوره ولا أقول به ، وعسو أن يكون عند غيري
 بيان له يتحققه . وأما ما قيل في الخصي من حمل الرجل واللارجل عليه ، فإن التفت فيه
 إلى العبارات العامية صدق قوله إن الخصي رجل لا رجل ، وكان حينئذ معنى الرجل
 الداخل في الجملة ليس هو معنى الرجل الذي فيه يسلب عنه مفرداً . فإن الرجل إما أن
 يعني به الذي يستعمل آلة الإيلاد من الناس فيولد في غيره ، أو الذي له في الطبع هذه
 الآلة وإن غصبها قهراً ، أو الذي يشبه الرجل في بعض أحواله وأعضائه . وأى هذه
 المعانى عنى به منها فلا يجتمع مع مقابله ، بالحقيقة ، فإنه إن عنى به أنه إنسان الذي له
 أن يستعمل آلة الإيلاد في غيره فإن هذا المعنى لا يجتمع أبداً مع لا رجل الذي هو
 مقابله ، فإنه حينئذ يكون كأنه قيل هو بحيث يستعمل آلة الإيلاد في غيره ولا يستعمل
 معاً ، وهذا كذب ، اللهم إلا أن يقال إن المراد به أنه يشبه الرجل الذي بهذه الصفة
 وليس هو بالحقيقة الرجل الذي هو بالصفة المذكورة ، أو أنه الذي فيه بعض معانى
 الرجالية وليس فيه كمال معانى الرجالية . فهذا الاعتبار يصدق معه الجمجمة بين الرجل
 واللارجل حتى يحمل على الخصي ، وكذلك يصدق متفرقاً ، فإنه يصدق عليه أنه رجل
 مفرد إذا عنى بالرجل ما أريد حين قيل رجل لا رجل ، وذلك أنه يصدق عليه أنه يشبه
 الرجل أو أن فيه بعض خواص الرجل ، ويصدق أيضاً أنه لا رجل مفرداً إذا عنى
 باللارجل الذي ليس بالحقيقة رجلاً والذي ليس فيه كمال معانى الرجالية . وإن
 عنى بالرجل من له ذلك في الطبع وباللارجل مقابله فهو كذب لأن يقال إنه كذلك في

(١) ذلك : ساقطة من س ، ي . (٢) يتحققه : بحقيقة عا // وأما : فأما ب .

(٣) عليه لا رجل : ساقطة من عا . (٤) الخصي : رجل س

// وكان : فكان ب // الرجل : ساقطة من س . (٥) الناس : الناطق ع

المحصلة عا ؛ الحمام // فيه : ساقطة من من ، سا ، عا ، ه . (٦) وإن : فإن ه // أو الذي : والذى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي .

أو الذي د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٧) منها : ساقطة من س عا . (٨) فإنه : فأنت د ، م .

(٩) به : ساقطة من س ، سا . (١٠) وليس بالصفة : ساقطة من م // هو :

بهذه س ، سا . (١١) الرجالية (الثانية) : الكلمة ي // فهذا : وهذا س // منه : مع ع .

(١٢) أيضاً : عليه س . (١٣) كذب : كاذب عا .

الطبع ليس كذلك في الطبع ، بل اللهم إلا أن يكون المراد بالرجل الذي له ذلك في الطبع ، وبالارجل الذي ليس له أن يستعمل ذلك ، فلا يكونان متقابلين ويكون كل واحد منهما صادقاً إذا حمل بالانفراد . فمن العجز أن يؤخذ الرجل حيث يقال رجل ولا رجل بمعنى ثم يؤخذ حين يفرق بمعنى آخر ، فإذا كذب بهذا المعنى الآخر فيوجب من ذلك أن الوصف من جهة المعنى قد يصدق في حكمه جملة ولا يصدق مفرداً ، بل لو كان إذا قيل رجل في الجملة ومجتمعًا مع غيره قوله بمعنى فصدق ، ثم قيل وحده بذلك المعنى فلم يصدق ، لكن ما ذهبوا إليه حقاً . وأما إذا كان معنى ما يصدق غير معنى ما يكذب ، لم يجب من ذلك أن الشيء الواحد يصدق مرة عند الجمع ولا يصدق مرة عند التفريقي ؟ وكذلك حديث القاضي وأنه سلطان ليس بسلطان ، والخلاف أنه طائر ليس بطائر .

وبالمجملة لا تصدق أمثل هذه التراكيبات إلا أن تحرف ، **الألفاظ عن دلالتها المعتادة** ١٠ إلى دلالات لها مستعارة . والذى قيل في السفينية أيضاً فهو من العجائب ، فإنهم يدرؤون أنهم إذا قالوا سفينية حجر عنوا به أنه شيء في صورة السفينية متخد من حجر ، وأما السفينية بعد السفينية فلا يصدق أن يقال على مثلها إنها حجر . فإذا كان المراد في قولهم سفينية حجر أنه شيء في شكل السفينية من حجر ، فليننظر هل السفينية بذلك المعنى محمول على الشيء مفرداً ، فتجده محمولاً عليه لأنه شيء في صورة السفينية . ولكن ١٥

- (١) ليس كذلك في الطبع : ساقطة من م // بل : ساقطة من ع // اللهم إلا أن : ساقطة من عا .
- (٢) وبالارجل : بالارجل من .
- (٣) ولارجل : ورجل م .
- (٤) ثم : لم من ، سا ، ع ، عا ، م // حين : حتى م // يفرق : يعرف ب // الآخر :
- الأخرى ه // فيوجب : أوجب من ، ه .
- (٥) في حكمه : ساقطة من م // حكمه :
- ساقطة من د ، من ، سا ، ع ، ن ، ه ، عا .
- (٦) كان : + ما عا // يصدق : + عليه من // غير : + ما ه .
- (٧) الواحد : + قد ع // الجمع : الجيم م // التفريقي : التفرق م .
- (٨) سلطان : سلطان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، عا .
- (٩) — سلطان ليس . . . لا تصدق : ساقطة من س .
- (١٠) أمثال . . . تحرف : ساقطة من س // دلالتها سا .
- (١١) لها : ساقطة من عا .
- (١٢) صورة : الصورة ن .
- (١٣) على : عليها عا // مثلها : ساقطة من عا .
- (١٤) قولهم : قوله س .
- (١٥) السفينية : + متخد من حجر سا .

العام لا يفرقون بين الشيء الذي يستحق اسمه طبعه ونوعه وبينه وله ذلك الاسم
 بمعنى محسوس ظاهر فيه ، فلذلك لا يمتنعون أن يسموا الميت إنساناً والجيري سفينة
 لا مفرداً ولا مركباً . فإن تنبهوا المعنى امتنعوا أيضاً عن إطلاق ذلك مركباً ، وإن
 لم يمتنعوا أخطأوا وزلوا . وكذلك المثال المورد من الإنسان الميت فإنه أخذ فيه المفظة
 الواحدة عامية مرة وخاصية أخرى ، ولو أخذ بمعنى واحد لظهر أن الأمر ليس كما يقولون
 بل وجدوا ما يصدق جملة يصدق فرادي . فإن قول القائل : زيد إنسان ميت ، قول
 عامي ؛ والخاصي لا يقول ألبته لشيء : إنه إنسان ميت ، ولا يجوز عنده أن يكون
 الإنسان والميت محولين على شيء واحد ؛ فإنه سواء عند المخواص أن يقال حي ناطق
 هو ميت بالفعل ، وبين أن يقولوا إنسان ميت ، فكلا يمكنهم أن يقولوا زيد حي
 ناطق هو ميت ، كذلك لا يقولون زيد إنسان ميت ؛ ولا يتحقق أيضاً أن يقولوا :
 إن هذا كان إنساناً فالآن هو ميت ، وذلك لأن هذا لا يتناول منها أمراً واحداً ،
 لأن الذي هو الآن هذا هو جزء من الشيء الذي كان إنساناً لأنه بدن ، وهذا لم يكن
 ألبته إنساناً ، وإن أردت التحقيق فلم يكن أيضاً موضوعاً للإنسانية ، لأن مقادير العناصر
 وكيفيات المزاج ليست كما كان حين كان موضوعاً ؛ ومع ذلك فإن قالوا إن هذا كان
 موضوعاً للإنسانية وهو الآن موضوع الموت ، صدقوا فرادي وبجمالية . لكن العامة
 يعنون بالإنسان المصور على صورة الإنسان الظاهر ومن مادة هي في الحس كادته ،
 وإذا عنى ذلك صدق الآن أيضاً أن يقال للميت إنه إنسان بهذا المعنى . فإن لم يوجد

- (٢) والجيري : والجerry ، i . (٣) مركباً : ساقطة من م . (٤) فيه : فيها
 د ، من ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، i . (٥) مرة : مادة عا // لظهر : أظهر ب .
 (٦) فإن : وإن i // القائل : ساقطة من i // زيد : ساقطة من ب . (٧) لشيء : + ألبته .
 (٨-٩) ولا يجوز عنده ميت : ساقطة من سا . (٩) هو : وهو i .
 (١٠) لا يقولون : ساقطة من س // ميت : ساقطة من م . (١١) فالآن : والآن ن .
 (١٢) الشيء : ساقطة من ع . (١٥) وهو : فهو د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، i .
 (١٦) الظاهرة : المصورس // ومن مادة : ومادة سا ، م // هي : ساقطة من i .
 (١٧) وإذا : وإن س ، ع // أن : ساقطة من ع // يوجد : يؤخذ i .

هكذا ، بل عني بالإنسان الذي في المركب غير ما يعني في الإنسان الذي يلحظ إليه مفردا ، فهو زيف . وأما التهليل بأميرس فإن الظلم فيه ظاهر ، وذاك لأن لفظة هو موجود مأخوذة في ذلك القول الذي محموده مؤلف على أنه رابطة ، والروابط في حكم الأدوات لا دلالة لها بنفسها كما علمت . فيجب أن لا تؤخذ في حال التغريق على أنها اسم حق لا يكون المعنى في الوقتين واحدا . فإن لم يؤخذ الموجود رابطة ، بل أخذ دالا ٥
 على معنى حتى يكون كأنه يقول : إن أميرس هو الموجود الذي ذلك الموجود يكون شاعرا ، كذب القول بعد موته أميرس مفردا ومركتبا . فإن لم يؤخذ هكذا ، بل أخذ رابطة ، ولكنك عندما تتحمل وحده يحمل على أنه اسم مطلق محقق مشتق من وجود الأمر في ذاته ، فهو ظلم ومعالطة باشتراك الاسم ؛ وإن حمل وحده على أنه رابطة لم يصدق ولم يكذب حتى يقال موجود أى شيء ، وكذلك إذا قيل كان وعنه به الرابطة ١٠
 كان غير قوله كان في نفسه ويعني المحمول الكل .

وبعد هذا كله فقد تعلمنا منهم أن المعدوم لا يحمل عليه شيء ، وعلمنا أنا إذا قلنا :
 إن أميرس كان شاعرا ، لم يكن حقا على معنى أن أميرس شيء يوصف أنه كان شاعرا ، بل على أن الخيال الذي من أميرس بصفة أنه خيال يتخيّل من أميرس ، ويصدق أن يقرن به معنى كان شاعرا ، أى هو خيال موجود له صفة هو أنه إذا قرن ١٥

(١) بالإنسان : الإنسان // في الإنسان : بالإنسان // إله : ساقطة من سا .

(٢) زيف : رفع عا // الظلم : الكلام س . (٣) موجود : موجود س ، م ، ئ // مأخوذة : مأخذ ذهب ، د ، عا ، م ، ن ، ئ ؛ ساقطة من سا // أنه : أنها س .

(٤) فيجب : فلا يجب س ، ه // لا تؤخذ : يؤخذ س ، ه // في : ساقطة من ع .

(٥) إن ، ساقطة من س . (٦) فإن . وإن ب // أخذ : ساقطة من ه .

(٧) ولكن : ولكن س ؛ ولتكن ه // يحمل وحده : ساقطة من ع .

(٨) ذاته : نفسه ن . (٩) غير : عين ب // كان : ساقطة من ب // ويني : وكفي م .

(١٠) إن : ساقطة من ع // شاعرا : ساعدا س // معنى أن : أن معنى عا ؛ أن ئ .

(١١) شاعرا : ساعدا س // الذي : + كان ع ، ئ // خيال : جبال س ؛ مثال ن .

(١٢) أن : أنه ع // يقرن : يقرن ئ // شاعرا : ساعدا س // أى هو : أو هو س //

هو : هي ع .

معه خيال الزمان الماضي وقرن معه معنى الشاعر صدق عليه . وأما المثال الذى أوردوه
 بقولهم : إن العنقاء موجود في التوهم ، ففيه أيضاً ظلم . وذلك لأن لفظة الموجود من
 قولنا الموجود في التوهم إما أن تدل على معنى أو لا تدل ، فإن لم يدل واحد مفرد وهو
 حيثش بدل ، لم يكن المأْخوذ مفرداً هو المأْخوذ في التركيب . وإن دل فإما أن يدل ،
 على معنى يعم الموجود في الوهم والموجود من خارج من حيث هو موجود أو لا يدل ،
 فإن دل على معنى عام هو أعم من الموجود في التوهم والموجود من خارج ثم أخذ مفرداً ،
 فيجب أن يؤخذ بذلك المعنى . فيحيثش يصدق بأن العنقاء موجود نوعاً من الوجود ،
 فإن التوهم له وجود ما ، وإنما يكذب إذا أخذ العنقاء موجوداً في الأعيان الخارجمة ،
 وهذا شيء أزيد من الموجود إذا أخذ بذلك المعنى . ولا يمنع أن يكون المعنى الذي
 يصدق في الجملة إذا أفرد وقرن به معنى آخر وشرط آخر أنه قد يكذب ، كما إذا صدق
 على الإنسان أنه حيوان لم يجب أن يصدق عليه أنه حيوان بشرط زائد على ما كان
 له في الأول ، حتى إذا قيل : إنه حيوان أعم ، كان صادقاً . وإذا كان الموجود الذي
 في التوهم لا يشارك الموجود في الأعيان بمعنى من المعانى فأخذ الموجود مفرداً على أنه
 موجود في الأعيان ، أخذ معنى لم يكن أبداً مذكوراً في التركيب إلا من طريق الاسم .
 ومن الذي يمنع أن يكون بعض الأسماء التي في التركيب إذا أريد به غير معناه في الأفراد
 جاز أن لا يصدق . فهذا هو رأى وما يدركه عقلي ، ويشبه أن يكون عند غيري لهذا
 بيان آخر وحقيقة أخرى لم أدركها . إلا أن القوم لا يحمل لهم أن يؤخرروا بيان تلك
 الحقيقة ولا يذكرونها وهم يعلمونها ويعلمون موضع الشبهة فيها إلى أن يجيء معارض

-
- (١) الشاعر : الساعد س . (٢) في التوهم : بالتوهم // لأن : أن ع // لفظة : لفظ ه .
 (٣) إما : وإما ه // واحد : وأخذسا ، ٤ . (٤) فلون دل : ساقطة من م // والموجود :
 والوجود د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (٥) بأن : فإن س ، ع ، م ، ن ، ه . (٦) التوهم :
 المتوك ب ، عا ، ه . (٧) آخر (الثانية) : ساقطة من م . (٨) لم : ماع // بشرط : ساقطة
 من ع . (٩) يعني : لمعنى س . (١٠) بعض الأسماء التي : الاسم ع // التي : الذي عا ؛ ساقطة من ع
 // التركيب : الركب سا . (١١) جاز : صار س ؛ ساقطة من ع ، م ، ن ، ه // وما يدركه :
 وما يدرك ه . (١٢) آخر وحقيقة : ساقطة من م . (١٣) ولا يذكرونها : ولا يذكروا منها عا
 // ويعلمون : ساقطة من ع // موضع : موقع ب // إلى : إلا سا ، ع ، م ، ن ، ه ؛ إلا إلى ن

فينبرهم . وما أراهيم يفعلون ، فإنه إن كان ما ذكرناه ينحو غير النحو الذى نحوه فهو
 من الاعتراضات القوية الظاهرة التي لا يسكت عن التحذير منه من عنده نحو آخر
 وغرض آخر يكون عذرًا له ، بل بالحرى أن يذكر ذلك وينبه عليه ويحذر مما أورده ،
 فإن لم يفعل ذلك فليس إلا غفلة . وأما صاحب التعليم الأول فإنه إنما أراد في إبراد
 ما أورده أن يعرفنا أن بعض المحمولات تصدق فرادى ، فيعرض لها بما بعد ذلك أن تقال
 مجتمعة ، فتؤهم معنى آخر يكذب أو يصدق مجموعه . فإذا أفردت عرض لها أن تفهم
 على وجه آخر فيكذب . وحينئذ يكون إذا سلم أن كل ما يصدق متفرقًا يصدق
 مجتمعا على المفهوم المعتمد من المجتمعات وإن لم يكن المفهوم الحق ، أو أن كل ما يصدق
 مجتمعا يصدق متفرقًا على المفهوم المعتمد عند التفريق ، وإن لم يكن المفهوم الحق لزم
 من ذلك محالات ويمكن به المغالطون من تخليطات .

١٠

- (٢) الاعتراضات : اعتراضات عا // التي : الذى س ، ع . (٣) له : ساقطة من ع .
 // وينبه : فينبه ع // ويحذر : ويحذر س . (٤) ذلك : ساقطة من ع // فإنه إنما : فانما ع ، ى
 // في : ساقطة من د ، من ، سا ، م ، ن ، ه ، ى // إبراد : إبراده عا .
 (٧) فيكذب : فكذب سا ؛ ساقطة من ن // وحينئذ : حينئذ كذب .
 (٨) وأن آن : وأن ه . (١٠) به : أنه من .

الفصل الرابع

(د) فصل

في القضايا المتنوعة

وهي الرباعية وأحكامها وتلازمها وتعاندها

٥ أقل أحوال القضايا أن تكون ثنائية ، ثم يصرح بالرابطة فتصير ثلاثة ، ثم قد تقرن بها الجهة تصير رباعية . والجهة لفظ يدل على النسبة التي للمحمول عند الموضوع ، فتعين أنها نسبة ضرورة أو لضرورة ، فتدل على تأكيد أو جواز ؛ وقد تسمى الجهة نوعا . والجهات ثلاث : واحدة تدل على استحقاق دوام الوجود وهي الواجبة ، وأخرى تدل على استحقاق دوام اللاوجود وهي الممكنة . والفرق بين الجهة والمادة أن الجهة لفظة زائدة على المحمول والموضوع والرابطة مصري بها تدل على قوة الربط أو وتهن دلالة باللفظ ربما كذبت ، وأما المادة وقد تسمى عنصرا فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الإيجابي إلى الموضوع في كيفية وجوده الذي لو دل عليه لفظ لكان يدل بالجهة . وقد تكون القضية ذات جهة تختلف مادتها فإذا قلت : كل إنسان يجب أن يكون ١٠ كاتبا ، كانت الجهة من الواجب والمادة من الممكن . وكما أن السور من حقه أن يجاور به

(٦) أقل : أول سا ، ن // أحوال : أحكام م ، ي . (٧) قد : ساقطة من ع // تقرن : يقرن ي . (٨) جواز : جوز من ، م . (٩) دوام : لا دوام س . (١٠-١١) وهي الممكنة ... ولا وجود : ساقطة من م . (١٢) وتهن : + أعني س ، ع ، ه ، ي . (١٣) بالإيجابي : ساقطة من ع // يدل : يذكر ع . (١٤) وكما : كاسا .

الموضوع والرابطة من حقها أن يجاور بها المحمول ، فكذلك العجة من حقها أن يجاور
 بها الرابطة إن لم يكن سور . فإن كان سور كان لها موضعان سواء بقي المعني واحدا
 أو اختلف ، أحدهما الرابطة والآخر السور . وكان لك أن تقرنها بهذا وبذلك ، فإنك
 تقول : يمكن أن يكون كل واحد من الناس كاتبا ، وتقول : كل إنسان يمكن أن يكون
 كاتبا ، وكذلك تقول : يمكن أن يكون بعض الناس كاتبا ، وتقول : بعض الناس
 يمكن أن يكون كاتبا . وأما في السلب ال Skinner فلا تجده في لغة العرب له إلا لفظة
 واحدة وهو أن تقول : يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتبا ، ولا تجد أخرى يقرن
 فيها بالرابطة دون السور إلا أن تقول : ولا واحد من الناس إلا ويمكن أن لا يكون كاتبا
 أو تقول : كل إنسان يمكن أن لا يكون كاتبا . لكن هذا اللفظ أشبه بالإيجاب .
 وأما السلب الجزئي فنقول فيه القولين جمعيا ، فنقول : يمكن أن لا يكون كل إنسان
 كاتبا ، وبعض الناس يمكن أن لا يكون كاتبا . وقبل أن نتحقق القول في هذه ونتظر
 هل معنى ما قرر فيه لفظة الجهة بالرابطة وما قرر فيه لفظة الجهة بالسور واحد أو ليس ،
 وإن لم يكن واحدا فهل هما متلازمان أو ليسا . فيجب أن تعلم شيئا آخر فنقول كما أنت
 حين لم تكون أدخلت الرابطة في القضية الشخصية ، كان الواجب الطبيعي إن أردت
 السلب أن تقرن الحرف السالب بالمحمول ، ثم لما أدخلت رابطة المحمول وجب إن
 أردت السلب أن تلحق حرف السلب بالرابطة فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد عادلا ؟
 قولنا : زيد يوجد لا عادلا ، بل قولنا : زيد لا يوجد عادلا ؛ فكيف وتأنك
 قد تكذبان إذا كان زيد معدوماً . فكذلك لما ألحت الجهة على الرابطة
 فإنك متى أردت السلب يجب عليك أن تقرن حرف السلب بما تقدم فترفع

(١) الموضوع بها : ساقطة من سا // وكذلك د ، ع ، م ، ن .

(٢) وهو : وهي : س ، ه . (٣) بالرابطة : الرابطة عا . (٤) كل إنسان : ساقطة من عا ، م

(٥) ما قرر : + به ، ن // فيه : ساقطة من ه // واحد : واحدا ن . (٦) ليسا :

ليس به ، ه . (٧) تقرن : تعرف ه // أدخلت : دخلت عا // رابطة : الرابطة س ، ه .

(٨—٩) تقرن أن : ساقطة من ع . (١٠) فكيف : وكيف د ، س ، سا ،
 ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ه . (١١) تكذبان : يصدقان سا ، عا ، م .

جملة ما تأخر لا بعض ما تأخر . فلذلك إذا قلت : يمكن أن يكون زيد كاتبا ، فسلبه
 ليس إمكان السلب ، بل سلب الإمكان ، أعني ليس هو قوله : يمكن أن لا يكون ،
 بل قوله : لا يمكن أن يكون . وكيف قوله : يمكن أن لا يكون ، يسلم قوله : يمكن
 أن يكون في الصدق . وكذلك إذا قلت : يجب أن يكون زيد كاتبا ، ليس سلبه يجب
 أن لا يكون كاتبا ، فكلامها يتسمان في الكذب ، بل ليس يجب أن يكون . وكذلك
 إذا قلت : يمكن أن يكون زيد كاتبا ، ليس سلبه أن يقول : يمكن أن لا يكون زيد
 كاتبا ، فإن قوله : يمكن أن لا يكون زيد كاتبا ، يسأله في الكذب ، بل سلب قوله
 يمكن أن يكون زيد كاتبا ، هو قوله : ليس يمكن أن يكون زيد كاتبا ، وأما يمكن
 أن يكون مع ليس يمكن أن يكون ويجب أن يكون مع ليس يجب أن يكون ويمكن أن
 يكون مع ليس يمكن أن يكون ، فلا تتفق على الصدق البتة ولا على الكذب بعد أن ١٠
 تكون سائر الشرائط موجودة . وكذلك محتمل أن يكون مع ليس بمحتمل أن يكون
 ويشبه أن يكون المحتمل إنما يعني به ما هو عندنا كذلك . والممكن ما هو في نفس
 الأمر كذلك ويشبه أن يعني به معنى آخر ، وهو أن المحتمل ما يعتبر فيه حال المستقبل
 ويكون في الوقت معدوما ، والممكن مالا دوام له في وجود أو عدم كان موجودا أو لم ١٥
 يكن . وقال قوم إن الممكن يعني به العام والمحتمل الخاص ، لكن قوله غير مستمر
 في الألفاظه .

ويشبه أن يكون بين الممكن والمحتمل فرق آخر لم يحضرني ولا كثير افتقار إلى
 تحمله وطلبه ، فنقول : إن حق الجهة أن تقرن بالرابطة ، وذلك لأنها تدل على كيفية

- (١) لا بعض ما تأخر : لا بعض ما تأخر عا ؛ ساقطة من م // فلذلك : فكذلك ع // فسلبه :
 فليس عا . (٢—٣) بل سلب بل : وهو ع . (٤) فكلامها : وكلامها ع ، عا ، ي
 (٦) زيد(الثانية) : ساقطة من ع . (٧) قوله : قولنا س . (٨) وأما : وإنما ع . (٩) يمكن :
 بمحنة ي . (١١) الشرائط : الشرط سا // موجودة : مذكورة س // مع : ساقطة من د ،
 سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٤) مالا دوام : لا دوام ع . (١٥—١٦) وقال قوم
 ألفاظه : ساقطة من عا . (١٨) لأنها : لأنه م ، ه // تدل على كيقيه : جهة رابطة م .

الربط للمحمول على شيء مطلقاً أو بسور معنٍ أو مخصوص ، فالسور مبين لكمية حمل
 مكيف الربط . فإذا قلنا : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، فهو الطبيعي ، ومعنى ذلك : أن
 كل واحد من الناس يمكن أن يكون كاتباً ، فإن قرن بالسور ولم يرد به إزالة عن الموضع
 الطبيعي على سبيل التوسيع ، بل أريد به الدلالة على أن موضعها الطبيعي مجاورة للسور ،
 لم يكن جهة للربط بل جهة للتعيم والتخصيص ، وتغير المعنى ، وصار الممكن هو أن تكون
 ٥ كل واحد من الناس كاتبهم كاتباً ممكناً . والدليل على تغير المعنى أن الأول لا يشيك فيه
 عند جمهور الناس فإن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام
 كتابة أو غير كتابة . وأما قولنا : يمكن أن يكون كل إنسان كاتباً ، على أن الإمكان
 جهة الكلية والسور ، فقد يشيك فيه . فإذا من الناس من يقول : محال أن يكون
 كل الناس كاتبين أي محال أن يوجد أن كل إنسان هو كاتب ، حتى يكون اتفق أن
 ١٠ لا واحد من الناس إلا وهو كاتب . فإذا بين المعنين فرقان .

وأما في الجزئيات فإن الأمرين فيما يجريان مجرّى واحداً في الظهور والخلفاء .
 ولكنه قد يعلم مع ذلك أن بين المعنين خلافاً إذ ارجع إلى حقيقة المفهوم واستمعين فيه
 باعتبار الكلية . وأما السلب الكلّي فليس في لغة العرب ما يدل بالحقيقة على السلب
 الممكّن العام ، بل المتعارف فيها إنما يدل على إمكان سلب العام ، ولذلك يشكل أن
 ١٥

- (١) للمحمول : بالمحمول ع // لـ الكلية : لـ الكلية س . (٢) واحد : واحد واحد ع ، ي // فإن : وإن م // قرن : قرنية ع // عن : على س // الموضع : الموضع س .
- (٤) موضعها : موضعهما عا // الطبيعي : ساقطة من عا . (٥) جهة (الثانية) : ساقطة من سا // للتعيم : التعيم ي // أن كون : كون س ؛ أن يكون د ، سا ، ع ، م ، ي ؛
- أن كل ن . (٦) واحد : واحد واحد س ، ع ، م // ممكّن : ممكّناً ، سا ، عا ، م ، ن ، ي ؛
- ٦ — (٧) كافتهم . . . من الناس : ساقطة من ع . (٧) جمهور الناس : الجمهور س ، ه // لا يجب له في : ساقطة من سا // طبيعته : طبيعة سا . (٨—٧) له . . . يمكن : ساقطة من ي . (٩) والسود : + أي أن قولنا كل إنسان كاتب ممكّن أن يصدق بحصول الأمر س ، سا ، عا ، ه ، هامش ب // فقد : قد ن . (١٠) أي : ساقطة من سا . (١١) لا واحد : لا يكون واحد ن . (١٢) وأما : فأما سا ، ع ، م ، ي // فيما : فيها (١٣) إذا : فإذا ع .
- (١٤) بالحقيقة : ساقطة من ع . (١٥) ولذلك : ولكن ي .

يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتبا . فلقائل أن يقول إن هذا لا يمكن أن يصدق أبداً ، بل يجب أن توجد الصناعات في بعض الحالات . وليس كلامنا في أن هذا القول حق أو باطل ، فليست معرفة هذا من صناعة المنطق ، بل غرضنا أن الأمر الذي قد يقع فيه شك ليس هو الأمر الذي لا يقع فيه شك والذى يقع فيه شك هو إمكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد . لكنه لا يوجد في لغة العرب ما يدل على هذا إلا بالإيجاب ، كقولهم : كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتبا ، وأما قولهم : ليس كل إنسان كاتبا ، فإن جهة الإمكان لا يمكن أن تدخل فيه إلا على السور حتى يكون معناه يمكن أن لا يكون كل إنسان كاتبا . فيدل على إمكان السور ؛ وأما قولنا : بعض الناس يمكن أن لا يكون كاتبا ، فإنه قد يساوى من جهة قولنا : يمكن أن لا يكون بعض الناس كاتبا ، وقد يخالفه وإن لازمه ، حتى يكون الغرض في أحدهما أن بعض الناس موصوف بإمكان سلب الكتابة عنه ، وفي الثاني أنه يمكن إثبات قول القائل : بعض الناس كاتب .

فإذا علمت هذه الأحوال ، فيجب إذا نظرت في حال تلازم هذه القضايا أن تنظر في حال تلازم هذه القضايا الرابعة التي لها جهات على أنها جهات الربط لا جهات السور وبعد ذلك أيضاً فلن تكشف لناحقيقة الأمر فيها إلا بعد أن يعلم حال اشتراك واقع في لفظة الممكن فنقول : إن لفظ الممكن قد كان مستعملاً عند الجمود على معنى ، وهو الآن عند الفلاسفة مستعمل على معنى آخر . فكان الجمود يعنيون بالممكن الأمر الذي

(٤) قد : ساقطة من س ، سا ، ع // ليس : ساقطة من ع // شك (الثانية) : ساقطة من د ، س ، ع ، م ، ن ، ه // والذى يقع فيه شك . ساقطة من ع // يقع : لا يقع د ، س ، ع ، م ، ن ، ه . (٥) هو : فيه عا . (٦) إمكان : وإمكان سا // واحد واحد : واحد ع ، ن . (٧) لا يمكن : يمكن ع . (٨) فيدل . . . كأنما : ساقطة من د ، م ، ن . (٩) الفرض : الفرض م . (١٠) يمكن : يمكن س // القائل : + ليس س ، ه // كاتب : كاتباً س ، ه . (١١) فلن : فليس سا ؛ فكيف ع // فيها : ساقطة من ه . (١٢) مستعمل : ساقطة من ع // وكان : وكان س .

ليس بمحض من حيث هو ليس بمحض ، ولا يلتقطون إلى أنه واجب أو غير واجب .
 ثم عرض أن كانت أمور يصدق أن يقال فيها إنها ممكنة أن تكون ومحضة أن
 لا تكون ، أي ليست محضة أن تكون وليس محضة أن لا تكون ، وأمور أخرى
 يعرض فيها أن تكون ممكنة أن تكون وليس محضة أن لا تكون . فلما وجد
 الخواص بعض الأشياء يجتمع فيها إمكان أن يكون وإمكان أن لا يكون ، أعني الإمكان
 العامي ، خصوا حاله باسم الإمكان ، فجعلوا الشيء الذي يصح فيه الإمكانان جميعا
 أعني في السلب والإيجاب مخصوصا باسم الإمكان ، وهو الشيء الذي لا ضرورة فيه .
 فهو لاء الخواص اتفقا فيما بينهم وأصطلحوا على أن يسموا الأمر الذي لا يمتنع وجوده
 ولا عدمه مكتنا . فصارت الأشياء عندهم ثلاثة أقسام : محض الوجود ، ومحض العدم ،
 وما لا يمتنع وجوده ولا عدمه ؛ وإن شئت قلت ضروري الوجود ، وضروري العدم ،
 وما ليس بضروري الوجود والعدم . ومعنى ضروري الدائم مادام الموصوف به
 موجود الذات ، على ما سنشرح هنا في موضع آخر بالتحقيق . فالممكن إذا عني به المعنى
 العامي كان كل شيء إما مكتنا وإما محضا ، وكان ما ليس بمحض ممتنعا وما ليس بمحض
 مكتنا ، ولم يكن هناك قسم آخر . وإذا عني به المعنى الخاص كان كل شيء إما مكتنا
 وإما ممتنعا وإما واجبا ، ولم يكن ما ليس بمحض ممتنعا ، بل ما ليس بمحض ضروريا
 إما في الوجود وإما في العدم . وبعد ذلك فإن الخواص قد انعقد فيها فيما بينهم اصطلاح آخر
 يجعلوا دلالة الممكن على معنى أخص من هذا المعنى وهو الذي حكمه عندما يتكلم به المتكلم
 معدوم ، لكنه في المستقبل غير ضروري الوجود أو غير الوجود في أي زمان فرض

- (١) بمحض : يمتنع سا ، ع ، م ، ي // ولا يلتقطون : لا يلتقطون ب ، د ، س ، سا ، ها ، م ، ن ، ه ، ي . (٣) محضة (الأولى والثانية) : بمحضة ه . (٦) فعلوا : فعلوا م // الشيء : ساقطة من سا ، ع ، ي . (٧) ف : ساقطة من ع ، ي . (٨) لا يمتنع : لا يمتنع م .
- (١١) والعدم : ولا العدم ع . (١٢) هي : وعلى د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .
- (١٤) ولم : وإن لم ع // فإذا : فإذا ه . (١٥) ممتنعاً بل ما ليس بمحضة : ساقطة من ع .
- (١٦) قد : فقد ه . (١٨) أو غير : أي غير // غير ضروري الوجود : ضروري اللاوجود سا ؛ أو غير ضروري الوجود ه .

وسيأتيك استقصاء القول في هذا المعنى فيما يستقبل من الفنون . فيكون الممکن مقولاً على
 معانٍ ثلاثة تترتب بعضها فوق بعض ترتب الأعم فوق الأخص ، فيكون قوله على الأعم
 والأخص باشتراك الاسم ، ويكون مقولاً على الأخص من جهتين : إحدى الجهتين فيما
 يخصه ، والأخرى من جهة حمل الأعم عليه ، وهذا شيء قد علمته فيما سلف . فالمعنى
 ٥ هو العامي وهو أن شيئاً حكمه غير ممتنع ، وأعني بالحكم ما حكم فيه من إيجاب أو سلب .
 والمعنى الخاص هو أن حكمه غير ضروري والمعنى الثالث أن حكمه غير حاصل ولا ضروري
 في المستقبل . فالامر الموجود الذي لا يجب وجوده لا يدخل في الممکن الأخص ويدخل
 في الأخص والعام ، والواجب لا يدخل في الأخص ولا في الخاص ويدخل في العام . ثم
 إن قوماً تشککوا على أنفسهم فقالوا : إن الواجب لا يخلو إما أن يكون ممکناً أو لا يكون
 ١٠ فإن كان ممکناً والممکن أن يكون ممکن أن لا يكون فالواجب ممکن أن لا يكون ، هنا
 خلف . وإن لم يكن ممکناً ، وما ليس بهمکن فهو ممتنع ، فالواجب ممتنع ، وهذا خلاف .
 فأجابوا بما هذه حکایته ، قالوا : إن الممکن اسم مشترك فيقال على ما بالقوة ويقال على
 الضروري ، فالممکن الذي يقال على الضروري لا يدخل فيه الممکن الآخر ، ولا يكون
 ممکناً أن يكون وممکناً أن لا يكون معاً ؛ بل ممکن أن يكون ؛ وأما الممکن الذي يقال على
 ١٥ القوة فهو الذي يصدق فيه ممکن أن يكون وممکن أن لا يكون معاً . فإذا ذكر ليس كل
 ما يقال له ممکن أن يكون يصدق عليه أنه ممکن أن لا يكون ، فإن الممکن يقال على
 الضروري ؛ وليس أيضاً كل ما يسلب عنه الممکن يجب أن يكون ممتنعاً ، فإن الممکن
 الذي بالقوة يسلب عن الضروري ولا يجب منه أنه ممتنع .

وهؤلاء قد زلوا من وجوهين : أحدهما أنه ليس أحد من الناس يقول : ممکن ، ويعني

(١) استقصاء : اقتضاء س . (٤) فالمعنى : والممعنى س ، ع ، ه ، ي .

(٦) ضروري غير : ساقطة من ي . (٧) لا يجب : يجب ع .

(١٠) فالواجب ممکن أن لا يكون : ساقطة من ع . (١١) بممکن : ممکناً عا ، ه // فالواجب
 ممتنع : ساقطة من سا . (١٤) وأما : فاما س . (١٤—١٥) مما لا يكون : ساقطة
 من ع . (١٥) فإذا : فإذا ع . (١٨) عن : على سا .

به الضروري على أنه اسم مرادف له ، فإذا لم يعن به الضروري ، بل عن إن كان ولابد
 معنى أعم من الضروري ، إذ ليس يبعد أن يكون وقوعه على الضروري وعلى الممكن
 الخاص وقوعاً يعنى واحد يعدهما جمِيعاً ، فيكون وقوعه عليها بالتواء لا بالاشراك
 الذي ادعوه ، اللهم إلا من جهة أخرى غير هذه الجهة التي أؤمننا إليها . ثم هنا شيء
 آخر وهو أن القوة اسم أخص من الممكن الذي نحن في ذكره ، فإن الشيء الذي
 في القوة شرطه أن يكون معدوماً ، والممكن الذي ليس بضروري هو الذي ليس دائماً
 وجوده ولا دائماً عدمه ، فلا يبعد أن يكون موجوداً في الحال أو غير موجود . فإن قال
 قائل إذا وجد في الحال صار واجباً في وجوده من حيث هو موجود ، فلم لا يقول : إنه
 إذا عدم صار واجباً في عدمه من حيث هو معدوم ؟ فهو ممتنع الوجود إذ هو معدوم ،
 لكن الواجب الذي كلامنا فيه ليس هو الواجب بشرط وقت وحال ، وكذلك الممتنع
 الذي كلامنا فيه ، بل الواجب هو الدائم الوجود ، والممتنع هو الدائم عدم . وليس
 إذا كان الشيء موجوداً فهو واجب أى دائم الوجود ، بل هو واجب بشرط
 ما هو موجود كما أنه دائم الوجود مادام موجوداً وليس دائم الوجود مطلقاً ، فلي sis
 ما قالوه هؤلاء بشيء .

لكن المعلم الأول قد أومأ إلى المعنى الذي ذهبنا إليه ولنعبر عنه كما ينبغي حتى تفهم
 أن سياقته ليست على ما ذهبوا إليه . قال : ليس كلاماً يقال له ممكن أن يوجد أو يُمْكِن
 فيجب أن يكون معنى الإمكان فيه متضمناً ما هو مقابل لذلك ، حتى يصدق مع ذلك
 ممكِن أن لا يوجد . فإن هنا أشياء لا يصدق فيها المقابل ، فإن الأشياء التي تكون

(١) به (الثانية) : منه ب ، م // الضروري (الثانية) : بالضروري ع ، م . (٣) بالتواء :
 ساقطة من ي . (٤) اللهم : ساقطة من ع // التي : ساقطة من س ، س ، عا ، ه ، ه // ثم : ساقطة
 من س . (٩) فهو . . . معدوم : ساقطة من سا . (١٠) الممتنع : + في امتناعه س ، عا .
 (١١) الذي : ساقطة من عا // كلامنا فيه : ساقطة من عا // فيه : هذا سا . (١٤) هؤلاء :
 ساقطة من س ، ه . (١٥) وإنعمر : والمعبر س // كما ينبغي : ساقطة من سا // حتى : كاس .
 (١٦) قال : فقال . ه // ليس : أليس د ، س ، م ، ن // كلاماً : كل ماد ، س ، سا ،
 ع ، م ، ن ، ه . (١٧) لما : ماما .

المُمكِنة فيها متعلقة بقوَّة لا نطق فيها ولا اختيار فـإِنَّها تسمى قوَّة وإِمكانات ، ولنست
 تَسْكُون على الأمر وعلى خلافه ، بل تسمى قوَّة وإِمكاناً وينتَجُ عنها نحوُ أمر واحد :
 هذا إنْ كانت القوَّة فاعلية ، وأمّا إنْ كانت القوَّة استعدادية فلا يتعين لها في نفسها
 أحد الأمرين ، بل قبل المُتَقَابِلين معاً ، ولنست الآخر في جهة الفاعل تَفْعُل
 ٥ المُتضادين معاً ، بل إنْ تعطلت ولم يكن قابلاً لاجتماع لم تَسْكُن تَفْعُل ، ومع ذلك فيسمى
 حال الفاعل إِمكاناً وحال المستعد للأمرَين إِمكاناً . فالإمكان مشترك في الاسم إذا كان
 يقال على الذي يُمْشِي حين يُمْشِي ، وعلى الذي يقوى على أنْ يُمْشِي وهو لا يُمْشِي ، فالأول
 يقال على الفعل والآخر على القوَّة ، والذى بالفعل تُشترَك فيه الأزليات والمتغيرات ،
 والآخر يختص بالمتغيرات . ويجب أنْ تفهم أنه ليس يجب من قوله يقال عليه أنْ يفهم أنه
 ١٠ اسم مرادف ، بل الأولى أنْ نظن أنْ معنى قوله يقال عليه هو أنْ يقال عليه بمعنى
 يخصه ، كمن يقول إنَّ الحيوان أو الأبيض يقال على الإنسان ليس بمعنى أنه مرادف له
 بل أنه محمول عليه . فالممكِن الذي يقال في المتغيرات أي الذي يليق بها من حيث هي
 متغيرة ليس يصدق على الواجب ، وأما على الوجه الآخر فيقال ، ولم يُبيَّن ذلك الوجه ،
 ثم قال : ولكن السُّكُلُّ محمول على الجزئي ، والممكِن محمول على الواجب . ويشير بهذا
 ١٥ إلى أنَّ الممكِن معنى يفهم عنه أكثر وأعم من معنى الواجب ، فيكون كلياً بالقياس إلى الواجب
 والواجب جزئيٌ تحته . وذلك المعنى هو أنه ليس بمتمنع والواجب بعض ما ليس بمتمنع .

- (١) لا نطق فيها : لا نطق فيه س ، ع ، ه ، ي ؛ لا نظر فيها سا ؛ لا نظر فيه ع //
 ولا اختيار : بالاختيار سا . (٢) وإِمكاناً : وإِمكانات ب ، م // بها : به ع ، ن .
- (٤) المُتَقَابِلين : المُتَقَابِلين ه // معاً : ساقطة من ي // في : هي ه . (٥) يمكن : يمكن س
 // تَسْكُن : ساقطة من س ، سا ، ع ، غ ، ن ، ه ، ي // تَفْعُل : + وإنْ لم تَسْكُن ه .
- (٧) حين يُمْشِي : ساقطة من س ، م . (٨) على (الأولى) : ساقطة من س .
- (٩) والآخر يختص بالمتغيرات : ساقطة من ه . (١٠) نظن : نظنه عا // معنى قوله :
 ساقطة من عا // هو أنْ يقال عليه : ساقطة من عا // عليه : ساقطة من سا .
- (١٢) فالممكِن : والممكِن ن . (١٤) والممكِن : فالممكِن د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ،
 ه ، ي . (١٥) وأعم : أعم س ، ه . (١٦) هو : ساقطة من س // بمتمنع (الأولى) : بمتمنع س ، ع ،
 م ، ه ، ي // والواجب بمتمنع : ساقطة من س .

فَلَمَا قَالَ الْمُعْلِمُ الْأُولُ هَذَا ، عَطَفَ فَقَالَ : يَجِبُ أَنْ تَتَدَارَكَ مَا قَلَنَاهُ ، يَعْنِي مَا قَالَهُ فِي الْلَّوَازِمِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْكِيكِ ، وَيَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ مِنْ أَمْرِ هَذَا الْفَاضِلِ الْمُعْلِمِ الْأُولَ
 أَنَّهُ لَمْ يُؤْثِرْ التَّشْكِيكَ وَتَأْخِيرَ الْكَشْفِ ، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ وَقَدْ يَقْضِي عَلَى قَانُونِ
 الشَّكِ . ثُمَّ يَكْرَ آخِرَ الْأَمْرِ فَيَحْلُ ، وَرِبَّا تَسَاهَلَ فِي أَمْرٍ هُوَ نَفْسُهِ يَعْلَمُنَا مَا يَقْتَضِي تَرْكُ
 التَّسَاهَلِ فِيهَا ، وَأَيْضًا فِي تَسَاهَلِهِ إِيَّانَا فَيَتَفَقَّدُ أَنْ يَبَدِّلَ النَّاظِرَ فِي كِتَابِهِ إِلَى اعتقادِ
 ٥ مَا تَسَاهَلَ فِيهِ وَيَغْتَرِ بِظَاهِرِ كَلَامِهِ وَلَا يَفْحَصُ وَلَا يَبْحَثُ ، ثُمَّ يَأْخُذُ فِي التَّعَصُّبِ لِمَفْهُومِهِ
 مِنْ غَيْرِ اسْتِقْصَاءٍ فَيَكُونُ قَدْ ضَلَّلَ نَفْسَهُ . وَاعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْفَاضِلَ قَدْ قَصَدَ فِي كَثِيرٍ مِنَ
 الْأَمْرِ إِخْفَاءَ الْحَقِّ ضَنَّاً بِهِ لِيَفْوَزْ بِهِ مَنْ لَهُ مِنْهُ الْوَصْوَلُ إِلَيْهِ عَنْ كِتَابِ .

فَلَنْتَكِلُّمُ الْآنَ فِي الْمُتَلَازِمَاتِ ، فَنَقُولُ : إِنَّ الْمُتَلَازِمَاتِ مِنْهَا مَا يَنْعَكِسُ وَمِنْهَا
 مَا لَا يَنْعَكِسُ ، وَالْمُتَعَاكِسَاتِ هِيَ الَّتِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي قُوَّةِ الْآخِرِ ، وَالَّتِي لَا تَعَاكِسُ
 ١٠ فِيهِ الَّتِي إِذَا وَضَعَ بَعْضُهَا لَزَمَ الْآخِرِ وَلَيْسَ كَلَامًا وَضَعَ الْآخِرُ لَزَمَ الْأُولَ . فَقَوْلُنَا : وَاجِبٌ
 أَنْ يَوْجُدَ ، يَلْزَمُهُ وَيَنْعَكِسُ عَلَيْهِ : مُمْتَنَعٌ أَنْ لَا يَوْجُدَ ، وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ أَنْ لَا يَوْجُدَ ،
 أَعْنَى الْعَامِيِّ . وَنَقَائِضُ هَذِهِ يَلْزَمُ قَوْلُنَا : لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ يَوْجُدَ . وَأَمَّا قَوْلُنَا وَاجِبٌ
 أَنْ لَا يَوْجُدَ ، فَيَلْزَمُهُ وَيَنْعَكِسُ عَلَيْهِ قَوْلُنَا : مُمْتَنَعٌ أَنْ يَوْجُدَ ، وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ أَنْ يَوْجُدَ
 ١٥ الْعَامِيِّ . وَنَقَيْضُهَا يَلْزَمُنَا قَوْلُنَا : لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ لَا يَوْجُدَ . فَلَمْ يَوْجُدْ إِذْنَ مِنْ بَابِ
 الْمُمْكِنِ الْخَاصِيِّ شَيْءٌ يَلْزَمُ شَيْئًا مِنْ بَابِ الْوَاجِبِ ، وَمُمْتَنَعٌ مِنْعَكِسًا عَلَيْهِ . وَهَذِهِ
 صُورَةُ مَا ذَكَرْنَاهُ :

(٣) لَمْ : سَاقِطَةٌ مِنْ بِ ، سِ ، سَا ، هِ . (٤) ثُمَّ يَكْرَ : لَمْ يَكُنْ سِ // وَرِبَّا : وَإِنْعَامٌ
 // مَا يَقْتَضِي : بِمَا يَقْتَضِي عِ . (٥) وَأَيْضًا : أَيْضًا نِ // فِي (الْأُولَى) سَاقِطَةٌ مِنْ عِ // تَسَاهَلَهُ :
 مِسَاهَلَتَهُنَّ . (٦) وَيَغْتَرِ : وَيَغْتَرُ عِ // وَلَا يَفْحَصُ : لَا يَفْحَصُ سِ . (٧) فَيَكُونُ : وَيَكُونُ سِ ، هِ
 // فَيَكُونُ قَدْ : سَاقِطَةٌ مِنْ سِ // ضَلَّلَ نَفْسَهُ : سَاقِطَةٌ مِنْ سَا // قَدْ : إِنْ عَا . (٨) مِنْهَا :
 مِنْهُمَا عَا . (٩) وَلَيْسَ : لَيْسَ سِ . (١٠) وَنَقَائِضُ : وَنَقَائِضُ : وَنَعَارِضُ بَعْدًا // قَوْلُنَا : كَفَقَوْلُنَا بَعْدًا .
 (١٧) صُورَةُ مَا ذَكَرْنَاهُ : صُورَتَهُنَّ // مَا ذَكَرْنَاهُ : مَا ذَكَرْنَا سِ ، سَا ، عَا .

*
طبقة

الموجبات متلازمة والسائلات متلازمة	ليس بواجب أن يوجد	يمتنع أن لا يوجد	ليس بمحتمل أن لا يوجد	يمكن أن لا يوجد العامي

طبقة أخرى

الموجبات متلازمة والسائلات متلازمة	واجب أن لا يوجد	ليس بواجب أن لا يوجد	يمتنع أن يوجد	ليس بمحتمل أن يوجد

وأما الممكن الخاص فلا يلزم منه شيءٌ منعكساً عليه إلا من بابه . فقولنا يمكن أن يوجد
 يلزم أنه يمكن أن يوجد ، ويلزم تقديره تقديره ، فيلزم قولنا : ليس بمحتمل أن يوجد الخاص
 قولنا : ليس بمحتمل أن لا يوجد الخاص . فطبقات المتلازمات إذن ست ، وكل واحد
 منها لوازم غير متراكمة ، ولنذكرها في كل طبقة .

*(آ) طبقة الواجب أن يوجد وما معها .

(بـ) وأما طبقة ليس بواجب فلا يلزمها شيءٌ غير ما ينعكس عليها .

*(جـ) وأما طبقة واجب أن لا يوجد فيلزمها :

*ليس بمحتمل أن يوجد ليس بمحتمل أن لا يوجد
 يمكن أن يوجد العامي يمكن أن لا يوجد العامي

(١) * اعتمدنا في إثبات هذا الجدول على نسخة ب . (٩) عليه : ساقطة من عا . (١٠) تقديره : تقديره سا . (١٤) فلا يلزمها : ولا يلزمها // غير : ساقطة من س . (١٥) جـ : الثالث سا ؛ ساقطة من م . (١٦) * اعتمدنا في إثبات هذا الجدول على نسخة ب .

ليس يمكن أن يوجد الخاصي ليس ممكناً أن يوجد الخاصي
ليس يمكن أن لا يوجد الخاصي ليس يمكن أن لا يوجد الخاصي

(د) وأما طبقة ليس بواجب أن لا يوجد فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها.

(هـ) وأما طبقة ممكناً أن يكون الخاصي فيلزمها :

*
ليس بواجب أن يكون ليس بواجب أن لا يكون
ليس بمحض أن يكون ليس بمحض أن لا يكون
ممكناً أن يكون العامي ممكناً أن لا يكون العامي

(وـ) وأما طبقة ليس بممكناً أن يكون الخاصي فلا يلزمها الانعكاس.

(٣) دـ : الرابع سـ ؛ ساقطة من م // لا يوجد : + ليس يمكن ان لا يوجد الخاصي //
عليها : ساقطة من م . (٤) هـ : الخامس سـ // فيلزمها : فيلزمها سـ . (٥) * اعتمدنا
في إثبات هذا الجدول على نسخة بـ . (٦) وـ : السادس سـ .

الفصل الخامس

(هـ) فصل

في بيان أن التقابل بين الموجبة والسلبية أشد أم التقابل بين موجبتين محموداً لها متضادان

وقد اعتقد أن ينحتم هذا الفن من المنطق بشيء ليس للمنطق من حيث هو منطق ٥
إليه حاجة ، وهوأشبه بالباحث الجدلية . وذلك أنه إذا حمل ممолов على موضوع - وذلك
الممолов ضد - فهل إيجاب الضد عليه أشد عناداً أم سلب المقابل الذي هو تقىضه ؟
مثاله إذا قيل : زيد عادل ، فهل قولنا : كل إنسان جائز ، أشد عناداً له ، أم قولنا : ليس
عادل ؟ وهل الضد لقولنا : كل إنسان عادل ، هو قولنا : كل إنسان جائز ، أو ماسلف
ذكره ؛ وهو أنه لا واحد من الناس عادل ؟ فإن هذا شيء قد تшاجر فيه طوائف ، ١٠
والحق فيها أن كونه جائزاً أشد عناداً في طبيعة الأمور لكونه عادلاً من كونه ليس
عادل . وأما من حيث التصديق والحكم سواء كان اعتقاداً أو لفظاً فإن السالب أشد
عناداً وأبعد من أن يطابق الموجبة في شيء من الصدق والكذب . ولما كان هذا النظر
من حيث الحكم ، والحكم إما قول وإما عقد ، والقول تابع للعقد ، فلننظر في هذه ١٥
المعاندات من حيث هي معتقدة .

(٣) أن : ساقطة ع // أـ مـ : من عـ . (٤) ينحتم : ينحتم سـ اـ عـ .

(٥) حاجة : خاصـس ؛ ساقـطة من سـا // وـذلك : وكـذاـك سـ ، نـ . (٦) سـلـبـ دـ ،
سـا ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ // تقـيـضـه : التقـيـضـ دـ ، سـ ، سـا ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، يـ . (٧) سـلـبـ دـ : سـاقـطة
من عـ ، عـ . (٨) بـعـادـلـ : بـجـائـزـ مـ // السـالـبـ : السـالـبـ سـ ؛ السـلـبـ نـ . (٩) هـذاـ :
سـاقـطةـ منـ سـ . (١٠) للـعـقدـ : الـعـقدـ ، سـا ، عـ ، مـ هـ . (١١) الـمعـانـدـاتـ : الـمعـانـدـاتـ يـ .

فليكن عقد في خير أنه خير ، وعقد فيه أنه ليس بخير ، وعقد فيه أنه شر . ولتعلم
 أن كون العقد منسوبا إلى صدرين كما نعتقد في موسى أنه خير وفي فرعون أنه شر ،
 أو إلى متقابلين كالنقضيين كما نعتقد في موسى أنه خير وفي فرعون أنه ليس بخير ،
 لا يوجب تعاند العقددين ، بل يجب أن يكون ذلك في موضوع واحد حتى يكون العقدان
 متنافيين . فلنعتبر في موضوع واحد الحق فيه أنه خير ، إذا اعتقد فيه أنه شر ، واعتقد
 فيه أنه ليس بخير ، أى الاعتقادين في نفسه أشد عناداً؟ فلو لم يكن الشر ليس بخير
 ما كان يستحيل اعتقاد أنه خير وأنه شر ، ولو كان بدل الشر هو شيئاً ما ليس بخير
 وليس بشر لكان مع ذلك يستحيل اعتقاد أنه خير وأنه ليس بخير ، فإن كثيراً مما ليس
 بخير ليس بشر . فبين أن العناد في الاعتقاد الأول ليس لكون المعتقدين متضادين ،
 بل لكون الحكمين متنافيين ، وليس التناف الأول إلا الذي بين الإيجاب والسلب . ١٠
 ١٥

قالوا : ومن الدليل على ذلك أيضاً أن الشيء الذي هو خير وعدل تصدق عليه
 إيجابيات مثل أنه محمود ومحترم ، وسلوب مثل أنه ليس بمذموم ولا مكرور ، وتكذب
 عليه إيجابيات مثل أنه مكرور ومذموم ، وتكذب عليه سلوب مثل أنه ليس بمحروم
 ولا محترم . وليسحقيقة التضاد متقررة بين كل مالا يجتمع منها كيف اتفق ، فإن
 الواحد إنما يضاده بالحقيقة واحد ، فيجب إذن أن يكون الضد منها ما يعدها . وإنما يعم
 جميع الإيجابيات والسلوب الكاذبة على الخير أنه ليس بخير ، فأى إيجاب أو سلب
 صحيح عليه أنه ليس بخير كان مبياناً ، وأما ليس بخير نفسه فإنه مبيان بنفسه وإن
 ١٥

(٢) صدرين : الصدرين ن // شر : شربوع . (٣) أو إلى : والمى .

(٧) هو شيئاً : شيء ب ؛ شيئاً س ، ه ؛ شيئاً ما كان عا ؛ ساقطة من ن . (٨) بشر : شرأ
 س ، عا ، ه // مما ليس : ليس ع ؛ ما ليس عا . (٩) فبين : فتبين ب . (١٠) الحكمين :
 الحلين ع . (١٢) إيجابيات : إيجابات ع // ومحترم : محترم د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي //
 ولا مكرور : ساقطة من م . (١٣) سلوب : + وإيجاب م // محمود : محمود ع .

(١٥) ما يعدها : يعدها ع . (١٦) جميع : الجميع ع // أنه : أنها د ، س ، س ، ع ، عا ، م ،
 ن ، ه ، ي // أو سلب : سلب ي . (١٧) بنفسه : لنفسه د ، س ، س ، ع ، عا ، م ،
 ن ، ه ، ي .

لم يعتبر له أنه أحد تلك . والشيء الذي لا يحتاج في أن يكون مبيناً إلى غيره والآخر لا يبين دونه فبيانته أقدم ، والذى مبيانته أقدم فناده أشد ، فالسالبة أشد عناداً ، وما هو أشد عناداً فهو الضد ، فالسالبة هي الضد .

ويشبه أن لا يكون هذان الفصلان قصد بهما في التعليم الأول احتجاج البتة ، ويكون إنما قصد في الأول منها أن يشار إلى أن نفس التضاد في الأمور لا يوجب التضاد في الاعتقادات ، بل يجب أن تكون الأمور متنافية حتى يجوز أن تكون متضادة في الاعتقادات . وفي الثاني أن يشار إلى أنه ليس أيضاً ينافي الاعتقادات وأن لا تجتمع الاعتقادات ، دالاً على تضادها ، فإنها هنا أموراً لانهاية لها يصح أن تسلب عن الخير والعامل مثل أنه ليس بطأر وليس بحجر وليس بسماء فيكتسب إيجابها ، وأمور يصح إثباتها عليه لانهاية لها مثل أنه أبيض ويقعد ويفعل فيكتسب صلب إمكانها . أما الموجدة له فلا يمكن أن تكون بلا نهاية ، وأما المسوبة عنه بغير نهاية ، فلا ينبغي أن ينظر في كل واحد منها هل عقده مضاد للعقد أنه خير أو غير مضاد له ، فانها لا تنتهي .

ولكن هذا النظر إنما هو فيما دخلت الشبهة من قبله ، والشبهة إنما هي فيما يقع التكون منه ، فإنه وإن كان الخير ليس بطأر ، وأيضاً ليس بشرير ، وكان الطائر ينافي والشرير ينافي ، فأحدها قد يكون عنه التكون ، والآخر لا يكون عنه التكون . أما الذي يكون عنه التكون فالمقابل من هذين وهو الشرير ، وأما الذي

- (٢) فناده : فتناده عا . (٣) وما هو أشد : وما أشد سا // فالسالبة هي الضد : ساقطة من سا . (٤) أن (الثانية) : ساقطة من ع . (٦) الأمور : ساقطة من عا . (٨) الاعتقادات : المعتقدات ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٩) بسماء : يسمى م . (١١) المسوبة : المسوب س // بغير نهاية : بغير نهاية ه ، ساقطة من س ، سا ، عا . (١٢) مضاد (الأولى) : مضادة عا // للعقد : لمقدع ، ن . (١٣) فإنها لانتهاي : فإن هذا لا ينتهي ه . (١٥) وأيضاً : وهو أيضاً س ، ه // وأيضاً ليس بشرير : ولا شرير أيضاً ن . (١٦) والشرير : فالشرير ع ، وأن الشرير ه // فأحدها : فإن أحدهما س ، ه .

لا يكون عنه فالذى ليس بمقابل وهو الطاير . والشبة إنما هي في المقابل كالشرير والجائز . وتلك الشبهة أن العقد فيه أنه عادل ، هل يضاد العقد فيه أنه شرير جائز . وهذا موافق لما قيل في التعليم الأول ، ويكون الغرض فيه أن يجعل توطئة وتبنيها على أنه ليس كل عقد مناف مقابلا بالتضاد ، وإلا لكان الشبهة تدخل في أن العقد في زيد أنه عادل سيضاد العقد فيه أنه طاير ويضاد اعتقادات أخرى بلا نهاية .

فيشبه أن يكون غرض المعلم الأول ما أومأنا إليه ، فإنه إنما قدم جميع ما قدمه إلى هذا الموضع لا على سبيل الاحتجاج ، بل على سبيل التوطئة . وإنه إنما ابتدأ يحتاج بعد فراغه من هذا الكلام حين يقول ما معناه إنه قد تبين أنه ليس نفس تضاد الأمرين يوجب تضاد العقدين ، ولا نفس تناهى العقدين يوجب تناهى الأمرين ، فيجب أن ينظر في ذلك نظراً أخص من النظرين ، فنقول : إنما إذا قلنا للخير إنه خير ، صدقنا ، وإذا قلنا إنه ليس بشر ، صدقنا . لكن صدقنا عليه في قولنا : إنه خير ، صدق تام في ذاته ، وصدقنا عليه في قولنا : إنه ليس بشر ، صدق عليه في أمر ليس بذاته . فإن الخير خير لذاته ، وأما أنه ليس بشر فعارض له حين يقابل بأمر غير ذاته مباين لذاته وهو الشر ، فيسلب عنه ذلك الأمر . فإذا ثبات الخير يتم عليه بذاته وسلب إنما يتم له بغيره ، وقد علمت أن السلوب من اللوازيم في مثل هذه الأشياء لا من الدوائل في الذات . وبما زاء هذين الصدقين كذبان : كذب أنه ليس بخير وهو كذب مقابل له

(١) فالذى : ساقطة من عا // والشبة : وتلك الشبهة ع // هي : هو عا .

(٢) العقد : العقل س . (٣) موافق : + جدا س ، عا ، ه . (٤) فيشبه : ويشهي س ؟

فيمكن ع // فإنه : وأنه د ، س ، ساء ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ئ // إنما : ساقطة من س ، سا ، ع ، ه ، ئ . (٥) وإنه : فإنه د ، ع ، م ، ئ . (٦) أنه : أن س ، ع ، + أن ب ، سا .

(٧) يوجب تناهى الأمرين : ساقطة من د ، س ، عا ، م ، ن . (٨—١٢) خير إنه : ساقطة

من ع . (٩) تام : بأمر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، + له ه // ليس(الأولى) : ساقطة من س // بشر : بشر بوع // في : ساقطة من ه . (١٠) لذاته : بذاته س // بشر : بشر ه // غير : ساقطة من سا . (١١—١٥) لا من : إلا من س .

في ذاته ، و كذب أنه شر وهو كذب مقابل لأمر له عارض . ولما كان اعتقاد أنه خير
 صدق في أمر ذاتي مقابل لاعتقاد أنه ليس بشر صدق في أمر عرضي كان اعتقاد
 أنه ليس بخير كذبا في أمر ذاتي ، والكذب في الأمر ذاتي أشد معاندة للصدق
 في الأمر ذاتي من الكذب في الأمر العرضي ، هكذا يجب أن يقال . وأما الظن بأن
 أحد الأمرين أشد كذبا والآخر أقل كذبا فذلك باطل ، فإنه لا صدق أشد صدقا من
 صدق ولا كذب أشد كذبا من كذب ، بل بعض الصدق يكون أدوم وبعضه يكون
 ليس بأدوم ، وبعضه في أمر ذاتي ، وبعضه في أمر غير ذاتي؛ والذى هو كذب في أمر ذاتي
 أشد عنادا . وقد ينبئ من هذا احتجاج آخر يجب أن يفهم على هذه الصفة ، أى إذا
 اعتتقدت في العدل الذى عرفته وتحققته فى نفسه أنه خير لا احتاج أن أعتقد مع ذلك
 فيه أنه ليس بشر ، إذ هذا ليس ذاتيا له ، بل أمر يعرض له . وليس يحتاج فى إخبار
 الأمر ذاتى بالبال أن يلتفت إلى أمر بالقياس إلى خارج البتة ، بل الصدق ذاتى
 إنما ينعقد بإخبار الموضوع والمحمول بالبال ، أخطر غيره أو لم يخطر . فان جئت
 وقابلت هذا العقد بعدين : أحدهما أنه شر والآخر أنه ليس بخير ، وجدت عقد أنه شر
 لا يتم لي إلا أن يتضمن أنه ليس بخير ، فإن الكذب مقابل للصدق العرضي لا يتم
 إلا بأن يخطر بالبال الكذب ذاتى ، فإنه إن لم يخطر ببالى أن العدل الذى عرفته
 خيراً صار لا خيرا ، لم يعكننى أن أقضى عليه بأنه شر . وذلك لأنى علمت واعتقدت أن العدل

- (٢) مقابل لاعتقاد: حين كان اعتقاد بـ، د، س، سـ، عـ، عـ، مـ، هـ، يـ؛ كان اعتقاد نـ//
 بـ، شـ، شـ، يـ، يـ . (٣) أنه : ساقطة من بـ، دـ، سـ، مـ، نـ . (٤) أمر ذاتي : + مقابل
 لاعتقاد أنه ليس بشـ، يـ // مقابل لاعتقاد أنه ليس بشـنـ// أمر ذاتي والكذب في : ساقطة
 من يـ . (٥) وأما : أما سـ، عـ // بأنـ : فـ، هـ . (٦) يكون (الثانية) : ساقطة
 من سـ، هـ . (٧) في أمر ذاتي وبعده : ساقطة من عـ . (٨) أى : أى سـ، عـ، هـ .
 (٩) وتحققـة : وتحققـة مـ // لا احتجاجـ سـ . (١٠) بـ، شـ : بـ، شـ، يـ .
 (١١) أمر : + آخرـ، هـ، يـ . (١٢) شـ (الأولى والثانية) : شـ، شـ .
 (١٣) لـ : ساقطة من سـ // إلا : ساقطة من بـ . (١٤) بأنـ : أنـ دـ، سـ، سـ، عـ،
 عـ، مـ، دـ، هـ، يـ // بالبال : بيـالي بـ // الذاتي : ساقطة من هـ // فإنه إنـ : فإـنهـ إنـ :
 دـ، نـ ؛ فـانيـ إنـ سـ، عـ، مـ، يـ ؛ فـانيـ عـ // بيـاليـ أنـ ، بالـبالـ يـ // عـرـفـةـ : نـخـنـ فيهـ بـ .
 (١٥—١٦) الذى العـدـلـ : ساقـطـةـ منـ سـ . (١٦) يـعـكـنـىـ : يـعـكـنـىـ بـ، عـ، عـ، مـ،
 هـ، يـ // بأنهـ : أنهـ دـ، سـ، سـ، عـ، مـ، نـ، يـ // شـ : شـ، شـ .

خير ، وأن ذلك حق ، فحين أجعله شرا على سبيل امتحان التقابل يخطر بيالي ضرورة أنى سلبت عنه ذلك الحق ، وليس إذا خطر بيالي سلب ذلك الحق عنه يكون قد خطر بيالي أذه شر . فهكذا يجب أن يفهم هذا الدليل وبهذا التكليف ، إلا لم يستقم ، وهو قريب مما أوردناه أولا وفي قوله . وحجة أخرى وهو أن جميع القضايا يوجد لها متقابلات من باب التناقض ، وليس يوجد جلها م مقابلات من موجبات تحمل الصد ، فإذا قلنا : كذا مربع ، وجدنا بازاءه أنه ليس بمربع ، ولم نجد أنه كذا الذي هو ضد المربع . فهاهنا المعاند هو السالب دون الموجب المضاد المحول ، وحيث للقضية موجب مضاد فالسالب أيضاً معاند . فكل قضية موجبة لها من السالب معاند وليس كل قضية موجبة لها من الموجب معاند . فعناد السالب عناد للقضية الموجبة من حيث هي موجبة وعناد الآخر أمر عارض لها من حيث هي موجبة .

لكن لقائل أن يقول : ليس كلامنا في أن كل موجب هل يعانيه موجب كعناد السكون للحركة مطلقاً ، بل يسلم أن عناد السالب أعم وأكثر . وأما الموجب إذا تخصص فصار موجباً ضد المحمول ، فهل يتخصص بازاءه ضد هو أشد ضدية له ، كما تخصص الحركة إذا كانت نازلة فإن الذي يصادها هو حركة أشد عناداً من السكون . لكن الشأن في المفسر المشهور وكل من قرب عهده فإنه أuan هذه الحجة بقياس فاسد ، فقال : فإذا كان في كل الأمور قد يوجد العقد الصادق فيها عقد

(١) شرا : شريرأع // التقابل : المقابل عا . (٢) سالب : ساقطة من سا . (٣) شر : شريراع // فـ هـكـذا : كـذا عـ ؛ هـكـذا ئـ // وبـهـذا : بـهـذا سـ ، عـ ، هـ . (٤) وفي : في سـ . (٥) مقابلات : متقابلات سـ ، ئـ . (٦) المعاند : المربع عـ . (٧) للقضية : القضية عـ // فالـسـالـبـ سـ ، مـ // فـكـلـ : وـكـلـ عـ ؛ فـتـكـونـ هـ . (٨) السـالـبـ عـ . (٩) لها من : لا من سـ ، عـ ، ئـ . (١٠) لكن : ولكن سـ . (١١) كـعنـادـ السـكـونـ للـحـرـكـةـ : سـاقـطـةـ منـ سـ ، سـ ، عـ ، هـ . (١٢) مـطـلـقاـ : مـطـلـقاـ عـ ، مـ // أـنـ : أـنـ عـ // وأـكـثـرـ : كـعنـادـ السـكـونـ للـحـرـكـةـ سـ ، سـ ، عـ ، هـ ؛ + للـحـرـكـةـ عـ . (١٣) ضدـ المـحـمـولـ : ضدـ بـ ، دـ ، سـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، ئـ // هو : وهو بـ ، دـ ، سـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، ئـ . (١٤) الحـرـكـةـ : للـحـرـكـةـ دـ ، سـ ، عـ ، نـ ، هـ ؛ سـاقـطـةـ منـ سـ ، مـ ، ئـ // هو : وهو بـ ، دـ ، سـ ، سـ ، عـ ، مـ ، نـ ، هـ ، ئـ . (١٥) بـقيـاسـ : بـبيـانـ سـاـ .

النقيض . فيكون هذا شيئاً ذاتياً ، إذ كان الذاتي شيئاً موجوداً في الكل .

فانظر كيف غلط في القياس ، وذلك لأنه أورد قوله : إذا كان الذاتي موجوداً في الكل ، مقدمة لقياس ينتج : أن هذا شيء ذاتي ، ومطلوبه هذا كلى في موضوع مخصوص لا ينتج إلا من الشكل الأول . فالذاتي من قوله : إذا كان الذاتي موجوداً في الكل ، لا يخلو إما أن يجعله حداً أو سط أو حدأً أصغر لا محالة ، لأنه موضوع في هذه المقدمة ، والمطلوب موجب . فإن جعله حداً أو سط ، فلا يجب أن يكون داخلاً في النتيجة ، وقد أدخله ، وإن جعله حداً أصغر كان الإنتاج هو أن الذاتي يكون كذا لأن كذا ذاتي ، فإن الذاتي يجب أن يكون في القياس حداً أصغر لا حدأً أكبر . وأما إذا اعتبرنا المقدمة الأخرى فإن نجد ما تشارك به هذه المقدمة حال الوجود في الكل ١٠ فإن جعلناه هناك موضوعاً حتى كان القياس هكذا : إن الذاتي موجود في الكل والوجود في الكل هو أن العقد الصادق فيها عقد النقيض كان مع كذب الكبري إذا أخذ الموجود في الكل فيه كاف الصغرى ، أنتج أن الذاتي كذا لأن كذا ذاتي ، وهو مع فساد المقدمة وكذبها إن أخذت كلية حتى تنتج ولم تؤخذ مهملة . وإن لم يجعل الموجود في الكل موضوعاً بحسب الواجب كان وجود عقد النقيض هو للعقد الصدق أمراً موجوباً داف الكل وكان الذاتي أمراً موجوداً في الكل ، فانتج من موجبيتين في ١٥ الشكل الثاني . وإن عكس فقال : وكل موجود في الكل فهو ذاتي ، كذب كذا صراحة . وتتلوا هذه الحجة حجة قوية وهو أن عقدنا في الشيء الذي ليس بخيار أنه ليس بخيار ، لا يمكننا أن نورد بيازائه عقائد أخرى من الجنس الذي نحن فيه ، إلا أن نعتقد فيه أنه

(١) كان الذاتي : كل ذاتي ع . (٢—١) في الكل موجوداً : ساقطة من سا .

(٢) إذا : إذ س ، عا ، ي .

(٦) المقدمة : القضية س // موجب :

موجود ي (٧) يكون : لا يكون ي .

(٩) اعتبرنا : اعتبرت ع . (١٠) جعلناه :

جعلناه . (١١) كذب : الكذب عا . (١٢) أنتج : إنما ينتج س ، ع ، ي . (١٣) أخذت :

أحداث م . (١٤) هو . ساقطة من ع ، م ، ي // العقد : العقد س ، عا ، س ، ه // موجبيتين :

الموجبيتين س ، ع ، ه . (١٥) وكل : كل ع .

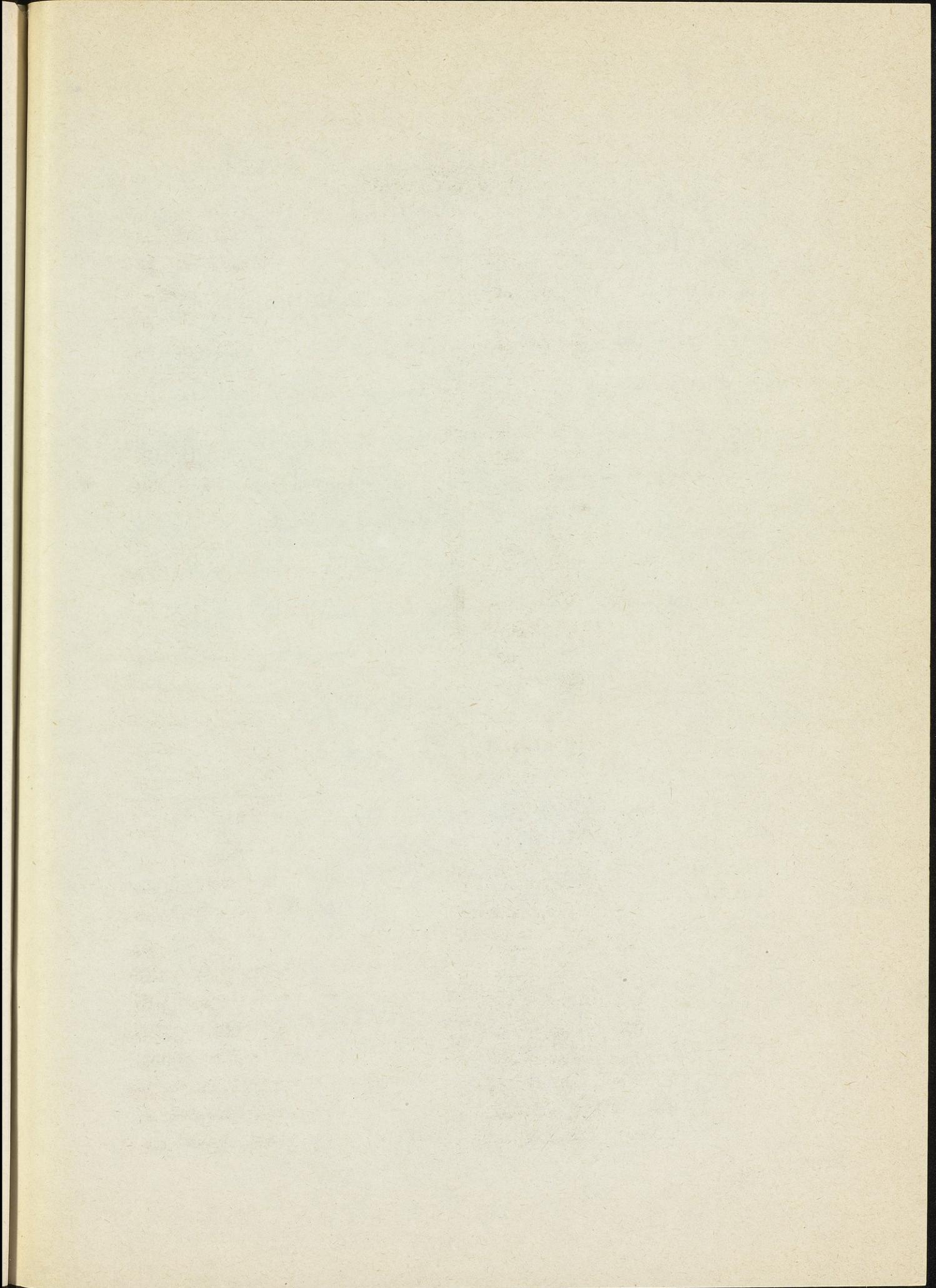
شر وأنه ليس بشر وأنه خير ، لكن اعتقادنا فيه أنه شر قد يصدق مع هذا الاعتقاد
 في كثير من الأمور فلا يكون معانداً مطلقاً لهذا الاعتقاد ، واعتقادنا فيه أنه ليس بشر
 قد يصدق أيضاً . فإنا نجد الشيء الواحد كالفضل لا خيرا ولا شريراً ، وكذلك المتوسط
 فبقي أن يكون معانده أنه خير . فاذن عَقْدُ أنه خير هو المعاند لعقد أنه ليس بخير
 وهو المضاد الحقيقي له ، والمضاد مضاد لمضاده . فمعاند أنه خير هو أنه ليس بخير ، فإنه لا يجوز
 أن يكون الشيء يضاد شيئاً على الإطلاق بالحقيقة ، وذلك الشيء يضاد آخر ولا يضاده .
 فإذا جعلنا المسألة كلية فننظرنا هل معاند قولنا : كل إنسان ليس بخير ، هو قولنا :
 إن كل إنسان شر أو قولنا : إن كل إنسان ليس بشر أو قولنا : كل إنسان خير ،
 وكان ضده على الوجه الذي بينا هو أن كل إنسان خير ، فضد قولنا كل إنسان ليس بخير
 هو قولنا كل إنسان خير ، لكن ضد قولنا كل إنسان ليس بخير ، هو قولنا :
 ولا واحد من الناس خير ، فإنه سلب الخير عن كل واحد واحد . فهذا القول في الشخصي
 والكلي واحد . وأما الميلات فكيف تضادو قد تصدق معاً ، وكذلك الجزئيات والأضداد
 وإن كانت ترتفع معاً ، وتكون معاً ، فليس يجوز فيها أن تصدق معاً .

تم الفن الثالث من كتاب الشفاء

وهو من الجملة الأولى في المنطق

١٥

(٤) معانداً : ساقطة من سا // فيه : ساقطة من ع ، ى . (٤) فبقي : ساقطة من سا // / فاذن :
 إذا كان س ؛ فإذا كان سا ، عا ، هو ؛ + كان ع . (٥) وهو المضاد : والمضاد عا // له : ساقطة
 من ع // والمضاد : أ أو المضاد ع . (٦) يكون : ساقطة من ع ، ى . (٧) فإذا : وإذا س .
 (٨)(الأولى)إن : ساقطة من ع ، ى // شر: شريراً ع ؛ شرعاً ، ى . (٩) ضد : ساقطة من سا
 // ليس بخير : هو خير س ، ه . (١٠) واحد واحد : واحد م . (١٢) وقد تصدق : وتصدق
 سا ، م // الجزيئيات س . (١٤ - ١٥) تم الفن . . . في المنطق : تم الفن الثالث
 من الجملة الأولى في المنطق بعون الله وحسن توفيقه د ؛ والحمد لله رب العالمين وأخراً ظاهراً
 وباطناً س ؛ تم الفن الثالث بحمد الله تعالى وحسن توفيقه ع ؛ آخر الفن الثالث من الجملة الأولى
 في المنطق والحمد لله حق حده عا ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهو آخر الجزء
 الأول من الشفاء م ، ى ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى ذ ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى
 في المنطق وهو آخر الجزء الأول من الشفاء والحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد النبي وآله الطاهرين
 وتم كتاب باربر مبنیاس ه . (١٥) المنطق : + والحمد لله على إنعماته ب ، سا .



فهرس المصطلحات

حد : ١٢	أداة : ٢٩ ، ١٣
حدود : ٣١	اسم - أسماء : ٦
حدود حقيقة : ٩	اسم مجرد : ١٤
حرف السلب : ١٢	اسم مطلق : ١٤
حيوان ضحاك : ١١	أسماء بسيطة : ٨
خيال : ٤	أسماء معرفة : ١٣
دلالة : ٤	أعلام : ٢
ذهن : ١١	الأفاظ : ١
رابطة : ٣٩	الهام الهى : ٢
رسم : ١٢	امكان : ٧٥
رسوم : ٣١	أمور : ٢
زمان : ١٦	أمور خارجية : ١
سامع : ٢٢	إنسانية : ١٦
سلب : ١٢	ايجاب : ١٣
شروطيات : ٣٣	تجرييد : ٢
صح : ١٧	تحديد : ١١
صحة : ١٧	تدخل : ٤٥
صدق : ٦	ترتسم / ارتسام : ١
صوت : ٨ ، ٢	تركيب : ٣١
صورة : ٨	تركيب تقييد : ٢٢
ضرورة : ٧٥	تركيب حمل : ٢٢
طبيعة إنسانية : ٢	تصريف : ١٥
على الانفراد : ٣٠	تصورات : ١
قضايا مخصوصة : ٤٥	تصوير : ٢
قضايا مهملة : ٤٥	تضاد : ٤٥
قضية بسيطة : ٧٦	تعارف : ٤
قضية ثلاثة : ٧٦	التعليم الأول : ١٧
قضية ثنائية : ٧٦	تقابل : ٤٥
قضية حملية : ٣٤	تناقض : ٤٥
قضية شخصية زمانية : ٧٠	تواطوء : ٩ ، ٣
قضية عدمية : ٧٦	جزئية سالبة : ٦٠
قضايا مخصوصة : ٤٥	جزئية موجبة : ٦٠
قضية معدولة : ٧٦	جسم ناطق : ١١

مرسمات في الحس : ١
مركب : ١
مسموع : ١٣ ، ٤
مشاركة : ٢
معنى : ٣
معنى عدمي : ٢٨
معنى مطلق : ١٣
معنى وجودي : ٢٨
مفرد : ١
مفهوم : ٤
مقطع : ٣٠
منحرفات : ٥٤
منحرفات الشخصية : ٥٤
منفصلات : ٣٧
موضوع : ٢٥
ناطق : ١١
نسبة الاتصال : ٣٢
نفس : ١
هيئتها المحسوسة : ٢
وجود في الأعيان : ٢
وجود في النفس : ٢
يدل على انفراده : ١٧

قول : ٣٠
قول جازم : ٣٢
قول جازم بسيط : ٣٧
قول جازم حمل : ٣٣
قوة حسية : ١
كتابات : ١
كذب : ٦
كلمة : ١٧
كلمة - كلم : ٦
كلية الحكم : ٥٠
كلية الموضوع : ٥٠
لفظ دال : ١٥
لفظ مركب : ٨
لفظ مؤلف : ٣٠
مادة : ٨
متصلات : ٣٧
محصورات : ٥٩
مجاز : ٨
محاورة : ٢
مجرد من الزمان : ١٦ ، ٧
محاورة : ٢

